فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى

الجزء العاشر

تتمة تفسير سورة مريم حتى نهاية سورة المؤمنون

حقق هذا الجزء
الدكتور عمر حسن القيام
الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

فُتُوحُ الْغَيْبِ

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +

فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +

الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae

البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب

مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ ٢٤]

(مَن تحتَها): هو جبريلُ عليه السلام. قيل: كان يَقبُلُ الوَلد كالقابِلة. وقيل: هو عيسى، وهي قراءةُ عاصم وأبي عمرو. وقيل: (تحتَها) أسفَل مِن مكانِها، كقوله: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]. وقيل: كانَ أسفلَ منها تحتَ الأكمة، فصاح بها: لا تَحْزَني. وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفص: ﴿مِن تَحۡتِهَآ﴾. وفي: «ناداها» ضميرُ المَلَك أو عيسى. وعن قَتادة: الضميرُ في ﴿تَحۡتِهَآ﴾ للنَّخلة. وقرأ زِرٌّ وعَلقمة: (فخاطَبَها مَنْ تَحتَها). سُئل النبيُّ ﷺ عن السَّرِيّ، فقال: «هُوَ الجدولُ»، قال لَبيد:

فتَوَسَّطا عُرضَ السَّرِيِّ فصَدَّعا مَسجُورةً مُتَجاوِرًا قُلّامُها

قولُه: (وهِي قراءةُ عاصم)، أي: «مَن تَحتَها»، قرَأها عاصمٌ مِن روايةِ أبي بكر، وقرَأها ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ أيضًا(١).

قولُه: (الأكَمة)، الأساس: هِيَ التَّلُّ.

قولُه: (وقرَأ زِرٌّ وعَلقمةُ)، في «جامع الأصول»: هُو أبو مريمَ زِرُّ بنُ حُبَيْش الكوفيُّ، وهُو مِن أكابرِ القُرّاءِ والمشهورينَ مِن أصحابِ عبدِ الله بن مَسْعود. زِرٌّ بكسرِ الزّاي وتشديدِ الرّاء(٢)، أمّا علقمةُ فمنَ التابِعينَ ثلاثةٌ: عَلْقَمةُ بنُ عبدِ الله المُزَنيُّ، وعَلْقَمَةُ بنُ أبي(٣) علقمةَ مَوْلى عائشةَ رضيَ الله عنها، وعلقَمةُ بنُ قيسٍ النَّخعيُّ، رَوى عن عُمرَ وعبدِ الله بن مَسْعود، وفي الحاشيةِ ما يَدُلُّ على أنهُ هُو.

قولُه: (فتوسَّطا عُرْضَ السَّرِيِّ) البيت(٤)، الضَّميرُ في «توسَّطا» للعَيْرِ والأتانِ.

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٤٠٩، و«حجّة القراءات» ص٤٤١.

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٣).

(٣) سقط لفظ «أبي» من النسخة «ف» و(ط)، وهو على الجادّةِ في «جامع الأصول».

(٤) للبيد بن ربيعة في «ديوانه»، ص١٠١.

وقيل: هو من السَّرو. والمراد: عيسى، وعن الحسن: كان والله عبدًا سَرِيًّا.

فإن قلت: ما كان حزنُها لفقدِ الطعام والشراب حتى تُسَلَّى بالسَّرِيِّ والرُّطَب! قلت: لم تقعِ التَّسليةُ بهما من حيثُ إنهما طعامٌ وشراب، ولكن **مِن حيثُ إنهما مُعجِزتان** تُرِيانِ الناسَ أنها مِن أهل العِصْمَة والبُعد من الرِّيبة، وأنَّ مثلَها ممّا قَرَفُوها به بمَعزِل، وأنَّ لها أُمورًا إلهيّة خارجةً عن العاداتِ خارقةً لِـما أَلِفُوا واعتادُوا، حتى يتبيَّنَ لهم أنَّ وِلادَها من غيرِ فَحْل ليس ببِدْع مِن شأنِها.

عُرْضَ السَّرِيِّ: جانبُ النَّهرِ الصَّغير، فصَدَّعا: فشَقّا، مَسْجورةً: عَيْنًا مملوءةً، فحذَفَ الموصوف، والقُلّامُ: ضَرْبٌ منَ النَّبتِ، متجاورًا: مُلتَفًّا. يقولُ: فتوسَّطَ العَيْرُ والأتانُ جانبَ النَّهرِ وشَقّا عَيْنًا مملوءةً ماءً، فدخَلا عُرْضَ نهرِها الذي كثُرَ على حافَتَيْهِ حذوَ[1] هذا الضَّربِ منَ النَّبت.

قولُه: (وقيل: هُو منَ السَّرْو، والمرادُ عيسى عليه السلام)، الرّاغبُ: السَّروُ: الرِّفْعة، يقال: رجُلٌ سَرِيٌّ، وأشارَ بذلك إلى عيسى عليه السلام وما خَصَّه به مِن سَرْوةٍ، يقال: سَرَوْتُ الثوبَ عنّي، أي: نزَعتُه، وسَرَوتُ الجُلَّ عن الفرَس، قيل: ومنهُ رجلٌ سَرِيٌّ، كأنهُ سُرِّيَ ثوبُه، بخلافِ المُتدثِّرِ والمُتزمِّل[2].

قولُه: (مِن حيثُ إنّهما مُعجِزتانِ) في تسميتِهما «مُعجِزتان» بحثٌ؛ لأنّ المُعجزةَ هي: إظهارُ خَرْقِ العاداتِ على سَبيلِ التحَدّي، وهذا لا يستقيمُ في حقِّها ولا في حقِّ عيسى عليه السَّلام؛ لأنّ ما يتقدَّمُ على البَعثةِ مِن خَرْقِ العاداتِ يُسَمّى إرهاصًا، كإظلالِ الغَمامِ في طريقِ الشّام، وارتجاس إيوانِ كسرى لنبيِّنا صلَواتُ الله عليه. والذي يَصِحُّ أن يُقال: إنّهما كرامتانِ لها، ويؤيِّدُه ما ذكَرْنا في قولِه: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وقدِ استَقْصَيْنا القولَ هناك.

---

(١) في النسخة «ف»: «من».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٠٩.

[﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ۝ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ ٢٥ – ٢٦]

﴿تُسَٰقِطۡ﴾ **فيه تسعُ قراءات:** (تَسّاقَطْ) بإدغام التاء، و(تَتَساقَطْ) بإظهار التاءَيْن، و(تَساقَطْ) بطرحِ الثانية، و(يَسّاقَطْ) بالياء وإدغام التاء، و(تُساقِطْ)، و(تُسْقِطْ)، و(يُسْقِطْ)، و(تَسْقُطْ)، و(يَسْقُطْ)، التاءُ للنخلة، والياءُ للجِذْع. و﴿رُطَبٗا﴾: **تمييز، أو مفعولٌ على حسبِ القراءة. وعن المبرِّد: جوازُ انتصابِه بـ«هُزِّي»**، وليس بذاك. والباءُ

قولُه: (﴿تُسَٰقِطۡ﴾ فيه تسعُ قراءات)، حمزةُ: «تَساقَطْ» بالتخفيفِ وفتحِ التّاء، والباقونَ: بالتشديدِ إلّا حَفْصًا، فإنهُ يُخفِّفُ بضمِّ التاءِ وكسرِ القاف، والبواقي: شواذُّ[١].

قولُه: (و﴿رُطَبٗا﴾: **تمييزٌ أو مفعولٌ على حسَبِ القراءة**)، فإذا قُرِئَ بفَتْحِ الياءِ أو التاءِ يكونُ تمييزًا[٢]، أي: تتساقَطِ النَّخلةُ رُطَبًا، كقولِك: تصبَّبَ الفرَسُ عرَقًا، وإذا قُرِئَ بالضمِّ يكونُ مفعولًا به، أي: تُساقِطِ النَّخلةُ رُطَبًا جَنِيًّا، قالَ أبو البقاء: ورُطَبًا فيه أوجُه، أحدُها: هُو حالٌ موطِّئة، وصاحبُها الضَّميرُ في الفعل. والثاني: هُو أنهُ مفعولٌ به لـ ﴿تُسَٰقِطۡ﴾. والثالثُ: هو مفعولُ ﴿وَهُزِّيٓ﴾، والرّابعُ: هُو تمييزٌ. وتفصيلُ هذه الأوجُه يتبيَّنُ بالنظَرِ في القراءات، فيُحمَلُ كلٌّ منها على ما يَليقُ به[٣].

قولُه: (**وعن المُبرِّدِ: جَوازُ انتصابِه بـ«هُزِّي»**)، قالَ الزجّاجُ: قالَ محمّدُ بنُ يزيد ـ يعني: المبرِّدـ: هو مفعولٌ به، المعنى: وهُزّي إليكِ بجِذْعِ النَّخلةِ رُطَبًا تُساقِطْ عليكِ، فالتاءُ ليسَت بمَزيدةٍ، مِثلُها في قولِك: كتبتُ بالقلم[٤].

قالَ أبو البقاء: المعنى: هُزّي الثَّمرةَ بالجِذْعِ. وقيل: التقديرُ: هُزّي إليكِ رُطَبًا جَنيًّا كائنًا

(١) ولتمامِ الفائدة والتعليل انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٢.

(٢) من قوله: «أو مفعولٌ على حسب القراءة» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧١).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٥).

في ﴿بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ صِلةٌ للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، **أو على معنى: افعَلي الهزَّ به**، كقوله: ....

بجِذعِ النَّخْلة، فقولُه: «بالجِذْع»: حالٌ(١).

وقلتُ: فعلى هذا، يكونُ قد تَنازعَ في ﴿رُطَبًا﴾: «هُزّي» و«تُساقِط»، وقد أعمَلَ فيه الأوّل، وهو ضعيف، ولأنهُ يكونُ ما في حيِّزِ الأمرِ متأخِّرًا عن جوابِه، ومِن ثَمّ قال المصنِّفُ: «وليسَ بذاك».

قولُه: (**أو على معنى: افعَلي الهزَّ به**)يعني: نزَّلَ المتَعدّيَ منزِلةَ اللازم للمبالغة، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، ثمّ عُدّي كما يُعدّى اللازمُ، نحوَ قولِ الشاعر:

فإنْ تعتذِرْ بالمَحْلِ عن ذي ضُروعِها إلى الضَّيْفِ يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي(٢)

«ذي ضُروعِها»: اللَّبَنُ في الضَّرع، و«يَجرَحْ»: جوابُ الشَّرط، و«نَصْلي»: فاعلُه، و«العَراقيب»: جَمْعُ عُرقوب، وهُو العصَبُ الغليظُ فوقَ عَقِبِ الحيَوان. يقول: إذا اعتذَرتِ النّاقةُ إلى الضَّيفِ قلّةَ اللَّبَن بالمَحْلِ أنحرُها لهُ.

وذهبَ صاحبُ «الكَشْف» إلى أنّ الباءَ للتسبُّب، والمضافُ محذوفٌ، أي: هُزِّي إليكِ بهَزِّ جِذْعِ النَّخلة، أي: إذا هزَزْتِ النَّخلةَ اهتَزَّت، وبهَزِّكِ النَّخلةَ تُساقِطُ عليكِ رُطَبًا، و﴿رُطَبًا﴾: منصوبٌ بـ﴿تُسَٰقِطۡ﴾، فإنّ يَتفاعلُ قد جاءَ متعدِّيًا. قالَ تعالى: ﴿أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا﴾(٣) [النساء: ١٢٨]، و﴿يَتَعَارَفُونَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [يونس: ٤٥] ومَن قال: ضَربَني وضَربْتُ زَيْدًا، كان ﴿رُطَبًا﴾ منصوبًا بـ ﴿وَهُزِّيٓ﴾، أي: هُزّي إليكِ رُطَبًا(٤) جَنِيًّا مُتمسِّكةً بجِذْعِ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧١).

(٢) سبق تخريجه من «ديوان ذي الرُّمّة».

(٣) وكلامُ المصنِّف دائرٌ على قراءةِ ﴿يَصَّالحا﴾ أي: يتصالحا: فأدغموا التاءَ في الصادِ لقربِ مخرجِها، وهي قراءة الجمهور. وقرأ عاصم وحمزةُ والكسائي: ﴿يُصۡلِحَا﴾. انظر: «حجّة القراءات» ص٢١٣-٢١٤.

(٤) قوله: «منصوبًا بـ﴿وَهُزِّيٓ﴾، أي: هُزّي إليكِ رُطَبًا» سقط من (ف).

يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

قالوا: التَّمر للنُّفَساء عادةٌ من ذلك الوقت، وكذلك **التَّحْنيك**. وقالوا: كان من العَجْوة. وقيل: ما للنُّفَساء خيرٌ من الرُّطَب، ولا للمريضِ خيرٌ من العَسَل. وقيل: إذا عَسُر وِلادُها لم يكن لها خيرٌ من الرُّطَب. عن طَلحةَ بنِ سُليمان: (جِنِيًّا) بكسر الجيم للإتْباع، **أي: جَمَعْنا لكِ في السَّريِّ والرُّطَب فائدتَيْن**: إحداهما: الأكلُ والشُّرب، والثانية: سلوةُ الصَّدر؛ لكونهما مُعجِزتَيْن. وهو في معنى قوله: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ **أي: وطيبي نفسًا** ولا تغتمي وارفضي عنك ما أحزنَكِ وأهمَّك. وقُرِئ:

النَّخلةِ تُساقِطُهُ عليكِ، فأضمَرَ لـ ﴿تُسَٰقِطْ﴾ مفعولًا، وجعَلَ الباقيَ موضعَ الحال[١]، هذا هُو الجيِّدُ البالغُ في الآية. وقيل: رُطَبًا: نُصِبَ على الحالِ، أي: وهُزِّي إليكِ بجِذعِ النَّخلةِ، أي: بثَمَرةِ جِذْعِ النَّخلة، تُساقِطْ عليكِ ثمرةَ النَّخلةِ رُطَبًا[٢].

قولُه: (**التَّحنيكُ**)، وهُو: إلصاقُ التَّمرِ بحَنكِ الصَّبيِّ.

قولُه: (**أي: جَمَعْنا لكِ في السَّريِّ والرُّطَبِ فائدَتيْنِ**)، يعني: رتَّبَ بقولِه: ﴿فَكُلِي﴾ الآيةَ على قولِه: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ وقولِه: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ معنى ما يُحتاجُ إليه، وفي ضِمنِه التّسليةُ بها أصابَها منَ الحُزْن.

الرّاغب: الهَزُّ: التّحريكُ الشّديد، يقالُ: هزَزْتُ الرُّمحَ فاهتَزَّ، ويقالُ: هزَزْتُ فلانًا للعطاء، واهتزَّ النّباتُ: إذا تحرّكَ لغضارتِه[٣]، ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحجّ: ٥][٤].

قولُه: (﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾ **أي: وطِيبي نَفْسًا**)، يريدُ: أنّ ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾ كِنايةٌ عن طيبِ النفسِ، ورَفْع الحُزْن.

---

(١) يعني: «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات» للباقولي، وانظر منه (٢: ٧٤)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٢: ٧٨٦- ٧٨٨) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٤: ٤٩٩).

(٣) في (ف): «لنضارته»، وهي جَيِّدةٌ مُتّجهة أيضًا.

(٤) «مفردات القرآن»، ص٨٤٠-٨٤١.

(وقِرِّي) بالكسرِ لغةُ نَجْد، (فإمّا ترَئِنَّ) بالهمز: ابنُ الرُّومي عن أبي عمرو، وهذا من لُغةِ مَن يقول: ....

النِّهاية: في حديثِ الاستسقاء: لو رَآكَ لقَرَّتْ عيناهُ[١]، أي: لسُرَّ بذلك وفَرِح، وحقيقتُه: أبرَدَ الله دمعةَ عينَيْه؛ لأنّ دمعةَ الفرَحِ والسُّرورِ باردةٌ. وقيل: معنى أقرَّ الله عينَك: بلّغَكَ أُمنيَّتَك حتّى ترضى نفسُك وتَسكُنَ عينُكَ فلا تَستشرِفُ إلى غيرِه.

الرّاغب: قَرَّ في مكانِه يقَرُّ قرارًا: ثَبتَ ثُبوتًا جامدًا، منَ القُرِّ، وهُو البَرْد؛ لأنهُ يقتضي السُّكونَ، ويومُ القَرِّ يومُ النَّحْر، لاستقرارِ الناسِ فيه بمنًى، والإقرارُ: إثباتُ الشيءِ، قالَ تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]، وقد يكونُ ذلك إثباتًا إمّا بالقلبِ وإمّا باللّسانِ وإمّا بِهِما. وأمّا الجُحودُ فإنّما يقالُ فيما يُنكَرُ باللّسانِ دونَ القلبِ. وقيل: لمَن يُسَرُّ به: قُرّةُ عَيْن. وقيل: أصلُه منَ القُرِّ أي: البَرد، معناه: بَرَدَتْ فصَحّتْ. وقيل: بل لأنّ للسُّرورِ دمعةً قارّةً وللحُزْنِ دمعةً حارّة، ولذلك يُقالُ فيمَن يُدعى عليه: أسْخَنَ الله عينَه. وقيل: هُو من القَرار، والمعنى: حصولُ ما يَسكُنُ به عَيْنُه، فلا يَطمَحُ إلى غيرِه[٢].

قولُه: («ترَئِنَّ»: بالهمز)، قالَ ابنُ جِنّي: رُوِيتْ عن أبي عَمْرو[٣]، وهِيَ ضعيفةٌ؛ لأنّ الياءَ مفتوحٌ ما قبلَها والكسرةُ فيها لالتقاءِ الساكنَيْن، فليست مُحتسَبةً أصلًا، وعليه قراءةُ الجماعة: ﴿تَرَيِنَّ﴾ بالياءِ. نعَم، وقد حُكِيَ الهَمْزُ في الواوِ التي هي نظيرةُ الياءِ في قولِه تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فشَبَّهَ الياءَ، لكونِها ضميرًا وعلَمَ تأنيثٍ، بالواوِ مِن حيثُ كانت ضَميرًا، وعلَمَ تذكيرٍ، وهذا ليسَ بقويّ[٤].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الطبرانيّ في «الأحاديث الطوال» (١: ٢٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٦٢.

(٣) وعزاها إليه أيضًا ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن»، ص٨٤.

(٤) «المحتسب» (٢: ٤٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٥٦).

لَبَأْتُ بالحجِّ، وحَلَأْتُ السَّوِيق؛ وذلك لتآخٍ بين الهمزةِ وحرفِ اللِّين في الإِبْدالِ. ﴿صَوۡمًا﴾: صَمْتًا. وفي مُصحف عبدِ الله: (صَمْتًا). وعن أنسٍ بن مالك مِثْله. **وقيل:** صِيامًا، إلا أنهم كانوا لا يتكلَّمون في صيامِهم، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن صوم الصَّمت؛ لأنه نُسِخ في أُمّته، أمَرَها الله بأن تَنْذُرَ الصومَ؛ لئلّا تَشرَعَ مع البشرِ المُتَّهمين لها في الكلام؛ لمعنيَيْن: أحدُهما: أنَّ عيسى صلوات الله عليه يَكفيها الكلامَ بما يُبَرِّئ به ساحتَها. والثاني: كراهةُ مُجادلةِ السُّفهاءِ ومُناقلتِهم. **وفيه أنَّ السكوتَ عن السَّفيهِ واجب. ومِن أذلِّ الناس: سفيهٌ لم يجد مُسافهًا.** قيل: أخبرَتْهم بأنها نَذرتِ الصومَ بالإشارة. وقيل: سُوِّغَ لها ذلك بالنُّطق. ﴿إِنسِيًّا﴾ أي: **أكلِّمُ الملائكةَ دون الإنس.**

قولُه: (**لبَأْتُ بالحجِّ**) أصلُه: لبَّيْتُ تلبيةً، ثُمّ أُبدِلَ التَّضعيفُ بالياءِ ثُم أُبدِلَ الياءُ بالهَمْزة، وحَلَأْتُ، أي: خلَطْتُ بالشيءِ الحُلو، وأصلُه حَلَّوْتُه، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثُمّ أُبدِلَ الياءُ بالهَمْز.

قولُه: (**وقيل: صيامًا**) هُو عطفٌ على قولِه: «﴿صَوۡمًا﴾: صَمْتًا»، يعني: ﴿صَوۡمًا﴾، إمّا مجازٌ عن: صَمْتًا، بقَرينةِ ترتُّبِ: ﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيًّا﴾، أو هُو على حقيقتِه، وأمّا معنى ترتُّبِ ﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ﴾ عليه، فإنّهم كما كانوا يُمسِكونَ عن الطّعامِ والشَّراب، كانوا يُمسِكونَ عنِ الكلامِ أيضًا.

قولُه: (**وفيه أنّ السُّكوتَ عن السَّفيهِ واجبٌ**)، يريدُ: أنّ هذا المعنى مُدمَجٌ في الآية.

وقولُه: (**مِن أذلِّ الناسِ: سفيهٌ لم يَجِدْ مُسافِهًا**)، يَنظُرُ إلى قولِ أبي الطيِّب:

وأتعَبُ مَن نـاداكَ مَـن لا تُجيبُه   وأغيَظُ مَن عاداكَ مَن لا تُشاكِلُهْ[1]

قولُه: (**أي: أُكَلِّمُ الملائكةَ دونَ الإنس**) يعني: عدَلَ مِن قولِه: فلن أُكَلِّمَ اليومَ أحدًا، إلى: إنْسيًّا، ليُفيدَ ـ بدلالةِ المفهوم ـ هذه الدَّقيقة، ويَدمُجَ فيه معنى كرامةٍ أخرى، وهي رِفعةُ منزِلتِها.

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٢٧٠).

[﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا * يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ ٢٧-٢٨]

الفَرِيّ: البَديع، وهو من فَرْي الجِلْدِ ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ **كانَ أخاها مِن أبيها** مِن أمثَلِ بني إسرائيل. وقيل: هو أخو موسى صلواتُ الله عليهما. وعن النبيِّ ﷺ: «إنّما عَنَوا هارونَ النبيّ»، **وكانت من أعقابِه في طَبَقةِ الأخوّة**، بينها وبينه ألفُ سنةٍ وأكثر.

قولُه: (**الفَرِيُّ: البديعُ**)، **الأساس**: فلانٌ يَفْري الفَرِيَّ: إذا أتى بالعَجَب. ويقالُ: قد أفْرَيتَ وما فَريتَ، أي: أفسَدتَ وما أصلحْتَ. ومنَ المجازِ: يفري اللّيلُ عن بياضِ النَّهار، وتفرّتِ الأرضُ بالعيون.

الرّاغب: الفَرْيُ: قَطعُ الجِلدِ للخَرْزِ والإصلاح، والإفراءُ: للإفسادِ، والافتراءُ فيهما، وفي الإفسادِ أكثرُ، ولذلك استُعمِلَ في القرآنِ للكذِب والشِّركِ والظُّلم، نحوَ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٨]، وقولُه تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ قيل: معناه عظيمًا، وقيل: عَجيبًا، وقيل: مصنوعًا[١].

قولُه: (﴿هَٰرُونَ﴾ **كانَ أخاها مِن أبيها**)، يؤيِّدُه ما رَوينا عن مُسلم والتِّرمذيِّ، عن المُغيرةِ بن شُعبةَ قال: لمّا قَدِمتُ نَجْرانَ سألوني فقالوا: إنّكم تقرؤونَ: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ وموسى قبْلَ عيسى بكذا وكذا[٢]، فلمّا قَدمتُ على رسولِ الله ﷺ سألتُه عن ذلك فقال: «إنّهم كانوا يُسَمَّوْنَ بأنبيائهم والصّالحينَ قبلَهم»[٣]، والنَّظْمُ يساعدُ عليه، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾.

قولُه: (**وكانت مِن أعقابِه**)، أي: وكانت ممّن يَعقُبُ هارونَ في مَرْتبةِ الأخوّة، وذلك بأنْ تكونَ مِن نَسْلِ أُختِ هارونَ وأخيه. وقيل: «في طبقة»، خبرُ «كان»، أي: كانت في طبقة الأُخوّةُ من جهةِ أعقابِه، أي: أخلاقِه في النُّسكِ والعبادة. و«مِن»: ابتدائيّة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٣٤.

(٢) في (ح) و(ف): «كذا وكذا»، والجادّةُ ما أثبتناه من (ط)، كما في «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه مسلم (٢١٣٥) والترمذي (٣١٥٥) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٢٢٦).

وعن السُّدِّيِّ: كانت مِن أولادِه. وإنما قيل: يا أختَ هارون، كما يقال: يا أخا هَمْدان، أي: يا أحَدًا منهم. وقيل: رَجلٌ صالح أو طالحٌ في زمانِها، شبَّهوها به، أي: كنتِ عندَنا مِثْلَه في الصَّلاح، **أو شتَمُوها به**، ولم تُرِدْ أُخُوّةُ النَّسَب. ذُكِر: أنَّ هارونَ الصالح تَبِعَ جنازتَه أربعون ألفًا كلُّهم يسمَّى هارونَ تبرُّكًا به وباسمه، فقالوا: كنَّا نشبِّهكِ بهارونَ هذا. وقرأ عمرُ بن لَجأٍ التَّيميّ: (ما كان أباكِ امْرُؤُ سَوْء). وقيل: احتَمَلَ يوسفُ النَّجار مريمَ وابنَها إلى غار، فلبِثُوا فيه أربعينَ يومًا حتى **تعلَّتْ مِن نِفاسِها، ثم جاءت تحمِلُه،**

قولُه: (**أو شتَموها به**) عطفٌ على قولِه: «شبَّهوها بِه»(١)، و«شَبَّهوها» نَشْرٌ، لقولِه: «رجُلٌ صالحٌ»، ومعنى التشبيه قولُهم: كنّا نُشبِّهُكِ بهارون، أو: كنتِ عندَنا مثلَه في الصَّلاح، أو «شتَموها» نَشْرٌ لقولِه: «أو طالح»، والشَّتْمُ هو: إمّا أن يقولوا: أنتِ مثلُه في الفَساد، أو اتَّهموها به. والله أعلم.

قولُه: (**تعلَّتْ مِن نِفاسِها**)، أي: طَهُرتْ مِن بقايا ما كان يَعتريها من نِفاسِها.

الأساس: بقيّةُ كلِّ شيءٍ: عُلالتُه، وللفرَس بُداهةٌ وعُلالةٌ. وقال:

وقد تعالَلتُ ذميلَ العَيسِ

وهُو يتعلَّلُ ناقتَه، أي: يَحلُبُ اللَّبَنَ الذي يَجتمعُ في ضَرْعِها بعدَ الحَلْبِ الأوّل، وما هِي إلّا عُلالةٌ أتعَلَّلُ بها، وهِي اسمُ ما يُتعلَّلُ به.

قولُه: (**ثُم جاءت تَحمِلُه**) في «إيجازِ البيان»: ﴿تَحۡمِلُهُۥ﴾: حالٌ منها أو منهُ أو منهُما لحصولِ الضَّمائرِ في الجُملة التي هِي حالٌ. والبَغِيُّ: الفاجرةُ، مصروفةٌ عن الباغية، أي: بمعنى المفعول، كقولِكَ: نفسٌ قَتيلٌ، وكَفٌّ خَضيب(٢). وقالَ صاحبُ «الكشف»: ولم يقُلْ: بَغيّة، فيَحتمِلُ أن يكونَ ﴿بَغِيّٗا﴾ مصدرًا، كما قالوا في قولِه: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨] ولم يقُلْ: رميمةٌ، قالوا: لأنهُ أرادَ المصدَر، ويجوزُ أن يكونَ ذلك للفَواصِل(٣).

---

(١) قوله: «عطفٌ على قوله: «شبَّهوها به»» سقط من (ح).

(٢) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢: ٥٣٤ - ٥٣٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٧٥)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٢: ٧٩)، بتحقيق د. محمد الدالي.

فكلَّمها عيسى في الطريق، فقال: يا أُمّاه، أبشِري **فإني عبدُ الله ومَسِيحُه**. فلمّا دَخلتْ به على قومها وهم أهلُ بيتٍ صالحون تباكَوْا وقالوا ذلك. وقيل: همُّوا برَجْمها حتى تكلَّم عيسى عليه السلام، فترَكُوها.

[﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ٢٩]

﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ أي: هو الذي يُجيبكم إذا ناطَقْتُموه. وقيل: كان المُستنطِق لعيسى زكريّا عليه السلام. وعن السُّدِّيّ: لـمّا أشارت إليه غَضِبُوا وقالوا: لَسُخْريَتُها بنا أشدُّ علينا مِن زِناها. ورُوي: أنه كان يَرضَع، فلمّا سَمِعَ ذلك تَرَكَ الرّضاعَ وأقبلَ عليهم بوجهِه، واتَّكأ على يَسارِه وأشارَ بسبَّابته. وقيل: كلَّمَهم بذلك، ثُمَّ لم يتكلَّمْ حتى بَلَغَ مَبْلغًا يتكلَّمُ فيه الصِّبيان. ﴿كَانَ﴾: لإيقاع مَضمُونِ الجُملة في زمانٍ ماضٍ مُبهَم يَصلُح لقَريبه وبَعيدِه، وهو هاهنا لقَريبِه خاصّة، **والدالُّ عليه مَعنى الكلام**، وأنه

قولُه: (**فإنّي عبدُ الله ومَسيحُه**). **النِّهاية**: قيل: المَسيحُ: الصّديقُ، وهُو بالعَبْرانيّة مشيحا فعرِّب، وقيل: إنّما سُمّي لأنهُ كان لا يمسَحُ بيَدِه ذا عاهةٍ إلّا برِئَ.

قولُه: (**والدّليلُ**[1] **عليه معنَى الكلام**) يعني: لـمّا قيَّدَ مضمونَ الجُملة بـ«كان»، وهِي وإن كانت قَيْدًا، لكنْ بالنظَرِ إلى دِلالتِها على الأزمِنة الماضية مُطلَقةٌ مُفتقرةٌ في الاختصاصِ بزمانٍ دونَ زمانٍ إلى قرينةٍ مُقيِّدة، وهاهنا القرينةُ المُخصِّصةُ بالزَّمانِ القريبِ: سَوْقُ الكلامِ للتعجُّب، فعَلى هذا ﴿نُكَلِّمُ﴾ للحالِ الحاضرة، و«مَن»: موصولةٌ، والمرادُ عيسى عليهِ السَّلامُ. ويجوزُ جَعْلُها موصوفةً، فالمُرادُ كلُّ مَن هُو موصوفٌ بكونِه في المَهْدِ صَبيًّا، فيكونُ قولُه: «﴿نُكَلِّمُ﴾ بحكايةِ الحالِ الماضية» وكان على إبهامِها، قالَ أبو البقاء: قيلَ: ﴿كَانَ﴾ مثلُ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، وقيل: زائدةٌ، أي: مَن هُو في المَهْدِ صَبيًّا، و﴿صَبِيًّا﴾: حالٌ مِنَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «والدالّ».

مَسُوق للتعجُّب. ووجهٌ آخر: أنْ يكونَ ﴿نُكَلِّمُ﴾ حكايةَ حالٍ ماضية، أي: كيف عُهِدَ قبل عيسى أن يُكلِّمَ الناسُ صبيًّا في المَهْد فيما سَلَفَ من الزمان حتى نكلِّمَ هذا؟!

[﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا * وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ ٣٠-٣٣]

أنطقَه الله أوّلًا بأنه عبدُ الله؛ ردًّا لقولِ النصارى. و«الكتابُ»: هو الإنجيل. واختلَفوا في نبوَّته؛ فقيل: أُعطِيَها في طُفولته: أكمَلَ الله عقْلَه، واستنبأَه طِفلًا؛ نظرًا

الضَّميرِ في الجارِّ والمجرور، ولو كانت زائدةً يَستترُ فيها الضَّميرُ فلا تَحتاجُ إلى تقديرِ «هو»، بلِ الظَّرفُ صِلةُ «مَن»، أي: كيفَ نُكلِّمُ مَن في المَهْدِ صَبيًّا[1].

وقالَ الزجّاجُ: الأجوَدُ أن يكونَ «مَن» في معنى الشَّرط، أي: مَن يكُنْ في المَهْدِ صبيًّا، كيفَ[2] نكلِّمُه[3]؟ وقالَ ابنُ الأنباريِّ: هذا كما يقالُ: كيفَ أعِظُ مَن كان لا يَقبَلُ مَوعِظتي؟ أي: مَن يكُنْ لا يَقبَلُ. والماضي بمعنى المُستقبَل في بابِ الجَزاء.

قولُه: (**أنطَقَهُ الله أوّلًا بأنهُ عبدُ الله رَدًّا لقَوْلِ النَّصارى**)، أي: قدَّمَ ما هُو الأهَمُّ وأعنَى بشأنِه، وهُو كتَقْدِمةِ الإعجاز.

قولُه: (**و«الكتابُ»: هُو الإنجيل**). الرّاغبُ: كلُّ موضِع ذُكِرَ في وَصْفِ الكتاب: «آتَيْنا» فهُو أبلَغُ مِن كلِّ موضِع ذُكِرَ فيه «أوتوا»؛ لأنَّ «أوتوا» قد يقالُ إذا أُوتِيَ مَن لم يكُنْ منهُ قَبولٌ، وآتَيْناهُم يُقالُ فيمَن لهُ قَبول، والإيتاءُ: الإعطاءُ، وخُصَّ دَفْعُ الصَّدَقةِ في التنزيلِ بالإيتاء[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٣).

(٢) سقط لفظ «كيف» من النسخة «ف».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٨).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٦١.

في ظاهرِ الآية. وقيل: معناه: أنَّ ذلك سَبَقَ في قَضائه. أو: جُعل الآتي **لا محالة** كأنه قد وُجد. ﴿مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾: عن رسولِ الله ﷺ: «نفَّاعًا حيثُ كنتُ». وقيل: مُعلِّمًا للخير. وقُرئ: (وبِرًّا) عن أبي نَهيك؛ جعل ذاتَه بِرًّا لفرطِ بِرِّه. ....

قولُه: (**لا محالةَ**)، **الجَوهريّ**: لا مَحالةَ، أي: لا بُدَّ، يقالُ: الموتُ آتٍ لا مَحالةَ.

المُغرِب: أصلُ التركيبِ دالٌّ على الزَّوالِ والنَّقْلِ، ومنهُ التحويل[١]، وهُو نقلُ الشيءِ مِن مَحلٍّ إلى آخر[٢]، فعلى هـذا معنَى لا مَحالةَ: لا تَحوُّلَ عنهُ، كما أنّ معنى لا بُدَّ: لا فِراقَ، والتبديدُ: التفريقُ، والاسمُ في البابَيْنِ مَبْنيٌّ، والخبرُ محذوفٌ.

قولُه: (**وقُرِئَ**: «وبِرًّا») بكسرِ الباء، والبَرُّ، بفَتحِ الباءِ: صفةٌ مشبَّهة، وبالكسرِ: اسم. قالَ ابنُ جِنّي: قرَأها أبو نَهيكٍ وأبو مِجلَز[٣]، وهُو معطوفٌ على موضِع الجارِّ والمجرور مِن قولِه: ﴿بِالصَّلَوٰةِ﴾، كأنهُ قال: وألزَمَني بِرًّا بوالدتي؛ لأنهُ إذا أوصاهُ به فقد ألزمَهُ إيّاه، وعليه بيتُ «الكتاب»:

فإن لم تَجِدْ مِن دونِ عدنانَ والدًا ودونَ معدٍّ فَلْتزعكَ العَواذلُ[٤]

عطَفَ دونَ الثانيةَ على موضِع (من)، وإن شئتَ حمَلْتَه على حَذْفِ المُضاف، أي: وجعَلَني ذا بِرٍّ، وإن شئتَ جعَلتَه إيّاهُ[٥] على المبالغةِ كقولِها[٦]:

فإنّما هِي إدبارٌ وإقبالُ[٧]

فعلى هذا هو معطوفٌ على: ﴿مُبَارَكًا﴾.

---

(١) في النسخة «ح»: التحوُّل. والجادّة ما هو مُثبتٌ موافقةً للمُغْرب.

(٢) «المُغرِب في ترتيب المعرِب» (١: ٢٣٥).

(٣) في (ط): «ابن نهيك وابن مجلز»، وهو خطأ.

(٤) «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٤)، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص٢٥٥.

(٥) من قوله: «وعليه بيت الكتاب» إلى هنا سقط من (ط).

(٦) يعني الخنساء في «ديوانها»، ص٤٨ من قصيدة ترثي فيها أخاها صخرًا.

(٧) «المحتسب» (٢: ٤٢-٤٣).

أو نَصَبَه بفعلٍ في معنى: أوصاني؛ وهو كلَّفني؛ لأنَّ أوصاني بالصلاةِ وكلَّفنيها: واحدٌ. ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ﴾ قيل: أُدخِلَ لامُ التعريف؛ لتعرُّفِه بالذِّكْر قبْلَه، كقولك: جاءنا رَجل، فكانَ مِن فعلِ الرَّجل كذا، والمعنى: ذلك السَّلامُ الموجَّه إلى يحيى في المَواطنِ الثلاثة مُوجَّه إليّ. والصحيحُ: أنْ يكونَ هذا التعريفُ تَعريضًا باللَّعْنةِ على مُتَّهِمي مريمَ عليها

قولُه: (أو نصَبَه بفعْلٍ) عطفٌ على قولِه: «جعَلَ ذاتَه بِرًّا»، يعني: جعَلَ أبو[1] نهيك ﴿وَبَرًّا﴾ منصوبًا بقولِه: ﴿وَجَعَلَنِي﴾ وعطفَهُ على: ﴿مُبَارَكًا﴾[2] أو نصبَه بفعْلٍ مُضمَرٍ، كأنهُ قيل: وكلَّفني بِرًّا بوالدتي.

قولُه: (والصَّحيحُ أن يكونَ هذا التعريفُ تعريضًا باللَّعنةِ)، يُؤذِنُ أنّ التعريفَ السابقَ غيرُ صحيحٍ، قيل: لأنّ التعريفَ في العَهْدِ الخارجيِّ إشارةٌ إلى ذلك الشَّخص المُعيَّرِ المُتوجِّهِ إلى يحيى عليه السلام، ويَستحيلُ أن يتوجَّهَ ذلك السَّلامُ بعَيْنِه إلى عيسى عليه السَّلام.

وقلتُ: يُحمَلُ على التشبيهِ ليَصِحَّ كقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وليسَ ذاتُ الحاضرِ عندَهم في الجَنّةِ هيَ ذاتَ المرزوقِ في الدُّنيا، ومعناهُ: هذا مِثْلُ الذي رُزِقْنا مِن قبْلُ وشِبْهُه، كأنهُ عليه السّلامُ سألَ ربَّه أن يفعَلَ به مِثلَ ما فعَلَ بيحيى عليه السَّلام منَ السَّلامةِ في سائرِ أحوالِه، قالهُ الأزهريُّ[3].

والسلامُ: مصدَرُ سَلِمْتُ سلامًا وسَلامةً، وهُو دعاءُ الإنسانِ بأن يَسلَمَ منَ الآفاتِ في دينِه ونفْسِه ويتخلَّصَ منَ المكروه، كذا عن المبرِّد[4]. وهذا معنًى صحيحٌ لو أُريدَ به مجرَّدُ الدُّعاء، لكنَّ المانعَ شيءٌ آخَرُ، وهُو اقتضاءُ المقام التعريضيِّ الجِنسَ؛ لأنّ الكلامَ معَ القومِ ولم يَجْرِ بيْنَ عيسى وبيْنَ القومِ حديثُ سَلام الله على يحيى عليه السَّلامُ ليُشيرَ بذلك إليه، بـل إنّ أمّـهُ الصِّدّيقةَ لمّا أشارَتْ إليـه، وقالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝ قَالَ إِنِّى

---

(١) في النسخ الخطية: «ابن»، ولا يستقيم مع ما تقدم ولا مع ما في «الكشاف».

(٢) من قوله: «قولُه: (أو نصَبَه بفعْلٍ) عطفٌ» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٦: ٥٨).

(٤) ونقله عنه الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤].

السلام، وأعدائها من اليهود. وتحقيقُه؛ أنَّ اللامَ للجِنْس، فإذا قال: وجِنْسُ السَّلام عليَّ خاصَّة؛ فقد عرَّض بأنَّ ضِدَّه عليكم. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [طه: ٤٧]، يعني: أنَّ العذابَ على مَن كذَّب وتولَّى، وكان المقامُ مقامَ مُناكَرة وعِناد، فهو مَئنةٌ لنحوِ هذا من التَّعريض.

[﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ ٣٤]

قرأ عاصمٌ وابنُ عامر: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ بالنَّصب. وعن ابنِ مسعود: (قالُ الحقِّ)، و(قالُ الله). وعن الحسن: (قُوْلُ الحقِّ) بضم القاف، وكذلك في الأنعام: (قُولُهُ الحَقّ) [الأنعام: ٧٣]، والقَولُ والقالُ والقُوْلُ في معنى واحد، كالرَّهْبِ والرَّهَبِ والرُّهْب. وارتفاعُه على أنه خبرٌ بعدَ خبر، أو بَدَل، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف. وأمّا انتصابُه فعلى المَدْح إنْ فُسِّر بكلمةِ الله، وعلى أنه مَصْدر مؤكِّد لمضمونِ الجُملة إنْ أُريدَ قولُ الثَّباتِ والصِّدق، كقولك: هو عبدُ الله الحقَّ لا الباطِل. وإنما قيل لعيسى: «كَلِمةُ الله»، و: «قولُ الحقّ»؛ لأنه لم يولَدْ إلا بكلمةِ الله وحدَها؛ وهي قوله: «كن» من

عَبْدُ ٱللَّهِ...﴾ إلى آخرِ الآياتِ، براءةً لساحتِها، وإظهارًا لكرامتِها، فافتتَحَ بالتعريض، وهُو قولُه: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ ردًّا لقولِ النّصارى، واختتَمَ بمثلِه منَ التعريضِ، كأنهُ قال: والسَّلامُ عليَّ دائمًا والعذابُ على مَن كذَّبَ وتوَلَّى، ولذلك قال: وكان المقامُ مقامَ مُناكَرةٍ وعِناد، فهُو مَئنَّةٌ لنحوِ هذا منَ التعريض.

قولُه: (فهو مَئِنَّةٌ). النِّهاية: أي: موضعٌ تُستعمَلُ فيه، أي: هِي مَفْعِلةٌ من معنى «أن» التي للتحقيق غيرُ مشتقّةٍ مِن لَفْظِها، وإنّما ضُمِّنتْ حروفَها على أنّ معناها فيها كالحَوْقلة والحَيعَلَة.

قولُه: (وعن ابنِ مسعود: «قالُ الحقِّ»)(١)، والحق: الله، ولهذا عقَّبَه بقولِه: «وقالُ الله».

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٦٠).

غيرِ واسطةِ أب؛ تسميةً للمسبَّب باسمِ السَّبب، **كما سُمِّي العُشْب بالسماء، والشَّحم بالنَّدَى**. ويحتملُ إذا أُرِيدَ بقولِ الحقِّ عيسى، أن يكونَ الحقُّ اسمَ الله عزَّ وجلّ، وأنْ يكونَ بمعنى: الثَّباتِ والصِّدق، ويَعضُدُه قولُه: ﴿ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ أي: أمْرُه حقٌّ يقينٌ وهُمْ فيه شاكُّون. ﴿يَمْتَرُونَ﴾: يشكُّون. والمِرْية: الشكّ. أو: يَتمارَوْن: **يَتلاحَوْن**؛ قالت اليهود: ساحِرٌ كذّاب. وقالت النصارى: ابنُ الله وثالثُ ثلاثة. وقرأ عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه: (تَمترون) على الخِطاب. وعن أُبَيِّ بنِ كعب: (قول الحقِّ الذي كان الناسُ فيه يَمترون).

[﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍۖ سُبْحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ٣٥]

كَذَّبَ النصارى وبَكَّتَهم بالدلالةِ على انتفاءِ الوَلد عنه، وأنه ممّا لا يتأتَّى ولا

قولُه: (**كما سُمِّيَ العُشْبُ بالسَّماء**)، قال:

إذا نـزَلَ السَّـماءُ بـأرضِ قـوم رعَيْنـاهُ وإن كانـوا غِضَابـا[(١)]

قولُه: (**والشَّحمُ بالنَّدى**)، قالَ ابنُ الأحمر:

كثَوْرِ العَدابِ الفَرْدِ يَضرِبُه النَّدَى تَعَلّى النَّـدى في مَتْنِـه وتحَدَّرا[(٢)]

العدابُ: ما استَدَقَّ من الرَّملِ، والنَّدى الأوّلُ: المطَر، والثاني: الشَّحْم.

قولُه: (**يَتلاحَوْنَ**) **الجَوهريّ**: لاحَيْتُه مُلاحاةً ولِحاءً: إذا نازَعْتَهُ، وتَلاحَوْا: إذا تنازَعوا، وفي روايةٍ: يَتلاحَوْنَ منَ اللَّجاج.

قولُه: (**كذَّبَ النَّصارى وبكَّتَهم**)، اعلَمْ أنهُ تعالى لمّا أشارَ بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ إلى الموصوفِ السابِق وجعَلَهُ علَمًا في العُبوديّةِ بتلك الإشارة، وأكّدَ الكلامَ بقولِه: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ ـ أي: ما ذكَرَ مِن صفتِه قولُ الحقِّ، أو: أقولُ قولَ الحقِّ ـ وقلَعَ الرِّيبةَ مِن

---

(١) لمعاوية بن مالك. انظر: «لسان العرب» (سما).

(٢) لابن أحمر كما في «لسان العرب» (عدَب).

يُتصوَّر في العقول، وليس بمقدورٍ عليه؛ إذ مِنَ المُحالِ غيرِ المستقيم أن تكونَ ذاتُه كذاتِ مَن يَنْشأ منه الوَلد، ثم بيَّن إحالةَ ذلك بأنَّ مَن إذا أراد شيئًا مِنَ الأجناسِ كلِّها أوجَدَه بـ﴿كُن﴾، كان مُنزَّهًا من شبَهِ الحَيَوان الوالِد. والقول هاهنا مجاز، ومعناه: أنَّ إرادتَه للشيء يتبعُها كونُه لا محالةَ مِن غيرِ توقُّف، فَشُبِّهَ ذلك بأمرِ الآمر المُطاعِ إذا وَرَدَ على المأمور المُمتثِل.

[﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٣٦]

قرأ المدنيُّون وأبو عمرٍو بفتح «أنّ»، ومعناه: ولأنه ربِّي وربُّكم فاعبُدوه، **كقوله:** ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ....

شَتْمِها[1]، أتى بما يُلقِمُهمُ الحجَر، وشَفع النصَّ الساطعَ بالبرُهانِ القاطع، فقال: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ﴾، ثُمّ علله بقولِه: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فالآيتانِ مُعترِضتانِ بيْنَ كلامَي المسيحِ عليه السَّلامُ ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ تقريرًا لمعنى العُبوديّة، يَنصُرُ هذا النَّظْمَ قولُ الواحديِّ: «مَن كسَرَ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ جعلَهُ عطفًا على قولِه: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وما رُوِيَ عنِ ابنِ عبّاس رضيَ الله عنهُما قال: إنّ عيسى عليه السَّلامُ أقرَّ بالعبوديّةِ على نفسِه وبرُبوبيّةِ الله تعالى أوّل ما تكلّم»[2].

قولُه: (مَن إذا أرادَ شيئًا) موصولةٌ منصوبةٌ بـ«أنّ»، والجُملةُ الشرطيةُ مِن قولِه: «إذا أرادَ» معَ جوابِه ـ وهُو: «أوْجَدَه» ـ صِلتُها، و«كان منزَّهًا» خبرُ «أنّ».

قولُه: (قرَأَ المدَنيّونَ وأبو عَمْرٍو) وقرَأَ ابنُ كثيرٍ أيضًا: بفَتحِ «أنَّ»[3].

قولُه: (كقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨])، قالَ المصنِّفُ: «لأنّ المساجدَ لله، اللام مُتعلِّقةٌ بـ﴿لَا تَدْعُوا۟﴾، أي: لا تدْعوا معَ الله أحدًا في المساجد لأنّها لله

---

(١) في (ط): «من سنخها».

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحديّ (٣: ١٨٤).

(٣) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٤.

والإِستارُ وأبو عُبيد بالكسرِ على الابتداء. وفي حرف أُبَيّ: (إنَّ الله) بالكسرِ بغير واو، و: (بأنَّ الله)، أي: بسببِ ذلك فاعبُدوه.

[﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴾ ٣٧]

﴿ٱلۡأَحۡزَابُ﴾: اليهودُ والنصارى. عن الكَلْبيّ. وقيل: النَّصارى؛ لتحزُّبهم ثلاثَ فِرَق: نَسطُوريّة ويَعقوبيّة ومَلْكَانيّة. وعن الحسن: الذين تحزّبوا على الأنبياءِ لمّا قصَّ عليهم قصّةَ عيسى اختَلَفوا فيه مِن بَيْنِ الناس. ﴿مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ أي: مِن شُهودِهم هَوْلَ الحِساب والجَزاء في يومِ القيامة. أو: مِن مكانِ الشُّهودِ فيه؛ وهو المَوْقف.

تعالى»، قالَ أبو البقاء: ولوَحْدانيّتِه أطيعوهُ[١]، فعلى هذا ما بعدَ فاءِ السَّبَبيّة يجوزُ أن يعمَلَ فيما قبلَها، بخلافِ الجَزائيّة.

قولُه: (والإِستار) في «الصِّحاح» و«الأساس»: الإِستارُ بكسرِ الهمزة، في العدَدِ: أربعةٌ. قالَ جَرير:

إنَّ الفــرَزْدَقَ والبُعَيــثَ وأُمَّهُ ... وأبو الفرَزْدقِ قُبِّحَ الإِستارِ[٢]

وقالَ الكُمَيتُ:

أبلِــغْ يزيدَ وإِســماعيلَ مَأْلَكَةً ... ومُنــذِرًا وأباهُ شــرَّ إِســتارِ

والمرادُ منهُ: عاصِمٌ والأعمَشُ وحمزةُ والكِسائيُّ. وقيل بدَلَ الأعمَش: ابنُ عامر.

قولُه: (وعن الحسَن: الذين تحزَّبُوا على الأنبياء)، مُؤذِنٌ بأنّ التعريفَ في ﴿ٱلۡأَحۡزَابُ﴾: للجنسِ، والمرادُ قومٌ معهودونَ لكمالِهم في الاختلاف، وقريبٌ منهُ قولُه تعالى: ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ [الفرقان: ٣٧]، وإنّما كذّبوه وحدَه، ولذلك جمعَ الأنبياءَ.

قولُه: (أي: مِن شُهودِهم هَوْلَ الحِساب) ذكر في ﴿مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ ستة أوجه؛ لأن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٥).

(٢) «ديوان جرير»، ص٣١٦ باختلافٍ يسيرٍ في الرِّواية.

أو: مِن وقتِ الشُّهود. أو: مِن شَهادةِ ذلك اليومِ عليهم، **وأن تشهَدَ عليهم الملائكةُ** والأنبياءُ وألسِنتُهم وأيدِيْهم وأرجُلُهم بالكُفرِ وسُوءِ الأعمال. أو: مِن مَكانِ الشهادةِ أو وقتِها. وقيل: هو ما قالوه وشَهِدُوا به في عيسى وأُمِّه.

[﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَاۖ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ * وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ * إِنَّا نَحۡنُ نَرِثُ ٱلۡأَرۡضَ وَمَنۡ عَلَيۡهَا وَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ ٣٨-٤٠]

لا يوصَفُ الله تعالى بالتعجُّب، وإنما المراد: أنَّ أسماعَهم وأبصارَهم يومئذٍ جديرٌ

المشهودَ إمّا بمعنى الحضور، وهو إما مصدر ميمي، والمعنى من شهودهم هولَ الحساب[(١)]، أو: اسمُ مكانٍ منهُ، أي: مِن مكانِ الشُّهودِ أو زمانِه، والمعنى: مِن وقتِ الشُّهود. وإمّا بمعنى الشَّهادةِ فهُو أيضًا إمّا: مصدرٌ والمعنى: مِن شهادةِ ذلك اليوم، أو: اسمُ مكان[(٢)]، أي: مِن مكانِ الشَّهادة، أو زمان، والمعنى: مِن وقتِ الشَّهادة.

قولُه: (**وأن تشهَدَ عليهمُ الملائكة**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «شهادةِ ذلك اليوم»، يعني: أسنَدَ الشَّهادةَ إلى اليوم على المجازِ نحوَ: ﴿يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمّل: ١٧]، والأصلُ: تشهَدُ عليهمُ الملائكةُ والأنبياءُ في ذلك اليوم.

قولُه: (**لا يوصَفُ الله بالتعجُّب**)، يريدُ: أنّ قولَه: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ فِعلا تعجُّب، والتعجُّبُ راجعٌ إلى العبادِ لا إلى الله تعالى؛ لأنّ المُعْجِبَ هو ما يَخفى سببُه، وهُو على الله مُحال. قالَ المالكيُّ[(٣)]: منَعَ بعضُ النَّحْويّينَ تنازُعَ فِعلَي تعجُّب، والصَّحيحُ عندي جَوازُه، لكنْ بشَرْطِ إعمالِ الثاني، كقولِك: ما أحسَنَ وأعقَلَ زَيْدًا، بنَصْبِ «زيدًا» بـ«أعقل»، لا بـ«أحسَنَ»؛ لأنّك لو نَصبتَه به لفَصلْتَ ما لا يجوزُ فَصْلُه، ولا يَمتنعُ على مذهبِ البصريّينَ

---

(١) من قوله: ذكر في ﴿مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «أي: مِن مكانِ الشُّهود أو زمانه» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) يعني ابن مالك النحوي.

بأن يُتعجَّبَ منهما بعدما كانوا صُمًّا عُميًا في الدنيا. وقيل: معناه التَّهديدُ بما سَيَسْمَعون ويُبصِرون مّما يَسُوؤهم ويَصدَعُ قلوبَهم. أوقعَ الظاهرَ ـ أعني الظالمِينَ ـ موقعَ الضَّمير؛ إشعارًا بأنْ لا ظُلمَ أشدُّ من ظُلمِهم؛ حيثُ أغفلُوا الاستماعَ والنَّظرَ حين يُجدي عليهم ويُسعِدُهم. والمرادُ بالضَّلال المُبين: إغفالُ النَّظرِ والاستماع. ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾: فُرِغَ مِنَ الحِساب، وتصادَرَ الفَريقانِ إلى الجنةِ والنار. وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ عنه ـ أي: عن قضاءِ الأمرِ ـ فقال: «حينَ يُذبَحُ الكَبشُ والفَريقانِ يَنظُران». و﴿إِذْ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ

أن يُقال[١]: أحسِنْ وأعقِلْ بزَيدٍ، ثُمّ حذَفَ الباءَ لِدلالةِ الثانية عليها، ثُمّ اتّصَلَ الضَّميرُ واستَتَرَ، كما استَتَرَ في الثاني مِن قولِه تعالى: «أسمِع وأبصِر»، فإنّ الثانيَ يُستَدَلُّ به على الأوّل، كما يستدلُ على الثاني بالأول، إلّا أنّ الاستدلالَ بالأوّلِ على الثاني أكثرُ منَ العكس.

قولُه: (وقيل: معناهُ: التهديدُ بما سَيَسْمَعون): عطفٌ على قولِه: «وإنّما المرادُ»، وعلى الأوّلِ المرادُ بالتعجُّب، وهُو راجعٌ إلى العباد، لقولِه: «جديرٌ لأنْ يُتعجَّبَ منهُما»، ومُتعلَّقُ الاستماعِ والإبصارِ مَنْسِيٌّ لِيَشمَلَ كلَّ ما يَصِحُّ أن يُسمَعَ وأن يُبصَر، فهُو كقولِ الشاعر:

شَجْوُ حُسّادِه وغَيظُ عِداهُ ... أن يَرى مُبصِرٌ ويَسمَعَ داعي[٢]

فقَطَعَ الفعلَ عن مُتعلَّقِه الخاصِّ ليصيرَ مُطلَقًا، ثُمّ كَنّى به عن ذلك المتعلَّقِ بقرينةِ مقامِ التهديد. وعلى الثاني: هُو كنايةٌ عن مُجرَّدِ التهديد، والمُتعلَّقُ المَنْويُّ هُو ما يَسُوؤهم ويَصدَعُ قلوبَهم.

قولُه: (حينَ يُذبَحُ الكَبْش) رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يُؤتى بالموتِ كهيئةِ كَبْشٍ أملَحَ، فيُنادي مُنادٍ: يا أهلَ الجَنّةِ، فيَشْرَئبّونَ ويَنظُرون، فيقولُ: هل تعرِفونَ هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموتُ، وكلُّهم قد رآه، فيُذبَحُ بيْنَ الجنّةِ والنار، ثُم يقول: يا أهلَ الجنّة، خلودٌ فلا موت، ويا أهلَ النار، خُلودٌ فلا موت». ثُم قرأ: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ الآية[٣].

---

(١) قولُه: «أن يُقال»: سقط من النسخة «ح».

(٢) ذكره الخطيب القزويني في «الإيضاح»، ص١٠٤، وعزاه للبحتري، ولم أجده في «ديوانه».

(٣) أخرجه البخاريُّ (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذيّ (٣١٥٦).

﴿ٱلْحَسْرَةِ﴾، أو منصوبٌ بالحَسْرة. ﴿وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ متعلِّق بقوله: ﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، عن الحسن، ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾: اعتِراض؛ أو هو مُتعلِّق بـ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾، أي: **وأنذِرْهم على هذه الحالِ غافِلِينَ غيرَ مؤمنين.** يحتملُ أنه يُميتُهم ويُخرِّبُ ديارَهم، **وأنه يُفني أجسادَهم** ويُفني الأرضَ ويَذهَبُ بها.

[﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ۝ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ۝ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ۝ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا﴾ ٤١-٤٥]

الصِّدِّيق: من أَبنيةِ المُبالغة، ونظيرُه: الضِّحِّيك والنِّطِّيق، والمراد: فرطُ صِدْقه **وكثرةُ ما صدَّق به** مِن غُيوبِ الله وآياتِه وكُتبِه ورُسله، وكأنَّ الرُّجحانَ والغَلَبةَ في

قولُه: (**أي: وأنذِرْهُم على هذه الحال**) هذا التفسيرُ غيرُ ملائم لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] والوجهُ أن يتعلَّق بقولِه: ﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ لأنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ نفيُ الإيمانِ منهم على سبيلِ الدّوامِ مع الاستمرارِ في الأزمنةِ الماضيةِ والآتيةِ على التأكيدِ والمُبالغَة.

قولُه: (**وأنـهُ يُفني أجسادَهم**) أي: يحتملُ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ﴾ أن يُرادَ بـه الوراثةَ الخاصّة، وأن يرادَ العامّة، فالتعريفُ في الأرضِ على الأوّلِ للعهد، ولذلك قال: «تخربُ ديارهم»، وعلى الثاني للجنسِ، وهو المرادُ بقولِه: «ويُفْني الأرضَ ويذهبُ بها». والثاني هو الرّاجحُ لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ الكلامَ مِن قولِه: ﴿مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ في شأنِ القيامة. وثانيهما: أنّ فيه معنى ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

قولُه: (**وكَثْرةُ ما صدَّقَ به**) الرّاغب: الصِّدِّيقُ: مَن كَثُر الصِّدْقُ منه. وقيل: بل مَن لم يكذِبْ قَطّ. وقيل: بَل مَن لا يتأتّى مِنه الكذِبُ لتعوُّدِه الصدقَ. وقيل: بل مَن صَدَقَ بقولِه

هذا التصديقِ للكُتب والرسل، أي: كان مصدِّقًا بجميعِ الأنبياء وكُتبِهم، وكان نبيًّا في نفسِه، كقوله تعالى: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧]. أو: كان بَليغًا في الصِّدق؛ لأن مِلاكَ أمرِ النبوّةِ الصِّدق، ومُصَدِّقُ الله بآياته ومُعجِزاته حَرِيٌّ أن

واعتقادِه وحقَّق صِدْقَه بفعْلِه. قالَ تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١] وقالَ تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، والصدّيقون هم قومٌ دونَ(١) الأنبياءِ في الفضيلةِ على ما بيّنْتُ في «الذريعة»(٢).

قولُـه: (أو كـان بليغًا في الصِّـدقِ). الظاهرُ أنه عطفٌ عـلى قولِـه: «والمرادُ فَرْطُ صِدْقِه وكثرةُ ما صُدِّقَ به»، يعني: أن «الصِّدِّيق» من أبنية المبالغة يجوز أن يُحمَلَ على فَرطِ صدقِه وكثرة ما صَدَّقَ به(٣)، ويجوزُ أن يُحمَلَ على المبالغة، يدُلُّ عليه قولُه في فاتحةِ البقرة: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] قُرِئَ: «يُكذِّبون»، مِن كذَّبه الذي هُو نقيضُ صَدَّقَه، ومِن كذَّب الذي هُو مبالغةٌ في «كذَبَ». ثمّ قال: «أو بمعنى الكثرة»، ولمّا عَدَّ هاهنا أشياءَ في مثالِ الكثْرةِ مِن قولِه: «غُيوبِ الله وآياتِه وكتُبِه ورسُلِه» أرادَ أن يُرجِّحَ بعضًا منها على بعض بمقتضى المقام. وقال: وكان(٤) الرَّجحان والغلَبة في هذا التصديقِ للكتُبِ والرّسُل، واستَدَلَّ عليه بانضِمام: ﴿صِدِّيقًا﴾ معَ ﴿نَّبِيًّا﴾ ليُوافِقَ قولَه: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧]، فقولُه: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ﴾ إشارةٌ إلى كونِه نبيًّا، وقولُه(٥): ﴿وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إشارةٌ إلى كونِه صِدّيقًا، أمّا قولُه: «أي: كانَ مُصدِّقًا بجميعِ الأنبياءِ وكتُبِهم، وكان نبيًّا»، فهُو معنى مُقارَبةِ الوصفَيْن، أعني: صِدِّيقًا ونبيًّا، وقولُه: «لأنَّ مِلاكَ أمرِ النبُوَّةِ الصِّدقُ» تعليلٌ لتفسير

---

(١) في (ط): «دُوَين».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٧٨-٤٧٩، وانظر كلامَ الرّاغب في «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، ص٧١ حيث عقد بابًا نافعًا في أصنافِ الناس.

(٣) من قوله: «يعني: أن الصدّيق» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٤) في (ح) و(ف): «كأن».

(٥) قوله: «إشارةٌ إلى كونه نبيًّا، وقولُه» سقط من (ح).

يكون كذلك. وهذه الجملةُ وَقعتِ اعتراضًا بين المُبَدَل منه وبَدَلِه، أعني إبراهيم. و﴿ إِذْ قَالَ ﴾: نحوُ قولِك: رأيتُ زيدًا، ونِعْم الرجُل أخاك. ويجوزُ أن يتعلَّق ﴿ إِذْ ﴾ بـ﴿ كَانَ ﴾ أو بـ﴿ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾، أي: كانَ جامِعًا لخصائصِ الصِّدِّيقين والأنبياءِ حينَ

﴿صِدِّيقًا﴾ في هذا المقام بالمبالغة، يعني: إنما وَصَفَه بقوله: ﴿صِدِّيقًا﴾ وقَرَنَ معه ﴿ نَبِيًّا ﴾ لأن مِلاكَ أمرِ النبوة الصدق[1]، و«مُصدِّقُ الله» معَ خبرِه معطوفٌ على الجُملةِ التي قبلَه، واقترانُه معَ النبيِّ على الوجْهِ الأوّل: للتكميل، وعلى الثاني: للتتميم.

قولُه: (**وهذه الجُملةُ وقَعت اعتراضًا بينَ المُبدَلِ منهُ وبدَلِه**). قالَ صاحبُ «الفرائد»: كوْنُ الجملةِ اعتراضًا بيْنَ البدَلِ والمُبدَلِ منهُ بدونِ الواوِ بعيدٌ عن الطَّبعِ وعنِ الاستعمال، والذي ذكَرَ من النظَرِ ليسَ بمُستعمَل، وهُو معَ ذلك بالواو، ويُمكنُ أن يقالَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا﴾ في مقام التعليل، كأنهُ قال: واذكُرْهُ لقومِكَ؛ لأنه كان صِدِّيقًا نبيًّا. ثُمَّ ابتَدأَ وقال: ﴿إِذْ قَالَ ﴾ أي: اذكُرْ لهُم ما قالَ لأبيه، كأنهُ بيانٌ لبعضِ ما يكونُ به صِدِّيقًا نبيًّا[2]. والعاملُ في: ﴿إِذْ ﴾: ﴿وَاذْكُرْ ﴾، والوقتُ في هذا قائمٌ مقامَ المفعولِ به.

قلتُ: أمّا قولُه: «كونُ الجُملةِ اعتراضًا بدونِ الواوِ بعيدٌ»، فكلامُ مَن لم يُحقِّق معنى الاعتراض، وهُو أن يؤتَى في أثناءِ كلام أو بيْنَ كلامَيْنِ متَصِلَيْن معنًى بجملةٍ لا محَلَّ لها منَ الإعراب، ومَرجِعُه إلى التأكيد، وهُو يأتي تارةً بالواو، كقولِه:

إنَّ الثمانينَ وبُلِّغتَها قد أحوَجَتْ سَمْعي إلى تُرجُمانْ[3]

وأُخرى بلا واوٍ نحوَ قولِه تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧]، ومن القَبيلَيْنِ قولُه تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، هذا إذا كانَ: ﴿إِذْ قَالَ ﴾ بدَلًا من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، وإذا تعلّق بـ﴿كَانَ ﴾ أو بـ﴿صِدِّيقًا﴾ كان تعليلًا.

(١) من قوله: «تعليل لتفسير ﴿صِدِّيقًا﴾» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «ثم ابتدأ وقال» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) لعوف بن محلِّم الشيباني. انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة»، ص١٩٤-١٩٥.

خاطَبَ أباه تلك المُخاطَبات. والمرادُ بذِكْر الرسولِ إيّاه وقصَّتَه في الكتاب: أن يَتلُوَ ذلك على الناسِ ويُبلِّغَه إيّاهم، كقوله: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الشعراء: ٦٩]، **وإلّا فالله عزَّ وجلَّ هو ذاكِرُه ومُورِدُه في تنزيله.** التاءُ في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾: عوضٌ من ياءِ الإضافة، ولا يقال: «يا أبتي»؛ لئلّا يُجمَعَ بين العِوَضِ والمُعوَّضِ منه. **وقَلَّ: «يا أبتا»؛ لكونِ الألِف بَدَلًا من الياء،** وشَبَّه ذلك سِيبويهِ **بأيْنُق،** وتعويضِ الياءِ فيه عن الواوِ الساقطة. انظُرْ حينَ أراد **أن يَنصَحَ أباه ويَعِظَه فيما كان متورِّطًا فيه من** الخطأ العَظيمِ والارتِكاب الشَّنيعِ الذي عَصى فيه ....

قولُه: (**وإلّا فالله هو ذاكِرُه ومُورِدُه في تنزيلِه**) إشارةٌ إلى أنّ أصلَ الكلام: إنّا قد أورَدْنا في التنزيلِ قصّةَ إبراهيم، وذكرْناها فيه، فاتْلُها أنتَ على الناسِ وبَلِّغها إيّاهم، كقولِه: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الشعراء: ٦٩]. ولمّا كان رسولُ الله ﷺ خليفةَ الله في أرضِه والناطقَ عنهُ بأوامِرِه ونَواهيه معَ عبادِه، جعَلَهُ ذاكرًا ومُورِدًا في القرآنِ قَصَصَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ.

قولُه: (**وقَلَّ: «يا أبتا» لكوْنِ الألفِ بدَلًا منَ الياء**)، يريدُ: «يا أبَتي» غيرُ جائزٍ لاجتماعِ العِوَض والمُعوَّضِ عنه صَريحًا، وهما الياءُ والتاء، بخلافِ: «يا أبَتا»؛ لأنّ الألفَ بدَلٌ منَ الياء، كما أنّ التاءَ بدَلٌ منها، فلا يكونُ في الصَّراحةِ مثلَ الياء، ولكنْ قَلَّ استعمالُه للعَوْدِ إليه، ولا يَبعُدُ اجتماعُ عِوَضَيْنِ عن مُعوَّضٍ واحد، فإنّ صاحبَ الجَبيرةِ يجبُ عليه التيَمُّمُ والمَسْحُ، وهُما عِوَضانِ عنِ الغَسْل.

قولُه: (**بأيْنُقٍ**)، قد جُمِعتِ «الناقةُ» في القِلّةِ على «أنوقُ»، ثمّ استَثْقَلوا الضَّمّةَ على الواوِ فقدَّموها، وقالوا: «أوْنُق»، ثُمّ عوَّضوا منَ الواوِ ياءً، فقالوا: «أيْنُقٌ»، ثُم جمعوها على «أيانِقَ».

قولُه: (**أن يَنصَحَ أباهُ ويَعِظَهُ فيما كان**) تنازَعَ «يَنصَحَ» و«يَعِظَهُ» في الظَّرف، و«منَ الخطأِ» بيانُ «ما»، ويجبُ أن يُقدَّرَ في «وانسَلَخَ عن قضيّةِ التمييز»: «فيه»؛ لأنّ الجملةَ معطوفةٌ على صِلةِ الموصولِ ولا بُدَّ منَ الراجع.

قولُه: (**مُتورِّطًا فيه**). **الجَوهريّ**: أوْرَطَهُ ووَرَّطَهُ توريطًا: إذا أوقَعَهُ في الوَرْطة، وهِيَ: الهلاكُ، فتَورّطَ هُو فيها.

آمِرَ العقلِ وانْسلَخَ عن قضيّةِ التمييز، ومِنَ الغَباوة ـ التي ليس بعدَها غباوة ـ كيفَ رتَّب الكلامَ معه في أحسنِ اتِّساق، وساقَه **أرشَقَ مَساق، مع استعمالِ المُجامَلةِ واللُّطفِ** والرِّفق واللِّينِ والأدبِ الجَميل والخُلق الحَسن، **مُنتصِحًا في ذلك** بنَصيحةِ ربِّه عزَّ وعلا، حدَّث أبو هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أوحى الله إلى إبراهيمَ عليه السلام: إنك خَليلي، حَسِّنْ خُلُقَكَ ولو مع الكُفَّار، تَدخُلْ مداخلَ الأبرار، فإنَّ كَلِمتي سَبقتْ لِمَن حَسَّن خُلُقَه، أُظِلُّه تحتَ عَرْشي، وأُسكِنُه حَظيرةَ القُدس، وأُدْنيه مِن جِواري»؛

قولُه: (**آمرَ العقل**) معناهُ: العقلُ الآمِرُ والفِكرُ الصائبُ، وقولُه: «ومنَ الغباوة» عطفٌ على «من الخطأ».

قولُه: (**أرشَقَ مَساقٍ**). **الأساس**: غلامٌ رشيقٌ: إذا كانَ في اعتدالٍ ودِقّة، ومن المجاز: رجُلٌ رشيقٌ: ظَريفٌ، وخَطٌّ رَشيق.

قولِه: (**معَ استعمالِ المُجامَلةِ واللُّطف**)، هذا الأسلوبُ يُسَمّى بالاستدراجِ والكلامِ المُنْصِف.

قولُه: (**مُنتَصِحًا في ذلك**) إشارةٌ إلى قولِه: «رتَّبَ الكلامَ معَهُ في أحسَنِ اتّساقٍ».

اعلَمْ أنّ «حينَ» في قولِه: «انظُرْ حينَ أرادَ أن يَنْصَحَ» لا يجوزُ أن يكونَ ظَرْفًا لقولِه: «انظُرْ»، إذْ ليسَ المرادُ الأمرَ بالنظرِ في ذلكَ الزّمان، ولا يجوزُ أن يكونَ ظَرْفًا لقولِه: «رتَّبَ»، إذْ لا يَعمَلُ ما بعدَ الاستفهام فيما قبلَه، بل هُو مفعولٌ به لقولِه: «انظُرْ»، أي: انظُرْ إلى زمانِ إرادتِه نصيحةَ أبيه، والمقصودُ منَ النظَرِ في ذلك الزَّمان: النظَرُ إلى ما هُو فيه، لكنْ ذكَرَ الزَّمانَ للإشعارِ بأنّ ذلك الزمانَ[1] لغَرابةِ ما وقَعَ فيه، جديرٌ بأنْ يُنظَرَ فيه، وهذا المعنى مأخوذٌ مِن كلامِ المصنِّفِ في قولِه: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي الكلامِ حَذْفٌ، وهُو فعلُ العِلم المعلَّقِ عنِ العمل، أي: انظُرْ لتَعلمَ كيفَ رتَّبَ[2].

---

(١) قوله: «للإشعار بأنّ ذلك الزمان» سقط من (ف).

(٢) زاد في (ط) هنا: «أو انظر تعلم كيف رتّب».

وذلك أنه طلبَ منه أوَّلًا العِلَّةَ في خَطئِه طَلَبَ مُنبِّهٍ على تَمادِيه، مُوقِظٍ لإفراطِه وتَناهيه؛ لأنَّ المعبودَ لو كان حيًّا مميِّزًا، سميعًا بصيرًا، مُقتدِرًا على الثواب والعِقاب، نافعًا ضارًّا ـ إلا أنه بعضُ الخَلْق ـ لاستُخِفَّ عقلُ مَن أهَّلَه للعبادةِ ووَصَفه بالرُّبوبيَّة، ولَسُجِّل عليه بالغيِّ المُبين والظُّلمِ العظيم وإنْ كانَ أشرفَ الخَلقِ وأعلاهم منزلةً، كالملائكة والنبيِّين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]؛ وذلك أنَّ العبادةَ هي غايةُ التعظيم، فلا تَحِقُّ إلا لمن له غايةُ الإنْعام؛ وهو الخالِقُ الرازق، المُحيي المُميت، المُثِيبُ المُعاقِب، الذي منه أُصولُ النِّعَم وفُروعُها. فإذا وُجِّهَتْ إلى غيرِه ـ وتعالى علوًّا كبيرًا أن تكونَ هذه الصِّفةُ لغيره ـ لم يكن إلا ظُلمًا وعتوًّا وغيًّا **وكُفرًا وجُحودًا**، وخُروجًا عن الصحيح النيِّرِ إلى الفاسِد المُظلِم، فما ظنُّك بمن وَجَّه عبادتَه إلى جَمادٍ ليس به حسٌّ ولا شُعور؟ **فلا يسمعُ ـ يا عابدَه ـ ذِكرَكَ له** وثناءَك عليه، ولا يَرى هيئاتِ خُضوعك وخُشوعِك له، فضلًا أن يُغنِيَ عنك بأنْ تَستدفِعَه بلاءً فيَدفعَه، أو تسنَحَ لك حاجةٌ فيَكفِيَكَها. ثم ثَنَّى بدعوتِه إلى الحقِّ مترفِّقًا به متلطِّفًا، فلم يَسِمْ أباه بالجَهْل المُفرط، ولا نفْسَه بالعِلْم الفائق، ولكنه قال: إنَّ معي طائفةً من العِلْم وشيئًا منه ليس معك، وذلك عِلْمُ

قولُه: (**وكُفرًا وجُحودًا**)، الرّاغب: الجُحودُ: نَفْيُ ما في القلبِ ثباتُه، وإثباتُ ما في القلبِ نَفْيُه. قالَ تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤][(١)].

قولُه: (**فلا يَسمَعُ ـ يا عابدَه ـ ذِكرَكَ لهُ**) هذا الاعتراضُ فيه التنبيهُ على غَباوةِ السّامعِ والتّمادي في الغَفْلةِ والانغماسِ في وَرْطةِ الجَهْلِ، قالَ الفرزدَق:

فانعَــقْ بضأنِكَ[(٢)] يا جريرُ، فإنّما   مَنَّتْكَ نفْسُكَ في الخلاءِ ضَلالا[(٣)]

---

(١) «مفردات القرآن»، ص١٨٧.

(٢) في (ح) و(ف): «نصابك» بالنون والصاد المهملة، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) ليس البيت للفرزدق، بل هو للأخطل في «ديوانه» (١: ٢٠٥) وبعده:

مَنَّتكَ نفسُكَ أن تُسامِيَ دارِمًا   أو أن تُــوازِنَ حاجبًا وعِقالا

الدلالةِ على الطَّريق السَّويّ، فلا تَستنكِفْ، وهَبْ أني وإيّاكَ في مَسيرٍ وعندي مَعرفةٌ بالهِداية دونك، فاتَّبِعْني أُنجِّك من أن تضلَّ وتَتِيه. ثم ثَلَّثَ بتَثْبيطِه ونَهْيِه عمّا كان عليه: بأنَّ الشيطانَ الذي استَعصى على ربِّك الرحمن الذي جميعُ ما عندَك من النِّعَم مِنْ عندِه، وهو عدوُّك الذي لا يريدُ بك إلّا كلَّ هَلاكٍ وخِزْيٍ ونَكال، وعدوُّ أبيك آدمَ وأبناءِ جِنْسك كلِّهم، هو الذي ورَّطك في هذه الضَّلالةِ وأمَرَك بها وزيَّنها لك، فأنتَ إن حقَّقتَ النظرَ عابدُ الشيطان. إلا أنَّ إبراهيمَ عليه السلام لإمْعانِه في الإخلاص، ولارْتقاءِ همَّتِه في الربّانيّة لم يَذْكُرْ مِن جِنايتَي الشيطانِ إلّا التي تختصُّ منهما بربِّ العِزَّة مِن عصيانِه واستكبارِه، ولم يَلتفِتْ إلى ذِكْر مُعاداتِه لآدمَ وذرِّيَّته، كأنَّ النظرَ في عِظَمِ ما ارتكَبَ من ذلك غَمَرَ فِكْرَه وأطبقَ على ذِهْنه. ....

قولُه: (استعصى على ربِّك) أبلَغُ من «عصَى»، لمعنى الطلَبِ فيه.

قولُه: (لم يَذكُرْ مِن جِنايتَي الشيطانِ إلّا التي تختصُّ مِنهما برَبِّ العِزّةِ مِن عصيانِه) لعلّهُ يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا﴾ مِن بابِ التلميح، وهُو أن يُشارَ في الكلام إلى نحوِ قصّةٍ، وهِي ما ذكَرَهُ الله تعالى في قولِه: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي﴾ [الكهف: ٥٠] من استعصاءِ اللَّعينِ على الله، وأنه عدوٌّ لبني آدم، فآثَرَ خليلُ الله ما هُو مختصٌّ بالله على ما يختَصُّ بالغَيْر، لأنهُ أهَمُّ شيءٍ عندَه، ومنهُ قولَه تعالى: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، قال المصنِّف: «إن تكذيبَك أمرٌ راجعٌ إلى الله فالهُ عن حُزنِك لنفسِك، وأنهم كذَّبوكَ وأنتَ صادقٌ، ولْيشغَلْكَ عن ذلك ما هُو أهمُّ، وهُو استعظامُكَ لجُحودِ آياتِ الله والاستهانةِ بكتابِه»[١].

قولُه: (كأنَّ النظرَ في عِظَمِ ما ارتكبَ [من ذلك] غمَرَ فِكْرَه) أي: لم يَلتفِتْ إلى ما هُو في غيرِ ما هُو في جَنْبِ الله، وهُو عداوتُه لآدمَ، وقد يعرِضُ للمتكلِّم وهُو في أثناءِ كلامِه ما يَذهَلُه عن بعضِ ما هُو فيه، فيأخُذُ في الأهمّ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٧٠ - ٧١).

ثم رَبَّعَ بتخويفِه سوءَ العاقبة، وبما يَجُرُّه ما هو فيه من التَّبِعةِ والوَبال، ولم يُخْلِ ذلك مِن

قولُه: (ثُمّ ربَّعَ بتخويفِه سوءَ العاقبة)، فإن قُلتَ: قال: رتَّبَ الكلامَ معَه أحسَنَ اتّساق، وساقَه أرْشَقَ مَساق، ثُمّ أتى بكلمةِ الترتُّب، وعَدَّ أربعةَ أنواع منَ النَّصيحة وما بيّنَ وجْهَ الاتّساق؟

قلتُ: وفي كلامِه إشعارٌ به وتلويحٌ[1] إليه، وبيانُ ذلك: أنّ الواجبَ على الدّاعي النّاصح والطبيبِ الحاذِق بيانُ الضّلال، وتشخيصُ الدّاءِ العُضال، ثُم الشروعُ في الدّواءِ[2] بإزالةِ المَرضِ وردِّ الصحّةِ، فبَيَّنَ عليه السّلامُ أوّلًا خطأَهُ في ارتكابِ الشَّنيعِ مِن عبادةِ ما لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ ولا يُغني عنهُ شيئًا، وإليه الإشارةُ بقولِه: طلَبَ أوّلًا العِلّةَ في خِطابِه طلَبَ مُنبِّهٍ على تَماديه، إلى آخرِه، فإذا تنبَّهَ المنصوحُ والمريضُ على الضّلالِ والمَرض لا بُدَّ أن يَطلُبَ منَ المُنبِّه طريقَ الإزالة، فعليه أن يُوقفَه على الطّبيب والمرشد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وعندي معرفةٌ بالهدايةِ فاتَّبِعْني أُنجِكَ مِن أن تَضِلّ وتَتيه»، فإذا أَذِنَ لهُ عندَ ذلك يشرع[3] في إزالةِ ما ينبغي إزالتُه، فيَبتدئُ بالأهمّ والأَوْلى. ولا ارتيابَ في أنّ الشّيطانَ هُو الذي باضَ الضّلالَ في بني آدمَ وفرَّخَ فيه مِن أوّلِ الزّمان، وأوقعَهُ في وَرْطةِ المهالكِ[4]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو عدُوُّكَ وعدُوُّ أبيك وأبناءِ جِنسِك، وهُو الذي ورَّطَكَ في هذه الضّلالة»، وإنّ الشّيطانَ هُو الذي انتَصَبَ لاستجرارِهم إلى الوَبالِ وعَذابِ النّارِ في آخرِ الأمر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُمّ ربَّعَ بتخويفِه سُوءَ العاقبة» فلمّا لم يُنجِعْ في أبيهِ هذا الوَعْظُ حيثُ أجابَ جوابَه[5] الأحمقَ بقولِه: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾، لا جرَمَ أنه عليه السّلامُ لمّا لم يتمكّنْ منَ التّخليةِ بإزالةِ الشّركِ الذي هُو المرَضُ، فأسرَعَ في التّحليةِ منَ الأمرِ بالتوحيدِ الذي هُو رَدُّ الصِّحةِ التي هِي فِطرةُ الله التي فطرَ النّاسَ عليها، وبمكارمِ الأخلاقِ، فطَلَبَ الاعتزالَ

(١) وهو ما يُشارُ به إلى المطلوب من بُعدٍ مع خفاء.

(٢) في (ط): «المداواة».

(٣) في (ح) و(ف): «عند ذلك الشروع».

(٤) في (ط): «الهلاك».

(٥) في (ف): «جواب»، ولها وجه أيضًا.

حُسنِ الأدب؛ حيثُ لم يُصرِّحْ بأنْ العِقاب لاحِقٌ له، وأنَّ العذابَ لاصِق به، ولكنه قال: ﴿أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ﴾، **فذَكَرَ الخوفَ والمسَّ ونكَّرَ العذاب، وجعلَ ولايةَ الشيطانِ ودخولَه في جُملةِ أشياعِه وأوليائه أكبرَ من العذاب**؛ وذلك أن رِضوانَ الله أكبرُ من الثَّوابِ نفسِه، وسمّاه الله تعالى المشهودَ له بالفوزِ العظيم؛ حيث قال: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢]، فكذلك ولايةُ الشيطان التي هي مُعارِضةُ رضوانِ الله، أكبرُ من العذاب نفسِه وأعظم، وصدَّر كلَّ نصيحة من النصائح الأربعِ بقوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾؛ توسُّلًا إليه واستِعْطافًا. ﴿مَا﴾ في ﴿مَا لَا يَسْمَعُ﴾ و﴿مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾ يجوزُ أن تكونَ موصولةً وموصُوفة، والمفعولُ في: ﴿لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ منسيٌّ غيرُ مَنْويّ، كقولك: ليسَ به استماعٌ ولا إبصار. ﴿شَيْئًا﴾ **يحتملُ وجهَيْن**: أحدهما: أن يكونَ في موضعِ المصدر، أي: شيئًا من الغَناء، ويجوزُ أن

بقولِه: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ [مريم: ٤٨] ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (فذَكَرَ الخوفَ والمسَّ ونكَّرَ العذابَ) ثُمّ أسندَه إلى «الرَّحمنِ» للإيذانِ بأنّ العذابَ مِنَ الموصوفِ بالرَّحمةِ أشَدُّ، وإليه لَوَّحَ المتنبّي بقولِه:

فما يُوجِــعُ الحِرمانُ مِن كفِّ حارِمٍ كما يُوجعُ الحِرمانُ مِن كفِّ رازِقِ[1]

قولُه: (وجعَلَ ولايةَ الشَّيطانِ ودخولَه في جُملةِ أشياعِه وأوليائِه أكبرَ منَ العذاب)، وجعَلَ مَسيسَ العذابِ سببًا لكونِ الشَّيطانِ وَليَّهُ ووسيلةً إلى الدُّخولِ في زُمرةِ أشياعِه.

قولُه: (﴿شَيْئًا﴾ يحتمِلُ وجهَيْن) أي: في قولِه: ﴿وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾، ولعلّ إيقاعَه قولَه: «ويجوزُ أن يقدَّرَ نحوُه معَ الفِعلَيْنِ السابِقين» يعني: لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، اعتراضًا بيْنَ الوَجهَيْنِ للإشعارِ باختصاصِ النَّصبِ على المصدَرِ فيهما دونَ المفعولِ به، كما في الوَجْهِ الثاني، لئلّا تفوتَ إرادةُ الإطلاقِ منهُما على ما سبَقَ لهُ. واعلَمْ أنّ ﴿شَيْئًا﴾ جيءَ به مُراعاةَ

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح اليازجي (٢: ٢١٧)، ولم أجده في ديوانه بشرح الواحدي.

يُقدَّر نحوُه مع الفِعلَيْن السابقين. والثاني: أن يكون مَفعُولًا به، مِن قولهم: **أغنِ عني وَجْهَك**. ﴿قَدْ جَآءَنِي﴾: **فيه تجدُّد العِلْم عندَه**.

[﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [٤٦]

لـمّا أطْلعَه على سَماجةِ صُورةِ أمْره، وهدَمَ مذهبَه بالحُججِ القاطعة، وناصَحَه

لفواصِلِ السُّورةِ ظاهرًا، وكان مِن حقِّه أن يُعلَّق بالأفعالِ الثلاثة، فتُرِكَ تعَلُّقه بالفِعْلَيْنِ السابقَينِ لذلك الغرَض، فوجَبَ تعلُّقه بالأخير. ثُم من الوجهَينِ الأوّلُ أوْلى؛ لأنهُ أقرَبُ إلى إرادةِ المبالغة.

قولُه: (**أغنِ عنّي وَجْهَك**)، أي: بَعِّدْ وجهَكَ عنّي؛ لأنّ الشيءَ إذا استُغنِيَ عنهُ فقد تُرِكَ وبُعِّدَ. قال في «المُغرِب»: أغْنِ عنّي كذا، أي: نحِّهِ عنّي وبَعِّدْه. قال:

لتُغنيَ عنّي ذا إنائكَ أجمَعا[1]

وعليه حديثُ عثمانَ رضيَ الله عنه في صَحيفةِ الصَّدَقةِ التي بعَثَها عليٌّ رضيَ الله عنهُ على يدِ محمّدِ بن الحنَفيّة: «أغْنِها عنّا»[2]، وهُو في الحقيقةِ من بابِ القلب، كقولِهم: عرَضَ الدابّةَ على الماء.

قولُه: (﴿قَدْ جَآءَنِي﴾ **فيه تجدُّدُ العِلم عندَه**): بيانٌ لاتّصالِ قولِه: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ بقولِه: ﴿وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾ أي: لِمَ تعبُدُ الجَمادَ وما لا يَدفعُ عنكَ الأذى؟ وما أقولُ ذلك مِن تلقاءِ نَفْسي، ولا كنتُ عالمًا به قبْلِ هذا، بل قد جاءَني فيه تجدُّدُ العِلم عندَ إمحاضِ نُصْحي هذا، فالضَّميرُ في «فيه» يعودُ إلى المذكورِ، ولما كان المذكورُ مَحْضَ النُّصح، كان الضَّميرُ في «عندِه» راجعًا إليه.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١٦) والشطر المذكور لحُرَيْث بن عتّاب الطائي، وصَدْرُه:

إذا قُلتَ قَدْني قال بالله حَلْفَةً

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٣١١١).

المُناصحةَ العَجيبة مع تلك المُلاطَفات، أقبَلَ عليه الشيخُ بفَظاظةِ الكُفر وغِلْظَة العِناد، فناداه باسْمِه، ولم يقابِلْ ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بـ«يا بُني»، وقدَّم الخبرَ على المبتدأِ في قوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾؛ لأنه كانَ أهمَّ عندَه وهو عندَه أعْنَى، وفيه ضَربٌ من التعجُّبِ والإنكار لرَغبتِه عن آلهته، وأنَّ آلهتَه ما يَنبغي أن يَرغَبَ عنها أحد. وفي هذا سُلْوان ....

قولُه: (أقبَلَ عليه الشَّيخُ)، وفي تخصيصِه تنبيهٌ على جَسارةِ قلبِه وشِدّةِ شكيمتِه، يعني: كان مِن حقِّه وكوْنِه رجُلًا شيخًا أنْ يأتيَ باللُّطفِ والمُجاملة، لكنْ عكَسَ.

قولُه: (وقدَّم الخبرَ على المبتدأ). قالَ أبو البقاء: ﴿أَرَاغِبٌ﴾: مبتدأ، و﴿أَنتَ﴾: فاعلُه أغنَى عنِ الخبَر، وجازَ الابتداءُ بالنَّكِرةِ لاعتمادِها على الهمزةِ(١).

وقالَ المالكيُّ وغيرُه: إنّ ﴿أَنتَ﴾: مرفوعٌ بـ﴿أَرَاغِبٌ﴾، وإلّا يلزَمُ الفَصْلُ بيْنَ ﴿أَرَاغِبٌ﴾ ومعمولِه وهُو ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بأجْنبيٍّ وهُو ﴿أَنتَ﴾. وأُجيبَ أنّ ﴿عَنْ﴾: متعلِّقٌ بمُقدَّرٍ بعدَ ﴿أَنتَ﴾ دَلَّ عليه ﴿أَرَاغِبٌ﴾.

قالَ ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: لا يتوهَّمْ أحدٌ أنّ «أقائمٌ هو» مِن قَبيلِ «أقائمٌ زيدٌ»، بل قائمٌ: خبرٌ لـ«هو» مقدَّمٌ عليه، ولذا يقالُ في التثنيةِ والجَمْع: أقائمانِ هُما، وأقائمونَ هم(٢)؟ وعُورِض بنحوِ: أراغبٌ أنتما وأراغبٌ أنتم؛ لأنه متعيِّنٌ أن يكونَ «أراغبٌ» مبتدأ.

قولُه: (وهُو عندَه أعْنَى)، أي: تقديمُ الخبَرِ عندَ أبي إبراهيمَ أهَمُّ.

الأساس: عُنِيَ بكذا واعْتَنى به وهُو معْنيٌّ به، ومنهُ قَوْلُ سيبوَيْه: وهُم ببيانِه أعنَى(٣).

قولُه: (سُلوانٌ). الجَوهريّ: السُّلوانةُ، بالضَّمِّ: خرَزَةٌ كانوا يقولونَ: إذا صُبَّ عليها الماءُ منَ المطَرِ فيشرَبُه العاشِقُ سَلا، واسمُ ذلك الماء: السُّلوانُ.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٦).

(٢) لم أهتدِ إليه في «أمالي ابن الحاجب».

(٣) يعني قولَه في «الكتاب» (١: ٣٤) في وصفِ مذاهبِ العربِ في تقديمِ كلامِها وتأخيره: «كأنهم إنّما يُقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانهم ويعنيانهم». انتهى.

وثَلَجٌ لصَدْرِ رسول الله ﷺ عمّا كان يَلقى مِن مِثْل ذلك مِن كفّارِ قومه. ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: لأَرمينَّك بلِساني؛ يريدُ الشَّتمَ والذمّ، ومنه: «الرجيم»: المَرْميُّ باللَّعن. أو: لأَقتُلنَّك، مِن رجم الزاني. أو: لأَطرُدنَّك رَمْيًا بالحِجارة. وأصلُ الرَّجْم: الرَّميُ بالرِّجام. ﴿مَلِيًّا﴾: زَمانًا طويلًا، من المُلاوة. أو: مليًّا بالذهابِ عني والهجرانِ قبلَ أن أُثخِنَك بالضَّرب، حتى لا تَقدِرَ أن تَبرَح. يقال: فلانٌ مَليءٌ بكذا؛ إذا كان مُطيقًا له مُضطلِعًا به. فإن قلت: علامَ عُطِفَ ﴿وَٱهْجُرْنِى﴾؟ قلت: على معطوفٍ عليه محذوفٍ يدلُّ عليه ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾؛ أي: فاحذَرْني واهجُرني؛ لأنَّ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ تهديدٌ وتَقْريع.

[﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ۝ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾ ٤٧ – ٤٨]

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ﴾ سلامُ توديعٍ ومُتاركة، كقوله تعالى: ﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ

قولُه: (وثَلَجٌ لصدْرِ). الأساس: ومنَ المجازِ ثُلِجَ فؤادُه، وهُو مثلوجُ الفؤاد، وثَلِجَتْ نفْسُه بكذا: بَرَدتْ وسُرَّتْ.

قولُه: (الرَّميُ بالرّجام). الجَوهريّ: الرَّجمُ: القَتْلُ، وأصلُه الرَّجمُ بالحجارة، والرِّجامُ: حجارةٌ ضِخام.

قولُه: (منَ المُلاوَة). الجوهريّ: أقَمْتُ عندَه مُلاوةً منَ الدَّهر، أي: حِينًا وبُرْهة، وعلى هذا ﴿مَلِيًّا﴾: ظَرْفٌ، وعلى الوَجْهِ الثاني: حالٌ منَ الفاعل.

قولُه: (أُثْخِنَكَ بالضَّربِ). الأساس: أثْخَنَ في الأمرِ: بالغَ فيه.

قولُه: (لأنَّ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ تهديدٌ وتقريع)، تعليلٌ لِدلالةِ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ على «فاحْذَرنِي»، ولا يَصلُحُ المذكورُ أن يكونَ معطوفًا عليه؛ لأنهُ جوابُ القسم، ولا يَصلُحُ هذا أن يكونَ جَوابًا له، فيُقدَّرُ ما يكونُ مُسبَّبًا عمّا تقدَّمَ، فيُعطَفُ عليه، على مِنْوالِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥].

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وهذا دليلٌ على جَوازِ مُتارَكة المنصُوحِ والحال هذه. ويجوزُ أن يكونَ قد دَعا له بالسَّلامة؛ استمالةً له، ألا تَرى أنه وَعَدَه الاستغفار؟ فإن قلت: كيفَ جازَ له أن يَستغفِرَ للكافر وأن يَعِدَه ذلك؟ قلت: قالوا: أراد اشتراطَ التوبة عن الكُفر، **كما تَرِدُ الأوامرُ والنواهي** الشرعيّة على الكفّار، والمرادُ اشتراطُ الإيمان، وكما يؤمَرُ المُحدِثُ والفَقير بالصَّلاةِ والزكاة ويُرادُ اشتراطُ الوضوءِ والنِّصاب. وقالوا: إنما استَغفَرَ له بقوله: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]؛ لأنه وَعَدَه أن يُؤمِن. واستشهَدُوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]. ولقائلٍ أن يقول: إنَّ الذي مَنَعَ من الاستغفار للكافرِ إنما هو السَّمع، فأمّا القضيةُ العَقْليّة فلا تأْباه، فيجوزُ أن يكونَ الوعدُ بالاستغفارِ والوفاءُ به قبْلَ وُرودِ السَّمع؛ بناءً على قضيّةِ العقل، **والذي يدلُّ على صحّته** ....

قولُه: (**كما تردُ الأوامرُ والنَّواهي**)، قيل: النَّواهي مُجمَعٌ عليها في كونِهم مخاطَبينَ بها، وأمّا الأوامرُ فعندَ الشافعيِّ رضيَ الله عنهُ أنّهم مخاطَبونَ بها بشَرْطِ الإيمان، وعندَ أبي حنيفةَ رضيَ الله عنه أنّهم مخاطَبونَ مُطلَقًا، قيل: فيه نظَرٌ؛ لأنّ التوحيدَ أصلٌ، فلا يَجوزُ أن يَنقلِبَ شَرْطًا؛ لأنّ الشَّرطَ تبَعٌ للمشروط، وأُجيبَ: أنّ كونَهُ شَرْطًا بسببِ اقتضاءِ صحّةِ هذا المأمورِ به، لا أنهُ شَرْطٌ في نَفْسِ الأمرِ[1].

قولُه: (**والذي يدُلُّ على صحّتِه**) أي: صحّةِ القولِ بجوازِ الاستغفارِ على قضيّةِ العَقْلِ، وبُطلانِ القولِ باشتراطِ التّوبةِ عن الكُفرِ: هذه الآية، وبيانُه: أنهُ لو كانَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ شارِطًا للإيمانِ لم يكنِ استغفارُه مُستنكَرًا ومُستثنًى في قولِه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فلمّا استُثنِيَ دَلَّ على أنهُ ما شَرطَ التَّوبةَ؛ لأنّ الاستغفارَ على شريطةِ التّوبةِ مُستحسَنٌ مِن كلِّ أحد، فلا يكونُ مُنكَرًا.

(١) هذه مسألةٌ فيها خلاف منصوبٌ بين نُظّارِ الأصوليين، انظر بَسْطَ هذه المسألة في «البحر المحيط» للبدر الزركشي (١: ٣٢٠)، و«تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني، ص٩٩.

....

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: الحقُّ أنّ التحسينَ والتقبيحَ باطلانِ، فلا حاجةَ إلى هذا التعليل[١].

وقال صاحبُ «الفرائد»: لو كان الوَعْدُ والوفاءُ على قضيّةِ العَقْلِ لَقيلَ: ما كانَ استغفارُ إبراهيمَ لأبيهِ إلّا جَرْيًا على قضيّةِ العقلِ، فلمّا ورَدَ السَّمعُ بأنّ الاستغفارَ لا يجوزُ للكافرِ، ترَكَ الاستغفارَ وتبرّأ منهُ، ويُمكنُ أن يقالَ: وعدَه الاستغفارَ بشَرْطِ التَّوبة، ولم يَعلَمْ بأنهُ ممّن لا يُؤمِنُ البتّةَ، فوَفى بالوَعْدِ وقال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]، كأنهُ قال: أخرِجْهُ منَ الضّلالِ واغفِرْ له، ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: ممّن لا يؤمِنُ، ترَكَ الدُّعاءَ وتبرّأ منه.

قالَ الإمامُ: الآيةُ تدُلُّ على أنهُ لا يجوزُ لنا التأسّي به في ذلك، والمَنْعُ منَ التأسّي به في ذلك[٢] لا يدُلُّ على أنّ ذلك كان معصِيةً، فإنّ كثيراً مِن خَواصِّ النبيِّ ﷺ لا يجوزُ لنا التأسّي بها معَ أنها كانت مُباحةً له[٣].

وزادَ صاحبُ «التقريب» على هذا بأنْ قال: نَفيُ اللازِمِ ممنوعٌ أيضًا، فإنّ استثناءَه عمّا وجَبتْ فيه الأسوةُ إنّما يدلُّ على أنهُ غيرُ واجب، لا على أنهُ غيرُ جائزٍ ومُنكَر، وكان ينبغي لهُ أن يقولَ ـ بدَلَ قولِه: ومستثنًى عمّا وجَبتْ فيه الأُسوةُ[٤] ـ: مُستثنًى عمّا جازتْ فيه الأسوةُ لقولِه تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ...﴾ [الممتحنة: ٦] الآية، ولا دِلالة فيه على الوجوب.

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: كلامُ صاحبِ «الفرائد»: وعدَهُ الاستغفارَ بشَرْطِ التّوبةِ ولم يَعلَمْ بأنهُ ممّن لا يؤمِنُ، إلى آخرِه، حسَنٌ، لكنْ معَ زيادةٍ يسيرة، والنَّظْمُ يُساعدُ عليه. وبيانُه: أنهُ عليه السَّلامُ لمّا أجابَ عن قولِ أبيه: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ بقولِه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١).

(٢) قوله: «والمنْعُ من التأسّي به في ذلك» سقط من (ح).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٢٢٩).

(٤) من قوله: «إنّما يدلُّ على أنه غير واجب» إلى هنا سقط من (ح).

....

لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا﴾ جوابُ الحكيمِ إظهارًا للتعطُّفِ والرَّأفةِ، وإبداءً للرِّقَّةِ والرَّحمة، كأنهُ عليه السلامُ ما التفتَ إلى جَفائِه وغِلظتِه، بناءً على ما وصَفَهُ الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ﴾ [التوبة: ١١٤]، ولمّا لم يكنْ عارِفًا بما يؤولُ إليه حالُ أبيه منَ الإصرارِ على الكُفر، وأنهُ ممّن لا يؤمنُ البَتَّة، وفى بالوَعْدِ وقال: ﴿وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]، كأنهُ قال: أخرِجْهُ منَ الضّلالِ واغفِرْ لهُ ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: مُصِرٌّ على الضّلالةِ والكُفر، ترَكَ الدُّعاءَ وتَبَرَّأَ منه.

فظَهرَ مِن هذا أنّ استغفارَه إنّما لم يكُنْ مُستنكرًا؛ لأنهُ عليه السّلامُ لم يكنْ عالِمًا بإصرارِه على الكُفرِ، لقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ﴾ [التوبة: ١١٤]، بخلافِه في تلكَ الصُّورة، فإنهُ تبيَّنَ للمؤمنينَ أنّهم أعداءُ الله بقولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١] وأنْ لا مجالَ لإظهارِ الموَدَّةِ بوَجْهٍ ما.

ثُمّ بالغَ في تفصيلِ عَداوتِهم بقولِه تعالى: ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢]، ثُمّ حرَّضَهم على قَطيعةِ الأرحام بقولِه: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الممتحنة: ٣]، ثُمّ سلّاهُم بالتأسّي في القطيعةِ بإبراهيمَ عليه السّلامُ وقومِه بقولِه: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ...﴾ إلى قولِه: ﴿إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فاستثنى[1] منَ المذكورِ ما لم يَحتمِلْهُ هذا المقامُ، كما احتمَلَهُ ذلك المقامُ للنصِّ القاطع، يعني: لكمُ التأسّي بإبراهيمَ معَ هؤلاءِ الكُفّارِ في القَطيعةِ والهِجران لا غيرُ، فلا تُجامِلوهُم ولا تُبدوا لهُم بالرَّأفةِ والرَّحمةِ كما أبدى إبراهيمُ لأبيه في قولِه: ﴿لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ﴾؛ لأنهُ لم يتبيَّنْ لهُ حينَئذٍ أنهُ لا يؤمنُ كما بَدا لكُم كُفْرُ هؤلاءِ وعَداوتُهم لكُم. فظَهرَ مِن هذا البيانِ أنْ لا بُدَّ للمُفسِّر مِن تعيينِ المقام والنظَرِ إلى ترتيبِ النِّظام، لئلا يُدحَضَ في مزالِّ الأقدام، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا.

---

(١) في (ط): «مما استثنى».

قولُه تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فلو كان شارِطًا للإيمان لم يكن مُستنكَرًا ومستثنى عمّا وَجبتْ فيه الأُسوة. وأمّا ﴿عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، فالواعِدُ هو إبراهيمُ لا آزر، أي: ما قال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ﴾ [الشعراء: ٨٦] إلا عن قوله: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾، وتَشهدُ له قراءةُ حمّادِ الرّاوية: (وعدها أباه). والله أعلم. ﴿حَفِيًّا﴾

قولُه: (وأمّا ﴿عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] فالواعدُ إبراهيمُ لا آزرُ): إبطالٌ لاستشهادِ الخصوم وقولِهم: إنّما استَغفرَ لهُ لأنهُ وعدَهُ أن يؤمِنَ، بدليلِ قولِه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] بأنّ الواعدَ هُو إبراهيمُ لا آزَرُ، بدليلِ قراءةِ حمّاد[1].

وقلتُ: أظهَرُ منهُ سِياقُ الآيات؛ لأنّ قولَه عليه السّلام: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ﴾ إنّما صدَرَ منهُ بعدَ فَظاظةِ أبيه في الرَّدِّ وغِلظتِه في قولِه: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾، فيكونُ هذا هُو الوعدُ، فالواعدُ في قولِه: ﴿وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ هو إبراهيمُ عليه السّلامُ، فيُعلَمُ منهُ ضَعْفُ قولِ صاحبِ «التيسير»[2]: الاستثناءُ في قولِه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤] مُنقطعٌ تقديرُه: لكنْ ﴿قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾؛ لأنهُ كان لمَوْعدةٍ وعدَها أبوهُ، فظَنَّ أنهُ قد أنجزَها، فلمّا تبيَّنَ إصرارُه تبرّأَ منهُ، ولا يَحِلُّ لكم ذلك معَ عِلمِكم.

قولُه: (ما قال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ﴾ [الشعراء: ٨٦] إلّا عن قولِه) أي: ما صدَرَ قولُه إلّا عن قولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ وبسَبَبِه، كقولِه:

يَنهَونَ عن أكلٍ وعن شُرْبِ[3]

قولُه: (قراءةُ حمّادِ الرّاوية)، قيل: حمّادانِ، الرّاويةُ الكُوفيُّ، والرّاويةُ البَصْريُّ، وهُو المرادُ هاهنا، وتصحيفاتُه مشهورةٌ، من ذلكَ في قولِه: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]

---

(١) يعني حماد الراوية كما جزم به الزمخشري.

(٢) يعني أبا عمرو الداني. ولم أهتدِ إلى هذا الموطن من «التيسير في القراءات». فلعلّه في «المكتفى في الوقفِ والابتدا».

(٣) سبق تخريجه.

الحَفِيّ: البَلِيغ في البِرِّ والإلْطاف، حَفِيَ به وتَحَفَّى به. ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ﴾: أراد بالاعتِزالِ المُهاجرةَ إلى الشام. المرادُ بالدُّعاءِ العبادة؛ لأنه منها ومِن وَسائطها، ومنه قولُه ﷺ: «الدُّعاءُ هُوَ العبادة». ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ [مريم: ٤٩]، ويجوزُ أن يُرادَ الدعاءُ الذي حَكاه الله في سُورةِ الشُّعراء. عرَّضَ بشَقاوتِهم بدُعاءِ آلهتهم في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾، مع التواضُعِ لله بكلمةِ ﴿عَسَىٰٓ﴾ وما فيه مِن هَضْمِ النَّفْس

[﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ۞ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ ٤٩-٥٠]

ما خَسِر على الله أحدٌ تَرَكَ الكفّارَ الفَسقة لوَجْهه، فعوَّضَه أولادًا مؤمنين أنبياء.

أنهُ قرأَ: أساءَ[١]، وفي قولِه: ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] أنه قرأَ: إيتِنا.

قولُه: (الدُّعاءُ هُو العبادةُ) الحديثُ أخرَجَهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ، عنِ النُّعمانِ بن بَشير[٢]. ومعنى الحَصْر: أنّ المقصودَ منَ العبادة: إنشاءُ غايةِ الخُضوعِ والتذَلُّل، والدّعاءُ ليسَ إلّا إظهارَ الافتقارِ وإبداءَ التذَلُّلِ لله تعالى.

قولُه: (الدُّعاءُ الذي حَكاهُ الله في سورةِ الشُّعراء)، وهُو قولُه: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّٰلِحِينَ﴾ [الشعراء: ٨٣] إلى آخره.

---

(١) وعزاها ابن جنّي أيضًا إلى الحسن البصري وعمرو بن فائد الأسواري ثم قال: «هذه القراءةُ أشدُّ إفصاحًا بالعدلِ من القراءةِ الفاشيةِ التي هي: «مَن أشاء»؛ لأنّ العذابَ في القراءةِ الشاذّةِ مذكورٌ علّة الاستحقاقِ له وهو الإساءة، والقراءة الفاشيةُ لا يُتناوَلُ من ظاهرِها علّة إصابةِ العذابِ له، وأنّ ذلك لشيءٍ يرجعُ إلى الإنسان». انتهى من «المحتسب» (١: ٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨١)، والترمذيّ (٣٢٤٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٨٣٧٨).

﴿مِن رَّحۡمَتِنَا﴾: هي النبوّة، عن الحَسَن. وعن الكلبيّ: المالُ والوَلد، وتكون عامّةً في كلِّ خيرٍ دِينيٍّ ودُنيويٍّ أُوتُوه. لسانُ الصِّدق: الثناءُ الحَسَن. وعُبِّر باللِّسان عمّا يُوجَدُ باللِّسان، كما عُبِّر باليدِ عمّا يُطلَقُ باليد، وهي العَطِيّة. قال:

إنِّي أتتني لِسانٌ لا أُسرُّ بها

يريدُ الرِّسالة. ولسانُ العَرَب: لُغَتُهم وكلامُهم. استجابَ الله دعوتَه: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]؛ فصيَّره قدوةً حتى ادَّعاه أهلُ الأديان كلُّهم. وقال عزَّ وجلّ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]، و: ﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا﴾ [النحل: ١٢٣]، **وأعطى ذلك** ذُرِّيَّتَه فأعلى ذِكْرَهم وأثنى عليهم، كما أعلى ذِكْرَه وأثنى عليه.

قولُه: (كما عُبِّرَ باليَدِ عمّا يُطلَقُ باليد)، هُو مِن بابِ إطلاقِ السبَبِ على المسبَّب، أو مِن بابِ إطلاقِ اسم المحَلِّ على الحالِّ.

قولُه: (إنِّي أتَتْني لِسانٌ لا أُسَرُّ بها)، تمامُه:

مِن عُلْوَ(١) لا عجَبٌ منها ولا سَخَرُ

عُلوةُ: اسمُ امرأة. الضَّميرُ في «بها» راجعٌ إلى الكلمة، والشِّعرُ لأعشى باهلةَ قد أتاهُ خبَرُ مقتَلِ أخيه المُنتشِر، ويُروى: ولا صخَبُ، وهُو الصِّياحُ مكانَ: ولا سخَرُ، يقال: سَخِرتُ منهُ أسخَرُ سخَرًا، بالتحريك، مُسْخِرًا وسَخِرًا.

قولُه: (**وأعطى ذلك**)، يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى معنى قولِه: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُم مِّن رَّحۡمَتِنَا﴾ الآية، ولذلكَ رتَّبَ عليه قولَه: «فأعلى ذِكْرَهم وأثنى عليهم» وجعَلَ ذلك تخلُّصًا إلى ذِكْرِ موسى عليه السَّلامُ بقولِه: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا﴾.

قولُه: (كما أعلَى ذِكرَه). الأساس: ومنَ المجازِ: لهُ ذِكْرٌ في الناس، أي: صيتٌ وشرَفٌ ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، ورجُلٌ مذكور.

---

(١) وتضبط الواو فيها بالحركات الثلاث، كما في «لسان العرب» (علو).

[﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ ٥١]

المُخلِص بالكسر: الذي أخلَصَ العِبادةَ عن الشِّرْك والرِّياء. أو: أخلَصَ نفْسَه وأسلَم وجهَه لله. وبالفتح: الذي أخلَصَه الله. الرسول: الذي معه كتابٌ مِنَ الأنبياء، والنبيّ: **الذي يُنبِئ عن الله عزَّ وجلَّ** وإن لم يكن معه كتاب، كيُوشَع.

[﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ ٥٢]

قولُه: (المُخلِص، بالكسر): عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ، وبالفَتْح: الباقونَ[١].

قولُـه: (النَّبيُّ: الـذي يُنْبِئُ عن الله عـزَّ وجَـلّ). الرّاغب: النبـيُّ بغـيرِ همْـز، فقد قال النَّحْويُّونَ: أصلُه الهَمْزُ، واستَدلُّوا بقولِهم: مُسيلِمةُ نَبيءُ سَوْء. وقالَ بعضُ العلماءِ: هُو مِنَ النُّبُوّةِ، أي: الرِّفْعة، وسُمِّيَ نَبيًّا لِرفعةِ محلِّهِ عن سائرِ الناس، المدلولِ عليه بقولِه: ﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾، فالنبيُّ بغَيرِ الهَمْزِ أبلَغُ؛ لأنهُ ليسَ كلُّ مُتَنَبِّئٍ[٢] رفيعَ المحَلّ، ولذلك ورَدَ أنهُ ﷺ قالَ لمَن قالَ لهُ: يا نبيءَ الله، فقال: «لستُ بنبيءِ الله، ولكنْ نَبيُّ الله»[٣] لمّا خاطَبَه بالهَمْزِ ليُغَضَّ منهُ، والنُّبوَّةُ والنَّباوةُ: الارتفاعُ، ومنهُ قيل: نبَا بفلانٍ مكانُه، كقولِهم: قَضَّ عليه مَضْجعُه، ونَبا السَّيفُ عنِ الضَّريبة؛ إذا ارتَدَّ عنهُ ولم يَمضِ فيه، ونَبا بصَرُه عن كذا، تشبيهًا بذلك[٤].

---

(١) الصوابُ أن حمزةَ وعاصمًا والكسائيَّ هم الذين قرؤوا «مُخلَصًا» بالفتح، أي: أخلَصَه الله واختاره وجعلَه خالصًا من الدَّنسِ. وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ﴾ [ص: ٤٦]. وقرأ الباقون «مُخلِصًا» بكسر اللام، أي: أخلصَ هو التوحيدَ فصارَ مُخلِصًا، وجعلَ نفْسَه خالصة في طاعةِ الله، وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]. انتهى بحروفه من «حجّةِ القراءات»، ص٤٤٤-٤٤٥.

(٢) في (ط): «منبوء».

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٣١) من حديثِ أبي ذَرٍّ رضيَ الله عنه، وصحّحه على شرطِ الشيخين، وتعقّبه الذهبيُّ ووهّاه وقال: بل منكرٌ لم يصحّ، وفيه حُمرانُ بنُ أعين، ليس بثقة.

(٤) «مفردات القرآن»، ص٧٩٠.

الأيمَن: من اليَمين، أي: مِن ناحيتِه اليُمنى. أو: مِنَ اليُمْن، صِفة للطُّور، أو للجانِب. شبَّهَه بمَن قرَّبَه بعضُ العُظَماء للمُناجاة، حيثُ كلَّمه بغيرِ واسطةِ مَلَك. وعن أبي العالية: قرَّبه حتى سَمِعَ صَريفَ القلم الذي كُتِبتْ به التَّوراة.

[﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾ ٥٣]

﴿مِن رَّحْمَتِنَآ﴾ مِن أجْلِ رحمتِنا له وتَرؤُّفِنا عليه، وهَبْنا له هارون. أو بعضَ رحمتِنا، كما في قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ [مريم: ٥٠]. و﴿أَخَاهُ﴾ على هذا الوجهِ بَدَل.

قولُه: (صَريفَ القلم). النِّهاية: صَريفُ الأقلام: صوتُ جَرَيانِها بِما تكتبُه مِن أقضِيةِ الله عزَّ وجَلَّ ووَحْيِه وما يَنسَخونَه منَ اللَّوح المحفوظ.

قولُه: (كما في قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾)، يعني: ما يَنْصُرُ أنّ «مِن»: للتبعيضِ: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا * وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ لأنَّ «مِن» في هذه الآية لا تَحتملُ ما تَحتمِلُه في تلك الآيةِ منَ الوَجهَيْن؛ لأنّ ﴿وَهَبْنَا﴾ يقتضي مفعولًا به وليسَ فيها غيرُه، بخلافِه فيما نحن فيه؛ لأنّ ﴿أَخَاهُ﴾ إنْ جُعِلَ مفعولًا كان «مِن»: ابتدائيًّا، وإذا جُعِلَ «مِن» مفعولًا، كان ﴿أَخَاهُ﴾ بدَلًا منه، وبعضُ الرَّحمةِ إمّا دينيٌّ وهُو النُّبُوّةُ والكتابُ والحِكمةُ وإرشادُ الخَلْق، أو دُنيَويٌّ وهُو الوَلَدُ والمالُ وسَعةُ الرِّزق، وفي كلامِ الواحِديِّ إشعارٌ بهذا[1].

فعَلى هذا الأنسَبُ أن يُجعَلَ ﴿أَخَاهُ﴾ بدَلَ البعضِ منَ الكُلّ؛ لأنَّ مُعاضَدتَهُ بأخيه، ومؤازَرتَهُ به، بعضُ المذكورات، قالَ في قولِه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]: يجوزُ أن يكونا للتبعيض معًا، بمعنى: هل أنتُم مُغنونَ عنا بعضَ شيءٍ، هُو بعضُ عذابِ الله؟ أي: بعضَ بعضِ عذابِ الله[2]، والمعنى على الابتداء: ووهَبْنا لهُ مِن أجْلِ سَبْقِ رحمتِنا، وتقديرُ تخصيصِه بالمواهِب الدِّينيّةِ والدُّنيَويّة: ﴿أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾، والأوّلُ

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٨٦).

(٢) انظر عبارة الزمخشري في «الكشاف» (٨: ٥٧٣).

و﴿هَـٰرُونَ﴾: عطفُ بَيان، كقولك: رأيتُ رجلًا أخاكَ زيدًا. **وكان هارونُ أكبرَ من موسى، فوقعتِ الهِبةُ على مُعاضدتِه** ومُؤازرتِه. كذا عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه.

[﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ إِسْمَـٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾ ٥٤-٥٥]

ذكرَ إسماعِيل عليه السلام بصِدقِ الوَعد وإن كان ذلك موجودًا في غيرِه من الأنبياء؛ تَشريفًا لـه وإكرامًا، **كالتَّلقيب، نحو: الحَليم**، والأوّاه، والصِّدِّيق؛ ولأنه المشهورُ المُتواصَفُ من خِصاله. عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه وَعَدَ صاحِبًا له

هُو الوَجْهُ؛ لِما فيه من تنبيهٍ على سَعةِ رحمةِ الله، فإنّ الأنبياءَ معَ جَلالتِهم ورِفعةِ منزلتِهم مُنِحوا بعضًا منها.

قولُه: (**وكان هارونُ أكبرَ من موسى فوَقَعتِ الهِبةُ على معاضَدتِه**)، يعني: لمّا كان هارونُ أكبرَ سِنًّا لم تكنِ الهِبةُ في قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا﴾ نحوَ قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾، فوجَبَ الحَمْلُ على المُعاضَدةِ والمُؤازَرة.

قولُه: (**كالتلقيبِ، نحوَ: الحليم**)، يعني: ذِكْرُ إسماعيلَ للشُّهرةِ بصِدقِ الوَعْد، كذِكرِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ بالحَليم والأوّاهِ في قولِه: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]. **الأساس**: هُو مُلقَّبٌ بكذا ومُتلقِّبٌ به، ولُقِّبَ به وتلَقَّبَ، ونُبِزَ بلَقَبٍ قبيح: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ﴾ [الحجرات: ١١]، وقالَ الحماسيُّ:

أَكْنيهِ حينَ أُناديهِ لأُكرِمَهُ ... ولا أُلقِّبُه والسَّوْءةَ اللَّقَبا[1]

قيل: الفَرْقُ بيْنَ اللَّقَبِ والعلَم، أنَّ اللقبَ مِن معنًى في الغالب، كقُفّةٍ وبَطّة، سُمِّيَ بها لِقِصَرِه.

---

(١) ذكره الزمخشريُّ في «أساس البلاغة» (لقب). والبيتُ لبعضِ الفَزاريين كما في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقيّ (١: ٣٥٢)، وفيه أن معناه: ولا أُلقِّبه اللقب مع السَّوْءة، فالواو في «والسَّوْءة» واو المعية.

أن يَنتظِرَه في مكان، **فانتظرَه سَنة**. وناهِيْكَ أنه وعَدَ في نفْسِه الصَّبْرَ على الذَّبْح فوقَ، حيثُ قال: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]. كان يَبدأُ بأهْلِه في الأمْرِ بالصَّلاح والعِبادة؛ لِيجعَلَهم قُدوةً لمن وراءَهم، ولأنهم أولى مِن سائر الناس، ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، ألا ترى **أنهم أحقُّ بالتصدُّق عليهم**؟ فالإحسان الدِّينيُّ أولى. وقيل: أهلُه: أُمَّته كلُّهم من القَرابةِ وغيرِهم؛ لأنَّ أُممَ النبيِّين في عِداد أهاليهم. **وفيه أنَّ من حقِّ الصالح** أن لا يألُو نُصحًا للأجانب فَضْلًا عن الأقاربِ

قولُه: (**فانتَظَرَه سَنةً**)، عن أبي داودَ، عن عبدِ الله بن أبي الحَمْساءِ[١] قال: بايَعتُ رسولَ الله ﷺ قبْلَ أن يُبعَثَ فبَقِيَتْ له بَقيَّةٌ، ووعدْتُه أن آتيَهُ بها في مكانِه، فنَسيتُ ثُمّ ذكَرْتُ بعدَ ثلاثٍ فجئتُ، فإذا هُو في مكانِه، فقال: «يا فتى، لقد شقَقْتَ عليَّ، أنا هاهنا منذُ ثلاثٍ أنتظِرُك»[٢].

قولُه: (**أنّهم أحَقُّ بالتصَدُّقِ عليهم**)، رَوَينا عن أبي داودَ والنَّسائيِّ عن أبي هريرةَ قال: أمرَ رسولُ الله ﷺ بالصَّدَقة، قال رجُلٌ: يا رسولَ الله، عندي دينارٌ. قال: «تصَدَّقْ به على نفْسِك». قال: عندي آخَرُ. قال: «تصَدَّقْ به على ولَدِك». قال: عندي آخَرُ. قال: «تصَدَّقْ به على زَوْجتِك». قال: عندي آخَرُ، قال: «تصَدَّقْ به على خادِمِك». قال: عندي آخَرُ. قال: «أنتَ أبصَرُ[٣]»[٤].

قولُه: (**وفيه أنّ مِن حقِّ الصّالح**)، أشارَ إلى معنى الإدماج في هذا الوَجْه، وأنّ في وَضْعِ الأهلِ موضعَ الأُمّةِ إشارةً إلى الحَضِّ على النُّصحِ وإدخالِ الأجانبِ في زُمْرةِ الأهلِ والأقارب، وإذا كانَ حُكمُ الأباعِدِ بهذه المَثابةِ، فكيفَ بالأقرِباء؟

(١) في (ط): «الحسناء»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٩٦)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ١٩٨).

(٣) في النسخة «ح»: «أصْبرَ»، وهو خطأ.

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٩٣)، والنسائيّ (٥: ٦٦)، وصححه ابن حبّان (٣٣٣٧)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٧٤١٣).

والمتَّصلين به، وأن يُحظِيَهم بالفوائد الدِّينيّة ولا يُفرِّطَ في شيءٍ مِن ذلك.

[﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا * وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ ٥٦-٥٧]

قيل: سُمِّي إدريسًا؛ لكثرةِ دراسته كتابَ الله عزَّ وجلّ، وكان اسمُه أخنُوخ. وهو غيرُ صحيح؛ لأنه لو كان إفعِيلًا من الدَّرس لم يكن فيه إلا سببٌ واحد؛ وهو العَلَميّة، فكان مُنصرِفًا؛ فامتناعُه من الصَّرْف دليلُ العُجْمة. وكذلك إبليسُ أعجميّ، وليس من الإبْلاس كما يَزعمون، ولا يَعقُوب من العَقِب، ولا إسرائيلُ بأَسرِإلٍ كما زعم ابنُ السِّكِّيت، ومَن لم يُحقِّق ولم يتدرَّبْ بالصِّناعة كَثُرتْ منه أمثالُ هذه الهَنات. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿إِدْرِيسَ﴾ في تلك اللُّغة قريبًا مِن ذلك، فحَسِبَه الراوي مُشتقًّا من الدَّرس. المكان العَلِيّ: شَرَفُ النبوّة والزُّلفى عند الله، وقد أنزل الله عليه ثلاثين صَحيفة، وهو أولُ مَن خطَّ بالقَلَم ونظرَ في عِلْم النُّجوم والحِساب، وأوَّلُ مَن خاطَ الثِّيابَ ولَبِسَها، وكانوا يَلبَسُون الجُلود. وعن أنسِ بن مالك رضي الله عنه يَرفعُه: «إنه رُفِعَ إلى السماءِ الرابعة»، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: إلى السماءِ السادسة. وعن الحسنِ رضي الله عنه: إلى الجَنّة، لا شيءَ أعلى مِن الجنّة. وعن النابغةِ الجَعْديّ: أنه لـمّا أنشدَ رسولَ الله ﷺ الشِّعرَ الذي آخرُه:

بَلغنا السَّماءَ مَجدُنا وسَناءُنا ... وإنّا لنَرجُو فَوقَ ذلكَ مَظهَرا

قولُه: (إنهُ رُفِعَ إلى السماءِ الرّابعة)، عن التِّرمذيِّ[1]، عن أنسٍ قال: إنّ نَبيَّ الله ﷺ قال: «لمّا عُرِجَ بي رأيتُ إدريسَ في السَّماءِ الرَّابعةِ»، وكذا في حديثِ المِعْراجِ، عن البخاريِّ ومسلم[2].

قولُه: (بلَغْنا السماءَ مَجْدُنا) البيت، قبلَه:

(١) «سنن الترمذيّ» (٣١٥٧).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢).

قال رسولُ الله ﷺ: «إلى أينَ يا أبا لَيلَى؟»، قال: إلى الجنّة.

[﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٖ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنۡ هَدَيۡنَا وَٱجۡتَبَيۡنَآۚ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْۤ سُجَّدٗاۤ وَبُكِيّٗا۩﴾ ٥٨]

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: إشارة إلى المذكورينَ في السُّورة مِن لَدُن زكريّا إلى إدريس. و«مِن» في ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ للبيان، مثلُها في قوله تعالى في آخرِ سُورةِ الفتح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ **لأنَّ جميعَ الأنبياءِ مُنعَم عليهم**. و«مِن»

ولا خيرَ في حِلمٍ إذا لم يكنْ لهُ ... بَوادِرُ تَحمي صَفْوَهُ أن يُكدَّرا
ولا خيرَ في جَهْلٍ إذا لم يكنْ لهُ ... حكيمٌ إذا ما أوردَ الأمرَ أصدَرا[1]

قيل: «مَجْدَنا»: مفعولٌ له. «مظهَرًا»، أي: مصعدًا. رُوِيَ أنّ رسولَ الله ﷺ لمّا سمِعَ بها قال: «لا يَفضُضِ الله فاكَ»[2]، وإنهُ نَيَّفَ على مئةٍ وكان مِن أحسَنِ النّاسِ ثَغْرًا، والله أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (فاكَ) أي: أسنانَ فيك.

قولُه: (**لأنَّ جميعَ الأنبياءِ مُنعَمٌ عليهم**) تعليلٌ لجَعْلِ «مِن» للبيانِ لا للتبعيض، لِما يَلزَمُ مِنَ الثاني خروجُ بعضِهم مِن أن يكونوا مُنعَمًا عليهم، وقالَ تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، كذلك قولُه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩]؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿مِنۡهُم﴾ عائدٌ إلى قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخرِه، فإنَّ جميعَهم آمنوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ لا بعضَهم، وإنّ الله تعالى وعَدَ الكلَّ مغفِرةً وأجْرًا عظيمًا لا البعضَ.

(١) الأبيات للنابغة الجعديّ في «ديوانه»، ص٧٣.
(٢) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوّة» (٦: ٢٣٢)، وذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٤: ١٠٠)، وعزاه للحارث بن أبي أسامة في «مُسنَدِه».

الثانيةُ للتَّبعيض، وكان إدريسُ مِن ذُرِّيَّة آدم؛ **لقُربِه منه؛ لأنه جدُّ أبي نُوح**، وإبراهيمُ عليه السلام من ذُرِّيَّةِ مَن حُمِل مع نوح؛ لأنه مِن ولدِ سامِ بنِ نوح، وإسماعيلُ مِن ذُرِّيَّة إبراهيم، وموسى وهارونُ وزكريّا ويحيى من ذُرِّيَّةِ إسرائيل، وكذلك عيسى؛ لأنَّ مريمَ من ذُرِّيَّته. ﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا﴾ **يحتملُ العَطْفَ على «مِن» الأُولى والثانية**. إن جعلتَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ خبرًا لـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾؛ كان ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾ كلامًا مُستأنفًا، وإن جعلتَه صِفةً له؛ كان خبرًا. قرأ شِبْل بنُ عبّاد المكِّيّ: (يُتْلَى) بالتذكير؛ لأنَّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٍّ مع وجودِ الفاصل. البُكِيُّ: جمعُ باك، كالسُّجُود والقُعود في جمعِ ساجدٍ وقاعِد. عن

نعَمْ، المُشارُ إليه بقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بعضُ الأنبياءِ لا الكُلّ، وهمُ المذكورونَ في هذه السُّورةِ، وقد أخبرَ عنهم بقولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [النساء: ٦٩] وبيَّنَ قولُه: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [النساء: ٦٩] فوجَبَ أن يُحمَلَ التعريفُ في الخبَرِ على الجِنسِ للمبالغة، كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أو أن يُقدَّرَ مضافٌ بأنْ يقال: أولئك بعضُ الذين أنعمَ الله عليهم من النبيين.

قولُه: (**لقُربِه منهُ**)، وفي «جامع الأصـول»: وُلِدَ إدريسُ وآدمُ حَيٌّ قبـلَ أن يموتَ بمئةِ سنة(١).

قولُه: (**جَدُّ أبي نُوح**) وهُو نوحُ بنُ لمك(٢). وقيل: ملكانُ بنُ متوشلخَ بنِ إدريس.

قولُه: (﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا﴾ **يَحتمِلُ العَطْفَ على «مِن» الأولى والثانية**)، فالمعنى على الأوّل: ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وممّن هدَيْنا واجتبَيْنا. وعلى الثاني: ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الذين هُم بعضُ ذُريَّـةِ آدَمَ وبعضُ مَن حمَلْنـا معَ نوح، وبعضُ مَن هدَيْنـا واجتبَيْنا. وعلى التقديرَيْنِ قولُه: ممّن هدَيْنا غيرَ الأنبياءِ تنويهًا بشأنِهم.

---

(١) «جامع الأصول»: (١٢: ١١١).

(٢) في (ح) و(ف): «نوح بن مالك».

رسولِ الله ﷺ: «**اتلُوا القرآنَ وابكُوا، فإنْ لَمَ تبكُوا فتَباكَوا**» **وعن صالح المُرِّيِّ** رضي الله عنه: قرأتُ القرآنَ على رسولِ الله ﷺ في المنام، فقال لي: «هذِهِ القراءةُ يا صالح، فأينَ البُكاء؟»، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: إذا قرأتُم سجدةَ «سبحانَ» فلا تعجَلُوا بالسُّجودِ حتى تبكُوا، فإنْ لم تبكِ عينُ أحدِكم فليَبكِ قَلْبُه. وعن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ القرآنَ أُنزِلَ بحُزن، فإذَا قرأتُموه فتَحازَنُوا». وقالوا: يَدعُو في سجدةِ التلاوةِ بما يَليق بآيتها؛ فإنْ قرأ آيةَ تَنزيل السَّجدة؛ قال: اللهمَّ اجعَلْني مِنَ الساجدين لوَجْهك المُسبِّحين بحَمْدك، وأعوذُ بك أن أكونَ من المُستكبِرين عن أمْرك. وإن قرأ سجدةَ سُبحانَ؛ قال: اللهمَّ اجعَلْني من الباكِين إليك الخاشِعِينَ لك. وإن قرأ هذه؛ قال: اللهمَّ اجعَلْني مِن عبادِك المُنعَمِ عليهم المهدِيِّين، الساجدينَ لك، الباكِين عند تلاوةِ آياتك.

قولُه: (**اتلُوا القرآنَ وابكُوا**). الحديثُ مِن روايةِ ابنِ ماجَه، عن سعدٍ: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نزَلَ القرآنُ بحُزْن، فإذا قرَأتُموهُ فابكُوا، فإنْ لم تبكوا فتَباكَوْا»[١].

قولُه: (**وعن صالح المُرِّيِّ**)، قالَ الحافظُ إسماعيلُ بنُ محمّدٍ صَاحبُ «سِيَر السَّلَف»[٢]: هو صالحُ بنُ بَشيرٍ المُرِّيُّ قارئُ أهلِ البَصْرةِ أحَدُ الزُّهّاد، وكان إذا قَصَّ قال: هاتِ جُؤنَةَ[٣] المِسْكِ والتِّرياقَ المُجرَّب، يعني القرآنَ، ولا يَزالُ يقرَأ ويَدْعو ويَبْكي حتّى ينْصرِف[٤].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٧) وأبو يعلى (٦٨٩) والبزّار (١٢٣٥) والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٣١)، وأعلّه البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (١: ٤٣٤) بإسماعيل بن رافع، ضعيفٌ متروك الحديث.

(٢) ذكره البغداديّ في «هدية العارفين» (١: ٢١١). واسم الكتاب: «سيَر السلَفِ الصّالحين من الصحابةِ والتابعين وتابع التابعين» للإمام الحافظ إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الطلحي البُستيّ الأصفهانيّ (ت ٥٣٥هـ).

(٣) وهي الوعاءُ الذي يُحفَظُ فيه الطِّيب.

(٤) وذكرَهُ أبو نُعَيم في ترجمة صالح المُرّيِّ من «حلية الأولياء» (٦: ١٦٧). ولتمامِ الفائدة انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٨: ٤٦).

[﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ ٥٩]

خَلَفَه: إذا عقَبَه، ثم قيل في عَقِب الخير: «خَلَف» بالفتح، وفي عَقِب السوء: خَلْف، بالسُّكون، كما قالوا: «وَعْدٌ» في ضمانِ الخير، و: «وَعيدٌ» في ضمان الشرّ. عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنه: هم اليَهود، تَركُوا الصلاةَ المفروضة، وشَرِبوا الخمر، واستحلُّوا نِكاحَ الأُخت من الأب. وعن إبراهيمَ ومُجاهد: أضاعُوها بالتأخير. ويَنصُرُ الأوَّلَ قولُه: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [مريم: ٦٠]، يعني: الكفّار. وعن عليٍّ رضي الله عنه في قولِه: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾: مَن بَنى الشَّديد، ورَكِبَ المنظور، ولَبِسَ المشهُور. وعن قَتادة:

قولُه: (خلَفَهُ: إذا عَقَبَه). الرّاغب: خلَفَ: ضدُّ تقدَّمَ وسلَفَ، والمتأخِّرُ لقصورِ منزلتِه. يقال: له خلَفٌ، ولذلك قيل: الخلَفُ: الرديءُ، والمتأخِّرُ لا لقصورِ منزلتِه، يقالُ لهُ: خلَفٌ، ويقال: سكَتَ ألفًا ونطَقَ خلفًا[1]. ويقال: تخلَّفَ فلانٌ فلانًا: إذا تأخَّرَ عنهُ، وإذا جاءَ خَلْفَ آخرَ، وإذا قامَ مقامَه، ومصدرُه الخِلافةُ، وخلَفَ خَلافةً، بفَتْحِ الخاء، أي: فسَدَ، فهُو خالفٌ رديءٌ أحمقُ، ويُعبَّرُ عن الرَّديءِ بـ«خَلْف»، نحوَ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾[2] [مريم: ٥٩].

قولُه: (وينصُرُ الأوّلَ قولُه: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾)، أي: ينصُرُ الوَجْهَ الأوّلَ وهُو أن يُرادَ بالقوم: اليهودُ، وبـ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ تركوها لا أخَّروها عن وقتِها؛ لأنهُ لا يقالُ: آمَنَ، إلّا لمَن كان كافرًا. ويجوزُ أن يُحمَلَ على التغليظ، كما قال تعالى: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبهذا التأويلِ يَحسُنُ قولُ قَتادة: هُو في هذه الأُمّة، أي: هذا الكلامُ نازلٌ في شأنِ أُمّةِ محمَّدٍ صلَواتُ الله عليه، ولأن إضاعة الصلاة في مقابلة محافظتها في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ٣٤] والمحافظة كما قال: أن لا يسهوا عنها، ويؤدوها في أوقاتها، ويقيموا أركانها، ويوكلوا نفوسَهم بالاهتمام بها وبما ينبغي أن تتمَّ به أوصافها، فإضاعتُها ما يضادُّها.

قولُه: (ورَكِبَ المنظُورَ)، أي: الفرَسَ والبَغْلَ لا للجهاد، بل لأجْلِ ما يُنظَرُ إليه، قالَ ابنُ نُباتةَ:

---

(١) يعني: رديئًا من الكلام.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٢٩٣-٢٩٤.

هو في هذهِ الأُمّة. وقرأ ابنُ مسعود والحسنُ والضحّاك: (الصَّلواتِ) بالجَمْع.

كلُّ شرٍّ عندَ العرب: غَيّ، وكلُّ خير: رَشاد. قال المُرَقِّش:

فمَن يَلقَ خَيرًا تحمَدِ النّاسُ أمْرَه ... ومَن يَغْوِ لا يعدَم على الغَيِّ لائِما

وعن الزجّاج: جزاءَ غَيّ، كقوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، أي: مُجازاةَ أثام. أو: غيًّا عن طريق الجنّة. وقيل: «غيّ»: وادٍ في جهنّمَ تستعيذُ منه أودِيَتُها. وروى الأخفَش: (يُلَقَّوْن).

لا يُكمِلُ الطَّرفُ المحاسنَ كلَّها ... حتّى يكونَ الطَّرفُ مِن أُسرائهِ

قولُه: (فمن يَلْقَ خيرًا) البيت. قبلَه:

أمِن حلُمٍ أصبحتَ تنكُتُ واجمًا ... وقد تعتَري الأحلامَ مَن كانَ نائمًا[1]

نكتَ في الأرض: إذا جعَلَ يخُطُّ وينقُر، وهُو كنايةٌ عن المهتمّ، والواجِمُ: الحَزينُ، يقول: أمِن أجْلِ أضغاثِ أحلام تُصبحُ حَزينًا تنكُتُ في الأرض، ومَن كان نائمًا تعترِيهِ الأحلامُ، ثمّ قال:

فمَن يَلْقَ خيرًا يحمَدِ الناسُ أمرَهُ ... ومَن يغْو لا يَعدَمْ على الغَيِّ لائما

أي: ومَن يفعلِ الشّرّ لا يعدَمْ مَن يَلومُه عليه، «ومَن يغْوِ»، بالكسرِ، مِن: غَوِيَ، وبالفتح، مِن: غوى يَغْوي غَيًّا وغَوايةً فهُو غاوٍ وغَوٍ.

قلتُ: ويجوزُ أن يكونَ التقابُلُ معنويًّا، كقولِ المتنبّي:

لِمَن يطلُبُ الدُّنيا إذا لم يُرِدْ بها ... سرورُ مُحبٍّ أو مَساءةُ مُجرمِ[2]

---

(١) البيتان للمرقِّش الأصغر من قصيدةٍ طويلةٍ في «المفضليّات»، ص٤٤، وانظر خبر القصيدة في «الأغاني» (٦: ١٤٧).

(٢) «ديوان المتنبّي» بشرح الواحدي (١: ٣٢٥).

[﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ ٦٠]

قُرِئ: (يُدْخَلُون)، و ﴿يَدْخُلُونَ﴾ أي: لا يُنقَصون شيئًا مِن جزاءِ أعمالهم ولا يُمنَعونه، بل يُضاعَف لهم؛ بيانًا لأنَّ تقدُّمَ الكُفر لا يضرُّهم إذا تابُوا من ذلك، مِن قولك: ما ظَلَمَك أن تفعل كذا؟ بمعنى: ما مَنَعَك. أو: لا يُظلَمون البتّة، أي: شيئًا مِن الظُّلم.

[﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ ٦١]

لـمّا كانت الجنّةُ مُشتمِلةً على جنّاتِ عَدْنٍ أُبدِلَتْ منها، كقولك: أبصرتُ دارَك القاعةَ والعَلاليّ. و«عَدْن»: مَعرِفةٌ عَلَم، بمعنى: العَدْن؛ وهو الإقامة، كما جَعلوا فينة، وسَحَر، وأمس ـ فيمن لم يَصرِفه ـ ....

قولُه: (قُرِئ: «يُدْخَلونَ» و﴿يَدْخُلُونَ﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو وأبو بكرٍ: على صيغةِ المفعول، والباقونَ: على صيغةِ الفاعل[1].

قولُه: (بيانًا لأنّ تقدُّمَ الكُفر لا يَضُرُّهم) «بيانًا»: نُصِبَ على أنهُ مفعولٌ له، واللامُ في «لأنَّ» صلةُ «بيانًا». المعنى: قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ ليُبيِّنَ أنّ تقدُّمَ الكُفرِ لا يَضُرُّهُم، وأنهُ تعالى لا يُمنَعُ مِن جزاءِ أعمالِهم شيئًا إذا تابُوا منَ الكُفر كما لم يُمنَعِ المسلمُ الأصليُّ.

قولُه: (أو: لا يُظلَمونَ البتّةَ)، والتأكيدُ يُستفادُ مِن جَعْلِ ﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولًا مطلقًا، ولهذا قال: ﴿شَيْـًٔا﴾ منَ الظُّلم، وعلى الأوّل: مفعولٌ به، والظُّلمُ متضمِّنٌ لمعنى النَّقص.

قولُه: (لمّا كانتِ الجنّةُ مُشتمِلةً على جَنّاتِ عَدْنٍ أُبدِلتْ منها)، وهُو مِن بدَلِ البعض منَ الكُلِّ لاستشهادِه بقولِه: «أبصَرْتُ دارَكَ القاعةَ والعَلالي» لأنّ القاعةَ والعلالي بعضُ الدّار، والعلالي: جَمْعُ عَلِيّةٍ، وهي الغُرْفة، وهِي فَعْلِيّة، أصلُه عَليوَة مِن علَوتُ. وقيل: هي عِلِّيّة بالكسر، على فِعْلِيّة، يجعَلُها منَ المُضاعَف. قال: وليسَ في الكلام فَعليّةٌ.

---

(١) وحُجّة مَن قرأ على البناءِ للمفعولِ قولُه تعالى: ﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾، وحُجّةُ من قرأ على البناءِ للفاعلِ قولُه تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٤٥.

أعلامًا لمعاني: الفَيْنة، والسَّحَر، والأمس. فجرى مجرى العَدْنِ لذلك. أو هو عَلَمٌ لأرض الجنّة؛ لكونها مكانَ إقامة، ولولا ذلك لمَا ساغ الإبدال؛ لأنَّ النَّكِرةَ لا تُبدَلُ من المَعْرفةِ إلا موصوفة، ولَمَا ساغَ وصفُها بـ﴿ٱلَّتِى﴾. وقُرِئ: (جنّاتُ عَدْنٍ)، و: (جَنَّةُ عَدْنٍ) بالرفعِ على الابتداء. أي: وعدَها **وهي غائبةٌ عنهم** غيرُ حاضِرة. أو: هم غائبون عنها لا يُشاهِدُونها. أو: بتصديقِ الغَيْب والإيمان به. ....

قال في «الأساس»: ولهُم قاعةٌ واسعةٌ، وهِيَ عرَصةُ الدّار، وأهلُ مكّةَ يُسَمُّونَ أسفلَ الدّار: القاعةَ، ويقولونَ: فلانٌ قعَدَ في العِلّية، ووضَعَ قماشَه في القاعة، وعليه قولُ القاضي، حيثُ قال: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾: بدَلٌ منَ الجنّةِ بدَلَ البعضِ لاشتمالِها عليها[1].

قولُه: **(أعلامًا لمعاني الفَيْنة)**، قالَ ابنُ الحاجِب: وضَعوا للأوقاتِ أعلامًا كما وضَعوا[2] للمعاني الموجودةِ، وإن لم تكنِ الأوقاتُ شيئًا موجودًا إجراءً لها مُجْرى الأمورِ الموجودة، ولهذا قال: لمعاني الفَيْنة. وقال أيضًا: إنّ وضْعَ الأعلامِ للأوقاتِ كوضعِها في بابِ أسامة، لا كوَضْعها في بابِ زَيْدٍ وعَمْرو؛ لأنهُ يصحُّ استعمالُها لكلِّ فردٍ منَ الأوقات المخصوصة، كما يَصحُّ استعمالُ أسامةَ وفَيْنةٍ وقتَكَ الذي أنتَ فيه[3].

وقيل: ليسَ المرادُ بها الآنُ، وإنّما يُرادُ بها الساعةُ. يقال: فلان يأتي فَيْنةً بعد فَيْنة، أي ساعةً بعدَ ساعة، وقال الجَوهريّ: الفَيْناتُ: السّاعاتُ، يقال: لقيته الفَيْنةَ بعدَ الفَيْنة، أي: الحينَ بعدَ الحين.

قولُه: **(وهِي غائبةٌ عنهُم)**، يريدُ أنّ قولَه: ﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾ إمّا: حالٌ منَ المفعولِ الأوّلِ لـ«وعَدَ»، وهُو الضَّميرُ الرّاجعُ إلى «جنّات» وهُو محذوفٌ، فالتقديرُ: وعدَها وهِي غائبةٌ عنهم، أو: حالٌ منَ المفعولِ الثاني وهُو «عِبادَهُ» فالتقديرُ: وهُم غائبونَ عنها، أو: صلةٌ

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣).

(٢) قوله: «للأوقات أعلامًا كما وضَعوا» سقط من (ف).

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٩٣).

قيل في ﴿مَأْتِيًّا﴾ مَفعُول بمعنى فاعِل. والوجه: أنَّ الوعدَ هو الجنّة وهم يأتُونها. أو هو مِن قولك: أتى إليه إحسانًا، أي: كان وعدُه مفعولًا مُنجَزًا.

[﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ٦٢]

اللَّغو: فُضولُ الكلام وما لا طائلَ تحتَه. وفيه تنبيهٌ ظاهر على وُجوبِ تجنُّبِ اللَّغو واتِّقائه، حيثُ نَزَّه الله عنه الدارَ التي لا تكليفَ فيها. وما أحسنَ قولَه سبحانه: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟

لـ«وعَدَ» بتقديرِ المضاف، والباءُ للسبَبيّة، أي: وعدَها عبادَهُ بسببِ تصديقِهمُ الغَيْبَ وإيمانِهم به.

قولُه: (قيل في: ﴿مَأْتِيًّا﴾ مفعولٌ بمعنى: فاعل)؛ لأنَّ وعْدَ الله يأتي ولا يُؤتَى.

الرّاغبُ: مَأتِيًّا: مفعولٌ مِن أتيتُه. وقالَ بعضُهم: معناهُ آتِيًا، وليس كذلك، بل يُقالُ: أتيتُ الأمرَ، وأتاني الأمرُ، ويقال: أتيتُه بكذا وآتيتُه كذا، قالَ تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤](١).

قالَ أبو البقاء: و﴿مَأْتِيًّا﴾ على بابِه؛ لأنَّ ما تأتيه فهو يأتيكَ، وقال: الوَجهُ أنَّ الوَعْدَ هُو الجنّة(٢)، والجَنّةُ تُؤتَى؛ لأنّ المكلَّفينَ يأتونَها.

الأساس: أتى إليه إحسانًا: إذا فعَلَهُ، ووَعْدُ الله مَأتِيٌّ، وأتيتُ الأمرَ مِن مَأتاهُ، أي: مِن وَجهِه. قالَ البحتُريُّ:

أعُـــدُّ سِنيني فـــارحًا بمرورِها ... ومَأتى المنايا مِن سِنِيَّ وأشهُري(٣)

قولُه: (﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢])، قال: إذا مَرّوا بأهلِ اللَّغوِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦١.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٧).

(٣) «ديوان البحتريّ» (١: ٦٥).

لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥]! نعوذُ بالله من اللَّغوِ والجَهْل والخَوْضِ فيما لا يَعنينا. أي: إنْ كانَ تسليمُ بعضِهم على بعض، أو تسليمُ الملائكة عليهم لَغوًا، فلا يَسمعُون لغوًا إلا ذلك، فهو مِن وادي قوله:

ولا عَيبَ فيهِم غيرَ أنَّ سُيُوفَهُم … بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِراعِ الكتائِبِ

أو: لا يَسمعون فيها إلّا قولًا يَسلَمُون فيه من العَيْبِ والنَّقيصة، على الاستثناءِ المُنقطع. أو: لأن معنى السَّلام هو الدُّعاءُ بالسلامة، ودارُ السلام: هي دارُ السَّلامة، وأهلُها عن الدعاء بالسَّلامة أغنياء؛ فكان ظاهِرُه من بابِ اللَّغو وفضُولِ الحديث، **لولا ما فيه من فائدةِ الإكرام.**

مِنَ الناسِ مَن يأكلُ **الوَجْبة**، ومنهم مَن يأكل متى وَجَد. وهي عادةُ المنهومِين، ومنهم مَن يتغدَّى ويتعشّى، **وهي العادةُ الوسطى المَحمودة**، ولا يكونُ ثَمَّ ليلٌ ولا

المُشتغلينَ به مَرُّوا مُعرِضينَ عنهُم مُكرِمينَ أنفُسَهم عن التوقُّفِ عليهم والخَوْضِ معَهم.

الرّاغب: اللَّغوُ منَ الكلام: ما لا يُعتَدُّ به، وهُو الذي يُورَدُ لا عن رَوِيّةٍ وفِكْر، فيَجري مجرَى اللَّغا، وهُو: صوتُ العصافيرِ ونحوِها منَ الطّيور. قالَ أبو عُبيدةَ: يقالُ: لَغوٌ ولَغًا[1].

قولُه: (لولا ما فيه مِن فائدةِ الإكرام)، اعلَمْ أنّ أصلَ السلام: الدُّعاءُ بالسّلام. قالَ المُبرِّدُ: هُو دعاءُ الإنسانِ بأنْ يَسلَمَ منَ الآفاتِ في دينِه ونَفْسِه ويتخلَّصَ منَ المكروه[2]، ثُمَّ فشا استعمالُه في الإكرامِ حتّى لا يُفهَمَ غيرُه، ولهذا لو تركْتَها لحُمِلَ صاحبُكَ على الإهانة.

قولُه: (الوَجْبة) الجوهريّ: المُوَجِّبُ: الذي يأكُلُ في اليومِ واللَّيلةِ مرّةً. يقال: فلانٌ يأكُلُ وجْبةً، وعنه: النُّهمةُ: بلوغُ الهِمّةِ في الشيء، وقد نُهِمَ فهُو منهومٌ، أي: مولَعٌ به، والنَّهَمُ بالتحريك: إفراطُ الشّهوةِ في الطّعام.

قولُه: (وهِي العادةُ الوُسْطى المحمودةُ)، يريدُ أنّ أكلَ الوَجْبةِ من طرَفِ التفريطِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٤٢.

(٢) سبق تخريج هذا النقل عن المُبرِّد.

نهار، ولكنْ على التقدير؛ **ولأنَّ المتنعِّمَ عند العرب** مَن وجدَ غداءً وعشاء. وقيل: أرادَ دوامَ الرِّزقِ ودُرورَه، كما تقول: أنا عند فلانٍ صباحًا ومساءً وبُكرةً وعشيًّا، تريد الدَّيمُومة، ولا تقصدُ الوقتَيْن المعلومَيْن.

[﴿ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴾ ٦٣]

﴿نُورِثُ﴾، وقُرِئ: (نورِّث): استعارة، أي: نُبقي عليه الجنّةَ كما نُبقي على الوارثِ مالَ الموروث، **ولأنَّ الأتقياءَ يلقَوْن ربَّهم** يوم القيامة قد انقضَتْ أعمالُهم وثمرتُها باقية؛ وهي الجنّة، فإذا أدخَلَهم الجنّةَ فقد أورَثَهم مِن تَقْواهم كما يُورِثُ الوارثَ المالَ مِن المتوفَّى. وقيل: أُورِثوا من الجنّةِ المساكنَ التي كانت لأهلِ النار لو أطاعُوا.

والأكلِ على الدّوامِ إفراطٌ، والوُسطى هِي المحمودةُ، والمرادُ بمَن يأكلُ الوَجْبةَ: المِسكينُ الذي يتقنَّعُ بالبُلْغةِ دونَ العارِفِ الذي يتعانَى التقشُّفَ.

قولُه: (ولأنَّ المتنعِّمَ عندَ العرَب) عطفٌ على قولِه: «ولكنْ على التقدير»، أي: لا يكونُ ثمّةَ ليلٌ ولا نهار، لكنْ يُقدَّرانِ على ما أُلِفَ في الدُّنيا أوْ لا يُقدَّرُ ذلك، فيكونُ كنايةً عن مجرَّدِ التنعُّم والتَّترُّف؛ لأنّ المُتنعِّمَ عندَ العرَب: مَن وجَدَ غداءً وعشاءً.

قولُه: (ولأنَّ الأتقِياءَ يَلقَوْنَ ربَّهم): عطفٌ على قولِه: «أي: نُبقي عليه الجَنّة» من حيث المعنى، فعلى الأوّل: ﴿ نُورِثُ ﴾: استعارةٌ لنُبقي، كقولِه صلَواتُ الله عليه: «واجْعَلْه الوارثَ منّا»[1] أي: أبْقِهما، وعلى الثاني: أعمالُهم وثمَرتُها بمنزلةِ المُورِّثِ وترِكتِه كما أنّ المُورِّثَ إذا قضى نحْبَه يبقى للوارِثِ مالُه، كذلك أعمالُهم تنقضي وتبقَى ثمرتُها لهُم، وهِي الجَنّة، وعلى الأوّل: استعارةٌ تبَعيّة، وعلى الثاني: تمثيليّة.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الترمذيّ (٣٥٠٢)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١٠٢٣٤)، وغيرهما من حديثِ ابن عمرَ رضيَ الله عنهما.

[﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ٦٤]

﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ ﴾: حكاية قولِ جبريلَ صلوات الله عليه حينَ استبطأَه رسولُ الله ﷺ.

رُوِي: أنه احتبَس أربعينَ يومًا. وقيل: خمسةَ عشرَ يومًا، وذلك حين سُئل عن قصّةِ أصحابِ الكهف وذي القَرْنَيْن، والرُّوح، فلم يَدرِ كيف يُجيب، ورَجا أنْ يُوحى إليه فيه، فشقَّ ذلك عليه مشقّةً شديدة، وقال المشركون: ودَّعه ربُّه وقَلاه. فلمّا نَزَلَ جبريلُ عليه السلام، قال له النبيُّ ﷺ: «أبطأتَ حتى ساءَ ظنّي، واشتقتُ إليكَ»، قال: إنّي كنتُ أشوَق، ولكنّي عبدٌ مأمورٌ، إذا بُعِثتُ نَزلت، وإذا حُبِسْتُ احتَبست. وأنزلَ الله سبحانه هذه الآيةَ وسورةَ الضُّحى. والتنزُّل على معنيَيْن: معنى النزول على مَهْل، ومعنى النزولِ على الإطلاق، كقوله:

فلسْتَ لإنسيٍّ ولكِن لِمَلأك ... تنزَّلَ مِن جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

لأنه مُطاوع نزّل، ونزّل يكونُ بمعنى: أنزَل، وبمعنى: التّدْريج، واللائقُ بهذا الموضعِ هو النزولُ على مَهْل. والمراد: أنَّ نزولَنا في الأحايين وَقتًا غِبَّ وقتٍ ليس إلا بأمرِ الله، وعلى ما يَراه صَوابًا وحِكْمة، وله ما قُدّامَنا ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾: من الجهاتِ والأماكن، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾: وما نحنُ فيها فلا نتمالَك أن نَنتقِلَ من جهةٍ إلى جهة ومكانٍ إلى مكان إلا بأمْرِ المَليك ومَشيئتِه، وهو الحافظُ العالِـمُ بكلِّ حركةٍ وسُكون، وما يحدُثُ ويتجدَّد مِنَ الأحوال، لا يجوزُ عليه الغَفلةُ والنِّسيان، فأنّى لنا أن نَتقلَّب

قولُه: (فلسْتَ لإنسيٍّ) البيت[1]، أي: لستَ ابنًا لإنسيٍّ، و«يصوبُ»: استئنافٌ على سبيلِ البيانِ والتعليل، وفي معناه قولُ صواحبِ يوسُفَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) سبقَ تخريجه.

في مَلَكوتِه إلا إذا رأى ذلك مصلحةً وحِكْمة، وأطلق لنا الإذْن فيه؟! وقيل: ما سلَفَ من أمْرِ الدنيا وما يُستقبَلُ من أمرِ الآخرة، وما بينَ ذلك: ما بين النفختَيْن، وهو أربعون سَنة. وقيل: ما مَضى من أعمارِنا وما غَبَرَ منها، والحال التي نحنُ فيها. وقيل: ما قبْلَ وجودِنا وما بعدَ فنائِنا. وقيل: الأرضُ التي بين أيدينا إذا نزلْنا، والسماءُ التي وراءَنا، وما بينَ السماءِ والأرض. والمعنى: أنه المحيطُ بكلِّ شيء لا تخفى عليه خافية، ولا يَعزُبُ عنه مِثقالُ ذرَّة، فكيف نُقدِمُ على فعلٍ نُحدِثُه إلا صادرًا عمّا توجِبُه حِكمتُه ويأمرُنا به ويأذنُ لنا فيه؟ وقيل: معنى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾: **وما كان تاركًا لك،**

قولُه: (وقيل: معنى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾: وما كانَ تارِكًا لكَ): عطفٌ على قولِه: «لا تجوزُ عليه الغَفْلةُ والنِّسيان»، وقولُه: «وقيل: هِي حكايةُ قولِ المُتَّقينَ حينَ يدخُلونَ الجَنّة»: عطفٌ على قولِه: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ﴾ حكايةِ قولِ جبريلَ عليه السَّلامُ.

نقلَ الإمامُ عن القاضي[1] منَ المعتزِلة، أنّهُ ردَّ هذا القولَ وقال: هذا مخالفٌ للظاهِر؛ لأنّ التنزُّلَ بنزولِ الملائكةِ أليَقُ، والأمرُ في قولِه: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ بالتكليفِ أنسَبُ، ولأنَّ الخِطابَ هُنا مِن جماعةٍ لواحِد، وذلك لا يَليقُ بمُخاطَبةِ بعضِ أهلِ الجَنّةِ لبعضٍ[2].

وقلتُ: وكلا الوجهَيْنِ لهُ اعتبارٌ في النَّظْم. أمّا الأوّلُ: فلأنهُ صلَواتُ الله عليه حينَ سُئلَ عن قصّةِ أصحابِ الكهفِ وذي القَرْنَيْنِ والرُّوح، وأبطأَ عليه الوَحيُ حتّى لم يدْرِ كيفَ يُجيبُ، ثُمّ أنزَلَ الله الأجوِبةَ إكرامًا لهُ وأرادَ الله تعالى أن يُفرِّقَ هذه الأحوالَ في السُّوَرِ الثلاث، أودَعَ سؤالَ الرُّوحِ في بني إسرائيل: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وسؤالَ قصةِ أصحابِ الكهفِ وذي القَرْنَيْنِ فيما يَليهما، وأودَعَ ذكْرَ استبطاءِ الأجوبةِ في هذه السُّورةِ، وللاختصاصِ أسرارٌ لا يَعلَمُها إلّا الله، ومَن أيّدَهُ بروحِ القُدُس. وأمّا الوجْهُ الثاني فترتيبُه ما ذكَرَهُ المصنِّفُ بقولِه: «وما نَنزِلُ الجَنّةَ إلّا بأن مَنَّ الله علينا» إلى آخرِه.

---

(١) يعني القاضي عبد الجبار الهمداني.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٢٣٩).

كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، أي: ما كان امتناعُ النزولِ إلا لامتناعِ الأمْرِ به. وأما احتِباسُ الوحيِ فلَمْ يكن عن تَرْكِ الله لك وتوديعِه إياك، ولكنْ لتوقُّفِه على المصلحة. وقيل: هي حِكايةُ قولِ المتَّقين حين يَدخُلون الجنَّة، أي: وما نَنزِلُ الجنّة إلا بأنْ مَنَّ الله علينا بثوابِ أعمالنا وأمَرَنا بدخولها، وهو المالِكُ لِرقاب الأُمور كلِّها: السالِفة، والمترقَّبة، والحاضرة، اللَّاطِفُ في أعمال الخير، والموفِّقُ لها، والمُجازي عليها. ثم قال الله تعالى تقريرًا لقولهم: وما كانَ ربُّك ناسيًا لأعمالِ العاملين غافلًا عمّا يجبُ أن يُثابوا به، وكيف يجوزُ النِّسيانُ والغَفْلة على ذي مَلَكُوتِ السماء والأرض وما بينهما؟! ثم قال لرسولِه ﷺ: فحينَ عرفتَه على هذه الصِّفة، فأقبِلْ على العملِ واعبُدْه، يُثِبْك كما أثابَ غيرَك مِنَ المتّقين. وقرأ الأعرج: (وما يَتنزَّلُ) بالياء على الحكاية عن جبريلَ عليه السلام، والضميرُ للوحي. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: (إلّا بقولِ ربك).

قولُه: (السّالِفةِ والمُترقَّبةِ والحاضِرة) قالَ أبو عليّ[1]: هذه الآيةُ تدُلُّ على أنّ الأزمِنةَ ثلاثةٌ: مستقبَلٌ، وهُو قولُه: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾، وماضٍ وهُو: ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾، وحالٌ وهُو قولُه: ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾.

قولُه: (واعبُدْهُ يُثِبْكَ كما أثابَ غيرَكَ منَ المُتّقينَ)، أشارَ إلى ارتباطِ الأمرِ بالعبادةِ بكلامِ أهلِ الجنّة، وأمّا اتّصالُه بحديثِ نُزولِ جبريلَ عليه السّلامُ فكأنَّ جبريلَ عليه السّلامُ يقولُ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾؛ لأنهُ الحكيمُ الذي يَعرِفُ المصالحَ كلَّها والمحيطُ بكُلِّ شيءٍ عِلمًا، ونحنُ لا نُقدِمُ على فعلٍ إلّا بأمرِه وإذْنِه؛ لأنهُ المالكُ المُتصرِّفُ، وليسَ لنا إلّا الطاعةُ والامتثالُ لأمرِه، فعليك أيضًا لزومُ العبادةِ والصَّبرُ عليها، لا التصَرُّفُ؛ لأنهُ لا مَلْجأَ ولا مَفْزَعَ إلّا إليه، فهل تعلَمُ له سَمِيًّا يُلْجَأُ إليه.

قولُه: (﴿وَمَا يَتَنَزَّلُ﴾ بالياءِ على الحكايةِ عن جِبريلَ)، أي: يكونُ كلامُه ومَقولُه وذلك بأنْ يقولَ: يا محمّد، وما يتنزَّلُ الوَحْيُ إلّا بأمرِ ربِّك.

---

(١) سقط لفظ «علي» من النسخة «ح».

يجبُ أن يكونَ الخلافُ في «النَّسِيِّ» مثلَه في «البَغِيِّ».

[﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ ٦٥]

﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾: بَدَلٌ من ﴿رَبِّكَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هو ربُّ السماواتِ والأرض ﴿فَٱعۡبُدۡهُ﴾، كقوله:

وقائِلةٍ خَوْلانُ فَانكِحْ فتاتَهم

وعلى هذا الوجه يجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾ مِن كلام المتَّقين، وما بعدَه مِن كلام ربِّ العزَّة. فإن قلت: ....

قولُه: (يجبُ أن يكونَ الخِلافُ في «النَّسِيِّ» مِثلَه في «البَغِيِّ»)، وقد سبَقَ أنهُ فَعولٌ أو فَعيل.

قولُه: (وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهمْ)، تمامُه:

وأكرومةُ الحَيَّيْنِ خُلْوٌ كما هِيا[1]

«خولانُ»: اسمُ قَبيلة، و«الأُكرومةُ» منَ الكرَم، كالأُعجوبةِ منَ العجَب، و«الخُلْوُ»: التي لا زَوْجَ لها، أي: الخَلِيَّةُ، كَنّى به عن كونِها مُطلَّقةً، «الحَيَّيْنِ»: حيُّ أبيها وحيُّ أمِّها.

ورفعَ بعدَ القولِ الجُملةَ منَ المبتدأِ والخبَر، يقولُ: ربَّ قائلةٍ، قالت: هؤلاءِ خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم. فأجَبْتُها: كيفَ أتزَوَّجُ والحالُ أنّ أكرومةَ الحيَّيْنِ خُلوٌ لا زَوْجَ لها وهِي أوْلى بأنْ أتزوَّجَها؟ فالفاءُ في: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ﴾ كالفاءِ في البيت، وهي دَلَّتْ على أنّ وجودَ هذه القَبيلةِ عِلّةٌ لأنْ يُتزوَّجَ منها لحُسنِ نسائها وشرفها[2]. وفيه إشارةٌ إلى ترتُّبِ الحُكمِ على الوَصْفِ المناسب.

قولُه: (**وعلى هذا الوَجْه، يجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾ مِن كلام المتَّقينَ، وما بعدَه مِن كلامِ ربِّ العزّة**)، وعلى الوَجْهِ الأوّل كان قولُه: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَ﴾ حكايةَ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «وثروتها».

هلّا عُدِّي (اصْطَبِر) بـ«على» التي هي صِلَتُه، كقوله تعالى: ﴿وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه:

قولِ المتّقينَ حينَ يَدخلونَ الجنّة، وقولُه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِن كلامِ الله تعالى تقريرًا لقولِهم. وفيه أنهُ إذا جُعِلَ بدَلًا من ﴿رَبُّكَ﴾، لا يجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ مِن كلامِ المتقين، بل إمّا مِن كلام الله تعالى أو كلام الملائكة؛ لأنّ المتقينَ إذا قالوا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ويكونُ قولُه: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بدَلًا منهُ، يَبقى قولُه: ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾ لامتعلَّقَ لهُ، فإنهُ كما تقرَّرَ حُكمٌ مُرتَّبٌ على الوَصْفِ السابق، ولا جائزَ أن يكونَ مِن تتمّةِ كلامِ المتقينَ؛ لأنَّ الجَنّةَ ليسَتْ دارَ تكليفٍ وعبادة. وأمّا إذا جُعِلَ جُملةً مُستقِلّةً مقتَطعةً عن كلامِ المتّقينَ يتَرتَّبُ عليها ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾ ويَصِحُّ؛ اللهمَّ إلّا أن يُجعَلَ الفاءُ جزاءَ شَرْطٍ محذوف، ويكونَ من كلامِ ربِّ العزّة، أي: لِما عُرِفَ من[1] أحوالِ أهلِ الجنّة وأقوالِهم على هذه الصّفةِ فأقبِلْ على العمَلِ واعبُدْه.

قالَ صاحبُ «التقريب»: وقيل: هِي حكايةُ قولِ المتّقين، أي: وما نَنزِلُ الجَنّةَ إلّا بإذْنٍ منَ الله علينا بثوابِ أعمالِنا، وأمَرنا بدُخولِها، وقرَّرَ الله ذلك، أي: وما كانَ ربُّكَ نَسِيًّا لأعمالِ المتّقين. وفيه حزازةٌ لقولِه: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ دونَ ربِّنا، إلّا أن يُخاطِبوا به جِبريلَ حينَ دُخولِها.

وقلتُ: المرادُ أنهم بسُرورِهم وتبَجُّحِهم بما فازُوا به منَ الكرامةِ والنّعيمِ يُقبِلُ بعضُهم على بعضٍ يُبَشِّرونَ، وهُو أبلغُ مِن لو قيل: ربُّنا؛ لأنهُ دَلَّ على أنّ البِشارةَ بلَغَتْ بحيثُ لم يختَصَّ بها مبشِّرٌ دونَ مبشِّر، بل كلُّ مَن يتأتّى منهُ البِشارةُ فهُو مبشِّرٌ.

قولُه: (هلا عُدِّيَ «اصْطَبِر» بـ«عَلى»؟) يعني: «اصطَبِرْ» يُعَدّى بـ«على» لا باللامِ، فلِمَ خُولفَ؟ وأجابَ أنّ التركيبَ مِن بابِ الاستعارة، وفيه تضمينُ معنى الثّبات، شُبِّهتِ العبادةُ بالقِرْن، وهُو كُفؤكَ في الشّجاعةِ، ثُمّ أُمِرَ المُكلَّفُ بالمُكابَدةِ معَها بما يؤمَرُ به مَن يُريدُ مُدافعةَ قِرْنِه ومُزاوَلتَه في الحَرْب، وهُو كقولِه: اصطَبِرْ لهُ، وهذا هُو المرادُ مِن قولِه: «جُعِلتِ العبادةُ بمنزلةِ القِرْن». ولمّا ضمَّنَ «اصطَبِرْ» معنى «اثبُتْ» عُدِّيَ تعدِيتَه، أي:

---

(١) سقط لفظ «من» من النسخة (ف) و(ط).

١٣٢]؟ قلت: لأنَّ العبادةَ جُعلتْ بمنزلةِ القِرن في قولك للمُحارب: اصطبِرْ لِقِرْنك، أي: اثبُتْ له فيما يورِدُ عليك من شَدّاته. أريدَ أنَّ العبادةَ توردُ عليك شدائدَ ومَشاقّ، فاثبُتْ لها ولا تَهِن، ولا يَضِقْ صدرُك عن إلقاءِ عُداتكَ من أهل الكتابِ إليك الأغاليطَ،

اثبُتْ لهُ صابرًا[١]، وإليه الإشارةُ بقولِه: اثبُتْ لهُ فيما يورِدُ عليك مِن شدَّاتِه، أي: حَملاتِه. وفيه لمحةٌ مِن بارِقةِ «رَجعْنا منَ الجهادِ الأصغَرِ إلى الجهادِ الأكبر»[٢]، وما رَوَيناهُ عن مُسلمٍ ومالكٍ والتِّرمذيِّ، عن أبي هُرَيرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا أُخبِرُكم بما يَمْحو الله به الخطايا ويرفَعُ به الدّرَجات؟ إسباغُ الوضوءِ على المكارِه، وكثرةُ الخُطا إلى المساجد، وانتظارُ الصَّلاةِ بعدَ الصَّلاة، فذلكمُ الرِّباطُ فذلكمُ الرِّباط»[٣]، أي: ذلكمُ المُجاهَدةُ الكاملةُ التي تَستَحِقُّ أن تُسَمّى مجاهَدةً، وكأنّ غيرَها منَ المُجاهَداتِ بالنِّسبةِ إليها كلا مُجاهدةٍ.

قالَ القاضي: إنّما عُدِّيَ باللامِ لتضمُّنِه معنى الثَّبات[٤].

وذكَرَ الكَواشيُّ ما ذكَرَهُ المصنِّفُ بعَيْنِه، ثُمّ قال: ويجوزُ أن يُرادَ: اصطَبِرْ على الشّدائدِ لأجْلِ العبادة، أي: للتَّمَكُّنِ منَ الإتْيانِ بها.

قولُه: (عُداتِك) **الجَوهريّ**: العِدا، بكسرِ العَيْن: الأعداءُ، يقال: قومٌ أعداءٌ وعدًا بكسرِ العَيْن، فإذا دخَلتِ الهاءُ قلتَ: عُداةٌ بالضمّ.

قولُه: (الأغاليطَ). **الجَوهريّ**: الأُغلوطة: ما يُغْلَطُ به من الرسائل، ونهى الرسولُ ﷺ

---

(١) في النسخة «ح»: اثبُت للعبادةِ له صابرًا.

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣: ٥٢٣) بلفظ: «قدمتُم من الجهادِ الأصغر»، وذكرهُ الحافظُ العراقيّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياء» (٣: ٣٧) وعزاه للبيهقيّ في «الزهد»، وذكره المناويّ في «الفتح السماوي بتخريجِ أحاديثِ البيضاويّ» (٢: ٨٥١)، ونقل عن الحافظ ابن حجر قَولَه: هو من رواية عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن أبي سُلَيم، والثلاثةُ ضعفاء.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» (١: ١٦١)، ومسلم (٢٥١)، والترمذي (٥١)، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٨)، وفيه تمام تخريجه.

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥).

وعن احتِباس الوحيِ عليكَ مدَّة، وشماتةِ المشركين بك. أي: لم يُسَمَّ شيءٌ بالله قطّ، وكانوا يقولون لأصنامهم: آلهة، والعزى: إله. وأمّا الذي عُوِّض فيه الألِفُ واللام من الهمزة، فمخصُوصٌ به المعبُودُ الحقُّ غيرَ مُشارَك فيه. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: لا يُسمّى أحدٌ الرَّحمنَ غيرَه. ووجهٌ آخر: هل تعلمُ مَن سُمِّيَ باسمه على الحقِّ دون الباطل؟ لأنَّ التسميةَ على الباطل في كونِها غيرَ مُعتدٍّ بها كَلا تسمية. وقيل: مثْلًا وشَبيهًا، أي: إذا صحّ أن لا معبودَ يوجَّهُ إليه العِبادُ العبادةَ إلا هو وحدَه، لم يكن بُدٌّ من عِبادته والاصطبارِ على مشاقِّها وتكاليفِها.

[﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا * أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴾ ٦٦-٦٧]

يحتملُ أن يُرادَ بالإنسان الجنسُ بأسْره، وأن يرادَ بعضُ الجِنْس؛ وهم الكَفَرة. فإن قلت: لِـمَ جازت إرادةُ الأناسيِّ كلِّهم، وكلُّهم غيرُ قائلين ذلك؟ قلت: لـمّا كانت هذه المقالةُ موجودةً فيمن هو مِن جنسِهم؛ صحَّ إسنادُه إلى جميعهم، كما يقولون: بنو

عن(١) الأُغلوطات(٢)، والمرادُ بها هاهنا: ما سألته اليهودُ عن قصّةِ الكهفِ وذي القَرْنَين والرُّوح.

قولُه: (هل تعلَم مَن سُمِّيَ باسمِه على الحقِّ؟) أي: يَستحِقُّ أن يُسمّى بـ«إله(٣)»؛ لأنَّ الإلهَ ينبغي أن يكونَ خالقًا رازقًا لعابدِه مُثيبًا، وما سُمِّيَ مِن دونِه بإلـٰهٍ تسميتُه باطِلة، كقولِه تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [النجم: ٢٣].

---

(١) قوله: «الأُغلوطة: ما يُغْلَطُ» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) قد أخرجَ الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٦٨٧) عن الصنابحيِّ، رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ قال: «نهى رسولُ الله ﷺ عن الغُلوطات» قال الأوزاعيُّ: الأغلوطات: شِدادُ المسائلِ وصِعابُها. وأخرجه البيهقيُّ في «المدخل» (٣٠٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢: ١٠-١١)، وإسنادُه ضعيف لجهالةِ عبد الله بن سعد بن فروة البجَليّ.

(٣) في (ح) و(ف): «يستحق أن يتأله».

فلانٍ قَتلوا فلانًا، وإنما القاتلُ رَجلٌ منهم. قال الفَرَزْدق:

فَسَيفُ بَني عَبْسٍ وقد ضرَبُوا بِه ... نَبا بيَدَيْ ورقاءَ عن رَأسِ خالدِ

فقد أسنَدَ الضَّربَ إلى بني عَبْس مع قوله: «نَبا بيدَيْ ورقاء»؛ وهو: وَرْقاءُ بن زهيرُ بنِ جَذِيمةَ العَبْسِيّ. فإن قلت: بِمَ انتصبَ «إذا» وانتصابُه بـ﴿أُخْرَجُ﴾ ممتنع؛ لأجل اللام؟ لا تقول: اليوم لَزيدٌ قائم. قلت: بفعلٍ مُضمَر يدلُّ عليه المذكور. فإن قلت: لامُ الابتداء الداخلةُ على المضارِع تُعطي معنى الحال، فكيفَ جامعتْ حرفَ

قولُه: (فَسَيْفُ بني عَبْسٍ) البيت[1]، وَرْقاءُ عبْسٍ ضَرَبَ رأسَ خالدٍ ونبا السَّيفُ عنِ الضَّربة، أي: لم يَثبُتْ، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: التَبسَ على الزمخشَريِّ إرادةُ العموم، فقال: أرادَ الله بالإنسانِ العمومَ، ومعناه: يُريدُ الله نسبةَ الشَّكِّ والكُفْرِ إلى كلِّ فردٍ فردٍ من أفرادِ الإنسان، وقد صَرَّحَ بأنّ الناطقَ بكلمةِ الشَّكِّ بعضُ الجِنس، ففي عبارتِه خلَلٌ، والصَّحيحُ أنْ يقالَ: يَحتمِلُ أن يكونَ التعريفُ جِنسيًّا، فيتناوَلَ العمومَ، والمرادُ الخُصوصُ، ويَحتمِلُ أن يكونَ عَهْدًا، فيكونَ في أوّلٍ وَهْلةٍ خاصًّا[2].

وقلتُ: ما لبَّسَ عليه إرادةُ العموم لما لا يَحتمِلُها؛ لأنّ دليلَ الخُصوصِ عندَهم مُستقِلٌّ بنفْسِه كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقولُه: ﴿يَقُولُ﴾ لا يُخصِّصُ الإنسانَ، لأنهُ مُستَبِدٌّ به، بل يُفيدُه، وما ذهبَ إليه بأمرٍ ثالثٌ، وفيه تهجيرُ ما وُجِدَ في بني آدمَ منَ القولِ الشَّنيعِ، نحوَ[3] قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، قال: خُوطِبَتِ الجماعةُ لوجودِ القَتْلِ فيهم.

قولُه: (لا تقولُ: اليومَ لَزيدٌ قائمٌ) لأنّ لامَ الابتداءِ تَمنَعُ ما بعدَها عنِ العمل فيما قبلَها.

قولُه: (بفعلٍ مُضمَرٍ يدُلُّ عليه المذكور)، قالَ أبو البقاء: أئذا العاملُ فيها فعلٌ دَلَّ عليه

(١) لم أجده في «ديوان الفرزدق».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١).

(٣) في (ط): «من قوله من القول الشنيع نحوه».

الاستقبال؟ قلت: لم تجامِعْها إلا مُخلَصَةً للتوكيد كما أُخلِصَت الهمزةُ في: يا أللهُ، للتَّعويض، واضمحلَّ عنها معنى التَّعريف. و﴿مَا﴾ في ﴿أَءِذَا مَا﴾ للتوكيدِ أيضًا، فكأنهم قالوا: أحقًّا أنّا سنُخرَجُ أحياءً حين يتمكّن فينا الموتُ والهلاكُ؟! على وجهِ الاستنكار والاستِبْعاد. والمرادُ الخروجُ من الأرض، أو مِن حالِ الفَناء. أو هو من قولهم: خرجَ فلانٌ عالِمًا، وخرجَ شُجاعًا: إذا كان نادِرًا في ذلك. يريد: سأخرُج حيًّا

الكلامُ، أي: أُبعَثُ إذا، ولا يجوزُ أن يَعمَلَ فيها (أُخرِجَ)؛ لأنَّ ما بعدَ اللامِ وسوفَ لا يعمَلُ فيما قبلَها[1].

قولُه: (لم تُجامِعْها إلّا مخلصةً للتأكيد)، قال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: هذه اللامُ لامُ تأكيد، وليستْ لامَ ابتداء، وإلّا وجَبَ أن يُذكَرَ معَها الابتداءُ.

فإنْ قيل: قَدِّرِ المبتدأَ محذوفًا وأبقِ اللامَ داخلةً على الخبر، قُلتُ: إنّ اللامَ معَ المبتدأِ كـ«قد» معَ الفعل و«أنّ» معَ الاسم، فكما لا يُحذَفُ الفعلُ والاسمُ ويبقَى «قد» و«أنّ»، فكذلك هذا، وهذا التقديرُ يُخالفُ تقديرَ المصنِّفِ في سورةِ ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ حيثُ قدَّرَ: «ولأنتَ سوفَ يُعطيكَ».

قولُه: (و﴿مَا﴾ في ﴿أَءِذَا مَا﴾ للتوكيدِ أيضًا)، وذلك أنّ حروفَ الصِّلاتِ كلَّها وُضِعت لتوكيدِ مضمونِ الكلام، فقد ضُمَّتْ معَ اللام التوكيديِّ، ولذلك قال: «أيضًا».

قولُه: (أحَقًّا أنّا سنُخرَجُ أحياءً؟)، قالَ المَرْزوقيُّ: قالَ سيبوَيه: «أحَقًّا؟» منصوبٌ على الظَّرف، كأنهُ قال: أفي الحقِّ ذلك؟ وإنّما جازَ ذلك لأنّهم يقولونَ: أفي حقٍّ كذا، أو: في الحقِّ كذا؟ فنصَبوهُ على تلكَ الطريقة، والمعنى: أفي الحقِّ أنّا سنُخرَجُ أحياءً؟ ونحوَه: عندي إنّكَ قائمٌ، وإتْيانُ ضميرِ الجماعة، وفي التنزيلِ مفرَدٌ، إيذانٌ بأنّ المرادَ بالإنسانِ: الجِنس.

قولُه: (خرَجَ فلانٌ عالِمًا، وخرَجَ شُجاعًا: إذا كانَ نادِرًا). الأساس: ومنَ المجاز: خرَجَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٧).

نادِرًا! على سبيل الهُزؤ. وقرأ الحسنُ وأبو حَيْوة: (لَسوفَ أُخْرُجُ)، وعن طَلْحةَ بنِ مُصرِّف رضي الله عنه: (لَسَأخْرُج) كقراءة ابنِ مسعود رضي الله عنه (ولَسيُعطيك) [الضحى: ٥]. **وتقديم الظَّرف وإيلاؤُه حرفَ الإنكار** مِن قِبَل أنَّ ما بعدَ الموت هو وقتُ كونِ الحياة مُنكرة، ومنه جاء إنكارُهم، فهو كقولِك للمُسيء إلى المحسِن: **أحينَ تمَّت عليك نعمةُ فلانٍ أسأتَ إليه؟! الواوُ عَطفتْ ﴿لَايَذْكُرُ﴾ على ﴿يَقُولُ﴾، ووُسِّطتْ همزةُ الإنكار** بين المعطوفِ عليه وحرفِ العَطْف، يعني: أيقولُ ذاك ولا يتذكَّر حالَ النشأةِ الأُولى حتى لا يُنكِرَ الأُخرى! فإنَّ تلك أعجبُ وأغربُ وأَدلُّ على قُدرة الخالِق؛

فلانٌ في العِلمِ والصِّناعةِ خروجًا: إذا نبَغَ، وخرَّجَهُ فلانٌ فتخرَّجَ. قالَ زهَيرٌ يصفُ الخَيْلَ:

وخَرَّجَها صـــوارخَ كلّ يومٍ ... فقد جعَلتْ عرائكُها تَلينُ(١)

أرادَ أنهُ أدَّبها كما يُخرِّجُ المُعلِّمُ المتعلِّم.

قولُه: (**وتقديمُ الظَّرفِ وإيلاؤه حرفَ الإنكار**) يعني: لمّا كانَ الوقتُ الذي تكونُ الحياةُ فيه مُنكَّرةً هذا الوقتَ، قرَنَ بهِ حَرْفَ الإنكار، ويُمكنُ أن يُقال: دَلَّ إيلاءُ الظَّرْفِ هَمْزةَ الإنكار، وتقديمُه على عامِلِه، أنّ الكلامَ في الظَّرفِ، وأنّ المُنكَّرَ وقتُ حياتِهم بعدَ الموت، فكأنّهم أنكَروا مجيءَ وقتٍ فيه حياةٌ بعدَ الموت، يعني: أنّ هذا الوقتَ لا يكونُ موجودًا، وهُو أبلَغُ مِن إنكارِ الحياةِ بعدَ الموت، لِما يَلزَمُ إنكارُهُ على وَجْهٍ بُرهانيّ.

قولُه: (**أحينَ تمَّتْ عليكَ نعمةُ فلانٍ أسأتَ إليه؟**)، وأنشدَ في معناهُ:

أحينَ أتى أنْ أجتَني ثمرَ الرِّضا ... أُرَدُّ إلى نَزْرٍ منَ العَيشِ يُرضَخُ(٢)

قولُه: (**الواوُ عطفَتْ ﴿لَايَذْكُرُ﴾ على ﴿يَقُولُ﴾ ووُسِّطَتْ هَمْزةُ الإنكار**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الهمزةَ ليسَتْ منَ المعطوفِ لتقَدُّمِها عليه، ولا منَ المعطوفِ عليه، لتأخُّرِها عنهُ، ولأنهُ كيفَ يَدخُلُ الإنكارُ على «يقول» معَ تأخُّرِ الهمزةِ عنهُ؟

---

(١) «ديوان زهير»، ص٣٥.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

حيث أخرجَ الجَواهر والأعراضَ من العَدَمِ إلى الوجود، ثم أوقعَ التأليفَ مشحونًا بضُروب الحِكَم التي تَحارُ الفِطَنُ فيها، مِن غيرِ حَذْوٍ على مِثالٍ واقتداءٍ بمؤلَّف، ولكن اختراعًا وإبداعًا مِن عندِ قادرٍ جلَّت قُدرتُه ودقَّت حِكْمته. وأمّا الثانيةُ فقد تقدَّمتْ نَظيرتُها وعادت لها كالمِثال المُحتَذى عليه، وليس فيها إلا تأليفُ الأجزاءِ الموجودةِ الباقية وتركيبُها، وردُّها إلى ما كانت عليه مجموعةً بعد التَّفكيكِ والتفريق، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ دليلٌ على هذا المعنى، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ

ولأنهُ يُبطِلُ صَدْريّتَها، فالأَوْلى أن يقالَ: ﴿لَا يَذْكُرُ﴾ عطفٌ على ﴿يَقُولُ﴾ مُقدَّرًا بعدَ الهمزةِ لِدِلالةِ الأوّلِ عليه، فيرتفعُ(١) الإشكال.

وقلتُ: قد سبَقَ مِرارًا وأطوارًا أنّ هذه الهمزةَ مُقحَمةٌ لتأكيدِ الإنكارِ السابق، وأورَدْنا فيه كلامًا مِن جانبِ أبي إسحاقَ الزجّاج. وقال القاضي: وتوسيطُ همزةِ الإنكارِ بينَه وبينَ العاطفِ معَ أنّ الأصلَ أن يتقدَّمَها، لا يَدُلُّ على أنّ المُنكَرَ بالذاتِ هُو المعطوفُ، وأنّ المعطوفَ عليه إنّما نشَأَ منهُ؛ لأنهُ لو تذَكَّرَ وتأمَّلَ فيما أنكَرَ ما نشَأَ ذلكَ منه(٢).

قولُه: (﴿وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ دليلٌ على هذا المعنى)، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: إعادة المعدوم جائزةٌ عَقْلًا واقعةٌ نَقْلًا، ووافقَتِ المُعتزلةُ لكنْ زعَموا أنّ المعدومَ لهُ ذاتٌ ثابتةٌ في العدَم، وتُسَمّى شيئًا، وليسَ عدَمًا صِرْفًا قبْلَ الوجود(٣)، فكأنّهم لولا ذلك لَقالوا بقولِ الفلاسفةِ خذَلَهمُ الله في نَفيِ إعادةِ المعدوم، والمطابِقُ للآيةِ مُعتَقَدُنا، إذِ النَّشأةُ الأولى لم يَسبِقْها وجودٌ، ولا كان المُنشَأُ شيئًا بخلافِ النَّشأةِ الثانية، فإنهُ سبَقَ لها وجودٌ، وكان شيئًا، فظَهرَ الفَرْقُ بيْنَ النَّشأتَيْنِ، والمُعتزِليُّ إن قال: إنّ الأجسامَ يُعدِمُها الله ثمّ يوجِدُها وهُو حقٌّ، لكنْ لا يتِمُّ عندَهم فَرْقٌ بينَ النَّشأتَيْن، فإنّ المعدومَ فيها كانَ شيئًا، وإن قالوا: لا تَنعدِمُ

(١) في (ح) و(ف): «ليرتفع»، والمعنى متقارب.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦).

(٣) واستدَلّوا له بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فسَمّاهُ شيئًا قبل أن يقولَ له: كن. والجوابُ عن استدلالِهم أن يُقال: إنّ ذلك المعدومَ لمّا تعلّقتْ الإرادةُ بإيجادِه تحقّق وجوده بالفعل.

عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، على أنَّ ربَّ العزّةِ سواءٌ عليه النَّشأتان، لا يتَفاوَتُ في قُدرته الصَّعبُ والسّهل، ولا يَحتاج إلى احتِذاءٍ على مِثال؛ ولا استعانةٍ بحَكيم، ولا نظرٍ في مِقْياس، ولكنْ يُواجَهُ جاحِدُ البَعْث بذلك؛ دفعًا في بَحْرِ مُعاندته، وكشفًا عن صفحةِ جَهْله. القُرّاء كلُّهم على ﴿لَا يَذَّكَّرُ﴾ بالتشديد، إلا نافعًا وابنَ عامر وعاصِمًا، فقد خفَّفوا. وفي حرفِ أُبَيّ: (يَتَذَكَّرُ). ﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قبلِ الحالةِ التي هو فيها؛ وهي حالةُ بقائه.

[﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا * ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا * ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ ٦٨-٧٠]

في إقسامِ الله تعالى باسمِه ـ تقدَّست أسماؤه ـ مُضافًا إلى رسولِ الله ﷺ: تفخيمٌ لشأنِ رسولِ الله ورفعٌ منه، كما رَفَعَ مِن شأنِ السماء والأرض في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ

الأجسام، لكنْ تجتمعُ وتتفرَّقُ كما قالَ الزمخشَريُّ فقد أبعَدوا ومالوا إلى مَهاوي الفلاسفة.

وتفَطَّنَ الزمخشَريُّ بأنَّ القولَ بإعدامِ الأجسامِ وإعادتِها يُبطلُ الفَرْقَ بيْنَ النَّشأتَيْن، فلم يُطلِقْه، والقرآنُ قد نطَقَ به، فالتزَمَ أنّ الأجسامَ لا تَنعدِمُ ليتميَّزَ لهُ الفَرْقُ بينَ النَّشأتَيْن، لأنَّها على هذا جَمْعٌ وتأليفٌ، بخلافِ الأولى، فإنّها إيجادٌ، فهرَبَ منَ القَطْرِ فوقَعَ تحتَ الميزاب، والفَرْقُ بينَ النَّشأتَيْنِ أنّ الأولى أصعبُ بالنِّسبةِ إلى قياسِ العقْل، إلّا أنّ ذلكَ راجعٌ إلينا وإلّا فالكُلُّ إلى قُدرتِه سواء[1].

قولُه: (تفخيمٌ لشأنِ رسولِ الله ﷺ)، يعني: الإضافةُ إضافةُ تشريف، كبَيْتِ الله وناقةِ الله، ثُمّ إذا ضُمَّ معَها القسَمُ يزدادُ التفخيمُ، وأنهُ بمكانٍ لهُ مَدخَلٌ في الإقسامِ به منَ الفضائلِ النابِهة والكرامةِ الفائقة، ثُمّ في إيرادِ هذا القسَمِ بيْنَ السبَبِ والمسبَّب تأكيدٌ بليغٌ في شأنِ الوعيد، وذلك أنّهم لمّا أنكَروا الحَشْرَ بقولِهم: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ بعدَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢).

ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، والواوُ في: ﴿وَٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ يجوزُ أن تكونَ للعَطْف، وبمعنى: «مع»، وهي بمعنى: «مع» أوقع. والمعنى: أنهم يُحشَرون مع قُرنائهم من الشياطينِ الذين أغوَوْهم، يُقرَن كلُّ كافرٍ مع شيطانٍ في سِلْسلة. فإن قلت: هذا إذا أُرِيدَ بالإنسان الكَفَرةُ خاصَّة، فإنْ أريدَ الأَناسيُّ على العُموم فكيف يَستقيمُ حَشْرُهم مع الشياطين؟ قلت: إذا حُشر جميعُ الناس حَشرًا واحدًا وفيهم الكفرةُ مَقرونين بالشياطين؛ فقد حُشِروا مع الشياطين كما حُشِروا مع الكَفَرة. فإن قلت: هلّا عُزِل السُّعداءُ عن الأشقياء في الحَشْر كما عُزِلوا عنهم في الجَزاء! قلت: لم يُفرَّق بينهم وبَيْنهم في المَحْشر، وأُحضِروا حيثُ تجاثَوْا حول جهنَّم، وأُورِدوا معهم النار؛ ليُشاهِدَ السعداءُ الأحوالَ التي نجّاهم الله منها وخلَّصهم، فيَزدادوا لذلك غِبْطةً إلى غبطةٍ وسُرورًا إلى سرور، ويَشمَتوا بأعداءِ الله وأعدائهم؛ فتزدادَ مَساءتهم وحَسْرتهم وما يَغيظُهم من سعادةِ أولياءِ الله وشَماتتِهم بهم. فإن قلت: ما معنى إحضارِهم جِثِيًّا؟ قلت: أما إذا فُسِّر الإنسانُ بالخُصوص؛ فالمعنى: أنهم يُعتَلون مِنَ المحشرِ إلى شاطئ جهنَّمَ عَتْلًا على حالِهم التي كانوا عليها في الموقف، جُثاةً على رُكَبِهم، غيرَ مُشاةٍ على أقدامهم؛ وذلك أنَّ أهل الموقفِ وُصِفوا بالجُثوّ، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨]، على العادةِ المعهودة في مَواقفِ المُقاوَلات والمُناقَلات،

معرفتِهم أنّهم لم يكونوا شيئًا فخلَقَهم وجعَلَهم بشَرًا سَوِيًّا، رتَّبَ عليه الوعيدَ على سَبيل التوكيدِ بقولِه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ ...﴾ الآية.

قولُه: (يُعْتَلونَ). **الأساس**: عتَلَهُ: إذا أخَذَ في تلبيبِه فجَرَّه إلى حَبْسٍ ونحوِه ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧].

قولُه: (والمناقَلات). **الأساس**: ومنَ المجاز: ناقَلَ الشاعرُ الشاعرَ: ناقضَهُ، ورجُلٌ نَقِلٌ وذو نقَلٍ: إذا كان جَدِلًا. وفي «الأساس»: دَهمَتْهُم الخَيْلُ: غَشِيَتْهم.

مِن تَجاثِي أهلِها على الرُّكَب؛ لِما في ذلك من الاستِيْفاز والقَلَق **وإطلاقِ الحُبَا** وخلافِ الطُّمأنينة. أو لِما يَدهمُهم من شدّة الأمرِ التي لا يُطيقون معها القيامَ على أرجُلهم؛ فيَحبُون على رُكَبهم حَبْوًا. **وإن فسِّر بالعُموم**؛ فالمعنى: أنهم يَتجاثَوْن عند مُوافاةِ شاطئ جهنَّم، **على أنَّ ﴿جِثِيًّا﴾ حالٌ مقدَّرة** كما كانوا في الموقف مُتجاثِين؛ لأنه مِن توابعِ التواقُفِ للحِساب قبل التوصُّلِ إلى الثواب والعِقاب. المرادُ بالشِّيْعة ـ وهي «فِعْلة» كفِرْقة وفِئة ـ **الطائفةُ التي شاعَت، أي: تَبِعتْ غاويًا** من الغُواة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، يريد: نمتازُ مِن كلِّ طائفة

قولُه: (وإطلاقِ الحُبا)(١) كنايةٌ عن خلافِ الطُّمأنينة، ولذلك عطفَه عليه على سَبيلِ التفسير.

قولُه: (وإن فُسِّرَ بالعُموم) وما يُشعِرُ بأنّ إرادةَ الخُصوصِ أوْلَى بإتْيانِ «إذْ» للتحقيقِ في القِسَم الأوّل، وأنّ للشكِّ في الثاني، ولأنَّ الضَّميرَ في: ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ عائدٌ إلى الإنسانِ المُنكرِ للبَعثِ في قولِه: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾؛ لأنهُ مظهَرٌ وُضعَ موضعَ المُضمَر؛ لأنّ المرادَ منهُ الإنسانُ المذكورُ في قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾.

قولُه: (على أنّ ﴿جِثِيًّا﴾ حالٌ مقدَّرةٌ) يعني: أنّ قولَه: ﴿لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ إذا فُسِّرَ بالخصوصِ، أي: بالكُفّارِ، فيكونُ حالًا غيرَ مُقدَّرةٍ لاستمرارِ جثُوِّهم منَ المحشَرِ إلى شاطئِ جهنّم؛ لأنّ أهلَ المحشَر كلَّهم يَجْثُونَ على رُكبِهم قَلَقًا واضطرابًا أو قلّةَ طاقةٍ وعَجزًا. وإذا فُسِّرَ بالعُموم كان: حالًا مُقدَّرةً؛ لأنّ غيرَ الكُفّارِ لا يَستمِرُّ جثُوُّهم إلى الإحضارِ إلى شاطئِ جهنّم، بل إنّهم بعدَ الجُثُوِّ في المحشَرِ يَمْشونَ إلى شاطئِ جهنّمَ(٢) بأرجُلِهم، ثُمّ عندَ الإحضارِ يَجْثُون، دَلَّ على هذا التقديرِ عَطْفُ ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ﴾ على ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ وأنهُ لا بدَّ منَ الجُثُوِّ في المحشَرِ لقولِه: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨].

قولُه: (الطائفة التي شاعت، أي: تبِعت غاويًا)، قالهُ بناءً على العُرف، وإلّا فالشّيعةُ

---

(١) جمع حَبْوة، وهي ما يحتبي به الرجل حين جلوسه مستقِرًّا متمكنًا.

(٢) من قوله: «لأن أهل المحشر كلهم يجثون» إلى هنا سقط من (ط).

مِنْ طوائفِ الغيِّ والفسادِ أعصاهم فأعصَاهم، وأعْتاهم فأعتاهم، فإذا اجتَمَعوا طَرَحْناهم في النار على الترتيب، نُقدِّم أوْلاهم بالعَذاب فأَوْلاهم. أو أرادَ بالذين هم أولى به صُلِيًّا: المُنتزَعين كما هم، كأنه قال: ثم لَنحنُ أعلمُ بتَصْلية هؤلاء، وهم أولى بالصُّليّ مِن بين سائرِ الصَّالين، ودَركاتُهم أسفَل، وعذابُهم أشدّ. ويجوزُ أن يريدَ بأشدِّهم عِتِيًّا: رؤساءَ الشِّيَع وأئمَّتَهم؛ لتضاعُفِ جُرمهم بكونهم ضُلَّالًا ومُضلِّين. قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨]، ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

واختُلِف في إعراب ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: ....

لغةً: الأتباعُ. الجَوهريّ: شِيعةُ الرّجُل: أتْباعُه وأنصارُه، وكلُّ قوم أمْرُهم واحدٌ يتبَعُ بعضُهم رأيَ بعضٍ فهُم شِيَعٌ.

قولُه: (ويجوزُ أن يريدَ بأشَدِّهم عِتِيًّا: رؤساءَ الشِّيَع)، يريدُ أنّ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، يجوزُ أن يُحمَلَ على الاستفهام، فيُفيدَ العمومَ في الجِنس باعتبارِ أفرادِه، فالمعنى: يمتازُ مِن كلِّ طائفةٍ أعصاهُم فأعصاهم، والمرادُ بـ ﴿بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾: المُنتزَعونَ إمّا باعتبارِ الترتيبِ السابقِ، كما يقالُ: يُقدَّم أوْلاهم للعذابِ فأوْلاهم، أو باعتبارِ المجموعِ، كما قال: «المُنتزَعينَ كما هُم»، فيكونُ قولُه: «أو أرادَ بالذين» عطفًا على قولِه: «فإذا اجتَمعوا»، فوَضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، وأن يُحمَلَ على الموصولة، ويكونَ التعريفُ للعَهْد، والإشارةُ به إلى أشخاصٍ معيَّنينَ وهمُ الرُّؤساء.

قولُه: (واختُلِفَ في إعرابِ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: مذهبُ الخليلِ: أنهُ مرفوعٌ على الحِكاية، أي: لَننزِعَنَّ الذي يُقالُ فيه: أيُّهم أشَدُّ، فعلى هذا ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ استفهاميةٌ، ولذلكَ قدَّرَ القولَ ليَصِحَّ وقوعُ الاستفهامِ بعدَه. ومذهبُ سيبويهِ: أنّ ﴿أَيُّهُمْ﴾ مَبْنيٌّ على الضَّمِّ لسُقوطِ صَدْرِ الجُملةِ التي هِي صِلتُه، حتّى لو جيءَ به لأُعرِبَ، فقيل: أيُّهم هُو أشَدُّ، فعلى هذا هي موصولةٌ بمعنى الذي منصوبٌ مفعول ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، هذا هو الصحيح؛ لأنهُ يلزَمُ مِن قولِ الخليل إمّا حَذْفُ أشياءَ كثيرةٍ، أو حذْفُ الصِّلةِ

....

والموصُول، فهُو بعيدٌ. وأيضًا، القولُ الذي يَصِحُّ حَذْفُه قولٌ مفرَدٌ غيرُ واقعٍ صلةَ الموصول، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣] إلى غيرِها، ولأنَّ المعنى لا يستقيمُ إلّا أن يُقدَّرَ الذي يقالُ فيه: أيُّهم هو أشَدُّ، وليسَ الكلامُ على ذلك، ولأنّ الاستفهامَ لا يقعُ إلّا بعدَ أفعالِ العِلم أو القولِ على الحِكاية، و«ننزِعَنَّ» ليسَ من أفعالِ العِلم.

فإذا قلتَ: ضَربْتُ أيُّهم قام، فالوجهُ أن يقال: إنّ «أيَّهم» موصولةٌ، لا أن يُقال: ضَربتُ الذي يُقالِ فيه: أيُّهم قام، وإنّما لم يقَع الاستفهامُ إلّا بعدَ أفعالِ العِلم أو القول؛ لأنّ القولَ يَحكي بعدَه كلَّ شيءٍ، وأفعالُ العِلم إنّما وقَعَ بعدَها الاستفهامُ لأحدِ أمرَيْن: إمّا لكونِ الاستفهامِ مُستعلَمًا به، فإذا قلتَ: زيدٌ عندَكَ أم عمْرو؟ كأنّك قلتَ: أعلِمْني أيُّهما عندَك؟ فإذا قلتَ: عَلِمتُ أزيدٌ عندَك أم عَمْرو؟ كانَ معناهُ عَلِمتُ ما يُطلَبُ به إعلامُك، فبَيْنَ الاستفهام والعِلم اشتراكٌ في هذا. وإمّا لكثرتِها في الاستعمالِ[1]، فجُعِلَ لها شيئانِ في الكثْرةِ ليسَ لغيرِها كما جُعِلَ لها خصائصُ في غيرِ ذلك، ولم يكثُرْ غيرُها كثرتَها.

وأجيبَ عن قولِه: «يلزَمُ منه حَذْفُ أشياءَ كثيرةٍ» أنّ أمثالَ هذا الحَذْفِ من حِلْيةِ التنزيلِ الذي هُو معدِنُ البلاغة على التقدير: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ المَقولُ في حقِّهِ أيُّهم أشَدُّ، وعليه قراءةُ ابنِ عبّاس: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠] على الاستفهام صفةً للعذابِ، أي: المَقولُ في حقِّه مَن: فرعون؟ وأنشدَ الزجّاجُ:

ولقد أبيتُ منَ الفَتاةِ بمنزِلِ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محْرومُ[2]

أي: فأبيتُ بمنزِلِها الذي يُقال له: لا هُو حَرِجٌ ولا محرومٌ. وهذا هُو الجوابُ أيضًا عن قولِه: وإنّما القولُ الذي يَصِحُّ حَذْفُه قولٌ مفرَدٌ عن قولِه: إنّما لم يقَع الاستفهامُ إلّا بعدَ القول.

---

(١) في (ط): «الاستفهام».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٣٩)، والبيت المذكور للأخطل التغلبي في «ديوانه» (١: ٢٦٢). وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (٢: ٨٤).

فعن الخَليل: أنه مُرتفع على الحكاية، تقديرُه: لَننزعنَّ الذين يقالُ فيهم: أَيُّهم أشدّ. وسِيْبويه على أنه مبنيٌّ على الضمّ؛ لسُقوط صَدْرِ الجُملة التي هي صِلَتُه، حتى لو جيء به لأُعرِب. وقيل: أَيّهم هو أشدّ. ويجوزُ أن يكونَ النَّزع واقعًا على: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾، كقوله سبحانه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ [مريم: ٥٠]، أي: لَننزعنّ بعضَ

وأمّا قولُه: «وليسَ الكلامُ على ذلك»، فمنَ المقلوبِ، ذكَرَ أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ بعدَ ما حَكى قولَ الخليلِ وسيبَويهِ ويونُسَ: والذي أتوَهَّمُه أنّ القولَ في هذا قولُ الخليل، ثُم لنَنْزِعَنَّ الذي يُقالُ لهم: أيُّهم أشَدُّ على الرّحمٰن، وتأويلُه: ثم لَننزِعَنَّ من كُلِّ شِيعةٍ الذي مِن أجلِ عُتُوِّه يقالُ لهُ: أيُّ هؤلاءِ أشَدُّ عِتِيًّا، فيُستعمَلُ ذلك في الأشَدّ، وقال: كأنهُ يُبتَدأُ بالتعذيبِ لأشدِّهم عِتِيًّا، ثُمّ الذي يَليه، وهُو أوفَقُ للتفسير[1].

ورَوى مُحيي السُّنّة عن مجاهِدٍ: يريدُ الأعْتى فالأعْتى[2]، وفي بعضِ الآثار: أنهم يُحضَرونَ جميعًا حوْلَ جهنَّمَ مُسلسَلينَ مَغْلولينَ، ثُم يُقدَّمُ الأكفَرُ فالأكفر، وعليه الوَجْهُ الأوّلُ مِن كلامِ المصنِّف: «يمتازُ مِن كلِّ طائفة مِن طوائفِ الغَيِّ أعصاهُم فأعصاهُم»، وعليه يَنطبِقُ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾؛ لأنّ المعنى على ما قال: تقديمُ أوْلاهُم بالعذابِ فأوْلاهم على الترتيبِ، ولا يستقيمُ مِثل هذا المعنى في الوَجْهِ الثاني.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ النَّزْعُ واقعًا على: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾)، أي: يكونُ ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ مفعولًا به لقولِه: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، أي: لنَنْزِعَنَّ عن بعضِ كلِّ شِيعة، كقولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ أي: بَعْضِ رحمتِنا[3] كما سبَق.

ورَوى الزجّاجُ عن يونُس أنّ قولَه: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ معلَّقةٌ لم تعمَلْ شيئًا، وأوّلَه الزجّاجُ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ ثُمّ استأنفَ فقال: ﴿أَيُّهُمْ﴾[4]، قالَ أبو عليٍّ: مرادُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٤٥).

(٣) قوله: «أي بَعْض رحمتنا» سقط من (ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٣٩).

كلِّ شيعة، فكأنَّ قائلًا قال: مَن هم؟ فقيل: أيهم أشدُّ عتِيًّا. و(أيَّهم أشدّ) بالنَّصب عن طلحةَ بنِ مُصرِّف، وعن مُعاذ بن مُسلم الهَرّاء أستاذُ الفَرّاء. فإن قلت: بِمَ يتعلَّق

يونُسَ: أنّ الفعلَ مُعمَلٌ في موضع ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾، ولا يُريدُ به أنهُ غيرُ مُعْمَلٍ في شيءٍ البتّة. والدّليلُ عليه قولُه: مُعلَّقةٌ، والمُعلَّقُ يُستعمَلُ في المَوضِعِ دونَ اللّفظِ، ألا تَراهُم قالوا في: عَلِمتُ أزَيدٌ في الدّار؟ إنّ الفعلَ مُعلَّقٌ، وهو مُعمَلٌ في موضع الجُملة. وقالَ الكِسائيُّ: أي أنّ قولَه: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ كقولِك: أكلْتُ مِن طعام، فأيُّهم منقطِعةٌ مُستأنَفة، فهُو كقولِ يونُسَ.

فإنْ قلتَ: لِمَ زعَمَ يونُسُ[1] أنهُ إذا حذَفَ العائدَ منَ الصِّلة، وجَبَ البناءُ على الضمّ؟ قلتُ: لأنّ الصِّلةَ تُبيِّنُ الموصولَ وتوضِّحُه، كما أنّ المضافَ إليه يُبيِّنُ المضافَ ويُخصِّصُه كما أنهُ لمّا حذَفَ المضافَ إليه منَ الأسماءِ التي تَبيِّنُها بالإضافة، يَبْني كذلك هذا. والأمرُ الجامعُ كونُهما مُوضِّحَيْنِ ومُبيِّنَيْن. تَمّ كلامُ أبي عليّ.

وقالَ أبو البقاء: إنّما بُنِيَتْ هاهنا لأنّ أصلَها البناءُ؛ لأنّها بمنزِلةِ «الذي» و«مَن» مِنَ الموصولاتِ، إلّا أنّها أُعرِبَتْ حَمْلًا على كلٍّ أو بعضٍ، فإذا وُصِلتْ بجُملةٍ تامّةٍ بقِيَتْ على الإعراب، وإذا حُذِفَ العائدُ بُنِيتْ لمخالفتِها بقيّةَ الموصولات، فرجَعتْ إلى حقِّها منَ البناءِ لخُروجِها عن نظائرِها، ومَوضعُها: نصبٌ بـ«ننْزِعُ»[2].

قولُه: (وعن مُعاذٍ... الهَرّاءِ)، قالَ الأنباريُّ: هُو أبو مسلم معاذُ الهَرّاءُ مِن موالي محمّدِ ابن كَعْبٍ القُرَظيِّ، أخذَ عنهُ الكِسائيُّ، وأخذَ الفَرّاءُ[3] عنِ الكِسائيِّ[4]، ونسَبَ الزجّاجُ هذه القراءةَ إلى هارونَ الأعورِ[5]، ونقلَهُ عن سيبويهِ، قالَ أبو البقاء: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ يُقرأُ

---

(١) في النسخة (ف) و(ط): «سيبويه»، وهو سَهْو.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٨).

(٣) سقط لفظ «الفراء» من النسخة «ف».

(٤) «نزهة الألبّاء» للأنباري ص٥٠.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٣٩)، وهارون هو ابن موسى العتكيّ البصريّ الأزديّ ولاءً، أخذَ القراءةَ عن عاصم بن أبي النجود وعن عاصمِ الجَحْدَريّ، ماتَ قبْلَ المئتين. انظر: «غاية النهاية في طبقات القُرّاء» (١: ٢٤٩).

﴿عَلَى﴾ والباء، فإنَّ تعلُّقَها بالمصدرَيْن لا سبيلَ إليه؟ قلت: هما للبَيانِ لا للصِّلة، أو يتعلَّقان بأفْعَل، أي: عتوُّهم أشدُّ على الرحمن، وصليُّهم أولى بالنار، كقولهم: هو أشدُّ على خَصْمه، وهو أولى بكذا.

[﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا * ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ ٧١-٧٢]

﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ التفاتٌ إلى الإنسان، يَعضُده قراءةُ ابنِ عبّاس وعِكْرمة رضي الله عنهما: (وإنْ منهم)، أو خِطابٌ للناس من غيرِ التفات إلى المذكور، فإنْ أُريدَ الجنسُ كلُّه؛ فمعنى الوُرود: دخولُهم فيها ....

بالنَّصبِ شاذًا والعاملُ فيه: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، وهي بمعنى الذي[1].

قولُه: (فإنّ تعلُّقَها بالمصدَرَيْنِ لا سَبيلَ إليه)؛ لأنّ معمولَ المصدرِ لا يتقَدَّمُ عليه.

قولُه: (هُما: للبيان) كقولِه تعالى: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، كأنّ سائلًا سألَ: مَن عَتَوا؟ قيل: ﴿عَلَى الرَّحْمَٰنِ﴾ وبأيِّ شيءٍ صِلِيُّهم؟ قيل: النارُ.

قولُه: (فإنْ أُريدَ الجِنسُ كلُّه)، يجوزُ أن يكونَ تفريعًا على الوَجهَيْنِ[2] وتفصيلًا لكلٍّ منَ القولَيْن، إمّا على الالتفاتِ، فالمرادُ بالإنسانِ هُو: الذي ذُكِرَ عنهُ قولُه: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾، وهُو ـ على ما فَسَّرَ ـ يجوزُ أن يُرادَ به الجِنسُ، وأن يُرادَ به بعضُ الجِنسِ وهمُ الكفَرةُ، والالتفاتُ لازمٌ لِما ذكَرَ بُعَيْدَ هذا مِن قولِه: «وإن أُريدَ الكفّارُ خاصّةً»، وإمّا أن يُرادَ به ابتداءُ كلام ولا التفاتَ فيه، ولا يُلتفَتُ إلى الإنسانِ المذكورِ مِن قبلُ، فالمخاطَبونَ: كلُّ مَن يَصلُحُ أن يُخاطَبَ لِعظَمِ الخَطْب، ولذلك عدَلَ منَ الإنسانِ إلى الناس، فالفاءُ في قولِه: فإنْ أُريدَ الجِنسُ: تفصيليّةٌ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٨)، وانظر هذه القراءة في «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه، ص٨٦.

(٢) في (ط): «على الوصفين».

....

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: احتمالُ الالتفاتِ مُفرَّعٌ على إرادةِ العموم منَ الأوّل حتّى يتَّحِدَ المخاطَبون، إلّا أنّهم ذُكِروا أوّلًا بلفظِ غَيْبةٍ، وثانيًا بلفظِ حُضور، وإنْ أرَدْنا بالأوّلِ الخصوصَ لم يكنِ التفاتًا بل عُدولًا إلى خِطابِ العامّةِ عن خِطابِ الخاصّة المُعيَّنين[1].

قلتُ: قولُه: «وإنْ أرَدْنا بالأوّل الخُصوصَ لم يكنِ التفاتًا» غيرُ مُسلَّم؛ لأنهُ التَفتَ فيه عن جماعةٍ غائبينَ إلى الخِطابِ لهم. وأمّا العُدولُ إلى خطابِ العامّة عن خطابِ الخاصّةِ فليسَ بمختصٍّ بمُعيَّن، بل هُو مطلَق؛ لأنَّ ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ حينَئذٍ: ابتداءُ كلام. وأمّا بيانُ الترتيبِ فإنهُ تعالى لمّا حَكى عن جِنسِ الإنسانِ أنه قال: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ ثُمّ أنكرَ عليه بقولِه: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ الآيةَ في أنهُ يُعانِدُ ولا يلتفتُ إلى البرهانِ القاهِر، ولا يذكُرُ خِلْقتَهُ مِن قبْلُ، ووضَعَ المُظهَرَ وهُو الإنسانُ موضعَ المُضمَرِ ليُؤذِنَ بحَقارتِه ودَناءتِه وأنّ إعادةَ مِثلِه لا يُؤبَهُ بها، ولهذا صرَّحَ بقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾، ثُمّ أقسَمَ على تحقيقِ الإعادةِ بقولِه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ وأكَّده وفصَّله، بقولِه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ مُخاطِبًا للإنسانِ بعدَ الحكايةِ عنهُ، اعتناءً بشأنِ الإعادةِ وتقريرًا لتحقيقِ ما أقْسَمَ عليه، وأنْ لا بُدَّ مِن إبرارِ القسَم ولا غنًى عنهُ، ثُمّ أردفَهُ بقولِه: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ تتميمًا لمعنى القسَم. ويُمكنُ أن يُحمَلَ على هذا تسميةُ رسولِ الله ﷺ إيّاهُ بتَحِلّةِ القسَم في قولِه: «لا يموتُ لمُسلمٍ ثلاثةٌ منَ الولَدِ فيَلِجُ النارَ إلّا تحِلّةَ القسَم». أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ والتِّرمذيُّ، عن أبي هريرةَ[2].

النِّهاية: أرادَ بتَحِلّةِ القسَم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ كما يقال: ضَرَبْتُه تحليلًا: إذا لم تُبالغْ في ضَرْبه، وهُو مثَلٌ في القليلِ المُفرِط في القلة، وهُو أنْ يباشِرَ منَ الفعلِ الذي يُقسِمُ عليه المقدارَ الذي يُبَرُّ به قسَمُه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٤).

(٢) أخرجه البخاريّ (٦٦٥٦)، ومسلم (٢٦٣٢).

وهي جامِدة، فيَعبرُها المؤمنون وتنهارُ بغيرهم. عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: يَرِدونها كأنها إهالة. ورُوي: «دُوَاية». وعن جابرِ بن عبد الله: أنه سأل رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إذا دخلَ أهلُ الجنّةِ الجنةَ قالَ بعضُهُمْ لبعض: أليسَ قدْ وعدَنا رَبُّنا أنْ نَرِدَ النار، فيقالُ لَهُم: قدْ وردتُمُوها وهي جامدة»، وعنه رضي الله عنه: أنه سُئِل عن هذه الآية، فقال: سَمعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الوُرود: الدخول، لا يبقَى برٌّ ولا فاجرٌ إلّا دخلَها، فتكونُ على المؤمنِينَ بَرْدًا وسَلامًا كما كانَتْ على إبراهيمَ، حتَّى إنَّ للنارِ ضجيجًا مِنْ بَرْدِها». وأمّا قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]؛

قولُه: (وهِي جامدةٌ)، ورُوِيَ: «هامدةٌ[١]»، أي: باردةٌ أو ساكنةٌ لا تعمَلُ. الأساس: رجُلٌ جامدُ الكفِّ: بخيل، وهُو جامدُ العَيْن، ولا زِلتُ أضرِبُه حتّى جَمُدَ. الجَوهريُّ: جَمُدَ الماءُ يَجمُدُ جَمْدًا وجُمودًا، أي: قام، وكذلك الدَّمُ وغيرُه إذا يَبِس.

قولُه: (إهالةٌ)، الأساس: هُو الوَدَكُ وكلٌّ مِنَ الأدهانِ يُؤتدَمُ به كالزَّيتِ والحلا بالحاءِ[٢] المهمَلة.

قولُه: (دُواية)، الأساس: يقالُ: ما على لَبَنِك دُوايةٌ، وهي جِلدةٌ تَعلُو المرَقَ والماءَ الرّاكِد، شَبَّه النارَ وحرارَتَها بالنِّسبةِ إلى المؤمنينَ بحرارةِ الإهالةِ والدُّوايةِ معَ دسَمِها ونُعومتِها، ليُشيرَ إلى السّلامةِ المقرونةِ بالنُّعومة، فإنّ الجُمودَ وإن دَلَّ على السّلامةِ لكنْ لم يُعلَمْ منهُ النُّعومةُ، فكلمةُ (بها) كقولِه تعالى: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، فإنهُ لو اقتُصِرَ على كونِها سَلامًا لم يُعلَمْ معنى البُرودة، وهُو الإيناسُ بها.

قولُه: (حتّى إنّ للنّارِ ضَجيجًا مِن بَرْدِها)، رَوَينا في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبَل»، عن أبي سُمَيّةَ: اختلَفْنا في الورود، فمِن قائل: لا يَدخُلُها مؤمنٌ، ومِنهم مَن يقولُ: يَدخُلونَها جميعًا ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾، فسألْنا جابرًا عن ذلك، فأهوَى بإصبعَيْهِ إلى أذُنَيْه وقال: صُمّتا إن لم أكنْ سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الورودُ الدُّخول، لا يبقَى برٌّ ولا فاجِرٌ إلّا دَخلَها،

(١) في (ط): «قوله: خامدة، ويروى: جامدة».

(٢) في «أساس البلاغة» (أهل): «كالخَلّ» بالخاءِ المعجمة، وهو الأشبَه بالصّواب.

فالمراد: عن عذابها. وعن ابنِ مسعودٍ والحسنِ وقَتادة: هو الجَوازُ على الصِّراط؛ لأنَّ الصراطَ ممدودٌ عليها.

وعن ابنِ عبّاس: قد يَرِدُ الشيءُ الشيءَ ولـمْ يدخُلْه، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]. ووَردتِ القافلةُ البلد، وإنْ لم تدخُلْه ولكن قَرُبتْ منه. وعن مُجاهد: وُرودُ المؤمنِ النارَ هو مَسُّ الحُمّى جسَدَه في الدنيا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**الحُمّى مِن فَيْحِ جهنم**»، وفي الحديث: «الحمّى حظُّ كلِّ مؤمنٍ من النار». ويجوزُ أن يُرادَ بالوُرود: جثوُّهم حولَها. وإن أريدَ الكفّارُ خاصّة؛ فالمعنى بيِّن.

الحَتْم: مصدرُ حَتَمَ الأمر؛ إذا أوجَبَه، فُسَمِّي به المُوجَب، كقولهم: خَلْقُ الله، وضَرْب الأمير، أي: كان وُرودُهم واجِبًا على الله، أوجَبَه على نفْسِه وقَضى به، وعزمَ

فتكونُ على المؤمنِ بَرْدًا وسلامًا، كما كانت على إبراهيم، حتّى إنّ لجهنَّمَ ضَجيجًا مِن بَرْدِهم ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[1].

قالَ مُحيي السُّنّة: وفي الحديثِ: «تقولُ النارُ للمؤمن: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأَ نورُك لَهَبي»[2].

قولُه: (**الحُمّى مِن فَيْحِ جهنَّم**)، وتمامُه: «فأبْرِدوها بالماء»، أخرَجهُ البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ، عن عائشةَ رضيَ الله عنها[3].

النِّهاية: الفَيْحُ: سطوعُ الحَرّ وفَورانُه.

---

(١) هو في «مسند الإمام أحمد» (١٤٥٢٠)، وأخرجه عبدُ بن حُمَيد في «المسند» (١١٠٦)، والبيهقيّ في «شعب الإيمان» (٣٧٠)، وإسنادُه ضعيف لجهالةِ أبي سميّة. وله طريق أخرى ضعيفة عند الحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٨٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٤٩)، والحديثُ المذكور أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨١٢٤)، والبيهقيّ في «شعب الإيمان» (٣٦٩)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٩: ٣٢٩)، والخطيب البغداديّ في «تاريخ بغداد» (٥: ١٩٤)، وإسناده ضعيف لضعف منصور بن عمّار.

(٣) أخرجه البخاريُّ (٥٧٢٢)، ومسلم (٢٢١٠)، والترمذيّ (٢٠٧٤).

على أن لا يكونَ غيرُه. قُرِئ: ﴿نُنَجِّى﴾، و(نُنْجِي)، و(يُنَجّى) و(يُنْجَى) على ما لم يُسمَّ فاعلُه. إن أُريدَ الجِنْسُ بأسْره؛ فهو ظاهر، وإن أُرِيدَ الكَفَرة وحدَهم؛ فمعنى ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾: أنَّ المتَّقِين يُساقُون إلى الجنَّة عَقيبَ وُرود الكفَّار، ....

قولُه: (قُرِئ: ﴿نُنَجِّى﴾)، بالتخفيفِ: الكِسائيُّ، والباقونَ: بالتشديد، والقراءتانِ: شاذّتان[1].

قولُه: (فمعنى ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾: أنّ المُتّقينَ يُساقونَ إلى الجَنّةِ عَقيبَ ورودِ الكُفّار)، يعني: إذا جعَلَ الورودَ للكُفّارِ خاصّةً، ينبغي أن يُفسِّرَ ﴿نُنَجِّى﴾ بالسَّوْق، ليتقابلا، لقولِه تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١]، وقولِه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وعلى الأوّل قولُه: ﴿نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ لأنّها برُمّتِها بمعنى الهلاك.

فإنْ قلتَ: إذا كانتِ الآيةُ منَ التقابُل[2]، فلمَ خُولفَ بيْنَ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾ وقولِه: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟

قلتُ: ليؤذِنَ بترجيحِ جانبِ الرَّحمة، وبأنّ التوحيدَ هُو المُنجي، والإشراكَ هُو المُرْدي، فكأنهُ قيل: ثُمّ نُنَجّي مَن وُجِدَ منهُ تقوًى ما وهو احترازٌ منَ الشِّركِ، ونُهلِكُ منِ اتّصفَ بالظُّلم، أي: بالشِّركِ ويَثبُتُ عليه، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [هود: ١١٣]، أي: الذين وجَدتُم منهمُ الظُّلمَ، ولم يقُلْ: الظالمين، وفي إيقاع «نَذَرُ» مُقابِلًا لقولِه: ﴿نُنَجِّى﴾ إشعارٌ بتلك اللطيفة أيضًا.

قالَ الرّاغبُ: يقال: فلانٌ يذَرُ الشيءَ، أي: يقذِفُه لقِلّةِ اعتدادِه به، ﴿وَنَذَرَ مَا كَانَ

---

(١) يعني: القراءتين اللتين ذكرهما الزمخشري بعد قراءتي التشديد والتخفيف، وهما: «يُنجّي» و«يُنجَى».

(٢) يعني المقابلة، وهي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضِدَّيهما. أفاده الطيبي في «التبيان»، ص٣٤٦.

لا أنَّهم يُوارِدونهم ثم يتَخلَّصون. وفي قراءةِ ابنِ مسعود وابنِ عبّاس والجَحْدَريِّ وابنِ أبي ليلى: ﴿ثَمَّ ننجي﴾ بفتحِ الثاء، أي: هناك. وقولُه: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جُثِيًّا﴾ دليلٌ على أنَّ المرادَ بالوُرود الجثوُّ حَوالَيْها، وأنَّ المؤمنين يُفارِقون الكَفَرةَ إلى

يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]، والوَذْرةُ: قطعةٌ منَ اللّحْم، وسُمِّيت له لقلّةِ الاعتداد بها، نحوَ قولِهم فيما لا يُعتَدُّ به: هُو لحمٌ على وَضَم[1].

فإن قلتَ: أي الوجهين أحسن؟ قلت: أن يُرادَ بـ﴿مِّنكُمۡ﴾ ضميرُ جِنس الإنسانِ روايةً ودرايةً، أمّا الرِّوايةُ: فكما سبَق، وأمّا الدِّرايةُ فإنّ ﴿نُنَجِّي﴾ إذا تُرِكَ على ظاهرِه ليقَعَ مُقابِلًا لنَذَرُ كما سبَق، ويكونانِ كالتفصيلِ لقولِه: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ على إرادةِ الجِنس، كان أحسنَ منَ التأويلِ وفِقدانِ التفصيل.

فإن قلتَ: موقعُ «ثُمّ» في قولِه: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي﴾ على ذلك الوَجْهِ أحسَنُ؛ لأنّها حينئذٍ لبيانِ التفاوُتِ بينَ وُرودِ الكافرينَ النارَ وسَوْقِ المتّقينَ إلى الجَنّة، وأنّ أحدَهما للإهانة، والآخَرَ للكرامة.

قلتُ: وعلى هذا الوَجْهِ يَنْبني على التفاوُتِ بيْنَ فعلِ الخَلْق، وهُو ورودُهم النارَ، وفعلِ الحقِّ سبحانَه، وهُو النَّجاةُ والدَّمارُ ـ زمانًا ورُتْبة.

قولُه: (دليلٌ على أنّ المُرادَ بالورودِ الجُـثُـوُّ حَوالَيْها)، يعني: سبَقَ أنّ المرادَ بالجُـثُوِّ إمّا الدُّخولُ أو الجَوازُ على الصِّراطِ أوِ القُربُ والدُّنُوُّ مِن جهنَّمَ أو الجُثُـوُّ حولَها، والذي يدُلُّ على ظهورِ الوَجْهِ الأخيرِ قولُه: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ لِما قُلنا: إنّ ﴿نُنَجِّي﴾ و«نذَرُ» تفصيلٌ لقولِه: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فإذا قيلَ: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ بمعنى: نترُكُهم على ما كانوا عليه، عُلِمَ أنّ حالَ المتّقينَ بخلافِه، فيَلزَمُ اشتراكُهم في الجُثُوِّ. ولا بُدَّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٦٣. والوَضَمُ بالتحريك: ما يُوقّى به اللحمُ عن الأرضِ من خَشبٍ وحصير. وتقول العرب: تركهم لحمًا على وضَم: يعني أوْقعَ بهم فذللهم وأوجعَهم. انظر: «القاموس المحيط» (وضم).

الجنَّة بعدَ تجاثِيهم، وتبقى الكفرةُ في مَكانهم جَاثين.

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ ٧٣].

﴿بَيِّنَٰتٍ﴾: مرتَّلاتِ الألفاظ، مُلخَّصاتِ المَعاني، مُبيَّنات المقاصِد، إمّا مُحكَمات أو مُتشابهات، قد تَبِعَها البَيان بالمُحكَمات، أو تبيينِ الرسولِ قولًا أو فعلًا، أو: ظاهراتِ الإعجاز تُحُدِّي بها ولم يُقدَرْ على مُعارضتِها. أو: حُجَجًا وبَراهين. والوجهُ أن تكون حالًا مؤكِّدة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]؛ لأنَّ آياتِ الله

على هذا الوَجْهِ من تقديرِ مضافٍ، أي: نذَرُ الظّالمينَ في حولِ جهنَّمَ جِثِيًّا، ويؤيِّدُه أيضًا قولُه: ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾.

قولُه: (أو ظاهراتِ الإعجاز) عطفٌ على قولِه: «مُرَتَّلاتِ الألفاظ»، وعلى الأوّل: ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ مِن: بانَ الشيءُ عن الشيءِ: انفصَلَ وانقَطَع، وعلى الثاني مِن: بانَ الشيءُ بيانًا: ظهَر. الأساس: بانَ الشيءُ بيْنًا وبَيْنونةً، وبايَنَهُ مُبايَنةً.

فقولُه: «مُرتّلاتِ الألفاظ» اعتبارُها بحسَبِ الفصَاحة. وقولُه: «ملخَّصاتِ المعاني» بالنظرِ إلى البلاغة. وقولُه: «مُبيَّناتِ المقاصد» بالنِّسبةِ إلى الأصولِ والفروع؛ لأنّ المعنى إمّا نَصٌّ ملخَّصٌ، فهُو المُحكَماتُ، وإمّا مُؤوَّلٌ مُبيَّنٌ مقاصِدُه فهُو المتشابِهاتُ التي تَبِعَها البيانُ، إمّا بالقرآنِ أو بالسُّنّة. والسُّنّةُ: إمّا قولُ الرّسولِ ﷺ أو فعلُه أو تقريرُه.

قولُه: (والوَجهُ أن تكونَ حالًا مؤكِّدةً) يعني: ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ يَحتمِلُ أن تكونَ حالًا منتقلةً مِن ﴿ءَايَٰتُنَا﴾، وأن تكونَ مؤكِّدةً لمضمونِ الجُملة. والوَجْهُ الثاني أوجَهُ وإن لم تكُنِ الجُملةُ عَقدُها منَ اسمَيْن؛ لأنّ المعنى عليه كقولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وأمّا بيانُ النَّظْم، فإنهُ تعالى لمّا حَكى عنِ المشركينَ طَعْنَهم في البَعْثِ والحَشْرِ بقولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، وأجابَهم ذلك الجوابَ العَتيد، شرَعَ في طَعْنِهم في القرآنِ المجيد، وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...﴾ [مريم: ٧٣] الآية.

لا تكونُ إلّا واضحةً وحُججًا. ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: يحتملُ أنهم يُناطِقون المؤمنين بذلك ويُواجِهونهم به، وأنهم يَفُوهون به لأجْلِهم وفي مَعناهم، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]. قرأ ابنُ كثير: (مُقامًا) بالضمّ؛ وهو موضعُ الإقامة والمَنزِل، والباقُون بالفتح؛ وهو موضعُ القيام، والمراد: المكانُ والموضع. والنَّدِيّ: المجلسُ ومجتمعُ القوم، وحيثُ يَنتدُون. والمعنى: أنهم إذا سَمِعوا الآياتِ وهم جَهَلة لا يَعلَمون إلا ظاهرًا من الحياةِ الدنيا، وذلك مَبلَغُهم من العِلْم؛ قالوا: أيُّ الفريقَيْن من المؤمنين بالآياتِ والجاحِدِين لها أوفرُ حظًّا من الدنيا حتى يُجعَلَ ذلك عِيارًا على الفَضْل والنَّقْص، والرِّفعة والضَّعَة. ويُروى: أنهم كانوا

قولُه: (يَنتَدون)، الأساس: وانْتَدَوْا وتَنادَوْا: تجالَسُوا.

الرّاغب: النِّداءُ: رفْعُ الصَّوتِ وظهورُه، وقد يقال للصَّوتِ المجرَّد، كقولِه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، أي: لا يُعرَفُ، أي: الصَّوتُ المجرَّدُ دونَ المعنى الذي يقتضيه تركيبُ الكلام، ويقالُ للمُركَّبِ الذي يُفهَمُ منهُ المعنى ذلك كقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ١٠]، وقولِه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٥٨]، أي: دعوتُم. ونداءُ الصَّلاة مخصوصٌ بالألفاظِ المعروفة، وأصلُ النِّداءِ منَ النَّدى، أي: الرُّطوبة، يقال: صَوْتٌ نَدٍ، أيْ: رفيعٌ. واستعارةُ النِّداءِ للصَّوتِ من حيث إن مَن تَكثُرُ رطوبةُ فَمِه يحسُنْ كلامُه، ولهذا يوصَفُ الفصيحُ بكثرةِ الرِّيق، يقال: ندًى وأنْداءٌ وأندِيةٌ، ويُسَمّى الشجَرُ[1] ندًى لكونِه منهُ، وعُبِّرَ عن المُجالسةِ بالنِّداءِ حتّى قيل للمجلس: النّادي والمُنتَدى والنَّدِيُّ، وقيل ذلك للجَليس، قالَ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧]، ومنهُ سُمِّيتْ دارُ النَّدوةِ بمكّة، وهُو مكانٌ يجتمعونَ فيه، ويُعبَّرُ عنِ السَّخاءِ بالنَّدى، فيقالُ: أندى كَفًّا مِن فلان، ويَتَندّى على أصحابِه، أي: يتَسخّى، وما نَديتُ بشيءٍ من فلان، أي: ما نِلتُ منهُ ندًى[2].

---

(١) في (ط): «الشحم».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٩٦.

يُرجِّلون شُعورَهم ويَدَّهِنون ويَتطيَّبون ويتزيَّنون بالزِّيَنِ الفاخرة، ثم يَدَّعُون مُفتخِرين على فُقراء المسلمين أنهم أكرمُ على الله منهم.

[﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ ٧٤]

«كم» مفعولُ ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾، و﴿مِّن﴾ تبيينٌ لإبهامِها، أي: كثيرًا من القرون أهلَكْنا، **وكلُّ أهل عصر قَرْنٌ لمَن بعدَهم**؛ لأنهم يتقدَّمونهم. و﴿هُمۡ أَحۡسَنُ﴾ في محلِّ النَّصب صِفةً لـ«كم». ألا ترى أنك لو تركتَ ﴿هُمۡ﴾؛ **لم يكن لك بدٌّ من نصبِ ﴿أَحۡسَنُ﴾ على الوَصْفيّة**؟

الأثاث: مَتاعُ البيت. وقيل: هو ما جَدَّ من الفُرش. ....

قولُه: (وكلُّ أهلِ عَصر قَرْنٌ لمن بعدَهم) **الرّاغب**: القَرْنُ: القومُ المُقترِنونَ في زمنٍ واحد[1].

النّهاية: القَرْنُ: أهلُ زمان، وهُو مقدارُ التوسُّطِ في أعمارِ كلِّ زمان، مأخوذٌ منَ الاقتران، فكأنّه المِقدارُ الذي يَقترنُ فيه أهلُ ذلك الزّمانِ في أعمارِهم، مثلَ: أربعونَ سنةً. وقيل: ثمانونَ. وقيل: مئة. **الجَوهريّ**: قَرْنُ الشّمس: أعلاها وأوّلُ ما يبدو منها في الطّلوع، وهُو المناسِبُ لقولِه: «لأنّهم يتقَدّمونَهم».

قولُه: (لم يكنْ لكَ بدٌّ مِن نَصْبِ ﴿أَحۡسَنُ﴾ على الوَصْفيّة)، معناهُ: أنّ قولَهم: ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ﴾ يجبُ إجراؤُه على الوَصْفِ دونَ الاستئناف، إذْ لو جيءَ مُفرَدًا لم يكنْ بُدٌّ مِن نَصْبِه على الوَصْف. قالَ أبو البقاء: ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ﴾ صفةُ «كَم»[2].

قولُه: (ما جَدَّ منَ الفُرُش). **الجَوهريّ**: جَدَّ الشيءُ يجِدُّ، بالكسر، جِدةً: صارَ جديدًا، وهُو نقيضُ الخَلِق.

الرّاغب: الأثاثُ: مَتاعُ البيتِ الكثيرُ، مِن أَثَّ، أي: كثُرَ وتكاثَفَ. وقيل: للمالِ كلِّه إذا كثُر: أثاثٌ ولا واحدَ لهُ كالمَتاع[3]، وجَمعُه أثاثٌ، ونساءٌ أثائثُ: كثيراتُ اللَّحم، كأنّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٦٦٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٩).

(٣) وهو قولُ الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ١٧١) ونوزع فيه، فقيل: مُفردُ الأثاث: أثاثة. «لسان العرب» (أثث).

والخُرْثيّ: ما لُبِسَ منها. وأنشدَ الحسنُ بن عليٍّ الطُّوسي:

تقَادَمَ العَهــدُ مِن أُمِّ الوَليدِ بنا دَهرًا وصارَ أثاثُ البَيتِ خُرثِيًّا

قُرئ على خمسة أوجه: (رِئيًا)؛ وهو المَنظَرُ والهَيْئة، فِعْل بمعنى مَفعُول، مِن رأيت، و(رِيْئًا) على القَلْب، كقولهم راءَ في رأى. و(رِيًّا) على قَلْب الهمزةِ ياءً والإدغام،

عليهِنَّ أثاثٌ، وتأثَّثَ فلانٌ: أصابَ أثاثًا[1].

قولُه: (**والخُرْثيُّ: ما لُبِسَ منها**). وفي «الأساس»: هُو السَّقَطُ منَ الثِّياب.

قولُه: (**قُرِئَ على خمسةِ أوجهٍ: رِئيًا**)، قالونُ وابنُ ذَكْوان: «رِيًّا»، بتشديدِ الياءِ من غـيرِ همْـزٍ، والباقونَ: بالهَمزِ إلّا حمـزةَ، فإنّ لهُ في حالةِ الوَقْفِ ثلاثـةَ أوجُه: إدغامٌ وإبْدالٌ وحَذْف[2].

قالَ ابنُ جِنّي: قرَأَ طلحةُ: «ورِيًا» خفيفةً بلا همْزٍ، وقرَأَ: «وزِيًّا» بالزّاي سعيدُ بنُ جُبَيْر، والنظرُ مِن ذلك في «ورِيًّا»، وهُو في الأصلِ فِعْلٌ بكسرِ الفاء وضمِّ العَيْن، مِن: رأيتُ، فأصلُه «رِئيًا» كـ«رِعيًا» على قراءةِ أبي عَمْرٍو وغيرِه، أُريدَ تخفيفُ الهَمْزِ فأُبدِلتِ الهَمزةُ ياءً لسُكونِها وانكسارِ ما قبلَها، ثُمّ أُدغِمتِ الياءُ المُبدَلةُ منَ الهمزةِ في الياءِ الثانيةِ التي هيَ لامُ الفعل، فصارت «رِيًّا». ويجوزُ أن يكونَ مِن: رَوَيْتُ، قالَ أبو عليٍّ: لأنّ للرَّيّانِ نضَارةً وحُسنًا.

وأمّا «رِيًا» مخفَّفةً غيرَ مهموزةٍ فتَحتمِلُ أمرَيْن، أحدُهما: أن تكونَ مقلوبةً مِن فِعْلٍ إلى فِلْع، فصارتْ في التقدير: «رِيْئًا»، ثُم خُفِّفَ فحُذِفتِ الهمزةُ وأُلقِيتْ حركتُها على الياءِ فصارت «رِيًا». وثانيهما: أن يكونَ «رِيًّا» مِن: رَوَيْتُ، ثُمّ خفِّفتْ بحذْفِ إحدى الياءَيْن، وينبغي أن تكونَ المحذوفةُ الياءَ الثانية؛ لأنّها هِي المُكرَّرةُ، وبها وقَعَ الاستثقالُ، ولأنّها لامٌ وقد كثُرَ حَذْفُ اللام حرفَ علةٍ كمئةٍ ورئةٍ وفئة.

وأما «الزِّيُّ» بالزاي ففِعلٌ مِن: زَوَيت، وذلك أنه لا يُقالُ لمن له شيءٌ واحدٌ من آلتِه: زِيٌّ حتى تكثُرَ آلتُه المُستَحسنة، فهي إذًا من «زُوِيَت»، أي: جُمِعَت، مِن قولِ النبيِّ ﷺ:

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦١.

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٦.

أوْ مِنَ الرِّيِّ الذي هو النِّعمةُ ـ والتَّرْفه، مِن قولهم: رَيَّان مِنَ النَّعيم. و(رِيًا) على حذفِ الهمزة رأسًا، ووجهُه أن يخفَّف المقلوبُ ـ وهو (رِيئًا) ـ بحذفِ همزته وإلقاءِ حركتِها على الياءِ الساكنة قبْلَها. و(زِيًّا) واشتقاقُه من الزَّيِّ؛ وهو الجَمْع؛ لأن الزِّيَّ محاسِنُ مجموعة، والمعنى: أحسَن مِنْ هؤلاء.

[﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ ٧٥]

أي: مدَّ له الرحمن، يعني: أمهلَه وأمْلى له في العُمر، فأخرجَ على لفظِ الأمْر؛ إيذانًا بوجوب ذلك، وأنه مفعولٌ لا محالة، كالمأمورِ به المُمتَثَل؛ لتُقطَع مَعاذِيرُ الضالّ، ويقالَ له يومَ القيامة: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧]، **أو كقوله**

«زُوِيَت ليَ الأرضُ»[1]، أي: جُمعت، فأصلُها: زِوْيٌ، بكسرِ الزاي وسكون الواو، فقُلِبت على ما مضى، وأُدغِمت في الياء[2].

قوله: (﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ﴾ [فاطر: ٣٧]) أي: عمَّرناكُم العُمرَ الذي يتذكَّرُ فيه من يَتصدّى للتذكير. قالَ مجاهدٌ: هُو العمُرُ الذي أعذَرَ الله إلى ابنِ آدَم. روينا في «صَحيح البخاريّ»، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال: أعذَرَ الله إلى امرئٍ أخَّرَ أجَلَه حتّى بلّغَه ستّينَ سنةً»[3].

النِّهاية: أعْذَرَ الله إلى امرئٍ، أي: لم يُبقِ فيه مَوضِعًا للاعتذار، حيثُ أمهلَه طُولَ هذه المُدّة ولم يَعتذِرْ، يقال: أعذَرَ الرجُلُ: إذا بلَغَ أقصى الغايةِ في العُذْر.

قولُه: (أو كقولِه) عطفٌ مِن حيثُ المعنى على قولِه: «لِيقْطَعَ معاذيرَ الضّالّ»، أي: أُخرِجَ على لفظِ الأمرِ ليَقْطَعَ معاذيرَ الضالّ، كقولِه: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] أو ليكونَنَّ مبالغةً في إرادةِ ازديادِ الضَّلالةِ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، أي: ما نُملي لهم إلّا لهذا.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجهُ ابن ماجه (٣٩٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨٣٩٧) من حديثِ ثوبان.
(٢) «المحتسب» (٢: ٤٣-٤٤)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ١٤٣)، و«البحر المحيط» (٧: ٢٩١).
(٣) سبق تخريجه.

تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]. أو: مَن كان في الضلالة فمَدَّ له الرحمنُ، في معنى الدُّعاء بأنْ يُمهِلَه الله ويُنفِّسَ في مدَّة حياته. في هذه الآية وَجْهان: أحدهما: أن تكون متَّصلةً بالآيـة التي هي رابعتُها، والآيتانِ اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ﴾، أي: لا يبرحُون

قولُه: (أو: مَن كانَ في الضلالةِ فليَمدُدْ له الرحمنُ مَدًّا، في معنى الدُّعاء) وفي بعضِ النُّسَخ: «فمَدَّ لهُ الرَّحمٰنُ، في معنى الدُّعاء»، هُو عطفٌ على قولِه: «مَدَّ لهُ الرَّحمٰنُ».

فإنْ قلتَ: الآمِرُ والدّاعي هُو رسولُ الله ﷺ بشَهادةِ قولِه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ﴾، فعلى التقديرَيْن: دعاءٌ لا أمْرٌ؟ قلتُ: كلٌّ منَ الأمرِ والدُّعاءِ يقتضي الإنشاءَ، وأن لا يكونَ المطلوبُ حاصِلًا، لكنّ الدُّعاءَ: طلَبُ ما يُتوقَّعُ حصولُه، والأمرُ: طلَبُ الإيجادِ على الفَوْر، وهُو أقرَبُ إلى التحقيق، وتقديرُه: قُلْ لهُم قَوْلي لكَ: فليَمْدُد لهُ الرَّحمٰنُ. وفيه معنى التجريد؛ لأنهُ تعالى أمرَ به نفْسَهُ على سَبيلِ الغَيْبة، وفي تخصيصِ ذكْرِ الرَّحمٰن تتميمٌ وتربيةٌ بمعنى الاستدراجِ والإمهال، كقولِه تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ۞ وَأُمْلِى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [القلم: ٤٤-٤٥]، فلمّا أريدَ في الوَجْهِ الأوّلِ الإخبارُ عنِ الحُصولِ قَطْعًا قال: أُخرِجَ على لفظِ الأمر، ولهذا صرَّحَ بالماضي حيثُ قال: أي: مَدَّ لهُ الرَّحمٰنُ، وفائدتُه: تصويرُ تلك الحالةِ الماضية، وعدَمِ انقطاعِها وَقْتًا فوَقْتًا، وأتى في الثاني بالمضارع، وهُو أن يُمهِلَهُ الله تعالى.

قولُه: (ويُنفِّسَ في مُدّةِ حياتِه)، الأساس: ومنَ المجاز: وأنتَ في نَفَسٍ مِن أمرِك: في سَعة. وتنفَّسَ النَّهارُ: طالَ، وتنَفَّسَ به العمُر، وبلَّغَكَ الله أنفَسَ الأعمار.

قولُه: (في هذه الآية)، أي: قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ﴾.

قولُه: (بالآيةُ التي هي رابعتُها)، أي: بالآيةِ التي هذهِ الآيةُ رابعة تلك الآية، وهِيَ قولُه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾.

قولُه: (والآيتانِ)، أي: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، ﴿قُلْ مَن كَانَ﴾. وأمّا بيانُ وَجْهِ الاعتراضِ فهُو أنّ مضمونَ الآيتَيْنِ الإنكارُ على الكفَرةِ في أنّهم حينَ تُتلى عليهم آياتُ الله ليَهتدوا بها للإيمانِ يفتَخِرونَ بالحُظوظِ الدُّنيويّةِ ويُرجِّحونَها على السّعادةِ الأخرَويّة، فأكّدَ هذا المعنى بقولِه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم﴾ إلى قولِه: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ﴾.

يقولون هذا القولَ ويتولَّعون به لا يَتكافُّون عنه إلى أن يُشاهِدوا الموعودَ رأْيَ عين؛ ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ﴾ في الدُّنيا؛ وهو غَلبةُ المسلمين عليهم وتَعذِيبُهم إيّاهم قتلًا وأسْرًا، وإظهارُ الله دِينَه على الدِّين كلِّه على أيديهم؛ وإمَّا يومَ القيامة وما ينالُهم من الخِزْي والنَّكال، فحينئذٍ يَعلمون عند المُعايَنةِ أنَّ الأمْرَ على عكسِ ما قدَّروه، وأنهم ﴿شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾، لا خيرٌ مقامًا وأحسنُ نَديًّا. وأنَّ المؤمنينَ على خِلاف صِفَتهم. والثاني: أن تتَّصِلَ بما يَليها. والمعنى: أنَّ الذين في الضَّلالةِ ممدودٌ لهم في ضَلالتهم، والخِذْلانُ لاصِقٌ بهم لعِلْم الله بهم، وبأنَّ الألطاف لا تَنفعُ فيهم، وليسوا مِن أهلِها. والمرادُ بالضلالة: ما دَعاهم مِن جهلِهم وغُلوِّهم في كُفرِهم إلى القول الذي قالوه. ولا يَنفكُّون عن ضلالتِهم إلى أن يُعايِنوا نُصرةَ الله المؤمنين، أو يُشاهِدوا الساعةَ ومقدِّماتِها. فإن قلت: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ هذه ما هي؟ قلت: هي التي تُحكى بعدَها الجُمَل، ألا تَرى الجملةَ الشَّرطية واقعةً بعدَها؛ وهي قوله: ﴿إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ﴾ ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ في مُقابلة ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾؟ ....

وظهَرَ مِن هذا أنّ حَمْلَ قولِه: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ على الأمْرِ للاستمرارِ أوْلى منَ الدُّعاء، وتصريحُ «قُلْ» لبيانِ الاهتمام، وأنّ سُنّةَ الله جاريةٌ على هذا، وأمّا إذا اتّصَلَ «حتّى» بقولِه: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ﴾ فيكونُ قولُه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ﴾ أمرًا بالجوابِ عن قولِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ المعنى: أنكم تَفتخِرونَ على الفُقراءِ بما نِلتُم منَ الحظوظِ الدُّنيويّةِ وتَزعُمونَ أنّها كرامةٌ منَ الله، وما تَدْرونَ أنّ ذلك استدراجٌ وإملاءٌ وإمهال، فتزدادوا بها إثمًا فيأخُذَكم عذابُ الاستئصالِ في الدُّنيا وعذابُ النّارِ في العُقْبى، فيكونُ قولُه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَـٰثًا وَرِءْيًا﴾ مُعترِضةً.

وإنّما لم يقُلْ: خيرٌ أثاثًا، كما قيل في الفَواصِل الثلاثِ اللّاتي هذه الجُملة مُعترِضةٌ فيها، لأنّ ما عليه المُشرِكونَ شَرٌّ كلُّه، ولا يَليقُ بظاهرِ حالِهم إلّا أن يُقال: «أحسَنُ»، وإنّما أتى في الفاصِلةِ الأخيرةِ بالخَيْرِ للمُشاكَلةِ ومُطابقةِ الجَوابِ على السُّؤال، ولو حمَلَ ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ في هذا الوَجْه على الدُّعاءِ لكان له وَجْهٌ.

قولُه: (لا يَنْفكّونَ): حالٌ مِن ضميرِ الفاعل في «قالوا».

لأنَّ مقامَهم هو مكانُهم ومَسْكنهم. والنَّدِيّ: المجلسُ الجامِعُ لوُجوه قومِهم وأعوانِهم وأنصارِهم. والجُند: هم الأنصارُ والأعوان.

[﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴾ ٧٦]

﴿يَزِيدُ﴾: معطوفٌ على موضعِ ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾؛ لأنه واقعٌ موقعَ الخبر، تقديرُه: مَن كان في الضلالةِ مَدَّ أو يَمُدُّ له الرحمن، ويزيد؛ أي: يزيدُ في ضَلالِ الضُّلَّال بخِذْلانه،

قولُه: (لأنّ مَقامَهم هُو مكانُهم) تعليلٌ لمُعلَّلٍ مُقدَّر، يعني: ذكَرْتَ أنّ هذه الآيةَ مُقابلةٌ لتلك، وقد ذُكِرَ هناك: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ وفسَّرتَه بقولِك: «أيُّ الفَريقَيْن أوفَرُ حَظًّا منَ الدُّنيا»، والمذكورُ هنا ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾، وذُكِرَ هناك: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، والنَّدِيُّ: المجلسُ ومُجتمَعُ القوم، وهاهنا ﴿وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ فأينَ التقابُلُ؟ أجابَ: وإنّما كانا مُتقابِلَيْن[1]، وكذلك ﴿جُندًا﴾ مُقابِلٌ لقولِه: ﴿نَدِيًّا﴾ لكنْ مِن حيثُ التصريحُ والكِنايةِ، فإنّ الجُندَ همُ الأنصارُ والأعوانُ، والنَّدِيُّ: المجلسُ عُبِّرَ به عن وُجوهِ الناس والأعوانِ، كما يُقال: المجلسُ العالي عزَّتْ أنصارُ دولتِه، فحَصَلَ التقابُل.

قولُه: (مَدَّ أو يمُدُّ لهُ الرَّحمٰن) هذا الاختلافُ مَبْنيٌّ على اختلافِ التفسيرَيْنِ هناك، فإذا كان ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ بمعنى الأمرِ على تأويل الإخبار[2] عن الماضي يُقدَّرُ «مَدَّ» ويُعطَفُ عليه: «يزيدُ»، وإذا كانَ بمعنى الدُّعاءِ يُقدَّرُ «يَمُدُّ» مضارعًا ويُعطَفُ عليه «يزيد»، ومِن ثَمّ قدَّرَهُ هناك بأنْ يُمهِلَهُ الله ويُنَفِّسَ في مُدّةِ حياتِه، وفي قولِه: «معطوفٌ على موضِعِ ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾» بحثٌ؛ لأنّ المعطوفَ على جزاءِ الشَّرطِ ينبغي أن يَصلُحَ جزاءً لهُ. ولو قُلتَ: مَن كانَ في الضّلالةِ يزيدُ الله الذين اهتَدَوْا هُدًى، لا يستقيمُ إذْ لا عائدَ فيه ولا رابطةَ معنَويّة. قيل:

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، وورد في (ط) بلفظ: «ذكرت أن هذه الآية مقابلة لتلك، وقد ذكر هناك: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾: هو مكانهم ومسكنهم، وكان كناية عن تمتُّعهم بالدنيا، وهي لا تنافي إرادة الحقيقة، فكانا متقابلين».

(٢) في (ح) و(ف): «على التأويل والإخبار».

ويزيدُ المهتدين هِدايةً بتوفيقه. الباقياتُ الصالحات: أعمالُ الآخرة كلُّها. وقيل: الصَّلوات. وقيل: سُبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلا الله والله أكبر، أي: هو خير ثوابًا من مُفاخَرات

الجوابُ: أنّ الجُملةَ الشّرطيّةَ جُملةٌ خبَرِيّة مُقيّدةٌ بقَيْد، كما ذكرَهُ صاحبُ «المفتاح»[1]، فقولُه: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾، في معنى: يَمُدُّ أو مَدَّ له، والشَّرطُ كالقَيْد، والعطفُ لا يقتضي الاشتراكَ في جميعَ القُيود، فكأنهُ قال: مَدَّ الرَّحمنُ مَدًّا لمَن كان في الضّلالةِ ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾.

وأقولُ: إنّما صَحّ العطفُ لأنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟﴾ حكايةُ أعدائهم، فكأنهُ قال: مَن كان في الضّلالةِ فيَزيدُ الله ضلالتَه، ويزيدُ هداية أعدائهم منَ المؤمنينَ تشويرًا لهم وغَيْظًا؛ لأنّ الإحسانَ إلى غيرِهم ممّا يغمُّهم، فكانَ داخِلًا في جُملةِ التنكيلِ بهم، فوَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المُضمَر.

وقالَ القاضي: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ﴾ عطفٌ على الشَّرطِيّة المَحْكيّةِ بعدَ القول، كأنهُ لمّا بيَّنَ أنّ إمهالَ الكافرِ وتمتيعَهُ بالحياةِ الدُّنيا ليسَ لفَضْلِه، أرادَ أن يُبيِّنَ أنّ قُصورَ حظِّ المؤمنِ منها ليسَ لنَقْصِه، بل لأنّ الله تعالى أرادَ به ما هُو خيرٌ[2].

وقلتُ ـ والله أعلَم ـ: قد سبَقَ أنّ قولَه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾ أمرٌ للرسولِ ﷺ بأنْ يُجيبَ عن قولِ المعانِدينَ الذين إذا تُلِيتْ عليهِم آياتُ الله قالوا للذينَ آمنوا: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، فالواجبُ على المُجيبِ أن يُراعيَ المُطابقةَ في الجواب، ويَذكُرَ الفريقَيْنِ أيضًا أصالةً لا استِطرادًا، كما عليه كلامُ القاضي، فكأنهُ قيل: مَن كانَ في الضلالةِ منَ الفريقَيْنِ فلْيُمهِلْه الله ويُنَفِّسْ في مُدّةِ حياتِه ليزيدَ في الغيِّ ويَجمعَ الله لهُ عذابَ الدّارَيْن، ومَن كانَ في الهِدايةِ يزيدُ الله هدايتَه فيَجمَعُ لهُ خيرَ الدّارَيْن، والجوابُ منَ الأسلوبِ الحكيم، وفيه معنَى قولِ حَسّان:

أتَهجوهُ ولستَ لهُ بكُفْءٍ ... فشَرُّكُما لخيرِكُما فداءُ[3]

في الدُّعاءِ والاحترازِ عن المُواجَهة.

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٩٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣١).

(٣) سبق تخريجه من «ديوان حسّان».

الكفَّار، ﴿وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا ﴾ أي: مَرجِعًا وعاقبة، أو: مَنْفعة، مِن قولهم: ليس لهذا الأمرِ مَردّ،

وهَل يَرُدُّ بُكايَ زَندا

فإن قلت: كيفَ قيل: «خيرٌ ثوابًا» كأنَّ لمُفاخراتِهم ثَوابًا، حتى يَجعَلَ ثوابَ الصالحات خيرًا منه؟ قلت: كأنه قيل: ثوابُهم النار، على طريقة قولِه:

فأُعْتِبُوا بالصَّيلَمِ

قولُه: (وهل يَرُدُّ بُكايَ زَنْدًا). أوّلُه:

مــا إن جَزِعــتُ ولا هَلِعْــ ــتُ وهل يَرُدّ بُكايَ زَنْدا[(١)]

الزَّندُ مَثَلٌ في القِلّة. مضى شَرْحُه في سُورةِ الرَّعد[(٢)].

قولُه: (كأنّ لمُفاخراتِهم ثَوابًا)، والمرادُ بالمُفاخراتِ قولُهم: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾ وتفسيرُ ما سبَق، أيُّ الفَريقَيْنِ منَ المؤمنينَ بالآياتِ والجاحِدينَ أوفَرُ حظًّا منَ الدُّنيا. ويُروى: أنهم كانوا يُرَجِّلونَ شُعورَهم ويَدَّهِنونَ ويتَطيَّبونَ ويتَزيَّنونَ، وهذا التفسيرُ يَعضُدُ ما ذهَبْنا إليه أنّ قولَه: ﴿قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾ أمرٌ بالجوابِ عن قولِهم: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾.

قولُه: (فأُعتِبوا بالصَّيْلم)، أوّلُه:

غَضِبــتْ تميمٌ أن يُقتَّــلَ عامرٌ يومَ النِّسارِ فأُعتِبوا بالصَّيْلمِ[(٣)]

مضَى شرحُه في «البقرة».

---

(١) هو لعمرو بن معدي كرب كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٣٨) وهو من جملةِ أبياتٍ أوّلُها:

ليسَ الجَمالُ بمئزَرٍ فاعلَمْ وإنْ رُدِّيتَ بُرْدا

(٢) في الآية رقم (٢٠).

(٣) سبق تخريجه من شعر بشر بن أبي خازم في تفسير الآية (٢٥) من سورة البقرة.

وقولِه:

شَجعاءَ جِرَّتُها الذَّمِيلُ تَلُوكُه أُصُلًا إذا راحَ المَطِيُّ غراثَا

وقولِه:

تحيّةُ بَينِهِمْ ضَربٌ وجِيعُ

ثم بُني عليه خيرٌ ثوابًا. وفيه ضربٌ من التهكُّم الذي هو أغيَظُ للمتهدَّد من أن يقالَ له: عِقابُك النار. فإن قلت: فما وجهُ التفضيلِ في الخيرِ كأنَّ لمفاخرِهم شِرْكًا فيه؟ قلت: هذا مِن وَجيزِ كلامهم، ....

قولُه: (شَجْعاءَ جِرَّتُها الذَّميلُ) البيتُ[(١)]، «شَجْعاءُ» منَ الشَّجاعةِ، والشَّجْعُ في الإبِل: سُرعةُ نَقْلِ الأقدام، يقال: ناقةٌ شَجِعةٌ، والجِرّةُ بالكسر: ما تجْترُّه الإبِلُ مِن أجوافِها منَ العَلَف، والذَّميلُ: ضَرْبٌ منَ السَّيْر، واللَّوْكُ: مَضْغُ الشيء. إذا راح، أي: دخَلَ في الرَّواح، وهُو مِن زَوالِ الشمس إلى اللّيل، وغِراثًا، أي: جِياعًا منَ السَّيْر.

تقولُ: تَسيرُ هذه الناقةُ الشَّجْعاءُ لمَفازةٍ فسَيرُها لها بمثابةِ الاجترارِ لغيرِها إذا كان سائرُ المطايا لا تَسيرُ، ومِثلُه في المعنى قولُ أبي تَمّام:

ورَكْبٍ يُساقونَ الرِّكابَ زُجاجةً منَ السَّيْرِ لم يَقصِدْ لها كَفُّ قاطِبِ[(٢)]

جَعلَ الشاعرُ بالادّعاءِ أفرادَ جِنس الجِرّةِ قسمَيْن، متعارَفٌ هُو: ما تفعَلُه الإبلُ عندَ إخراجِ العلَف، وغيرُ متعارَفٍ وهُو: السَّيْر، وكنّى عنهُ بأحَدِ قِسمَيْهِ وهُوالذَّميلُ. والبيتُ إنّما استَشهَدَ به لهذا المعنى فقَطْ.

قولُه: (هذا مِن وَجيزِ كلامِهم)، أي: في الكلامِ حَذْفٌ وإضمارٌ، ومنَ الأمثلةِ: العسَلُ

---

(١) لأبي تمام في «ديوانه»، ص ٢٢١.

(٢) «ديوان أبي تمام»، ص١٠٧، من قصيدته الشهيرة:

علـى مِثلِها مـن أربـعٍ وملاعبِ أُذيلَتْ مصوناتُ الدموعِ السواكبِ

....

أحلَى منَ الخَلِّ، وحاصلُ الجوابَيْنِ أنهُ سألَ أوّلًا عن الاشتراكِ في الثّواب، وأجابَ أنهُ من بابِ التهكُّم على وَجْهٍ لزِمَ منهُ وجهُ التفصيل، ثُمّ سألَ ثانيًا عن وَجْهِ التفصيل، وأجابَ بوَجْهٍ عامّ غيرَ ما لزِمَ أوّلًا، أي: ثوابُ المؤمنينَ أبلَغُ في بابِهِ مِن عقابِهِم في بابِه، فلا يكونُ السؤالُ الثاني مستدرَكًا.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: هذا بعيدٌ عن الطَّبْع والاستعمال، ولم أظفَرْ في تراكيبِهم بما يُفيدُ هذا المعنى، ولم يُذكَرْ ما يكونُ دليلًا على تحقيقِه في كلامِهم، ثمّ إنهُ أراد بها قال، أنّ الأعمالَ الصّالحةَ في ثوابِها خيرٌ مِن مفاخَرتِهم في ثوابِها، وهُو النارُ، ويمكنُ أن يُقال: المرادُ ثوابُ الأعمالِ الصّالحةِ في الآخِرة خيرٌ مِن ثَوابِهم في الدُّنيا، وهُو ما حصَلَ لهم مِنها منَ الخَيْرِ بزَعْمِهم، وممّا أوتوا منَ المالِ والجاهِ والمنافع الحاصِلةِ منهُما.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: وفي قولِ المصنِّفِ نظَرٌ، إذْ يَؤولُ إلى أنّ ثوابَهم في بابِه أبلغُ مِن عقابِهم في بابِه، وهُو غيرُ محقّق ولا مناسبٌ للتهديد، بلِ الأوْلى أنْ تُجرَى الخَيْريّةُ أيضًا على التهكُّم كما ذكر في الثواب، كأنه قال: ثوابهم النار، وهو ثوابٌ حسن على التّهكّم[1]، وهذا أحسنُ منهُ وخيرٌ.

والجوابُ عن قولِه: «ولم أظفَرْ في تَراكيبِهم ما يُفيدُ هذا المعنى»، هُو أنّ الزجّاجَ ذكَرَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الفرقان: ١٥]: إن قالَ قائلٌ: كيفَ يقالُ: الجَنّةُ خيرٌ أم النارُ، وليسَ في النارِ خيرٌ البَتّةَ؟ فيقالُ: إنّما وقَعَ التفضيلُ فيما دخَلَ في صِنفٍ واحد، فالجَنّةُ والنّارُ قد دَخَلا في بابِ المنازِلِ في صِنْفٍ واحد، فلذلك قيل: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ [الفرقان: ١٥]، كما قال: ﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[2].

---

(١) من قوله: «كما ذكر في الثواب كأنه قال:» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٠).

يقولون: الصَّيفُ أحرُّ من الشتاء، أي: أبلغُ في حرِّه مِنَ الشتاء في بَرْده.

[﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۞ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ۞ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ۞ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ ٧٧-٨٠]

لـمّا كانت مُشاهدة الأشياءِ ورُؤيتها طريقًا إلى الإحاطةِ بها عِلْمًا وصحّةِ الخبر عنها؛ استعمَلوا «أرأيت» في معنى: «أخبِر»، والفاءُ جاءت لإفادةِ معناها الذي

وقلتُ: والذي يقتضيهِ النَّظْمُ أنّ قولَه: ﴿وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ تتميمٌ لمعنى قولِه: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ ومُشتمِلٌ على تسليةِ قلوبِ المؤمنينَ ممّا عسى أن يَختلجَ فيها مِن مُفاخرةِ الكفرةِ شيءٌ، كما أنّ قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ تتميمٌ لوعيدِهم، وكلاهُما مِن تتمّةِ الأمرِ بالجوابِ عن قولِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ كما قرَّرْنا، يدُلُّ عليه قولُ المصنِّف هاهنا قولُه: «كأنّ لمفاخرِهم شُركاءَ فيه»، وتفسيرُ المُفاخَرةِ هُو ما قالَ: «﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ أوفَرُ حظًّا منَ الدُّنيا». وقال: «يدَّعونَ أنّهم أكرَمُ على الله منهُم»، وتحقيقُه: أنّ الكفرَةَ لمّا بَنَوا الخَيْريّةَ في قوْلِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ على زَعْمِ المؤمنينَ جيءَ في الجوابِ بما يَرُدُّ ذلك على طريقِ المُشاكَلة، وإطباقِ الجَوابِ على السُّؤال، فقيل: ﴿خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾، ولا يَخلو مِن شائبةِ الوعيدِ والتهكُّم بهم.

قولُه: (استعمَلوا «أرأيتَ» في معنى: «أخبِر»)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: ذكَرَ أهلُ التفسيرِ هذا المعنى، أعني: إقامةَ «أرأيتَ» مقامَ «أخبِرْني»، ولا بدَّ فيه مِن مُلاحظةٍ معنويّةٍ بينَهما، بحيثُ ينتقِلُ الذِّهنُ من المعنى المذكورِ إلى المراد، ولا شَكَّ أنّ الذِّهنَ ينتقِلُ مِن معنى «أرأيتَ» إلى معنى «علِمتَ» وينتقِلُ أيضًا إلى معنى طلبِ الرؤية؛ لأنّ «أرأيتَ» سؤالٌ عن الرُّؤيةِ في الماضي منَ الزّمان، فإنْ لم تكنِ الرُّؤيةُ حاصلةً في الماضي كان هذا السُّؤالُ باعثًا لهُ على تحصيلِها في المستقبَلِ منهُ، كأنهُ قيل: وإن لم ترَهْ فرَهْ لتتعجَّبَ مِن حالِه. هذا في الظاهِرِ أقرَبُ.

هو التَّعقيب، كأنه قال: أخبِرْ أيضًا بقصَّة هذا الكافر، واذكُرْ حديثَه عَقِيبَ حديثِ أُولئك. ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾: مِن قولهم: اطَّلَع الجَبَل: إذا ارتقى إلى أعلاه، وطلع الثنيّة. قال جَرير:

لاقيتَ مُطَّلَعَ الجِبالِ وُعُورًا

ويقولون: مَرَّ مُطَّلِعًا لذلك الأمر، أي: عاليًا له مالِكًا له. ولاختيارِ هذه الكلمة شأن؛ يقول: أَوَقد بَلَغَ مِن عظمةِ شأنه أنِ ارتقى إلى عِلْم الغَيْب الذي تَوَحَّدَ به الواحدُ القهّار! والمعنى: أنَّ ما ادعى أن يُؤْتاه وتألّى عليه لا يُتَوصَّل إليه إلا بأحدِ هذَيْن الطريقَيْن: إمّا عِلْمُ الغَيْب، وإمّا عهدٌ من عالِـمِ الغيب، فبأيِّهما توصَّل إلى ذلك؟ قرأ

وقلت: مآلُ كلامِ المصنِّفِ يعودُ إلى التعجُّب؛ لأنّ طلبَ الله الإخبارَ، وهُو عالِمُ الغَيْبِ والشّهادة، يعودُ إلى أنّ هاتَيْنِ القضِيَّتَيْنِ ممّا لا ينبغي أن يُترَكا، والمعنى تعجَّبْ أيضًا مِن قضيّةِ[1] هذا الكافر عَقيبَ تعجُّبِك مِن تلك القضيّة.

قولُه: (لاقيت مطّلَع الجبالِ وُعورا)، أوّلُه:

إنّي إذا مُضَرٌ عليَّ تحدَّثَتْ[2]

الوَعْر: المكانُ الصُّلبُ، والجَمْعُ الوُعور، مُطّلَعُ الجبَل: مُصعَّدُه ومُرتَقاه، وُعورًا انتصَبَ على الحالِ مِن «مُطَّلع»، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا به. ويقول: إذا مُضَرُ تحدَّثتْ عليَّ، أي: تقَوّلوا فيّ ما لا أرضَى به، لقيتُ رؤوسَ الجبالِ التي هِي بمثابةِ الحُصون.

قولُه: (وتألّى عليه) أي: حلَفَ، وهُو مستفادٌ مِن قولِه: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا﴾، فإنهُ جوابُ قسَمٍ محذوف.

---

(١) في النسخة «ح»: «قصّة.... القِصّة».

(٢) لجرير في «ديوانه»، ص٢٨٤.

حمزةُ والكِسائيُّ: (وُلْدًا)؛ وهو جمع وَلَد، كأُسْدٍ في أَسَد، أو بمعنى: الوَلَد كالعُرْبِ في العَرَب. وعن يحيى بن يَعمَر: (وِلْدًا) بالكسر. **وقيل في العَهْد: كلمةُ الشهادة**. وعن قَتادة: هل له عملٌ صالح قدَّمه فهو يَرجُو بذلك ما يقول؟ وعن الكَلْبيِّ: هل عَهِدَ الله إليه أنه يُؤتيه ذلك؟ عن الحسن رحمه الله: نَزلتْ في الوَليد بن المُغيرة، **والمشهورُ أنها في العاصِ بن وائل**. قال خبَّاب بن الأرَتّ: كان لي عليه دَين فاقتضيته، فقال: لا والله حتى تكفُرَ بمحمَّد. قلت: لا والله لا أكفُرُ بمحمَّدٍ حيًّا ولا ميتًا **ولا حين تُبعَث**. قال: فإني إذا مِتُّ بُعِثتُ؟ قلت: نعم. قال: إذا بُعِثتُ جِئتَني وسيكونُ لي ثَمَّ مالٌ ووَلد فأُعطيك. وقيل: صاغَ له خبَّابٌ حُليًّا فاقتَضاه الأجْر، فقال: إنكم تَزعُمون أنكم تُبعَثون، وأنَّ في الجنَّةِ ذَهبًا وفضَّةً وحَريرًا، فأنا أقضِيك ثَمَّ، فإني أُوتَى مالًا ووَلَدًا حينئذ. ﴿كَلَّا﴾: ردعٌ وتَنْبيه على الخطأ، أي: هو مُخطئ فيما يصوِّرُه لنفْسِه ويتمنّاه،

قولُه: (وقيلَ في العَهْد: كلمةُ الشّهادة) شُروعٌ في تفسيرِ قولِه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا﴾ وتَعدادِ الأقوالِ فيه، وسُمِّيتْ كلمةُ الشّهادةِ عَهْدًا لأنهُ تعالى وعَدَ قائلَها إخلاصًا أن يُدخِلَه الجَنّةَ البتّةَ، فهُو كالعَهْدِ الموثَّق الذي لا بدَّ أن يُوفَى به.

قولُه: (والمشهورُ أنّها في العاصِ بن وائل). رَوَينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبلٍ والبُخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن خَبّابِ بن الأرَتّ، قال: كنتُ قَيْنًا[1] في الجاهليّة، وكان لي على العاصِ ابن وائلٍ دَيْنٌ، فأتَيْتُه أتقاضاهُ، فقال: لا أُعطيكَ حتّى تكفُرَ بمحمّد، فقال: لا أكفُرُ حتّى يُميتَكَ اللهُ ثُمّ تُبعَث، فقال: إنّي لميِّتٌ ثمّ مبْعوث؟ قلتُ: نعَمْ. قال: دَعْني حتّى أموتَ وأُبعَثَ. فسأوتى مالًا ووَلَدًا فأقضيك، فنزَلتْ: ﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ﴾... الآيات[2].

قولُه: (ولا حينَ تُبعَثُ) أي: لا أكفُرُ أبدًا ما دمتُ حيًّا ولا ميّتًا ولا في حالِ بَعْثِكَ أيُّها الكافرُ وأنت مُعذَّب، يعني أومنُ بثوابي بعدَ الموتِ وعِقابِك بعدَ البَعْث، يدُلُّ عليه ذكْرُه الموتَ والبَعْث.

قولُه: (﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ وتنبيه). الرّاغبُ: ﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ وزَجْرٌ وإبطالٌ لقولِ

---

(١) يعني حدّادًا.

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٧٣٢)، ومسلم (٢٧٩٥)، والترمذيّ (٣١٦٢)، وفي «مسند أحمد» (٢١٠٦٨).

فلْيَرتدِعْ عنه. فإن قلت: كيف قيل: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ بسِين التسويف، وهو كما قالَه كُتِبَ مِن غير تأخير؛ قال الله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]؟ قلت: فيه وجهان: أحدُهما: سنُظهِرُ له ونُعلِمُه أنّا كتَبْنا قولَه، على طريقةِ قوله:

إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ

أي: تَبيَّن وعُلِمَ بالانتساب أني لستُ بابنِ لئيمة. والثاني: أن المتوعِّدَ يقول للجاني: سوف أنتقِمُ منك، يعني: أنه لا يُخِلُّ بالانتصارِ وإن تطاوَلَ به الزمانُ واستأخر، ....

القائل، وذلك نقيضٌ، أي: في الإثباتِ. قالَ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ الَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ إلى قولِه: ﴿أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا * كَلَّا﴾ إلى غيرِ ذلكَ منَ الآيات.

قولُه: (وهُو كما قالَه)، أي: يُكتَبُ عندَ صدورِ القولِ منهُ مِن غيرِ تأخير، والكافُ لمُقارنةِ الوجود. قالَ صاحبُ «اللّباب»: تجيءُ الكافُ لِقرانِ الوقوع، وفي الحديث: «خيرُ الناسِ رجُلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فرَسِه، كلَّما سَمِعَ هَيْعةً[١] أو فَزْعةً طارَ إليها». رَواهُ النَّسائيُّ، عن أبي سعيد[٢].

قولُه: (إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ)، تمامُه:

ولم تَجِدي مِن أن تُقِرّي بها بُدّا[٣]

قيل: البُدّ: العوض. الجوهريّ: لا بدَّ مِن كذا، أي: لا فِراقَ منه، ولم تَلِدْني: جوابُ (إذا)، وهُو ليسَ في معنى الاستقبال؛ لأنّ الولادةَ كانت قبْلُ. والمعنى على البيْتَيْنِ: يقولُ: إذا انتَسبْتُ عَلِمتِ ـ يا فلانةُ ـ أنّي لستُ بابنِ لئيمة، وظهَرَ لكِ ما تضْطَرّين[٤] به إلى الإقرارِ بذلك. قال: لم تَلِدْني لئيمةٌ؛ لأنّ الأُمَّ إذا كانت منَ الكِرامِ فالأبُ أولى.

---

(١) وهي الصوتُ يُفزَعُ منه.

(٢) أخرجه النسائيُّ في «السنن الكبرى» (٨٧٧٩)، ومسلم (١٨٨٩)، وابن ماجه (٣٩٧٧) من حديثِ أبي هريرة رضيَ الله عنه، وليسَ من حديث أبي سعيد الخدريّ كما قال المصنِّف رحمه الله.

(٣) لزائدةَ بن صعصعة، كما في «الصحاح» للجوهريّ (بدد).

(٤) في الأصول الخطية: «تضطري»، ولا يستقيم.

فجُرِّدَ هاهنا لمعنى الوَعيد. ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ أي: نطوِّلُ له من العذاب ما يَستأهِلُه، ونُعذِّبه بالنوع الذي يُعذَّب به الكفّار المُستهزِئون. أو: نزيدُه من العذابِ ونُضاعِفُ له من المَدَد. يقال: مَدَّه وأَمَدَّه بمعنى، ويدلُّ عليه قراءةُ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه: (ونُمِدُّ له) بالضمِّ. وأكَّدَ ذلك بالمصدر، وذلك من فرطِ غضب الله، نعوذُ به من التعرُّض لِـما نَستوجِبُ به غَضَبَه. ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ أي: نَزْوِي عنه ما زعمَ أنه ينالُه في الآخرة ونُعطيه مَن يَستحِقُّه. والمعنى: مسمّى ما يقول ومعنى ما يقول؛ وهو المالُ والوَلد. يقولُ الرَّجل: أنا أملِكُ كذا، فتقولُ له: ولي فوقَ ما تقول. ويحتملُ أنه قد تمنَّى وطَمِعَ أن يؤتِيَه الله في الدُّنيا مالًا وولدًا، وبَلغتْ به أَشْعبيَّتُه أن تألَّى

قولُه: (فجُرِّدَ هاهنا لمعنى الوعيد) أي: اشتمل التركيبُ على معنى إثباتِ العمَلِ المؤدِّي إلى المُجازاة، فجُرِّدَ لأحدِ المعنيَيْنِ، كأنهُ قيلَ: كلّا سننتقِمُ منهُ وإنِ استأخَرَ الزَّمانُ. وحاصلُ الجوابِ أنّ القَصْدَ في كتابةِ الأعمالِ إظهارُ ما فيها على العامِلِ وإعلامُها إيّاهُ ليُسَرَّ به أو يحزَنَ، ثُم مُجازاتُه بمُقتضَاها: إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شَرًّا فشَرٌّ. فالجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على الأوّل، والثاني على الثاني.

قولُه: (أو: نزيدُه منَ العذابِ ونُضاعِفُ لهُ منَ المَدَد). فإن قلتَ: أليسَ هذا مخالفًا لِما ذكَرَ في «البقرة»: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] أنهُ مِن: مَدَّ الجيشَ، وأمدَّه: إذا زادَهُ، إلى آخرِه، وليسَ من المَدّ في العمرِ والإملاء؛ ولأنّ الذي بمعنى أمهَلَه إنّما هُو مَدَّ لهُ معَ اللام، كأمْلي لهُ. قلتُ: بلَى، وقد تقرَّرَ هناك ما هُو عليه.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه: «ونُمِدُّ له»[1])؛ لأنهُ جاءَ: أمدَدْتُ الدَّواةَ بالمِدادِ ومدَدْتُها، بمعنى: الزِّيادة.

قولُه: (ومعنى ما يقول) عطفٌ على مسَمّى ما يقول؛ على سَبيلِ البيان.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار للفظِ «الكشاف».

على ذلك في قوله: ﴿لَأُوتَيَنَّ﴾؛ لأنه جوابُ قَسَمٍ مُضمَر، ومن يَتألَّ على الله يُكْذِبْه، فيقول الله عزَّ وعلا: هَبْ أنّا أعطَيْناه ما اشتَهاه، أمَا نَرِثُه منه في العاقبةِ ويأتينا فَرْدًا غدًا بلا مالٍ ولا ولد؟ كقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾ الآية [الأنعام: ٩٤]، فما يُجدي عليه تمنّيه وتألّيه. ويَحتمِلُ أنَّ هذا القولَ إنما يقوله ما دامَ حيًّا، فإذا قبَضْناه حُلْنا بينه وبَيْن أن يقولَه، ويأتينا رافضًا له مُنفرِدًا عنه غيرَ قائلٍ له. أو: لا نَنسى قولَه هذا

قولُه: (يُكذِبه) وفي نُسخةٍ: «يُكذِّبُه» بالتشديد. **الجَوهريّ**: أكذَبْتُ الرَّجُلَ: ألفَيْتُه كاذبًا، وكذَّبتُه: إذا قلتَ لهُ: كذَبْتَ. قالَ الكسائيُّ: أكذَبْتُه: إذا أخبَرْتَ أنهُ جاءَ بالكذِب ورَواه، وكذَّبتُه: إذا أخبَرتَ أنهُ كاذبٌ. وقالَ ثعلبٌ: أكذَبْتُه وكذَّبتُه بمعنًى.

قولُه: (أو: لا ننسَى قولَه هذا) هُو عطفٌ على قولِه: «نَزْوي عنهُ ما زعَمَ أنهُ يَنالُه»، يريدُ أنّ معنى «نَرِثُه» إمّا: نَزْوي عنهُ. قالَ في «الأساس»: زَوى المالَ وغيرَه: اختارَه، وزَوى عنهُ حقَّه، وزَوى الرّجُلُ الميراثَ عن ورَثتِه: عدَلَ به عنهُم، وقدِ انزَوَيْتَ عنّا، أي: انقَبضْتَ، أو نُثبِتُه ولا نَنساهُ، من قولِه صلَواتُ الله عليه وسلّم: «واجْعَلْهُ الوارثَ منّا»[1]، قالَ صاحبُ «النِّهاية»: أي أبْقِهِما، أي: السَّمْعَ والبصَر، صَحيحَيْنِ سليمَيْنِ.

والقولُ الأوّل على وجْهَين، أحدُهما: أن يُروى عن القائلِ مسَمّى ما قال، وهو مالُه وولَدُه حقيقةً، فيُحالَ بينَه وبينَهما في الآخِرة، ويُعطى مَن يَستحقُّه. وثانيهما: يَحتمِلُ وجهَيْنِ أيضًا: أن يُزوى عنهُ مالُه وولَدُه تقديرًا، وهُو كما إذا تمنّى ذلك، فيقالَ في حقِّه: هَبْ أنّا أعطَيناهُ ما اشتَهاهُ إمّا نَزْوي عنهُ في العاقبة ما تمنّاهُ ويأتينا فَرْدًا بلا مالٍ ووَلَد، وأن يُحالَ بينَه وبينَ قولِه ذلك كما قال: «إذا قبَضناهُ حُلْنا بينَه وبينَ أن يقولَه ويأتينا فَرْدًا منفردًا عنهُ غيرَ قائلٍ له». ولمّا كان الوَجْهُ الأوّل هُو الوَجْهَ، لِما سبَقَ مِن حديثِ العاصِ بن وائل، قالَ في الوَجْهَين الآخرَيْن: «ويَحتمِلُ».

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٣٥٠٢)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١٠١٦١)، والبزّار في «المسند» (٥٩٨٩) والبغويّ في «شرح السنّة» (٥: ١٧٤)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٢٨) من حديث ابن عمر، وسكت عنه الذهبيّ، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسن غريب.

ولا نُلغيه، بل نُثبِتَه في صَحيفته؛ لنَضربَ به وجهَه في الموقفِ ونعيِّرَه به. ﴿وَيَأْتِينَا﴾ على فَقْره ومَسكنتِه ﴿فَرْدًا﴾ مِنَ المالِ والوَلد، لم نُولِه سُؤلَه ولم نُؤتِه مُتمنّاه، فيجتمِعُ عليه الخَطْبان: تَبِعةُ قولِه ووبالُه، وفَقْدُ المطموعِ فيه. ﴿فَرْدًا﴾ على الوجهِ الأول: حالٌ مقدَّرة، نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ لأنه وغيرَه سواءٌ في إتيانِه فَرْدًا حينَ يأتي، ثم يتَفاوتون بعدَ ذلك.

[﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ ٨١-٨٢]

أي: ليتعزَّزُوا بآلهتهم حيثُ يكونون لهم عندَ الله شُفعاء وأنصارًا يُنقِذونهم من

قالَ أبو البقاء: في ﴿مَا﴾ في ﴿مَا يَقُولُ﴾ وجهانِ، أحدُهما: هِي بدَلٌ منَ الهاء، وهِي بدَلُ الاشتِمال، أي: نَرِثُ قولَه. والثاني: هُو مفعولٌ به، أي: نرِثُ منهُ قولَه[1].

قولُه: (﴿فَرْدًا﴾) على الوَجْهِ الأوّل: حالٌ مُقدَّرةٌ. وهُو أن يُرادَ بـ﴿مَا يَقُولُ﴾: مسَمّى ما يقولُ، وهُو المالُ والولَدُ، ويُراد منَ الفَرديّة الانقطاعُ منهُما في العاقبةِ بالكُليّة، ولا شكَّ أنّ مِثلَ هذه الفَرديّةِ لا تحصُلُ إلّا للكافر، وإلّا فالمؤمنُ والكافرُ سواءٌ عند البَعْثِ في كونِهما مُنفرِدَينِ عن المالِ والولَد، لقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ثُمّ يتَفاوَتونَ بعدَ ذلك، فالمؤمنُ يُلاقي أحِبّتَه وأولادَه وما اشتهَاه، والكافرُ يحالُ بينَه وبينَ ما يشتهِيه ويَنفرِدُ عنهُ أبدًا. ومثلُ هذا الانفراد لا يحصُلُ في بقيّةِ الوجوه.

قولُه: (لأنهُ وغيرَهُ سواءٌ) تعليلٌ لشبَهِ الحالِ المُقدَّرة بقولِه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] في أنّ المرادَ منها خاتمةُ الأمرِ وعاقبتُه. وأمّا اتّصالُ قولِه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ [مريم: ٨١] بما قبلَه، فإنهُ عطفٌ على ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ﴾، وسبَقَ أنّ قولَه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عطفٌ عليه، حكى الله تعالى عنهُم أوّلًا إنكارَهم الحَشْرَ، ثُم طعنَهم في القرآن، والافتخارَ بالمالِ والولَد، ثُم إثباتَ الشّريكِ لله تعالى.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٢).

العَذاب. ﴿ كَلَّا ﴾: رَدعٌ لهم وإنكارٌ لتعزُّزهم بالآلهة. وقرأ ابنُ نَهيك: كَلًّا سيكفرون بعبادتهم أي: سيَجحَدون كلًّا سيَكفُرون بعبادتهم، كقولك: **زيدًا مررتُ بغُلامه.** وفي «مُحتَسِب» ابن جِنِّي: (كَلًّا) بفتح الكافِ والتنوين، وزعمَ أنَّ معناه: كَلَّ هذا الرأيُ والاعتقاد كَلًّا. ولقائلٍ أن يقول: إنْ صحَّت هذه الرِّوايةُ فهي «كَلّا» التي هي للرّدع، قَلَبَ الواقفُ عليها ألِفَها نونًا **كما في** ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥]. والضميرَ في ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ للآلهة، أي: سيَجحدون عبادَتهم ويُنكِرونها ويقولون: والله ما عَبدتُمونا وأنتم كاذبون. قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ شُرَكَآءَهُمۡ قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدۡعُواْ مِن دُونِكَۖ فَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلَ إِنَّكُمۡ

قولُه: (زيدًا مرَرْتُ بغُلامِه)، أي: جُزْتُ زيدًا مرَرْتُ بغلامِه، كذلك ﴿كَلَّا﴾ منصوبٌ بفعلٍ يدُلُّ عليه ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ مناسبٍ لهذا المفعول؛ لأنّ المرادَ مِن ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ إنكارُ الآلهة، وكلُّ ما نسَبَ المشركونَ إليها منَ الشّفاعةِ والنُّصرةِ والإنقاذِ منَ النارِ الدّالّ عليه قولُه: ﴿لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزًّا﴾ فيُقدَّرُ الناصبُ: سيَجْحدونَ.

قولُه: (في «مُحتَسِبِ» ابنِ جِنّي)، وفيه[١]: «كَلاًّ سيكفرون»: قراءةُ ابنِ نَهيك، وينبغي أن تكونَ مصدرًا لقولِك: كَلَّ السَّيفُ كَلًّا، ومنصوبًا بفعلٍ مُضمَر، فكأنهُ تعالى لمّا قال: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزًّا﴾ قالَ الله رَدًّا عليهم: كَلًّا، أي: كَلَّ هذا الاعتقادُ كلًّا، كما يقال: ضَعْفًا لهذا الرّأي، ثُمّ استأنفَ: ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾، والوَقْفُ إذًا على ﴿عِزًّا﴾، ثُم استأنفَ فقال: كَلَّ رأيُهم كلًّا، ثُمّ وقَفَ، ثُمّ قال: ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾.

قولُه: (كما في قولِه[٢]: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾)، أي: قلَبَ ألِفَ إطلاقِه نونًا، قالَ الشاعر:

أقِلّي اللّومَ عاذلُ والعِتابَنْ[٣].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٤٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وليس في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع لفظة: «قوله».

(٣) لجرير في «ديوانه»، ص٨١٣.

لَكَـٰذِبُونَ ﴾ [النحل: ٨٦]؛ أو للمُشركين، أي: يُنكِرون لسُوء العاقبةِ أن يكونوا قد عَبَدُوها، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ﴿عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ في مقابلةِ ﴿لَهُمْ عِزًّا﴾، والمراد: ضدُّ العز؛ وهو الذلُّ والهَوان، أي: يكونون عليهم ضِدًّا لِما قَصَدُوه وأرادوه، كأنه قيل: ويكونون عليهم ذُلًّا، لا لهم عزًّا، أو: يكونون عليهم عونًا. والضِّدّ: العَوْن. يقالُ: مَن أضدادكم؟ أي: أعوانُكم. وكأنَّ العونَ سمِّي ضدًّا؛ لأنه يضادُّ عدوَّك ويُنافيه بإعانتِه لك عليه. فإن

قولُه: (أي: يكونونَ عليهِم ضِدًّا لِما قصَدوهُ وأرادوه)، المعنى: طلبَ العِزِّ فانقلَبَ ضِدَّها وهُو الذُّلُّ، فيكونُ منَ الطِّباقِ المقدَّر.

قولُه: (أو يكونونَ عليهِم عَوْنًا) والعَوْنُ هاهنا على التهكُّم، كما في قولِه تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]، أي: بئسَ العَوْنُ المُعانُ، فيَلزَمُ التقابُلُ أيضًا لأنّ ضِدَّ المعينِ لا يكونُ إلّا الخاذِلَ المُذِلّ، قالَ القاضي: ومعنى كونِهم ضِدًّا أنّها تكونُ مَعونةً في عَذابِهم، بأنْ توقَدَ بها نيرانُهم[1].

قولُه: (وكأنّ العَوْنَ سُمِّيَ ضِدًّا لأنهُ يُضادُّ عدوَّك ويُنافيه). الرّاغب: الضِدّان: الشَّيئانِ اللذانِ تحتَ جِنسٍ واحد، ويُنافي كلٌّ منهُما الآخَر في أوصَافِه الخاصّة، وبينَهما أبعدُ البُعد، كالسَّوادِ والبياضِ، والخيرِ والشرِّ، وما لم يكونا تحتَ جنسٍ واحدٍ لا يقالُ لهُما: ضِدّانِ، كالحلاوةِ والحرَكة، وكثيرٌ منَ المتكلِّمينَ وأهلِ اللُّغة يقولونَ: الضِّدّانِ: ما لا يَصحُّ اجتماعُهما في محلٍّ واحد. وقيل: الله تعالى لا نِدَّ له ولا ضِدّ؛ لأن الند هو الاشتراك في الجوهر، والضد هو أن يَعتَقِبَ الشيئانِ المتنافيانِ على جنسٍ واحد، والله تعالى[2] منزَّهٌ عن أن يكونَ له جوهر[3]، فإذًا لا ضِدَّ لهُ ولا نِدّ[4].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣).

(٢) من قوله: «لا ندَّ له ولا ضدّ» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) في (ح) و(ف): «عن أن يكون جوهرًا».

(٤) «مفردات القرآن»، ص٥٠٣.

قلت: لِـمَ وُحِّد؟ قلت: وُحِّدَ توحيدَ قولِه عليه الصلاة والسلام: «**وهم يَدٌ على مَن سواهم**»؛ لاتِّفاق كَلمتِهم، وأنهـم كشيءٍ واحـد، لفَرطِ تضامِّهم وتوافُقِهم. ومعنى كونِ الآلهة عونًا عليهم: أنهم وَقودُ النار وحَصَبُ جهنَّم، ولأنهم عُذِّبوا بسبب عبادتِها. وإن رَجعتِ الواوُ في ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ و«يكونون» إلى المشركين؛ فإن المعنى: **ويكونون عليهم ـ أي: أعداؤهم ـ ضدًّا**، أي: كفرةً بهم، بعد أن كانوا يَعبُدونها.

[﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا﴾ ٨٣]

قولُه: (وهُم يَدٌ على مَن سِواهم)، الحديثُ مِن روايةِ النَّسائيِّ، عن أبي حَسّان، عن عليٍّ رضيَ الله عنه: «المؤمنونَ تتكافأُ دِماؤهم، ويسعَى بِذِمَّتِهم أدناهُم، وهُم يدٌ على مَن سِواهُم»[1].

النِّهاية: تتكافأُ دِماؤهم، أي: تَتساوى في القِصاصِ والدِّيات، والكُفُؤ: النَّظيرُ والمُساوي، وهُم يَدٌ على مَن سِواهُم، أي: مُجتمِعونَ على أعدائهم لا يَسَعُهمُ التَّخاذُل، بل يُعاوِنُ بعضُهم بعضًا على جميعِ الأديان، كأنهُ جعَلَ أيديَهم يَدًا واحدةً وفعلَهم فعلًا واحدًا، ونَظيرُه: جعَلَ[2] الفُسّاقَ يدًا يدًا، أي: فرَّقَ بينَهم، فإذا أفرَدْتَ اليدَ في مقام الجَمْع، دَلَّ على الاتِّفاقِ والاجتماع، وإذا جَمَعْتَ أُريدَ الشَّتاتُ والافتراق.

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: إنّما وحّدَ لأنهُ ذَكَرَ في مقابِلِه قولَه: ﴿عِزّٗا﴾ وهُو مصدَرٌ يصلُحُ أن يكونَ جَمْعًا، فهذا وإن لم يكنْ مصدرًا لكنْ يَصلُحُ أن يكونَ جَمْعًا بالنظَرِ إلى ما يُرادُ منهُ، وهُو الذُّلُّ، وكأنهُ قيل: ويكونونَ عليهِم خِلافًا.

قولُـه: (ويكـونون عليهم أي: أعـداؤهم)، جـاء في كلامهم: النـاسُ عليكُم، أي: أعداؤكم، ومنه: اللهمَّ كُنْ لنا ولا تكُنْ علينا، وعلى هذا الضَّميرُ في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ للمعبودينَ، وفي ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ ويكونونَ للكَفَرةِ، أي: يكونونَ على مَعبوديهِم كافرينَ بعدَ أن كانوا عابِدين.

---

(١) أخرجه النسائي (٨: ٣٨٧)، وأبو داود (٤٥٣٢)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، وغيرهم.
(٢) في الأصول الخطية: «أجعل»، وأثبتُّ المناسب للسياق.

الأَزّ، والهزّ، والاستِفْزاز: أخَوات، ومعناها: التَّهييج وشدّةُ الإزعاج، أي: تُغْرِيهم على المعاصي وتُهيِّجُهم لها بالوَساوس والتَّسويلات. والمعنى: خلَّيْنا بَيْنهم وبينهم ولم نمنَعْهم، ولو شاءَ لمنَعَهم قَسْرًا. والمرادُ تعجيبُ رسولِ الله ﷺ بعدَ الآياتِ التي ذكَرَ فيها العُتاةَ والمَرَدة من الكفّار، وأقاويلَهم، ومُلاجَّتَهم، ومُعاندتَهم للرُّسل، واستهزاءَهم بالدِّين، مِن تمادِيْهم في الغيِّ وإفراطِهم في العِناد، وتَصميمِهم على الكُفر، واجتماعِهم على دفع الحقِّ بعد وُضوحِه وانتفاءِ الشكِّ عنه، وانهماكِهم لذلك في اتِّباعِ الشياطين وما تُسَوِّلُ لهم.

[﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ ٨٤]

عجلتُ عليه بكذا: إذا استَعْجلته منه، أي: لا تعجَلْ عليهم بأن يَهلِكُوا ويَبِيدوا،

قولُه: (وشِدّة الإزعاج). الرّاغب: قالَ تعالى: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ أي: تُزعِجُهم إزعاجَ القِدْرِ إذا أزَّتْ، أي: اشتَدَّ غلَيانُها. ورُوِيَ في الحديث: «كانَ يُصَلّي ولجَوْفِه أزيزٌ كأزيزِ المِرْجَل»، و«أزَّه» أبلَغُ من «هَزَّه»[1].

قولُه: (بعدَ الآياتِ التي ذكَرَ فيها العُتاةَ)، وهِي قولُه تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ وأشارَ بالعُتاةِ والمُرَّادِ إلى ما في قولِه: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ وبقولِه: «وأقاويلَهم» إلى قولِه تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ﴾، وبقولِه: «مُلاجَّتِهم ومُعانَدتِهم» إلى قولِه: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾، فهذهِ الآيةُ واردةٌ كالتذييلِ لتلكَ الآيـات، والتقريرُ لمضمونِها لأنّ المقصـودَ من أقاصيصِهـم تسـليةُ رسولِ الله ﷺ، وقلّةُ اكتراثٍ منهُ إلى أحوالِهم، ومَنْعٌ منَ الدُّعاءِ عليهم بالاستئصال، ومِن ثَمَّ رتَّبَ عليها قولَه: ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ﴾.

قولُه: (عجِلتُ عليه بكذا: إذا استَعْجلتَهُ منهُ). **الأساس**: أعجَلْتُه عن إسلالِ سَيْفِه، وتعَجَّلْتُ إخراجَه: كلَّفتَهُ أن يُعجِّلَه، واستعجَلَ الكفّارُ العذاب.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٤، والحديث المذكور أخرجه أبو داود (٩٠٤)، والترمذيّ في «الشمائل»، ص٢٥٥ وغيرهما من حديثِ عبد الله بن الشِّخّير، وصححه ابن حبان (٦٦٥) وفيه تمام تخريجه.

حتى تستريحَ أنت والمسلمون من شُرورِهم، وتطهُرَ الأرضُ بقَطْعِ دابرهم، فليسَ بينك وبَيْن ما تطلبُ مِن هلاكِهم إلا أيامٌ محَصُورة وأنفاسٌ معدودة، كأنها في سُرعةِ تقضِّيها الساعةُ التي تُعَدُّ فيها لو عُدَّت. ونحوَه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه كان إذا قَرَأها بكى وقال: آخِرُ العَدَد خروجُ نَفْسِك، آخِرُ العَدَد فراقُ أهلِك، آخِرُ العَدَد دخولُ قَبْرك. وعن ابن السَّمّاك: أنه كان عند المأمونِ فقرأها، فقال: إذا كانت الأنفاسُ بالعَدَد، ولم يكن لها مَدَد، فما أسرع ما تَنْفَد.

[﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ ٨٥]

نُصِبَ ﴿يَوْمَ﴾ بمُضمَر، أي: يوم نَحشُر ونسوق: نفعلُ بالفريقَيْن ما لا يحيطُ به الوَصْف. أو: اذكُرْ يومَ نَحشُر. ويجوز أن ينتصبَ بـ﴿لَّا يَمْلِكُونَ﴾ [مريم: ٨٧]. ذُكِرَ المتَّقون بلفظِ التَّبْجيل؛ وهو أنهم يُجمَعون إلى ربِّهم الذي غَمَرهم برحمتِه وخصَّهم برضوانِه وكَرامته، كما يَفِدُ الوُفّادُ على الملوك مُنتظِرين للكَرامة عندهم. وعن عليٍّ

قولُه: (كأنها في سُرعةِ تَقَضِّيها الساعةُ)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ كنايةٌ عن سُرعةِ تقضّي أجلِهم. قال ـ في قولِه تعالى: ﴿دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠] ـ: «قليلةٌ تُعَدُّ عَدًّا، وقيلَ للقليل: معدودٌ؛ لأنّ الكثيرَ يمنعُ مِن عَدِّه كثرتُه».

قولُه: (إذا كانتِ الأنفاسُ بالعدَد، إلى آخرِه)، وفي معناه قولُ القائل:

إنّ الحبيبَ منَ الأحبابِ مُختلَسُ ... لا يمنعُ الموتَ بَوّابٌ ولا حرَسُ
وكيـف تفـرحُ بالدنيـا ولذّتها ... يا مَنْ يُعَدُّ عليه اللفظ والنَّفَسُ(١)

قولُه: (كما يَفِدُ الوُفّادُ على المُلوك)، يعني: ذكْرُ الوفْدِ تمثيلٌ وتشبيهٌ لحالةِ المتّقينَ بحالةِ الوفود.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

رضي الله عنه: ما يُحشَرون ـ والله ـ على أرجُلهم، ولكنهم على نُوقٍ رِحالُها ذَهَب، وعلى نجائبَ سُروجُها ياقوت.

[﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ ٨٦]

وذُكِرَ الكافرون بأنهم يُساقُون إلى النار بإهانةٍ واستِخفاف كأنهم نَعَمٌ عِطاش تُساقُ إلى الماء. والوِرْد: العِطاش؛ لأنّ مَن يَرِدُ الماءَ لايردُه إلا لعطش، وحقيقةُ الوِرْد: المسيرُ إلى الماء، قال: ....

النِّهاية: الوَفْدُ همُ القومُ يجتمعونَ ويَرِدُونَ البلادَ، واحدُهم وافِدٌ، وكذلك الذين يَقصِدونَ الأمَراءَ لزيارةٍ واسترفادٍ وانتِجاع وغيرِ ذلك تقولُ: وفَدَ يَفِدُ فهُو وافِدٌ.

قالَ الرّاغبُ: وفَدَ القومُ تَفِدُ وِفادةً، وهُو وافدٌ وهم وَفْدٌ ووُفود، وهمُ: الذين يَقدُمونَ على الملوكِ مُستَنْجِزينَ الحوائجَ، ومنهُ الوافدُ منَ الإبِل، وهُو السابقُ لغيرِه، قالَ تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾[(١)].

قالَ القاضي: ولاختيارِ الرَّحمنِ في هذه السُّورةِ شأنٌ، ولعلّهُ أنّ ساقَ الكلامِ فيها لتَعدادِ النِّعم الجِسام، وشَرْحِ حالِ الشّاكِرينَ[(٢)] لها والكافرينَ بها، كأنهُ قيل: يومَ نحشُرُ المتّقينَ إلى ربِّهم الذي غمَرَهم برحمتِه وشمَلَهم برَأفتِه[(٣)].

وقلتُ: في التقابُل بيْنَ «الوَفْدِ» و«الرَّحمن» وبيْنَ «الوِرْدِ» و«جهنَّم» إعلامٌ بتبجيلِ الوافدِ وتحصيلِ مطالبِه، وأنّها مِن جلائلِ النِّعَم وإعظامٌ بالوافدِ الذي الموفودُ إليه منَ اسمِه الرَّحمن، وإشعارٌ بإهانةِ الواردِ وتهَكُّمٌ به، كقولِه: عِتابُه السَّيفُ ومُقوِّمُهم لَهْذَميّاتٌ[(٤)]. وكفى بالعطَش الذي وِرْدُه النارُ التي هِي أعظمُ النِّيران.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٧٧.

(٢) في (ح): «حال الكاملين الشاكرين»، ولفظة «الكاملين» لم ترد في (ف) ولا في (ط)، كما أنها ليست في «أنوار التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٤).

(٤) وهي السيوف القواطع.

رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطاةٍ صَمّا كُدْرِيّةٍ أعجبَها بَرْدُ الما

فسمّيَ به الوارِدُون. وقرأ الحسن: (يُحشَر المتقون)، و(يُساقُ المجرمون).

قولُه: (ردي رِدي) البيت[1]، صَمّاء: قيل: إنّها منَ الصَّمَم لا تَسمَعُ صوتَ القانِص فتَفِرُّ. كُدرِيةٍ، أي: قَطاةٌ كُدْرِيَةٌ أي غبراء اللَّون، يُخاطِبُ ناقتَه، أي: رِدي الماءَ كما يَرِدُ القَطا، يُعجِبُها بَرْدُ الماء.

قولُه: (فسُمِّيَ به الوارِدونَ) أي: حقيقةُ الوِردِ: المَسيرُ إلى الماء، فشُبِّهَ مَن يقصِدُ الجوادَ ويَستجديه بمَن يَسيرُ إلى الماءِ ليَرتويَ منهُ، فاستُعيرَ له، وقيل: الوارد.

الرّاغب: الورودُ أصلُه: قَصْدُ الماء، ثُم يُستعمَلُ في غيرِه، يقال: ورَدتُ الماءَ، قالَ تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: ٢٣]، والوِردُ: الماءُ المُرَشَّحُ للورود، واستُعمِلَ في النارِ على سَبيلِ الفَظاعة، قالَ تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾ [هود: ٩٨]، والوارِدُ: الذي يتقدَّمُ القومَ فيَستقي لهم، قالَ تعالى: ﴿فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ ﴾ [يوسف: ١٩] أي: ساقيَهم. وقولُه: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: ٧١] فقد قيل: هُو مثلُ: ورَدْتُ ماءَ كذا: إذا حضَرْتَه وإن لم تَشرَعْ فيه. وقيل: بل يقتضي ذلك الشروعَ فيه، ولكنْ مَن كانَ مِن أولياءِ الله لا تؤثّرُ فيهم بل يكونُ حالُه فيها كحالِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، ويُعبَّرُ عن المحمومِ بالمَوْرود، وعن الحُمَّى بالوِرْد، وشَعْرٌ واردٌ: قد ورَدَ العَجُزَ أو المَتْنَ. والوَرْدُ قيل: هُو منَ الوارِد، تسميتُه بذلك لكونِه أوّلَ ما يَرِدُ مِن ثمارِ السَّنة، يقالُ لنَورِ كلِّ شجرٍ: وَرْدٌ، ويقال: ورَّدَ الشجرُ يُورِّدُ: خرَجَ نَوْرُه. وشُبِّه به لونُ الفَرَس فقيل: فرَسٌ وَرْدٌ، وقيل في صفةِ السَّماءِ: إذا احمَرّتِ احمرارًا كالوَرْدِ أمارةً[2] للقيامة، قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾[3] [الرحمن: ٣٧].

---

(١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٣: ٤٣) من غيرِ عزوٍ لأحد، ولم أهتدِ إلى قائله.

(٢) من قوله: «وقيل في صفة السماء» إلى هنا سقط من (ح)، وورد في (ط) بلفظ: «وقيل إذا احمرت السماء كالورد قامت القيامة»، والمثبت من (ف) هو الموافق لما في «المفردات».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٨٦٥.

[﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ ٨٧]

الواوُ في: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ إنْ جُعل ضَميرًا؛ فهو للعِباد، ودلَّ عليه ذِكْرُ المتقين والمجرمين؛ لأنهم على هذه القِسْمة. ويجوزُ أن تكونَ علامةً للجمع، كالتي في: «أكَلُوني البَراغيث»، **والفاعل**: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾؛ لأنه في معنى الجمع، ومحلُّ ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ رفعٌ على البَدَل، أو على الفاعليّة. ويجوزُ أن يَنتصِبَ على تقديرِ حذفِ المُضاف، أي: إلا شفاعةَ مَنِ اتَّخذ. والمراد: لا يَملِكون أن يُشفَعَ لهم. واتخاذُ العهد: الاستِظْهارُ بالإيمان والعمل. **وعن ابنِ مسعود: أن النبيَّ ﷺ قال لأصحابه ذاتَ يوم**: «أيعجزُ

قولُه: (والفاعلُ: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾)، هذا على أن يكونَ الضميرُ في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ﴾ علامةَ للجَمْع. قالَ أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ استثناءٌ متّصلٌ إذا كانَ الضميرُ في ﴿يَمْلِكُونَ﴾ للمتّقِينَ والمُجرمين. وقيل: هُو في موضع رَفْع بدَل منَ الضَّميرِ في ﴿يَمْلِكُونَ﴾، أو في مَوضِع نَصْبٍ على الاستثناءِ المُنقطع»[1].

الانتصاف: في هذا الوَجْهِ تعَسُّفٌ لأنهُ إذا جعَلَهُ علامةً ثُمّ أعادَ على لَفْظِها الإفرادَ بضميرِ اتّخَذَ كان إجمالًا بعدَ إيضاح، وهُو عكْسُ طريقِ البلاغةِ التي هِي: الإيضاحُ بعدَ الإجمال، فالواوُ على إعرابِه وإن لم تكنْ عائدةً على «مَن» إلّا أنّها كاشفةٌ لمعناها كشْفَ الضَّميرِ العائدِ له[2].

قولُه: (وعن ابنِ مَسْعود، أنّ النبيَّ ﷺ قال لأصحابِه ذاتَ يوم)، الحديثُ والدّعاءُ إلى آخرِه، أورَدَهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبلٍ عنهُ في مُسنِده معَ تغييرٍ يسير[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣).

(٣) أخرجه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩١٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٩٥٧٥)، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٧٤) وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح؛ إلا أن عون بن عبد الله لم يسمع من ابن مسعود.

أحدُكمْ أن يتَّخذَ كلَّ صباحٍ ومساءٍ عندَ الله عهدًا»، قالوا: وكيفَ ذَلكَ؟ قالَ: «يقولُ كلَّ صباحٍ ومساء: اللهمَّ فاطرَ السماواتِ والأرضِ عالمَ الغيبِ والشهادةِ إنِّي أعهدُ إليكَ بأنِّي أشهدُ أن لا إله إلَّا أنتَ وحدَكَ لا شريكَ لكَ وأنَّ محمدًا عبدُكَ ورسولُك، وأنَّكَ إنْ تكِلْني إلى نَفْسِي تُقرِّبْني منَ الشرِّ وتباعِدْني منَ الخير، وأنِّي لا أثِقُ إلّا برحمتِك، فاجعَلْ لي عندَكَ عهدًا تُوفِّينيهِ يومَ القيامة، إنَّكَ لا تُخلِفُ الميعاد. فإذا قالَ ذَلكَ طُبِعَ عليهِ بطابَعٍ ووُضِعَ تحتَ العرش، فإذَا كَانَ يوم القيامةِ نادَى مُنادٍ: أينَ الذِينَ لَهمُ عَندَ الرحمنِ عهدٌ، فيُدخَلونَ الجنّة». وقيل: كلمة الشَّهادة.

أو يكون مِن: عَهِدَ الأميرُ إلى فلان بكذا: إذا أمَرَه به، أي: لا يَشفَعُ إلّا المأمورُ بالشَّفاعةِ المأذُون له فيها. وتَعضُده مواضعُ في التنزيل: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ [طه: ١٠٩].

قولُه: (أعهَدُ إليكَ). **الجَوهريّ**: عهِدتُ إليه، أوصَيْتُه، ومنهُ اشتُقَّ العهْدُ الذي يُكتَبُ للوُلاة.

قولُه: (طُبِعَ عليه بطابَع). **النِّهاية**: الطابَعُ بالفَتْح: الخاتَم، يُريدُ أنهُ يُختَمُ عليها وتُرفَعُ كما يفعَلُ الإنسانُ بما يعِزُّ عليه.

قولُه: (أو يكونُ مِن: عَهِدَ الأمير): عطفٌ على قولِه: «واتّخاذُ العَهْدِ: الاستظهار»، وحقيقةُ هذا الوَجْهِ تعودُ إلى قولِك: عَهِدَ إليه واستعهَدَ منهُ: إذا وصّاهُ أو شَرطَ عليه في الأساس.

قولُه: (عَهِدَ الأميرُ إلى فلانٍ بكذا) يُريدُ أنّ عَهْدَه مُضمَّنٌ معنى الأمر، وعُدِّي بالباء، فعلى هذا الباءُ في التنزيلِ محذوفٌ نحوَ قولِه: «أمرْتُكَ الخَيْر».

[﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا * لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ ٨٨-٩١]

قُرِئ: ﴿إِدًّا﴾ بالكسر والفتح. قال ابن خالوَيْه: الإدُّ والأدُّ: العَجَب. وقيل: العَظيم المُنكَر. والإدّة: الشدَّة. وأدَّني الأمرُ وآدَني: أثقَلَني وعَظُم عليَّ أدًّا. ﴿تَكَادُ﴾ قراءةُ الكسائيِّ ونافع بالياء. وقُرئ: ﴿يَنفَطِرْنَ﴾، الانفِطَار: مِنْ: فطرَه؛ إذا شقَّه. والتفطُّر: مِن: فطَّره؛ إذا شَقَّقَه وكرَّر الفِعل فيه. وقرأ ابنُ مسعود: (يَنصَدِعْنَ). أي: تُهَدُّ هدًّا، أو مَهدُودة، أو مَفعُول له، أي: لأنها تُهَدّ. فإن قلت: ما معنى انفطارِ السماوات وانشقاقِ

قولُه: (قُرِئَ: ﴿إِدًّا﴾ بالكسرِ والفَتْح) بالكسرِ: السَّبعةُ، والفتحُ: شاذٌّ[١].

قولُه: (قالَ ابنُ خالَوَيْه)، قالَ ابنُ الأنباريِّ في «النُّزهة»: إنهُ كانَ مِن كبارِ أهلِ اللُّغة، أخذَ عنِ ابنِ دُرَيْدٍ ونِفطوَيْهِ وابنِ الأنباريِّ وأبي عمرٍو الزّاهد[٢]، قيل: إنهُ اسمٌ مركَّبٌ مبنيٌّ على الكسرِ في ظاهرِ المذهبِ كسيبَوَيْه.

قولُه: (﴿تَكَادُ﴾، قراءةُ الكِسائيِّ ونافع بالياءِ) التَّحتانيّ، والباقونَ: بالتاء.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَنفَطِرْنَ﴾) الحَرَميّانِ وحَفْصٌ والكِسائيُّ: بالتاءِ الفَوقانيَةِ[٣] وفَتْحِ الطاءِ مُشدَّدةً، والباقونَ: بالنُّونِ ساكنةً وكسرِ الطاءِ مخفَّفةً. قالَ أبو البقاء: القراءةُ الأولى: هُو مُطاوعُ «فطَّرَ» بالتشديد، وهُو هنا أشبهُ بالمعنى، والثانيةُ: مُطاوعُ «فطَرَ» بالتخفيف[٤].

قولُه: (وكرَّرَ الفعلَ) يعني أنّ «فعَّلَ» للتكثير، نحوَ: قطَّعتُ وغَلَّقتُ.

قولُه: (أو مفعولٌ له) يعني: ﴿هَدًّا﴾ إمّا: مفعولٌ مطلَقٌ أو حالٌ أو مفعولٌ له، وهو وإن لم يكنْ مِن فعلِ الجِبال، لكنْ إذا تُهَدُّ يحصُلُ لهُ الهَدُّ، فصَحَّ أن يكونَ مفعولًا لهُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: لأنها تُهَدُّ.

---

(١) وعزاها ابن خالَوَيه لعليِّ بن أبي طالب. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٨٦.

(٢) «نزهة الألباء»، ص٢٣٠.

(٣) أي: بعد الياء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٣).

الأرض وخُرورِ الجبال؟ ومِن أينَ تُؤثِّرُ هذه الكلمةُ في الجمادات؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ الله سبحانه يقول: كدتُ أفعلُ هذا بالسماواتِ والأرضِ والجبال عندَ وجودِ هذه الكلمة؛ غَضَبًا مني على مَن تفوَّه بها، لولا حِلْمي ووَقاري، وأني لا أعجَلُ بالعُقوبة، كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]. **والثاني: أن يكونَ استِعظامًا للكلمة، وتَهْويلًا** من فظاعتِها، وتصويرًا لأثرِها في الدين وهدمِها لأرْكانه وقواعدِه، وأنَّ مثالَ

قولُه: (**والثاني: أن يكونَ استعظامًا للكلمةِ وتهويلًا**)، يريدُ أنهُ مِن بابِ التمثيلِ والتصويرِ وأخذِ الزُّبدةِ منَ الجُملِ كلِّها مِن غيرِ نظرٍ إلى مُفرداتِها، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧].

قال صاحبُ «الإنصاف»: ويَظهَرُ لي أنهُ استَعارَ لِدلالتِها على وجودِ الله وعلى وَصْفِه بصِفاتِ الكمالِ كونَها مُسبِّحةً بحمدِه في قولِه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾ الآية [الإسراء: ٤٤]، ولِما دلَّتْ عليه هِي وكلُّ ذَرّةٍ أنهُ مقدَّسٌ عن نسبةِ الولَدِ إليه، فالمُعتقِدُ لذلك عطَّلَ وَجْهَ دِلالتِها على تقدسِّه ووَحْدانيّتِه، فاستُعيرَ لِما فيه مِن إبطالِ رُوحِ الدِّلالةِ التي خُلِقت لأجلِها إبطالَ صورتِها بالهَدِّ والانفطار[1].

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: استَشهدَ هذا القائلُ على دِلالةِ الموجوداتِ على وَحْدانيّةِ الله بقَوْلِ الشاعر:

وفي كلِّ شيءٍ لـهُ آيةٌ تدُلُّ على أنهُ واحدُ[2]

وأقولُ: الموجوداتُ تدُلُّ على أنّ لها خالقًا قادرًا عالمًا حكيمًا؛ لأنّ الأثرَ دالٌّ على المؤثِّر، والمقدورُ على القُدرة، وإتقانُ العمَلِ دليلٌ على العِلم والحِكمة. وأمّا دِلالةُ الموجوداتِ على الوَحْدانيّة، فلا وَجْهَ لهُ، وأصعبُ ما تُحقِّقُ به هذا الأصلَ قولُ الشاعر، ظَنّ أن الموجوداتِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٥).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه»، ص٢٢.

ذلك الأثرِ في المحسوسات: أن يُصِيبَ هذه الأجرامَ العظيمة التي هي قوامُ العالَم ما تَنفطِرُ منه وتَنشقُّ وتَخِرّ. وفي قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ﴾ وما فيه من المُخاطَبة بعد الغَيْبة - وهو الذي يُسمَّى الالتِفات في عِلْم البلاغة - زيادةُ تسجيلٍ عليهم بالجُرأة على الله، والتعرُّضِ لسَخَطِه، وتنبيهٌ على عِظَم ما قالوا. في ﴿أَن دَعَوْا﴾ ثلاثةُ أوجه: أن يكون مجرورًا بَدَلًا من الهاء في ﴿مِنْهُ﴾، كقوله:

عَلى حالَةٍ لو أنَّ في القَومِ حَاتِمًا عَلى جُودِهِ لضَنَّ بالماءِ حاتِمُ

ومنصوبًا بتقديرِ سُقوطِ اللام وإفْضاء الفِعْل، أي: هَدًّا لأنْ دعَوْا. **عُلِّل الخُرورُ بالهَدّ، والهَدُّ بدُعاءِ الوَلدِ** ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾. ومرفوعًا بأنه فاعلُ ﴿هَدًّا﴾، **أي: هدَّها دعاءُ الولد** ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾. **وفي اختصاصِ «الرحمن» وتكريرِه مرّاتٍ من الفائدة: أنه هو**

تدُلُّ على الوَحْدانيّة، والنُّكتةُ التي أبداها إنّما تتمُّ لهُ بناءً على أنّ الموجوداتِ شاهدةٌ بنَفْي الولَد، وقد ظهَرَ لكَ ما فيه. وقلتُ: كلامُ صاحبِ «الانتصاف» أحسَنُ ما ذُهِبَ إليه في هذا المقام.

قولُه: (**عُلِّلَ الخُرورُ بالهَدّ، والهَدُّ بدُعاءِ الولَد**) يعني: هُو مِن تداخُلِ العِلّة، كقولِه تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾، قالوا: محلُّ ﴿أَلَّا يَجِدُوا﴾ نَصْبٌ على أنه مفعولٌ له، وناصِبُه المفعولُ لهُ الذي هُو ﴿حَزَنًا﴾.

قولُه: (**أي: هدَّها دعاءُ الولَد**)، قيل: هُو كما تقولُ: شاهَدْتُ ضَرْبًا زيدًا، أي: أن أضرِبَ زيدًا.

قولُه: (**وفي اختصاصِ «الرّحمن» وتكريرِه مرّاتٍ**)، اعلَمْ أنهُ ذكَرَ أحوالَ المتّقين، وكرَّرَ فيها هذه الكلمةَ مرّتَيْنِ ليُعلِّقَ بها أوّلًا ما يَخُصُّهم[1] منَ الله من فضيلةِ التبجيلِ والإكرام، وثانيًا: ما يُنبِئُ عنِ القُرْبِ منَ الله والزُّلفى عندَه مِن مَزِيّةِ درجةِ الشّفاعة، وعلّلَ حصولَ هذه المَرتبةِ باتّخاذِ العَهْدِ وهُو التوحيدُ والقيامُ بمَواجبِ الشُّكرِ والعبُوديّة، وعقّبَه بقولِه:

---

(١) في النسخة «ح»: «ما يخصُّه الله به من»، والمُثبَتُ هو الأشبهُ بالصواب.

الرحمن وحدَه، لا يستحقُّ هذا الاسمَ غيرُه. مِن قِبَل أنَّ أُصولَ النِّعَم وفروعَها منه: خلقَ العالَمين، وخلقَ لهم جميعَ ما معهم، كما قال بعضُهم: فلْيَنكشِفْ عن بصرِك غطاؤُه، فأنت وجميعُ ما عندك عَطاؤه. فمن أضافَ إليه وَلدًا فقد جَعَلَه كبعضِ خَلْقه، وأخرجَه بذلك عن استحقاقِ اسمِ الرحمن. هو مِن دَعا بمعنى «سمَّى» المتعدِّي إلى مفعولَيْن، فاقتُصِرَ على أحدِهما الذي هو الثاني؛ **طلبًا للعُموم والإحاطةِ** بكلِّ ما دعي له ولدًا، أو مِن دَعا بمعنى: نَسَب، الذي مُطاوِعُه ما في قوله عليه السلام: «مَنِ ادَّعى إلى غيرِ مَواليهِ»، وقولِ الشاعر:

إنّا بَني نَهشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ

﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى قولِه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ إعلامًا بعِظَمِ تأثيرِ هذه الكلمةِ منَ المُوافقينَ والمُخالفينَ في الدُّنيا ليكونَ تكميلًا لتأثيرِه في العُقْبى، فأتَى أوّلًا بذِكرِ المخالفينَ، وكرّرَها أربعَ مرّاتٍ تشديدًا لكُفْرانِ النِّعَم التي مُوليها الرَّحمنُ وتعكيسًا لآرائهم، يعني: كانَ مِن حقِّ مُولي أصولِ النِّعم وفروعِها وخالقِ العالَمينَ وما فيها أنْ لا يُشكَرَ غيرُه، فقد كفَروا به بأنِ اتّخذوا لهُ ولَدًا، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، ثُمّ ثَنّى بذِكرِ الذين اتّخذوا عندَه عَهْدًا وأوثَقوهُ توثِقةً شديدةً حتّى عَلِقَتْ به عُقدةُ المَحبّةِ والمَوَدّةِ تعريضًا بالمُخالفينَ، وأنّهمُ المبْغوضونَ، ولذلكَ وُصِفوا بالمغضوبِ عليهم.

قولُه: (طلبًا للعموم والإحاطة) أي: لم يقُلْ: دعَوا عيسى ولَدًا ولا عُزَيْرًا ولا الملائكة، طلبًا للعموم على مِنوال: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، لكنِ اقتصَرَ على أحدِ مفعولَيْه.

قولُه: (إنّا بني نَهشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ)، تمامُه:

عنهُ ولا هُوَ بالأبناءِ يَشرينا[1]

---

(١) سبق تخريجه.

أي: لا نَنتسِبُ إليه.

[﴿ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ ٩٢]

انْبَغى: مُطاوِعُ «بغى»؛ إذا طَلَب، أي: ما يتأتّى له اتِّخاذُ الولد وما يَنْطَلِبُ لو طُلِب مثلًا؛ لأنه مُحالٌ غيرُ داخل تحتَ الصحّة. أما الولادةُ المعروفة فلا مَقالَ في استِحالتها. وأما التبنِّي فلا يكونُ إلا فيما هو مِن جِنْس المتبنَّى، وليس للقديمِ ـ سبحانه ـ جِنْس، تعالى عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

[﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ۞ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدًّا ۞ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾ ٩٣-٩٥]

﴿مَن﴾ موصوفة؛ لأنها وَقعتْ بعد «كُلٍّ» نكرة، وقوعَها بعد «رُبَّ» في قوله:

رُبَّ مَن أنضَجْتُ غَيظًا صَدرَهُ

قولُه: («انبَغى» مطاوِعُ «بَغى») الجَوهريّ: قولُهم: ينبغي لك أن تفعلَ كذا، فهُو مِن أفعالِ المُطاوعة. تقولُ: بغَيْتُه فانبَغى.

قولُه: (وما يَنْطَلِبُ) أي: ما يَحصُلُ طِلبتُه.

قولُه: (﴿مَن﴾ موصوفةٌ؛ لأنها وقَعتْ بعدَ «كلّ»)، قال أبو البقاء: ﴿مَن﴾ نكِرةٌ موصوفةٌ، و﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ صِفتُها، و﴿إِلَّآ ءَاتِى﴾ خبرُ كلّ، ووَحّدَ ﴿ءَاتِى﴾ حَمْلًا على لفظِ كلّ، وقد جمَعَ في موضعٍ آخرَ حَمْلًا على معناها، ومنَ الإفرادِ ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ﴾[1].

قولُه: (رُبَّ من أنضَجْتُ غَيظًا صَدْرَهُ)، تمامُه:

قد تمنّى ليَ موتًا لم يُطَعْ

وبعدَه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٣).

وقرأ ابنُ مسعود وأبو حَيْوة: (آتِ الرحمنَ) على أصلِه قبْلَ الإضافة. الإحصاء: الحَصْر والضَّبْط، يعني: حَصَرَهم بعِلْمه وأحاطَ بهم ﴿وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾. الذين اعتَقَدوا في الملائكةِ وعيسى وعُزيرٍ أنهم أولادُ الله، كانوا بين كُفرَيْن: أحدُهما: القولُ بأنَّ الرحمنَ يصحُّ أن يكونَ والدًا. والثاني: إشراكُ الذين زَعَموهم لله أولادًا في عبادتِه، كما يخدُم الناسُ أبناءَ الملوك خِدْمتَهم لآبائهم، **فهدَمَ الله الكُفرَ الأول فيما تقدَّم من الآيات**، ثم عقَّبه بهَدْمِ الكُفر الآخر. والمعنى: ما مِن معبودٍ لهم في السماواتِ والأرض مِنَ الملائكة ومن الناسِ إلّا وهو يأتي الرحمن، أي: يأوي إليه ويَلتجِئُ إلى رُبوبيَّته عبدًا مُنقادًا مُطيعًا خاشِعًا خاشيًا راجيًا، كما يفعلُ العَبيدُ وكما يَجِبُ عليهم، **لا يدَّعي لنفسِه**

ويَـراني كالشَّجا في حَلْقِهِ عسِـرًا مَخرَجُهُ ما يُنتزَعْ[(١)]

نَضِجَ اللَّحمُ والعنبُ ينضَجُ نُضْجًا فهُو نَضيج، والشَّجا: ما نَشِبَ في الحَلْقِ مِن غُصّةِ همٍّ أو نحوِه. و«مَنْ» في «**مَنْ أَنضَجْتُ**» موصوفة، **أيْ: أيُّ رجل أنضجت**[(٢)].

قولُه: (**فهدَمَ الله الكُفرَ الأوّل فيما تقدَّمَ منَ الآيات**)، وأمّا الكُفرُ الأوّل، وهُو قولُه: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ فهدَمَهُ قولُه: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ الآية، وهذا إنّما يَصِحُّ هَدْمًا إذا ذهَبَ إلى ما ذكَرَهُ صاحبُ «الانتصاف»، أي: لو صَحَّ هذا لتعطَّلَ وجهُ دِلالةِ المكوَّناتِ على تقدُّسِهِ سُبحانَه وتعالى ووَحدانيّتِه، فاستُعيرَ لِما فيهِ من روحِ الدِّلالةِ التي خُلِقَتْ لأجْلِها إبطالُ صورتِها بالهَدْمِ بالانفطار[(٣)]. وأمّا الكُفْرُ الثاني، وهُو ما يَلزَمُ من إشراكِ الأولادِ الآباءَ في المالكيّة، فهدَمَهُ قولُه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ الآيات؛ لأنَّ مَن يَأوي إلى الرَّحمن ويَلتجئُ إلى رُبوبيّتِه يكونُ عبدًا منقادًا مُطيعًا خاشِعًا خاشيًا لا يكونُ إلّا ذليلًا فَضْلًا عن أن يكونَ شريكًا.

قولُه: (لا يدّعي لنفسِه) الضَّميرُ المرفوعُ راجعٌ إلى قولِه: «ما مِن معبودٍ»، وهُو الذي

---

(١) البيتان لسويد بن أبي كاهل اليشكري، انظر: «المفضليات»، ص٣٥.

(٢) قوله: «ومَنْ» في «مَنْ أَنضَجتُ موصوفة»، أيْ: «أيُّ رجل أنضجت» سقط من (ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٥) بتصرُّف كبير.

ما يدَّعيه له هؤلاءِ الضُّلّال. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وكلُّهم متقلِّبون في مَلَكوتِه مَقْهُورون بقَهْره، وهو مُهيمن عليهم مُحيطٌ بهم وبِجُمَلِ أمورِهم وتفاصيلها وكيفيَّتِهم وكمِّيَّتِهم؛ لا يفوتُه شيءٌ من أحوالهم، وكلُّ واحدٍ منهم يأتيه يومَ القيامة مُنفرِدًا ليس معه مِن هؤلاء المشركين أحدٌ وهم بُرَآءُ منهم.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ ٩٦]

قرأ جَنَاح بن حُبَيش: (وِدًّا) بالكسر، والمعنى: سيُحدِث لهم في القلوبِ مَودَّةً ويَزرعُها لهم فيها مِن غير تودُّدٍ منهم ولا تعرُّضٍ للأسباب التي تُوجِبُ الودَّ ويَكتسِبُ بها الناسُ مَودَّاتِ القلوب، مِن قرابةٍ أو صَداقةٍ أو اصطِناع بمَبَرَّة أو غيرِ ذلك، وإنما هو اختراعٌ منه ابتداءً اختصاصًا منه لأوليائِه بكرامةٍ خاصَّة، كما قَذَفَ في قلوبِ أعدائهم الرُّعبَ والهَيْبة؛ إعظامًا لهم وإجْلالًا لمكانهم. والسِّين: إمَّا لأنَّ السورةَ مكيَّةٌ وكان المؤمنون حينئذٍ مَمقُوتين بين الكَفَرة، فوَعَدَهم الله تعالى ذلك إذا دَجا الإسلام. وإمّا أن يكونَ ذلك يومَ القيامة؛ يحبِّبُهم إلى خَلْقِه بما يُعرَضُ من حَسناتِهم ويُنشَر مِن دِيْوان أعمالِهم. ورُوي: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعليٍّ رضي الله عنه: «يا عليُّ، قل: اللهمَّ اجعلْ لِي عندَكَ عَهْدًا، واجعلْ لِي في صُدورِ المؤمنينَ مَودَّة»؛ فأنزلَ الله هذه الآية. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: يَعني: يُحِبُّهم الله ويُحبِّبُهم إلى خَلْقه. وعن رسولِ الله ﷺ:

استَتَرَ في ﴿ءَاتِى﴾، وقولُه: «كما يجبُ عليهم» جملةٌ معترِضةٌ تؤكِّدُ معنى: «كما يفعَلُ العبيدُ» معطوفةٌ عليه، نحوَ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

قولُه: (مُهيمِنٌ). الجَوهريّ: أصلُه مُؤَأمِنٌ، لينَتِ الثانيةُ، وقُلِبت ياءً، وقُلِبتِ الأولى هاءً.

قولُه: (دَجا الإسلامُ) الأساس: ومنَ المجاز: ثوبٌ داجٍ: سابغٌ غَطّى جسَدَه كلَّه، وكان ذلك مُذْ دَجا الإسلامُ، وثوبُ الإسلام داجٍ.

«**يقولُ الله عزَّ وجلَّ: يا جبريلُ قدْ أحببْتُ فلانًا فأحبَّهُ**، فيُحِبُّهُ جبريل، ثم يُنادي في أهلِ السماء: إنَّ الله قدْ أحبَّ فلانًا فأحبُّوهُ، فيُحِبُّهُ أهلُ السماءِ، ثمَّ يَضَعُ لَهُ المحبَّةَ في أهلِ الأرضِ». وعن قَتادة: ما أقبلَ العبدُ إلى الله إلّا أقبلَ الله بقلوبِ العبادِ إليه.

[﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ۞ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًۢا﴾ ٩٧-٩٨]

هذه خاتمةُ السُّورة ومقطَعُها، **فكأنه قال**: بَلِّغْ هذا المُنْـزَل، أو بَشِّرْ به وأنذِر، فإنما أنزَلْناه ﴿بِلِسَانِكَ﴾ أي: بلُغَتِك؛ وهو اللِّسانُ العَربيُّ المُبين، وسهَّلْناه وفصَّلْناه؛ لتُبشِّرَ به وتُنذِر. واللُّدّ: الشِّداد الخُصومة بالباطل، الآخِذُون في كلِّ لَديد؛ أي: في كلِّ شِقٍّ من المِراء والجِدال؛ لِفَرطِ لَجاجِهم. يريدُ أهلَ مكَّة.

وقولُه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: تخويفٌ لهم وإنذار. وقُرئ: (تُحِسُّ) مِن حَسَّه؛ إذا شَعَر به، ومنه: الحَواسُّ والمَحسُوسات. وقرأ حَنظلة: (تُسْمَعُ) مُضارعُ «أُسْمِعْتَ». والرِّكْز: الصوتُ الخَفِيّ. ومنه: رَكَزَ الرُّمْح؛ إذا غيَّب طَرَفَه في الأرض. والرِّكاز: المالُ المَدْفُون.

قولُه: (**يقولُ الله عزَّ وجلّ: يا جبريلُ، قد أحبَبْتُ فلانًا**)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هُريرةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أحَبَّ الله العبدَ نادَى جِبريلَ: إنّ الله يحبُّ فلانًا فأحِبّوهُ، فيحبُّه أهلُ السَّماء، ثُمّ يوضَعُ لهُ القَبولُ في الأرض»(١).

قولُه: (**فكأنهُ قال**) الفاءُ: جوابُ شرطٍ محذوف، أي: إذا كانتِ الآيةُ خاتمةً للسُّورة «فكأنهُ قال: بلِّغْ هذا المُنزَّل»، وفيهِ إشعارٌ بأنّ الفاءَ التنزيليّةَ، أعني ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ﴾ فاءٌ فصيحة؛ لأنّ السببَ المحذوفَ إمّا قولُه: «بلِّغْ هذا المُنزَّل»، أو قولُه: «بشِّرْ وأنذِرْ»، يعني بلِّغْ المُنزَّلَ لأنّا أنزَلناهُ بلُغتِك ليَسهُلَ عليك إبلاغُه، فبشِّر وأنذِرْ. وقال: بشِّرْ وأنذِرْ فإنّا

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣١٦١).

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ مَرْيم أُعطيَ عَشْرَ حسناتٍ بعَددِ مَنْ كذَّبَ زكريّا وصَدَّق به، ويحيى ومريمَ وعيسَى وإبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ وموسَى وهارونَ وإسماعيلَ وإدريس، وعَشرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَن دَعا الله في الدُّنيا وبعَدَدِ مَن لمْ يَدعُ الله».

سَهَّلْنا بلسانِك، وفَصَّلْنا مواقعَ البِشارةِ والنِّذارةِ، وإنّما كان خاتمةً للسُّورةِ، بل للقرآنِ بأَسْرِه، لأنَّها مشتملةٌ على البِشارةِ لأولياءِ الله والنِّذارةِ لأعدائِه. قالَ القاضي: ضمَّنَ ﴿يَسَّرْنَٰهُ﴾ معنى: أنزَلْناه بلُغتِك، وعُدِّيَ بالباء، وإلّا فحقُّه: على لسانِك[1].

* * *

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٧).

سورةُ طه
مَكِّيّـةٌ، وهي مئةٌ وثلاثونَ وأربَعُ آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ * تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ ١-٤]

﴿طه﴾ أبو عَمرٍو فخّمَ الطاءَ لاستعلائها، وأمالَ الهاءَ وفخّمَها ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ على الأصل، والباقونَ أمالوهُما، وعنِ الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: (طَهْ)، وفُسِّرَ بأنه أُمِرَ بالوَطْء، وأنّ النبيَّ ﷺ كانَ يقومُ في تهجُّدِهِ على إحدى رِجلَيه فأُمِرَ بأَنْ يطأَ

سورةُ طه
مكّيّةٌ، وهي مئةٌ وثلاثونَ وأربَعُ آيات(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (أبو عَمرٍو فَخَّم الطاءَ)، قال صاحبُ «التيسير»: قرَأَ أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسَائيُّ بإمالةِ فَتْحةِ الطاءِ والهاء، ووَرْشٌ وأبو عَمْرٍو بإمالةِ الهاءِ خاصّةً، والباقونَ بفَتْحِهما(٢).

---

(١) في (ط): «وهي مئة وأربعون آية»، والأول يتفق مع عَدِّ المدنيين والمكيين، وهذا يتفق مع عَدِّ الشاميين، أما على عَدِّ البصريين فهي مئة و اثنتان وثلاثون آية، وعلى عَدِّ الكوفيين فهي مئة وخمس وثلاثون آية. انظر «البيان» للداني ص ١٨٣.

(٢) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني، ص١٥٠، ولتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات»، ص٤٤٩.

الأرضَ بقدمَيْهِ معًا وأنّ الأصلَ (طأ)، فقلِبتْ همزَتُه هاءً أو قُلِبتْ في (يطأُ) فيمَن قال:

لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

ثُمّ بُنِيَ عليه الأمر، والهاءُ للسَّكت، ويجوزُ أن يُكتفى بشَطرَي الاسمَينِ وهما الدّالّانِ بلَفظِهما على المُسمّيين، واللهُ أعلَمُ بصِحّةِ ما يُقال: إنّ (طاها) ....

قولُه: (أو قُلِبَتْ في «يَطَأُ»)، أي: قُلِبَتِ الهمزةُ في «يَطَأُ» ألِفًا، وبنَى الأمرَ عليه، كما قالوا في هنأكِ: لا هَنَاكِ، وإذا بَنَى عليه الأمرَ فيكونُ: طَ، كما يكونُ الأمرُ مِن «يرى»: رَ، ثُم ألحَقَ هاءَ السَّكتِ فصار: طَهْ[1].

قولُه: (لا هَنَاكِ المَرْتَعُ)، أولُه:

راحَتْ بمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيّةً فارْعَيْ فَزارةَ لا هَناكِ المَرْتَعُ[2]

الرَّواحُ: نقيضُ الغُدُوّ، لا هنَاكِ: دعاءٌ على الناقةِ من الهَنْوِ، أي: لا هنَاكِ رَعْيُ هذا المَرتَعِ، راحَتْ بمَسلمَةَ البغالُ، نحوَ: مَرَّ بفُلانٍ فلانٌ، فَزارةُ حيٌّ منَ الغَطَفان، يُخاطِبُ ناقتَه وقد رَحَلَ مَسْلمةُ بالبغالِ عشِيّةً، وقد فَقَدَ بني فَزارةَ، أي: ما مَقامُكِ هاهنا ورَعْيُكِ مَرْعاها، فاقصِدي بني فَزارةَ وارعَيْ مَرْعاها.

قولُه: (ويجوزُ أنْ يكتَفى بشَطْرَي الاسمَين)، أي: بنصفِ كلِّ واحدٍ منَ الطاءِ والهاء، وقد سَبَقَ في فاتحةِ البقرةِ أنها أسماءٌ مُسَمّياتُها الحروفُ المبسُوطة، فأُسقِطتِ الألفُ مِن كلِّ واحدٍ منهُما، فقيل: ﴿طه﴾. عن نُورِ الدِّين الحكيم: كأنّه قصَدَ بهذا الكلامِ الذَّبَّ عن الحَسن، فإنّه أشهرَ القولَ بأن هذه السُّورةَ منَ السُّورِ الثَّمانِ والعشرينَ المُبْتدأِ فيها بفواتح السُّوَر، فأراد أنْ يُدرج ﴿طه﴾ بالفواتح فقال: «يجوزُ أن يُكتَفى بشَطْرَي الاسْمَينِ»، أي: بهذَيْنِ الحَرْفَيْنِ مِن طاها اللّذينِ هما اسمانِ منَ الفواتح.

قولُه: (واللهُ أعلمُ بصحّةِ ما يقال)، وَجْهٌ آخرُ.

---

(١) انظر: «شرح شافية ابن الحاجب»، (٤: ٣٣٨).

(٢) للفرزدق في «ديوانه» ص٥٠٨.

في لُغةِ عَكٍّ في معنى: يا رَجُل، ولَعلَّ عَكًّا تصرَّفوا في (يا هذا) ـ كأنّهم في لُغَتِهم قالبونَ الياءَ طاء ـ فقالوا في (يا): (طا)، واختَصَرُوا (هذا) فاقتَصَرُوا على (ها)، وأثرُ الصّنعةِ ظاهرٌ لا يخفى في البَيتِ المُستَشهَدِ به:

إنَّ السَّفاهةَ طاها في خَلائقِكُم لا قَدَّسَ اللـهُ أخلاقَ المَلاعِينِ

والأقوالُ الثّلاثةُ في الفَواتِح: أعني التي قدّمتُها في أوّلِ الكاشفِ عن حَقائقِ التّنزيل، هي التي يُعَوّل عليها الألبّاءُ المتقِنُون. ﴿مَآ أَنزَلۡنَا﴾ إنْ جعَلتَ ﴿طه﴾ تعديدًا لأسماءِ الحُروفِ على الوَجهِ السّابقِ ذِكرُه فهو ابتداءُ كلام. وإنْ جعلتَها اسمًا للسّورةِ احْتَمَلتْ أن تكونَ خبرًا عنها وهيَ في مَوضعِ المبتدأ، و﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ ظاهرٌ أُوقِعَ مَوقعَ الضّميرِ؛ لأنها قُرآن، وأن يكونَ جوابًا لها وهيَ قَسَم. وقُرِئ: (ما نُـزِّلَ

قولُه: (في لُغةِ عَكّ)، الجَوهري: وهُو عَكُّ بْن عدنانَ. أخو معَدّ. وهُو اليومَ في اليَمن[1].

قولُه: (تصَرَّفوا في «يا هذا»)، أي: في لفظة «هذا»، فقلبوا حرْفَ النِّداءِ طاءً، واختَصَروا لَفْظةَ «هذا» بحَذْفِ الذّال، وقالوا: «طا ها»، قال الواحِديُّ: وأكثرُ المفسِّرينَ على أن معنى ﴿طه﴾: يا رجُلُ، يريدُ النبيَّ ﷺ، وهُو قولُ الحَسن وعِكرِمةَ وسعيدِ بن جُبَيْرٍ والضّحّاكِ وقَتادةَ ومُجاهدٍ وابنِ عبّاس في روايةِ عطاءٍ والكلبي، غير أن بعضَهم يقول: هي بلسانِ الحبشةِ وبالنبطية والسريانية، ويقول الكَلْبيُّ: بلُغة عَكّ، قال ابنُ الأنباريِّ: ولغةُ قُريش وافَقَتْ تلكَ اللُّغةَ في هذا المعنى، لأنّ الله لم يُخاطِبْ نبيَّه ﷺ بلسانِ غيرِ[2] قُريش[3]، وقد ذَكَرَ مُحيي السُّنة مختَصَرًا مِن هذا[4]، والمصنِّفُ ما رضَي بهذا القول، حيثُ قال: واللهُ أعلمُ بصحّةِ ما يقال. وقال: والأقوالُ الثلاثةُ في الفواتح هِي التي يُعوِّلُ عليها الألِبّاءُ المُتقنون.

قولُه: (و﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ ظاهرٌ أُوقِعَ موقعَ الضَّمير)، يعني: ﴿طه﴾ إذا كان اسمًا للسُّورةِ

(١) هذد الفقرة سقطت من (ط).

(٢) في (ط): «إلا بلسان قريش».

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ١٩٩)، وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٦: ٦).

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٢).

عليكَ القرآنُ)، ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ لتَتعبَ بفَرطِ تأسّفِك عليهم وعلى كُفرِهم، وتَحسّرِك على أنْ يُؤمِنوا كقَولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]، **والشّقاءُ يَجيءُ في معنى التّعب**. ومِنه المثَل: «**أتعَبُ من رائضِ مُهر**»، أي: ما عَليكَ إلّا أن تُبلِّغَ وتُذكِّر، ولم يُكتَبْ عليك أنْ يُؤمِنُوا لا مَحالة، بعدَ أنْ لـمْ تُفرِّط في أداءِ الرِّسالةِ والمَوعِظةِ الحسَنة. وقيل: إنّ أبا جَهلٍ والنّضرَ بنَ الحارثِ قالا له: إنّك شَقيّ؛ لأنك تَركتَ دينَ آبائك، **فأُريدَ رَدُّ ذلكَ** بأنّ دينَ الإسلام وهذا القرآنَ هو السُّلَّمُ إلى نَيلِ كلِّ فَوز، والسَّببُ في دَركِ كُلِّ سعادة، وما فيه الكَفَرةُ هو الشّقاوةُ بعَينِها.

كان مبتدأً خبَرُه: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾، ولا بدَّ في الجُملةِ إذا وَقَعت خَبرًا مِن عائد، وهُنا أُقيمَ مقامَ العائد ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، وهُو إمّا اسمٌ للسُّورة، فاستَغنَى عن الضّميرِ به إشعارًا بالعِلّية وإيذانًا بأن ما هُو رحمةٌ لكَ لا يكونُ إنزالُه لشقاوتِك، أو القرآن كلُّه، فاكتَفَى عن الضميرِ بالعموم، كما في قولِك: نِعمَ الرجُلُ زيدٌ، في وَجْه، وقد أشار إلى الوجهَيْنِ بقولِه: لأنها قرآن.

قولُه: (**والشقاءُ يجيءُ في معنى التّعَب**)، قال تعالى: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]، أي: فتَتعَبَ، **الأساس**: ولم يَزَلْ في شقاءٍ مَن امرأتهُ في تعَبٍ، وما زلتَ تُشاقي فلانًا منذُ اليوم مُشاقاةَ تُعاسِرُه ويُعاسِرُك.

قوله: (**أتعَبُ مِن رائض مُهْر**)، قال الميداني: هُو كقولهم: لا يَعدَمُ شقيٌّ مُهْرًا، يريدُ أنّ معالجَةَ المِهارةِ شقاءٌ، لِما فيها منَ التعب[1].

قولُه: (**فأريدَ ردُّ ذلك**)، أي: قولُه تعالى: ﴿طه * مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ ردٌّ لقولِ المشركين: إنّك تَشْقَى بتَرْكِكَ دِينَ آبائك، وتعريضٌ بأنّهمُ الأشقياء؛ لأن ﴿طه﴾ إذا جُعِلَ اسمًا للسُّورة و﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ خبرُه، يكونُ «القرآن» مِن وَضعِ المُظهَر مَوضعَ المُضمَر لِما ذَكَرْنا، وللتفخيم تعظيمًا له، وأنّه هُو السُّلَّمُ في نَيل كلِّ فَوزٍ وسعادة، ومَن

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٦٠).

وروي: أنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام صلّى باللّيلِ حتّى اسْمَغدَّتْ قدَماه، فقالَ لَهُ جِبريلُ عليه السّلامُ: أبقِ على نفسِك، فإنّ لها عليكَ حَقًّا. أي: ما أنزلناه لتُنهِكَ نَفسَكَ بالعِبادةِ وتُذيقَها المشَقّةَ الفادحة، وما بُعِثتَ إلّا بالحنيفيّةِ السّمحة، وكُلُّ واحدٍ من ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ و﴿تَذْكِرَةً﴾ علّةٌ للفعل، إلّا أنّ الأوّلَ وجَبَ مجيئُه معَ اللّام؛ لأنه ليسَ لفاعلِ الفِعلِ المعلّل، ففاتَتْه شَريطةُ الانتصابِ على المَفعوليّة، والثانيَ جازَ قَطعُ اللّامِ عنه ونَصبُه؛ لاسْتِجماعِه الشّرائط. فإن قُلت: أمَا يَجوزُ أن تَقول: ما أنزلْنا عَليكَ القُرآنَ

حُرِمَ فهُو الشّقيُّ الخائبُ الخاسِر، وإذا جُعِلَ قَسَمًا، و﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ المُقسَمُ عليه، دالٌ أيضًا على شَرَفِه، كقوله:

وثناياكِ إنّها إغريضُ[١]

مِن كونِ القَسَم والمُقسَم عليه من وادٍ واحد، فقولُه: «وما فيه الكَفَرةُ هُو الشَّقاوةُ بعَيْنِها» إشارةٌ إلى معنى التعريض.

قولُه: (حتّى اسْمَغَدَّتْ قَدَماهُ)، النّهاية: وفي الحديثِ: أنهُ صَلَّى حتّى اسْمَغَدَّتْ رِجلاهُ[٢]، أي: تورَّمتا وانتفَختا، واسمَغَدَّ الجُرحُ: إذا وَرِمَ.

قولُه: (لِتُنْهِكَ نفسَك)، الجوهري: نَهَكَتْه الحُمّى: إذا جَهَدتْه وأضْنَتْهُ، وفَدَحَه الدَّيْنُ: أثقَلَه، وأمرٌ فادح: إذا عالَهُ وبَهَظه.

قولُه: (لاستجماعِه الشرائط)، «الشّرائطُ»، بالرَّفع في بعض النُّسَخ، وفي الحاشيةِ عن المصنِّف: «لاستجماع الشّرائطِ بغيرِها»، هذا هُو الصَّحيحُ، لِما ذَكَرَ صاحبُ «المُغرِب»: استَجمَعَ السيلُ: اجتمع مِن كلِّ موضعٍ، واستَجمَعَتْ للمَرْءِ أمورُه:اجتمَعَ لهُ ما يُحِبُّه، وهُو لازمٌ كما تَرى. وقولُهم: استَجمَعَ الفَرَسُ جَرْيًا: نصْبٌ على التميز، وأمّا قول الفقهاءِ: مُستجمِعًا شرائطَ الجُمُعة، فليس يَثبتُ. وأمّا قولُ الأبِيوَرْدِيّ:

---

(١) لأبي تمام. سبق تخريجه.

(٢) هو جزء من حديث طويل ذكره الزيلعيّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٣٤٨)، وعزاه للبيهقي في «الدعوات الكبير».

أنْ تَشقى، كقَولِه تعالى: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢]؟ قُلت: بلى، ولكِنَّها نَصبةٌ طارئة، كالنَّصبةِ في: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وأما النَّصبةُ في ﴿تَذۡكِرَةً﴾ فهِيَ كالتي في: ضَربتَ زَيدًا؛ لأنهُ أَحَدُ المفاعيلِ الخَمسةِ التي هيَ أُصولٌ

شآميةٌ تَستَجمِعُ الشولَ حَرجَفُ

فكأنهُ قاسَها على ما هُو الغالبُ في الباب، أو سَمِعَه مِن أهلِ الحَضَر فاستعمَلَه. تَمَّ كلامه[1].

ويمكنُ أنْ تُصحَّحَ الرِّوايةُ بالرَّفع بأنْ يقال: التقديرُ: لاستجماعِ الشَّرائطِ فيه، كقولِ الشاعر:

ويومٍ شَهِدناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا[2]

قولُه: (نَصْبة طارئةٌ)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، يعني: كان مِن حقِّه دخولُ اللاّمِ لضَعْفِ دِلالتِه على التعليل، لأنه ليسَ على الشريطة[3] لكنّها نَصْبةٌ عارِضةٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا السؤالُ مَبْنيٌّ على قولِه: إلاّ أنّ الأوّلَ وَجَبَ مجيئُه باللام، يعني: ذكَرْتَ الوجوبَ وليسَ به؛ لأنّه يجوزُ مجيئُه بدونِ اللام كما في قولِه تعالى: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢٠]، وخلاصةُ الجوابِ أنَّ الواجبَ: أنْ يُجاءَ باللام، إلاّ أنه حَذَفَ اللامَ تخفيفًا لطُولِ الصِّلةِ والموصُول، ولذلك قالوا: يُحذَفُ حَرْف الجرِّ معَ «أنّ» و«أنْ» كثيرًا، واللامُ هاهنا متحقِّقٌ حكمًا، ولم يكنْ متحقِّقًا في ﴿تَذۡكِرَةً﴾ لا حقيقةً ولا حُكمًا.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٥٩). وانظر البيت في «ديوان الأبيوردي»، ص٢٠٦.

(٢) لرجلٍ من بني عامر، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ١٧٨) وتمامُه:

قليلٍ سوى الطعنِ النِّهال نوافِلُه

(٣) في (ح) و(ف): «الشرطية».

وقَوانينُ لغَيرِها. فإنْ قُلت: هل يَجوزُ أن يكونَ ﴿تَذْكِرَةً﴾ بدلًا من محَلِّ ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾؟ قُلت: لا، لاختِلافِ الجنسَين، ولكنّها نَصبٌ على الاستثناءِ المنقَطِعِ الذي ﴿إِلَّا﴾ فيه بمعنى (لكِنْ)، ويُحتمَلُ أن يكونَ المعنى: إنّا أنزَلْنا عليكَ القُرآنَ لِتَحتَمِلَ مَتاعِبَ التّبليغ، ومُقاوَلةَ العُتاةِ من أعداءِ الإسلامِ ومُقاتَلتِهم، وغيرَ ذلكَ من أنواعِ المشاقِّ

قولُه: (لاختلافِ الجِنسَيْنِ)، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا ليسَ بجواب. الجوابُ أن يُقال: المُبدَلُ منه لا بدّ مِن أن لا يكونَ مقصُودًا في الكلام، والمقصُودُ هُو البَدَلُ، ولهذا يجوزُ اطِّراحُه إلّا حيثُ لا يستقيمُ بقيّةُ الكلام، كما في قولِك: زيدٌ أرأيتَ غلامَهُ رجُلًا صالحًا، وهاهنا ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ مقصُودٌ في الكلام، واطّراحُه يُخِلُّ بالمقصُودِ مع أنّ بقيّةَ الكلام يَصحُّ بعدَ اطّراحِه. وقال صاحبُ «التقريب»: لا يجوزُ البَدَلُ لاختلافِ الجِنسَيْنِ في الانتصاب، لكنّهُ نُصِبَ على الاستثناءِ المُنقطع.

وقلتُ: الظاهرُ أن[١] مقصُودَ المصَنف مِن قولِهِ: «اختلافِ الجِنسَينْ» أن التّذكِرةَ والشَّقاوةَ لا تتراءى ناراهُما، ولو أبدَلتَهُ منهُ لكنتَ جَعَلْتَ الشيءَ بَدَلًا مما لا يُجانِسُه، والقائمُ مقامَ الشيء لا بدَّ أن يكونَ بينَهما مجانسةٌ، ولأن البدَلَ كالبيانِ للمُبدَل مِن حيثُ الإيضاحُ وكالتأكيدِ له مِن حيثُ تكريرُ العامِل، كما سَبَقَ في ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ولهذا جازَ أن يكونَ استثناءً مُنقطِعًا؛ لأن اختلافَ الجِنسيّةِ شَرْط فيه، إمّا تحقيقًا نحوَ: ما جاءني أحدٌ إلاّ حمارًا، أو تقديرًا نحوَ ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩]، على ما سَبَق، ويؤيِّدُه ما ذكَرَهُ صاحبُ «الكشْف»: لا يجوزُ البَدَلُ؛ لأن التذكرةَ ليسَت منَ الشقاوةِ في شيءٍ ليس هُوَ إياه ولا بعضَه ولا مُشتملًا عليه[٢].

قولُه: (المعنى: إنّا أنزَلْنا عليك القرآنَ لِتحتَمِلَ متاعبَ التبليغ)، يريدُ أنّ ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ تعليلٌ لـ﴿أَنزَلْنَا﴾، ثُم دَخَلَ النّفيُ على المُعلَّل والاستثناءُ متّصلٌ إمّا على تقديرِ الحال، فيقال:

---

(١) قوله: «الظاهر أن» سقط من (ف).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٨٦)، أو (٢: ٨١٢) بتحقيق د. محمد الدالي.

وتكاليفِ النُّبوّة، وما أنزَلْنا عليكَ هذا المتعبَ الشاقَّ إلّا ليكونَ تَذكِرةً. وعلى هذا الوَجهِ يجوزُ أن يكونَ ﴿تَذْكِرَةً﴾ حالًا ومَفعولًا له، ﴿لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ لِـمَنْ يَؤولُ أمرُه إلى الخَشية، ولِـمَن يَعلَمُ اللـهُ منه أنه يُبدِّلُ بالكُفرِ إيمانًا وبالقَسوَةِ خَشية. في نَصبِ

ما أنزَلْنا عليكَ القرآنَ لَتتعَبَ في حالٍ منَ الأحوال إلاّ في حالِ التذكِرة، وإمّا على تقديرِ أن يكونَ مفعولًا لهُ، فيكونُ التقديرُ: ما أنزَلْنا هذا القرآنَ المُتعِبَ لأمرٍ منَ الأمورِ إلا تَذْكِرةً. وقال صاحبُ «الانتصاف»: في هذا الوجهِ بُعْدٌ؛ لأنهُ حينَئذٍ يكونُ الشقاءُ سببَ النُّزول، وما جرَتْ به عادةُ الله معَ نبيِّه ﷺ؛ لأنهُ نهاهُ عن الشَّقاءِ وضِيقِ الصَّدر. قال تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣].

وقلتُ: ما ذَكَرَه ليسَ بشيءٍ؛ لأنّ المرادَ بالشقاءِ التَّعَبُ، وقد جاء ذلك في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، حيثُ فسَّرَه المصنّفُ بقولِه: إنّ المعنيَّ بالقولِ الثَّقيل القرآنُ، وما فيه منَ الأوامرِ والنَّواهي التي هِي تكاليفُ شاقّةٌ ثقيلة، لا سيَّما عليه صَلَواتُ الله عليه؛ لأنهُ مُتحمّلُها بنفْسِه، فهِي أثقَلُ عليه. والمعنى على هذا التفسيرِ: ما أنزَلْنا عليكَ القرآنَ المُتعِبَ إلاّ ليكونَ تذكِرةً، لا لأن تحمِلَ على نفْسِك قيامَ اللّيل وتُذيقَها المشَقّةَ، فحسبُكَ منهُ ما تَلقّاهُ مِن متاعِبَ ومشاقِّ مقاولةِ الأعداء. ومعنى قولِه تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢] لا تَخفْ تكذيبَ القوم وإعراضَهم، ولا يَضِقْ صَدْرُكَ منَ الأذى، فنَهاهُ عن مُبالاتِهم، وهُو صَريحٌ في تلقّي المكارِه وتحمُّلِ المتاعب. وقولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣] معناهُ: لا تتساقَط عليهِم حسَراتٍ إنْ لم يؤمنوا بهذا الحديث، ودُمْ على التبليغ ولا تتهاوَنْ. وتلخيصُ ذلك أنّ الشقاءَ الذي نَهاهُ عنهُ غيرُ الشَّقاءِ الذي هُو سببُ النُّزول، وهُو الذي نحن بصَدَدِه(١).

قولُه: (لِـمن يَؤُولُ أمرُه إلى الخشية)، هذا لأن القرآنَ تذكيرٌ للناس كلِّهم الخاشي وغيرِ الخاشي، وخصَّ الخاشيَ لأنّه المُنتفعُ به.

قولُه: (ولِـمَن يعلَمُ الله)، عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «لمن يَؤُولُ أمرُه».

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص ٣٥١.

﴿تَنزِيلًا﴾ وُجوه: أنْ يكونَ بَدلًا من ﴿تَذْكِرَةً﴾ إذا جُعِل حالًا، لا إذا كان مفعولًا له؛ لأنّ الشيءَ لا يُعلَّلُ بنفسِه، وأن يُنصَبَ بـ(نُزِّلَ) مُضمَرًا، وأنْ يُنصَبَ بـ﴿أَنزَلْنَا﴾؛ لأنّ معنى: ما أنزَلْناهُ إلّا تَذكِرة: أنزَلناه تذكرة، وأن يُنصَبَ على المَدحِ والاختِصاصِ وأنْ يُنصَبَ بـ﴿يَخْشَىٰ﴾ مَفعولًا به. أي: أنزلَهُ اللهُ تَذكِرةً لِمَن يخشى تنزيلَ الله، وهو معنى حَسنٌ وإعرابٌ بَيِّن. وقُرِئ: (تنزيلٌ) بالرَّفعِ على خبرِ مُبتدَإٍ محذوف. ما بَعدَ ﴿تَنزِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ تعظيمٌ وتفخيمٌ لشأنِ المُنـزَّل، لِنِسبتِه إلى مَن هذه أفعالُه وصِفاتُه، ....

قولُه: (لأنّ الشيءَ لا يُعلَّلُ بنفسِه)، يعني تَذْكِرة عِلّةٌ لأنزَلْنا، ولو أُبدِلَ تنزيلًا عنهُ، رَجَع إلى كونِه عِلّةً لـ﴿أَنزَلْنَا﴾[١]، فيلزَمُ تعليلُ الشيءِ بنفْسِه، وإذا جُعِلَ حالًا يكونُ بمعنى مُنزَّلًا، فيكونُ حالًا موطِّئةً، كقولِه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، بخلافِه إذا جُعِلَ مفعولًا لهُ، فإنهُ يبقَى على مَصْدريّتِه، فيكونَ تعليلًا لنفسِه بهذا التقدير؛ لأنه لو كان منصوبًا بـ ﴿أَنزَلْنَا﴾ لا على هذا التقدير، بل على ظاهره، يكون تقدير الكلام: ما أنزلنا تنزيلًا ممن خَلَقَ الأرض، وهو فاسد[٢].

قولُه: (لأنّ معنى: ما أنزَلْناهُ إلّا تَذكِرةً: أنزَلْناهُ تَذكِرة)، تعليلٌ لجوازِ أنْ يكونَ أنزَلْناه عاملًا في المصدَرِ المؤكَّد بهذا التقدير؛ لأنهُ لو كان منصُوبًا بأنزَلْنا لا على هذا التقدير، بل على ظاهِرِه، يكونُ تقديرُ الكلام: ما أنزَلْنا تنزيلًا ممّن خَلَقَ الأرضَ، وهُو فاسد.

قولُه: (وهُو معنى حسَنٌ و إعرابٌ بيِّن)؛ لأنّ المعنى: ما أنزلنا عليكَ القرآنَ إلّا تذكيرًا لَمن يَـخْشَى الـمُنَـزَّلَ الذي شأنُه أنهُ مِن جهةِ القادرِ العظيم القاهرِ السُّلطانِ الواسع المُلْك، فإذا خَشِيَهُ بَدَّلَ الكُفرَ إيمانًا، والعِصيانَ طاعةً، ولا يَتقدَّمُ على التكذيبِ والارتياب.

وقولُه: (ما بعدَ ﴿تَنزِيلًا﴾ إلى قولِه: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ تعظيمٌ وتفخيمٌ لشأنِ المُنزَّل)، فيه إيماءٌ إلى ترتُّبِ الحُكم على الوَصْف.

---

(١) من قوله: «ولو أبدل تنزيلًا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «بهذا التقدير لأنه لو كان منصوباً» إلى هنا، سقط من (ط).

ولا يَخلو من أنْ يكونَ مُتعَلَّقُه إمّا ﴿تَنزِيلًا﴾ نفسَه فيَقَعَ صِلةً له، وإمّا مَحذوفًا فيَقَعَ صِفةً له. فإن قُلت: ما فائدةُ النَّقْلةِ من لَفظِ المُتكلِّم إلى لَفظِ الغائب؟ قُلت: غَيرُ واحدة، منها عادةُ الافْتِنانِ في الكَلامِ وما يُعطيه مِنَ الحُسنِ والرَّوعة. ومنها أنّ هذه الصِّفاتِ إنّما تَسرَّدَت مع لَفظِ الغَيبة. ومنها أنّه قالَ أوّلًا: ﴿أَنزَلْنَا﴾ ففَخَّمَ بالإسنادِ إلى ضَميرِ الواحدِ المُطاع، ثُمّ ثنّى بالنِّسبةِ إلى المُختَصِّ بصِفاتِ العَظَمةِ والتّمجيدِ فضُوعِفَتِ الفَخامةُ من طَريقَين: ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنزَلْنَا﴾ حكايةً لكَلامِ جِبريلَ

قولُه: (ولا يَـخْلو مِن أن يكونَ مُتعلَّقُه)، الضَّميرُ في «لا يَـخْلو»: راجعٌ إلى قولِه: «ما بعدَ ﴿تَنزِيلًا﴾». وعليه قولُ صاحِب «التقريب» في قولِ المصنِّف: «فيَقَعَ صلةً»، ويُمكنُ أن يقالَ: إنَّ «مَن» فاعل، أي: لا يَخْلو مِن أن يكونَ، يعني ﴿مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ إمّا أن يكونَ معمولًا لـ﴿تَنزِيلًا﴾ أو لُمقدَّر، وهُو صفةُ ﴿تَنزِيلًا﴾، والصِّفةُ أدخَلُ في التفخيم والتعظيم المطلوب؛ لأنّ الصِّفةَ حينئذٍ تكونُ مادحة.

قولُه: (أنَّ هذه الصِّفاتِ إنّما تَسرَّدَت مَع لفظِ الغَيْبة)، يعني قولَه: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى * ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ * لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ... ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، فلو دامَ على لفظِ المُتكلِّم لم يَحْسُنْ سَرْدُ هذه الصِّفاتِ على ما هُو عليه؛ لأنّ المعنى: إنّا أنزَلْنا عليك القرآنَ تَذكِرةً لمن يَخْشَى، تنزيلًا ممن هُو مُستحِقٌّ لأنْ يُطاعَ فيما أمَرَ ونَهى، وأن يُعبَدَ ويُخضَعَ لهُ، وأنْ لا يُستعانَ إلا به لأنهُ متّصفٌ بهذه الصِّفاتِ الكاملة، ومنَ الأُسلوبِ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤]، فلم يَقُلْ: استَغْفَرتَ لهم؛ تعظيمًا لشأنِ الرسُولِ ﷺ وتفخيمًا لاستغفارِه، وتنبيهًا على أنّ شفاعةَ مَن اسمُه الرسُولُ مِنَ الله بمكان.

وأمّا قولُه: «إنّ هذه الصِّفاتِ إنّما تَسرَّدت على لفظِ الغيبة»، فمعناهُ: أنهُ ما انتقَلَ مِن ضميرِ المتكلِّم إلى ضميرِ الغَيْبةِ كما عليه ظاهرُ الالتفات، وإنّما انتقَلَ منهُ إلى ما مِن حقِّه أن يكون على لَفْظِ الغَيْبة، وهُو المُظهَر، كما في هذه الآية مِن لفظِ الرسُول، فهُو في الحقيقة مِن وَضعِ المُظهَر موضعَ المُضمَر لتوخّي بيانِ العِلّة؛ لأنّ حقَّ العوْدِ بعدَ المُضمَر أن يُجاءَ بالمُضمَر.

قولُه: (فضُوعِفَتِ الفَخامةُ مِن طريقَيْن)، يعني: إذا ابتُدئَ الكلامُ بنوعٍ منَ التعظيم،

والملائكةِ النّازِلينَ معه. وَصْفُ السَّماواتِ بالعُلى: دَلالةٌ على عِظَمِ قُدرةِ مَن يَخلقُ مِثلَها في عُلُوِّها وبُعدِ مُرتقاها.

[﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ * لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ٥ - ٦]

قُرِئ: (الرَّحمٰنِ) مجرورًا صِفةً لَمن خَلقَ، والرَّفعُ أحسَن؛ لأنه إمّا أن يَكونَ رَفعًا على المَدحِ على تقدير: هُوَ الرَّحمٰن، وإمّا أن يكونَ مُبتدأً مُشارًا بلامِه إلى «مَن خَلَقَ». فإنْ قُلت: الجُملةُ التي هي: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ما مَحَلُّها إذا جَررتَ «الرَّحمٰن» أو رَفعتَهُ على المَدح؟ قُلت: إذا جَررتَ فهِيَ خَبرُ مبتَدإٍ محذوفٍ لا غَير، وإنْ رَفعتَ جازَ أنْ تكونَ كذلك، وأنْ تَكونَ معَ «الرَّحمٰنِ» خَبرَينِ للمبتَدإ. لـمّا كانَ الاستِواءُ على العَرشِ وهُوَ سَريرُ الملكِ مِمّا يَردَفُ المُلك، جَعلُوه كنايةً عنِ المُلْكِ فقالوا: استَوى فُلانٌ على العَرشِ، يُريدون: مَلَكَ، وإنْ لـم يَقعُد على السَّريرِ البتّة، قالوه أيضًا لشُهرَتِه في

وهُو إتْيانُ الضّميرِ الدّالِّ على أنّ المتكلِّمَ به مُعظَّمٌ مُطاعٌ ذو سُلطان، ثم ثَنّى بما يَتمكّنُ مِن إجراءِ الأوصافِ الجليلة على الموصُوفِ بنوعِ التعظيم وتكرُّرِ المعنى المقصُودِ، ويَفُوتُ هذا إن أجريَ الكلامُ على سَنَنٍ واحد.

قولُه: (وإمّا أن يكونَ مُبتدأً مشارًا بلامِه إلى «مَن خَلَقَ»)، يريدُ أنّ التعريفَ فيه كالتعريفِ في قولِه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإنّ المشارَ إليه ما يُعلَمُ مِن مفهومِ قولِه: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، من الذُّكورة، فإنهُ لّما قيل: ﴿مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ فُهِمَ منهُ معنى الرَّحمن، وأنهُ مَوْلَى جَلائلِ النِّعم، ولا نعمةَ أجَلُّ مِن إيجادِ الأشياءِ منَ العَدَم، فأُشيرَ باللامِ إلى ذلك المعهود، كأنهُ قيل: ذلك الخالقُ ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وفيه إثباتُ وصفَيْنِ مُستقِلَّيْنِ، أي: الخالِقيةِ والمالكيّة.

قولُه: (قالوهُ أيضًا)، جزاءٌ لقولِه: «وإن لم يَقعُدْ»[1]، وقولُه: «ملك» مفعولٌ لقولِه:

---

(١) في النسخة (ف): «يقصد» بالصاد.

ذلك المعنى ومُساواتِه «مَلَكَ» في مُؤدّاه، وإنْ كانَ أشرَحَ وأبسَطَ وأدَلَّ على صُورةِ الأمر. ونحوُه قولُك: يَدُ فُلانٍ مَبسوطة، ويَدُ فُلانٍ مَغلولَة، بمعنى: أنه جَوادٌ أو بَخيل، لا فَرقَ بينَ العِبارَتَينِ إلّا فيما قُلت. حتّى إنّ مَن لـمْ يَبسُطْ يدَه قَطُّ بالنَّوال، أو لـم تَكُن له يَد رَأسًا قيلَ فيه: يَدُه مَبسوطة؛ لُمساواتِه عندَهُم قولَهم: هُوَ جَواد. ومنهُ قَولُ الله عزَّ وجَلّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: هُوَ بَخيل، ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: هُوَ جَواد، من غَيرِ تَصوّرِ يَدٍ ولا غُلٍّ ولا بَسط، والتَّفسيرُ بالنِّعمةِ والتَّمحّلُ للتَّثنية، من ضيقِ العَطَنِ والمُسافَـرةِ عن عِلمِ البَيانِ مسيرةَ أعوام،

«ومُساواته»، يعني: أنهم يُكَنُّونَ بقولِه: استَوى فلانٌ على العَرْش، عن: مَلَكَ، سواءٌ قَعَدَ على السَّريرِ أو لم يَقعُدْ؛ لأنّ اللازمَ مُساوٍ في تأديةِ المعنى، كما يقالُ: يدُ فلانٍ مبسُوطةٌ ويدُ فلانٍ مغلولةٌ بمعنَى أنهُ جَوادٌ أو بخيلٌ، حتّى إنْ لم يكنْ له يَدٌ رأسًا قيل هذا الكلامُ في حقِّه.

قولُه: (وإن كان أشرَحَ)، اسمُ «كان»: ضميرٌ يرجِعُ إلى قولِهم: استَوى فلانٌ على العَرْش، لا إلى: مَلَكَ، كما ظُنَّ. فالمعنى: قالوا: استَوى فلانٌ على العَرْش، يُريد: مَلَكَ، سَواءٌ قَعَد على السَّريرِ أو لم يَقعُدْ؛ لِمساواةِ هذا اللفظِ «مَلَكَ» في تأديةِ المقصُود، وإن كان هذا اللَّفظُ أبسَطَ مِن «مَلَكَ» وأبلَغَ منهُ، كما عُلِم في البيانِ أنّ الكِنايةَ أوقَعُ منَ الإفصاح بالذِّكْر؛ لأنك معَ الكِنايةِ كمُدَّعي الشيءِ بالبيِّنة، ولأنهُ لا يقالُ: فلانٌ استَوَى على العَرْش إلّا بعدَ تَمكُّنِه على المُلكِ واستقرارِه لهُ، بخلافِ ما إذا قيل: مَلَكَ، ولأنّ في تلك العبارةِ تصويرًا لصُورةِ العرْش في الذِّهن، وتخييلاً لحالةِ الاستواءِ عليه، ويلزَمُه لِمزيدِ المعنى الآخَر لا عكسِه، فيكونُ أبسَطَ وأدَلَّ.

قولُه: (والتَمحُّلُ للتثنيةِ مِن ضِيقِ العطَن)، يريدُ أنّ قولَهم: إنّ معنى اليَدِ: النِّعمةُ، فمعنى ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]: نعمةُ الله مقبوضةٌ، ومعنى ﴿يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾: نعمتُه في الدُّنيا ونعمتُه في الآخِرة. نَقلَه الواحِديُّ عن بعضِهم[1].

قولُه: (مِن ضِيقِ العَطَن)، أي: مِن ضِيقِ مَجالِه في المعاني والبيان، الأساس: ضَرَبَ القومُ

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٢: ٢٠٧).

﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ما تحتَ سَبعِ الأرَضين. عن مُحمَّدِ بنِ كَعبٍ وعَنِ السُّدِّيِّ: هُوَ الصَّخرةُ التي تَحتَ الأرضِ السابِعة.

[﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ٧-٨]

أي: يَعلَمُ ما أسرَرتَه إلى غَيرِكَ وأخفى من ذلك، وهو ما أخْطرتَه ببالِك، أو ما

بعَطَنٍ: إذا أناخُوا حَوْلَ الوِرْد، وإذا أناخُوا[1] حوْلَ الماءِ بعدَ السَّقْي، والعَطَنُ والمُعطَنُ: المُناخُ حَوْلَ الوِرد، وأما في مكانٍ آخَرَ فمُرَاحٌ ومَأْوى. ومنَ المُستعار: فلانٌ واسعُ العَطَن، إذا كان رَحْبَ الذِّراع، وقال الإمامُ في قولِه: مِن غيرِ تصوُّرِ يدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْط، نظَرٌ؛ لأنّا لو فتَحْنا هذا البابَ لانفتَحَتْ تأويلاتُ الباطِنيّة، فإنّهم يقولونَ أيضًا: المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]: الاستغراقُ في خدمةِ الله مِن غيرِ تصوُّرِ فعل، وقولِه تعالى: ﴿بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]: المرادُ منهُ تخليصُ إبراهيمَ مِن يدِ الظالمِ مِن غيرِ أن يكونَ هناك نارٌ وخطابٌ البتّةَ، وكذا القولُ في كلِّ ما وَرَدَ في كتابِ الله المجيد، بل القانونُ: أنه يجبُ حَمْلُ كلِّ لَفظٍ وَرَدَ في التنزيلِ على حقيقتِه إلاّ إذا قامَتْ دِلالةٌ عَقْلِيّةٌ قَطْعيّةٌ توجبُ الانصرافَ عنهُ، وليتَ مَن لم يعرِفْ شيئًا لم يَخُضْ فيه[2].

وأقولُ: سَلَّمْنا أنّ الأصلَ إجراءُ اللَّفظِ على حقيقتِه إلاّ إذا مَنَعَ مانعٌ، لكنّ طريقَ العُدولِ غيرُ مُنحصِرٍ في المجازِ في المُفرَد، فكما جازَ العدولُ عن الحقيقةِ إلى المجازِ في المفردِ جَازَ العدولُ منَ الإسنادِ إلى الإسناد، في مِثلِ قولِنا: أَنبتَ الرَّبيعُ البَقْلَ وهزَمَ الأميرُ الجُنْدَ، ومنَ المُركَّبِ إلى المركّب كما نحن بصَدَدِه، فإنهُ عُدولٌ إلى أخذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منَ المجموع لمانعِ إجرائها على مفهومِها الظاهِري، ويُسَمَّى هذا بالكِنايةِ الإيمائية.

قولُه: (﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ما تحتَ سَبْعِ الأرَضِين)، والثَّرى هُو: التُّرابُ النَّدِيّ.

---

(١) قوله: «حول الورد، وإذا أناخوا» سقط من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٧).

أسْرَرتَهُ في نَفسِك، ﴿وَأَخۡفَى﴾ مِنه وهو ما سَتُسِرُّه فيها. وعَن بَعضِهم: أنّ «أخفَى» فِعل، يعني أنه يَعلَمُ أسرارَ العِبادِ وأخفَى عَنهُم ما يَعلَمُه هوَ كقَولِه تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه: ١١٠]، وليسَ بذاك. فإنْ قُلت: كيفَ طابَقَ الجَزاءُ الشَّرط؟ قُلت: مَعناه: وإنْ تَجهَرْ بذِكرِ الله من دُعاءٍ أو غَيرِه، فاعلَمْ أنهُ غَنيٌّ عَن جَهرِك، ....

قولهُ: (وعن بعضِهم أنّ «أخفَى» فِعلٌ)، قال مُحيي السُّنة: رُوِيَ عن زيدِ بن أسلَمَ؛ أيْ: يَعلَمُ أسرارَ العِباد، وأخفَى سِرَّهُ عن عبادِه، فلا يَعلَمُه أحدٌ، تحريرُهُ أنه يَعلَمُ أسرارَ العبادِ، والعبادُ لا يعلَمونَ أسرارَه، كقوله تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه: ١١٠][1].

قولُه: (وليسَ بذاكَ) أي: الشَّرطُ لا يُلائمُه، لأنّ الكلامَ ليسَ[2] في إثباتِ العِلمِ لله تعالى ونَفيِه عمّا سِواه. قال صاحبُ «الانتصاف»: يَلزَمُ منهُ عطفُ الجُملةِ الفعليّةِ على الاسميّة إنْ عطَفْتَه على الجُملةِ الكُبرى، أو عطفُ الماضي على المضارع إنْ عطَفْتَ على الجُملةَ الصُّغرى، هذا منَ اللّفظ، ومنَ المعنى: القَصْدُ: الحَضُّ على تَرْكِ الجَهْرِ وسُقوطِ فائدتِه، يَعلَمُ اللهُ ما هو أخفَى منهُ[3]، وإذا جَعَلْتَه فعلًا ماضيًا خرَجَ عن قَصْدِ السِّياق، وليسَ مثلَه قولُه تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه: ١١٠]، إذْ بيْنَ السِّياقَيْنِ اختلاف.

قولُه: (فاعلَمْ أنهُ غنيٌّ عن جَهْرِك)، فيه إيذانٌ بأنّ السُّؤالَ عن وَجهِ ترتُّبِ الجزاءِ على الشَّرط، يعني: أنّ مِن شَرْطِ الجزاءِ أن يكونَ مُسَبّبًا عن الشَّرط، وهاهنا الشَّرطيّةُ مفقودةٌ. وأجاب بوجهَيْنِ مَآلُهما إلى تقديرِ الإعلام والتنبيهِ والتوبيخ، والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على نَفْي الجَهْرِ وإثباتِ الغَيْر، والثاني على الإرشادِ إلى وَجهِ حكمتِه، أمّا قولُه أولًا: «فاعلَمْ أنهُ غنيٌّ عن جَهْرِك» فتوبيخٌ؛ يعني: جَهْرُكَ بالقَوْلِ سببٌ لأنْ أُوقفكَ على قلّةِ جَدْواه؛ لأنّ السامعَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٤). وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٦: ١٦).

(٢) سقط اللفظ «ليس» من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢).

....

قريبٌ يَسمَعُ السِّرَّ وأخفَى، ومنهُ: تأديبُ رسول الله ﷺ أصحابَه، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي موسى قال: كنّا معَ رسُولِ الله ﷺ في سَفَر، فجَعَلَ الناسُ يجهَرونَ بالتكبير، فقال رسُولُ الله ﷺ: «ارْبَعُوا على أنفسِكم، إنّكم ما تَدعُونَ أصمَّ ولا غائبًا، إنّكم تَدعُونَ سميعًا بصيرًا وهُو مَعكم» الحديث(١).

وأمّا قولُه ثانيًا: «أن يكونَ نَهيًا عن الجهْرِ» فمعناهُ: لا تَجْهَروا بالقولِ في الدُّعاء، بلِ اعتَمِدوا الخُفْيةَ، فإنّها أبعَدُ منَ الريّاءِ وأقربُ إلى الخُضُوعِ وأهضَمُ للنفس، كما قال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]. وأمّا قولُه ثالثًا: تعليمًا للعباد، فتأويلُه: إنّي ما كَلَّفتُكم الجَهْرَ لأنّي لا أَسمعُ إلاّ الجَهْرَ، فإنّي أسمَعُ السِّرَّ وأخفَى، وإنّما كَلَّفتُكم لأمرٍ آخرَ فرُوموهُ مِن مَظَانِّه، كأنّه قيل: شَرْعيّةُ الأمرِ بالجَهْرِ سببٌ للتنبيه على وَجْهِ الحِكمة ودفعِ الرِّيبة، قال القاضي: الغرض في شَرْعيّةِ الجَهْر ليسَ لإعلام الله، بل لتصويرِ النفْسِ بالذِّكْر ورسُوخِه فيها، ومَنْعِها عنِ الاشتغالِ بغيرِه وهَضْمِها بالتضَرُّع والجُؤار(٢).

وقلتُ: وقد أسلَفْنا في خاتمةِ الأعرافِ مراتبَ الدُّعاءِ بحسَبِ اختلافِ المقاماتِ على لسانِ العارِفين. ومنَ الاعتبارَيْنِ ما رَوَينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي قَتادةَ: أنّ رسُولَ الله ﷺ خَرَج ليلةً، فإذا هُو بأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه يَخفِضُ مِن صَوْتِه، ومَرَّ بعُمرَ رضيَ اللهُ عنه يُصلِّي يرفَعُ صَوتَه، فسألَ أبا بكرٍ فقال: قد أسمَعْتُ مَن ناجَيْت يا رسُولَ الله، وسأل عُمرَ رضي الله عنه فقال: أُوقِظُ الوَسْنان وأطرُدُ الشَّيطان(٣). وأخرَجَ الإمامُ أحمدُ نحوَه عن عليٍّ، وزاد الحَسَنُ في حديثِه فقال: «يا أبا بكر ارفَعْ مِن صَوتِكَ شيئًا»(٤)، وقال لعُمَرَ: «اخفِضْ مِن صَوتِكَ شيئًا». وَرَواهُ أبو داودَ، عن أبي هريرةَ أيضًا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢) و (٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٤١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣١)، والترمذي (٤٤٧)، وغيرهما، وصحّحه ابن حِبّان (٧٣٣).

(٤) «مسند الإمام أحمد» (٨٦٥).

(٥) «سنن أبي داود» (١٣٣٢).

فإمّا أن يَكونَ نهيًا عَنِ الجهرِ كقولِه تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وإمّا تَعليمًا للعِبادِ أنّ الجهرَ ليسَ لإسماعِ الله، وإنّما هُوَ لغَرضٍ آخر، ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ تأنيثُ الأحسَن، وُصِفَت بها الأسماءُ لأنّ حُكمَها حُكمُ المؤنّثِ كقَولِك: الجماعةُ الحُسنَى، ومِثلُها ﴿مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]، و﴿مِنْ ءَايَـٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣].

والذي فَضَلَت بِهِ أسماؤُهُ في الحُسنِ سائرَ الأسماء: دلالتُها على مَعاني التّقديسِ والتّمجيد، والتّعظيمِ والرُّبوبيّة، والأفعالِ التي هيَ النّهايةُ في الحُسن.

واعلَمْ أنّ هذه المعانيَ المذكورةَ مُستنبَطَةٌ منَ الآيةِ باستعانةِ إشارةِ النّصّ. وأمّا عبارتُه فلإثباتِ عِلمِه الشامِلِ للكائناتِ مِن جُزئيّاتِها وكُلّيّاتِها وما يتصلُ بها من باطن أحوالها وظاهرها؛ لأن قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ بيان لكمال الخالقية، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[1] إيماءٌ إلى التدبُّرِ التام، وقولُه: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إشارةٌ إلى المالكيّةِ العامّة، فيكونُ قولُه: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: ٧]، إثباتٌ للعالَميّة، فالمعنى: تَنَبَّهْ أيُّها السامعُ على أنّ عِلمه محيطٌ بكلِّ شيءٍ وإن أردتَ أن تَجهَرَ بالقولِ وتُخفي في نَفسِك خلافَه فاعلَمْ أنهُ يَعلَمُ المُضمَرَ وأخفى منهُ ممّا ستُسِرُّهُ فيها، وهُو في المبالغةِ في جانبِ العِلم مثل ﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ في جانبِ المُلْك فينطبقُ على هذا التأويلِ مجيءُ اسمِه المُقدّسِ الجامعِ لأجلِ ترتُّبِ الحُكم بالتوحيدِ عليه وإردافِ قولِه: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، به على التّتميم.

قولُه: (سائِرَ الأسماء)، الجوهري، سائرُ الناسِ: جميعُهم، وذكَرَهُ في السّين معَ الياءِ، وقال ابنُ الأثيرِ في «النّهاية»: السائرُ مهموزٌ، ومعناهُ: الباقي، والناسُ يَستعمِلونَه في معنَى الجميع، وليسَ بصحيح. وقد تكرّرتْ هذه اللّفظةُ في الحديث، وكلُّها بمعنى باقي الشيء، ومنهُ: «فَضلُ عائشةَ على النّساءِ كفَضلِ الثّريدِ على سائرِ الطعام» أي: باقيه، وفي «المُغرِب»: الأَسْآرُ: جمعٌ على أفعالٍ، جمعُ سُؤْر، وهُو بقيّةُ الماءِ التي يُبقيها الشارِبُ في الإناء، ثُم استُعيرَ

---

(١) من قوله: «وما يتصل بها من باطن أحوالها» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ ٩-١٠]

قَفَّاهُ بقِصَّةِ مُوسى عليه السّلامُ ليَتأسّى به في تَحمُّلِ أعباءِ النُّبوّةِ وتَكاليفِ الرِّسالةِ والصَّبرِ على مُقاساةِ الشّدائد، حتّى ينالَ عندَ الله الفوزَ والمَقامَ المَحمُود. يجوزُ أنْ يَنتَصِبَ ﴿إِذْ﴾ ظرفًا للحَديث؛ لأنه حَدَث، أو لمضْمَر، أي: حينَ ﴿رَءَا نَارًا﴾ كانَ

لبقيّةِ الطّعام وغيرِه(١)، وقال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: يَستعمِلُونَ «سائرَ» بمعنى: جميع، وهُو في كلام العَرَب بمعنى الباقي، والدَّليلُ عليه قولُ النبيِّ ﷺ لَغيلانَ حينَ أسلَمَ وعندَه عَشرُ نِسوةٍ: «اختَرْ أربعًا منهُنَّ وفارِقْ سائرَهُنّ»(٢)، وما أنشَدَ سيبويهِ:

تَرى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ ... وسـائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ(٣)

قولُه: (قَفّاهُ بقِصّةِ موسى عليه السّلامُ ليَتأسّى به)، الضَّميرُ راجعٌ إلى معنى قولِه: ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ١-٣] على أنْ يكونَ المعنى: إنّا أنزَلْنا عليكَ القرآنَ لتَحمِلَ متاعبَ التبليغ ومُقاوَلَة العُتاةِ مِن أعداءِ الإسلام ومُقابَلتَهم وغيرَ ذلك، كما أنزَلْنا على موسَى التَّوراةَ كذلك، فتكونُ الواوُ عاطفةً قصةً باستقلالِها على قصّةٍ مِثلِها.

قولُه: (أعباء النُّبوة)، الجوهري: العِبءُ، بالكسر: الحِمْلُ، والجَمْعُ الأعباءُ.

قولُه: (ظَرْفًا للحديث)؛ لأنهُ حَدَثٌ، أي: مصدَرٌ هُنا بدليلِ قولِه: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ [طه: ١٠] بخلافِ قولِه: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] فإنهُ بمعنى الـخَبَر، قال الجَوهريُّ: والحديثُ: الخَبرُ، يأتي على القليلِ والكثير.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٤١)، والترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وغيرهم من حديث ابن عمر، وصحّحه ابن حِبّان (٤١٥٧)، وفيه تمام تخريجه.

(٣) «درّة الغواص في أوهام الخواص» ص ١٠، وانظر الشاهد المذكور في «كتاب سيبويه» (١: ١٨١).

كيتَ وكَيت. أو مَفعولًا لـ (اذكُر) استأذَنَ مُوسى شُعَيبًا عليهما السّلامُ في الخُروجِ إلى أمِّه وخَرجَ بأهلِه، فوُلِدَ له في الطَّريقِ ابنٌ في ليلَةٍ شاتِيَةٍ مُظلِمةٍ مُثلِجة،وقد ضَلَّ الطَّريقَ وتَفرَّقَت ماشِيَتُه ولا ماءَ عندَه، وقَدحَ فصَلدَ زَندُه فرأى النّارَ عِندَ ذلك. قيل: كانَتْ ليلةَ جُمعة، ﴿ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ أقيمُوا في مَكانِكُم. الإيناس: الإبصارُ البَيِّنُ الذي لا شُبهةَ فيه، ومِنهُ إنسانُ العَين؛ لأنه يُتَبيَّن به الشيءُ، والإنس: لظُهورِهم، كما قيل: الجنُّ؛ لاستِتارِهم، وقيل: هُوَ إبصارُ ما يُؤنَسُ به، لـمّا وَجَدَ منه الإيناسَ فكان مقطوعًا متيقّنًا، حقَّقَه لهم بكَلمَةِ ﴿إنّ﴾ ليُوَطِّنَ أنفُسَهم، ولـمّا كانَ الإتيانُ بالقَبَس، ووُجودُ الهدى مترقَّبينِ مُتوقَّعين، بُنِيَ الأمرُ فيهما على الرَّجاءِ والطَّمَع، وقال: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ ولـمْ

الراغبُ: كلُّ كلام يَبلُغُ الإنسانَ مِن جهةِ السَّمع أو الوحي في يَقَظتِه أو مَنامِه، يقالُ لهُ: حديثٌ، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا﴾ [التحريم: ٣] وقال: ﴿وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ١٠١]، أي: ما يُحدَّثُ به الإنسانُ في نَوْمِه، وسَمَّى تعالى كتابَه حديثًا، قال: ﴿فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ﴾ [الطور: ٣٤]، وقال: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨]، والحديثُ: الطَّرِيُّ منَ الثِّمار، ورجُلٌ حَدُوثٌ: حسَنُ الحديث، ورجلٌ حَدَثٌ وحديثُ السِّنّ: بمعنًى[1].

قولُه: (شاتِية)، قيل: هِي من قولِهم: شَتَوْتُ بموضع كذا؛ أقَمْتُ به الشتاء.

قولُه: (مُثْلِجَة)، أي: ذاتُ ثَلْج.

قولُه: (وقَدَحَ فصَلَدَ زَندُهُ)، الجوهري وصَلَدَ الزَّندُ يَصلِدُ ـ بالكسرِ ـ صُلودًا: إذا صَوَّتَ ولم يُخرِجْ نارًا.

قولُه: (لَـمّا وَجَدَ منهُ الإيناسَ)، يُروَى «وجد» معروفًا ومجهولًا، والأوّلُ أوجَهُ لمطابقةِ «خيفةً» لهم، أي: لَمّا وَجَد موسَى مِن نفسِه الإيناسَ حقَّقَهُ للأهل بأنْ قال: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ بكلمةِ التحقيق.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٢٢-٢٢٣.

يَقطَعْ فيقول: إنّي ﴿ءَاتِيكُم﴾؛ لئلّا يَعِدَ ما ليس يَستَيقِنُ الوفاءَ به. القَبَس: النّارُ المقتَبسَة في رَأسِ عُودٍ أو فَتيلةٍ أو غيرِهما. ومنه قيل: المِقْبَسَة، لِـما يُقتبَسُ فيه من سَعَفةٍ أو نَحوِها. ﴿هُدًى﴾ أي: قومًا يَهدونَني الطّريقَ أو يَنفَعونَني بهُداهُم في أبوابِ الدّين، عَن مُجاهِدٍ وقَتادة؛ وذلكَ لأنّ أفكارَ الأبرارِ مَغمُورةٌ بالهِمّةِ الدينيّةِ في جَميعِ أحوالِهِم لا يَشغَلُهم عنها شاغل. والمعنى: ذَوي هُدى. أو إذا وَجَدَ الهُداةَ فقَدْ وَجَدَ الهُدى. ومعنى الاسْتِعلاءِ في ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أنّ أهلَ النّارِ يَستَعلونَ المكانَ القَريبَ منها، كما قال سيبَوَيه في (مَررتُ بزَيد): إنه لُصُوقٌ يَقرُبُ مِن زَيد. أو لأنّ المُصطَلِينَ بها ......

قولُه: (من سَعَفَةٍ)، السُّعفة: الخِرْقةُ بلُغةِ أهلِ مكّة، والسَّعّافُ: الخَزّافُ.

قولُه: (إذا وَجَدَ الهُداةَ فقد وَجَدَ الهُدى)، يريدُ أنه أُطلِقَ «الهُدى» وأُريدَ «الهُداةُ» إطلاقًا للّازِمِ على الملزوم، ويُمكنُ أن تكونَ الآيةُ مِن بابِ قولِ ابنِ المَناذر:

إنَّ عبـدَ الحميـدِ لَمّـا تولّى ... هَـدَّ رُكْنًا مـا كان بالمهدودِ

ما دَرَى نَعْشُـه ولا حامِلوهُ ... ما على النَّعشِ مِن عفافٍ وجودِ

لأنهُ إذا وجَدَ الـهُدى في ذلك المكانِ ولا ارتيابَ في أنه لا يَتقوَّمُ فيه بنفسِه، فقد وَجَدَ الـهُداةَ، وعليه البيتُ المُستشهَدُ به في «الكتاب».

قولُه: (كما قال سِيبَوَيْه)، يعني: جعَلَ استعلاءَ مكانٍ يقرُبُ منها بمثابةِ استعلائها، كما جَعَلَ اللُّصوقَ بما كانَ يقرُبُ مِن زيدٍ بمثابةِ اللُّصوقِ بمكانِ زيد.

قولُه: (أو لأنَ المُصطَلِينَ بها)، اعلَمْ أنّ ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾: ظَرْفٌ مُستقِرٌّ حالٌ مِن ﴿هُدًى﴾، و«كان»: صفة قُدِّمَتْ، فصارتْ حالًا.

قال صاحبُ «الفرائد»: ﴿عَلَى﴾: حرفُ جرٍّ لا بدَّ لهُ مِن مُتعلّق، فالتقديرُ: أو أجِدُ ذوي هُدى مُشرِفينَ على النارِ؛ لأنهُ لا بدَّ في الاصطلاءِ بالنارِ مِن أن تكونَ النارُ تحتَ أذيالِهِم.

والمُستَمتِعينَ بها إذا تكنّفوها قيامًا وقُعودًا كانوا مُشرِفينَ عليها، ومِنهُ قَولُ الأعشى:

وباتَ على النارِ النَّدى والمُحَلَّقُ

قولُه: (تكنّفوها)، الجَوهري: تكَنَّفوه واكتَنَفوهُ، أي: أحاطُوا به، والتكنيفُ مِثلُه.

قوله: (وباتَ على النار) البيت، أولُه:

لعَمْري لقد لاحَتْ عيونٌ كثيرةٌ ... إلى ضَوْءِ نارٍ في يَفَاعٍ تُـــحَرَّقُ
تَشِــبُّ لمَقْرورَيْـــنِ يَصطَلِيانِها ... وباتَ على النارِ النَّدى والمُحَلَّقُ
رَضيعَيْ لبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تقاسَـــما ... بأسحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتفرَّقُ(١)

قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوّاص» بعدَ إنشادِ البيتَيْنِ الأخيرَيْن: يعني أنّ المُحلَّقَ الممدوحَ والنَّدى ارتَضَعا ثَدْيَ أُمٍّ وتحالَفا على أنّهما لا يَفترِقانِ أبدًا؛ لأنّ عَوْضَ: مِن أسماءِ الدَّهرِ، وهِيَ مما بُني على الضّمِّ والفَتْح، وهُو للمستقبَل، كما أنّ قَطُّ للماضي، وعنى بالأسحَمِ الدّاجِي: ظُلْمةَ الرَّحِم المشارَ إليها في قولِه تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦]، وقيل: بل عُنِيَ به اللّيلُ. ومعنى «تَقاسَما» على التقديرَيْنِ: تحالَفا. وقيل: تَقَاسَما: اقتَسَما، وأنّ المرادَ بالأسحَمِ الدّاجي: الدَّمُ(٢).

و«اليَفاعُ»: المكانُ المُرتفع، وهُو أشهَرُ النارِ للقاصِدين. «تُشَبُّ»: تَوقَدُ، و«المقرورُ»: مَن أصابَه القَرّ، أي: البَرْدُ، و«المُحَلَّق» بكسرِ اللام وفَتْحِها: اسمُ رجُلٍ مِن بني عُكاظ، كان خاملًا فقيرًا لهُ عِدَّةُ بناتٍ لا يُرغَبُ فيهِنَّ فانْعَزَل عن قومِه إلى بعضِ المَهامِهِ، فنَزَل بِه الأعشى ذاتَ ليلةٍ، فأحسَنَ قِراهُ، ونحَر ناقتَهُ ولم يكنْ عندَه غيرُها، فوقَعَ صُنعُه مِن الأعشى موقِعًا جَليلًا، فلمّا أرادَ الانصرافَ قال: ألكَ حاجةٌ؟ قال: أُريدُ أن تُسيِّرَ بذِكْري في بني عُكاظ؛ لعلّي أشتهِرُ ويُرغَبُ في بناتي، فقد مَسَّهُنَّ الضُّرُّ، فتوَجّهَ الأعشى إلى قومِه ومَدَحه بقصيدةٍ ذكَرَ فيها محاسنَ شيمتِه ومكارمَ أخلاقِه واستَمالَ به قلوبَهم إلى مُواصَلتِه، فلم يَمْضِ قليلٌ حتى خُطِبَ إليه جميعُ بَناتِه.

---

(١) انظر: «ديوان الأعشى» ص٢٧٢-٢٧٣.

(٢) «درّة الغوّاص» ص ١٩٣.

[﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى * وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ * إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ ١١-١٤]

قَرأَ أبو عَمرٍو وابنُ كَثير: (أنّي) بالفَتح، أي: نُودِيَ بأنّي ﴿أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، وكسرَ الباقون، أي: نُودِيَ فقيل: يا موسى، أو لأنّ النِّداءَ ضَربٌ من القَولِ فعومِلَ مُعاملتَه. تكريرُ الضَّميرِ في ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾؛ لتَوكيدِ الدَّلالة، وتَحقيقِ المَعرفة، وإماطةِ الشُّبهة. رُوِي: أنه لـمّا نُودِيَ ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ قال: مَنِ المتكلِّم؟ فقالَ لهُ اللـهُ عزَّ وجَلّ: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، وأنّ إبليسَ وَسوَسَ إليه، فقال: لعلَّكَ تَسمَعُ كلامَ شَيطان. فقال: أنا عَرفتُ أنهُ كلامُ الله بأنّي أسمَعُه من جَميعِ جِهاتي السِّت، وأسمَعُه بجَميعِ أعضائي. ورُوِي:

قولُه: (أي: نُودِيَ فقيل: يا موسى)، قال صاحبُ «الكَشْف»: فعَلى هذا الذي قامَ مقامَ الفاعل في الحقيقة في ﴿نُودِيَ﴾ هُو: المصدَرُ، دونَ قولِه: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾؛ لأنهُ جملةٌ، والجُملة لا تقومُ مقامَ الفاعل، ألا ترى أنهُ قال في قولِه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، أنّ التقديرَ: ثُم بَدَا هم بَداءٌ، ولا يقومُ ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ مقامَ الفاعل؛ لأنه جملةٌ والجُمَلُ نكِرات، والفاعلُ يُضمَرُ، والمُضمَرُ أعرَفُ المعارِف، فإذن التقديرُ: نُودي النداءَ، ثُم فُسِّرَ فقيل: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾(١).

قولُه: (بأنّي أسمَعُه مِن جميعِ جِهاتي السِّتِّ وأسمعُه بجميعِ أعضائي)، قال صاحبُ «الانتصاف»: إن كان الزمخشريُّ قصَدَ بهذا التعصُّبَ لمذهبِه في حدوثِ الكلام لا يَبْعُدُ منهُ، وإن كان نَقَلَه، كمـا وَجَدَه في كُتُبِ التفسير، فلا عليه، والمعتقَدُ الحقُّ أنّ الذي سَمِعَه موسَى ليس حرفًا ولا صوتًا، إذ لو كان صَوتًا فالصَّوتُ عَرَضٌ، والعَرَضُ الواحدُ لا يوجَدُ في الجهاتِ السِّت، فَعَبَّرَ بنَفْيِ لازم كونِهِ صَوْتًا عن نَفْيِ الصَّوت، كقولِه صَلواتُ الله عليه: «وكِلتا يدَيْه يمينٌ»(٢)، أي: لو كانتا جارِحتَيْنِ لكانت إحداهُما يُسْرَى.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٨٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨١٤) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٢) هو جزءٌ من حديث أخرجه مسلم (١٨٢٧)، والنسائي (٨: ٢٢١) وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحّحه ابن حِبّان (٤٤٨٤) وفيه تمام تخريجه.

أنه حينَ انتَهى رأى شَجرةً خَضراء، مِن أسفَلِها إلى أعلاها كأنَّها نارٌ بَيضاءُ تتَّقِد. وسَمِعَ تَسبيحَ الملائكة، ورأى نورًا عظيمًا فخافَ وبُهِت، **فأُلقِيَت عليه السَّكينةُ** ثُمّ نُودِي، وكانَتِ الشَّجرةُ **عَوسَجة**، ورُوِي: كلّما دَنا أو بَعُدَ لـم يَختَلِف ما كانَ يَسمَعُ من الصَّوت. وعَنِ ابنِ إسحاق: لـمّا دنا استأخرَتْ عنه، فلمّا رأى ذلك رَجعَ وأوْجَسَ في نَفسِه خيفة، فلمّا أرادَ الرَّجعةَ دنَتْ منه، ثُمّ كُلِّم. قيل: أُمِرَ بخَلعِ النَّعلَين؛ **لأنَّهما كانَتا من جِلدِ حمارٍ** مَيِّتٍ غَيرِ مَدبوغ، عَنِ السُّديّ وقَتادة وقيل: ليُباشِرَ الواديَ بقَدَميهِ مُتبرِّكًا

أمّا أنّ الصوتَ لا يَختلف بقُربٍ وبعيدٍ فممّا يجبُ تغليطُ رُواتِه. والذي يُثْبتُ صوتًا وجسْمًا يقولُ: إنّ موسى قال: سبحانَك أسمَعُ صوتَك ولا أرى شخصَك.

وقلتُ: رَوَى الواحِديُّ ومُحيي السُّنة عن وَهْب[1]: نُوديَ منَ الشَّجرةِ فقيل: يا موسى، فأجابَ سريعًا ـ ما يدرِي مَن دَعاهُ ـ فقال: إنّي أسمَعُ صوتَك ولا أرى مكانَك، فأينَ أنت؟ فقال: أنا فوقَك ومعَك وأمامَك وخَلْفَك وأقرَبُ إليكَ من نفْسِك، فعَلِمَ أنّ ذلك لا ينبغي إلا لله عَزّ وجَلّ فأيقَنَ به[2]، هذا كلُّه لا يَدُلُّ على لزوم الجِسْمِيّة، وكذلك القُربُ والبُعْدُ.

وقال القاضي: وهذا إشارةٌ إلى أنهُ عليه السَّلامُ تَلقّى مِن رَبّه كلامَه تَلقّيًا روحانيًّا ثُم تمَثّلَ ذلك الكلامُ لبدَنِه وانتَقَلَ إلى الحِسِّ المشتَرَكِ فانتَقَلَ إليه من غيرِ اختصاصٍ بعُضْوٍ وجِهة[3].

قولُه: (**فأُلقِيَتْ عليه السَّكينةُ**)، السَّكينةُ: فَعيلةٌ منَ السُّكون، وهِي الطُّمَأنينةُ.

قولُه: (**عَوْسَجةٌ**)، **الجَوهري**: العَوْسَجُ: ضَرْبٌ منَ الشَّوكِ، الواحدُ منها عَوْسَجةٌ.

قولُه: (**لأنّهما كانتا مِن جِلْدِ حمار**)، عن التِّرمذيِّ، عنِ ابنِ مَسْعود، عن النبيِّ ﷺ

---

(١) يعني ابن مُنبِّه، صاحب الصحيفة المشهورة.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٦)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٢٠٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣).

به. وقيل: لأنّ الحِفْوةَ: تواضُعٌ لله، ومِن ثَمّ طافَ السَّلفُ بالكَعبةِ حافين، ومِنهُم مَنِ استَعظَمَ دُخولَ المَسجِدِ بنَعلَيه، وكان إذا نَدَرَ منهُ الدُّخولُ مُنتَعِلًا تَصدّق، والقُرآنُ يَدُلُّ على أنّ ذلكَ احتِرامٌ للبُقعةِ وتَعظيمٌ لها وتَشريفٌ لقُدسِها. ورُوِي: أنهُ خَلعَ نَعلَيهِ وألقاهُما من وَراءِ الوادي، ﴿طُوًى﴾ بالضَّمِّ والكَسرِ مُنصَرِفٌ وغَيرُ مُنصَرِفٍ

قال: «كان على موسى يومَ كَلَّمَهُ ربُّه سَراويلُ صوفٍ وكُمّةُ صوف ونَعْلانِ مِن جلدِ حمارٍ ميِّت»(١).

الراغب: الخَلْعُ: خَلْعُ الإنسانِ ثوبَه، والفَرَسُ جُلَّه وعِذارَه، وإذا قيل: خَلَعَ فلانٌ على فلان، معناه: أعطاهُ ثوبًا، واستُفيدَ معنى العطاءِ من هذه اللَّفظةِ بأنْ وُصِلَ به على فلانٍ لا(٢) بمجرَّدِ الخَلْع(٣). والنَّعْلُ معروفةٌ، وشُبِّهَ به نَعْلُ الفرس ونَعْلُ السَّيف، وفَرَسٌ مُنَعَّلٌ: في أسفلِ رُسْغِه بَيَاض، ورجُلٌ ناعِلٌ ومُنتعِلٌ، ويُعبَّرُ به عن الغِنَى كما يُعبَّرُ عن الفقيرِ بالحافي.

قولُه: (الحِفْوةُ: تواضُع)، الجوهري عن الكِسائيِّ: رجُلٌ حافٍ بيِّنُ الحِفْوة والحَفاء بالمَدّ، وقد حَفِيَ يَحْفَى. وهُو الذي يمشِي بلا خُفٍّ ولا نَعْل. وأمّا الذي حَفِي مِن كثرةِ المشي أي: رَقَّتْ قَدَمُه أو حَافِرُه ـ فإنهُ حَفٍ.

قولُه: (﴿طُوًى﴾ بالضَّمِّ والكسرِ، مُنصَرِفٌ وغيرُ مُنصَرِف)، في «معالِمِ التنزيل»(٤): قَرَأ أهلُ الكوفةِ والشّام بالتنوينِ والآخَرونَ بلا تنوين؛ لأنهُ معدولٌ عن طاوٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٧٣٤)، والبزّار (٢٠٣١)، وأبو يعلى (٤٩٨٣)، وقال الترمذي: حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حُمَيْدٍ الأعرج، وهو منكر الحديث. فلا عِبْرةَ بتصحيح الحاكم له في «المستدرك» (١: ٣٧٩) على شرط البخاري، قال الذهبي: وإنّما غَرّه ـ يعني الحاكم ـ أن في الإسناد حُمَيْدَ بن قيس، وهو خطأ، إنّما هو حُمَيدٌ الأعرج الكوفي أحد المتروكين.

(٢) لفظة «لا» سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٩٣.

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٧)، وانظر: «حجّة القراءات» ص٤٥١.

بتأويلِ المكانِ والبُقعة. وقيل: مرَّتَين، نَحوَ ثِنًى، أي: نُودِيَ نِداءَين أو قُدِّسَ الوادي كَـرَّةً بعدَ كَـرّة، ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ اصْطَفيتُكَ للنُّبوّة. وقرأ حمزةُ: (وأنَّا اخْتَرْناك)،

الراغبُ: طَوَيْتُ طيًّا، وذلك كَطيِّ الدَّرج، وعليه قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ومنهُ طَوَيْتُ الفَلاةَ، ويُعبَّرُ بالطّيِّ عن مُضِيِّ العُمُر، يقالُ: طَوَى اللـهُ عمُرَه. وقولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]: يجوزُ أن يكونَ منَ الأوّل وأن يكونَ منَ الثاني، والمعنى: مُهْلَكَاتٌ. وقولُه تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، قيل: هُو اسمٌ للوادي الذي حَصَلَ فيه، وقيل: إنّ ذلك جُعِلَ إشارةً إلى حالةٍ حصَلَتْ لهُ على طريقِ الاجتباء، فكأنّه طَوَى عليه مسافةً لوِ احتَاجَ إليها أن يَنالَها بالاجتهادِ لَبَعُدَ عليه. وقيل: هُو اسمُ أرض، فمِنهُم مَن يَصرِفُه ومِنهم مَن لا يَصرِفُه. وقيل: مصدرُ طَوَيْتُ فيُصرَفُ ويُفتَحُ أوّلُه ويُكسَر، نحوَ: ثَني وثِني، ومعناه: ناديتُه مرَّتَيْنِ[١].

قولُه: (وقيل: مرَّتَيْن، نحوَ: ثِنًى)، الجَوهري: قال بعضُهم: مثلَ طِوًى، وهُو الشيءُ المَثْنيُّ، وقال: «ثُنِّيَتْ فيه البَركةُ والتقديسُ مرَّتَيْنِ».

قولُه: (كَرّةً بعدَ كَرّة)، نحوَ: لبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ.

قولُه: (وقرأ حمزةُ: «وأنَّا اختَرْناكَ»)، يعني: «أنَّا» بتشديدِ النُّون، والباقُونَ: بتخفيفِ النُّون[٢].

الراغبُ: الاختيارُ: طلَبُ ما هُو خيرٌ وفعلُه، وقد يقال لما يراه الإنسانُ خيرًا، وإنْ لم يكن خيرًا[٣]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى إيجادِه تعالى إيّاهم خيرًا، وأن يكونَ إشارةً إلى تقديمِهم على غيرِهم، والمختارُ في عُرفِ المُتكلّمينَ يقالُ لكلِّ فعلٍ يفعَلُه الإنسانُ لا على سبيل الإكراهِ، فقولُهم:

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٣٣-٥٣٤.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٥١.

(٣) من قوله: «وقد يقال...» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿لِمَا يُوحَىٰ﴾: للّذي يُوحى، أو للوَحي. تُعلَّقُ اللّامُ بـ(استَمِع)، أو بـ﴿ٱخۡتَرۡتُكَ﴾، ﴿لِذِكۡرِيٓ﴾: لتَذكُرَني فإنّ ذِكري أنْ أُعبد ويُصَلّى لي. أو **لتَذكُرَني فيها لاشتِمالِ الصَّلاةِ على الأذكارِ** عن مُجاهِد. أو: لأني ذَكرتُها في الكُتُبِ وأمرتُ بها. أو لأنْ أذكُرَكَ بالمَدحِ والثَّناء، وأجعَلَ لكَ لسانَ صِدق. أو لِذكري خاصّةً لا تشوبُه بذِكرِ غَيري أو لإخلاصِ ذِكري وطَلَبِ وَجهي لا تُرائي بها ولا تَقصِدُ بها غَرَضًا آخَر، **أو لِتَكونَ لي ذاكِرًا غيرَ ناسٍ فِعلَ المُخلِصينَ** ....

هو مختارٌ في كذا، فليسَ يريدونَ به ما يُرادُ بقولِهم: فلانٌ له اختيار[١]، فإن الاختيارَ أخْذُ ما يراه خيرًا.

قولُه: (**لِتَذكُرَني فيها لاشتمالِ الصَّلاةِ على الأذكار**)، هذا هو الوَجْهُ.

وقولُه: (**أو لتكونَ لي ذاكِرًا غيرَ ناسٍ فِعلَ المُخلِصِين**)، إلى آخِرِه، مُتقارِبانِ، لكنّ المرادَ بالإقامةِ على الأوّلِ: تعديلُ أركانِها، وعلى الثاني: إدامتُها، وجُعِلتِ الصَّلاةُ في الأوّلِ مكانًا للذِّكْرِ ومقرَّه وعِلّتِه، وعلى الثاني: جُعِلتْ إقامةُ الصَّلاة، أي: إدامتُها، عِلّةً لإدامةِ الذِّكْر، أي: أدِمِ الصَّلاةَ لتستعينَ بها على استغراقِ فِكرِك وهِمّتِك في الذِّكْر، كقولِه تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥] ولخَّصها القاضي حيثُ قال: خَصَّ الصَّلاةَ بالذِّكْرِ وأفرَدَها بالأمرِ للعِلّة التي أناطَ بها إقامتَها، وهُو تذَكُّرُ المعبودِ وشُغْلُ القلبِ واللِّسانِ بذِكْرِه يعني: ولتنويه الذِّكرَ أُفرِدَت الصَّلاةُ عن جِنسِ العباداتِ وجُعِلَتْ جِنسًا أشرَفَ وأعلى منها، ثُم نيطَ بها الذِّكْرُ للعِلّيّة ليُؤْذِنَ بأنَ الذِّكرَ مُخُّ العبادة. تَمَّ كلامُه[٢].

واعلَمْ أنهُ تعالى كلَّما خاطب كليمَهُ عليه السَّلامُ في مقام القُدُس بخطابٍ رَتَّبَ عليه بالفاء[٣] حُكمًا، قال أوّلًا: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ فعقَّبه بقولِه: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾، قال الإمامُ: نَبَّهَ به على تعظيمِ البُقْعةِ وعلى أنْ لا يطأَها إلّا حافيًا، ولذلك عَلَّله بقولِه: ﴿إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٠١.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٤).

(٣) سقط قوله «بالفاء» من (ح) و(ف).

....

طُوًى ﴾ وإكرام الدِّيارِ لسَاكِنيها، كأنَّه أُشيرَ به، إنَّك بِوَادي فقَدِّس جَلالَ الله وطهارةَ عزّتِهِ، فتَجرَّدْ عمّا سوى الله[1]. ويمكنُ أن يُقال: خَلْعُ النعلَيْنِ إشارةٌ إلى تجريدِ ما وقَعَ النظَرُ عنِ السَّعي بالكُلِّية؛ لأنَّ بالقَدَم يُعبَّرُ عنِ السَّعي، كما أنَّ باليدِ يُعبَّرُ عن القُوَّة، ويوافقُه ما رَواهُ السُّلَميُّ في «الحقائق» عن الشِّبلي: اخلَع الكُلَّ منكَ تَصِلْ إلينا بالكُلِّية، فيكونُ ولا يكونُ، فتحقَّقْ في عَيْنِ الجَمْع ليكونَ إخبارُكَ عنّا وفعلُك فِعلَنا، وقال ابنُ عطاءٍ: اخلَعْ نَعْلَيْكَ: انزِعْ عنكَ قُوَّةَ الاتِّصالِ والانفصال إنك بِوادي الانفرادِ معي، ليسَ معَك أحَدٌ سواي. والله أعلم[2].

وثانيًا: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ فعَقَّبه بقولِه: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾، قال الإمامُ: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ لذلك المَنصِبِ العالي ابتداءً لا أنهُ استحقاقٌ منكَ على الله فتأهَّبْ لهُ واجعَلْ نفسَك وعقلَك مصروفًا إليه، فقولُه: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ يُفيدُ نهايةَ اللُّطفِ والرحمة، وقولُه: ﴿فَٱسْتَمِعْ﴾ غايةَ الهَيْبةِ والرَّهبة[3].

وثالثًا: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾، قال الإمامُ[4]: الفاءُ دَلَّت على أنَّ إلهيّتَه هِي التي ألزَمَتِ العبادةَ، هذا هُو تحقيقُ قولِ العلماء ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ معناهُ: المُستحِقُّ للعِبادة.

ورابعًا: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسِۭ بِمَا تَسْعَىٰ * فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ رَتَّبَ نَهْيَ المخاطَبِ عمّا يصُدُّه عنِ الآياتِ على مجيءِ السّاعة، كما رَتَّبَ نَهْيَ مَدِّ النظَرِ على إيتاءِ السَّبع المثاني في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، أي: لا يَصُدَّنَّكَ النظَرُ إلى[5] مُتمتَّعاتِهِمُ التي هِي زَهرةُ الحياةِ الدُّنيا عنِ التهيئةِ لزادِ المَعاد، ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٧).

(٢) «حقائق التفسير» (١: ٤٣٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٩).

(٤) المصدر السابق (٢٢: ١٩).

(٥) في النسخة (ح): «عن».

في جَعلِهم ذِكرَ رَبِّهم على بالٍ مِنهم وتَوكيلِ هِمَمِهم، وأفكارِهم به، قال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، أو لأَوقاتِ ذِكري، وهيَ: مَواقيتُ الصَّلاة، كقَولِه تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾ [النساء: ١٠٣]، واللّامُ مِثلُها في قَولِك: جِئتُكَ لِوَقتِ كَذا، وكانَ ذلك لِستٍّ لَيالٍ خَلَوْن. وقولُه تَعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، وقَدْ حُمِلَ على ذِكرِ الصَّلاةِ بعدَ نِسيانِها من قَولِه عليه السَّلام: «مَن نامَ عن صَلاةٍ أو نَسِيَها فَلْيُصَلِّها إذا ذكَرَها» ....

أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]. وقال الإمامُ: قولُه: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ تَخْلِيةٌ. والثلاثةُ الأُخرى تَـحْلِية، فقولُه: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ إشارةٌ إلى عِلم المبدأ، وقولُه: ﴿فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ عِلمُ الوَسَط، وهُو مُشتملٌ على العمَل بالجَوارح وبالقَلْب، ﴿فَٱعْبُدْنِى﴾: إشارةٌ إلى الأوَّل، ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾: إلى الثاني، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ عِلمُ المَعاد[1].

وقلتُ: إذا تقرَّرَ هذا المعنى انخرَطَ فيه معنى قولِ سيِّدِ المرسَلين: «مَن نَسِيَ صَلاةً فلْيَقْضِها إذا ذَكَرَها»، رَوَينا عن مالكٍ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، وغيرِهم، عن أبي هريرةَ، في حديثٍ طويل: فلمّا قَضَى رسولُ الله ﷺ ـ أي: صَلاةَ الصُّبحِ حينَ نامَ عنها ـ قال: «مَن نَسِيَ صَلاةً فلْيَقْضِها إذا ذَكَرَها»[2]، فإنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ لأنَّ الحِكمةَ في وَضْعِ إقامةِ الصَّلاة كما سَبَقَ تَذَكُّرُ المعبودِ فيها، وأنَّها مكانُهُ ومحلُّه، فإذا ذَكَرْتَ الصلاةَ بادرَتِ الحكمةَ في شرعيتِها في الذهن، فتكون الحكمةُ حاملةً للمكلَّفِ على إقامتِها، فصَحَّ أن يكونَ وجودُ ذكْرِ الله سببًا لإقامةِ الصَّلاة، فالعُدولُ عن هذا التأويل إلى الوُجوهِ التي ذَكَرَها المصنِّفُ في تأويلِ الحديث، وجَعْلُها متَمَحِّلةً تعسُّفٌ وتَمَحُّل.

قولُه: (وكان ذلك لستٍّ ليالٍ خَلَوْنَ)، قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: والاختيارُ أن يقالَ مِن أوَّلِ الشَّهرِ إلى مُنتصَفِه: خَلَتْ وخَلَوْنَ، وإن يُستعمَلَ في النِّصفِ الثاني بَقِيَتْ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٩).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ١٤)، ومسلم (٦٨٠)، والترمذي (٣١٦٣)، وأبو داود (٤٣٥).

وكانَ حَقُّ العِبارةِ أنْ يُقال: لِذِكرِها، كما قالَ رَسولُ الله ﷺ: «إذا ذكَرَها»، ومَن يَتَمحَّلُ له يَقول: إذا ذَكرَ الصَّلاةَ فقد ذَكرَ الله. أو بتَقديرِ حَذفِ المُضاف، أي: لِذِكرِ صَلاتي، **أو لأنَّ الذِّكرَ والنِّسيانَ مِنَ الله عزَّ وجَلَّ في الحقيقة.** وقرأ رَسولُ الله ﷺ: (للذِّكرى).

[﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ ١٥]

أي: أكادُ أُخفيها فلا أقولُ هِيَ آتِية؛ لفَرطِ إرادَتي إخفاءَها؛ ولَولا ما في الإخبارِ بإتيانِها معَ تَعمِيةِ وَقتِها مِنَ اللُّطفِ لَـمَا أخبَرتُ به. وقيل: مَعناه: أكادُ أُخفيها من نَفسي، **ولا دَليلَ في الكَلامِ على هذا المَحذوف**، ومَحذوفٌ لا دَليلَ عليه مُطّرح. والذي

وبَقِينَ، على أنّ العرَبَ تختارُ أن تجعَلَ النُّونَ للقليل والتاءَ للكثير[1]، فيقولونَ: لأربَع خَلَوْنَ، وإحدى عشْرةَ خَلَتْ[2].

قولُه: (**وكان حقُّ العبارةِ أن يقال: لِذِكْرِها، كما قال رسُولُ الله ﷺ: «إذا ذَكَرَها»**)، يعني: حَمْلُ ﴿لِذِكْرِىٓ﴾ على ذِكْرِ الصَّلاةِ بعدَ نِسيانِها غيرُ صَحيح؛ لأنّه لو أُريدَ ذلك لَقيل: أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِها، ولا يُجاءُ بضميرِ الله سبحانَه وتعالى، كما أنّ رسُولَ الله ﷺ حينَ أرادَ هذا المعنى أتَى بضميرِ الصَّلاة دونَ ضَميرِ الله في قولِه: «إذا ذَكَرَها».

قولُه: (**ومَن يَتَمَحَّلُ لهُ**)، تَـمَحَّلَ، أي: احتالَ، فهوَ مُتمَحِّلٌ. قالهُ الجَوهريُّ.

قولُه: (**أو لأنّ الذِّكْرَ والنِّسيانَ منَ الله تعالى في الحقيقة**)، يعني: لمّا كان الذِّكرُ والنِّسيانُ منَ الله تعالى حقيقةً أُسنِدَ إليه في الآية كما أُسنِدَ في قولِه: أَنْبَتَ اللـهُ البَقْلَ، والمُستعمَلُ: أَنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ.

قولُه: (**منَ اللُّطفِ**)، لأنّ في الإعلام بتعيينِ وقوعِها قَطْعًا، وفي إخفاءِ الوقتِ مَع الانتظارِ ساعةً فساعةً تحذيرًا.

قولُه: (**ولا دَليلَ في الكلام على هذا المحذوف**)، يريدُ أنّه لا بُدَّ لهذا الكلام مِن وجودِ

---

(١) في «درّة الغوّاص»: «للتقليل... للتكثير».

(٢) «درّة الغوّاص» ص٨٩.

غَرَّهُم مِنهُ أنّ في مُصحَفِ أُبي: أكادُ أُخفيها من نَفسي، وفي بَعضِ المَصاحِف: أكادُ أُخفِيها مِن نَفسي، فكَيفَ أُظهِرُكم علَيها. وعن أبي الدَّرداءِ وسَعيدِ بنِ جُبَير: (أَخفِيها) بالفَتح، من: خَفاهُ إذا أظهَرَه، أي: قَرُبَ إظهارُها، كقَولِه تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]،

قَرينةٍ على تعيينِ المحذوف، والذي دَلَّ عليه الكلامُ الإتْيانُ، فيجبُ أنْ يُقَدَّرَ: أكادُ أُخْفي إتْيانَها، على حَذْفِ المضَاف، وقيل: والذي يدُلُّ على ذلك المُقدَّرِ إيجابُ أُخفيها مِن مُتعلِّقٍ، وهوُ على مَن أُخفيها، فلا يجوزُ أن يُقالَ: ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ منَ الخَلْق؛ لأنهُ تعالى أخْفَاها عنهم ونَصَّ عليه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وبقولِه: ﴿إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وغيرِ ذلك، فتعيَّنَ أنهُ تعالى كادَ يُخفِيها مِن نفْسِه على سَبيلِ المبالغة، قال مُحيي السُّنة: وأكثرُ المُفسِّرينَ على أنّ معناها: أكادُ أُخفِيها مِن نفْسي، وكذلك هُو في مُصحَفِ أُبَيِّ بنِ كَعْب، وعبدِ الله بن مَسْعود: أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهرها لكم؟ وهُو على عادتِهم إذا بالَغوا في كِتمانِ الشيءِ يقولونَ: كتَمْتُ سِرَّكَ مِن نفْسي، أي: أخفَيْتُه غايةَ الإخفاء[١].

رَوَى صاحبُ «الانتصاف»، عن أبي عليٍّ: ﴿أُخۡفِيهَا﴾: أُزيلُ خفاءَها وأُظهِرُها، تقولُ: أخفَيْتُه: أزَلْتُ خفاءَه، مثلَ: أشكَيْتُه واعتَبْتُه، ويؤيِّدُهُ القراءةُ بالفَتْح مِن: خَفَاهُ: إذا أظهَرَهُ[٢].

قولُه: («أَخفيها» بالفَتح)[٣]، قال ابنُ جِنّي: أخفَيْتُ الشيءَ: كتَمْتُهُ وأظهَرْتُه جميعًا، وخَفَيْتُه بلا ألِف: أظهَرْتُه البَتّةَ، وقال أبو عليٍّ وابنُ جِنّي: إذا كان «أَخفيها» بالفتح و«أُخفيها» بالضمِّ بمعنى: أُظهِرُها، فاللامُ في قولِه: ﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ متعلِّقةٌ بنفسِ ﴿أُخۡفِيهَا﴾، ولا يَحسُنُ الوَقْفُ دونَها، وإذا كان بمعنى الإخفاءِ والسَّتْرِ فمتعلِّقةٌ بنفْسِ «آتية» فالوَجْهُ أن يَقفَ بعدَ أُخفيها وَقْفةً قصيرةً[٤].

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦).

(٣) وقد قرأ بها: أبو الدرداء وسعيد بن جُبير. انظر «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه ص١٨٧، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١١: ١٨٢).

(٤) «المحتسب» (٢: ٤٧-٤٨).

وقَد جاءَ في بَعضِ اللُّغات: أخفاه بمَعنى خَفاه. وبه فُسِّرَ بيتُ امرِئِ القَيس:

فإنْ تَدْفِنُوا الـدَّاءَ لا نخفِه   وإنْ تَبعَثوا الحربَ لا نَقعُدِ

فـ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ مُحتَمِلٌ للمَعنيَينِ ﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَاتِيَةٌ﴾. ﴿بِمَا تَسۡعَىٰ﴾: بسَعيِها.

[﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ﴾ ١٦]

أي: لا يَصُدنَّك عن تَصديقِها، والضَّميرُ للقِيامة، ويَجوزُ أن يكونَ للصَّلاة. فإنْ

قولُه: (فإنْ تدفِنوا الداءَ)[1] البيت، الأساس: ومنَ المجازِ: فيه داءٌ دَفينٌ، وهُو الذي لا يَعلَمُ به حتَى يَظهَرَ شَرُّه، يقولُ: إنْ ترجِعوا إلى الصُّلح لا تَظهَرِ العَداوةُ، وإن تبعَثوا الحَرْبَ، أي: تَعودوا إلى الحَرْب، نعُدْ إليها.

قولُه: (فـ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ مُحتمِلٌ للمعنيَيْنِ)، أي: القراءةُ المشهورةُ تَحتمِلُ: «أخفيها»، أي: أكتُمُها، و«أُخفِيها»، أي: أُظهِرُها على ما سَبَق.

قولُه: (﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ءَاتِيَةٌ﴾)، فيكونُ قولُه: ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ مُعترِضًا بينَ المتعلِّقِ والمتعلَّق مؤكِّدًا لمعنى الإخفاء؛ لأنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ﴾، دَلَّ على الإخبارِ بإتْيانِها معَ تَعْمِيةِ وقتِها وَبيانِ الحِكمةِ فيها.

قولُه: (والضَّميرُ للقيامة، ويَجوزُ أن يكونَ للصَّلاة)، هذا هُو الوَجْهُ، وعليه تأليفُ النَّظم؛ لأنّ قولَه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ مِن عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ، وهُو ﴿فَٱعۡبُدۡنِي﴾ أي: أعبُدْني وانتظِرْ وقتَ الجَزاءِ ولا تُقصِّرْ في العبادةِ فيَلْحقَكَ فيها فُتورٌ؛ لأنّك لا تَدري متى تأتيكَ الساعةُ، لقولِه تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وإنِ اعترَاكَ صادٌّ يَصُدُّك عن العبادةِ فلا تلتفِتْ إليه، فعَلَى هذا المرادُ بقولِه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾: أَدِمِ الصَّلاةَ لتكونَ ذاكرًا غيرَ ناسٍ فعْلَ المخلَصينَ في جَعْلِهم ذِكْرَ ربِّهم على

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٨٦.

قُلت: العِبارةُ لنَهي مَن لا يُؤمنُ عن صَدِّ موسى، والمَقصودُ نَهيُ موسى عَنِ التَّكذيبِ بالبَعثِ أو أمرِه بالتَّصديقِ فكَيفَ صَلحَتْ هذه العِبارةُ لأداءِ هذا المقصود؟ قُلت: فيه وَجهان: أحدُهما: أنّ صَدَّ الكافرِ عنِ التَّصديقِ بها سَببٌ للتَّكذيب. فذُكِرَ السَّببُ

بالٍ منهُم وتوكيلِ هَمِّهم وأفكارِهم به، كما قال: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، يَدُلُّ عليه سياقُ الكلام، ويَنطبقُ عليه تأويلُ نبيِّ الله صَلَواتُ الله عليه: «مَن نَسِيَ صَلاةً فلْيَقضِها إذا ذَكَرَها»[١]، يعني: دُوموا على إقامِ الصَّلاة، فإذا طَرَأ النِّسيانُ الذي هُو خلافُ العادةِ فارجِعوا إلى ما كنتُم عليه؛ لأنّ الشَّرطَ: تعليقٌ للحادِثِ الطارئ.

قولُه: (العبارة)، يعني: قولَه: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾، وهُو لنَهْيِ الكافرِ الغائب، والمقصودُ نَهْيُ موسى عليه السَّلامُ عنِ التكذيبِ بالبَعْثِ، تهييجًا أو أمْرةً بالمُداوَمة على التصديقِ له.

قولُه: (فيه وجْهانِ)، أي: في صَلاحِ هذه العبارةِ لأداءِ هذا المقصودِ طريقان، أحَدُهما: أنّ الكافرينَ إذا صَدُّوه عليه السَّلامُ عن تصديقِه البَعْثَ، وأثَّرَ فيه ذلك، كان سببًا بأنْ يُكذِّبَ بالبَعْث، فنَهاهم عنِ الصَّدِّ الذي هُو السببُ، وأُريدَ المُسبَّبُ وهُو نَهْيُ موسى عنِ التكذيبِ تهييجًا وإلهابًا. وثانيهما: أنّ الكافرَ إنّما يُنْهَى عن الصَّدِّ إذا وَجَدَ في موسى ما يتأثَّرُ عن صدِّ الكافرِ منَ الرَّخاوةِ واللِّين. فيكونُ تأثُّره سببًا للنَّهْي، فذَكَر المُسبَّبَ وهُو النَّهيُ، ليدُلَّ على السببِ وهُو الرَّخاوةُ واللِّين، فيرجعُ المعنى إلى قولِه: كنْ شديدَ الشكيمةِ صَليبَ المَعْجَم، وفي اعتبار العكسِ إيذانٌ بأنّ الملازمَةَ بيْنَ المذكورِ والمطلوبِ مُساويةٌ، وهذا شأنُ الكِناية، ويجوزُ أن يكونَ الأوّلُ مجازًا والثاني كنايةً. قال صاحبُ «المِفتاح»: الانتقالُ مِنَ اللازم إلى مَلزوم مُعَيَّن يَعتمدُ مساواتَه إيّاها[٢]، لكنّهما عندَ التساوي يكونانِ متلازمَينِ، فيصيرُ الانتقالُ منَ اللازم إلى الملزوم إذْ ذاك بمنزلةِ الانتقالِ مِنَ الملزوم إلى اللازم[٣]، وفي قولِه: «عن رَخاوةِ الرَّجل» أدبٌ حسَنٌ، حيثُ كَنَّى به عن نبيِّ الله.

(١) سبق تخريجه.

(٢) في النسخة (ح): «إيّاه».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٨٠. ومن قوله: «وفي اعتبار العكس إيذان» إلى هنا سقط من (ح).

لِيَدُلَّ على المُسَبَّب. والثاني: أنّ صَدَّ الكافِرِ مُسبَّبٌ عن رَخاوةِ الرَّجُلِ في الدِّينِ ولِينِ شَكيمَتِه، فَذُكِرَ المُسَبَّبُ؛ لِيَدُلَّ على السَّبَب، كقَولِهم: لا أَرَينَّك هاهُنا، المُرادُ نَهيُه عن مُشاهَدَتِه، والكَونُ بحَضرَتِه. وذلك سَببُ رُؤيَتِه إيّاه، فكانَ ذِكرُ المُسَبَّبِ دَليلًا على السَّبَب، كأنه قيل: فكُن شَديدَ الشَّكيمةِ صَليبَ المَعْجَم حتّى لا يتَلوَّحَ مِنكَ لمن يَكفُرُ بالبَعثِ أنه يَطمَعُ في صَدِّكَ عمّا أنتَ عليه، يعني: أنّ مَن لا يُؤمِنُ بالآخِرةِ هُمُ الجَمُّ الغَفير؛ إذ لا شَيءَ أَطَمُّ على الكَفَرةِ ولا هُم أَشَدُّ له نَكيرًا منَ البَعث، فلا يَهولَنَّكَ وُفورُ دَهمائِهم ولا عِظَمُ سَوادِهم، ولا تَجعَلِ الكَثرةَ مَزَلّةَ قَدَمِك، واعلَمْ أنهم وإنْ

قولُه: (الشَّكيمة)، الأساس: إنّ فلانًا لَشديدُ الشَّكيمة: إذا كان ذا جِدٍّ وصَرامة.

قولُه: (صليبَ المَعْجَم)، الجوهري: عَجَمتُ العُودَ أعجُمُه بالضَّمّ: إذا عَضَضْتَه لتَعلمَ صَلابَتَه مِن خَوَرِه، والعَواجِمُ: الأسنانُ، ورَجُلٌ صَليبُ المَعْجَم: إذا كان عزيزَ النَّفس.

قولُه: (يعني: أنّ مَن لا يؤمنُ بالآخِرة)، شُروعٌ في بيانِ كونِ موسَى عليه السَّلامُ على الوَصْفِ الذي يُرادُ نَهْيُهُ عنهُ، فجَعَلَ نَهيَ الكافرِ وسيلةً إلى ذلك النَّهْي، وهُو كونُه في رَخاوةٍ وعدَمِ تصَلُّبٍ في الدِّين، بحيثُ يَهُولُه وفورُ دَهْماءِ الكَفَرة، ولذلك لَخَّصَ المعنى بقولِه: «ولا تَجعلِ الكثرةَ مَزَلّةَ قدمِكَ» إلى آخِرِه، وقلتُ ـ واللـهُ أعلم: ويُمكنُ أن يُحمَلَ ﴿مَن لَّا يُؤْمِنُ﴾ على المُعرِض عن عبادةِ الله المُتهالِكِ في الدُّنيا المُنغمِس في لذّاتها وشَهَواتِها، بدليلِ قولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ﴾، ويُحمَلُ نَهيُ الصَّدِّ عن نَهيِ النظَرِ إلى مُتمتَّعاتِهم من زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا ليكونَ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، كما سَبَق، وتُحمَلُ مُتابعةُ الهوى على المَيْلِ إلى الإخلادِ إلى الأرض، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] يعني: تفرَّغْ لعبادتي ولا تلتفِتْ إلى ما هُم فيه، فإنّها مُرْدِيةٌ مؤدِّيةٌ إلى المَهالِك، فإنّ ما أولَيْناك واختَرْناهُ لكَ هُو المقصِدُ الأسنَى، فإنْ شئتَ فانظُرْ إلى أحقرِ ما معَك، وهُو العَصَا، فإنّها تُبطِلُ ما مَعهم، وفي هذا حَثٌّ عظيمٌ على الاشتغالِ بالعبادة وزَجْرٌ بليغٌ عنِ الرُّكونِ إلى الدُّنيا ونعيمِها.

كَثُروا تلكَ الكَثْرةَ فقُدوَتُهم فيما هُم فيه هو الهوى واتّباعُه، لا البُرهانُ وتَدبُّرُه. وفي هذا حَثٌّ عظيمٌ على العمَلِ بالدَّليل، وزَجرٌ بَليغٌ عنِ التَّقليد، وإنْذارٌ بأنّ الهلاكَ والرَّدى معَ التَّقليدِ وأهلِه.

[﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ * قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾ ١٧ - ١٨]

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢]، في انتِصابِ الحالِ بمَعنى الإشارة، ويَجوزُ أن تكونَ ﴿تِلْكَ ﴾ اسمًا مَوصولًا، صِلتُه ﴿بِيَمِينِكَ ﴾ إنّما سألَه ليُرِيَه عِظمَ ما يَختَرِعُه عزَّ وعَلا في الخَشَبةِ اليابسةِ مِن قَلبِها حيّةً نَضناضَةً، وليقرّرَ في نَفسِه المباينةَ البَعيدةَ بينَ المقلوبِ عنه والمقلوبِ إليه، ويُنبّهَه على قُدرَتِه الباهرة. ونَظيرُه أنْ يُرِيَك الزَّرّادُ زُبرةً من حَديدٍ ويقولُ لك: ما هي؟ فتَقول: زُبرَةُ حَديد، ثُمّ يُرِيَكَ بعدَ أيّامٍ لَبُوسًا مُسَرَّدًا فيقولُ لك: هيَ تِلكَ الزُّبرةُ صيّرتُها إلى ما تَرى من عَجيبِ الصَّنعةِ وأنيقِ السَّرد. قرَأ ابنُ أبي إسحاق: (عَصَيَّ) على لُغَةِ هُذَيل. ومِثلُه: (يا بُشْرَيَّ) [يوسف: ١٩]، أرادوا كَسرَ ما قَبلَ ياءِ المتكلِّمِ فلَم يَقدِرُوا عليه، فقلَبوا الألِفَ إلى أُختِ الكَسرة، ....

قولُه: (كقولِه: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢] في انتصابِ الحال)، قال أبو البقاء: «ما»: مبتدأ، و﴿تِلْكَ ﴾: خبَرُه، و﴿بِيَمِينِكَ ﴾: حالٌ يَعمَلُ فيها معنى الإشارةِ[1].

قولُه: (نَضْناضَة)، الأساس: حيّةٌ نَضْناضَةٌ تُنَضْنِضُ لسانَها: تُحرِّكُه، قال:

تَبيتُ الحيّةُ النَّضْناضُ منهُ مكانَ الحِبِّ يستمعُ السِّرارا[2]

قولُه: (زُبْرة)، الجوهري الزُّبْرةُ: القطعةُ منَ الحديد.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٨).

(٢) للراعي النميري في «ديوانه» ص١١٧.

وقَرأَ الحسَن: (عَصَايِ) بكَسرِ الياء لالتقاءِ الساكِنين، وهو مِثلُ قِراءةِ حمزة: (بِمُصْرِخِيِّ) [إبراهيم: ٢٢]، وعن ابنِ أبي إسحاق: سُكونُ الياء. ﴿أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾: أعتَمِدُ عليها إذا أُعييتُ أو وَقفتُ على رَأسِ القَطيعِ وعندَ الطَّفرَة. هَشُّ الوَرَق: خَبطَه، أي: أَخبِطُه على رؤوسِ غنَمي تأكُلُه. وعن لُقمانَ بنِ عاد: أكلتُ حِقًّا وابنَ لبون وجَذَع، وهَشَّة

قولُه: (وقرَأَ الحسَنُ: «عَصَايِ»، بكسرِ الياء)، قال ابنُ جِنّي: وقَرأَ الحسَنُ وأبو عَمْرٍو أيضًا بخلافٍ عنهُما، وكسرُ الياءِ في نحوِ هذا ضعيفٌ استثقالًا للكسرةِ التي فيها هَرَبًا إلى الفَتْحة، وله وجه آخر، أنه قرأ حمزة: «ما أنتم بمصرخيِّ»[1]، بكسر الياء لالتقاء الساكنين، مع أنّ قبلها كسرة وياءً، والفتحةُ[2] والألِفُ في ﴿عَصَايَ﴾ أخفُّ منَ الكَسْرةِ والياءِ في «بِمُصْرِخِيِّ»[3] [إبراهيم: ٢٢]. ورَوَينا عن قُطْرُبٍ وغيْرِه:

قال لها هل لكِ يا تافِيِّ

أراد (فيّ) ثُم أشبَعَ الكسرةَ للإطلاقِ فأنشَأَ عنها ياءً، نحوَ: منزِلي وحَوْمَلي[4]، وقولُ ابنِ مجاهد: هُو مِثلُ: غُلامي لا وَجْهَ لهُ؛ لأنّ الكسرةَ في ياءِ «عَصَايِ» لالتقاءِ الساكنَيْن، والكسرةُ في ميم «غُلامي» هِي التي تُحدِثها ياءُ المتكلِّم[5].

قولُه: (أكلتُ حِقًّا وابنَ لَبُونٍ وجذَعٍ)، «الحِقُّ» بالكسر: ما كان منَ الإبِلِ ابن ثلاثِ سنينَ وقد دخَلَ في الرابعة، سُمِّيَ لاستحقاقِه أن يُحمَلَ عليه ويُنتفَعَ به، وابنُ لَبُون: إذا استكمَلَ الثانيةَ ودخَلَ في الثالثة؛ لأنّ أُمَّه وَضعتْ غيرَه فصارَ لها لَبَن، وهِي نكِرةٌ تُعرَّفُ بالألفِ واللام، والجَذَعُ، قيل: الثنِيّ، وهُو منَ الإبلِ ما طَعَنَ في السنةِ الخامسة، وهُو اسمُ زَمَن، ليس بسِنٍّ تَنبُتُ ولا تَسقُط، أراد بهَشّةِ نَخْب: ثمارَ ذلك الوادي؛ وسيلًا دفع: ما انصَبَّ دَفَعاتٍ.

---

(١) يعني في الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٢) من قوله: «وله وجه آخر» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) يعني: على قراءة حمزة بكسر الياء مع تشديدها.

(٤) يعني في مطلع معلّقة امرئ القيس.

(٥) «المحتسب» (٢: ٤٨-٤٩).

نَخِبٍ وَسَيلًا دَفعَ، والحمدُ لله مِن غَيرِ شِبَعٍ، سَمِعتُه من غَيرِ واحدٍ منَ العَرَب. ونَخِب: وادٍ قَريبٌ من الطّائفِ كثيرُ السِّدرِ. وفي قِراءةِ النَّخعيِّ: (وأهِشُّ)، وكلاهُما من: هَشَّ الخبزُ يَهِشُّ، إذا كانَ يَنكسِرُ لهَشاشَتِه. وعن عِكرمة: (أَهُسُّ) بالسِّينِ، أي: أنحِي عليها زاجِرًا لها. والهسُّ: زَجرُ الغنَم. ذَكرَ على التَّفصيلِ والإجمالِ المنافعَ المتعلِّقةَ بالعَصا، كأنهُ أحسَّ بما يعقُبُ هذا السؤالَ من أمرٍ عَظيمٍ يُحدثُه اللـهُ تعالى، فقال: ما هيَ إلّا عصًا لا تَنفَعُ إلّا مَنافعَ بَناتِ جِنسِها وكما تَنفعُ العيدان؛ **ليكونَ جوابُه مُطابِقًا للغَرَضِ الذي فَهِمَه من فَحوى كَلامِ ربِّه، ويجوزُ أن يُريدَ عزَّ وجلَّ أنْ يُعدِّدَ** المَرافِقَ الكثيرةَ

الأساس: جاء الوادي بدِفاع، أي: بالسَّيْلِ العظيم، وفي المَثَل: «آكَلُ مِن لُقمانَ»، قال الميداني: يَعْنُونَ لُقمانَ بنَ عاد، زَعَموا أنه كان يَتغدَّى بجَزُورٍ ويتعشَّى بجَزُور، وهذا مِن أكاذيبِ العَرَب[1].

قولُه: (وأهِشُّ)، «أهِشُّ» بكسرِ الهاء: لغةٌ في «أهُشُّ»، فقد جاء «يَفعُلُ» في مثلِ هذا متعدِّيًا، كذا في «المنتقى» و «اللوامح»، وأمّا في «الموضح»، فنَقَلَ عن قراءةِ النَّخَعي: «أُهِشُّ»، بضمِّ الهمزةِ وكسرِ الهاء والشِّينِ المُعجَمة[2].

قولُه: (**ليكونَ جوابُه مطابقًا للغرَض الذي فهِمَه مِن فَحْوى كلام ربِّه**)؛ لأنّه تعالى إنّما سألَهُ ليُرِيَه عِظَمَ ما يخترِعُه منَ الخشَبةِ اليابسة، وموسَى عليه السَّلامُ تفطَّنَ لذلك، وأتَى بالجوابِ مُطابِقًا للغَرَض، وقال: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ إلى آخِره.

وكان يكفي أن يقولَ: عَصًا، أي: ليستْ إلاّ هذهِ الخَشَبةَ اليابِسةَ التي مَنافعُها معلومةٌ عندَ كلِّ أحد.

قولُه: (**ويجوزُ أن يريدَ عزَّ وعلا**)، عطفٌ على قولِه: «ليُرِيَهُ عِظَمَ ما يَخترِعُه عزَّ وعلا»،

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٠).

(٢) وهو الذي ذكره ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص٨٧، وذكر أيضًا عن عكرمة: وأهسُّ بالسين المهملة. ولتمام الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٢٢).

التي علَّقَها بالعَصا ويستَكثِرَها ويَستعظِمَها، ثمّ يُرِيَه على عَقِبِ ذلك الآيةَ العَظيمة، كأنه يَقولُ له: أينَ أنتَ عن هذه المنفَعةِ العُظمى والمأربةِ الكُبرى المنسِيَّةِ عندَها كلُّ مَنفَعةٍ ومَأرَبةٍ كُنتَ تعتَدُّ بها وتَحتَفِلُ بشأنِها؟ وقالوا: إنّما سألَه ليَبسُطَ منه ويُقلِّلَ هَيبتَه. وقالوا: إنّما أجمَلَ موسى ليسألَه عن تلكَ المآربِ فيَزيدَ في إكرامِه، وقالوا: انقطَعَ

فعَلى الأوّلِ: التَّعدادُ لأجْلِ تحقيرِ شأنِها، والمرادُ بقولِه: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ التّتميمُ للتّحقيرِ، أي: مآربُ معدودةٌ، وعلى الثاني: التَّعدادُ لأجْلِ التعظيم، و﴿مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾: تتميمٌ للتفخيم، أي: لا تُحصَى ولا تُعَدّ، ولعلَّ هذا الوَجْهَ أحسَنُ الوجوه، ولذلك نَبَّهَه في النِّداءِ بقولِه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، أي: تفطَّنْ لها؛ لأنّها ممّا اشتَمَلتْ على مَرافقَ عجيبةٍ وآياتٍ عظيمة، ومِن ثَمَّ أجاب موسى بما عرفه منها من المنافعِ والمآرب ثم نبّهَهُ تعالى على مَنْفعةٍ أعظمَ منها بقولِه: ﴿أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾، فكَرَّرَ النِّداءَ اهتمامًا بشأنِها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أينَ أنتَ عن هذه المَنفعةِ العُظْمى؟» إلى آخِرِه، فإجراءُ هذه الصِّفاتِ على العَصَا كإجراءِ النُّعوتِ المادِحة نداءً على الجميل وإبداءً للصَّنيع الذي يَستزيدُ مَواجبَ الشُّكرِ، لا للتَّفصِلةِ والتميز، كما ظَنَّ بعضُهم، وأورَدَ على صاحبِ «المِفتاح» ما أورَدَ، وقد بَسَطْناهُ في «شَرْحِ التِّبيانِ»، فليُنظَرْ هناك[1]. ومما يَشُدُّ مِن عَضُدِ ما ذكَرْنا مِن أنّ المقامَ مقامُ الامتنانِ على موسى قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٣٧] إلى آخِرِه.

قولُه: (ليَبْسُطَ منُه)، الأساس: وقد بَسَطَ بِساطَه، وبَسَط إلينا يدَهُ ولسانَه: أتَى بما يُحبُّ أو بما يُكرَه، وإنه لَيَبْسُطُني ما بَسَطَك، ويَقبِضُني ما قَبَضَك، أي: يَسُرُّني ويُطيِّبُ نفْسي ما سَرَّك، ويَسُوؤُني ما ساءك، كأنّ الإنسانَ إذا سُرَّ انْبَسَطَ وجْهُه واستَبْشَرَ، وبعكسِه إذا اغتَمَّ.

الجَوهري: الانبساطُ: تَرْكُ الاحتشام، يقال: بسطتُ مِن فلانٍ فانْبَسَطَ.

قولُـه: (إنّما أجمَـلَ موسى ليسَألَـهُ عن تلك المَآربِ فيزيـدَ في إكرامِه)، ونحوُه قولُ بعضِهم:

---

(١) «التبيان» للطيبي، ص ٥٧.

لِسانُه بالهيبةِ فأجمَل، وقالوا: اسمُ العَصا: نَبْعة. وقيلَ في المآرب: كانتْ ذاتَ شعبتَينِ ومِحجَن، فإذا طالَ الغُصنُ حَناه بالمِحجَن، وإذا طَلَبَ كَسرَه لَواه بالشعبتين، وإذا سارَ ألقاها على عاتِقِه فعلَّقَ بها أدواتِه من القَوسِ والكِنانةِ والحِلابِ وغَيرِها، وإذا كانَ في البَرِّيةِ ركَزَها وعرَضَ الزَّندَينِ على شُعبتَيها وألقى عليها الكِساءَ واستَظلَّ وإذا قَصرَ رشاؤُه وَصلَه بها، وكان يُقاتِلُ بها السِّباعَ عَن غَنَمِه. وقيل: كان فيها من المعجِزاتِ أنه كان يَستقي بها فتَطولُ بطولِ البِئرِ وتَصيرُ شُعبتاها دَلوًا، وتَكونانِ شَمعتَينِ بالليل،

تصامَمْتُ إذْ نَطَقَتْ ظَبْيَةٌ تصيدُ الأُسودَ بألحاظِها
وما بيَ وَقْرٌ ولكنَّني أردْتُ إعادةَ ألفاظِها[1]

ولعلَّ موسى عليه السَّلامُ أطنَبَ أوّلًا للاستصغاءِ انبساطًا، وأوجَزَ آخِرًا للاستصغاءِ استلذاذًا.

قولُه: (اسمُ العَصا: نَبْعةُ)، وهِي غيرُ مُنصرِفةٍ للعَلَميّةِ والتأنيث.

قولُه: (والحِلاب)، وهُو المِحلَب، وهُو الذي يُحلَبُ فيه اللبَنُ، قال:

صاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعْتَ بِراعٍ رَدَّ في الضَّرعِ ما قَرى في الحِلابِ[2]

قولُه: (وعَرَضَ الزَّنْدَينِ على شُعبتَيها)، الجوهري: عَرَضَ العُودَ على الإناءِ والسَّيفَ على فَخِذِهِ يَعرِضُه ويُعرِّضُهُ أيضًا، الأساس: الزَّنْدانِ: هُما الزَّندُ الأعلى والزَّنْدةُ السُّفلى.

قولُه: (وتكونانِ شَمْعَتَيْنِ باللّيل)، قال بعضُهم: يَدفَعُ هذا قولُه: «وقَدَحَ فصَلَدَ زَنْدُه» في تفسيرِ قولِهُ تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا﴾، وأُجيب أنّ المطلوبَ حينئذٍ هو النارُ لاستدفاءِ النُّفَساءِ بِها، لا الضَّوءُ وحدَه، وما يدُلُّ على أنّ العَصَا لم تكنْ للنار: قولُه هاهنا: «وعَرض الزنْدَينِ على شُعبتَيها»، لأنّ الزَّندَ إنّما يُعَدُّ للنار، ولكنْ يَدفَعُه هناكَ قولُه: «في ليلةٍ شاتيةٍ

---

(١) ذكره البلوي في «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق» ص١١٠، وذكر أنه مما ادّعاه قوام الدين العجمي لنفسه.

(٢) لإسماعيل بن يسار النّسائي. انظر: «الأغاني» (٤: ٢: ٤).

وإذا ظَهرَ عَدوٌّ حاربَتْ عنه، وإذا اشتَهى ثَمرةً ركَزَها فأورَقَت وأثمَرَت، وكان يحملُ عليها زادَه وسِقاءَه فجَعلَت تُماشيه، ويَرْكُزُها فيَنبُعُ الماء، فإذا رَفعَها نَضَب، وكانت تَقيهِ الهَوام.

[﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ * فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ ١٩]

السَّعي: المَشيُ بسُرعةٍ وخِفّةِ حرَكة. فإن قُلت: كيفَ ذُكِرَتْ بألفاظٍ مُختلِفة: بالحيّة، والجانّ، والثُّعبان؟ قُلت: أمّا الحيّة: فاسمُ جنسٍ يقَعُ على الذَّكَرِ والأُنثى والصَّغيرِ والكبير. وأمّا الثُّعبانُ والجانّ فبَينَهما تَنافٍ؛ لأنّ الثُّعبانَ العَظيمُ من الحيّات، والجانّ الدّقيق. وفي ذلك وَجهان: أحدُهُما: أنها كانَت وقتَ انقلابِها حيّةً تَنقَلِبُ حيّةً صفراءَ دَقيقة، ثمّ تتورّمُ ويَتزايَدُ جِرمُها حتّى تَصيرَ ثُعبانًا، فأُريدَ بالجانّ أوّلُ حالِها، وبالثُّعبان مَآلُها. الثّاني: أنّها كانت في شَخصِ الثُّعبانِ وسُرعةِ حَركةِ الجانّ. والدّليلُ عليه قَولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾. وقيل: كانَ لها عُرفٌ كعُرفِ الفرَس. وقيل: كانَ بينَ لحيَيْها أربعونَ ذراعًا.

[﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ ٢١]

لـمّا رأى ذلك الأمرَ العَجيبَ الهائلَ مَلكَه منَ الفزَعِ والنِّفارِ ما يَملِكُ البَشرَ عندَ الأهوالِ والمَخاوِف. وعنِ ابنِ عبّاس: انقلبَتْ ثُعبانًا ذكَرًا يَبتلِعُ الصَّخرَ والشَّجَر، فلمّا رآه يَبتلِعُ كُلَّ شَيءٍ خافَ ونَفر. وعن بَعضِهم: إنّما خافَها؛ لأنه عَرفَ ما لَقِيَ آدمُ منها.

مُظلِمةٍ مُثلِجةٍ وقد ضَلَّ الطريقَ»، ولعلّ الجوابَ: أنّ اللهَ طمَسَ نُورَها كما جعَلَ الزَّندَ صَلْدًا اضطرارًا إلى الطلبِ[1] ليفوزَ بالمطلوبِ الحقيقيّ.

قولُه: (عَرفَ ما لقِيَ آدمُ منها)، يُريدُ الحيَّةَ التي كانت سببًا لإخراجِه بسببِ تمَكُّنَ منه إبليسُ منَ الوَسْوَسة.

---

(١) في النسخة (ح): المطلوب. وهما بمعنىً.

وقيل: لـمّا قالَ لهُ ربُّه: ﴿لَا تَخَفْ﴾ بلَغَ من ذَهابِ خَوفِه وطُمأنينَةِ نَفسِه أن أدخَلَ يدَهُ في فَمِها وأخَذَ بلَحْيَيها.

السِّيرَةُ من السَّير: كالرِّكْبَةِ من الرُّكوب. يُقال: سارَ فُلانٌ سِيرةً حَسَنة، ثُمّ اتُّسِعَ فيها فنُقِلَت إلى معنى المذهَبِ والطَّريقة، وقيل: سِيَرُ الأوّلين، فيَجوزُ أن ينتَصِبَ على الظَّرف، أي: سنُعيدُها في طريقَتِها الأُولى، أي: في حالِ ما كانت عصًا، وأن يكونَ (أعادَ) مَنقولًا من (عادَه) بمَعنى: عادَ إليه. ومنهُ بَيتُ زُهَير:

وعادَكَ أنْ تُلاقيَها عَداءُ

فيَتعدّى إلى مَفعولَين. ووَجهٌ ثالِثٌ حسَن: وهو أن يَكونَ ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ مُستَقِلًّا بنَفسِه غيرَ مُتعلّقٍ بـ﴿سِيرَتَهَا﴾، بمَعنى: أنها أُنشِئتْ أوّلَ ما أُنشِئتْ عَصًا، ثمّ ذَهبتْ

قولُه: (بمعنى: عادَ إليه)، الجوهري: عادَ إليه يَعُودُ عَوْدًا وعَوْدةً: رَجَعَ.

قولُه: (وعَادَكَ أن تُلاقيها عَداء)، أوَّلُه:

فصَرِّمْ حَبْلَها إذا صَرَّمَتْهُ[1]

الحَبْلُ: العَهدُ، قال أبو عَمْرو: وعَادَكَ بمعنى: شَغَلَك، وقال الأصمعيُّ: صَرَفَك، والعَداءُ: البُعد والشُّغُل، وقال الأصمعيُّ: الجَوْرُ، وعادَكَ: عطفٌ على «صَرَّمَتْهُ»، تقول: اقطَعْ عهدَها إذا قطَعَتْهُ هِي وعادَ إليك وشَغَلَكَ البُعدُ والجَوْرُ عن مُلاقاتِها. وتلخيصُ الآية ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ إلى سِيرتِها الأُولى.

قولُه: (وهُو أن يكونَ ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ مُستقِلًّا بنفسِه غيرَ متعلّقٍ بـ﴿سِيرَتَهَا﴾)، أي: لا يكونُ عاملًا في ﴿سِيرَتَهَا﴾، بل يكونُ عاملُها مُضمَرًا، ويكونُ حالًا منَ الـهاءِ في ﴿سَنُعِيدُهَا﴾، كما قَدَّرَ: سنُعيدُها سائرة سِيرتَها الأُولى، والفَرْقُ بينَ هذا وبيْنَ الوجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ أنّ الحيّةَ في الوجهَيْنِ انقلَبت عَصًا خَشَبةً كسائرِ ما يُسمّى عصًا، وعلى هذا انقلَبتْ

---

(١) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» بشرح ثَعْلب، ص٥٧.

وبَطلتْ بالقَلبِ حيّة، فسَنُعيدُها بعدَ ذَهابِها كما أنشأناها أوّلًا. ونَصْبُ ﴿سِيرَتَهَا﴾ بفِعلٍ مُضمَر، أي: تَسيرُ سيرتَها الأولى: يعني سَنُعيدُها سائرةً سيرَتَها الأُولى حيثُ كنتَ تتوكّأُ عليها ولك فيها المآرِبُ التي عَرفتَها.

[﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ۞ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ ٢٢-٢٣]

قيلَ لِكُلِّ ناحِيَتَين: جَناحان، كجَناحَيِ العَسكَرِ لِـمُجَنِّـبَتَيْه، وجَناحا الإنسان: جَنباه، **والأصلُ المُستعارُ منه جَناحا الطّائر**. سُمِّيا جَناحَين؛ لأنه يُجنِحُهما عِندَ الطيَران. والمُراد: إلى جَنبِكَ تحتَ العَضُد، دَلَّ على ذلك قولُه: ﴿تَخْرُجْ﴾. السُّوء: الرَّداءَةُ والقُبحُ في كُلِّ شَيْء، فكُنّيَ به عَنِ البَرَصِ كما كُنّيَ عَنِ العَورَةِ بالسَّوأة، وكانَ جُذَيمةُ صاحِبُ الزبّاءِ أبرَصَ ....

إلى عصًا ذاتِ شُعبتَينِ ومِحجَن، فإذا طالَ الغُصْنُ جَناهُ بالمِحجَن، إلى سائرِ ما ذَكَرَه المصنِّف مِنَ المآرِب، وقال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿سِيرَتَهَا﴾ بدَلَ اشتِمالٍ مِن ضميرِ المفعولِ في ﴿سَنُعِيدُهَا﴾؛ لأنّ معنى سِيرَتَها: صِفتَها أو طريقَتَها[(١)].

الراغِبُ: السِّيرةُ: الحالةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ وغيرُه، غَريزيًّا كان أو مُكتَسَبًا، يقالُ: لهُ سِيرةٌ حسَنةٌ وسيرةٌ قَبيحة، وقولُه تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ أي: الحالةَ التي كانت عليها مِن كونِها عُودًا[(٢)].

قولُه: (لِـمُجَنِّبَتَيْه)، وهِي الـمَيْمَنةُ والمَيْسَرة.

قولُه: (**والأصلُ الـمستعارُ منهُ جَناحا الطائرِ**)، هذه الاستعارةُ غيرُ مسبوقةٍ بالتشبيه؛ كاستعارةِ الأسَدِ للمِقدام، بل هِي مِنَ المجازِ الخالي مِنَ الفائدة، نحوَ إطلاقِ المِرسَنِ على لُطفِ الإنسان.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٣٣.

فكَنَّوا عَنهُ بالأبرَش، ....

قولُه: (**فكَنَّوا عنهُ بالأبرَش**)، **الجَوهري**: البَرَشُ في شَعَرِ الفَرَس: نُكَتٌ صِغارٌ تخالفُ سائرَ لونِه، والفَرَسُ أبرَشُ، والبَرَصُ: البَيَاضُ في ظاهِرِ الجلد، وفي زَعْمِ الأطبّاءِ: مادّةٌ نَفّاحةٌ بسببِ اجتماعِ الرُّطوباتِ اللَّزِجة، وكان مِن أخبارِ جَذِيمةَ على ما ذكَرَه ابنُ الأثيرِ في «الكامل»: أنهُ كان مِن أفضلِ الملوكِ رأيًا وأبعدِهم مَغارًا وأشدِّهم نِكايةً، وأوّلَ مَنِ استجمَعَ لهُ المُلكُ بأرضِ العراق وضَمَّ العَرَبَ، وكان به بَرَصٌ، فكَنَّتِ العَرَبُ عنهُ فقيل: الوضَّاحُ والأبرشُ إعظامًا لهُ، وكانتْ مَنازلُه بيْنَ الحِيرةِ والأنبار، وكان مَلِكَ[1] العَرب بأرضِ الجزيرة ومشارفِ الشام عَمْرُو بنُ الظَّرِب العَمْليقي، فحارَبَه جَذِيمةُ وقتَله، وملكَتْ بعدَ عَمْرٍو ابنتُه الزَّبّاءُ واسْمُها: نائلةُ، فلمّا استحكَمَ مُلكُها أجمَعَتْ لغَزْوِ جَذِيمةَ تطلُبُ ثأرَ أبيها، فأشارَتْ لها أُختُها زينبُ بتَرْكِ الحَرْبِ وإعمالِ الحِيلة، فأجابَتْها إلى ذلك، وكتَبَتْ إلى جَذيمةَ تَدعوهُ إلى نفسِها ومُلكِها، فلمّا انتهَى الكتابُ إلى جَذيمةَ استَخفَّه ما دَعَتْه إليه، وجَمَعَ إليه ثِقاتِه واستشارَهم، وأجمَعَ رأيُهم على المَسيرِ إليها، فخالَفَهم قَصيرٌ، وكان أريبًا حازِمًا ناصِحًا قريبًا منهُ، وقال: «رأيٌ فاتِر وعدوٌّ حاضِر» فذَهَبتْ مَثلًا، اكتُبْ إليها، فإنْ كانت صَادقةً فلْتُقبِلْ إليك، وإلّا لا تُمكِّنْها مِن نفسِك وقد وَتَرْتَها وقتَلْتَ أباها، فلم يُوافِق جَذيمةُ رأيَه.

فاستَخْلَفَ جَذيمةُ عَمْرو بنَ عَدِيٍّ ابنَ أُختِه على مُلْكِه فسارَ في وجوهِ أصحابِه، فلمّا نَزَل الفرضةَ استقبَلَته رسُلُ الزَّبّاءِ بالهدايا والألطافِ فقال: يا قصير، كيف تَرى؟ فقال: «خَطْبٌ يسير في خَطْبٍ كبير» فذهَبَتْ مثَلًا[2]، وستلقاكَ الخُيولُ، فإنْ سارَت أمامَك فإنْ امرأةَ صَادقة، وإن أخَذَتْ جَنْبَيْكَ وأحاطَتْ بك فإنّ القومَ غادرونَ، فاركَبِ العَصَا، وكانت فَرَسًا لجَذيمةَ لا تُبارَى، فإنّي راكبُها ومُسايِرُكَ عليها، فلَقِيَتْه الكتائبُ فحالَتْ بينَه وبيْنَ العَصَا، فرَكِبهَا قَصيرٌ ونظَرَ إلى جَذيمةَ مُوليًا على مَتْنِها، فقال: «ويْلُ أُمِّهِ حَزْمُها على ظَهْرِ العَصَا»، فذهبَتْ مَثَلًا.

---

(١) من قوله: «رأياً وأبعدهم» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤١٣).

....

فلمّا دخلَ جذيمةُ على الزَّبّاءِ تكشّفَت، فإذا هِي مضفورةُ[1] الأسبِ، بالباءِ الموحَّدة، وهُو شَعَرُ الاست، وقالت: يا جَذِيمة، «أدابَ عروسٍ تَرى؟» فذهبَتْ مثَلًا، وقالت: أُنبِئْتُ أنّ دماءَ الملوكِ شِفاءٌ منَ الكَلَب، ثُمّ أجلسَتْه على نِطَع، وسَقَتْه الخمرَ حتّى أخذَتْ منهُ، ثُم أمرَتْ براهِشَيْهِ[2] فقُطِعا، وقدَّمتْ إليه طَستًا وقيلَ لها: إنْ قطَرَ مِن دمِه شيءٌ في غيرِ الطَّستِ طُلِبَ بدمِه، فلمّا ضَعُفتْ يداهُ سَقَطتا، فقَطَرَ مِن دمِه في غيرِ الطَّست، فقالت: لا يُضيِّعوا الدمَ، فقال جَذِيمةُ: «دَعُوا دمًا ضَيَّعَهُ أهلُه»، فذهَبَتْ مثلًا، فهَلَكَ جَذيمةُ وخَرَج قَصيرٌ حتى قَدِمَ على عَمْرِو بنِ عَدِيّ، فقال له قَصِير: تهَيّأْ واستعِدَّ ولا تُطِلَّ دمَ خالِك، فقال: «وكيفَ لي بها وهِي أمنَعُ من عُقابِ الجوّ؟» فذهَبَتْ مَثَلًا.

وكانت الزَّبّاءُ سألَتْ عن هَلاكِها فقيل: سببُ هلاكِها عَمْرُو بُن عَدِيّ، ولكنّ حتْفَكِ بيَدِك، فحَذِرَتْ عَمْرًا واتّخذتَ نَفَقًا مِن مجلِسها إلى حِصْنٍ لها داخلَ مدينتِها، وصُوِّرتْ صُورةُ عَمْرٍو فلا تَراهُ إلّا وعرَفَتْه، وقال قَصيرٌ لعَمْرِو بنِ عَدِي: اجدَعْ أنفي واضرِبْ ظَهْري ودَعْني وإيّاها، فأبَى عَمْرٌو، فجَدَعَ قصير أنفَه وأثّرَ بظهرِه وظَهَرَ كأنهُ هاربٌ، وأظهَرَ أنّ عَمْرًا فعَلَ ذلكَ به، وقَدِمَ على الزَّبّاءِ فقالت: ما الذي أرى بكَ يا قَصير؟ فقال: زعَمَ عَمْرٌو أنّي غدَرْتُ خالَه وَزَيّنتُ له المسيرَ إليكِ ومالأتُكِ عليه، ففعَلَ ما تَرَيْنَ، فأقبَلْتُ إليكِ وعرَفْتُ أنّي لا أكونُ معَ أحدٍ هُو أثقَلُ عليه منك فأكرمَتْهُ وأصابَتْ عندَه بعضَ ما أرادَتْ منَ الحَزْم والرأي والتجربةِ والمعرفةِ بأُمورِ المُلْك، فلمّا عرَفَ أنها قد وَثِقَتْ به، فقال لها: إنّ لي بالعراقِ أموالًا كثيرةً، وبها طرائفُ وعِطر، فابعثيني لأحمِلَ مالي وأحملَ إليكِ مِن طرائِفها، فدَفَعتْ إليه أموالًا وجهَّزَتَ معَهُ عِيرًا، فسارَ حتّى قَدِمَ على عَمْرِو بنِ عَدِيٍّ مُستَخفيًا وأخبَرَهُ الخبَر وقال: جَهِّزْني بالبَزِّ والطُّرَفِ وغيرِ ذلك، لعلَّ اللهَ يمكِّنُ منَ الزَّبّاءِ فتُصيبَ ثأرَك، فأعطاهُ حاجتَه، فلمّا عُرِضَ عليها سَرَّها وازدادتْ به ثقةً، ثُم جهَّزَتْه بعدَ ذلك بأكثرَ ممّا جهَّزتْه بِهِ أوّلا، ثُم عادَ الثالثةَ فأخبَرَ عَمْرًا الخبرَ وقال: اجمَعْ ثقاتِ أصحابِك

---

(١) في (ح) و(ف): «مظفورة».

(٢) وهما عرقان في باطن الذراع.

والبَرَصُ أبغَضُ شيءٍ إلى العرَب وبِهم عَنهُ نُفرةٌ عَظيمة، وأسماعُهم لاسمِه مُجّاجة، فكانَ جَديرًا بأنْ يُكنّى عنه، ولا نَرى أحسَنَ ولا ألطَفَ ولا أحزَّ للمَفاصلِ من كِناياتِ القُرآنِ وآدابِه. يُروى: أنه كانَ آدمَ فأخرَجَ يدَهُ من مدرعَتِه بَيضاءَ لها شُعاعٌ كشُعاعِ الشَّمسِ يُعشي البَصَر. ﴿بَيْضَآءَ﴾ و﴿ءَايَةً﴾ حالانِ معًا. و﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾،

وجُندَك وهيِّئْ لهمُ الغرائرَ واحمِلْ كلَّ رجُلَيْنِ في غِرارَتَينِ واجعَلْ مَعقِدَ رؤوسِها مِن باطِنِها، وقال لهُ: إذا دخَلْتَ مدينةَ الزَّبّاءِ أقمتُكَ على بابِ نَفَقِها وتُخرِجُ الرِّجالَ منَ الغرائرِ فيَصيحوا بأهلِ المدينة، فمَن قاتَلَهم قاتَلوهُ، ففعَلَ ذلك ثُم ساروا، فلمّا قَـرُبوا تقدَّم قَصيرٌ إليها فبَشَّرها وأعلَمَها كثْرةَ ما حَمَلَ منَ الثيابِ والطَّرائف، فخرَجَتِ الزَّبّاءُ فأبصَرَتِ الإبِلَ تكادُ قوائمُها تَسُوخُ في الأرض، فقالت: يا قَصير:

ما للجمـــالِ مَشـيُها وئيدا　　أجندلًا يحمِلْــنَ أم حديدا؟
أم صَرَفانًــا تــارزًا شديدا　　أم الرِّجال جُثــمًا قُعودا[1]؟

فلما توسَّطتِ الإبِلُ المدينةَ خَرَجَ الرِّجالُ منَ الغرائر، فَدُلَّ عَمْرٌو على بابِ النفَق وأقبلَتِ الزَّبّاءُ مُوَلِّيةً تريدُ الخروجَ منَ النفَق، فأبصَرَتْ عَمْرًا قائمًا فعرَفَتْه بالصُّورة، فمَصَّتْ سُمًّا في خاتَمِها وقالت: «بيَدي لا بيدِ عَمْرو»، فتلقّاها عَمْرٌو بالسَّيفِ فقتَلها وأصابَ ما أصابَ منَ المدينة، ثُم عاد إلى العراقِ وصار المُلْكُ لهُ. والصَّرَفانُ: الرَّصَاصُ، والصَّرَفانُ: نوعٌ منَ التّمرِ، واللـهُ أعلم[2].

قولُه: (أحَزَّ للمفاصِل)، الأساس: وهُو أصفَى منَ المفاصِل، وهُو الماءُ الذي يَقطُرُ مِن بيْنِ العَظْمَيْنِ إذا فُصِلا. وتقولُ: رُبَّ كلام بالمِفْصَلِ أشدُّ مِن كِلامٍ بالمِفْصَلِ، وتكَلَّمَ فأصابَ المِحَزَّ.

قولُه: (﴿بَيْضَآءَ﴾ و﴿ءَايَةً﴾: حالانِ معًا)، قال الزجّاج: آيةً: اسمٌ في موضع الحال، أي: تَخرُجْ بيضاءَ مُبيّنةً آيةً أُخرى[3].

---

(١) الصرفان: نوع جَيِّدٌ من التمر. والتارز: الصلب.
(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ١٩٧).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٥٥).

﴿مِنْ﴾: صلةٌ لـ﴿بَيْضَآءَ﴾، كما تَقول: ابيَضَّت من غَيرِ سُوء، وفي نَصبِ ﴿ءَايَةً﴾ وَجهٌ آخر، وهو أن يكونَ بإضمارٍ نحو: خُذ، ودونَك، وما أشبَهَ ذلك. حُذِفَ لدَلالةِ الكَلام، وقَد تَعلّقَ بهذا المحذوف، ﴿لِنُرِيَكَ﴾ أي: خُذْ هذه الآيةَ أيضًا بَعدَ قَلبِ العَصا حيّةً؛ لِنُريَك بهاتَينِ الآيَتَينِ بَعضَ آياتِنا الكُبرى، أو لِنُريَك بهما الكُبرى مِن آياتِنا، أو لنُريَكَ من آياتِنا الكُبرى فَعَلنا ذلك.

[﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى * وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى * وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى * يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى * وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى * هَٰرُونَ أَخِى * ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى * وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى * كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ ٢٤-٣٥]

لـمّا أمرَه بالذَّهابِ إلى فِرعونَ الطّاغي لعنَه الله، عَرَفَ أنه كُلِّفَ أمرًا عظيمًا وخَطبًا

وقال أبو البقاء: ﴿بَيْضَآءَ﴾: حالٌ، و﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ يجوزُ أن يتَعلَّقَ بتَخرُجْ، وأن يكونَ صفةً لـ﴿بَيْضَآءَ﴾ أو: حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿بَيْضَآءَ﴾، و﴿ءَايَةً﴾: حالٌ أُخرى بدَلٌ منَ الأُولى، وحالٌ منَ الضَّميرِ في ﴿بَيْضَآءَ﴾، أي: تَبيَضُّ آيةً، أو: حالًا منَ الضَّميرِ في الجارِّ معَ المجرورِ، وهُو قولُه: ﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: ٢٢][(١)].

قولُه: (أو: لـنُريَـكَ مِن آياتِنا الكُبرى)، فعلى ذلك عَطفٌ على قولِه: «وقد تعَلَّق بهذا المحذوفِ لـ﴿نُرِيَكَ﴾»، ومِن في قولِه: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ إما للتبعيض، وإليه الإشارةُ بقولِه: بعضِ آياتنا، أو للبيان، وإليه الإشارةُ بقولِه: أو لنريكَ بهما الكبرى من آياتِنا، يؤيِّدُه قولُ ابنِ عباس: (كانت يَدُ موسى أكبرَ آياته)[(٢)]، فيكون ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ حالاً منَ ﴿ٱلْكُبْرَى﴾ قُدِّمت عليها وإن كان ذو الحالِ معرفةً، مُراعاةً للفواصِل.

قولُه: (لمّا أمَرَهُ بالذّهابِ إلى فِرعونَ الطاغي، عَرَفَ أنه كُلِّفَ أمرًا عظيمًا)، إلى قولِه: (فاستَوهَبَ رَبَّه أن يَشْرَحَ صدرَه)، يعني: لـمّا عَلَّلَ اللـهُ سبحانَه وتعالى الأمرَ بالذهابِ إلى

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٩).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٢٧٠).

جَسِيمًا يَحتاجُ معه إلى احتمالِ ما لا يحتَمِلُه........

فرعونَ بوَصْفِه بالطُّغيان، عَرَفَ موسى ذلك وطلَبَ ما طلَبَ، والإمامُ عَلَّقَ قولَ موسى عليه السَّلامُ ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِى﴾ بما خاطَبَه مِن لدُنْ قولِه: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ إلى هذا المقام، قال تارَةً: إنّ شَرْحَ الصَّدرِ مقدِّمةٌ لسُطوعِ الأنوارِ الإلهيّةِ في القلب، والاستماعُ أيضًا مقدِّمةٌ لفَهْم كلام الله المجيدِ، فلمّا كلَّفَه اللهُ بالمقدِّمةِ التي هِي الاستماعُ في قولِه: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ نَسَجَ عليه السلامُ على ذلك المِنوالِ وطلَبَ المقدِّمة، وقال: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِى﴾ حتّى يتمكَّنَ قلبي في بَهْوِ ضَوْءِ المعرفةِ ووِسادةِ قَذْفِ النُّور مِن تَلقِّي سَماعِ كلامِك. وقال أُخرى: لمّا نُصِبَ موسى عليه السَّلامُ لذلك المَنصِبِ العظيم احتاجَ إلى تكاليفَ شاقّةٍ من تَلقِّي الوَحْي وتبليغِه إلى المُعانِدينَ والمُواظَبةِ على خِدمةِ الباري وإصلاح العالَمِ السُّفْليِّ، فكأنّهُ كُلِّفَ بتدبيرِ العالَمِين، والالتفاتُ إلى أحَدِهما يَمنَعُ مِنَ الاشتغالِ بالآخَرِ، فطلَبَ عليه السَّلامُ شَرْحَ الصَّدرِ حتى يُفيضَ عليه كمالًا مِنَ القُوّة لتكونَ قوّتُه وافيةً لضَبْطِ تدبيرِ العالمين(١).

الراغب: شَرْحُ الصَّدر: بَسْطُه بنُورٍ إلهيٍّ وَسكِينةٍ من جهةِ الله تعالى. قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾(٢) [الزمر: ٢٢].

وقلتُ: يؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه عليه السَّلامُ: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ۝ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ بعدَ طلَبِ تيسيرِ الأمرِ وحَلِّ العُقْدة ومُؤازَرةِ أخيه للتبليغ ليُطابقَ قولَه: ﴿فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾، وقولَه: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾، وعلى ما فَسَّرَه المصنِّفُ يكونُ قولُه: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ﴾ الآية أجنبيًّا، وفيه نُكتةٌ أُخرى، وهِي أنّ اللهَ سبحانَه وتعالى: كما عَلَّلَ إقامةَ الصَّلاة بذِكْرِه سبحانَه وتعالى(٣) في قولِه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾. وقولُه: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾، كذلك عَلَّلَ عليه السَّلامُ مَطالِبَهُ كلَّها بالقيام على تكثيرِ ذكْرِ الله عَزَّ وجَلَّ فآذَنَ بأنّ ذكْرَ الله لا مطلبَ فوقَه. وفي «حقائقِ» السُّلَميِّ عن عطاءٍ أنه قال: اكشِفْ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٣١).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٤٩.

(٣) من قوله: «كما علَّل إقامةَ» إلى هنا، سقط من (ف).

إلّا ذو جَأْشٍ رابطٍ وصَدرٍ فَسيح، فاستوهَبَ ربَّه أنْ يَشرَحَ صدرَه ويُفسِحَ قلبَه، ويَجعَلَه حليمًا حَمولًا يَستَقبِلُ ما عسى يَرِدُ عليه منَ الشَّدائدِ التي يَذهبُ معَها صَبرُ الصّابِرِ بجَميلِ الصَّبرِ وحُسنِ الثَّبات، وأن يُسهّلَ عليه في الجُملةِ أمرَه الذي هو خِلافةُ الله في أرضِه وما يَصحَبُها من مُزاوَلةِ مَعاظِمِ الشُّؤونِ ومُقاساةِ جَلائلِ الخُطوب. فإن قُلت: ﴿لِي﴾ في قَولِه: ﴿ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي * وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ ما جَدْواه والكَلامُ بدونِه مُستَتِبٌّ؟ قُلت: قَد أُبهِمَ الكَلامُ أوّلًا فقيل: اشرَح لي ويسِّر لي، فعَلِمَ أن ثَمَّ مَشروحًا ومُيسرًا، ثُمّ بيّنَ ورَفعَ الإبهامَ بذِكرِهما، فكانَ آكدَ لطَلَبِ الشَّرحِ والتَّيسيرِ لِصَدرِه وأمرِه من أن يَقول: اشرَح صَدري ويَسِّرْ أمري على الإيضاحِ السّاذَج؛ لأنه تَكريرٌ للمَعنى الواحِدِ من طَريقَيِ الإجمالِ والتَّفصيل. عنِ ابنِ عبّاس: كانَ في لِسانِه رُتّةٌ ....

لي عن صَدْري حتّى لا أُشاهدَ غيرَك؛ ويسِّرْ لي أمري حتى لا أنظُرَ إلّا بمعرفتِك، واحلُلْ عُقْدةً من لساني حتّى لا أتكلّمَ إلاّ بها أُبلِّغُه عنكَ. وقال جعفرٌ: قيل لموسى: استكثَرتَ تسبيحَك ونَسِيتَ بِداياتِ فَضلِنا عليكَ في اليَمِّ ورَدِّك إلى أُمِّك وتربيتَك في حِجْرِ عَدُوِّك، وأكبرُ مِن هذا كلِّه خِطابَنا معَك وكلامَنا إيّاك، وأكبرُ منهُ إخبارَنا باصطناعِنا لك.

قولُه: (ذو جَأْشٍ رابط)، **الأساس**: والجَأْشُ والجُؤْشُوشُ: الصَّدرُ، يقالُ: فلانٌ قد رَبطَ لذلك الأمرِ جَأْشًا. ويقالُ لمَن يَربِطُ نفسَه عنِ الفرارِ لشجاعتِه: رابطُ الجَأْش.

قولُه: (يَستقبِلُ ما عسَى يَرِدُ عليه)، استعمَلَ «عسَى» بغيرِ «أنْ» تشبيهًا لها بـ«كاد» كما في قولِه:

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءَه فــرَجٌ قـريبُ[1]

قولُه: (مُستَتِبّ)، أي: مستقيم، **الأساس**: استَتَبَّ الطريقُ: ذَلَّ وانقادَ كما يقال: طريقٌ مُعبَّدٌ، واستَتَبَّ لهُ الأمرُ.

قولُه: (بذِكرِهما)، أي: بذكرِ المشروح والمُيَسَّر.

---

(١) لهُدْبَةَ بن خَشْرَم العُذري، قاله في السجن. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٥٩).

لِـما رُوِيَ من حَديثِ الجَمرة، ويُروى أنّ يدَهُ احتَرقَت، وأنّ فِرعَونَ اجتَهدَ في عِلاجِها فلَم تَبرَأ، ولـمّا دَعاهُ قال: إلى أيِّ ربٍّ تَدعوني؟ قال: إلى الذي أبرَأ يَدِي وقَد عَجزتَ عنها. وعن بَعضِهم: إنّها لـم تَبرَأ يدُه؛ لئَلّا يُدخِلَها مع فِرعونَ في قَصعةٍ واحِدَةٍ فتَنعَقِدُ بينَهُما حُرمةُ المُواكَلة. واختُلِفَ في زَوالِ العُقدةِ بكَمالِها فقيل: ذَهبَ بعضُها وبَقيَ بعضُها، لقَولِه تَعالى: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، وقَولِه تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وكانَ في لِسانِ الحُسَينِ بنِ عليٍّ رَضِيَ اللـهُ عنهُما رُتّةٌ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «وَرِثَها منْ عمِّهِ موسى»، وقيل: زالَت بكَمالِها لقَولِه تَعالى: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾. وفي تَنكيرِ العُقدَةِ ـ وإنْ لـم يَقُل: واحلُلْ عُقدةَ لِساني ـ أنه طلَبَ حَلَّ بعضِها إرادةَ أن يفهمَ عنه فَهمًا جيِّدًا، ولم يَطلُبِ الفَصاحةَ الكامِلَة، و﴿مِّن لِّسَانِى﴾ صِفَةٌ للعُقدَة، كأنهُ قيل: عُقدةٌ من عُقَدِ لساني.

الوَزير: من الوِزْر؛ لأنه يتَحمَّلُ عنِ المَلِكِ أوزارَه ومُؤنَه. **أو مِن الوَزَر**؛ لأنّ

قولُه: (**لِما رُوِيَ مِن حديثِ الجَمْرة**)، رَوَى مُحيي السُّنةِ: أنهُ نشَأَ موسى عليه السَّلامُ في حِجْرِ فرعونَ وامرأتِه، فبَيْنا هو يلعَبُ وبيَدِه قَضيبٌ فضَرَبَ رأسَ فِرعونَ، فغَضِبَ حتّى هَمَّ بقَتْلِه، فقالت آسِيَةُ: أيُّها الملِك، إنَّه صَغيرٌ لا يَعقِلُ، جَرِّبْهُ إن شئتَ، فجاءت بطَسْتَيْنِ في أحَدِهما الجَمْرُ وفي الآخَرِ الجَوْهر، فأرادَ موسى أن يأخُذَ الجَوْهَر فأخَذَ جِبريلُ عليه السَّلامُ يدَه فوَضَعَها في النارِ فأخَذَ جَمْرةً فوضَعَها في فيهِ فاحترَقَ لسانُه وصارَتْ عليه عُقْدةٌ[1].

الراغبُ: اللِّسانُ: الجارحةُ وقُوّتُها، وقولُه تعالى: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى﴾ يعني به: مِن قُوّةِ لساني فإنّ العُقْدةَ لم تكنْ في الجارِحةِ وإنّما كانت في قُوّتِه التي هِي النُّطْقُ به، يقال: لكلِّ قَوْم لسانٌ ولِسنٌ[2].

قولُه: (**أو منَ الوَزَر**)، أي: المَلْجَأ، وأصلُ الوَزَرِ: الجَبَل. **الراغبُ**: الوَزَرُ: المَلْجَأُ الذي

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٧١)، وانظر الحديث في «السنن الكبرى» للنسائي (١١٢٦٣)، و «المسند» لأبي يعلى (٢٦١٨)، و «المستدرك» للحاكم (٤٠٩٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٤٠.

المَلِكَ يَعتَصِمُ برأيِه ويُلجِئُ إليه أمورَه. **أو من المؤازَرَةِ وهي: المُعاوَنة.** عن الأصمعيِّ قال: وكانَ القِياسُ أزيرًا، فقُلِبَتِ الهمزَةُ إلى الواو، ووَجهُ قَلبِها: أنّ فَعيلًا جاءَ في معنى مُفاعلٍ مجيئًا صالحًا، كقولِهم: عَشيرٌ وجَليسٌ وقَعيدٌ وخَليلٌ وصَديقٌ ونَديم، فلمّا قُلبتْ في أخيه قُلِبتْ فيه، وحَملُ الشيءِ على نَظيرِه ليسَ بعَزيز، ونظرًا إلى يُؤازِرُ وإخوتِه، وإلى المؤازرَة. ﴿وَزِيرًا﴾ و﴿هَٰرُونَ﴾ مَفعُولا قَولِه: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ قُدِّمَ ثانيهما على أوّلِهما عنايةً بأمرِ الوِزارة. **أو ﴿لِّي وَزِيرًا﴾: مَفعولاه،** وهارونَ عَطفُ بيانٍ للوَزير. و﴿أَخِي﴾ في الوَجهَينِ بَدلٌ من هارون، **وإنْ جُعِلَ عَطفَ بَيانٍ آخَرَ جازَ وحَسُن.** ....

يُلتَجأُ إليه منَ الجَبَل، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، والوِزْرُ: الثِّقْلُ تشبيهًا بوَزَرِ الجَبَل، ويُعبَّرُ بذلك عن الإثم، قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً﴾ [النحل: ٢٥][1].

قولُه: (**أو منَ المُؤازَرة، وهيَ المُعاوَنةُ**)، قال في «الأساس»: وزيرُ المَلِكِ: الذي يُؤازِرُهُ أعباءَ المُلْك، أي: يحامِلُه، وليسَ منَ المؤازرة؛ لأنّ واوَها عن همزةٍ، وفَعِيلٌ منها: أزِيرٌ، يقالُ: أزَرَه، أي: شَدَّ به أَزْرَه، وأرَدْتُ كذا فآزَرَني عليه فلانٌ: إذا ظاهَرَك وعاوَنَك، وأجازَ في الكتابِ أن يكونَ منهُ بناءً على الوَزْنِ وحَمْلِ النَّظيرِ على النَّظير، وذلك أنّ أزيرًا أخو المُؤازِر، كما أنّ العَشِيرَ والجَليسَ والخليلَ أخواتُ المُعاشِر والمُجالِس والمُخالّ، وإذا ثَبَتَ أنهُ أخو المُؤازِر فكما قُلِبت الهمزةُ في أخيه، وهُو المُؤازِرُ، واوًا. وقيل: مُوازِرٌ، لانضمام ما قبلَه، تُقلَبُ فيه، وإنْ لم يَنضمَّ ما قبلَه حَمْلًا للنَّظيرِ على النَّظير، ونُظِرَ إلى المضارع منهُ والمَصْدَر، وهما: يُوازِرُ والمُوازَرةُ، فقولُه: «ونظرًا إلى يُؤازِرُ» عطفٌ على قولِه: «إنّ فَعيلًا جاء مِن حيثُ المعنى».

قولُه: (**أو ﴿لِّي وَزِيرًا﴾: مفعولاهُ**)، فعلى هذا أيضًا قَدَّمَ الثانيَ على الأوّلِ عنايةً بشأنِ نفسِه، وأنه محتاجٌ إلى عَوْن، ولذلك عَقَّبَ به قولَه: ﴿يَفْقَهُواْ قَوْلِي﴾ كما قال: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: ٣٤].

قولُه: (**وإنْ جُعِلَ عَطفَ بيانٍ آخَرَ جازَ وحسُنَ**)، يعني: ﴿هَٰرُونَ﴾ عَطفُ بيانٍ للوزير،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٧.

قَرَؤوا جميعًا: ﴿ٱشۡدُدۡ﴾ ﴿وَأَشۡرِكۡهُ﴾ على الدُّعاء. وابنُ عامرٍ وحدَه: (أَشْدُدْ) و(أُشرِكْه) على الجواب. وفي مُصحَفِ ابنِ مَسعود: (أخي واشدُد) وعن أُبيِّ بنِ كَعب: (أَشْرِكْهُ في أمري واشدُدْ به أزرِي)، ويَجوزُ فيمَن قرَأَ على لَفظِ الأمر: أنْ يُجعَلَ ﴿أَخِى﴾ مَرفوعًا على الابتداء: و﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ﴾ خَبرُه، ويُوقَفَ على ﴿هَٰرُونَ﴾. الأزر: القُوّة. وأَزَرَه: قَوّاه، أي: أجعَله شريكي في الرِّسالةِ حتّى نتَعاوَنَ على عِبادَتِك وذِكرِك، فإنّ التّعاوُنَ ـ لأنه مُهيِّجُ الرَّغباتِ ـ يتَزايَدُ به الخَيرُ ويتَكاثَر، ﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا﴾ أي: عالـمًا بأحوالِنا وبأنّ التَّعاضُدَ ممّا يُصلِحُنا، وأنّ هارونَ نِعمَ المُعينُ والشّادُّ لعَضُدي، بأنه أكبَرُ منّي سِنًّا وأفصَحُ لِسانًا.

[﴿قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ ٣٦]

و﴿أَخِى﴾ مِثلُه، وإنّما جازَ ذلك وحَسُنَ وإن لم يكنْ أشهَرَ الاسمَيْنِ، مِثلَ: ﴿هَٰرُونَ﴾ لكوْنِه بمنزِلتِه في الشُّهرة. وقليلًا ما نَسمَعُهُ في التنزيل، ولم يَشِعْ به(١)، وفي «جازَ وحَسُنَ» إيماءٌ إلى أن تقديرَ البَدَلِ أحسَنُ.

قولُه: (قرَؤوا جميعًا ﴿ٱشۡدُدۡ﴾)، وفي «التيسير»: قرَأ ابنُ عامرٍ: «أَشْدُدُ به»، بقَطعِ الألِفِ وفَتْحِها في الحالَيْن، و«أُشرِكْهُ» بضمِّ الهمزةِ، والباقونَ: بوَصْلِ الألِفِ في الأوّل، ويبتَدِئونَها بالضمِّ وفَتْحِ الهمزةِ في الثاني(٢). قال الزجّاج: أمّا قَطْعُ الألفِ وفَتحُها(٣) وضَمُّ الألفِ في «وأُشرِكُه» فعَلَى جوابِ الأمرِ، المعنى: اجعَلْ لي أخي وزيرًا، فإنّك إن فَعَلْتَ ذلك أشُدُّ(٤) به أَزْري وأُشرِكُهُ في أمْري، على الإخبارِ عن النَّفس، وأمّا مَن قرأ ﴿أَخِى ۞ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِى﴾ بوَصْلِ الألِف، ﴿وَأَشۡرِكۡهُ﴾ بفَتحِ الهمزة، فعَلَى الدُّعاء. المعنى: اللهُمَّ اشدُدْ به أَزْري وأَشرِكْه في أمْري(٥).

---

(١) في النسخ الخطية: «يشفع»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٢) «التيسير» للداني، ص١٥١، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٢.

(٣) أي: في قوله: «أَشْدُدُ».

(٤) في النسخ الخطية: «أشدد» بفكّ التضعيف، والجادة ما أثبتناه.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٥٦) وانظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٢.

السُّؤل: الطِّلبة، فُعْلٌ بمَعنى: مَفعول، كقَولِك: خُبز بمَعنى: مخبوز. وأُكل بمَعنى: مأكول.

[﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ * إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ * أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ ٣٧-٣٩]

الوَحيُ إلى أمِّ موسى: إمّا أن يَكونَ على لِسانِ نَبيٍّ في وَقتِها، كقَولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ ﴾ [المائدة: ١١١]، أو يَبعثَ إليها مَلَكًا لا على وَجهِ النُّبوّة، كما بَعثَ إلى مَريم. أو يُريَها ذلك في المَنام فتتنبّه عليه أو يُلهِمَها كقَولِه تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [النحل: ٦٨] **أي: أوحَينا إليها أمرًا لا سَبيلَ إلى التَّوصُّلِ إليه ولا إلى العِلم به إلّا بالوَحي**، وفيه مَصلحةٌ دينيّةٌ فوَجبَ أن يُوحى **ولا يُخَلَّ به**، أي: هو ممّا يُوحى لا مَحالةَ وهو أمرٌ عظيم، مِثلُه يَحِقُّ بأنْ يُوحى ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ﴾ «أنْ» هِيَ المُفسِّرة؛ لأنّ الوَحيَ بمَعنى القَول.

القَذفُ مُستعمَلٌ في مَعنى الإلقاءِ والوَضع. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وكذلكَ الرَّمي، قال: ....

قولُه: (**أي: أوحَيْنا إليها أمرًا لا سَبيلَ إلى التوصُّل إليه... إلا بالوَحْي**)، هذا يؤْذِنُ أنّ الوَحْيَ الذي هُو بمعنى الإلهام، لا يكونُ إلاّ في أمرٍ يَعِزُّ على كلِّ أحد.

قولُه: (**ولا يُـخَلَّ به**)، بضمِّ الياءِ وفَتْح الخاءِ، مِن: أَخَلَّ الفارسُ بمركَزِه؛ إذا ترَكَ موضعَه الذي عَيَّنَه الأميرُ لهُ.

قولُه: (**القَذْفُ مُستعمَلٌ في معنى الإلقاءِ**)، الراغبُ: القَذْفُ: الرَّمْيُ البعيدُ، ولاعتبارِ البُعدِ فيه قيل: منزِلٌ قَذَفٌ وقَذيفٌ وبَلْدةٌ قَذُوفٌ: بعيدةٌ. وقولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ أي: اطرَحِيه فيه، واستُعيرَ القَذْفُ للشَّتْم والعَيْب، كما استُعيرَ للرَّمي[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٦١.

غُلامٌ رَماهُ اللـهُ بالحُسْنِ يافِعا

أي: حَصَّلَ فيه الحُسنَ ووَضَعَه فيه، والضَّمائرُ كُلُّها راجعةٌ إلى موسى، ورُجوعُ بَعضِها إليه وبَعضِها إلى التّابوت: **فيه هُجنة**، لِـما يُؤدّي إليه من تَنافُرِ النَّظم. فإنْ قُلت: المَقذوفُ في البَحرِ هوَ التّابوت، وكذلكَ المُلقى إلى السّاحل. قُلت: ما ضَرّكَ لَو قُلت: المَقذوفُ والمُلقى هوَ موسى في جَوفِ التّابوت، حتّى لا تُفرّقَ الضَّمائرُ فيَتنافَرَ عليكَ النَّظمُ الذي هو أمُّ إعجازِ القُرآنِ والقانونِ الذي وَقعَ عليه التَّحدّي، ومُراعاتُه أهمُّ ما يجِبُ على المفَسِّر، لـمّا كانت مَشيئةُ الله تَعالى وإرادتُه أنْ لا تُخطئَ جَرْيةُ ماءِ اليَمِّ الوُصولَ به إلى السّاحلِ وإلقاءَه إليه، **سَلكَ في ذلك** سَبيلَ المَجاز، وجَعلَ اليَمَّ كأنه ذو تَمييز، أُمِر بذلك ليُطيعَ الأمرَ ويَمتثِلَ رَسمَه، فقيل: ﴿فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ رُويَ أنّها جَعلتْ في التّابوتِ قُطنًا مَحلوجًا، فوَضعَتْه فيه وجَصّصَتْه وقيَّـرَتْه، ثمّ ألقَتْه في اليَمّ، وكان يَشرَعُ مِنه إلى بُستانِ فِرعَونَ نَهرٌ كبير، فبَينا هو جالِسٌ على رأسِ بِركةٍ

قولُه: (غلامٌ رماهُ الله بالحُسْن يافعًا)، تمامُه في «المطلع»:

لهُ سِيمياءٌ لا تَشُقُّ على البَصَرْ[1]

غلامٌ يافعٌ ويَفَعَة: تحرَّكَ ولمّا يَبلُغْ. والسِّيماءُ والسّيمياء: العلامةُ، وأصلُه الواوُ.

قولُه: (فيه هُجْنةٌ)، والهُجنةُ: مصدرُ الهَجِين، وهُو الذي ولدَتْهُ أَمَةٌ. **الأساس**: أنا أَستَهجِنُ فِعلَك، وفيه هُجْنةٌ، وفي زِنَادِه هُجْنةٌ: إذا كان أحدُ الزَّنْدَيْنِ وارِيًا والآخَرُ صَلُودًا.

قولُه: (سَلَكَ في ذلك)، جوابُ «لمّا»، والمشارُ إليه قولُه: ﴿فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ﴾، والمجازُ مِن بابِ الاستعارةِ المَكْنيّة، شَبَّهَ اليَمَّ بمأمورٍ ذي تمييزٍ أُورِدَ عليه أمْرُ آمِرٍ مُطاع، وجَعَلَ القَرينةَ أمرَهُ بقولِه: ﴿فَلْيُلْقِهِ﴾.

---

(١) البيت لأسيد بن عنقاء الفزاري، كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٦٢).

مَعَ آسيةَ إذا بالتّابوت، فأمَرَ به فأُخرِجَ ففُتِح، فإذا صَبيٌّ أصبَحُ النّاسِ وَجهًا، فأحَبَّه عَدُوُّ الله حبًّا شَديدًا لا يتَمالَكُ أن يَصبِرَ عنه. وظاهِرُ اللَّفظِ على أنّ البَحرَ ألقاهُ بساحِلِه وهو شاطئُه؛ لأنّ الماءَ يَسحلُه، أي: يَقشُرُه وقَذَفَ به ثَمّةَ فالتُقِطَ من السّاحل، إلّا أنْ يَكونَ قد ألقاهُ اليَمُّ بمَوضعٍ من السّاحلِ فيه فوهةُ نَهرِ فِرعَون، ثُمّ أدّاهُ النَّهرُ إلى حَيثُ البِركة ﴿مِنِّي﴾ لا يَخلو إمّا أن يتعَلَّقَ بـ(ألقَيْت)، فيَكونُ المَعنى على: أنّي أحبَبتُكَ ومَن أحبَّهُ اللـهُ أحبَّتهُ القُلوب. ....

قولُه: (لا يتَمالَكُ أن يَصبِرَ عليه[1])، الجوهري: ما تَمالَكَ: ما تَماسَكَ.

قولُه: (وظاهرُ اللَّفظِ)، عطفٌ على قولِه: «رُوِيَ» أو حالٌ منَ الضَّميرِ في «رُوِيَ»، يعني: ظاهِرُ لَفظِ القرآنِ يُخالِفُ الرِّوايةَ المذكورةَ؛ لأنّ اليَمَّ: البحرُ، والساحلُ: هو شاطئُه، والقَذْفُ منَ اليمِّ إنّما يكونُ بالساحلِ، وكذلك الالتقاطُ منهُ، وليسَ فيه دخولُ التابوتِ البِرْكةَ فيُلتَقَط منها إلاّ أن يُحمَلَ اللَّفظُ على أنّ الساحلَ كان متّصلًا بفُوَّهةِ نهرِ فرعونَ، وقلتُ: روايةُ الواحِديِّ ومُحيي السُّنَّة: أنّ اليَمَّ هو نَهْرُ النِّيل والشاطئُ هُو شاطئُ النِّيل، وكان يَشرَعُ منَ النِّيل نَهْرٌ كبيرٌ في دارِ فِرعونَ، فبينَما فرعونُ جالسٌ معَ امرأتِه على رأسِ البِركةِ إذا بتابوتٍ يجيءُ به الماءُ، فأمَرَ بإخراجِه فأخرَجُوهُ[2].

قولُه: (لأنّ الماءَ يَسحَلُه)، الجوهري: الساحلُ: شاطئُ البحرِ، قال ابنُ دُرَيْد: هُو مقلوبٌ، وإنما الماءُ سَحَلَه.

قولُه: (وقَذَفَ به ثمّةَ)، الفاعلُ المستترُ في «قَذَفَ» للبحر، وهُو عَطْفٌ تفسيريٌّ على «ألقاهُ بسَاحِلِه»، وما بينَهما مُعترِض.

قولُه: (فُوَّهة نَهْرِ فِرعونَ)، الجوهري: وأفْوَاهُ الأزِقّةِ والأنهار، واحدتُها فُوَّهةٌ بتشديدِ الواو.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عنه».

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٥: ٢٧٢)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٢١٥).

وإمّا أن يتعلَّقَ بمَحذوفٍ هو صِفَةٌ لَمَحبَّة، أي: محبّةٍ حاصِلَةٍ أو واقِعَةٍ منّي، قد رَكَزْتُها أنا في القلوبِ وزَرعتُها فيها، فلذلك أحبَّك فِرعونُ وكلُّ مَن أبصَرَك. رُوِي: أنه كانت على وَجهِه مِسحَةُ جَمال، وفي عَينَيْه مَلاحة، لا يَكادُ يَصبِرُ عنه مَن رآه، ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ لتُربّى ويُحسَنَ إليكَ وأنا مُراعيك وراقِبُك، ....

قولُه: (وإمّا أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ)، يعني: الجارَّ والمجرورَ، يحتمِلُ أن يكونَ ظَرْفًا لَغْوًا، وأن يكونَ مُستقِرًّا، وعلى الأوّلِ: «مِن» ابتدائيٌّ، فيكونُ إنشاءُ إلقاءِ المحبّةِ منَ الله، ثُم يَسْري منهُ إلى الخَلْق، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مَن أحبَّه اللهُ تعالى أحبَّتْهُ القلوبُ»، وعلى الثاني: إمّا أن يُقَدَّرَ عاملًا عامًّا، كما هُو المشهورُ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أي: محبّةً حاصلةً ـ أي كائنةً موجودة ـ منّي»، أو خاصًّا لقرائنِ الأحوال، وهُو أنّ الله تعالى أوقَعَ محبّتَه في قلبِ آسِيَةَ وأعدى عَدُوِّه فرعونَ وغيرِهما، وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد رَكَزْتُها أنا في القلوب»، فلذلك أحبَّك فرعونُ، وكلُّ مَن أبصَرَك، والوَجْه الثاني أشمَلُ مِن حيثُ المنطوقُ، والأوّلُ أدخَلُ في البلاغة مِن حيث المفهومُ، ويُساعدُ عليه ما رَوَينا عن البخاريِّ ومالكٍ والتِّرمذيِّ عن أبي هريرةَ، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أحبَّ اللهُ العَبْدَ نادَى جبريلُ: إنّ اللهَ يُحبُّ فلانًا فأحِبُّوه، فيُحِبُّه أهلُ السماء، ثُم يوضَعُ لهُ القَبولُ في الأرض»[١]، وروايةُ مسلم أبسَطُ مِن هذا.

قولُه: (مِسْحَةُ جَمالٍ)، الأساس: مَسَحَهُ بالماءِ والدُّهن، ومَسَحَ رأسَه: أمَرَّ يدَه عليه، ومنَ المجازِ: به مِسحةٌ مِن جمال، يعني: كأنّ الجمالَ مسَحَ وجهَه، ومنهُ بيتُ الحماسة:

على الوَجهِ منّي مِسْـحةٌ مِن مَلاحةٍ ... وتحتَ الثِّيابِ الخِزي لو كان باديا[٢]

قولُه: (وأنا مُراعيكَ وراقِبُكَ)، وفي نُسخة: «ورافِيكَ» مِن: رَفَوْتُه سَكينةً من رُعْب، يُريدُ أنّ ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾: حالٌ منَ المُستتِرِ المرفوعِ في «لِتُصْنَعَ»، وليسَ بصلةِ «لِتُصْنَعَ».

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٩٥٣)، والبخاري (٦٠٤٠)، والترمذي (٣١٦١)، وصححه ابن حِبّان (٣٦٤) وفيه تمام تخريجه.

(٢) المشهور أنه لذي الرمّة، وليس في «ديوانه»، بل هو مما نسب إليه كما في ملحقاتِ «الديوان» ص ٧٦٠. وروايته ثمّة:

على وَجْهِ مَيٍّ مِسْحَة من ملاحةٍ

كما يُراعي الرَّجُلُ الشيءَ بعَينَيهِ إذا اعتَنى به، وتَقولُ للصّانع: اصنَع هذا على عَيني أنظُرُ إليك لئلّا تُخالِفَ به عَن مُرادي وبُغيَتي. ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ مَعطُوفٌ على عِلّةٍ مُضمَرة، مثل: لِيُتَعطَّفَ عليكَ وترامَ ونَحوه. أو حُذِفَ مُعلَّلُه، أي: ولِتصنَعَ فعلتُ ذلك. وقُرِئ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾، بكَسرِ اللّام وسُكونِها. والجزمُ على أنه أمر، ....

قولُه: (كما يُراعي الرجُلُ الشيءَ بعينَيهِ: إذا اعتَنى به)، إشارةٌ إلى أنّ في التركيبِ تمثيلًا واستعارةً، قال الواحِديُّ: وتفسيرُ قولِه: ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: بِمرْأى منّي صَحيح، ولكنْ لا يكونُ في هذا تخصيصٌ لموسى، فإنّ جميعَ الأشياءِ بمَرْأىً منَ الله. والصَّحيحُ: لتُغَذّى على محبّتي وإرادتي. وهذا قولُ قَتادةَ واختيارُ أبي عُبيدةَ وابنِ الأنباريِّ، وقال أبو زيد: العَرَبُ تقولُ: اتَّخَذَ شيئًا على عيني: على محبّتي[1].

وقلتُ: هذا الاختصاصُ للتشريفِ كاختصاصِ عيسى عليه السلامُ بكلمةِ الله، والكعبةِ ببيتِ الله، فإنّ الكُلّ موجودٌ بـ«كُنْ»، وكلُّ البيوتِ بيتُ الله، على أنّ خلاصَةَ الكلام وزُبدَته تفيدُ مَزيدَ الاعتناءِ بشأنِه، وأنه منَ الملحوظينَ بسَوابقِ إنعامِه.

قولُه: (وتَرْأَم)، الجوهري: رَئِمَتِ الناقةُ وَلَدَها رِئمانًا: إذا أحبَّته.

قولُه: (﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ بكسرِ اللام وسكونِها) قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ أبي جعفرٍ، وليسَ دخولُ لامِ الأمرِ هُنا كدخولِها في قولِه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] بالتاء؛ لأنّ المأمورَ في ﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ مخاطَبٌ، وهاهنا غائبٌ، وهُو كقولِنا: ولْتُعنَ بحاجتي ولْتُوضَعْ في تجارتِك؛ لأنّ المعانيَ بها، والواضعُ فيها غيرُ المخاطَبين، نحوَ: لِيُضرَبْ زيدٌ ولْتُكرَمْ هندٌ، فأمّا قولُ الرجُلِ: خُذْ طَرَفَك لآخُذَ طَرَفي، وقولُهم: لَنَمْشِ كُلّنا، وإنّما[2] جاء باللام ولم يُخَفَّفْ تخفيفَ «قُمْ» و«سِرْ» ونحوِهما؛ لأنه لم يكثُرْ أمرُ الإنسانِ لنَفْسِه كثرةَ أمرِهِ لغيرِه، فلمّا قَلَّ استعمالُه لم يُخفَّفْ[3].

(١) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٢٠٦)، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (٢: ١٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «فإنما».

(٣) «المحتسب» (٢: ٥١)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٣٢).

وقُرِئ: (ولتَصنعَ) بفَتحِ التّاءِ والنّصب، أي: ولِيَكونَ عمَلُكَ وتَصرُّفُك على عَينٍ منّي.

[﴿ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ۖ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ ۞ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ ٤٠-٤١]

العاملُ في ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ ﴾: (ألقيتُ) أو (تُصنعَ)، ويجوزُ أن يكونَ بدلًا من ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ﴾ فإنْ قُلت: كيفَ يَصِحُّ البَدلُ والوقتانِ مُختلفانِ مُتباعدان؟ قُلت: كما يَصحُّ وإنِ اتّسعَ الوَقتُ وتَباعدَ طَرفاهُ أن يَقولَ لكَ الرَّجل: لقيتُ فلانًا سَنةَ كذا، فتقول: وأنا لَقيتُه إذ ذاك. ورُبّما لَقيَه هو في أوّلِها وأنتَ في آخرِها. يُروى أنّ أُختَه واسمُها مَريمُ جاءَت مُتعرِّفةً خَبرَه، فصادفَتْهم يَطلبونَ له مُرضِعةً يَقبلُ ثديَها، وذلك أنه كانَ لا يقبلُ ثَديَ امرأةٍ فقالت: هل أدلُّكم فجاءَتْ بالأمّ فقَبلَ ثديَها. ويُروى أنّ آسيةَ استوهبتْه مِن فِرعونَ وتَبنّته، وهي التي أشفقَتْ عليه وطَلَبَت له المَراضع.

هي نَفسُ القِبطيِّ الذي استغاثَه عليه الإسرائيليّ، قتَلَه وهو ابنُ اثنَتَي عَشرةَ سنة:

قولُه: («ولتَصنَعَ» بفَتْحِ التاءِ والنّصبِ) وكسرِ اللام، قَرأها أبو نَهِيك.

قولُه: (العاملُ في ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ ﴾: «ألقَيْتُ» أو«تُصنَع»)، قال صاحبُ «الانتصاف»: ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾ أَوْلَى؛ لأنّ معناه: إنّك محفوظٌ مَكْلوءٌ وزمانُ التربيةِ هُو زمانُ ردِّه إلى أُمِّه، وأمّا إلقاءُ المحبّةِ عليه، فقيل: ذلك مِن أوّلِ ما التقَطَه فرعونُ[1].

وقلتُ: والأَوْلى تقديرُ: اذكُرْ؛ لأنّ كونَه مُراقَبًا محفوظًا قبْلَ زمانِ رَدِّه إلى أُمّه من حينِ وجودِه وإلقائها لهُ في التابُوت واليمِّ وغيرِ ذلك، وكأنّ الكلامَ سِيقَ للامتنانِ فاستِقلالُه، بالذكر أحرى[2].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦٤).

(٢) قوله: «بالذكر أحرى» سقط من (ح) و(ف).

اغْتمَّ بسَبَبِ القَتلِ خَوفًا مِن عِقابِ الله ومِن اقْتِصاصِ فِرعون، فغَفرَ اللهُ له باسْتِغفارِه حينَ قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، ونَجّاه مِن فِرعونَ أن يُنشِبَ فيه أظفارَه حينَ هاجَرَ به إلى مَدين.

﴿فُتُونًا﴾ يجوزُ أن يكونَ مَصدرًا على فُعولٍ في المُتعَدّي، كالثُّبورِ والشُّكورِ والكُفور. وجَمْعَ فِتَنٍ أو فِتْنة، على تَركِ الاعتدادِ بتاءِ التأنيث، كحُجوزٍ وبُدور، في حُجْزَةٍ وبَدْرَة، أي: فَتَنّاكَ ضُروبًا مِن الفِتَن. سأَلَ سَعيدُ بنُ جُبَيرٍ ابنَ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه، فقال: خَلّصناكَ مِن مِحنةٍ بعدَ مِحنة، وُلِدَ في عامٍ كانَ يُقتَلُ فيه الوِلدان، فهذه فِتنةٌ يا ابنَ جُبَير، وألقَتْه أمُّه في البَحر، وهَمّ فِرعونُ بقَتلِه، وقَتَلَ قِبطيًّا وأجرَ نفسَه عَشرَ سِنين، وضَلَّ الطَّريق، وتَفرَّقت غَنمُه في ليلةٍ مُظلِمة، وكانَ يَقولُ عندَ كلِّ واحدة: فهذه فِتنةٌ يا ابنَ جُبَير، والفِتنة: المِحنة، وكلُّ ما يَشقُّ على الإنسان، وكلُّ ما يَبتلي اللهُ به عبادَه فِتنة، قال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]. ﴿مَدْيَنَ﴾ على ثماني مَراحِلَ مِن مِصر. وعَن وَهب: أنه لَبِثَ عِندَ شُعَيبٍ ثمانيًا وعشرينَ سَنة، مِنها مَهرُ ابْنَتِه،

قولُه: (ونَجّاهُ مِن فِرعونَ أن يُنشِبَ فيه أظفارَه)، بدَلٌ مِن فِرعونَ بدَلَ اشتمال، أي: نَجّاهُ مِن أن يُنشِبَ فرعونُ فيه الأظفارَ[1]، شَبَّه فِرعونَ بسَبُعٍ ضارٍ لقُوةِ غَضَبِه وشِدّة شكيمتِه وأثبَتَ له لازمَه. كقول الهُذَليِّ:

وإذا الـمَنيّةُ أنشَبَتْ أظفارَها[2]

قولُه: (هاجَرَ به)، الباءُ للتَّعدِية، أي: جعَلَه اللهُ مُهاجِرًا إلى مَدْيَنَ.

قولُه: (على فُعُولٍ في المتعدّي)، إشارةٌ إلى أنّ ذلك قليل، وهُو معَ قلّتِه قد جاء كالأمثلةِ المذكورة.

قولُه: (وجمع فِتَن)، مِن قولِهم: فَتَنَ الذهبَ بالنار: إذا خَلَّصتَهُ بها.

---

(١) من قوله: «نجّاهُ من أن يُنشِبَ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) سبق تخريجه.

وقضى أوْفى الأجَلَين، أي: سَبقَ في قَضائي وقَدَري أن أُكلِّمَكَ وأستنبئَك وفي وقتٍ بعَينِه قد وَقَّتُّه لذلك، فما جئتَ إلّا على ذلك القَدرِ غيرَ مُستَقدمٍ ولا مُستأخِر. وقيل: على مِقدارٍ مِن الزّمانِ يُوحى فيه إلى الأنبياء، وهو رَأسُ أربعينَ سَنة. هذا تمثيلٌ لِما خَوّلَه مِن مَنزلةِ التَّقريبِ والتَّكريمِ والتَّكليم. مَثّلَ حالَه بحالِ مَن يَراهُ بَعضُ المُلوكِ

قولُه: (وقضى أوفى الأجلَيْنِ)، أي: المذكورَيْنِ في قولِه تعالى حكايةً عن شُعَيب: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ..﴾ إلى قوله: ﴿..فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ﴾ [القصص: ٢٩].

قولُه: (قَدْ وقَّتُّه لذلك)، أي: التكليم والاستنباءِ. المُغرِب: الوقتُ منَ الأزمنةِ المُبهَمة، ثُم استُعمِلَ في كلِّ حدّ، وقدِ اشتَقُّوا منهُ فقالوا: وَقَّتَ اللهُ الصَّلاةَ ووَقَّتَها، أي: بيَّنَ وقتَها وحَدَّدَه، ثُم قيل لكلِّ محدودٍ: موقوتٌ ومُوقَّت[1].

قولُه: (هذا تمثيلٌ لِما خَوَّلَه)، يعني قولَه: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ لا يجوزُ أن يَجريَ على ظاهرِه لاستغنائِه تعالى عن ذلك، فهوَ استعارةٌ تمثيليّة وبَيانُها قولُه: «مَثَّلَ حالَه بحالِ مَن يَراهُ» إلى آخِرِه.

الراغبُ: الصَّنيعةُ ما اصطنَعْتَه مِن خيرٍ. وفَرَسٌ صَنيع: أُحْسِنَ القيامُ عليه، وعُبِّرَ عنِ الأمكنةِ الشَّريفة بالمَصانِع، قال تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾ [الشعراء: ١٢٩][2]، وكُنِّيَ عن الرِّشوةِ بالمُصانَعة، والاصطناعُ: المُبالغةُ في إصلاح الشيء، قال تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١]، قولُه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ إشارةٌ إلى نحوِ ما قال بعضُ الحُكَماء: إنّ اللهَ إذا أحَبَّ عبداً تفقّدَه كما يَتفَقَّدُ الصَّديقُ الصَّديقَ، والصُّنعُ[3]: إجادةُ الفعل، ولا يُنسَبُ إلى الحيوَاناتِ والجمادات، كما يُنسَبُ إليها الفعلُ، قال تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وللإجادةِ يقالُ للحاذِقِ المُجيد: صَنَعٌ وللمرأةِ صَناع[4].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٦٣).

(٢) قوله: «قال تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾»، سقط من (ح) و(ف).

(٣) في النسخة (ح): «والصَّنيع».

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

لجوامعِ خِصالٍ فيه وخَصائص، أهلًا لِئلّا يكونَ أقربُ مَنزِلةً مِنه إليه، ولا ألطَفَ مَحلًّا، فيَصطنعَه بالكَرامةِ والأثرة، ويَستَخلصَه لنَفسِه، ولا يُبصِرَ ولا يَسمَعَ إلّا بعَينِه وأذُنِه، ولا يأتمِنَ على مَكنُونِ سِرِّه إلّا سَواءَ ضَميرِه.

[﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي * اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ ٤٢-٤٤]

الوَنى: الفُتورُ والتَّقصير. وقُرِئ: (تِنِيا) بكَسرِ حَرفِ المُضارَعةِ للإتباع، أي: لا تَنسَياني ولا أزالُ مِنكُما على ذُكرٍ حيثُما تقلَّبْتُما، واتَّخذا ذِكري جَناحًا تَطيران به

قولُه: (لئلّا يكونَ أقربُ منزلةً)، «يكون» تامة، والفاعل «أقربُ»، أي: لئلاّ يوجَدَ أحدٌ أقرَبُ منزلةً منهُ.

قولُه: (ولا يأتمِنَ على مكنونِ سرِّه إلّا سَواءَ ضميرِه)، الأساس: سَواءُ الشيءِ: وَسَطُه، وضَرَبَ سَواءَه: وسَطَه ومستوى مَفرِقِه، ﴿فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] أي: وَسَطَها.

قولُه: (الونى: الفُتورُ والتقصير)، الأساس: وَنَى في الأمرِ: ضَعُفَ وفَتَر، وفلانٌ عَمِلَ فوَنَى: تعِبَ، وأونَيْتُه: أتعَبْتُه.

قولُه: (واتَّخِذا ذِكْري جَناحًا)، ولمّا عَقَّبَ النَّهْيَ عن الوَنى في الذِّكرِ بالأمرِ بالذهاب، وكرَّرَه إجمالًا وتفصيلًا حَسُنَ قولُه: «واتَّخِذا ذِكْري جَناحًا[1] تَطيرانِ به»، يعني: اذهَبا بآياتي وأسرِعا فيه واستعِينا على إمضائِها بمُداومةِ ذِكْري، فإنَّ الأمرَ الذي وُجِّهتُما إليه ما يتَمشّى إلاّ بمُداومةِ الذِّكرِ والاصطبارِ عليها، وفيه تلويحٌ إلى إشاراتِ العارِفين، وأنَّ التَّرقِّيَ إلى المقاماتِ العالية والعُروجَ إلى مَظانِّ الزُّلفى إنّما يَحصُلُ[2] بمُلازمةِ الذِّكر وشدِّ أعضادِه بالأعمالِ الصّالحة، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، انظُرْ

---

(١) من قوله: «ولمّا عَقَّب النهي عن الوَنى» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «يحسن».

مُستَمدّينَ بذلك العَونَ والتأييدَ منّي، مُعتَقِدين أنّ أمرًا مِن الأُمورِ لا يَتمَشّى لأحدٍ إلّا بذِكري. ويجوزُ أن يُريدَ بالذِّكرِ تَبليغَ الرِّسالة، فإنّ الذِّكرَ يَقعُ على سائرِ العِبادات، وتَبليغُ الرِّسالةِ مِن أجَلِّها وأعظَمِها، فكانَ جَديرًا بأن يُطلَقَ عليه اسمُ الذِّكْر. رُوِي: أنّ اللهَ تَعالى أوْحى إلى هارونَ وهو بِمِصرَ أن يتلقّى موسى. وقيل: سَمِعَ بمَقبَلِه. وقيل: أُلهِمَ ذلك. قُرِئ: (لَيْنًا) بالتَّخفيفِ، والقَولُ اللَّيِّنُ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۞ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨-١٩]؛ لأنّ ظاهِرَه الاستفهامُ والمَشُورة، وعَرضُ ما فيه من الفَوزِ العَظيم. وقيل: عِداهُ شَبابًا لا يَهرمُ بعدَه، ومُلكًا لا يُنزَعُ مِنه إلّا بالمَوت، وأن تَبقى له لذّةُ المَطعَمِ والمَشرَبِ والمَنكَحِ إلى حينِ مَوتِه. وقيل: لا تَجبَهاهُ بما يَكرَه، والطُفا لهُ في القَول، لِما له مِن حقِّ تَربيةِ موسى، ولِما ثَبتَ له مِن مِثلِ حقِّ الأبوّة. وقيل: كَنّياه وهو مِن ذَوي الكُنى الثلاث: أبو العبّاس، وأبو الوليد، وأبو مرّة، والتَّرجّي لهما، أي: اذْهَبا على رجائِكما وطَمَعِكما، وباشرا الأمرَ مُباشرةَ

كيفَ كرَّرَ الذِّكرَ مِن أوّلِ ما بَدَأَ بالكليم ليَعرِفَ عائدتَه، ومِن ثَمّ قال: إنّ أمرًا من الأمورِ لا يتمشّى لأحدٍ إلاّ بذِكْري.

قولُه: (سَمِعَ بمَقْبَلِهِ)، أي: بإقبالِه، الأساس: رأيتُ بذلك القِبَل شخصًا وهُو ما استقْبَلَكَ مِن نَشْزٍ أو جَبَل.

قولُه: (وَعَرْضُ ما فيه منَ الفَوْزِ العظيم)، عَطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «والمَشُورة»، وهِي على قولِه: «الاستفهام»، يعني: القولُ اللَّيِّنُ مِن مِثْل موسَى عليه السلامُ لِمِثْلِ فِرعونَ لا يكونُ إلاّ على المَشُورةِ والتعريض، فصَحَّ الاستشهادُ بقولِه: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۞ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨-١٩].

قولُه: (عِدَاهُ)، وهُو أمرٌ للاثنَيْنِ، منَ الوَعْد.

قولُه: (لا تَجْبَهاهُ بما يَكرَهُ)، الأساس: جَبَهْتُهُ: ضَرَبْتُ جَبْهتَه، ومنَ المجاز: لَقِيه بما يَكرَهُ، ولقِيتُ منهُ جَبْهَةً، أي: مذَلّةً.

قولُه: (والتَرجِّي لَهُما)، إشارةٌ إلى أنّ معنى التَرجِّي راجعٌ إليهما لا إلى الله تعالى؛ لأنهُ يعلَمُ

مَن يَرجُو ويَطمَعُ أن يُثمِرَ عملُه ولا يَخيبَ سَعيُه. فهُوَ يجتَهِدُ بطَوقِه، ويحتَشِدُ بأقصى وُسعِه. وجَدوى إرسالِهما إليه معَ العِلمِ بأنه لَن يُؤمِنَ إلزامُ الحُجّةِ وقَطعُ المَعذِرَة ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه: ١٣٤]، أي: يَتذكّرُ ويَتأمّلُ فيَبذلُ النَّصَفةَ مِن نَفسِه والإذعانَ للحقِّ ﴿أَوْ يَخْشَىٰ﴾ أنْ يكونَ الأمرُ كما تَصِفان، فيَجرُّه إنكارُه إلى الهلكة.

[﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ ٤٥]

فَرط: سَبقَ وتقَدّم. ومنه الفارِط: الذي يَتقدَّمُ الواردة. وفَرسٌ فُرط: يَسبِقُ الخَيل، أي: نَخافُ أن يَعجَلَ علينا بالعُقوبةِ ويُبادِرَنا بها. وقُرِئ: (يُفْرَطَ)، من: أفرَطَه غيرُه إذا حَملهُ على العَجَلة. خافا أنْ يَحمِلَه حاملٌ على المُعاجَلةِ بالعقابِ مِن شَيطان، أو

ما كان وما سيكونُ ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١]، وقولُه: «وجَدوى إرسالِهما» إلزامٌ عَطفٌ على قولِه: «والتَّرجّي لهُما».

قولُه: (يتَقدَّمُ الوارِدة)، أي: الذين يَرِدُونَ الماءَ.

قولُه: (وقُرِئَ: «يُفرَطَ»، مِن: أَفْرَطَهُ غيرُه)، هذه القراءةُ وما بعدَها شاذّتانِ. والمشهورُ: ﴿أَن يَفْرُطَ﴾ بفَتح الياءِ وضَمِّ الراءِ، قال ابنُ جِنّي: القراءةُ بفَتح الراءِ وضمِّ الياءِ لابنِ محُيصِن، وهِي منقولةٌ مِن ﴿يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ أي: يَسبِقَ ويُسرِعَ، فكأنّه يُفرِطُه مُفرِطٌ، أي: يَحمِلُه حاملٌ على السُّرعةِ وتَرْكِ التَّأنّي بنا، والحَمْلِ على العجَلةِ في بابِنا[1].

قال أبو البقاء: الجُمهورُ على فَتْح الياءِ وضمِّ الراءِ، فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ ﴿أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ منهُ قولٌ، فأضْمَرَ القَوْلَ، كما تقولُ: فَرَطَ منّي قولٌ. أو الفاعلُ: ضَميرُ فرعونَ كما في ﴿أَن يَطْغَىٰ﴾[2].

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ٥٢)، و «مختصر شواذ القرآن» ص٨٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩١).

مِن جَبَروتِه واسْتِكبارِه وادِّعائِه بالرُّبوبيّة. أو من حُبِّه الرِّياسة، أو مِن قَومِه القِبطِ المتمَرِّدينَ الذينَ حَكى عنهم رَبُّ العِزّة ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وقُرِئ: (يُفرِطَ) من الإفراطِ في الأذيّة، أي: نَخافُ أن يَحولَ بينَنا وبينَ تَبليغِ الرِّسالةِ بالمُعاجلة، أو يُجاوزَ الحدَّ في مُعاقَبتِنا إنْ لـم يُعاجِل، بناءً على ما عَرفا وجرَّبا مِن شَرارتِه وعُتوِّه ﴿أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ بالتَّخَطّي إلى أنْ يَقولَ فيك ما لا يَنبغي، لجُرأتِه عليك وقَسوةِ قَلبِه. وفي المَجيءِ به هكذا على الإطلاقِ وعلى سَبيلِ الرَّمز: بابٌ مِن حُسنِ الأدَبِ وتَحاشٍ عن التَّفوّهِ بالعَظيمة.

قولُه: (أو بُمجاوَزةِ الحدِّ)(١)، عطفٌ على قولِه: «بالمُعاجَلة»، ويُروَى: «أو يجُاوِزَ الحَدَّ» عطفٌ على: «يَحُولَ بينَنا»، والمعنى على الأوّل، أي: على القراءتَيْنِ الأُولَيَيْنِ: نخافُ مِن أن يَحولَ بينَنا وبيْنَ تبليغ الرسَالةِ بالمُعاجَلةِ بالعِقَاب، فإنَّه لا أذِيَّةَ فوقَها لِما عَهدنا منَ التَّوْصِيةِ بإبلاغ الرسَالة، وعلى الثاني: المعنى: نَخافُ منَ الإفراطِ في الأذِيّة، فإنهُ شِرِّيرٌ عَاتٍ عذابُه شديدٌ، فقولُه: أنَ يَحولَ: مبنيٌّ على القراءتَيْنِ السابِقتَيْنِ، أو بمُجاوَزةِ الحَدِّ على الأخيرةِ(٢) على اللَّفِّ والنَّشر.

قولُه: (مِن شَرارتِه)، الأساس: شَرَّ فلانٌ يشرُّ شَرارةً، وهُو شِرِّيرٌ.

قولُه: (على الإطلاقِ وعلى سَبيلِ الرَّمز)، يريدُ أنهما عليهما السلامُ لم يَذكُرا مُتعلَّقَ ﴿يَطْغَىٰ﴾، وهُو: عليكَ، بمعنى القول فيك بما لا ينبغي، وذَكَرا متعلَّقَ ﴿يَفْرُطَ﴾ وهُو: ﴿عَلَيْنَآ﴾؛ لأنّ مَعَرَّتَهُ عائدةٌ إليهما إجلالًا لله تعالى وتهيُّبًا مِن عِزّتِه واستزادةً لرأفتِه واستنزالًا لرحمتِه، وذلك أنّ الجاهلَ بالله وبرسُولِه يُخافُ منهُ على الرسُولِ بالإفراطِ في التكذيبِ أو في العقوبةِ، وعلى الله سبحانَه وتعالى بما لا ينبغي منَ القولِ فيه ﴿فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «أو يجاوز الحدّ».

(٢) سقط لفظ «الأخيرة» من النسخة (ف).

[﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ * فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ * إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ ٤٦-٤٨]

﴿مَعَكُمَآ﴾ أي: حافظُكما وناصرُكما ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ ما يَجري بَينكُما وبينَه مِن قَولٍ وفِعل، فأفعَلُ ما يوجِبُه حِفظي ونُصرتي لكما، فجائزٌ أن يُقدَّر: أقوالَكم وأفعالَكم، وجائزٌ أن لا يُقدَّرَ شيء، وكأنّه قيل: أنا حافِظٌ لكما وناصرٌ سامِعٌ مُبصِر. وإذا كانَ الحافِظُ والنّاصرُ كذلك، تَمّ الحِفظُ وصحّتِ النُّصرة، وذَهبتِ المُبالاةُ بالعَدوّ. كانت بَنو إسرائيلَ في مَلَكَةِ فِرعونَ والقِبط، يُعذّبونَهم بتَكليفِ الأعمالِ الصَّعبة: مِنَ الحَفرِ والبِناءِ ونَقلِ الحِجارة، والسّخرةِ في كُلّ شَيء، مَعَ قَتلِ الوِلدان، واستخدامِ النِّساء.

﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ جملةٌ جاريةٌ مِن الجُملةِ الأولى وهي: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ مَجرى البيانِ والتّفسير؛ لأنّ دَعوى الرّسالةِ لا تَثبُتُ إلّا ببَيِّنتِها التي هيَ المَجيءُ

قولُه: (فجائزٌ أن يُقدَّرَ)، الفاءُ تفصيلٌ لقولِه: «ما يَجري بينكما وبينَهُ من قولٍ أو فعل»، يعني: يجوزُ إرادةُ هذا المعنى منَ التركيب، إمّا بالتقديرِ بحسَبِ القرائن، وإما بغيرِ التقديرِ على سَبيلِ الكِناية، بأنْ يَجعَلَ الفعلَ المتعدِّيَ لازِمًا ليَعُمَّ، ثُم يُكنِّي به عن فعلٍ خاصّ كما فعَلَ البُحتُريُّ في قولِه:

شَـجْوُ حُسّـادِه وغَيْظُ عِداهُ أن يَرى مُبصِرٌ ويَسمَعَ واعِ[1]

أي: يكونُ ذو رُؤيةٍ وذو سَمْع، فَعَبّرَ به عن قولِه: أن يَرى مُبصِرٌ آثارَ محاسِن المَمدوح، ويَسمَعَ واعٍ صِيتَ مَحامِدِه.

قولُه: (مَجرى البيانِ والتفسير)، وإنّما لم يكنْ بيانًا تامًّا؛ لأنهُ في الظاهِر كالعِلّة، والعِلّةُ غيرُ المعلول، كأنهُ لمّا قالا: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾، فقيل: لِمَ قالا: ﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ﴾؟ لأنّ دعوةَ الرِّسالة لا تَثبُتُ إلا ببيِّنتِها، إلى آخِرِه.

---

(١) سبق تخريجه.

بالآية، إنّما وَحَّدَ قولَه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ ولـم يُثنِّ ومَعَه آيتان؛ لأنّ المُرادَ في هذا المَوضعِ تثبيتُ الدَّعوى ببُرهانِها، فكأنه قال: قَد جِئناكَ بمُعجزةٍ وبُرهانٍ وحُجّةٍ على ما ادّعَيناه منَ الرِّسالة، وكذلك ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٤]، ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٣٠].

يُريد: وسَلامُ الملائكةِ الذين هُم خَزنةُ الجنّةِ على المُهتَدين، وتَوبيخُ خَزنَةِ النّارِ والعَذابِ على المكذِّبين.

[﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ ۞ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ ٤٩-٥٠]

خاطَبَ الاثنين، ووجّهَ النِّداءَ إلى أحدِهما وهو مُوسى؛ لأنه الأصلُ في النُّبوّة، وهارونُ وزيرُه وتابعُه. ويحتَمِلُ أن يحمِلَه خُبثُه ودَعارتُه على استِدعاءِ كَلامِ موسى دونَ كلامِ أخيه. لِـما عَرفَ مِن فَصاحةِ هارونَ والرُّتّةِ في لسانِ مُوسى، ....

قولُه: (وسَلامُ الملائكة الذين هُم خَزنةُ الجنّة على المُهتَدِين)، إلى آخِره، فيه إشارةٌ إلى التعريضِ، والسَّلامُ محمولٌ على التحيّةِ والتعريفُ فيه للعَهْد، والأحسَنُ ما قال الزجّاجُ: والسَّلامُ ليس يعني به التّحيةَ، وإنّما مَعناهُ أنْ منِ اتّبَعَ الهُدى سَلِمَ مِن عذابِ الله وَسَخطِه، والدليلُ على أنه ليسَ بسلام أنه ليس ابتداءَ لقاء[1]، وتحقيقُه ما ذَكَرَ المصنِّفُ في قولِ عيسى عليه السَّلامُ: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: ٣٣]: «اللامُ: للجِنس، فإذا قال: جِنسُ السَّلام عليَّ خاصةً فقد عَرَّضَ بأنّ ضِدَّه عليكُم، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾، يعني أنّ العذابَ على مَن كَذَّب وتولَّى، وكان المقامُ مقامَ مُناكَرةٍ وعِناد، فهو مَظِنّةٌ لنحوِ هذا منَ التعريض». وقلتُ: ولَمّا دَلَّ قولُه: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ على التوبيخ لمكانِ التعريضِ، كان قولُه: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ﴾ استئنافًا منطوِيًا على تعليلِ ذلك المفهوم المقصودِ في الإيراد، كأنهُ قيل: العذابُ على مَن كذّب وتولَّى؛ لأن اللـهَ تعالى أوحى إلينا ذلك، وفيه لَمحةٌ مِن كلام المصنِّف.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٥٨).

ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢]، ﴿خَلْقَهُۥ﴾ أوّل مَفعُولَي ﴿أَعْطَىٰ﴾، أي: أعطى خَليقَته كُلَّ شَيءٍ يَحتاجُونَ إليه ويَرتَفِقونَ به. أو ثانيهما، أي: أعطى كُلَّ شَيءٍ صورتَه وشكلَه الذي يُطابِقُ المنفَعةَ المنوطةَ به، كما أعطى العَينَ الهيئةَ التي تُطابِقُ الإبصار، والأُذُنَ الشكلَ الذي يُوافِقُ الاستِماع، وكذلك الأنفَ واليَدَ والرِّجلَ واللِّسان، كُلُّ واحدٍ مِنها مُطابِقٌ لِما عُلِّقَ به من المَنفَعَة، غيرُ نابٍ عنه، أو أعطى كُلَّ حَيوانٍ نَظيرَه في الخَلقِ والصُّورة، حيثُ جَعلَ الحِصانَ والحِجرَ زَوجين، والبَعيرَ والنّاقة، والرَّجُلَ والمرأة، فلم يُزاوِجْ مِنها شَيئًا غيرَ جِنسِه وما هو على خِلافِ خَلقِه. وقُرِئ: (خَلَقَهُ) صِفةٌ للمُضافِ أو لِلمُضافِ إليه، أي: ....

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾)، أي: يَدُلُّ على أنّ فرعونَ كان عارِفًا مِن فصَاحةِ هارونَ والرّتّةِ[1] في لسانِ موسى: هذا الكلامُ.

قولُـه: (أعطَى خليقَته)، الجَوهري: الخَليقةُ: الخلائـقُ، يقـالُ: هُم خليقةُ الله، وهُم خَلْقُ الله أيضًا، وهُو في الأصلِ مصدَر.

قولُه: (أو ثانيهما، أي: أعطَى كلَّ شيءٍ صوُرتَه)، فالضَّميرُ في ﴿خَلْقَهُۥ﴾ لـ﴿شَىْءٍ﴾، وعلى الأوّل لله تعالى. قال القاضي: إنّما قَدَّمَ المفعولَ الثانيَ على الأوّلِ لأنهُ المقصودُ بيانُه[2].

وقلتُ: لأنّ مقصوُدَ موسى عليه السَّلامُ إيجابُ العُبوديّةِ على فِرعونَ واستجلابُ الشُّكرِ على الوَجْهِ الثاني منهُ وأنه مغمورٌ في إنعام الله وعطائه، يؤيِّدُه قراءةُ مَن قَرأ: «خَلَقَهُ»[3] صفة، أي: كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ اللهُ لم يُخلِه مِن عطائه وإنعامِه، وتنزيلُ الجوابِ على الوَجْه الثاني يُناسبُ قولَه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٧-٨].

---

(١) وهي حُبْسَةٌ في اللسان.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٤).

(٣) وممّن قرأ بها المُطَّوّعي كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص٨٧.

كُلُّ شَيءٍ خَلقَه اللهُ لـم يُخلِه من عَطائِه وإنعامِه، ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ أي: عَرفَ كيفَ يرتَفِقُ بها أعطى، وكيفَ يتوصَّلُ إليه، ولله دَرُّ هذا الجوابِ ما أخصرَه وما أجمَعَه، وما أبينَه لمن ألقى الذِّهنَ ونَظرَ بعَينِ الإنصافِ وكانَ طالبًا للحقّ.

[﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ * قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى * ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ * كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِي ٱلنُّهَىٰ﴾ ٥١-٥٤]

سَألَه عن حالِ مَن تقدَّمَ وخَلا مِن القُرون، وعن شَقاءِ مَن شَقِيَ منهم وسَعادةِ مَن سَعِد، فأجابَه بأنّ هذا سُؤالٌ عن الغَيب، وقد استَأثرَ اللهُ به لا يَعلمُه إلّا هو، وما أنا إلّا عَبدٌ مثلُكَ لا أعلَمُ منه إلّا ما أخبرَني به علّامُ الغُيوب، وعِلْمُ أحوالِ القُرونِ

قولُه: (كلُّ شيءٍ خَلَقَهُ اللهُ لم يُخْلِهِ من عطائه)، يُؤذِنُ أنّ ثانيَ مفعولَيْ ﴿أَعْطَىٰ﴾ محذوفٌ، إمّا للعُموم أو الإطلاق، قال أبو البقاء: المفعولُ الثاني محذوفٌ للعِلم به[1]، أي: أعطى كلَّ شيءٍ ما يُصلِحُه.

قولُه: (ولله دَرُّ هذا الجوابِ ما أخصَرَهُ وما أجمَعَه، وما أبيَنَهُ لَمن ألقى الذِّهنَ)، يعني: وكان مِنْ حقِّ الظاهِرِ أن يقولا: ربّ العالَمين، لكنْ سَلَكا طريقَ الإرشادِ والأسلوبِ الحكيم.

قولُـه: (وعن شقاءِ مَن شَقِيَ منهُم وسَعادةِ مَن سَعِـدَ)، يُريدُ به على سَبيلِ التفصيلِ والتشخيص، يَدُلُّ عليه الفاء في قولِه: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾؛ لأنهُ طلبُ تفصيلِ ما سَبَقَ مِن قولِه: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾، وقوله: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، ومِن ثَمّ حَسُنَ جوابُه عليه السلامُ بقولِه: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي﴾، وتعليلُهُ بقولِه: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، قال الإمامُ: إنّ موسى عليه السَّلامُ لمّا هَدَّدَ في قولِه: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، فقال فرعونُ: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ فإنّها كَذَّبتْ ثُم ما عُذِّبوا[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٦٦).

مَكتوبٌ عِندَ الله في اللَّوحِ المَحفوظ، لا يَجوزُ على الله أنْ يُخطِئَ شيئًا أو يَنساه. يُقال: ضَللتُ الشيءَ؛ إذا أخْطأتَه في مَكانِه فلَم تَهتدِ له، كقَولِك: ضَللتُ الطَّريقَ والمَنزِل. وقُرِئ: (يُضِلُّ) مِن: أَضَلَّه إذا ضيَّعه. وعنِ ابنِ عبّاس: لا يَترُكُ مَن كفَرَ به حتّى يَنتقِمَ منه، ولا يَترُكُ مَن وَحّدَه حتّى يُجازيَه. ويَجوزُ أن يكونَ فِرعونُ قد نازَعَه في إحاطةِ الله بكُلِّ شيءٍ وتَبيِّنِه لكلِّ مَعلوم، فتعنَّت، وقال: ما تَقولُ في سَوالِفِ القُرون، وتَمادي كَثرتِهم، وتَباعُدِ أطرافِ عَدَدِهم، كيفَ أحاطَ بهم وبأجزائِهم وجواهِرِهم؟ فأجابَ بأنّ كُلَّ كائنٍ محيطٌ به عِلمُه، وهو مُثبتٌ عِندَه في كتاب، ولا يَجوزُ عليه الخطأُ والنِّسيان، **كما يَجوزانِ عليكَ أيُّها العَبدُ الذَّليلُ** والبَشرُ الضَّئيل، أي: لا يَضِلُّ كما تَضِلُّ أنت، ولا يَنسى كما تَنسى يا مُدَّعي الرُّبوبيّةِ بالجَهلِ والوَقاحة، ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ مَرفُوعَ صِفةٍ لـ﴿رَبِّى﴾، أو خبَرَ مُبتَدأٍ مَحذوفٍ أو مَنصوبٍ على المَدح، **وهذا من مَظانِّه ومَجازِه**،

قولُه: (كما يَجوزانِ عليكَ أيها العَبْدُ الذَّليل)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾[1]: تعريضٌ بالمخذولِ الجاهِل، وكذلك مِن إضافةِ «الربِّ» إلى ضَميرِه وتكريرِه وتخصيصِ ذِكرِ الربِّ.

قولُه: (وهذا مِن مَظانِّه ومجازِه)، لأنّ الملعونَ قدِ امتازَ بقولِه: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ﴾ وبقولِه: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ على سَبيلِ التعريض، كما مَرَّ؛ لأنهُ زَعَمَ أنّ الرُّبوبيّةَ مُشتَركةٌ بينَه وبيْنَ الله لقولِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، فإجراءُ الأوصافِ الباقية على المَدْح أحرَى وأوْلَى، كأنهُ قال: رَبِّي المعروفُ بالمالكيّةِ المشهورُ بالرُّبوبيّةِ الذي لا يَخفى على كلِّ عالِمٍ وجاهِل: خالقُ كلِّ شيءٍ في السَّماءِ والأرضِ وما بينَهما منَ الخلائقِ والمَرافق. ومِن صفاتِ كمالِه أنهُ جعَلَ لكمُ الأرضَ مِهادًا، وأنزَلَ منَ السماءِ ماءً، ولو جُعِلَ صِفةً لِـ﴿رَبِّى﴾ أفادَ تميزًا وأنّ الرَّبَّ مُشترَكٌ بينَه وبيْنَ الله على زَعمِه، لقولِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ وفاتتِ الفوائدُ.

---

(١) من قوله: «قال الإمام»، إلى هنا سقط من (ط).

﴿مَهْدًا﴾ قِراءةُ أهلِ الكُوفة، أي: مَهّدَها مَهدًا. أو يَتمهّدونَها فهيَ لهم كالمَهدِ وهو ما يُمَهَّدُ للصَّبيّ، ﴿وَسَلَكَ﴾ من قَولِه تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، ﴿نَسْلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢]، أي: حَصلَ لكُم فيها سُبلًا ووَسَّطَها بينَ الجِبالِ والأودِيةِ والبَراري، ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ انتقَلَ فيه من لَفظِ الغَيبةِ إلى لَفظِ المُتكلِّمِ المُطاع، لـما ذكرتُ مِن الافتِنانِ ....

قولُه: (﴿مَهْدًا﴾ قراءةُ أهلِ الكوفة)(١)، والباقون: ﴿مِهَٰدًا﴾.

قولُه: (انتَقلَ فيه مِن لفظِ الغَيبة إلى لَفْظِ المتكلِّم المُطاع)، قال صاحبُ «الانتصاف»: هذا ليسَ بالتفاتٍ؛ لأنَّ الالتفاتَ يكونُ في كلام مُتكلِّم واحد، وهاهنا حَكَى اللهُ تعالى عن موسَى عليه السَّلامُ قولَه لِفرعونَ: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَنسَى﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾، إمّا أن يكونَ مِن كلام موسَى، فيكونَ ككلامِ بعضِ خَواصِّ المَلِكِ: أمَرنا وفعَلْنا، يريدونَ المَلِك، وليس بالتفات، وإن كان اللهُ تعالى ابتَدأ وَصْفَ ذاتِه فليسَ التفاتًا، وهُو انتقالٌ مِن حكايةٍ إلى إنشاءِ خِطاب، وعلى هذا يوقَفُ على ﴿وَلَا يَنسَى﴾(٢)، ويَحتمِلُ أنّ موسى وَصَفَ اللـهَ تعالى بهذه الصِّفة على لفظِ الغَيْبة، وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾ فلمّا حَكاهُ اللـهُ عنه أسنَدَ الضَّمير إلى ذاتِه؛ لأنّ الحاكيَ هُو المَحْكيُّ عنهُ، فمرجِعُ الضَّميرَينِ واحدٌ(٣).

وقلتُ: هذا الأخيرُ لهُ وَجهٌ؛ لأنهُ إذا نُظِرَ إلى أنّ اللـهَ تعالى حَكَى عنهُ وغيَّرَ العبارةَ يكونُ التفاتًا، وإذا نُظِرَ أنّ موسى عليه السَّلامُ سَمِعَ هذه الكلماتِ بعَيْنِها منَ الله تعالى فاقتَبسَهُ وأُدرجَ في كلامِه، كان التفاتًا أيضًا، ونحوُهُ في الإدراج قولُه تعالى في الزُّخْرُف: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩-١٠] إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٣.

(٢) انظر: «المكتفى في الوقف والابتداء» لأبي عمرو الداني، ص٣٨٠.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦٨).

والإيذانِ بأنه مُطاعٌ تَنقادُ الأشياءُ المُختلِفةُ لأمرِه، وتُذعَنُ الأجناسُ المتفاوِتةُ لمشيئَتِه، لا يمتَنِعُ شَيءٌ على إرادتِه، ومثلُه قولُه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]، ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ [النمل: ٦٠]، وفيه تَخصيصٌ أيضًا بأنّا نحنُ نَقدِرُ على مثلِ هذا، ولا يَدخُلُ تَحتَ قُدرةِ أحَد، ﴿أَزۡوَٰجٗا﴾: أصنافًا، سُمِّيَت بذلك لأنها مُزدَوِجةٌ ومُقترِنةٌ بعضُها مع بَعض ﴿شَتَّىٰ﴾ صِفةٌ للأزواج، جَمعُ شَتيت، كمَريضٍ ومَرضى. ويجوزُ أن يكونَ صِفةً للنَّبات. والنَّباتُ مَصدَرٌ سُمِّيَ به النَّابتُ كما سُمِّيَ بالنَّبت، فاستَوى فيه الواحدُ والجمع، يَعني: أنها شتّى مُختَلفةُ النَّفعِ والطَّعمِ واللَّونِ والرّائحةِ والشَّكل، بَعضُها يَصلحُ للنّاسِ وبعضُها للبَهائم. قالوا: مِن نِعمَتِه عزَّ وعَلا أنّ أرزاقَ العِبادِ إنّما تَحصُلُ بعمَلِ الأنعام، وقد جَعلَ اللهُ علَفَها ممّا يَفضلُ عن حاجتِهم ولا يَقدِرُونَ على أكلِه.

مَيۡتٗاۚ كَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]، ومعنى ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ إلى آخِره: لَيَنْسُبُنَّ خَلْقَها إلى الذي وُصِفَ بهذه الأوصافِ وقيلَ في حقِّهِ تلك النُّعوتُ.

قولُه: (والإيذانَ بأنهُ مُطاعٌ تنقادُ الأشياءُ المختلفةُ لأمرِه)، يعني: في وَضعِ ضَميرِ الجَمعِ موضعَ المُفرَدِ على سَنَنِ المُلوكِ في هذه الآياتِ الدالّةِ على سُرعةِ تأتّي المكوَّناتِ على اختلافِها لإرادتِه، فإنّ المَلِكَ لا يأْبى مَن تحتَ تَصَرُّفِه معَ اختلافِ أصنافِهم لسُرعةِ إجابتِه وامتثالِ أمرِه، وقد أدمَجَ في الكلام معنى الاختصاصِ رَدًّا لزَعْمِ الطَّبيعيِّينَ على مِنوالِ: إنّا نفعَلُ كذا أيَّتُها العِصابةُ، كما قال: بأنّا نحن نَقْدِرُ على مِثلِ هذا، ولا يَدخُلُ تحتَ قُدرةِ أحد، أي: الماءُ واحدٌ والأرضُ واحدةٌ والمُخرَجُ مُختلفٌ ألوانُه، فلا يكونُ ذلك إلاّ بإيجادِ قادرٍ مختارٍ لا يَمتنعُ شيءٌ مِن إرادتِه ومشيئتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤].

أي قائليـن: ﴿كُلُوا وَارْعَوْا﴾ حالٌ مِن الضَّميـرِ في ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ المعنى: أخرَجْنا أصنافَ النَّباتِ آذنينَ في الانتِفاعِ بها، مُبيحينَ أن تأكُلوا بعضَها وتَعلِفُوا بعضَها.

[﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ ٥٥]

أرادَ بخَلقِهم من الأرض خَلقَ أصلِهم هو آدمُ عليه السَّلامُ منها، وقيل: إنّ المَلكَ ليَنطَلِقُ فيأخذُ مِن تُربةِ المكانِ الذي يدفنُ فيه فيُبدِّدُها على النُّطفةِ فيُخلَقُ مِن التُّرابِ والنُّطفةِ معًا. وأرادَ بإخراجِهم منها أنه يُؤلِّفُ أجزاءَهم المُتفرِّقةَ المختلِطةَ بالتُّراب، ويَردُّهم كما كانوا أحياء، ويُخرِجُهم إلى المَحشَر ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، عدَّدَ اللهُ عليهم ما عَلقَ بالأرضِ من مَرافِقِهم، حيثُ جَعلَها لهم فراشًا ومِهادًا يَتقلَّبون عليها، وسَوّى لهم فيها مَسالكَ يتَردّدُونَ فيها كيفَ شاؤوا، وأنبَتَ فيها أصنافَ النّباتِ التي مِنها أقواتُهم وعُلوفاتُ بَهائمِهم، وهيَ أصلُهُمُ الذي منه تَفرّعُوا، وأمُّهُم التي منها وُلِدُوا، ثمّ هيَ ....

قولُه: (عَدَّدَ اللهُ عليهِم ما عَلقَ بالأرضِ)، بيانٌ للنَّظْم وأنّ الآيةَ كالتتميم للآيةِ الأُولى، والتكميلِ للمَنافع المَنُوطةِ بالأرض، دَلَّتِ الأُولى على بيانِ مَرافِقِهم وأصنافِ انتفاعِهم، وهذه على أنّها أصلُهم وفيها تقَلُّبُهم حيًّا وميِّتًا، فكانت كالأُمِّ البارّةِ بوَلَدِها في جميع ما يَفتقرُ إليه، ومِن ثَمَّ استُشهِدَ بقولِه: «تَمَسَّحُوا بالأرض فإنّها أُمٌّ بارّة»[١].

النِّهاية: أرادَ به التَيمُّمَ، وقيل: أراد به مُباشَرةَ ترابها[٢] بالجِباه في السُّجودِ مِن غيرِ حائل، وهذا أمرُ تأديبٍ واستحبابٍ لا وُجوب، فإنّها أُمٌّ بَرّةٌ[٣]، أي: مُشفِقةٌ كالوالدةِ بأولادِها، يعني أنّ مِنها خَلْقَكم ومِنها مَعاشُكم وإليها بعدَ الموتِ معادُكم.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧١٩) بلاغًا عن أبي عثمان النَّهدي، وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٤١٦) موقوفًا على سلمان الفارسي رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «جبابها»، وفي (ح) و(ف): «مباشرتها»، والمثبت من «النهاية» لابن الأثير (٤: ٣٢٧).

(٣) في (ط): «فإنها بكم برة».

كِفاتُهم إذا ماتوا ومِن ثَمّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «تمَسّحُوا بالأرضِ فإنّها بِكُمْ بَـرّةٌ».

[﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴾ ٥٦]

﴿أَرَيْنَٰهُ﴾ بَصَّرناه أو عَرّفناهُ صِحَّتَها ويَقَّنّاه بها. وإنّما كَذّبَ لظُلْمِه، كقَولِه تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقولِه تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وفي قَولِه تَعالى: ﴿ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾ وَجهان، أحدُهما: أن يَحْذِيَ بهذا التَّعريفِ الإضافيِّ حذوَ التَّعريفِ باللّامِ لو قيلَ الآياتُ كُلُّها، أعني: أنها كانت لا تُعطي إلّا تَعريفَ العَهد، والإشارةَ إلى الآياتِ المَعلومةِ التي هيَ تِسعُ الآياتِ المختَصّةِ بمُوسى عليه السلام: العَصا، واليَد، وفَلقُ البَحر، والحجر، والجَراد، والقُمّل، والضَّفادِع، والدَّم، ونَتقُ الجبَل. والثاني:

قولُه: (كِفَاتُهم إذا مَاتوا)، هُو مِن قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥]، قال: الكِفَاتُ مِن كَفَتَ الشيءَ: إذا ضَمَّه وجَمَعَه، وهُو اسمُ ما يُكفَتُ أي: كافِتةً أحياءً وأمواتًا.

قولُه: (بَصَّرْناهُ أو عرَّفْناه صِحّتَها)، يعني: يجوزُ أن يكونَ ﴿أَرَيْنَٰهُ﴾ منَ الرُّؤيةِ بمعنى الإبصار، وأن يكون من الرؤية[1] بمعنى المعرِفة، وعلى التقديرَيْنِ مُتَعَدٍّ إلى مفعولَيْنِ، وعلى الثاني المُضافُ محذوفٌ، ولا يجوزُ أن تكونَ الرؤية بمعنى العِلم؛ لئلاّ يَلزَمَ حَذْفُ المفعولِ الثالثِ منَ الإعلام وهُو غيرُ جائزٍ.

قولُه: (العَصَا واليدُ وفَلْقُ [البحرِ و] الحَجَر)، إلى آخِره، وليس في «معالِم التنزيل» ذِكْرُ الحَجَرِ ولا نَتْقِ الجَبَل[2]، وفيه في روايةٍ عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللهُ عنه: والعُقْدةُ التي كانتْ بلسانِه فحَلَّها، وفي روايةِ عكرِمةَ: والسِّنونَ ونَقْصٌ منَ الثّمَرات، وفي روايةِ محمدِ بن كَعْبٍ: الطَّمْسُ، وأمّا الحَجَرُ ونَتْقُ الجَبَل فغيرُ مُناسِبَيْن؛ لأنّهما منَ الآياتِ التي اختَصّت ببني إسرائيلَ بعدَ هلاكِ فِرعون.

(١) قوله: «بمعنى الإبصار، وأن يكون من الرؤية» سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٣٣).

أنْ يَكونَ مُوسى قد أراه آياتِه وعدَّدَ عليه ما أوتيَه غيرُه مِنَ الأنبياءِ مِن آياتِهم ومُعجِزاتِهم، وهو نبيٌّ صادِقٌ لا فَرقَ بينَ ما يُخبِرُ عنه وبَينَ ما يُشاهِدُ به، فكَذَّبَها جميعًا ﴿وَأَبَىٰ﴾ أنْ يقبَلَ شيئًا منها. وقيل: فكذَّبَ الآياتِ وأبى قَبولَ الحقّ.

[﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ ٥٧]

يَلوحُ مِن جَيبِ قولِه: ﴿أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ﴾ ....

قولُه: (أن يكونَ موسى قد أراهُ)، والإضافةُ على هذا بمعنى اللامِ الاستغراقيِّ، ومعنى ﴿أَرَيْنَٰهُ﴾: عَرَّفْناهُ؛ لأنهُ قَدْرٌ مشترَكٌ بيْنَ الإراءةِ بالبصَرِ بالنسبةِ إلى الآياتِ التي أظهَرَها اللهُ على يدِ موسى وبيْنَ الإراءةِ التي هِيَ الإعلامُ والإخبارُ بالنسبةِ إلى ما أُوتيَهُ غيرُه، ولهذا قال: لا فَرْقَ بيْنَ ما يُخبرُ عنهُ وبيْنَ ما يشاهدُ به. قال القاضي: ﴿كُلَّهَا﴾ تأكيدٌ لشُمولِ الأنواعِ أو لشُمولِ الأفرادِ على أنّ المرادَ بآياتِنا: آياتٌ معهودةٌ، هِيَ الآياتُ التِّسعُ المختَصّةُ بموسى، وأنهُ عليه السَّلامُ أراهُ آياتِه وعَدَّدَ عليه ما أُوتِيَ غيرُه منَ المُعجِزات[1]. وقال السَّجاوَنْديُّ: ﴿كُلَّهَا﴾ أي: كلَّ أجناسِ الآياتِ، إيجادُ المعدوم كإيجادِ الضَّوءِ منَ اليدِ، وإعدامُ الموجود كإعدامِ حِبالِ السَّحَرة، وتغييرُ الموجودِ كقَلْبِ العَصا حيّةً وإعادتِها حَيَّةً.

قولُه: (بينَ ما يُشاهِدُ به)، بكسرِ الهاء، أي: يُحاضِرُ به ويُريه، قالهُ نورُ الدِّين الحكيم.

قولُه: (وقيل: فكَذَّبَ)، عطفٌ على «فكَذَّبَها جميعًا»، يعني: ﴿أَبَىٰ﴾، حَذَفَ مفعولَه إمّا بواسطةِ القَرينة الظاهِرة أو المَعنويّة، فعلى الأوّلِ: «أبى»: تتميمٌ، وعلى الثاني: تكميل؛ لأنّ الحقَّ أعمُّ منَ المُعجِزات.

قولُه: (يَلُوحُ مِن جَيْب قولِه)، الرِّواية: «جَيْب» بالجيمِ والباءِ الموحَّدة، ويُروَى: «مِن خيث» بالخاءِ المعجَمة والثاءِ المثلَّثة، وهُو تصحيفٌ، والصحيحُ الأوّلُ، وقد تضَمَّنَتِ الاستعارةُ الموشَّحةُ بالترشيح، وذلك أنّ قولَه: ﴿لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا﴾ فيه إظهارُ تَجلُّدٍ منَ اللَّعينِ للقَوْم، وفي ضِمنِه استشعارُ خوفٍ عظيم، وقولُه: «﴿بِسِحْرِكَ﴾: تَعْمِيةٌ وإلباسٌ على

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٦).

أنّ فَرائِصَه كانت تَرْعُدُ خوفًا ممّا جاءَ به مُوسى عليهِ السَّلام، لعِلمِه وإيقانِه أنهُ على الحقّ، وأنّ المُحِقَّ لو أرادَ قَودَ الجبالِ لانْقادَت له، وأنّ مِثلَه لا يُخذَلُ ولا يَقِلُّ ناصِرُه، وأنه غالبُه على مُلكِه لا مَحالة، وقَولِه: ﴿بِسِحْرِكَ﴾ تعلّلٌ وتحيّر، وإلّا فكيفَ يَخفى عليه أنّ ساحِرًا لا يَقدِرُ أن يُخرجَ مَلكًا مِثلَه مِن أرضِه ويَغلبَه على مُلكِه بالسِّحر.

[﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ۞ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ۞ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ ٥٨-٦٠]

لا يَخلُو المَوعِدُ في قَولِه: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ مِن أنْ يُجعلَ زَمانًا أو مكانًا أو مَصدرًا، فإن جعَلتَه زَمانًا نَظرًا في أنّ قولَه تَعالى: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ مُطابِقٌ له، لزِمَك شيئان: أن تَجعَلَ الزّمانَ مُخلَفًا، وأن يَعضُلَ عليك ناصبُ ﴿مَكَانًا﴾، وإنْ جَعلتَه مَكانًا لقَولِه تَعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ لزِمَك أيضًا أنْ توقعَ الإخلافَ على المكان،

الحَمْقى والجَهَلة»؛ لأنّ هذا الكلامَ ما صَدَر عن اللَّعينِ إلاّ بعدَ ما أيقَنَ وحقّقَ أنّ ما جاء به ليسَ مِن قَبيلِ الباطِلِ الذي هُو السِّحرُ، بل هُوَ منَ الحقِّ الساطعِ الغالِبِ على كلِّ باطلٍ ارتَكبَهُ، فإبرازُهُ في مَعرِضِ السِّحر استشعارٌ للخَوْف، فشُبِّهَ بالثّوبِ الساترِ على عيُوبِ لابِسِه معَ اطّلاعِ ذي الدِّريّة على عَيْبِه من جَيْبِه.

قولُه: (فَرائصَه)، الجوهري: عن الأصمَعيِّ: الفَريصَةُ: اللَّحمةُ بيْنَ الكتِفِ والجَنْبِ التي لا تَزالُ تَرتعدُ منَ الدّابّة.

قولُه: (أن تَجعَلَ الزمانَ مُخلَفًا)، قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: الظاهرُ أنّ الموعدَ: الوَعْد، لأنهُ وُصِفَ بقوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾، والإخلافُ إنّما يتَعلّقُ بالوَعْد، يقال: أخْلَفَ وَعْدَه لا بمكانِه ولا بزمانِه، ولو جُعِلَ مكانًا وزمانًا لوَقَعَ الإخلافُ على غيرِ الوَعْد، وهُو بعيدٌ[1].

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٦).

وأن لا يُطابِقَ قولَه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ وقراءةُ الحسَنِ غيرُ مُطابقةٍ له مكانًا وزمانًا جميعًا؛ لأنه قرأ (يَوْمَ الزِّينَةِ) بالنَّصب، فبَقِيَ أن يجعلَ مصدرًا بمَعنى الوَعد، ويُقدَّرَ مُضافٌ مَحذوف، أي: مَكانُ مَوعد، ويُجعَلَ الضَّميرُ في ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ للمَوعِد و﴿مَكَانًا﴾ بَدَلٌ من المكانِ المَحذوف. فإن قلت: فكيفَ طابقَه قولُه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ ولا

قولُه: (وأنْ لا يُطابِقَ قولَه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾)؛ لأنه يكونُ حينَئذٍ ﴿فَٱجْعَلْ﴾ طلبًا لمكانِ الوَعْد، فلا يكونُ تعيينُ زمانِ الوَعْدِ مُطابِقا للسُّؤال.

قولُه: (وقراءةُ الحسَنِ غيرُ مُطابقةٍ لهُ)، أي: للمَوعِدِ مِن جهةِ المكانِ والزَّمان، أمّا المكانُ فظاهر وأمّا الزّمانُ فلأنّ زمانَ الوَعْدِ زمانُ التكلُّم لا زَمانُ الزِّينة، وإنّما يُتوقَّعُ إنجازُه فيه. قال ابنُ جِنِّي: أمّا نَصْبُ ﴿يَوْمَ ٱلزِّينَةِ﴾ فعلى الظَّرْف، والموعِدُ مصدَرٌ، والظَّرفُ بعدَه خبرٌ عنهُ على حَذْفِ المضاف، أي: إنجازُ موعِدِنا إيّاكم في ذلك اليوم. ألا تَرى أنهُ لا يُرادُ: في ذلك اليوم نَعِدُكم[1]، وكيف ذا والوعدُ قد وقَعَ الآنَ وإنّما يُتوقَّعُ إنجازُه في ذلك اليوم؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «فالمَوعدُ في قراءةِ الحَسَن: مصدرٌ لا غيرُ»؛ لأنّ التقديرَ: اجعَلْ بينَنا وبينَك يومَ إنجازِ وَعْد، فقيل: إنجازُ وَعْدِكم في يوم الزِّينة[2]. وقال أبو البقاء: تقديرُه: مَوعِدُكم واقعٌ يومَ الزِّينة[3].

قولُه: (و﴿مَكَانًا﴾: بدَلٌ منَ المكانِ المحذوف)، وجازَ الإبدالُ لتغايُرِهما بوَصْفِ الثاني بـ﴿سُوًى﴾.

قولُه: (فكيفَ طابَقَه؟)، أتى بالفاءِ إنكارًا، يعني: قَرّرْتَ أنهُ لا يجوزُ جَعْلُ الموعِد مكانًا، لِما يَلزَمُ منهُ عَدَمُ المُطابقةِ بينَه وبينَ قولِه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾، وحينَ جعَلْتَه مصدرًا على تقديرِ المضافِ وقَعتَ فيما فَرَرْتَ منهُ. وأجابَ: أنهُ كان يَلزَمُ منَ الأوّلِ محذورانِ: جَعْلُ

---

(١) في (ط): «تعهدهم».

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٣)، وممن قرأ بها الأعمش، ورويت عن أبي عمرو بن العلاء. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٤٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

بُدَّ من أن تَجعلَه زَمانًا، والسُّؤالُ واقِعٌ عن المكانِ لا عنِ الزَّمان؟ قُلت: هو مُطابقٌ معنى وإنْ لم يُطابِقْ لَفظًا؛ لأنهم لا بُدّ لهم مِن أن يَجتمِعوا يومَ الزّينةِ في مَكانٍ بعينِه، مُشتَهرٍ باجتِماعِهم فيه في ذلكَ اليَوم، فبِذكرِ الزَّمانِ عُلِمَ المكان. وأمّا قِراءةُ الحسَنِ فالمَوعِدُ فيها مَصدرٌ لا غير. والمعنى: إنجازُ وَعدِكُم يومَ الزّينة. وطِباقُ هذا أيضًا مِن طَريقِ المعنى. ويجوزُ أن لا يُقدّرَ مُضافٌ محذوف، ويكون المعنى: اجعَلْ بينَنا وبينَكَ وعدًا لا نُخلِفُه. فإن قُلت: فبِمَ يَنتَصِبُ ﴿مَكَانًا﴾؟ قُلت: بالمَصدَر، أو بِفِعلٍ يَدُلُّ عليه

المكانِ مُخْلَفاً، وعدَمُ المُطابَقة، ومنَ الثاني محذورٌ واحدٌ وهُو: عدَمُ المطابَقة، فتَأوَّلَ كما أشارَ إليه وذلك كما يقالُ لِمَن يقولُ لصاحِبه: أين أراكَ يومَ عرَفَة؟ أي: في عَرَفاتٍ.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: ويَحتمِلُ أن يُجعَلَ مَوْعدٌ اسمَ مكانٍ فيُطابِقُ مكانًا والزَّمان بما ذَكَرَه ويَعودُ الضَّميرُ في ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ على المصدرِ المفهوم من اسم المكان، إذْ حروفُه فيه. والمَوعِدُ إذا كان اسمَ مكانٍ حاصلُه مكانُ وَعْد، وكذا إذا كان اسمَ زمانٍ حاصلُه زمانُ وَعْد، وإذا جازَ عَوْدُ الضَّميرِ إلى ما دَلَّتْ عليه قوةُ الكلام فرجوعُه إلى ما هُو كالمنطوقِ به أَوْلى. قالوا: مَن صَدَقَ كان خيرًا لهُ، فأعادوا الضَّميرَ على مصدرِ «صِدْقٍ» لِدلالةِ الفعل عليه، ويكونُ على هذَيْنِ التأويلَيْنِ جوابُ موسَى مِن جوامِعِ الكَلِم، سألوهُ مكانًا فعَلِمَ أنّ الزمانَ لا بدَّ أن يُسألَ عنهُ فأجابَ جوابَ مُفرَدٍ كافٍ في الجميع.

فإن قيل: المسؤولُ عنهُ جُعِلَ ضِمْنًا وهو المكانُ وصَرَّحَ بما لم يُطلَبْ، وهُو الزمانُ. فالجوابُ: أنّ قرينَةَ سُؤالِهِم دَلَّتْ على المُضمَّن، وما لم يَسألوا عنهُ صَرَّحَ به، إذْ لا قَرينةَ معَه[1].

وقلتُ: في قولِه: «يعودُ الضَّميرُ إلى المصدرِ المفهوم منَ اسم المكان» نظرٌ؛ لأنّ قولَه: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ صفةٌ لـ«مَوعِد»، أو الضَّميرُ فيه لا يَرجِعُ إلّا إليه قَطْعًا.

قولُه: (بالمصدَرِ)، أي: انتصَبَ ﴿مَكَانًا﴾ بالمصدرِ. قاله أبو البقاء[2]. وكلامُ صاحبِ «التقريب» و«الانتصاف» فيه نَظَرٌ؛ لأنّ المصدَر الموصُوفَ لا يَعمَلُ، وغايةُ ما يُقال فيه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٠) بتصرّف ملحوظ.

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

المَصدَر، فإن قُلت: **فكيفَ يُطابِقُه الجواب؟** قُلت: أمّا على قِراءةِ الحسنِ فظاهر، وأمّا على قراءةِ العامّةِ فعلى تقدير: (وَعْدُكُم وَعدُ يَومِ الزِّينة). ويَجوزُ على قِراءةِ الحَسَنِ أن يكونَ ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ مبتَدأ، بمَعنى الوَقت. و﴿ضُحًى﴾ خبرُه، على نيّةِ التَّعريفِ فيه؛ **لأنه ضُحى ذلك اليَومِ بعَينِه**. وقيلَ في يَومِ الزِّينة: يومُ عاشوراء، ويومُ النَّيروز،

إنّ عمَلَه في الظَّرفِ منَ الاتّساع. وقال ابنُ الحاجِب: لا يَستقيمُ نَصْبُ مكانًا بالوَعْدِ وإن كان مصدَرًا؛ لأنهُ قد فُصِلَ بينَه وبينَه بالوصَفْ، فصارَ مِثلَ قولِك: أعجَبَني ضَرْبٌ حَسَنٌ زيدًا، وهُو غيرُ سائغ؛ لأنّ المنصُوبَ بالمصدَر مِن تتمتّهِ، ولا يوصَفُ الشيءُ إلا بعدَ تَمامِه، فكان كَوصْفِ الموصُولِ قَبْلَ تمام صِلتِه[1]. وقال صاحبُ «الفرائد»: إنْ جَعلتَهُ مصدَرًا فالتقديرُ: اجعَلْ لنا وَعْدًا لا نُخلِفُه، جاء يُبيِّنُ ﴿مَكَانًا سُوًى﴾. وقال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿مَكَانًا﴾ مفعولًا ثانيًا لـ«اجعَلْ»[2].

قولُه: (كيف[3] **يُطابِقُه الجوابُ؟**)، أي: قولُه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾ كيفَ يستقيمُ جوابًا لقولِه: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾، فإنّ يومَ الزِّينة حُمِلَ على مَوعِدِكم؟ وأجابَ: أنهُ على قولِ الحَسَن: ظَرْفٌ مُستقِرٌّ، وعلى المشهورةِ: يُقدَّرُ في الخَبرِ مضافٌ بأنْ يُقال: وَعْدُكم وَعْدُ يوم الزِّينة.

قولُه: (**لأنه ضُحَى ذلك اليوم بعَينِه**)، أي: يوم الزِّينة، فـ«يومَ الزينة»: ظَرْفٌ، والظَّرفُ منَ المُخصِّصات، والمرادُ مِن قولِه: «على نيّةِ التعريفِ فيه» ـ أي: في ﴿ضُحًى﴾ ـ أنه لمّا وقَعَ خبرًا منَ المجموعِ لم يَلتبِسْ على أحدٍ أنهُ ضُحى غيرِ ذلك اليوم، فإنهُ وإن كان نكِرةً لفْظًا إلاّ أنه وقع[4] معرفةً معنى ونيّة، إذِ التقديرُ: مَوعِدُكم في يوم الزِّينة ضُحَاهُ.

قال صاحبُ «التقريب»: وعلى هذا في نَصْبِ «يومَ الزِّينةِ» نظَرٌ، إلاّ أن يُجعَلَ صفةً

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكيف».

(٤) سقط لفظ «وقع» من النسخة (ح).

ويومُ عيدٍ كانَ لهم في كُلِّ عام، ويومٌ كانوا يَتَّخِذونَ فيه سُوقاً ويتزيّنونَ ذلك اليوم. قُرِئ: ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ بالرَّفعِ على الوَصفِ للمَوعِد، وبالجَزمِ على جَوابِ الأمر. **وقُرِئ: (سِوًى) و﴿سُوًى﴾** بالكَسرِ والضَّمّ، ومُنوَّنًا وغيرَ مُنوَّن. ومعناه: مُنصَّفًا بينَنا وبينَك عن مُجاهِد، وهو مِنَ الاستواء؛ **لأنّ المسافةَ مِنَ الوسَطِ إلى الطَّرفَينِ مُستويةٌ** لا تَفاوتَ

للضُّحى تقدَّمتْ عليه، أي: ضُحى كائنًا في ذلك اليوم، وحينَئذٍ يُستغنَى عن نيّةِ التعريفِ فيه، وقلتُ: لا يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن ﴿ضُحًى﴾ لفَقْدِ العامل.

قولُه: **(وقُرِئ: «سِوًى» و﴿سُوًى﴾)**، عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بالضّمِّ، والباقونَ: بالكسر، ووقَفَ أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: «سِوى» بالإمالة، ووَرْشٌ وأبو عَمْرو: بيْنَ بيْنَ، والباقونَ: بالفَتْح[1]. قال مُحيي السُّنّة: وهما لُغتانِ، مثلُ: عُدًى وعِدًى، قال مُقاتلٌ وقَتادةُ: مكانًا عَدْلًا بينَنا وبينَك، ابن عبّاس: نِصْفًا يَستوي مسافةُ الفريقَيْنِ إليه. قال مجاهدٌ: مُنصَّفًا[2].

قولُه: **(لأنّ المسافةَ منَ الوسَطِ إلى الطَّرَفَيْنِ مُستويةٌ)**، تعليلٌ لتصحيحِ قولِ مُجاهد، أي: لمّا كان أصلُ ﴿سُوًى﴾ منَ الاستواءِ جعَلَه بمعنى: مُنصَّفًا؛ لأنّ المسافةَ: أي: البُعد، لكلِّ فريقٍ منَ السَّحَرةِ والمؤمنينَ إلى ذلك المكانِ مُستوٍ لا تَفاوُتَ فيه. قال الزجّاجُ: مُنصَّفًا، أي: مكانًا يكونُ النِّصْفُ فيما بينَنا وبينَك[3].

الراغب: سَواءٌ: وَسَطٌ، ويقال: سَواءٌ وسُوًى[4]، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، أي: يستوي طَرَفاهُ، ويُستعمَلُ ذلك وَصْفًا وظَرْفًا، وأصلُ ذلك مصدرٌ، والشيءُ المُساوي كعِدْلٍ ومُعادِلٍ وقِتْلٍ ومُقاتِلٍ، تقولُ: سِيّان زيدٌ وعَمْرو، والمُساواةُ متعارَفةٌ في المُثمَّناتِ، يقال: هذا الثّوبُ يُساوِي كذا[5].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٥٣.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٧٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٠).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وكأنه يُريد ضبطها بكسر السين وضمها، فقد وقع في «المفردات»: «سَواء وسُوى وسِوى».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٤٤٠.

فيها. ومَن لم يُنوِّن فوجهُه أن يُجريَ الوَصْلَ مَجرى الوَقف. قُرِئ: (وأنْ تَحشرَ الناسَ) بالتّاءِ والياء، يُريد: وأن تَحشرَ يا فِرعَون، وأن يَحشرَ اليوم. ويَجوزُ أن يكونَ فيه ضَميرُ فِرعونَ ذَكرَه بلَفظِ الغَيبةِ إمّا على العادةِ التي يُخاطَبُ بها الملوك، أو خاطبَ القَومَ بقَولِه: ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ وجَعَلَ (يَحْشُرَ) لفِرعَون. **وتحلّ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ الرَّفعُ أو الجرُّ عَطفًا على «اليَومِ» أو «الزِّينة»،** وإنّما واعَدَهم ذلكَ اليومَ ليكونَ عُلوُّ كَلمةِ الله وظُهورُ دينِه

قولُه: (**ومَن لم يُنَوِّنْ فوجهُهُ أن يُجريَ الوَصْلَ مَجْرى الوَقْف**)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ؛ لأنه وَقْفٌ حقيقةً فعَدَمُ التنوينِ وَقْفًا لإجراءِ الوَصْلِ مجرى الوَقْف، إلاّ أن يَثْبُتَ عَدمُ التنوينِ في الوَصْل أيضًا.

وقال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ الحَسَن، وتَرْكُ صَرْفِه مُشكِل؛ لأنهُ وَصْفٌ على «فُعَل» وهُو مصروفٌ، يقال: رجُلٌ حُطَمٌ ودليلٌ خُتَعٌ ومالٌ لُبَدٌ، إلاّ أنهُ ينبغي أن يُحمَلَ على أنهُ محمولٌ على الوَقْفِ عليه فجاء بتَرْكِ التنوين، فإنْ وَصَلَ على ذلك فعَلَى نحوِ قولِهم: سَبْسَبًا وكَلْكلًا، فيَجرِي في الوَصْلِ مَجراهُ في الوَقْف[١]. «دليلٌ خُتَعٌ»، أي: ما هُو في الدِّلالة.

قولُه: (**وتَحلُّ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ الرَّفعُ أوِ الجرُّ عطفًا على «اليوم» أو «الزِّينة»**)، قال أبو البقاء: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ﴾: معطوفٌ على «الزِّينة»، أي: ويومُ أن يُحشَرَ الناسُ[٢]، فيكونُ في موضِع جَرّ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع رَفع، أي: موعدُكم أنْ يُحشَرَ الناسُ[٣].

وقال ابنُ جِنّي: [لكن][٤] في قولِه تعالى: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ النَّظَر، فظاهرُ حالِهِ أنه مجرورٌ، كأنه قيل: مَوعِدُكم يومُ الزِّينة وحَشْرِ الناسِ ضُحَى، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعًا[٥] عطفًا على «المَوعِد»، كأنهُ قال: إنجازُ مَوعِدِكم وحَشْرِ الناسِ ضُحَى في يوم الزِّينة، فكأنهُ

(١) «المحتسب» (٢: ٥٢)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢١٢).

(٢) من قوله: «معطوفٌ على «الزينة» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

(٤) زيادة من «المحتسب» يقتضيها السياق.

(٥) من قوله: «في موضع رفع» إلى هنا، سقط من (ط).

وكَبْتُ الكافر، وزُهوقُ الباطل على رُؤوسِ الأشهادِ وفي المجمَعِ الغاصِّ لتقوى رغبةُ مَن رَغِبَ في اتّباعِ الحقّ، ويَكِلَّ حدُّ المبطلينَ وأشياعِهم، ويُكثِرَ المُحدِّثُ بذلك الأمرِ العِلمَ في كلِّ بدوٍ وحَضَر، ويَشيعَ في جَميعِ أهلِ الوَبرِ والمَدر.

[﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾ ٦١]

﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ أي: لا تَدعـوا آيـاتِـه ومُعجِزاتِـه سِحـرًا، قُـرِئ: ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ والسُّحْتُ لغةُ أهلِ الحِجاز. والإسْحات: لغةُ أهلِ نَجدٍ وبَني تَميم،

جعَلَ الموعدَ عبارةً عن جميع ما يتَجدَّدُ في ذلك اليوم منَ الثَّوابِ والعِقابِ وغيرِهما سِوى الحَشْر، ثُم عَطَفَ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ عليه، فهُو على مِنوال ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ومَن رَفَعَ فقال: ﴿يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾، فإنّ الموعدَ إذَنْ زمانٌ، أي: وقْتُ وَعْدِكم يومُ الزِّينة، وعَطْفُ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ يؤكِّدُ الرَّفعَ؛ لأنّ «أنْ» لا تكونُ ظَرْفًا[١]، ألا تَرى أنّ مَن قال: زيارتُك إيّاي مَقْدَمَ الحاجِّ، لا تقولُ: زيارتُكَ إيّايَ أن يَقدُمَ الحاجُّ، وذلك أنّ لَفْظَ المصدَر الصَّريح أشبَهُ بالظَّرفِ مِن «أنْ» وصِلتِها التي بمعنى المصدَرِ إذا كان اسمًا لحَدَث، والظَّرفُ اسمٌ للوَقْت، والوَقتُ يكادُ يكونُ حَدَثًا[٢].

قولُه: (وكَبْتُ الكافِر)، الجوهريّ: الكَبْتُ الصَّرْفُ والإذلالُ، يقالُ: كَبَتَ اللهُ العدُوَّ، أي: صَرَفَهُ وأذَلَّهُ.

قولُه: (قُرِئَ ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾)[٣]، حَفْصٌ وحـمزةُ والكِسائيُّ: بكسرِ الحاءِ وضَمِّ الياء، والباقُونَ: بفَتْحِها، قال الزجّاجُ: يقالُ: سَحَتَه اللـهُ وأَسْحتَهُ: إذا استأْصَلَهُ وأهلَكَه، قال الفرَزْدقُ:

---

(١) في (ط): «إلا ظرفًا».

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٣-٥٤) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٣) ونقل أبو زرعة عن الفرّاء أنّهما لغتان يقال: سَحَتَه وأسْحَته إذا استأصَلَه وأهلكَه. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٤.

ومِنهُ قَولُ الفَرَزدق:

إلا مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

في بيتٍ لا تَزالُ الرُّكبُ تصطَكُّ في تَسويةِ إعرابِه.

[﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ * قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ * فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ وَقَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡيَوۡمَ مَنِ ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾ ٦٢-٦٤]

عن ابنِ عبّاس: إنّ نَجواهُم: إنْ غَلَبَنا مُوسى اتّبعناه. وعَن قَتادة: إن كانَ ساحِرًا فسَنغلِبُه، وإن كانَ مِن السَّماءِ فلَهُ أمر. وعن وَهبٍ لـمّا قال: ﴿وَيۡلَكُمۡ﴾ قالوا: ما هذا بقَولِ ساحِر. ....

وعَضُّ زمانٌ يا ابنَ مَروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلّا مُسْحِتٌ[1] أو مُجلَّفُ

لم يَدَعْ: لم يستقِرَّ، منَ الدَّعَةِ، إلّا مُسحَتٌ بالرَّفع. والأكثرُ بالنَّصب، فهذا بناءً على قولِهم: أُسحِتَ فهو مُسْحَتٌ[2].

الجوهريّ: المُسحَتُ: المُهلَكُ، والمُجلَّفُ، بالجيم: الذي بَقِيَتْ منهُ بقيّةٌ، يريدُ إلّا مُسْحَتًا وهُو مجلَّفٌ، قيل: معنى لم يَدَعْ: لم يُبْقِ، حيث رفعَ به مُجلَّفٌ. ومَن رَوى مُسحَتًا، فهُو على معناه، وتمامُ تقريرِه مضَى في قولِه تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قولُه: (لا تزال الرُّكبُ تَصْطَكُّ)، مثَلٌ في عَقْدِه وعَضْلِه.

قولُه: (وعن وَهْب: لمّا قال: ﴿وَيۡلَكُمۡ﴾، قالوا: ما هذا بقَوْلِ ساحر) مُؤْذِنٌ بأنّ قولَه: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ﴾ كلامٌ معَ السَّحَرة، وبه صَرَّحَ الواحِديُّ[3]، وعليه يَنطبقُ قولُه:

(١) في (ط): «مسحتًا».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦١)، وانظر بيت الفرزدق في «ديوانه» ص٥٥٦.

(٣) في «التفسير الوسيط» (٣: ٢١١).

والظاهرُ أنهم تَشاوَرُوا في السِّرِّ وتجاذَبوا أهدابَ القَول، ثُمّ قالوا: إنّ هذان لساحِران. فكانت نَجواهُم في تَلفيقِ هذا الكلامِ وتزويرِه، خوفًا مِن غَلبتِهما، وتَثبيطًا للنّاس عن اتّباعِهما. قرأ أبو عَمرو: (إنّ هٰذينِ لساحِرانِ) على الجِهةِ الظاهرةِ المكشوفة. وابنُ كَثيرٍ وحفص: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على قولِك: إنْ زيدٌ لَمُنطَلِق. واللّامُ هيَ الفارِقَةُ بينَ (إنْ) النافيةِ والمخفَّفةِ مِن الثّقيلة. وقرأ أُبيّ: (إنْ ذانِ إلّا ساحِرانِ)، وقرأ ابنُ مَسعود:

﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾، أي: ثُم أتى بجميعِ ما رَأى أن يُؤتى به منَ القوم والسَّحَرةِ والآلات، فلمّا حضرَ موسى للميقاتِ ونظَرَ إلى السَّحَرةِ وما استَعَدُّوا به قال: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فحينَئذٍ تنازَعَ السَّحَرةُ أمرَهم وأسَرُّوا النَّجْوى، وقالوا: ما هذا بقَوْل ساحر، ثُم اتّجَهَ لسائلٍ أن يقولَ: ما فعَلَ فِرعونُ وقومُهُ عندَ هذا التقاعُدِ والتَّواني وما قالوا للسَّحَرة؟ أُجيبَ: قالوا: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ إلى قولِه: ﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾.

قولُه: (وتجاذَبوا أهدابَ القول)، استعارةٌ، وتجاذَبوا ترشيحُها، والمجموعُ كِنايةٌ عن أنّ الكلامَ ذو شُجون. وفيه أنّ كلامَهم كان أقوالًا[1] مُلفقةً لا حقيقةَ لها؛ لأنّ هُدْبَةَ الثَّوبِ مثَلٌ في الرَّخاوة، يدُلُّ عليه قولُه: «في تلفيقِ هذا الكلامِ وتزويرِه»، ويُروَى: «وترويزِه»، مِنَ الرَّوْزِ، وهُو الذَّوق، يقال: رازَ العِدْلَ، أي: حَرَّكَه، هل يَقدِرُ على حَمْلِه أم لا؟

قولُه: (خوفًا مِن غَلَبتهما)، يريدُ أنّ نَجواهُم في السِّرِّ كان لتلفيقِ قولِه: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ يعني: إن صَرَّحْنا بالحَقِّ نَخافُ مِن غَلَبتِهما علينا بأنْ يقولا: فاتَّبِعونا إذَنْ. ومِن تثبيطِ الناس أيضًا، فإنّهم إذا سَمِعوا ذلك رَغِبوا في اتّباعِهما، فالواجبُ أن يقولَ: إنّ هذَيْنِ لَساحِران، فيأْمَنَ مِن ذلك، هذا يقوّي روايةَ مَن رَوَى «تزويرِه» بالراءِ بعدَ الزّاي.

قولُه: (قَرَأَ أبو عَمْرٍو: «إنَّ هَذَيْنِ»)، وفي «التيسير»: وقَرَأَ ابنُ كثيرٍ وحَفْص: ﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾ بإسكانِ النُّونِ والباقونَ بتشديدِها. وقَرَأَ أبو عَمْرو: «هذين» بالياء، والباقونَ: بالألِف[2].

---

(١) من قوله: «وما قالوا للسحرة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٥١. ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٤.

(أَنْ هٰذانِ ساحرانِ) بفَتحِ (أَنْ) وبغَيرِ لام، بَدلٌ مِن ﴿ٱلنَّجْوَىٰ﴾. وقيلَ في القِراءةِ المَشهورة: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ هيَ لُغَةُ بلحارثِ بنِ كَعب، جَعَلُوا الاسمَ المثنَى نحوَ الأسماءِ التي آخِرُها أَلِف، كعَصًا وسُعدى، فلَم يَقلِبوها ياءً في الجرِّ والنَّصب.

قولُه: («أَنْ هذانِ سَاحِرانِ» بفَتْح «أَنْ» وبغيرِ لام)، بَدلٌ منَ ﴿ٱلنَّجْوَىٰ﴾، هذا على أنْ يكونَ قولُه: «أنْ هذانِ لساحِران» مِن كلام السَّحَرةِ كما قال، والظاهرُ أنهم تَشاوَروا في السِّرِّ، فيكونُ قولُه: ﴿قَالُوٓاْ﴾ مُقْحَمًا توكيدًا لأنْ «أَسرُّوا» نوعٌ منَ القول، وقولُه: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ﴾ كلامُ بعضِهم معَ بعض، وفي «الموضِح»: بحَذْفِ ﴿قَالُوٓاْ﴾ منَ البَيْن.

قولُه: (**جعَلُوا الاسمَ المُثنَّى نحوَ الأسماءِ التي آخِرُها أَلِفٌ كعَصًا**)، قال الزجَّاجُ: حَكَى أبو عُبيدةَ عن أبي الخَطّاب[1]، وهُو رأسٌ من رُؤساءِ الرُّواة، أنّها لغةٌ لكِنانةَ يجعَلونَ أَلِفَ الاثنينِ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والخَفْضِ على لَفْظٍ واحِد، ويُنشِدونَ:

فأَطْرَقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو يرى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما[2]

ويقولونَ: ضَرَبْتُه بيْنَ أُذْناهُ، وكذلك رَوَى الكُوفيُّونَ أنّها لغةٌ لبني الحارثِ بن كَعْب، وقالتِ النُّحاةُ القُدَماءُ: إنّ الضَّميرَ فيه مُضمَر، أي: إنهُ هذانِ لَساحِران، وقالوا أيضًا: إنّ معنى «إنْ»: نعَمْ، ويُنشِدُونَ.

ويَقُلْنَ شيبٌ قــد عَــلاَ كَ وقد كَبِرْت فقلتُ إنَّهْ[3]

وحَكَى صاحبُ «المطلع»: أنّ أعرابيًّا أتَى ابنَ الزُّبَيرِ يَستَجْديه فلم يُعطِه شيئًا. فقال: لعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْني إليك، قال ابنُ الزُّبَيْر: إنَّ وراكِبُها، أي: نَعَم.

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: وهذه القراءةُ مُشكلة، وأظهَرُها أنّ ﴿هَٰذَٰنِ﴾ مبنيٌّ لأنهُ مِن أسماءِ الإشارة، فجاء في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ على حالٍ واحدة، وهي لُغةٌ واضحةٌ،

---

(١) وهو الأخفش الكبير. وهو من أشياخ سيبويه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٢)، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (٢: ٢١). والبيت المذكور للمتلمِّس الضُّبَعيِّ كما في «الأغاني» (٢٤: ٢٤٧).

(٣) البيت لابن الرقيّات في «ديوانه» ص ٦٦.

وقالَ بعضُهم: «إنْ» بمَعنى: نَعَم، و(ساحِرانِ) خَبرُ مُبتَدَإٍ محذوف، واللّامُ داخِلةٌ على الجُملةِ تقديره: لهما ساحران. وقد أُعجِبَ به أبو إسحاق.

ومما يُقوِّيها أنّ اختلافَ الصِّيَغ في اللُّغةِ الأُخرى ليسَ إعرابًا في التحقيق، لوجودِ عِلّةِ البناءِ مِن غيرِ مُعارِض؛ لأنّ العِلّةَ في هذا وهؤلاءِ كونُها اسمَ إشارة. وقال: «إنْ» بمعنى «نعَمْ»: شاذ[١].

قولُه: (**وقال بعضُهم: «إنْ» بمعنى: نَعَم**)، وقد أُعجِبَ به أبو إسحاق، أي: الزجَّاجُ، قال بعدَما نقَلَ كلامَ النَّحْويِّينَ: هذا جميعُ ما احتَجُّوا به، والذي عندي ـ واللهُ أعلمُ ـ وكنتُ عرَضْتُه على عالِـمَيْنا: محمدِ بن يَزيدَ، يعني: المُبرِّد، وعلى إسماعيلَ بن إسحاقَ[٢] فقَبِلاهُ وذَكَرا أنهُ أجوَدُ ما سَمِعاهُ في هذا المعنى: أنّ تقديرَه: نَعَم هذانِ لهُما سَاحِرانِ، وأنّ اللامَ قد وَقَعتْ موقعَها، أي: دخَلَتْ على المبتدأ لا الخبر[٣]. وقال النُّحاةُ: أصلُ هذا اللام أنْ تَقَع في الابتداءِ ووقوعُها في الخبرِ جائزٌ، وأنشَدوا:

أُمُّ الحُليس لَعجوزٌ شَهْرَبَـــهْ   ترضَى منَ اللَّحم بعَظْم الرَّقَبَةْ

أي: لأمُّ الحُليس عَجُوزٌ.

وقال أبو عليٍّ في «الإغفال»: هذا غيرُ مَرْضيّ؛ لأنّ اللامَ للتأكيد، ويَقبُحُ أن يُذكَرَ للتأكيدِ ويُحذَفَ نفسُ المؤكَّد؛ لأنّ التأكيد إنّما يُحتاجُ إليه فيما خِيفَ لَبْسُهُ على السامع، فإذا بَلَغَ بِهِ الحالُ التي يُستجازُ معَها حَذفُه لعِلم المخاطَبِ به استغنَى لذلك عنِ التأكيد، ولهذا حَمَلَ النَّحويُّونَ قولَه: «أُمُّ الحُليس لَعجُوزٌ» على الضَّرورة، حيث أدخَلَ اللامَ على الخبرِ وحقُّها أن تَدخُلَ على المبتدإِ، ولو كان للذي ذَكَرَه وَجْهٌ ما حَمَلوا هذا على الضَّرورة بل قَدَّروا فيه ما قَدَّروهُ في قولِه: ويُحذَفُ نفسُ المؤكَّد نظرًا لأنّ المؤكَّدَ مضمونُ الجُملةِ، كما نَصَّ

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٦-١٥٧).

(٢) يعني القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) إمام المالكية في العراق، وحامل لواء مذهبهم وصاحب «أحكام القرآن». كان بارعا في علوم العربية، له ترجمة في «الديباج المُذهب» لابن فرحون، ص٩٢.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٣).

سَمّوا مَذهبَهم الطَّريقة المثلى ﴿بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ والسُّنةُ الفُضلى، وكلُّ حِزبٍ بما لَدَيهم فَرِحون. وقيل: أرادُوا أهلَ طَريقَتِهمُ المُثلى، وهم بَنو إسرائيل، لقَولِ مُوسى:

عليه المصنِّفُ في قولِه: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

ثُم قال أبو عليّ: فإنْ قلتَ: أليسُوا قد أجَازوا حذفَ الخَبرِ في نحوِ:

إنَّ مُحِلًّا وإنَّ مُرْتحِلًا

وإذا لم يُمنَعِ الحَذْفُ في الخَبرِ معَ «إنْ» لم يَمتنعْ في المبتدأ معَ اللام؟

قلتُ: لا يَلزَمُ مِن جَوازِ هذا جَوازُ ذاك وإنِ اجتَمعا في التأكيدِ وتلقِّي القَسَم؛ لأنَّ «إنْ» مُشَّبهةٌ بـ«لا» مِن حيث كانتْ تَعمَلُ عمَلَها وكانت نقيضَتها، وحَمْلُ النّقيضِ على النّقيضِ شائعٌ[١]، وإنَّما حَسُنَ الحَذْفُ معَ «لا»؛ لأنَّ المَنْفيَّ في تقديرِ التكريرِ لأنه لا يقَعُ إلّا بعدَ إثباتِ مُثبَت وبعدَ إثباتِه يَحسُنُ الحَذْفُ[٢]، وكفى بدخول اللام شاهدَ صدقٍ، ما روي عن أفصح من نطق بالضاد من قوله: «أغبطُ أوليائي عندي، لمؤمنٌ خفيفُ الحاذ»[٣]. أخرجه أحمد والترمذي وابن ما جه، عن أبي أمامة[٤].

قولُه: (**سَمَّوا مذهَبهم الطريقةَ المُثْلى**)، الراغب: الطريقُ: السَّبيلُ الذي يُطرَقُ بالأرجُل، قال تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ[٥] لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ [طه: ٧٧]، وعنهُ استُعيرَ كلُّ مَسلَكٍ يَسلُكه الإنسانُ في فعلٍ، محمودًا كان أو مذمومًا، قال تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾[٦].

---

(١) في النسخة (ف): «سائغ».

(٢) «الإغفال» (١: ٤٠٩-٤١١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢٢١٦٧) (٢٢١٩٧)، والترمذي (٢٥١٩). وتمام الحديث: «ذو حَظٍّ مِنَ الصلاة، أحسنَ عبادةَ ربه، وأطاعه في السر وكان غامضاً في الناس لا يشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً فصبر على ذلك». ثم نفض بيده فقال: «عُجِّلت منيته، قلت بواكيه، قل تراثه». والحاذ: الخفيف الظهر من العيال والمال.

(٤) من قوله: «وكفى بدخول اللام» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) في النسخ الخطية: «فاجعل».

(٦) «مفردات القرآن» ص٥١٨.

﴿فَأَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ وقيل: (الطَّريقةُ) اسمٌ لِوُجوهِ النّاسِ وأشْرافِهم الذينَ هُم قُدوةٌ لِغَيرِهم. يُقال: هُم طَريقةُ قَومِهم. ويُقالُ للواحِدِ أيضًا: هو طَريقةُ قَومِه: ﴿فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ﴾ يَعضُدُه قَولُه: ﴿فَجَمَعَ كَيۡدَهُۥ﴾ وقُرِئ: (فاجمَعُوا كَيْدَكُم) أي: أزْمعوه واجْعَلوهُ مُجمعًا عليه، حتّى لا تَختَلِفُوا ولا يَتخلّفَ عنه واحِدٌ منكم، كالمسألَةِ المُجمَعِ علَيها، أُمِرُوا بأن يَأتوا صَفًّا؛ لأنه أهْيَبُ في صُدورِ الرّائين. ورُوِي: أنهم كانوا سَبعينَ ألفًا مَعَ كُلِّ واحدٍ مِنْهم حَبلٌ وعصًا وقد أقبلوا إقبالةً واحدة. وعن أبي عُبَيدةَ أنه فسّرَ الصفَّ بالمُصلَّى؛ لأنّ الناسَ يَجتَمِعونَ فيه لِعيدِهم وصَلاتِهم مُصطفّين.

قولُه: (وقيل: الطريقةُ: اسمٌ لوجوهِ الناس وأشرافِهم)، قال الزجّاج: يعني بـ«طريقَتكمُ المُثلى»: جماعتِكم الأشراف، والمُثلى تأنيثُ الأمثَل، والأمثل والمُثلى ذو الفَضْل الذي به يَستحِقُّ أن يُقال: هذا أمثَلُ قومِه، والعرَبُ تقولُه للرجُل الفاضِل: وإنّما تأويلُه هذا الذي ينبغي أن يجعَلَه قومُه قُدْوَةً ويَسلُكوا طريقتَه، والذي عندي أنه أهلُ طريقتِكم، كقولِهم: هذا طريقةُ قومِه، أي: صاحبُ طريقةِ قومِه[1].

وقال القاضي: ﴿بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ أي: بمذهبِكُم الذي هُو أفضَلُ المذاهبِ بإظهارِ مذهبِها، وإعلاءِ دينِها، لقولِه: ﴿أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ﴾ [غافر: ٢٦][2].

قولُه: (فاجمَعُوا كَيْدَكُم)، بوَصْلِ الألِف وفَتْح الميم، قرَأها أبو عَمْرٍو، والباقونَ: بقَطْع الألِفِ وكسرِ الميم. قال صاحبُ «الكشف»: من قال: ﴿فَأَجۡمِعُواْ﴾ بقَطْع الألِفِ حَذَفَ الجارَّ كما حَذَفَها في قولِه: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عُقْدةِ النِّكاح، كقولِه: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، ومَن قال: «فاجْمَعوا» فوصَلَ لم يَحْتَج إلى حَذْفِ الجارِّ لأنهُ متَعدٍّ بنفْسِه[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٨).

(٣) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨٣٥) بتحقيق د. محمد الدالي.

ووَجهُ صِحَّتِه أنْ يَقعَ عَلَمًا لُمصلّى بعَينِه، فأُمِرُوا بأن يأتوه أو يُراد: ائتوا مُصلّى من المُصلّياتِ ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾ اعتراض، يعني: وقد فازَ مَن غَلَب.

[﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ۞ قَالَ بَلْ أَلْقُواْ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ ٦٥-٦٦]

﴿أَن﴾ مَعَ ما بَعدَه إمّا مَنصوبٌ بفِعلٍ مُضمَر، أو مَرفوعٌ بأنه خَبرُ مُبتدأ محذوف. مَعناه: اخترْ أحدَ الأمرين؛ أو الأمر: إلقاؤُكَ أوْ إلقاؤُنا، وهذا التَّخييرُ منهم استعمالُ أدبٍ حَسَنٍ مَعَه، وتَواضعٌ له وخفضُ جَناح، وتَنبيهٌ على إعطائهم النَّصَفةَ مِن أنفُسِهم،

قولُه: (ووَجْهُ صِحّتِه)، أي: صحةِ هذا المجازِ والعُدولِ منَ الحقيقةِ وإرادةِ المُصَلَّى بـ﴿صَفًّا﴾ في قولِ فِرعونَ: ﴿ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ بعدَ تقريرِ المَجاز هُو أنْ يقَعَ عَلَمًا ويُرادَ مُصَلًّى من المُصَلّيات.

قولُه: (إمّا منصُوبٌ بفعلٍ مُضمَر أو مرفوعٌ بأنهُ خبَرُ مبتدأ محذوف)، قال أبو البقاء: أي: إمّا أنْ تفعَلَ الإلقاءَ أو أمْرُنا الإلقاءُ[1].

قولُه: (وهذا التخييرُ منهُم استعمالُ أدبٍ حَسَن)، قال في «الانتصاف»: سبَقَ أدبُهم في قولِهم: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾، جعَلَوا الموعِدَ من موسى ثُم قالوا: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ﴾ وألهَمَ اللهُ تعالى موسَى عليه السَّلامُ أن يجْعَلَ الموعِدَ يومَ عيدِهم ليُفتَضَحوا على رؤوسِ الأشهاد، وألهَمَه بأن يبدؤوا ليكونَ إلقاؤُه قَذْفًا بالحقِّ على الباطل[2].

وقال القاضي: أمَرَهم بأنْ يبدؤوا في الإلقاءِ إسعافًا إلى ما أُوهِموا منَ الَميْل إلى البَدْءِ بذِكْرِ الأوّل في جانِبهم وتغيرِ النَّظْم إلى وَجهٍ أبلَغَ وهُو: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٨) في تفسير الآية (١١٥) من سورة الأعراف.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٣).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٩).

وكانَّ اللهَ عزَّ وعَلا ألهَمَهم ذلك، وعَلَّم موسى صَلَواتُ الله عليه اختيارَ إلقائِهم أوّلًا، مَعَ ما فيه مِن مُقابلةِ أدبٍ بأدب، حتّى يُبرِزُوا ما مَعَهم من مَكائدِ السِّحر، ويستَنفِدوا أقصى طَوقِهم، ومَجهودِهم، فإذا فَعَلوا: أظهرَ اللـهُ سلطانَه وقَذفَ بالحقِّ على الباطلِ فدمغَه، وسَلَّطَ المُعجِزةَ على السِّحرِ فمَحقته، وكانتْ آيةً نيِّرةً للنّاظِرين، وعِبرةً بيّنةً للمُعتَبِرين. يُقالُ في ﴿إِذَا﴾ هذه: إذا المفاجأة، والتَّحقيقُ فيها أنها (إذا) الكائنةُ بمَعنى الوَقت، الطّالبةُ ناصبًا لها وجُملةً تُضافُ إليها، خُصّتْ في بَعضِ المواضع بأنْ يكونَ ناصبُها فِعلًا مَخصوصًا وهو فِعلُ المفاجأةِ والجملةُ ابتدائيّةٌ لا غير، فتَقديرُ قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ ففاجأ موسى وَقتَ تَخييلِ سَعيِ حِبالِهم وعِصيِّهم، وهذا تمثيل. والمعنى: على مُفاجَأتِه حِبالَهم وعِصيَّهم مخيّلةً إليه السَّعي، وقُرِئ: (عُصِيُّهُم) بالضَّمِّ وهو الأصلُ والكَسرُ اتباعٌ ونَحوُه: دُلِيّ ودِلِيّ، وقُسِيّ وقِسِيّ. وقُرِئ: (تَخَيَّلُ) على إسنادِه إلى ضَميرِ الحِبالِ والعِصيّ وإبدالِ قَولِه: ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ مِنَ الضَّميرِ بَدلَ الاشتِمال،

قولُه: (وهذا تمثيلٌ، والمعنى على مُفاجأتِه)، قال صاحبُ «التقريب»: والتقديرُ: فاجَأَ موسَى وقْتَ تخييل سَعْي حِبالِهم وعِصِيّهم، وهذا تمثيلٌ وليسَ عينَ المدَّعى؛ لأنّ وقتَ في التقدير: مفعولٌ به لـ«فاجأ»، والمدَّعى أنهُ ظَرْفٌ، فالأَوْلى أن يُقالَ: فاجَأَ موسى حِبالَهم في وقتِ تخييلِها السَّعيَ، وقد نَبَّه في قولِه: «والمعنى على هذا». وقلتُ: المرادُ مِن قولِه: «هذا تمثيلٌ» أنّ ما ذَكَرَه، وهو قولُه: «فاجَأَ موسى وقتَ تَخيـيلِ سَعْيِ حبالِهم وعِصِيِّهم»، واردٌ على سَبيلِ تنظيرِ الآيةِ به، بحسَبِ هذه القاعدة، لكنْ معنى الآيةِ: على مُفاجأتِه حِبالَهم وعِصِيَّهم[1] مُخيلةً إليه السَّعيَ، بناءً على قولِهم: «إذا» هذه للمُفاجأة، كأنّ الظَّرفَ سَدَّ مسَدَّ فعلِه، قال ابنُ الحاجِب: ولا يَقعُ بعدَ «إذا» المفاجأةِ إلاّ المبتدأُ والخبرُ، والعاملُ فيها معنى المُفاجأة، وهوَ عاملٌ لا يَظهَر، استغنوا عن إظهارِه بقوّةِ ما فيها منَ الدِّلالةِ عليه[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «تُخَيَّلُ»، على إسنادِه إلى ضميرِ الحبال)، ابنُ ذَكْوانَ، والباقونَ: بالياءِ

---

(١) من قوله: «واردٌ على سبيل تنظير الآية» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» لابن الحاجب (١: ٥١٤).

كقَولِك: أعجبَني زَيدٌ كَرمُه، و(تُـخَـيَّلُ) على كَونِ الجِبالِ والعِصي مُـخَـيِّلَةً سعيُها. و(تَـخَيَّل) بمَعنى: تَتَخَيَّل. وطريقُه طريقُ (تُـخَيِّل) و(نُخَيِّلُ): على أنّ اللـهَ تعالى هو الـمُخَيِّل للمِحنةِ والابتلاء. يُروى: أنهم لَطخوها بالزِّئبق، فلمّا ضَرَبتْ عليها الشَّمسُ اضْطربتْ واهتزّتْ، فخيَّلتْ ذلك.

[﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۞ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۞ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ ٦٧-٦٩]

إيجاسُ الخَوف: إضمارُ شيءٍ منه، وكذلك توَجّسُ الصَّوت: تَسمُّعُ نَبأةٍ يَسيرةٍ منه، وكانَ ذلك لطَبعِ الجِبلّةِ البَشريّة، وأنه لا يَكادُ يُمكنُ الخلوُّ مِن مِثلِه. وقيل: خافَ أن يُخالِجَ النّاسَ شكٌّ فلا يَتْبعوه ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ **فيه تَقريرٌ لغَلبَتِه وقَهرِه، وتوكيدٌ**

التَّحتانيّ[١]، قال ابن جِنّي: القراءةُ بالتاءِ الفَوْقانيّةِ: للحَسنِ والثَّقفي، ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ بدَلٌ منَ الضَّميرِ في ﴿يُخَيَّلُ﴾، وهُو عائدٌ إلى الجِبالِ والعِصيّ، كقولِك: إخوتُك يُعجبونَني أحوالُهم. وقولِه تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ فيمن جعَلَ «الأبواب» بدَلًا منَ الضَّميرِ في ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾، وهذا أمثَلُ مِن أن يُعتقَد خُلوُّ ﴿يُخَيَّلُ﴾ منَ الضَّمير[٢].

قال أبو البقاء: ﴿حِبَالُهُمْ﴾: مبتدأ، والخَبرُ «إذا»، و﴿يُخَيَّلُ﴾: حالٌ[٣].

قولُه: (نبأة يسيرة)، الجوهري: النَّباوةُ: الصَّوتُ الخَفِي.

قولُه: (﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ **فيه تقريرٌ لغَلَبتِه وقَهرِه، وتوكيدٌ**)، يجوزُ أن يكونَ قولُهُ: «وتوكيدٌ» عطفًا على قولِه: «تقريرٌ لغَلَبتِه»[٤] على البيان، وقولُه: «بالاستئنافِ وبكلمةِ التشديد» أي: التّحقيق، وهي «إنّ» إلى آخِرِه تَعْدادٌ للمؤكّدات، ويجوزُ أن يكونَ «توكيدٌ»

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٧.

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٥)، ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢٢٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٦).

(٤) من قوله: «وقهره، وتوكيد» إلى هنا، سقط من (ط).

بالاستئنافِ وبكَلِمةِ التَّشديدِ وبتَكريرِ الضَّميرِ وبلامِ التَّعريفِ وبلَفظِ العُلوِّ وهو الغَلَبةُ الظاهرةُ وبالتَّفضيل. وقَولُه: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ولم يَقلْ: عَصاك؛ جائزٌ أنْ يكونَ تَصغيرًا لها، أي: لا تُبالِ بكَثرةِ حِبالِهم وعِصيِّهم، وألْقِ العُويدَ الفَردَ الصَّغيرَ الجِرمِ الذي في يَمينِك، فإنه بقُدرةِ الله يتَلَقَّفُها على وَحدَتِه وكَثرتِها، وصِغَرِه وعِظَمِها، وجائزٌ أن يكونَ تَعظيمًا لها أي: لا تَحتَفلْ بهذه الأجرامِ الكَبيرةِ الكثيرة، فإنّ في يَمينِكَ شيئًا أعظَمَ منها كلِّها، وهذه على كَثرتِها أقلُّ شَيءٍ وأنْزرُه عندَها، فألقِه ....

غيرَ الأوّل فيَتَعلَّقَ قولُه: «بالاستئناف» بقوله: «تقريرٌ لغَلَبتِه» ويتعلَّقُ البواقي بقولِه: «وتوكيدٌ». أمّا دِلالةُ الاستئنافِ(١) على تقريرِ الغَلَبة والقَهرِ فهي أنهُ لمّا قيلَ لهُ: ﴿لَا تَخَفْ﴾، أي: لا تُبالِ، سأَلَ: لِمَ ذاكَ والحالُ حالُ استشعارِ الخوف؟ فأُجيبَ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وأمّا دِلالةُ لامِ التعريفِ على تقريرِ الغَلَبةِ فإنّها للجِنس. وقد دخَلَتْ على الخبرِ فأفادَتْ أنّ حقيقةَ العُلوِّ والغَلَبةِ مختَصّةٌ بكَ لا تَتعدَّى إلى غيرِك. وقولُه: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ أمرٌ عُطِفَ على النَّهي وهَو: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وفصَّلَ فيه ما كان مُجمَلًا في ﴿أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ بقولِه: ﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾.

قولُه: (جائزٌ أن يكونَ تصغيرًا لها)، خبرٌ لقولِه: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ﴾، فـ«ما» حينَئذٍ: موصُولةٌ، والصِّلةُ تدُلُّ على التحقيرِ، أي: ألْقِ الذي اشتَملَ عليه يمينُك منَ العُوَيدِ الخفيفِ الحقيرِ، وعلى تقديرِ أن يكونَ تعظيمًا لها: «ما» موصُوفة أنها منه، والتنكيرُ للتعظيم، أي: ألْقِ شيئًا استقرَّ في يمينِك، أي: شيئًا عظيمًا، وإلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: «الصَّغيرَ الجِرم الذي في يمينك»، وإلى الثاني بقولِه: «لا تحتَفِلْ» إلى قولِه: «فإنّ في يمينِك شيئًا أعظمَ منها»، قال صاحبُ «الانتصاف»: ويحتمِلُ وَجهًا آخرَ، وهُو أنّ الله تعالى إنّما قال لموسى عليه السَّلامُ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ليتيقَّظَ بهذهِ الصِّيغةِ للوقتِ الذي قيلَ لهُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ وأظهَرَ لهُ مُعجِزتَها فآنَسَهُ بأنْ خاطَبَهُ مما خاطَبَه به وقتَ ظُهور آيتها ليُنبَّهَ على ما فيها منَ المُعجزةِ القاهرة، ويُقوِّيَ قلبَه(٢).

---

(١) من قوله: «بقوله تقرير لغلبته ويتعلق البواقي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٤).

يتلقفها بإذن الله ويمحقها. وقُرِئ: (تَلَقَّفُ) بالرَّفع على الاستئناف أو على الحال، أي: أَلْقِها مُتلقِّفة، وقُرِئ: ﴿تَلقف﴾ بالتخفيف. ﴿صَنَعُوٓاْ﴾ هاهنا بمَعنى زوّروا وافتَعَلُوا كقَولِه تعالى: ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧]. قُرِئ: ﴿كَيْدُ سَـٰحِرٍ﴾ بالرَّفع والنَّصب. فمَن رَفعَ فعَلى أنّ (ما) مَوصولة، ومَن نَصبَ فعَلى أنها كافّة. **وقُرِئ: (كَيْدُ سِحْرٍ)** بمَعنى: ذي سِحْر، أو ذَوي سِحْر، أو هُم لِتَوغُّلِهم في سِحرِهم كأنهم السِّحرُ بعَينِه وبذاتِه، أو بَيَّنَ الكيد؛ لأنه يكونُ سِحرًا وغيرَ سِحر، كما تُبيّن المئةُ بدِرهَم. ونَحوُه: عِلمُ فِقه، وعلم نَحْو. فإن قلت: لِـمَ وُحِّدَ «ساحر» ولم يُجمَع؟ قُلت: **لأنّ القَصدَ في هذا الكلامِ إلى معنى الجنسِيَّة، لا إلى مَعنى العدَد**، فلَو جُمِع، لـخُيِّلَ أنّ المقصودَ هو العَدَد،

قولُه: **(يَتلقَّفها بإذْنِ الله ويَمْحَقُها)**، **الراغبُ**: لَقِفْتُ الشيءَ ألقَفُه وتَلَقَّفْتُهُ: تناوَلته بالحِذْق، سواءٌ كان تناوُلُه بالفم أو اليَد[1].

قولُه: **(وقُرِئَ: «تَلقَّفُ» بالرَّفع)**، ابنُ عامر: في «المعالم»[2]، وفي «التيسير»[3]: ابنُ ذَكْوانَ، والباقونَ: بالجَزْم على جوابِ الأمر.

قولُه: **(وقُرِئَ: «كيْدُ سِحرٍ»)**، حمزةُ والكِسائيُّ: بكسرِ السِّينِ بلا ألفٍ، والباقونَ: بفَتْحِها وألِفٌ بعدَها، وإضافةُ الكَيْدِ إلى الفاعِلِ أَوْلى مِن إضافتِه إلى المفعول[4]، قال الزجّاجُ: ويَجوزُ: «كَيْدَ ساحِر»، بنَصْبِ الدّال. وأمّا رَفعُها فعلى أنّ الذي صَنعُوه كيْدُ ساحِر، على خَبرِ «إنّ»، و«ما» اسمٌ. ومَن قَرأ بالنَّصبِ جعَلَ «ما» مانعةً لـ«إنّ» منَ العمَل، وتُسَوِّغُ الفعلَ أن يكونَ بعدَها، ونصبَ «كيدَ ساحر» بـ«صنعوا».

قولُه: **(لأنّ القَصْدَ ... إلى معنى الجِنسيّةِ لا إلى معنى العَدَد)**، مضَى بيانُهُ في أولِ مريمَ عندَ قولِه: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ مُستوفى.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٤٤.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٨٤) وعبارته ثمّة: قرأ ابن عامر: «تَلَقَّفُ» برفع الفاء.

(٣) «التيسير» للداني ص١٥٢.

(٤) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٨.

ألا ترى إلى قولِه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ﴾ أي: هذا الجِنس. فإن قُلت: فلِمَ نكَّرَ أوّلًا وعرّفَ ثانيًا؟ قُلت: إنّما نَكَّرَ مِن أجْلِ تَنكيرِ المُضاف، لا مِن أجلِ تَنكيرِه في نَفسِه كقَولِ العَجّاج:

في سَعْيِ دُنْيا طالـما قَد مُدَّتِ

وفي حديثِ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: لا في أمرِ دُنيا ولا في أمرِ آخِرَةٍ. المرادُ تَنكيرُ الأمر، كأنه قيل: إن ما صَنَعُوا كيدٌ سحريّ، وفي سَعيٍ دُنيويّ، وأمرٍ دُنيَويٍّ وآخريّ، ﴿حَيْثُ أَتَىٰ﴾ كقولِهم: حيثُ سيرِ، وأيّـة سَلك، وأينَما كان.

قولُه: (في سَعْيِ دُنيا طالما قد مُدَّتْ)، قبلَه:

يومَ تَــرى النفوسُ ما أعَدَّتْ مِن نُــزُلٍ إذا الأمورُ غَبّتِ[1]

ما أعَدَّت، أي: جعَلَتْهُ عُدّةً، غَبّتِ الأمورُ: إذا بلَغَتْ أواخرَها، «ما» في «طالما»: كافّةٌ، أو مصدَريّةٌ، مضَى شَرْحُه في الخُطبة، مُدَّتِ، أي: أُمهِلَتْ، في جَمْعِها وتهيئةِ أسبابِها.

وإنما نكر «دنيا» لتنكير السعي، إذ لو عرّف الدنيا صار السعي معرفة، والمراد تنكيره، المعنى: في سعيٍ دنيويٍّ. وقوله: «في سعي دنيا» ظرفُ «غَبّت»، يقول: يومَ القيامةِ ترى النفوس ما جعلته عدة، من نُزُل يوم القيامة، حتى تبلغ الأمور أواخرها[2].

قولُه: (وفي حديثِ عُمرَ رضيَ اللـهُ عنه)، النِّهاية: في حديثِ عُمرَ رضيَ اللـهُ عنه قال: «إنّي لأكرَهُ أن أرى أحدَكم سَبَهْلَلًا، لا في عَمَلِ دُنيا ولا في عَمَلِ آخرة». سَبَهْلَلًا: أي: فارِغًا، يقال: جاء يَمْشي سَبَهْلَلًا: إذا جاء وذهَبَ فارغًا في غيرِ شيء. التنكيرُ في «دنيا» و«آخرة» يَرجِعُ إلى المضاف، وهو العمل، كأنه قال: لا في عمل من أعمال الدنيا، ولا في عمل من أعمال الآخرة.

قولُه: (﴿حَيْثُ أَتَىٰ﴾ كقولِهم: حيثُ سيرَ)، الراغب: حيثُ عبارةٌ عن مكانٍ مُبهَمٍ،

---

(١) الرجز للعجّاج كما في «خزانة الأدب» (٨: ٢٩٩).

(٢) من قوله: «وإنما نكر دنيا» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿ فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ ٧٠]

سُبحانَ الله ما أعْجبَ أمْرَهم! **قَد ألقَوا حِبالَهم** وعِصيَّهم لِلكُفرِ والجُحودِ، **ثُمّ ألقَوا رُؤوسَهم** بَعدَ ساعةٍ للشُّكرِ والسُّجود، **فما أعظمَ الفرقَ بين الإلقاءَين**، ورُوِي: أنهم لم يَرْفَعوا رؤوسَهم حتّى رأَوُا الجنّةَ والنارَ ورأَوْا ثوابَ أهلِها. وعن عِكرمة: لـمّا خرّوا سُجَّدًا أراهمُ اللـهُ في سُجودِهم مَنازِلَهمُ التي يَصيرونَ إليها في الجنّة.

[﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ ٧١]

﴿لَكَبِيرُكُمُ﴾ لَعَظيمُكم، يُريد: أنه أسْحرُهم وأعلاهُم دَرجةً في صِناعَتِهم. أو لَمُعلِّمُكم، مِن قَولِ أهلِ مكّةَ لِلمُعلِّم: أمَرَني كبيري، وقالَ لي كبيري: كذا، يُريدونَ مُعلِّمَهم وأستاذَهم في القُرآنِ وفي كُلِّ شَيء. قُرِئ: (فلأقْطَعَنَّ) (ولأَصْلُبَنَّ) بالتَّخفيفِ والقَطعِ مِن خِلاف: أن تُقطَعَ اليَدُ اليُمنى والرِّجلُ اليُسرى؛ لأنّ كُلَّ واحِدٍ مِن العُضوَينِ خالفَ الآخَر، بأنّ هذا يَدٌ وذاكَ رِجْل، وهذا يَمينٌ وذاكَ شِمال. و«مِن» لابتِداءِ الغاية؛ لأنّ القَطعَ مُبتدأٌ وناشئٌ مِن مُخالَفةِ العُضوِ العضو، لا مِن وِفاقِه إيّاه، ومحلُّ الجارِّ والمجرورِ النَّصبُ على الحال، أي: لَأُقطِّعنَّها مُختلِفات؛ لأنها إذا

يُشرَحُ بالجُملةِ التي بعدَه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾، ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[١].

قولُه: (**قد ألقَوْا حِبالَهم ... ثُم ألقَوْا رؤوسَهم...، فما أعظمَ الفرْقَ بيْنَ الإلقاءَيْن**)، قال في «الانتصاف»: في تكريرِ لفظِ الإلقاءِ والعُدولِ عن قولِه: فسَجَدوا إشعارٌ بلُطْفِه في نَقْلِهم من غايةِ الكُفْرِ إلى غايةِ الانقياد، ويَحصُلُ ذلك بتكريرِ لَفْظٍ واحدٍ لمعنَـيَيْنِ مُتناقضَيْن، وفيه مناسبةٌ لِما قدَّمه ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ﴾، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٢].

(١) «مفردات القرآن» ص٢٦٢.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٥).

خالفَتْ بعضُها بعضًا فقدِ اتّصفَت بالاختلاف. شبَّه تَـمكُّنَ المَصلوبِ في الجِذعِ بتَمكُّنِ الشيءِ الموعى في وِعائِه، فلذلك قيل: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾. ﴿أَيُّنَآ﴾ يُريدُ نفسَه لعنَه اللـهُ وموسى صَلَواتُ الله عليه بدَليلِ قَولِه: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ واللّامُ معَ الإيمانِ في كِتابِ الله لغَيرِ الله تَعالى، كقَولِه تَعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، وفيه نَفاجةٌ باقتِدارِه وقَهرِه، وما ألِفَه وضَرِيَ به: مِن تَعذيبِ النّاسِ بأنواعِ العَذاب، وتَوضيعٍ لموسى عليه السَّلام، واستِضعافٍ له مَعَ الهزءِ به؛ لأنّ موسى لم يَكن قَطُّ من التّعذيبِ في شَيء.

[﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ * إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَـٰيَـٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ * إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ * وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَـٰتُ ٱلْعُلَىٰ * جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ ٧٢ - ٧٦]

﴿وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ عَطفٌ على ما جاءَنا أو قَسَم، قُرِئ: (تُقْضَى هٰذه الحياةُ الدنيا)،

قولُه: (شبَّه تَـمكُّنَ المصلوبِ في الجِذْع بتمَكُّنِ الشيءِ الـمُوْعى)، بيانٌ لمجازِ استعمالِ «في» موضعَ «على».

قولُه: (بدليلِ قولِه: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾)، يعني: دَلَّ هذا على أنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿أَيُّنَآ أَشَدُّ﴾ نفسُه وموسى عليهِ السَّلام؛ لأنّ معنى ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾: آمَنتُم لأجْلِه وبسَببه؛ لأنكم خِفتُم على أنفُسِكم أن يُعذِّبَكم إنْ لم تُؤمنوا لهُ استهزاءً بموسى؛ لأنه لم يُعذِّبْ قَطُّ(١).

قولُه: (وفيه نَفَاجةٌ)، النِّهاية: النَّفّاجُ: الذي يُمتَدَحُ بما ليسَ فيه، منَ الانتفاج: الارتفاع، يعني: تَعلَمونَ عادتي في العذابِ، ولا تَشُكُّونَ في ضَعْفِ موسى.

---

(١) والذي رجّحه ابن عطية أنه أراد نَفسَه وبثَّ موسى عليه السلام. وأنه أَذْهَبُ مع مَخْرَقةِ فِرعون. انظر: «المحرَّر الوجيز» ص١٢٥٨.

ووَجهُها: أنّ «الحياةَ» في القِراءةِ المَشهورةِ مُنتَصِبةٌ على الظَّرف، فاتَّسعَ في الظَّرفِ بإجرائِه مَجرى المَفعولِ به، كقَولِكَ في: (صُمتُ يَومَ الجمُعة)، (صيمَ يومُ الجمُعة)، ورُوِي: أنّ السَّحَرةَ يعني: رُؤوسَهم كانوا اثنَينِ وسَبعين: الاثنانِ مِن القِبط، والسّائرُ مِن بَني إسرائيل، وكانَ فِرعونُ أكرَهَهم على تَعلُّمِ السِّحر. ورُوِي: أنّهم قالوا لِفِرعون: أرِنا موسى نائمًا ففعَل، فوجَدُوه تَحرُسُه عَصاه، فقالوا: ما هذا بِسِحرِ السّاحر؛ لأنّ السّاحِرَ إذا نامَ بَطَلَ سِحرُه، فأبى إلّا أن يُعارِضوه ﴿تَزَكَّىٰ﴾ تَطهَّرَ مِن أدناسِ الذُّنوب. وعن ابنِ عبّاس: قال: لا إلهَ إلّا الله. قيلَ في هذه الآياتِ الثّلاث: هيَ حِكايةُ قَولِهم. وقيل: خَبرٌ مِن الله لا على وَجهِ الحِكاية.

[﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ * فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ * وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ ٧٧ - ٧٩]

قولُه: (أنّ «الحياةَ» في القراءةِ المشهورةِ مُنتَصِبةٌ على الظَّرف)، قال القاضي: المعنى: فاقْضِ ما أنتَ قاضيه، أي: صانِعُه أو حاكمٌ به ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾، أي: إنّما تصنَعُ ما تَهواهُ أو تَحكُمُ بما تَراهُ في هذه الحياةِ الدُّنيا، والآخِرةُ خيرٌ وأبقَى، فهُو كالتعليل لِما قبلَه، والتمهيدِ لِما بعدَه[1].

قولُه: (والسائرُ مِن بني إسرائيلَ)، مؤْذِنٌ أنّ «سائرًا» منَ السُّؤْرِ الباقي، لا بمعنى الجميع، كما مَرَّ عن صاحبِ «النِّهاية».

قولُه: (قيل في هذه الآياتِ الثّلاث)، أي: قيل في شأنِها وحقها: مِن كلام السَّحَرة، وهِي حكايةُ الله قولَهم، والآياتُ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ إلى قولِه: ﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾، كذا عن القاضي[2] وصاحبِ «التقريب».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٦١).

(٢) المصدر السابق (٤: ٦٢).

﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا﴾ فاجْعل لهم، مِن قَولِهم: ضَربَ له في مالِه سَهمًا، وضَرَبَ اللَّبِن: عمِلَه. اليَبَس: مَصدَرٌ وُصِف به، يُقال: يَبِسَ يُبْسًا ويَبَسًا، ونَحوُهما: العُدْمُ والعَدَم. ومِن ثَمّ وُصِفَ به الـمُؤنّثُ فقيل: شاتُنا يَبس، وناقتُنا يَبس: إذا جفَّ لَبَنُها. وقُرِئ: (يَبْسًا) و(يابِسًا)، ولا يخلو اليَبْسُ مِن أن يكونَ مُخفّفًا عن اليَبَس، أو صِفة على فَعْلٍ، أو جمعَ يابس، كصاحِبٍ وصَحْب، وُصِفَ به الواحدُ تأكيدًا، كقَولِه:

وَمِعًى جِياعًا

قولُه: (وقُرِئ: «يَبْسًا» و«يابسًا»)، قال الزجّاجُ: فمَن قرأ «يابسًا» جعَلَهُ نَعْتًا للطّريق، ومَن قرأ «يَبْسًا»، فإنهُ نَعتَهُ بالمصدَر، أي: ذا يَبَسٍ، يقال: يَبِسَ الشيء يَيْبَسُ يَبَسًا ويُبْسًا ويَبْسًا، ثلاثُ لُغاتٍ: بفَتح الياءِ والباء، وبضمِّها وسكونِ الباءِ، وفَتْحِها وسكونِ الباء[1].

قولُه: (ومِعًى جِيَاعًا)، تمامُه أنشَدَ صاحبُ «المطلع»:

كأنَّ قُتُودَ رَحْلي حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَّزًا ومِعًى جياعا[2]

القَتَادُ: خشَبُ الرَّحْل، والجمعُ أقتادٌ وقُتُود، الحالِبانِ: عِرْقانِ مُكْتَنِفانِ بالسُّرّة، والغارِزُ: الناقةُ التي قَلَّ لَبنُها، والجمْعُ الغُرَّزُ، والغازِرُ بتقديم الزاي على الرّاء: ضِدُّها، منَ الغَزَارة، وحَوالبُ: خبرُ «كأنّ»، ومعًى: عطفٌ عليه، وغُرَّزًا، جِيَاعًا: حالانِ، وقيل: خبرُ «كأن» في البيتِ الذي يَليهِ، و«حوالب»: مفعولُ «ضَمّت»، أي: شُدَّت على حوالبِ ناقتي.

وقلتُ: الأظهَرُ أنْ يُقدَّرَ مضافٌ، أي: ذاتَ حَوالبَ، وهُو مفعولُ ضَمَّت بفتحِ الضّاد، فحُذِفِ المضافُ على حَوالبَ، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، وغُرَّزًا: صفة «حَوالبَ»، و«معًى» معَ صفتِه: عطفٌ على «حوالبَ»، وخبَرُ «كأنّ»: في البيتِ الذي يليه، وهُو قولُ: «على وَحْشيّةٍ»، شَبَّه حالةَ قُتودِ رَحْلِه حينَ وُضِعتْ على ناقةٍ موصوفةٍ بالضُّمورِ بحالةِ وَضْعِها على وَحْشيّةٍ فقَدَتْ وَلَدَها، فحينَئذٍ التّشبيهُ مُرَكَّبٌ، فهذه الروايةُ أصَحُّ معنى وإعرابًا. أمّا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٩)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٦٢).

(٢) للقطامي في «ديوانه» ص٢٧١ من قصيدةٍ يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي.

جعَلَه لفَرطِ جُوعِه كجَماعةٍ جِياع ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ **حالٌ مِنَ الضَّميرِ في** ﴿فَٱضۡرِبۡ﴾، **وقُرِئ: (لا تَخَفْ) على الجَواب. وقَرَأ أبو حَيوة: (دَرْكًا) بالسُّكون، والدَّرْك والدَّرَك: اسْمانِ مِنَ الإدراك، أي: لا يُدركُك فرعونُ وجنودُه ولا يَلحَقُونك. في** ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾

من حيثُ المعنى: فلأنّ غَرَضَ الشاعرِ تشبيهُ ناقتِه بالوَحْشيّةِ في الضُّمورِ والنُّفور، لا تشبيهُ القُتُودِ بالحَوالب، وأمّا مِن حيث الإعراب: فلأنّ حَوالبَ ومِعًى نَكِرتانِ، فلا يَصحُّ وقوعُهما ذا الحالِ مقدَّمًا، وبعدَه:

على وَحْشــيّةٍ خُذِلَت خَلُوج ... وكان لها طَلًا طفــلٌ فَضَاعا
فكَــرَّتْ تَبتَغيــهِ وصادَفتْــهُ ... على دَمِهِ ومَصْرَعِه السِّباعا[(١)]

والخَلُوجُ مِنَ النُّوق: التي اختَلَجَ عنها وَلَدُها فقَلَّ لذلك لبَنُها، قال الأصمَعيُّ: إذا تَخلَّفَ الظَّبيُ عن القَطيع قيل: خَذَلَه.

قوله: (**جعَلَه لفَرْطِ جُوعِه كجماعة جِيَاع**)، كذا جعَلَ الطريقَ، لفَرْطِ يَبَسِها، كاليَبَس، والمعنى: ليسَ فيها ماءٌ ولا طِينٌ ولا نُدُوَّة. **الانتصاف**: أو قَدَّرَ كلَّ جُزءٍ مِن أجزاءِ الطَّريق طريقًا يابسًا، فكانتْ لذلك اثنتَيْ عشْرةَ طريقًا، لكلّ سِبْطٍ طريقٌ[(٢)].

قولُه: (**وقرئ: «لا تَخفْ»**)، على الجوابِ: حمزةُ، والباقونَ: برَفْعِها وألِفٌ قبلَها[(٣)]. قال الزجّاجُ: لا تَخافُ، أي: لستَ تَخافُ، ولا تخف، أي: ولا تَخَفْ أن يُدرِكَكَ فِرعونُ ولا تخشَى الغَرَقَ[(٤)]، فعلَى هذا: الألِفُ للإطلاق.

قولُه: (**الدَّرْكُ والدَّرَكُ: اسمانِ مِنَ الإدراك**)، **الراغبُ**: الدَّرَكُ كالدَّرَج، لكن الدرجَ يقال اعتبارًا بالصعود، والدرك اعتبارًا بالحدور، ومنه درجات الجنة ودركات النار،

---

(١) «ديوان القطامي» ص٢٧١.
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٧).
(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٨ حيث أجاد في تحرير الاختيارين.
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٩).

إذا قُرِئ: (لا تَـخَفْ) ثَلاثَةُ أوجُه: أن يَستأنِف، كأنه قيل: وأنتَ لا تَخشى، أي: ومِن شَأنِك أنك آمِنٌ لا تَخشى، وأنْ لا تكونَ الألفُ المنقلبةُ عن الياءِ هيَ لامُ الفِعلِ ولكنْ زائدةٌ للإطلاقِ مِن أجلِ الفاصلة، كقولِه: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وأنْ يَكونَ مِثلَه قولُه:

كأنْ لم تَرَيْ قَبْلي أسيرًا يمانِيَا

﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾: مِن بابِ الاختِصار، ومِن جَوامعِ الكَلِمِ التي ....

ولتصور الحدور بالنار سميت هاوية[١]، والدَّرْكُ أقصى قعرِ البحر، ويقال للحبل الذي يوصل به حبل آخر ليدرك الماء: درْك[٢]، ويقالُ لِما يَلحَقُ الإنسانَ مِن تَبِعةٍ: دَرَكٌ، كالدَّرْكِ في البَيْع، قال تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾، أي: تَبِعةً، وأدرَكَ الصَّبيُّ: بلَغَ غايةَ الصِّبا، وذلك حينَ البُلوغ[٣].

قولُه: (لا تخشَى، أي: ومِن شأنِك أنك آمِنٌ لا تَخشَى)، أي: أنها جُملَةٌ مُعترِضة.

قولُه: (كأنْ لم تَـرَيْ قَبْلي أسِيرًا يَمانِيا)، قبلَه:

وتضحَكُ منّي شَيْخةٌ عَبْشَمِيّةٌ

القائلُ كان أسيرًا يمانيًا[٤]، فمَرَّتْ به عجوزٌ مِن عبدِ شمسٍ ضَحِكتْ منهُ، فقال البيتَ، وعَبْشَمِيّةٌ: منسُوبٌ إلى عبدِ شمس، كعَبْدَرِيّ: منسُوبٌ إلى عبدِ الدار، وأثبَتَ الألِفَ معَ الجازِمِ في «لم ترَ» لضرورةِ الشِّعر، قيل: تَري، كأنهُ جاء على الأصلِ تَرى، ثُم سكّنَهُ بالجازِم.

---

(١) من قوله: «لكن الدرج يقال» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «ويقال للحبل» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣١١.

(٤) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي. والبيت من قصيدته المشهورة ومطلعها:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا ... فما لكما في اللوم نَفْعٌ ولا ليا

انظر «المفضليات» ص١٥٣.

تَستقلُّ مع قِلّتِها بالمعاني الكَثيرة، أي: غَشِيَهم ما لا يَعلَمُ كُنهَه إلّا الله. وقُرِئ: (فَغشّاهُم مِن اليمِّ ما غَشّاهُم) والتَّغشِية: التَّغطية، وفاعِلُ غشّاهُم: إمّا الله سُبحانه، أو ما غشّاهم، أو فرعون؛ لأنه الذي وَرّطَ جُنودَه وتَسبَّبَ لهلاكِهم. وقَولُه: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ تَهكُّمٌ به في قَولِه: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩].

[﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ۞ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ﴾ ٨٠ - ٨١]

قولُه: (تَستقِلُّ مَع قِلّتها بالمعاني الكثيرة)، الأساس: ومنَ المجاز: هو مُستقِلٌّ بنفسِه، إذا كان ضابِطًا لأمرِه، وهُو لا يَستقِلُّ بهذا الأمرِ، أي: لا يُطيقُه.

قولُه: (وَرَّطَ جُنودَه)، الأساس: وقَعَ في وَرْطةٍ لا يتخلَّصُ منها، في بَلِيّة، وأورَطَه شَرَّ مُورَّطٍ.

قولُه: (﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ تَهكُّمٌ به)، قال في «الانتصاف»: التهكُّمُ: أن يُؤتَى بعبارةٍ والمقصُودُ عكسُ مقتَضاها، كقولِه: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، وأما ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ فهوُ إخبارٌ عن عَدَم الهداية(١). قال في «الانتصاف»: الأمرُ كذلك، لكنْ في العُرْفِ في قولِك: ما هَدَى زيدٌ عَمْرًا، إثباتُ كونِ زيدٍ مُهتَديًا عالِمًا بطريق الهداية، وفرعونُ أضلُّ الضّالِّين، فكيفَ يُتوهَّمُ أن يَهديَ غيرَه، ولأنّ ﴿وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ﴾ كافٍ في المقصُودِ من عدَمَ الهدايةِ زائدًا عليه الإضلالُ، فإنّ منَ لا يَهْدي قد يكونُ غيرَ مُضِلّ.

وقلتُ: وتوضيحُ معنى التَهكُّم: أنّ قولَه: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ من بابِ التلميح(٢)، وهُو: أن يُشارَ في أثناءِ الكلام إلى قصّةٍ أو حالٍ؛ فإنّ مجيءَ ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ إشارةٌ إلى ادّعاءِ اللَّعينِ الرَّشادَ في قولِه: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، فهوُ كمنِ ادَّعَى دَعْوى وبالَغَ فيها، فإذا حانَ وقتُها ولم يأتِ بها قيلَ لهُ: ما أتَيْتَ بما ادَّعيتَ، تهكُّمًا.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٨).

(٢) في (ط): «التمليح».

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾: خِطابٌ لهم بعدَ إنجائِهم مِن البَحرِ وإهلاكِ آلِ فِرعون، وقيل: هُوَ للّذينَ كانوا منهم في عَهدِ رَسولِ الله ﷺ مَنَّ اللـهُ عليهم بما فَعلَ بآبائِهم، **والوَجهُ هو الأوّل**، أي: قلنا: يا بَني إسرائيل، وحَذفُ القَولِ كثيرٌ في القُرآن. **وقُرِئ: (أنجَيْتُكُم)** إلى (رَزَقْتُكُم)، وعلى لَفظِ الوَعدِ والمُواعَدَة. وقُرِئ: (الأَيمَنِ) بالجرِّ على الجوار، نَحو: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ). ذَكَّرَهمُ النِّعمةَ في نَجاتِهم وهَلاكِ عَدوِّهم، وفيما واعَدَ موسى صَلَواتُ الله عليه مِن المُناجاةِ بجانبِ الطُّور، وكُتبِ التَّوراةِ في الألواح، وإنّما عدّى المواعَدةَ إليهم؛ لأنها لابستْهم واتَّصلَت بهم حيثُ كانت لنَبيِّهم ونُقَبائِهم، وإليهم رَجعَت مَنافِعُها التي قامَ بها دينُهم وشَرعُهم، وفيما أفاضَ عليهم مِن سائرِ نِعَمِه وأرزاقِه. طُغيانُهم في النِّعمة: أن يَتعدّوا حُدودَ الله فيها بأنْ يَكفُروها ويَشغلَهم اللَّهوُ والتنَعُّمُ عن القيامِ بشُكرِها، وأنْ يُنفِقوها في المَعاصي: **وأنْ يَزووا** حُقوقَ الفُقراءِ فيها، وأن يُسرِفوا في إنفاقِها **وأن يَبطَروا فيها ويَأشَروا** ويَتكبَّروا. ....

قولُه: (**والوجهُ هُو الأوّل**)، إذِ النَّظمُ يَستدعيه؛ لأنّ السابقَ واللاحقَ وهُو قولُه: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ فيهم.

قولُه: (**وقُرِئ: «أنجَيتُكُمْ»**)، أي: بتاءٍ مضمُومةٍ: حمزةُ والكِسائيُّ[1]، والباقونَ: بالنُّونِ المفتوحةِ وألفٍ بعدَها[2].

قولُه: (**وأن يَزوُوا**)، أي: يَصرِفوا، الجوهريُّ: زَوَى فلانٌ المالَ عن ورّاثه زَيًّا.

قولُه: (**أن يَبطِروا فيها ويَأشِروا**)، الجوهري: البَطَرُ: الأشَرُ، وهُو شدّةُ المَرَح والفَرح والنَّشاط، وقد بَطِرَ بالكسرِ يَبْطَـرُ بفتْح الطاءِ.

---

(١) وحجَّتُهما أنّ الخبَرَ أُخرِجَ فيما خُتِمَ به الكلامُ على التوحيد في قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ فكان إلحاقه ما تقدّمَهُ بلَفظِهِ أولى مِن صَرفِه عنه ليكونَ الكلامُ خارجًا عن نظام واحد. انتهى بلفظه «حجّة القراءات» ص٤٦٠.

(٢) وحُجَّتُهم إجماعُ الجميع على قولِهِ ﴿فَأَنجَيۡنَٰكُمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة: ٥٠] وقوله ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ﴾ وهُنّ في سياقِه، وهُنَّ أقربُ إليه من قوله ﴿غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ فإلحاقُه بما قَرُبَ منه أولى. انتهى بلفظه من «حجّة القراءات»، ص٤٦٠.

قُرِئ: ﴿فَيَحِلَّ﴾، وعن عَبدِ الله: (لا يَحُلَّنَّ). ﴿وَمَن يَحْلِلْ﴾ المكسورُ في معنى الوُجوب، مِن: حَلَّ الدَّينُ يَحِلُّ إذا وَجبَ أداؤه. ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمَضمومُ في معنى النُّزول. وغَضبُ الله: عُقوباتُه، ولذلك وُصفَ بالنُّزولِ ﴿هَوَىٰ﴾ هَلَك. وأصْلُه أن يَسقطَ مِن جَبلٍ فيَهلَك، قالت:

الراغبُ: الأشَر: شدّةُ البَطَر، والأشَرُ أبلَغُ مِنَ البَطَر، والبَطَرُ أبلغُ مِنَ الفَرَح، فإنّ الفَرَحَ وإن كان في أغلبِ أحوالِه مذمومًا كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]، فقد يُحمَدُ إذا كان على قَدْرِ ما يجبُ، وفي المَوضع الذي يجبُ، كما قال تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨](١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿فَيَحِلَّ﴾)، بالنَّصبِ، جَوابًا للنَّهي، والفاءُ عاطفةٌ بتأويلِ المصدَرِ على مصدرِ ما قبلَها، فيُقدَّرُ: لا يكنْ مِنكم طُغْيانٌ فحلولُ غضَبٍ منّي، ونحوُه: ائتِني فأكرُمَك، أي: ليكُنْ مِنكَ إتْيانٌ فإكرامٌ منّي، و«أن» مُقدَّرةٌ، وقرَأ الكسائيُّ: «فيَحُلَّ»: بضمِّ الحاء، «ومَن يَحلُلْ»: بضمِّ اللام الأُولى، والباقونَ بكسرِ الحاءِ واللامِ(٢).

قولُه: (وغَضَبُ الله: عقوباتُه، ولذلك وُصِفَ بالنُّزول)، الانتصاف: لا يَسَعُه أن يَذكُرَ الغضَبَ إلاّ بالعقوبة؛ لأنه يَنْفي الإرادةَ في جُملةِ ما نَفاهُ مِن صِفاتِ الكمال، وعندَ أهلِ السُّنة: يجوزُ أن تكونَ الإرادةُ مِن صِفاتِ الذّات، وعامَلَهم مُعاملةَ الغَضْبانِ لأنهُ صفةُ فِعل، ولا يأبَى وَصْفَه بالحُلولِ أن يكونَ صفةَ ذاتٍ ويكونُ كقولِه ﷺ: «يَنزِلُ رَبُّنا إلى سماءِ الدُّنيا»(٣) بتأويله المعروفِ، أو عَبَّرَ عن حلولِ أثرِ الإرادة بحلولِ أمْرِها، كقولِك: انظُرْ إلى قُدرةِ الله

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٧.

(٢) وحجّتهم إجماعُ الجميع على قوله تعالى بعدها ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦]، انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦١.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) وغيرهما من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه.

هَوَى مِنْ رَأْسِ مَرقَبةٍ ... ففُتِّتَ تحتَها كَبِدُهْ

ويَقولون: هَوَتْ أُمُّه، أو سَقطَ سُقوطًا لا نُهوضَ بَعدَه.

أي: أثرِ قُدرتِه[1].

قال المصنِّفُ في «المنهاج»: وليسَ لله مِثلُ صفةِ المُريدِ منّا، وهِي القَصْدُ والمَيْل.

وقال الإمامُ في «نهايةِ العُقول»[2]: القائلونَ بنَفْيِ الإرادةِ من المُعتزلة: أبو الهُذَيل والنَّظّامُ والجاحظُ والبَلْخِيُّ والخُوارِزميُّ، وقدِ استقصَيْنا القولَ فيه في أوّلِ البقرةِ عندَ قولِه تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (هَوَى مِن رَأْسِ مَرْقَبةٍ)، القائلةُ: الخنساء[3]. والمَرْقَبةُ: مكانُ الدَّبَران[4]، مَفْعَلَةٍ، مِن: رَقَبَ؛ إذا نَظَرَ.

قولُه: (فَفُتِّتَ)، أي: صارَتْ فُتاتًا دِقَاقًا.

قولُه: (هَوتْ أُمُّهُ)، الجَوهري: يقالُ: لا أُمَّ لكَ، وهُو ذَمّ، وربّما وُضعَ موضعَ المَدْح، قال كعْبُ بْن سعدٍ يَرثي أخاه:

هَوَتْ أُمُّه ما يَبعَثُ الصُّبحُ غاديًا ... وماذا يؤدِّي الليلُ حينَ يؤوبُ[5]

أي: أيُّ رجُلٍ بعَثَه الصُّبح، وأيُّ رجُل يؤدِّيه اللّيلُ، على أنّ «ما» إبهاميّةٌ للتفخيم والتعظيم، أي: حسَدَتْ أُمَّه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٩).

(٢) «نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول» يعني أصول الدين.

(٣) لم أجده في «ديوانها»، وعزاه في «شواهد الكشّاف» (٣: ٨٠) لأعرابيّ، يصفُ سقوطَ ولدِه مِن فوقِ جَبَلٍ عالٍ، وهو الأشبهُ بالصواب.

(٤) وهي خمسة كواكب من برج الثور، وهي من منازل القمر. وهو رقيبُ الثريا لأنه يتبعُها لا يفارقُها أبدًا فلا يزالُ يرقبُ طلوعَها. انظر: «أساس البلاغة» (رقَبَ).

(٥) من قصيدته المشهورة في رثاءِ أخيه. انظر: «الأصمعيات» ص٩٥.

[﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ ٨٢]

الاهتداء: هُوَ الاستقامةُ والثَّباتُ على الهُدى المَذكورِ وهو التَّوبةُ والإيمانُ والعَملُ الصَّالح، ونَحوه قَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، وكَلمةُ التَّراخي دَلَّتْ على تَبايُنِ المنزِلَتَينِ دَلالتَها على تَبايُنِ الوَقتَينِ في: جاءَني زَيدٌ ثُمَّ عَمرو، أعني: أنَّ مَنزلةَ الاسْتقامةِ على الخَيرِ مُباينةٌ لَمنزلِةِ الخَيرِ نَفسِه؛ لأنها أعلى منها وأفضَل.

[﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ * قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ ٨٣-٨٤]

﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾ ....

قولُه: (**الاهتداءُ هُو الاستقامةُ والثَّباتُ على الـهُدى المذكور**)، يعني: لَمّا أفادَ قولُه: ﴿لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ الـهُدَى، حُمِلَ قولُه: ﴿ٱهْتَدَىٰ﴾ على الاستقامةِ عليها، قال الإمامُ: المرادُ الاستمرارُ على تلك الطريقةِ، إذِ المُهتدي في الحالِ لا يَكفيهِ ذلك في الفَوْزِ بالنَّجاةِ حتّى يَستمرَّ عليه في المُستقبَل ويموتَ عليه، ويؤكِّدهُ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، وكلمةُ التَّراخي ليست لتَبايُنِ المَرْتَبتَيْنِ بل لتَبايُنِ الوقتَيْن، فكأنّه قال: الإتْيانُ بالتوبةِ والإيمانِ والعمَل الصّالح ممّا قد يَتَّفقُ لكلِّ أحد، وإنّما الصُّعوبة في المُداوَمة عليها بعدَ ذلك[1].

وقلتُ: ومعنى قولِه: «وكلمةُ التَّراخي دَلَّتْ على تبايُنِ المنزِلتَيْنِ دِلالتَها على تبايُنِ الوقتَيْنِ»[2]: أنّ مَرْتبةَ الاستقامةِ والدّوام أعلى مِن مَرْتبةِ الإحداثِ والإبداع. قال:

لكُلٍّ إلى شَـأْوِ العُـلَى حرَكاتٌ ... ولكنْ عزيزٌ في الرِّجالِ ثَباتُ[3]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٩٧).

(٢) من قوله: «فكأنه قال: الإتيان بالتوبة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

أيُّ شيءٍ عَجَّلَ بك عَنهم؟ على سَبيلِ الإنكار، وكانَ قَد مَضى مع النُّقَباءِ إلى الطُّورِ على الـمَوعِدِ المَضروب، ثمّ تَقدَّمَهم شَوقًا إلى كَلام ربِّه وتَنجّزِ ما وُعِدَ به، بناءً على اجتهادِه وظنِّه أنّ ذلك أقرَبُ إلى رِضا الله تعالى، وزَلّ عَنه أنهُ عزَّ وجَلَّ ما وَقّتَ أفعالَه إلّا نَظرًا إلى دَواعي الحِكمة، وعِلمًا بالمَصالِحِ المُتعلِّقةِ بكُلِّ وقت، فالمُرادُ بالقَوم: النُّقَباء، وليس

قولُه: (أيُّ شيءٍ عَجَّلَ بكَ عنهم؟ على وَجْهِ[1] الإنكار)، الراغبُ: العَجَلةُ: طلَبُ الشيءِ وتحرِّيه قبْلَ أوانِه، وهِي مِن مُقتضَى الشَّهوة، فلذلك صارَتْ مذمومةً في عامّةِ القرآن، حتى قيل: «العَجَلةُ منَ الشَّيطان»[2]، وقولُه تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] فيه تنبيهٌ على أنه لا يَتعرّى مِن ذلك، وأنّ ذلك أحدُ القوى التي رُكِّبَ عليها، وعلى ذلك قال: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]، وأمّا قولُه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٤]، فذَكَرَ أنّ عجَلتَه وإن كانت مذمومةً فالذي دَعَا إليها أمرٌ محمودٌ وهُو رِضَى الله[3].

قولُه: (وكان قد مضَى معَ النُّقَباءِ إلى الطُّورِ على الموعِدِ المضروبِ)، إلى قولِه: «وزَلَّ عنهُ أنهُ تعالى ما وَقَّتَ أفعالَه إلاّ نَظرًا إلى دواعي الحِكمةِ فيه»، إشعارٌ بأنهُ عليه السّلامُ كما تقدَّمَ القومَ تقدَّمَ الموعدَ المضروبَ أيضًا. وقال الإمامُ: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ يدُلُّ على أنهُ ذهَبَ إلى الميعادِ قبْلَ الوقتِ الذي عيَّنَه اللـهُ تعالى له[4].

وقلتُ: يَرُدُّ هذا التأويلَ قولُه تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] إلى قولِه: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾، قال المصنِّفُ: ﴿لِمِيقَٰتِنَا﴾: لوَقْتِنا الذي وَقَّتْنا لهُ وحدَّدْنا، وإنّما المرادُ بـ«عَجِلتُ إليْكَ»: عَجِلتُ عن قَوْمي، لا عنِ الميقاتِ، لقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، واللهُ أعلم.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «سبيل».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠١٢)، والبيهقي (١٠: ١٠٤) من حديثِ سهل بن سعد، قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ، وقد تكلّم بعضُ أهلِ العلمِ في عبد المُهيمن بن عباس بن سهل وضَعَّفَه مِن قِبَلِ حِفْظِه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٤٨.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٨٩-٩٩).

لقولِ مَن جَوَّزَ أن يُرادَ جَميعُ قَومِه وأن يَكونَ قد فارَقَهُم قبلَ الميعادِ وَجهٌ صَحيح، يأباهُ قَولُه: ﴿هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ وعَنْ أبي عَمرٍو ويعقوب: (إثري) بالكَسر، وعَن عيسى ابنِ عُمَر: (أُثري) بالضَّمّ. وعنه أيضًا: (أُولَا) بالقَصر، والأثَر أفصَحُ مِن الأُثْر، وأمّا الأُثْرُ فمَسمُوع، والمرادُ بالأفصح: كَثرةُ جَريانِه على ألسنةِ الفُصَحاءِ في فِرِنْدِ السَّيفِ مُدوَّنٌ في الأصول، يُقال: أَثْر السَّيفِ وأُثْره، وهو بمَعنى: الأَثِر غَريب.

فإن قلت: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾ سُؤالٌ عن سَببِ العَجلةِ فكانَ الذي يَنطبقُ عليه مِن الجَوابِ أن يُقال: طَلَبُ زيادةِ رِضاك أو الشوقُ إلى كَلامِك وَتَنجُّزِ مَوْعِدِكَ وقولُه: ﴿هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ كما تَرى غيرُ مُنطَبِقٍ عليه. قُلت: **قد تَضمَّنَ ما واجَهَه به رَبُّ العزّةِ شَيئَين:** ....

قولُه: (**قد تضمَّنَ ما واجَهَهُ به رَبُّ العِزّة شيئَيْنِ**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ﴾ في الظاهرِ سؤالٌ عن سببِ العَجَلة، ولمّا تضمَّنَ معنى الإنكارِ أفادَ أيضًا إنكارَ نفس[1] العَجلة؛ لأنّ نفْسَ العَجَلةِ لو لم تكنْ مُنكَرةً لم يكنِ الحاملُ عليها مُنكَرًا، ولهذا قَدَّمَ عُذْرَ نفْسِ العَجَلةِ في الجوابِ على العُذْرِ على السببِ الحامِلِ عليها اهتمامًا بشأنِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: فكان أهمَّ الأمرَيْنِ إلى موسى بَسْطُ عُذْرِه تمهيدًا لعِلّةٍ في نفْسِ ما أنكرَ عليه، وقال القاضي: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾: سؤالٌ عن سببِ العَجَلةِ يتضمَّنُ إنكارَها من حيثُ إنها نقيصَةٌ في نفْسِها، وانضَمَّ إليها إغفالُ القوم وإيهامُ التعظيمِ عليهم[2].

وقال صاحبُ «الفرائد»: الواوُ لُمطلَق الجَمْع، والجوابُ مجموعُ الكلام، فلا يَلزَمُ التقدُّمُ الذي ذَكَرَ، ألا تَرى إلى أنهُ قال: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقال في موضعٍ آخرَ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصّةُ[3] واحدةٌ، فظاهرُ كلامِه يقتضي أن يكونَ موسى عليه السلامُ رَدَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾ بقولِه:

---

(١) في (ح) و(ف): «نقض».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٦٤).

(٣) في (ح) و(ف): «والقضية».

....

﴿هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾؛ لأنهُ قال في معناهُ: ما[1] هذا تقدُّمٌ يُعتَدُ به، فلم يكنْ هذا تعجُّلا منّي في العادة. والوَجْهُ أنْ يقال: إنّي خَشِيتُ أنّ مِثلَ هذا التقدُّم غيرُ مُعتدٍ به نظرًا إلى العادة.

وقلتُ: الأحسَنُ أنْ يُقالَ: إنَّ الجوابَ هو قولُه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾، وقولُه: ﴿هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ كالتّوطِئةِ والتمهيدِ للجَواب، يَعني: ما كانت عجلَتي إلاّ لِرِضَاك، وأن أكونَ منَ السّابِقينَ الذي يَتقدَّمُونَ على مُتابَعتِهم مسافةً يسيرةً يَتقدَّمُ بمِثلِها الوَفْدَ رئيسُهم، فجاء قولُه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ كالبيانِ لذلك. ويؤيِّدُه ما في «المعالم»: أنّ موسى عليه السّلامُ اختارَ مِن قومِه سبعينَ رجُلًا حتّى يذهَبوا معَهُ إلى الطُّور ليَأخُذوا التَّوراةَ، فسار بِهم، ثُم عَجِلَ مِن بينِهم شَوْقًا إلى ربِّه وخَلَّفَهم وأمَرَهم أن يتَّبِعوهُ إلى الجَبَل، فقال اللهُ تعالى لهُ: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، فقال مُجيبًا: هُم بالقُربِ منّي يَأْتُونَ على أثَري، وعَجِلتُ إليك لتزدادَ رضا.

ودَلَّ قولُه: «لتزدادَ رِضا» على وجودِ رضا[2].

فإنْ قلتَ: كَيْفَ التوفيقُ بيْنَ هذا الذي رُكِّبَ في هذا المقام وما سَبَقَ في «الأعراف» أنّ قصّةَ ميقاتِ الكلام وطلبِ الرُّؤيةِ منهُ عليه السّلام غيرُ قصّةِ الميقاتِ للاعتذارِ لأجْلِ عبادتِهم العِجْلَ وأنه عليه السّلامُ اختارَ السّبعينَ في الكَّرةِ الثانية، وأنه لم يَحضُرْ معَهُ القومُ في الكرَّةِ الأُولى، وما طلَبَ الرُّؤيةَ إلا لنفْسِه؟

قلتُ: وَجْهُهُ أنهُ تعالى بعدَ هلاكِ فِرعونَ وَاعدَ بني اسرائيلَ بقولِه: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ إحضارَهم جانبَ الطُّور، ثُم إنهُ عليه السّلامُ اختارَ مِنهم سبعينَ فسارَ بِهم، ثُم عَجِلَ مِن بينِهم إلى الجَبَل شَوْقًا إلى ربِّه فكَلَّمَه ربُّه وطلَبَ الرُّؤيةَ، وليسَ فيه أنهم لَحِقوهُ وطلَبوا الرُّؤيةَ. والحاصلُ أنه اختارَ السَّبعينَ مرَّتَيْن، ففي الثانيةِ كانوا معَه. وأمّا في الأُولى فليسَ في التنزيل ولا في الرِّواياتِ أنهم حَضَروا معَهُ في

---

(١) لفظة «ما» سقطت من (ط).

(٢) «معالم التنزيل» (٤: ٦٤).

أحَدُهما: إنكارُ العجَلةِ في نَفسِها. والثّاني: السُّؤالُ عن سَببِ المُستنكرِ والحاملِ عليه، فكانَ أهَمَّ الأمرَينِ إلى موسى بَسطُ العُذرِ وتَمهيدُ العِلّةِ في نَفسِ ما أنكَرَ عليه، فاعْتَلَّ بأنه لم يوجَدْ منّي إلّا تَقدّمٌ يَسير، مِثلُه لا يُعتَدُّ به في العادة ولا يُحتفلُ به. وليس بيني وبينَ مَن سبقَتُه إلّا مَسافةٌ قَريبةٌ يتَقدّمُ بمثلِها الوَفدَ رأسُهُم ومُقدَّمُهُم، ثُمّ عقَّبَه بجَوابِ السُّؤالِ عن السببِ فَقال: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ ولقائلٍ أن يَقول: حَارَ لـما وَردَ عليه مِن التَّهيُّبِ لعِتابِ الله، فأذْهلَهُ ذلكَ عن الجَوابِ المُنطَبِقِ المرتّبِ على حُدودِ الكَلام.

المُكالَمَة وطلبِ الرُّؤية، على أنهُ يجوزُ أن يُرادَ بالقوم: جميعُ قومِه الذين خَلّفَهم معَ هارونَ، ويُفسَّرُ ﴿هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي﴾ بأنهم بالقُربِ منّي يَنتظرونَني، كما أورَدَهُ الإمامُ[1].

وقلتُ: ويؤيّدُ هذا الوَجْهَ التعقيبُ بقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا﴾ بحَرْفِ الترتيبِ، أي: الفاء، قولَ موسى عليه السّلام: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾، كما عَطَفَ إبراهيمُ عليه السّلامُ قولَه: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤] على الكافِ في قولِه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، ثُم التّصريحُ بقولِه: ﴿قَوْمَكَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ﴾ يَدلُّ على أنّهم هم؛ لأنّ المُعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عينَ الأوّل، ولأنّ المفتونينَ ليسُوا السَّبعينَ من المتخلِّفين، ويُحتمَلُ التعجيلُ على أنهُ عليه السّلامُ ما صَبرَ لانقضاءِ الميقاتِ المضروبِ عندَ القوم، بل حَسَبَ الميقاتَ تمامَه عندَ مجيئِه إلى الميقات، بدليلِ اللام في قولِه: ﴿لِمِيقَاتِنَا﴾، أي: لوقتِ ميقاتِنا، ولهذا كان مِن جوابِ الله: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾ يعني: إنْ فعَلْتَ ذاك فإنّا قد فتنّاهُم.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: والمرادُ بسُؤالِ موسى تعليمُه أدبَ السَّفَر، وهُو أن يتأخَّرَ رئيسُ القوم ليُحيطَ بصرُهُ بطائفتِه، كما عَلَّمَ لوطًا بقولِه: ﴿وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ﴾ [الحجر: ٦٥] وموسى إنّما أغفَلَ ذلك لعِلّةِ طلبِ الرِّضى بمُسارعتِه إلى الميعادِ الذي يوَدُّ لو رَكِبَ أجنحةَ الطّير.

---

(١) في «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٩٩).

[﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ ٨٥]

أرادَ بالقَومِ المَفتونين: الذين خَلفَهم مع هارونَ وكانوا سِتَّ مئةِ ألفٍ ما نجا مِن عِبادةِ العِجلِ منهم إلّا اثنا عَشرَ ألفًا. فإن قُلت: في القِصّةِ أنهم أقاموا بَعدَ مُفارَقتِه عشرينَ ليلة، وحَسِبوها أربعينَ مع أيّامِها، وقالوا: قَد أكمَلنا العِدّة، ثُمّ كانَ أمرُ العِجلِ بعدَ ذلك، **فكيفَ التَّوفيقُ بينَ هذا وبينَ قَولِه تعالى لموسى عندَ مَقدَمِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾**؟ قُلت: قَد أخبرَ اللـهُ تعالى عن الفِتنةِ الـمُترقَّبة بلفظ الموجودةِ الكائنةِ على عادَتِه، أو افترَص السامِريّ غَيبتَه فعَزَم على إضلالِهم غِبَّ انْطِلاقِه، وأخذَ في

قولُه: (فكيفَ التوفيقُ بيْنَ هذا وبيْنَ قولِه تعالى لموسى عندَ مَقْدَمِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾؟)، قال صاحبُ «الفرائد»: لو كانتِ الفاءُ داخلةً على «قال» لزم أن يكون عند مقدمه؛ لأن المعنى حينئذٍ: قال عقيب قول موسى: إنا قد فتنا قومك، لكنها داخلة على ما بعد «قال»، فلا يلزم ذلك[1]، وعلى تقديرِ التسليم المرادِ مِن قولِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾ أرَدْنا فتنتَهم أو حَكَمْنا بوقوعِ الفتنة، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، وقال صاحبُ «التقريب»: ظاهرُ الآية وجودُ الفتنةِ أوّلَ زمانِ مُفارَقتِه لقولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِكَ﴾، أي: مِن بعدِ انطلاقِك، و﴿مِنۢ﴾: للابتداء، فوَجْهُ التوفيق: لا نُسلِّمُ أنّ ﴿مِنۢ﴾ للابتداء، بل بَعدَك ومِن بعدِك سَواءٌ في الاستقبال، فيَصِحُّ مِن بعدِك ولو بعدَ عشرينَ ليلةً، والفاءُ وقد ليسَتا لتعقيبِ الفتنة، بل هُما للإخبارِ بالفتنة لأنفُسِهما.

وقلتُ: مرادُ المصنِّف منَ السُّؤالِ أنهُ تعالى كيفَ قال: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا﴾ بلفظِ الماضي، والمقتضي المُستقبَل، يَدُلُّ عليه جَوابُه: قد أخبرَ اللـهُ عنِ الفتنةِ المُرتقَبةِ بلفظِ الموجودةِ الكائنة، أي: الماضي. وإنّما قال: ﴿فَتَنَّا﴾ لِـمَا أنّ مقدِّماتِ الفتنة كانت موجودةً، فجَعَلَها لذلك كأنّها وُجِدت، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فكان بَدْءُ الفتنة موجودًا».

(١) من قوله: «على «قال» لزم أن يكون» إلى هنا، سقط من (ط).

تَدبيرِ ذلك. فكانَ بَدءُ الفِتنةِ مَوجودًا. قُرِئ: «وأَضَلَّهُمُ السامِرِيُّ» أي: هو أشدُّهم ضَلالًا؛ لأنه ضالٌّ مُضِلّ، وهو مَنسوبٌ إلى قَبيلةٍ مِن بَني إسرائيلَ يُقالُ لها: السامرة. وقيل: السامِرةُ قَومٌ مِن اليَهودِ يُخالِفونَهم في بَعضِ دينِهم، وقيل: كانَ مِن أهلِ باجَرْما، وقيل: كان عِلجًا مِن كِرمان، واسمُه: موسى بنُ ظفر، وكانَ مُنافِقًا قد أظهَرَ الإسلام، وكان مِن قَومٍ يَعبُدونَ البَقَر.

[﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى * قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ * فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ ٨٦-٨٨]

الأَسِف: الشديدُ الغَضَب، ومنهُ قولُه عليه السَّلامُ في مَوتِ الفَجْأة: «رَحمةٌ للمُؤمِنِ وأَخذَةُ أَسَفٍ للكافر» وقيل: الحزين. فإنْ قُلت: متَى رَجعَ إلى قَومِه؟ قُلت:

قولُه: (مِن أهلِ باجَرْمَا)، في الحاشية: أنها قريةٌ مِن قُرى المَوْصِل[1]. وقال الزجَّاج: الأكثرُ في التفسيرِ أنّ السّامِريَّ كان عظيمًا مِن عُظماءِ بني إسرائيلَ مِن قبيلةٍ تُعرَفُ بالسَّامرة، وهُم إلى هذه الغايةِ في الشّام يُعرَفُونَ بالسامِريِّين[2].

قولُه: (عِلْجًا مِن كِرْمان)، النِّهاية: العِلجُ: الرجُلُ القَويُّ الضَّخم، والعِلْجُ: الرجُلُ مِن كُفّارِ العَجَم وغيرِهم، والأعلاجُ والعُلوجُ: جمعُه.

قولُه: (في موتِ الفَجْأةِ: «رحمةٌ للمؤمن»)، الحديثُ مِن رواية رجُل مِن أصحاب النبيِّ ﷺ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «مَوتُ الفَجْأةِ أَخْذَةُ أَسَفٍ للكافر، ورحمةٌ للمؤمن»[3]،

---

(١) في (ح) و(ط): «موصل».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٩٧) دون قوله: «ورحمة للمؤمن»، وهذه الزيادة ثابتةٌ من حديثِ عائشة رضي الله عنها في «المسند» (٤٢: ٢٥٠).

بعد ما استَوفى الأربعين: ذا القَعدةِ وعَشرِ ذي الحِجّة، وَعدَهمُ اللـهُ سبحانَه أن يُعطِيَهم التَّوراةَ التي فيها هُدى ونُور، ولا وَعدَ أحسَنُ مِن ذاك وأجمَل، حُكِيَ لنا أنها كانَت ألفَ سُورة، كُلُّ سورةٍ ألفُ آية، يَحمِلُ أسفارَها سَبعونَ جَملًا. ﴿ٱلْعَهْدُ﴾ الزَّمان، يُريد: مُدةَ مُفارقتِه لهم. يُقال: طالَ عَهدي بك، أي: طالَ زَماني بسَببِ مُفارَقَتِك، وعَدوه أن يُقيموا على أمرِه وما تَركَهم عليه مِن الإيمـان، **فأخْلَفوا مَوعدَه** بعِبادَتِـهمُ العِجل، ﴿بِمَلْكِنَا﴾ **قُرِئ: بالحرَكاتِ الثلاث**، أي: ما أخْلفْنا مَوعِدَك بأنْ مَلكنا أمرَنا، أي: لو مَلَكنا أمرَنا وخَلينا وراءَنا لَـما أخلَفناه، ولكِنّا غُلِبْنا مِن جِهةِ السّامِريِّ وكَيدِه. أي: حَملنا أحمالًا مِن حُليِّ القِبطِ التي اسْتَعرناها مِنهُم، أو أرادوا بالأوزار: أنها آثامٌ وتَبِعات؛ لأنهم كانوا مَعَهم في حُكمِ المُستَأمِنينَ في دارِ الحرب، **وليس للمُستأمِنِ أن يأخُذَ مالَ الحَربيّ**، على أنّ الغَنائِمَ لـم تَـكُنْ تَـحلُّ حينَئِذ، ﴿فَقَذَفْنَـٰهَا﴾ في نارِ السّامريّ

وفي روايةٍ عن عُبَيدةَ بن مُرَّةَ، عن النبيِّ ﷺ، وقال: مُرَّةُ عن عُبيدةَ: «مَوْتُ الفَجْأةِ أَخْذُ أسَف»، أخرجَ الثانيةَ أبو داودَ(١)، والأُولى ذكَرَها رَزِينٌ.

النِّهاية: أي: أَخْذَةُ غَضَبٍ أو غَضبانَ، يقال: أَسِفَ يأسَفُ أسَفًا فهُو أَسِيف: إذا غَضِبَ.

قولُه: (**فأخْلَفوا موعِدَه**)، أي: ما وَعَدُوهُ، قال تعالى: ﴿فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾، أي: ما وعَدتُّموني منَ الإقامةِ على الإيمان، وهُو مِن إضافةِ المصدَرِ إلى المفعول.

قولُه: (﴿بِمَلْكِنَا﴾ **قُرِئَ بالحَرَكاتِ الثّلاثِ**)(٢)، بالضمِّ: حمزةُ والكِسائيُّ، وبالفَتْح: نافعٌ وعاصم، والباقونَ: بالكسرِ، فالفَتحُ: مصدرُ مَلَكْتُ الشيءَ أمِلكُه مَلْكًا، والمِلْكُ: ما مُلِك، ويُستعمَلُ استعمالَ المصدرِ كالرِّزق، وبالضمِّ: السُّلطانُ والقُدرة، أي: لو مَلَكْنا وقَدَرْنا عليه وخَلَّيْنا وراءَنا.

قولُه: (**وليس للمُستأمِنِ أن يأخُذَ مالَ الحَرْبيِّ**)، أي: ليس لهُ أن يأخُذَه إلا بإذنهِ، حتى

---

(١) «سنن أبي داود» (٣١١٢) وهي في «المسند» برقم (١٥٤٩٦) بإسنادٍ صحيح.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦١.

التي أوقَدَها في الحُفرةِ وأمَرنا أن نَطرحَ فيها الحليّ، وقُرِئ: ﴿حُمِّلْنَا﴾، ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ أراهم أنه يُلقي حُليًّا في يَدِه مثلَ ما ألقوا، وإنّما ألقى التُّربةَ التي أخَذَها مِن مَوطِئِ حَيزومِ فَرسِ جِبريل. أوحى إليه وليُّه الشَّيطانُ أنّها إذا خالطَتْ مَواتًا صارَ حَيوانًا ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ﴾ السّامريُّ مِن الحُفرةِ عِجلًا خلَقَهُ اللـهُ مِن الحُليِّ التي سبكتْها النارُ يَخورُ كما تَخورُ العَجاجيل. فإنْ قُلت: كيفَ أثرتْ تلكَ التُّربةُ في إحياءِ المواتِ؟ قُلت: أما يَصِحُّ أن يُؤثِرَ اللـهُ سبحانَه روحَ القُدسِ بهذه الكَرامةِ الخاصّةِ كما آثرَهُ بغَيرِها مِن الكَرامات، وهيَ أن يُباشِرَ فَرسُه بحافرِه تُربةً إذا لاقَتْ تلكَ التُّربةُ جَمادًا أنشأه اللـهُ إن شاءَ عند مُباشَرَتِه حيوانًا. ألا تَرى كيفَ أُنشِئَ المَسيحُ مِن غَيرِ أبٍ عندَ نَفخِه في الدِّرع. فإنْ قُلت: فلِمَ خَلقَ اللـهُ العِجلَ مِن الحُليِّ حتّى صارَ فِتنةً لِبَني

لو أخَذَ مالَهُ بطريقِ الرِّبا حلّ عندَ أبي حنيفة، وإنْ جَرَى بينَه وبينَ مسلم أسلَمَ هناك، كما يَجوزُ للمسلم المُستأمِنِ أخْذُه منَ الحَرْبيِّ برضاه.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿حُمِّلْنَا﴾)، الحَرَميّانِ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ: بضمِّ الحاءِ وكسرِ الميم مشدَّدًا، والباقونَ: بفَتْحِهما تخفيفًا(١).

قولُه: (حَيْزُوم)، النِّهاية: في حديثِ بَدْرٍ: «أَقْدِمْ حَيْزُومُ» جاء في التفسير أنه: اسمُ فَرَسِ جِبريلَ عليه السَّلام(٢).

قولُه: (عِجلًا خَلَقَـهُ اللـهُ منَ الـحُليِّ)، إنّما قال: خَلَقَه اللـهُ؛ لأنهُ قال في قولِه تعالى: ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]: والسِّحرُ حِيلةٌ وتَمويهٌ كالنَّفْثِ في العُقَد ونحوِ ذلك مما يُحدِثُ اللـهُ تعالى عندَ الفَرْكِ والنُّشوزِ ابتلاءً منه؛ لأنّ السِّحرَ لهُ أثرٌ.

قولُه: (فلِمَ خَلَقَ اللـهُ العِجلَ منَ الحُليِّ حتى صارَ فتنةً؟)، الانتصاف: قد ثبَتَ أنّ اللـهَ

---

(١) وحُجّتهم قولُه تعالى: ﴿فَقَذَفْنَاهَا﴾ وكذلك حملنا فيكون الفعل مسندًا إليهم كما أن ﴿قذفنا﴾ مسند إليهم. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٢ .

(٢) انظر: «السيرة لابن هشام» (٣: ١٨١)، و «صحيح ابن حِبّان» (٤٧٩٣).

إسرائيلَ وضَلالًا؟ قُلت: ليس بأوَّلِ مِحنةٍ مَحنَ اللهُ بها عبادَه لِيُثبِّتَ اللهُ الذينَ آمَنوا بالقَولِ الثابتِ في الحياةِ الدُّنيا وفي الآخرةِ ويُضِلَّ اللهُ الظالمين، ومَن عَجِبَ مِن خَلقِ العِجلِ، فليَكُن مِن خَلقِ إبليسَ أعجَب. والمُرادُ بقولِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾ هو خَلقُ العِجلِ للامتحان، أي: امتحَنّاهُم بخَلقِ العِجلِ وحمَلَهم السامريُّ على الضلال، وأوقَعَهم فيه حينَ قالَ لهم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ أي: فنَسِيَ مُوسى أن

تعبَّدَنا بالبَحثِ عن عِلَلِ أحكامِه لا عن عِلَلِ أفعالِه، وحَتَّمَ[1] ذلك بقولِه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣٠]، والزمخشَريُّ يُراعي قاعدةَ رعايةِ الأصلح[2].

قولُه: (﴿فَنَسِىَ﴾، أي: فنَسِيَ موسى)، يجوزُ أن يكونَ من كلام القوم، والفاءُ فصيحةٌ، أي: قال بعضُهم لبعضٍ: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ الذي كنتُم تَرُومونَه منهُ فالزَمُوا عبادَتَه ولا تَطلُبوهُ في الموضعِ الذي ذهَبَ إليه موسى للطَّلَب، فإنّ موسى اعتراهُ النِّسيانُ فغَفَلَ عن ذلك، ودَلَّ على المُبالغة إتيانُ اسم الإشارةِ والمشار إليه بمَرْأى منهُم، كقولِه:

هذا أبو الصَّقرِ فَرْدًا في محاسنِهِ[3]

وتكريرُ «إله» وتخصيصُ موسى بالذِّكرِ وإتيانُ الفاء، أي: قد ظَهَرَتْ لكمُ إلهيّته، فلا تَتْرُكوا عبادَته، ولم يُوفَّقْ موسى لذلك، فغَفَلَ ونَسِي، ومِثلُه قولُ الشاعر:

خَوْلانُ فانكِحْ[4]

أي: هؤلاءِ القومُ يَستحِقُّ أن يُنكَحَ منهُم لجَمالِ نسائهم ووفورِ حُسنِها، فلا يُغفَلُ عن النِّكاح فيهم، وأن يكونَ مِن كلام الله، ﴿وَنَسِىَ﴾ بمعنى تَرَكَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: أي: تَرَكَ ما كان عليه منَ الإيمانِ الظاهر.

(١) في (ط): «وختم».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٨٣).

(٣) لابن الرومي في «ديوانه» ص٤٣٨. وروايتُه ثمّةَ:

هــذا أبو الصقــرِ فــردًا في كتابتِه ... وهو ابنُ شيبان بين الطلح والسَّلَم

وانظر: «معاهد التنصيص» للعباسي (١: ١٠٧).

(٤) سبق تخريجه.

يَطلُبُه هاهنا، وذَهبَ يَطلبُه عند الطُّور، أو فنَسِيَ السّامِريّ: أي: تَركَ ما كانَ عليه مِن الإيمانِ الظاهر.

[﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا * وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى * قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ٨٩-٩١]

﴿يَرْجِعُ﴾ مَنْ رَفَعَهُ فعلى أنّ «أنْ» مُخفَّفةٌ مِن الثقيلة، ومَن نَصبَ فَعلى أنّها الناصِبةُ للأفعال، ﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ أن يَقولَ هم السّامِريُّ ما قال، كأنّهم أوَّلُ ما وقعَت

قولُه: (﴿يَرْجِعُ﴾ مَن رَفَعَه فعلَى أنّ «أنْ» مخففةٌ منَ الثّقيلة) قال الزجّاجُ: هذا الاختيارُ، والمعنى: أفلا يرَوْنَ أنه لا يَرجِعُ إليهم قولاً، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ويجوزُ أنْ «لا يرجع» يُنصَبُ بـ«أنْ»، والاختيارُ معَ «علِمتَ» و«رأيتَ» أن يكونَ «أنْ لا يفعَلُ» في معنى: قد عَلِمتَ أنه لا يفعَلُ[١]، وكذا قال أبو البقاء في قولِه: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]: لا يجوزُ أن تكونَ المُخفَّفةُ منَ الثّقيلةِ معَ أفعالِ الظنِّ والشّكّ، ولا الناصِبةُ للفعل معَ «عَلِمتَ»، وما كان في معناها[٢].

قولُه: (مِن قَبْلِ أن يقولَ لهمُ السامِريُّ ما قال)، قال الواحِديُّ: ولقد قال لهُم هارونُ مِن قبْلِ رُجوع موسى: يا قومُ، إنّما ابتُليتُم[٣] بالعِجْل ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى﴾ في عبادةِ الله وأطِيعوا أمْري في تَرْكِ عبادةِ العِجْل[٤]، ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وقيل: هذا أشَدُّ مُلاءمةً مِن كلام المصنِّف، لقولِه: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٥].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٢).

(٣) في النسخة (ف): «فُتِنتُم».

(٤) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٢١٩).

(٥) من قوله: «وقيل: هذا أشدُّ مُلاءمةً» إلى هنا، سقط من (ف).

عليه أبصارُهم حينَ طَلَعَ مِن الحُفْرةِ افْتتنوا به واسْتَحسَنوه، فقبلَ أن يَنطِقَ السّامِريُّ بادرَهم هارونُ عليه السلامُ بقولِه: ﴿إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾.

[﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ * أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ ٩٢-٩٣]

وقلتُ: تفسيرُ المصنِّفِ أدخَلُ في المعنى وأَوْلى بالقَبُول؛ لأنّ الكلامَ واردٌ على توبيخ القوم وتقريعِهم على الغَباوة، وأنّ دليلَي العقلِ والسَّمع تعاضَدَا على بُطلانِ إلهيّةِ العِجْل، وأنّهم ما التفَتُوا إليهما وما رَفَعوا لهما رأسًا، وهذا إنّما يستقيمُ على تقديرِ المصنِّف، والنَّظْمُ أيضًا يساعدُ عليه، وذلك أنهُ تعالى لمّا حَكَى عنِ السّامِريِّ أنه حينَ قال للقوم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ قَبِلوا منهُ ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] عَقَّبَ ذلك بقولِه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ الآيات، تنبيهًا على غباوتِهم، فأتى بهمزةِ الإنكار داخلةً على الفاءِ العاطفةِ المُستدعيتَيْنِ تقديرَ فعلٍ يَصلُحُ أن يكونَ معطوفًا عليه لِما بعد الفاء، وهُو أنْ يقالَ: أَحُرِموا العَقْلَ الهادي، فلا يتفكرونَ ولا يَنظُرونَ بنظَرِ البصيرةِ أنّ هذا المتَّخَذَ مِن هذه الأجرام لا يَصلُحُ للإلهيّةِ، أم عَمُوْا وصَمُّوا فلا يَهتَدون إلى أنّ الإلهَ ينبغي أن يكونَ سامعًا لدُعاءِ عابِدِه، عالمًا بأفعالِه، دافعًا عنهُ المَضارَّ، مُثيبًا ومُعاقِبًا، معَ أنّ دليلَ السَّمع شاهدٌ ببُطلانِه، وهُو تنبيهُ نبيِّ الله هارونَ بقولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ على سَبيل التوكيدِ والحَصْر قد سَبَقَ على وقوعِهم في تلك الفتنة، وأيضًا، في إيثارِ المضارع في قولِه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾، وعَطْفِ ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ﴾ عليه للدّلالةِ على استحضارِ تلك الحالةِ الفظيعة في ذِهنِ السّامع واستدعاءِ الأفكارِ عليهم، ويَجوزُ أن تكونَ الجُملةُ القَسَميةُ(١) حالاً مِن فاعل ﴿يَرَوْنَ﴾ مُقرِّرةً لجهةِ الإشكال، أي: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ والحالُ أنّ هارونَ نَـبَّهَهُم قبْلَ ذلك ببُطلانِها، وأمّا جوابُهم، وهُو قولُه: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ فمِن بابِ الأُسلوبِ الأحمقِ نقيضَ الأسلوبِ الحكيم؛ لأنّهم قالوهُ عن قِلّةِ مُبالاةٍ بالأدِلّةِ الظاهرة، كمـا قال نُمرودُ في جوابِ الخليل: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وذَكَرَ القاضي الوَجْهَيْنِ في «تفسيرِه»(٢).

---

(١) في (ح) و(ف): «الاسمية».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٦٦).

«لا» مَزيدة. والمعنى: ما مَنعَكَ أن تتَّبِعَني في الغَضَبِ لله وشِدّةِ الزَّجرِ عنِ الكُفرِ والمعاصي؟ وهَلّا قاتلتَ مَن كَفرَ بمَن آمن؟ وما لَكَ لـم تُباشِر الأمرَ كما كنتُ أباشِرُه أنا لو كنتُ شاهِدًا؟ أو: ما لَكَ لـم تَلحَقْني.

[﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴾ ٩٤].

قُرِئ: (بلَحْيَتي) بفَتحِ اللّام، وهي لغةُ أهلِ الحِجاز. كان مُوسى صلَواتُ الله عليه رَجُلًا حَديدًا مجبولًا على الحِدّةِ والخُشونةِ والتَّصلُّبِ في كُلِّ شَيء، شَديدَ الغضَبِ لله ولِدينِه، فلم يتَمالكْ حينَ رأى قَومَه يَعبُدونَ عِجلًا مِن دُونِ الله بعدَ ما رَأَوْا مِن الآياتِ العِظام، أن ألقى ألواحَ التَّوراةِ لِما غَلبَ ذِهنَه مِن الدّهشةِ العَظيمة، غَضَبًا لله واستِنكافًا وحَمِيّة، وعَنفَ بأخيه وخَليفَتِه على قَومِه، فأقبَلَ عليه إقبالَ العَدُوِّ المكاشِفِ قابِضًا على شَعرِ رأسِه وكانَ أفرعَ وعلى شَعرِ وَجهِه يجرُّه إليه. أي: لو قاتَلتُ بعضَهم ببعضٍ لتَفرَّقوا وتَفانَوا، فاسْتأنيتُكَ أن تكونَ أنت المُدارِكَ بنَفسِك، المتلافيَ برأيِك؛ وخَشيتُ عتابَك على اطراحِ ما وصَّيتَني به من ضَمِّ النَّشرِ ....

قولُه: (وما لكَ[1] لم تَلْحَقْني)، قال مُحْيي السُّنة: أي: ما مَنَعَك منَ اللُّحوق بي وإخباري بضَلالتِهم، فتكونَ مُفارَقتُك إياهم زَجْرًا لهم عمّا أتَوْه؟[2].

قولُه: (العَدُوِّ المُكاشِفِ)، الجوهري: كاشَفَه بالعَداوةِ، أي: بادَأَهُ بها، ويقال: لو تَكاشَفْتُم ما تَدافَنْتُم.

قولُه: (وكان أفرَعَ)، أي تامَّ الشَّعرِ. الأساس: امرأةٌ طويلةُ الفروع، ولها فَرْعٌ تَطَؤُهُ.

قولُه: (فاستأنَيْتُكَ)، الجوهري: واستَأنى به، أي: انتَظرَ به.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «أو ما لك».

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩١).

وحِفظِ الدَّهماء، ولم يكُن لي بُدٌّ مِن رَقبة وَصيّتِك والعَملِ على موجِبِها.

[﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ * قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴾ ٩٥-٩٦]

الخَطب: مَصدرُ (خَطبَ الأمرَ إذا طَلَبه)، فإذا قيلَ لِمَن يَفعَلُ شيئًا: ما خَطبُك؟ فمَعناه: ما طَلَبُكَ له؟

قولُه: (وحِفظِ الدَّهماءِ)، الجوهري: الدَّهمُ: العَددُ الكثيرُ، يريدُ بقولِه: ضمَّ النَّشر، أي: المنشور، وحفظِ الدَّهماءِ، قولَه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

قولُه: (ما خَطبُك؟)، ما شأنُك، فمعناهُ: ما طَلَبُكَ له؟ الجوهريُّ: الخَطْبُ: سبَبُ الأمرِ، تقول: ما خَطبُكَ؟ الأساس: ومنَ المجاز: فلانٌ يَخطُبُ عمَلَ كذا: يَطلُبُه، وما خَطبُك؟ ما شأنُكَ الذي تَخطُبُه؟ ومنهُ: هذا خَطبٌ جَليلٌ.

والظاهرُ أنَّ المرادَ بها في الآيةِ هذا الأخيرُ؛ لأنّ هذا السؤالَ المترتِّبَ بالفاءِ على ما سَبَقَ منَ السّؤالِ عن القوم وعن هارونَ وجوابِهم ممّا يَدُلُّ على جَلالةِ الخَطْب، وعليه النَّظْمُ؛ لأنهُ عليه السّلامُ لـمّا وَبَّخَ القومَ بقولِه أوّلاً: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ إلى آخِرِه وأجابُوا ﴿مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾ أي: بأنْ مَلَكْنا أمرَنا، بل بسببِ أنْ صَدَرَ كيْتَ وكَيْتَ ورأينا خَطْباً جليلاً، ثُم ثَنّى إلى أخيه بالـمُعاتَبةِ وأجابَ بما ظَهَرَ عجْزُه مِن جَلالةِ الخَطْب، ثُم التفتَ ثالثاً إلى السّامِريِّ بقولِه: ﴿فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ﴾؟ أجابَ بما يُنبِئُ عن عِظَمِ الشأنِ حيث قال: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ أي: عَلِمتُ ما لم تَعلَموه وفَطِنتُ ما لم تَفطَنوا له، كما نَصَّ عليه المصنِّفُ، أي: كان مِن خَطْبي أنْ أُظهِرَ للقوم أني تفوَّقتُ عليكَ بالعِلم والبَصارة، وأنا أحَقُّ بالاتّباع منكَ، لكنّ تذييلَه الكلامَ بقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ دَلَّ على حُمقِه وأنّ جوابَه منَ الأسلوبِ الأحمق وأنطَقَه الذي أنطَقَ كلَّ شيءٍ به.

قُرِئَ: (بَصِرْتُ بما لم تُبْصِرُوا بِهِ) بالكَسر، والمعنى: عَلِمتُ ما لم تَعلَموه، وفَطِنتُ ما لم تَفطِنوا له. قَرأَ الحسَن: (قُبْضَةً) بضَمِّ القاف، وهي اسمُ المَقبوض، كالغُرفةِ والمُضغة، وأمّا القَبْضَةُ فالـمَرَّةُ مِن القَبض، وإطلاقُها على المَقبوضِ مِن تَسميةِ المفعولِ بالمَصدَر، كضَرْبِ الأمير. وقرأَ أيضًا: (فَقَبَصْتُ قَبْصَةً) بالصّادِ المهملة، الضاد: بجَميعِ الكَفِّ، والصّاد: بأطرافِ الأصابع، ونحوُهما: الخَضم، والقَضم: الخاء بجَميعِ الفم؛ والقاف بمُقَدَّمِه، قرأَ ابنُ مَسعود: (مِن أثرِ فرسِ الرسولِ) فإنْ قُلت: لـمَ سَمّاه الرَّسولَ دونَ جِبريلَ ورُوحِ القدُس؟ قُلت: حينَ حلَّ ميعادُ الذَّهابِ إلى الطُّورِ أرسلَ اللـهُ إلى

قولُه: (بَصِرْتُ بما لم تُبصِروا به)، إلى قوله: (فَطِنت ما لم تَفْطنوا له)، قال القاضي: وهُو أنَّ الرسُولَ الذي جاءك رُوحانيٌّ مَحْضٌ لا يمَسُّ أثَرُه شيئاً إلَّا أحيَاهُ[1].

قولُه: (فقَبَصْتُ قَبْصةً)، بالصاد، قال ابنُ جِنّي: تقارُبُ الألفاظِ لتقارُبِ المعاني، وذلك أنّ الضّادَ المُعجَمَة لتفَشّيها واستطالةِ مَخْرَجِها جُعِلت عبارةً عنِ الأكثر، وهُو القبضُ بكلِّ اليد، وأنّ الصّادَ المهمَلَة لِصفائها وضِيقِ مَحلِّها وانحصارِ مَـخْرَجِها جُعِلت عبارةً عن القَبض بأطرافِ الأصابع، ولعلّنا لو جَمَعْنا مِن هذا الضَّربِ لكان أكثرَ مِن ألفِ موضع[2].

قولُه: (ونحُوهما: الخَضمُ والقَضْم)، الجوهري: الخَضْمُ: هُو الأكلُ بجميع الفَم، والقَضْمُ: الأكلُ بأطرافِ الأسنان، قال الأصمَعيُّ: أخبَرَنا ابنُ أبي طَرَفةَ قال: قَدِمَ أعرابيٌّ على ابنِ عمٍّ له بمكةَ فقال له: إنّ هذه بلادُ مَقْضَم وليست ببلادِ مَخْضَم.

قولُه: (لِـمَ سَمّاه الرسُولَ)، يعني: السامِريُّ كان يَعرِف جِبريلَ، فلمَ عَدَلَ عنِ اسمِه وسَمّاهُ الرسُول؟ قالوا: تلخيصُ الجوابِ أنهُ عَرَفَ منهُ أنه رسُولٌ مبعوثٌ لهُ شأنٌ، ولعلَه لم يعرِفْ أنه[3] جِبريلُ حيَن جاء إلى موسى راكبًا الحَيْزُومَ، فيكونُ جوابًا واحدًا، وعليه ظاهرُ كلام صاحبِ «التقريب». وقلتُ: الظاهرُ أنه جوابانِ، أحَدُهما: أنّ السامِريَّ عرَفَ جِبريلَ،

---

(١) تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ﴾.

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٥).

(٣) من قوله: «منه أنه رسولٌ مبعوث» إلى هنا، سقط من (ف).

موسى جِبريلَ راكبَ حَيزوم فرَسِ الحياةِ ليَذهبَ به، فأبصَرَه السامِريُّ فقال: إنّ لهذا شأنًا، فقَبَضَ قَبضةً مِن تُربةِ مَوطِئه، فلمّا سَأله موسى عن قِصّتِه قال: قَبَضْتُ مِن أثرِ فَرَسِ المُرسَلِ إليك يومَ حُلولِ الميعاد، ولعَلّه لم يَعرِفْ أنهُ جِبريل.

[﴿ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴾ ٩٧]

عوقِبَ في الدُّنيا بعُقوبَةٍ لا شَيءَ أطَمُّ منها وأوحَش، وذلك أنه مُنِعَ مِن مُخالَطةِ الناسِ مَنعًا كُلِّيًّا، وحُرِّمَ عليهم مُلاقاتُه ومُكالمتُه ومُبايعتُه ومُواجَهتُه وكلُّ ما يُعايشُ به الناسُ بعضُهم بعضًا، وإذا اتَّفقَ أن يُماسَّ أحدًا رَجُلًا أو امرأة، حُمَّ الماسُّ والـمَمْسُوسُ، فتَحامى النّاسَ وتَحامَوه، وكانَ يَصيح: لا مِساس، وعادَ في النّاسِ أوحَشَ مِنَ القاتِلِ اللّاجِئِ إلى الحرم، ومِنَ الوَحشيِّ النّافرِ في البَرّيّة، ويُقال: إنّ قومَه باقٍ فيهم ذلك إلى اليوم. ....

وإنّما عدَلَ إلى الرسُولِ عنِ اسمِه ليُصوِّرَ تلك الحالةَ البديعة، وهُو كونُه راكبَ حَيْزوم جاء لأمرٍ لهُ شأنٌ غريب، وهُو عرَفَ الحالَ، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾، على ما فَسّره الإمامُ: عَلِمتُ أنّ تُرابَ فَرَسِ جِبريلَ لهُ خاصيّةُ الإحياء، وفي كلام مُحيي السُّنة أنّه إشعارٌ بأنه عَرَفَ أنهُ جِبريلُ عليه السَّلامُ. وثانيهما: أنهُ لم يَعرِفْ إلا كونَهُ رسُولًا مبعوثًا لأمرٍ، فأتى بما عَـرَفه.

قولُه: (أوحَشَ منَ القاتِلِ اللاجِئِ إلى الحَرَم)، قال المصنِّف: عِنْدَ أبي حنيفةَ رضيَ اللـهُ عنه: مَن لزِمَه القَتْلُ في الحِلِّ فالتَجأَ إلى الـحَرَم لم يُتعرَّضْ لهُ، إلاّ أنهُ لا يُؤوى ولا يُطعَمُ ولا يُسقَى ولا يُبايَعُ حتّى يَضطرَّ إلى الخروج(١).

قولُه: (باقٍ فيهم ذلك إلى اليوم)، قيل: الصَّوابُ: النَّصبُ، رَوى سِيبويهِ عن بعضِ العرَب: اليومُ يومُ الجُمُعة، وعلى ذلك قولُه:

---

(١) انظر: بَسْطَ هذه المسألة في «المبسوط» للسرخسي (١٠: ١٦١).

وقُرِئ: (لا مَسَاسِ) بوَزنِ (فَجَارِ)، ونَحوُه قولُهم في الظِّباء، إنْ وَرَدَتِ الماءَ فلا عَبابِ،

اليـــومَ يومٌ بـــاردٌ سَـــمُومُهُ مَن جَـــزِع اليومَ فلا تَلومُهُ[١]

«اليومَ» إذا كان بمعنى الوقتِ يُفْتَح، ورُدَّ بأنهُ يَلزَمُ أن يكونَ للزمانِ ظَرفٌ، ولذلك أوّلَوا اليومَ الجُمُعة، واليومَ السَّبت، مِن سَبَتَتِ اليهودُ، أي: قامت بأمرِ سَبْتِها، ومِن ثَم لم يَجُز في سائرِ الأيام، فلا يقال: اليومَ الأحد، وأوَّلوا قولَهم: اليومَ يومُك على غلبتِك. ومِثلُ هذه التأويلاتِ تَبعُدُ في «الكتاب»، فإنهُ اسمٌ معرَبٌ دخَلَ فيه حرفُ الجرِّ فلا وَجْهَ لنَصبِه.

قولُه: («لا مَسَاسِ» بوَزنِ «فَجَارِ»)، قال ابنُ جِنّي: قَرَأها أبو حَيْوة[٢]. وأما قراءةُ الجماعة: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ فواضحةٌ. وفي هذه القراءةِ[٣] نظرٌ، وذلك بأنها كنَزالِ ودَراكِ وحَذارِ، وليس هذا الضَّربُ منَ الكلام. أعني: ما سُمِّي به الفعلُ مما يَدخُلُ فيه «لا» النافيةُ للنَّكِرة، نحوَ: لا رجُلَ عندَك، فـ«لا» إذن في قولِه: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ نفْيٌ للفعل، كقولِك: لا أَمَسُّك ولا أقرَبُ مِنكَ[٤].

قولُه: (فلا عَبابِ)، عَلَمٌ للعَبَّةِ، مِن: عَبَّ الماءَ: شرِبَه مِن غيرِ مَصّ، والأَبابُ: عَلَمٌ للأَبَةِ، منَ الأَبِّ: الطلَب، يَصِفُ الظِّباءَ بالصَّبرِ عنِ الماء، أي: إذا ورَدَتَ الماءَ فلا تفعَلُ العَبَّ، وإذا لم تَرِدْ لم تفعَلِ الأَبَّ. قال المَيدانيُّ: يقال: إنّ الظِّباءَ إذا أصابَتِ الماءَ لم تَعُبَّ فيه، وإنْ لم تُصِبْهُ لم تَؤُبَّ إليه، أي: لم تتهيّأ لطَلَبِه، يقالُ: أبَّ يَؤُبُّ أبًّا: إذا قَصَدَ وتهيَّأ. قال: وليسَ شيءٌ منَ الوحوشِ منَ الظِّباءِ والنَّعام والبقرِ يَطلُبُ الماءَ إلّا أن ترى الماءَ قريبًا منهُ فَتَرِدَهُ، وإن تباعَدَ عنها لم تَطلُبْهُ، ولم تَرِدْه كما يرِدُ الحَمِير، يُضرَبُ للرَّجُلِ يُعرِضُ عن الشيءِ استغناءً[٥].

---

(١) انظر: «تاج العروس» (سمم).

(٢) هو شريح بن يزيد الحضرمي الحِمصي ت ٢٠٣هـ روى عن الكسائي وغيره، وكان ممن يقرأ بالشواذ من القراءات. له ترجمة في «غاية النهاية» (١: ٣٢٥).

(٣) أي: قراءة أبي حَيْوة.

(٤) «المحتسب» (٢: ٥٦) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢٤١)، و«البحر المحيط» (٧: ٣٧٨).

(٥) مجمع الأمثال (٢: ٢٤٣).

وإنْ فَقَدَتْه فلا أَباب، وهي أعلامٌ لِلَّمسةِ والعبةِ والأبة، وهي المرّةُ مِن الأَب وهو الطَّلب، ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ أي: لن يُخلِفَكَ اللـهُ موعِدَهُ الذي وَعدَكَ على الشِّركِ والفَسادِ في الأرض، يُنْجِزُه لك في الآخِرَةِ بعدَ ما عاقَبَكَ بذلك في الدُّنيا، فأنتَ مـمَّن خَسِرَ الدُّنيا والآخِرة، ذلك هوَ الخُسرانُ المُبين. وقُرِئ: (لن تُـخْلِفَه) وهذا مِن: أخلَفتُ الـمَوعِدَ إذا وَجدتَه خُلْفًا، قال الأعشى:

أثـوَى وقصَّـر لَيْلَـهُ ليُزَوَّدا ... فمَضى وَأخلَفَ مِنْ قَتيلةَ مَوعِدا

وعنِ ابنِ مَسعود: (نُخْلِفَه) بالنُّون، أي: لَن يُـخلِفَه الله، كأنه حكى قَولَه عزَّ وجَلّ كما مَرَّ في ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩]. ﴿ظَلْتَ﴾ وظِلْتَ، والأصل: ظَلَلْت، فحَذَفُوا اللّامَ الأولى ونَقَلُوا حرَكتَها إلى الظّاء، ومِنهُم مَن لـم يَنقُل. (لَـتُحَرِّقَنَّـهُ) و﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ و(لَنَحْرُقَـنَّه). وفي حَرفِ ابنِ مَسعود: (لَنَـذْبَحَنَّـهُ)، و(لَنُحرِقَنَّـهُ) و(لَـتُحرِقَنَّـهُ) القِراءَتانِ مِن الإحراق. ....

قولُه: (وقُرِئ: «لن تُخلِفَهُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو: بكسرِ اللام، والباقونَ: بفَتْحِها[1].

قولُه: (أثْوَى وقصّر) البيت[2]، أثْوَى: أقامَ، وقيل: أثْوَى، أي: صارَ ضَيْفًا. وقَصّرَ لَيْلَه: أي: صيّره قصيرًا ليُزَوَّد، و قتيلةَ: اسمُ المحبوبة. يقولُ: صار العاشقُ ضَيْفًا في الحيِّ ليَرى معشوقَه، وقصَّرَ ليلَه برجاءِ الوِصال، فمضَى اللّيلُ ووجَدَ الموعدَ مِن قتيلةَ خُلفًا ولم يَتمتَّعْ بِوصالِها.

قولُه: (كما مَرَّ في ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾)، قال: «﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ﴾ أمَرَني أن أهبَ لكِ، أو: هي حكايةٌ عن قولِ الله».

قولُه: (القراءتانِ منَ الإحراق)، أي: «لَنُحرِقَنَّه» و«لَـتُحرِقَنَّـهُ»، بمعنى.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٢.

(٢) «ديوان الأعشى» ص٢٧٧.

وذَكرَ أبو عَليٍّ الفارسيُّ في ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ أنه يَجوزُ أن يكونَ «حَرَّق» مُبالغةً في «حَرَق» إذا بُرِدَ بالمِبْرَد. وعليه القِراءةُ الثّالثة، وهيَ قِراءةُ عَليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه، ﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ بكَسرِ السِّينِ وضَمِّها، وهذه عُقوبةٌ ثالثةٌ وهيَ إبطالُ ما افْتَتنَ به وفُتِن، وإهدارُ سَعيِه، وهَدمُ مَكرِه ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

[﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا﴾ ٩٨]

قولُه: (وذَكَرَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ أنه يجوزُ أن يكونَ «حَرَّقَ» مبالغةً في «حَرَقَ» إذا بُرِدَ بالمِبرَد)، وقال الزجّاج: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ إذا شُدِّدَ فالمعنى: نُحرِّقهُ مرّةً بعدَ مرّة. وقُرِئتْ: «لَنُحْرِقَنَّهُ»، أي: لنَبرُدَنَّهُ بالمِبرَد، يقال: حَرَقْتُ الشيءَ أُحْرِقُهُ وأحرِقُ الشيءَ، إذا بَرَدْتَه[١]. قال أبو عليٍّ: أنّ مَن قَرَأَ ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ فحَمْلُهُ على الحَرْقِ بالنارِ بعيدٌ؛ لأنهُ لا يَحتمِلُ الإحراقَ[٢]. يعني: لم يَستعمِلْ حَرَّقتهُ بالنار، لكن أحرَقْتُه وحرَقْتُه.

قولُه: (وعليه القراءةُ الثالثة)، قال ابنُ جِنّي: قرَأ عليٌّ وابنُ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما: لَنَحْرُقَنَّهُ، بفَتْحِ النُّونِ وضمِّ الراء، يقالُ: حَرَقتُ الحديدَ: إذا بَرَدْتَهُ فتحاتَّ وتَساقَطَ. ومنهُ قولُهم: إنهُ لَيُحرِّقُ عليَّ الأُرَّم أي: يَحُكُّ أسنانَه بعضَها ببعضٍ غَيْظًا عليَّ[٣].

قوله: (﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ بكسر السين)، المشهورة، وبضمها: شاذة[٤].

قولُه: (وهذه عقوبةٌ ثالثة)، أُولاها: الدّعاءُ عليه، بقوله: ﴿لَا مِسَاسَ﴾، وثانيها: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾، قال القاضي: المقصودُ مِن ذلك زيادةُ عقوبتِه وإظهارُ غباوةِ المُفتَتنينَ به لمن لهُ أدنى نَظَر[٥].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٥).

(٢) انظر: «الإغفال» للفارسي (٢: ٤١٦).

(٣) «المحتسب» (٢: ٥٨).

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٦٨).

قرأ طَلحة: اللهُ الذي لا إلهَ إلّا هوَ الرَّحمٰنُ رَبُّ العَرشِ ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، وعن مُجاهِدٍ وقَتادَة: وَسِع، ووجْهُه: أن ﴿وَسِعَ﴾ مُتعدٍّ إلى مَفعولٍ واحِد، وهُوَ كُلُّ شَيء. وأمّا ﴿عِلْمًا﴾ فانتِصابُه على التمييز. وهو في المَعنى فاعل، فلمّا ثَقلَ نُقِلَ إلى التَّعدِيةِ إلى مَفعُولَين، فنَصَبَهُما معًا على المَفعوليّة؛ لأنّ المميِّزَ فاعلٌ في المعنى، كما تَقولُ في: (خافَ زيدٌ عَمرًا) خَوّفتَ زيدًا عمرًا، فتَرُدُّ بالنَّقلِ ما كانَ فاعِلًا مَفعُولًا.

[﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا * مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا * خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾ ٩٩-١٠١]

الكافُ في: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مَنصوبُ المحَلّ، وهذا مَوعدٌ مِن الله عزّ وجَلّ لِرَسولِه ﷺ، أي: مِثلَ ذلك الاقتِصاصِ ونَحوَ ما اقْتَصَصنا عليك قِصّةَ مُوسى وفِرعَون، نقُصُّ عليكَ مِن سائرِ أخبارِ الأُمَمِ وقَصَصِهم وأحوالِهم، تَكثيرًا لبيّناتِك، وزيادةً في مُعجِزاتِك، ولِيَعتَبِرَ السّامِعُ ويَزدادَ المستَبصِرُ في دينِه بَصيرَة. وتَتأكّدَ الحُجّةُ على مَن عانَدَ وكابَر، وأنّ هذا الذِّكرَ الذي آتيناك، يَعني: القُرآنَ مُشتَمِلًا على هذه

قولُه: (فنصَبَهُما معًا على المفعوليّة)، قال ابنُ جِنّي: معناهُ: خَرَقَ كلَّ مُصْمتٍ بعِلمِه لأنهُ بطنُ كلِّ مُخْفًى ومُستبْهِم، فصار لعِلمِه فضاءً متسعًا بعدَ ما كان مُتلاقيًا[1].

قولُه: (تكثيرًا لبيّناتِك)، إلى آخِرِه: بيانٌ لفائدةِ ذِكْرِ الأقاصيصِ في التنزيل، فقولُه: «زيادةً لمُعجِزاتِك» تفسيرٌ لقولِه: «تكثيرًا لبيّناتِك»؛ لأنّ القرآن كما دَلّ بنَظمِه الفائقِ على الإعجاز دَلّ بِذِكْرِ الأقاصيص فيها كما هِي عليه مِن غيرِ نُقصانٍ ولا زيادةٍ على الإعجاز؛ لأنه ﷺ ما سَمِعَها مِن أحدٍ ولا قرَأها في الكتب.

قولُه: (ويزدادَ المستبصِرُ)، وتتأكّد الحُجّة، أي: السامعُ إن كان الموافقُ فيزدادُ بصيرةً على بصيرة، وإن كان المخالفُ فيزدادُ الإلزامَ على الإلزام.

قولُه: (وأنّ هذا الذِّكرَ الذي آتيناك)، إلى آخِرِه، تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا

(١) «المحتسب» (٢: ٥٩).

الأقاصيصِ والأخبارِ الحقيقةِ بالتفكُّرِ والاعتِبار، لَذِكرٌ عَظيمٌ وقرآنٌ كريم، فيه النَّجاةُ والسَّعادةُ لِـمَن أقبَلَ عليه، ومَن أعرَضَ عنه فقَد هَلَكَ وشَقِي، يُريدُ بالوِزْر: العُقوبةَ الثَّقيلةَ الباهظَة، سمّاها وِزرًا تَشبيهًا في ثِقَلِها على المعاقَبِ وصُعوبَةِ احتمالِها بالحَملِ

ذِكْرًا﴾، وقد أشار فيه إلى وَجْهِ نَظْمِه معَ الآيةِ السابقةِ واللاحقة. أمّا رَبْطُه بالسابقةِ فهُو أنّ العَطْفَ فيه للتفسير، ولذلك أعاد ذِكْرَ الأخبارِ والأقاصيص فيه واعتَبَرَ التفكُّرَ والاعتبار، وأمّا بيانُ التِئامِه معَ الآيةِ الثالثةِ فهُو قوله: «وإنّ هذا الذّكرَ الذي آتَيْناكَ» إلى قوله: «لمَن أقبَلَ عليه»، فآذَنَ بِهِ أنهُ مُقابِلٌ لقوله: ﴿مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ﴾، فكأنهُ قيل: نحوَ ما قصَصْنا عليكَ قصّةَ موسى وفِرعونَ، نقُصُّ عليكَ أخبارَ الأُمَم وقَصَصَ الأنبياءِ لتكثيرِ بيّناتك وَمزيدِ مُعجِزاتِك، مَن أقبَلَ عليه فازَ بالقدح المُعَلَّى، ومَن أعرَضَ عنُه فقد شَقِيَ وترَدَّى.

وأمّا دِلالتُه على قولِه: «وإنهُ لَذِكرٌ عظيم، وقرآنٌ كريم، فيه النّجاةُ والسَّعادة»، فإنّ التنكيرَ في ﴿ذِكْرًا﴾ وإيثارَ ضميرِ الجماعةِ في ﴿ءَاتَيْنَٰكَ﴾، واختصاصَ ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ مُنادٍ بلسانٍ طَلْق: إنّ المُؤتَى مما لا يُقادَرُ قُدْرَتُه ولا يُكْتَنَهُ كُنْهُه، كأنّه قيل: أعظِمْ بمُؤْتى مُولِيهِ عظيمُ الشأْنِ قويُّ السُّلطان، وأنه مِن عندِه ومِن خَزائنِ لُطفِه وكَرمِه.

وفي تخصيصِ اليوم بالذِّكْرِ وتكريرِ الجُمَل في التذييل، وهُو سائلُهم يومَ القيامة حِمْلًا: الإشعارُ بأنَ الموجِبَ للحِمْل في الدُّنيا أمرٌ عظيمٌ وخَطْبٌ جَسيم، وهُو الإعراضُ المؤدّي إلى تفويتِ السعاداتِ والكمالاتِ: الدُّنيوية والأُخرَويّة، وبأنّ تَبِعةَ الحِمْلِ في ذلك اليوم مما لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، فيجبُ أن يُقَدَّرَ مِثلُه في مقابِلِه، والمصنِّفُ اقتصَرَ على لَفْظِ النّجاةِ والسّعادةِ اختصارًا وإيجازًا.

قولُه: (لَذِكرٌ عظيم وقرآنٌ كريم)، مِن عَطفِ الشيءِ على نفسِه تجريدًا، نحوُ قولِهم: مَرَرْتُ بالرّجُلِ الكريم والنَّسمةِ المبارَكة.

قولُه: (الباهظة)، الجوهري: بَهَظَه الحِمْلُ يَبهَظُه بَهْظًا: إذا أثقَلَهُ وعجَزَ عنهُ، وهذا أمرٌ باهظٌ، أي: شاقٌّ.

الذي يَفدَحُ الحامِلَ، وينقُضُ ظَهرَه، ويُلقي عليه بهره، أو لأنها جَزاءُ الوِزرِ وهو الإثم. وقُرِئ: (يُـحَمَّلُ).

جَمعُ ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ على المعنى؛ لأنّ «مَنْ» مُطلَقٌ مُتناوَلٌ لغَيرِ مُعرِضٍ واحِدٍ. وتَوحيدُ الضَّميرِ في ﴿أَعۡرَضَ﴾ وما بعدَه للحَملِ على اللَّفظ. ونَحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الجن: ٢٣]، ﴿فِيهِ﴾ أي: في ذلك الوِزر، أو في احتِمالِه (ساء) في حُكمِ (بئس). والضَّميرُ الذي فيه يَجِبُ أن يكونَ مُبهمًا يُفسِّرُه ﴿حِمۡلًا﴾ والمَخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ لِدَلالةِ الوِزرِ السّابقِ عليه، تَقديرُه: ساءَ حِملًا وِزرُهم، كما حُذِفَ في قَولِه تعالى: ﴿نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠، ٤٤]، أيوبُ هو المَخصوصُ بالمَدح، ومنهُ قَولُه تعالى: ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧، ١١٥]، أي: وساءَت مَصيرًا جهنّم. فإن قُلت: اللّامُ في ﴿لَهُمۡ﴾ ما هي؟ وبِمَ تتعلّق؟ قُلت: هي للبَيان، كما في ﴿هَيۡتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]. فإنْ قُلت: ما أنكرتَ أن تكونَ في

قولُه: (يَفدَحُ الحاملَ)، الجوهري: فَدَحه الدَّينُ: أثقَلَه، وأمرٌ فادحٌ، إذا عالَهُ وبَهَظَه.

قولُه: (وَينقُضُ ظَهرَه)، الجوهري: وأنقَضَ الحِمْلُ ظَهْرَه، أي أثقَلَه، وأصلُه الصَّوتُ، والنَّقيضُ: صَوتُ المَحامِلِ والرِّحَال[1].

قولُه: (ويُلقي عليه بُهْرَه)، بَهَرَه بَهْرًا، أي: غَلَبَه، والبُهرُ بالضمِّ: تتابُع النفَس، وبالفَتح: المصدَر، يقالُ: بَهَرَه الحِمْلُ بَهْرًا، أي: أوقَعَ عليه البُهْرةَ فانبَهَرَ، أي: تتابَعَ نفَسُه.

قولُه: (أو لأنها جزاءُ الوِزْر)، عطفٌ على «تشبيهًا»، فالوِزْرُ على الأوّل، بمعنى الثِّقْل، وُضِعَ موضعَ العقوبةِ على الاستعارة، وعلى الثاني؛ بمعنى الإثم إقامةً للسببِ مقامَ المسبَّب.

قولُه: (جَمْعُ ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ على المعنى)، أي: حَمْلًا على المعنى.

قولُه: (هِي للبيانِ، كما في ﴿هَيۡتَ لَكَ﴾)، قال في قولِه تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾

---

(١) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

(ساء) ضَميرُ الوِزر؟ قُلت: لا يَصِحُّ أن يكونَ في (ساء) وحُكمُه حُكمُ (بئس) ضميرُ شَيءٍ بعَينِه غيرُ مُبهَم، فإن قُلت: فلا يكُن (ساءَ) الذي حُكمُه حُكمُ (بئس)، وليَكُن (ساء) الذي منه قولُه تعالى: ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الملك: ٢٧]، بمَعنى: أهمَّ وأحْزنَ؟ قُلت: كَفاك صادًّا عنه أنْ يَؤُولَ كَلامُ الله إلى قَولِك: **وأحزنَ الوِزرُ لهم يومَ القيامةِ حِمْلًا**، وذلكَ بَعدَ أنْ **تَخرُجَ عن عُهدةِ هذه اللّامِ** وعُهدَةِ هذا المَنصوب.

[﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحۡشُرُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ يَوۡمَئِذٖ زُرۡقٗا * يَتَخَٰفَتُونَ بَيۡنَهُمۡ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا عَشۡرٗا * نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا﴾ ١٠٢-١٠٤]

[المؤمنون: ٣٦]: «اللامُ: لبيانِ المستبعَدِ ما هُوَ بعدَ التصويتِ بكلمةِ الاستبعاد، كما جاءت اللامُ في ﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣]، لبيانِ المُهيَتِ به»، كأنهُ لمّا قيل: ﴿وَسَآءَ﴾ قبلَ أن يُقال، فأُجيبَ: ﴿لَهُمۡ﴾، فالعامِلُ القولُ المُقدَّر.

قولُه: (وأحزَنَ الوِزْرُ لهم يومَ القيامة حِمْلًا)، قال أبو البقاء: ﴿حِمۡلٗا﴾ تمييزٌ لاسم ﴿سَآءَ﴾، و«ساء» مِثلُ «بِئسَ»، والتقديرُ: وساء الحِمْلُ حِملًا، ولا ينبغي أن يكونَ التقدير: وساء الوِزْرُ؛ لأنّ المُميِّزَ ينبغي أن يكونَ مِن لفْظِ اسم «بئسَ»[1].

قولُه: (بعدَ أن تَخرُجَ مِن عُهدةِ هذه اللام)، لأنّ «ساءَ» يَتعدّى بنفسِه، الجوهري: ساء يَسُوءُه سَوْءًا، بالفَتح: نَقيضُ سَرَّهُ، قيل: إنّما كان صادا لأنه لا يُفهَمُ من هذا التركيبِ معنى يصحُّ التعبيرُ عنهُ، مَع أنّ اللامَ لا وَجْهَ لهُ في هذا الموضع، إذْ لا يقالُ: أحزَنَ لهم[2]، بل أحزَنَهم، والمنصُوبُ لا يَصحُّ أن يكونَ تمييزًا؛ لأنّ الضَّمير إذا كان عائدًا إلى الوِزْرِ لا يَصحُّ أن يُميَّز بالوِزْرِ، وغيرُ التمييزِ لا وجْهَ لهُ. وفيه نَظرٌ لجَوازِ أن يكونَ اللامُ للبيانِ كما في قولِه تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وحِملًا: تمييزٌ، أو المعنى: أحزَنَهم حِمْلُ الوِزْرِ وثِقْلُه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٠٤).

(٢) قوله: «أحزنَ لهم» سقط من (ف).

أَسْنَدَ النَّفخَ إلى الآمِرِ به فيمَن قرَأ: (نَنفُخُ) بالنُّون، أو لأنّ الملائكةَ المُقرَّبين ـ وإسرافيلُ منهم ـ بالمَنزِلةِ التي هُم بها مِن رَبِّ العِزّة، فصَحَّ لكَرامَتِهم عليه وقُربِهم منه أن يُسنَدَ ما يَتولّونَه إلى ذاتِه تَعالى. وقُرِئ: ﴿يُنفَخُ﴾ بلَفظِ ما لـم يُسَمَّ فاعِلُه، و(يَنفُخُ)، و(يَحْشُر)، بالياءِ المفتوحَةِ على الغَيبةِ والضَّميرُ لله عزَّ وجَلّ أو لإسرافيلَ عليه السَّلام، وأمّا (يُحشَرُ المجرمونَ) فلم يَقرَأ به إلّا الحسَن. وقُرِئ: (في الصُّوَرِ) بفَتحِ الواوِ جَمعُ صورة، و(في الصُّوَر): قولان، أحدُهما: أنه بمَعنى الصُّوَر، وهذه القِراءةُ تَدُلُّ عليه، والثاني: أنه القَرن. قيل: في (الزُّرْقَةِ) قَولان: أحدُهما: أنّ الزُّرقةَ أبغَضُ شيءٍ مِن ألوانِ

قولُه: (فيمَن قَرَأ «نَنفُخُ» بالنُّون)، أبو عَمْرو: بالنُّونِ مفتوحةً وضَمِّ الفاء، والباقونَ: بالياءِ مضمومةً وفَتْح الفاء[1].

قولُه: (أو لأنّ الملائكةَ)، عطفٌ على محذوف؛ لأنّ المعنى: أسنَدَ النَّفْخَ إلى الله تعالى لأنه الآمِرُ به، ولأنّ المُقرَّبينَ بالمنزلةِ العظيمة مِن ربِّ العزة، والحاصلُ أنّ هذا الإسنادَ مَجازيّ، أسنَدَ النَّفْخَ إلى الله تعالى لأنهُ سببٌ، كما في: بَنَى الأميرُ المدينةَ، أو لأنّ الملائكةَ المُقرَّبينَ بمنزِلةٍ عظيمةٍ عندَه، فيكونُ فعلُهم فعلَه، كأنه لما قيل: ساء يومُ القيامة حملاً، قيل: لمن؟ فقيل: لهم[2].

قولُه: (وإسرافيلُ منهم)، هُو جُملَةٌ معترِضةٌ دَخَلَتْ بينَ اسم «إنّ» وخبَرِها، ولا يجوزُ أن يكونَ «إسرافيل» عطفًا على «الملائكة»؛ لأنهُ لا يبقَى لقولِه: «منهم» مَحَلٌّ، و«من رب العزة» خبرٌ لقولِه: «هم»، و«بها»: متعلّقٌ بالفعل المُقدَّرِ في الخبرِ نحوَ: مقرَّبُونَ، أو: حالٌ مِن ضميرِ الاستقرارِ في «بها» وهُو الخبرُ، وهُو أيضًا متعلِّقٌ به، والمعنى: والملائكةُ المقرَّبونَ أو المتّصِلونَ مِن ربِّ العِزّةِ بالمنزِلةِ التي هُم بتلك المنزِلة، أي: بمنزلةٍ عظيمةٍ معلومةٍ عندَ كلِّ أحد، وذلك مِن إيقاع «هُم» بها صِلَةً للموصول؛ لأنّ «مِن» حَقُّها أن تكونَ معلومةَ الانتسابِ عندَ السّامع.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٣.

(٢) من قوله: «كأنه لما قيل» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

العُيونِ إلى العَرَب؛ لأنّ الرُّومَ أعداؤُهم وهم زُرقُ العُيون، ولذلك قالُوا في صِفَةِ العَدُوّ: أسوَدُ الكَبِد، **أصْهَبُ السِّبال**، أزرَقُ العَين، والثاني: أنّ المُرادَ العَمى؛ لأنّ حَدقةَ مَن يَذهَبُ نورُ بَصَرِه تَزراقّ. **تَخافُتُهم** لِـما يَملأ صُدورَهم من الرُّعبِ والهَول، يَستَقصِرونَ مُدَّةَ لَبثِهم في الدُّنيا: إمّا لِـما يُعايِنونَ مِن الشَّدائدِ التي تُذكِّرُهم أيّامَ النِّعمةِ والسُّرورِ فيَتأسّفونَ عليها ويَصِفُونَها بالقِصَر؛ **لأنّ أيّامَ السُّرورِ قِصار**، وإمّا لأنها ذَهبتْ عَنهم وتقضَّت، والذّاهبُ وإنْ طالَت مُدَّتُه قَصيرٌ بالانتِهاء. ومنهُ تَوقيعُ عبدِ الله بنِ المُعتَزّ تحتَ (أطالَ اللـهُ بقاءَك)، (كفى بالانتِهاءِ قِصَرًا)، وإما لاستطالَتِهمُ الآخِرةَ وأنها أبدٌ سَرمدٌ يُستَقصَرُ إليها عُمْرُ الدُّنيا، **ويُتقالُّ لَبثُ أهلِها** فيها بالقياسِ إلى لَبثِهم في الآخِرة، وقد استَرجَحَ اللـهُ قَولَ مَن يكونُ أشدَّ تَقاوُلًا منهم في قَولِه تعالى: **﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾** ونَحوُه قولُه تعالى: **﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ * قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾** [المؤمنون: ١١٢-١١٣]، وقيل: المُرادُ لَبثُهم في القُبور، **ويَعضُدُه قَولُه عزَّ وجلّ**: **﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ**

قولُه: (**أصهَبُ السِّبَالِ**)، **النِّهاية**: الصُّهبةُ مختصّةٌ بالشَّعرِ وهي حُمرةٌ يعلوها سواد(١).

قولُه: (**تَخافُتُهم**)، التخافُت مِن: خَفَتَ صوتَه إذا أخْفَضَهُ.

قولُه: (**لأنّ أيامَ السُّرورِ قِصارٌ**)، قال:

تَمتَّعْ بأيامِ السُّرورِ فإنّها ... قِصارٌ وأيامُ الغُمومِ طِوَال(٢)

قولُه: (**ويُتقالُّ لَبثُ أهلِها**)، أي: يُعَدُّ قليلًا. **النهاية**: وفي الحديث: «كأنّهم تَقالُّوها»(٣)، أي: استَقَلُّوها، أي: عبادةَ النبي ﷺ، وهُو تفاعُل منَ القلة.

قولُه: (**ويَعضُدُه [قوله عزَّ وجلّ:] ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾**)، أي: يَعضُدُ إرادةَ استقصارِ

---

(١) لفظة «سواد» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

(٣) يعني حديث الثلاثة النفرِ الذي سألوا عن عبادةِ رسول الله ﷺ، فكأنهم تقالّوها. سبق تخريجه.

مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦].

[﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا * فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا * لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ ١٠٥-١٠٧]

﴿يَنسِفُهَا﴾ يجعلُها كالرَّمل، ثُمّ يُرسِلُ عليها الرِّياحَ فتُفرِّقُها كما يَذري الطَّعام، ﴿فَيَذَرُهَا﴾ أي: فيَذَرُ مَقارَّها ومراكزَها، أو يُجعَلُ الضَّميرُ للأرضِ وإنْ لَمْ يَجرِ لها ذِكر، كقولِه تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]. فإن قُلت: قد فَرّقُوا بينَ العِوَجِ والعَوَج، فقالوا: العِوَجُ ـ بالكَسرِ ـ: في المعاني، والعَوَجُ ـ بالفَتحِ ـ:

لُبثِهم في القبورِ هذه الآيةُ. وفيه نظرٌ؛ لأنه فَسَّرها في مَوضِعها في آخِرِ الرُّوم بقولِه: أرادوا: لُبثُهم في الدُّنيا أو في القُبور، أو ما بيْنَ فَناءِ الدُّنيا إلى البَعْث. والاستشهادُ للوَجْهِ الأوّل ـ وهو «يَستقصِرونَ مُدَّةَ لُبثِهم في الدّنيا بقولِه: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]» ـ صحيحٌ، لتصريح ذِكرِ الأرض.

قولُه: (يجعلُها كالرَّمل)، الراغبُ: نَسَفَتِ الرِّيحُ الشيءَ: اقتلَعَتْهُ وأزالَتْهُ، وكذا انتَسَفَتْهُ، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥]، ونَسَفَ البعيرُ الأرضَ بمقدَّمِ رِجْلِه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِي ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾، أي: نَطرَحُه فيه طَرْحَ النُّسافةِ، وهِي ما يثورُ مِن غبارِ الأرض، وانتَسَف لونُه، أي: تغيَّرَ عمّا كان عليه نُسافُه، كما يقال: اغبَرَّ وجْهُه[١].

قولُه: (العِوَجُ ـ بالكسرِ ـ: في المعاني)، قال الزجّاج: العِوجُ في العَصا والجَبَل: أن لا يكونَ مُستوِيًا، والأَمْتُ: أن يَغلُظَ مكانٌ ويدِقّ مكان[٢]، قال القاضي: عِوَجا بالقياس، وأمْتا بالإحساس[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٠٢.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٠).

في الأعيان، والأرْضُ عَين، فكيفَ صَحَّ فيها المكسورُ العين؟ قُلت: اختِيارُ هذا اللَّفظِ له مَوقعٌ حسَنٌ بديعٌ في وَصفِ الأرضِ بالاستِواءِ والمَلاسة، ونَفيُ الاعوِجاج عنها على أبلَغِ ما يكون، وذلك أنكَ لو عمَدتَ إلى قِطعةِ أرضٍ فسوّيتَها وبالغتَ في التَّسويةِ على عَينِك وعُيونِ البُصراءِ مِن الفَلّاحة، واتّفقتُم على أنّه لم يَبقَ فيها اعوجاجٌ قَط، ثُمّ اسْتطلعتَ رَأيَ المُهندِس فيها وأمرتَه أنْ يَعرِضَ اسْتواءَها على المقاييسِ الهَندسيّة، لعَثَرَ فيها على عِوجٍ في غَيرِ مَوضع، لا يُدرِكُ ذلك بِحاسةِ البَصرِ ولكنْ بالقياسِ الهندَسيّ، فنفى اللـهُ عزَّ وعلا ذلك العِوَجَ الذي دَقَّ ولَطفَ عنِ الإدراك، اللهمَّ إلّا بالقياسِ الذي يَعرفُه صاحبُ التَّقديرِ والهَندَسة، وذلك الاعوجاجُ لما لم يُدركْ إلّا بالقِياسِ دونَ الإحساسِ لَحِقَ بالمعاني، فقيلَ فيه: عِوَجٌ بالكَسر. الأمْت: النُّتوُّ اليَسير، يُقال: مَدَّ حَبلَه حتى ما فيه أمْت.

[﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ ۖ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا * يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ ١٠٨-١٠٩]

أضافَ اليومَ إلى وَقتِ نَسفِ الجِبالِ في قَولِه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أيْ يَومَ إذْ نَسفت، ويجوزُ أنْ يكونَ بَدلًا بعدَ بدلٍ مِنْ يَومِ القِيامة. والمُراد: الدّاعي إلى المَحشر. قالوا: هو إسرافيلُ قائمًا على صَخرةِ بيتِ المَقدسِ يدعو النّاس، فيُقبِلونَ مِنْ كلِّ أوبٍ إلى صَوبِه

قولُه: (مِنَ الفَلّاحة)، الأساس: الفَلّاحةُ: الأكَرةُ، جمعُ أكّار؛ لأنّهم يَفلَحُونَ الأرضَ، أي: يَشُقُّونَها.

قولُه: (بدَلًا بعدَ بَدَل)، يعني ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بَدلٌ مِن ﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾، وهُو مِن قولِه: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ في قولِه: ﴿وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾، والعاملُ ساءَ، فيكونُ قولُه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ﴾ الآية، وحدَها استطرادًا، وعلى الأوّلِ العاملُ: ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ﴾ إلى قصّةِ آدمَ استطرادًا، والأوّلُ أوجَهُ لِمجيءِ قولِه: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ فيكونُ بدلًا ثالثًا على التَّرقّي.

قولُه: (يَدعو الناسَ فيُقبِلونَ مِن كلِّ أَوْب)، قال مُحيي السُّنة: يقولُ: أيّتُها العِظامُ البالية،

لا يَعدلون، ﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ أي: لا يَعوجُّ له مَدعُوّ، بلْ يَستوونَ إليْه مِنْ غيرِ انْحرافٍ مُتّبعينَ لصَوته. أي: خُفضتِ الأصواتُ من شِدّةِ الفَزعِ وخَفتت، ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ وهو: الرّكزُ الخفي. ومِنه الحرُوفُ المَهموسة. وقيل: هو مِنْ هَمسِ الإبلِ وهو صوتُ أخفافِها إذا مشت، أي: لا تَسمعُ إلا خَفقَ الأقْدامِ ونَقلَها إلى المَحشر، ﴿مَنْ﴾ يَصلحُ أنْ يكونَ مرفوعًا ومَنصوبًا، فالرّفعُ على البَدلِ مِنَ الشّفاعةِ بتَقديرِ حذفِ المُضاف، أي: لا تَنفعُ الشّفاعةُ إلّا شَفاعةُ مَن ﴿أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، والنّصبُ على المَفعوليّة. ومعنى ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ ﴿وَرَضِيَ لَهُۥ﴾: لأجْلِه. أي: أذنَ للشّافعِ ورضِيَ لهُ قَولَه لأجلِه. ونَحوَ هذه اللّامِ اللامُ في قَولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

[﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ ١١٠]

أيْ: يَعلمُ ما تَقدَّمَهم مِنَ الأحْوالِ وما يَستقبلونه، ولا يُحيطونَ بمَعلوماتِه علمًا.

[﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ ١١١].

المُرادُ بالوُجوهِ: وجُوهُ العُصاة، وأنّهم إذا عايَنوا يَومَ القيامةِ الخَيبةَ والشّقوةَ وسوءَ

والجلودُ المُتمزِّقة، واللحومُ المُتفرِّقة، هَلمّوُا إلى عَرْضِ الرّحمن(١).

قولُه: (لا يعْوجُّ له مَدْعوٌّ)، قيل: هو كما يقالُ: لا عِصيانَ لهُ، أي: لا يُعصَى، ولا ظُلْمَ له، أي: لا يَظلِم.

قولُه: (المرادُ بالوجوهِ: وجوهُ العُصَاة)، قال القاضي: ظاهِرُهُ يقتضي العمومَ، ويجوزُ أن يُرادَ بها وجوهُ المُجرِمين، فتكونُ اللامُ بَدَلَ الإضافةِ، ويؤيِّدُه قولُهُ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩٥)، والحديث المذكور أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الحِساب، صارت، وجُوهُهم عانِيَة، أي: ذَليلةً خاشعَة، مِثل وجُوهِ العناةِ وهُم الأسارى. ونَحوَه قَولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧]، ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]. **وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ وما بعده: اعتراض،** كقَولِك: خابوا وخَسِروا. وكلُّ مَنْ ظَلَمَ فهو خائبٌ خاسر.

[﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ ١١٢]

الظُّلم: أنْ يأخذَ مِنْ صاحبِه فَوقَ حَقِّه. والهضم: أنْ يَكسرَ مِنْ حقِّ أخيه فلا

ظُلْمًا﴾، وهُو يَـحتملُ الحالَ والاستئنافَ لبيانِ ما لأجْلِه عَنَتْ وُجوهُهم[1]، وكذا عن أبي البقاء[2].

قولُه: (وقولُه: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ وما بعدَه: اعتراضٌ)، يعني: في هذا الكلام معنى التوكيدِ لِما قبلَه، وكان منَ الظاهرِ: وذَلَّتْ وجوهُ العُصاة وقد خابُوا وخَسِروا، فوُضِعَ موضعَه ذلك، وفيه رائحةٌ منَ الاعتزال، والأَوْلى أنهُ حالٌ منَ الوجوهِ ووُضِعَ موضعَ الراجعِ ﴿مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾، كما في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. أي: لا نُضيع أجْرَهم.

والمرادُ بالظُّلم: الشِّرْكُ، لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ورَوى مُحيي السُّنة، عن ابنِ عبّاس: خَسِرَ مَن أشرَكَ بالله، والظُّلمُ هُو الشِّركُ[3]، ولأنهُ واقعٌ في مُقابَلةِ قولِه: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾، والمرادُ بالوُجوهِ، الرُّؤساءُ والمُتكبِّرونَ؛ لأنّ المقامَ مقامُ الهَيْبة ولُصُوقُ الذِّلّة بوجوهِهم أَوْلى: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾: مُقابِلٌ لقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، المعنى: فلا يَخافُ الخَيْبةَ وإليه الإشارةُ بقولِه: فلا يَخافُ جزاءَ ظُلم ولا هَضْم؛ لأنهُ لم يَظلِمْ ولم يَهضِمْ، فلا يَستقيمُ حينَئذٍ أن يكونَ اعتراضًا.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٧١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٠٥).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩٦).

يوفيه له، كصفةِ المُطَفِّفينَ الذينَ إذا اكتالوا على النّاسِ يَستوفونَ ويَسترجحون. وإذا كالوهم أو وَزنوهُمْ يُخسرون. أي: فلا يَخافُ جَزاءَ ظُلْمٍ ولا هَضم، لأنّه لم يَظلِمْ ولم يَهضم. وقُرِئ: (فلا يَخَفْ) على النَّهي.

[﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ ١١٣]

﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾ عطفٌ على ﴿ كَذَٰلِكَ نَقُصُّ ﴾ [طه: ٩٩] أي: ومِثْلُ ذلك الإنزال، وكما

قولُه: (وقُرِئ: «فلا يَخَفْ»)، على النَّهي: ابنُ كثير، والباقونَ: ﴿يَخَافُ﴾ بالرَّفع، وهذه القراءةُ توافِق ما يُقابِلهُ منها ـ وهُو قولُه: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ ـ مِن حيثُ الإخبارُ، وأبلَغُ مِنَ القراءةِ الأُولى مِن حيثُ الاستمرارُ، والأُولى أبلَغُ لأنّها لا تَحتمِلُ التَرَدُّدَ في الإخبار(١)، قال الواحِديُّ: «فلا يَخَفْ»: فلْيَأْمَنْ لأنهُ لم يُفرِّطْ فيما وجَبَ عليه، وَنَهْيُه عنِ الخوفِ أمرٌ بالأَمْنِ(٢).

قولُه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾: عطفٌ على ﴿ كَذَٰلِكَ نَقُصُّ ﴾)، إشارةٌ إلى بيانِ النَّظْم، وأنّ التكريرَ للترديدِ والترجيعَ إلى ما هُو مهتَمٌّ بشأنِه وما سِيقَ الكلامُ لأجْلِه، ذكَرَه هناكَ وعَلَّقَ به مَدْحَ القرآن، ومَنْ أقبَلَ عليه ومَن أعرَضَ عنهُ، وأشار إلى أنَ المُقْبِلَ مُربِح مُفلِح والمُعرِض خاسِرٌ دامِر. واستمَرَّ على وعيدِ المُعرِض ووَعْدِ المُقبِل إلى أنْ عاد إلى ما لَه سَوْقُ الكلام وهُو مَدْحُ القرآن، فحَرَّضَ على التمسُّكِ به واستعمالِ التُّؤَدةِ والرِّفقِ في أخْذِه، وعَهِدَ على العزيمةِ بأمرِه وتَرْكِ النسْيانِ فيه، وضَرَبَ حديثَ آدمَ مثلًا للنسيانِ وتَرْكِ العزيمة. واستَوْفَى حقَّه، ثُم رَجَعَ إلى ما هُو المقصُودُ في الإيرادِ حيثُ قال: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه: ١٢٤] إلى أنْ قال: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾، وأنت إذا تأمَّلتَ حديثَ موسى عليه السَّلامُ بطُولِه وجدَته متَمِّمًا لحديثِ القرآنِ وما افتَتَحَ به السُّورةَ مِن قولِه تعالى: ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١-٢]، وهلُمَّ جرًّا، إلى آخِرِ السُّورة، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٤٦٤.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٢٢).

أنزلنا عليْك هؤُلاءِ الآياتِ المضمّنَةَ للوَعيدِ أنزَلنْا القُرآنَ كُلّه على هذه الوَتيرة. مكرّرينَ فيه آياتِ الوَعيدِ ليَكونوا بِحيثُ يُرادُ مِنهم تَركُ المعاصي أو فِعلُ الخَيرِ والطّاعة. والذِّكْر كما ذكرنا يُطلقُ على الطّاعةِ والعِبادَة. وقُرِئ: (نُحْدِثُ) و(تُحدِثُ) بالنّونِ والتّاء، أي: تُحدثُ أنت.

تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا ﴾ [طه: ١٣١] إلى قوله: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾؛ لأنهُ على وِزَانِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا ﴾[1] [الحجر: ٨٧-٨٨]، ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ﴾ [طه: ١٣٢]، ولأمْرٍ ما صَدَرَ عن أمرِ النُّبوةِ ومِشكاةِ الرِّسالة صَلَواتُ الله عليه: «إنّ اللهَ تعالى قَرأ ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾ قبْلَ أن يَخلُقَ السَّمواتِ والأرضَ بألْفِ عام، فلمّا سَمِعتِ الملائكةُ القرآنَ قالوا: طُوبَى لأُمّةٍ يَنزِلُ هذا عليها، وطُوبَى لأجوافٍ تَحمِلُ هذا، وطُوبى لألسنةٍ تتكلّمُ بهذا»، أخرَجَه الدارِميُّ[2] عن أبي هريرةَ.

قولُه: (الوَتيرة)، الجوهري: هِي الطريقةُ، يقال: ما زالَ على وَتيرةٍ واحدة.

قولُه: (ليكونوا بحيثُ يُرادُ مِنهم تَـرْكُ المعاصي أو فعلُ الخير)، قال في «الانتصاف»: الصَّوابُ: لِيكونوا على رَجاءِ التّقوى والتذكُّر، إذْ لو أرادَ اللهُ تَقواهُم لَكان. والعجَبُ أنّ الزمخشَريَّ نقَلَ عن سِيبويهِ في أوّل هذه السُّورةِ في ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، أي: كُونا على رَجائكما، ثُم كَعَّ عنهُ هاهنا لمُعتقَدِهِ[3].

قولُه: (والذِّكْرُ كما ذكَرْنا)، أي عندَ قولِه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه: ١٤]، أي: لِتَذكُرَني، فإنّ ذِكْري أن أُعبَدَ، والذّكر يُطلَقُ على العبادةِ والطاعة، أي: مجازًا؛ لأنّ الطاعةَ: أثَرُ الذِّكرِ والتذكير. ومرادُه مِن هذا التأويلِ اعتبارُ المُطابَقة لتفسيرِه التقْوَى بالاجتناب عن

---

(١) من قوله: «إلى قوله: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ لأنه على وِزان» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «سنن الدارمي» (٣٤١٤)، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٢٥)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٥٦)، وعزاه للطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٠)، و«المعجم الأوسط» (٤٨٧٦) وقال: وفيه إبرهيم ابن مهاجر، ضعّفه البخاري.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٨٩-٩٠). وقولُه: «كعَّ» يعني: رجع.

وسَكَّنَ بَعضُهم الثَّاءَ للتَّخفيف، كما في:..........................

المعاصي ليجمعَ بين فعل الطاعة وترك المعصية، وفيه إيذانٌ بأن التقوى قد يُرادُ منهُ الاحترازُ عمّا لا ينبغي كما قرَّرْناهُ في فاتحةِ البقرة، وقال مُحيّي السُّنةِ والواحِديُّ. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، أي: يجتنبُونَ الشِّركَ، ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ أي: يُجدِّدُ لهمُ القرآنُ عِبرةً وعِظَةً ليعتبروا ويَتَّعِظوا بذِكْرِ عِقابِ الله للأُمم(١).

وقال الإمامُ: وفيه وجهان: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، أي: يصيرونَ مُحترِزينَ عمّا لا ينبغي أو يُحدِثُ لهمُ القرآنُ ذِكْرًا يَدعوُهُم إلى الطّاعاتِ وفعل ما ينبغي، أو: أنزَلْنا القرآنَ ليَتَّقوا، فإنْ لم يَحصُلْ ذلك فلا أقلَّ مِن أن يُحدِثَ لهم ذِكْرًا شَرَفًا وصِيتًا حسَنًا أو كلمة، أو كما في قولِك: جالسِ الحَسَنَ وابنَ سِيرينَ(٢).

وقال القاضي: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ المعاصيَ، فتصيرَ التقوى لهم مَلَكةً، ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ عِظَةً واعتبارًا حينَ يَسمَعونَها فتُثبِّطُهم عنِ المعاصي: ولهذه النُّكتةِ أسنَدَ التقوَى إليهم والإحداثَ إلى القرآن(٣).

وقلتُ: والذي يَحضُرُنا الآنَ ـ واللهُ أعلم: أنّ المعنى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ أي: فصيحًا ناطقًا بالحقِّ ساطعًا تبيانه يُحدِثُ لهمُ التأمُّل والتفكُّرَ في آياتِه وبيِّناتِه الوافِيةِ الشافية فيُذعِنُونَ ويُطيعون. ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ العذابَ، فقيهِ لَفٌّ مِن غيرِ ترتيب، فالآيةُ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، قال المصنِّفُ: يَتذكَّرُ، أي: يَتأمَّلُ فَيبذُلُ النَّصفةَ مِن نفْسِه والإذعانَ للحقِّ ويَخشَى أن يكونَ الأمرُ كما تَصِفانِ فيَجُرَّه إنكارُه إلى الهَلَكةِ.

قولُه: (وسَكَّنَ بعضُهم الثاءَ للتخفيف)، أي: يُحدِثْ، قال ابنُ جِني: قرَأَ بها الحَسَنُ، وينبغي أن يكونَ هذا مما يُسكَّنُ استثقالًا للضَّمّة. وأنشَدَنا أبو عليٍّ لجَرير:

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٢٩٧) و«التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٢٢٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢١).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٢).

فاليَومَ أشرَبُ غيرَ مُستَحقِبٍ

[﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ ١١٤]

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ استعظامٌ له ولما يُصرِّفُ عليه عِبادَه مِنْ أوامِرِه ونَواهيه

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ منزِلُكمْ ونَـهْرُ تيرَى ولا تَعرِفْكُمُ العرَبُ

أي: لا تَعرِفُكُم[1].

قولُه: (فاليومَ أشرب غيرَ مُستحقِبٍ)، تمامُه في «المطلع»:

إثمًـا منَ اللـه ولا واغلِ[2]

مُستحقِب الإثم، أي: مُحتمِلٍ، يقال: استَحْقَبَ الإثمَ: إذا احتَمَلَه واكتَسَبَه، مأخوذٌ منَ الحقيبة، ووَغَلَ يَغِلُ: إذا دَخَلَ على القَوْم في شُربٍ مِن غيرِ أن يُدعَى كالوارِس في الطعام. قبلَه:

حلَّـتْ ليَ الخَمْرُ وكنتُ امرءًا عن شُربِها في شُـغْلٍ شـاغلِ

قائلُه امرُؤُ القيس، وكان حَلَفَ أنْ لا يشربَ الخَمْرَ حتى يُقتَلَ بني أسَدٍ بأبيهِ حُجْر، فوقَعَ ببعضِهم فَقَتَل جماعةً منهُم فقال عندَ ذلك: حلَّت ... البيت.

قولُه: (ولِـما يُصرِّفُ عليه)، عطفٌ على «لهُ»، أي: استعظـامٌ لِـما يُصرِّفُ عليه عبادَه. وقولُه: يُصرِّف، بضمِّ الياءِ وفَتْحِ الصَّادِ وكسرِ الراءِ المشدَّدة. الأساس: صَرَّفَه في أعمالِه وأمورِه فيتَصَرَّفُ فيها، وتصَرَّفَتْ بِهِ الأحوالُ. وليسَ فيه ولا في «الصِّحاحِ»: تَصَرَّفَ عليه، ولعلّه ضَمَّنَهُ معنى العُلُوِّ والاستيلاءِ، أي: يُجبِرُ الخَلْقَ على امتثالِ أوامِرِه والانتهاءِ من نَواهيه تصريفًا كما تَرى المَلِكَ الغالبَ النافذَ التصرُّفِ في رَعيَّتِه، وهذا لا يُوافِقُ مذهبَه.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٥٩)، وانظر البيت في «ديوان جرير» ص٤٩، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٨٦).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٢٢.

ووَعدِه ووَعيدِه والإدارةِ بينَ ثَوابِه وعِقابِه على حَسبِ أعمالِهم، وغيرِ ذلك مما يجري عليْه أمرُ مَلكوتِه، ولـمّا ذكرَ القرآنَ وإنزالَه قالَ على سَبيلِ الاسْتطراد: وإذا لَقّنَك

وفي هذا التقديرِ إيذانٌ بأنّ في ترتُّبِ حُكمِ الإنزال والتصريفِ في ﴿أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ﴾ على قولِه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ بالفاءِ، أمرًا عظيمًا وخَطْبًا جَليلًا، فَدلَّ وَصْفُ الباري بالمُلْكِ على التصريفِ القويِّ في المُلْكِ والمَلَكُوتِ على مُقتضَى مشيئتِه بالأمرِ والنَّهْي والوَضْع والرَّفْع والثَّوابِ والعقاب، فكان مناسبًا لقولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ﴾، ودَلَّ وَصْفُه بالحقِّ على البيانِ والظهور، وعلى الثَّباتِ في الصِّفاتِ الكاملة، فكان مناسبًا لقولِه: ﴿أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ أي: بَيِّنًا بُرهانُه ساطعًا نُورُه لا يَحُومُ الباطلُ حولَه، فأعظِمْ بمُنزِّلٍ ومُتصرِّفٍ منزِلُه الحقُّ ومُتصرَّفُه المُلْك، وفيه أيضًا معنى ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾، وقولُه تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، يعني: لا تَستعجِلْ بالقرآنِ خوفًا مِن أن يَنفلتَ منك؛ لأنّ المُصرِّفَ قاهرٌ والـمُبيِّنَ مُحِقٌّ لا بدَّ مِن إمضاءِ ما أرادَه ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾ في صَدْرِك لتَحفظَه، وإجرائه على لسانِك لتدفعَ الباطلَ بالحقّ، وهذه السُّنّةُ قائمةٌ في أُمّتِك إلى يوم القيامة ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾، فإنّ لهُ تحتَ كلِّ كلمة، بل كلِّ حرفٍ مِن هذا الكتابِ العزيزِ، أسرارًا ورُموزًا تتحيَّرُ فيها الأوهامُ، زادَنا الله اطّلاعًا على أسرارِ تنزيلِه والتوفيقَ للعمَلِ بما فيه بقَدْرِ الوُسْع والطاقة. قال صاحبُ «المطلع»: الذي بيَدِه الثوابُ والعقابُ فهو يَمْلِكُهما، والحقُّ الثابتُ: ذاتُه وصِفاتُه الكاملةُ.

قولُه: (ولـمّا ذكَرَ القرآنَ وإنزالَه قال على سَبيلِ الاستطراد)، قلتُ: قد سَبَقَ بأنّ قولَه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ كالرابطةِ بيْنَ الكلامَيْن، وذلك أنهُ تعالى لـمّا عَظَّمَ شأنَـه في إنزالِ القرآنِ العَربيِّ وتصريفِ الوَعيدِ فيه بأنْ أتى بصيغةِ العَظَمةِ والكِبْرِياءِ في قولِه: ﴿أَنزَلْنَآ﴾، ﴿وَصَرَّفْنَا﴾ امتناناً على حبيبه صَلَواتُ الله عليه، وبيّنَ أنّ القَصْدَ في الإنزالِ والتصريفِ: الترغيبُ والترهيب، وأرادَ أنْ يُرشِدَه إلى حُسنِ تلَقّيه لهذا المنزَّلِ العظيم الشّأن، وأن يَترُكَ مِن عادتِه منَ العَجَلةِ فيه، وَسَّطَ بيْنَ الكلامَيْنِ قولَه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾، وعطَفَ عليه ﴿وَلَا تَعْجَلْ﴾ على تنزيل الإخباريِّ منزِلَة الإنشائي؛ لأنّ فيه إنشاءَ التعجُّبِ معنى،

جِبريلُ ما يوحى إليكَ مِنَ القُرآن، فتَأنَّ عليكَ رَيثما يُسمعُك ويُفهمُك. ثم أقبِلْ عليه بالتَّحفُّظِ بعدَ ذلك. ولا تَكنْ قِراءتُك مُساوقةً لِقراءتِه. ونَحوه قَولُه تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦]، وقيل معناه: لا تُبلِّغْ ما كانَ مِنه مُجملًا حتى يأتيك البَيان. وقُرِئ: (حتّى نَقْضِيَ إليك وَحْيَه). وقَولُه تعالى: ﴿رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ مُتضمِّنٌ

حينَ نُبِّهتَ على عَظَمةِ جلالةِ المنزِّل وأُرشِدتَ إلى فخامةِ المنزَّل، فعَظِّمْ جنابَ الملِك الحقّ المُتصرِّف في المُلْكِ والمَلَكُوتِ وأقبِلْ بِشَراشِرِكَ في تحفُّظِ ألفاظِ كتابِه وتحقُّق مَبانيه، وإذا وَعَيْتَ فادعُ اللهَ لاستزادةِ العِلم لتدبُّرِ حقائقِهِ ومعانيه، وقد سَبَقَ وجْهُ نَظْمِه معَ قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ﴾.

قولُه: (رَيْثَما يُسمِعُك)، الأساس: ما رَيَّثَك وما بَطَّأَ بك؟ وما قعَدتُ لفُلانٍ إلاّ رَيْثَما قال كذا، النِّهاية: وفي الحديثِ: «فلم يَلْبَثْ إلاّ رَيْثَما»[١]، قلت: أي: إلّا قَدْرَ ذلك، وقد يُستعمَلُ بغيرِ (ما)، والمعنى: ارفُقْ على نفْسِكَ قَدْرَ ما يُسمِعُك.

قولُه: (مساوقةً لقراءتِه)، الأساس: فلانٌ في ساقةِ العَسْكر: في آخِرِه، جمعُ سائق، وهُو يُساوِقُه، وتساوَقَتِ الإبِلُ: تَتابَعتْ، وهُو يَسوُقُ الحديثَ، النِّهاية: المُساوَقةُ: المُتابَعة. كأنَّ بعضَها يَسُوقُ بعضًا.

قوله: (لا تُبلِّغْ ما كان منه مجملاً) إلى آخره. هذا منتقض بنزول ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بيانًا لقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لأنه ﷺ بلَّغه قبل نزول ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، وكذا قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، نزل بعد تبليغه ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولضعف هذا الوجه ذكر لفظ (قبل)[٢].

قولُه: (وقُرِئَ: «حتّى نَقْضِيَ»)، قال مُحيي السُّنة: قرَأ يعقوبُ: «نَقْضِيَ»، بالنّونِ وفَتْحِها وكسرِ الضّادِ وفَتْح الياء، «وَحْيَهُ» بالنَّصبِ[٣].

---

(١) هو جزء من حديثٍ طويلٍ أخرجه مسلم (٩٧٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩٧) ولتمامِ الفائدة، انظر: «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه ص٩٠، و«البحر المحيط» (٧: ٣٨٧).

لِلتّواضعِ لله تعالى والشُّكرِ له عِندما عَلمَ مِنْ تَرتيبِ التَّعلُّم، أي: عَلّمتني يا رَبِّ لَطيفةً في بابِ التَّعلُّمِ وأدبًا جَميلًا ما كان عِندي، فزِدني عِلمًا إلى عِلم، فإنّ لك في كلِّ شَيءٍ حِكمةً وعِلمًا. وقيل: ما أمرَ الله رُسولَه بطلبِ الزِّيادةِ في شَيءٍ إلّا في العِلم.

[﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ ١١٥]

يُقالُ في أوامرِ الملوكِ ووَصاياهم: تَقدَّم الملكُ إلى فُلانٍ وأوعزَ إليْه، وعَزمَ عليْه، وعَهدَ إلَيْه. عَطفَ اللهُ سُبحانَه قصةَ آدمَ عليه السلام على قَولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣] والمعنى: وأُقْسِمُ قَسمًا لَقدْ أمَرْنا أباهُم آدمَ ووصَّيناه

قولُه: (عندَما عَلِم)، ظَرْفٌ يَتعلَّقُ بـ«الشكر»، «والشُّكرِ لهُ» عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «للتواضُع لله»؛ لأنّ التواضُعَ هاهنا عينُ الشُّكر. كأنّه قيلَ: يا ربِّ إنّي لا أعلَمُ شيئًا، وإنّ افتقاري إلى جَنابِكَ الأقدَس لا يَزُولُ، فكما عَلَّمتَني كيفيّةَ ترتيبِ التعلُّم، وهُو التَحفُّظُ بعدَ التعَلُّم، فلا تَقطَعْ هذه النِّعمةَ عنّي في كلِّ ما أنا فيه منَ الأقوالِ والأفعال.

قولُه: (أي: علّمتَني يا ربّ)، يعني: أدّبْتَني في بابِ العِلم أدبًا جميلًا، وهُو التأنّي عندَ تلقينِ المعلِّم ثُمّ الإقبالُ عليه بالتّحفُّظ، وهذا ما كنتُ أعلَمُه، فزِدْني عِلمًا أي: أدِّبني تأديبًا إلى تأديبٍ.فإنّ لك في كلِّ شيءٍ حِكمةً. فقولُه: «ما كان عندي» معترِضةٌ.

قولُه: (تقدَّم الـمَلِكُ إلى فُلان)، الراغبُ: قَدمْتُ إليه بكذا: أَمَرْتَهُ قبْلَ وقتِ الحاجةِ إلى الفعل[١]. أي: قبْلَ أن يَدهَمَه الأمرُ أو الناس، وعَهِدَ فلانٌ إلى فلان: ألقَى العهدَ إليه وأوصَاهُ بحِفظِه.

قولُه: (وأوعَزَ إليه)، الجوهريّ: أوعَزْتُ إليه في كذا وكذا، أي: تَقدمْتُ، وكذلك: وَعَّزْتُ إليه توعيزًا، وقد يُخفّفُ. فيقالُ: وَعَزْتُ إليه وَعيزًا.

قولُه: (عطَفَ اللهُ سبحانه وتعالى قصّةَ آدمَ عليه السلامُ على قولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٦١.

أنْ لا يَقربَ الشَّجرة، وتوعّدناه بالدُّخولِ في جملةِ الظّالمينَ إنْ قَربها، وذلك مِنْ قبلِ وجُودِهم ومِنْ قبلِ أنْ نَتوعّدَهم، **فخالفَ إلى ما نُهِيَ عَنْه** وتُوعِّدَ في ارتكابِه **مُخالفتَهم**، ولم يَلتفتْ إلى الوَعيدِ كما لا يَلتفتون، كأنّه يقول: إنّ أساسَ أمرِ بَني آدمَ على ذلك، وعِرقَهم راسخٌ فيه. فإنْ قُلت: ما المُرادُ بالنِّسيان؟ قُلت: يَـجوزُ أن يُرادَ النِّسيانُ الذي هو نَقيضُ الذِّكر، ....

﴿ٱلْوَعِيدِ﴾)، فإن قلتَ: أليسَ هذا مُخالفًا لِما ذهبْتَ إليه في النَّظْم، وقولِك: وضَرَبَ حديثَ آدمَ مثلًا للنِّسيانِ وتَرْكِ العزيمة، وأنّه متّصلٌ بقولِه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾؟ قلتُ: هَيْهاتِ! ما أشدَّ التئامَه بما أسلَفْناهُ مِن أنْ تصريفَ الوعيدِ لأجْلِ اتّقاءِ العذاب، وأنّ قولَه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾، وذلك أنْ معنى قولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ هُو أنّا كما نَهَيْناهم عمّا لا ينبغي ورتّبْنا عليه الوَعيدَ لعلّهم يَخافُونَ العذابَ ويَجتنبونَ عنه، كذلك نَهَيْناكَ عن التعجيلِ لتَلقّي التنزيلِ مُتأنّيًا مُتدبّرًا بجِدٍّ وعزيمةٍ، فكأنّا عَهِدْنا إليك بذلك لئلّا تَقَع فيما لا ينبغي، كما نَهَيْنا آدمَ عن أكْلِ الشَجرةِ لئلاّ يَشْقى ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾، فالضَّميرُ في قولِه: قبْلَ وجودِهم لَمن قيل في حقِّهم: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ مِن قوم محمدٍ صَلَواتُ الله عليه، فسَبيلُ حديثِ العَجَلةِ سَبيلُ الاستطراد، وسَبيلُ حديثِ آدمَ سَبيلُ التذييل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّ أساسَ أمرِ بني آدمَ على ذلك».

قولُه: (**فخالَفَ إلى ما نُهِيَ عنهُ**)، هُو مِن قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]، قال المصنِّفُ: خالَفَني فلانٌ إلى كذا: إذا قصَدَهُ وأنت مُوَلٍّ عنهُ، وتقولُ: خالَفَني إلى الماءِ، يريدُ أنه قد ذهَبَ إليه واردًا وأنت صادرٌ[1].

قولُه: (**مُخالفَتَهم**)، مفعولٌ مُطلَقٌ، لقولِه: «فخالَفَ»، «وتَوعَّدَ»: عطفٌ على «نُـهِيَ عنهُ». أي: خالَفَ الـمَنهِيَّ والمتوعَّدَ في قولِه: وَصَّيْناهُ أنْ لا يَقرَبَ الشّجرة، وتوَعَّدْناهُ بالدُّخولِ في جُملةِ الظالمينَ مُخالفةً مثلَ مُخالفةِ هؤلاءِ في النَّهْيِ والوعيد.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ١٦٦).

وأنه لم يُعْنَ بالوصيّةِ العِنايةَ الصّادقَة، ولم يَستوثِقْ مِنها بِعقدِ القَلبِ عليْها وضبطِ النَّفس، حتّى تَولّدَ مِن ذلك النّسيان. وأنْ يُرادَ التَّركُ وأنّه تَركَ ما وُصّيَ به مِن الاحتراسِ عَن الشَّجرةِ وأكلِ ثمرتِها. وقُرِئ: (فَنُسِّيَ) أي: نَسّاهُ الشّيطَان. العَزم: التَّصميمُ والـمُضيُّ على تَركِ الأكل، وأنْ يَتصلَّبَ في ذلك تَصلُّبًا يُؤيِسُ الشّيطَانَ مِنَ التَّسويلِ له. والوجُود: يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى العِلم، ومَفعولاه، ﴿لَهُۥ عَزۡمٗا﴾ وأنْ يَكونَ نَقيضَ العدَمِ كأنّه قال: وعدِمْنا له عَزمًا.

[﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ ١١٦].

﴿وَإِذۡ﴾ مَنصوبٌ بمُضمر، أي: واذكُرْ وَقتَ ما جَرى عَليْه مِنْ مُعاداةِ إبليسَ ووَسْوستِه إليهِ وتَزيينِه له الأكلَ مِنَ الشَّجرَة، وطاعتِه لَهُ بعْدَ ما تَقدّمتْ مَعهُ النَّصيحةُ والمَوعظَةُ البَليغَةُ والتَّحذيرُ مِنْ كَيدِه، حتّى يَتبينَ لكَ أنّه لم يكنْ مِن أُولي العَزمِ والثّبات. فإنْ قُلت: إبليسُ كانَ جِنـيًّا بِدليلِ قَولِه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، فمِنْ أينَ تَناوَلَه الأمرُ وهو للمَلائكةِ خاصّة؟ قُلت: كانَ في صُحبَتِهم، وكانَ يَعبدُ الله تَعالى عبادَتَهم، فلمّا أُمروا بالسُّجودِ لآدمَ والتَّواضعِ له كَرامةً له، كانَ الجِنيُّ الذي مَعَهم أجدرَ بأنْ يَتواضع، كما لَو قامَ لمقبلٍ على المَجلسِ عِليةُ أهلِه وسَراتُهم، كانَ القيامُ على واحدٍ بَينَهم هو دونَهم في المنزلةِ أوجب، حتّى إن لم يَقمْ

قولُه: (لم يُعْنَ بالوَصيّة)، أي: لم يَعتَدَّ بها الاعتدادَ الصّادق، الجوهري: عُنيتُ بحاجتِك، أعْنَى بها عنايةً، وأنا بها معنيٌّ، والأمرُ: لِتُعْنَ بحاجتي بضمِّ التاءِ وسكونِ العين.

قولُه: (مِنَ الاحتراس)، الجوهريَ: تَحرَّستُ مِن فلانٍ واحترَسْتُ منهُ، أي: تحفَّظْتُ منهُ.

قولُه: (عِلْيَة أهلِه)، الجوهري: فلانٌ مِن عِلْيَةِ النّاس، وهُو جمعُ رجُلٍ عَليّ، أي: شريفٍ رفيع، مثْلَ صَبيٍّ وصِبْيَة.

قولُه: (وسَراتـهم)، الجوهري: وهُو جمعُ السَّرِيِّ، لا يُعرفُ جمعُ «فعيلٍ» على «فَعَلَةٍ» غيرُه. الأساس: هُو سَرِيٌّ، منَ السَّراة ومِن أهلِ السَّرْو، وهُو السَّخاءُ والمُروءة.

عُنف. وقيل له: قَدْ قامَ فُلانٌ وفلان، فمَنْ أنت حتّى تَترفّعَ عَنِ القِيام؟ فإن قُلت: فكيف صَحَّ اسْتثناؤه وهو جِنّيٌّ عنِ الملائكَة؟ قلت: عَمِلَ على حُكمِ التَّغليبِ في إطلاقِ اسمِ الملائكةِ عليْهم وعليْه، فأُخرجَ الاستثناءُ على ذلك، كقَوْلِك: خَرجُوا إلا فُلانَة، لامرأةٍ بَينَ الرِّجال ﴿أَبَىٰ﴾ جُملةٌ مُستأْنفة، كأنهُ جَوابُ قائلٍ قال: لِـمَ لم يَسجُد. والوَجهُ أنْ لا يُقدَّرَ له مَفعول، وهو السُّجودُ المَدلولُ عليْه بقَولِه: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ وأنْ يَكونَ مَعناهُ أظهرَ الإباءَ وتَوقّفَ وتَثبّط.

[﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ ١١٧]

﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾ فلا يَكونَنَّ سَببًا لإخراجِكما. وإنّما أُسندَ إلى آدمَ وَحدَه فِعلُ الشَّقاءِ دونَ حَوّاءَ بعدَ إشراكِهما في الخُروج؛ لأنّ في ضِمنِ شَقاءِ الرَّجلِ وهو قَيِّمُ أهلِه وأميرُهم شَقاءَهم، كما أنّ في ضِمنِ سَعادتِه سَعادتَهم، فاخْتصرَ الكَلامَ بإسنادِه إليْه دونَهما. مَعَ المُحافظةِ على الفاصلَة. أو أريدَ بالشّقاءِ التّعبُ في طَلَبِ القوت، وذلك مَعصوبٌ برَأسِ الرَّجلِ وهو راجعٌ إليْه. ورُويَ أنّه أُهبطَ إلى آدمَ ثَورٌ أحمرُ فكانَ يحرثُ عليْه ويَمسحُ العَرقَ مِنْ جَبينِه.

[﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ ١١٨-١١٩]

قُرِئَ: ﴿وَأَنَّكَ﴾ بالكَسرِ والفَتح. ووَجهُ الفَتح: العَطفُ على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾. فإنْ

قولُه: (وذلك معصوبٌ برأسِ الرجُل)، أي: موكَّلٌ إليه. **الأساس**: الأمورُ تُعصَبُ برأسِه. **النهاية**: سَمَّوا السيِّدَ المُطاعَ مُعَصَّبًا؛ لأنه تُعصَّبُ به أمورُ الناس، أي: تُـرَدُّ إليه وتُرادُ به. قال عُتبةُ بنُ ربيعةَ: ارجِعوا ولا تُقاتلوا واعصِبُوها برأسي، يريدُ السُّبَّـةَ التي تَلحَقُهم بتَرْكِ الحرب. أي: انسُبوها إليّ وإن كانت ذميمةً.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿وَأَنَّكَ﴾ بالكسرِ والفَتْح)، بالكسرِ: ابنُ كثير، وبالفَتْح: الباقونَ[1]،

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٦٤.

قُلت: «إنّ»لا تَدخلُ على «أنّ»، فلا يُقال: إنّ أنّ زَيدًا مُنطلق، والواوُ نائبةٌ عَنْ «إنّ» وقائمةٌ مَقامَها فلِمَ أُدخلتْ عليها؟ قُلت: **الواوُ لم توضع لِتكونَ أبدًا نائبةً عنْ «إنّ»، إنّما هي نائبةٌ عن كُلِّ عامِلٍ**، فلمّا لم تَكنْ حَرفًا مَوضوعًا لِلتَّحقيقِ خاصةً كـ«إنّ» لم يَمتنِع اجتماعُهما كما امتنعَ اجتماع إنّ وأن.

الشِّبعُ والرِّيُّ والكِسوةُ والكِنّ: هي الأقطابُ التي يَدورُ عليْها كَفافُ الإنسان،

قال الزجّاج: إذا كُسِرت فعلى الاستئنافِ وعَطْفِ جُملةٍ على جملة، وإذا فُتِحت فعلى معنى أنّ لكَ أن لا تَظْمَأ فتنسقَ بأنّك على قولِه: ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ ويكونُ ﴿أَنَّكَ﴾ في موضع نَصْب. ويجوزُ أن يكونَ في موضع رَفْع والعطفُ على محلِّ إنّ واسمِها. لأن معنى إنّ زيدًا قائم: زيدٌ قائمٌ، فالمعْنى: وذلك أنّك لا تَظْمأ[1]، وقال أبو البقاء: وجازَ أن تقَعَ «أنّ» المفتوحةَ معمولةً لـ«إنّ» لَـمّا فُصِلَ بينَهما، التقديرُ: إنّ لك الشِّبَعَ والرّيَّ[2]، وقيل: يجوز: إن عندنا أن زيدًا مُنطلِق.

قولُه: (**الواوُ لم توضَعْ لتكونَ أبدًا نائبةً عن «إنّ»، إنّما هِي نائبةٌ عن كلّ عامل**)، قال صاحبُ «التقريب»: يريدُ أنّ الواوَ تَنوُبُ عن كلّ عامل، ولم توضَعْ للتحقيقِ خاصّةً، والمُمتنعُ تَلاقي حرفَيْنِ موضُوعَيْنِ للتحقيق: وقلتُ: يعني أنّ الواوَ نابَتْ مَنابَ «إنّ»، لكنْ بالنظَرِ إليها واعتبارِ وَضْعِها ليسَتْ نَصًّا في التحقيقِ مثلَ «إنّ»، فلا يُهمَلُ وَضْعُها الحقيقيُّ.

وقال القاضي: حرفُ العَطْف وإنْ نابَ عن «إنّ»، لكنهُ نابَ من حيث إنهُ عاملٌ، لا مِن حيث إنه حرفُ تحقيق[3].

وقيل: الواوُ و إنْ كانت نائبةً إلاّ أنها ليسَتْ في قوّةِ الـمَنُوبِ عنه، فلذلك عوملَ مَعها ما لا يُعامَلُ معَه، كقولِك: ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا، ولا يجوزُ أن تقولَ: ليس لا قاعدًا.

قولُه: (**الشِّبَعُ والرِّيُّ والكِسْوةُ والكِنّ**)، أُورِدَ على خلافِ ما عليه ترتيبُ الآية ليُشيرَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٠٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٤).

فذكَّرُهُ اسْتِجماعَها له في الجنَّة، وأنّه مَكفِيّ لا يَحتاجُ إلى كِفايةِ كافٍ ولا إلى كَسبٍ

إلى أنه مِن بابِ التتميم والاستيعاب، يعني كان مِنَ الظاهرِ أن يُضمَّ الشِّبَعُ والرِّيُّ في قَرْنٍ واحد، و«الكِسوةُ والكِنُّ» في آخَرَ، فخولِفَ ليُنبِّه على أنّ المذكورَ هي الأقطابُ التي يَدورُ عليها الكَفافُ، يعني إنّما ضَمَّ الشِّبَع واللُّبْسَ ليُؤْذِنَ بعَدَم استغناءِ الإنسانِ عنهُما، وأنهما مِن أصُولِ النِّعم، وجمَعَ الاستظلالَ والرِّيَّ ليُشيرَ إلى أنهما تابعانِ لهُما ومُكمِّلانِ لمنافِعهما، وهذا أدخَلُ في الامتنانِ مِنَ الظاهر، لِما في تقديمِ أصُولِ النِّعم وجَلائلِها، وإردافِ توابِعها ولواحِقها: الإعلام باستِجْلابِها لسائرِ ما يُفتقَرُ إليها في الكَفَاف، كما سَبَقَ في تقديم (الرَّحمنِ) على (الرَّحيم). ويَنصُرُ هذا التأويلُ اختلاف العبارتَين في الفقرتين، وهو: ﴿إِنَّ لَكَ﴾ ﴿وَأَنَّكَ﴾ و﴿أَلَّا﴾ و﴿لَا﴾، فدلّتِ[1] الأُولى على استقرارِ الإكرام وثُبوتِ الاحترام بتقديرِ مُتعلَّقِ الخبر، وإتْيانِ اللام، وكذا في تَنسيقِ المذكوراتِ الأربعةِ مُرتَّبةً هكذا مُقدَّمًا ما هُو الأهمُّ فالأهمّ، ثُمّ في جَعْلِها تفصيلًا لمضمونِ قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ وتكريرِ لفْظةِ (فيها)، وإخراجِها في صيغةِ النَّفي مُكرَّرةَ الأداء، الإيماءُ إلى التعريضِ بأحوالِ الدُّنيا، وأنّه لا بدَّ مِن مُقاساتِها فيها، لأنّها خُلِقَت لذلك، وأنّ الجنّةَ ما خُلِقَتْ إلاّ للتنعيم ولا يُتَصوَّرُ فيها غيرُه، وما ذَكَرَه مِن تصويرِ ما يُنفِّرُ السّامعَ ويُحذِّرُه حتّى يَتحامَى بعضٌ من ذلك.

قولُه: (**استجماعَها**)، وفي بعض النسخ: «اجتماعَها»، هُو ثاني مفعولي «ذَكَّرَ»، أي: ذَكَّرَ اللهُ تعالى آدمَ استجماعَ هذه الأشياءِ لهُ في الجنّة، أي: اجتماعَها.

المغْرِب: استَجْمَعَتْ للمَرْءِ أمورُه: اجتَمَعَ لهُ ما يُحبُّه. وهُو لازمٌ، وقولُهم: استَجمَعَ الفَرَسُ جَرْيًا. نَصْبٌ على التمييز، وأمّا قولُ الفُقهاءِ: مُستجمِعًا شرائطَ الجُمُعة، فليسَ بثَبْتٍ[2].

والـلامُ في لنقائضِها لضَعْفِ عمَلِ النَّفْي بسببِ التعريفِ أوِ الفَرْعيّة.

---

(١) من قوله: «هذا التأويل اختلاف» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٥٩).

كاسبٍ كما يَحتاجُ إلى ذلك أهلُ الدُّنيا، وذَكرَها بلفظِ النَّفي لنَقائِضِها التي هي الجوعُ والعُريُ والظَّمأُ والضَّحو، لِيطرقَ سَمعَه بأسامي أصْنافِ الشّقوةِ التي حَذّرَه مِنْها، حتّى يَتحامى السَّببَ المُوقِعَ فيها كَراهةً لها.

[﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ ١٢٠]

فإنْ قُلت: كيف عَدّى «وَسوسَ» تارةً بـاللّامِ في قَولِه: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وأُخرى بـ(إلى) قُلت: وَسوسةُ الشّيطانِ كوَلولةِ الثّكلى ووَعوعةِ الذّئبِ ووقوقةِ الدَّجاجة، في أنّها حِكاياتٌ لِلأصواتِ وحُكمُها حُكْمُ صَوَّتَ وأجْرِس. ومِنْه: وَسْوَسَ الـمُبَرْسَمُ، ....

قولُه: (كيف عَدَّى «وَسْوَسَ»؟)، سؤالٌ عن موقِعِ استعمالِه معَ حَرْفِ الجرِّ، ووجْهِ صحّتِه وتحقيقِ وَضْعِه، قال الجوهريُّ: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ يريدُ: إليهما، ولكنّ العَرب تُوصِّلُ بهذه الحروفِ كلِّها الفعلَ. وأجاب: أنّ «وَسْوَسَ» مأخوذٌ منَ الوَسْوَسة، وهِي: حكايةُ صوتٍ وحُكمُها حُكمُ «صَوَّتَ»، وكذا وكذا، وهُو فعلٌ لازمٌ، فإذا عُدِّي باللام كان لبيانِ المُوَسْوَس له كما في قولِه تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقولِه: أجْرِسْ لها، واللامُ مِن صِلةِ الفعل. وأمّا في الأصواتِ فللبيانِ، وإذا عُدِّيَ بـ«إلى» ضُمِّنَ معنى الإنهاء.

المُغرِبُ: الوَسْوَسَةُ: الصَّوتُ الخَفِيُّ. يقال: وَسْوَسَ الرجُلُ بلفظِ ما سُمِّيَ فاعلُه: إذا تَكلَّمَ بكلامٍ خَفِيٍّ يُكرِّرُه، وهُو فعلٌ لازمٌ، كوَلْولَتِ المرأةُ، ووَعْوَعَ الذِّئبُ، ورجُلٌ مُوَسوِسٌ بالكسر، ولا يقال بالفتح، ولكنْ مُوَسْوَسٌ إليه أوْ لَهُ، أي: تُلقَى إليه الوَسْوَسَةُ، وقال أبو اللَّيث(١): الوَسْوسةُ: حديثُ النفْس، وإنّما قيل: مُوَسوِس لأنهُ يُحدِّثُ بها في ضَميرِه(٢).

قولُه: (وَسْوَسَ الـمُبَرْسَمُ)، المُغرِبِ: بُرْسِمَ الرجُلُ، على ما لا يُسَمَّ فاعلُه، فهُو مُبَرْسَمٌ

(١) في (ط): «وقال الليث».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٥٢).

وهو مُوَسْوِسٌ بالكسر، والفَتحُ لَحن. وأنشدَ ابنُ الأعرابي:

وَسوَسَ يَدعُو مُـخلِصًا رَبَّ الفَلَق

فإذا قُلت: وَسوَسَ له، فمَعناه لأجله، كقَولِه:

أجرِسْ لها يا ابنَ أبي كِبَاشِ

بفَتح السِّين: إذا أَخذَه البِرسامُ، بالكسر، وفي «التهذيب»: بالفَتْح، وهُو مُعرَّبٌ، عن ابنِ دُرَيد، وفي «الأسباب والعلامات»: هُو وَرَمٌ يَحدُثُ في الحِجابِ المعترِضِ بينَ الكبِدِ والمعدةِ، فيزولُ العقلُ لاتّصالِ هذا الحِجابِ بحُجُبِ الدِّماغ[١].

قولُه: (**وهُو مُوسْوِسٌ بالكسر، والفتحُ لَـحْن**)، قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَّواص»: يقولونَ: باقلّاء مُدَوَّد، وطعامٌ مُسوَّس، ورجلٌ موسوَس، وخُبزٌ مُكَرَّج، ومتاعٌ مُقارَب، يفتَحونَ ما قبْلَ الحرفِ الأخيرِ من كلِّ كلمة، والصّوابُ كسرُه. ويقالُ في الفعل منَ الـمُدوَّد: قد دَادَ، وأَدَّادَ، ودَوَّدَ، ودَيَّدَ[٢].

قولُه: (**وَسْوَسَ يَدْعو مُـخْلِصًا ربَّ الفَلَق**)، تمامُه:

سِرًّا وقــد أوَّنَ تأوينَ العَقَقْ   في الزَّرْبِ لو يَمضَغُ شَرْيًا ما بَصَقْ

أوَّن البعيرُ: إذا عَظُمَ بطنُه مِن شُربِ الماء. والعَقَقُ: جمعُ عَقُوق، وهِي الحاملُ. وَسْوَس: صوتُ حكايةٍ للصَّوت؛ لأنّ رُؤبة يَصِفُ قانِصًا يُخفِي شَخْصَه ويُخفِتُ صوتَه حتّى إنه لو مضَغَ حنْظَلًا ما بَصَقَ خوفًا مِن أن يُحِسَّه الصَّيدُ فَينفِرَ.

الأساس: ومنَ المجازِ: الصائدُ في زَرْبِه وزَرِيبَته وهي قُتْرَتُه، شُبِّهت بزَرْبِ البُهْم.

قولُه: (**أجْرِسْ لها يا ابنَ أبي كباشِ**)، تمامُه في «المطلع»:

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٧١). وانظر كلام ابن دريدٍ في «جمهرة اللغة» (٣: ٣٠٥).

(٢) «درّة الغوّاص» ص ٤٩.

ومعنى (وَسوسَ إليه): أنهى إليْه الوَسوسة، كقَولِك. حَدّثَ إليْه وأسرَّ إليه. أضافَ الشّجرةَ إلى الخُلد وهو الخُلود؛ لأنّ مَن أكلَ مِنها خَلدَ بزَعمِه، كما قيل لـحَيزوم: فرس الحياة؛ لأنّ مَن باشرَ أثرَه حَيِي ﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ دليلٌ على قراءةِ الحَسنِ بن عليٍّ وابنِ عَباسٍ رضيَ اللهُ عنهم: «إلا أن تكونا مَلِكَيْنِ» [الأعراف: ٢٠]، بالكَسر.

[﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ ١٢١]

طَفِقَ يَفعلُ كذا: مِثل: جَعلَ يَفعل، وأَخذ، وأَنشأ. وحُكمُها حُكمُ كادَ في وقُوعِ الخَبرِ فِعلًا مُضارعًا، وبَينَها وبَينَه مَسافةٌ قَصيرةٌ هي للشُّروعِ في أوّلِ الأمر. وكادَ لمشارفتِه والدُّنوِّ مِنه. قُرِئ: (يَخَصِّفان) للتكثيرِ والتكرير، مِن خَصفَ النّعلَ وهو أنْ

فما لها الليلةَ مِن إنفاشِ(١)

أجْرِسْ لها، أي: أُحْدُ للإبلِ لتسمعَ الحُداءَ فتسيرَ، وهُو مأخوذٌ منَ الجِرسْ وهُو الصّوتُ، وجرَّس الطّيرُ: صَوّتَتْ بمَناقيرِها على شيءٍ تأكُله، قولُه: «لها»، أي: لأجْلِها، الإنفاشُ: مِن: أنْفَشَ الغَنَم: إذا ترَكَها ترعَى ليلًا بلا راعٍ، أي: سِرْ بِها ولا تترُكْها الليلةَ لترعَى.

قولُه: (﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ دليلٌ على قراءةِ الحسَن ...: «إلا أن تكونا مَلِكَيْن» بالكسرِ) في الأعراف(٢)؛ لأنّ الـمُلْكَ غيرُ مُطابِق للمَلَكَينِ بالفَتح، وقلتُ: يجوزُ أن يُطابِقَه من حيث انضمامُ ﴿لَّا يَبْلَىٰ﴾ معَ الـمُلْك؛ لأنه حينَئذٍ كنايةٌ عن الخُلود، فهوُ بمنزِلةِ ﴿أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَـٰلِدِينَ﴾ هناك.

(١) قائله مسعود بن عبد الفزاري، كما في «تاج العروس».

(٢) في الآية ٢٠ منها، وانظر: «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه ص٤٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ١٧٨).

يَـخرزَ عليْها الخِصاف، أي: يُلزقانِ الوَرقَ بسَوءاتِهما للتَّستّرِ وهو وَرقُ التّين. وقيل: كان مُدورًا فصارَ على هذا الشّكلِ مِن تَحتِ أصابعِهما. وقيل: **كان لِباسُهما الظُّفر**، فلمّا أصابا الخطيئةَ نُزِعَ عَنهما وتُركتْ هذه البَقايا في أطرافِ الأصابع، عنِ ابنِ عباس: لا شبهةَ في أنّ آدمَ صَلواتُ الله عليه لم يَمتـثلْ ما رَسمَ اللـهُ له، وتَخطّى فيه ساحةَ الطّاعة، وذلك هو العِصيان. ولـمّا عصى خَرجَ فِعلُه مِن أن يَكونَ رُشدًا وخَيرًا، فكان غيًّا لا مَحالة؛ لأنّ الغيَّ خِلافُ الرُّشد، ولكنّ قولَه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ بهذا الإطلاقِ وبهذا التَّصريح، وحيثُ لم يَقُل: وزَلَّ آدمُ وأخطأَ وما أشبهَ ذلك، ممّا يُعبَّرُ به عن الزلّاتِ والفُرطات: **فيه لُطفٌ بالمُكلّفينَ ومَزجَرةٌ بَليغةٌ** ومَوعِظةٌ كافّة، وكأنه قيلَ لهم: انظُروا واعتَبِروا كيفَ نَعيتُ على النبيِّ المَعصومِ حَبيبِ الله الذي لا يَجوزُ عليه إلّا اقترافُ الصَّغيرةِ غيرِ المنفِّرةِ زَلَّتَه بهذه الغِلْظةِ وبهذا اللّفظِ الشنيع، فلا تَتهاوَنُوا بما يَفرُطُ منكم من السَّيئاتِ والصَّغائر، فَضلًا أن تَجسُروا على التَورُّطِ في الكبائر، وعن بَعضِهم: ﴿فَغَوَىٰ﴾ فبَشِـمَ من كَثرةِ الأكل، وهذا ـ وإنْ صَحَّ على لُغةِ مَن يَقلِبُ الياءَ الـمكسورَ ما قَبلَها ألِفًا فيَقولُ في (فني) و(بقي): (فنا) و(بقا)، وهم بَنوطَيِّءٍ ـ تفسيرٌ خَبيث.

قولُه: (كان لباسُهما الظُّفُر)، النّهاية: أيْ: شيءٌ يُشبِهُ الظُّفْرَ في بياضِه وصَفائه وكثَافتِه.

قولُه: (فيه لُطفٌ للمُكلَّفينَ[1] ومَزْجَرةٌ بليغة)، خبَـرُ «لكنّ»، أي: لكنّ قولَه كيتَ وذَيْتَ فيه لُطف، يعني: كان منَ الظاهرِ أن يُقالَ في حقِّه: زَلَّ وأخطأَ، فجعَلَهُ عاصيًا ثُمّ أوقَعَ الغيّ مسببًا عنهُ للتغليظ، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، يدُلُّ عليه قولُه بهذه الغِلْظة.

قولُه: (فَبشِمَ)، الجوهريُّ: البَشَمُ: التُّخْمة، يقال: بَشِمْتُ منَ الطّعام، وبَشِمَ الفَصيلُ مِن كثْرةِ شُربِ اللَّبَن.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «بالمكلفين».

[﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾ ١٢٢]

فإنْ قُلت: ما مَعنى: ﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ قُلت: ثُمّ قَبلَه بعدَ التَّوبةِ وقرَّبَه إليه، من: جُبِيَ إليَّ كذا فاجتَبَيتُه. ونَظيرُه: جُلِيَت عليَّ العَروسُ فاجتَلَيتُها. ومِنهُ قَولُه عزَّ وجَلّ: ﴿وَإِذَا لَمۡ تَأۡتِهِم بِـَٔايَةٖ قَالُواْ لَوۡلَا ٱجۡتَبَيۡتَهَا﴾ أي: هَلّا جُبِيَت إليك فاجتبَيتَها، وأصلُ الكَلِمةِ الجمع، ويَقولون: اجتَبَتِ الفَرَسُ نفسَها إذا اجتَمَعت نفسُها راجِعةً بعد النِّفار. و﴿وَهَدَىٰ﴾ أي: وفّقَه لحفظِ التَّوبةِ وغَيرِه من أسبابِ العِصمةِ والتَّقوى.

[﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ ١٢٣]

لـمّا كانَ آدَمُ وحوّاءُ عليهما السَّلامُ أصْلَي البَشَر، والسَّبَبين اللذَينِ منهُما نَشَؤوا وتَفرَّعُوا: جُعِلا كأنّهما البشَرُ في أنفُسِهما، فخُوطِبا مُخاطَبتَهم، فقيل: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم﴾ على لَفظِ الجَماعة. ونظيرُه إسنادُهمُ الفِعلَ إلى السَّبَب، وهو في الحقيقةِ للمُسَبَّب، ....

قولُه: (جُبِيَ إليّ كذا فاجتَبَيتُه)، مِن قولِك: اجتَبَى الشيءَ بمعنى جَباهُ لنفسِه، أي: جَمَعَه، فقولُه: هلاّ جُبِيَتْ إليك فاجْتَبَيْتَها؟ معناه: هلاّ جُمِعَت إليكَ فاجتَمْعتَها افتعالًا مِن عندِ نفْسِك؟ فإنّهم كانوا يقولون: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤].

قولُه: (جُلِيَتْ عليَّ العَروسُ فاجتَلَيتُها)، أي: نظَرتُ إليها مَجلُوّةً.

قولُه: (﴿وَهَدَىٰ﴾ أي: وَفَّقَه لِحفظِ التّوبة)، فَسرَ الهدايةَ المُطلقَة لاقترانِها بالتّوبة بما يُناسبُها تتميمًا، فعلى هذا ينبغي أنّ يفسَّرَ الغِوايةَ في قولِه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ بما يُناسبُ العِصيانَ مِن مُتابعةِ هَوَى النّفس بتسويلِ الشيطان، لا بالغِوايةِ الحقيقيَّة، كقولِ إخوةِ يوسفَ: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨].

قولُه: (ونَظيرُه: إسنادُهمُ الفعلَ إلى السبب، وهُو في الحقيقةِ للمسبَّب)، نحو: بَنَى الأميرُ المدينةَ، وكسَى الخليفةُ الكعبةَ، يعني: خوطِبَ آدَمُ وحواءُ بقولِه: ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾

﴿هُدًى﴾ كِتابٌ وشَريعة. وعن ابنِ عبّاس: ضَمِنَ اللهُ لِمَن اتبعَ القُرآنَ أن لا يَضِلَّ في الدُّنيا ولا يَشقى في الآخِرة، ثمّ تَلا قولَه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾

لأنهُ حالٌ منَ الضَّميرِ في ﴿ٱهْبِطَا﴾، أي: متعادِين، عَقَّبَ بقولِه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ على لَفظِ الجماعة، ولم تَحصُلْ منهُما العَداوةُ ولا كانا تابعَيْنِ لأحدٍ منَ الأنبياء، لكنْ لمّا كانا سَبَبَي البشَرِ ومنهُما نَشؤوا، جُعِلا كأنّهما البَشَرُ فخُوطِبا مُخاطَبتَهم، وفي عكْسِه خطابُ اليهودِ في زَمَنِ الرَّسولِ ﷺ بنحوِ قولِه: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٥].

قولُه: (وعن ابنِ عبّاس: ضَمِنَ اللهُ لِمنِ اتَّبعَ القرآنَ أنْ لا يَضِلَّ في الدُّنيا ولا يَشقى في الآخِرة)، ونحوُه في «المعالم»[1] عن سعيدِ بن جُبَير، عن ابنِ عبّاس، وعنِ الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عبّاس.

وقلتُ: هذا إشارةٌ إلى الترجيع الذي بُنِيَتْ هذه السُّورةُ الكريمةُ عليه كما سَبَق، وإلاّ فلِمَ خصَّه بالقرآنِ هاهنا وترَكَه في البقرةِ على العموم والقصّةُ القصّةُ؟ حيثُ قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] برسُولٍ أبعثُهُ إليكُم وكتابٍ أُنزِلُه عليكُم، بدليلِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩] في مُقابَلةِ قولِه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ﴾، والقَرينةُ هاهنا: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ إلى قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾، روينا عن أبي داود عن سعدِ[2] بنِ عُبَادة، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ما مِن امرئٍ يقرَأُ القرآنَ ثُم يَنْسَاهُ إلا لقيَ اللهَ يومَ القيامةِ أجذَمَ»[3]، وزادَ رزينٌ: واقرؤوا إن شئتُم: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾، وإنّما خصَّ خيرَ الأُمّة بأنّها لا تَضِلُّ بالدُّنيا ولا تَشْقَى بالآخِرة؛ لأنّ قصّة آدمَ عليه السّلامُ كانت مُصدَّرةً بقولِه: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ ومُختَتمةً بقولِه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، وأنهما

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٠٠)، والأثر المذكور قد أخرجه الطبري في «التفسير» (١٦: ٦٩١).

(٢) في (ح) و(ف): «سعيد»، وهو خطأ.

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٢٥٣)، والدارمي في «السنن» (٣٣٤٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨١٧)، والبزّار في «المسند» (٣٧٣٩)، وهو في «مسند أحمد» (٢٢٤٥٦) بإسنادٍ صحيح لغيره.

والـمَعنى: أنّ الشقاءَ في الآخِرةِ هُوَ عِقابُ مَن ضَلَّ في الدُّنيا عن طَريقِ الدّين، فمَنِ اتّبعَ كتابَ الله وامْتثَلَ أوامِرَه وانتَهى عن نَواهيهِ نَجا مِنَ الضَّلالِ ومن عِقابِه.

[﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ ١٢٤-١٢٦]

الضَّنْك: مَصدَرٌ يَستَوي في الوَصفِ به الـمُذكَّرُ والمؤنَّث. وقُرِئ: (ضَنْكَى) على (فَعْلَى). ومعنى ذلك: أنّ مَعَ الدِّينِ التَّسليمَ والقَناعةَ والتَّوكّلَ على الله وعلى قِسمَتِه؛ فصاحِبُه يُنفِقُ ما رَزَقَه بسَماحٍ وسُهولة، **فيَعيشُ عَيشًا رافِعًا**؛ كما قالَ عَزَّ وجَلّ:

مُقابِلانِ لقولِه: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

قولُه: (**الضَّنْكُ: مَصْدَر**)، الراغب: ﴿ضَنكًا﴾ أي: ضِيقًا، وقد ضَنُكَ عَيْشُه، وامرأةٌ ضِناكٌ: مُكتَنِزةٌ. والضُّناكُ: الزُّكامُ، والمضنُوكُ: المزكومُ(١).

قولُه: (**أنّ معَ الدِّين التسليمَ**)، تأويلُ المعنى قولِه: ﴿ذِكْرِى﴾ [طه: ١٢٤] المرادُ به القرآن؛ لأنّ الدِّينَ منهُ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦].

قولُه: (**فيعيشُ عَيْشًا رافعًا**)، الجوهري: الرَّفْغُ: السَّعَةُ والخِصْبُ، يقالُ: رَفُغَ عيْشُه ـ بالضمِّ ـ رفاغةً: اتّسَعَ فهُو عيشٌ رافغٌ ورفيغ، أي: واسعٌ طيِّب.

الراغب: العَيْشُ: الحياةُ المختَصّةُ بالحَيوان، وهُو أخصُّ منَ الحياة؛ لأنّ الحياةَ تقالُ في الحيَوان، وفي الباري وفي الملَكِ، وتُشتَقُّ منهُ المعيشةُ لِما يُتعَيَّشُ منهُ؛ قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢]، وقال في أهلِ الجنّةِ: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧]، وقال ﷺ: «لا عَيْشَ إلاّ عيْشُ الآخِرَة»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥١٢.

(٢) المصدر السابق ص٥٩٦. والحديث المذكور أخرجه البخاري (٣٧٩٦)، ومسلم (١٨٠٥) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه.

﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، والـمُعرِضُ عنِ الدِّين، مُستَولٍ عليه الحِرصُ الذي لا يَزالُ يُطمَحُ به إلى الازديادِ منَ الدُّنيا، مُسلَّطٌ عليه الشُّحُّ الذي يَقبِضُ يدَهُ عن الإنفاق، فعَيشُه ضَنْكٌ وحالُه مُظلِمة، كما قالَ بعضُ المتصوِّفة: لا يُعرِضُ أحَدٌ عن ذِكرِ رَبِّه إلّا أظلَمَ عليه وقتُه وتَشوَّشَ عليه رِزقُه، ومن الكفَرَةِ من ضَرَبَ اللهُ عليه الذِّلّةَ والمَسكنَةَ لكُفرِه، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقال: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١١-١٢]، وقال: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، وعنِ الحسَن: هوَ الضَّريعُ والزقومُ في النار، وعن أبي سَعيدٍ الخُدريّ: عَذابُ القَبر، وقُرِئ: (ونَحْشُرْه) بالجَزمِ عَطفًا على مَحَلّ ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾؛

قولُه: (وعنِ الحَسَنِ: هُو الضَّريع)، عطفٌ على قولِه: «إنّ معَ الدِّين التسليمَ والقَناعةَ» إلى آخرِه من حيثُ المعنى، يعني: معنى ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾: إمّا ما يلقَاهُ المُعرِضُ في الدُّنيا منَ الضِّيقِ في العَيْش بسببِ الحِرصِ وجَمْع المالِ أو الذِّلّةِ والمسكَنةِ أو قِلّةِ الرِّزقِ أو الابتلاءِ بالجَدْبِ والقَحْط، وإمّا ما يَلقَاهُ في الآخِرةِ من أكلِ الزَّقُّوم والضَّريع، وقال اللهُ: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، فتلخيصُه: المُعرِضُ عنِ الدِّين شأنُهُ في الدُّنيا كيْتَ وكيْتَ، وعَيْشُهُ ضَنْك، وعن الحَسَنِ: المُعرِضُ عنِ الدِّين[1] شأنُه في الآخِرةِ أكْلُ الضَّريع والزَّقُّوم، يَشهَدُ للقولِ الأوّل رِعايةُ التقابُل، فإنّ قولَه: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ مُقابِلٌ لقولِه: ﴿فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ كما سَبَق.

---

(١) من قوله: «شأنه في الدنيا» إلى هنا، سقط من (ط).

لأنه جَوابُ الشَّرط، وقُرِئ: (ونَحشُرُهْ) بسُكونِ الهاءِ على لَفظِ الوَقف، وهذا مِثلُ قَولِه: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]، وكما فُسِّرَ الزُّرقُ بالعَمى، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ ذلك فَعلتَ أنت، ثُمّ فُسِّرَ بأنّ آياتِنا أتتكَ واضِحةً مُستَنيرة، فلم تَنظُر إليها بعَينِ المعتَبِر ولم تتبصَّر وتركتَها وعَميتَ عنها، ....

قولُه: (وهذا مِثلُ قولِهم)، ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]؛ لأنه مِن أعمَى البصَر. وقيل: أعمَى عن الحُجّةِ لقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا﴾، والوَجْهُ هُو الأوّلُ لقولِه: ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾.

قولُه: (وكما فُسِّرَ الزُّرقُ[1] بالعَمى)، يعني: في قولِه تعالى: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، قال: العمَى؛ لأنّ حَدَقَة مَن يُذهَبُ بنُورِ بَصَرِه تزْرَاقّ[2].

قولُه: (ثُم فُسِّرَ بأنّ آياتِنا أتتْكَ)، يعني: لمّا قال القائلُ: ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ وأُجيبَ بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ والمشارِ إليه السابق، أي: كما أنّا حشَرْناكَ أعمى وكنتَ بصيرًا، مِثلَ ذلك فَعَلْتَ أنت، قال: ما فَعَلْتُ يا ربِّ؟ فقيل: أتتْكَ آياتُنا واضحةً مُستنيرةً، وأنتَ بصيرٌ صَحيحٌ، فعَمِيتَ عنها. فلمّا وَضَعَ في التنزيلِ مَوضِعَ فَعَمِيتَ عنها: فَنسيتَها وَضْعًا للمُسبَّبِ موضعَ السببَ؛ لأنّ مَن عَمِيَ عن شيءٍ نَسِيَه وترَكَه[3]، رَتَّبَ عليه: ﴿وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾، ولذلك بَدَّلَ المصنِّفُ الواوَ بالفاء. وأمّا معنى ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الثالثِ فالتذييلُ والتقرير، ولذلك عَمَّ المعنى بقولِه: ﴿مَنْ أَسْرَفَ﴾ فالمُشَبَّهُ في التشبيهِ الأوّل فِعلُهم، وهُو عَماهُم عن الآيات، والمُشبَّهُ بِهِ حَشْرُهم أعمى، وفي التشبيهِ الثاني المشَبَّهُ: فعلُ الحقِّ وهُو تَركُه إياهم على عَـماهُم، والمشبَّهُ به: تَركُهم آياتِ الله، وفي التشبيهِ الثالثِ المُشَبَّهُ به: الجزاءُ الخاصُّ والمُشبَّهُ الجزاءُ العامّ.

قولُه: (أتتك واضحةً مستنيرةً). هذا إذا فسّرَ الآياتِ بالدّلائل الظاهرةِ والمعجزاتِ

---

(١) في (ح) و(ف): «الرزق» بالراء المهملة ثم الزاي وهو تصحيف.

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠: ٢٤٢).

(٣) في الأصول الخطية: «نسيها وتركها»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

فكذلك اليومَ نَترُكُكَ على عَماكَ ولا نُزيلُ غِطاءَه عن عَينَيك.

[﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ ۚ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴾ ١٢٧]

لـمّا توعَّدَ المُعرِضَ عن ذِكرِه بعُقوبتَين: المعيشةِ الضَّنْكِ في الدُّنيا، وحَشرِه أعمى في الآخِرةِ خَتَم آياتِ الوَعيدِ بقَولِه: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾ كأنه قال: ولَلحَشْرُ على العَمى الذي لا يَزولُ أبدًا أشَدُّ من ضِيقِ العَيشِ المنقَضي، أو أراد: ولَتَرْكُنا إيّاهُ في العَمى أشدُّ وأبقى مِن تَركِه لآياتِنا.

[﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ ﴾ ١٢٨]

الباهرة، ويجوزُ أنْ تُحملَ الآياتُ على آيِ القرآن، وإتيانُها حفظُها وتعاهدُها ليلًا ونهارًا، وقضيّةُ النظمِ يساعدُ عليه؛ فإنّ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، دالٌّ عليه، لِما أنّ المرادَ بالهدى، رسولٌ يبعثه، وكتابٌ ينزّله كما مرّ في أوّل البقرة؛ فقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾، معطوفٌ على قوله: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾، وهو جوابٌ للشّرط، فيكون المعنى: ومن أعرضَ عن هدايَ، ومن الهُدى الكتابُ المنزَل. والإعراضُ عنه: إمّا بأن لا يقبل رأسًا، أو لا يُعمل به، أو يحفظُ ولا يتعاهدُ فينسى، فيقالُ له: أتتك آياتُنا، أي حفظتَها ثمّ نَسيتَها، وكذلك اليومَ تُتركُ من لُطفِنا ورحمتِنا، ويؤيّدُه ما رَوينا عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «عُرضتْ عليّ أجورُ أمتي، حتّى القَذاةُ يُخرجها الرجلُ من المسجد، وعُرضت ذنوبُ أمتي، فلم أرَ ذنبًا أعظمَ من سورةٍ من القرآن، أو آيةٍ أُوتيَها رجلٌ ثمّ نسيها»(١). رواه الترمذي، وأبو داود(٢).

قولُه: (لـمّا توعَّد المُعرِضَ)، يريدُ: أنّ قولَه: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ﴾ إمّا مؤكِّدٌ لمعنى قولِه: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ ومُبَيِّنٌ لِما قصدَ به، أو لقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ﴾.

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣١٦٦)، و«سنن أبي داود» (٤٦١).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

فاعلُ ﴿لَمْ يَهْدِ﴾ الجُملةُ بعدَه، يُريد: ألَـم يَهدِ لَهم هذا بمَعناه ومَضمُونِه، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩-٨٠]، أي: تَركنا عليه هذا الكَلام، ويجوزُ أن يَكونَ فيه ضَميرُ الله أو الرَّسول، ويَدُلُّ عليه القِراءةُ بالنُّون.

وقُرِئ: (يُمَشَّوْن) يُريدُ أنّ قُريشًا يتقلَّبونَ في بِلادِ عادٍ وثَمودٍ ويَمشُون ﴿فِي مَسَٰكِنِهِمۡ﴾ ويُعايِنُونَ آثارَ هَلاكِهم.

[﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ ١٢٩]

قولُه: (وفاعلُ ﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ﴾ الجُملة)، قال صاحبُ «الكشف»: فاعلُ ﴿يَهۡدِ﴾ مُضْمَرٌ، والـمعنى: أفلمْ يَتبيَّنْ لهم إهلاكُنا؟ ولا يكونُ كم في ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ﴾ فاعلًا ولا مفعولًا؛ لأنّ الاستفهامَ لا يَعمَلُ فيه ما قبلَه، ولكنّه منصوبٌ بـ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾، فهو مفعولٌ مُقدَّم[1]، أي: وكثيرًا منَ القُرى أهلَكْنا، وإذا كان الضَّميرُ في ﴿يَهۡدِ﴾ لله أو للرسول، فـ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ الجُملةُ في تأويلِ المفعول.

قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٠٠]: إنما عُدِّي فعل الهداية باللام؛ لأنهُ بمعنى التبيين. فإذا قُرِئَ بالنُّون كان المعنى: أوَلَم يَهْدِ لهُم هذا الشأن؟ كذلك المعنى: أوَلم يَتَبيَّنْ لقُريشٍ هذا الشأنَ، وهُو إهلاكُنا كثيرًا منَ القُرى الخاليةِ والحالُ أنّهم يَمشُونَ في مساكِنِهم، والبيانُ مثلُ قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الروم: ٩].

في «اللُّباب»: قال الكُوفيُّونَ: فاعلُه: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾، وهذا لا يجوزُ عندَ البَصْريِّـين؛ لأنّ الجُملةَ لا تكونُ فاعلةً، وقالوا: فاعلُه مُضمَرٌ يفسِّرُه ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ والباءُ في قولِ المصنِّف بمعناه، مَثَلُه: كتبتُ بالقلم، أي: فاعلُ ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ﴾ هذا بواسطةِ مَضمونِه.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨٥٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

الكَلِمةُ السّابِقة: هيَ العِدَةُ بتأخيرِ جَزائِهم إلى الآخِرة، يَقول: لَولا هذه العِدَةُ لكانَ مثلَ إهلاكِنا عادًا وثمودًا لازمًا لهؤلاءِ الكفَرة، واللِّزامُ: إمّا مَصدَرُ (لازَمَ) وُصِفَ به، وإمّا فِعالٌ بمَعنى: (مُفْعِلٍ)، أي: مُلْزِم، كأنه آلةُ اللُّزوم لفَرطِ لُزومِه، كما قالوا: لِزازُ خَصِم. ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لا يخلُو من أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿كَلِمَةٌ﴾ أو على الضَّميرِ في ﴿كَانَ﴾ أي: لَكانَ الأخذُ العاجِلُ وأجلٌ مُسَمّى لازمَينِ لهم كما كانا لازمَينِ لعادٍ وثَمود، ولم يَنفَرِدِ الأجَلُ المُسَمّى دونَ الأخذِ العاجِل.

[﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴾ ١٣٠]

﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ في مَوضِعِ الحال، أي: وأنتَ حامِدٌ لرَبِّكَ على أن وفَّقكَ للتَّسبيحِ وأعانَكَ عليه، والمُرادُ بالتَّسبيح: الصَّلاة، أو على ظاهِرِه، قُدِّمَ الفِعلُ على الأوقاتِ أوّلًا، والأوقاتُ على الفِعلِ آخِرًا فكأنه قال: صَلِّ لله قَبلَ طُلوعِ الشَّمسِ يَعني الفَجر، وقَبلَ غُروبِها يعني الظُّهرَ والعَصر؛ لأنهما واقِعَتانِ في النِّصفِ الأخيرِ منَ النَّهارِ بينَ زَوالِ الشَّمسِ وغُروبِها، ....

قولُه: (هِي العِـدَةُ بتأخيـرِ جَزائهم إلى الآخِرة)، قال القاضي: أي: تأخير عذاب هذه الأمّة[1].

قولُه: (لِزازُ خصْم)، أي: مُلِحٌّ. الأساس: هذا لِزازُ البابِ؛ لِنجافِه الذي يُلَزُّ به، وإنهُ لِزازُ خَصِمٍ، ولِزَازُ مالٍ: مُصلحٌ لهُ، والنِّجافُ: العَتَبةُ.

قولُه: (مِن أن يكونَ معطوفًا على ﴿كَلِمَةٌ﴾)، قال صاحب «الكشف»: التقدير: لولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِن ربِّك لكان لزامًا وأجَلٌ مُسَمًى لكان العذابُ لازِمًا لهم، فَصَلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بـ«كانَ» واسمِها وخبرِها[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٦).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨) بتحقيق د. عبدالقادر السعدي، أو (٢: ٨٥٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

وتَعمّدْ آناءَ الليلِ وأطرافَ النّهارِ **مُختصًّا لها بصَلاتِك**، وذلك أنّ أفضَلَ الذِّكرِ ما كانَ باللّيل؛ لاجتِماعِ القَلبِ وهُدوءِ الرِّجلِ والخُلوِّ بالرَبِّ، وقالَ اللهُ عزَّ وجَلّ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦]، وقال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر: ٩]؛ ولأنّ اللَّيلَ وقتُ السُّكونِ والرّاحة، فإذا صُرِفَ إلى العِبادةِ كانت على النَّفسِ أشدَّ وأشقّ؛ وللبدَنِ أتعبَ وأنصَب، فكانت أدخَلَ في مَعنى التَّكليفِ وأفضَلَ عندَ الله، وقد تَناوَلَ التَّسبيحُ في آناءِ اللَّيلِ صلاةَ العَتَمَة، وفي أطرافِ النَّهارِ صلاةَ المغرِبِ وصلاةَ الفَجرِ على التَّكرار، إرادةَ الاختِصاص، كما اختَصَّتْ في قَولِه: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، **عندَ بَعضِ المُفسِّرين**. فإن

قولُه: (**وتعمَّدْ آناءَ اللَّيل**)، قال صاحبُ «المطلع»: أي: بعضَ ساعاتِ اللّيل، واحدُها: أنى، مثْلَ: رحى، وإنى: كمِعى، وإنْيٌ: كنحْيٍ.

قولُه: (**مختصًّا لها بصَلاتِك**)، اعتبَرَ في تقديم الظَّرف الاختصاص، وقَدَّرَ «تعَمَّدْ» لقُربِ معناهُ مِن قولِه تعالى: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] أي: إيّايَ ارهَبوا فارهَبُونِ، وأريدَ بالاختصاص: الاهتمامُ؛ لأنهُ ليس المراد: خَصِّص هذَيْنِ الوقتَيْنِ بالصَّلاة دونَ غيرِهما، ويجوزُ أن يُرادَ الاختصاص، أي: تعمَّدْ هذَيْنِ الوقتَيْنِ بالفَضْلِ وخصِّصْ فضيلتَهما على سائرِ الأوقات.

قولُه: (**وهُدُوء الرِّجْلِ**)، **الجَوهري**: أتانا فلانٌ هُدوءًا، أي: بعدَ نومِه، وبعدَما هدَأَ الناسُ، أي: ناموا، والرِّوايةُ: «هُدُوِّ الزَّجَلِ» بالزّاي والجيم المفتوحة: الصَّوت.

قولُه: (**عندَ بعضِ المفسِّرين**)، وهُو مجاهدٌ[1]، لقولِه في قولِه تعالى: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]: الوُسْطى هِي الفَجرُ؛ لأنها بيْنَ صَلاتَي النهارِ وصَلاتَي اللَّيل، وبيانُ التشبيه هُو أنّ ﴿قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ تناوَلَ صَلاةَ الفَجْرِ والظُّهرِ والعَصْرِ، و﴿ءَانَآىِٕ ٱلَّيْلِ﴾: صَلاةِ العَتْمة، ثُم جيءَ بقولِه: ﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ فعُلِمَ

---

(١) أخرجه الطبري في «التفسير» (٤: ٣٧٠).

قُلت: ما وَجهُ قَولِه: ﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ على الجمع، وإنّما هما طَرَفان كما قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]؟ قُلت: الوَجهُ أمنُ الإلباس، وفي التَّثنيةِ زِيادةُ بيان، ونَظيرُ مَجيءِ الأمرَينِ في الآيتَين: مجيئُهما في قَولِه:

ظَهْراهُما مِثْـلُ ظُهُورِ التُّرْسَين

منهُ صَلاةُ المغرِبِ وصَلاةُ الفَجْر، على أنّ صَلاةَ الفجرِ كُرِّرتْ على تلك الوَتيرةِ، أي: على عطفِ الخاصِّ على العامّ، فقولُه: «على التَّكْرار» متعلِّقٌ بصَلاةِ الفَجْر بدليلِ قولِه: «كما اختَصَّتْ» أي: صَلاةُ الفَجْرِ، لا صَلاةُ المغرِبِ والفَجْرِ كما ظَنّ.

قولُه: (مَجيء الأمرَيْن)، أي: التَّثنيةِ والجَمْع.

قولُه: (ظَهْرَاهُما مِثْلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ)، قَبْله:

ومَهْمَهَيْن فَدْفَديْن[1] مَرْتَيْنْ

وبعدَه:

جُبْتُهما بالنَّعْتِ لا بالنَّعْتَيْنْ[2]

المَهمَهُ: المفازةُ البعيدةُ، والمَرْتُ، بسكونِ الراء: مفازةٌ لا نَبْتَ فيها ولا ماءَ، والفَدْفَدُ: الأرضُ الـمُستوِية. والواوُ بمعنى رُبَّ وجَوابُها: جُبْتُهُما، وظَهراهُما: صُلْباهما؛ لأنّ ظَهْرَ التُّرسِ يأتي بالنَّعتِ بالفَرَس، فَرَس نَعْتٌ: متناهٍ في الجَرْي؛ لأن النّعتَ: وَصْفُكَ الشيءَ بما فيه منَ الحُسْن، هكذا ذَكَرَ الخليلُ، وكلُّ شيءٍ جيِّدٍ بالغٍ فيه فهُو نَعْتٌ. وقيل: المرادُ قَطْعُها ولم يُنعَتْ لي إلّا مرّةً واحدةً يَصِفُ نفْسَه بالفَطانة والخِبْرةِ بسُلوكِ المَفاوِز. وقيل: إنّما قال: ظهورُ التُّرسَيْن، كراهَة الجَمْع بينَ التَّـثْنيتَـيْنِ إحداهما في المضافِ وثانيتهما في المضافِ إليه، كقولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

(١) في النسخة (ح): فَدْفَد على الإفراد. وليس بصواب.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي. وقيل لغيره. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٩٧).

وقُرِئ: (وأطرافِ النهارِ) عَطفًا على ﴿ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾، و(لعَلَّ) للمُخاطَب، أي: اذكُرِ اللـهَ في هذه الأوقات، طَمَعًا ورَجاءَ أن تَنالَ عندَ الله ما به تَرضى نَفسُكَ ويُسَرُّ قَلبُك، وقُرِئ: (تُرْضى) أي يُرضيكَ ربُّك.

[﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا لِنَفۡتِنَهُمۡ فِيهِۚ وَرِزۡقُ رَبِّكَ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ ١٣١]

﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ﴾ أي: نَظَرَ عينَيك، ومَدُّ النَّظَر: تَطويلُه، وأنْ لا يَكادُ يردُّه، استِحساناً للمَنظورِ إليهِ وإعجاباً بهِ، وتمنِّياً أن يكونَ لـه، كما فَعلَ نَظارةُ قارونَ حينَ قالوا: ﴿يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ [القصص: ٧٩]، حتّى واجَهَهُم أولو العِلمِ والإيمانِ بـ﴿وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾ [القصص: ٨٠]، وفيه أنّ النظرَ غيرَ الممدودِ مَعفوٌّ عنه، وذلك مِثلُ نَظرِ مَن بادَه الشيءَ بالنَّظَرِ ثُمَّ غَضَّ الطَّرف، ولـمّا كانَ النظَرُ إلى الزَّخارِفِ كالـمَركوزِ في الطِّباع، وأنّ

قولُه: (ولعلّ للمخاطَب)، أي: التّرَجّي راجعٌ إلى المخاطَب، كما أنّ الشّكَّ في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] راجعٌ إلى المُخاطَبِ لا إلى المتكلِّم سبحانَه وتعالى.

قولُه: (وقرِئ: «تُرْضَى»)، بضمِّ التاءِ: الكسائيُّ[(١)].

الراغبُ: رضيَ يرضى رِضًا فهو مَرْضِيّ ومَرْضُوٌّ، ورِضا العبدِ عن الله: أن لا يَكرَهَ ما يَجري به قضاؤه، ورضا الله عنِ العَبْدِ هُو: أن يَراهُ مؤتَمِرًا لأمرِه ومُنتهِيًا عن نَهْيِه، قال اللـهُ تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [البينة: ٨][(٢)].

قولُه: (بَادَهَ الشّيء)، بادَهَهُ: فاجَأَهُ، والاسمُ البَداهةُ والبديهة.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٤. وفسرّه أبو عُبَيْدٍ بقوله: فيه وجهان: أحدُهما أن يُرادَ: تُعطى الرضى ويرضيك اللـه، والوجه الآخر أن يكونَ المعنى: يرضاكَ اللـه بدلالةِ قوله: ﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٥٥].

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٥٦.

مَن أبصَرَ منها شيئًا أحبَّ أن يُمدَّ إليه نَظرُه ويَملأَ منهُ عينيه قيل: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ أي: لا تَفعَل ما أنتَ مُعتادٌ له وضارِبُه، ولقَدْ شَدَّدَ العُلماءُ من أهلِ التَّقوى في وُجوبِ غَضِّ البَصَرِ عن أبنِيَةِ الظَّلَمةِ وعُدَدِ الفَسقَةِ في اللِّباسِ والمراكِبِ وغيرِ ذلك؛ لأنهم إنَّما اتَّخذوا هذه الأشياءَ لعُيونِ النَّظارة؛ فالنَّاظِرُ إليها مُحصِّلٌ لغَرَضِهم، وكالمُغري لهم على اتـخاذِها، ﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ **أصنافًا منَ الكَفَرة، ويجوزُ أن ينتَصِبَ حالًا من هاءِ الضَّمير،** والفِعلُ واقعٌ على ﴿مِّنْهُمْ﴾ كأنه قال: إلى الذي متَّعنا به ـ وهو أصنافٌ ـ بعضَهم وناسًا منهم. فإنْ قُلت: عَلامَ انتَصَبَ ﴿زَهْرَةَ﴾؟ قُلت: على أحَدِ أربَعةِ أوجُه: على الذَّمِّ وهو النَّصبُ على الاختِصاص، **وعلى تَضمينِ ﴿مَتَّعْنَا﴾ مَعنى أعطَينا وخَوَّلنا،**

قولُه: (﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾: **أصنافًا منَ الكَفَرة**)، الراغبُ: الزَّوجُ يقال لكلٍّ منَ القرينتَينِ منَ الذَّكَر والأُنثى، في الحَيواناتِ المتَزاوِجة وفي غيرِها، كالخُفِّ والنَّعْل، ولكلِّ ما يَقترِنُ بآخَرَ مُماثِلًا لهُ أو مُضادًّا. قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢]. أي: أقرانَهم المُقتَدِينَ بهم في أفعالِهم. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١] أي: أشباهًا وأقرانًا[١].

قولُه: (**ويجوزُ أن ينتَصِبَ حالًا من هاءِ الضَّمير**)، أي: في ﴿بِهِۦ﴾، وتقديرُه: وهُو أصنافٌ. وقولُه: (منهم) على هذا: مفعولٌ به، والعاملُ ﴿مَتَّعْنَا﴾، و«مِن»: للتبعيض، و«ناسًا» في الكتابِ تفسيرٌ لقولِه: بعضُهم، المعنى: لا تَـمُدَّنَّ عَينيْكَ إلى أصنافِ الزَّخارفِ التي مَتَّعنا بها بعضًا منَ الكَفَرةِ كالملابِس الفاخِرة والمَناكِح المؤنَّقة والمراكبِ الفائقة والرَّوائحِ الطَّيِّبة، وعلى الأوَّلِ كان الفعلُ واقعًا على ﴿أَزْوَٰجًا﴾ و﴿مِّنْهُمْ﴾: صفةٌ، و«مِن»: بيانٌ، أي: لا تُـمدَّنَّ عينَـيْكَ إلى الزَّخارفِ التي متَّعنا بها[٢] أصنافًا منَ الكفَرةِ كاليهودِ والنَّصارى والمشرِكينَ، قال صاحبُ «التقريب»: ﴿مِّنْهُمْ﴾ هُو المفعولُ به.

قولُـه: (**وعـلى تضمينِ ﴿مَتَّعْنَا﴾ معنـى أعطَيْنـا وخَوَّلْنـا**)، أي: ملَّكْنا، قال صاحبُ

(١) «مفردات القرآن» ص٣٨٤.

(٢) من قوله: «بعضاً من الكفرة» إلى هنا، سقط من (ط).

وكونُه مَفعولًا ثانيًا له، وعلى إبدالِه من مَحلِّ الجارِّ والمَجرور، وعلى إبدالِه من

«التقريب»: فالباءُ في ﴿بِهِۦٓ﴾ على هذا: للآلة[(١)]، أي: إلى المالِ الذي أعطَينا بسَببِه الكُفّارَ ﴿زَهْرَةَ﴾، إذْ لو كان صِلةَ ﴿مَتَّعْنَا﴾ لَزِمَ أن يكونَ له ثلاثةُ مفاعيلَ. وقال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: الأظهَرُ أن تكونَ ﴿زَهْرَةَ﴾ منصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ دلَّ عليه الكلام أي: جَعلْنا لهم أزواجًا[(٢)]، أو آتَيْناهُم؛ لأنه إذا مَتَّعَهم بها جَعَلَها لهم[(٣)] وآتاها إيّاهم[(٤)]، وهذا قولُ الزجّاج[(٥)]. وقال ابنُ الحاجِب: ويجوزُ أن يكونَ الفعلُ المُقدَّر: قولَنا، أعني: بيانًا لـ﴿مَا﴾ أو للضمير في ﴿بِهِۦٓ﴾ أو لـ﴿أَزْوَٰجًا﴾ وهو الذي يُسَمّى نَصْبًا على الاختصاص، وأن يكونَ بَدلًا مِن ﴿أَزْوَٰجًا﴾ على حَذْفِ المضاف، أي: أهلَ زَهْرةِ الدُّنيا بدَلَ الكلِّ منَ الكُلِّ على المبالغة، كأنَّه جعلَهمُ الزَّهرةَ على الحقيقة، وجَعْلُهُ بدلًا مِن (به) ضعيفٌ؛ لأنه لا يقالُ: مرَرْتُ بزَيْدٍ أخاك، ولأنّ الإبدالَ منَ الضّميرِ العائدِ إلى الموصُولِ يجعَلُهُ مِن بابِ قولِك: زيدٌ رأيتُ غلامَه رجُلًا صالحًا. وفي جوازِها قولانِ[(٦)]، وكذا عندَ صاحِب «التقريب».

قولُه: (وعلى إبدالِه مِن محَلِّ الجارِّ والمجرور)، هذا اختيارُ صاحبِ «الكشف»، قال: هُو عندي بَدلٌ من مَوْضع «ما» في قولِه: ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا﴾؛ لأنّ موضعَ الجارِّ والمجرورِ نصبٌ، كقولِه تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١]، وقولِه: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وقولِه تعالى: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[(٧)].

وقلتُ: أمّا وَجْهُ النَّصبِ على الاختصاصِ والذّمِّ فيقتضي تحقيرَ شأنِها وازدراءَ حالِها، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤] والمقامُ يَأْباهُ؛ لأنّ المعنى

---

(١) في النسخة (ح): للدلالة.

(٢) سقط لفظ «أزواجًا» من النسخة (ف).

(٣) في النسخة (ح): «أو»، وهو على الجادّة في «أمالي ابن الحاجب».

(٤) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٣١). بتصرف ملحوظ.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٠).

(٦) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٣١). بتصرف ملحوظ.

(٧) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨٥٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

﴿أَزْوَٰجًا﴾، على تَقديرِ ذَوي زَهرة. فإن قُلت: ما مَعنى الزَّهرَة فيمَن حرّك؟ قُلت: مَعنى الزَّهْرَة بعَينِه وهو الزِّينةُ والبَهجة، كما جاءَ في الجَهْرَةِ: الجَهَرَة. وقُرِئ: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وأن تكونَ جمعَ زاهر، وَصفًا لهم بأنهم زاهِرُو هذه الدُّنيا، لصَفاءِ ألوانِهم ممّا يَلهونَ ويَتنعَّمون؛ وتَـهلُّلِ وجوهِهم وبَهاءِ زيِّهم وشارَتِهم بخِلافِ ما عَلَيه

أنَّ النفوسَ مجبولةٌ على النُّزوعِ إليها راغبةٌ فيها حَقَّ رغبتِها حتّى لا تكادُ تَرغَبُ عنها نفوسُ الأنبياء، فلذلك نَـهَى النبيُّ ﷺ عن مَدِّ العينَيْنِ إليها، ويَعضُدُه ما رَوَيناهُ عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي سعيد، عن رسُولِ الله ﷺ قال: «إنّ أخوَفَ ما أخافُ عليكُم ما يُخرِجُ اللـهُ لكُم مِن زَهْرةِ الدُّنيا»، قالوا: وما زَهْرةُ الدُّنيا يا رسُولَ الله؟ قال: «بَركاتُ الأرض»[1].

وعن مُسلم والنَّسائيِّ عن أبي سعيد، أنّ رسُول الله ﷺ قال: «إنّ الدُّنيا حُلْوةٌ خَضِرة، وإنّ اللهَ مُستَخْلِفُكم فيها فناظِرٌ كيف تعمَلونَ»[2]. ولتَوافُقِه التعليلَ في قولِه: ﴿لِنَفۡتِنَهُمۡ فِيهِ﴾، ولاستشعارِ الخوفِ بسببِ زُخْرُفِها وزِينتِها وبَـهْجَتِها، ويجوزُ أن تكونَ ﴿زَهۡرَةَ﴾ بَدَلًا مِن ﴿أَزۡوَٰجًا﴾ على تقديرِ أن تكونَ حالًا مِن هاءِ الضَّمير، فلا يُحتاجُ إلى تقديرِ ذوي.

قولُه: (كما جاء في الجَهْرة: الجَهَرةُ)، وهِي إمّا: مصدرٌ كالغَلَبة، وإمّا جَمْعُ جاهِر، قرَأ يعقوبُ: زَهَرَةَ، بفَتْح الهاءِ، والباقونَ: بسُكونِها[3].

قولُه: (وتَـهَلُّلِ وجوهِهم)، الجوهري: تَـهلَّلَ السَّحابُ ببَرْقِه: تلألأ، وتَـهلَّلَ وجْهُ الرجُلِ مِن فَرَحِه واستَـهَلَّ.

قولُه: (وشَارَتِهم)، الشارةُ: اللِّباسُ والهيئة[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٢٧)، ومسلم (١٠٥٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
قلت: لفظ الحديث عند الشيخين: «إنّ أكثر ما أخافُ عليكم ما يُخرجُ الله لكم من بركاتِ الأرض» قيل: وما بركاتُ الأرض؟ قال: «زهرةُ الدنيا».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٤٢)، والترمذي (٢١٩١)، وغيرهما.

(٣) وهما لغتان فيها كالنَّهْرِ والنَّهَرِ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢٦٢).

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ط).

المؤمنونَ والصُّلَحاء من شُحوبِ الألوانِ والتَّقشُّفِ في الثِّياب، ﴿لِنَفۡتِنَهُمۡ﴾ لنبلُوَهم حتّى يستوجِبُوا العذاب، لوُجودِ الكُفرانِ منهم، أو لنُعذِّبَهم في الآخِرة بسَبَبِه ﴿وَرِزۡقُ رَبِّكَ﴾ هو ما ادَّخرَ له من ثوابِ الآخِرةِ الذي هُوَ خَيرٌ منه في نَفسِه وأدوَم، أو ما رَزقَه مِن نِعمَةِ الإسلامِ والنبوّة، أو لأنّ أموالَهم الغالبُ عليها الغصبُ والسَّرقةُ والحُرمةُ من بَعضِ الوُجوه، والحلال ﴿خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ لأنّ اللهَ لا يَنسبُ إلى نَفسِه إلّا ما حَلَّ وطابَ دونَ ما حرُمَ وخَبُث، والحرامُ لا يُسمّى رِزقًا أصلًا. وعن عبدِ الله بنِ قسيطٍ عن رافعٍ قال: بَعَثني رسولُ الله ﷺ إلى يهوديٍّ وقال: «قلْ لَه: يقولُ لَكَ رسولُ الله: أقرِضْني إلى رجبٍ»، فقالَ: والله لا أقرِضُه إلّا برَهْن، فقالَ رسولُ الله: «إنّي لأمينٌ في السَّماءِ،

قولُه: (والتّقشُّف)، الجوهري: والتقشُّفُ: أن يَتبلَّغَ بالقُوتِ والمُرَقَّع.

قولُه: (هُو خيرٌ مِنهُ)، أي: مما مَتَّعَ به الكافرَ في نفْسِه؛ لأنه الخيرُ المَحْضُ الذي لا يَشُوبُه ما يُكدِّرُهُ في نفْسِه، ولا يَلحَقُه ما يُفنيه.

قولُه: (أو ما رَزقَه مِن نعمةِ الإسلام والنبوَّة)، هذا الوَجْهُ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم على ما سَبَقَ، وعليه يَنطبقُ قولُه: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَا﴾ أي: دينُ الإسلام والنُّبوّةُ منَ الكتابِ والسُّنّة خيرٌ فاشتَغِلْ بذلك وتمسَّكْ بالحَبْلِ المَتِين، ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَا﴾؛ لأنّ الذي بُعِثْتَ لأجْلِه هؤلاءِ الخِصَال، لا لتكونَ تاجرًا كَسُوبًا أو حريصًا بجَمْعِ الدنيا، فلا تهتَمَّ بأمرِ رِزْقِك فإنّ رِزقَكَ مكفيٌّ عندَنا، ونحن رازِقوكَ، ولا نسألُكَ أن تَرزُقَ نفْسَك ولا أهلَكَ، ففرِّغْ بالَكَ في التبليغِ والإنذارِ والاشتغالِ بالعبادةِ والأمرِ بالمعروفِ لأهلِك وأُمّتِك، والعاقبة ـ أي: الـجَنّةُ ـ لأهلِ التّقوى، ولمنِ اتّقَى حُطامَ الدُّنيا وزينتَها، كما جاءَ عن خيرِ البَرِيّة: «ومَن أرادَ الآخرةَ تَركَ زينةَ الدُّنيا»(١).

قولُه: (لا أَقرِضْتُهُ)، قيل: هُو على سَبيل الدُّعاء، كأنهُ قال: لا كان إقراضي إيّاهُ إلا برَهْن، كما تقول: لا رَحِمَك الله، وأوجَهُ مِن هذا أن يكونَ حاكيًا لِما يقولُه بعدَ إقراضِه برَهْنٍ للمبالغةِ. هذا الوجه منقول من خطّه.

---

(١) هو جزء من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٤٥٨) من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

وإنّي لأَمينٌ في الأرضِ، احمِلْ إليهِ دِرعِيَ الحديدَ» فنزلَتْ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾.

[﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ١٣٢]

﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ أي: وأقبِلْ أنتَ معَ أهلِكَ على عِبادَةِ الله والصَّلاة؛ واستَعينُوا بها على خَصاصَتِكم؛ ولا تَهتَمَّ بأمرِ الرِّزقِ والمَعيشَة، فإنّ رزقَكَ مَكفِيٌّ مِن عندِنا، ونَحنُ رازِقُوكَ ولا نَسألُكَ أن تَرزُقَ نفسَكَ ولا أهلَكَ ففرِّغ بالَكَ لأمرِ الآخِرة، وفي مَعناهُ قَولُ الناس: مَن كانَ في عَمَلِ الله كانَ اللهُ في عَمَلِه. وعن عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ أنه كانَ إذا رأى ما عندَ السَّلاطينَ قَرأ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ ثُمَّ يُنادي: الصَّلاةَ الصَّلاةَ رَحِمَكمُ الله. وعَن بكرِ بنِ عبدِ الله المُزنيِّ كان إذا أصابتْ أهلَهُ خَصاصةٌ قال: قوموا فصَلُّوا، بهذا أمَرَ اللهُ رسولَه، ثُمّ يَتلُو هذه الآية.

[﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ ١٣٣]

اقتَرَحُوا على عادَتِهم في التَّعنُّتِ آيةً على النبوّة، فقيلَ لهم: أوَلَم تأتِكُم آيةٌ هيَ أمُّ الآياتِ وأعظَمُها في بابِ الإعجاز؟ يعني: القُرآن، مِن قِبَلِ أنّ القُرآنَ برهانٌ ما في سائرِ الكتُبِ المُنزَلةِ ودَليلُ صِحّتِه؛ لأنه مُعجِزة، وتِلكَ ليسَت بمُعجِزات، فهِيَ مفتَقِرةٌ إلى

قولُه: (كان الله في عمَلِه)، قيل: معناهُ: كان ملائكةُ الله المُوكَّلونَ بكفايةِ الأعمالِ في تَحقيقِ عمَلِه.

قولُه: (خَصاصَة)، النهاية: الخَصاصةُ: الجُوعُ[1] والضَّعفُ، وأصلُها الفقرُ والحاجةُ إلى الشَّيء.

قولُه: (أنّ القرآنَ بُرهانُ ما في سائِر الكُتبِ المُنزَّلة)، قال القاضي: لأنّ القرآنَ مُشتمِلٌ على زُبْدةِ ما فيها منَ العقائِد والأحكام الكُلّية، معَ أنّ الآتيَ به أُمِّيٌّ لم يرَها ولم يتعَلَّمْ ممن

---

(١) في النسخة (ح): «الجزع»، وهو تحريف.

شَهادَتِه على صِحّةِ ما فيها، افتقارَ المُحتجِّ عليه إلى شَهادةِ الحُجّة. وقُرِئ: (الصُّحْفِ) بالتخفيف. ذَكَّـرَ الضميرَ الرّاجعَ إلى البَيِّنة؛ لأنها في معنى البُرهانِ والدَّليل.

[﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ ١٣٤]

قُرِئ: (نُذَلَّ ونُخزَى) على لَفظِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

[﴿ قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا۟ ۖ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِىِّ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾
١٣٥]

﴿كُلٌّ﴾ أي: كُلُّ واحدٍ منّا ومِنكُم ﴿مُّتَرَبِّصٌ﴾ للعاقِبة ولِما يَؤولُ إليه أمرُنا وأمرُكم، وقُرِئ: (السَّوَاء) بمَعنى الوسَطِ والجيِّد، أو المُستوى، والسُّوءُ والسُّوأى

عَلَّمَها، وفيه إشعارٌ بأنّ القرآنَ، كما يَدُلُّ على نُبوّتِه، بُرهانٌ لِما تقدَّمَه منَ الكُتب، من حيثُ إنه مِصداقٌ لها وهُو مُعجِزٌ وتلك ليست كذلك، بلْ هِي مُفتقِرةٌ إلى ما يَشهَدُ على صحّتِها[١].

قولُه: (ذَكَّرَ الضَّميرَ)، أي: في قولِه: ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾، والظاهرُ أنه راجعٌ إلى معنى ﴿تَأْتِيهِم﴾، أي: قبلَ مجيءِ البيِّنة ويؤيِّدُه قولُه: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ لأن مجيءَ هذه البيِّنةِ لا يكونُ إلاّ معَ إرسالِ الرسُول.

قولُه: (كلُّ واحدٍ منّا ومِنكم ﴿مُّتَرَبِّصٌ﴾ للعاقِبة وما يَؤُولُ إليه أمرُه[٢])، فيه معنى المُتارَكةِ وأنَّ الإنذارَ والتذكيرَ بلَغَ غايتَه. كقوله تعالى: ﴿ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٩].

اعلَمْ أنّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ ناظِرةٌ إلى الفاتحة، وهِي قولُه تعالى: ﴿ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٢-٣]، فإنهُ تعالى لمّا أمَرَ حبيبَهُ صَلَواتُ الله عليه

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ولما يؤول إليه أمرنا وأمركم».

والسَّويُّ: تصغيرُ السُّوء. وقُرِئ: (فتَمتَّعُوا فسوفَ تَعلَمُون)، قال أبو رافع: حَفِظْتُه من رَسولِ الله ﷺ.

عَن رَسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ ﴿طه﴾ أُعطيَ يومَ القيامةِ ثوابَ المهاجرينَ والأنصار». وقالَ: «لا يقرأُ أهلُ الجنَّةِ مِنَ القرآنِ إلّا ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾».

بالإعراضِ عن الكُفّارِ وعمّا أُوتوا مِن زَهْرةِ الدُّنيا والإقبالِ بكُلِّيته إلى دينِ الحقِّ والاشتغالِ بالعبادةِ والصَّبرِ عليها وبأمرِ أهلِه، أي: أُمّتِه به رَمَزَ إلى ما بُدئَ به، أي: اشتَغِلْ بالعبادةِ على مَقدارِ طاقتِك وصبرك، وأْمُرْ مَنْ ينجَعُ فيه تذكيرُك ووَعْظُك. وأمّا هؤلاءِ المعانِدونَ الذين ما توانَيْتَ في إنذارِهم، وألزَمْتَ الحُجّةَ عليهم، وظهَرَ إفحامُهم حيث اقترحوا الآياتِ ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾ وأنتَ قد أتيْتَ بأُمِّ الآياتِ وأعظَمِها في بابِ الإعجاز، يعني: القرآنَ، فأعرِضْ عنهُم واترُكْهم؛ لأنّ التذكيرَ إنّما ينفَعُ فيمَن يَخْشَى، وأوْعِدْهم بقولِك: ﴿قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا۟ ۖ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ١٣٥].

والحمدُ لله على آلائه، والصّلاةُ والسّلامُ على خيرِ أنبيائه

تمّتْ بحمدِ الله وحُسنِ توفيقه

* * *

سورة الأنبياء
مكِّية، وآياتُها اثْنَتا عَشْرة ومِئة

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ﴾ ١].

هٰذه اللام: لا تَخْلو مِن أن تكونَ صِلةً لـ ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾، أو تأكيدًا لإضافةِ الحِسابِ إليهم، ....

سورةُ الأنبيَاء
مكِّيَّةٌ، وهي مئةٌ واثنَتا عشْرةَ آيةً(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (أو تأكيدًا لإضافة الحسابِ إليهم) الأصل: اقتربَ حسابُ الناس، كقولِه: أزِفَ رحيلُ الحيِّ. ثُمّ اقتَرَبَ للناسِ الحسَابُ، كقولِه: أزِفَ(٢) للحَيِّ الرَّحيلُ، فقَدَّمَ المضافَ إليه، وعَرَّفَ الناسَ تعريفَ جِنس: ليُفيدَ ضَرْبًا منَ الإبهام والتبيين، وعندَ التقديمِ احتيجَ إلى تقديرِ مضاف؛ لأنه ليسَ صِلةَ ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾ فصارَ مِثلَ: حسابٌ للناسِ الحساب(٣)، فحذَفَ المفسِّرَ

(١) في (ط): «وهي مئة وإحدى عشرة آية»، والأول على عَدِّ الكوفيين، والثاني على عَدِّ غيرهم، والاختلاف بينهم عند قوله: ﴿مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ﴾ [الأنبياء: ٦٦]، فعدَّها الكوفيون آية، ولم يَعُدَّها الباقون. انظر «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص١٨٧.

(٢) سقط لفظ: «أزف» من (ح).

(٣) من قوله: «كقوله: أزِفَ للحيِّ الرحيلُ» إلى هنا سقط من (ط).

كقولِك: أزِفَ للحيِّ رَحِيلُهُم، الأصل: أزِفَ رَحِيلُ الحيِّ، ثُمَّ: أزِفَ لِلحَيِّ الرَّحِيل، ثُمَّ: أزِفَ لِلحَيِّ رَحِيلُهُم. ونحوه ما أورده سِيبَوَيْه في «بابِ ما يُثَنَّى فيه المُستَقِرُّ تَوْكيدًا»: عليكَ زيدٌ حَرِيصٌ عَلَيْك. وفيكَ زيدٌ راغِبٌ فيك. ومنه قَولُهُم: لا أبا لَكَ؛ لأنَّ اللّامَ مُؤَكِّدة لمعنى الإضافة، وهذا الوَجهُ أغرَبُ مِن الأوَّل. والمُراد: اقتِرابُ السّاعة، (وإذا اقْتَرَبَتِ السّاعةُ فقد اقتَرَبَ ما يكونُ فيها مِن الحِسابِ والثَّوابِ) والعِقابِ وغيرِ ذلك. ونحوُه: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

فإن قُلت: كيفَ وُصِفَ بالاقترابِ وقد عُدَّتْ دونَ هٰذا القَولِ أكثرُ من خمسِ مئةِ عام؟

لِدِلالةِ المفسَّرِ عليه. ولمّا كان الحسابُ لا يتعدّاهُم جيءَ بضميرِ الناسِ ليعودَ إليهم فيحصل تأكيدٌ آخرُ نحوَ: أزِفَ للحيِّ رَحيلُهم، فعلى هذا: فيك زيدٌ راغبٌ فيك. الأصلُ: زيدٌ راغبٌ فيك، ثم قُدِّم «فيك» فصار معمولًا لمقدَّرٍ لإعادةِ «فيك»[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذا الوجهُ أغرَبُ». وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يكونَ التقديرُ: اقترَبَ لُمجازاةِ الناسِ حسابُهم، فيكونَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ مفعولًا له، كقولِك: جئتُك للسَّمْن، أي: لحُصولِه، وقيل: إذا جُعِلَ اللامُ صِلةً كان المقترَبُ له، أي: المَدْنوُّ منهُ مذكورًا، وإذا جُعِلَ تأكيدًا للإضافةِ لم يكنْ مذكورًا.

قولُه: (أزِفَ[2] للحيِّ رحيلُهم) يأزَفُ أزَفًا، أي: دَنا.

قولُه: (المُستَقِرّ) وهو الظَّرفُ الذي يقَعُ خبَرًا محتاجًا إليه، وسُمِّيَ مُستقِرًّا؛ لتعلُّقِه بفعل الاستقرار، فهُو مستقِرٌّ فيه، فحذَفَ[3] «فيه» اختصارًا، والظَّرفُ اللَّغوُ: ما كانَ فَضلةً، ولو حُذِفَ لكانَ الكلامُ مستقيمًا، والظَّرفُ في المثالِ لَغوٌ، فسَمّاهُ مُستقِرًّا مجازًا.

قولُه: (وقد عُدَّتْ دونَ هذا القولِ أكثرُ من خمسِ مئةِ عام) أي: عُدَّت أزمنةٌ أكثرُ من خمس مئةِ عامٍ بعدَ هذا القول.

(١) قوله: «ثم قدم «فيك» فصار معمولاً لمقدر لإعادة فيك» سقط من (ط).

(٢) في (ف): «أزِفَ الرحيل».

(٣) في (ط): «محذوف».

قلت: هو مُقترِبٌ عندَ الله، والدليلُ عليه قولُه عزَّ وجَلّ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧] ولأنّ كُلَّ آتٍ وإنْ طالَتْ أوقاتُ استِقبالِه وتَرَقُّبِه قَريب، إنَّما البعيدُ هو الذي وُجِدَ وانقرَض، ولأنّ ما بَقِيَ في الدُّنيا أقصرُ وأقلُّ مما سَلَفَ منها، بدَليلِ انبعاثِ خاتَمِ النَّبِيِّينَ المَوْعودِ مَبْعثُه في آخرِ الزَّمان. وقالَ عليه السَّلام: «بُعِثْتُ في نَسَمِ السّاعةِ» وفي خُطبةِ بعضِ المُتَقَدِّمين: «وَلَّتِ الدُّنيا حَذّاء، ولم تَبْقَ إلا صُبابةٌ كصُبابةِ الإناء». وإذا

قولُه: (بُعثتُ في نسَم الساعة)، قيل: بقيَّتُه[1]: «إن كادتْ لَتسبِقُني». النهاية: في الحديث: «بُعثتُ في نسَم الساعة»[2]، وهُو جمعُ نَسْمة، أي: بُعثتُ في ذوي أرواحٍ خلَقَهم اللهُ قبلَ اقترابِ الساعة، كأنهُ قال: آخرَ النَّشْءِ مِن بني آدم، والنَّسمةُ: النَّفْسُ والرُّوح.

الجوهريّ: «نسَم السّاعة»: حينَ ابتَدأتْ وأقبَلتْ أوائلُها، ونسَمُ الرِّيح: أوّلُها حينَ تُقبِل، ويؤيِّدُه ما جاء: «بُعثتُ في السّاعة فسبَقْتُها كما سبقَتْ هذه هٰذه[3]» لإصبَعَيْه: السَّبّابةِ والوُسْطى، أخرجَه الترمذيُّ عن المُستورِد[4].

قولُه: (وفي خُطبةِ بعضِ المتقدِّمين)، قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[5]: هُو عُتبةُ بنُ غَزْوانَ صاحبُ رسولِ الله ﷺ، شَهِدَ المَشاهِدَ كلَّها، وهُو الذي اختَطَّ البَصْرة. وخُطبتُه بعدَ الحمدِ لله والثناءِ عليه: «أمّا بعدُ، فإنّ الدُّنيا قد آذَنتْ بصُرْمٍ ووَلّتْ حَذّاءَ، وإنّما بقِيَ منها صُبابةٌ كصُبابةِ الإناء، وأنتم مُنقلِبونَ[6] عنها إلى دارٍ لا زَوالَ لها، فانتقِلوا بخيرِ ما

---

(١) أي: تتمة الحديث.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦١١٥)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٥)، وعزاه الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٣٥٩) للبزّار في «المسند»، وحسّن إسناده الحافظ ابن حجر في «الكافي الشافي» (٢: ١٠١).

(٣) سقط قوله «هذه هٰذه» من: (ف) و(ح).

(٤) أخرجه الترمذيّ (٢٢١٣)، وهو في «مسند البزّار» (٣٤٦٢)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٧١١٧).

(٥) انظر: «الاستيعاب» (٣: ١٠٢٨).

(٦) في (ط): «منتقلون».

كانت بَقِيَّةُ الشَّيءِ ـ وإن كَثُرَتْ في نَفْسِها ـ قليلةً بالإضافةِ إلى مُعْظَمِه، كانت خَليقةً بأن تُوصَفَ بالقِلَّةِ وقِصَرِ الذَّرْعِ. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنَّ المُرادَ بـ «النَّاس»: المُشرِكون. وهذا مِن إطلاقِ اسمِ الجنسِ على بَعضِه للدَّليلِ القائمِ. وهو ما يَتْلوهُ من صِفاتِ المُشرِكين.

وَصَفَهم بالغَفْلة مع الإعراض، على معنى: أنهم غافِلون، عن حِسابِهم ساهُون،

بحَضْرتِكم» وفيها: «ولقد رأيتُني وأنا سابعُ سبعةٍ معَ رسولِ الله ﷺ وما لنا طعامٌ إلّا ورَقُ الشجَرِ حتّى تقَرَّحتْ أشداقُنا، فالتَقطْتُ بُردةً فشقَقْتُها بيني وبينَ سَعْدِ بنِ مالك، فاتَّزرْتُ ببَعْضِها، واتّزَرَ سعدٌ ببَعْضِها، فما أصبحَ منّا اليومَ واحدٌ إلّا وهو أميرٌ على مصرٍ منَ الأمصار، فإنّي أعوذُ بالله أن أكونَ في نَفْسي عظيمًا، وعندَ الناسِ صغيرًا»[1]. ورواهُ صاحبُ «رياض الصالحين»[2] عن مُسلم، عن خالدِ بن عُمَير[3] العدَويّ.

آذَنتْ: أعلَمَتْ. بصُرْم: بانقطاعٍ وفَناء. الصُّبابةُ، بضمِّ الصّادِ المهمَلة: البقيّةُ اليسيرة.

النّهاية: حذّاء[4]، بالحاءِ المهمَلة، والذال المعجَمةُ مشَدّدة، وبالمدِّ: الخفيفةُ السريعة، وفي حديث عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: بيَدٍ حَذّاء، أي: قصيرةٍ لا تمتَدُّ إلى ما تريد.

قولُه: (**مِن إطلاقِ اسم الجِنس على بعضِه للدّليلِ القائم**). قد سبَقَ أنّ تعريفَ الجِنسِ يَحتملُ الكُلَّ والبعض، وهُو كاللفظِ المشتَرَك، مُفتقِرٌ في تعيينِ المرادِ إلى انتهاضِ القَرينة. فـ«الناسُ» في قولِه: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾: للجِنس، مُحتمِلٌ لأن يُرادَ به الناسُ مِن لدُنْ آدمَ إلى تلكَ المُدّة، وأن يُرادَ البعضُ، والقرينةُ هاهُنا لإرادةِ الثاني قولُه: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ الآية، وهُو المرادُ مِن قولِه: «هُو ما يَتلوهُ مِن صفاتِ المشركين».

قولُه: (**وَصَفَهم بالغَفْلةِ معَ الإعراض**) أي: أوقَعَ ﴿مُّعۡرِضُونَ﴾ خبرًا بعدَ خبرٍ لضميرِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٧).

(٢) يعني الإمام النووي. انظر: «رياض الصالحين» باب فضل الجوع وخشونة العيش، ص٤٣٧.

(٣) وقع في جميع النسخ: «عُمر»، والصواب من «صحيح مسلم».

(٤) في (ط): «الحذّاء»، وهو على الجادّة في «النهاية» لابن الأثير.

لا يَتفكَّرونَ في عاقِبَتِهم، ولا يَتفطَّنونَ لما ترجِعُ إليه خاتِمةُ أمرِهم، معَ اقتِضاءِ عُقولِهم أنه لا بُدَّ مِن جَزاءٍ للمُحسِنِ والمُسيءِ. **وإذا قُرِعَت لهم العَصا** ونُبِّهوا عن سِنةِ الغَفْلةِ وفَطِنوا لذلك بما يُتْلى عليهم مِنَ الآياتِ والنُّذُرِ، أعرَضُوا وسَدّوا أسماعَهم ونَفَروا.

[﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ ٢-٣].

قُرِّرَ إعراضُهم عن تنبيهِ المُنَبِّه وإيقاظِ المُوقِظ: بأنّ اللهَ يُجَدِّدُ لهم الذِّكرَ

«هم»، ألا ترى كيفَ أوقعَ «غافلونَ عن حسابِهم» خبرَ «أنّ» في قوله: «على معنى أنّهم غافلون»؟ وقالَ أبو البقاءِ والقاضي: ويجوزُ أيضًا أن يكونَ الظَّرفُ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿مُّعْرِضُونَ﴾(١).

قولُه: (**وإذا قُرعتْ لهمُ العَصا**). أصلُ المَثَلِ على ما قالَهُ المَيْدانيُّ: «إنّ العَصا قُرِعتْ لذي الحِلْم» أوّلُ مَن قُرِعتْ له عَمْرُو بن مالكٍ الكِنانيُّ، يُضرَبُ لَمن إذا نُبِّهَ انتبه(٢). مضى بيانُه في أوّلِ «البقَرة»(٣).

قولُه: (**قُرِّرَ إعراضُهم**) على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، عطفٌ على «ما وصَفَهم». ولو قُرِئَ معروفًا(٤) كانَ ظاهرًا، يعني: جيءَ بقولِه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ بغيرِ عاطفٍ مؤكِّدًا للجُملةِ الأولى، مقرِّرًا لها، لِما فيه مِن معنى الإعراضِ والغَفْلة، معَ تنبيهِ المُنبِّهِ وَقْتًا فوقتًا.

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبريّ (٢: ٩١١) و«أنوار التنزيل» (٤: ٨١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سقطت هذه الفقرة من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية، وقدَّمتها إلى هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٤) يعني: على البناءِ للفاعل.

وقتًا فوقتًا، ويُحدِثُ لهم الآيةَ بعدَ الآيةِ والسُّورةَ بعدَ السُّورة، ليُكرِّرَ على أسماعِهم التَّنبيهَ والمَوعِظةَ لَعلَّهُم يَتَّعِظون، فما يَزيدُهم استماعُ الآيِ والسُّوَرِ وما فيها من فُنونِ المَواعِظِ والبَصائرِ ـ التي هيَ أحَقُّ الحَقِّ وأجَدُّ الجِدِّ ـ إلا لَعبًا وتَلَهِّيًا واستِسخارًا. و«الذِّكر»: هو الطائِفةُ النازِلةُ مِنَ القُرآن.

وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «مُحْدَثٌ» بالرَّفعِ صِفةً على المَحَلّ.

قوله: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ حالانِ مُترادِفتانِ أو مُتداخِلَتانِ، ومَن قرأ: «لاهيةٌ» بالرّفع، فالحالُ واحِدة، لأنّ «لاهيةٌ قلوبُهم» خبرٌ بعدَ خبرٍ لقوله: ﴿وَهُمْ﴾. واللّاهية: مِن: لَها عنه؛ إذا ذَهَلَ وغَفَل، يعني: أنهم وإن فَطِنوا فهم في قِلّةِ جَدوى فِطنَتِهم كأنهم لم يَفطَنوا أصلًا، وثَبَتوا على رَأسِ غَفلتِهم وذُهولِهم عنِ التّأمُّلِ

قولُه: (حالانِ مترادِفتان)(١)، وهي أن يُجعَلا حالَينْ(٢) من الضميرِ في ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾، أو مُتداخِلتانِ بأنْ يُجعَلَ ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ و﴿لَاهِيَةً﴾ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿يَلْعَبُونَ﴾.

قولُه: (كأنّهم لم يَفطَنوا أصلًا)، يعني: أفادَ قولُه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ أنّهم فطِنوا كلَّ ما تَجدَّدَ لهم منَ الذِّكرِ آيةٌ فآية، وسُورةٌ فسورة، فِطنةً لا مزيدَ عليها، بِدلالةِ «مِن» الاستغراقيّة وأداةِ الحَصْر، وأفادَ قولُه: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ أنّهم ذاهِلونَ غافِلونَ عن ذلك، فنَفى آخِرُ الكلام ما أثبتَهُ أوّلًا على سَبيلِ التوكيد؛ ليُؤذِنَ بأنّهم لمّا لم ينتفِعوا بذلك الاستماعِ والتفطُّنِ، حيثُ استهزَؤوا بالذِّكر، كأنّهم لم يَفطُنوا أصلًا، وثَبَتوا على رأسِ غَفْلتِهم، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أكّدَ إثباتَ العِلم أوّلًا بالقَسَميّة، ثُمّ نَفاهُ نَفْيًا كُلِّيًّا لعَدَمِ جَرْيِهم على موجِبِ العلم.

(١) وهي التي تتعَدّد وصاحبُها واحد.
(٢) في (ط): «حالًا».

والتبَصُّرِ بقُلوبِهم. فإن قلت: ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ ـ وهي اسمٌ من التَّناجِي ـ لا تكونُ إلا خُفية، فما معنى قَولِه: ﴿وَأَسَرُّواْ﴾؟ قلت: معناه: وبالَغوا في إخفائِها. أو: جَعَلوها بحيثُ لا يَفطَنُ أحدٌ لتَناجِيهم ولا يَعلَمُ أنهُم مُتَناجُون.

أبدل ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ من واو ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، إشعارًا بأنهم المَوسومُونَ بالظُّلْمِ الفاحِشِ فيما أسَرُّوا بِهِ، أو جاء على لُغةِ مَن قال: «أكَلوني البَراغيث»، أو هو منصوبٌ

قولُه: (اسمٌ منَ التناجي). الجوهريّ: النَّجْوُ: السرُّ بينَ اثنَين، يقال: نَجَوتُه نَجْوى، أي: سَارَرْتُه، والاسمُ: النَّجْوى، وقالَ الفَرّاءُ: قد يكونُ النَجِيُّ والنجوى اسمًا ومصدَرًا[1]، قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧] فجعَلَهم همُ النَّجوى، وإنّما النجوى فِعْلُهم[2].

قولُه: (بالَغوا في إخفائها)، أي: أسَرّوا قولَ التَّناجي، تلخيصُه: وأسَرّوا السِّرَّ.

قولُه: (أو جعَلوها بحيثُ لا يَفطَنُ أحد)، معناه: وأسَرّوا فعلَ التّناجي، أي: جعَلوها في الخَلْوة، ولا يَبْعدُ في الأوّل أن يعلَمَ تناجيَهم، لكنْ لا يَفطُنُ قَطْعًا ما أسَرّوا به.

قولُه: (إشعارًا بأنّهُم الموسومونَ بالظُّلم الفاحِش)؛ لأنّ في الإبدالِ فائدةَ البيان والتوكيدِ كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧-٨] والذي خَصَّ هذا الموضعَ منَ الفائدةِ ما ذكَرَه؛ لأنهُ أبدَلَ المُظهَرَ منَ المضمَر وخَصَّه بذكرِ الظُّلمِ للإشعارِ بقُبْحِ ما أسَرّوا[3] به وأنّه الظُّلمُ الفاحش.

قولُه: (أو جاء على لغةِ مَن قال: أكَلوني البَراغيث)، قيل: هي لغةُ أزْدِ شَنُوْءَة، وفيه شُذوذانِ، أحدُهما: تعَدُّدُ الفاعلِ، وثانيهما: جعلُ ضميرِ أولي العِلم لغيره. واعتَذَرَ للأوّلِ أبو عُبَيدة[4]، وقالَ عن بعضِهم: إنّ العربَ قد يُظهِرونَ عددَ القومِ في فعلِهم إذا بَدَوّوا بالفعل. قالَ أبو عَمْرٍو الهُذَليُّ: أكلوني البَراغيثُ، فجاءَ بلفظِ الجَمْعِ في الفَعل، وأظهَرَ الفاعلَين بعدَه.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٦٩).

(٢) سقط لفظ «فِعْلُهم» من: (ف) و(ح).

(٣) في (ط): أمروا. وهو خطأ.

(٤) في «مجاز القرآن» (٢: ٣٤).

المَحَلِّ على الذَّمِّ، أو هو مُبتدأٌ خَبرُه ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ قُدِّمَ عليه. والمعنى: وهؤلاءِ أَسَرُّوا النَّجوى. فوضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَرِ تَسجيلًا على فِعلِهم بأنّه ظُلم.

وقالَ أبو البقاء: الواوُ حرفٌ للجَمْعِ لا اسمٌ[١]. قيل: جيءَ بالواوِ وهِي حرفٌ للدَّلالةِ على أنّ الفاعلَ جمعٌ، كما يُجاءُ بالتّاءِ للدَّلالَةِ على أنّ الفاعلَ مؤنَّث. واعتذَرَ للثاني الزجّاجُ، حيثُ قال: لمّا وُصِفتِ البراغيثُ بالأكل، قيل: أكَلوني. قالَ الشاعر:

تمَزَّزتُها والدّيــكُ يدعو صَباحَه   إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوْا فتصوَّبوا[٢]

قولُه: (فوضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَر)، هذا يوهِمُ أنّ «هؤلاءِ» في تقديرِه: «وهؤلاءِ أسَرّوا النّجوى» مُضمَرٌ وُضعَ موضعَ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وليسَ بذلك؛ لأنهُ مِثْلُ «الذين» على قولِ مَن قالَ: «أُولاءِ» موصولةٌ، إذِ الأصلُ: هُم أسَرّوا النّجوى، لاقتضاءِ قولِه: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ذلك.

كشَفَ اللهُ تعالى عن معنى قولِه: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ بثلاثةِ أنواعٍ منَ القبائح، أحدُها: أنّهمُ استمعوا الذِّكرَ استماعَ تفطُّن، لكنّهم قرَنوا بذلك الاستهزاء. نَقَلَ الواحديُّ عن ابـنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما في معنى ﴿إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: يستمعونَ القـرآنَ مُستهزئينَ[٣].

وثانيها: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، قال القاضي: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يَسْتَهزِئون لتَناهي غَفْلتِهم، وفَرْطِ إعراضِهم عنِ النَّظَرِ في الأمور، والتفكُّرِ في العواقبِ[٤]؛ جعَلَ ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ عِلّةً لقولِه: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ على تداخُلِ الحالَيْنِ، والأَوْلى أن يُجعَلَ لاهيةً قلوبُهم أمرًا مستقلًّا عن تَرادُفِ الحالَيْنِ، كأنهُ قيل: يَستمِعونَ مُستهزِئينَ، كأنّهم ما يَستمِعونَ؛ لأنّهم ما انتفَعوا

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩١١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩١)، والبيت المذكور للنابغة الجعدي في «ديوانه»، ص٤، باختلافٍ ملحوظٍ في الرّواية.

(٣) «التفسير الوسيط» للواحديّ (٢: ٢٢٩).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٨٢).

﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ هذا الكلامُ كُلُّه في محَلِّ النَّصبِ بَدَلًا منَ ﴿ٱلنَّجْوَى﴾، أي: وأَسَرّوا هذا الـحَديث. ويَجوزُ أن يتَعلَّقَ بـ«قالوا» مُضمَرًا: اعتقَدوا أنّ رَسولَ الله ﷺ لا يكونُ إلا مَلَكًا، وأنّ كلَّ منِ ادَّعى الرِّسالةَ منَ البَشَرِ وجاء بالمُعجِزةِ فهو ساحِرٌ ومُعجِزَتُه سِحر، فلِذلك قالوا على سَبيلِ الإنكار: أفتَحضُرونَ السِّحرَ وأنتم تُشاهِدونَ وتُعايِنونَ أنّه سِحر.

فإن قلت: لِمَ أسَرّوا هذا الحديثَ وبالَغوا في إخفائِه؟ قلت: كان ذلكَ شبهَ التَّشاوُرِ فيما بينَهم، والتَّحاورِ في طَلَبِ الطَّريقِ إلى هَدمِ أمرِه، وعَمَلِ المَنصوبةِ في التَّبيطِ عنه، وعادةُ المُتَشاوِرينَ في خَطبٍ أن لا يُشرِكوا أعداءهم في شُوراهم، ويَتَجاهَدوا في طَيِّ سرِّهم عنهم ما أمكَنَ واستُطيع، ومنه قَولُ النّاس: «استَعِينوا على حوائِجِكم بالكِتمان»، ويُرفعُ إلى رَسولِ الله ﷺ. ويجوزُ أن يُسِرّوا نَجواهم بذلك ثمّ يقولوا لرَسولِ الله ﷺ والمؤمنين: إنْ كانَ ما تَدَّعونَه حَقًّا فأخبِرونا بما أسرَرناه.

[﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٤].

به؛ ليُؤذِنَ به أنّ استماعَهم ذلك لم يكنِ استماعًا؛ لأنّهم ما عَمِلوا بموجِبه، بل عكَسُوا حيثُ لعِبوا، فهُم على رأسِ غَفلتِهم.

ثالثُها: أنّهم ما اكتفَوا في العِنادِ على هذا المقدارِ حتّى بالَغوا في التَّناجي خُبثًا ودهاءً ليُظهِروا للأتْباعِ أنّ ذلكَ ليسَ للعناد، بل لأنهُ سِحرٌ باطل، فهُو الطَّريقُ إلى هَدْمِ أمرِه، وعمَلِ المنصوبةِ في التثبيطِ عنه، وظَهَرَ بهذا أنّ الجَوابَ الثانيَ(١) للمُتصوَّرِ في النفْسِ قبْلَ الإبرازِ باللَّفظِ(٢) عن قولِه: «لِمَ أسَرّوا» وهُو قولُه: «ويجوزُ أن يُسِرّوا نَجْواهُم بذلك» ضعيفٌ.

قولُه: (وعَمَلِ المنصُوبة). الجوهري: النَّصيب: الشَّرَكُ المنصوبُ، ويُقال: فلانٌ سَوّى منصوبةً، وهِي في الأصلِ صِفةٌ للشَّبَكةِ أو الحِبالة، فجَرتْ مجْرى الأسماءِ كالدّابّة.

---

(١) في (ط): «الجواب في الثاني».

(٢) قوله: «للمنصور في النفس قبل الإبراز باللفظ» سقط من (ط).

فإن قلت: هلا قيل: يَعلَمُ السِّرَّ لِقَولِه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]؟ قلت: القَولُ عامٌّ يَشمَلُ السِّرَّ والـجَهرَ، فكانَ في العِلمِ به العِلمُ بالسِّرِّ وزِيادة، فكان آكدَ في بَيانِ الاطِّلاعِ على نَجواهم مِن أن يَقول: يَعلمُ السِّرّ، كما أنّ قَولَه: يعلمُ السِّرّ، آكدُ مِن أن يَقول: يَعلمُ سِرَّهم، ثمّ بيَّن ذلك بأنه السَّميعُ العَليمُ لذاتِه، فكيفَ تَخفى علَيه خافِية.

قولُه: (القولُ عامّ). الرّاغب: القولُ يُستعمَلُ على وجوه: أظهَرُها: أن يكونَ للمُرَكَّبِ منَ الحُروفِ المُبرَزِ بالنُّطقِ مُفرَدًا كان أو جُملةً. الثاني: للمُتصوَّرِ في النفْسِ قبْلَ الإبرازِ باللّفظِ فيقالُ: في نَفْسي قولٌ لم أُظهِرْه، قالَ تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨]، فجعَلَ ما في اعتقادِهم قولًا. الثالثُ: للاعتقاد، نحوَ: فلانٌ يقولُ بقولِ أبي حنيفةَ. الرابعُ: للدِّلالةِ على الشيءِ، قالَ الشاعر:

امتلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْني[(١)]

الخامس: للعنايةِ الصّادقةِ بالشيءِ نحوَ: فلانٌ يقولُ بكذا، والسادسُ: يُستعمَلُ في معنى الحدِّ فيقال: قولُ الجَوْهرِ كذا، وقولُ العَرَضِ كذا أي: حدُّهما. السابعُ: للإلهام نحوَ: ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ﴾ [الكهف: ٨٦]، فإنّ ذلك لم يكنْ بخطابٍ فيما رُوِيَ، وقيلَ في قولِه تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصّلت: ١١]: إنّ ذلك [كانَ][(٢)] بتسخيرٍ لا بخطاب. وكذا في قولِه تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا﴾[(٣)] [الأنبياء: ٦٩].

قولُه: (ثُمّ بيّنَ ذلك بأنهُ السميعُ العليم) يَحتمِلُ أنْ يُرادَ أنّ الجُملةَ حالٌ مِن فاعل ﴿يَعْلَمُ﴾، والحالُ بيانٌ، أو مُذَيِّلة، وفيها نوعٌ منَ التأكيدِ والبيان، لكنّ قولَه: «بأنه السميع العليم لذاته»[(٤)] مَذهبُه.

وفي «شَرحِ السُّنّة»: على العبدِ أن يعتقدَ أنّ اللهَ تعالى عالِمٌ لهُ عِلم، وسميعٌ لهُ سَمْع،

---

(١) هو في «لسان العرب» (قطط) و(قطن)، وقائلُه مجهول.

(٢) زيادة من «مفردات القرآن».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٦٨٨.

(٤) في (ح): «بذاته».

فإن قلت: فلِمَ تَرَكَ هذا الآكدَ في سُورةِ الفُرقانِ في قولِه: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الفرقان: ٦]؟ قلت: ليسَ بواجِبٍ أن يَجيء بالآكَدِ في كلِّ مَوضِع. ولكن يجيء بالوَكيدِ تارةً وبالآكَدِ أُخرى، كما يَجيءُ بالحَسَنِ في مَوضِعٍ وبالأحسَنِ في غَيرِه ليَفتَنَّ الكلامُ افتِنانًا، وتُجمَعَ الغايةُ وما دُونَها، على أنَّ أُسلوبَ

قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[1] [طه: ٤٦].

قالَ في «الانتصاف»: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إثباتُ صِفتَيْنِ لله تعالى، والزَّمخشَريُّ يُحرِّفُها عن مَواضِعها، فيكونُ سميعًا بصيرًا لذاتِه، والصِّفاتُ مُشتقاتٌ منَ المصادِرِ لا تَثْبُتُ إلّا بمصادرِها، فمَن أنكرَ السَّمعَ والعِلمَ فقد تسارَعَ إلى إنكارِ السَّميعِ العليم، وتحقيقُ هذا يُعلَمُ منَ الكلام[2]، وإنّما الزَّمخشَريُّ إذا ادّعى أنّ الآيةَ ظاهرةٌ لهُ بيَّنّا خِلافَه، أو حرَّفَ شيئًا عن موضعِه نبَّهْنا عليه، وهذه الآيةُ خاصةً تعَسَّفَ فيها، وخالَفَ نصَّها[3].

قولُه: (ليَفتَنَّ الكلامُ). الجوهريّ: الفَنُّ: واحدُ الفنون، وهِيَ الأنواعُ، والأفانينُ: الأساليبُ، وهِيَ أجناسُ الكلام وطُرُقُه. وافتَنّ الرجُلُ في حديثِه: إذا جاءَ بالأفانينِ.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: ما ذكَرَ يوجبُ أن يكونَ البعضُ في الدرَجةِ العُليا منَ البلاغةِ والفصاحة، والبعضُ نازِلًا عنها، ومُنحطًّا في الدَّرَجةِ، وهذا لا يجوزُ. والافتنانُ إنّما يَحسُنُ إذا كانَ غيرَ مُفْضٍ إلى نزولِ البعض؛ لأنهُ يُنبِئُ عن نُقصانِ البعض، بلِ الافتنانُ المُستحسَنُ: أن يكونَ الكُلُّ في الدَّرَجةِ العُليا ويُبدَلَ بعضُ اللّفظِ بالبعضِ باعتبارِ اقتضاءِ المَوارِدِ والموضِعِ، لا بالنُّزولِ منَ الأعلى إلى الأسفَلِ؛ لأنهُ يكونُ اختلافًا وتفاوُتًا في البلاغةِ والفصاحة.

والجوابُ عن قولِه: «بل الافتنانُ المُستحسَنُ أن يكونَ الكلُّ في الدرجةِ العُليا» أنْ

---

(١) «شرح السنّة» للبغويّ (١: ١٧٧).

(٢) يعني عِلْمَ الكلام.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٠٣).

تلكَ الآيةِ خِلافُ أسلوبِ هذه؛ مِن قِبَلِ أنه قَدَّمَ هَاهُنا أنَّهم أسرّوا النّجوى. فكأنّه أرادَ أن يَقول: إنّ رَبّي يَعلمُ ما أَسَرّوه، فوضَعَ القولَ موضِعَ ذلك للمُبالَغة، وثَمَّ قَصَدَ

يقالَ: إنْ أردْتَ به أنّ التراكيبَ بأسْرِها ينبغي أن تكونَ مُفرَغةً في قالَبِ المبالغة، فهُو غيرُ مُسلَّم، فكم مِن تركيبٍ في كلامِ الله المَجيدِ تَجِدُه ابتدائيًّا ليسَ فيه رائحةُ المبالغة، وترى تراكيبَ فيه بلَغتْ في المبالغةِ الدرَجةَ القُصْيا، وإن أردْتَ أنّ التركيبَ في استعمالِه في مَقامِه ينبغي أن يكونَ في الدرجةِ العُليا، فهذا لا نُنكِرُه؛ لأنّ مقاماتِ المقاولةِ ومُقتضياتِ الأحوالِ تتغيَّرُ وبحسَبِها يتغيَّرُ الكلامُ، فمِن مقامٍ يقتضي الخُلوَّ عن التأكيد، فإثباتُه خروجٌ عن مُقتضى البلاغة، ومِن مقامٍ يَستدعي توكيدًا ما، فلا يُؤتَى بالآكَدِ؛ لأنّ البلاغةَ هِي: إصابةُ المَحَز، وتطبيقُ المَفصِل، ومراعاةُ وَجه النَّظْم، ومِن ثَمّ لم يقَع التحَدّي بأقلَّ مِن سُورة[١].

قولُه: (**مِن قِبَلِ أنه قدَّمَ هاهُنا أنّهم أسَرّوا النّجوى**) إلى قولِه: (**فوضَعَ القولَ موضعَ ذلك للمبالغة**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: فيه نظَرٌ؛ لأنّ تلخيصَ كلامِه يَؤولُ إلى أنّ اللامَ في القولِ للعَهْدِ، وقد تقَدَّمَ هاهُنا معهودٌ دونَ ثَمّ؛ إذْ لو أرادَ الجِنسَ لم يؤثِّرْ تقدُّمُ شيءٍ عليه، لكنّه حينَئذٍ يفوتُ كونُه أوكَدَ، إذِ القولُ المعهودُ والسِّرُّ واحد.

وقلت: مغزَى كلامِه: أنّ اللامَ إنْ جعَلتَه للجِنسِ[٢] فلا يكونُ الثاني عَيْنَ الأوّل، فلا يؤثِّرُ تقَدُّمُه عليه شيئًا، وإنْ جعَلتَه للعَهْدِ لم يَحصُلِ التأكيدُ. قُلنا: نختارُ الأوّلَ. فلا نُسلِّمُ عدَمَ تأثيرِه؛ لأنّ المرادَ منَ الثاني العامُّ الذي سيقَ لقَصْدِ الخاصّ، فيَدخُلُ فيه الأوّلُ دخُولًا أوّليًّا؛ ولذلك كان آكَدَ، فعلى هذا مبنى كلامِه حيثُ قال: «على أنّ أسلوبَ تلك الآيةِ خلافُ أسلوبِ هذه»، يعني: إيرادُ هذا القولِ الذي[٣] هاهُنا مسبوقٌ بإيرادِ إخفائهم سِرَّهم

(١) يوضّحه قولُ الإمامِ الخطّابي (ت ٣٨٨هـ) في «بيان إعجاز القرآن» ص٢٦: «إنّ أجناسَ الكلامِ مختلفة، ودرجاتها في البلاغة متباينة، فمنها البليغُ الرصينُ الجَزْل، ومنها الفَصيحُ القريبُ السَّهْل، ومنها الجائزُ الطَّلْقُ الرَّسْل وهذه أقسامُ الكلامِ الفاضلِ المحمودِ دون النوعِ الهجين المذموم، الذي لا يُوجَدُ في القرآنِ شيءٌ منه البتّة»... إلى آخرِ كلامِه رحمه الله، وهو كلامٌ بديعٌ نافقٌ مُحرَّر.

(٢) سقط لفظ «للجنس» من (ف).

(٣) سقط لفظ «الذي» من (ط).

وَصفَ ذاتِه بأنْ أنزَلَه الذي يَعلَمُ السّرَّ في السّمواتِ والأرض، فَهو كقولِه: (عَلّام الغُيوب)، ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ﴾ [سبأ: ٣] وقُرِئ: ﴿قَالَ رَبِّي﴾ حِكايةً لقولِ رَسولِ الله ﷺ لهم.

[﴿بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بَلۡ هُوَ شَاعِرٞ فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ كَمَآ أُرۡسِلَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ ٥].

أضرَبوا عن قَولِهم: هوَ سِحرٌ، إلى أنّه تخاليطُ أحلام، ثمّ إلى أنّه كلامٌ مُفترًى مِن

ونَجْواهُم أقصَى الغاية ليُنَبِّهَهم به على أنّ إخفاءَهم ذلك لا يُجديهم شيئًا؛ لأنهُ تعالى يَعلَمُ القولَ، الذي هو الجِنسُ الشائعُ للجَهْر، والهَمْسَ والسِّرَّ وأخفَى منهُ، فيدخُلُ سِرُّهم في هذا العامِّ بالطَّريقِ البُرهانيِّ كما سبَقَ غيرَ مرّةٍ.

وأمّا سِياقُ قولِه ﴿أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الفرقان: ٦] فعلى ابتداءِ إثباتِ صفةِ العِلم مِن كلام سابق؛ لأنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ ما أسَرّوهُ في قولِهم: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ۞ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٤-٥]؛ لأنّهم أيقَنوا أنّ الأمرَ على خلافِه، ولكنْ قصَدوا بذلك إيقاعَ الشُّبَه في قلوبِ الناس؛ ولهذا قال: ومِن جُملتِه ما تُسِرّونَه منَ الكَيْدِ لرسُولِه معَ علمِكم أنّ ما تقولونَه باطل. فالمُرادُ منَ السِّرِّ ما يتضمَّنُه قولُهم: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ فقيل: لا يعلَمُ ذلك إلّا عالمُ الغَيْبِ والشَّهادة، كقولِه: ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾[1] [الجن: ٢٦] ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ﴾ [سبأ: ٣]، فإذَن القصدُ في الثاني إجراءُ الوَصْفِ على الله عزّ وجَلّ. وفي الأوّل تقريرُ ما مَرَّ منَ المعنى السابقِ والمبالغةُ فيه.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿قَالَ رَبِّي﴾): أبو عمْرو، وحفْص، والكِسائيّ[2].

---

(١) قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ ليس موجودًا في (ط).

(٢) قد وهمَ الطِّيبي في نسبةِ هذه القراءة لأبي عمرو، والتحقيق أنها لحمزةَ وحفصٍ والكسائيّ كما في «التيسير» للداني، ص١٥٤، و«حجّة القراءات»، ص٤٦٥.

عندِه، ثمّ إلى أنّه قَولُ شاعِر، وهكذا الباطلُ لَـجلَج، ....

قولُه: (الباطلُ لَـجْلَج) هُو مِن قولِهم: الحقُّ أبلَج، والباطلُ لَجْلَج. قالَ الميْدانيُّ: يعني: أنّ الحقَّ واضحٌ، يقالُ: صُبحٌ أبلَج، أي: مُشرِق، ومنهُ قولُه:

حتّى بدَتْ أعناقُ صُبحٍ أبلَجا[١]

وفي صفةِ النبيِّ ﷺ: «أبلَجَ الوَجه»[٢] أي: مُشرِقَه. «والباطلُ لَجْلَج» أي: مُلتبِسٌ. قالَ المُبرِّدُ: قولٌ لَجْلَج، أي: يتَردَّدُ فيه صاحبُه ولا يصيبُ منهُ مَخرَجًا[٣].

ومقصودُ المصنِّفِ مِن هذا الاستشهادِ: بيانُ أنّ إضرابَ الكفَرةِ عن قولِهم: هُو سِحرٌ، إلى أنهُ تَخاليطُ أحلام، إلى آخرِه، ليسَ على النَّسَقِ السَّوِيِّ، بل هُو خَبْطُ عَشْواءَ، وفعلُ المُتحيِّرِ مِن غيرِ تمييزٍ بيْنَ مُضرَبٍ عنهُ ومُضرَبٍ عنه، يدُلُّ عليه قوله بعدَ ذلك: «ويجوزُ أن يكونَ تنزيلًا منَ الله لأقوالِهم»، يعني: أنهُ تعالى أتَى بأقوالِهم، ونزَّلَها على سبيلِ التدرُّجِ والتَّرَقِّي ليُؤْذِنَ بفاسدِها وأفسَدِها، فظَهرَ مِن هذا أنّ الإضرابَ في الوَجْهِ الأوّلِ واقعٌ في كلامِ الكفَرة، وأنهُ تعالى حاكٍ إضرابَهمُ الواقعَ في كلامِهم. وفي[٤] الثاني الإضرابُ واقعٌ في كلامِ الله تعالى، وأنهُ تعالى حَكَى كلامَهم. وفي الوجهِ الأوّلِ إشكالٌ؛ لأنهُ لو أُريدَ ذلك لَقيل: قالوا بل أضغاثُ أحلام. ويمكنُ أن يُقال: إنّ ﴿قَالُوٓاْ﴾ زيادةُ تأكيدٍ لِما يتضمَّنُ قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ منَ القول، يؤيِّده قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ﴾، فإنّهُ يدُلُّ على أنهُ صدَرَ منهم قولٌ سِرًّا لطُولِ الكلام. وسبَقَ مِثلُه في «يونُس» عندَ قولِه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ﴾ إلى قولِه: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] في وَجْهٍ.

وأمّا بيانُ الترقّي في الوَجْهِ الثاني: فأنْ يقالَ: إنّ نِسبتَهُم القرآنَ إلى السِّحرِ فاسدٌ؛ لأنّ

---

(١) ذكره ابن سيده في «المُخصَّص» (١: ٩٩) من غيرِ عزوٍ لأحد.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٤٧٤) والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (٣٥٢٤)، والبيهقيّ في «دلائل النبوّة» (١: ٢٧٩) من حديثِ أمّ معبد.

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٧).

(٤) سقط لفظ «في» من (ط).

....

هذا حقٌّ، وذلك باطلٌ، وأنّى يُشبِهُ هذا السّحرَ، ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور: ١٥]؟ ثُمّ إنّ قولَهم: إنه أضغاثُ أحلام، أي: تخاليطُها، أفسَدُ منه؛ لأنّ تشبيهَ النَّظْمِ المُعجِزِ الفائقِ بالسّحرِ(١) أقربُ من ذلك، كقولِه: «إنَّ منَ البَيانِ لَسِحرا»(٢)، لكنْ أينَ هذا من التَخاليط: إنّه ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ثم قولُهم: إنهُ كلامٌ مفترى مِن عندِه أبعدُ مِن ذلك؛ لأنهم لم يُحرِّروا أنفُسَهم، ولم يُدرِكوا أنّ قُوى البشَريّةِ وإنِ استفْرَغتْ طَوْقَها، لا تُطيقُ على الإتيانِ بمثلِه: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]؛ ولأنّ المُفتريَ مُبطِل، وكلامُه باطل، وهذا ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

ثُمّ قولُهم: إنهُ قولُ(٣) شاعرٍ، أبعَدُ وأفسَدُ؛ لأنّ الشِّعرَ: مُتخيَّلاتٌ مُلفَّقة وتخرُّصاتٌ مُزَخْرَفةٌ تَدعو إلى الهَوى والشّيطان، وهذا يدعو إلى الهُدى وطاعةِ الرّحمن: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ * لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩-٧٠]، وهذا الوَجهُ أدَلُّ على التحيُّرِ مِن حيثُ الحقيقةُ.

الرّاغب: (بل): للتّدارُك، وهو ضَرْبان: ضَربٌ يُناقِضُ ما بعدَه ما قبلَه لكنْ ربّما يُقصَدُ لتصحيحِ الحُكم الذي بعدَه، وإبطالِ ما قبلَه، قالَ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٣-١٤]، أي: ليسَ الأمرُ كما قال، بل جَهْلٌ، أو يُقصَدُ به تصحيحُ الأوّل، وإبطالُ الثاني، كقولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ إلى قولِه: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ * كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٥-١٧]، أي: ليس إعطاؤه منَ الإكرام، ولا مَنعُه منَ الإهانة، لكنْ جَهِلوا وظَلَموا، حيثُ وضَعوا المالَ في غيرِ موضِعِه، والضَّربُ الثاني: أن يكونَ (بل) مبيّنًا للحُكم الأوّل وزائدًا عليه بما بعدَه، نَحو: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، فإنهُ نبَّهَ أنّهم يقولونَ: أضغاثُ أحلام، ويزيدونَ على ذلك بأنّ

---

(١) سقط لفظ «بالسحر» من (ط).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٥٧٦٧).

(٣) سقط لفظ «قول» من (ط).

والمُبطِلُ مُتَحَيِّرٌ رجّاعٌ غيرُ ثابتٍ على قولٍ واحِد.

ويَجوزُ أن يكونَ تَنزيلًا مِنَ الله تعالى لأقوالِهم في دَرْجِ الفَساد، وأنَّ قَولَهم الثّاني أفسَدُ منَ الأوّل، والثّالِثَ أفسَدُ منَ الثّاني، وكذلك الرّابعَ منَ الثالِث.

صِحّةُ التّشبيه في قَولِه: ﴿كَمَآ أُرۡسِلَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ مِن حَيثُ إنّه في مَعنى: كما أتى الأوَّلونَ بالآيات، لأنَّ إرسالَ الرُّسُلِ مُتَضَمِّنٌ للإتيانِ بالآياتِ؛ ألا ترى أنّه لا فَرقَ بينَ أن تَقول: أُرسِلَ مُحمّدٌ ﷺ، وبينَ قولِك: أتى مُحمّدٌ بالمُعجِزة.

الذي أتى به مُفترًى، بل يزيدونَ ويدَّعونَ أنهُ كذّاب؛ فإنّ[1] الشاعرَ في القرآنِ عبارةٌ عن الكاذِبِ بالطَّبع[2].

قولُه: (لا فَرْقَ بيْنَ أن تقولَ: أُرسِلَ محمّدٌ ﷺ، وبينَ قولِكَ: أتى محمّدٌ بالمعجِزة)، قيل: فيه نظَرٌ؛ لأنّ قولَه: أُرسِلَ محمّدٌ، إثباتٌ للرِّسالة؛ لأنّها ثبتَتْ بإرسالِ الملَك، وقولُه: أتى بالمُعجزة، إظهارٌ للرِّسالة، وما تثبُتُ به النُّبوّةُ غيرُ ما تظهَرُ به الرِّسالة.

قلتُ: ليسَ[3] مرادُه مِن قولِه: «لا فَرْقَ...» أنّ معنى العبارَتَيْنِ سواءٌ، بل مُرادُه أنّ مُؤدّى العبارَتَيْنِ سواءٌ، فإنّ قولَك: أُرسِلَ محمّدٌ صلَواتُ الله عليه معناهُ: أنهُ ادّعى الرِّسالةَ، وأتى بالمعجِزةِ، فثَبَتَتْ رسالتُه، وقولُك: أتى محمّدٌ بالمُعجزةِ، مُؤدّاهُ: ادّعى الرِّسالة وأتى بالمُعجزة، فيكونُ رسُولًا. والأوّل كنايةٌ، والثاني تصريحٌ، ومُؤدّاهُما واحدٌ، ألا تَرى إلى تفسيرِه لقولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؟ قولُك: يَدُ فلانٍ مبسوطةٌ، بمعنى أنهُ جواد، لا فَرْقَ بيْنَ العبارَتَيْنِ إلّا فيما قلتُ، يعني: كونَ أحدِهما كنايةً، والآخَرِ[4] صَريحًا، والكنايةُ أشرَحُ وأبسَط.

فإنْ قلتَ: ما فائدةُ العُدول؟ قلتُ: لو قيل: كما أتى الأوّلونَ لكانَ منَ القَصْدِ بمَعزِل؛

---

(١) في (ف) و(ح): «قال».

(٢) «مفردات القرآن»، ص١٤٢.

(٣) سقط لفظ «ليس» من (ط).

(٤) من قوله: «تصريح ومؤداهما واحد» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿ مَآ ءَامَنَتۡ قَبۡلَهُم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآۖ أَفَهُمۡ يُؤۡمِنُونَ ﴾ ٦].

﴿أَفَهُمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾ فيهِ أنّهم أعتى منَ الذينَ اقتَرحوا على أنبيائهمُ الآياتِ وعاهَدوا أنّهم يُؤمِنون عندَها، فلمّا جاءتْهم نَكَثوا أو خالَفوا، فأهلكَهم الله، فلَو أعطَيناهم ما يقتَرِحُونَ لكانوا أنكَثَ وأنكث.

[﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ ٧].

أمرَهم أنْ يَستَعلِموا أهلَ الذِّكرِ ـ وهُم أهلُ الكِتاب ـ حتّى يُعلِموهم أنّ رُسُلَ الله المُوحى إلَيهِم كانوا بَشَرًا ولم يكونوا مَلائكةً كما اعتَقَدوا، وإنّما أحالَهم على أولئكَ لأنّهم كانوا يُشايِعونَ المُشرِكينَ في معاداةِ رَسولِ الله ﷺ، ....

لأنّ قصْدَهم: فلْيَأتِنا بآيةٍ مِثلِ ما أتى به المُرسَلونَ نحوَ موسى وعيسى عليهما السّلامُ مِن قَلْبِ العَصا ثُعبانًا، وإحياءِ الموتَى، لا كغيرِهما من الأنبياء.

قولُه: (فيه أنّهم أعتَى منَ الذين اقترَحُوا على أنبيائهم)، وكان أصلُ الكلام: ما آمنَتْ قبْلَ هؤلاءِ المشركينَ أهلُ قريةٍ أرَدْنا إهلاكَها بسببِ عنادِهم، فهؤلاءِ أيضًا لا يؤمنونَ، ثُمّ أدخَلَ همزةَ الإنكارِ والاستبعاد؛ لتَدُلَّ على الإدماجِ، وأنّ هؤلاءِ أعتَى من السابِقين. فقولُه: ﴿ مَآ ءَامَنَتۡ ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ﴾؛ لأنّهم لمّا طعَنوا في القرآن، وأنّه مُعجزةٌ وبالَغوا فيه حتّى أخذوا مِن قولِه: ﴿أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ﴾ إلى أنِ انتهَوْا إلى قولِه: ﴿فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ﴾ وأرادوا أنهُ ليسَ مِن جنسِ اليدِ البيضاء، والعَصا، وإبراءِ الأكمَهِ وإحياءِ الموتى، عَلِمَ أنّهم مُعانِدونَ، فقيل مُسَلّيًا لرسُولِ الله ﷺ في أنّ الإنذارَ لا يُجدي فيهم بقولِه: ﴿ مَآ ءَامَنَتۡ ﴾ الآية.

قولُه: (يُشايِعونَ المشركين). الجوهري: شيعةُ الرّجُل: أتباعُه وأنصارُه، يقال: شايعَه كما يُقال: والاه، والمُشايِعُ أيضًا: اللاحقُ.

قال الله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦] فلا يُكاذِبونَهم فيما هم فيه ردءٌ لرسولِ الله ﷺ.

[﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ﴾ ٨].

﴿لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ صفةٌ لـ﴿جَسَدًا﴾، والمَعنى: وما جَعَلنا الأنبياءَ عليهم السّلامُ قبلَه ذَوي جَسَدٍ غيرَ طاعِمين. ووحَّدَ الجَسَدَ لإرادةِ الجِنس، كأنّه قال: ذَوي ضَربٍ من الأجساد، وهذا ردٌّ لِقولِهم ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧].

فإن قلت: نعَم، قد ردَّ إنكارَهم أن يكونَ الرّسولُ بَشَرًا يأكُلُ ويَشرَبُ بما ذَكرت، فماذا ردَّ مِن قَولِهم بقولِه: ﴿وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾؟ قلت: يَحتَمِلُ أن يَقولوا: إنّه بَشَرٌ مِثلُنا،

قولُه: (﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]) استشهَدَ بها على اتّفاقِ كلمتِهم على أذى رسولِ الله ﷺ، حيثُ عطَفَ ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ على ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ونبّهَ بصِلةِ الموصُولِ على عِلّة الأذى.

قولُه: (رِدْءٌ لرسولِ الله ﷺ) أي: عَوْنٌ له، أي: لا يُكاذبُ أهلُ الكتابِ المشركين، أي: لا يُكذِّبُ في الذي هم [فيه] عَوْنٌ لرسولِ الله ﷺ من أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ لم يكونوا ملائكةً، يعني: كانوا متّفقينَ معَ رسُولِ الله ﷺ في هذه المسألة، وكيف لا وفي مُخالفتِها إبطالُ دينِهم؟ وقيل [قولُه]: «لرسولِ الله» متعلِّقٌ بـ«فلا يُكاذِبونَهم»، أي: لأجْلِ الرّسولِ، وفيه نظَرٌ؛ لبقاءِ «رِدْءٌ» لا متعلَّقَ له، وأنّ المعنى لا يُساعدُ عليه.

قولُه: (ذوي ضَرْبٍ من الأجساد)، أي: نوعٍ منها. قال أوّلًا: لإرداةِ الجنس، وفَسّره بالنوعِ لأن الجَسدَ جنسٌ تحته نوعان من الحيوانِ والجَماد، فالحيوانُ الجنسُ السافل[1].

قولُه: (يَحتمِلُ أن يقولوا: إنهُ بشَرٌ)، أجابَ أنّ قولَه: ﴿وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾ رَدٌّ لِما لزِمَ مِن

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

يَعيشُ كما نَعيشُ ويَموتُ كما نَموت. أو يقولوا: هلّا كان مَلَكًا لا يَطعَمُ ويَخلد: إمّا مُعتَقِدينَ أنّ الملائكةَ لا يَموتون. أو مُسَمِّين حياتَهم المُتطاوِلَة وبَقاءَهم المُمتَدَّ خُلودًا.

[﴿ ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ فَأَنجَيْنَٰهُمْ وَمَن نَّشَآءُ وَأَهْلَكْنَا ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ ٩].

﴿صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ﴾ مِثل ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. والأصلُ: «في الوعد»، و«مِن قَومِه»، ومِنه: صَدَقوهم القِتال. وصَدَقَني سِنَّ بَكرِه.

قولِهم: إنهُ بشَرٌ مِثلُنا يعيشُ كما نَعيشُ، ويموتُ كما نَموتُ، أنّ النبيَّ يجبُ أن يكونَ خالدًا كالمَلَك، أو رَدٌّ لِما صَرّحوا به مِن قولِهم: هلّا كان ملَكًا لا يَطعَمُ، ويخلد؟

قولُه: (صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه)، قالَ المَيْدانيُّ: البَكْرُ: الفَتِيُّ منَ الإبِل، يقال: صدَقْتُه الحديثَ، وفي الحديث، يُضرَبُ مثَلًا في الصِّدق. أصلُه أنّ رجُلًا ساوَمَ رجُلًا في بَكْرٍ، فقال: ما سِنُّه؟ فقال: بازِلٌ، ثُمّ نفَرَ البَكْرَ فقالَ صاحبُه: هِدَع هِدَعْ، وهذه لفظةٌ يُسَكَّنُ بها الصِّغارُ من الإبِل، فلمّا سَمِعَ المشتري هذه الكلمةَ قال: صَدَقني سِنَّ بَكْرِه، ونصَبَ سِنَّ على معنى عرَّفَني سِنَّ، أو: صدَقَني خبَرَ سِنٍّ، ثُمّ حذَفَ، ويُروَى بالرَّفع، فجعَلَ الصِّدقَ للسِّنّ توسُّعًا[١].

الرّاغب: صدَقَ قد يتَعدّى إلى مفعولَين نحو قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وصَدَّقتُه؛ نسَبْتُه إلى الصِّدق، وأصْدَقتُه: وجَدتُهُ صادقًا، وقيل: هما واحدٌ، ويقالانِ فيهما جميعًا، قالَ تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٠١]، ويُستعمَلُ التصديقُ في كلِّ ما هُو تحقيقٌ. يقال: صدَّقَني فعلُه وكتابُه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٩]، والصَّداقةُ: صِدقُ الاعتقادِ في المَوَدّة، وذلك مختَصٌّ بالإنسان، قال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ❁ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾[٢] [الشعراء: ١٠٠-١٠١].

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٢).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٨٠.

﴿وَمَن نَّشَآءُ﴾ هُم المُؤمِنونَ ومَن في بَقائِه مَصلَحة.

[﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ١٠].

﴿ذِكْرُكُمْ﴾ شَرَفُكم وَصِيتُكم، كما قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] أو مَوعِظَتُكم، أو فيهِ مَكارِمُ الأخلاقِ التي كُنتُم تَطلُبونَ بها الثَّناءَ و حُسنَ الذِّكر؛ كحُسنِ الجِوار، والوَفاءِ بالعَهد، وصِدقِ الحَديث، وأداءِ الأمانة، والسَّخاء، وما أشبهَ ذلك.

[﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ۞ فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ۞ لَا تَرْكُضُوا۟ وَٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَآ أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَٰكِنِكُمْ

قولُه: (﴿ذِكْرُكُمْ﴾: شَرَفُكم وصِيتُكم). الأساس: ذكَرْتُه ذِكْرًا وذِكْرى، ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، ومنَ المجازِ: لهُ ذِكْرٌ في الناس، أي: صِيتٌ وشَرف.

قولُه: (أو مَوعِظَتُكم)، قالَ الزجّاجُ: فيه تذكِرةٌ لكُم فيما تلقَّوْنَه مِن رحمةٍ أو عذابٍ كما قالَ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾[1] [عبس: ١١].

قولُه: (تَطلُبونَ بها الثناءَ الحسَن[2]) أي: فيه ما يَطلُبونَ به الصِّيتَ والشَّرَفَ، والفَرقُ بين هذا، وبيْنَ الوَجهِ الأوّل هُو أنّ ـ على الأوّل ـ المُرادَ بالكتابِ كما هُو موجبٌ لصِيتِكم؛ لأنه منزَّلٌ بلسانِكم ولُغتِكم، فإذا اشتُهِرَ اشتُهِرتُم. وعلى الثاني: إذا عَمِلتُم بما فيه حصَلَ لكُم مكارمُ الأخلاقِ فحَسُنَ بذلك صِيتُكم، فذَكَرَ «الذِّكر»، وأرادَ مكارمَ الأخلاقِ الموجِبةِ للثناءِ الحسَن، فيكونُ مِن بابِ إطلاقِ المسبَّبِ وإرادةِ السببِ أو يكونُ كنايةً تلويحيّةً، ويعني: فيه ذِكْرُ ما تَطلبونَه مِن مكارِمِ الأخلاقِ فتَحرَّوْا فيه، واجتَهدوا على العمَلِ بما فيه. فإذا عَمِلتُم به كنتُم أصحابَ الأخلاقِ، فحينَئذٍ ينتشرُ بذلك صيتُكم.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الثناء وحُسْن الذكر».

لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ * قَالُواْ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ * فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴾ [١١-١٥].

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ وارِدةٌ عن غَضَبٍ شَديدٍ ومُنادِيةٌ على سَخَطٍ عَظيم؛ لأنَّ القَصمَ أفظعُ الكَسرِ، وهو الكَسرُ الذي يُبينُ تَلاؤُمَ الأجزاء، بِخِلافِ الفَصم.

وأرادَ بالقَرية: أهلَها، ولذلك وَصَفَها بالظُّلم، وقال: ﴿قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ لأنَّ المَعنى: أهلَكنا قَومًا وأنشَأنا قَومًا آخَرين. وعنِ ابنِ عبّاس: أنّها (حَضُور) وهِي و(سَحُول) قَريَتانِ باليَمَن، تُنسَبُ إلَيهما الثّياب. وفي الحديث: «كُفِّنَ رَسولُ الله ﷺ في ثَوبَيْنِ سَحُوليَّيْنِ» ورُوِي (حَضوريَّيْن) بَعثَ الله إلَيهم نَبيًّا فقتَلوه، فسَلّطَ اللهُ عَلَيهم بُختَنَصَّرَ كما سَلَّطَه على أهلِ بَيتِ المَقدِسِ فاستأصَلَهم. ورُوِي: أنّهم لمّا أخذَتْهم السُّيوفُ ونادى مُنادٍ منَ السَّماء: يا لَثاراتِ الأنبياء؛ نَدِموا واعتَرَفوا بالـخَطأ. وذلك

قولُه: (ومُناديةٌ على سُخطٍ عظيم)؛ لأنه استُعيرَ ما استُعمِلَ في الجِسم للمعنى، واختيرَ ما هُو الأبلغُ فيه؛ ليَدُلَّ على إبادةٍ بليغة.

قولُه: (في ثوبَيْنِ سَحُوليَّيْن)، عنِ البُخاريِّ ومُسلم وغيرِهما، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ بِيْضٍ سَحوليّةٍ مِن كُرْسُفٍ، ليسَ فيها قميصٌ ولا عِمامة[١]. وفي «الجامع»: سَحولٌ: قريةٌ منَ اليمن يُنسَبُ إليها الثّياب. وقيل: السَّحوليّةُ: المقصورةُ، كأنّها نُسِبَت إلى السَّحول وهو القَصّارُ؛ لأنه يَسحَلُها أي: يغسِلُها. ورُوِيَ بضمّ السِّين[٢].

قولُه: (يا لَثاراتِ). الجوهري: «يا لَقَتَلةِ فُلان». النِّهاية: ومنهُ: يا ثاراتِ عُثمانَ[٣]! أي:

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٤)، ومسلم (٩٤١).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٧٨).

(٣) فيه إيماءٌ إلى بيتِ حسان بنِ ثابت رضي الله عنه في رثاء عثمان بن عفّان رضوان الله عليه:

لتسمعُنَّ وشيكًا في دياركُم ... الله أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا

انظر: «ديوان حسّان» ص٩٦.

حينَ لم يَنفَعْهم النَّدم. وظاهِرُ الآيةِ على الكَثْرة. ولعلَّ ابنَ عبّاسٍ ذَكَر «حضور» بأنّها إحدى القُرى التي أرادَها اللهُ بهذه الآية. فلمّا عَلِمُوا شِدّة عَذابِنا وبَطشَتِنا عِلْمَ حِسّ ومُشاهَدة، لم يَشُكّوا فيها، رَكَضوا من ديارِهم، والرّكْض: ضَربُ الدّابةِ بالرِّجْل. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ فيَجوزُ أن يَركَبوا دَوابّهم يَركُضونَها هارِبينَ مُنهَزِمينَ من قَريتِهم لمّا أدركتهم مُقدِّمةُ العَذاب. ويجوزُ أن يُشَبَّهوا في سُرعةِ عَدوِهم على أرجُلِهم بالرّاكبينَ الرّاكِضينَ لدَوابّهم، فقِيلَ لهم: ﴿لَا تَرْكُضُوا۟﴾ والقولُ محذوف.

فإن قلت: مَنِ القائل؟ قلت: يَحتَمِلُ أن يكونَ بعضَ الملائكةِ، أو مَنْ ثَمَّ مِنَ المُؤمنينَ، أو يُجعَلون خُلَقاءَ بأن يُقالَ لهم ذلك وإن لَم يُقَل. أو يَقولَه ربُّ العِزّة ويُسمِعَه

يا أهلَ ثاراتِه، ويا أيُّها الطّالبونَ بدَمِه، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، فيكونُ قد نادى طالبي الثأرِ ليُعينُوهُ على استيفائه وأخْذِه، وعلى قولِ الجوهريِّ: نداءُ القَتَلةِ لتعريفِ الجُرْمِ والتقريع وتفظيعِ الأمرِ حتّى يجتَمعَ لهم عندَ أخذِ الثارِ بيْنَ القتل وبيْنَ تعريفِ الجُرْم وقَرْعِ أسماعِهم به؛ ليَصدَعَ به قلوبَهم، ويكونَ أدعى في الإنكاء[1] فيهم، والتشَفّي منهم.

وإلى تعريفِ الجُرْمِ الإشارةُ بقولِه: «لمّا نادَى مُنادٍ منَ السّماءِ نَدِموا واعترَفوا بالخَطأ».

قولُه: (وظاهرُ الآيةِ على الكَثْرة)، يعني: يقتضي قولُه تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا﴾ أنْ يَجريَ على العُموم، وعلى كثيرٍ من القُرى.

قولُه: (ويجوزُ أن يُشَبَّهوا)، فعلى الأوّلِ الركضُ مجازٌ في العَدْوِ، ومستعمَلٌ استعمالَ المَرسَنِ في أنفِ الإنسان، وعلى الثاني حقيقةٌ، وعلى الثالثِ استعارةٌ.

قولُه: (أو يُجعَلونَ خُلَقاءَ بأنْ يقالَ لهم ذلك)، يعني: أنّهم بالغوا في الرّكضِ والفِرارِ منَ العذابِ بعدَ ذلك الإترافِ والتنعُّمِ بحيثُ مَن رآهُم قال هذا الكلامَ بلسانِ الحال.

الرّاغب: الركضُ: الضَّربُ بالرِّجْل، فمتى نُسِبَ إلى الرّاكِبِ فهُو إعداءُ مركوبٍ،

---

(١) في (ح) و(ف): «إنكار».

ملائكَتَه لِيَنفَعَهم في دِينِهم، **أو يُلهِمَهم ذلك فيُحدِّثوا به نُفوسَهم.**

﴿وَٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتْرِفْتُمْ فِيهِ﴾ من العَيشِ الرّافِهِ والحالِ النّاعِمة. والإتراف: إبْطارُ النِّعمةِ، وهي التَّرَفُّه. ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾ تهكُّمٌ بِهِم وتَوبيخ، أي: ارجِعوا إلى نَعيمِكم ومَساكِنِكم لَعلَّكُم تُسئَلونَ غَدًا عمّا جَرى عليكُم ونَزَلَ بأموالِكم ومَساكِنِكم، فتُجيبوا السّائلَ عن عِلمٍ ومُشاهدة. أو: ارجِعوا واجلِسوا كما كُنتم في مَجالِسِكم، وتَرتَّبوا في مراتِبِكم حتّى يَسألَكم عَبيدُكم وحَشَمُكم ومَن تَمْلِكونَ أمرَه، ويَنفُذُ فيه أمرُكم ونهيُكم، ويقولوا لكم: بِمَ تأمُرون؟ وبِماذا تَرسُمون؟ وكيف نَأتي ونَذَرُ كَعادةِ المُنَعَّمين المُخَدَّمينَ؟ أو يَسألَكم النّاسُ في أندِيَتِكم المَعاوِنَ في نَوازِلِ الخُطوب، ويَستَشيرونَكم في المُهِمّاتِ والعَوارِضِ، ويَسْتَشفونَ بتَدابيرِكم، ويَستَضيئونَ بآرائكُم، أو يَسألَكم الوافِدونَ عليكم والطُّماع، ويَستَمطِرون سَحائِبَ أكُفِّكم، ....

نحو: ركَضْتُ الفرَسَ، ومتى نُسِبَ إلى الماشي: فوَطْءُ الأرض، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ [صٓ: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿لَا تَرْكُضُواْ وَٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتْرِفْتُمْ﴾ [الأنبياء: ١٣] فنُهوا عنِ الانهزام[١]. والتَّرَفُّه: التوسُّعُ في النِّعمة، يقالُ: أُترِفَ فلانٌ فهُوَ مُتْرَفٌ، قالَ تعالى: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣].

قولُه: (**أو يُلهِمَهم ذلك**) أي: يُلهِم[٢] اللهُ تعالى[٣] بهذا الكلام نفوسَ الملائكة، فتُحدِّثُ الملائكةُ به فيكونُ كلامًا نفسِيًّا يُخاطِبونَ به الكُفّارَ الرّاكضينَ وليسَ هناك مخاطبةٌ، وإنّما هُو شيءٌ يفيدُ الملائكةَ في دينِهم.

قولُه: (**تَرتَّبوا في مَراتِبِكم**)، أي: تمكّنوا فيها، **الأساس**: رتَبَ فلانٌ رُتوبَ الكَعْب، في المقامِ الصَّعب، ورَتَبَ في الصّلاة: انتصَبَ قائمًا.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٦٤.

(٢) في (ط): «يلهمهم»، ولا يستقيم.

(٣) زاد في الأصول الخطية هنا: «الملائكة»، ولا يستقيم مع قوله: «نفوس الملائكة».

ويَمتَرونَ أخلافَ مَعروفِكم وأياديكم: إما لأنهم كانوا أسخِياءَ يُنفقونَ أموالَهم رِئاءَ النّاسِ وطَلَبَ الثّناء، أو كانوا بُخَلاءَ، فقِيلَ لهم ذلك **تهكُّمًا إلى تـهَكُّم**، وتَوبيخًا إلى تَوبيخ.

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿يَٰوَيْلَنَآ﴾، لأنّها دَعوى، كأنّه قيل: فما زالَت تلك الدَّعوى

قولُه: (ويَمتَرونَ أخلافَ معروفِكم). الجوهريّ: مَرَيْتُ الناقةَ مَرْيًا: إذا مَسَحتَ ضَرْعَها ليَدِرَّ، والرِّيحُ تَمْري السَّحابَ، وتَمتَريه، أي: تَستَدِرُّه.

الأساس: ومنَ المجاز: وأخلفَتِ النجومُ والشجَر: لم تُمطِرْ ولم تُثمِرْ. وناقةٌ مُخْلِفَة: ظُنَّ بها حَمْلٌ ثُمّ لم يكنْ، وهُو خالفةُ أهلِ بيتِه، أي: فاسدُهم وشَرُّهم، ودَرَّتْ لفُلانٍ أخلافُ الدُّنيا. يَمتَرون: ترشيحٌ لاستعارةِ أخلافِ معروفِكم، ويَستَمطرونَ: ترشيحٌ لسحائبِ أكُفِّكم.

اعلَم أنهُ فُسِّرَ ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾ بوجوه، بناءً على أنهُ مُطلَقٌ يَحتمِلُ أن يُقيَّدَ بما يقتضيهِ المقامُ بحسَبِ الاستعمال، وأنْ يُترَكَ على إطلاقِه.

قالَ في «الأساس»: سألتُ عنهُ مسألةً، وسألتُه حاجةً. وأصَبْتُ منهُ سُؤلي: طَلِبتي، فُعلٌ بمعنى مفعول.

فقَدَّرَ في الوَجهِ الأوّلِ «عن» حيثُ قال: «تسألون غدًا عمّا جرى عليكم»، وأطلَقَ في الثاني حينَ قال: «حتّى يَسألَكم عبيدُكم وحشَمُكم ومَن تَملِكونَ أمرَه»، فهُو إمّا يجري مَجْرى اللام، أو يُقدِّر أشياءَ ممّا يَليقُ بحالِهم لا تُحصى. وبنَى الثالثَ والرّابعَ على أنهُ مِن قولِهم: سألتُه حاجةً ممّا يقتضي مفعولَيْن، فهُو إمّا أنهم شُجْعانٌ يَستنجِدُهم الناسُ، ويَطلبُونَ منهمُ المعونةَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يسألُكمُ الناسُ المَعاوِن»، أو أسخِياءُ يَسْتَجدون مِن نائلِهم، ويَستمطِرونَ سحائبَ أكُفِّهم. المَعاوِنُ: جمْعُ المَعونة.

قولُه: (تهكُّمًا إلى تهكُّم)، أي: مُنضَمًّا إلى مِثلِه. أوّلُه: يقالُ لهم: ارجِعوا إلى ما أُترِفتُم فيه حينَ ولاتَ حينَ مَناص. وثانيه: يقالُ لهم: يسألُكم الوافِدونَ ويَستمطِرونَ سحائبَ أكُفِّكُم، وهمُ الجامِدونَ البُخلاء.

﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ والدَّعوى بمَعنى الدَّعوة. قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

فإن قلت: لم سُمِّيَت دَعوى؟ قلت: لأنّ المَولُولَ كأنّه يَدعو الوَيل، فيقولُ تعالى: يا ويلُ فهذا وقتُك. و﴿تِلْكَ﴾ مرفوعٌ أو مَنصوبٌ اسمًا أو خَبَـرًا وكذلك دَعواهم. «الحصيد»: الزّرعُ المَحصُود. أي: جَعَلناهم مِثلَ الحَصيد، شَبَّهَهم به في استِئصالِهِم واصطِلامِهِم كما تَقول: جَعَلناهم رَمادًا، أي: مِثلَ الرّماد. والضَّميرُ المَنصوبُ هو الذي كانَ مُبتدأً والمَنصوبانِ بعدَه كانا خَبَرَينِ له، فلمّا دَخلَ عليها جَعَل نَصبَها جَميعًا على المَفعوليّة. فإن قلت: كيفَ يَنصِبُ «جَعَل» ثلاثةَ مَفاعيل؟ قلت: حُكمُ الاثنَينِ الآخَرينَ حُكمُ الواحِد؛ لأنّ مَعنى قولِك: «جَعلتُه حُلوًا حامِضًا» جَعلتَه جامِعًا للطَّعمَين. وكذلك مَعنى ذلك: جَعلناهُم جامِعين لِـمُماثلةِ الحصيدِ والخمود.

قولُه: (﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ مرفوعٌ أو منصوبٌ اسمًا أو خبرًا)، وفيه نظرٌ؛ لأنّ ﴿تِلْكَ﴾ اسمٌ لفظًا ومعنًى؛ لأنّ المعنَى: لا زالتْ تلك الدّعوى دَعْواهُم، ولأنّ الاسمَ[1] المُبهَمَ أشَدُّ توغُّلاً في التعريفِ منَ المضافِ[2]؛ لأنهُ قريبٌ منَ المضمَر على أنهُ مُقدَّم.

قولُه: (واصْطِلامِهِم) أي: استئصالِهِم، قالهُ الجوهريُّ.

قولُه: (جامِعين لِمُماثَلةِ الحصيدِ والخمود) يعني: كما يَجتمعُ الحُلوُ والحامضُ في معنًى واحد، وهُوَ المِزُّ، كذا الحصيدُ والخُمود؛ لأنّ النارَ إذا خمَدَتْ فصارتْ رَمادًا، كانت كالزَّرعِ المحصُودِ المدقُوق.

الراغب: قولُه: ﴿جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥] كنايةٌ عن موتِهِم، مِن خَمَدَتِ النارُ: إذا طُفِئَ لَهَبُها. وعنهُ استُعيرَ: خَمَدتِ الحُمّى: سكَنَتْ[3]. فيكونُ «والخُمود»

---

(١) يعني في كون «تلك» خبرًا مقدَّمًا، و«دعواهم» اسم مؤخّر.

(٢) في (ط): «من الإضافة»؟

(٣) «مفردات القرآن»، ٢٩٨.

[﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ * لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ ١٦-١٧].

أي: وما سَوَّينا هذا السَّقفَ المرفوعَ وهذا المهادَ المَوضوعَ وما بَينَهما مِن أصنافِ الـخَلائقِ مَشحونةً بضُروبِ البَدائعِ والعَجائبِ، كما تُسوّي الجبابرةُ سُقوفَهم وفُرُشَهم وسائرَ زَخارِفِهم، للَّهوِ واللَّعبِ، وإنّما سَوَّيناها للفوائدِ الدّينيةِ والحِكَمِ الرّبانيّة، لتكونَ مَطارِحَ افتِكارٍ واعتبارٍ واستِدلالٍ **ونظرٍ لعِبادِنا**، مَعَ ما يَتعلَّقُ لهم بها مِنَ المَنافعِ التي لا تُعَدُّ والمَرافِقِ التي لا تُحصى. ثم بَيَّنَ أنّ السّببَ في تَركِ اتّخاذِ اللَّهو واللّعِبِ وانتِفائِه عن أفعالي: **هو أنّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وإلّا فأنا قادِرٌ** ....

في المَتن؛ عطفًا على الحَصيد، لا على المُماثلةِ كما ظَنَّ؛ لأنّ قولَه: ﴿حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ كلاهُما مُشَبَّهٌ بهما، والمُشبَّه (هم) في قولِه: ﴿جَعَلْنَٰهُمْ﴾.

قولُه: (ونظَرٍ لعبادِنا)، قالَ القاضي: ﴿خَلَقْنَٰهُمَآ﴾ تسبيبًا لِما يَنتظمُ به أمورُ العبادِ في المعاشِ والمَعاد، فينبغي أن يتسلّقوا إلى تحصيلِ الكمالِ، ولا يَغترّوا بزَخارِفِها، فإنّها سريعةُ الزّوال[١].

قولُه: (**هو أنّ الحِكمةَ صارفةٌ [عنه] وإلّا فأنا قادِرٌ**)، عن بعضِهم: هذا بناءً على أنّ اللهَ تعالى عندَهم قادرٌ على السَّفَهِ والظُّلم، وإن كان لا يَفعَلُه. وعندَ أهل الحقّ: أنّ اللهَ تعالى لا يوصَفُ بالقُدرةِ على الظُّلم والسَّفَه؛ لأنّ القُدرةَ مُصحِّحةٌ للإمكان، والمحالُ لا يدخُلُ تحتَ الإمكان، وقيل: إنه لمّا قال: ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ ﴾ إلى آخره عُلِمَ أنّ المانعَ عدمُ الإرادة، فينبغي أن يكونَ مقدورًا؛ لأنهُ لا يقالُ فيما لا يكونُ مقدورًا: لو أرَدْتُ فعَلتُه، وقيل: هذا منظورٌ فيه؛ لأنّ تفسيرَ اللّهوِ بالولَدِ أو بالمرأة، يَأباهُ؛ لأنهُ لا يقالُ: إنّ اتّخاذَ الولَدِ أو المرأةِ لو أرادَه لفعَلَه؛ لأنهُ من قِبَلِ[٢] المستحيل.

وقلتُ: لا يَخفى سُقوطُ هذا النّظَرِ على مَن تأمّلَ في كلامِ الزجّاجِ كما مَرّ، ولا ارتيابَ بيْنَ

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٨٦).

(٢) في (ح) و(ف): «لأنه مزيل».

عُلماءِ الأصولِ ومعتني عِلم البيانِ أنّ حَمْلَ اللّفظِ على المجازِ والعدولَ عنِ الحقيقةِ مِن غيرِ صَارفٍ وداعٍ قويٍّ غيرُ جائز، لا سيّما إذا انضَمَّ معَه قرينةُ إرادةِ الحقيقة، وهُو مقتضى المقام؛ وذلك أنّ مجيءَ قولِه: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ عقيبَ قولِه: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ مِن بابِ وضعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ مِن غيرِ لفظِه السابق؛ لأنّ اللّهوَ: ما يُتَلَهّى به ويُلعَب، وليسَ في الكلامِ السابق رائحةٌ مِن معنى الولَدِ والمرأة، فلا يُحمَلُ الآتي إلّا على ظاهرِه. وسيجيءُ الكلامُ في الولَدِ في مَشرَع آخر، ولأنّ قولَه تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ على الشرط، أظهَرُ منَ النَّفي، والذَّوقُ لهُ أدْعى، ولأنّ تفسيرَ اللّهوِ بالوَلدِ والمرأةِ يُخرِجُ الكلامَ عن سَنَنِ النظام.

قالَ الإمامُ: الغرَضُ مِن سَوْقِ هذه الآياتِ تقريرُ نُبوّةِ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه، والرّدُّ على مُنكِريه؛ لأنهُ تعالى أظهَرَ المُعجِزةَ عليه، ولو كانَ غيرَ صادِقٍ كان إظهارُ المُعجِزةِ عليه[1] مِن بابِ العَبَثِ، وإن كانَ صادِقًا يَفسُدُ ما ذَكروهُ منَ المَطاعِن[2].

وقلتُ: تحريرُ النَّظْم: أنّ هذه السُّورةَ مِن مُفتتَحِها واردةٌ في أمرِ النبُوّةِ وما يتّصِلُ بها، ومِن ثَمَّ سُمّيتْ بسُورة الأنبياء، ألا ترَى كيفَ بدأ بقولِه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾، وثنّى بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ ثُمّ ثلّثَ بقولِه: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠] فوبّخَهم وسَفّهَهُم وسَجّلَ بحِرمانِ عقلِهم حيثُ دفَعوا ما فيه شرَفُهم وعزُّهم، ثمّ ربّعَ بقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] ليُنبِّهَهم عن رَقْدةِ الجَهالة، وأنّهم في ارتكابِهمُ العِنادَ كمَن يُحاوِلُ في إبطالِ الحِكمةِ في خَلْقِ السّماءِ والأرض، وهِي العبادةُ والمعرفة، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]. قالَ المصنِّفُ: «المعنى: ما خلَقْتَه خَلْقًا باطلًا، بل لداعي حِكمةٍ عظيمة، وهُو أن يجعَلَها مساكنَ المُكلَّفين، وأدِلّةً لهُم على معرفتِك،

(١) قوله: «ولو كانَ غيرَ صادقٍ كان إظهارُ المُعجزةِ عليه» سقط من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٤٧).

على اتِّخاذِهِ إن كُنتُ فاعِلًا لأنّي على كلِّ شيءٍ قَدير.

ووجوبِ طاعتِك واجتنابِ معصيتِك، ولذلكَ وصَلَ قولَه: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] به؛ لأنهُ جَزاءُ مَن عصى ولم يُطِعْ»[١].

وقالَ في «النجم» في قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]: «إنّ اللهَ تعالى إنّما خلَقَ العالَمَ، وسَوّى هذا الملَكوتَ، ليُجازيَ المُحسِنَ منَ المكلَّفينَ والمُسيءَ منهم»[٢]، ولا يَتِمُّ ذلك إلاّ بإنزالِ الكتاب، وإرسالِ الرّسول، وإظهارِ المُعجِزةِ على يدِه، فإذا حصَلتْ هذه المطالبُ وجَبتِ المتابعةُ، وإنكارُها يؤدّي إلى إنكارِ هذا المطلوب.

ثُمّ علّلَ استحقاقَ العبادةِ بقولِهِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، أي: هُو خالقُهم ومالكُهم ورازِقُهم ومتولّي أمورِهم، فيجبُ عليهِم أن يخُصّوهُ بالعبادة، وإنِ استكبَرَ هؤلاءِ وعاندوا فلهُ مَن لا يستكبِرُ ولا يُعانِد، فهُو مُستغْنٍ عن هؤلاء كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]. فلمّا فرَغَ مِن هذا النوعِ منَ الكلام رجَعَ إلى توبيخِ المعانِدينَ وقال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً﴾ وساقَ الحديثَ إلى ما هُو سَوْقُ الكلامِ لهُ مِن قولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾، واللهُ أعلم.

قولُه: (إن كنتُ فاعلًا)، جعَلَ «إنْ» في قولِه: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ شَرطيّةً، قالَ الزجّاجُ: اللّهوُ في لُغةِ حضرَموْتَ: الولدُ. وقيل: اللّهوُ: المرأةُ، وتأويلُه في اللّغةِ أنّ الولَدَ لَهْوُ الدُّنيا، أي: فلو أرَدْنا أن نتّخِذَ ولدًا إذِ اللهوُ يُلهَى به، ومعنى: ﴿لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ أي: لاصْطَفَيْناهُ ممّا نخلُقُ، معناه: ما كنّا فاعلينَ؛ وكذلك جاءَ في التفسير: ويجوزُ أن يكونَ للشَّرط، أي: إنْ كنّا ممّن يفعَلُ ذلك، ولسنا ممّن يفعَلُه. والقولُ الأوّلُ قولُ المفسّرين، والثاني قولُ النَّحْويِّين. وهم أجمعونَ يقولون: إنّ القولَ هُو الأوّلُ ويَستجِيدونَه؛ لأنّ «إنْ» تكونُ

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٢٨٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٤: ٣٨٣).

وقوله: ﴿لَّاتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾: كقوله: ﴿رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧] أي: مِن جِهةِ قُدرتِنا، وقيل: **اللّهو: الولدُ**، بلغةِ اليَمن، **وقيل: المَرأة**.

وقيل: ﴿مِن لَّدُنَّآ﴾ أيْ مِن الملائكةِ لا مِن الإنس، رَدًّا لولادةِ المَسيح وعُزَيْر.

[﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ ١٨].

﴿بَلْ﴾ إضرابٌ عن اتّخاذِ اللّهو واللّعب، وتَنزيهٌ منه لِذاتِه، كأنّه قال: **سُبحانَنا أن نتَّخذَ اللَّهو واللّعب**، ....

في معنى النَّفي، إلّا أنّ أكثرَ ما جاءت معَ اللام، تقولُ: إنْ كنتَ لَصالحًا(١)، أي: ما كنتَ إلاّ صالحًا.

وقالَ ابنُ الحاجب: هذا مذهبُ الكوفيّين، وأمّا البَصريّونَ فيقولونَ: إنّ اللّامَ الفارِقةَ لا تَدخُلُ بعدَ «إن» النافية. فإذا قلتَ: إنّ زيدًا لَقائمٌ فالمفهومُ إثباتُ القيام، وإذا قلتَ: إنْ زيدٌ قائمٌ فالمفهومُ نفيُ القيام(٢).

وقال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيل على الثاني: ما معنى تكرارِ كلمةِ الشّرط؟ قُلنا: دخَلَتْ على جَوازِ الوَصْفِ به، والأُولى على جوازِ الإيجاد، وكلاهُما مَنفِيّان.

قولُه: (**سبحانَنا أنْ نتّخِذَ اللّهوَ واللّعِبَ**)، هذا التنزيهُ يُفيدُه صيغةُ الكبرياءِ والتعظيم، وتكريرُه مِرارًا ثمانيةً وإلى التعظيمِ الإشارةُ بقولِه: «كما تُسَوّي الجَبابِرةُ سُقوفَهم»، كأنهُ قيل: أيُّها الناظرُ المُنكِرُ، ألا ترَى إلى هذا السَّقْفِ المرفوع، وهذا المِهادِ الموضوع، كيفَ سوَّيناهُما؟ وكيفَ جعَلناهُما مَطارحَ الافتكار، ومَطامحَ الاعتبار، ومَناطًا لمَرافقِ العبادِ في المعاشِ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٦).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (٢: ٢٧٤).

....

والمَعاد؛ إذْ لا يَليقُ بعظَمتِنا وجلالتِنا أن نخلقَهما باطلًا؛ فسبحانَنا أن نتّخِذَ اللَّهوَ واللّعبَ؛ إذْ مِن شأنِنا مَحْقُ الباطلِ ودَمْغُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾.

ثُمّ اعلَمْ أنّ قولَه: «أنّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وإلّا فأنا قادرٌ على اتّخاذِه» كلامٌ مَبْنيٌّ على قاعدةِ مذهبِه، وأمّا تقريرُه على مذهبِ أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ فهُو أن يقالَ: لهُ أن يَخلُقَ ما يشاء، وإن توَهّمَه المُعتزليُّ قبيحًا وحسَنًا، وأنهُ فاعلٌ مختارٌ لهُ أن يختارَ خَلْقَ هذا دونَ ذلك. فقولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ إخبارٌ عمّا وُجِدَ، لا عمّا وجَب، وقولُه: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ إيذانٌ بأنّ له أن يختارَ خَلْقَ هذا دونَ ذلك، وقد تقرَّرَ في البلاغةِ أنّ مفعولَ الإرادةِ والمشيئةِ يجبُ أن لا يُذكَرَ إلّا إذا تعلّقتْ به غرابة. ولا شكّ أنّ اتّخاذَ اللّهوِ بالنِّسبةِ إلى الله تعالى غريبٌ، كأنهُ قيل: إنّ العظَمةَ والكِبرياءَ اقتضَيا التنزيهَ عنِ اتّخاذِ اللّهو، كما أنّهما استدْعَيا أنْ لا يُمنعَ مِن ذلك وإنْ خَفِيَ على بعضِ الخَلْق؛ لأنهُ فاعلٌ لِما يشاءُ لا يُسألُ عمّا يفعَلُ وهُم يُسألون، لكنّ مِن شأنِه أن يَقذِفَ بالحقِّ على الباطلِ فيدمَغَه، وأن يتّصفَ بما فيه التعظيمُ والكبرياءُ وإن كانَ الكلُّ منه، ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ أي: تنسُبونَ إليه ما لا يَليقُ بجَلالِه منَ اتّخاذِ اللّهوِ واللّعبِ حيثُ تطعَنونَ في رُسُلِه، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قولُه[1]: (**اللَّهوُ: الولَدُ...، وقيل: المرأةُ**) في «المطلع»: اللَّهوُ: طلَبُ الترويحِ عنِ النَّفس، ثُمّ المرأةُ تُسَمّى لهوًا وكذا الولَد؛ لأنّ النَّفسَ تستَرْوِحُ بكلِّ واحدٍ منهُما، والمعنى: امرأةٌ ذاتُ لَهو، أو ولَدٌ ذو لَهو.

الراغب: اللّهوُ: ما يشغَلُ الإنسانَ عمّا يعنيهِ ويُهِمُّه، يقال: لَهَوْتُ بكذا ولَهَيْتُ عن كذا: اشتغَلْتَ عنهُ بلَهو. قالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦]، ويُعبَّرُ عن كلِّ ما به استمتاعٌ باللَّهو، قال تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]، ومَن قال: أراد باللّهو:

---

(١) وردت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وترتيبُ «الكشاف» يقتضي تقديمها على التي قبلها.

بل مِن عادتِنا ومُوجِبِ حِكمتِنا واستِغنائِنا عنِ القَبيحِ أن نغلبَ اللّعِبَ بالجِدّ، ونَدحَضَ الباطِلَ بالحَقّ. واستعارَ لذلك القذفَ والدَّمغ؛ تَصويرًا لإبطالِه وإهدارِه ومَحقِه، فجَعلَه كأنّه جِرمٌ صَلبٌ كالصَّخرةِ مَثلًا، قذفَ به على جِرمٍ رِخوٍ أجوفَ

المرأةَ والولَدَ فتخصيصٌ لبعضِ ما هُوَ مِن زينةِ الحياةِ الدُّنيا التي جعَلَ لهْوًا ولعِبًا[١].

وقلتُ: ومِمّا يقرُبُ منهُ مِن حيثُ إرادةُ التخسيسِ قولُه تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤] الآية.

قولُه: **(وموجِب حِكمتِنا واستغنائنا عن القبيح)**، قالَ صاحبُ «**الانتصاف**»[٢]: أرادَ باستغنائِهِ عن القبيحِ وجوبَ رعايةِ المصالح، وفِعْلَ ما يَظُنّونَه حسَنًا بعقولِهِم، فلا يَستغني الحكيمُ عن خَلْقِ الحسَن، والحِكمةُ تقتضي الاستغناءَ عن القبيحِ، ويقولونَ: ليسَ في الإمكانِ ذلك ولو أمكَنَ لفعَلَه؛ إذْ لو ترَكه لكان إمّا بُخْلًا أو عَجْزًا تعالى اللهُ عنهما، والحقُّ أنّ اللهَ تعالى مُستغْنٍ عنِ الأفعال، وله أن يَخلُقَ ما يتوهَّمُه القدَريُّ حسَنًا أو قبيحًا، وليسَ في الوجودِ إلّا اللهُ تعالى وصفاتُه[٣].

قولُه: **(واستعارَ لذلك القَذْفَ والدَّمْغَ)**، قالَ صاحبُ «المفتاح»: أصلُ استعمالِ القَذْفِ والدَّمْغِ في الأجسام، ثُمّ استُعيرَ القَذْفُ لإيرادِ الحقِّ على الباطل، والدَّمْغُ لإذهابِ الباطل[٤]، فالمستعارُ منهُ حِسيٌّ، والمستعارُ له عَقليٌّ[٥].

قولُه: **(فجَعَله كأنهُ جِرمٌ صُلْبٌ كالصَّخرةِ [مَثَلًا] قُذِفَ به على جِرمٍ رِخوٍ أجوَفَ)**، يعني: بولغَ في طرَفي الإفراطِ والتفريط؛ لأنّ القَذْفَ إنّما يُستعمَلُ في رَمْيِ الحجارة، والدَّمغُ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٤٨.

(٢) قوله: «قولُه: (وموجب حكمتنا واستغنائنا عن القبيح)، قال صاحبُ الانتصاف» سقط من (ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٠٧).

(٤) قوله: «والدَّمغُ لإذهاب الباطل» سقط من (ح).

(٥) «مفتاح العلوم»، ص٦٢٢.

فدمَغَه، ثُمّ قال: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ به مما لا يَجوزُ عليه وعلى حِكمَتِه. وقُرِئ: «فيَدمَغَه» بالنّصب، وهو في ضَعفِ قولِه:

سَـأَتْرُكُ مَنْـزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقُرِئ: «فيَدمُغُه».

لا يكونُ إلّا في الدِّماغ، وهُو جسمٌ رِخْوٌ مجوَّف، وقيل: إنّما اختيرَ الدِّماغُ دونَ سائرِ البدَن؛ لأنّ الدِّماغَ مَجمَعُ الحَواسّ، وهُو مَقتَلٌ، يقال: دَمَغَهُ دَمْغًا، أي: شَجَّهُ حتّى بلَغتِ الشَّجّةُ الدِّماغ.

قولُه: («فيدمَغَه» بالنَّصبِ[١]، وهُو ضعيفٌ[٢])، قال النُّحاةُ: لا يُنتصَبُ بإضمارِ «أنْ» بعدَ الكلامِ الموجَب، لا يقال: يقومُ زيدٌ فيغضبَ، إلّا في الضرورةِ، كما في قولِه:

سـأترُكُ منـزلي لبنـي تميمٍ وألحَقُ بالحجازِ فأستريحا[٣]

لأنّ إضمارَ «أنْ» إنّما يجبُ إذا لم يتّسِقِ الكلامُ بإدخالِ الثاني تحتَ حُكمِ الأوّل فيُنصَبُ الثاني إظهارًا لإرادةِ المخالفة[٤]. وفي الموجبِ هما متّحِدا الحُكم، فكأنّ الشاعرَ توَهّمَ معنًى غيرَ الموجَبِ في الأوّل إمّا بالتمنّي أو بالشّرطِ فنصَبَ بعدَ الفاء. ووَجهُ ضَعفِه أنهُ ليسَ في جوابِ السّتّة[٥]. والعُذرُ أنّ فعلَ المضارع كالتمَنّي والتَرجّي في كونِهما مُترَقَّبَيْنِ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيدمُغُه»)، أي: بضمّتَيْنِ[٦]، في «المطلع»: هي كما جاءَ في الحروفِ الحَلْقيّةِ منَ البابَيْنِ، كطَبَخَ وصَبَغَ.

---

(١) وقرأ بها عمر بن عيسى الثقفيّ. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٩١، و«البحر المحيط» (٧: ٤١٦).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عن لفظ «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

(٣) هو للمغيرة بن حبناء. سبق تخريجه. وقولُه: «بالحجاز فأستريحا» سقط من (ط) و(ح).

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في «حاشية الصبان على الأشموني» (٣: ٣٠٥).

(٥) يعني: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي والترجّي، والعَرْض، والتحضيض. انظر: «جامع الدروس العربية» (٣: ١٧٩).

(٦) انظر توجيه القراءتين في «البحر المحيط» (٧: ٤١٦).

[﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ ١٩-٢٠].

﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ همُ الملائكة. والمرادُ أنّهم مُكرَمون، مُنَزلونَ لكَرامَتِهم عليه مَنزِلةَ الـمُقَرَّبين عندَ الملوكِ على طَريقِ التَّمثيلِ والبَيانِ لشَرَفِهم وفَضلِهم على جَميعِ خَلقِه.

فإن قلت: الاستِحسارُ مُبالَغةٌ في الحُسور، وكان الأبلَغُ في وَصفِهم أن يَنفيَ

قولُه: (والبيان لشَرَفِهم وفَضلِهم على جميعِ خَلقِه) يعني: اختصاصُ لَفْظِ «عندَ» معَ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ دليلٌ على ذلك، قالَ الإمامُ: إنهُ تعالى لمّا حكى كلامَ الطّاعِنينَ في النُّبُوّاتِ وأجابَ عنها، وبيَّنَ أنّ غرضَهم مِن تلكَ المطاعنِ التمَرُّدُ وعدَمُ الانقياد، بيَّنَ في هذهِ الآيةِ أنهُ تعالى مُنزَّهٌ عن طاعتِهم؛ لأنهُ المالكُ لجميعِ المخلوقات؛ ولأنّ الملائكةَ معَ جَلالتِهم مُطيعونَ خائفونَ منهُ، فالبشَرُ معَ نهايةِ الضَّعْفِ أَوْلى أن يُطيعوه[1].

وقلتُ: عنَى أنّ الكلامَ في أقوام مخصوصينَ مُعاندينَ، وهُو حَقٌّ كما سبَق، ومجرَّدُ لَفْظِ «عندَ» لا يَدُلُّ على المطلوب. وقد جاء ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ * فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥]، ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، وغيرُ ذلك، وغايةُ معنى الترَقّي والتدَرُّجِ في الضَّعفِ والقوّةِ الدِّلالةُ على أنّهم لا يَفتُرونَ في العبادة، وأنّ أحدًا منَ البَشَرِ لا يُدرِكُ شأوَهم[2] في هذا المعنى، وهذا مما لا نزاعَ فيه، وإنّما النِّزاعُ في أمرٍ آخَرَ.

قولُه: (الاستحسارُ مبالغةٌ في الحُسور)، وذلك أنّ السِّينَ فيه: طلبُ الحُسور، ولا طلَبَ هنا، فدَلَّ على المبالغة، فنفيُ الأبلَغ لا يفيدُ نفْيَ الأدونِ فيُفيدُ إثباتَ التّعبِ مطلقًا، والحالُ أنّهم لا يتعَبونَ رأسًا، وأجابَ أنّ في بناءِ المبالغةِ الإشعارَ بأنّ ما هُم فيه منَ الطاعاتِ في غايةٍ منَ الثِّقَلِ والتعَبِ وإن كانوا لا يتعَبونَ، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٤٨).

(٢) يعني: أمَدَهم وغايتَهم، وأصله في سباقِ الخيل.

عنهم أدنى الحُسور؟ قلت: في الاستِحسارِ بيانُ أنّ ما هم فيهِ يوجِبُ غايةَ الحُسورِ وأقصاه، وأنّهم أحِقّاءُ لتلك العباداتِ الباهظةِ بأن يَستَحسِروا فيما يَفعَلون. أي: تسبيحهم مُتَّصِلٌ دائمٌ في جَميعِ أوقاتِهم، لا يَتَخَلّلهُ فترةٌ بفراغٍ أو بشُغلٍ آخر.

[﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ ٢١].

هذه «أم» المُنقَطِعةُ الكائنةُ بمَعنى «بل»، والهَمزة قد آذنَت بالإضرابِ عمّا

[فصّلت: ٤٦] في أحدِ وجهَيْه، وهُو أنّ الذّنبَ في العِظَم بحيثُ مَن نظَرَ إلى العذابِ العظيم عَلِمَ أنّ الذّنبَ ما هو؛ لأنّ عِظَمَ العقوبةِ بحسَبِ عِظَمِ الجِنايةِ، وفيه أنّهم أحِقّاءُ لتلك العباداتِ الباهظة لأنّ اختصاصَهم بنِعَمٍ لم يُنعَمْ بها على غيرِهم يوجِبُ ذلك، وفيه رائحةٌ منَ الاعتزال(١).

قولُه: (الباهظة) أي: المثقِلة، يقال: بهَظَه الحِمْلُ: أثقلَه.

قولُه: (أي: تسبيحهم متصل دائم)، تفسيرٌ لقوله ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ ويجوز أن يكون ذلك بيانًا للجملةِ الأولى، قال الزجاج: ﴿لَا يَفْتُرُونَ ﴾: لا يشغَلُهم عنِ التسبيحِ رسالةٌ، ومجرَى التسبيحِ منهم كمجرى النفَسِ منّا، لا يشغَلُنا عنِ النفَسِ شيءٌ، كذلك تسبيحُهم دائم(٢).

قولُه: (قد آذنَتْ) أي: دَلَّ تضمُّنُ «أمْ» معنى «بَلْ» على الإضرابِ عمّا سبَقَ، كما أعلَمَ تضمُّنُها معنى الهمزةِ بالإنكارِ لِما بعدَها. وأمّا الإضرابُ فهُو أنّ الكلامَ السابقَ واردٌ في شأنِ طعنِهم في النبّوّات، وما يتّصِلُ بها على ما سبَق، أي: دَعْ هذا النوعَ منَ الكلام، وافتَحْ مَشْرَعًا آخَر، وهذا دَلّ على أنّ الأوجهَ لتفسيرِ اللّهوِ بالوَلَدِ لِما يتْلوهُ مِن قولِه تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾.

---

(١) يعني قولَ المعتزلةِ في تفضيلِ الملائكةِ على البشر، والمسألة فيها خلافٌ طويل، وطيُّ البساطِ فيها أولى، فإنهُ ليسَ تحتها عمل.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٨).

قبلَها والإنكارِ لما بعدَها، والـمُنكَر: هو اتّخاذُهم ﴿ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ الـمَوتى، ولَعَمري إنّ من أعظمِ الـمُنكَراتِ أن يُنشِرَ الموتى بعضُ الـمَوات.

فإن قلت: كيفَ أنكَرَ عليهم اتّخاذَ آلهةٍ تُنشِر، وما كانوا يدَّعون ذلكَ لآلِـهتِهم؟ وكيفَ وهُم أبعدُ شيءٍ عن هذه الدَّعوى؛ وذلك أنّهم كانوا مَعَ إقرارِهم لله عزّ وجلّ بأنّه خالِقُ السّمواتِ والأرض ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وبأنّه القادرُ على الـمَقدوراتِ كُلِّها وعلى النّشأةِ الأولى مُنكِرينَ البعثَ، ويقولون: مَن يحيي العِظامَ وهيَ رَميم، وكانَ عندَهم مِن قَبيلِ الـمُحالِ الخارجِ عن قُدرةِ القادرِ كثاني القَديم، فكيف يَدَّعونَه للجَمادِ الذي لا يُوصَفُ بالقُدرةِ رأسًا؟ قلت: الأمرُ كما ذَكَرت، **ولكنّهم بادّعائِهم لها الإلـهيّة، يَلزَمُهم أن يدّعوا لها الإنشار**، لأنّه لا

قولُه: (**ولكنّهم بادّعائهم لها الإلهيّة يَلزَمُهم أنْ يَدّعوا لها الإنشارَ**)، قالَ الإمامُ: لأنّهم لَمّا اشتَغَلوا بعبادتِها، ولا بدَّ للعبادةِ مِن فائدة، وهِي الثوابُ، فإقدامُهم على عبادتِها يوجبُ عليهمُ الإقرارَ بكونِهم قادرينَ على الحَشرِ والنَّشرِ والثوابِ والعقاب. وكذلك قال القاضي[1].

والذي أقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: أنّ سبيلَ قولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ معَ الكلامِ السابقِ سَبيلُ قولِه تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]؛ ولذلك قُيِّدَ بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، وذلك أنّ معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ كما مَرّ: إنّما خلَقْناهما لنَجعلَهما مساكنَ المكلَّفينَ وأدِلّةً لهم على المعرفةِ ووجوبِ الطاعة، والاحترازِ عن المعصية، ثُمّ بعدَ ذلك لا بدَّ منَ البَعْثِ والحَشْرِ ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]، الآية، يعني: ينبغي أن يكونَ الإلهُ كما وصَفْناهُ، وإلّا لا يستقيمُ ولا يصحُّ أن يكونَ إلـهًا، ثُمّ نزَلَ مِن ذلك وقال: دَعْ ذلك كلَّه، فالذي اتّخذوهُ إلـهًا هل يصحّ

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٥٠)، و«أنوار التنزيل» (٤: ٨٨).

يستَحِقُّ هذا الاسمَ إلّا القادرُ على كلِّ مَقدور، والإنشارُ من جُملةِ المَقدورات. **وفيه بابٌ مِن التَّهكُّم بهم والتَّوبيخ والتَّجهيل**، وإشعارٌ بأنّ ما استبعَدوهُ مِن الله لا يَصِحُّ استبعاده؛ لأنّ الإلهيّةَ لما صَحَّت صحَّ مَعَها الاقتِدارُ على الإبداءِ والإعادة. ونحوُ قوله: ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ قولُك: فُلانٌ مِن مكّةَ أو مِن المَدينة، تُريد: مكّيًّا أو مَدَنِيًّا. ومعنى نِسبتِها إلى الأرض: الإيذانُ بأنّها الأصنامُ التي تُعبَدُ في الأرض: لأنّ الآلهةَ على ضَربَين: أَرضِيّة، وسَماويّة. **ومِن ذلك حديثُ الأمَةِ** التي قالَ لها رسولُ الله ﷺ: «أينَ رَبُّك» فأشارَت إلى السَّماء، فقال: «إنّها مُؤمِنة»؛ لأنّه فَهِمَ مِنها أنّ مرادَها نفيُ الآلهةِ

أن يُطلَقَ عليه ما يتِمُّ به أمرُ الإلـٰهيّة، وهُو إثابةُ مُطيعِها وعقابُ عاصيها؟ لأنّ مصحِّحَ المَعْبوديّةِ الحَشْرُ والنَّشرُ.

يدُلُّ على التنزيلِ قولُه تعالى بعدَ ذلك: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ﴾ يعني: اترُكْ ذلك، أهُم آلهةٌ يقدِرونَ على إثباتِها بدليل منَ السَّمعِ والعَقْل، فـ«هم» ـ في قولِه تعالى: ﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ ـ: للدّلالةِ على قوةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم، لا على الاختصاصِ، لِما قُلنا: أنْ لا بدَّ للمعبودِ من الإثابةِ والعقاب. قالَ مُحيي السُّنّة: ولا يَستحِقُّ الإلـٰهيّةَ إلّا مَن يقدِرُ على الإحياءِ والإيجادِ منَ العدَمِ والإماتة، والإنعامِ بأبلغِ وجوهِ النِّعَم(١).

قولُه: (**وفيه بابٌ منَ التهكُّمِ بهم، والتوبيخ والتجهيل**)، يعني: أنّهم إذا كانوا غيرَ قادرينَ على أن يُحيوا ويُميتوا ويَضُرّوا وينفَعوا فبأيِّ عقلٍ يجوزُ أن يتّخذوها آلهةً؟

قولُـه: (**ومـن ذلك حـديثُ الأمَـة**)، وهو مـا رَوى معاويةُ بنُ الحَكَم، قـال: أتَيْتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: إنّ جاريةً لي كانت ترعى غنَمًا لي، فجئتُها وقد فُقِدتْ شاةٌ منَ الغنَم، فسألتُها عنها فقالت: أكلَها الذِّئبُ، فأسِفْتُ عليها، وكنتُ مِن بني آدمَ فلطَمْتُ وجهَها وعليَّ رقَبةٌ، فأُعتِقُها؟ فقالَ لها رسولُ الله ﷺ: «أينَ الله؟»، فقالت: في السّماء. فقال: «مَن أنا؟»، فقالت: أنتَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «أعتِقْها». هذا لفظُ مالك(٢)، وقد أخرجَهُ مسلمٌ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣١٤).

(٢) في «الموطأ» (٢: ١٤٠).

الأرضيّةِ التي هي الأصنام، لا إثباتُ السماءِ مَكانًا للّٰـهِ عزّ وجلّ. ويجوزُ أن يُرادَ: آلهةٌ مِن جِنسِ الأرض؛ لأنّها إمّا أن تُنحَتَ مِن بَعضِ الحِجارة، أو تُعمَلَ من بعضِ جَواهِرِ الأرض.

فإن قلت: لا بُدَّ من نُكتةٍ في قولِه: ﴿هُمۡ﴾؟ قلت: النّكتةُ فيه إفادةُ مَعنى الخُصوصِيّة، **كأنّه قيل: أمِ اتّخذوا آلهةً لا يَقدِرُ على الإنشارِ إلا هم** ....

وأبو داودَ والنَّسائيُّ مِن حديثٍ طويلٍ كلُّهم عن معاويةَ بنِ الحَكَمِ رضيَ اللهُ عنه[1]، إلّا مالكًا، فإنهُ أخرجَهُ عن هلالِ بنِ أُسامةَ.

قولُه: (**كأنهُ قيل: أم اتّخذوا آلـهةً لا يَقدِرُ على الإنشارِ[2] إلا هم**)، والنُّكتةُ فيه تتميمُ معنى التهكُّم والمبالغةُ فيه، قالَ في «الانتصاف»: وفيه نظرٌ؛ لأنّ أداةَ الحَصْرِ مفقودةٌ، وليسَ مِن قبيلِ: صديقي زَيْدٌ؛ فإنّ المبتدأ في الآيةِ أخصُّ شيءٍ؛ لأنهُ ضميرٌ[3]. وعندي أنّ فائدةَ «هم»: الإيذانُ بأنّهم لم يتّخِذوا آلهةً منَ الأرضِ هم يُنشِرونَ، و«هم»: استئنافٌ، كأنهُ قال: أم اتّخذوا آلهةً منَ الأرضِ معَ الله فهُم إذَنْ يُنشِرونَ، إذْ هُو لازمُ قولِهِم، وممّا يوضِّحُه دليلُ التمانُعِ الذي اقتُبِسَ مِن نُورِ هذه الآية.

وقلتُ: ليسَ لصاحبِ «الانتصاف» أن يَشرَعَ معَه في البحثِ عن خوَاصِّ التراكيب؛ لأنهُ ليسَ مِن رجالِه. قالَ المصنِّفُ في «الفُرقان»: «هذا الفعلُ ـ أعني ﴿ٱتَّخَذَ﴾ ـ يتعدّى إلى مفعولٍ واحد كقولِك: اتّخذَ وَليًّا»، وإلى مفعولَيْنِ كقولِك: اتّخذَ فُلانًا وَليًّا»، فهنا إنْ جُعِلَ متَعدِّيًا إلى مفعولَيْن، وأُلحِقَ ببابِ أفعالِ القلوبِ مثلًا، لاستقامةِ الحمل في الآية، وفي المثالِ وفي قولِه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥] بأنْ يقال: ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ صفةٌ لـ﴿ءَالِهَةٗ﴾، والخبَرُ: ﴿يُنشِرُونَ﴾، كان ﴿هُمۡ﴾ ضميرَ فَصل فيُفيدُ التخصيصَ، وإنْ جُعِلَ متَعدِّيًا إلى مفعولٍ واحد، وجُعِلَ ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ ثانيَ مفعولَيْه، كان ﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾

(١) أخرجه مسلم (١٢٢٧)، وأبو داود (٩٣١)، والنسائي (٢: ١٤).

(٢) في (ف) و(ح): «الإنشاء» بالهَمزِ في آخرِه، والمثبت من (ط)، وهو الأشبَه بالصواب.

(٣) كذا في «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٠٩). ووقع في النسخ الخطية: «لأنه منفيٌّ».

....

مِن قَبيل: أنا عرَفْتُ وهُو عرَفَ، في إفادةِ معنى التخصيص، ثُمّ الذي عليه السِّياقُ الدِّلالةُ على قوّةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم، لا الاختصاصُ كما سبق[(١)]. ولِيتّصلَ دليلُ التمانُع به، أي: اتّخذوهُ إلـهًا لا يصحُّ أن يُطلَقَ عليه ما يَتِمُّ به أمرُ الإلـهيّة، ويُسنَدَ إليه ذلك على الحقيقة، ثمّ قيل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾، يعني: لو فُرِضَ ذلك وقُدِّرَ كما يُقدَّرُ المُحالاتُ لانقلَبت تلك الفائدةُ ـ التي ذكَرْناها في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾؛ لأنّ ضميرَ التثنيةِ عائدٌ إليهما ـ مَفْسَدةً، وذهَبَ كلُّ إلـهٍ بما خلَق. والفائدةُ أنْ جعَلَها مساكنَ المكلَّفين، وأدلّةً على المعرفة، ووجوبِ الطاعة، والاحترازِ عن المعصية؛ ليَجزيَهم بالثوابِ والعقابِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ ﴾ [الزمر: ٢٩]، وإليه أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «لعِلْمِنا أنّ الرّعيّةَ تفسُدُ بتدبيرِ المِلكَيْن» إلى قولِه: «وهذا ظاهرٌ»، ولاحتمالِ الغيرِ قال: «وأمّا طريقةُ التمانُعِ فللمُتكلِّمينَ فيها تجاوُل»[(٢)]، أي: ليسَ منَ اقتضاءِ المقام.

ثُمّ فرَّعَ على بيانِ التوحيدِ قولَه تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ كما فرَّعَ فيما سبَق على النُّبوّةِ قولَه: ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾؛ ولذلك فسَّرَه بقولِه: «سبحانَنا أن نتَّخِذَ اللَّهوَ واللَّعِب».

ثُمّ المطلوبُ في التنزيهِ إمّا تنزيهُ ذاتِه عن جميعِ ما يَنسُبُ إليه أهلُ الشِّرك، فهو المرادُ مِن قولِه: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ وإمّا تنزيهُ ذاتِه عن جميعِ ما يتوهَّمُه المتوهِّمونَ مِن نسبةِ القبائحِ إليه قياسًا على المُشاهَد، فهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ يدُلُّ عليه قولُه: «عادةُ الملوكِ والجَبابِرةِ أن لا يَسألَهم مَن في مملكتِهم»، يعني: لا يجوزُ أن تُسألَ الملوكُ ما يجوزُ أن يُسألَ عنه غيرُهم[(٣)]، ويُرَدُّ عليهم تهيُّبًا وجَلالةً. وهذا المعنى مناسبٌ لقولِ

---

(١) وفائدة هذا النوع من التركيبِ تقويةُ الحكمِ وتقريرُه في ذهنِ السّامع. انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٤٢٥.

(٢) في (ف) و(ح): «تجادل»، وسيأتي من كلامِ الطيبي ما يرجِّحُ اختيارنا.

(٣) في الأصول الخطية: «أن يسأل عن غيرهم»، وصوَّبناه بحسب السياق.

وحذَهم. وقرأ الحسنُ «يَنشُرون» وهُما لُغتان: أنشَرَ اللهُ المَوتى، ونَشَرها.

[﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ٢٢].

وُصِفَت ﴿ءَالِهَةٌ﴾ بـ﴿إِلَّا﴾، كما تُوصَفُ بـ«غير» لَو قيل: «آلِهةٌ غيرُ الله». فإن قلت: ما مَنَعكَ مِن الرّفعِ على البَدَل؟ قلت: لأنّ «لو» بمَنزلة «إن» في أنّ الكلامَ معه

المصنِّفِ في قولِه: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ ﴾: «كما تُسَوّي الجَبابِرةُ سُقوفَهم وفُرُشَهم»، فسبحانَ الذي دقّتْ حِكمتُه في كلامِه، وعظُمَتْ جَلالتُه في مُلكِه ومَلَكوتِه.

قولُه: (لأن «لو» بمنزلةِ «إنْ»)، رُوِيَ عن المصنِّف: «لوْ» بمعنى «إن» الشّرطيّة في أنّ الغرَضَ مَحْضُ الملازَمة[١]. وقالَ ابنُ الحاجِبِ: «لوْ» بمنزلةِ «إنْ» في أنّ الكلامَ معَهُ موجَب؛ لأنّ النّفْيَ المعنَويَّ لا يَجري مَجْرى النّفْيِ اللّفْظيّ، ألا تَرى أنّك تقولُ: أبى القومُ إلّا زَيْدًا، بالنَّصبِ ليسَ إلّا؟ ولو كانَ النّفْيُ المعنَويُّ كاللّفظيِّ لجَازَ: أبى القومُ إلّا زيدٌ، وكان المختارَ، وهاهُنا أوْلى؛ إذِ النّفيُ في «أبى» محقّقٌ غيرُ مقدَّر، وفي «لو» مُقدَّرٌ ما بعدَها الإثبات[٢].

وقالَ صاحبُ «الكَشْف»: وممّا يدُلّ على بُطلانِ القولِ بالبَدَلِ هُو أنّ قولَك: ما جاءَني القومِ إلّا زيدٌ، ونحوَه، ممّا يكونُ ما بعدَ «إلّا» بدَلًا ممّا قبْلَها عائدٌ إلى الإثباتِ، فمعنى: ما جاءَني القومُ إلّا زيدٌ: جاءَني زَيدٌ، فكذلك هاهُنا: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لو كان بدَلًا لكانَ معناه: لو كان فيهما اللهُ لَفَسَدتا[٣]، وهذا فاسدٌ، فثَبتَ أنّ قولَه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمنزلةِ الوَصْفِ لآلهةٌ.

وقال المالكيُّ[٤] في «شرح التسهيل»: ولا يجوزُ أن يُجْعَلَ ﴿ٱللَّهُ﴾ بدلاً؛ لأنّ مِن شَرْطِ البَدَلِ في الاستثناءِ صحةُ الاستغناء به عنِ الأوّل، وذلك مُمتنعُ بعدَ «لو»، كما يمتنعُ بعدَ

---

(١) قاله في «المفصّل» بشرح ابن الحاجب (٢: ٢٤١).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (١: ٣٧٠).

(٣) يعني «كشف المشكلات» للباقولي، وانظر منه (٢: ١١٢) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ٨٦١) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٤) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفية».

مُوجَب، والبَدلُ لا يَسوغُ إلّا في الكلامِ غَيرِ المُوجَب، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] **وذلك لأنّ أعمَّ العامِّ يَصِحُّ نفيُه ولا يَصِحُّ إيجابُه.**

«إنْ»؛ لأنّهما حرْفا شَرْط، والكلامُ معَهما موجَبٌ. ولذلك قالَ سيبويْه: «لو قلتَ: لو كانَ معَنا إلّا زيدٌ لهَلكْنا، لكنتَ قد أحَلْتَ»، أي: أتَيْتَ بممنوع، فصَحَّ قولُ سيبويهِ أنّ «لو» لم تُفرِّغ العامِلَ مِن بعدِها لِما بعدَ «إلّا» كما فُرِّغَ بعدَ النَّفْي، وإن كانَ ما تدُلُّ عليه منَ الامتناعِ شَبيهًا بالنَّفْي، ولو كانت بذلك مُستحِقّةً لتفريغِ ما يَليها منَ العواملِ لكانت مُستحِقّةً لغيرِ ذلك ممّا يختصُّ بحروفِ النَّفْي، كزيادةِ «مِن» في معمولِ ما يَليها وإعمالِه في «أحَد»[١].

قالَ السِّيرافيُّ شارحًا لقولِ سيبويه: «لكنتَ قد أحَلْتَ»[٢]؛ لأنهُ يَصيرُ المعنى: لو كان معَنا زيدٌ لهَلكْنا؛ لأنّ البدَلَ بعدَ «إلّا» موجَبٌ، وكذا: لو كانَ فيهما اللهُ لَفسَدَتا، وهذا فاسدٌ[٣]. وحَكى ابنُ السَّرّاج أنّ أبا العبّاس المبرِّد قال: لو كانَ معَنا إلّا زيدٌ أجوَدُ كلامٍ وأحسَنُه، وكلامُ المبرِّدِ في «المقتضَب»[٤] مثلُ كلام سيبوَيْه، وأنّ التفريغَ والبدَلَ بعدَ «لو» غيرُ جائز. انتهى كلامُه[٥].

قولُه: (**وذلك لأنّ أعمَّ العامِّ يصحُّ نَفيُه، ولا يصحُّ إثباتُه**[٦])، قيل: مرادُه أنّ الاستثناءَ مِن أعمِّ العامِّ في طرَفِ النَّفْي غيرُ مُمتنِع، وفي طرَفِ الإثباتِ مُمتنِع؛ يجوزُ أن تقولَ: ما في الدّارِ أحدٌ إلّا زيدٌ، ولا يصحُّ: كانَ في الدّارِ إلّا زيدًا، أي: في الدّارِ جميعُ الأشياءِ إلّا زيدٌ. وقالَ أبو البقاء: لا يجوزُ نَصْبُ «غير» على الاستثناءِ لوجهَيْن، أحدُهما: أنهُ فاسدٌ في المعنى، وذلك أنّك إذا قلتَ: لو جاءَني القومُ إلّا زيدًا لَقتَلْتُهم، كان معناه: أنّ القَتْلَ امتنَعَ لكونِ زَيْدٍ معَ

---

(١) زاد في (ط) هنا: «وعشرين ونحوهما وكنصب جواب مقرون بالفاء».

(٢) انظر «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٣١).

(٣) «شرح كتاب سيبويه» (٣: ٧٧-٧٨).

(٤) انظر كلام ابن السرّاج في كتابه «الأصول في النحو» (١: ٣٠٢)، وكلام المبرّد في «المقتضب» (٤: ٤٠٨).

(٥) يعني: كلام ابن مالك.

(٦) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إيجابه»، وهما بمعنى.

والـمَعنى: لَو كانَ يتَولّاهُما ويدبّرُ أمرَهُما آلهةٌ شتّى غيرُ الواحِدِ الذي هو فاطِرُهما لفَسَدَتا. وفيه دِلالةٌ على أمرَين: أحدهما: وُجوبُ أن لا يكونَ مُدبِّرُهُما إلا واحِدًا،

القوم، فلو نصَبْتَ في الآيةِ لكان المعنى: أنّ فسادَ السّماواتِ والأرضِ امتنَعَ لوجودِ الله معَ الآلهة، وفي ذلك إثباتُ إلـهٍ معَ الله تعالى، وإذا رفَعْتَ على الوَصْفِ لا يَلزَمُ مِثلُ ذلك؛ لأنّ المعنى: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لَفَسَدتا. والوجهُ الثاني: أنّ ﴿ءَالِهَةٌ﴾ هنا نكِرةٌ، والجمعُ إذا كان نكِرةً لم يُستَثْنَ منهُ عندَ جماعةٍ منَ المحقّقين؛ لأنهُ لا عمومَ له بحيث يَدخُلُ فيه المُستثنى لو لا الاستثناءُ[1].

وإلى هذا يشير ابن الحاجِب بقولِه: لو كانَ معنى قولِه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ معنى الاستثناء، لَجازَ أن يقول: إلّا اللهَ بالنّصب، ولا يَستقيمُ المعنى؛ لأنّ الاستثناءَ إذا سُكِتَ عنهُ دخَلَ ما بعدَه فيها قبلَه؛ ألا تَرى أنّك لا تقولُ: جاءَني رجالٌ إلّا زيدًا؟ فكذلك لا يَستقيمُ أن تقولَ: لو كانَ فيهما آلهةٌ إلّا اللهَ لفسدتا[2].

قولُه: (وفيه دِلالةٌ على أمرَيْن) إلى آخرِه وقالَ صاحبُ «الفرائد»: قولُه: «وجوبُ ألا يكونَ مُدبِّرُهما إلّا واحدًا»، منظورٌ فيه مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنّ مَن نفى الجماعةَ لا يَلزَمُ منهُ نفْيُ الاثنَيْنِ ولا الواحد، فكيفَ يَلزَمُ مِن نفْيِ الآلهةِ وجوبُ التدبيرِ للواحد؟ والثاني: لا يَلزَمُ مِن هذا التركيبِ كونُه تعالى مُدبِّرًا، وإنّما يلزَمُ أن يكونَ مُنتفِيًا، كما انتفَتِ الآلهةُ.

والجوابُ: أنهُ لَمّا تقرَّرَ أنّ هذه الآيةَ متّصلةٌ بقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ وأنّ قولَه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ إنكارٌ عليهم، وتسجيلٌ على قلّةِ نظَرِهم في تلك الدّلائل، كانَ قولُه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ بُرهانًا على تلكَ الدّعوى، فالرَّدُّ واردٌ على اتخاذهم الآلهة، فلا يعمل بالمفهوم، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ولأنه قد سبق[3] أنّ المرادَ بالفسادِ فسادُ أمرِ المكلّفينَ وعدمُ تمكُّنِهم منَ العبادةِ التي ما خُلِقتِ السّماواتُ والأرضُ إلّا لأجْلِها،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩١٥).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (١: ٣٧١).

(٣) من قوله: «فالرد وارد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف)، وفيهما: «على تلك الدعوى، وسبق أن المراد...».

والثّاني: أن لا يكونَ ذلك الواحدُ إلا إيّاه وحدَه، لقولِه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

فإن قلت: لِمَ وَجبَ الأمران؟ قلت: لعِلمِنا أنّ الرّعِيّةَ تَفسُدُ بتَدبيرِ الـمَلِكَينِ لما يحدُثُ بينَهما من التّغالُبِ والتّناكُرِ والاختِلاف. وعن عبدِ الـمَلكِ بن مَروانَ حين قتلَ عَمْرو بن سعيدٍ ....

واستَشْهَدنا بقولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] الآية. ولكونِه بُرهانًا على تلك الدّعوى، ورَدًّا على المشركينَ جَمعَ الآلهةَ ولم يَقُلْ: لو كانَ فيهما إلـهٌ، ولزِمَ مِن إشارةِ النّصِّ على طريقةِ الإدماجِ المشارِ إليه بقولِه: «وفيه دِلالةٌ على أمرَيْن» التوحيدُ؛ لأنّ هذا الفَسادَ كما يَلزَمُ منَ المجموعِ يَلزَمُ منَ الاثنَيْن، ولذلك أورَدَ السُّؤالَ: «لِمَ وجَبَ الأمران؟ وأجاب: «لعلمِنا أنّ الرَّعيّةَ تفسُدُ بتدبيرِ المَلِكَيْن»، وأمّا لزومُ التدبيرِ مِن هذا التركيبِ فمِن إيقاعِ ﴿فِيهِمَآ﴾ ظَرْفًا لِـ﴿ءَالِهَةٌ﴾، على مِنوالِ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقولِه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، ولأنّ اسمَه الجامعَ حاملٌ للمعاني الإلهيّةِ كما نقَلَ الأزهريُّ عن أبي الهَيْثم: لا يكونُ إلـهًا حتّى يكونَ معبودًا، وحتّى يكونَ لعبادِه خالقًا ورازِقًا ومدبِّرًا وعليه مُقتدِرًا، فمَن لم يكنْ كذلك فليسَ بإلـه[١].

قولُه: (حينَ قُتِلَ عَمْرُو بنُ سعيد)، وفي «التاريخ الكامل»[٢]: هُو عَمْرُو بنُ سعيدِ بن أبي العاصِ بن أُمَيّةَ الأشْدَق[٣]. وأمّا عبد المَلِك فهُو ابنُ مروانَ بنِ الحَكَم بنِ أبي العاص. وكانت أمُّ عَمرٍو أمُّ البنينَ بنتُ الحَكَم عمّةَ عبدِ الملِك. وكانَ سببَ قَتْلِه على ما رَواهُ أبو حنيفةَ أحمدُ بنُ داودَ الدّينَوريُّ في «الأخبارِ الطِّوال»، أنّ عبدَ الملِك لمّا ملَكَ خرَجَ عليه عَمْرُو بنُ سعيد، ثُمّ اصْطَلحا على أن يكونا مشترِكَيْنِ في المُلْك، وأن يكونَ اسمُ الخلافةِ لعبدِ الملِك، وعَمْرٌو بعدَه يلي أمرَ الخلافة، وكتَبَا بذلك كتابًا وأشْهَدا أشرافَ أهلِ الشامِ عليه،

(١) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥: ٤٢٣).
(٢) كذا يسمّيه الطيبي أحيانًا، والمشهور هو: «الكامل في التاريخ».
(٣) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٤: ٢٩٧).

الأشدَق: «كان والله أعزَّ عليَّ من دَمِ ناظِرَيّ، ولكِنْ لا يَجتَمِعُ فَحلانِ في شَوْل». وهذا ظاهِر.

وأمّا طَريقةُ التَّمانُع؛ فلِلمُتَكَلِّمينَ فيها تَجاوُلٌ وطِراد، ....

وكانَ رَوْحُ بن زِنباع مِن أخصِّ الناسِ بعبدِ الملِك، فقالَ لهُ وقد خَلا به: يا أميرَ المؤمنين، هل مِن رأيِكَ الوفاءُ بعَمْرو؟ فقال: ويْحَكَ يا ابنَ زِنباع! وهلِ اجتمَعَ فحْلانِ على هَجْمةٍ قطُّ إلّا قتَلَ أحدُهما صاحبَه؟ فدَخَلَ يومًا عَمْرٌو على عبدِ الملِك وقدِ استعَدَّ للغَدْرِ به، فأُخِذَ وذُبِحَ ذبْحًا، فأحَسَّ أصحابُه فتَنادَوْا، وكانَ عبدُ الملِكِ قد هيّأَ خمسينَ صُرّةً، فأمَرَ بها فأُلقِيتْ إليهم معَ رأسِه، فترَكَ أصحابُه الرأسَ وأخذوا الصُّرَرَ وتفرَّقوا. وفي ذلك يقولُ قائلُهم:

غَدَرْتُم بعمرٍو آلَ مروانَ ضِلّةً ... ومِثلُكُمُ يَبْني البيوتَ على الغَدْرِ
وما كانَ عَمْرٌو عاجزًا غيرَ أنهُ ... أتَتْهُ المَنايا بَغْتةً وهْو لا يدري
كأنّ بني مروانَ إذْ يقتُلونَهُ ... بُغاثٌ منَ الطَّيرِ اجتَمَعْنَ على صَقْرِ(١)

الهَجْمةُ من الإبِل: أوّلُها الأربعونَ إلى ما زادَت.

قولُه: **(الأشدق). الجوهريّ**: الشِّدْقُ: جانبُ الفَم، والجَمْعُ: الأشداقُ. والشَّدَقُ بالتحريك: سَعَةُ الشِّدق، يقال: خطيبٌ أشدَقُ، بيِّنُ الشَّدَق. والشَّوْلُ: النُّوقُ التي قَلَّ لبنُها وارتفعَ ضَرْعُها وأتى عليها مِن نتاجِها سبعةُ أشهرٍ وثمانية، والواحدةُ: شائلةٌ، وهُو جَمْعٌ على غيرِ قياس.

قولُه: **(وأمّا طريقةُ التمانُعِ فللمتكلّمينَ فيها تجادُلٌ وطِراد)**، ويُروى: «تجاوُلٌ»، منَ الجَوَلان، وهُو أنسَبُ لصَنْعةِ مُراعاةِ النَّظيرِ بيْنَ التمانُعِ والتجاوُلِ والطِّراد. قالَ الإمام: قال المتكلِّمونَ: القولُ بوجودِ إلـٰهين يُفضي إلى المُحال؛ لأنّا لو فرَضْنا إلـٰهين، ولا بدَّ أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهُما قادرًا على كلِّ المقدوراتِ، فلو فرَضْنا أنّ أحدَهما أرادَ تحريكَ زَيْد، والآخَرَ تسكينَه، فإمّا أن يقعَ المرادانِ وهُو محالٌ أو لا يقَعَ مرادٌ واحدٌ منهما وهُو مُحالٌ؛ لأنّ المانعَ مِن وجودِ مُرادِ كلِّ واحدٍ منهما مرادُ الآخَر فلا يَمتنعُ مرادُ هذا إلّا عندَ وجودِ مُرادِ ذلك

---

(١) «الأخبار الطوال»، ص٢٨٦-٢٨٧.

....

وبالعكس، فلوِ امتنَعا معًا لَوُجِدَا معًا، وذلك مُحالٌ، أو يقعُ مرادُ أحدِهما دونَ الآخَر، وذلك أيضًا مُحالٌ؛ لأنهُ إذا وقعَ مرادُ أحَدِهما دونَ الآخَر، فالذي وقَعَ مرادُه يكونُ قادِرًا، والآخَرُ عاجزًا، والعَجْزُ نَقْصٌ، وهُو على الله تعالى مُحال[١].

فإنْ قيل: الفَسادُ إنّما يلزَمُ عندَ اختلافِهِما في الإرادة، وأنتُم لا تدَّعونَ وجوبَ اختلافِهِما، بل أقصَى ما تدَّعونَه أنهُ مُمكِن، فكانَ الفسادُ مُمكِنًا لا واقِعًا، فكيفَ جزَمَ اللهُ تعالى بوقوع الفساد؟

قُلنا: الجوابُ مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: لعلّهُ تعالى أجرَى المُمكنَ مُجْرى الواقع بناءً على الظاهر[٢]، ولعلَّ مُرادَ المصنِّفِ مِن قولِه: «وهذا ظاهرٌ» هذا. وثانيهما: أنّا لو فرَضْنا إلَهَيْنِ لكانَ كلٌّ واحدٍ منهُما قادرًا على جميعِ المقدوراتِ فيُفْضي إلى وقوعِ مقدورٍ عن قادرينَ مُستَقلّينَ مِن وجْهٍ واحد، وهُو مُحالٌ؛ لأنّ إسنادَ[٣] الفعلِ إلى الفاعلِ إنّما كان لإمكانِه، فإذا كانَ كلٌّ واحدٍ منهُما مُستقِلًّا بالإيجادِ فالفعلُ لكونِه معَ هذا يكونُ واجبَ الوقوعِ فيستحيلُ استنادُه إلى هذا، لكونِه حاصِلًا منهُما جميعًا، فيلزَمُ استغناؤه عنهُما، واحتياجُه إليهِما معًا. وهذه الحُجّةُ قائمةٌ[٤] في مسألةِ التوحيد، فثبَتَ أنّ القولَ بوجودِ إلَـهَيْنِ يُفْضي إلى امتناعِ وقوعِ المقدورِ لواحدٍ منهما، فلا يقَعُ البَتّةَ، فيلزَمُ وقوعُ الفَساد[٥].

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: دليلُ التمانُعِ الذي يُقتبَسُ مِن نُورِ هذه الآيةِ أنْ يقالَ: لو فُرِضَ وجودُ إلَـهَينِ فإمّا أنْ يَتِمَّ لكلٍّ واحدٍ منهُما القُدرةُ على ما يشاء، أو لا يَتِمَّ لواحدٍ منهُما، أو لأحَدِهما دونَ الآخَر، وأدَقُّ الأقسامِ إبطالًا أن يكونا قادرَيْن، فاقتصَرَ في الكتابِ العزيزِ عليه[٦].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٥٠).

(٢) لأنّ الرعيّةَ تفسُدُ بتدبير المِلكَين لما يحدثُ بينهما من التنازع والتغالب.

(٣) في (ط): «استناد».

(٤) في (ط): «تامة».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٥٠-١٥١).

(٦) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٠٩).

ولأنّ هذه الأفعالَ مُحتاجةٌ إلى تلكَ الذاتِ الـمُتميِّزةِ بتلكَ الصّفاتِ حتى تَثْبُتَ وتَستَقِرّ.

[﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ ٢٣].

إذا كانَت عادةُ الـمُلوكِ والـجَبابِرةِ أن لا يَسألَـهم مَن في مَملَـكَتِهم عن أفعالِـهم،

وقولُه: «وأمّا طريقةُ التمانُعِ[١] فللمتكلِّمينَ فيها تجاوُلٌ وطِراد» جُملةٌ مُستطرَدة[٢] دخلَتْ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ لأنّ قولَه: «ولأنّ هذه الأفعال» معطوفٌ على قولِه: «ولعِلمِنا أنّ الرَّعيّة»، وملزوزٌ به، وبانضمامِه معَهُ يَتِمُّ الجوابُ قطعًا، والمرادُ مِن قولِه: «هذه الأفعال» هُو خَلْقُ السّماواتِ والأرض وما بينَهما وما بيْنَ يدَيْنا وبحَضْرتِنا منَ المصنوعاتِ، يَدُلُّ عليه قولُه ـ فيما مَرَّ في تفسير ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ ﴾ الآيات ـ: «أي: ما سَوَّيْنا هذا السَّقْفَ المرفوع، وهذا المِهادَ الموضوعَ وما بينَهما مِن أصنافِ الخلائق» إلى قولِه: «اللّهوِ واللّعِب»، يعني: أنّ هذه الأفعالَ المُحكَمةَ المُتْقَنةَ العجيبةَ مُحتاجةٌ إلى ذاتٍ لهُ الحِكمةُ الفائقة، والقدرةُ الكاملةُ، والعِلمُ النافذُ حتّى تَثبُتَ وتَستقِرّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [فاطر: ٤١].

قولُه: (بتلكَ الصِّفات) مُتعلِّقٌ بقولِه: «المتميِّزة»، قيل: فيه إشارةٌ إلى مذهبِه، وهُو أنّ ذاتَه تُساوي سائرَ الذّواتِ في كونِه ذاتًا؛ إذِ المعْنيُّ بالذات: ما يَصحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه، وهُو مشترَكٌ، ويُخالِفُه الأحوالُ الأربعةُ: الحيّةُ، والواجِبيّةُ، والعالِميّة، والقادِريّة، وهذا قولُ أكثرِ المعتزلة، وأثبتَ أبو هاشم[٣] حالةً خامسةً، وهِي علّةٌ للأحوالِ الأربعةِ مميِّزةٌ للذّات[٤]، وأمّا أهلُ السُّنّة والجماعةِ فيقولونَ: ذاتُه المُقدَّسُ تُخالفُ سائرَ الذّواتِ في كونِه ذاتًا، أي: حقيقةً لا تُماثِلُ غيرَه، ويَمنَعونَ أنْ يقالَ: معنى الذاتِ: ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنهُ؛ لجوازِ

---

(١) من قولِه: «الذي يُقتبَسُ من نُورِ هذه الآية» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) في (ط): مستقلّة.

(٣) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي، من كبار الأذكياء، أخذ عن والده أبي علي، وله كتاب «الجامع الكبير»، توفي سنة ٣٢١هـ ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٦٣).

(٤) انظر قولَه في «المِلَل والنِّحَل» (١: ٨٢).

وعَمّا يُورِدونَ ويُصدِرونَ من تَدبيرِ مُلكِهِم، تَـهَيُّبًا وإجلالًا، معَ جَوازِ الـخَطإِ والزَّلَلِ وأنواعِ الفَسادِ عليهم كان مَلِكُ الـمُلوكِ ورَبُّ الأربابِ خالِقُهم ورازِقُهم أولى بأن لا يُسأَلَ عن أفعالِه، مَعَ ما عُلِمَ واستَقَرَّ في العُقولِ مِن أنّ ما يَفعَلُه كلَّه مفعولٌ بدَواعي الحِكمة، ولا يجوزُ عليهِ الخطأُ ولا فِعلُ القبائح ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ أي هم مملوكون مستعبدون خطّاؤون، فما أخلقَهم بأن يقال لهم: لم فعلتم؟ في كل شيء فعلوه.

[﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ۖ هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ ٢٤].

أن يكونَ هذا المفهومُ أمرًا عارضًا لِما صَدَقَ عليه، واشتراكُ العوارضِ لا يَستلزمُ اشتراكَ المعروضاتِ وتماثُلَها، وتحقيقُ هذه المسألةِ في الكتُبِ الكلاميّة.

قولُه: (مفعولٌ بدواعي الحِكمة). الانتصاف: ما أقبَحَ هذا في حقِّ الله تعالى! فالدّواعي والصَّوارفُ تُستعمَلُ في أفعالِ المُحدَثين. وقولُه: «ولا يجوزُ عليه فعلُ القبائح»، لقد نسيتَ[١].

وما بالعهدِ مِن قِدَمِ[٢]

حيثُ يَجعَلُ معَ الله شَريكًا في خَلْقِ الأفعال، وغيرُهم أشرَكوا الملائكة، وهؤلاءِ أشركوا أنفُسَهم والجِنَّ والحَيَواناتِ، نعوذُ بالله تعالى من ذلك[٣].

قولُه: (هم مملوكونَ مُستعبَدونَ خطّاؤون) يُشيرُ إلى أنّ قولَه: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ كنايةٌ عن هذا المعنى؛ لأنّ مَن يُسأَلُ عنه: لِمَ فعلتَ؟ لم يكنْ إلّا مقهورًا خطّاءً، وبضِدِّه إذا لم يُسأَلْ عنهُ ما فعَل.

---

(١) لفظ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «وقوله: «ولا يجوز عليه فعل القبائح» قلت: وهذا من الطراز الأول، ولو أنه في الذيل، فقد نسيت».

(٢) اقتباس من قول الأحوص الأنصاري:

إذ كِدْتُ أُنكِرُ من سلمى فقلتُ لها ... لَـمّا التقينا ومـا بالعهدِ مِـن قِدَمِ

(٣) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١١٠).

كرَّر ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ استفظاعًا لشأنِهم واستعظامًا لكُفرِهم، أيْ: وَصَفتُم اللهَ تعالى بأنّ له شَريكًا، فَهاتوا بُرهانَكم على ذلك: إمّا مِن جِهةِ العَقل، وإمّا مِن جِهةِ الوَحي، فإنّكم لا تجِدونَ كِتابًا من كُتُبِ الأوّلينَ إلّا وتَوحيدُ الله وتنزيهُهُ عن الأندادِ مَدعُوٌّ إليه، والإشراكُ به مَنهِيٌّ عنه مُتوعَّدٌ عليه فيه.

أيْ ﴿هَٰذَا﴾ الوحيُ الواردُ في مَعنى توحيدِ اللّهِ ونفيِ الشُّرَكاءِ عنه، كما وَردَ عليَّ فقد وردَ على جَميعِ الأنبياء، فهو ذِكرٌ، أي: عِظَةٌ للّذينَ مَعي، يَعني: أمّتَه، وذكرٌ للّذينَ مِن قبلي: يريد أُمَمَ الأنبياءِ عليهم السّلام. وقُرِئ: «ذِكْرٌ مَن مَعِيَ وذِكْرٌ مَن قَبْلي» بالتّنوين، و«مَن» مَفعولٌ مَنصوبٌ بالذِّكر، كقولِه: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ * يَتِيمٗا﴾ [البلد: ١٤-١٥] وهو الأصلُ، والإضافةُ من إضافةِ الـمَصدَرِ إلى الـمَفعولِ كقولِه: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]

قولُه: (كرّرَ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾)، أي: قال: «أم اتّخذوا آلهةً من الأرض هم ينشرون» ثُمّ عادَ إلى هذا القولِ استفظاعًا لشأنِهم، يعني: خلَقْنا السماءَ والأرضَ لداعي المعرِفةِ والعبادة، ثُمّ الجزاء، وهمُ اتّخذوا آلهةً ليسَ مِن شأنِها ذلك، بل اتّخذوا مَن لم يُنزِّل فيه سُلطانًا، فانظُروا إلى هذا الأمرِ الفظيع.

وقلتُ: وليكونَ وسيلةً إلى الرّجوعِ إلى ما سِيقَ الكلامُ له، وهُو قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِي﴾، ثُمّ قولُه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾ الآية، ثُمّ في مجيءِ هذا، والإضرابِ بقولِه: ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ﴾ إلى آخرِ الآيةِ تتميمٌ لذلك الاستفظاع ومبالغةٌ فيه، فقولُه: ﴿هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِي﴾ نفيُ البُرهانِ مِن جهةِ الوَحي، وقولُه: ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّ﴾ نفيُ البُرهانِ من جهةِ العَقل، وقولُه: ﴿فَهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ مُسبَّبٌ لفُقدانِ دليلِ العَقْلِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فمِن ثَمّ جاءَ هذا الإعراضُ».

قولُه: (متوعَّدٌ عليه فيه) الضّميرُ في «فيه» راجعٌ إلى قولِه: «كتابًا»، وقولُه: «مدعوٌّ» و«مَنهيٌّ» و«متوعَّد»، قد تنازَعتْ في الظَّرْف.

وقُرِئ: (مِن مَعي) و«مِن قَبلي» على «مِن» الإضافِيّةِ في هذه القِراءة. وإدخالُ الجارِّ على «مع» غَريب، والعُذرُ فيه أنّه اسمٌ هو ظَرف، نحو: قَبل، وبَعد، وعِند، ولَدُن، وما أشبهَ ذلك، فدخلَ عليه «مِن» كما يَدخُلُ على أخواتِه. وقُرِئ «ذِكرٌ مَعِيَ وذِكرٌ قَبلي» كأنه قِيل: بَل عندَهم ما هو أصلُ الشَّرِّ والفَسادِ كُلِّه، وهو الـجَهلُ وفَقدُ العِلم، وعدمُ التَّمييزِ بينَ الـحَقِّ والباطل، فمِن ثَمَّ جاء هذا الإعراض، ومِن هناك وردَ هذا الإنكار. وقُرِئ: «الحقُّ» بالرّفعِ على تَوسيطِ التّوكيدِ بينَ السَّبَبِ والـمُسبَّب. والـمَعنى: أن

قولُه: (على «مِن» الإضافية)، قال ابنُ جِنّي: «هذا ذِكرٌ مِن معي وذِكرٌ مِن قَبلي» بالتنوين، وكسرُ الميم مِن «مِن»هي قراءةُ يحيى بنِ يعمُرَ[1] وطلحةَ بنِ مُصرِّف. وهذا أحَدُ ما يَدُلُّ على أنّ «معَ» اسمٌ[2]. حَكى صاحبُ «الكتاب»[3] وأبو زَيدٍ ذلك عنهم، يقولُ: جئتُ مِن معَهم، أي: مِن عندِهم، فكأنهُ قال: هذا ذكرُ مَن عندي ومَن قَبْلي، أي: جئتُ أنا به كما جاء به الأنبياءُ مِن قَبْلي[4].

قولُه: (وقُرئَ: «الحقُّ»، بالرَّفع)، قال ابنُ جِنّي: هِي قراءةُ الحسَن وابنِ مُحَيصِن. قال ابنُ جِنّي وصاحبُ «المُرشِد»: يجوزُ حينَئذٍ الوقفُ على قولِه: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾، ويُبتدأُ «الحقُّ» بمعنى: هُو الحقُّ، والوَقْفُ التامُّ عندَ قولِه: ﴿مُّعۡرِضُونَ﴾[5].

وقُلتُ: فعلى هذا ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ مُطلَقٌ مِن قَبيلِ: فلانٌ يُعطي ويَمنَع؛ ولذلك عَبَّرَ عنهُ بالجَهْل. وقولُه: «وهُو الحقُّ» مُعترِضٌ بيْنَ السبَبِ والمسَبَّب لتأكيدِ هذا الحُكم، فإذا وقَفَ على ﴿مُّعۡرِضُونَ﴾ كان الوقْفُ تامًّا مِن حيثُ المعنى؛ لأنّ السببَ والمسبَّبَ كالشيءِ الواحد. وإذا وقَفَ على ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ كان جائزًا مِن حيثُ اللَّفْظُ، فقولُ المصنِّف: «أنّ إعراضَهم بسببِ الجَهْلِ»، كلامٌ تامٌّ، وقولُه: «هُو الحقُّ» توكيدٌ له، فهُو وِزَانُ قولِه: هذا عبدُ الله الحقَّ

---

(١) في (ح): «مَعْمَر»، وليس بشيء.

(٢) يعني لدخول (من) عليها؛ لأنّ حرف الجرّ من علامات الاسميّة.

(٣) يعني سيبويه في «الكتاب» (١: ٤٢٠).

(٤) «المحتسب» (٢: ٦١).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢: ٦١).

إعراضَهم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطِل. ويجوزُ أن يكونَ المنصوبُ أيضًا على هذا المعنى، كما تقول: هذا عبد الله الحقُّ لا الباطِل.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ ٢٥].

(يُوحَى) و﴿نُوحِيٓ﴾: مَشهورَتان. وهذه الآيةُ مقرِّرةٌ لما سبقَها مِن آيِ التّوحيد.

[﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ * وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٢٦-٢٩].

نزلت في خُزاعةَ حيثُ قالوا: الملائكةُ بناتُ الله. نزّه ذاتَه عن ذلك، ثُمّ أخبرَ عنهم

لا الباطِلُ، فلا تَعلُّقَ لقولِه: «بسَبَبِ الجهل» بقولِه: «إعراضهم» ليُجعَلَ الخبرَ «هُو الحقُّ»، وقولُ مَن قال: الحُكمُ بأنّ إعراضَهم بسببِ الجَهْل حقٌّ، يُحمَلُ على تلخيصِ المعنى كما مَرّ آنفًا أنّ قولَه: هُو الحقُّ مُعترِضٌ لتأكيدِ الحُكم، لا أنهُ عمَدَ به إلى أن يُبيِّنَ تعلُّقَ قولِه: «بسببِ الجَهْلِ» بقولِه: «بإعراضِهم» كما توَهَّم.

قولُه: («يُوحَى، و﴿نُوحِيٓ﴾)، بالنُّون: حفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء(١).

قولُه: (وهذه الآيةُ مقرِّرةٌ لِما سبقَها مِن آيِ التوحيد)، وقلت: قد مَرَّ مِرارًا أنّ السورةَ نازلةٌ في شأنِ النُّبوّةِ وما يتعلَّقُ بها، وكلَّما فرَغَ منَ الكلام كرَّ إلى ما سيقَ لهُ الكلامُ ليتَعلَّقَ به نوعٌ آخَرُ، فلمّا قيل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ﴾ وعلَّقَ به منشورَ التوحيد، وتوقيعَ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾، جُعِلَ ذريعةً وتخلُّصًا إلى قولِه: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني، ص١٥٤، و«حجّة القراءات»، ص٤٦٦.

بأنهم عِباد، والعُبوديّةُ تُنافي الوِلادة، إلا أنهم ﴿مُّكْرَمُونَ﴾ مُقرَّبونَ عندي **مُفضَّلونَ على سائرِ العِباد**، لِـما هم عليهِ من أحوالٍ وصِفاتٍ ليست لغَيرِهم، فذلك هو الذي غرَّ مِنهم من زَعمَ أنهم أولادي، تعالَيتُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا. وقُرِئ: «مكرَّمون» و«لَا يَسْبُقُونَهُ» بالضّم؛ من: سابقته، فسَبقْته، أسبُقُه. والمعنى: أنهم يتَّبِعونَ قولَه ولا يقولونَ شَيئًا حتى يقولَه، فلا يسبِقُ قولُهم قولَه. والمراد: بقولهم، فأُنيبَ اللّام منابَ الإضافة، **أي: لا يتقدَّمونَ قولَه بقولِهِم، كما تقول: «سبقتُ بفَرَسي فرَسَه»**، وكما أنّ قولَهم تابِــعٌ لقولِه، فعَمَلُهم ـ أيضًا ـ كذلك مَبنيٌّ على أمرِه؛ لا يعمَلونَ عمَلًا ما لم

قولُه: (مَن زَعَمَ): مفعولُ «غرَّ»، و«منهم»: بيانُ «مَن»، أو: للتبعيض، وهُو مفعولُ «غرَّ»، و«مَن زعَمَ»: بدَلٌ منه.

قولُه: (**مُفضَّلون على سائرِ العباد**)، قال في «الانتصاف»: جعل الزمخشريّ القرآنَ تبعًا لرأيِه، وليس غرضُنا إلّا بيانَ ذلك خاصة، فإن لفظَ ﴿مُّكْرَمُونَ﴾ لا يفيدُ إلّا إكرامًا مطلقًا. أمّا على كونِه مُفضَّلين على سائِر العباد، أو على بعضهم فلا.

قولُه: (**أي: لا يتقدَّمونَ قولَه بقولِهِم**)، قيل: جعلَ «تقدَّم» متعديًا إلى واحدٍ وعدّاه بالباءِ إلى اثنين، ولم يوجد ذلك في اللغة، لكن يُجعلُ تركيبُه بمنزلةِ نقله. قلتُ: لعلّ هذا السائلَ ما نظرَ إلى قولِه في الحُجُرات: «قدَّمَه»، وأقدَمه: منقولانِ بتثقيل الحَشْوِ والهمزة، مِن: قَدَمَه: إذا تقدَّمه في قولِه تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ [هود: ٩٨]، ونَظيرُهُ معنى ونقلًا: سَلفَه وأسلَفَه...»، وأنشدَ الجوهريُّ للبيد:

فمضَى وقَدَّمها... البيت، أي: تقدَّمها.

قولُه: (**كما تقولُ: سَبقْتُ بفرَسي فرَسَه**)، قال القاضي: أصلُه: لا يَسبِقُ قولُهم قولَه، فَنَسَبَ السَّبقَ إليه تعالى وإليهم، وجعَلَ القولَ محلَّه وقرينتَهُ تنبيهًا على استهجانِ السَّبْق، وتعريضًا بالقائلينَ على الله ما لم يقُلْهُ[١]، ونحوَه قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٠).

يُؤمَروا به، وجميعُ ما يأتونَ ويَذَرونَ مما قدّموا وأخّروا بعَينِ الله، وهو مُجازِيهم عليه، فلإحاطَتِهم بذلكَ يَضبِطونَ أنفُسَهم، ويُراعونَ أحوالَهم، ويَعمُرونَ أوقاتَهم، ومِن تَحفُّظِهم أنّهم لا يَجسُرون أن يَشفعَوا إلا لـمَنِ ارتَضاهُ اللهُ وأهَّلَه للشّفاعةِ في ازديادِ الثّوابِ والتّعظيم، ثم إنَّهم مع هذا كلِّه مِن خَشيةِ الله ﴿مُشۡفِقُونَ﴾ أي: مُتوقِّعونَ مِن

يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]: هُو تمثيلٌ، وفيه تصويرُ الهُجْنَةِ والشَّناعةِ فيما نُهُوا عنهُ منَ الإقدام على أمرٍ منَ الأمورِ دونَ الاحتذاءِ[١] على الكتابِ والسُّنّة[٢].

قولُه: (بعَيْنِ الله)، أي: بمُراقبةِ الله، وهُو حالٌ، وقال في طه: ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] أي: أنا أُراقبُكَ كما يُراقبُ الرجلُ الشيءَ بعَيْنِه: إذا اعتَنَى به.

قولُه: (فلإحاطتِهم بذلك)، معناه: بسببِ إحاطةِ الملائكة بأنّ اللهَ تعالى مراقبٌ لأحوالِهم كلِّها، وأنّهُ يَعلَمُ ما بيْنَ أيديهم وما خَلْفَهم يَضبِطونَ جميعَ أحوالِهم، وبعضُ ذلك الضَّبطِ أنّهم لا يَشفَعونَ إلّا لَمنِ ارتَضَى، فدَلَّ هذا الكلامُ على أنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ﴾ عطفٌ على محذوفٍ هُو مُسبَّبٌ عن جُملةِ قولِه: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾، وأنّ ذلك المحذوفَ عامٌّ في جميع ما يجبُ أن يُراعَى ويُحفَظَ منَ الأحوال، وقولُه: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ﴾[٣] بعضٌ منها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يَضبِطونَ أنفُسَهم، ويُراعُونَ أحوالَهم ويَعمُرونَ أوقاتَهم»، فقولُه: ﴿وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ تتميمٌ في غايةِ الحُسْنِ لضَبْطِ أنفُسِهم، ورعايةِ أحوالِهم كلِّها سابِقها ولاحِقِها؛ ولذلك قال: «مِن أمارةٍ ضعيفةٍ كائنون على حَذَر»، وعن بعضِهم، أي: يقولونَ: لَعلّنا نُقصِّرُ في عبادةِ الله، والمؤمنونَ متوقِّعونَ مِن أَمارةٍ قويّةٍ لكثرةِ ذُنوبِهم. وفيه أنّ الصَّغيرةَ جائزةٌ للتعذيب.

قولُه: (للشّفاعةِ في ازديادِ الثوابِ والتعظيم)، مذهبُه[٤].

(١) في (ح) و(ف): «الاهتداء».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٤: ٤٣١).

(٣) في (ح): «بَدَل».

(٤) يعني في موافقةِ أهلِ السنّةِ في شفاعةِ الدرجاتِ وزيادةِ الثواب، ومخالفتهم فيما عدا ذلك من مقامات الشفاعة.

أمارةٍ ضَعيفة، كائنونَ على حَذَرٍ ورِقبةٍ لا يأمَنونَ مَكرَ الله. وعن رَسولِ الله ﷺ: «أنه رأى جبريلَ عليه السّلامُ ليلةَ المعراجِ ساقِطًا كالحِلسِ مِن خَشيةِ الله»، وبعدَ أن وَصفَ كرامَتَهم عليه، وقربَ مَنزِلتِهم عِندَه، وأثنى عليهم، وأضافَ إليهِم تلكَ الأفعالَ السَّنيّةَ والأعمالَ الـمَرضِيّة.

فاجأ بالوَعيدِ الشّديد، وأنذرَ بعَذابِ جهنَّمَ مَن أشرَكَ مِنهم إن كانَ ذلكَ على سَبيلِ الفَرضِ والتَّمثيل، معَ إحاطةِ عِلمِه بأنّه لا يكون، كما قال: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] قَصَدَ بذلكَ تَفظيعَ أمرِ الشّركِ وتَعظيمَ شأنِ التَّوحيد.

[﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٣٠].

قُرِئ: «ألم يرَ» بغيرِ واو. ....

قولُه: (ورِقْبة). الأساس: رَقَبَهُ وراقَبَه: حاذَرَه؛ لأنّ الخائفَ يَرقُبُ العذاب.

قولُه: (كالحِلْس). النِّهاية: هو الكِساءُ الذي يَلي ظَهْرَ البعيرِ تحتَ القَتَبِ، شُبِّه به للزُومِه.

قولُه: (فاجَأ بالوعيدِ الشّديد)، يعني: أتَى بما لم يَحتسِبْ، وكان مِن مُقتضَى الظاهِرِ بعدَ إجراءِ كلِّ الصِّفاتِ الكاملة على الملائكةِ المقرَّبينَ أنْ يُعقَّبَ بالوَعْدِ العظيم، وبالثوابِ والتكريم، لكنْ جيءَ[1] بقولِه: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ﴾، أي: مِن دونِ الله، وهُو وعيدٌ شديد؛ ليُؤذِنَ بأنّ الشِّركَ أمرٌ فظيع، وأنّهم معَ جَلالتِهم إنْ صَدَرَ منهمُ الشِّركُ، تَرتَّبَ عليه ذلك العذابُ نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قولُه: («ألم يَرَ» بغيرِ واو)، أي: بعدَ الهمزة: ابنُ كثيرٍ، والباقونَ: بالواو[2].

---

(١) (ح) و(ف): «لو جيء»، وهو غير متّجهٍ ولا صواب.

(٢) فمن أسقط الواو لم يجعلْه نَسَقًا، لكنه جعله ابتداءَ كلامٍ في معنى وعظٍ وتذكير. انظر: «حجّة القراءات»، ص ٤٦٧.

و«رَتَقًا» بفَتحِ التّاء، وكِلاهُما في مَعنى الـمَفعول، كالـخَلقِ والنَّقض، أي: كانتا مَرتوقَـتَين. فإن قلت: «الرَّتْقُ» صالِحٌ أن يَقَعَ مَوقِعَ «مَرتوقَتَينِ» لأنه مَصدَر، فما بالُ الرّتَق؟ قلت: هو على تقريرِ مَوصوف، أي: كانتا شَيئًا رَتَقًا، ومعنى ذلك: أنّ السماءَ كانت لاصِقةً بالأرضِ لا فَضاءَ بينهما. أو كانت السّماواتُ مُتَلاصِقات، وكذلك

قولُه: (و«رَتَقًا» بفتحِ التاء، وكلاهُما في معنى المفعول)، قال ابنُ جِنّي: قَرَأها الحَسَنُ وعيسى[١] الثقفيُّ، وقد كثُرَ عنهم مجيءُ المصدَرِ على «فَعْل» ساكنَ العَيْنْ، واسمُ المفعولِ[٢] منهُ على «فَعَلٍ» مفتوحَها، فالرَّتَقُ بفتح التاءِ هُو المرتوقُ، كالنَّقضِ والطَّرْدِ بمعنى المنقوضِ والمطرود[٣].

قولُه: («الرَّتْقُ» صالحٌ أن يقَعَ)، تلخيصُه: المصدَرُ يَصحُّ أن يُرادَ به التَّثنيةُ والجَمْعُ والواحدُ، فما بالُ: «الرَّتَقُ» بفتح التاء؛ فإنهُ اسمُ مفعولٍ استُعمِلَ بمعنى: مَرْتوقَيْن. وأجابَ: أنّ السّماواتِ والأرضَ يقَعُ عليهما اسمُ الشيء، فكأنّهُ قيل: شيئًا رَتَقًا.

الراغبُ: الرَّتْقُ: الضّمُّ والالتحامُ خِلقةً كان أو صَنْعةً، قال تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾، أي: مُنضمَّتَيْنِ، والرَّتْقاءُ منَ الجارية: المُنضَمَّةُ الشَّفْرتَيْنِ، وفلانٌ راتقٌ وفاتقٌ في كذا أي: هُو عاقدٌ وحالّ[٤].

قولُه: (أنّ السماءَ كانت لاصِقةً)، رَوَى مُحيي السُّنّة، عن مُجاهِدٍ والسُّدّيِّ: كانتِ السَّماواتُ مُرتَقَةً طبقةً واحدة، ففتَقها فجعَلَها سبعَ سماواتٍ، وكذلك الأرضُ.

وقال عِكرِمةُ وعَطيّةُ[٥]: كانتِ السماءُ رَتْقًا لا تُمطِر، والأرضُ رَتْقًا لا تُنبِت، ففتَقَ السماءَ بالمطرِ والأرضَ بالنَّبات[٦]. وقال الزجّاجُ: ويَدُلُّ على هذا التفسيرِ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

---

(١) يعني ابن عمر الثقفي. سبقت ترجمته.

(٢) في (ط): «واسم الفاعل».

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٢) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٢٥).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٤١.

(٥) العوفي من التابعين. له ترجمة في «سيَر النبلاء» (٥: ٣٢٥).

(٦) «معالم التنزيل» (٥: ٣١٦). وانظر: «تفسير الطبري» (١٦: ٢٥٧).

الأرضونَ لا فَرجَ بينها ففتَقَها الله وفرّجَ بينها. وقيل: ففتَقناها بالـمَطَرِ والنّباتِ بعدَ ما كانَت مُصمَتة، وإنما قِيل: ﴿كَانَتَا﴾ دون «كنّ»، لأنّ المرادَ جماعةُ السّماواتِ وجماعةُ الأرض. ونحوُه قولُهم: «لِقاحان سَوداوان»، أي: جَماعَتان، فُعِلَ في المُضمَر نحوُ ما فُعِلَ في المُظهرَ. فإن قلت: متى رأوهُما رَتقًا حتى جاء تقريرُهم بذلك؟ ......

مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ﴾[1]، وقال القاضي: فعلى هذا المرادُ بالسّماواتِ: سماءُ الدُّنيا، وجَمَعَها باعتبارِ الآفاق، أو: السّماواتُ بأسرِها على أنّ لها مَدخَلًا ما في الأمطار.

قولُه: (مُصمَتَة): الأساس: شيءٌ مُصْمَتٌ: لا جَوْفَ له، وقُفْلٌ مُصْمَتٌ: قد أُبهِم إغلاقُه.

قولُه: (لِقَاحانِ سَوْداوانِ)، الجوهريّ: اللِّقاحُ بالكسر: الإبِلُ بأعيانِها، الواحدةُ لَقُوح، وهِي الحَلُوبُ، وقولُهم: لِقاحَانِ سَوْداوانِ كما قالوا: قطيعانِ؛ لأنّهم يقولونَ: لِقَاحٌ واحدةٌ، كما يقولون: قطيع واحدٌ، وإبِلٌ واحد.

قولُه: (فُعِلَ في المُضمَر)، أي: في ﴿كَانَتَا﴾، حيثُ جَعَلَ ضميرَ «السّماواتِ»، وضميرَ «الأرض»، كلَّ واحدٍ منهُما بمنزلةِ جماعةٍ، كما في المُظهَر، «أي»: «لِقاحَانِ».

قولُه: (متَى رَأَوْهما رَتْقًا حتّى جاء تقريرُهم بذلك)، أي: الهمزةُ في ﴿أَوَلَمْ يَرَ﴾ للتقريرِ، وتحريرُ السؤالِ والجوابِ ما ذَكَرَهُ الإمامُ، قال: لقائلٍ أن يقولَ: إنَّ المرادَ بالرُّؤيةِ إمّا النظرُ وإمّا العِلمُ، والأوّلُ مُشكِل؛ لأنّ القومَ ما رَأَوْها قَطُّ، لقولِه تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٥١]، والثاني كذلك؛ لأنّ الأجسامَ قابلةٌ للفَتْقِ والرَّتْقِ في أنفُسِها[2]، فالحُكمُ عليها بالرَّتْقِ أوّلاً، وبالفَتْقِ ثانيًا، لا سَبيلَ إليه إلا بالسَّمْع، والمُناظرةُ معَ المُنكِرِينَ للرِّسالة؟

والجوابُ: أنّ المرادُ منَ الرُّؤيةِ: العِلمُ، ودَفْعُ السؤالِ مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: إنّا نُثبِتُ نُبوّةَ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ثُمّ نَستدِلُّ بقولِه، ثُمّ نَجعَلُه دليلًا على حصُولِه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٠).

(٢) في (ف) و(ح): «أنفسِهما».

....

وثانيهما: أن يُحمَلَ الفَتْقُ والرَّتْقُ على إمكانِهما، والعقلُ[(١)] يَدُلُّ عليه، لأنّ الأجسامَ يَصِحُّ عليها الاجتماعُ والافتراقُ، فاختصاصُها بالاجتماع دونَ الافتراقِ أو بالعكس يستدعي مخصِّصًا.

ويجوزُ أن يُقالَ: إنّ أهلَ الكتابِ كانوا عالِمِينَ بذلك، وكان بيْنَ عَبَدةِ الأوثانِ وبينَهم مُخالطة، فاحتجَّ اللهُ تعالى عليهم بهذه الحُجّةِ بناءً على أنّهم يَقبَلونَ قولَهم[(٢)].

وقال صاحبُ «الفرائد»: أمّا الجوابُ الأوّلُ لصاحبِ «الكشّاف» فمنظورٌ فيه؛ لأنّهم كُفّار، فكيف يكونُ لهمُ اعتقادٌ بما في القرآنِ لكونِه في القرآن؟ فإن قيل: لمّا كان القرآنُ مُعجِزةً وجَبَ أن يُؤمنوا به ثُم يَرَوْا ذلك. قُلنا: المرادُ مِن هذا إنكارُ إشراكِهم، وأنّهم لم يَستدِلُّوا بها على أنّهُ واحدٌ لا شريكَ لهُ؛ لأنّهم مُقِرُّونَ بأنّ السّماواتِ والأرضَ وما يتَعلَّقُ بهما لم يكنْ إلا مخلوقًا لله تعالى، وأنهُ لا يمكنُ مِثلُ ذلكَ ممّا جَعَلوهُ له شُركاءَ. فكيف يستقيمُ أن يُقالَ لهم: لِمَ لمْ تَعلَموا أنّ النبيَّ ﷺ حَقٌّ بما أتى به منَ الكتابِ؛ لِتَرَوْا أنّ السّماواتِ والأرضَ كانتا رَتْقًا ففتَقْناهُما، أي: لِتَعلموا، لأنكم وَجدتُموهُ في الكتاب، ثُمّ تَعلَموا أنه واحدٌ لا شريكَ لهُ، ولا يتوقَّفُ العِلمُ بالتوحيدِ على العِلمِ بالنبيِّ ﷺ، وكما يَدُلُّ الرَّتْقُ يدلُّ الفتْق معَ أنّ العِلمَ بالفَتْقِ ضروريٌّ، وبالرَّتْقِ استدلاليّ.

والاعتراضُ على الثاني أنْ يقالَ: كما أنّهُ لا بدَّ للتبايُنِ مِن مخصِّص، لابدَّ للتلاصُقِ من مخصِّص؛ لأنهُ يمكنُ أن يكونا متلاصِقَيْن، كما يمكنُ أن يكونا متبايِنَيْن، ووجوبُ المخصِّصِ باعتبارِ الجَواز، فكان كلا الطرفَيْنِ مُفتقِرًا إلى المخصِّصِ فقوله: «فلا بُدَّ للتباين دون التلاصُق من مخصّص» مع أنه موهم بتخصيص المخصِّص بالتباين في جوابِ السائل: «متى رَأَوْهما رُتقا؟» منظورٌ فيه. وقلتُ: إذا حُمِلَ على فَتْقِ السّماءِ بالمطر، والأرضِ بالنَّبات، فالمعنى ظاهرٌ. وإذا حُمِلَ أنّ السّماواتِ كانت طبقةً واحدةً فَفَتَقَها اللهُ تعالى وجَعَلَها سبعًا، وكذا الأرضُ،

---

(١) في (ح): والفعل.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٦٢).

قلت: فيه وَجهان: أحدُهما: أنه وارِدٌ في القرآنِ الذي هو مُعجِزةٌ في نَفسِه، فقامَ مقامَ المَرئيِّ المُشاهَد. والثّاني: أنّ تلاصُقَ الأرضِ والسماءِ وتبايُنَهما كِلاهما جائزٌ في العَقل، فلا بُدّ للتّبايُنِ دونَ التلاصُقِ مِن مُخصِّصٍ، وهو القَديمُ سبحانه.

فالمرادُ مِن قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ فلْيَعلَموا ذلك، على هذا المعنى حُمِلَ في «التفسير»، وقال في هذا الوَجْه: ﴿أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾: أفلا يُصدِّقونَ. تمّ كلامُ صاحبِ «الفرائدِ».

وقلتُ: ولا ارتيابَ في بُعدِ ذلك الاستدلال، فإنّهم إذا استَدَلُّوا بأنّ القرآنَ حَقٌّ، فأيُّ حاجةٍ إلى العِلم بأنَّ السّماواتِ والأرضَ كانتا رَتْقًا ففتَقْناهُما؛ فإنّ عِلمَ التوحيدِ والتنزيه فيه أشَدُّ سُطوعًا مِن ذلك، فيجوزُ إثباتُ التوحيدِ بقَوْلِ الرسُول ﷺ، لِمَا تقرَّرَ في الأصولُ: أنّ إثباتَ الرِّسالةِ موقوفٌ على وجودِ الصانع، لا على وَحْدتِه. فنقولُ: إنّ هذا الإنكارَ وقَعَ معَ الذين نَسَبوا الوَلَدَ إلى الله تعالى، فهُم لا يُنكِرونَ البتّةَ بأنّهُ سبحانه وتعالى خالقُ السّماواتِ والأرضِ ومُبدِعُهما ومُختَرِعُهما، ألا ترى إلى قولِه تعالى في البقرة: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۞ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٦-١١٧]، وفي الأنعام: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [الأنعام: ١٠١]؟ فكأنّهُ قيلَ لهم: كيف تتفوَّهونَ بهذه العظيمة، وتَغفُلونَ عمّا أنتم مُقِرُّونَ به وتعتقدونَه مِن أنّا أبدَعْنا هذه الأجرامَ العِظَام، واختَرَعْناها ابتداءً، فهلّا تتفكَّرونَ فتَعلَمونَ أنّ مُبدِعَ السّماواتِ والأرض لا يستقيمُ أن يوصَفَ بالوِلادة كما سَبَقَ في «الأنعام»[(١)]، فوَضَعَ موضعَ «أبدَعَ السّماواتِ والأرضَ» قولَه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا﴾ مَزِيدًا للتصوُّر، كأنّهُ تعالى يُصوِّرُ لهم تلك الحالةَ التي وَقَعتِ الخِلقةُ والإبداعُ عليها ليكونَ أردَعَ وأزجَر. وإذا كانوا مُقِرِّينَ بأصْلِ الإبداع فأيُّ بُعدٍ في إثباتِ العِلم بذِكرِ الفَتْقِ والرَّتْقِ الذي هُو بيانُ حالةِ الإبداع وتفصيلُه، بل هُو آكَدُ؟ ويؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾، حيث وَضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ موضعَ الضَّميرِ للإشعارِ بأنّ القائلينَ سَتَروا الحَقَّ، وغَطَّوْا على عقولِهم بهذا القولِ الفظيع، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ١٩٣ - ١٩٤).

﴿وَجَعَلْنَا﴾ لا يخلو أن يَتعدّى إلى واحِدٍ أو اثنَين، فإن تعدّى إلى واحِد، فالمَعنى: خلَقنا من الماءِ كلَّ حَيَوان، كقولِه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾ [النور: ٤٥]، أو: كأنما خَلَقناه مِن الماءِ لفَرْطِ احتياجِه إليه وحُبِّه له وقِلةِ صَبرِه عنه، كقولِه تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وإن تَعدّى إلى اثنَينِ؛ فالمَعنى: صَيَّرنا كُلَّ شيءٍ حَيٍّ بسَبَبٍ من الماء لا بُدّ له منه. و«مِن» هذا نحوُ «من» في قوله عليه السّلام «مَا أنا مِن دَدٍ ولا الدّدُ مِنّي». وقُرِئ «حيًّا» وهو المَفعولُ الثاني، والظَّرفُ لَغو.

قولُه: (فالمعنى: خَلَقْنا منَ الماء)، يعني: إذا جَعَلَ ﴿وَجَعَلْنَا﴾ متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحد فهُو بمعنى: خَلَقْنا، فـ«مِنْ» إمّا ابتدائيّةٌ أو بيانيّةٌ، فعلى أن تكونَ ابتدائيّةً: الجارُّ والمجرورُ متّصلٌ بالفعل، و﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾: مفعولٌ به، و﴿حَيٍّ﴾: صفةٌ للشيء، فالمعنى: أنشَأْنا كلَّ حَيَوانٍ منَ الماءِ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «خلقنا من الماء كل حيوان»، فقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ على المنصوب، وعلى الثاني: الجارُّ والمجرورُ حالٌ قُدِّمَت على صاحِبِها؛ لكونِها نكِرةً، وأنت تَعلَمُ أنّ «مِن» البيانيّةَ قد تكونُ تجريديّةً، نحوَ: رأيتُ منكَ أسَدًا، جُرِّدَ منَ الماء الحيِّ مبالغةً، كأنّهُ هُو، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أو كأنّما خلَقْناهُ منَ الماء لفَرْطِ احتياجِه إليه»، فأخَّرَ الظَّرْفَ، وإذا جُعِلَ متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ كان المعنى صَيَّرْنا، فـ«مِنْ»: إمّا اتّصاليّةٌ، أو صلةٌ، فعلى الأوّلِ المعنى: كلُّ حيٍّ متّصلٌ بالماءِ ومُلابِسٌ له، كقولِه تعالى: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: مُشتبِكٌ ببعضٍ متّصلٌ بالأسباب، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بسببٍ منَ الماء»، أي: مُخالِطٌ به غيرُ مُنفَكٍّ عنه؛ لأنّ السبَبَ هُو: ما تُوصِّلَ به إلى المقصُودِ مِن عِلم أو آلةٍ أو قُدرة، وعلى الثاني الظَّرفُ: لَغْوٌ، فيحتاجُ «جَعَلْنا» إلى مفعولَيْن؛ لأنّ اللَّغوَ: ما يَتمُّ الكلامُ بدونِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «حيًّا»، وهُو المفعولُ الثاني، والظَّرفُ لَغوٌ.

قولُه: (ما أنا مِن دَدٍ، ولا الدَّدُ منِّي)[1]، النِّهاية: الدَّدُ: اللَّهوُ واللعبُ، وهِي محذوفةُ اللام، ولا يَخْلو المحذوفُ مِن أن يكونَ ياءً، كقولِه: يَدٌ في يَدي، أو نونًا كقولِهم: لدُ في لَدُن، ومعنى التنكيرِ في الأوّل: الشّياعُ والاستغراقُ، وأنْ لا يبقى شيءٌ منهُ إلّا وهُو مُنزَّهٌ

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ * وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ ٣١-٣٢].

أي: كراهةَ ﴿أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ وتَضطَرِب، أو لأنْ لا تميدَ بهم، فحَذف «لا» واللام.

عنهُ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، أي: ما أنا في شيءٍ منَ اللَّهوِ واللعِب، والتعريفُ في الثاني: للعَهْد، أي: ولا ذلك النوعُ منِّي، وإنَّما لم يَقُلْ: ولا هُو منِّي لأنّ الصَّريحَ آكَدُ وأبلغ. وقيل: اللامُ للجِنس. قال: واختارَ الزمخشَريُّ الأوّلَ وقال: ليس يَحْسُنُ أن تكونَ للجِنس؛ لأنه يُخرِجُ الكلامَ عن التئامِه، والكلامُ جُملتانِ وفي الموضِعَيْنِ المضافُ محذوف، أي: ما أنا مِن أهلِ دَدٍ، ولا الدَّدُ مِن أشغالي. قال أبو عليٍّ: قد جاء[1]: «مَوالي القوم مِنهم»[2]، و«الأُذُنانِ منَ الرأس»[3] وقال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: بعضٌ يُلابِسُ بعضًا ويُوالي بعضًا، وليس المعنى على النَّسْلِ والوِلادة؛ لأنهُ قد يكونُ مِن نَسْلِ المنافق مؤمنٌ وبالعكس. وعن بعضِهم: أي: ما أنا لَعبي ولا الددينويّ[4]، كقولِه تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ أي: آلهةً أرضيّةً، أي: جعلْنا كلَّ رَطْبٍ مائيًّا.

قولُه: (**أي: كراهةَ ﴿أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ وتَضطرِبَ، أو لأنْ لا تَميدَ بِهم**)، الانتصاف: وأَولى مِن هذَيْنِ الوجهَيْنِ أن يكونَ مِثلَ قولِك: أعدَدتُ هذه الخَشَبةَ أن يَميلَ الحائطُ، أي: أعدَدتُها أن أدعَمَ الحائطَ بها إذا مالَ، وقَدَّمَ ذكرَ المَيْلِ عنايةً بأمرِه، ولأنهُ السبَبُ في الإدعام، والإدعامُ سببُ إعدادِ[5] الخَشَبة، فعامَلَ سببَ السببِ مُعاملةَ السببِ، فكذا هذا، أي: يُثبِّتُها إذا مادت. المعنى: خَلَقْنا في الأرضِ رواسيَ لأنْ تَستقِرَّ الأرضُ بها إذا مادَتْ، قال: هذا أقربُ مِن قولِ الزمخشري، إذْ مكروهُ الله تعالى مُحالٌ أن يَقَعَ، ولأنّ المُشاهَدَ خِلافُه،

---

(١) يعني في الحديث النبوي الشريف.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص ٣٦، والترمذيّ (٦٥٧)، وابن خزيمة (٢٣٤٤) وغيرهم من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) كذا في النسخ الخطية.

(٥) في (ح): إدعام.

وإنما جازَ حَذفُ (لا) لعدم الالتِباس، كما تُزادُ لذلكَ في نحوِ قولِه: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] وهذا مَذهبُ الكُوفِيِّين.

الفَجّ: الطّريقُ الواسِع. فإن قلت: في الفجاجِ مَعنى الوَصف، فما لها قُدِّمَت على السُّبُل ولم تُؤخَّر كما في قولِه تعالى: ﴿لِّتَسۡلُكُواْ مِنۡهَا سُبُلٗا فِجَاجٗا﴾ [نوح: ٢٠]؟ قلت: لم تُقدَّم وهي صِفة، ولكن جُعِلت حالًا كقولِه:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيم

فكم مِن زَلزلةٍ أمادتِ الأرضَ، وعلى تقديرِنا معناه: أنّ اللهَ تعالى يُثبِتُ الأرضَ بالجبالِ إذا مادت، وذلك لا يُنافي المَيْد[١].

قولُه: (**الفَجُّ: الطّريقُ الواسع**)، الراغب: الفَجُّ: شُقّةٌ يَكتنفُها جَبلانِ، قال تعالى: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ﴾ [الحج: ٢٧]، وقال: ﴿فِجَاجٗا سُبُلٗا﴾، والفَجَجُ: تَباعُدُ الرُّكبتَيْنِ، وهُو أَفَجُّ، منَ الفَجَجِ، ومنهُ: حافرٌ مُفجَّجٌ، وجُرحٌ فَجٌّ: لم يَنْضَجْ[٢].

قولُه: (**لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قديمٌ**)، تمامُه:

عَفَاهُ كلُّ أسحَمَ مستديمُ[٣]

مذهبُ الكوفيِّينَ والأخفَشِ أنّ «طَلَلٌ» فاعلُ «لعَزّةَ»، والحالُ مُقدَّمٌ على ذي الحال. ومذهبُ سِيبويهِ أنّ ذا الحالِ هُو الضَّميرُ المُستترُ في «لعَزَّةَ»، و«طَلَلٌ» مبتدأٌ[٤]، والتقديرُ: طَلَلٌ قديمٌ حصَلَ لِعَزَّةَ مُوحِشًا، فلا تكونُ مقدّمةً على ذي[٥] الحال النَّكِرة، والتمثيلُ إنّما يَصحُّ على مذهبِ الكوفيِّينَ والأخفش.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١١٤).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٢٥.

(٣) قيل: هو لكثيّر عزّة. ولم أجده في «ديوانه».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٤٣) وانظر بَسْطَ المسألة في «حاشية الصبان على الأشموني» (٢: ١٧٤).

(٥) قوله: «مقدمة على ذي» سقط من (ح) و(ف).

فإن قلت: ما الفرقُ بينَهما مِن جهةِ المَعنى؟ قلت: أحدهما: الإعلامُ بأنه جَعلَ فيها طُرُقًا واسِعة. والثاني: بأنه حينَ خَلقها خلقَها على تلكَ الصِّفة، فهو بيانٌ لما أُبهِمَ ثَمّة، مَحفوظًا حَفِظَه بالإمساكِ بقُدرتِه من أن يَقعَ على الأرضِ ويَتزلزَل، أو بالشُّهُبِ عن تَسمُّعِ الشّياطِينِ على سُكّانه مِن المَلائكة.

﴿عَنۡ ءَايَٰتِهَا﴾ أي: عما وضَعَ اللهُ فيها مِن الأدلّةِ والعِبَرِ بالشّمسِ والقَمَرِ وسائرِ النّيِّرات، ومَسايرِها وطُلوعِها وغُروبِها؛ على الحسابِ القَويمِ والتّرتيبِ العَجيب، الدّالِّ على الحِكمةِ البالِغةِ والقُدرةِ الباهِرة، وأيُّ جَهلٍ أعظمُ من جَهلِ مَن أعرَضَ

قولُه: (**ما الفَرْقُ بينَهما مِن جهةِ المعنى؟**)، أي: بيْنَ قولِه: ﴿سُبُلٗا فِجَاجٗا﴾ [نوح: ٢٠] وبيْنَ قولِه: ﴿فِجَاجٗا سُبُلٗا﴾، وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ ﴿سُبُلٗا فِجَاجٗا﴾: دَلَّ على أنه تعالى جعل فيها طُرُقًا واسعة، ولكن لم يُعلَم كيفيةُ خلقِها، أي: أنها خُلقت ابتداءً كذلك أم غُيِّرت من حالة إلى حالة، فبيَّن بقوله: ﴿فِجَاجٗا سُبُلٗا﴾[1] أنها كانت فِجَاجًا غيرَ نافذةٍ مانعة لقاصِديها مِنَ السُّلوك، ثُمّ جُعِلَتْ نافذةً مسلوكةً امتنانًا، كقولِه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا﴾، وهُو المرادُ مِن قولِه: «فهُو بيانٌ لِما أُبهِمَ ثَمّةَ»، أي: في تلك الآية.

وقال مُحيي السُّنة: الفَجُّ: الطريقُ الواسعُ بيْنَ جَبَلَيْنِ، و﴿سُبُلٗا﴾: تفسيرٌ للفِجَاج[2]. معناه ما قال صاحبُ «المَطْلع»: ﴿سُبُلٗا﴾: تفسيرٌ للفِجَاج، وبيانُ أنّ تلك الفِجَاجَ نافذةٌ مسلوكةٌ، فقد يكونُ الفَجُّ غيرَ نافذ. وقال الزجّاجُ: كلُّ مُخترق بيْنَ جبلَيْن فهُو فَجّ[3]. فإنْ قلتَ: لمَ قُدِّم هاهنا، وأُخِّر هناك؟ قلتُ: تلك الآيةُ واردةٌ لبيان الامتِنان على سبيل الإجمال، وهذه لبيانِ الاعتبار، والبَعْثِ على إمعانِ النظَرِ فيه، وذلك يقتضي التفصيلَ، ومِن ثَمَّ عقَّبَ قولَه: ﴿كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا﴾ بهذه، وهذا يُقوِّي ما ذهَبْنا إليه في إيثارِ «الفَتْقِ» و«الرَّتْقِ» على «الإبداع» لاقتضاء المقام التفصيل.

---

(١) من قوله: «دلَّ على أنه تعالى» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٣١٦-٣١٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٠).

عنها ولم يَذهَب به وَهمهُ إلى تَدَبُّرِها؛ والاعتبارِ بها، والاستِدلالِ على عَظَمةِ شأنِ مَن أوجَدَها عَن عَدَم، ودبَّرَها ونَصَبَها هذه النِّصْبة، وأودَعها ما أودعَها مما لا يَعرِفُ كُنهَه إلا هو، عزَّت قُدرَتُه ولَطُفَ عِلمُه.

وقُرِئ: «عن آيتِها» على التّوحيد، اكتفاءً بالواحِدةِ في الدّلالةِ على الجِنس؛ أي: هم مُتَفَطِّنونَ لما يَرِدُ عليهم مِن السّماءِ مِن المَنافِعِ الدُّنيَوِيّة، كالاستضاءةِ بقَمرَيها، والاهتداءِ بكواكِبِها، وحياةِ الأرضِ والحيَوانِ بأمطارِها، وهم عن كَونِها آيةً بيِّنةً على الخالِق ﴿مُعۡرِضُونَ﴾.

قولُه: (هذه النِّصْبةَ)، «النِّصْبةُ»: مصدرٌ بمعنى النَّوع، كالرِّكْبة والجِلسة، أي: نوعٌ منهُ عجيبٌ.

قولُه: (وقُرِئ: «عن آيتِها» على التوحيدِ[1] اكتفاءً بالواحدةِ في الدَّلالةِ على الجِنس)، يعني: المرادُ بالآية ما يَدُلُّ على وجودِ الصّانع القادِرِ العليم الحكيم، وذلك كما يَحصُلُ مِن مجموعِ ما وَضَعَ في السّماءِ منَ الشّمسِ والقمرِ والنُّجوم ومسايرِها وغيرِ ذلك، فقد يحصُلُ مِن واحدةٍ منها. والمرادُ بالإعراضِ: إنكارُ كونِها دالّةً على المطلوب، يعني: أنّهم مُتفطِّنُونَ لتلك التفاصيل، ويُدرِكونَ أوضاعَها ويَنتفِعونَ منها بالمنافع الدُّنيويّة، لكنّهم مُعطِّلةٌ ينكرونَ المنفَعَةَ العُظْمى، وهِي دِلالتُها على وجودِ مُنشِئها[2]، وأنهُ فاعلٌ مختار، ومعبودٌ مُستحِقٌّ أن يُعبَدَ، فيَدخُلُ فيه المُنجِّمونَ والطَّبيعيُّونَ والمُعانِدونَ[3]، وهؤلاءِ أسوأُ حالاً منَ الأوّلِين، وأمّا المعنى بالآياتِ على قراءةِ الجَمْع فهُو ما وَضَعَ فيها منَ الدَّلائل والعِبَرِ المُتكاثرة. والمرادُ بالإعراضِ: الذُّهولُ، وعدَمُ إجالةِ الفِكْر، فهم كالأنعام سَاهُونَ غافلونَ، كقولِه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، أي: لا يَتفكّرونَ فيها ولا يعتبِرونَ، ومِن ثَمّ قال: «وأيُّ جَهْلٍ أعظمُ مِن جَهْلِ مَن لم يذهَبْ وَهْمُه إلى مُدبِّرِها والاعتبارِ بها».

---

(١) انظر توجيه القراءة في «البحر المحيط» (٧: ٤٢٦).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٦٥).

(٣) قوله: «والمعاندون» سقط من (ط).

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ٣٣].

﴿كُلٌّ﴾ التنوينُ فيه عِوضٌ مِن المُضافِ إليه، أي: كلُّهم ﴿فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ والضّميرُ للشّمسِ والقَمَر، والمُرادُ بهما: جِنسُ الطّوالعِ كلَّ يَومٍ وليلة، جَعَلوها مُتَكاثِرةً لتكاثُرِ مَطالِعِها، وهو السّببُ في جمعِها بالشُّموسِ والأقمار، وإلا فالشّمسُ واحِدةٌ والقَمَرُ واحِد، وإنّما جَعلَ الضّميرَ واوَ العُقَلاءِ للوَصفِ بفِعلِهم وهو السِّباحة.

فإن قلت: الجملةُ ما محلُّها؟ قلت: مَحلُّها النّصبُ على الحالِ مِن الشَّمسِ والقَمَر. فإن قلت: كيفَ استبدَّ بها دونَ الّليلِ والنّهارِ بنَصبِ الحالِ عنهما؟ قلت: كما تقول:

قولُه: (جِنسُ الطّوالع كلَّ يوم)، [«كُلَّ يوم»] متعلّقٌ بـ«الطوالع».

قولُه: (وهُو السببُ في جَمْعِهما، بالشُّموسِ والأقمار)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يقالَ: لمّا ذَكَرَ الشمسَ والقمرَ جعَلَ الضَّميرَ لكلِّ ما يَسبَحُ وهُو الكواكبُ السّيّارةُ. وقولُه: «وهُو السببُ في جَمْعِهما» منظورٌ فيه؛ لأنّ الجَمْعَ - باعتبارِ كلِّ واحدٍ منهُما-: اسمُ جِنس، وفي صَيْرورةِ اسم الجِنس جَمْعًا لا يَفتقِرُ إلى وجودِ الجَمْع، وهذا ظاهرٌ.

قلتُ: في كلامِه غُموضٌ وإن قال: «هذا ظاهرٌ»، لعلَّ مُرادَه أنّ الجَمْعَ في الآية ليسَ كالجَمْع في المثال؛ لأنّ الجَمْعَ في المثالِ باعتبارِ استقلالِ كلِّ واحدٍ منَ الشمسِ والقمرِ في إرادةِ الجَمْعيّةِ منهُ؛ لطُلوعِه كلَّ يوم وليلةٍ مِن مَشْرِق، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، وهذا لا يقتضي الجَمْعيّةَ في ﴿ يُسَبِّحُونَ ﴾ باعتبارِ أنّ كلَّ واحدٍ منَ الشّمسِ والقمرِ اسمُ جِنس، ولذلك غيَّرَ صاحبُ «التقريب» العبارةَ حيثُ قال: الضَّميرُ للشّمسِ والقمر، والمرادُ جِنسُ الطَّوالع، أوِ الكثْرةُ باعتبارِ كثْرةِ مَطالِعها؛ ولذلك جُمِعَا بالشموسِ والأقمار. والوَجْهُ الأوّلُ مِن بابِ التغليب، غُلِّبَ القمرانِ على سائرِ السّيّارةِ لشَرَفِهما، والثاني مِن أسلوب المثالِ المذكورِ في الكتاب، وأمّا قولُ المصنِّفِ: «المرادُ بهما جِنسُ الطّوالع كلَّ يوم وليلة»، فهُو أنّ ذِكْرَهما لإرادةِ مَطالِعهما كلَّ يوم وليلة، يَدُلُّ عليه قولُه: جعلوها متكاثرة لتكاثر مطالعها.

«رأيتُ زَيدًا وهِندًا مُتبرِّجة» ونحوُ ذلك؛ إذا جئتَ بصفةٍ يَختصُّ بها بعض ما تعلّق به العامِل. ومِنهُ قولُه تعالى في هذه السّورة ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗ﴾ [الأنبياء: ٧٢] أو لا محَلّ لها لاستِئنافِها. فإن قلت: لِكلّ واحدٍ مِن القَمَرينِ فَلَكٌ على حِدة، فكيفَ قِيل: جميعُهُم يَسبَحونَ في فُلك؟ قلت: هذا كقولِهم «كساهُم الأميرُ حُلّةً وقلَّدَهم سَيفًا» أي كلَّ واحِدٍ مِنهم، أو كساهُم وقلَّدَهم هذينِ الجِنسَين، فاكتفى بما يَدُلُّ على الجِنسِ اختِصارًا، ولأنّ الغرَضَ الدّلالةُ على الجِنس.

[﴿وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ * كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾ ٣٤-٣٥].

كانوا يقدِّرونَ أنه سيَموتُ فيَشمَتونَ بمَوتِه، فنَفَى اللهُ تَعالى عنه الشَّماتةَ بهذا، أي:

قولُه: (هذا كقولِهم: كسَاهُمُ الأميرُ حُلَّةً)، قال صاحبُ «الفرائد»: قولُنا: كلُّهم في دارٍ، مثلًا، يَحتمِلُ وجهَيْنِ: أن يكونوا مجتمِعينَ في دار، وأن يكونَ كلُّ واحدٍ منهُم في دارٍ على حِدَة، فلا بُدَّ هاهنا من قَرينة، والأوّلُ أسْبَقُ إلى الفَهْم، وهُو أنهُ كونُه حقيقةً، ولمّا كان كلُّ واحدٍ منهُما في فَلَكٍ على حِدَةٍ ظاهرًا عُلِمَ أنّ المرادَ هُو الثاني.

قولُه: (أو كَساهم وقلَّدَهم)، قال بعضُهم: فالمجازُ في الأوّلِ في «هم» مِن كسَاهم، وفي الثاني في «حُلّة»، كأنّهُ أطلَقَ فَرْدًا وأرادَ به الجِنسَ، وفي الثاني أرادَ به الجِنسَ كما في قولِهم: تمرةٌ خَيرٌ مِن جَرادةٍ[1].

قولُه: (كانوا يُقدِّرونَ أنه سيموتُ فيَشمَتُونَ بموتِه)، إشارةٌ إلى الرُّجوعِ إلى ما سِيقَ لهُ الكلامُ في السُّورةِ من حديثِ النُّبوّة، ليَتخلَّصَ به إلى تقريرِ مَشْرَعٍ آخَرَ، وذلك أنهُ تعالى لمّا أفْحَمَ القائلينَ باتّخاذِ الوَلَد، وبَكتَهم بالدَّليل الإلزاميِّ كما مَرَّ، ذَكَرَ ما يَدُلُّ على إفحامِهم وهُو قولُه: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ﴾؛ لأنّ الخَصْمَ إذا لم يَبْقَ لهُ مُتشبَّثٌ في الحُجّة تمنّى هلاكَ خَصْمِه، قال القاضي: الفاءُ في ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ لتعليقِ الشَّرطِ بما قبلَه، والهمزةُ لإنكارِه بعدَ ما تقرَّر[2].

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٣).

قضى اللهُ أن لا يُخلَّدَ في الدُّنيا بَشَرًا، فلا أنتَ ولا هُم إلا عُرضةٌ للمَوت، فإذا كانَ الأمرُ كذلك فإن مِتَّ أنتَ أيبقى هؤلاء؟ وفي معناه قولُ القائل:

فَقُل لِلشَّامِتِينَ بِنا أَفِيقُوا سَيَلقى الشَّامِتُونَ كَما لَقِينا

أي نختَبِرُكم بما يَجِبُ فيه الصَّبر مِن البَلايا، وبما يجب فيه الشكرُ مِن النِّعَم، وإلينا مَرجِعُكم فنجازيكم على حَسبِ ما يوجَدُ مِنكم مِن الصَّبرِ أو الشُّكر، وإنّما سمّى ذلك ابتلاءً وهو عالِمٌ بما سَيكونُ مِن أعمالِ العامِلينَ قبلَ وجودِهم، لأنه في صُورةِ الاختِبار. و﴿فِتۡنَةً﴾ مصدرٌ مؤكِّد لِـ «نَبلُوكم» مِن غيرِ لفظِه.

[﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ وَهُم بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ ٣٦].

الذِّكرُ يكونُ بخَيرٍ وبِخلافِه، فإذا دَلَّتِ الحالُ على أحدِهما أُطلِقَ ولم يُقيَّد، كقَولِك

قولُه: (إلّا عُرْضةٌ للموت)، الجوهريُّ: جعلْتُ فلانًا عُرْضةً لكذا، أي: نَصَبْتُهُ لهُ.

قولُه: (فَقُلْ للشامتينَ)، قبلَه:

إذا ما الدَّهرُ جَرَّ على أُناسٍ كَلاكِلَهُ أناخَ بآخَرينا
فقُلْ للشامِتينَ بنا: أفيقوا سَيَلقَى الشامتونَ كما لقينا(١)

الكَلاكِلُ: جَمْعُ كلكلة، وهِي الصَّدرُ، يقول: إذا الدّهرُ ألقَى على أناسٍ كلاكِلَهُ، أي: عَصَرَهم فأهلكَهم، أناخَ بعدَهم على آخَرينَ فيُفنيهِم، فقُلْ للشامِتينَ أن يَنتهوا ولا يَشمَتُوا فسيَلقَوْنَ مِن حوادثِ الزّمانِ أكثرَ ما لقِينا؛ لأنّ الإناخةَ أصعبُ مِن جرِّ الكلاكل.

قولُه: (أُطلِقَ ولم يُقيَّدْ)، وفيه لطيفةٌ، يعني: أنّ «الذِّكْرَ» منَ الألفاظِ المطلقةِ كالمُشترَك يحتاجُ في تقييدِه بمتعيِّنٍ إلى قَرينة، فإذا حَصَلتِ القَرينةُ ينبغي أن لا يُقيَّدَ، أي: لا يُذكَرَ معَهُ

---

(١) اختُلِفَ في نسبة البيتين، فقيل: هما لذي الإصبع العدواني، وقيل لغيره. انظر: «الإنصاف شواهد الكشاف» (٣: ١١٦).

للرَّجُل: «سَمِعتُ فُلانًا يَذكُرُك»، فإن كان الذَّاكِرُ صَديقًا فهو ثَناء، وإن كان عَدُوًّا فَذَمّ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] وقولُه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ والمَعنى أنهم عاكِفونَ على ذِكرِ آلهتِهم بِهِمَمِهم وما يَجبُ أن لا تُذكَرَ به، مِن كونِهم شُفَعاءَ وشُهَداء. **ويَسوؤهم أن يَذكُرَها ذاكِرٌ بخِلافِ ذلك.** وأما

الخيرُ أو الشرّ؛ لكَوْنِ القرينةِ تكفي في التقييد. فقولُهم: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ متضمِّنٌ لتحقيرِ شأنِ الآلهة، فالذِّكْرُ متعيِّنٌ للذمّ، وقولُه: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ إنكارٌ عليهمُ الإعراضَ عمّن هُو موصُوفٌ بصفةِ العَظَمة، وأنّ جلائلَ النِّعم وعظائمَ الأفضالِ ليس إلّا منه، فالذِّكْرُ لا يكونُ إلّا للمدح، وتخصيصُ ذِكْرِ «الرحمنِ» كالتتميم لقولِه: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾؛ لأنهُ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنهم عاكفونَ... بِهِمَمِهم» إلى آخِرِه، إذِ المعنى: العَجَبُ أنّهم بمَجامعِ هِمَمِهم يَذكُرونَ بالتعظيم ما يجبُ أن لا يُذكَرَ إلّا بالمَذَمّة، والحالُ أنّهم مُعرِضُونَ كافرونَ عن ذِكْرِ ما يجبُ أن يُذكَرَ بكلِّ الفضائل، لكونِه رَحْمانًا لهُ الرحمةُ الواسعة في الدنيا والآخرة. وفي تكرير «هم» وتقديم الجارِّ والمجرورِ على عاملِه: شأنٌ في الإنكار، وتوبيخٌ عظيمٌ يقتضي أكثرَ ممّا قال: «لا يُصَدِّقونَ به أصلًا».

قولُه: (ويسوؤُهم أنْ يَذكُرَها ذاكرٌ بخلافِ ذلك)، **الانتصاف:** وإنّما لم يقولوا: أهذا الذي يَذكُرُ آلهتَكم بكلِّ سُوء، استفظاعًا مِنهم أنْ يَحْكُوا ما قال مِن رَمْيِها بأنّها لا تسمَعُ ولا تُبصِرُ ولا تَنْفعُ ولا تَضُرُّ، حاشَوْها مِن نَقْلِ ذَمِّه فرَمَوا إليه بالإشارة، كما يتحاشَى المؤمنُ مِن حكايةِ كلمةِ الكُفْر فيومئُ إليها، فسبحانَ مَن أضلَّهم فتأدّبوا معَ الأوثان، وأساؤوا الأدَبَ معَ الرَّحمن[1]! وفي قولِ المصنِّف: «أن لا يذكرَ به مِن كونِهم شُفَعاءَ وشُهَداءَ» إيماءٌ إلى هذا المعنى.

الراغبُ: الذِّكرُ: تارةً يقالُ ويرادُ به هيئةٌ للنّفسِ بها يمكنُ للإنسانِ أن يَحفَظَ ما يقتَنيه

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١١٦).

ذِكرُ الله وما يجِبُ أن يُذكَرَ به من الوَحدانِيّة، فهم به كافِرونَ لا يُصدِّقونَ به أصلًا؛ فَهم أحَقُّ بأن يُتَّخذوا هُزُوًا مِنك، فإنّك مُحِقّ وهم مُبطِلون. وقيل: مَعنى ﴿بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ قولُهم: ما نَعرِفُ الرَّحمنَ إلا مُسَيلِمة، وقولهم: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] وقيل: ﴿بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ بما أُنزِلَ عَليكَ من القُرآن. والجُملةُ في مَوضِعِ الحال، أي: يَتَّخِذونَكَ هُزوًا. وهُم على حالٍ هي أصلُ الـهُزءِ والسُّخرِيّةِ، وهي الكُفرُ بالله.

[﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ۞ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٣٧-٣٨].

كانوا يَستَعجِلونَ عذابَ الله وآياتِه الـمُلجِئةِ إلى العِلم والإقرارِ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ فأرادَ نهيَهُم عن الاستِعجالِ وزَجرَهم، فقَدَّمَ أوّلًا ذمَّ الإنسانِ على إفراطِ العَجَلة، وأنه مَطبوعٌ عليها، ثم نَهاهُم وزَجَرَهم، كأنه قال: ليسَ ببِدعٍ مِنكُم أن تَستعجِلوا فإنّـكُم مجبولونَ على ذلكَ وهو طَبعُـكُم وسَجِيّـتُكم. وعنِ ابنِ عبّاسٍ

منَ المعرِفة، وهُو كالحِفظِ إلّا أنّ الحِفظَ يُقالُ اعتبارًا بإحرازِه، والذِّكرُ اعتبارًا باستحضارِه، وتارةً يقالُ لحضُورِ الشيءِ بالقلبِ والقول، ولذلك قيل: الذِّكرُ ذِكرانِ: ذكرٌ بالقلب، وذِكرٌ باللِّسان، وكلٌّ منهما ضَرْبانِ: ذكرٌ عن نِسيانٍ وذكرٌ لا عن نسيانٍ بل عن إدامةِ الحِفْظ، وكلُّ قولٍ يقالُ لهُ: ذِكرٌ[1].

قولُه: (﴿بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: قولُهم: ما نعرِفُ الرَّحمنَ)، يعني: يُرادُ بـ«الذِّكْر»: الاسمُ، أي: باسم الرَّحْمن، أي: ما نعرِفُ مَن يُسَمّى به سوى مُسَيْلِمةَ.

قولُه: (فإنّكم مجبُولونَ على ذلك، وهُو طَبْعُكم وسَجيّتكم)، قال القاضي: كأنه خُلِقَ منهُ لفَرْطِ استعجالِه، وقلةِ تأنّيه، كقولِك: زيدٌ منَ الكرم، جَعَلَ ما طُبِعَ عليه منزلةَ المطبوعِ عنهُ مبالغةً في لزومِه لهُ. ومِن عجَلتِه: مُبادرتُه إلى الكُفْر، واستعجالُهُ الوعيدَ[2].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٢٨.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٣).

رضِيَ اللهُ عنه: أنه أرادَ بالإنسانِ آدمَ عليه السَّلام، وأنه حينَ بَلغَ الرُّوحُ صَدرَه ولم يَتبالَغ فيه أرادَ أن يَقوم. ورُوِي: أنه لمّا دَخَلَ الرُّوحُ في عَينِهِ نَظَرَ إلى ثِمارِ الجنّة، ولما دَخَلَ جَوفَه اشتَهى الطَّعام. وقيل: خَلقَه اللهُ تعالى في آخِرِ النَّهارِ يومَ الجُمُعةِ قبلَ غُروبِ الشَّمس، فأسرَعَ في خَلقِه قبلَ مَغيبِها. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنه: أنه النَّضرُ بنُ الحارِث. والظّاهِرُ أنَّ المرادَ الجِنس. وقيل: «العَجَل»: الطِّين، بلُغةِ حِميَر. وقال شاعرُهم:

وَالنَّخلُ يَنبُتُ بينَ الماءِ والعَجَلِ

واللهُ أعلمُ بصِحَّتِه.

قولُه: (ولم يتَبالَغْ فيه)، أي: لم يتَمكَّنْ منَ البلوغ فيه.

قولُه: (والظاهرُ أنّ المرادَ الجِنْسُ)، يعني به القولَ الأوّلَ، وهُو قولُه: «فقَدَّمَ أوّلًا ذَمَّ الإنسان»، يَدُلُّ عليه قولُه: «ليس ببِدع منكم أن تَستعجِلوا، فإنّكم مجبُولونَ على ذلك». وقولُه: «وعنِ ابنِ عبّاس رَضِي اللهُ عنهُما أنه النَّضْر» عطفٌ على قولِه: «عن ابنِ عبّاس أنهُ أرادَ بالإنسانِ آدمَ عليه السّلامُ»، وعلى هذَيْنِ القولَيْنِ التعريفُ في الإنسانِ للعَهْد، وقولُه: «قيل: العَجَلُ: الطِّين» مُتفرِّعٌ على القول بالجِنْس، فيكونُ القَصْدُ تحقيرَ شأنِه تتميمًا لمعنى التهديدِ في قولِه: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِي﴾، أي: لا تَستعجِلوا أيُّها المُهانُونَ[1] سأُريكُم ما تَستعجِلونَه منَ العذاب، ونَظيرُه في التحقيرِ: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ * مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ * مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧-١٩].

قولُه: (والنَّخْلُ يَنْبُتُ بيْنَ الماءِ والعَجَلِ)، أوّلُه في «المَعالم»:

والنَّبْعُ في الصَّخرةِ الصَّمّاءِ مَنْبَتُه[2]

النَّبعُ: شجرةٌ يُتَّخَذُ منها القِسِيُّ.

---

(١) في (ح): «المتهاونون».

(٢) لبعض الحِميَريين. انظر: «لسان العرب» (١١: ٤٢٥).

فإن قلت: لِمَ نهاهُم عن الاستِعجالِ مع قَولِه: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]، أليس هذا مِن تكليفِ ما لا يُطاق؟ قلت: هذا كما رَكَّبَ فيه الشَّهوةَ وأمرَه أن يَغلِبَها؛ لأنه أعطاه القُدرةَ التي يَستَطيعُ بها قَمعَ الشَّهوةِ وتركَ العَجَلة. وقُرِئ: «خَلَقَ الإنسانَ».

[﴿لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ ٣٩ - ٤٠].

جَواب «لو» مَحذوف، و﴿حِينَ﴾ مفعولٌ به لـ ﴿يَعْلَمُ﴾، أيْ: لَو يعلَمونَ الوقتَ الذي يَستَعلِمونَ عنه بقولِهم ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ وهو وقتٌ صَعبٌ شَديدٌ تُحيطُ بهم فيه النارُ مِن وراءُ وقُدّامُ، فلا يَقدِرونَ على دَفعِها ومَنعِها مِن أنفُسِهم، ولا يَجِدونَ ناصِرًا يَنصُرُهم؛ لما كانوا بِتِلكَ الصِّفةِ مِن الكُفرِ والاستِهزاءِ والاستِعجال، ولكِنَّ جَهلَهم به

قولُه: (مِن وراءُ وقُدّامُ)، صَحَّ بالرَّفع على معنى الغاية، كـ: بعدُ وقبلُ.

قولُه: (لمّا كانوا بتلك الصِّفةِ مِنَ الكُفرِ والاستهزاءِ والاستعجال)، هذا هُو جَوابُ «لو» المقدَّرُ، والمرادُ بالكُفر: ما في قولِه: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، وبالاستهزاءِ: قولُه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾؛ لأنّهُ بيانٌ لقولِه: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ وفي اسمِ الإشارةِ معنى التعظيم كما في قولِه:

هذا أبو الصَّقرِ فَرْدًا في مَحاسِنِه[1]

ليستقيمَ الاستهزاءُ، أي: هذا النبيُّ المُعظَّمُ يَذكُرُ آلهتكم، أي يَعيبُها، قال الواحديُّ: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ ما يتَّخِذونَك إلّا هُزُوًا، نَزَلَتْ في أبي جَهْلٍ مَرَّ به النبيُّ ﷺ وقال: هذا نبيُّ بني عبدِ مَناف[2]. وبالاستعجالِ: قولُه: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾، وقد أشار

(١) سبق تخريجه من شعر ابن الرومي.

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٢٣٧)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠: ٢٧٩) وقال: أخرجه ابن أبي حاتم عن السدّي.

هو الذي هوَّنه عندَهم. ويجوزُ أن يكون ﴿يَعْلَمُ﴾ مَتروكًا بلا تَعدِية، بمَعنى: لو كانَ معَهم عِلمٌ ولم يكونوا جاهِلينَ لما كانوا مُستَعجِلين. و﴿حِينَ﴾: مَنصوبٌ بمُضمَر، أيْ حين ﴿لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ﴾ يعلَمونَ أنهُم كانوا على الباطِلِ ويَنتَفي عنهم هذا الجهلُ العَظيم، أي: لا يكفُّونَها، بل تفجَؤُهم فتَغلِبُهم. يُقالُ لِلمَغلوبِ في المُحاجَّة: «مَبهوت» ومنه: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أي: غَلَبَ إبراهيمُ عليه السلامُ الكافِرَ. وقَرأ الأعمَش: «يَأتيهِم... فيَبهَتُهم» على التَّذكير، والضَّميرُ للوَعدِ أو لِلحين.

بهذا إلى وَجهِ توفيق النَّظم بيْنَ الآيات، وذلك أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ تكريرٌ لقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ في ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وهُو كما سَبَقَ: مُظهَرٌ وُضِعَ موضِعَ مُضمَر، المعنيُّ به القائلون: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾، فالمعنى: أنّهم إنّما استَحقُّوا أن يُسَمَّوْا كُفّارًا؛ لأنك لمّا عَدَدتَ عليهم تلك الآياتِ الدّالّةَ على القُدْرةِ الباهرة، والحكمةِ البالغة، منَ الآثارِ: العُلْويّة والسُّفْليّة، وأدمَغْتَ باطلَهم وألقمتَهمُ الحَجَرَ، أعرَضُوا عنها وتَمَنَّوْا موتَك، واستهزَؤوا بك وصَغَّروا شأنَك. ولمّا أنذَرتَهم بالعذاب، وأوعَدتَهم بنزولِ الهَوَانِ استَعجَلوهُ تكذيبًا، وذلك لجَهْلِهم؛ لأنّهم لو عَلِموا ذلك الوقتَ الصَّعبَ لَما ارتكَبوا هذا الصَّعبَ[1]، ولمّا أُريدَ أن يَنقُلَ منَ الكُفْرِ والاستهزاءِ أتى بقولِه: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ تمهيدًا؛ ويتَخلَّصَ منهُ إليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فأراد نَهْيَهم عن الاستعجالِ فقدَّمَ أوّلًا ذَمَّ الإنسان... ثُمّ نَهاهُم وزَجَرَهم».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَعْلَمُ﴾ متروكًا): عطفٌ على قولِه: «و﴿حِينَ﴾: مفعولٌ به لـ﴿يَعْلَمُ﴾»، أي: متروكًا مفعولُه: نَسْيًا مَنْسِيًّا، ومِن ثَم قال: «لو كان مَعَهم عِلمٌ»، فحينَئِذٍ لا بدَّ لقولِه: ﴿حِينَ﴾ مِن متعلَّق، فيُقدَّرُ ما دَلَّ عليه ﴿يَعْلَمُ﴾، والجُملةُ مُستأنَفةٌ، كأنه لمّا قيل: لو وُجِدَ منهُم علمٌ لَمّا استعجَلوا، اتّجَهَ لسائلٍ أن يقولَ: فحينَ لم يحصُلْ لهمُ العِلمُ الآنَ فمتى يحصُلُ به؟ فقيل: يعلَمونَ حينَ لا يَقدِرونَ أن يَدْفَعوا النارَ عن أنفُسِهم.

قولُه: (أي: غَلَبَ إبراهيمُ الكافرَ). الراغب: قال اللهُ تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾

---

(١) قوله: «لما ارتكبوا هذا الصعب» سقط من (ط).

فإن قلت: فإلامَ يَرجِعُ الضَّميرُ المُؤنَّثُ في هذه القِراءة؟ قلت: إلى النارِ أو إلى الوَعد؛ لأنه في معنى النّارِ وهي التي وُعِدوها، أو على تأويلِ العِدةِ أو المَوعِدة، أو إلى الحين؛ لأنه في مَعنى السّاعة، أو إلى البَغتة. وقيلَ في القِراءةِ الأُولى: الضَّميرُ للسّاعة. وقَرأ الأعمَش: «بَغَتة» بفَتحِ الغَين.

﴿وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾ تَذكيرٌ بإنظارِه إيّاهُم وإمهالِه، وتَفسيحِ وَقتِ التَّذكُّرِ عليهِم، أي: لا يُمهَلونَ بعدَ طولِ الإمهال.

[﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ ٤١].

سَلَّى رسولَ الله ﷺ عن استِهزائِهم به بأنَّ له في الأنبياءِ عليهِم السَّلامُ أُسوةً وأنّ

[البقرة: ٢٥٨] أي: دَهِش وتحيَّر، وقد بهَتَهُ. وقال اللهُ تعالى: ﴿هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦] أي: كذِبٌ يُبْهِتُ سامِعَه لِفَظاعتِه. ويقال: يا لَلبَهيتة، أي: الكذِب[1]. وقال: البَغْتُ: مُفاجاةُ الشيءِ من حيث لا يَحتسِب، يقال: بَغَتَ كذا فهُو باغتٌ، قال الشاعر:

إذا بَغَتَتْ أشياءُ قد كان مِثلُها ... قديمًا فلا تَعتدَّها بَغَتاتِ[2]

قولُه: (تذكيرٌ بإنظارِه إيّاهم)، أي: يُذكِّرُهم اللهُ تعالى أنّهم لا يُنظَرونَ الآنَ هناك ليَغتنِموا هذه الفُرصةَ.

قولُه: (سَلَّى رسُولَ الله ﷺ عنِ استهزائهم به بأنّ لهُ في الأنبياءِ عليهِمُ السَّلامُ أُسوةً)، إشارةٌ إلى ما عليه أساسُ هذه السُّورةِ الكريمة منَ الكرِّ إلى ذِكْرِ النُّبوّةِ وما يتّصلُ بها بعدَ الشُّروع في نَمَطٍ منَ الكلام، فأتى هاهنا بقولِه: ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾ ليَنصَبَّ الكلامُ معه إلى مَشْرَعِ ذِكْرِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ مفصَّلًا إلى آخرِ السُّورة تسلّيًا

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٥-١٣٦. والبيتُ المذكور لابن الرومي في «ديوانه» (١: ٣٧٧).

ما يَفعَلونَه به يَحيقُ بهم، كما حاقَ بالمُستَهزِئينَ بالأنبياءِ عليهم السَّلامُ ما فَعَلوا.

[﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ ٤٢].

﴿مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ أي: من بأسِه وعذابِه. ﴿بَلْ هُمْ﴾ مُعرِضونَ عن ذكرِه لا يَخطُرونَه ببالِهم، فَضلًا أن يَخافوا بأسَه، حتى إذا رُزِقوا الكَلاءةَ منه عَرَفوا مَن الكالئُ وصَلَحوا للسُّؤالِ عنه. والمرادُ أنه أمرَ رسولَه عليه الصَّلاة والسَّلامُ ....

لرسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (ما فَعَلوا) فاعل «حاق»[1].

قولُه: (والمرادُ أنهُ أمَرَ رسُولَ الله ﷺ[2])، اعلَمْ أنّ في هذه الآياتِ إضراباتٍ توجبُ أن يُراعَى فيها ما يوجبُه منَ التدَرُّج، والمصنِّفُ نظرَ ـ في تقريرِه ـ إلى ذلك المعنى.

قولُه: «والمرادُ أنه أمَرَ رسُولَ الله ﷺ»، يُريدُ أنهُ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه أُمِرَ أوّلًا بقولِه: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ أن يَسألَهم سؤالَ تقريع وتوبيخ، يعني: أنتُم تستعجِلونَ العذابَ وتقولونَ: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ تكذيبًا واستهزاءً بالبَعْث، وذلك وقتٌ صَعْبٌ شديدٌ تُحيطُ بكمُ النارُ مِن كلِّ جانب، ومجيءُ ذلك مفروغٌ عنه، فمَن يَكلَؤُكم مِن بأسِه ونِقمتِه إن قَدَّرَ إنزالَهُ الآنَ؟ ثُمّ أضرَبَ عن هذا السؤالِ بقولِه: ﴿بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ﴾ وترَقَّى فيه أي: دَعْهُمُ الآنَ عن هذا السؤالِ؛ لأنهم لا يَصلُحونَ لهُ لإعراضِهم عن ذِكْرِ الله فلا يُجدي فيهم، واترُكْهم حتّى إذا وَرِطوا في الهلاكِ عَرَفوا مَنِ الكالئُ، فحينَئذٍ سَلْهُم سُؤالَ تقريع: مَن يَكلَؤُكم؟ كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾، إلى قولِه: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ * فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أمر رسوله عليه الصلاة والسلام»، والمعنى واحد.

....

﴿ٱلْحَقِّ﴾[1] [يونس: ٢٢-٢٣]، وهُو المرادُ مِن قولِه: «حتّى إذا رُزِقوا الكَلاءةَ منهُ، عَرَفوا مِنِ الكالئُ وصَلَحوا للسُّؤال».

هذا المعنى يُعطيه هذا الإضرابُ تعريضًا، ثُمّ ترَقّى إلى ما هُو أبلغُ منهُ، وقيل: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾ أي: دَعْ هذا، وسَلْ: متى يُتصوَّرُ أنّهم لم يكونوا تحتَ كلائِنا وحِفظِنا، وأنّ أصنامَهم متى كانت تَحميهم وتمنَعُهم منَ الآفات؟ أفلا يَعقِلونَ أنّ ما ليس بقادرٍ على نَصْرِ نفسِه ومَنْعِها، كيف يَمنَعُ غيرَه ويَنصُرُه؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم أضرِبْ عن ذلك» أي: ذلك السؤال وهو «من يحرسكم»، ثم قال: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أي: بل ما هم فيه من الحفظ إنما هو من استدراج، فهو إضرابٌ من[2] نفسِ السُّؤال، أي: لا تَسألْهُم عن شيءٍ لأنه لا يُجديهِم، ولا ينفَعُ الإنذارُ فيهم؛ لأنّهُ طال عليهِمُ الأمَدُ فقَسَتْ قُلوبُهم؛ فإنّك قد أبْلغْتَ وأدّيْتَ ما عليك، بقِيَ أن تُعامِلَهم بالإهلاكِ على سَبيل التدرُّج بالاستئصالِ في الدُّنيا، والنارِ في العُقْبَى، أغفَلوا وعَمُوا، فلا يَرَوْنَ كيفَ شَرَعْنا في ذلك، حيثُ إنّنا نَنقُصُ دارَ الكُفْر، ونَحذِفُ أطرافَها بتسليطِ المسلمينَ عليها، وإظهارِهم على أهلِها، فيَنظُروا هل يَقدِرونَ على دَفْعِه، فهمُ الغالبونَ أم المغلوبُونَ؟

فالفاءُ في ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ لِعَطْفِ الجُملةِ على المُقدَّر، وفي ﴿أَفَهُمُ﴾ على المذكور، والهمزةُ الثانيةُ مكرَّرةٌ مُقْحَمةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، لتأكيدِ التقريرِ على سَبيل التعكيس، أي: أفلا يَنظُرونَ كيف نَغلِبُهم ونَنقُصُ مِن أطرافِ أرضِهم فهمُ الغالبونَ أم نحن؟

وإنّما خولِفَ في الإضرابِ الثاني بأنْ أتى «بأم» المتضمِّنةِ للهمزة وبَلْ؛ ليُؤْذِنَ بالاهتمام، وأنّ الجُملةَ مُستطرِدةٌ بيْنَ الإضرابَيْن بـ«بَلْ».

---

(١) قد خلط المصنّف رحمه الله هذه الآيات بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] فجعل من الآيتين آيةً واحدة.

(٢) من قوله: «ذلك، أي: ذلك السؤال» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

بسُؤالِهِم عَن الكالئ، ثُمّ بَيَّنَ أنهم لا يَصلُحونَ لذلكَ لإعراضِهم عن ذِكرِ مَن يكلَؤُهم.

[﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ ٤٣].

ثُمَّ أضرَبَ عن ذلكَ بما في «أم» مِن مَعنى «بل» وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم﴾ مِن العَذابِ تَتَجاوزُ مَنعَنا وحِفظَنا. ثُمَّ استأنَفَ، فبَيَّنَ أنّ ما ليسَ بقادِرٍ على نصرِ نَفسِه ومَنعِها ولا بمَصحوبٍ مِن اللهِ بالنَّصرِ والتأييد، كيفَ يَمنَعُ غيرَه ويَنصُرُه؟

[﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُۗ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآۚ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ ٤٤].

ولمّا أُريدَ أن يَنتقلَ مِن عذابِ الاستئصالِ إلى عذابِ النار، وهُو قولُه: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ الآية، وَسَّطَ بينَهما ما هُو مُهمٌّ بشأنِه من حديثِ الوَحْي، وهُو قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم﴾ توكيدًا ليتَخلَّصَ منهُ إليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولئن مَسّتهم مِن هذا الذي يُنذَرونَ به أدنَى شيءٍ لأذعَنوا»، وفيه أنّ قولَه: ﴿مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

والذي يَدُلُّ على أنّ قولَه: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ﴾ متعلِّقٌ بأحوالِ القيامة: إيقاعُ قولِه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ بتقديرِ: نحنُ نضَعُ، خاليًا عن الضَّميرِ، على مِنوالِ: جئتُكَ والشمسُ طالعةٌ.

نَقَلَ بعضُ الشارِحينَ «للكافيةِ» عن المصنِّفِ أنهُ قال في حواشي «المُفصَّل»: إنّ مِثلَ قولِكَ: أتيتُه وزيدٌ قائمٌ، ليستِ الحالُ هنا بيانَ هيئةِ الفاعلِ ولا المفعول، ولكنّها بيانُ لازمِ الفاعلِ أو المفعولِ، وقدِ استمَرَّ في كلامِ العربِ: العبارةُ عنِ الملزومِ باللازم، فاللازمُ هنا: زمانُ الإتيانِ، فكأنّه بيانُ ذاتِهما، على أنّ منَ الجائزِ أن يكونَ الحالُ هنا لبيانِ هيئةِ الفاعل صريحًا؛ لأنّ الذي أُقيمَ مَقامَ العائدِ العمومُ في قولِه: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾، المعنى: لَيقولُنَّ: إنّا كنّا ظالمينَ، والحالُ أنهم لا يُظلَمونَ شيئًا.

ثُمّ قال: بَلْ ما هُم فيه مِن الحِفظِ والكَلاءةِ إنّما هُو مِنّا، لا مِن مانعٍ يَمنعُهم مِن إهلاكِنا، وما كَلأناهُم وآباءَهم الماضِينَ إلا تَمتيعًا لَهم بالحياةِ الدّنيا وإمهالًا، كما مَتّعنا غيرَهم مِن الكُفّارِ وأمهَلناهُم ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ﴾ الأمَد، وامتَدَّت بهم أيامُ الرَّوحِ والطُّمَأنينة، فَحَسِبوا أن لا يَزالوا على ذلك لا يُغلَبونَ ولا يُنزَعُ عنهم ثوبُ أمنِهم واستِمتاعِهم، وذلك طَمعٌ فارغٌ وأمَلٌ كاذِب.

﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَنَّا﴾ نَنقُصُ أرضَ الكُفرِ ودارَ الحَرب، ونَحذِفُ أطرافَها بتَسليطِ المُسلِمينَ عليها وإظهارِهم على أهلِها وردِّها دارَ إسلام. فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في قولِه: ﴿نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾؟ قلت: الفائدةُ فيه تَصويرُ ما كانَ اللهُ يُجريه على أيدي المُسلِمين، وأنَّ عساكِرَهم وسَراياهم كانت تَغزو أرضَ المُشرِكينَ وتأتيها غالِبةً عليها، ناقِصةً من أطرافِها.

[﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ۝ وَلَئِن مَّسَّتۡهُمۡ نَفۡحَةٞ مِّنۡ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَٰوَيۡلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ ٤٥ – ٤٦].

قُرِئ: ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ﴾: «ولا تُسمِعُ الصُّم»، بالتاء والياء، أي: لا تُسمِعُ

قولُه: (ونحدقُ أطرافَها)، بفَتحِ النُّون، وفي أكثرِ النُّسَخ: «نحذِفُ» بالفاء.

الجوهري: حَدَقُوا بالرَّجُل وأحْدَقوا به: أحاطوا. وقال: حَذَفتُه بالعَصا، أي: رَمَيْتُهُ بها، وحَذَفتُ رأسَه بالسَّيف: إذا ضَرَبْتَه وقطَعْتَ منهُ قِطعةً.

قولُه: (أيُّ فائدةٍ في قولِه: ﴿نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾؟)، يعني: كان ذلك واقعًا فلِمَ جيءَ بالمضارع؟

قولُه: (غالبةً عليها)، وفي نُسخةٍ: بالياء. الأساس: تَغالَى النَّبتُ: ارتفَعَ.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ﴾)، ابنُ عامرٍ: «ولا تُسمِعُ» بالتاءِ الفَوْقانيّة مضمومةً وكَسْرِ الميم، و«الصُّمَّ»: بالنَّصب، والباقونَ: بالياءِ مفتوحةً وفَتْحِ الميم، و«الصُّمُّ»: بالرَّفع[١].

---

(١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «التيسير» للداني ص ١٥٥، و«حجّة القراءات» ص ٤٦٧.

أنتَ الصُّمّ، ولا يَسمع رسول الله ﷺ. ﴿ولا يُسمِعُ الصم﴾ من أسمع.

فإن قلت: الصُّمُّ لا يَسمَعونَ دُعاءَ الـمُبَشِّرِ كما لا يَسمَعونَ دُعاءَ المُنذِر، فكيف قيل: ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾؟ قلت: اللامُ في «الصُّمّ» إشارةٌ إلى هؤلاء المُنذَرين، كائنةٌ للعَهدِ لا للجِنس. والأصل: «ولا يَسمَعونَ إذا ما يُنذَرون»، فوضَعَ الظّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ للدّلالةِ على تَصامِّهم وسدِّهم أسماعَهم إذا أُنذِروا. أي: هُم على هذه الصِّفة من الـجَراءةِ والـجَسارةِ على التَّصامِّ مِن آياتِ الإنذار.

﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ﴾ مِن هذا الذي يُنذَرونَ به أدنى شَيء، لأَذعَنوا وذَلُّوا، وأقرّوا بأنّهم ظَلَموا أنفُسَهم حينَ تَصامُّوا وأعرَضوا. **وفي الـمَسِّ والنَّفحةِ ثلاثُ مُبالَغات،**

قولُه: (ولا يَسْمعُ رسُولُ الله ﷺ)، فيه التفاتٌ.

قولُه: (وفي المَسِّ والنَّفْحةِ ثلاثُ مبالغات): واحدةٌ في المَسّ، وثِنتانِ في النَّفْحة، وزادَ صاحبُ «المِفتاح» فيها التحقيرَ بواسِطة التنكير[1]، واعترَضَ عليه صاحبُ «التلخيص»[2] وقال: خلافُ التعظيم، مستفادٌ مِن بناءِ المَرّةِ ومِن نَفْسِ الكلمة[3].

وقلتُ: لا ارتيابَ في أنّ اعتبارَ التنكيرِ غيرُ اعتبارِ البناء؛ لأنّك إذا أدخَلْتَ على هذا البناءِ حَرْفَ التعريفِ أفادَ المَرّةَ دونَ التحقير؛ ولذا أكّدَ البناءَ في قولِه تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ بالوحدة لمّا كان المقصُودُ منهُ الوحدةَ لا التحقير، فعُلِمَ أنّ البناءَ لا يَستلزِمُ التحقيرَ بل يَحتمِلُه باقتضاءِ المقام كذلكَ التنكير، ولمّا اقتَضى المقامُ المُبالغةَ في التقليلِ والتحقيرِ كما قال: «ولئنْ مَسَّتْهم نَفحةٌ مِن هذا الذي يُنذَرونَ به أدنَى شيءٍ لأذعَنوا» وَجَبَ اعتبارُ ما يُؤذِنُ بالتحقيرِ مِن نفْسِ الكلمة، ومنَ البناءِ والتنكيرِ، على أنّ قولَ صاحبِ «الكشّاف»: «في المَسِّ والنَّفْحةِ ثلاثُ مبالغات» مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ إحداهُنَّ بالتنكير.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ٣٨٧.

(٢) يعني الخطيب القزويني.

(٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص ٥٠.

لأنَّ النَّفحَ في مَعنى القِلَّةِ والنّزارة. يُقال: «نَفَحَته الدّابَّةُ: وهو رُمحٌ يَسير، ونَفحَه بعَطِيّة: رَضَخَه. ولِبناءِ المَرّة.

[﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ ٤٧].

وُصِفَت الموازينُ بالقِسطِ وهو العَدل؛ مُبالَغة، كأنها في أنفُسِها قِسط، أو على

الراغبُ: نَفَحَ الرِّيحُ يَنفُح نَفحًا، وله نَفحةٌ طيِّبة، أي: هُبوبٌ منَ الخَيْر، وقد يُستعارُ ذلك للشَّرِّ، قال تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾، ونَفَحَهُ بالسَّيفِ: ضَرَبَهُ، والنُّفوحُ مِنَ النُّوق: التي يَخرُجُ لبنُها مِن غيرِ حَلْب، وقوسٌ نَفُوحٌ: بعيدةُ الدَّفْع للسَّهم(١).

ونَقَلَ في «المطلع» عنِ المُبرِّد: النَّفْحةُ: الوَقْعةُ منَ الشيءِ التي دونَ مُعظَمِه، يقالُ: نَفَحَهُ بنائلٍ(٢)، أي: بشيءٍ يسيرٍ منهُ، ويقالُ: نَفْحةٌ بالسَّيفِ: للضَّربةِ الخفيفة.

الأساس: نَفَحَتْهُ الدابَّةُ: ضَرَبَتْه بحدِّ حافِرِها.

قولُه: (**وُصِفَتِ الموازينُ بالقِسْط**)، الراغب: القِسطُ: هُو النَّصيبُ بالعَدْل، كالنَّصَفِ والنَّصَفة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩]، والقَسطُ ـ بالفتحِ ـ هُو أن يَأخُذَ قِسطَ غيرِه، وذلك جَوْر، والإقساطُ: أن يُعطيَ قِسطَ غيرِه، وذلك إنصافٌ؛ ولذلك قيل: قَسَطَ الرَّجُلُ: إذا جار، وأقْسَطَ: إذا عَدَلَ، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، وقال: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩](٣).

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٨١٦.

(٢) وهو العطاء. ومنه قولُ الشاعر:

لَـمّـا أتَيْتُـك أرجو فَضْـلَ نائِلكم ... نفَحْتَني نَفْحـةً طابَت لها العَرَبُ

يعني: طابت لها النفس. انظر: «لسان العرب» (نفح).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٦٧٠.

حَذفِ الـمُضاف، أي: ذَواتِ القِسط. واللّام في ﴿لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ مِثلُها في قولِك: «جِئتُه لخَمسٍ ليالٍ خَلَونَ مِن الشَّهر». ومِنه بيتُ النّابِغة:

ترَسَّمتُ آياتٍ لَها فعَرَفتُها … لِستّة أعوامٍ وَذا العامُ سابعُ

وقِيل: لأهلِ يومِ القِيامة، أي لِأجلِهم.

فإن قلت: ما المرادُ بوَضعِ المَوازين؟ قلت: فيه قَولانِ: أحدهما: إرصادُ الحِسابِ السَّوِيّ، والجزاءُ على حَسبِ الأعمالِ بالعَدلِ والنَّصَفة، مِن غَيرِ أن يَظلِمَ عبادَه مِثقالَ ذرّة، فمَثَّل ذلك بوَضعِ المَوازينِ لتُوزَنَ بها المَوزونات. والثّاني: أنه يَضَعُ الموازينَ الحقيقيّة ويزنُ بها الأعمال. عن الـحَسَن: هو ميزانٌ له كَفَّتانِ ولِسان. ويُروى: أنَّ داودَ عليه السَّلامُ سَألَ ربّه أن يُرِيَه الميزان، فلمّا رآه غُشِيَ عليه، ثُمَّ أفاقَ فقال: يا إلهي مَن الذي يَقدِرُ أن يَملأ كِفَّتَه حَسَنات، فقال: «يا داود، إنّي إذا رَضيتُ عَن عَبدي مَلأتُها بتَمرة».

قولُه: (تَرَسَّمتُ آياتٍ لها)، البيت[1]، ويُروَى: تَوَسَّمتُ. التَرَسُّمُ: التأمُّلُ في رَسْمِ الشيء كالتَّوسُّم: التّطلُّبُ في وَسْمِه، يقولُ: دَرَسَتْ آثارُ المحبوبة، وتوَسَّمتُها فعَرَفتُها بالوَسْمِ لشِدَّةِ تَبدُّلها وتَغيُّرِها، بعدَ سبعةِ أعوام مَضَتْ عليها.

قولُه: (وقيلَ لأهلِ يوم القيامة)، قال صاحبُ «الفرائد»: والظاهرُ أنّ نحوَ هذا مفعولٌ له، كقولِك: جئتُك للسَّمْنِ واللَّبَن، ثُمّ تَوسَّعَ في الاستعمال، وأجرَى ما يُغايِرُه في المعنى مُجْراهُ للاختصاصِ المشترَكِ بينَهما، والبيتُ الذي ذَكَره ليس بنظيرٍ للآية؛ لأنّهُ يَصلُحُ أن يُقال: لأجْلِ يوم القيامة، ولا يَصلُحُ لأجْلِ ستةِ أعوام.

وقلت: استَشهَدَ به لأحدِ الوجهَيْنِ[2]، وقال غيرُه: معنى جئتُه لخمسِ ليالٍ، جَعَلْتَ المجيءَ مختصًّا بخُلوِّ خمسِ ليالٍ، كقولِه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤].

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ٣٠.

(٢) وهو احتمالُ كونِ اللامِ للاختصاص.

فإن قلت: كيفَ تُوزَنُ الأعمالُ وإنّما هي أعراض؟ قلت: فيه قولان: أحدهما: تُوزَنُ صَحائِفُ الأعمالِ. والثّاني: تُجعَلُ في كفّةِ الـحَسَناتِ جَواهِرُ بِيضٌ مُشرِقة، وفي كِفّةِ السَّيِّئاتِ جواهِرُ سودٌ مُظلِمة. وقُرِئ: «مِثْقَالُ حَبَّةٍ» على «كان» التّامّة، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وقرأ ابنُ عبّاسٍ ومُجاهِد: «آتَيْنا بها» وهي مُفاعَلةٌ مِن الإتيان؛ بمَعنى الـمُجازاةِ والـمُكافأة؛ لأنهم أتَوه بالأعمالِ وأتاهُم بالـجَزاء. وقرأ حُمَيد «أثَبنا بها» مِن الثَّواب. وفي حَرفِ أُبيٍّ «جِئنا بها». وأُنِّثَ ضَميرُ الـمِثقالِ لإضافَتِه إلى الـحَبّة، كقولِهم: «ذهبَتْ بعضُ أصابعه».

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٤٨].

أي: آتيناهُما ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ وهو التوراة وأتينا به ضِيَاءً وَذِكْرًا للمُتَّقِينَ، والمعنى:

قولُه: (آتَيْنا بها)، أي: أحضَرْناها، قال ابنُ جني: «آتينا بها» بالمَدِّ، ينبغي أن يكونَ «فاعَلْنا» لا «أفعَلْنا»؛ لأنهُ لو كانت «أفعَلْنا» لَما احتيجَ إلى الباء، ولقيلَ: آتَيْناها، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩] ومُضارِعُها: يُؤاتي مُؤاتاةً، وأنا مُواتٍ وهُو مؤاتًى(١).

قولُه: (وآتَيْنا به ضياءً وذِكْرًا)، أتى بالباءِ التجريديِّ، نحوَ: رأيتُ بكَ أسَدًا، ليُوقِفَك أنّ العَطْفَ مِن بابِ قولِك: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الكريم، والنَّسمةِ المباركة، جُرِّدَ منَ الفُرقانِ -وهُو التَّوراةُ- شيءٌ يُسَمّى ضياءً وذِكْرًا، وهما نفْسُ التَّوراة ثُمّ عَطَفَ عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنهُ في نَفْسِه ضياءٌ وذِكْرٌ» وسيجيءُ في أوّلِ ص بيانُهُ إن شاء الله. وقال صاحبُ «الكَشْفِ»: أدخَلَ الواوَ على الضِّياءِ وإن كانت صفةً في المعنى دونَ اللَّفظِ كما يَدخُلُ على الصِّفةِ التي هي صفةٌ لفظًا، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾(٢)

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٦٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٤-١١٦) بتحقيق د. عبد القادر السَّعدي، و(٢: ٨٦٥-٨٦٦) بتحقيق د. محمد الدالي.

أنه في نَفسِه ضِياءٌ وذِكر. أو آتيناهُما بما فيه مِن الشَّرائعِ والمواعِظِ ضِياءً وذِكرًا. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهما: «الفرقان: الفتح»، كقولِه: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] وعَنِ الضَّحّاك: فَلقِ البَحر. وعَن مُحَمّدِ بنِ كَعب: الـمَخرَج مِن الشُّبُهات. وقرأ ابنُ عبّاس: «ضِياءً» بغَيرِ واو: وهو حالٌ عن الفُرقان. و«الذِّكر»: الـمَوعِظة، أو ذِكرُ ما يَحتاجُونَ إليه في دينِهم ومَصالِـحهم، أو الشَّرَف.

[الأحزاب: ١٢]، قال سيبويه: مَرَرْتُ بزيدٍ وصاحِبك، فإذا قلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ فصاحِبك، بالفاءِ: لم يَجُزْ كما جازَ بالواو[1]؛ لأنّ الفاءَ تقتضي التعقيبَ، وتأخيرَ الاسم عنِ المعطوفِ عليه، بخلافِ الواو. وأمّا قولُ القائل:

يا لَهْــفَ زيّابَة للحارثِ الصا ... بحِ فـالغـانــمِ فالآيبِ[2]

فإنّما ذُكِرَ بالفاءِ وجاد؛ لأنه ليس بصفةٍ على ذلك الحدّ؛ لأنّ الألفَ واللامَ بمعنى الذي، أي: فالذي صَبَّحَ، فالذي غَنِم فالذي آبَ. وأبو الحَسَن يُجيزُ المسألةَ بالفاءِ كما يجوزُ بالواو.

قولُه: (**أو آتَيْناهما بما فيه منَ الشَّرائع والمَواعِظ**)، فعلى هذا لا يُرادُ بالفُرقانِ التَّوراةُ، بل ما يُفرِّقُ بيْنَ الحقِّ والباطل.

قولُه: (**وقرَأَ ابنُ عبّاسٍ رَضِي اللهُ عنهُما: «ضياءً» بغيرِ واو**)[3]، قال ابنُ جِنّيٍّ: هُو حالٌ، نحوَ: دفَعْتُ إليك زيدًا مُحمِّلًا لك، ومُسدِّدًا مِن أمورِك، وأصحَبْتُك القرآنَ دافعًا عنكَ ومُؤْنِسًا لك. وأمّا في قراءةِ الجماعةِ فهُو عطفٌ على ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ على أنهُ مفعولٌ به على ذلك[4].

---

(١) «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩٩).

(٢) البيتُ لابن زيّابة، وبعده بيتان ذكرهما صاحبُ «الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ١٤٧) يردّ بها على الحارث بن همّام الشيباني. وموطن الشاهدِ أنه لمّا كانت هذه الصفاتُ متراخيةً حسُنَ إدخالُ فاءِ العطفِ بينها؛ لأن الصابحَ قبلَ الغانم، والغانم أمامَ الآيب. انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٥).

(٣) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالوَيْه ص ٩٢، و«البحر المحيط» (٧: ٤٣٦).

(٤) «المحتسب» (٢: ٦٤).

[﴿ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾ ٤٩].

مَحَلّ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ جَرٌّ على الوَصفِيّة، أو نَصبٌ على المَدح، أو رَفعٌ عليه.

[﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ ٥٠].

﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ هو القُرآن. وبَركَتُه: كَثرةُ منافِعِه، وغَزارةُ خَيرِه.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ * قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ * قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٥١-٥٤].

«الرُّشد»: الاهتداءُ لوجوهِ الصَّلاح. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦] وقُرِئ: «رَشَدَه»، والرُّشدُ: الرَّشَد، كالعُدم والعَدَم. ومعنى إضافَتِه إليه: أنه رُشْدٌ مِثلُه، وأنه رُشْدٌ له شَأن.

قولُه: (ومعنى إضافتِه إليه أنه رُشدٌ مِثلُه)، يعني: الإضافةُ فيه بمعنى اللام والاختصاص، والمعنى: والله لقد آتَينا بجَلالتِنا وعِظَم شأنِنا إبراهيمَ رُشدًا يَليقُ بمِثلِه وبحالِ مَن انتَصَبَ للرِّسالةِ وخُلَّةِ الرَّحمٰن، ولإرادةِ هذه الوَصْفيّة قال: «رُشدٌ مِثلُه» على الكِناية، ولو قيل: الرُّشدَ أو تَرْكَ الكلام خِلْوًا منَ القَسَم وضميرِ الجماعة، لم يُفخَّمْ هذا التفخيمَ، ثُم جاء قولُه تعالى: ﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ تذييلًا لهذا المعنى، كما قال: «إنهُ عَلِمَ منهُ أحوالًا بديعةً، وأسرارًا عجيبة»، إلى قولِه: «حتّى أهّلَهُ لُمخالتِه ومُخالصتِه. الراغب: الرَّشَدُ والرُّشْدُ: خِلافُ الغَيّ، يُستعمَلُ استعمالَ الهداية، يقال: رَشَدَ يَرْشَد ورَشِدَ يَرْشَد، قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]، وبيْنَ الرُّشدَيْنِ، أعني الرُّشْدَ المؤنَسَ منَ اليتيم، والرُّشْدَ الذي أوتيَ إبراهيمُ، بَوْنٌ بعيد. وقال بعضُهم: الرَّشَدُ بالفتح أخصُّ منَ الرُّشْد بالضم، فإنّ الرَّشَدَ يقال في الأمورِ الدنيوية، والرُّشْدَ لا يقال إلا في الأمور[1] الأُخْرَويّة، والراشدُ والرَّشيدُ يقالُ

---

(١) قوله: «الدنيوية والرشد لا يقال إلا في الأمور» سقط من (ح) و(ف).

﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ موسى وهارونَ عليهما السّلام. ومَعنى عِلمِه به: أنه عَلِمَ مِنه أحوالًا بَديعةً وأسرارًا عَجيبةً وصفاتٍ قد رَضِيَها وأحمَدَها، حتى أهَّلَه لـمُخالَّتِه ومُخالَصَتِه، وهذا كقَولِكَ في خَيرٍ مِن النّاس: «أنا عالِمٌ بِفُلان»، فكلامُكَ هذا من الاحتِواءِ على محاسِنِ الأوصافِ بمَنزِل.

فيهما، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾ [هود: ٩٧](١).

قولُه: (﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبْلِ موسى وهارون)، قال الإمامُ: هذا قولُ ابنِ عبّاسٍ وابنِ عُمَرَ(٢). وفي «معالمِ التنزيل»: مِن قَبْلِ البُلوغ حينَ خَرَجَ منَ السَّربِ(٣). وقال القاضي: مِن قَبْلِ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه(٤).

قلتُ: والذي يقتضيه النَّظمُ: الأوّلُ؛ لِما سَبَقَ أنّ السُّورةَ(٥) أُسِّسَ مَبانيها على ذِكْرِ النُّبوّةِ وما يتّصلُ بها مِن ذِكْرِ الوَحْي، وأنّ ذِكْرَ الأنبياءِ واردٌ لتسليةِ الرسُولِ ﷺ، وكان مِن حقِّ الظاهرِ تقَدُّمُ نُوحٍ على إبراهيمَ، وهُو على موسى، صَلواتُ الله وسَلامُه عليهم، لكنّ المناسبةَ استَدْعَتْ تقَدُّمَ موسى عليه السَّلامُ؛ لأنّ حالَه أشبَهُ بحالِ النبيِّ ﷺ مِن حيثُ إيتاءُ الكتاب، وكثرةُ الدَّلائلِ القاهرة، ومُقاساةُ الشِّدة، وثِقَلُ أعباءِ النُّبوّةِ والدَّعوة، وكثرةُ التوابعِ والأُمّة، وأنّ حالَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ أقرَبُ إليه مِن حالِ نُوحٍ عليه السَّلام، فقد رُوعيَ في تأخُّرِهما تلك اللّطيفةُ، وهِي أنْ قيل: مِن قَبْلُ، ويؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذۡ نَادَىٰ مِن قَبۡلُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، أي: مِن قَبْلِ المذكورِينَ. وفي «المعالم»: مِن قَبْلِ إبراهيمَ ولُوطٍ عليهما السَّلامُ(٦). واللهُ أعلمُ بأسرارِ كلامِه.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٥٤.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٨٠).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٣٢٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٧).

(٥) من قوله: «وقال القاضي: من قبل محمد» إلى هنا سقط من (ف).

(٦) «معالم التنزيل» (٥: ٣٢١).

﴿إِذْ﴾ إمّا أن يَتعلَّقَ بـ﴿ءَاتَيْنَآ﴾، أو بـ﴿رُشْدَهُۥ﴾، أو بِمَحذوف، أي: اذكُر مِن أوقاتِ رُشدِه هذا الوَقت.

قولُه: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ﴾ تَجاهلٌ لهم وتَغاب، لِيَحقِرَ آلِهتَهم ويُصَغِّرَ شأنَها، معَ عِلمِه بِتَعظيمِهم وإجلالِهم لها. لم يَنوِ للعاكِفينَ مَفعولًا، وأجراه مُجرى ما لا يَتعدّى، كقولِك: فاعِلون العُكوفَ لها أو واقِفونَ لها. فإن قلت: هلّا قِيل: «عَلَيها عاكِفون»، كقولِه تعالى: ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؟ قلت: **لو قَصَدَ التَّعدِية لعَدّاه بصِلَتِه التي هي «على»**.

قولُه: (﴿إِذْ﴾ إمّا أن يتعلَّقَ بـ﴿ءَاتَيْنَا﴾، أو بـ﴿رُشْدَهُۥ﴾، أو بمحذوفٍ)، والثالثُ أبلغُ منَ الأوّل، ولاستدعاءِ المقام أوفَق، وهُو منَ الثاني لاختصاصِ الوَصْفِ به عندَ إرشادِهِ الناسَ وقتَ هذا القول. قال أبو البقاءِ: ﴿إِذْ﴾ ظَرْفٌ لـ﴿عَٰلِمِينَ﴾[1]، أو لـ﴿رُشْدَهُۥ﴾، أو لـ﴿ءَاتَيْنَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ بَدَلًا مِن مَوضع ﴿مِن قَبۡلُ﴾، أو أن يَنتصبَ بإضمارِ: أعني أو اذكُرْ[2].

قولُه: (تَجاهلٌ لهم وتَغَابٍ)، الجوهري: تَغابَى: تغافَلَ، وأنشدوا:

ليس الغبيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ ... لكنَّ سيِّدَ قومِهِ المُتَغابي[3]

قولُه: (لو قَصَدَ التَّعدِيَةَ لعَدّاهُ بصِلَتِه)، يعني: قد ذكَرْنا أنّ اسمَ الفاعل يَجري مَجرَى اللازم، فلا يكونُ اللامُ صِلتَه، بل جيءَ بالجارِّ والمجرورِ بيانًا لِمَن عَكَفَ له، كقولِه تعالى: ﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] في أحَدِ وجهَيْه. إنّما أورَدَ هذا السؤالَ والجوابَ؛ لأنه لمّا قال: «لم يَنْوِ للعاكفينَ مفعولًا»، وقَدَّرَ «فاعلونَ العكوفَ لها، أو واقفون لها» اتّجَهَ لسائلٍ أن

---

(١) في الأصول الخطية: «للعالمين»، وهو خطأ، وصوَّبته من «التبيان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٠).

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» ص ٢٨. وانظر: «زهر الآداب» للقيرواني (١: ٨٤).

ما أقبحَ التَّقليدَ والقولَ الـمُتقبَّلَ بِغيرِ بُرهان، وما أعظَمَ كيدَ الشَّيطانِ للمُقلِّدينَ حينَ استدرَجَهم إلى أن قلَّدوا آباءَهم في عِبادةِ التَّماثيلِ وعفَّروا لها جِباهَهُم، وهم مُعتقِدونَ أنّهم على شيء، وجادُّونَ في نُصرَةِ مَذهَبِهم، ومُجادِلونَ لأهلِ الحقِّ عَن باطِلِهم، وكفى أهلَ التَّقليدِ سُبَّةً أنّ عَبَدةَ الأصنامِ مِنهُم.

﴿أَنتُمْ﴾ مِن التّأكيدِ الذي لا يَصِحُّ الكَلامُ معَ الإخلالِ به؛ لأنَّ العَطفَ على ضَميرٍ هو في حُكمِ بَعضِ الفِعلِ مُمتنِع. ونحوُه: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أرادَ أنّ الـمُقلِّدينَ والـمُقلَّدينَ جميعًا، مُنخرِطونَ في سِلكِ ضَلالٍ لا يَخفى على مَن به أدنى مُسكة، لاستِنادِ الفَريقَينِ إلى غَيرِ دليل، بل إلى هوًى مُتَّبَعٍ وشَيطانٍ مُطاع، لاستبعادِهم أن يكونَ ما هُم عليه ضَلالًا.

[﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ ٥٥].

بقَوا مُتَعجِّبينَ مِن تَضليلِه إيّاهم، وحَسِبوا أنّ ما قالَه إنّما قاله على وَجهِ الـمُزاحِ والـمُداعَبة، لا على طريقِ الجِدّ. فقالوا له: **هذا الذي جِئتَنا به، أهو جِدٌّ وحَقّ، أمْ لَعِبٌ وهَزل؟**

يقولَ: لِمَ قيل: لها، وكان الواجبَ: عليها؟ وأجابَ: أنّ ذلك ليس للتَّعدِيَة، بل للبيان؛ إذْ لو أرادَ التَّعدِيَةَ لَعدَّاه بما يختَصُّ به منَ الجارِّ به. والحاصلُ أنَّ مقامَ المبالغةِ اقتَضى أن يَترُكَ عاكفونَ على إطلاقِه، سواءٌ كان المتعلِّقُ مفعولًا بواسطةٍ أو بغيرِ واسطة.

الجوهري: عَكَفَه: أي: حَبَسَه ووَقَفَه، يَعْكُفُ عَكْفًا، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥]، وعَكَفَ على الشيءِ يعكُفُ عُكوفًا، أي: أقْبَلَ عليه مُواظِبًا.

قولُه: (ومُجادِلونَ لأهلِ الحقّ)، ضَمَّنَ «مُجادِلونَ» معنى الدَّفع؛ ولذلك عُدِّي بـ«عَنْ».

قولُه: (هذا الذي جئتَنا به أهُو جِدٌّ وحقٌّ، أم لعبٌ وهَزْل؟)، فإن قلتَ: ما الفَرْقُ بيْنَ هذا القولِ وبيْنَ قولِ صاحبِ «المفتاح»: أجدَدْتَ تَعاطيَ الحقِّ أم أحوالِ الصِّبا بَعْدُ على الاستمرار[1]؟

(١) «مفتاح العلوم» ص ٤٨٧.

قلت: نَظَرَ صاحبُ «المفتاح» إلى ما يلي حَرْفَ الاستفهام ومُعادلتَها، فأوْقَعَ السؤالَ على التجَدُّدِ والاستمرار، ونَظَرَ المصنِّفُ إلى مُتعلِّقِهما وهُو الحقُّ واللَّعب، وإلى ظاهرِ الجوابِ قال: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فأوْقَعَ السؤالَ على ما يُطابِقُه، أي: ما جئتُ إلا بالحقِّ الساطع، وهُو الذي لا تُنكِرونَه أنتُم ولا آباؤكمُ الأقدَمُون. ويُمكنُ أن يُوجَّهَ قولُ صاحبِ «المفتاح» بأنْ يُقال: ما جَددتُ شيئًا بل جئتُ بما استمرَّ عليه آباؤكمُ الأوَّلُونَ، وأنتُم لا تُنكِرونَه إذا تَركتُمُ العِنَادَ.

وقلت: والذي عليه النَّظمُ المُعجِز حَمْلُ «أم» في قولِه: ﴿أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ على المُنقطِعةِ لا المتَّصلة، كما عليه ظاهرُ كلام هذَيْنِ البَحْرَيْنِ؛ لأنَّ هذا الاستفهامَ وقَعَ في مقام المقاولة بيْنَ خَليلِ الله عليه السَّلامُ وبيْنَ أعداءِ الله، فإنهُ عليه السَّلامُ لمّا قال لأبيه وقومِه: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ استجهالًا لهُم؛ حيثُ جاء بما الاستفهاميّةِ التي تُستعمَلُ غالبًا بما لا معرفةَ فيه ولا عِلْمَ، وضَمَّ مَعَهُ لفظةَ ﴿هَٰذِهِ﴾ التي تَدُلُّ على تحقيرِ شأنِ المُشارِ إليه في مِثلِ هذا المقام، وجَعْلِها تَماثيلَ صُوَرٍ لا يَعتَدُّ بها مَن لهُ مُسْكَةٌ[1]، بالَغَ في إبطالِ عبادةِ تلك التماثيل، وكما نَسَبَها إلى الإفراطِ في الحقارة، نَسَبَهم إلى الإفراطِ في العُكوفِ لها حيثُ قال: ﴿أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ بالضّميرِ المرفوع وبناءِ الخَبَرِ عليه المُفيدِ لتقَوّي الحُكم وتخصيصِ العُكوفِ بالذِّكْر. ولمّا لم يكنْ جوابُهم إلّا أن قالوا: ﴿قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾ ضَلَّلَهم وجَعَلَهم مُنغَمِسِينَ في الضَّلالِ بالجُملةِ القَسَميّة، وقَرَنَ آباءهم مَعَهم، وأكَّد الضَّميرَ المرفوعَ، ووَصَفَ الضَّلالَ بالمُبين، ولمّا سَمِعوا منهُ هذه الغِلظةَ، وشاهَدوا هذا الجِدَّ، طَلَبوا منهُ البُرهان، يعني: هَبْ أنّا قد قَلَّدْنا آباءنا فيما نحنُ فيه، فهل معَكَ دليلٌ على ما ادَّعَيْتَ أجئتَنا بالحقِّ، ثُمّ أضْرَبوا عن ذلك، وجاءوا بأمِ المُتضمِّنةِ لمعنى بل الإضرابيّة والهمزةِ للتقريرِ، فأضْرَبوا بـ«بَل» عمّا أثبتُوا له، وقَرَّروا بالهمزةِ خلافَه على سَبيل التوكيدِ والبَتِّ والقَطْع، وذلك أنّهم قَطَعوا أنّهُ

---

(١) وهو الحظُّ والقَسْمُ من العقلِ.

[﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ ٥٦].

الضَّميرُ في ﴿فَطَرَهُنَّ﴾ للسّماواتِ والأرض، أو للتماثيل، وكونُه للتَّماثيلِ أدخَلُ في تَضليلِهم، وأثبتُ للاحتِجاجِ علَيهم. ....

لاعبٌ وليس بمُحِقٍّ البَتّةَ؛ لأنّ إدخالَهم إيّاه في زُمرةِ اللاعبينَ، أي: أنت غريقٌ في اللعِب، داخلٌ في زُمرةِ الذين قُصارَى أمرِهم في إثباتِ الدَّعاوَى اللعِبُ واللَّهوُ على سَبيل الكِنايةِ الإيمائيّة، دَلَّ على إثباتِ ذلك بالدَّليل والبُرهان. وهذه الكنايةُ توقِفُكَ على أن «أمْ» لا يجوزُ أن تكونَ متّصلةً قطعًا، وكذا «بَلْ» في قولِه: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾.

وهذا الجوابُ وارِدٌ على الأُسلوبِ الحكيم، وكان منَ الظاهرِ أن يُجيبَهم بقولِه: بل أنا منَ المُحِقّينَ ولستُ منَ اللاعبين، فجاء بقولِه: ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ الآية؛ ليُنبِّهَ به على أنّ إبطالي لما أنتُم عاكفونَ عليه وتَضْليلي إيّاكم ممّا لا حاجةَ فيه لوضُوحِه إلى الدَّليل، ولكنِ انظُروا إلى هذه العظيمة، وهِي أنّكم تَترُكونَ عبادةَ خالِقكم ومالكِ أمرِكم، ورازِقِكم ومالكِ العالَمينَ، والذي فَطَرَ ما أنتُم لها عاكفونَ، وتَشتغلونَ بعبادتِها دونَه، فأيُّ باطل أظهَرُ مِن ذلك؟ وأيُّ ضَلالٍ أبيَنُ مِن هذا؟ ثُمّ ذَيَّلَ الجوابَ بما هُو مُقابِلٌ لقولِهم، وهُو قوله: ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ من حيثُ الأُسلوبُ، وهي الكِنايةُ، ومِن حيثُ التركيبُ، وهُو بناءُ الخبرِ على الضَّمير أي: لستُ منَ اللاعبينَ في الدَّعاوَى، بل أنا منَ القائمينَ فيها بالبراهينِ القاطعة، والحُجَجِ السّاطعة، كالشاهِد الذي تُقطَعُ به الدَّعاوَى[١]، وبه يتَقوَّى قولُ المُصنِّف: «كوْنُ الضَّميرِ للتماثيل أدخَلُ في تضليلِهم، وأثبَتُ للاحتجاج عليهم»، قال القاضي: ﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمْ﴾: إضرابٌ عن كونِه لاعبًا بإقامةِ البُرهانِ على ما ادَّعاه. وقال: معنى ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: منَ المُحقِّقينَ لهُ، والمُبرهِنينَ عليه، فإن الشاهدَ مَن يُحقِّقُ الشيء[٢].

---

(١) من قوله: «بل أنا من القائمين فيها» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٨).

وشَهادتُه على ذلك: إدلاؤه بالحُجّةِ عليه، وتَصحيحُه بها كما تُصَحَّحُ الدَّعوى بالشَّهادة، كأنه قال: وأنا أُبيِّنُ ذلكَ وأُبرهِنُ عليه، كما تُبيَّنُ الدَّعاوى بالبيِّنات، لأني لستُ مِثلَكم، فأقولَ ما لا أقدِرُ على إثباتِه بالحُجّة. كما لم تَقدِروا على الاحتِجاجِ لَمذهَبِكم، ولم تَزيدوا على أنكُم وَجدتُّم عليه آباءَكم.

[﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ * فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾ ٥٧-٥٨].

قَرأ مُعاذُ بنُ جَبَل «بالله»، وقُرِئ «تولَّوا» بمَعنى: تَتولَّوا. ويُقوِّيها قوله: ﴿ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴾ [الصافات: ٩٠]. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ الباءِ والتّاء؟ قلت: إنَّ الباءَ هي الأصل، والتّاءُ بَدَلٌ مِن الواوِ المُبدَلةِ مِنها، وإنَّ التاءَ فيها زِيادةُ مَعنى، وهو التَّعجُّب،

قولُه: (شهادتُهُ على ذلك)، أي: شهادةُ إبراهيمَ على معنى قوله: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، ولمّا كانتِ الشّهادةُ على خلافِ المتعارَفِ، كقولِه تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] الآية، قال: «شهادتُه على ذلك، إدلاؤه بالحُجّةِ عليه»، أي: توَصُّلُه بها على ما قال. وفي «المُغرِب»: أدلَيتُ الدَّلوَ: أرسَلتُها في البئرِ، ومنهُ أدْلَى بالحُجّة: أحضرَها، وفي التنزيل: ﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، أي: لا تُلقُوا أمرَها والحكومةَ فيها. وفلانٌ يُدْلي إلى الميِّتِ بذَكَر، أي: يَتّصِل[(١)].

قولُه: (وأُبرهِنُ عليه)، «الأساس»: حُكِيَ عن الفَرّاء: أَبْرَهَ فلانٌ: جاء بالبُرهانِ، وبَرْهَنَ مُولَّد، والبُرهانُ: بيانُ الحُجّةِ وإيضاحُها، منَ البَرَهْرَهةِ، وهِي البيضاءُ منَ الجَواري.

قولُه: (قَرأَ معاذُ بنُ جَبَل: «بالله»)، قال الزجّاجُ: ولا يَصلُحُ التاءُ في القَسَم إلّا في «الله»، تقولُ: وحقِّ الله لأفعَلَنَّ، ولا يَجوزُ: تَحقِّ الله، والتاءُ بدَلٌ منَ الواو، ويجوزُ: تالله لأَكِيدَنَّ، وقراءةُ العامّةِ: بالتاءِ الفَوْقانيّة[(٢)].

قولُه: (وإنَّ التاءَ فيها زيادةُ معنى)، وهُو التعجُّب، وذلك أنَّ المُقسَمُ عليه بالتاءِ يجبُ

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٩٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٥)، وبها قرأ أحمد بن حنبل رَضِي الله عنه.

كأنه تَعَجُّبٌ من تَسَهُّلِ الكَيدِ على يَدِه وتَأَتيه؛ لأنّ ذلك كان أمرًا مَقنوطًا مِنه لِصُعوبَتِه وتَعَذُّرِه. ولَعَمري إنَّ مِثلَه صَعبٌ مُتَعَذِّرٌ في كُلِّ زَمان. خُصوصًا في زَمَنِ نَمرودٍ مَعَ عُتُوِّه واستِكبارِه وقُوَّةِ سُلطانِه وتَهالُكِه على نُصرة دِينه، ولكِن:

إذا اللهُ سَنّى عَقدَ شيءٍ تَيَسّرا

رُوِيَ أنَّ آزرَ خَرجَ به في يَومِ عيدٍ لهم، فبَدَؤوا ببَيتِ الأصنامِ فَدَخَلوه، وسَجَدوا لها، ووَضَعوا بينَها طَعامًا خَرَجوا به مَعَهم، وقالوا: إلى أن نَرجِعَ بَركَتِ الآلهةُ على طعامِنا، فذَهَبوا وبَقِيَ إبراهيمُ، فنظَرَ إلى الأصنامِ وكانَتْ سَبعينَ صَنَمًا مُصطَفّة، وثَمّ صَنَمٌ عَظيمٌ مستقبلُ الباب، وكانَ من ذَهَب، وفي عَينَيهِ جَوهَرَتانِ تُضيئانِ باللّيلِ، فكَسَرَها كلَّها بفَأسٍ في يَدِه، حتّى إذا لَم يُبقِ إلّا الكَبيرَ عَلَّقَ الفَأسَ في عُنُقِه، عَن قَتادة: قالَ ذلكَ سِرًّا مِن قَومِه، ورُوِيَ: سَمِعَه رَجلٌ واحِد.

﴿جُذَاذًا﴾ قِطاعًا؛ مِن الجَذّ، وهو القَطع. وقُرِئَ بالكَسرِ والفَتح. وقُرِئ: «جَذَذًا»

أن يكونَ نادرَ الوقوعِ، فإنّ الشيءَ المعجِبَ لا يَكثُرُ وقوعُه، وإلّا لم يكنْ مُعجِبًا. ومِن ثَمّ قَلَّ استعمالُ التاءِ إلا معَ اسم الله تعالى.

قولُه: (إذا اللهُ سَنّى عَقدَ شيءٍ تَيَسّرا)، أولُه:

ولا تَيْأَسَا واستَغْفِرا اللهَ إنهُ

ويُروى: «واستَعِينا اللهَ». وقيل: أولُه:

واعلَمْ عِلمًا ليس بالظنِّ أنه | إذا اللهُ سَنّى عَقدَ شيءٍ تَيَسّرا[1]

سَنّى الأمرَ: سَهّلَه، وسَنّى العُقدةَ: حَلَّها، والضَّميرُ في أنهُ: للشّأنِ.

قولُه: (وقُرِئَ بالكسرِ والفتحِ)، أي: ﴿جُذَاذًا﴾. الكسائيُّ: بكسرِ الجيمِ، والباقونَ:

---

(١) ذكره القالي في «الأمالي» (١: ١١٢) وفسرَّ قولَه: «واستَغفِراه» بقولِه: سَلاهُ الغَيرَة. وهي المَبرَّةُ، أي: سَلاهُ الرزق.

جمع «جَديذٌ»، و«جُذَذًا» جمع جُذّة. وإنما استَبقى الكبيرَ لأنه غَلَبَ في ظَنّه أنهم لا يَرجِعونَ إلّا إليه، لِما تَسامَعوه مِن إنكارِه لدينِهم وسَبِّه لآلِـهَتِهم، فيُبَكِّتُهم بما أجابَ به من قولِه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ﴾ وعنَ الكَلبيّ ﴿إِلَيْهِ﴾ إلى كبيرِهم، ومَعنى هذا: لَعلَّهم يَرجِعونَ إليه كَما يُرجَعُ إلى العالِمِ في حَلِّ المُشكِلات، فيَقولونَ له: ما لهؤلاءِ مَكسورةً، ومالَكَ صَحيحًا والفَأسُ على عاتِقِك؟ قال هذا بِناءً على ظَنِّه بهم، لِما جَرَّبَ وذاقَ مِن مُكابرَتِهم لِعُقولِهم واعتقادِهم في آلهتِهم وتَعظيمِهم لها، أو قالَه مَعَ عِلمِه أنهم لا يَرجِعونَ إليه استهزاءً بِهِم واستِجهالًا، وأن قِياسَ حالِ من يَسجُدُ له ويُؤهِّلُه للعِبادةِ أن يرجِعَ إليه في حَلِّ كلِّ مُشكِلٍ.

فإن قلت: فإذا رَجَعوا إلى الصَّنَمِ بِمُكابَرتِهم لِعقولِهم ورُسوخِ الإشراكِ في أعراقِهم، فأيُّ فائِدةٍ دينيّةٍ في رجوعِهم إليه حتّى يَجعَلَه إبراهيمُ صلواتُ الله عليه

بضمِّها[1]. رَوَى ابنُ جِنّي عن أبي حاتم قال: فيها لغاتٌ: «جُذاذٌ» بالضمِّ والفتح والكسر، وأجوَدُها الضمُّ، كالحُطام والرُّفات[2]. وقال الزجّاجُ: أبنيةُ كلِّ ما كُسِّرَ وقُطِّعَ وحُطِّمَ على فُعَال، ومَن قال: «جِذاذٌ» بالكسرِ فقال: هُو جَمْعُ جَذيذٍ، نحوَ: ثقيل وثِقَالٍ وخفيفٍ وخِفَاف، ويجوزُ «جَذاذًا» بالفَتْح على القَطَاع والحَصاد. ويَجوزُ «جُذُذًا» بضمِّ الجيم والذّالِ: جَمْعَ جَذِيذ، و«جُذُذ» مثلَ: جديدٍ وجُدُد[3]، وقال أبو عُبَيدةَ: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾، أي: مُستأصَلِينَ. ولفظُ «جُذَاذ» يقَعُ على الواحدِ والاثنَيْنِ والجَمْعِ منَ الذَّكَرِ والمؤنَّث بمنزلةِ المصدَرِ[4].

الراغب: الجَذُّ: كسْرُ الشيءِ وتفتيتُه، ويقالُ لحجارةِ الذهبِ المكسورة، ولفُتاتِ الذهب: جُذاذٌ، وما عليه جُذَّة، أي: متقطِّعٌ من الثِّياب[5].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٦٨، و«البحر المحيط» (٧: ٤٤٤).

(٢) «المحتسب» (٢: ٦٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٥).

(٤) «مجاز القرآن» (٢: ٤٠).

(٥) «مفردات القرآن» ص ١٩٠.

غَرَضًا؟ قلت: إذا رَجَعوا إليه تَبيَّنَ أنه عاجِزٌ لا يَنفَعُ ولا يَضُرّ، وظَهَرَ أنهم في عِبادتِه على جَهلٍ عَظيم.

[﴿ قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٥٩].

أي: إنّ مَن فَعَلَ هذا الكَسرَ والحَطمَ لَشديدُ الظُّلم، مَعدودٌ في الظَّلَمة: إمّا لجُرأتِه على الآلهةِ الحَقيقةِ عندَهم بالتَّوقيرِ والإعظام، وإمّا لأنّهم رأَوا إفراطًا في حَطمِها وتَمادِيًا في الاستِهانةِ بها.

[﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ * قَالُوا۟ فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ ٦٠-٦١].

فإن قلت: ما حُكمُ الفِعلَينِ بَعد ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾ وأيُّ فَرقٍ بينَهما؟ قلت: هُما صِفَتانِ لِفتًى، إلّا أنَّ الأوّلَ وهو ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ لا بُدَّ مِنه لسَمع؛ لأنكَ لا تَقول: سَمِعتُ زيدًا

قولُه: (أي: إنّ مَن فَعَلَ هذا الكسرَ والحَطْمَ لَشديدُ الظُّلم)، هذا تفسيرٌ لقولِه: ﴿مَن فَعَلَ﴾ إلى آخِره، أوقَعَ ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ خبرًا للموصُولة. قال أبو البقاء: ﴿مَن﴾: يجوزُ أن يكونَ بمعنى «الذي»، و﴿إِنَّهُۥ﴾ وما بعدَه: الخبَرُ، وأن يكونَ استفهامًا، و﴿إِنَّهُۥ﴾: استئنافٌ[1]. فدَلَّ إيقاعُ ﴿فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ﴾ صِلةً للموصُولِ على تحقيقِ الخبَرَ، أي: هذا الفعلُ الشَّنيعُ الفظيعُ لا يفعَلُه إلّا ظالمٌ، كما قال: «إنّهم رأَوْا إفراطًا في حَطْمِها، وتَمادِيًا في الاستهانةِ بها»، ودَلَّ «أنّ» واللامُ في الخبَرِ على مَزيدِ التأكيد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لشديد الظلم»، ودَلَّ اللامُ الاستغراقيُّ في الظالمينَ على أنهُ غريقٌ فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «معدودٌ في الظَّلَمة»، وهذه المُبالغاتُ إنّما ذهَبوا إليها لاعتقادِهم أنّها آلهةٌ حقيقةٌ يجبُ توقيرُهم وإعظامُهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إمّا لجُرأتِه على الآلهةِ الحقيقةِ عندَهم».

قولُه: (لا بدَّ منهُ لسَمِعَ)، قال أبو البقاء: ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾: مفعولٌ ثانٍ[2] لـ﴿سَمِعْنَا﴾،

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢١).

(٢) في (ف) و(ح): «بأن»، وهو تحريف.

وتَسكُت، حتّى تَذكُرَ شيئًا مما يُسمَع. وأمّا الثّاني فليسَ كذلِك. فإن قلت: ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ ما هو؟ قُلت: قيل: هو خَبرُ مبتدإٍ محذوف، أو مُنادى. والصَّحيحُ أنه فاعِل «يُقال»، لأنَّ المُرادَ الاسمُ لا المُسَمّى ﴿عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ في مَحَلِّ الحَال، بمَعنى مُعايَنًا مُشاهَدًا، أي: بمَرأًى مِنهم ومَنظَر. فإن قلت: فما مَعنى الاستِعلاءِ في «على»؟ قلت: هو وارِدٌ على طَرِيقِ المَثَل، أي: يَثبُتُ إتيانُه في الأعيُنِ، ويَتمكَّنُ فيها ثباتَ الرّاكِبِ على المَركوبِ وتَمكُّنِه مِنه. ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ عليه بما سَمِعَ مِنه، وبما فَعلَه، أو يَحضُرونَ عُقوبَتَنا له. روي أنّ الخبرَ بَلَغَ نَمرودَ وأشرافَ قَومِه، فأمَروا بإحضارِه.

[﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ ٦٢-٦٣].

هذا مِن مَعارِيضِ الكَلام. ولطائِفُ هذا النَّوعِ لا يَتغَلغَلُ فيها إلّا أذهانُ الرّاضةِ مِن عُلَماءِ المَعاني. والقولُ فيه ....

ولا يكونُ ذلك إلا مسموعًا، كقولِك: سَمِعتُ زيدًا يقولُ كذا، أي: سَمِعتُ قولَ زيد[١]. وعندَ المصنِّفِ: «يقولُ كذا» حالٌ عن المفعول.

قولُه: (هُو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أو مُنادى)، والصَّحيحُ أنهُ فاعلُ ﴿يُقَالُ﴾؛ لأنَّ المرادَ الاسمُ لا المُسَمّى، أي: يقالُ لهُ هذا اللّفظُ. هذا التعليلُ يؤْذِنُ أنّ في الوجهَيْنِ الأوّلَيْنِ ليسَ المرادُ منهُ الاسمَ، قال صاحبُ «الفرائد»: قولُه: ﴿لَهُۥ﴾ إمّا أن يكونَ بالخطابِ، كقولِك: قلتُ لزيدٍ إذا خاطبتُه، فكان منادًى، كأنهُ قيل: يقالُ لهُ: يا إبراهيمُ، إذا نُودِي، أو بالغَيْبة، كقولِك: قلتُ لزيدٍ، إذا قلتُ في بابه مِن غيرِ أن يكونَ مخاطَبًا، فكأنّهُ قيل: إذا أُخبِرَ عنهُ يقالُ: هُو إبراهيمُ، وإذا كان المرادُ مِن إبراهيمَ اللفظُ فلا بدَّ منَ اعتبارِ التّسمِية في قولِه: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ﴾ كأنهُ قيل: يُسَمّى إبراهيمَ، ويُمكنُ أن يكونَ ﴿عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾: حالًا منَ الفاعلِ، أي: فأْتوا به عارِضينَ على أعيُنِ الناس، أو ناوِينَ العَرْضَ، أو مُريدينَ العَرْضَ.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢١).

أنَّ قَصدَ إبراهيمَ صلواتُ الله عليهِ لم يكنْ إلى أن يَنسُبَ الفِعلَ الصّادِرَ عنه إلى الصَّنَم، وإنّما قَصَدَ تَقريرَه لنَفسِه وإثباتَه لها على أُسلوبٍ تَعريضِيٍّ يَبلُغُ فيه غَرَضَه مِن إلزامِهم الـحُجّةَ وتَبكيتِهم، وهذا كما لو قال لك صاحبك ـ وقد كتبت كتابًا بِخَطٍّ رَشيق،

قولُه: (إنَّ قَصْدَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ لم يكنْ إلى أن يَنسُبَ الفعلَ الصادرَ عنهُ إلى الصَّنم، وإنّما قَصَدَ تَقْريرَه لنفْسِه، وإثباتَه لها على أسلوبٍ تعريضيّ)، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا بعيدٌ؛ لأنّ ذلك إنّما يستقيمُ إذا كان الفعلُ دائرًا بيْنَ الاثنَيْنِ، فإذا انتفَى مِن أحدِهما ثَبَتَ بالآخَرِ بالضّرورة، وهاهنا ليس كذلك؛ لأنّ الكسرَ لم يكنْ دائرًا بيْنَ إبراهيمَ عليه السّلامُ وبيْنَ الصّنمِ الكبيرِ؛ لاحتمالِ أن يكونَ كسَرَها غيرُ إبراهيمَ. والنَّظيرُ الذي ذَكَرَه لذلك، ليسَ الفعلُ دائرًا بيْنَ الاثنَيْنِ أيضًا؛ لأنه يُمكنُ أن يكونَ الفعلُ للثالث، فإنِ اتّفقَ أن يكونَ دائرًا بينَهما كان صحيحًا، إلّا أنهُ لم يُطابِقْ لما نحن فيه. والوَجْهُ الثاني وهُو أنْ يقالَ: «غاظَتْهُ تلك الأصنامُ» إلى قولِه: «كما يُسنَدُ الفعلُ إلى مُباشِرِه، يُسنَدُ إلى الحاملِ عليه»، أيضًا ضعيفٌ؛ لأن غَيْظَه مِن عبادةِ غيرِ الله تعالى، فاستوَى فيه الكبيرُ والصَّغير.

والجوابُ: أنهُ دَلَّ تقديمُ الفاعلِ المعنَويِّ في قولِه: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ على أنّ الكلامَ ليس في الفعلِ لأنهُ معلومٌ، بل في الفاعلِ كما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]، ودَلَّ قولُهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ وقولُهم: ﴿قَالُوا۟ فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ على أنهم لم يَشُكُّوا أنّ الفاعلَ هُو، فإذَنْ لا يكونُ قَصْدُهم في قولِهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ إلا بأنْ يُقِرَّ بأنهُ هُو، فلمّا رَدَّ بقولِه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ تعريضًا، دارَ الأمرُ بيْنَ الفاعلينَ.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقال: القضيّةُ كما كانت فِعليّةً كانت إمكانيّةً، تقولُ: زيدٌ كاتبٌ بالإمكان، تريدُ أنهُ يمكنُ الكتابةُ منهُ، ولذلك قيل في قولِه تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]: أي: كان قابلًا للهلاك؛ إذا عَرَفْتَ هذا فنقولُ: قولُه: ﴿فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ هذا مُرتبِطٌ بقولِه: ﴿إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾، المعنى: بل فَعَلَه كبيرُهم هذا إن كانوا يَنطِقونَ، فاسألُوهم إن أمكَنَ هذا الفعلُ مِن كبيرِهم إن كان

وأنتَ شَهيرٌ بِحُسنِ الـخَطّ ـ: أأنتَ كَتَبْتَ هذا. وصاحِبُكَ أمّيٌّ لا يُحسِنُ الـخَطَّ ولا يقدِرُ إلا على خَرمَشةٍ فاسِدة، فقُلتَ له: بل كَتَبَته أنت. كانَ قَصدُك بهذا الجَوابِ تَقريرَه لك معَ الاستِهزاءِ به، لا نَفيَه عنكَ وإثباتَه للأمّيِّ أو الـمُخَرمِش؛ لأنَّ إثباتَه ـ والأمرُ دائرٌ بينكما ـ لِلعاجزِ مِنكما استِهزاءٌ به وإثباتٌ للقادِر. ولقائلٍ أن يقول: غاظَته تلكَ الأصنامُ حينَ أبصَرَها مُصطَفَّةً مُرَتَّبة، وكان غيظُ كبيرِها أكبرَ وأشدَّ لما رأى من زيادةِ تعظيمِهم له، فأسندَ الفعلَ إليه؛ لأنه هو الذي تَسبَّبَ لاستهانَتِه بها وحَطمِه لها، والفعلُ كما يُسنَدُ إلى مُباشِرِه يُسنَدُ إلى الحامِلِ عليه. ويَجوزُ أن يكونَ حكايةً لِما يقولُ إلى تجويزِه مَذهَبَهم، كأنه قالَ لهم: ما تُنكِرونَ أن يَفعَلَه كبيرُهم. فإنَّ مِن حَقِّ مَن يُعبَدَ ويُدعى إلهًا أن يقدِرَ على هذا وأشدَّ مِنه. ويُحكى أنه قال: فَعَلَه كبيرُهم هذا؛ غَضِبَ أن تُعبَدَ معَه هذه الصِّغارُ وهو أكبرُ مِنها. وقَرأ مُحمدُ بنُ السَّمَيفَع: «**فَعَلَّهُ كبيرُهم**»، يعني: فلَعلَّه، أي: فلعلَّ الفاعلَ كبيرُهم.

[﴿فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٦٤].

هُوَ وغيرُه ـ مِمّا تَعبُدونَ منَ الأصنام ـ من أهلِ النُّطق؛ لأنها إذا كانت من أهل النُّطقِ كانت علماءَ قُدَراء[1].

قولُه: (خَرْمَشة)[2]، الجوهري: المِخْرَشُ: خشبةٌ يَخُطُّ بها الخَرّازُ.

قولُه: (فَعَلَّهُ كبيرُهم)، في «المَطْلَع»: قال أبو العبّاس[3]: أصلُ لعلَ: عَلَّ، زِيدتِ اللامُ للتوكيد. وأنشَد:

يا أبتا عَلَّك أو عَسَاكا

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «أنوار التنزيل» (٤: ٩٩).

(٢) هذا اللفظ قد أهمله الجوهري، وكذا «خَرْبَش»، وهو إفسادُ الكتابة. قال في «تاج العروس» (خربش): ومنه يقال: كتبْتُ كتابًا مُخَرْبَشًا، أي: فاسدًا. وكذلك الخَرْمَشَة. انتهى.

(٣) يعني المُبرّد. وانظر كلامَه في «المقتضب» (٣: ٧٣).

فلمّا ألقمَهم الحجَرَ وأخذَ بمَخانِقِهم، رَجَعوا إلى أنفسِهم فقالوا: أنتُم الظّالِمونَ على الـحَقيقة، لا مَن ظَلَمتُموه حينَ قُلتم: مَن فَعَلَ هذا بآلهتِنا إنّه لَمِن الظّالمين.

[﴿ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ ٦٥].

«نَـكَستَه»: قَلَبتَه، فجعلتَ أسفلَه أعلاه، و«انتكَس»: انقلَب، أي: استَقاموا حينَ رجَعوا إلى أنفسِهم وجاؤوا بالفِكرةِ الصّالِحة، ثم انتكسوا وانقَلبوا عن تلكَ الحالة، فأخَذوا في المجادلة بالباطِلِ والـمُكابَرة، وأنَّ هؤلاءِ معَ تقاصُرِ حالِها عن حالِ الـحَيوانِ النّاطِقِ آلِـهةٌ مَعبودة، مُضارّةً منهم. أو انتكسوا عن كَونِهم مُجادِلينَ لإبراهيمَ عليهِ السلامُ مُجادِلينَ عنه، حينَ نفَوا عنها القُدرةَ على النُّطق. أو قُلبوا على رؤوسِهم حَقيقةً،

قولُه: (ألقَمَهُمُ الحجَرَ)، كنايةٌ عن الإفحام والإسكات.

قولُه: (بمَخانِقِهم)، الجوهري: المِخْنَقَةُ ـ بالكسر ـ: القِلادة.

قولُه: (مُضارّةً منهم)، مفعولٌ لهُ لقولِه: «في المجادلة»، وقيل: مفعولٌ مطلقٌ، أو: حالٌ مِن فاعلِ «أخَذوا».

قولُه: (أو قُلِبوا على رؤوسِهم حقيقةً): عطفٌ على قولِه: «وانقَلَبوا عن تلك الحالةِ، فأخَذوا في المُجادلة» وكذلك: «أوِ انتكَسوا عن كونِهم مُجادِلينَ لإبراهيمَ»، فهذه وجوهٌ ثلاثةٌ: الوَجْهانِ الأوّلانِ واردانِ على التمثيل، قال القاضي: شَبَّهَ عَوْدَهم إلى الباطل بصَيْرورةِ أسفلِ الشيء مُستَعْلِيًا على أعلاه[1]. تَمّ كلامُه.

أمّا على الأوّلِ فقولُه: ﴿ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ﴾ عبارةٌ عنِ انقلابِهم منَ الفِكرةِ الصّالحة إلى الفاسدة، وذلك أنّهم لمّا سَمِعوا منَ الخليلِ كلمةَ الحقِّ رَجَعوا إلى أنفُسِهم، وأصابُوا في الفِكْر، وقال بعضُهم لبعض: إنّكم أنتُمُ الظّالمونَ بعبادةِ ما لا يَنطِقُ ولا ينفَعُ ولا يضُرّ، لا مَن نَسَبتُم إليه الظُّلمَ بقولِكم: ﴿مَن فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾، ثُمّ انقلَبَ رأيُهم منَ الاستقامةِ إلى التسَفُّلِ قائلينَ: هؤلاءِ معبودةٌ لا شَكَّ فيها معَ كونِها غيرَ ناطقة، ومعَ أنّها

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٠).

....

مُتضرِّرةٌ بالكسر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهؤلاءِ معَ تقاصُرِ حالها عن حالِ الحيَوانِ الناطِقِ معبودةٌ مُضارّةً مِنهم»، وهُو معنى قولِه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، أي: اشتُهِرَ عندَ كلِّ واحدٍ أنّ هذه الآلهةَ لا تتحدّث، والتاءُ في عَلِمتَ خطابٌ لكلِّ أحد، ويَدُلُّ على قولِهم: «هؤلاءِ معبودةٌ» قولُه: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لِما ادَّعَوْهُ مِن عبادتهم لها مَع كونِها غيرَ قادرة.

وأمّا الثاني فهُو عبارةٌ عنِ انقلابِهم منَ الفِكرةِ الفاسِدة إلى الصّحيحة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «انتكَسوا عن كونِهم مُجادِلينَ لإبراهيمَ عليه السّلامُ مُجادِلينَ عنه»، أي: أنّهم جادَلوا إبراهيمَ عليه السلامُ أوّلًا في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ ونحوه، ثُم انقلَبوا فصَاروا مُجادِلينَ عنه ذابِّينَ بقولِهم: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، فهذا يَدُلُّ على أنّها لا تنطِقُ، ولا تَصلُحُ للإلهيّة، وهذا أوفَقُ لِما في الكتاب، فاللامُ في قولِه: «مجادلين لإبراهيم» كاللام في مِثلِ: أنا ضاربٌ لزيدٍ، أو أنّهم جادَلوا قومَهم ذابِّينَ عن إبراهيمَ مُجادِلينَ لأجْلِه حينَ قالوا: ﴿إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، لا إبراهيم، ثُمّ انقلَبوا عن هذه المُجادلةِ لأجلِه بقولِهم: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، فكيف يَأمُرُنا بالسُّؤالِ عنها؟ فهذا جدال[١] معَ إبراهيمَ، فقدِ انقلَبوا عن الدَّفعِ عنهُ إلى المُجادلةِ معَه؛ إذِ المرادُ: لقد عَلِمتَ أنّهم لا يَنطِقونَ فكيف تأمُرُنا بالسّؤالِ عنهم؟ وأشار إليه في تفسير «اللُّباب».

وأمّا على الثالثِ فالمعنى: أنهم لمّا رَجَعوا إلى أنفُسِهم، وتَفكَّروا زمانًا طويلًا، عَرَفوا الحقَّ فقُلِبوا على رؤوسِهم لفَرْطِ خَجَلِهم قائلينَ: والله لقد صَدَقَ إبراهيمُ فيما قال، وعَلِمتَ ـ أيُّها المخاطَبُ ـ ما هؤلاءِ يَنطِقونَ، وهُو المُرادُ مِن قولِه: «فما أَحَاروا جَوابًا إلّا ما هُو حُجّةٌ عليهم» لاعترافِهم بعَدَمِ قُدرةِ آلهتِهم على النُّطقِ المُستلزِم لعَجْزِهم. وعلى هذا الوَجْهِ والوَجْهِ الذي قبلَه: على تقديرِ أن يكونَ اللامُ في «إبراهيمَ»[٢] صلةً ينطبِقُ قولُه: ﴿وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ﴾؛ لأنه تذييلٌ لهذا المعنى كما سيجيءُ.

---

(١) في (ح): «جلال» باللام.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «لإبراهيم»، يعني: في قول الزمخشري: «مجادلين لإبراهيم».

لفَرطِ إطراقِهم خَجَلًا وانكِسارًا **وانخِزالًا** مِمّا بَهتَهم به إبراهيمُ عليه السَّلام، **فما أحاروا جَوابًا إلا ما هو حُجّةٌ عليهم.** وقُرِئ: «نُكِّسوا» بالتَّشديد، و«نَكَسوا» على لَفظِ ما سُمِّيَ فاعِلُه، أي: نَكَسوا أنفسَهم على رؤوسِهم، قَرأ به رِضوانُ بنُ عبدِ المَعبود.

[﴿ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ * أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ٦٦ – ٦٧].

﴿أُفٍّ﴾ صوتٌ إذا صُوِّتَ به عُلِمَ أنَّ صاحِبَه مُتَضَجِّر، أضجَرَه ما رأى مِن ثباتِهم على عبادَتِها بعدَ انقِطاعِ عُذرِهم وبعدَ وُضوحِ الحَقِّ وزُهوقِ الباطل، فتأفَّفَ بهم. **واللام لبيانِ المُتأفَّفِ به.** أي: لَكُم ولآلهتِكم هذا التَّأَفُّف.

[﴿ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ * قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ * وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴾ ٦٨-٧٠].

أجمَعوا رأيَهم لَمّا غُلِبوا بإهلاكِه؛ وهكذا المُبطِلُ إذا قَرعَت شُبهَتَه بالحُجّةِ وافتُضِح، لم يكُنْ أحدٌ أبغضَ إليه مِن المُحِق. ولم يَبْقَ له مَفزَعٌ **إلا مُناصَبتَه**، كما

قولُه: (وانخِزالًا)، الجوهريّ: انخزَلَ الشيءُ: انقطَعَ. والاختزالُ: الانقطاع.

قولُه: (فما أحاروا جوابًا)، الجوهريّ: المُحاورةُ: المُجاوبةُ، يقال: كلَّمتُهُ فما أحارَ إليَّ جَوابًا، وما رَجَعَ إليّ حَوِيرًا ولا حِوارًا، أي: ما رَدَّ جوابًا.

قولُه: (إلّا ما هُو حُجّةٌ عليهم)، هُو مِن أسلوبِ قولِه: ما معَه منَ العَقْل شيءٌ إلّا ما يوجبُ الحُجَّةَ عليه، وهُو المسَمّى بالرُّجوع.

قولُه: (واللامُ لبيانِ المتأفَّفِ به)، وأنشَدَ صاحبُ «المُطْلِع»:

أُفًّا وتُفًّا لِمَن مَودَّتُه ... إن غِبتُ عنهُ سُوَيعةً زالتْ[1]

قولُه: (إلّا مُناصَبتَه). الجوهريّ: نَصَبْتُ لفلانٍ نَصْبًا: إذا عادَيْتَه، وناصَبْتُه الحربَ مُناصَبةً.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

فَعَلَتْ قُرَيشُ برسولِ الله ﷺ حينَ عَجَزوا عن الـمُعارَضةِ، والذي أشارَ بإحراقِه نمرود. وعن ابنِ عُمرَ رضيَ الله عنهما: رَجلٌ من أعرابِ العَجَمِ يُريدُ الأكراد. ورُوِي: أنهم حينَ همُّوا بإحراقِه، حَبَسوه ثم بَنَوا بَيتًا كالـحَظيرةِ بِكُوثى، وجَمَعوا شَهرًا أصنافَ الـخَشَبِ الصِّلاب، حتّى إن كانَت الـمَرأةُ لتَمرَضُ فتقول: إن عافاني اللهُ لأجمَعَنَّ حَطَبًا لإبراهيمَ عليه السَّلام، ثُمّ أشعَلوا نارًا عَظيمةً كادَتِ الطَّيرُ تحترقُ في الجوِّ من وَهَجِها. ثُمّ وضَعوه في الـمِنجَنيقِ مُقَيَّدًا مَغلولًا فرَمَوا به فيها، فناداها جِبريلُ عليهِ السَّلام: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾. ويُحكى: ما أحرَقَت منه إلّا وِثاقه. وقالَ له جبريلُ عليه السَّلامُ: حينَ رُمِيَ به: هل لكَ حاجة؟ فقال: أمّا إليكَ فلا. قال: فَسَلْ ربَّك. قال: حَسبِي مِن سؤالي علمُه بِحالي. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: إنّما نَجا بقوله: «حَسبيَ الله ونِعمَ الوكيل»، وأطَلَّ عليه نُمْرودُ مِن الصَّرحِ، فإذا هو في رَوضةٍ ومَعَه جَليسٌ له مِن الـمَلائكة، فقال: إنّي مُقرِّب إلى إلهك، فذبَحَ أربَعةَ آلافِ بَقَرةٍ، وكفَّ عن إبراهيم، وكان إبراهيمُ صلواتُ الله وسلامُه عليه ـ إذ ذاكَ ـ ابنَ ستَّ

قولُه: (مِن أعرابِ العجَم، يريدُ الأكرادَ)، تشبيهًا بالأعرابيِّ منَ العرَب، وهمُ الذين يَسكُنونَ الباديةَ ولا يَدخُلونها إلّا لحاجة.

قولُه: (إنّما نَجا بقولِه: حسبيَ اللهُ ونِعمَ الوكيلُ)، عن البخاريِّ، عن ابنِ عبّاسٍ قال في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]: قالها إبراهيمُ حينَ أُلقِيَ في النار، وقالها محمدٌ ﷺ حينَ قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾[1].

قولُه: (وأطَلَّ عليه)، الجوهري: أي: أشرَف.

قولُه: (ومَعَهُ جَليسٌ له من الملائكة، فقال: إنّي مُقرِّبٌ) الفاءُ فصيحة، يعني: بعَثَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٣).

عشرةَ سَنة. واختاروا الـمُعاقَبةَ بالنّارِ؛ لأنها أهوَلُ ما يُعاقَبُ به وأفظَعُه، ولذلكَ جاء: «لا يُعَذِّبُ بالنّارِ إلا خالِقُها»، ومِن ثَمّ قالوا: ﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ أي: إن كُنتم ناصِرينَ آلـهَتكم نَصرًا مُؤَزَّرًا، فاختاروا له أهولَ الـمُعاقَبات، وهي الإحراقُ بالنّار، وإلا فرّطتُم في نُصرَتِها. ولهذا عظَّموا النارَ وتكلَّفوا في تَشهيرِ أمرِها وتَفخيمِ شأنِها، ولم يَألوا جُهدًا في ذلك. جُعِلَت النّارُ لُطاوَعَتِها فِعلَ الله وإرادتَه، كمَأمورٍ أُمِرَ بشَيءٍ فامتَثَله. والمَعنى: ذاتَ بردٍ وسَلام، فبولِغَ في ذلك، كأَن ذاتَها بردٌ وسَلام. والمراد: ابرُدي فيَسلَمَ مِنكِ إبراهيم. أو: ابرُدي بَردًا غيرَ ضارّ. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: لَو لَم يَقُل ذلكَ لأهلَكته ببَردِها.

فإن قلت: كيفَ بَرَدَتِ النّار وهي نار؟ قلت: نَزَعَ اللهُ عنها طَبعَها الذي طَبعَها

نمروذُ وأخرَجَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ منَ النار وأحضَرَه عندَه فأكرَمَه وألْطَفَ لهُ القولَ فقال: إنّي مُقرّبٌ إلى إلهك[1].

قولُه: (ومِن ثَمّ قالوا: إن كنتُم فاعِلين)، تعليلٌ لقولِه: واختَاروا المُعاقبَةَ بالنّار؛ لأنّها أهوَلُ، وإنّما أفادَ هذا المعنى اتّحادُ الشَّرطِ والجَزاء؛ لأنّ قولَه: ﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾[2] جزاؤه ما دَلّ عليه قولُه تعالى: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ﴾ نحوَ قولِه: مَن أدرَكَ الصمانَ فقد أدرَكَ، أي: أدرَكَ مرعًا بالغًا في شأنِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إن كنتُم ناصِرينَ آلهتَكم نَصْرًا مؤزَّرًا فاختاروا لهُ أهوَلَ المعاقَباتِ وهِي الإحراقُ بالنار»، ألا ترى كيف أتَى في الشَّرطِ مِن معاني الجَزاء، وفي الجزاءِ عَكسَ؟

قولُه: (نَصْرًا مُؤَزَّرًا). النِّهاية: مُؤَزَّرًا، أي: بالغًا شديدًا، يقال: أزَّرَه وآزَرَه: إذا أعانَه وأسعَدَه، منَ الأَزْرِ: القُوّة والشِّدة.

قولُه: (ولم يَألوا جُهدًا)، الجوهريّ: ألا يَألو، أي: قَصّرَ، وفلانٌ لا يَألوكَ نُصْحًا، فهُو آلٍ. وحَكَى الكسائيُّ عن العرَب: أقبَلَ يَضرِبُه لا يَأْلُ، يريدُ: يَألو، فحذَفَ.

---

(١) قد ذكر القصّة بتمامِها الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٥: ٣٢٨).

(٢) من قوله: «تعليلٌ لقوله: واختاروا المعاقبة» إلى هنا سقط من (ح).

عليه مِن الحرِّ والإحراق، وأبقاها على الإضاءةِ والاشتِعالِ كما كانت، واللهُ على كلِّ شيءٍ قَدير. ويجوزُ أن يَدفَعَ بقُدرَتِه عن جِسمِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ أذى حَرِّها ويُذيقَه فيها عَكسَ ذلك، كما يَفعَلُ بخزَنةِ جَهنَّم، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، وأرادوا أن يَكيدوه ويَمكُروا به، فما كانوا إلا مَغلوبينَ مَقهورين، غالبوه بالجدال، فغلبه الله ولقّنه بالمبكت، وفَزِعوا إلى القُوّةِ والجَبَروت، فنصره وقوّاه.

[﴿وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٧١].

نُجِّيا مِن العِراقِ إلى الشّام. وبركاتُه الواصِلةُ إلى العالَمين: أنَّ أكثَرَ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ بُعِثوا فيه، فانتَشَرَت في العالَمينَ شَرائِعُهم وآثارُهم الدِّينِيَّةُ، وهي البَرَكاتُ الحَقيقِيّة. وقيل: باركَ اللهُ فيه بكَثرةِ الماءِ والشَّجَرِ والثَّمَرِ والخَصبِ ....

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾)، وذلك مِن وَضعِ المُظهَر موضعَ المُضمَر، أي: كرامةً لهذا المسمّى، قيل: لأنهُ على الوَجهِ الأوّل لم يكُنْ بَرْدُها مخصوصًا بإبراهيم، فلا يكونُ للتخصيص بقولِه: ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ وَجهٌ، وفيه بحث.

قولُه: (وأرادوا أن يَكيدوه ويَمكُروا به)، تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدًا﴾، وهُو تذييلٌ للكلام السابِق وفيه كَيْدانِ، الكَيْدُ الأوّلُ: قولُهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ لِما سَبَقَ أنهم ما سَألوا ذلك عنهُ ليُقِرَّ بأنّ كَسْرَ الأصنام قد كان، بل لِيُقِرَّ بأنهُ مِنهُ، فألهَمَه اللهُ ما يُبكِتُهم به، ويجعَلُهم خاسِرينَ بقولِه: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ إلى آخِره، وهُو المرادُ مِن قولِه: «غالَبوهُ بالجِدالِ فغَلَبَهُ اللهُ تعالى»، والكَيْدُ الثاني: قولُهم بعدَ ما ألقَمَهمُ الحَجَرَ: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾. فأوحَى اللهُ تعالى إلى النارِ أنْ ﴿كُونِي بَرۡدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ فجعَلَهم خاسِرينَ بأنِ افتُضِحوا حتّى نَذَرَ نُمرودُ بأنْ يُقرِّبَ إلى الله تعالى القَرابينَ، وهُو المُرادُ مِن قولِه: «وفَزِعوا إلى القُوّةِ والجَبَروتِ فنَصَرَه»، وقال: «فَزِعوا إلى القُوّةِ والجَبَروت»، بناءً على قولِه قبلَ هذا: «أجمَعُوا رأيَهم لَمّا غُلِبوا بإهلاكِه»، وهكذا المُبطِلُ إذا قُرِعَت شُبهتُه بالحُجّة لم يَبْقَ له مَفزَعٌ إلّا مناصبتَه، فالتنكيرُ في ﴿كَيۡدًا﴾ للنَّوع، أي: النَّوعَ العظيمَ منَ الكَيْد، والمُطلَقُ محمولٌ على المُقيَّد، ولهذا قُيِّد بالكَيْدَيْنِ المذكورَيْن.

وطِيبِ عَيشِ الغَنيِّ والفَقير. وعن سُفيانَ: أنه خَرَجَ إلى الشّام، فقِيلَ له: إلى أين؟ فقال: إلى بلدٍ يُملأُ فيه الجِرابُ بدِرهَم. وقيل: ما مِن ماءٍ عذبٍ إلا ويَنبُعُ أصلُه مِن تَحتِ الصَّخرةِ التي ببَيتِ المَقدسِ. ورُوِي: أنه نَزَلَ بفِلِسطين، ولوطٌ بالمُؤتَفِكة، وبينَهما مَسيرةُ يَومٍ وليلة.

[﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴾ ٧٢].

النافِلة: وَلَدُ الوَلَد. وقيل: سَأَلَ إسحاقَ فأعطِيَه، وأعطِيَ يعقوبَ نافِلة، أي: زيادةً وفَضلًا مِن غيرِ سُؤال.

[﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ ٧٣].

﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ فيه أنَّ مَن صَلَحَ ليكونَ قُدوةً في دينِ الله، فالهِدايةُ مَحتومةٌ عليه، مأمورٌ هو بها مِن جِهةِ الله، ليسَ له أن يُخِلَّ بها ويَتثاقَلَ عنها، وأولُ ذلكَ أن يَهتَديَ بنَفسِه؛ لأن الانتفاعَ بِهُداهُ أعمّ، والنُّفوسُ إلى الاقتداءِ بالمَهديِّ أميَل. ﴿فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ أصلُه: أن تُفعَلَ الخَيراتُ، ثم: فِعْلًا الخيراتِ، ثم: فِعلَ الخيراتِ. وكذلكَ إقامَ الصَّلاةِ وإيتاءَ الزَّكاة.

قولُه: (وطيبِ عَيْشِ الغَنيِّ والفقير)، فإنَّ الغَنيَّ فيها شاكرٌ، والفقيرَ قانعٌ صابر.

قولُه: (فيه أنّ مَن صَلَحَ ليكونَ قُدوةً)، يُريدُ أنّ هذا الكلامَ واردٌ على سَبيلِ المَدْح لهؤلاءِ المذكورينَ، وأدمَجَ فيه معنى مَدْحِهم أوّلًا بصَلاحِهم في أنفُسِهم بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً﴾ أي: قُدوةً يُقتَدى بهم في الخَيْر، ثُمّ بإصلاحِهم غيرَهم بأمرِ ربِّهم بقولِه: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ أي: يُرشِدونَ الناسَ إلى طُرُقِ الخَيرِ بأمرِنا إيّاهم بذلك، فيَلزَمُ على هذا أن تكونَ الهدايةُ مَحتومةً عليه وهُو مأمورٌ به.

قولُه: (لأنّ الانتفاعَ بهُداه أعَمُّ)، أي: أشمَلُ؛ لأنّ داعيَ الخَيرِ إذا لم يكنْ مُهتَدِيًا ربّما فعَلَهُ سببًا لتقاعُسِ بعضِ الناس.

قولُه: (أصلُه أن تُفعَلَ الخَيْراتُ)، أي: الأصلُ في هذا أن يُقال: وأوحَينا إليهم أن تفعَلَ

[﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ * وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٧٤-٧٥].

﴿حُكْمًا﴾ حِكمةً، وهو ما يَجِبُ فِعلُه. أو: فَصلًا بينَ الخُصوم. وقيل: هو النُّبوّة. و﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾: سَدُوم، أي: في أهلِ رَحمَتِنا. أو: في الجنة. ومِنه الحديث: «هذه رَحمَتي أرحَمُ بها مَن أشاء».

[﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ * وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٧٦-٧٧].

﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ هؤلاءِ المَذكورِين.

هو «نَصَر» الذي مُطاوِعُه «انتصَر»، وسمعت هُذَليًّا يدعو على سارِق: اللّهم انصُرهُم مِنه، أي: اجعَلهم مُنتَصِرينَ مِنه. و﴿ٱلْكَرْبِ﴾: الطُّوفانُ، وما كان فيهِ مِن تَكذيبِ قَومِه.

الخَيْراتُ وأن تُقامَ الصَّلاةُ، ثُمّ: فِعْلًا الخيراتِ؛ لأنهُ في معنى الأوّل؛ لأنّ «أنْ» معَ الفعل في تأويلِ المصدر؛ ولذلك رفَعَ «الخَيْراتُ» لأنهُ مصدرُ الفعلِ المجهول، كذلك البواقي.

قولُه: (﴿حُكْمًا﴾ حِكمة)، وهُو ما يجبُ فعلُه. والحِكمةُ على ما فَسَّرَه مِرارًا عبارةٌ عن العِلم والعَمَل، وحَمَلَها هاهنا على مجرَّدِ العمل لعطفِ قولِه: ﴿وَعِلْمًا﴾ عليه.

قولُه: (هذه رحمَتي أرحَمُ بها مَن أشاءُ)، رَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، عن رسُولِ الله ﷺ، قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ للجَنّة: «أنتِ رحمتي أرحَمُ بِك مَن أشاءُ مِن عبادي» الحديث[١].

قولُه: (هُو «نَصَرَ» الذي مُطاوِعُه «انتَصَر»)، أي: عُدِّيَ بـ«مِنْ» كما عُدِّي انتَصَرَ بها.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

[﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَـٰهِدِينَ * فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَـٰعِلِينَ * وَعَلَّمْنَـٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ ﴾ ٧٨-٨٠].

أي: واذكُرهُما. وإذ: بَدَلٌ مِنهُما. و«النَّفَش»: الانتِشارُ بالَّليل. وجَمعَ الضَّميرَ **لأنه أرادَهُما والـمُتَحاكِمينَ إليهِما**. وقُرِئ: «لـحُكمِهِما» والضَّميرُ في ﴿فَفَهَّمْنَـٰهَا﴾ للحُكومة، والفَتوى.

وقُرِئ: «فأَفْهَمناها» حَكَمَ داودُ بالغَنَم لصاحبِ الـحَرثِ، فقالَ سُلَيمانُ عليه السَّلام ـ وهو ابنُ إحدى عَشرةَ سنة ـ: غَيْرُ هذا أرفَقُ بالفَريقَين، فعزَمَ عليه ليَحكُمَنّ،

الأساس: نَصَرَه اللهُ على عدوِّه، ومِن عَدُوِّه ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ ﴾، وانتَصَرْتُ منهُ. وفي «المُطْلع»: أي: مَنَعْناهُ وحَمَيْناهُ مِنهم بإغراقِهم وتخليصِه.

قولُه: (جَمَعَ الضَّميرَ؛ **لأنهُ أرادَهما والمُتَحاكمينَ إليهما**)، قال الإمامُ: احتَجَّ مَن قال: أقَلُّ الجَمْع اثنانِ بقولِه: ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾ معَ أنَّ المُرادَ داودُ وسُليمانُ عليهما السَّلامُ. وجَوابُه: أنّ الحُكم كما يُضافُ إلى الحاكم قد يُضافُ إلى المحكوم عليه، فأُضيفَ إلى المجموع. تَمّ كلامُه(١).

فإنْ قلتَ: الحُكمُ مَصْدرٌ فلا بدَّ في إضافتِه إلى الضَّميرِ منَ العمَل، فلا يجوزُ الجَمْعُ. قلتُ: يُؤوّلُ الحُكمُ بالقضيّة، فلا يكونُ مِن إضافةِ العاملِ إلى المعمول، كأنهُ قيل: كُنّا شاهدينَ لتلك الحالةِ العجيبة، ولِما جَرَى بيْنَ أولئك الأقوام مِن إصابةِ أحدِ الحاكمَيْنِ، وخطأِ الآخَر، واستيفاءِ المحكوم لهُ منَ المحكوم عليه حقَّه على النَّهْج المستقيم، وهذا المعنى لا يَحصُلُ مِن تلك الإضافة، والحاصلُ أنه مِن بابِ عموم المَجاز.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٩٥).

فقال: أرى أن تَدفَعَ الغَنَمَ إلى أهلِ الـحَرثِ يَنتَفِعونَ بألبانِها وأولادِها وأصوافِها، والحرثَ إلى أربابِ الشاءِ يَقومونَ عليه حتّى يعودَ كهيئَتِه يومَ أُفسد، ثم يَترادّان، فقال: القَضاءُ ما قَضَيت، وأمضى الـحُكمَ بذلك.

فإن قلت: أحَـكَما بوَحيٍ أم باجتِهاد؟ قلت: حَكَما جميعًا بالوَحي، إلا أنَّ حُكومةَ داودَ نُسِخَت بحُكومةِ سُلَيمان. وقيل: اجتَهدا جَميعًا، فجاءَ اجتِهادُ سُلَيمانَ عليه السَّلامُ أشبهَ بالصَّواب.

فإن قلت: ما وجهُ كلِّ واحِدةٍ مِن الـحُكومَتَين؟ قلت: أمّا وَجهُ حُكومةِ داودَ عليهِ السَّلام، فلأنَّ الضرر وَقَعَ بالغَنَمِ **فسُلِّمَت بجِنايتِها إلى الـمَجنيِّ عليه**، كما قال أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في العَبدِ إذ جَنى على النَّفس: يَدفَعُه المَولى بذلك أو يَفديه، وعند الشّافِعيِّ رضيَ اللهُ عنه: يَبيعُه في ذلكَ أو يفديه. ولعلَّ قيمةَ الغَنَمِ كانت على قَدرِ النُّقصانِ في الـحَرث.

ووَجهُ حُكومةِ سُلَيمانَ عليه السَّلامُ أنه جَعَلَ الانتِفاعَ بالغَنَم بإزاءِ ما فاتَ مِن الانتِفاعِ بالـحَرثِ، مِن غَيرِ أن يَزولَ مُلكُ المَالِكِ عن الغَنَم، وأوجَبَ على صاحِبِ الغَنَم أن يَعمَلَ في الـحَرث حتّى يَزولَ الضَّررُ والنُّقصان، مثاله ما قالَ أصحابُ الشّافِعيِّ فيمَن غَصَبَ عَبدًا فأبَقَ مِن يَدِه: أنه يَضمَنُ القِيمةَ، فيَنتَفِعُ بها الـمَغصوبُ منه بإزاءِ ما فوَّته الغاصِبُ مِن مَنافِعِ العَبد، فإذا ظَهَرَ تَرادّا.

فإن قلت: فلَو وَقَعَت هذه الواقعةُ في شَريعَتِنا ما حُكمُها؟ قلت: أبو حَنيفة وأصحابُه رَضيَ اللهُ عنهُم لا يَرَونَ فيه ضَمانًا بالليل أو بالنّهار؛ إلّا أن يكونَ مَعَ البَهيمةِ

قولُه: (**فسُلِّمَتْ بجنايتِها إلى المَجْنيِّ عليه**)، قيل: هذا مُقدَّمٌ على قولِه: «فلأنّ الضَّرَرَ وقَعَ بالغَنَم» لأنّ تسليمَ الغَنَم حُكم، وكونُ الضَّررِ واقعًا بسببِ الغَنَم عِلّة، والعِلّةُ متأخِّرةٌ عن الحُكم لَفظًا.

سائِقٌ أو قائِد. والشّافِعيُّ رضيَ اللهُ عنه يُوجِبُ الضَّمانَ باللَّيل. وفي قولِه: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَ﴾ دليلٌ على أنَّ الأصوبَ كانَ معَ سُلَيمانَ عليه السَّلام.

قولُه: (**والشافعيُّ يوجبُ الضَّمانَ باللّيل**)، ودليلُه: أنهُ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه قضَى على أهلِ الماشِية حِفْظَها باللّيل[1]. رَوَينا عن مالكٍ وأبي داودَ وابنِ ماجَه، عن حَرَام بن سَعْدِ بن مُحَيِّصةَ، أنّ ناقةً للبَرَاءِ[2] دَخلتْ حائطًا لرجُل منَ الأنصار فأفسَدَتْ فيه فقضَى رسُولُ الله ﷺ أنّ على أهلِ الأموال حِفْظَها بالنّهار، وعلى أهل المواشي حِفْظَها باللّيل[3].

قولُه: (**وفي قولِه: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَ﴾ دليلٌ على أنّ الأصوبَ كان معَ سليمان**)، قال الراغبُ: الفَهْمُ: هيئةٌ[4] للنَّفس بها تَتحقَّقُ معاني ما يَحْسُنُ، يقالُ: فهِمتُ كذا، وقولُه تعالى: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَ﴾، وذلك بأنْ جَعَلَ اللهُ تعالى لهُ مِن فضلِ قُوّةِ الفَهْم ما أدرَكَ به ذلك، وإمّا بأنْ أُلقِيَ في رُوْعِه، أو بأنْ أُوحيَ إليه وخُصَّ به[5].

ثم قوله: «[دليل] على أنهما جميعًا كانا على الصواب» فيه إشارة إلى أن كل مجتهدٍ مصيبٌ من وجه كونِه طالبًا للحق، ومخطئٌ من وجه كونه لم يوافق الحكم عند الله، فقوله تعالى ﴿وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمًا وَعِلۡمًا﴾ كالتكميل لما سبق من توهم النقص في شأن نبي الله داود عليه السلام، جيء بها جُبْرانًا لذلك، يريد ما أورده ابنُ الأثير عن بعض العلماء: في الآية دليل على أن كل مجتهد في الأحكام الفرعية مُصيب، فإن داود أخطأ الحكم الذي عند الله، وأصابه سليمان، فقال تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمًا وَعِلۡمًا﴾[6].

وقال القاضي: في الآيةِ دليلٌ على أنّ خطأَ المجتهد لا يَقدَحُ فيه. وقيل: فيه دليلٌ على

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذّب» (١٩: ٢٥٨).

(٢) يعني ابن عازب كما وقع التصريح به عند مالكٍ وأبي داود.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» (٢: ١٢٣)، وأبو داود (٣٥٧١)، وابن ماجه (٢٣٣٢) وغيرهم.

(٤) في (ف): «هِبَة» بالباء، وهو تصحيف لطيف.

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦٤٦.

(٦) من قوله: «ثم قوله: دليل على أنهما كانا» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

وفي قولِه ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ دَليلٌ على أنهما جَميعًا كانا على الصَّواب. ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ حالٌ بمَعنى مُسَبحات، أو استِئناف. كأن قائلًا قال: كيفَ سَخَّرَهنّ؟ فقال: يُسَبِّحْن. ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ إمّا مَعطوفٌ على الجِبال، أو مَفعولٌ مَعَه. فإن قلت: لِمَ قُدِّمتِ الجبالُ على الطَّير؟ قلت: لأنَّ تَسخيرَها وتسبيحَها أعجَبُ وأدلُّ على القُدرةِ وأدخلُ في الإعجاز، لأنّها جَمادٌ، والطَّيرُ حَيوانٌ ناطِق. روي: أنه كانَ يَمُرُّ بالجِبالِ مُسَبِّحًا وهي تُجاوِبُه. وقيل: كانَت تَسيرُ مَعَه حَيثُ سار. فإن قلت: كيفَ تَنطِقُ الجِبالُ وتُسَبِّح؟ قلت: بأن يَخلُقَ اللهُ فيها الكَلامَ كما خَلَقَه في الشَّجرةِ حينَ كلَّمَ موسى. وجَوابٌ آخر: ....

أنّ كلَّ مجتهِدٍ مُصيبٌ[1]. وهذه مخالفةٌ لقولِه: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾، ولولا النَّقلُ لاحتَمَلَ توافقُهما، على أنّ قولَه: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا﴾ لإظهارِ ما تفضَّلَ عليه في صِغَرِه[2]. تَمَّ كلامُه.

يُريدُ أنّ الأصلَ: ففَهَّمناهُما، ولمّا اختَصَّ سُليمانَ عليه السَّلامُ بِصِغَرِ السِّنّ، والفَهْمُ منهُ أغرَبُ، خُصَّ بالذِّكر.

قولُه: (والطَّيرُ حيَوانٌ ناطقٌ)، يعني: أنّ الجَبَلَ صامتٌ والطَّيرَ ناطقٌ. **النِّهاية**: في الحديثِ: «على رَقَبتِه صامت»[3] يعني الذهبَ والفضّة، خلافَ الناطِقِ وهُو الحيَوانُ.

الراغب: لا يكادُ يُقالُ النُّطقُ إلّا للإنسان، ولا يُقالُ لغيرِه إلّا على سَبيل التبَع نحو: الناطِقِ والصامت، فيرادُ بالناطق: ما لهُ صوتٌ، وبالصّامت: ما لا صوتَ لهُ[4].

قولُه: (كما خَلَقَه في الشّجرة)، مذهبُه[5].

---

(١) وقد سبق نَقلُ الخلافِ فيها بين علماءِ الأصول. وللفائدة انظر: «المُستصفى» للغزالي (٢: ١٠٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٣).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح طويل أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِي الله عنه.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٨١١.

(٥) يعني: في خَلقِ كلام الله تعالى.

وهو أن يُسبِّحَ مَن رآها تَسيرُ بتَسيير الله، فلما حُمِلَت على التَّسبيحِ وُصِفَت به. ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ أي: قادِرينَ على أن نفعلَ هذا، وإن كان عَجَبًا عندَكم. وقيل: وكنّا نَفعَلُ مِثلَ ذلك بالأنبياءِ.

اللَّبوس: اللِّباس. قال:

البَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبوسَهَا

والمُراد: الدِّرع. قالَ قَتادة: كانت صَفائح، فأوّل من سَرَدَها وحَلَّقَها داود، فجَمَعَت الخِفّةَ والتَّحصين. ﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ قُرِئ بالنُّونِ والياءِ والتَّاءِ، وتَخفيفِ الصّادِ

قولُه: (وهُو أن يُسبِّحَ مَن رَآها تَسيرُ بتسييرِ الله تعالى)، يريدُ أنهُ منَ الإسنادِ المَجازيِّ. قال صاحبُ «الفرائد»: هذا الجوابُ يُشكِلُ لقولِه: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وتسييرُ الجبال معَه ليسَ في القرآن، ولا ضرورةَ في حَمْلِ التسبيح على السَّيْر.

قولُه: (وكنّا نفعَلُ مِثلَ ذلك بالأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ تذييلٌ للكلام السابِق، نحو قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ إلى قولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، ثُمّ مُتعلِّقُ ﴿فَٰعِلِينَ﴾ إمّا خاصٌّ فيُقدَّرُ: على أن يُفعَلَ هذا، أي: ما فعلنا بداود عليه السلام، أو عامٌّ فيُقَدَّر: كما نفعلُ مثل ذلك بالأنبياءِ أي: ما يشبه هذه المعجزةِ التي آتَينا الأنبياءَ الماضيةَ.

قولُه: (البَسْ لكلِّ حالةٍ لَبوسَها؟)، تمامُه في «المُطلِع»:

إمّا نعيمُها وإمّا بوسُها[1]

أي: البَسْ لكلِّ حالةٍ ما يَصلُحُ لها، يعني: أعِدْ لكلِّ زمانٍ ما يُشاكِلُه ويُلائمُه.

قولُه: (﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ قُرِئَ بالنُّونِ والتاءِ والياء)، بالنُّون: ابنُ عامرٍ[2] وأبو بكر،

---

(١) الرجز لبيهس الفزاري، كما في «لسان العرب» (لبس).

(٢) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله. والصواب أنّ ابنَ عامرٍ ممّن قرأ بالتاء، كما في «التيسير» للداني ص ١٥٥، و«حجّة القراءات» ص ٤٦٩.

وتَشديدِها؛ فالنونُ لله عزَّ وجَلّ، والتّاءُ للصَّنعةِ أو للَّبوسِ على تأويل الدِّرع، والياءُ لداودَ أو للَّبوس.

[﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ * وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ ﴾ ٨١-٨٢].

قُرِئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾ و«الرِّياح» بالرَّفعِ والنَّصبِ فيهما؛ فالرفعُ على الابتِداء، والنَّصبُ على العَطفِ على الجِبال.

فإن قلت: وُصِفَت هذه الرِّياحُ بالعَصفِ تارةً وبالرَّخاوةِ أخرى، فما التَّوفيقُ بينهما؟ قلت: كانَت في نفسِها رَخيَّةً طَيِّبةً كالنَّسيم، فإذا مَرَّت بكُرسيِّه أبعَدَت به في مُدّةٍ يَسيرة، على ما قال: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢] فكانَ جمعُها بينَ الأمرَينِ: أن تكونَ رُخاءً في نفسِها وعاصِفةً في عَمَلِها، مع طاعَتِها لسُلَيمانَ وهُبوبِها على حَسْبِ ما يُريدُ ويَحتكِم: آيةً إلى آيةٍ، ومُعجِزةً إلى مُعجِزة. ....

وبالتاءِ: حَفْصٌ، والباقونَ: بالياءِ التَّحتانيِّ، والتشديدُ: شاذٌّ(١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾ و«الرياح»)، بالإفراد والنصب: سبعة، والبواقي: شواذ.

قولُه: (ويَحْتكم: آيةً إلى آية)، أي: يَحتكمُ سليمانُ. **الأساس**: وحَكَّمَه في مالِه فاحتكَم فيه وتحكَّمَ، ولا تَحكَّمْ عليّ. و«آيةً»: نَصبُ خبرُ «كان»، «وأن تكونَ رُخاء» بدَلٌ منَ «الأمرَيْنِ». ويُروى «آية» و«هُبوبها» مرفوعَيْنِ على الابتداءِ والخبر، فعلى هذا خبرُ «كان»: «أن تكونَ»، والوَجْهُ الأوّلُ نظرًا إلى المعنى.

---

(١) وممن قرأ به أبو عمرو بن العلاء في روايةٍ عنه كما في «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه ص ٩٢، و«البحر المحيط» (٧: ٤٥٧).

وقيل: كانَت في وقتٍ رُخاء، وفي وقتٍ عاصِفًا؛ لهبوبها على حُكمِ إرادَته، وقد أحاطَ علمُنا بكلِّ شيءٍ، فنُجري الأشياءَ كلَّها على ما يقتَضيه عِلمُنا وحِكمَتُنا.

أي: يَغوصونَ له في البِحارِ فيستَخرِجونَ الجَواهر، ويَتَجاوزونَ ذلكَ إلى الأعمالِ والمِهَنِ وبناءِ المَدائنِ والقُصورِ واختراعِ الصَّنائع العَجيبة، كما قال: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣] واللهُ حافِظُهم أن يَزيغوا عن أمرِه، أو يُبَدِّلوا أو يُغَيِّروا، أو يوجَدَ مِنهم فسادٌ في الجُملةِ فيما هم مُسَخَّرونَ فيه.

[﴿وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ * فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَهۡلَهُۥ وَمِثۡلَهُم مَّعَهُمۡ رَحۡمَةً مِّنۡ عِندِنَا وَذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰبِدِينَ﴾ ٨٣-٨٤].

أي: ناداهُ بأنّي مَسَّنِيَ الضُّرّ. وقُرِئ: «إنِّي» بالكَسرِ؛ على إضمارِ القَولِ، أو لِتَضَمُّنِ النِّداءِ مَعناه. و«الضّر» بالفَتح: الضَّررُ في كُلِّ شيء، وبالضَّم: الضَّررُ في النَّفسِ مِن

قولُه: (وقيل: كانت في وقتٍ رُخاءً، وفي وقتٍ عاصفًا)، كما وُصِفَتْ عَصَا موسى تارَةً بأنّها جَانّ، وتارَةً بأنها ثُعبانٌ، فإنها في بَدْءِ الإلقاءِ جَانّ، وفي الانتهاءِ ثُعبان، أو أنّها جانٌّ في خِفّتِها، وثُعبانٌ في عِظَم خَلْقِها.

قولُه: (والمِهَن)، الجوهري: المَهْنَةُ بالفتح: الخِدمة، وحَكَى أبو زيدٍ والكسائيُّ بالكسر، وأنكَرَه الأصمَعيُّ، والماهِنُ: الخادم.

قولُه: (واللهُ حافِظُهم أن يَزيغوا عن أمرِه) إلى قولِه: (أو يوجَدَ منهم فَسَادٌ في الجُملة فيما هُم مُسَخَّرونَ فيه)، إيذانٌ بأنّ قولَه: ﴿وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، كما كان قولُه: ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ تذييلًا لقولِه: ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ﴾، وقولُه: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ لقولِه: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٍ﴾ ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾، وكان إثباتُ العِلم مناسبًا لقولِه: ﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ﴾ للجزاء، وإن قَدَّرَ المصنِّفُ: «فنُجْري الأشياءَ كلَّها على ما يقتضيه عِلمُنا».

مَرَضٍ وهُزال، فَرَّق بينَ البِناءينِ لافتِراقِ الـمَعنيَين. ألطَفَ في السُّؤالِ حيثُ ذكرَ نفسَه بما يُوجِبُ الرَّحمة، وذَكَرَ ربَّه بغايةِ الرَّحمةِ ولم يُصَرِّحْ بالـمَطلوب.

ويُحكى أنَّ عَجوزًا تعرَّضَت لسُلَيمانَ بنِ عبدِ المَلكِ، فقالَت: يا أميرَ المُؤمِنين، مَشَت جِرذانُ بَيتي على العِصِيِّ، فقالَ لها: ألطَفتِ في السُّؤال، لا جَرَم، لَأَرُدَّنَّها تَثِبُ وَثبَ الفُهودِ، ومَلأَ بيتَها حَبًّا. كانَ أيوبُ عليه السَّلامُ رُوميًّا مِن وَلَدِ إسحاقَ بنِ يَعقوبَ عليهِم السَّلام، وقد استَنْبَأه الله، وبَسَطَ عليه الدُّنيا، وكَثَّرَ أهلَه ومالَه: كانَ له سَبعةُ بنينَ وسَبعُ بَنات، وله أصنافُ البَهائم، وخمسُ مئةِ فدّانٍ يتبَعُها خمسُ مئةِ عبد، لِكلِّ عبدٍ امرأةٌ ووَلَدٌ ونَخيل، فابتَلاهُ اللهُ بِذَهابِ ولَدِه؛ انهَدَمَ عليهم البيتُ فهَلَكوا، وبِذهابِ مالِه، وبالمَرَضِ في بَدَنِه ثماني عَشْرَةَ سَنة. وعن قَتادة: ثلاثَ عشْرةَ سَنة. وعن

قولُه: (ولم يُصرِّحْ بالمطلوب)، أي: قال: ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ولم يقُلْ: ارحَمْ ضُرِّي، لِيَعُمَّ ويَشمَلَ ويُشْعِرَ بالتعليل، ولذلك استُجيبَ له، ونُكِّرَ الضُّرُّ في قولِه: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ أي: ضرٌّ عظيمٌ متميِّزٌ مِن بيْنِ الضُّر، فلو عَرَّفَ لكان عَيْنَ الضُّرِّ السابقِ ولم يُعلَمْ تهويلُه.

قولُه: (جِرْذان بَيْتي)، الجوهري: الجَرذُ: ضَرْبٌ منَ الفأر، والجَمْعُ: الجِرْذانُ بكسرِ الجيمِ والذال المعجمة. «على العِصِيِّ»: حالٌ، أي: مَشَتْ متكئةً على العِصِيِّ، وذكَرَ صاحبُ «المَثَلِ السائر»: أنّ امرأةً اشتكَتْ بعضَ وَلَدِ سَعدِ بن عُبادَةَ قلّةَ الفأرِ في بيتِها، فقال: املؤوا بيتَها خُبزًا وسَمْنًا ولحمًا[1].

قولُه: (لَأَرُدَّنّها تَثِبُ)، مُشاكَلةٌ، على نحوِ قولِ شُرَيحٍ فيمَن شَهِدَ عندَه: إنك لَسَبْطُ الشّهادة، فقال: لأنها لم تجعَدْ عليّ.

قولُه: (فَدّان)، الجوهري: هو آلةُ الثورَيْنِ للحَرْث، وهُو فَعّالٌ بالتشديد، وقال أبو عَمْرو: هِي البقرُ التي تَحرُث، والجَمْعُ الفَدادِينُ مخفَّف.

(١) انظر: «المثل السائر» (٢: ٢٠٠) وفيه: «قيس بن عبادة»، بدلاً من قوله: «سعد بن عُبادة».

مُقاتِل: سَبعًا وسَبعةَ أشهُرٍ وسَبعَ ساعات، وقالتْ له امرأتُه يومًا: لو دَعَوتَ الله، فقال لها: كَم كانَت مُدّةُ الرَّخاء؟ فقالَت: ثمانينَ سَنة، فقال: أنا أستَحي مِن الله أن أدعوَه وما بَلَغَت مُدّةُ بلائي مُدّةَ رخائي، فلمّا كَشَفَ اللهُ عنه، أحيا ولدَه ورزَقَه مِثلَهم ونَوافِلَ مِنهم. ورُوِي: أنّ امرأتَه ولدَت بعدُ سِتّةً وعِشرينَ ابنًا.

أي: لِرَحمَتِنا العابِدينَ، وأنا نَذكُرُهم بالإحسانِ لا نَنساهُم، **أو رحمةً مِنا لأيوبَ** وتذكرةً لغَيرِه مِن العابِدين، ليَصبِروا كما صَبَرَ حتّى يُثابوا كما أُثيبَ في الدُّنيا والآخِرة.

[﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۞ وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٨٥-٨٦].

قِيلَ في ذي الكِفل: هو إلياس. وقِيل: زكَريّا. وقِيل: يُوشَعُ بنُ نون، وكأنه سُمِّيَ بذلكَ لأنه **ذو الحَظِّ مِن اللّهِ**، والمَجدُودِ على الحَقيقة. وقيل: كانَ له ضِعفُ عَمَلِ الأنبياءِ في زمانِه وضِعفُ ثوابِهم. وقيل: خَمسةٌ مِن الأنبياءِ ذَوو اسمَين: إسرائيلُ

قولُه: (لو دَعَوت)، لو: يَحتملُ أن تكونَ بمعنى التمنّي، وأن تكونَ للشَّرط.

قولُه: (أو رحمةً مِنًّا)، عطفٌ على قولِه: «لرحمتِنا» أتى باللام أوّلًا، ثُمَّ نزَعَها ثانيًا، والرحمةُ: مفعولٌ له؛ ليُؤْذِنَ بأنّ الكلامَ على الأوّل: تذييلٌ عامٌّ في العابِدين، فيَدخُلُ فيه أيوبُ دخولًا أوّليًا، فلا بدَّ مِن تقديرِ اللام لحصُولِها قبْلُ وبعدُ، وعلى الثاني: تتميمٌ، فتختصُّ الرحمةُ بأيوبَ عليه السَّلامُ، فلم يحتَجْ إلى اللام لحصُولِ المقارَنة، و«الرحمةُ» و«الذِّكرى» في الأوّلِ متنازِعانِ في «العابِدين»، ولذلك قال أولًا: «لرحمتنا العابدين»، وثانيًا: «وأنا نذكرهم» حيثُ أتى بضمير «العابدين»[1].

قولُه: (ذو الحَظِّ منَ الله)، لأنّ الكِفلَ بالكسر: الحَظُّ والنَّصيبُ. رَوَى مُحيي السُّنّةِ عن عطاءٍ: أنّ نبيًّا منَ الأنبياءِ أوحَى اللهُ تعالى إليه: إنّي أُريدُ قَبْضَ رُوحِك، فاعرِضْ مُلكَكَ على بني إسرائيلَ، فمَن تكفَّلَ لكَ أنهُ يُصلّي باللّيل لا يَفتُرُ، ويَصُومُ بالنّهارِ لا يُفطِرُ، ويقضي

---

(١) من قوله: «ولذلك قال أولاً» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

ويَعقوب، إلياسُ وذو الكفل، عيسى والمَسيح، يُونسُ وذو النّون، مُحَمَّدٌ وأحمد، صلواتُ الله وسلامُه عليهم أجمَعين.

[﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَـٰتِ أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ ٨٧]

﴿ٱلنُّونِ﴾ الحوت، فأُضِيفَ إليه. برمَ بقَومِه لطولِ ما ذَكَّرَهم فلَمْ يذَّكَّروا وأقاموا على كُفرِهم، فراغمَهم، وظنَّ أنّ ذلكَ يَسوغُ حيثُ لم يَفعَلْه إلا غَضَبًا لله وأنفةً لدينِه، وبُغضًا للكُفرِ وأهلِه، وكانَ عليه أن يُصابِرَ ويَنتَظِرَ الإذنَ مِن الله في المُهاجَرةِ عَنهم، فابتُلِيَ ببَطنِ الحُوت. ومعنى مُغاضَبتِه لقَومِه: أنه أغضَبَهم بمُفارَقَتِه لـخَوفِهِم حُلولَ العِقابِ عليهم عِندَها. وقَرأ أبو شَرَف: «مُغضَبًا».

قُرِئ: ﴿نَّقۡدِرَ﴾ و(نُقَدِّر) مُـخَفَّفًا ومُثَقَّلًا، و«يَقدِر» بالياءِ بالتَّخفيف. و«يُقدَر»، و«يُقَدَّر» على البِناءِ للمَفعولِ مُخفَّفًا ومُثَقّلًا. وفُسِّرت بالتَّضييقِ عليه، ....

بيْنَ الناسِ ولا يَغضَب، فادفَعْ مُلكَكَ إليه، ففعَلَ ذلك شابٌّ، فقال: أنا أتكفَّلُ ذلك، فتكفَّلَ ووَفَى به، فشَكَرَ اللهُ تعالى لهُ ونبَّأه فسُمِّي ذا الكِفْل(١).

قولُه: (برِمَ بقومِه)، الجوهريّ: البَرَمُ بالتحريكِ: مصدرُ بَرِمَ به بالكسر: إذا سَئِمَه، وتبَرَّمَ بِهِ مثلُه، وأبْرَمَه، أي: أمَلَّهُ وأضْجَرَه.

قولُه: (فراغَمَهم)، الأساس: وراغَمَ أباهُ: فارَقَه على رَغْم منهُ وكراهةٍ.

قولُه: (وأنَفةً لِدينِه)، الجَوهري: أنِفَ منَ الشيءِ يأنَفُ أنَفًا وأنفةً: استَنكَفَ.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿نَّقۡدِرَ﴾) بالنُّون مخفَّفًا: الجماعةُ، والبواقي: شَوَاذٌّ(٢).

قولُه: (وفُسِّرتْ بالتضييقِ عليه)، قال مُحيي السُّنّة: قال عطاءٌ وكثيرٌ منَ العلماء: لن

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٤٨).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٣٣٢).

....

يُضيِّق عليه بالحَبْس مِن قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] أي: يُضيِّقُ، وقال أيضًا: لن يَقدِرَ عليه، أي: لن يَقضيَ عليه بالعقوبة، قالهُ مجاهدٌ والضَّحّاكُ والكَلْبيُّ، وفي روايةٍ عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما، يقال: قَدَّرَ اللهُ الشيءَ تقديرًا، وقَدَرَ يَقدُرُ قَدْرًا بمعنًى واحد، قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، وفي قراءةِ مَن خفَّفَها دليلٌ على هذا، وعليه قراءةُ عُمرَ بنِ عبدِ العزيز والزُّهريِّ: «لن نُقدِّرَ» بالتشديد[١]. قال الزجّاجُ: أي: ظَنَّ أنْ لن نُقدِّرَ عليه ما قَدَّرنا مِن كونِه في بَطْنِ الحُوت، و«نَقدِرُ» بمعنى: نُقدِّر[٢]. جاء في التفسير، ورُوِي عنِ المصنِّفِ أنهُ قال: تفسيرُ ابنِ عبّاس بمعنى القُدرة معناهُ: أنْ لا نُورِدَ عليه تقديرًا يَضُرُّه لكونِه مُبتلًى به، يقول: قَدَّرَ اللهُ عليه الضَّراءَ، وقَدَّرَ لهُ السَّراءَ، كقولِك: قضَى القاضي على فلانٍ وحَكَمَ عليه، وإذا جُعِلَ منَ القُدرةِ فسَبيلُه سَبيلُ الاستعارة، أي: فعَلَ فعْلَ مَن ظنَّ أنْ لن نَقدِرَ عليه، والاستعارةُ تكونُ في الأسماءِ والأفعالِ والحروف، ونَظيرُه سَبَعَ الرجُلَ: إذا ذَمَّه، وحقيقتُه فَعَلَ به فعْلَ السَّبُع بالمسبوع مِن قولِهم: شاةٌ مسبوعة.

وقلتُ: مرجِعُ كلامِه أنهُ منَ الاستعارة التَّبَعيّةِ التي وقَعَتْ على سَبيل الاستعارةِ التمثيليّة، يَدُلُّ عليه قولُه: «فكانت حالُه ممثَّلةً بحالِ مَن يَظُنُّ أنْ لن نَقدِرَ عليه»، فاستُعيرَ الفعلُ هاهنا كما استُعيرَ «لعلّ» في قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] كما قَرَّرَهُ صاحبُ «المِفتاح»[٣].

وقال صاحبُ «الفرائد»: لمّا أمْكَنَ حَمْلُه على الحقيقة، وهُو أنهُ منَ القَدَر لقولِه تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [الفجر: ١٦] أي: ضَيَّق، فأيُّ ضرورةٍ في أن يُحمَلَ على ما ذَكَرَ منَ المجاز، وأمّا الوَهْمُ الذي ذَكَرَ فمردودٌ مِن أوجُهٍ، أحَدُها: أنّ مِثلَ هذا الخاطِرِ والظَّنِّ منَ المؤمن بعيدٌ، فكيف منَ النبيِّ المعصُوم؟ لأنّ ذلك كُفرٌ، وقولُه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٠٢).

(٣) «مفتاح العلوم» ص ٦١٢.

وبتَقديرِ الله عليه عُقوبة. وعن ابنِ عبّاس: أنه دَخَلَ على مُعاويةَ فقال: لقد ضَرَبَتْني أمواجُ القُرآنِ البارِحةَ فغَرِقتُ فيها، فلَمْ أجِدْ لنَفسي خَلاصًا إلا بِك. قال: وما هيَ يا مُعاوية، فقرأ هذه الآيةَ، وقال: أوَ يَظُنُّ نبيُّ الله أن لا يقدِرَ عليه؟ قال: هذا من القَدْرِ لا من القُدرة. والمُخَفَّفُ يَصِحُّ أن يُفَسَّرَ بالقدرة، على مَعنى: أنْ لَنْ نُعمِلَ فيه قدرَتَنا، وأن يكونَ من بابِ التَّمثيل، بمَعنى: فكانت حالُهُ ممثَّلةً بحالِ مَن ظنَّ أن لَن نقدِرَ عليه في مراغَمَتِه قومَه، مِن غَيرِ انتظارٍ لأمرِ الله. ويجوزُ أن يسبقَ ذلك إلى وَهمِه بوَسوَسةِ الشَّيطان، ثم يَردَعَه ويَرُدَّه بالبُرهان، كما يَفعَلُ المُؤمِنُ المُحَقِّقُ بنَزَغاتِ الشَّيطانِ وما يُوَسوِسُ إليه في كُلِّ وَقت. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] والخِطابُ للمُؤمِنين. ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ أي: في الظُّلْمةِ الشَّديدة المُتَكاثِفةِ في بَطنِ الحُوت، كقولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٧]

[الأحزاب: ١٠] ليسَ منَ الظَّنِّ الذي يكونُ كُفرًا. وثانيها: أنّ ما هَجَسَ بالخاطِرِ ولم يَستقِرَّ ولم يُلتفَتْ إليه لم يكنْ مِن بابِ الظنِّ. وثالثُها: مِثلُ هذا الخاطِرِ لم يكنْ أحدٌ معاتَبًا به. ورابعُها: لمّا كان هذا الظنُّ حاملًا لهُ على الخروجِ مِن بيْنِ القوم منَ الغضَب عُلِمَ أنهُ لم يكنْ ممّا ظَهَرَ بالوَسْوَسة ولم يُلتفَتْ إليه، ولم يكنْ مُخِلًّا بالاعتقاد.

والجوابُ: أنّ قولَه: «والمُخفَّفُ يصحُّ أن يُفسَّرَ بالقُدرة»، بعدَ ما ذكَرَها بيْنَ القوم منَ الوجوه، تنبيهٌ على التوسُّع في الكلام، وأنّ هذا وَجْهٌ يصارُ إليه لَمن لهُ يدٌ في البيان، لا أنهُ واجبٌ، وأمّا بقيّةُ السُّؤالِ فجوابُه سَبَقَ في خاتمةِ سُورةِ يوسُفَ عليه السّلامُ.

قولُه: (أي: في الظُّلْمةِ الشّديدةِ المتكاثِفة)، وذلك أنهُ حُبِسَ في بَطْنِ حوتٍ واحد، والجَمْعُ يَدُلُّ على التكاثُف، وأنشَدَ السِّيرافيُّ:

وليلٍ يقولُ الناسُ في ظُلُماتِهِ ... سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعُورُها[1]

(١) البيت لمضرِّس بن رِبْعي كما في «ديوان المعاني» ص ١٤٢، وعزاه الحصري في «زهر الآداب» (٢: ١٤٨) لابن مُكان السعدي.

وقولِه: ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] وقيل: ظلماتُ بَطنِ الحُوتِ والبَحرِ واللَّيل. وقيل: ابتَلَعَ حوتَهُ حُوتٌ أكبرُ منه، فحَصَلَ في ظُلْمَتَيْ بطنَي الحُوتَين، وظُلمةِ البَحر. أي بأنه ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ أو بِمَعنى «أي». عن النبي ﷺ: «ما مِنْ مَكروبٍ يَدعو بهذا الدُّعاءِ إلا استُجِيبَ له». وعن الحَسَن: ما نَجّاه ـ والله ـ إلا إقرارُه على نفسِه بالظُّلم.

[﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٨].

﴿نُـۨجِى﴾ و«نُنَجِّي» و«نُجِّي» ....

والدّليلُ عليه الوَجْهُ الثاني: «وقيل: ظُلُماتُ بطنِ الحُوتِ والبحرِ والليل» إلى آخِرِه.

قولُه: (ما مِن مكروبٍ يدعو)، رَوَينا عن أحمدَ بن حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ، عن سعدٍ رَضِي اللهُ عنه، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «دعوةُ ذي النُّونِ إذْ دَعَا في بطنِ الحوتِ قال: لا إلهَ إلّا أنتَ سبحانَك إنّي كنتُ منَ الظالمين، ما دَعَا بها أحدٌ قطُّ إلّا استُجيبَ لهُ»(١)، وفي روايةِ أحمدَ: «فإنهُ لم يَدْعُ بها مُسلمٌ ربَّه في شيءٍ إلّا استجابَ لهُ»(٢).

قولُه: (﴿نُـۨجِى﴾، و«نُنَجِّي»، و«نُجِّي»)، في «المعالم»: قرَأ عاصمٌ بروايةِ أبي بكر: «نُجِّي» بنونٍ واحدةٍ وتشديدِ الجيم(٣) وتسكينِ الياء لأنها مكتوبةٌ في المصحفِ بنونٍ واحدة، وقراءةُ العامّة: ﴿نُـۨجِى﴾ بنونَيْن، منَ الإنجاء، وإنّما كُتِبَ بواحدةٍ؛ لأنّ الثانيةَ كانت ساكنةً، والساكنُ غيرُ ظاهرٍ على اللِّسان، فحُذِفَت، كما فَعَلوا في «إلّا» حَذَفوا النُّونَ لِخفائها(٤). قال الزجَّاجُ: كُتِبَتْ بنونٍ واحدةٍ لأنّ(٥) النُّونَ الثانيةَ تخفى معَ الجيم، فأمّا ما رُوِيَ عن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٤٦٢)، والترمذي (٣٥٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٨٣)، والبزار في «المسند» (١١٦٣)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٩٨) وقال: رجالُه رجالُ الصحيح غير إبراهيم بن محمد بن سعد وهو ثقة.

(٢) في النسختين: «استجاب ربُّه».

(٣) وقرأ بها أيضًا ابن عامر كما في «حجّة القراءات» ص ٤٦٩.

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥٢).

(٥) من قوله: «الثانية كانت ساكنةً، والساكن» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

عاصم بنونٍ واحدةٍ فلا وَجْهَ لهُ؛ لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يكونُ بغيرِ فاعل، وقد قال بعضُهم: المعنى: نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين، وهذا خطأٌ بإجماع النَّحويِّين، لا يجوزُ «ضُرِبَ زيدًا» تريدُ: ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا؛ لأنك إذا قلتَ: «ضُرِبَ زيدٌ» فقد عُلِمَ أنّ الذي ضربه ضربٌ، ولا فائدةَ في إضمارِه وإقامتِه مقامَ الفاعل[١]، قيل: لأنهُ لو كان على ما لم يُسَمَّ فاعلُه لم يُسكِّنِ الياءَ، ورَفَعَ المؤمنون.

وقال أبو عليٍّ: راوي هذه القراءةِ عن عاصم غالطٌ، وأنهُ قَرَأَ ﴿نُنجِي﴾ بنونَيْن كما رَوَى حَفْصٌ عنهُ، لكنّ النُّونَ الثانيةَ تُخفَى معَ الجيم، ولا يجوزُ تبيينُها، فالتَبَسَ على السامع الإخفاءُ بالإدغام، ويَدُلُّ على هذا إسكانُه الياءَ في «نُجّي»؛ لأنّ الفعلَ إذا كان مَبْنيًّا للمفعول وكان ماضيًا لم يَسكُنْ آخرُه، وإسكانُ آخِرِ الماضي إنّما يكونُ في قولِ مَن قال: رَضِيَ رِضًا، وليس هذا منهُ. وأيضًا، الفعلُ المبنيُّ للمفعول ينبغي أن يُسنَدَ إلى المفعول كما يُسنَدُ المبنيُّ للفاعل إلى الفاعل، وإنّما يُسنَدُ إلى غيرِه إذا لم يُذكَرِ المفعولُ به[٢].

وقال الشيخُ الجَعبَريُّ: وَجهُ تشديدِ «نُجِّي»: أنّ أصلَه «نُنْجي» مضارعُ «أنجَى»، أُدغِمَتِ النُّونُ في الجيم لتجانُسِها في الانفتاح والاستِفَالِ والجَهْرِ والترقيق على حدِّ إجّاصٍ وإجّانة. وقال أبو عُبَيْد[٣]: أصلُه «نُنَجّي» مضارعُ «نَجّى» ثم أُدغِم، أو ماضٍ مبنيٌّ للمفعول سُكِّنَتْ ياؤهُ للتخفيفِ وأُقيمَ المصدرُ المقدَّرُ مقامَ الفاعل، أي: نُجِّي النجاءُ، فبقي «المؤمنينَ» منصُوبًا على المفعولية. وُردَّ بمَنْعِ الإدغام في المشَدَّد، وبأنّ المصدَرَ لو وُجِدَ لقُدِّمَ المفعولُ به عليه في النِّيابة، والمفتوحةُ لا تُخفَّفُ. وأُجيبَ على ضَعْفٍ، لجوازِ الإدغام في المُشَدَّد على لُغة تخفيفِ المُضاعَف، وهي روايةُ أبي زَيْدٍ عن أبي عَمْرو. ويجوزُ إقامةُ المصدرِ مُطلقًا مرجوحًا على الكوفيّة، ومنهُ قراءةُ يزيد: «ليُجزى قومًا»[٤]، أي: ليُجْزَى الجزاءُ قومًا[٥]. وقولُه:

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٠٣).

(٢) «الحجّةُ للقراءة السبعة» لأبي علي الفارسي (٥: ٢٥٩).

(٣) القاسم بن سلّام، الإمام المجمع على جلالتِه، له كتاب في «القراءات» لم يَصِلْنا.

(٤) يعني: في الآية ١٤ من سورة الجاثية؛ بضم الياء من «ليُجزى» وعلى البناءِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

(٥) انظر: «حجّة القراءات» ص ٦٦٩.

والنُّون لا تُدغَمُ في الجيم، ومن تَمَحَّلَ لِصِحَّتِه فجعله «فُعِل» وقال: نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين، فأَرسَلَ الياءَ وأسنَده إلى مَصدَرِه، ونَصبَ المؤمنينَ بالنَّجاءِ؛ فمُتَعسِّفٌ بارِدُ التَّعَسُّف.

[﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۞ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ ٨٩-٩٠].

ولو وَلَدتْ قفيرة جَرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الكلبِ الكلابا[(١)]

وبِجوازِ حَمْلِ الفتحةِ على أختِها[(٢)]، ومنهُ قراءةُ الحَسَن: «وذَرُوا ما بَقى»[(٣)]، وقولُه:

هُوَ الخليفةُ فارْضَوا ما رَضِي لكمُ ماضي العزيمةِ ما في حُكمِه جَنفُ[(٤)]

ووَجْهُ تخفيفِه أنهُ مضارعُ «أنجى»، والإخفاءُ أغنَى عن الإدغام، وهُو المختارُ عملًا بالأفصَح السّالم منَ التأويل، خلافًا لأبي عُبَيدةَ، إذْ لا تمسُّكَ لهُ برَسْمِها واحدةً، وإذا صَحَّ نَقلُها وظهَرَ وجهُها فلا نلتفتُ إلى قولِ جاهلٍ به ومُعانِد فيه، ومِن ثَمَّ احتاجَ قارئُه إلى ذكاءٍ يُبيِّنُ لهُ الحقَّ منَ الباطل.

وقال الشيخُ موفَّقُ الدِّين الكَواشيُّ: لا شَكَّ أنّ هذه أقوالُ مَن غَفَلَ عن أثبتِ أصلٍ أُخِذَت عنهُ العربيّة، ورَكَنَ إلى أقوالٍ وأشعارٍ نُقِلت عمّن لا يُعتمَدُ عليه لجَهْلِه وعَدَم عدالتِه. وأيضًا، قولُهم: لم يأتِ عن العربِ مِثلُها، يُشيرُ إلى أنهُ أحاطَ بجميع كلام العرَب، وهذا تَحجُّرٌ للواسع، وسَهْوٌ ظاهر، ومَن زَعَمَ أنهُ غَلَطٌ منَ الراوي، زَعَمَ أنه ليسَ بثقةٍ ولا ضابط، فكانت غيرَ مقطوع بصحّتِها، وقولُ مَن زعَمَ أنهُ: مُتعسِّفٌ؛ باردٌ بَشِعٌ وأشنَعُ تعسُّفًا.

---

(١) عزاه البغدادي لجرير في «خزانة الأدب» (١: ٣٢٩)، ولم أجده في «ديوانه».

(٢) في (ف): «أحسنيها»، وفي (ط): «أختيها».

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهذه القراءة ذكرها الزمخشري فيما تقدّم من «تفسيره» عند الآية المذكورة.

(٤) لجرير في «ديوانه» ص ٣٠٨.

سألَ ربَّه أن يَرزُقَه وَلَدًا يَرِثُه، ولا يَدَعَه وَحيدًا بلا وارِث، ثم ردَّ أمرَه إلى الله مُستَسْلِمًا فقال: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ﴾ أيْ: إنْ لَم تَرزُقني مَن يَرِثُني فَلا أُبالي، فإنكَ خَيرُ وارِث. «إصلاحُ زوجِه»: أن جَعَلَها صالِحَةً للوِلادةِ بعدَ عَقرِها. وقيل: تَحسينُ خُلُقِها، وكانت سَيِّئةَ الخُلُق.

الضَّمير للمَذكُورينَ مِن الأنبياءِ عليهم السَّلام؛ يُريدُ أنهم ما استَحَقُّوا الإجابةَ

قولُه: (الضَّميرُ - في ﴿إِنَّهُمۡ﴾ - للمذكورينَ منَ الأنبياءِ عليهِمُ السَّلامُ)، اعلَمْ أنهُ تعالى عَقَّبَ استجابةَ دعاءِ زكريَّا بما يشتملُ على تعليلِ استجابةِ دعوةِ الأنبياءِ السالفة، أمّا أولًا فقولُه تعالى في حقِّ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ * وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ فإنهُ مسبوقٌ بالدُّعاءِ مِن أبيه نوح عليه السّلامُ لقولِه تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذۡ نَادَىٰ مِن قَبۡلُ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَنَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥ﴾، وأمّا ثانيًا فقولُه تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ إلى قولِه: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾، وأمّا ثالثًا فقولُه تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾ إلى قولِه: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّ﴾، وشَرَطَ في التعليل ثلاثَ شَرائط، أحَدُها: المسارعةُ في الخَيرات؛ لأنَّ الوسيلةَ مقدَّمةٌ على الطَّلَب. وثانيها: أن يكونَ الداعي بيْنَ الخَوْفِ والرَّجاء يخافُ تقصيرَه، كقولِه تعالى: ﴿يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [الزمر: ٩] أي: لا يَعتمِدُ على عَمَلِه؛ لأنَّ العَمَلَ بالخَواتيم، ويرجو معَ ذلك رحمةَ ربِّه الواسعةَ، وثالثُها: أن يكونَ مُخلِصًا لا مُرائيًا كما قال إبراهيمُ[1]: أن يرى اللهُ منَ العَبْدِ الإخلاصَ والخشوعَ إذا تَخَلَّى معَه، إذْ ليس الخشوعُ أنْ تراه يأكُلُ الـجَشِب[2]، ويلبَسَ ويُرائي.

(١) يعني إبراهيم النخعي رحمه الله، سبقت ترجمته.

(٢) في الأصل الخطي من «الكشاف»: «يأكل خشنًا ويلبس خشنًا»، وفي المطبوع: «يأكل خشنًا ويلبس خشنًا»، وفي نص «الكشاف» من (ط): «يأكل جشبًا ويلبس جشبًا»، وسيأتي في كلام الطيبي ما يُفيد صحة «جشبًا» فيما يتعلق بالأكل، فأثبتُّه، أما فيما يتعلق باللبس فأبقيتُها «خشنًا» كما هي في المطبوع، ويُوافقها المخطوط في أصل الخشونة أيضًا، والله أعلم.

إلى طَلباتِهم إلا لِمبادرَتِهم أبوابَ الـخَيرِ ومسارَعَتِهم في تَحصيلِها كما يَفعَلُ الرّاغِبونَ في الأُمورِ الـجَادُّون. وقُرِئ: «رَغْبًا وَرَهْبًا» بالإِسكان، وهو كقولِه تعالى: ﴿يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩].

﴿خَٰشِعِينَ﴾ قال الـحَسَن: ذُلَّلًا لأمرِ الله. وعن مُجاهِد: «الـخُشوع»: الخوفُ الدّائِمُ في القَلب. وقيل: مُتَواضِعِين. وسُئِلَ الأعمَشُ فقال: أمَا إني سألْتُ إبراهيمَ فقال: ألا تَدري؟ قلت: أفِدْني. قال: بينَه وبينَ اللّـهِ إذا أرخى سِترَه وأغلَقَ بابَه، فليَرَ اللهُ مِنه خيرًا، لعلَّكَ تَرى أنه أنْ يَأكُلَ جَشِبًا، ويَلبَسَ خَشِنًا[١]، ويُطَـأطِئَ رأسَه.

[﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٩١].

﴿أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ إحصانًا كُلّيًا مِن الحلالِ والـحَرامِ جَميعًا، كما قالت: ﴿وَلَمۡ

قولُه: (فليَرَ اللهُ منه خيرًا)، أي: يكونُ على حالةٍ يرى اللهُ منهُ بها خيرًا، على نحوِ: لا أرَيَنَّكَ هاهنا.

قولُه: (لعلّك ترى)، أي: لعلّك تَظُنُّ أنّ الخشوعَ أكْلُ الخَشِنِ ولُبْسَ المُسُوح وتطأطُؤ الرأسِ عندَ الملأِ منَ الناس، لا، بل الخُشوعُ بأنْ يُعامِلَ معَ الله في الخَلوةِ بالإخلاص.

قولُه: (جَشِبًا)، بالجيم والباءِ الموحَّدة. الجَوهريّ: طعامٌ جَشِبٌ ومَجْشوبٌ، أي: غليظٌ خَشِن، ويقالُ: هُو الذي لا أُدْمَ معَهُ.

قولُه: (﴿أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾)، أي: اذكُرِ التي أحصَنَتْ فَرْجَها إحصانًا كُلّيًا منَ الحلالِ والحرام جميعًا، هذه المبالغةُ يعطيها معنى عَطْفِ هذا المذكور على ما قبلَه مِن أسماءِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلام، ثُم التعبيرُ عن اسمِها بهذه الصِّفة المختصّة بها على الكناية.

قال صاحبُ «المِفتاح»: إذا اتّفَقَ في صفةٍ منَ الصِّفات اختصاصٌ بموصُوفٍ مُعيَّنٍ

---

(١) في الأصول الخطية: «الخشن»، وصوَّبناه ليُوافق لفظ الزمخشري في «الكشاف»، وانظر التعليق عليه.

يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠]. فإن قلت: نَفخُ الرُّوحِ في الجَسَدِ عِبارةٌ عن إحيائِه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ [الحجر: ٢٩] أي: أحيَيْتُه. وإذا ثَبَتَ ذلكَ كان قولُه: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ ظاهرَ الإشكال؛ لأنه يَدلُّ على إحياءِ مَريم. قلت: معناه: نَفَخنا الرُّوحَ في عيسى فيها؛ أي: أحيَيْناه في جَوفِها. ونحوُ ذلك: أن يقولَ الزَّمّار: نَفَختُ في بيتِ فُلان، أي: نَفَختُ في المِزمارِ في بَيتِه. ويَجوزُ أن يُراد: وفَعَلنا النَّفخَ في مَريَمَ مِن جِهةِ روحِنا، وهو جبريلُ عليه السَّلام؛ لأنه نَفَخَ في جَيبِ دِرعِها فوَصَلَ النَّفخُ إلى جَوفِها.

فإن قلت: هلّا قيل آيتين، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ﴾ [الإسراء: ١٢]؟ قلت: لأنَّ حالَهما بمَجموعِهما آيةٌ واحِدة، وهي ولادَتُها إياه من غَيرِ فَحل.

[﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ ٩٢].

«الأُمّة»: المِلّة، ....

لعارضٍ فيَذكُرُها متوصِّلًا بها إلى ذلك الموصُوف، مثلَ أن تقولَ: جاء المِضيافُ، وتريد زيدًا لِعارضِ اختصاصٍ للمضيافِ بزَيْد. ثُمّ في الإتيانِ بالموصُولة معَ الصِّلة الدِّلالةُ على مزيدِ تقريرِ الإحصان(١)، على نحوِ قولِه: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، والإيذانُ بأنها إنّما انتظَمَتْ في سِلكِ الأنبياءِ بسببِ هذه الخَصْلة.

قولُه: (مِن جهةِ رُوحِنا، وهُو جِبريلُ)، فـ «مِنْ» على هذا: ابتدائيّة، والإسنادُ مَجازيٌّ نحو: بنَى الأميرُ المدينةَ، والنَّفخُ حقيقةٌ، وعلى أن يُرادَ بنَفْخِ الرُّوح الإحياءُ: بيانيّةٌ، أي: نَفَخْتُ به ما يحيا به منَ الرُّوح. وإليه الإشارةُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ [ص: ٧٢]، أي: أحيَيْتُهُ، والأسلوبُ تمثيل، نحو قولِه تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧].

قولُه: (الأُمّةُ: المِلّة)، قال صاحبُ «المُطلِع»: الأُمّةُ: أصلُها القومُ يَجتمعونَ على دِينٍ

---

(١) في (ح) و(ف): «الاختصاص».

و﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ إشارةٌ إلى مِلةِ الإسلام، أي: إنّ مِلّةَ الإسلامِ هي مِلّتُكم التي يَجِبُ أن تكونوا عليها لا تَنحَرِفونَ عنها، يُشار إليها ملةً واحدةً ....

واحد، ثُمّ اتُّسِعَ فيها حتى قيل للدِّين: أُمّةٌ، واشتقاقُها مِن أَمَّ: قَصَدَ، وهِي المِلّةُ المقصُودةُ، قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣] أي: دينٍ ومِلّة.

قولُه: (و﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ إشارةٌ إلى مِلَّةِ الإسلام)، أي: المشارُ إليه ما في الذِّهنِ كما مضى في قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، ولمّا كان معنى الإشارةِ هاهنا لأجْلِ أكملِ التمييزِ والتعيين، والمشارُ إليه غيرُ محسوس ومُعرَّفٌ تعريفَ إضافةٍ للاختصاص، قال: «التي يجبُ أن تكونوا عليها»، أي: هذه المِلّةُ متعيِّنةٌ لكم، فلا مجالَ للانحرافِ عنها.

قولُه: (يُشارُ إليها مِلّةً واحدة)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾: حالٌ، والعاملُ: اسمُ الإشارة، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وفيه إيماءٌ إلى أنّ عاملَ الحالِ غيرُ عاملٍ فيها. قال المالكيُّ في «شَرْح التسهيل»: والأكثرُ أن يكونَ العاملُ في الحالِ هُو العاملَ في صاحِبِها؛ لأنها وإيّاهُ كالصِّفةِ والموصُوفِ ولكنّها كالمميِّزِ والمميَّزِ عنهُ، وكالخبرِ والمُخبَرِ عنه، ومعلومٌ أنّ ما يعمَلُ في المميِّز والمميَّز قد يكونُ واحدًا وقد يكون غيرَ واحد، وكذا ما يعمَلُ في الخبَرِ والمُخبَرِ عنهُ، فكذا الحالُ وصاحبُها، ومثالُ اتّحادِ العامل في الأبوابِ الثلاثة: طابَ زيدٌ نَفْسًا، وإنّ زيدًا قائمٌ، وجاء زيدٌ راكبًا، ومثالُ عَدَمِ الاتّحادِ في الثلاثة: لي عشرونَ درهمًا، وزيدٌ منطلِقٌ، على مذهب سيبويه، ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، فـ﴿أُمَّةً﴾: حالٌ، والعاملُ فيها: اسمُ الإشارة، و﴿أُمَّتُكُمْ﴾: صاحبُ الحال، والعاملُ فيها: ﴿إِنَّ﴾.

وقال ابنُ جِنّي في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ﴾ [الفتح: ٢٩]: نَصَبَ أشِدّاءَ على الحال، أي: هُم معَه على هذه الحالة، فتَجعَلُه حالًا منَ الضَّميرِ في «معَه»، ولو جعَلتَه حالًا منَ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ كان العاملُ في الحالِ غيرَ العامل في صاحِبِها، كان ذلك جائزًا كقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١][1]، وقولُه: «يُشارُ إليها» في الكتاب: حالٌ منَ الضّميرِ المجرورِ في «عنها»، وكذا «مِلّةً واحدةً»: حالٌ منَ الضّميرِ المجرورِ في «يُشارُ إليها».

(١) «المحتسب» (٢: ٢٧٦).

غيرَ مُختلِفة. ﴿وَأَنَا۠﴾ إلهكم إلهٌ واحِد ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ ونَصَبَ الحَسَن «أمَّتكم» على البَدَلِ مِن ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾، ورفع «أمّة» خبَرًا. وعنه رفعُهما جميعًا خبَرينِ لـ ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾. أو نَوى للثّاني مُبتدأ، والخِطابُ للنّاسِ كافّة.

قولُه: (غير مختلفة)، يريدُ: قولُه: ﴿وَٰحِدَةً﴾: صفةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى الوِحدة في «مِلّة» فيُوافقُه قولُه: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ﴾، ولهذا فَسَّره بقولِه: «وأنا إلهكم إله واحد»؛ لأنّ التركيبَ مِثْلُ قولِك: أنا أخوكَ، لِمَن يعرِفُ أخًا لهُ ويَعرِفُك، لكنْ[1] لا يَعرِفُ أنّك أخوه.

قولُه: (وأنا إلهُكم إلهٌ واحد)، تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمۡ﴾، وتخصيصُه بالتوحيدِ لاقتضاءِ المقام، وعَطْفُه على قولِه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ والفاءُ في ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ لترتُّبِ الحُكم على الوَصْف. وأمّا قضيّةُ ترتيبِ النَّظْم فإنّ هذه السُّورةَ كما مَرَّ نازلةٌ في بيانِ النّبوّةِ وما يتَعلّقُ بها، والمخاطَبونَ: المعانِدونَ مِن أُمّةِ محمدٍ صَلَواتُ وسَلامُه عليه، ولمّا فَرَغَ مِن بيانِ النبوّة، وتكريرِه تقريرًا، ومِن ذِكرِ الأنبياءِ مُسَلّيًا، عادَ إلى خطابهم بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي: هذه المِلّة التي كرّرتُها عليكم ملّةٌ واحدةٌ أختارُها لكُم فتمَسَّكوا بها وبعبادةِ الله تعالى والقولِ بالتوحيد، وهِيِ التي أدعوكُم إليها، لتَعَضُّوا عليها بالنَّواجِذ؛ لأنّ سائرَ الكتُبِ نازلةٌ في شأنِها، والأنبياءُ كلُّهم مبعوثونَ للدعوةِ إليها، ومُتّفقةٌ عليها، ثُم لمّا عُلِمَ إصرارُهم وعِنادُهم قيل: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾، المعنى: المِلّةُ واحدة، والربُّ واحد، والأنبياءُ متّفقونَ عليها، وهؤلاءِ البُعَداءُ جعَلوا أمرَ الدِّين الواحِدِ فيما بينَهم قِطَعًا كما تتوزَّعُ الجماعةُ الشيءَ الواحد.

قولُه: (ونَصَبَ الحَسَنُ «أُمّتكم»)[2]، قال ابنُ جِنّي: ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرو: «أُمتكم أُمّةٌ واحدةٌ» بالرَّفع، فتكونُ «أُمّةٌ واحدةٌ» بَدَلًا مِن ﴿أُمَّتُكُمۡ﴾، كقولِك: زيدٌ أخوكَ رجلٌ صَالحٌ، ولو قُرِئَ أُمتكم بالنَّصبِ بَدَلًا وتوضيحًا لـ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾، ورُفِعَ ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ لأنهُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ كان وَجْهًا جميلًا حَسَنًا[3].

---

(١) سقط لفظ: «لكن» من (ف).

(٢) انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص ٩٣، و«البحر المحيط» (٧: ٤٦٤).

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٥).

[﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ﴾ ٩٣].

والأصل: وتَقَطَّعتُم، إلا أنّ الكلامَ حُرِّفَ إلى الغَيبةِ على طَريقةِ الالتِفات، كأنّه يَنعى عليهِم ما أفسَدوهُ إلى آخَرينَ، ويُقبِّحُ عندَهم فِعلَهم، ويَقولُ لهم: ألا تَرَونَ إلى عظيمِ ما ارتَكبَ هؤلاءِ في دينِ الله. والمعنى: **جعلوا أمرَ دينِهم فيما بَينَهم قطعًا**، كما يَتوزَّعُ الجماعةُ الشيءَ ويَتَقسَّمونَه، **فيَطيرُ لهذا نَصيبٌ** ولذاكَ نَصيب، **تمثيلًا لاختِلافِهم** فيه، وصَيرورَتِهم فِرَقًا وأحزابًا شَتّى. ثُمّ تَوعَّدَهُم بأنَّ هؤلاءِ الفِرَقَ المُختَلفةَ إليه يَرجِعون، فهو محاسِبُهم ومُجازيهم.

[﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ ٩٤].

«**الكُفران**»: مَثلٌ في حِرمانِ الثَّواب، كما أنّ الشُّكرَ مَثلٌ في إعطائِه، إذا قيلَ لله:

قولُه: (والمعنى: جَعلوا أمرَ دينِهم فيما بينَهم قِطَعًا)، ضَمَّن «تقَطَّع» معنى «جَعَلَ». وقال أبو البقاءِ: ﴿أَمۡرَهُم﴾ أي: في أمرِهم، أي: تَفرَّقوا. وقيل: عَدَّى تقَطَّعوا بنفسِه؛ لأنهُ بمعنى قَطَّعوا، أي: فَرَّقوا(١).

قولُه: (فيَطيرُ لهذا نصيبٌ)، يقالُ: طار لهُ سهمٌ، أي: أسرَعَ وخَفَّ، وأصلُه منَ التطيُّرِ بالسانح والبارح للحظِّ والنَّصيبِ والخَيْبة والحِرمان.

قولُه: (تمثيلًا لاختلافِهم)، مفعولٌ لهُ لقولِه: «يَنْعى عليهم».

قولُه: (الكُفران)، مثَلٌ في حِرمانِ الثَّواب، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أي: لن تُحرَموا ثوابَه ولن تُمنَعوه. وإنّما قال: هُو مَثَلٌ؛ لأنّ حقيقةَ الشُّكرِ الثَّناءُ على المُحسِن بما أولاكَهُ منَ المعروف، وهذا في حقِّ الله تعالى مُحالٌ،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٦).

شَكور. وقد نَفى نفيَ الجِنسِ ليكونَ أبلغَ مِن أن يَقول: فلا نُكفِّر سَعيَه. ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ أي: نحنُ كاتبو ذلكَ السَّعيِ، ومثبتوه في صَحيفةِ عَملِه، وما نحنُ مُثبِتوه فهو غيرُ ضائعٍ، ومُثابٌ عليه صاحبُه.

[﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۞ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ ٩٥-٩٦].

استُعيرَ الحَرامُ للمُمتَنِعِ وجودُه. ومنه قولُه عزَّ وجَلّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى

فَشَبَّه معاملتَه معَ مَن أطاعَه، وعَمِلَ صالحًا لوَجْهِه، بثناءِ مَن قد أحسَنَ إليه غيرُه وأَوْلاهُ مِن معروفِه، ثُم استَعمَلَ لجانبِ المشَبَّه ما كان مستعملًا في المُشَبَّه به مِن لَفْظِ الشَّكور، وفي عكْسِه الكُفْرانُ. «النِّهاية»: وفي أسماءِ الله تعالى الشَّكورُ، وهُو الذي يَزْكُو عندَه القليلُ مِن أعمالِ العباد، فيُضاعِفُ لهمُ الجزاء، وهُو مِن أبْنيةِ المبالغة.

قولُه: (فهُو غيرُ ضائع[1])، إشارةٌ إلى ملزوم قولِه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾؛ لأنه كنايةٌ عنه.

قولُه: (استُعيرَ الحرامُ للمُمتنع وجودُه)، أنشَدَ صاحبُ «المُطلِع» للخنساءِ:

وإنّ حـــرامًا لا أرى الـدَّهرَ باكيًا ... على شَجْوِه إلّا بكيتُ على عَمْرِو[2]

وإنّما جَعَله استعارةً لأنّ الحرامَ اسمٌ لِما امتَنَعَ تناوُلُه قَطْعًا بسببٍ شَرْعيّ، فما حَكَمَ اللهُ بامتناعِه يكونُ كالشيءِ المُحَرَّم على الناس، ومنهُ الحديث: «حَرَّمتُ الظُّلمَ على نفْسي»[3]، أي: تقَدَّسْتُ عنهُ وتعالَيْت.

---

(١) في (ف) و(ح): «صانع» بالصاد المهملة والنون.

(٢) لم أجده في «ديوان الخنساء»، والصواب أنه لعبد الرحمن بن جُمانة المحاربي، كما في «لسان العرب» (حرم).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠)، ومسلم (٢٥٧٧)، وغيرهما من حديث أبي ذرّ رَضِي الله عنه.

﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٠] أي مَنَعَهما مِنهم، وأبى أن يكونا لهم. وقُرِئ: «وحَرْم»، «وحِرْم» بالفتحِ والكَسر، «وحَرَّم»، «وحُرِّم».

ومعنى ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ عَزَمنا على إهلاكِها. أو قدَّرنا إهلاكَها. ومَعنى «الرجوع»: الرّجوعُ مِن الكُفرِ إلى الإسلامِ والإنابة، ومَجازُ الآية: أنَّ قومًا عَزَمَ اللهُ على إهلاكِهم غيرُ متصوَّر أن يَرجِعوا ويُنيبوا، إلى أن تَقومَ القِيامةُ، فحينَئذٍ يَرجِعونَ ويَقولون: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٧] يعني: أنهم مَطبوعٌ على قلوبِهم، فلا يَزالونَ على كُفرِهم ويَموتونَ عليه حتّى يَروا العَذاب.

وقُرِئ: «إنهم» بالكَسر. وحَقُّ هذا أن يَتِمَّ الكَلامُ قبلَه، فلا بُدَّ مِن تقديرِ محذوف، كأنه قِيل: وحَرام على قريةٍ أهلكناها ذلك. وهو المذكورُ في الآيةِ الـمُتقدِّمةِ مِن العَمَل الصّالحِ والسَّعيِ المَشكورِ غيرِ الـمَكفور، ثُمّ عَلَّلَ فقِيل: إنهم لا يَرجِعونَ عن الكُفر،

قولُه: (وقُرِئ: «وحَرْم»، و«حِرْم» بالفَتْح والكسرِ)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالكسرِ وإسكانِ الراء، والباقونَ: بفَتْحِها وألفٍ بعدَ الرّاءِ(١).

الجوهري: الحرامُ ضدُّ الحَلال، وكذلك الحِرْمُ بالكسرِ، قال الكسائيُّ: ومعناهُ الواجبُ. وقال ابنُ جِنّي: قَرأ ابنُ عبّاس: «حَرْم» بفَتْح الحاءِ وسكونِ الرّاءِ والتنوين، وهُو مخفَّفٌ مِن «حَرِم» على لُغةِ بني تميم كبَطْرٍ مِن: بَطِرٍ، وفَخْذٍ مِن: فَخِذ. وقرأ ابنُ عبّاس أيضًا: «حَرُم» بضمِّ الراء(٢).

قولُه: (ومجازُ الآية)، أي: الذي ينبني جوازُ الآية وطريقتُها وسياقها عليه وبيانُ تقريرِ الاستعارة واستعمالُ الحَرام في المُمتنع وجودُه، وذلك أنّ ما عَزَمَ اللهُ تعالى عليه غيرُ متصَوَّر أن يكونَ خلافُه، فيَمتنعُ وجودُ إنابةِ هؤلاء؛ لأنّ اللهَ تعالى عَزَمَ على إهلاكِهم، فلا يَرجعونَ ولا يُنيبون.

---

(١) وهما لغتان مثل: حِلّ وحلال. انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٧٠.

(٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٦٥-٦٦) و«البحر المحيط» (٧: ٤٦٥).

فكيفَ لا يَمتَنِعُ ذلك. والقِراءةُ بالفَتحِ يَصِحُّ حملُها على هذا؟ أي: لأنهم لا يَرجِعون ولا صِلةَ على الوجهِ الأوّل.

قولُه: (**فكيف لا يَمتنعُ ذلك؟**)، أي: فكيف يَحصُلُ مِنهمُ العمَلُ الصَّالحُ والسَّعيُ المشكور؟ لأنّ الإنكارَ إذا دَخَلَ على المنفيِّ أفاد الثبوتَ.

قولُه: (**ولا صِلةَ على الوَجْهِ الأوّل**)، على أن يكونَ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ مُبتدأً، والخبَرُ: «حَرامٌ»، لا أن يكونَ تعليلًا، ولهذا قَدَّرَ في الأوّلِ «لا» زائدةً وقال: «إنّ قومًا عَزَمَ اللهُ على إهلاكِهم غيرُ مُتصَوَّرٍ أن يَرجِعوا»، وجعل في التعليلِ غيرَ زائدة، وقال: «ثُمّ عُلِّل، فقيل: لأنهم لا يَرجِعون». قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: إذا جُعِلت ﴿أَنَّهُمْ﴾ مبتدأً، و«حَرامٌ»: خَبَرٌ مقدَّم، وَجَبَ تقديمُه لِما تقرَّرَ في النَّحوِ مِن أنّ الخبَرَ عن «أنّ» لا بدَّ أن يكونَ مقدَّمًا، فعلى هذا لو جُعِلت «لا» نافيةً يَفسُدُ المعنى، إذْ يصيرُ التقديرُ: انتفاءُ رجوعِهم ممتنعٌ، فيؤدِّي إلى معنى الإثبات، إذْ نفْيُ النفي إثباتٌ قَطْعًا. وإن جُعِلَتْ «لا» زائدةً استقام، وإذا جُعِلت ﴿أَنَّهُمْ﴾ تعليلًا، لا تكونُ زائدةً، و«حَرامٌ»: خبرُ مبتدإٍ مقدَّر وهُو ذاك، يعني ما تَقدَّم مِنَ العمَلِ الصَّالحِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾، ويكونُ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ تعليلًا لقولِه: وذاك حَرامٌ، كأنهُ قيل: لِمَ كان ممتنعًا؟ فقيل: لأنهم لا يَرجِعونَ[1]، وقد يُضعَّفُ هذا الوَجْهُ بأنهُ معلومٌ امتناعُ العمَلِ على الهالك، فهُو إخبارٌ بما قد تَحقَّقَ وعُلِم. ويُجابُ عنه بأنّ المرادَ امتناعُ دخولِهمُ الجنَّةَ؛ وكَنَّى عنهُ بامتناعِ العمَلِ الصّالح، وهُو السببُ، فتَرَكَ ذِكْرَ المُسبَّبِ وذَكَرَ السبَبَ، فكأنهُ قيل: يَمتنعُ دخولُهمُ الجنّةَ؛ لامتناعِ عَمَلِهم[2].

وقال القاضي: معنى ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾: حكَمْنا بإهلاكِها[3].

وقلتُ: الذي يقتضيه النَّظْمُ أن يكونَ قولُه تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ مُجمَلًا كما قال: «ثُم توَعَّدَهم بأنّ هذه الفِرَقَ المختلفةَ إليه يَرجِعون فهُو مُحاسِبُهم ومُجازِيهم»، وقولُه:

---

(١) من قوله: «تعليلاً لقوله: وذاك حرامٌ» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٤٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٧).

فإن قلت: بِمَ تعلَّقت ﴿حَتَّىٰ﴾ واقِعةً غايةً له، وأيةُ الثَّلاثِ هي؟ قلت: هي مُتَعلِّقةٌ بـ «حَرام» وهي غايةٌ له؛ لأنَّ امتناعَ رجوعِهِم لا يَزولُ حتّى تقومَ القِيامة، وهي ﴿حَتَّىٰ﴾ التي يُحكى بعدَها الكَلام، والكَلام الـمَحكيُّ: الجملةُ مِن الشَّرطِ والـجَزاء، أعني: «إذا» وما في حيِّزها.

حَذفَ المُضافَ إلى ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ وهو سدُّهما، كما حَذَفَ المُضافَ إلى «القَرية» وهو أهلُها. وقيل: ﴿فُتِحَتْ﴾، كما قيل: ﴿أَهْلَكْنَـٰهَآ﴾، وقُرِئ: «آجوج»، وهما قَبيلتانِ من جِنسِ الإنس، يُقال: النّاس عَشرةُ أجزاء، تِسعةٌ منها يأجوجُ

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ الآية تفصيلًا له، على أنْ يُقدَّرَ ما يُقابلُه لمَن يُضادُّهم في العمَل فحُذِفَ وأُقيمَ مقامَه: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ على أنّ المعنى: وحَرامٌ على قريةٍ أهلَكْناها العمَلُ الصّالحُ والسَّعيُ المشكورُ غيرُ المكفور؛ لأنّهم لا يَرجِعونَ عنِ الكُفْر، كما قال نَعْيًا على أولئك الذين تقَطَّعوا أمرَ دينِهم، وتسجيلًا على تصميمِهم وعَدَم ارعِوائهم.

قولُه: (**واقعةً غايةً لهُ**)، «واقعةً»: حالٌ، والضَّميرُ في «لهُ» يَرجِعُ إلى «ما» التي في قولِه: «بِمَ».

قولُه: (**وأيّة الثلاثِ هِي؟**)، المعنى أنّ «حتى» ثلاثةُ أقسام[1]: حرفُ جَرّ، وحرفُ عَطف، وحَرفٌ يُبتدأُ بِها بعدَها[2]، فهذه مِن أيّةِ هذه الأقسام؟

قولُه: (**وقيل: ﴿فُتِحَتْ﴾، كما قيل: ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا﴾**)، أي: أُنِّثَ باعتبارِ المذكور، أي: القرية.

قولُه: (**هما قبيلتانِ مِن جِنس الإنس**)، رَوَى مُحيي السُّنّة عن الضّحّاكِ: هم جِيلٌ منَ التُّرك. وقال أهلُ التاريخ: أولادُ نوح عليه السَّلامُ ثلاثةٌ: سامٌ، وحامٌ، ويافثُ. سامٌ

(١) انظر «مغني اللبيب» (١: ١٢٣).

(٢) سقط لفظ «بعدها» من (ح).

ومأجوجُ، ﴿وَهُم﴾ راجعٌ إلى النّاسِ المَسوقينَ إلى المَحشَر. وقيل: هم يأجوجُ ومأجوجُ، يخرجونَ حينَ يُفتَحُ السَّدّ. «الحَدَب»: النَّشزُ مِن الأرض. وقَرأ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه «مِن كُلِّ جَدَث» وهو القَبر. الثّاء: حِجازيّة، والفَاء: تَميمِيّة. وقُرِئ: ﴿ينسُلون﴾ بضَمِّ السّين، و«نَسَلَ» و«عَسَلَ»: أسرَع.

[﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ ٩٧].

و﴿إِذَا﴾ هي «إذا» المُفاجَأة، وهي تَقعُ في المُجازاةِ سادةً مَسَدَّ الفاء، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] فإذا جاءت الفاءُ معَها تَعاونَتا على وصلِ الجَزاءِ

أبو العَرَبِ والعجَم والرُّوم، وحامٌ أبو الحَبَشةِ والزَّنج والنُّوبة، ويافثُ أبو التُّركِ والخَزَر والصَّقالبةِ ويأجوجَ ومأجوج. ورُوِيَ عن حُذَيفةَ مرفوعًا: أنّ يأجوجَ أُمّة، ومأجوجَ أُمّة[1].

قولُه: (وقَرَأَ ابنُ عبّاس: «مِن كلِّ جَدَث»)، قال ابنُ جِنّي: قالوا: أجدَثْتُ لهُ جدثًا، ولم يقولوا: أجدَفْتُ. فهذا يُريكَ أنّ الفاءَ في «جَدَفَ» بَدَلٌ منَ الثّاءِ في «جَدَثَ»، ألا ترى الثاءَ أذهبَ في التصرُّفِ منَ الفاء؟ ويجوزُ أن يكونا أصليَّيْنِ، إلّا أنّ أحدَهما أوسَعُ تصرُّفًا مِن صاحبِه كما قالوا: وَكّدْتُ عهده وأكدّته، إلّا أن الواو أوسَعُ تصرُّفًا، وعليه قالوا: مودة قديمة[2] وكيدة. ولم يقولوا: أكيدةٌ، فهُو مذهبٌ مُقْتاسٌ في أمثالِه[3].

قولُه: (فإذا جاءتِ الفاءُ معَها تعاوَنتا)، قال صاحبُ «الفرائد»: إذا المفاجأةِ بدَلٌ منَ الفاء في الجواب، فكان هذا جَمْعًا بيْنَ البَدَلِ والمُبدَل منهُ، ويمكنُ أن يكونَ جوابَ ﴿إِذَا فُتِحَتْ﴾: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾، أي: قالوا: يا وَيْلَنا، وقيل: محذوف، أي: نَدِموا وعَلِموا فإذا

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٥٥)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦: ١٢١٥). ولتمامِ الفائدة انظر: «معالم التنزيل» (٥: ٢).

(٢) سقط لفظ: «قديمة» من (ح).

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٦).

بالشَّرطِ فيتأكد، ولَو قيل: إذا هي شاخِصة. أو فهي شاخِصة، كان سَديدًا.

﴿هِيَ﴾ ضميرٌ مُبهَمٌ توضِّحُه «الأبصار» وتُفسِّرُه، كما فسَّرَ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: ﴿وَأَسَرُّوا﴾، ﴿يَٰوَيۡلَنَا﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تقديرُه: يقولونَ يا ويلَنا، و«يقولون»: في مَوضِعِ الحالِ من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

[﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ * لَوۡ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ مَّا وَرَدُوهَاۖ وَكُلّٞ فِيهَا خَٰلِدُونَ * لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَهُمۡ فِيهَا لَا يَسۡمَعُونَ﴾ ٩٨-١٠٠].

أبصارُهم شاخصةٌ. وأمّا على الوَجهِ الأوّلِ فالتقديرُ: إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ وكان كَيْتَ وكَيْتَ، ففاجَؤوا وقتَ شخوصِ أبصارِهم قالوا: يا وَيْلَنا. وقال الزجّاجُ: الجوابُ عندَ البَصْريِّينَ قولُه: ﴿يَٰوَيۡلَنَا﴾ والقولُ محذوفٌ. وعندَ بعضِهم: ﴿وَٱقۡتَرَبَ﴾[1]، والواوُ مُطَّرَحٌ، وهُو لا يجوزُ عندَ البَصْريِّين[2].

قولُه: (هِي: ضَميرٌ مُبهَمٌ يوضِّحُه: «الأبصار»)، يعني: ضميرُ «هِي» عندَ بعضِهم، أي: صُورتُه صُورةُ ضمير، لا أنهُ الضَّميرُ المصطَلَحُ عليه؛ لأنَّ الضّميرَ المصطلحَ عليه[3] معرِفة، ولا بُدَّ لهُ مِن شيءٍ قبلَه يعودُ إليه ولا شيءَ هنا، فيكونُ على وِزانِ قولِه: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، قال القاضي: يجوزُ أن يكونَ الضّميرُ للقصّة[4]. وقال أبو البقاءِ: ﴿فَإِذَا﴾ هِي، «إذا» للمُفاجأة، وهِي مكان، والعاملُ فيها: ﴿شَٰخِصَةٌ﴾، وهِي ضميرُ القصّة، و﴿أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ﴾: مبتدأ، و﴿شَٰخِصَةٌ﴾: خبَرُه[5].

---

(١) في (ف): «وأقرب».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٠٥).

(٣) قوله: «لأنّ الضمير المصطلح عليه» سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٨).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٨).

ما تعبدون من دون الله: يَحتَمِلُ الأصنامَ وإبليسَ وأعوانَه؛ لأنهم بطاعتِهم لهم واتِّباعِهم خُطواتِهم في حُكمِ عبدَتِهم. ويُصدِّقُه ما رُوِي: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ دخلَ المَسجِدَ وصَناديدُ قريشٍ في الحَطيم، وحولَ الكعبةِ ثلاثُ مئةٍ وستونَ صَنَمًا، فجَلسَ إليهم، فعَرضَ له النَّضرُ بنُ الحارثِ، فكلَّمَه رسولُ الله ﷺ حتّى أفحَمه، ثُمَّ تلا عليهم ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية، فأقبلَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعرى فرآهم يَتهامَسون، فقال: فيمَ خوضُكم؟ فأخبرَه الوليدُ بنُ المُغيرةِ بقَول رسولِ الله ﷺ، فقال عبد الله: أما والله لو وجدته لخصمته، فدعوه. فقال ابن الزِّبَعرى: أأنت قُلتَ ذلك؟ قال: نَعَم. قال: قد خَصَمتُكَ وربِّ الكَعبة. أليسَ اليهودُ عَبَدوا عُزيرًا، والنَّصارى عَبَدوا المَسيح، وبنو مَليح عَبَدوا المَلائكة؟ فقال ﷺ: «بَل هم عَبَدوا الشَّياطين التي أمرَتهم بذلك»، فأنزلَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية يعني عزيرًا والمَسيحَ والملائكةَ عليهم السّلام.

فإن قلت: لِمَ قُرِنوا بآلهتِهم؟ قلت: لأنّهم لا يَزالونَ لمقارنَتِهم في زيادةِ غمٍّ وحَسرة،

قولُه: (ما تَعبُدونَ مِن دون الله: يَحتمِلُ الأصنامَ)، قال في «البقرة»[1]: «ما: عامٌّ في كلِّ شيء، فإذا عُلِمَ فُرِّق بـ(ما) و(مَنْ)». وقد عُلِمَ هُنا بقرينةِ الخِطابِ في قولِه: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ وفيما سَبَق ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾، والالتفاتُ في قولِه: ﴿وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم﴾ أنّ المُخاطَبينَ: المشركون، فإنّ «ما» محمولةٌ على الأصنام، ومِن ثَمَّ قَدَّرَ مُحيي السُّنَّة: إنّكم أيُّها المشركونَ وما تَعبُدونَ مِن دونِ الله، يعني الأصنام، حَصَبُ جهنّم[2]. وقال مُحيي السُّنة: وزَعَمَ جماعةٌ أنّ المُرادَ منَ الآيةِ الأصنامُ، لقولِه: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولو أُريدَ الملائكةُ والناسُ لَقيلَ: ومَن تَعبُدون[3]. وهُو ضعيفٌ؛ لأنّ ما: عامّةٌ.

---

(١) «الكشاف» (٣: ١٠٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥٦).

(٣) «المصدر السابق» (٥: ٣٥٧).

حيثُ أصابَهم ما أصابَهم بسَبَبِهم. والنَّظَرُ إلى وَجهِ العَدوِّ بابٌ مِن العَذاب، ولأنهم قَدَّروا أنهم يَستَشفِعونَ بِهم في الآخرةِ ويستَنفِعونَ بشَفاعتِهم، فإذا صادفوا الأمرَ على عَكسِ ما قَدَّروا؛ لم يكن شيءٌ أبغضَ إليهم مِنهم.

فإن قلت: إذا عَنَيت بـ «ما تَعبُدون» الأصنام، فما مَعنى ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾؟ قلت: إذا كانوا هُم وأصنامُهم في قَرنٍ واحد، جازَ أن يُقال: «لهم زفير»، وإن لَم يكن الزّافرينَ إلا هُم دونَ الأصنام، للتَّغليبِ ولعَدَمِ الإلباس.

و«الـحَصَب»: المَحصوب به، أي يُحصَبُ بهم في النار. والـحَصَب: الرمي. وقُرِئَ بسُكونِ الصّاد، وَصفًا بالمَصدر. وقُرِئ: «حَطَب» و«حَضب» بالضاد مُتَحَرِّكًا

قولُه: (للتغليب)، قال صاحبُ «الفرائد»: لا تغليبَ هاهنا، والمرادُ مِن ضميرِ ﴿وَهُمْ﴾: المخاطبونَ في قولِه: ﴿إِنَّكُمْ﴾، فالالتفاتُ منَ الخطابِ إلى الغَيْبة، وقلتُ: لَمّا حَكَمَ على جميعِهم وأنّهم معَ أصنامِهم حَصَبُ جهنَّم، ثُمّ حَقَّقَ ذلك بأنّ هذا وعدٌ لا بدَّ منهُ بقولِه: ﴿أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ وعطَفَ عليه قولَه: ﴿وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ توكيدًا لشمولِ الأشخاص والأزمانِ على سَبيلِ الالتفات، ثُمّ أوقَعَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه قولَه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ اعتراضًا وتجهيلًا للكَفَرة، واحتجاجًا عليهم، عَقَّبَه ببيانِ أحوالِ كلِّهم في جهنَّمَ بقولِه: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾، وكان مُقتضى السِّياقِ الشَّرِكةَ أيضًا، لكنِ امتنَعَ وَصفُها بالزَّفيرِ، فوَجَبَ المصيرُ إلى التأويلِ بالتغليبِ، ويجوزُ وَصْفُها به كما وَصَفَ جهنَّمَ بالتغيُّظِ والزَّفيرِ على الحقيقة.

قولُه: (و«الحَصَبُ»: المحصُوبُ به)، والمحصُوبُ: النارُ، والمحصُوبُ به: الحَطَبُ، كما أنّ المَرمِيَّ: الهدفُ، والمرمِيُّ به: السَّهمُ.

قولُه: (وقُرِئ بسُكونِ الصّاد)، قال ابنُ جِنّي: وهي قراءةُ ابن السَّمَيْفَع. وقرأ ابنُ عبّاس: «حَضَبُ» بالضادِ مفتوحةً، وبسُكونِها: كُثَيِّرُ عَزَّةَ، وبالطاءِ: عليُّ بنُ أبي طالب وعائشةُ وابنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عنهم. والحَصَبُ بالضّادِ والصّاد: الحَطَبُ، وفيه ثلاثُ لغات: حَطَبٌ، وحَضَبٌ، وحَصَبٌ، إنّما يقالُ: حَصَبٌ إذا أُلقِيَ في التَّنُّورِ والمَوقِد، فأمّا ما لم يُستعمَلْ

وساكِنًا. وعن ابنِ مَسعود: يُجعَلونَ في تَوابيتَ مِن نارٍ فلا يَسمَعون. ويَجوزُ أن يَصُمَّهم اللهُ كما يُعمِيهم.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ۝ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَـٰلِدُونَ ۝ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ هَـٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ١٠١-١٠٣].

﴿ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ الخَصلةُ المُفَضَّلةُ في الحُسن، تَأنيثُ الأَحسَن: **إمّا السَّعادة، وإمّا البُشرى بالثواب، وإمّا التَّوفيقُ للطّاعة،** ....

فلا يقال: حَصَبٌ. قال أحمدُ بنُ يحيى[1]: أصلُ الحَصَبِ: الرَّمْيُ، حَطَبًا كان أو غيرَه، فهذا يؤكِّدُ ما ذكَرْنا، فأمّا الحَضْبُ ساكنًا بالضادِ المعجَمة وغيرِ المعجَمة فالطَّرحُ، فهُو هُنا على إيقاع المصدرِ موقعَ اسم المفعول[2].

قولُه: (إمّا السعادةُ، وإمّا البُشرى بالثّوابِ، وإمّا التوفيقُ للطاعة)، أمّا السعادةُ فما رَوَينا عنِ التِّرمذيِّ،عن رسُولِ الله ﷺ: «ما منكم مِن أحدٍ أو مِن نَفْس منفُوسة، إلّا قد كُتِبَتْ شَقيّةً أو سعيدة»[3]، الحديث.

وعن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ والترمذيِّ،عن رسُولِ الله ﷺ: «إنّ خَلْقَ أحدِكم يُجمَعُ في بَطْنِ أُمِّه» إلى قولِه: «يُكتَبُ رِزقُه وأجَلُه وعمَلُه وشَقيٌّ أو سعيد، ثُم يُنفَخُ في الرُّوح» الحديث[4].

وأمّا البُشرى فلقولِه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]، وقولِه تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ﴾.

---

(١) المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في زمانه. سبقت ترجمتُه.

(٢) «المحتسب» (٢: ٦٦-٦٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٤٤)، وأصل الحديثِ باللفظِ الذي أورده المصنف ثابتٌ في «صحيح البخاري» (١٣٦٢) وغيره.

(٤) سبق تخريجه.

يُروى أنَّ عَلِيًّا رضيَ اللهُ عنه قَرأ هذه الآيَةَ ثُمّ قال: أنا مِنهم، وأبو بَكر، وعُمر، وعُثمان، وطَلحة، والزُّبَيرُ، وسَعد، وسعيد، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوف، ثُمّ أُقيمَت الصَّلاةُ فقامَ يَجُرُّ رداءَه وهو يَقول: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾. و«الحَسِيس»: الصَّوت يُحَسّ. و«الشَّهْوة»: طَلَبُ النَّفسِ اللَّذة. وقُرِئ: «لاَ يُحْزِنـهُم» مِن: أحزَن. و﴿ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ قيل: النَّفخةُ الأخيرة، لقولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧] وعن الحَسَن: الانصِرافُ إلى النّار. وعن الضَّحّاك: حينَ يُطبقُ على النّار. وقيل: حينَ يُذبَحُ المَوتُ على صورةِ كبشٍ أملح، أي:

وأمّا التوفيقُ فلقولِه صَلَواتُ الله عليه: «وأمّا مَن كان مِن أهلِ السّعادةِ فسيصيرُ لعملِ السّعادة»، الحديث(١)، أخرَجَه البخاريُّ ومسلمٌ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه.

قولُه: (يُروى أنّ عليًّا رَضِيَ اللهُ عنهُ)، يشيرُ إلى معنى ما رَوَينا عن سعيدِ بن زَيْدٍ قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ، وإنّي لَغنيٌّ أن أقولَ عليه ما لم يقُلْ، فيسألُني عنهُ غدًا إذا لقيتُه: «أبو بكرٍ في الجنّة، وعُمَرُ في الجنّة، وعثمانُ في الجنّة، وطلحةُ في الجنّة، وعليٌّ في الجنّة، والزُّبَيرُ في الجنّة، وسَعدُ بنُ مالكٍ في الجنّة، وعبدُ الرّحمن بنُ عَوْف في الجنّة، وأبو عُبَيدة بنُ الجَرّاح في الجنّة»، وسَكَتَ عنِ العاشر، فقالوا: ومنِ العاشرُ؟ قال: «سعيدُ بنُ زَيْد»، يعني نفْسَه. أخرَجَه أبو داودَ والتِّرمذيُّ أيضًا عن عبدِ الرَّحمن بن عَوْف مِثلَه(٢).

قولُه: (يُذبَحُ الموتُ على صُورةِ كَبْشٍ أملَحَ)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُؤتَى بالموتِ كهيئةِ كَبْشٍ أملَحَ، فيُنادي منادٍ: يا أهلَ الجنّة، فيُشرِفونَ ويَنظُرونَ، فيقولون: هل تعرِفونَ هذا؟ فيقولون: نعَمْ، هذا الموتُ» إلى قولِه: «فيُذبَحُ بيْنَ الجنّةِ والنار، ثم يقولُ: يا أهلَ الجنّة، خلودٌ فلا موت، ويا أهلَ النار، خلودٌ فلا موت»، الحديث(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٥٢)، والترمذي (٣٧٤٧)، وصحّحه ابن حبّان (٧٠٠٢)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦)، وغيرهم.

تَستقبِلُهم ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مُهَنِّئينَ على أبوابِ الجَنة. ويَقولون: هذا وقتُ ثوابِكم الذي وعَدَكم ربُّكم قد حَلّ.

[﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ ١٠٤].

العامل في ﴿يَوْمَ نَطْوِى﴾: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾، أو ﴿ٱلْفَزَعُ﴾، أو ﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ﴾. وقُرِئ: «تُطوى السماء» على البناءِ للمَفعول. و«السُّجُلّ» بوزن العُتُلّ. و«السَّجل» بلفظِ الدَّلو. ورُوِيَ فيه الكَسر: وهو الصَّحيفة، أي: كَما يُطوى الطُّومارُ للكِتابة، أي: ليَكتُبَ فيه، أو: لِما يُكتَبُ فيه؛ لأنَّ الكتابَ أصلُه المصدَرُ كالبِناء؛ ثم يُوقَعُ على

النِّهاية: الأملَحُ: الذي بياضُه أكثرُ مِن سَوادِه، وقيل: هُو النقيُّ البياض.

قولُه: (أو ﴿ٱلْفَزَعُ﴾)، أي: العاملُ في ﴿يَوْمَ نَطْوِى﴾ الفزَعُ. فإنْ قيل: الفزَعُ الأكبرُ مصدرٌ موصُوف، وهُو لا يعمَلُ؟ وأُجيبَ: أنه اتُّسِعَ في الظَّرفِ ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه.

قولُه: («السُّجُلّ»، بوَزْنِ العُتُلّ)، قال ابنُ جِنّي: بضمِّ السِّين والجيم مشدَّدة، قراءةُ أبي زُرْعة[1]، وقَرأ الحسَنُ: بكسرِ السِّين وسُكونِ الجِيم، واختارهُ أبو عَمْرو، وقرأ أبو السمّال[2] بفَتحِ السِّينِ وسُكونِ الجيم وتخفيفِ اللام[3]. قال ابنُ جِنّي: السِّجِلُّ: الكتابُ، وهُو كتابُ العُهدةِ ونحوِها. وقال قومٌ: هُو فارسيٌّ مُعرَّب، وأنكرَ أصحابُنا كلُّهم ذلك. وقيل: هُو مَلَكٌ، وقيل: هُو كاتبٌ للنبيِّ ﷺ، وذلك مدفوعٌ؛ لأنّ كُتّابَه معروفونَ، وما وُقِفَ على مثْلِ هذا الاسم في ذكْرِ أسامي الصَّحابة. ويُشبِهُ عندَ مَن قال بهذَيْن القولَيْنِ أنّ السِّجِلَّ فاعلٌ في المعنى، وإنّما هُو مفعولٌ، وهُو كطيِّ الكتابِ للكتابة، أي: كطَيِّ الكتابِ لأنْ يُكتَبَ فيه[4].

قولُه: (أو لِما يُكتَبُ فيه)، قيل: اللامُ: متعلّقٌ بالطَّيِّ، إلا أنهُ إذا كان السِّجِلُّ فاعلًا كانت

(١) أحمد بن محمد النوشجاني، قرأ على أبي الحسن السعيدي. له ترجمة في «غاية النهاية» (١: ١٣٧).

(٢) سبقت ترجمتُه.

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٧)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٧١).

(٤) المصدر السابق (٢: ٦٧-٦٨).

الـمَكتوب، ومَن جَمَعَ؛ فمَعناه: للمَكتوبات، أي: لِما يُكتَبُ فيه من الـمَعاني الكَثيرة.

وقيل: ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾: مَلَكٌ يَطوي كُتُبَ بني آدمَ إذا رُفِعَت إليه. وقيل: كاتِبٌ كانَ لرَسولِ الله ﷺ. والكِتاب على هذا اسمُ الصَّحيفةِ الـمَكتوبِ فيها.

﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ مَفعول «نُعيد» الذي يُفَسِّرُه ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ والكافُ مكفوفة بـ«ما». والمَعنى: نُعيدُ أوّلَ الـخَلقِ كما بَدَأناه، تشبيهًا للإعادةِ بالإبداءِ في تناوُلِ القُدرةِ لَهما على السَّواء.

فإن قلت: وما أولُ الـخَلقِ حتّى يُعيدَه كما بدأه؟ قلت: أوّلُه إيجادُه عَن العَدَم، فكما أوجَدَه أولًا عن عَدَم، يُعيدُه ثانيًا عن عَدَم. فإن قلت: ما بال ﴿خَلْقٍ﴾ مُنكَّرًا؟ قلت: هو كقولك: «هو أوَّلُ رَجلٍ جاءني». تُريد أوّلَ الرِّجال، ولكنكَ وَحَّدتَه ونَكَّرتَه

للاختصاص، وإذا كان مفعولًا كان بمعنى لأجْل. وقال أبو البقاء: اللامُ زائدةٌ، كقولِك: لا أَبا لكَ. وقيل: هِي بمعنى على، وقيل: تتعلّقُ بطَيٍّ[1]. مضى كلامُه. فقولُه: ليُكتَبَ فيه على أنّ المصدَر بمعناه، أو لِما يُكتَبُ فيه، على أنّ المصدرَ بمعنى المفعول.

قولُه: (كقولِك: هُو أوّلُ رجُلٍ جاءني)، يريدُ: أوّلُ الرِّجال. اعلَمْ أنّ ﴿أَوَّلَ﴾ إذا كان مفعولًا به لـ«نُعيدُ» المفسِّر كما ذكَرَ، فالظاهرُ أنْ يُضافَ إلى الجَمْع؛ لأنّ الخَلْقَ على هذا التأويل عامٌّ في السماءِ وغيرِها، فإذا نُكِّر أُريدَ به تفصيلُ الجِنسِ واحدًا واحدًا، و﴿كَمَا﴾ على هذا: منصُوبٌ على المصدرِ بـ«نُعيدُ» المقدَّر، ومفعولُ ﴿بَدَأْنَآ﴾: ضميرُ «أوّل الخَلْق»، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نعيدُ أوّلَ الخَلْقِ كما بدأْناهُ»، ولا كذلك إذا جُعِلَ ﴿أَوَّلَ﴾ ظَرْفًا أو حالًا؛ لأنَّ مفعولَ ﴿بَدَأْنَآ﴾ على هذا: ضميرٌ يَرجِعُ إلى «ما» في ﴿كَمَا﴾، وهِي موصُولةٌ، وأُريدُ به السماءُ، فيختَصُّ الإبداءُ والإعادةُ به؛ ولهذا قال: «أوّلَ ما خَلَقَ»، فلا يحتاجُ إذن إلى التعميم.

وقال ابنُ الحاجب: ﴿كَمَابَدَأْنَآ﴾ يجوزُ أن يكونَ في موضع نَصْبٍ على المصدر بـ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، كأنّ الأصلَ: نُعيدُ أوّلَ خَلقٍ إعادةً مثْلَ ما بدَأْناهُ، وتكونُ «ما»: مصدريّة،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٩).

إرادةَ تفصيلِهم رَجُلًا رَجُلًا، فكذلك مَعنى ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾: أوّلُ الخلق، بمعنى: أوّلُ الـخَلائق؛ لأنّ الخلقَ مَصدرٌ لا يُجمع. ووَجهٌ آخر، وهو أن يَنتَصِبَ الكافُ بفِعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّره ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ و«ما» مَوصولة، أي: نُعيدُ مِثلَ الذي بدأناه نُعيدُه. و«أولَ خَلق»: ظَرفٌ لـ«بدأناه»، أي: أوّلَ ما خُلق. أو حالٌ من ضَميرِ المَوصولِ السّاقِطِ مِن اللّفظ، الثابتِ في المَعنى.

﴿وَعْدًا﴾ مَصدرٌ مُؤكِّد؛ لأنّ قولَه: ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ عِدةٌ للإعادة. ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ أي قادرينَ على أن نَفعلَ ذلك.

[﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ ١٠٥].

عن الشَّعْبيِّ رحمةُ الله عليه: زبورُ داودَ عليه السَّلام، و﴿ٱلذِّكْرِ﴾: التَّوراة. وقِيل: اسمٌ لِجنسِ ما أُنزِلَ على الأنبياءِ مِنَ الكُتُب. و﴿ٱلذِّكْرِ﴾: أمُّ الكِتاب، يعني: اللَّوح،

وأن تكونَ في موضعِ الحال، كأنه قال: نُعيدُه أوّلَ خَلْقٍ مُماثلًا للذي بَدَأناه، وصَحَّ الحالُ؛ لأنّه مِنَ الضَّميرِ في ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾[(١)]، يعني: «نُعيدُ» المفسِّرِ الساقطِ مِنَ اللَّفظ، الثابتِ في المعنى.

قولُه: (زَبُورُ داودَ)، خبرُ مبتدأ محذوف، أي: الزَّبورُ المذكورُ في الآية: زَبُورُ داودَ عليه السَّلام.

قولُه: (وقيل: اسمٌ لجنسِ ما أُنزِلَ)، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]. نقَلَ مُحيي السُّنةِ عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ ومُجاهِد: أنّ الزَّبُورَ: جميعُ الكتُبِ المُنَزّلة، والذِّكْرُ: أُمُّ الكتاب، أي: بعدَ ما كُتِبَ ذِكْرُه في اللَّوحِ المحفوظ[(٢)]، ويُؤيِّدُها[(٣)] ما رَوَيناه في «صحيح البخاريِّ» عن عِمْرانَ بن حُصَيْنٍ في حديثِ وَفْدِ اليمنِ: جِئناكَ لِنَتَفَقَّهَ في الدِّين ولِنَسألَكَ

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١١٨).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥٨).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «ويؤيده» أو «يؤيدهما».

أي: يَرِثُها المُؤمنونَ بعدَ إجلاءِ الكُفّار، كقولِه تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي أرضُ الجنّة. وقيل: الأرضُ المقدَّسة، تَرِثُها أمّةُ محمَّدٍ ﷺ.

[﴿إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ ١٠٦].

الإشارةُ إلى المَذكورِ في هذه السُّورةِ مِن الأخبارِ والوعدِ والوعيدِ والمواعظِ البالغة. و«البَلاغ»: الكِفاية، وما تَبلُغُ به البُغية.

عن أوّلِ هذا الأمرِ: ما كان؟ قال ﷺ: «كان اللهُ ولم يكنْ شيءٌ قبلَه، وكان عَرْشُه على الماء، ثُمّ خلَقَ اللهُ تعالى السّماواتِ والأرضَ وكتَبَ في الذِّكْرِ كلَّ شيء»(١).

قولُه: (أي: يَرِثُها المؤمنونَ بعدَ إجلاءِ الكُفّار)، رَوَيْنا عن مُسلم وأبي داودَ والترمذيِّ، عن ثَوْبانَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ زَوى ليَ الأرضَ فأُرِيتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمّتي سيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي منها»(٢)، ورَواهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ عن شَدّادِ بن أَوْس(٣). قال الإمامُ: دليلُ هذا القولِ قولُه تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٤) [النور: ٥٥].

قولُه: (وعنِ ابن عبّاس: هِي أرضُ الجنّة)، وقال الإمامُ: يُؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ولأنّها الأرضُ التي يختصُّ بها الصّالحونَ لأنّها لهُم خُلِقَت، وغيرُهم إذا حَصَلوا فيها فعلى وَجْهِ التَّبَع، ولأنّها ذُكِرَتْ عَقِيبَ ذكرِ الإعادة فلا تكونُ غيرَ الجنّة(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩١) و(٧٤١٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٢٤٤٨).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٢٣٠).

(٥) المصدر السابق (٢٢: ٢٣٠).

[﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ ١٠٧].

أُرسِلَ ﷺ ﴿رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ لأنه جاءَ بما يُسعِدُهم إن اتَّبَعوه. ومَن خالفَ ولم يَتَّبِعْ؛ فإنّما أُتِيَ مِن عندِ نفسِه حيثُ ضَيَّعَ نَصيبَه منها. ومثالُه: أن يُفَجِّرَ اللهُ عَينًا غَديقة، ....

قولُه: (ومَن خالَفَ ولم يَتَّبِعْ)، جوابُ سؤال، أي: كيف قال: ﴿رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ «والعالمينَ» ـ كما تقرَّرَ ـ عامٌّ في جميع المخلوقات، ونَرى كثيرًا ممَّن خالَفَه محرومينَ مِن تلك الرَّحمة؟ فقال: ومَن خالَفَ ولم يَتّبِع فإنّما أُتِيَ مِن عندِ نَفْسِه؟

قولُه: (ومثالُهُ: أن يُفجِّرَ اللهُ تعالى عَيْنًا غَديقةً)، وقلتُ: ومثالُه في مذهبِنا: ما رَوَيناهُ عن أبي موسى رَضِيَ اللهُ عنهُ، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ مثَلَ ما بَعَثني اللهُ به منَ الهُدى والعِلم، كمَثَلِ غَيْثٍ أصابَ أرضًا، فكانت منها طائفةٌ طيِّبةٌ قَبِلتِ الماءَ فأَنبَتَتِ الكلأَ والعُشْبَ الكثير، وكان منها أجادِبُ أمسَكَتِ الماءَ فنَفَعَ اللهُ بها الناسَ فشَرِبوا منها وسَقَوْا وزَرَعوا، وأصابَ طائفةً منها أُخرى إنّما هِي قِيعانٌ لا تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلأً، فذلك مثَلُ مَن فَقُه في دينِ الله عَزَّ وجَلَّ ونَفَعَه ما بَعَثَني اللهُ به فعَلِمَ وعَلَّم، ومثَلُ مَن لم يَرفَعْ بذلك رأسًا، ولم يَقبَلْ هُدى الله الذي أُرسِلتُ به». أخرَجَه البخاريُّ ومسلم[١].

«الأجادبُ» بالجيم والدّالِ المهمَلة: قال الخطّابيُّ: هِي الأرضُ التي تُمسِكُ الماءَ فلا يُسرِعُ فيه النُّضُوبُ[٢]. رَوَى الشّيخُ الإمامُ محُيي الدِّين النَّواويُّ في «شَرح صَحيح مُسلم»، عن بعضِهم: إنّما هي إخاذاتٌ، بالخاءِ والذّالِ المُعجَمتَيْن، جَمْعُ إخاذة، وهِي الغَديرُ[٣]. شَبَّه العِلمَ والهُدى بسببِ الرّحمة المُهداةِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه بالغَيْث، كما شَبَّهَ الغَيْثَ بالرَّحمةِ في قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا[٤] بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

(٢) قاله الخطابي في «أعلام السنن في شرح صحيح البخاري» (١: ٦٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٥: ٤٧). وحكاه الخطابيُّ أيضًا عن بعضِ أهل العلم وفَسَّره بقولِه: والإخاذات: مسّاكات الماء.

(٤) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «نشرًا» بالنون، وهي قراءة معروفة.

وكما أنّ الغَيْثَ يُحيي البلدَ الميِّتَ بأصنافِ العُشْبِ والكلأ وغيرِه، كذلك الهُدى والعِلمُ يُحيِيانِ القلبَ الميِّت، وإنّما أوثِرَ الغَيْثُ على سائرِ أسماءِ المطرِ ليُؤْذِنَ بشدَّةِ اضطرارِ الخَلْقِ إليه حينئذٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨]، وفي حديثِ الاستسقاءِ: «اللّهُمَّ اسقِنا غَيْثًا مُغيثًا»، أخرَجه أبو داودَ[١].

وقال التُّورِبِشْتيُّ: وقد كان الناسُ قبْلَ المبعَثِ وهُم على فترةٍ منَ الرُّسُل قدِ امتُحِنوا بموتِ القلب، ونُضوبِ العِلم، حتّى أصابَهُمُ اللهُ تعالى برحمةٍ مِن عندِه، فأفَاضَ عليهم سِجَالَ الوَحْيِ السَّماويِّ، فأشْبَهَتْ حالُهُم حالَ مَن تَوالَتْ عليهِمُ السُّنُونَ، وأخلَفَتْهمُ المَخايِلُ[٢] حتى تَدارَكهمُ اللهُ بلُطفِه وأرْخَتْ عليهمُ السماءُ عَزَاليها[٣]، ثُمّ كان حَظُّ كلِّ فريقٍ مِن تلك الرّحمةِ على ما ذَكَرَه منَ الأمثلةِ والنَّظائر.

وقلتُ: وقد يُتوهَّمُ أنّ الشّطرَ الأوّلَ منَ التمثيل مُشتملٌ على تمثيلَيْنِ مُستقلَّيْنِ وليس بذلك، ولكنهُ تمثيلٌ واحدٌ مُركَّبٌ مِن أمرَيْنِ: وذلك أنّ «أصابَ طائفةً منها» عطفٌ على «أصابَ أرضًا»، ثُمّ قُسِّمَتِ الأرضُ الأُولى بحَرْفِ التعقيبِ في قولِه: «فكانت»، وعُطِفَ كان على كانت قِسمَيْنِ، فيَلزَمُ اشتمالُ الأرض الأُولى على الطائفةِ الطيِّبةِ وعلى الأجادبِ، ولأنّ أصلَ التمثيل مُركَّبٌ مِن أمرَيْن، منَ الهُدى والعِلم لِتغايُرِهما في الاعتبار، كما وَرَدَ: «مَنِ ازداد عِلمًا ولم يَزْدَدْ هُدًى لم يَزْدَدْ منَ اللهِ إلّا بُعدًا»[٤]، ويَعضُدُه مُراعاةُ معنى التقابُلِ بيْنَ القَرينتَيْنِ مِن إثباتِ إنْباتِ الكَلأِ وإمساكِ الماءِ في إحداهما، ونَفْيِهما في الأُخرى على سَبيل الحَصْر، ثُمّ تَعقُّبِهما بالفَذْلَكةِ المُقرَّرةِ للتفصيل المذكور المنصُوصِ فيها المَثَلانِ المشيرانِ إلى

---

(١) «سنن أبي داود» (١١٧١)، وأخرجه ابن خزيمة (١٤١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٥٥) من حديثِ جابر بن عبد الله رَضِي الله عنه.

(٢) جمع مُـخيلةٍ، وهي السحابةُ لا مطرَ فيها.

(٣) العزالي هي أفواه القِرَب، وفيه إشارةٌ إلى شدَّةِ وَقْعِ المطر وغزارته.

(٤) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٢٣٢)، وعزاه للديلميِّ في «مسند الفردوس» يرويه مرفوعًا من حديثِ علي بن أبي طالب رَضِي الله عنه بإسنادٍ ضعيف.

....

الأرضَيْن لرَفْعِ ما عسَى أن يتوهَّمَ متوهِّمٌ أزْيَدَ منهما، وذلك قولُه: «فذلك مَثَلُ مَن فَقُهَ في دِينِ الله تعالى» إلى آخِره.

وكذا يؤيِّدُه ما ذكَرَه شارحُ «الصَّحيح»، وهُو: أمّا قولُه: «ورَعَوا» فهُو بالراءِ منَ الرَّعْي، هكذا هُو في جميع نُسخ «مسلم»، ووقَعَ في «البخاريِّ»: «وزَرَعوا»، وكلاهُما صحيحٌ. انتهى كلامُه؛ لأنَّهُ ـ على الأوّلِ ـ في الكلام لَفٌّ ونَشْر، فإنَّ «رَعَوا» مُناسبٌ لقولِه: «أنبَتَتِ الكلأَ والعُشْبَ الكثير»، وقولُه: «فشَربوا وسَقَوْا» مناسبٌ لقولِه: «أجادِب» فيكونُ الضَّميرُ في نَفَعَ اللهُ تعالى بها لقولِه: أرضًا، ومعنى قولِه: «كلاهُما صحيحٌ»: أنَّ «زَرَعوا» متعلِّقٌ بالأوّلِ لا بالأجادِب، فإنَّها لا تَكفي الشُّربَ والسَّقْيَ فضلًا عنِ الزَّرع، فعلى هذا قد ذُكِرَ في الحديثِ الطَّرَفانِ: العالي في الاهتداءِ، والغالي في الضَّلال، فعَبَّرَ عمّن قَبِلَ هُدى الله والعِلمَ بقولِه: «مَن فَقُهَ في دِينِ الله»، إلى آخِره، وكنَّى عمّن أبى قَبُولَهما[1] بقولِه: «لم يَرفَعْ بذلك رأسًا»، وبقولِه: (لم يَقبَلْ هُدى الله)، وتَرَكَ الوسَطَ، وهُما قسمان، أحَدُهما: العاملُ[2] الذي انتَفَعَ بالعِلم في نفْسِه فحَسْبُ، والثاني: الذي لم يَنتفعْ هُو بنفْسِه ولكنْ نفَعَ الغَيْرَ.

ثُمّ تأمَّلْ أيُّها الناظرُ في الفاءاتِ السِّتِّ تَعجَبْ مِن حُسنِ مَواقِعها، فالأُولى: تفصيليّة، قَسمَتْ إحدى الأرضَيْنِ قِسمَيْن، والثانيةُ: سَبَبيّة؛ لأنّ القَبُولَ سببُ النتيجة، والثالثةُ: جَمَعتِ القسمَيْن في معنى النفْع، والرابعةُ: أتبَعَتْ كلَّ واحدٍ منهما بما يُناسبُه، والخامسةُ: عكسُ الأُولى حيثُ عَقَّبَتِ التفصيلَ بالإجمال؛ لأنّها رَدَّتِ الأقسامَ الثلاثةَ إلى التمثيلَيْن. والسادسةُ: سَبَبيّةٌ، أي: فَعَلِمَ الحقَّ وعَلَّمَ، آذنَتْ بأنَّ الفقيهَ[3] هُو الوارثُ يجبُ عليه تكميلُ الناقِصينَ بعدَ كمالِه، كما قال تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وفي الحديثِ إشعارٌ بأنّ الاستعداداتِ ليست مُكتسَبةً، لا كما عليه ظاهرُ كلام المصنِّفِ، بل هِي مَواهبُ رَبّانيّة، يختَصُّ بها مَن يشاء، وكمالُها أن يُفيضَ اللهُ عزَّ وجَلَّ عليها منَ المِشكاةِ

---

(١) في (ف): «قبولها» على الإفراد.

(٢) في (ط): «العالم».

(٣) في (ف): «الفقه».

....

النَّبويّة، فإذا وُجِدَ مَن يشتغلُ بغيرِ الكتابِ والسُّنّةِ وما والاهُما عُلِمَ أنّ اللهَ تعالى لم يُرِدْ به خيْرًا فلا يَعبأُ باستعدادِه الظاهر، وأنّ الفقيهَ هُو الذي عَلِمَ وعمِلَ ثُمّ عَلَّم، وفاقدُ أحَدِهما فاقدُ هذا الاسم، وأنّ العالِمَ العامِلَ ينبغي أن يُفيدَ الناسَ بعمَلِه كما يُفيدُهم بعِلمِه. ولو أفادَ بالعمَلِ فحَسْبُ لم يَحْظَ منهُ بطائل، كأرضٍ مُعشِبةٍ لا ماءَ فيها، فلا يَمرُؤُ مَرعاها، ولوِ اقتصَرَ على القولِ لأشبَهَ السَّقْيَ مُجرَّدًا عن الرَّعي[1]، فيُشبِهُ الآخِذَ بالمُستسقي، ولو مَنَعهما معًا كان كأرضٍ ذاتِ ماءٍ وكلأٍ وعُشْب، وحَماها بعضُ الظَّلَمةِ عن مُستحقِّيها. قال:

ومَن مَنَـحَ الجُهّالَ عِلـمًا أضاعَه ... ومَنْ مَنَعَ المُستوجِبينَ فقد ظَلَم[2]

وفي اختصاصِ الإخاذات: إيماءٌ إلى أنّ القلبَ الخَاليَ منَ الكتابِ والسُّنة كالمَصنَع[3] الفارغ منَ الماء، وأنّ آخِذَ الحديث ينبغي أن يكونَ واعيًا كالإخَاذِ، حافظًا للألفاظِ الجامعة بيْنَ التعريفاتِ المغيَّرة، ليتَمكَّنَ منَ الاستنباطاتِ المتنوِّعة؛ إذْ لوِ انْخَرَمَ حرْفٌ أوِ انحَرَفَتْ كلمةٌ لَفاتَتِ الفوائدُ المُتكاثِرة.

وعن مَسْروقٍ قال: صَحِبتُ أصحابَ رسُولِ الله ﷺ فوَجَدتُّهم كإخَاذاتٍ؛ لأنّ قلوبَهم كانت واعيةً فصَارت أوعِيةً للعلوم بما رُزِقوا مِن صَفاءِ الفُهوم. وأن يكونَ واقيًا لها منَ الشّوائبِ النَّفْسانيّة مُتَفاديًا منَ الأعراضِ الدُّنْيَويّة كالمَصنَع الذي يَقِي الماءَ عن الكُدوراتِ: الداخلةِ والخارجة، ولهذه الأسرار الغامضة وَرَدَ فيهم عن رسُولِ الله ﷺ: «فقيهٌ واحدٌ أشَدُّ على الشّيطانِ مِن ألفِ عابِد»، أخرَجه التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه عن ابنِ عبّاس رَضِيَ اللهُ عنهما[4].

---

(١) في (ح): «السعي».

(٢) هو للإمام الشافعيِّ في «ديوانه» ص ٩٦.

(٣) وهو الحوضُ يجتمع فيه ماءُ المطر.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٨١)، وابن ماجه (٢٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣: ٢٣٢) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

فيَسقِيَ ناسٌ زُروعَهم ومواشيَهم بمائِها فيُفلِحوا، ويَبقى ناسٌ مُفَرِّطونَ عن السَّقي فَيَضيعوا، فالعَينُ الـمُفَجَّرةُ في نفسها، نِعمةٌ مِنَ الله ورَحمةٌ للفَريقَين، ولكنَّ الكَسلانَ مِحنةٌ على نفسِه؛ حيثُ حرَمَها ما ينفَعها. وقيل: كونُه رَحمةً للفُجّار، مِن حيثُ إنَّ عُقوبَتَهم أُخِّرَت بسببِه وأَمِنوا به عَذابَ الاستِئصال.

[﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ١٠٨].

﴿إِنَّمَا﴾ لقَصرِ الـحُكمِ على شيء، ....

ورَوَى الدارِميُّ، عن عِمرانَ(١)، عنِ الحسَن: «إنّما الفقيهُ: الزّاهدُ في الدُّنيا الراغبُ في الآخِرة، البصيرُ بأمرِ دِينِه، المُداومُ على عبادةِ ربِّه»(٢).

هذه خاتِمةٌ شريفة، حيثُ خُتِمت سُورةُ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ بختامِ خاتَمِهم صَلَواتُ الله عليه وعليهم أجمعين. والحمدُ لله ربِّ العالمين. ونحن نختِمُ أيضًا بما رُوِيَ عن أبي صالح قال: كان النبيُّ ﷺ يُنادي: «يا أيُّها الناس، إنّما أنا رحمةٌ مُهداة». أخرَجه الدارِميُّ(٣) هكذا مُرسَلًا، ورُوِيَ موصُولًا بذِكْرِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وقيلَ: في معناه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾.

قولُه: (عَيْنًا غديقةً)، الجوهري: غَدِقَتِ العَيْنُ، بالكسر، أي: غَزُرت، والغَدَقُ بالفتح: الماءُ الكثير، وإنّما قال: «مِحنةً» ليُطابِقَ قولَه تعالى: ﴿رَحْمَةً﴾.

قولُه: (﴿إِنَّمَا﴾ لقَصْرِ الحُكم على شيء)، مثالُه: إنّما زيدٌ قائمٌ، وهُو فَرْعٌ لقولِك: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وهُو مِن تخصيصِ الموصُوفِ بالصِّفة، أي: ليسَ لهُ صفةٌ سوى القيام.

---

(١) يعني عمران بن مُسلم المِنقَري. له ترجمة في «سِيرَ النبلاء» (٦: ٢٢٥).

(٢) أخرجه الدارمي في «السنن» (٢٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٦٣٣٦).

(٣) «سنن الدارمي» (١٥). وصحّ موصولاً عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٤٩٧)، والبزّار في «المسند» (٩٢٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣٥)، وصحّحه على شرطِ الشيخين، ووافقه الذهبي.

أو لقَصرِ الشيءِ على حُكم، كقولِك: إنّما زيدٌ قائم، وإنّما يقومُ زيد. وقد اجتَمعَ المِثالانِ في هذه الآية، لأنّ ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مَعَ فاعلِه، بمَنزِلة: إنما يقومُ زيد. و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بمَنزِلة: إنّما زيدٌ قائم. وفائدةُ اجتماعِهما: الدّلالةُ على أنّ الوَحيَ إلى رسولِ الله ﷺ مَقصورٌ على استِئثارِ الله بالوحدانيّة. وفي قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم

قولُه: (أو لقَصْرِ الشيءِ على حُكم)، مثالُه: إنّما يقومُ زيدٌ، وهُو فَرْعُ قولِك: ما يقومُ إلّا زيدٌ، وهُو مِن تخصيصِ الصِّفة بالموصُوف، أي: صفةُ القيام لا تتعدّى عن زَيْد.

قولُه: (وفائدةُ اجتماعِهما [الدلالةُ على] أنّ الوحيَ على[1] رسُولِ الله ﷺ مقصُورٌ على استئثارِ الله بالوَحْدانيّة)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَرٌ؛ لأداءِ الحَصْرِ إلى مُشكِل، وهُو أنهُ لا يُوحِي إليه إلا الوَحْدانيّةَ دونَ غيرِها منَ التكاليف؛ ولأنهُ لم يَذكُر الحَصْرَ إلّا في إنّما المكسورة، ولعلّ المرادَ أنّ المقصُودَ الأعظمَ من الوَحْيِ هُو الوَحْدانيّةُ، وإنّما أَلحَقَ بها المفتوحةَ، إمّا لأنّها بمعنى المكسورة؛ لأنّ ﴿يُوحَىٰٓ﴾ بمعنى القَوْل، أو لاطّرادِ دليلِ حَصْرِ المكسورةِ على ما قيلَ فيها أيضًا.

وقلتُ: أمّا مَزيدُ تقريرِ الجوابِ فهُو أنّ الكلامَ الذي يُفيدُ الحَصْرَ لا يؤتَى لإفادةِ العموم غالبًا، بل قد يُؤتَى لردِّ المُنكِر فيما وقعَ النِّزاعُ فيه. وهنا الكلامُ السابقُ في الردِّ على المشركينَ كما قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، وكذا اللاحقُ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾، على أنّ سائرَ التكاليفِ مُتفرِّعٌ على أصلِ التوحيد، مقرِّرٌ لهُ، لقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [البينة: ٥]، ألا ترى كيف ذَمَّ في قولِه تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] شانِئَ سيِّدِ الموحِّدينَ وشَتَمَ مَن يَشِيكُ الشَّوكةَ في طريقِه؟ ولهذا عَقَّبَ بهذه السُّورةِ سورةَ التوحيد، والسورتانِ على وِزانِ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، وقولُه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] تعليلٌ لهما، وأمرٌ بالقيام بشُكرِهما، قُدِّم قبلَ تمام الكلام لِشِدّةِ الاهتمام.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إلى»، وهو الأقرب.

مُّسۡلِمُونَ﴾ أنّ الوَحيَ الواردَ على هذا السَّنَنِ مُوجِبٌ أن يُخلِصوا التَّوحيدَ لله، وأن تَخلَعوا الأنداد. وفيه أنّ صِفةَ الوَحدانيّةِ يَصِحُّ أن يكونَ طريقُها السَّمع. ويجوزُ أن يكونَ المَعنى: أنّ الذي يُوحى إليّ، فتكون «ما» مَوصولة.

[﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖۖ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ * إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡتُمُونَ * وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾ ١٠٩-١١١].

«آذَنَ» منقولٌ من «أَذِنَ» إذا عَلِم، ولكنَّه كَثُرَ استعمالُه في الـجَري مجرى الإنذار. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وقولُ ابن حِلِّزة:

قولُه: (أنّ الوحيَ الواردَ على هذا السَّنَنِ يوجِبُ[١] أن يُخلِصوا التوحيدَ لله تعالى)، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ ونحوَه إنّما يُذكَرُ إذا تقدَّم أمرٌ أو شأنٌ قُرِنَ معه ما يوجبُ الائتمارَ به أو الترغيبَ فيه، فيُؤتَى به للتحريضِ عليه، والتنبيهِ على إزاحةِ المَوانع والصَّوارفِ عنهُ، وهاهنا لمّا بُولِغَ في أمرِ التوحيدِ بالحَصْرَيْنِ عَقَّبَه به إيجابًا للامتثالِ بإخلاصِ التوحيد، وإن شئتَ فانظُرْ إلى قولِ المصنِّف في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ إلى قولِه: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] ليتَحقَّقَ لك ما أرَدْنا إيرادَه هاهنا.

قولُه: (وفيه أنّ صفةَ الوَحْدانيّةِ يصحُّ أن يكونَ طريقُها السَّمعَ)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ معَ كونِه مسبوقًا لإثباتِ إخلاصِ[٢] التوحيدِ قد أُدمِجَ فيه هذا المعنى. قال الإمامُ: العِلمُ بصحّةِ النُّبوةِ لا يتوقَّفُ على العِلم بكَوْنِ الإله واحدًا، فلا جَرَمَ أمكَنَ إثباتُ الوَحْدانيّةِ بالدّلائلِ السَّمْعيّة[٣].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «موجب»، والأمر فيه قريب.

(٢) في (ح): «بإخلاص»، دون قوله: «لإثباتِ».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٣٠).

آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسماءُ

والمَعنى: أنّي بعدَ تولّيكُم وإعراضِكم عن قَبولِ ما عُرِضَ عليكم من وُجوبِ تَوحيدِ الله وتنزيهِه عن الأندادِ والشُّركاء، كرَجلٍ بينَه وبينَ أعدائِه هُدنةٌ فأحَسَّ مِنهم بغَدرةٍ فنَبَذَ إليهم العَهد، وشَهَرَ النَّبذَ وأشاعه، وآذنَهم جَميعًا بذلك، ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ أي: مُستَوينَ في الإعلامِ به، لم يَطوِه عن أحدٍ منهم، وكاشفَ كلَّهم، وقَشَرَ العصا عن لِحائِها. وما تُوعَدونَه مِن غَلَبةِ المُسلِمينَ عليكُم كائنٌ لا مَحالة، ولا بُدَّ مِن أن يلحَقَكُم

قولُه: (آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسماءُ)، تمامُه:

رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ[1]

الإيذانُ: الإعلامُ، والثُّوِيُّ: الإقامةُ. يقولُ: أعلَمَتْنا بمُفارقتِها إيّانا أسماءُ، ورُبَّ مُقيم يُمَلُّ إقامتُه، ولم تكنْ أسماءُ مِنهم.

قولُه: (كرجُلٍ بينَه وبيْنَ أعدائه)، بيانٌ لتقريرِ المُشبَّه به، وطريقُ مَجازِ ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ في الكلام، وأنهُ استعارةٌ تَبَعيةٌ واقعةٌ على التمثيل.

قولُه: (هُدْنة)، الجوهري: هادَنَه، أي: صالَحَه، والاسمُ منها: الهُدنةُ.

قولُه: (﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾)، أي: مُستوِينَ، يعني أنهُ: حالٌ، قال أبو البقاء: هُو حالٌ من الفاعل والمفعول، أي: مُستوِينَ في العِلم بها أعلَمتُكم به[2].

قولُه: (وقَشَرَ العَصَا عن لِحائها)، قال الميدانيُّ: قَشَرتُ لهُ العَصَا، يُضرَبُ في خُلوص الوُدِّ: أظهَرْتُ لهُ ما كان في نَفْسي، ويقال: أقشَرَ لهُ العَصَا، أي: كاشَفَهُ وأظهَرَ لهُ العَداوةَ[3].

قولُه: (وما تُوعَدونَه مِن غَلَبةِ المسلمينَ عليكم كائنٌ لا مَحالةَ)، قال صاحبُ «الفرائد»:

---

(١) هو مطلع معلقة الحارث بن حِلِّزة اليَشكري. انظر: «شرح المعلّقات العشر» للخطيب التبريزي ص ٣٧٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٠).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٢).

بذلك الذِّلَّةُ والصَّغار، وإن كُنتُ لا أدري مَتى يكونُ ذلك، لأن اللهَ لم يُعلِمْني علمَه ولم يُطلِعْني عليه، والله عالِمٌ لا يَخفى عليه ما تُجاهِرونَ به من كلامِ الطَّعّانينَ في الإسلام، و﴿مَا تَكْتُمُونَ﴾ في صُدورِكم من الإحَنِ والأحقادِ للمُسلِمين، وهو يُجازيكُم عليه. وما أدري لعلَّ تأخيرَ هذا الموعدِ امتحانٌ لَكم لِيَنظُرَ كيفَ تعملون. أو تَمتيعٌ لكم ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ ليكونَ ذلكَ حُجّةً عليكم؛ وليقَعَ المَوعدُ في وَقتٍ هو فيه حِكمة.

[﴿قَالَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ ١١٢].

قُرِئ: «قُل» و﴿قَالَ﴾ على حكايةِ قولِ رَسولِ الله ﷺ. و﴿رَبِّ ٱحْكُم﴾ على الاكتِفاءِ بالكَسرة، و«ربُّ احكُم» على الضَّمّ، و«ربِّي أحكَم» على أفعَلِ التَّفضيل،

يمكنُ أن يُقالَ: ما توعَدونَ يشمُلُ غَلَبَةَ المسلمينَ وعذابَ الآخرة، فيكونُ المرادُ ما يَعمُّهما؛ إذْ لا امتناعَ في إرادتِه، وقلتُ: يَأباهُ قولُه تعالى: ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾؛ لأنهُ بمعنى قَشْرَ العَصَا عن لحائها.

قولُه: (عِلْمَه)، نصبٌ على المصدر، وأصلُه: لم يُعلِّمْنيهُ عِلمًا، ثُمّ قُدِّمَ المصدرُ وأُضيفَ، على نحوِ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

قولُه: (منَ الإحَن)، الجوهري: يقالُ: في صَدْرِه عليَّ إحْنَة: أي: حقدٌ، والجَمْعُ: إحَن.

قولُه: (قُرِئَ: «قُلْ» و﴿قَالَ﴾)، قال حَفصٌ: ﴿قَالَ﴾ بالألفِ، والباقونَ: بغيرِ ألف(١).

قولُه: (و«رَبُّ احْكُمْ» على الضَّم)، قال ابنُ جِنّي: قرَأ أبو جَعْفرٍ: بضمِّ الباء، والألفُ ساقطةٌ، على أنهُ نداءُ مفردٍ، وهذا ضعيفٌ، أعني حَذْفَ حرفِ النِّداءِ معَ الاسم الذي يجوزُ أن يكونَ وَصْفًا لأيّ. ألا تراك لا تقولُ: رجُلُ أَقْبِلْ؛ لأنه يُمكنُك إن تجعَلَ الرجُلَ وَصْفًا لأيّ، فتقولُ: يا أيُّها الرجُلُ، ولهذا ضَعُفَ عندَنا قولُ مَن قال في قولِه تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٧١. وحجّةُ من قرأ بالألفِ أنه إخبارٌ من الله عزّ وجلّ عن نبيِّه ﷺ أنه قال: «يا ربِّ احكم بالحقِّ».

و«ربِّي أحكَم» مِن الإحكام، أمرَ باستِعجالِ العَذابِ لقومِه فعُذِّبوا ببَدر. ومَعنى ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ لا تُحابِهم وشَدِّد عليهم كما هو حَقُّهم، ....

[الحجر: ٧١] أنّهُ أراد: يا هؤلاء، حَذَفَ حرْفَ النِّداءِ مِن حيثُ إنّ هؤلاءِ مِن أسماءِ الإشارة، وهُو جائزٌ أن يكونَ وَصْفًا لـ«أيّ»، نحوَ قولِه:

ألا يا أيُّهذا المنزلُ الدارسُ (١)

«ورَبُّ» يجوزُ أن يكونَ وَصْفًا لـ«أيّ»، فتقولُ: يا أيُّها الرَّبُّ، وأمّا ما جاء في الأمثالِ نحوَ: أصبِحْ لَيلُ(٢)، وأطرِقْ كَرا(٣) فإنّ الأمثالَ تَجري في مَحمَلِ الضرورةِ لها مَجرَى المنظوم(٤).

ورُوِيَ أنّ هذه القراءةَ مبنيّةٌ على جَوازِ: يا غلامُ في: يا غلامي، وهِي لغةٌ حكاها سِيبويه(٥)، كما قَرَأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: يا قومُ إنكم ظلَمتُم. ولو لم يُقدَّرْ «رَبِّ» مضافًا لزِمَ حذفُ حرفِ النِّداءِ عمّا يقَعُ صفةً لأيّ، وهُو غيرُ جائز.

قولُه: (ومعنى ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾: لا تُحابِهم وشدِّدْ عليهم)، قال القاضي: اقضِ بينَنا وبيْنَ أهلِ مكّةَ بالعَدْلِ المُقتضي استعجالَ العذابِ والتشديدَ عليهم(٦). قال مُحيي السُّنّة: كأنهُ استَعجَلَ العذابَ لقومِه فعُذِّبوا يومَ بدر، نَظيرُه قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا﴾ [الأعراف: ٨٩](٧).

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٢٢. ورواية البيت:

ألا أيُّهذا المنزلُ الدارسُ الذي كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحيَّ عاهدُ

(٢) هذا مَثَلٌ فيه قصّة ذكرها الميداني، والمَثَلُ يقال في الليلةِ الشديدةِ التي يطول فيها الشرّ. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤٠٣).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٤٣١) وهو يُضربُ للذي ليس عنده غناءٌ ويتكلّم. والكرا بالممدودة هو الكروان نَفْسُه.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٦٩-٧٠).

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٠٩).

(٦) «أنوار التنزيل» (٤: ١١٢).

(٧) «معالم التنزيل» (٥: ٣٦٠).

كما قال: «اشدُدْ وطأتكَ على مُضَر». قرئ ﴿تَصِفُونَ﴾ بالتّاءِ والياء. كانوا يَصِفونَ الحالَ على خلافِ ما جَرت عليه، وكانوا يَطمَعونَ أن تكونَ لهم الشَّوكةُ والغَلَبة، فكذَّبَ اللهُ ظنونَهم وخيَّبَ آمالَهم، ونَصَرَ رسولَ الله ﷺ والمُؤمنين، وخَذَلهم.

قال رسول الله ﷺ: «مَن قَرأ: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾ حاسَبَه اللهُ حِسابًا يَسيرًا، وصافَحه وسَلَّمَ عليه كلُّ نبيٍّ ذُكِرَ اسمُه في القُرآن».

قولُه: (اشدُدْ وَطْأتك على مُضَر)[1]. النِّهاية: معناهُ: خُذْهم أَخْذًا شديدًا. والوَطْءُ في الأصلِ: الدَّوْسُ بالقَدَم، فسُمِّي به الغَزْوُ والقَتْل؛ لأنّ مَن يطَأُ على الشيءِ بِرجلِه فقدِ استقصَى في هلاكِه وأهانَه[2].

تمَّتِ السُّورةُ، واللهُ أعلم

* * *

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٨٠٤)، ومسلم (٦٧٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِي الله عنه.

(٢) من قوله: «في محمل الضرورة لها مجرى المنظوم» ـ قبل فقرتين ـ إلى هنا سقط من (ح).

سورة الحج
مكية، غير ست آيات
وهي: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ إلى قوله: ﴿ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴾
وهي ثمان وسبعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ١].

الزَّلزَلة: شِدَّةُ التَّحريكِ والإزعاج، وأن يُضاعَفَ زَليلُ الأشياءِ ....

سُورةُ الحجِّ
مكِّيَّةٌ، غيرَ ستِّ آيات
وهِي ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴾[1]
وهِي ثمانٍ وسبعونَ[2] آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (وأن يضاعفَ زَليلُ الأشياء)، يقالُ: صَلَّ[3]: إذا تحرَّكَ مرَّةً، وصَلْصَلَ: إذا تكرَّرت.

---

(١) وهو ثابت في الصحيح. أخرجه البخاري (٣٩٦٩)، ومسلم (٣٠٣٣) وغيرهما من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.
ومن قوله: «غير ست آيات» إلى هنا ساقط في (ط).

(٢) في (ط): «أربع وسبعون». وهذا يتوافق مع عَدِّ الشاميين، والمثبت في النص يتوافق مع عَدِّ الكوفيين، أما على عَدِّ البصريين فهي خمس وسبعون آية، وعلى عَدِّ المدنيين فهي ست وسبعون، وعلى عَدِّ المكيين فهي سبع وسبعون.

(٣) كذا في الأصول الخطية. ولعلّ الصواب: زلّ.

عن مَقارِّها ومَراكزِها، ولا تَخلو «السَّاعَةُ» مِن أن تكونَ على تقديرِ الفاعِلةِ لها، كأنها هي التي تُزَلزِلُ الأشياءَ على المَجازِ الحُكمِيِّ، فتكونُ الزَّلزلَةُ مَصدَرًا مُضافًا إلى فاعِلِه، أو على تقديرِ المَفعولِ فيها على طريقة الاتِّساع في الظَّرفِ وإجرائِه مُجرى المفعولِ به، كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وهي الزَّلزلةُ المَذكورةُ في قولِه: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] واختُلِفَ في وقتِها، فعنِ الحَسَن: أنها تكونُ يومَ القِيامة. وعن عَلقَمةَ والشَّعبيِّ: عِندَ طُلوعِ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها.

أمَرَ بني آدمَ بالتَّقوى، ثُمَ عَلَّلَ وُجوبَها عليهِم بذِكرِ السّاعةِ ووَصفِها بأهوَلِ

قولُه: (عن مقارِّها)، متعلِّقٌ بـ«زليل»، والزَّليلُ: مصدرٌ كالصَّرير.

قولُه: (فعنِ الحسَن: أنّها تكونُ يومَ القيامة)، ويَعضُدُه ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «يقولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ يومَ القيامة: يا آدمُ، فيقولُ: لبَّيْكَ وسَعْدَيْك، فيُنادي بصوت: إنّ اللهَ يَأمُرُك أن تُخرجَ مِن ذُرِّيتِك بَعْثًا إلى النار؟ فقال: يا ربِّ، وما بَعْثُ النار؟ قال: مِن كلِّ ألفٍ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ، فحينَئذٍ تضَعُ الحاملُ حَمْلَها، ويَشِيبُ الوليدُ، وترى الناسَ سُكارى وما هُم بسُكارى ولكنّ عذابَ الله شديد»[1].

فإنْ قلتَ: كيف يستقيمُ على هذا قولُه: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾؟ قلتُ، والعِلمُ عندَ الله: لعلّ ذلك تمثيلٌ لبيانِ شدّةِ الأمرِ وتفاقُمِه، كما قال: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾. نحوُه قولُه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، أو أن يكونَ ذلك عندَ النَّفْخةِ الثانية، فإنّهم يقومون على ما صُعِقوا في النَّفْخةِ الأُولى لقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٣]، وينطبقُ على هذا قولُه ﷺ: «يَشِيبُ الوليدُ» معَ قولِه تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، أي: الوليدُ والوِلدانُ الذين ماتوا على هذه الحالة، وعلى هذا لا يُخالِفُ قولَ عَلْقَمةَ والشَّعبيِّ: عندَ طُلوع الشمسِ مِن مَغْربِها، مخالفةً ظاهرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢) وغيرهما.

صِفة؛ لَينظُروا إلى تلكَ الصِّفةِ ببَصائِرِهم، ويتصَوَّروها بعُقولِهم، حتّى يُبقوا على أنفسِهم ويَرحَموها مِن شَدائدِ ذلكَ اليوم، بامتِثالِ ما أمرَهم به ربُّهم مِن التَّرَدِّي بلباسِ التَّقوى، الذي لا يُؤَمِّنُهم مِن تلكَ الأفزاعِ إلّا أن يَتَرَدَّوا به. ورُوِيَ أنَّ هاتَينِ الآيتَينِ نَزَلتا ليلًا في غَزوةِ بَني المُصطَلِق، فقرأهما رسولُ الله ﷺ، فلم يُرَ أكثَرَ باكِيًا مِن تلكَ اللَّيلة، فلمّا أصبَحوا لَم يَحُطّوا السُّروجَ عَنِ الدَّوابِّ، ولَم يَضرِبوا الخيامَ وقتَ النُّزول، ولم يَطبُخوا قِدرًا، وكانوا مِن بينِ حَزينٍ وباكٍ ومُفَكِّر.

[﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ ٢].

قولُه: (يُبقوا على أنفسهم)، أي: يحفظونها[١]. النِّهاية: يقالُ: أبقَيْتُ عليه إبقاءً: إذا رحمتَه وأشفَقتَ عليه، والاسمُ: البُقْيا[٢].

قولُه[٣]: (في غَزْوةِ بني المُصْطَلِق)، وهُم قومٌ مِن خُزَاعةَ. قال الإمامُ محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ: هِي غزوةُ المُرَيْسيع[٤]. وقال ابنُ إسحاقَ: وذلك في سنةِ ستٍّ[٥]. رَوَى البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ عن عبدِ الله بنِ عَوْن: أغار رسُولُ الله ﷺ على بني المُصْطَلِقِ وهم غارُّونَ[٦]، وأنعامُهم تُسْقَى على الماء، فَقَتَل مُقاتلتَهم، وسَبَى ذَراريَّهم، وأصابَ يومئذٍ جُوَيْرِيَة[٧].

---

(١) في (ح) و(ف): «أبقى على نفسه، أي: حفظها».

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: فعن الحسن»، وأخَّرتها إلى هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٣) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، وتقدمت في (ح) و(ف) قبل فقرة «قوله: فعن الحسن».

(٤) «صحيح البخاري»، (باب غزوة بني المصطلق)، قبل الحديث (٤١٣٨).

(٥) انظر: «السيرة» لابن هشام (٢: ٢٨٩).

(٦) أي: غافلون.

(٧) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٠٣)، وأبو داود (٢٦٣٥).
وجويرية: هي بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية. كان أبوها سَيِّدَ قومه، وتزوّجها رسولُ الله ﷺ. ماتت سنة (٥٠هـ) رضي الله عنها.

﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا﴾ منصوبٌ بـ ﴿تَذۡهَلُ﴾. والضَّميرُ للزَّلزَلة. وقُرِئ: «تُذهَلُ كلُّ مُرضِعة» على البِناءِ للمَفعول. و«تُذهِلُ كُلَّ مُرضِعة» أي: تُذهِلُها الزَّلزَلة. والذُّهول: الذَّهابُ عَنِ الأمرِ معَ دَهْشة.

فإن قلت: لم قيل: ﴿مُرۡضِعَةٍ﴾ دُونَ مُرضِع؟ قلت: المُرضِعةُ: التي هي في حالِ الإرضاع ملقمةً ثديَها الصَّبيّ. والمُرضِع: التي شأنُها أن تُرضِع وإن لم تُباشِرِ الإرضاعَ في حالِ وصفِها به، فقيل: ﴿مُرۡضِعَةٍ﴾؛ ليَدُلَّ على أنّ ذلكَ الـهَولَ إذا فوجِئتْ به هذه وقد ألقَمَتِ الرَّضيعَ ثديَها، نزَعَته عَن فِيهِ لما يَلحَقُها مِن الدَّهشة.

﴿عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾ عَن إرضاعِها، أو عَن الذي أرضَعَته، وهو الطفل. وعن الـحَسَن: تَذهلِ المُرضِعةُ عَن ولدِها ....

قولُه: (المُرضِعةُ: التي هِي في حالِ الإرضاع)، قال الزجّاجُ: و﴿مُرۡضِعَةٍ﴾ جَارٍ على المُفعِل[١]، أي: أرضَعَتْ، ويقالُ: امرأةٌ مُرضِعٌ، أي: ذاتُ رَضَاعٍ أرضَعَتْ وَلَدَها أو أرضعَتْ غيرَه[٢]. الانتصاف: والفَرْقُ أنّ النَّسَبَ لا يُلاحَظُ فيه حدوثُ الصِّفة المشتَقِّ منها، بل مُقتَضاها أنّها موصُوفٌ بها، وفي غيرِ النَّسَبِ يُلاحَظُ حدوثُ الفعل، وخروجُ الصِّفةِ عليه[٣].

فإذا قلتَ: مرَرْتُ بأمرأةٍ حاملة، يكونُ معناهُ: مرَرْتُ بها في حالِ كونِها حاملةً، وإذا قلتَ: حامل، بغير تاءٍ، كان معناهُ: مرَرْتُ بامرأةٍ مِن شأنِها أن تحمِل، ولا يَلزمُ أن تكون في وقتِ مرورِك بها حاملةً.

قولُه: (أو عنِ الذي أرضَعتْه)، فعَبَّرَ عن العُقَلاءِ بما إرادةً للوَصْفيّة، أي: عن مولودِها وقُرّةِ عَيْنِها، وفَلْذةِ كَبِدِها، ونحوِها تصويرًا لشِدّةِ الأمر.

---

(١) في (ط): «الفعل».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٠).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٤٢).

لغَيرِ فِطام، وتَضَعُ الحامِلُ ما في بطنِها لغَيرِ تَمام.

قُرِئ: «وَتُرَى» بالضَّمِّ، من: أُريتُكَ قائمًا، أو: رؤيتك قائمًا. و«النَّاس» مَنصوبٌ ومَرفُوع، والنَّصبُ ظاهِر. ومَن رَفعَ جَعلَ «النّاس» اسم «تُرى»، وأنثَه على تأويلِ الـجَماعة.

وقُرِئ: «سَكرى» و«بسَكرى» وهو نَظير: جَوعى، وعَطشى، في جَوعان، وعَطشان.

قولُه: (لغيرِ فِطام) و(لغيرِ تَمام)، يجوزُ أن يكونَ اللامُ للتعليلِ، أي: لا يكونُ الذُّهولُ لأجْلِ الفِطام، والرَّضْعُ لأجْلِ التّمام، بل لأمرٍ غيرِهما، وهُو ما يَلحقُها منَ الدَّهشةِ والحَيْرة، وما يُصيبُها مِن تفاقُمِ الأمرِ، وأن يكونَ للوقتِ، نحوُ قولِك: جئتُك لثلاثٍ خلَوْنَ منَ الشَّهر.

قولُه: (قُرِئ: «وتُرى»، بالضمِّ[1]، مِن: أُرِيتُك قائمًا)، النِّهاية: رُئِيَ: فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، مِن «رَأَيْتُ» بمعنى: ظَنَنْتُ. انقضَى كلامُه، إنْ كان تُرى مِن: أُريْتُك قائمًا، فمعناهُ: تَظُنُّ أنت الناسَ سُكارى، أُقيمَ الضَّميرُ مقامَ الفاعل، ونَصْبُ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ على أنّهما مفعولان؛ لأنّ أُريتَ مُتعدٍّ إلى ثلاثةٍ، وإن كان مِن: رَأيتُك قائمًا، فالمعنى: تظنُّ الناسَ سُكارى، أُقيمَ «الناسُ» مقامَ الفاعل، ونُصِبَ ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ على المفعوليّة؛ لأنّ «رأيتُ» متعدٍّ إلى اثنَيْنِ. وفي نُسْخة[2] البُخاريين: «رُؤيتُكَ»، وهُو مُشكِلٌ، فإنّا ما وجَدْنا رأيتُ متعدِّيًا إلى ثلاثة.

وقولُه: (أو: رُؤيتُكَ قائمًا) مُشكِلٌ، ولعلّ المرادَ مِن: أُرِيتُكَ قائمًا، رَأَيْتُكَ قائمًا. أو نقولُ: منصوب، ومرفوعٌ على الثاني، معَ أنّ المرفوعَ الذي قَرّرهُ في الأوّلِ أيضًا جائزٌ. وقولُه: «اسمُ (تُرى)»، لعلّه ذكَرَه كذلكَ ذهابًا إلى أنّ «ترى» مِن دَواخلِ المبتدإِ والخبر، قالهُ الفاضِلُ نورُ الدِّين الحَكيمُ.

قولُه: (وقُرِئَ: «سَكْرى»، و«بسَكْرَى»)، وفي «التيسير»: قرَأَ حمزةُ والكسائيُّ: «سَكْرى»،

---

(١) وهي قراءةُ أبي هريرة وأبي زرعة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص٩٤، و«البحر المحيط» (٧: ٤٨٢).

(٢) في (ح) و(ف): «نسخ».

و﴿سُكَرَىٰ﴾ وبـ«سُكارى»، نحو: كُسالى وعُجالى. وعنِ الأعمَش: «سُكرى» و«بسُكرى» بالضَّمّ، وهو غَريب.

والـمَعنى: وتَراهُم سُكارى على التَّشبيه، وما هُم بسُكارى على التَّحقيقِ، ولكنَّ ما رهقَهم مِن خَوفِ عذابِ اللّٰهِ هو الذي أذهبَ عُقولَهم، وطَيّرَ تَمييزَهُم، وردَّهم في نَحوِ حالٍ من يَذهبُ السُّكرُ بعقلِه وتَمييزِه. وقيل: تَراهم سُكارى مِن الـخَوف، وما هُم بسُكارى مِن الشَّراب.

«وما هُم بسَكْرى» بغيرِ ألفٍ فيهما على وَزْنِ فَعْلى، والباقونَ بالألفِ على فُعالى[1]. قال ابنُ جِنّي رحمَه اللهُ تعالى: وأمّا «سُكَارى» بضمِّ السِّين، فظاهرُه أن يكونَ اسمًا مُفرَدًا غيرَ مُكسَّر، كجُمادى وسُمانَى وسُلامَى. ويجوزُ أن يكونَ مكسَّرًا ممّا جاء على فُعَال، كالظُّؤارِ[2] والعُرَاقِ[3] والرُّخالِ[4] والثُّناءِ[5] والتُّؤام[6]، إلا أنه أُنِّثَ كما أُنِّثَ فِعَالٌ في نحوِ: حِجارة وعِيارة[7]. وأمّا «سَكْرى» كصَرعى وجَرْحى؛ لأنَّ السُّكْرَ عِلّةٌ لحِقَت عقولَهم، كما أنَّ الصَّرْعَ والجَرْحَ عِلّةٌ لَحِقَتْ أجسامَهم. وفَعْلى في التكسيرِ ما يختَصُّ به المُبتَلون[8]. وقال ابنُ جِنّي: رَوَينا عن أبي زُرْعَة أنهُ قَرَأها بضمِّ السِّينِ والكافُ ساكنةٌ، وهُو اسمٌ مفرَدٌ على فُعْلى، كالحُبْلى والبُشْرى، وبهذا أفتاني أبو عليٍّ وقد سألتُه عن هذا[9].

قولُه: (وما هُم بسُكارى منَ الشَّرابِ)، بعدَ قولِه: «وما هم بسُكارى على التحقيق»

---

(١) «التيسير» للداني، ص١٥٦. و«حجة القراءات»، ص ٤٧٢.

(٢) جمع ظِئرٍ، وهي العاطفةُ على غيرِ ولدِها.

(٣) جَمْعُ عَرْقٍ، وهو العظمُ الذي نُزِعَ عنه اللحم.

(٤) جَمْعُ رِخلٍ بكسر الراء، وهو الأنثى من أولادِ الضأن.

(٥) جَمْعُ ثِنْي، وهي الناقةُ التي وضعَتْ بطنَيْن.

(٦) جَمْعُ توأم، وهو أن تضعَ المرأةُ اثنين في بطنٍ واحد.

(٧) في (ط): «جحادة وعبادة».

(٨) انظر: «المحتسب» (٢: ٧٢-٧٣)، وقد اضطرب النقلُ هنا على جهةِ الاختصارِ المُخِلِّ بمقاصد الأصل.

(٩) المصدر السابق (٢: ٧٣).

فإن قلت: لِمَ قِيل أوّلًا: «تَـرَون»، ثُمّ قِيل: ﴿وَتَرَى﴾ على الإفراد؟ قلت: **لأنّ الرُّؤيةَ أوّلًا عُلِّقت بالزَّلزلةِ** فجعلَ النّاسَ جميعًا رائينَ لها، وهي مُعلَّقةٌ أخيرًا بكَونِ النّاسِ على حالِ السُّكر، فلا بُدّ أن يُجعلَ كلُّ واحِدٍ منهم رائيًا لسائرِهم.

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ * كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ ٣-٤].

مُؤْذِنٌ أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ بيانٌ لإرادةِ معنى السُّكْرِ مِن قولِه تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ فإنهُ إمّا أن يُرادَ منهُ التشبيهُ، كما نقولُ: وترى الناسَ كالسُّكارى شُبِّهوا بِسُكارى بسببِ ما غَشِيَهم منَ الخَوْفِ فبقُوا مَسْلوبي العقولِ كالسَّكران، أو أن يُرادَ الاستعارةُ، كأنهُ قيل: ترى الناسَ خائفينَ، فوَضَعَ موضعَه سُكارى؛ ولهذا بيَّنَه بقولِه: «منَ الخَوْف»، وصَرَّحَ «وما هم بسكارى من الشراب».

الانتصاف: ومِن علاماتِ المَجازِ: صحّةُ سَلْبِه، كما إذا قلتَ للبَليدِ: حمار! يَصحُّ نَفْيُه، وكذا هاهُنا، نَفَى السُّكرَ الحقيقيَّ بقولِه: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ مؤكّدًا بالباء؛ لأنّ هذا السُّكرَ أمرٌ لم يُعهَدْ مِثلُه؛ ولكنّ الاستدراكَ بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾ تعليلٌ لإثباتِ السُّكرِ المَجازيِّ لمّا نَفَى عنهمُ السُّكْرَ[1].

قولُه: (**لأنّ الرُّؤيةَ عُلِّقت أوّلًا**[2] **بالزَّلزَلة**)، تلخيصُ الجواب: أنّ المَرْئيَّ على الأوّلِ: حالةُ الزَّلزلة، والجَمْعُ كلُّهمُ يشاهدونَها. وفي الثاني: المَرْئيُّ: حالةُ تحيُّرِ الناسِ، فكلُّ واحدٍ لا يُشاهِدُ حالةَ نفْسِه، بل يشاهدُ سائرَ الناس دونَ نفْسِه، ولهذا أتى بلَفْظِ السائر؛ لأنهُ منَ السُّؤرِ، وهُو البَقيّة، أو يكونُ عامًّا قَصْدًا إلى تفظيع حال الناس، وأنّ تلك بَلَغَتْ منَ الظهورِ حتّى يمتنعَ خفاؤها البتّةَ، فلا يختَصُّ برؤية راءٍ دونَ راءٍ. قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يكونَ ﴿تَرَى﴾ خطابًا للنبيِّ ﷺ، أو يمكنُ أن يُرادَ بها المخاطَبُ، وإنّما المرادُ منَ الأوّلِ التهديدُ بالوقوع، ومنَ الثاني التعجُّبُ مِن حالِهم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٤٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأن الرؤية أولاً عُلّقت»، والأمر فيه سهل.

قيل: نَزلَت في النَّضرِ بنِ الحارِث، وكان جَدِلًا يقول: المَلائكةُ بناتُ الله، والقرآنُ أساطِيرُ الأولين، واللهُ غيرُ قادرٍ على إحياءِ من بَلِـيَ وصارَ تُرابًا. وهي عامّةٌ في كلِّ من تَعاطى الجِدالَ فيما يَجوزُ على الله وما لا يَجوزُ مِن الصِّفات والأفعال، ولا يَرجِعُ إلى علمٍ **ولا يَعَضُّ فيه بضِرسٍ قاطِعٍ**، وليسَ فيه اتّباعٌ للبُرهانِ ولا نُزولٍ على النَّصَفة، فهو **يَخبِطُ خَبطَ عَشواء**، غيرَ فارِقٍ بينَ الـحَقِّ والباطل ﴿وَيَتَّبِعُ﴾ في ذلكَ خُطُواتِ كُلِّ شيطانٍ عاتٍ، **عُلِمَ مِن حالِه وظَهَرَ وتَبيَّنَ** أنه مَن جَعلَه وَلِيًّا له لمْ تُثمِرْ له وَلايَتُه إلّا

قولُه: (**ولا يَعَضُّ فيه بِضِرْسٍ قاطع**)، **النِّهاية**: وفي الحديث: «ولا يَعَضُّ في العِلم بِضِرسٍ قاطع»[١]، أي: لم يُتقِنْه، ولم يُحكِمِ الأُمورَ، وفي الحديثِ أيضًا: «كان ما نشاءُ[٢] مِن ضِرسٍ قاطع»[٣]، أي: ماضٍ في الأمورِ نافذِ العزيمة، يقال: فلانٌ ضِرسٌ منَ الأضراس، أي: داهيةٌ.

قولُه: (**يَخبِطُ خَبْطَ عَشْواءَ**)، **النِّهاية**: أي: يَخبِطُ في الظّلام، وهُو الذي يمشي في اللّيل بلا مصباح فيتحيَّر ويَضِلّ، وربّما ترَدّى في بئرٍ، أو سَقطَ على سَبُع، وهُو كقولِهم: يَخبِطُ في عَمْياءَ: إذا ركِبَ أمرًا لجهالةٍ.

قولُه: (**عُلِمَ مِن حالِه وظَهَرَ وتَبيَّنَ**)، إلى آخِره، تفسيرٌ لقولِه: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ فالضّميرُ في ﴿عَلَيۡهِ﴾: للشيطان، وكذا المنصوبُ في ﴿تَوَلَّاهُ﴾، والمرفوعُ لِمَن، وإنّما قال: «عُلِمَ مِن حالِه وظَهَرَ وتبَيَّنَ» لِما أنّ قولَه: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ﴾ وَصْفٌ آخَرُ لشيطانٍ وتمثيلٌ، كأنهُ قيلَ: وَجبَ على الشّيطانِ ولزِمَ عليه إضلالُ مَن يتولاهُ، ألا ترى كيف يجتهدُ في ذلك ويَبذُلُ وُسعَهُ فيه، ولا يَترُكُ منَ الحِيَل والنَّصْبِ شيئًا إلا يفعَلُه؟ وهذا بيِّنٌ ظاهرٌ جَلِيّ،

---

(١) ذكره السيوطي في «جامع الأحاديث» (٣٠: ٣٦٢)، والمُتّقي الهندي في «كنز العمال» (١٦: ١٩٩) من كلامِ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «يشاء».

(٣) قاله عبد الله بن عيّاش في وصفِ عليٍّ رضي الله عنه. ذكره ابن عبد البرّ في «الاستيعاب» (٣: ١١٠٧)، والمِزّي في «تهذيب الكمال» (٢٠: ٤٨٧)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧: ٢٩٧).

الإضلالَ عن طَريقِ الـجَنةِ والهِدايةِ إلى النّار. وما أرى رؤساءَ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ والـحَشَوِيّةِ الـمُتَلَقِّبينَ بالإمامةِ في دينِ الله إلا داخِلينَ تحتَ كُلِّ هذا دُخولًا أوّليًا، بَلْ هم أشدُّ الشَّياطينِ إضلالًا وأقطَعُهم لِطريقِ الحَقّ، حيثُ دوَّنوا الضَّلالَ تَدوينًا، ولَقَّنوه أشياعَهم تَلقينًا، وكأنّهم ساطُوه بلُحومِهم ودِمائِهم، وإيّاهم عَنى من قال:

وَيــا رُبَّ مَقفُوِّ الخُطَـا بَينَ قَوْمِه ... طَريقُ نَجاةٍ عِندَهُم مُســتَوٍ نَهجُ
ولو قرَؤوا في اللَّوحِ ما خُطَّ فيهِ مِن ... بَيَانِ اعوِجَــاجٍ في طَريقتِهِ عَجُّوا

اللهم ثبِّتنا على الـمُعتقَدِ الصَّحيحِ الذي رضيتَه لملائِكَتِك في سَمواتِك، وأنبيائِكَ في أرضِكَ، وأدخِلنا برحمَتِك في عبادِكَ الصّالِحين. والكَتْبةُ عليه مَثَل، أي: كأنما كُتِبَ إضلالُ مَن يَتوَلّاه عليه، ورُقِمَ به لِظُهورِ ذلكَ في حالِه.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «والكَتْبةُ عليه مثَلٌ، أي: كأنّما كُتِبَ إضلالُ مَن يتوَلّاه عليه، ورُقِمَ به لظهورِ ذلك في حالِه».

قولُه: (ساطُوهُ بلُحومِهم)، الجوهريّ: السَّوطُ: خَلْطُ الشيءِ بعضَه ببعض.

النهاية: ومنهُ حديثُ عليٍّ معَ فاطمةَ رضيَ اللهُ عنهما: «مَسُوطٌ لحمُها بدَمِي، ولحمي بدَمِها»[1]، أي: ممزوجٌ مخلوط.

قولُه: (ويا رُبَّ مَقْفُوِّ الخُطا) البيت[2]، مَقْفوٌّ: من قَفَوْتُ الرجُلَ: إذا تَبِعتَه. النَّهجُ الطريقُ الواضح. عَجُّوا: صاحوا[3]، نَحاهُ، بالحاءِ المهمَلة، عنِ الصَّغَاني: أي: قَصَدَ. يقولُ: رُبَّ رجُلٍ مفيدٍ في قومِه، متبوعٍ في حِزبِه، عندَهم أنه على صراطٍ مستقيم، ولو قرَؤوا ما في اللَّوحِ المحفوظِ مِن ضَلالتِه وغَوايتِه ضَجُّوا متضرِّعينَ إلى الله تعالى مِن أن يكونوا مِثلَه.

---

(١) ذكره المغازلي في «مناقب علي» ص ٤٦٩.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

(٣) في (ح): «صابوا»، وفي (ف): «ضاجوا».

وقُرِئ ﴿أَنَّهُ... فَأَنَّهُ﴾ بالفَتحِ والكَسرِ؛ فمَن فَتحَ فلأنَّ الأولَ فاعلُ ﴿كُتِبَ﴾، والثاني عُطِفَ عليه. ....

قولُه: (﴿أَنَّهُ... فَأَنَّهُ﴾، بالفَتْح والكسر)، بالفَتْح: سبعةٌ، بالكسرِ: شاذٌّ(١).

قولُه: (**فمَنْ فتحَ فلأنّ الأوّل فاعلُ ﴿كُتِبَ﴾، والثاني: عطف عليه**)، قلتُ: هذا موضعٌ صعبٌ مِن حيثُ الإعراب، وقدِ اختَلفَتْ آراءُ الأُدباءِ فيه، فالواجبُ أن نَبسُطَ الكلامَ فيه فَضْلَ بَسْط، قال الزجّاجُ: ﴿أَنَّهُ﴾ في موضع رَفْع، و﴿فَأَنَّهُ﴾ عطفٌ عليه وموضِعُها رفعٌ أيضًا، والفاءُ: الأجودُ فيها أن تكونَ في معنى الجزاء، وجائزٌ كسْرُ «إنّ» معَ الفاء، ويكونُ جَزاءً لا غيرُ. والتأويلُ: كُتِبَ عليه ـ أي: على الشّيطان ـ إضلالُ مَتولّيه وهدايتُه إلى عذابِ السَّعير. وحقيقةُ «أنّ» الثانيةِ أنّها مُكرَّرةٌ على جهةِ التأكيد؛ لأنّ المعنى: كُتِبَ عليه أنهُ مَن تَولّاهُ أضلَّه(٢).

وقال أبو عليٍّ رحمَه اللهُ تعالى في «الإغفال»: إعرابُ هذه الآيةِ مُشكِل، وأنا أشرَحُه وأُبيِّنُ السَّهوَ فيه: قولُه: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾، ﴿أَنَّهُ﴾: في موضع رَفْع، وهِي ما توصَلُ بالجمل(٣)، و﴿مَن﴾ هاهُنا إمّا أن تكونَ شَرطيّةً أو موصُولةً، فإنْ جعَلْتَها شَرطيّةً فالفاءُ للجَزاء، وإن جعَلتَها موصُولةً فالفاءُ هِي الداخلةُ في خبرِ المبتدأِ المُتضمِّن للشَّرط، فعلى التقديرَيْنِ لا تكونُ عاطفةً، ثُم «أنه» في قولِه: ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ ليس بكلام تامّ؛ لأنّكَ تقولُ: أنّك مُنطلِق، بفَتح «أنّ»، فلا يكونُ ما بعدَه جُملةً، فينبغي أن يُقدَّرَ: فشأنُه أنه يُضِلُّه أو أمْرُهُ، فثَبَتَ أنّ قولَ أبي إسحاقَ الزجّاجَ رحمَهُ اللهُ تعالى: ﴿فَأَنَّهُ﴾ عطفٌ على ﴿أَنَّهُ﴾ خطأٌ(٤).

وقلتُ: والذي ذهبَ إليه المصنِّفُ رحمةُ الله تعالى عليه في العطفِ فَنٌّ غريب؛ لأنه

---

(١) ومِمن قرأ بها أبو عمرو بن العلاء والشعبي في روايةِ النَّخعيِّ عنهما. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص ٩٤، و«البحر المحيط» (٧: ٤٨٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١١).

(٣) في (ح) و(ف): «بالجملة».

(٤) «الإغفال» للفارسي (٢: ٤٢٠).

....

جعَلَه معطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾ معَ ما في حيِّزها، وما يتّصلُ بها على تقديرِ حَذْفِ الجزاء. المعنى: كُتِبَ على الشّيطانِ أنهُ مَن تَولّاه يُهلِكُهُ، فإنهُ يُضِلُّه عن طريقِ الجنّة وثوابِها، ويَهديه إلى طريقِ السَّعير وعَذابِها، فالفاءُ مِثلُها في قولِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] والكلامُ متضمِّنٌ لأمورٍ مترَتِّبةٍ بعضُها على بعض، وهذا أقضى لِحَقِّ البلاغةِ ممّا ذهبَ إليه أبو عليّ، واشرَحْ.

ويَدُلُّ على هذا التقديرِ قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، قال: ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ معطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾ على أنّ جَوابَ ﴿مَن﴾ محذوفٌ تقديرُه: ألم يَعلَموا أنهُ مَن يُحادِدِ اللهَ ورسُولَه يَهلِكْ؟ فإنَّ لهُ نارَ جهنَّم، فاندَفَعَ بهذا قولُ صاحِب «التقريب»: وفي عطفِ ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ على ﴿أَنَّهُۥ﴾ نَظَرٌ؛ لأنهُ إمّا أن يُعطَفَ عليه معَ الخبر، أو بدونِه، ويَلزَمُ على الأوّل فَقْدُ الجزاء، والعطفُ على ﴿أَنَّهُۥ﴾ قبْلَ تَمامِ صِلتِه، وعلى الثاني: تَخلُّلُ العطفِ بيْنَ أجزاءِ الشَّرطيّة والعطفِ قبْلَ التَّمام. والأوْلَى أن يُقدَّرَ بعدَ الفاءِ، وهِيَ الجزائيّةُ، مبتدأٌ أو خبر، أي: فالأمرُ أنهُ، أو: فحَقٌّ أنهُ، على أنهُ وافَقَ المصنِّفَ في قولِه: ﴿أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ﴾ الآية [التوبة: ٦٣]، وقال: جوابُ الشرطِ محذوفٌ، وهو: يَهْلِك، و﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾: عطفٌ على ﴿أَنَّهُۥ﴾، أي: ألم يَعلَموا هذا، فهذا فلا يُلتفَتُ إلى مُخالفتِه هاهُنا، وأمّا قولُه: يَلزَمُ تَخلُّلُ العطفِ بيْنَ أجزاءِ الشَّرطيّة فهُو واردٌ على تقديرِ الزجّاج إذا جعَلَ ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ مكرّرًا، وهُو أيضًا ضعيفٌ؛ لأنهم عَدُّوا مثلَ هذا التخَلُّلِ منَ المُحسِّناتِ البديعيّة. وعن بعضِ الفُضَلاءِ أنّ الضَّميرَ في ﴿أَنَّهُۥ﴾ للمُجادِل، أي: كُتِبَ على الشّيطانِ أنّ المُجادلَ مَن تولّاهُ، ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾: عطفٌ عليه، فلا يَلزَمُ المحذورانِ اللذانِ ذكَرَهما صاحبُ «التقريب». ويدفَعُه إرادةُ العموم منَ الآيةِ وتعَسُّفُ هذا المعنى. ويقالُ أيضًا: دَلَّ تقديرُ المصنِّفِ رحمَةُ الله تعالى عليه كأنّها كُتِبَ إضلالُ مَن يتولّاهُ على أنّ ما بعدَ الفاءِ إمّا جوابُ الشَّرط، أو خبرٌ للمبتدأ المتضمِّنِ معنى الشَّرْط، ويَأباهُ قولُه: و«الثاني عطفٌ عليه»، لكنّ تقديرَ ذلك تحريرُ المعنى وتلخيصُه.

ومَن كَسَرَ فعلى حِكايةِ الـمَكتوبِ كما هو، كأنما كُتِبَ عليه هذا الكَلام، كما تَقول: كَتَبت: إنّ اللهَ هو الغَنِيُّ الـحَميد. أو على تَقدير: «قيل». أو على أنّ «كَتَب» فيه مَعنى القَول.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴾ ٥].

قرأ الـحَسَن: «مِنَ البَعَثِ» بالتَّحريكِ، ونَظيرُه: الـجَلَب والطَّرَد، في الـجَلْب

قولُه: (أو على تقديرِ «قيلَ»)، عَطفٌ على قولِه: «فعلى حكاية المكتوبِ»، أي: ومَن كَسَرَ فعلى تقدير: وكُتِبَ عليه قيل: إنهُ مَن تَولّاه، أي: كُتِبَ عليه هذا القولُ، و«قيل» هاهُنا كما في قوله: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ على تقديرِ: وأُقسِمُ بـ ﴿قِيلِهِ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٨]، والضَّميرُ في «قِيلِه» لرسُولِ الله ﷺ، وإقسامُ الله تعالى بـ ﴿قِيلِهِ﴾ رَفعٌ منهُ، وتعظيمٌ لدُعائه.

النهاية: وفي الحديث: «نَهى عن قيلَ وقال»[١]، وهُو في حكايةِ أقوالِ الناس. قال القاضي رحمَهُ اللهُ تعالى: وقُرئ: «إنّهُ» بالكسرِ في المَوضِعَيْنِ على حكايةِ المكتوب، أو إضمارِ القول، أو تضمينِ الكَتْبِ معناه[٢].

قولُه: («مِنَ البَعَث» بالتحريك)، في «المطلع»: وهُو قياسٌ عندَ الكوفيِّينَ فيما جاء مِن هذا المثالِ، وعَيْنُه مِن حروفِ الحَلْق، كالشَّعَر والنَّهَر، وعندَ البَصْريِّينَ ليس بقياس، بل هما لُغتانِ كالحَلْبِ والحَلَب، والطَّرْدِ والطَّرَد، فيتوقَّفُ على السَّماع.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٣)، ومسلم (٥٩٣) من حديثِ المغيرة بن شعبة.
(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١١٤).

والطَّرْد، كأنه قِيل: إنِ ارتَبتُم في البَعثِ فمُزيلُ رَيبِكُم أن تنظُروا في بَدءِ خَلقِكُم. و«العلقة»: قِطعةُ الدَّمِ الـجَامِدة. و«الـمُضْغة»: اللَّحمةُ الصَّغيرةُ قَدرَ ما يُمضَغ. و«المُخَلَّقة»: المُسَوّاةُ الـمَلساءُ مِن النُّقصانِ والعَيبِ، يُقال: خَلقَ السِّواكَ والعُود؛ إذا سَوّاه ومَلَسه، من قولِـهم: «صَخْرةٌ خَلقاء»، وإذا كانَت مَلساء، كأنّ اللهَ تعالى يَخلُقُ المُضَغَ متفاوِتة: مِنها ما هو كامِلُ الخِلقةِ أملَسُ مِن العُيوب، ومِنها ما هو على عَكسِ ذلكَ، فيَتبَعُ ذلكَ التَّفاوُتَ تفاوُتُ النّاسِ في خَلقِهم، وصُوَرِهم، وطُولِـهم وقِصَرِهم، وتَمامِهم ونُقصانِهم. وإنما نَقَلناكُم مِن حالٍ إلى حالٍ، ومِن خِلقةٍ إلى خِلقةٍ ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ بهذا التَّدريجِ قُدرَتَنا وحِكمَتَنا، وأنّ من قَدِرَ على خَلقِ البَشَرِ مِن تُرابٍ أولًا، ثُمّ من نُطفةٍ ثانيًا، ولا تَناسُبَ بينَ الماءِ والتُّرابِ، وقَدِرَ على أن يجعَلَ النُّطفةَ عَلَقةً، وبينَهما تَبايُنٌ ظاهِر، ثُمّ يَجعَلُ العَلَقةَ مُضغةً والمُضغةَ عِظامًا: قَدِرَ على إعادةِ ما أبدأه، بَلْ هذا أدخَلُ في القُدرةِ مِن تلك، وأهوَنُ في القِياس.

قولُه: (فمُزيلُ رَيبِكم، أن تَنظُروا في بَدْءِ خَلْقِكم)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾، وشَرْطُ الجزاءِ أن يكونَ مسبَّبًا عنِ الشَّرط، فلا بدَّ هاهُنا منَ التأويل، فيقالُ: كونُكم في رَيْبٍ منَ البَعْثِ سببٌ حاملٌ للتنبيهِ على النظَرِ المُؤدِّي إلى مُزيلِ الرَّيْب، والإشارةِ إلى طريقِ الحقِّ والصَّواب، وهُو: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ الآية، ولأنَّ الكلامَ مع المُرتابِينَ؛ لأنّ التعريفَ في الناسِ للعَهْد، والمعهودُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، وكان مِن حقِّ الظاهِر: إذا كنتُم في رَيْب، ففُرِضَ رَيْبُهم فيه كما تُفرَضُ المُحالاتُ بَعْثًا لهم على النظَر، وإرشادًا إلى أنّ المقامَ ليسَ مَوقِعًا للرَّيْبِ ومَظِنّةً لهُ لوضُوحِ دلائِله، وسُطوعِ بَراهينِه، فهُو كقولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

قولُه: (وأهوَنُ في القياس)، أي: عندَ الناس وتقديرِهم، وإلّا فإنّ إرادةَ الله إذا تَعلَّقَتْ بشيءٍ كان كما قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. فالإبداءُ والإعادةُ سَواءٌ.

ووُرودُ الفِعل غيرَ مُعَدًّى إلى المُبَيَّن: إعلامٌ بأنّ أفعالَه هذه يَتبَيّنُ بها مِن قُدرَتِه وعِلمِه ما لا يكتَنِهُه الذِّكرُ، ولا يُحيطُ به الوَصف. وقَرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ليبين لكم ويقرّ»، بالياء، وقُرِئ: «ونُقِرَّ» و«نُخرِجَكم» بالنُّونِ والنَّصب، و«يقرَّ»، و«يخرجَكم»، و«يقرُّ»، و«يخرجُكم»: بالنَّصبِ والرَّفع. وعن يَعقوب: «نَقُرّ» بالنّونِ وضَمِّ القاف، مِن: قَرَّ الماء؛ إذا صَبّه؛ فالقِراءةُ بالرَّفعِ إخبارٌ بأنه يُقِرُّ في الأرحامِ ما يشاءُ أن يُقِرَّه مِن ذلك إلى أجلٍ مُسمًّى، وهو وَقتُ الوَضعِ آخرَ سِتّةِ أشهُر، أو تِسعة، أو سَنتَين، أو أربَع، أو كَما شاءَ وقَدَّر. وما لَم يَشَأْ إقرارَه مَجَّتْه الأرحامُ أو أسقَطَته. والقِراءةُ بالنَّصب: تَعليلٌ مَعطوفٌ على تَعليل. ومَعناه: خَلَقناكُم مُدَرَّجِينَ هذا التَّدريج

قولُه: (وورودُ الفعل غيرَ مُعَدًّى إلى المُبيَّن)، يعني قولَه: ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ لم يُذكَرْ لهُ مفعولٌ ليَعُمَّ التقديرُ، أو أنهُ يَجري مَجرَى اللازم.

قولُه: («ونُقِرَّ»، و«نُخرِجَكم»، بالنُّونِ والنَّصْب)، وهي شاذةٌ[1]. وقرأَ الجماعةُ: «نُقِرُّ» و﴿نُخْرِجُكُمْ﴾، بالنُّونِ والرَّفع.

قولُه: (مَجَّتْه الأرحامُ)، أي: إذا كان نُطفةً، (أو أسقَطتْه)، أي: إذا كان مُضْغةً أو عَلَقة أو غيرَهما.

قولُه: (تعليلٌ معطوفٌ على تعليل)، أي: لنُبيِّنَ ولنُقِرَّ. قال الزجّاجُ: ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾ لا يجوزُ فيها إلا الرَّفعُ، ولا يجوزُ أن يكونَ معناه: فعَلْنا ذلك لنُقِرَّ في الأرحام؛ لأنّ اللهَ تعالى لم يَخلُقِ الأنامَ ليُقَرَّ في الأرحام، وإنّما ليَدُلَّهم على رُشْدِهم وصَلاحِهم[2]. والمصنِّفُ فِرارًا مِن هذا السّؤالِ قال: «حتّى يولَدوا ويَنشؤوا ويَبلُغوا حدَّ التكاليفِ فأُكلِّفَهم»، فعلى هذا ﴿لِتَبْلُغُوا﴾ عطفٌ على ﴿نُخْرِجُكُمْ﴾، وإنّما أتى باللام ليُؤذِنَ بأنّ البلوغَ هو المقصودُ الأوْلى؛ لأنهُ أوانُ التكليف. وعلى قراءةِ الرَّفع: ﴿لِتَبْلُغُوا﴾: عطفٌ على ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

---

(١) وهي مروية عن عاصمٍ من طريقِ المُفَضَّل. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٨٥).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٢).

لِغَرَضين: أحدهما: أن نُبيِّنَ قُدرتَنا. والثاني: أن نُقِرَّ في الأرحامِ مَن نُقِرّ، حتى يُولَدوا وينشؤوا ويَبلُغوا حَدَّ التكليفِ فأكلِّفَهم. **ويَعضُدُ هذه القراءةَ قولُه: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾** ....

قال المصنِّفُ: «فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ عطفُ ﴿لِتَبْلُغُوٓاْ﴾ على ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ولا طِباقَ؟ قلتُ: بلِ الطِّباقُ حاصلٌ؛ لأنّ قولَه: ﴿وَنُقِرُّ﴾ قَرينٌ للتعليل، ومُقارنتُه لهُ والتباسُهُ به يُنزلانِه منزِلةَ نفْسِه، فهو راجعٌ مِن هذه الجِهة إلى مَتانةِ القراءةِ بالنَّصب.

هذا السؤالُ والجوابُ في بعض النسخ مثبت في المتن.

قولُه: (ويَعضُدُ هذه القراءةَ قولُه: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾)، أي: قراءة النصب، وذلك أنّ قولَه: ﴿لِتَبْلُغُوٓاْ[(١)] أَشُدَّكُمْ﴾ يَدُلُّ على التدرُّج والبلوغ إلى الغاية، فجيء مِن قولِه: ﴿وَنُقِرُّ﴾، ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ﴾، ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾ منسُوقًا على نَسَقِ التدرُّج، بخلافِ القراءةِ بالرَّفع، وقلتُ: القراءةُ بالرَّفع، وهِي التي اجتمَعَ عليها الأئمّةُ، أمتَنُ معنًى، وأمكنُ ترصيفًا؛ لأنّ قولَه: ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ إلى آخرِه عطفٌ على ﴿خَلَقْنَٰكُم﴾، فاجتَمعَ معَ ذكْرِ تلك الأطوارِ ذكرُ الزَّمانَيْن: زمانِ لُبْثِ الجنينِ في رَحِم الأُمِّ، وزمانِ المُكْثِ في الدُّنيا منَ ابتداءِ الطُّفولةِ إلى البلوغ وإلى انتهاءِ الشَّيخوخةِ والردِّ إلى أرذَلِ العُمُر، فلا يكونُ ﴿لِتَبْلُغُوٓاْ﴾ عَطفًا على ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ كما ذكَرَ، بل على ﴿نُخْرِجُكُمْ﴾ كما عليه القراءةُ بالنَّصب، ويكونُ قولُه: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ واقعًا في البَيْنِ اعتراضًا؛ لأنّ الكلامَ إلى آخِرِ الآيةِ سِيقَ في الردِّ على مُنكِري البَعْثِ والاحتجاج عليهم، ولبيانِ إثباتِ قُدرته الكاملة، وعِلمِه الشامل، فلا يَختَصُّ البيانُ ببعضِه دونَ بعض، لكنْ لمّا اشتَمَلَ تلك[(٢)] الأطوارُ السابقةُ على احتقارِ المُنكَرِ مِن كونِه نُطفةً وعَلَقةً ومُضْغةً، أبرَزَ ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ تنبيهًا على اختصامِه[(٣)] معَ احتقارِه، كما قال: ﴿أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧]، وقال: ﴿إِنَّا

---

(١) في (ح) و(ف): «ثم لتبلغوا».

(٢) في (ط): «اشتمل على تلك».

(٣) في (ط): «اختصاصه».

....

﴿خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٩] أي: مِن نُطفةٍ مَهِين، ويَعضُدُه ما رَوَى الواحِديُّ عن صاحبِ النَّظْم رحمةُ الله تعالى عليهما: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ أنّ البَعْثَ حَقٌ؛ لأنّ الآيةَ نزَلَت دِلالةً على البَعْث[1].

وقال الإمامُ: لنُبيِّنَ لكُم أنّ تغييرَ النُّطفةِ إلى العَلَقة، ثُم إلى المُضْغةِ المُخلَّقةِ وغيرِ المُخلَّقة، إنّما هُو منَ الفاعلِ المختار، أوِ المعنى: إنْ كنتُم في رَيْبٍ منَ البَعْثِ فإنّا نُخبِرُكم أنّا خَلقْناكم مِن كذا وكذا لنُبيِّنَ لكُم ما يُزيلُ عنكُم ذلك الرَّيْب، فإنّ القادرَ على هذه الأشياءِ كيف يكونُ عاجزًا عنِ الإعادة[2]؟ وقال أيضًا: ثُم نُخرِجُكم ثُم نُسهِّلُ في تربيتِكم وأغذيتِكم أمورًا لتَبلُغوا أشُدَّكم، فنبَّهَ بذلك على الأحوالِ التي بيْنَ خروجِ الطِّفلِ مِن بَطْنِ أُمِّه، وبيْنَ بُلوغ الأشُدّ، ويكونُ بيْنَ الحالتَيْنِ وسائطُ[3]. أرادَ أنّ مُعلَّلَ ﴿لِتَبْلُغُوٓا۟﴾ محذوف، وهُو عطفٌ على ﴿نُخْرِجُكُمْ﴾.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ التقديرَ: ثُم لِتَبْلُغوا أشُدَّكم، فعَلَ ما فعَلَ إرادةً للتخصيص، إيذانًا بأنّ بلوغَ الأشُدِّ أفضلُ الأحوال، والإخراجَ أبدَعُها، والرَّدَّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ أسوأُها، فتغييرُ العبارةِ لذلك، ومِن ثَم نَسَبَ الإخراجَ إلى ذاتِه الأقدس، وحَذَفَ المُعلَّلَ في الثاني، ولم يَنسُبِ الثالثَ إلى ذاتِه عَزَّ وجَلَّ، وسَلَبَ فيه ما أثبَتَ للإنسانِ في تلك الحالةِ منَ اتّصافِه بالعِلم والقُدرة المُومى إليه بالأشُدّ، كأنهُ قيل: ثُم نُخرِجُكم مِن تلك الأطوارِ الخَسِيسةِ طفلًا، أي: إنشاءً بديعًا غريبًا، كما قال: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ثُمَّ لِتَبلُغوا أشُدَّكم دَبَّرَ ذلك التدبيرَ العجيب، والإنشاءَ الغريب؛ لأنهُ أوانُ رسُوخ العِلم والمعرفة، والتمكُّن منَ العمَل والطاعة، وهُو المقصُودُ منَ الإنشاء بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ثُم يُميتكم، أو يَرُدُّكم إلى أَرْذَلِ العُمُرِ الذي يَسلُبُ به العِلمَ والقُدرةَ على العمل.

---

(١) «الوسيط في التفسير» (٣: ٢٥٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٨-٩).

(٣) المصدر السابق (٢٣: ٩).

وَحَّدَه لِأنّ الغرضَ الدّلالةُ على الجِنس. ويَحتَمِل: نُخرِجُ كُلَّ واحِدٍ مِنكُم طِفلًا.

ونَظيرُ هذا تقديرًا ومعنًى: ما في سُورة يوسُفَ، أمّا تقديرًا فقولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٢١]، أي: ولنُعلِّمَه مِن تأويلِ الأحاديثِ كان ذلك الإيحاءُ والتمكين. وأمّا معنًى فقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [يوسف: ٢٢]، فعلى هذا لا يَرِدُ السّؤالُ: كيف صَحَّ عَطْفُ ﴿لِتَبْلُغُوٓا﴾ على نُبيِّنَ لكُم ولا طِباق؟ ولم يحتَجْ إلى ذلك الجوابِ الواهي، على أنّ عطفَ ﴿وَنُقِرُّ﴾ بالنَّصبِ على ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ غيرُ ظاهرٍ كما قال الزجَّاجُ.

وقال أبو البقاء: ﴿وَنُقِرُّ﴾ الجُمهورُ: على الضمِّ على الاستئناف؛ إذْ ليس المعنى: خَلَقْناكم لِنُقِرَّ، وقُرِئَ بالنَّصبِ على أن يكونَ معطوفًا في اللّفظ، والمعنى مُختلفٌ؛ لأنّ اللامَ في ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ للتعليل، واللامُ المُقدَّرةُ معَ «نُقِرّ» للصَّيْرورة[(١)].

وقلتُ: ودَلَّ العطفُ بـ«ثُمّ» على التَّراخي بحَسَبِ الأزمنة، وبحسَبِ المَرتَبةِ كنايةٌ. ولمّا كانتِ الدلائلُ الآفاقيّةُ مرتبطةً بالأنفُسيّةِ كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣] ومُشتبِكةً بعضُها معَ بعض، خصوصًا دِلالةَ إحياءِ الأرض بعدَ موتِها، وكانت أُنموذَجًا للبَعْثِ والنَّشر، عَطَفَ ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً﴾ على قولِه: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ وإليه أشار بقولِه: «هذه دلالةٌ ثانيةٌ على البَعْث». وقولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ كالفَذْلكةِ للدَّليلَيْنِ، وهوُ بمنزلةِ قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ في تلك الآية، وإليه أشارَ بقولِه: «ذلك الذي ذكَرْنا مِن خَلْقِ بني آدَمَ، وإحياءُ الأرض حاصلٌ بهذا»، واللهُ يقولُ الحَقَّ وهُو يَهْدي السَّبيل، والحمدُ لله الذي هَدَانا لهذا، وما كنّا لِنَهتديَ لولا أنْ هَدانا الله.

قولُه: (وحَّدَه)، أي ﴿طِفْلًا﴾، قال القاضي: ﴿طِفْلًا﴾: حالٌ أُجرِيَتْ على تأويلِ: كلِّ واحد، أو للدِّلالةِ على الجِنس، أو لأنهُ في الأصلِ مَصْدرٌ[(٢)].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١١٤).

«الأَشُدّ»: كَمالُ القُوّةِ والعَقلِ والتَّمْييز، وهو مِن ألفاظِ الـجُموعِ التي لَم يُستَعمَل لها واحِد، كالأسدّةِ والقُتودِ والأباطيلِ وغيرِ ذلك، وكأنها شِدّةٌ في غَيرِ شيءٍ واحِد، فبُنِيَتْ لذلك على لفظِ الـجَمع. وقُرِئ «ومنكم من يَتوفَّى» أي يَتوفّاه الله ﴿أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ الـهَرَمُ والـخَرَف، حتّى يعودَ كهيئَتِه الأولى في أوانِ طُفولَتِه، ضَعيفَ البُنية، سَخيفَ العَقل، قَليلَ الفَهم، بَيَّنَ أنه كما قَدَرَ على أن يُرقِيه في دَرَجاتِ الزِّيادةِ حتّى يُبلِغَه حَدَّ التّمام، فهو قادِرٌ على أن يَـحُطَّه حتّى يَنتَهيَ به إلى الحالةِ السُّفلى ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ أي: لِيَصيرَ نَساءً، بحَيثُ إذا كَسَبَ عِلمًا في شيءٍ لم يَنشَبْ أن ينساه ويَزِلَّ عنه عِلمُه حتّى يَسألَ عنه من ساعَتِه، يَقولُ لك: مَن هذا؟ فتَقول: فُلان، فما يَلبَثُ لحظةً إلا سَألكَ عنه. وقَرأ أبو عَمْرو: «العُمْر»، بسُكونِ الميم. «الهامِدة»: الـمَيْتةُ اليابِسة. وهذه دِلالةٌ ثانيةٌ على البَعث، ولظُهورِها وكونِها مُشاهَدةً مُعايَنة، كرَّرَها اللهُ في كِتابه.

قولُه: (كالأسِدّةِ)، وهُو جَمْعُ «سَدّ» بمعنى العَيْبِ كالحاجِز. الجوهري: والسَّدُّ بالفَتْح: واحدُ الأسِدَّة، وهِي العيوبُ، مثلُ العَمَى والصَّمَم والبَكَم، جُمِعَ على غيرِ قياس، وكان قياسُه: سُدُودًا. ومنهُ قولُهم: لا تَجعَلنَّ بجَنْبِكَ الأسِدّةَ: أي: لا تُضيِّقَنَّ صَدْرَكَ، فتَسكُتَ عن الجوابِ كمَن به صَمَمٌ وبَكَمٌ.

قولُه: (والقُتودُ) جَمعُ قَتَدٍ، وهِي على غيرِ قياس، وجَمْعُه القياسيُّ في القِلّة: أَقْتادٌ، ونَظيرُه في الشذوذ[1]: أُسودٌ، جَمعُ أَسَدٍ في الكثرة، وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنهُ جَمعٌ على غيرِ قياس. قال الجَوهريُّ: القتدُ: خشَبُ الرَّحْل، وجَمْعُه، أَقْتادٌ وقُتُود.

قولُه: (لم يَنشَبْ)، ويُروَى: لم يَلْبَثْ، وهُو مثلُ قولِهم: ما لبِثَ أنْ فعَلَ كذا لقولِه تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩].

قولُه: (وقرَأ أبو عَمْرو: «العُمْرُ»، بسكونِ الميم)، أي: في الشاذّة[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «في السدود».

(٢) وهي مرويةٌ عن نافعٍ أيضًا. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٨٦).

﴿ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ﴾ تحرَّكت بالنَّباتِ وانتَفَخت، وقُرِئ: «رَبَأت»، أي: ارتفَعَت. و«البَهيج»: الـحَسَنُ السّارُّ للناظِرِ إليه.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ * وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ ٦-٧].

أي: ذلك الذي ذَكَرْنا مِن خَلقِ بَني آدمَ وإحياءِ الأرض ـ معَ ما في تَضاعيفِ ذلكَ من أصنافِ الحِكَمِ واللَّطائف ـ حاصِلٌ بهذا، وهو السَّببُ في حُصولِه، ولَولاهُ

قولُه: (وقُرِئَ: «رَبَأَتْ»)، قال ابنُ جِنِّي: و«رَبَأَتْ» بالهمزِ: رُوِيَتْ عن أبي عَمْرو بن العلاء، والمشهورُ: رَبَتْ، مِن: رَبَا يَرْبو: إذا ذهبَ في جهاتِه زائدة، وأمّا الهمزُ فمِن: رَبَأْتُ القومَ: إذا أشرَفْتَ مكانًا عَليًّا لتحفَظَهم. وهذا النَّماءُ فيه الشُّخوصُ والانتصابُ لكنْ إذا وُصِفَ عُلوُّها دَلَّ على أنّ الزيادةَ قد شاعت في جميع جهاتِها، وهذا مما يُذكَرُ أحَدُ أوصافِ الشيء فيَدُلُّ على بقيّتِه(١).

قولُه: (أي: ذلك) إلى قولِه: (حاصلٌ بهذا)، «هذا» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ الآية، والضَّميرُ في «وهُو أنّ اللهَ» راجعٌ إلى لَفْظِ «هذا» باعتبارِ معناهُ المشارِ إليه.

قال أبو عليٍّ: موضعُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ رَفْعٌ على الابتداء، والجارُّ معَ المجرورِ في موضعِ خبَرِه، ولا يجوزُ غيرُه. وقلتُ: فيه تلويحٌ مِن حكايةِ قولِه تعالى(٢): «كنتُ كَنْزًا مُخفيًّا فخَلَقتُ الخَلْقَ لأُعرَفَ»(٣)، يعني: خَلْقَ الإنسانِ منَ التُّراب، وتقليبَه في الأطوارِ المختلفةِ والحالاتِ المتَنافية، وإنشاءُ النَّباتِ منَ الأرضِ الهامِدة، وتصييرُه كلَّ صنفِ بَهيجٍ رائقٍ مختلفًا ألوانُه،

---

(١) «المحتسب» (٢: ٧٤) باختصارٍ وتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) أي: فيما يُروى حديثًا قُدسيًّا.

(٣) هذا حديثٌ لا أصلَ له. ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ١٣٢)، ونُقل عن ابن تيمية أنه ليس من كلام النبيِّ ﷺ، ولا يُعرفُ له سَنَدٌ صحيح ولا ضعيف. ولتمامِ الفائدة انظر: «تنزيه الشريعة» لابن عِرَاق (١: ١٤٨).

لَمْ يُتَصَوَّر كَونُه، وهو أنّ ﴿ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: الثّابِتُ الـمَوجُود، وأنه قادِرٌ على إحياءِ الـمَوتى وعلى كُلِّ مَقدور، وأنه حَكيمٌ لا يُخلِفُ مِيعادَه، وقد وَعَدَ السّاعةَ والبَعث، فلا بُدَّ أن يَفيَ بها وَعَد.

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٨-١٠].

عنِ ابنِ عبّاس: أنه أبو جَهلِ بنُ هِشام. وقيل: كُرِّر كما كُرِّرَتِ سائِرُ الأقاصِيص.

وقيل: الأوّلُ في المُقَلِّدين، وهذا في المُقَلِّدين. والمرادُ بـ«العِلم»: العِلمُ الضَّروريّ. وبـ«الـهُدى»: الاستدلالُ والنَّظَر؛ لأنـه يَهدي إلى المَعـرِفة. وبـ«الكتاب المنيـر»:

إنّما كان لِيُظهِرَ أنّ اللهَ هُو الموجودُ الحَيُّ الأزليُّ الدائم، والحكيمُ العالمُ بدقائقِ الأشياء وعظائمِها، وأنهُ القادرُ على ما يَرتابُونَ فيه منَ البَعْث، وعلى كلِّ ما يَدخُلُ تحتَ القُدرةِ منَ المُمكِنات، وإنّما كان ذلك لئلّا يُخلِفَ وَعْدَه مِن جزاءِ المُحسِن والمُسيءِ لإتيانِ الساعة، وبَعْثِ مَن في القبور، فسبيلُ ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ مِن قولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ سبيلُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مِن قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، لكنْ قَدَّمَ وأخَّرَ لرعايةِ الفواصل.

قولُه: (وقيل: كُرِّر كما كُرِّرت سائرُ الأقاصيص) عطفٌ على قولِه: «عن ابن عبّاس. أنه أبو جَهْل»، يعني: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ إمّا نازلٌ في أبي جَهْلٍ كما قال ابنُ عبّاس، أو نازلٌ في النَّضرِ بنِ الحارثِ كما ذَكَرَ أنّ قولَه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ﴾ نازلٌ فيه فكُرِّرتْ قصّتُه كما كُرِّرتْ أقاصيصُ سائرِ المُعانِدين، أو كُرِّر ليُناطَ به ما لم يُنطْ به أوّلًا، ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ﴾ نازلٌ فيه ليكونَ ذَمًّا للمُقلّدينَ، وثانيًا قولُه: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ليكونَ ذَمًّا للمقلِّدينَ بفَتْح اللام.

قولُه: (والمرادُ بالعِلم العِلمُ الضَّروريُّ)، قال الإمامُ: المعنى أنهُ يُجادلُ دونَ عِلمٍ ضروريّ

الوحي، أي يُجادِلُ بِظَنٍّ وتَخمِين، لا بأحَدِ هذه الثّلاثة. و«ثني العِطف»: **عبارةٌ عن الكِبْرِ والـخُيَلاء، كتصعير الـخَدِّ**، ولَـيِّ الجِيد. وقيل: عن الإعراضِ عنِ الذِّكر. وعن الحسن: «**ثانيَ عَطْفه» بفتح العين**، أي: مانِعَ تَعَطُّفِه ﴿لِيُضِلَّ﴾ تعليلٌ للمُجادَلة. **قُرِئَ بضَمِّ الياءِ وفتحها.**

فإن قلت: ....

ضَروريّةٍ ولا نَظَريةٍ ولا سمْعيّة، والآيةُ دالّةٌ على أنّ الجِدالَ معَ العِلم والهُدى والكتابِ المُنيرِ حَقٌّ حَسَن[(١)].

قولُه: (وثَنْيُ العِطفِ عبارةٌ عنِ الكِبْرِ)، قال صاحبُ «المطلع»: الثَّنْيُ: اللَّيُّ، والعِطفُ: الجانبُ، وهُو ما يَعطِفُه الإنسانُ ويَلويه ويُمِيلُه عندَ الإعراضِ عن الشيء، وهُو عبارةٌ عنِ الكِبْرِ والخُيَلاء. قال ابنُ عبّاس: مُتكبِّرًا في نفْسِه. وقال ابنُ زَيْد: مُعرِضًا عمّا يُدعَى إليه كِبْرًا. وهُو حالٌ مِن فاعلِ يُجادِلُ.

قولُه: (كتَصْعيرِ الخدِّ)، الجوهري: الصَّعَرُ: المَيْلُ في الخَدِّ خاصةً، وقد صَعَّرَ خَدَّه وصَاعَرَ، إذا أمالَهُ منَ الكِبْرِ.

الراغب: الصَّعَرُ: مَيْلٌ في العُنُق، والتصعيرُ: إمالتُه عن النَّظَرِ كِبْرًا، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ [لقمان: ١٨]، وكلُّ صَعْبٍ يقالُ له: مُصْعَرٌ، والظَّلِيمُ أصعَرُ خِلْقَة[(٢)].

قولُه: (ثانيَ عَطفِه، بفَتْحِ العَيْن)، أي: مانعَ تعطُّفِه، فهُو أيضًا كنايةٌ عنِ الكِبرِياءِ والجَبَروت؛ لأنّ ذا الجَبَروتِ لا تَعطُّفَ لهُ ولا رحمة، كأنهُ قيل: منَ الناسِ مَن يُجادلُ في الله مُتجبِّرًا في نفْسِه، ولا يَعطِفُ على أحد.

قولُه: (قُرِئَ بضمِّ الياءِ وفتْحِها)، «ليَضِلَّ» بالفَتْح: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو، والباقونَ بالضَّمّ[(٣)].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١١).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٤٨٤.

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «التيسير» للداني ص١٣٤، و«حجة القراءات» ص٤٧٢.

ما كان غَرَضَه مِن جدالِه الضَّلالُ عن سبيل الله فكيفَ عُلِّلَ به؟ وما كانَ أيضًا مُهتَدِيًا حتّى إذا جادلَ خَرَجَ بالجِدالِ مِن الـهُدى إلى الضَّلال؟ قلت: لـمّا أدّى جِدالُه إلى الضَّلال، جُعِلَ كأنه غَرضُه، ولـمّا كانَ الـهُدى مُعرَضًا له فتَرَكَه وأعرَضَ عنه، وأقبلَ على الجِدالِ بالباطِلِ، جُعِلَ كالخارِجِ من الـهُدى إلى الضَّلال.

و«خِزيُه»: ما أصابَه يومَ بدرٍ من الصَّغارِ والقَتل، والسَّببُ فيما مُنِيَ به من خِزيِ الدُّنيا وعذابِ الآخرة: هو ما قَدَّمَتْ يَداه، وعَدْلُ الله في معاقَبَتِه الفُجّارَ وإثابَتِه الصّالِحين.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ * يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ * يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ ﴾ ١١-١٣].

قولُه: (وما كان غَرَضَه في جِدالِه الضَّلالُ)، تلخيصُ السّؤالِ أنّ قولَه: ﴿لِيُضِلَّ﴾ إمّا أن يتعلَّقَ بـ ﴿يُجَٰدِلُ﴾ تعليلًا أو ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾؛ وعلى الأوّل كيف يستقيمُ؛ لأنّ أحَدًا لا يُجادلُ ليُضِلّ؟ وعلى الثاني أنّى يتَسنّى؛ لأنّ الثَّنْيَ للضَّلالِ مَسْبوقٌ بوجودِ الاهتداء؟ وأجابَ عن الأوّل أنّ اللامَ مثلُها في قولِه: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [القصص: ٨]، وعنِ الثاني أنهُ من قَبيلِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] في جَعْلِ التمكُّن على الهُدى كالحصُولِ عليه.

قولُه: (مُعرَضًا له)، مِن «أعرَضَ» بمعنى: مَكَّن، أي: مُمَكَّنًا، منَ العُرْض وهُو الجانب. والعُرْضةُ: المُتعرَّضُ(١) للأمر، قال:

فلا تجعَلوني عُرْضةً للَّوائمِ

قولُه: (فيما مُنِيَ به)، الأساس: مُنِيَ بكذا: بُلِيَ به، وهُو مَمْنُوٌّ به.

---

(١) في (ط) و(ف): «المعرض»، وفي (ح): «المعرضة».

﴿عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ على طَرَفٍ مِن الدِّينِ، لا في وَسَطِه وقَلبِه. وهذا مَثَلٌ لكَونِهم على قَلَقٍ واضطِراب في دِينِهم، لا على سُكونٍ وطُمَأْنينة، كالذي يكونُ على طَرَفٍ مِن العَسْكَر، فإنْ أَحَسَّ بظَفَرٍ وغَنيمةٍ قَرَّ واطْمَأنَّ، وإلّا فَرَّ وطارَ على وجهِه.

قالوا: نَزَلَت في أعاريبَ قَدِمُوا الـمَدينة، وكان أحدُهم إذا صَحَّ بدنُه، ونُتِجَت فرسُه مُهرًا سَرِيًّا، ووَلَدَت امرأتهُ غُلامًا سَوِيًّا، وكَثُرَ مالُه وماشِيَتُه قال: ما أَصَبْتُ مُنذُ دَخَلتُ في ديني هذا إلّا خَيرًا، واطْمَأنَّ. وإن كانَ الأمرُ بخِلافِه قال: ما أَصَبْتُ إلّا شَرًّا، وانقلب.

وعَن أبي سعيدٍ الـخُدْري: أنَّ رَجُلًا مِن اليَهودِ أسلَمَ، فأصابَته مَصائِب، فتَشاءَمَ بالإسلامِ، فأتى النَّبيَّ ﷺ فقال: أقِلْني، فقال: «إنَّ الإسلامَ لا يُقال»، فنزلت.

المُصابُ بالمِحنةِ بتَركِ التَّسليمِ لقضاءِ الله، والـخُروجِ إلى ما يُسخِطُ الله، جامِعٌ

قولُه: (وطار على وَجْهِه)، أي: أسرَعَ مُستعليًا على وَجْهِه هائمًا لا يَدري أينَ يتَوجَّهُ، وهُو كنايةٌ عنِ الهزيمة، فإنَّ المُنهزمَ مُولِّي ظهرِه العدُوَّ، ويُقبِلُ بوَجْهِه الجهةَ التي يقصِدُها، لكنْ هاهُنا عبارةٌ عنِ القلقِ والاضطراب لوقوعِه مقابِلًا لقولِه: ﴿ٱطْمَأَنَّ﴾ فعُدِلَ للمبالغة.

قولُه: (قالوا: نَزلَتْ في أعاريب)، رَوَى البخاريُّ عنِ ابنِ عبّاس، قال: «﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ كان الرجُلُ يَقدَمُ على المدينة، فإنْ وَلَدتِ امرأتُه غُلامًا ونُتِجت خَيْلُه قال: هذا دِينٌ صالح، وإن لم تَلِدِ امرأتُه، ولم تُنتَجْ خيلُه، قال: هذا دِينٌ سَوْء»[(١)].

قولُه: (ونُتِجتْ فَرَسُه)، الجوهري: نُتِجَتِ الناقةُ ـ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ـ تُنتَجُ نَتاجًا، وقد نَتَجها أهلُها نَتْجًا، وأَنْتَجتِ الفَرَسُ: إذا حان نَتاجُها. الأساس: نُتِجَتِ الناقةُ، وهِي منتوجةٌ وأَنْتَجَت فهِي مُنْتِجَة: إذا وَضعَتْ، وقد نَتَجتْ: إذا حمَلت.

قولُه: (مهرًا سَرِيًّا)، أي: خطيرًا كريمًا[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٢).

(٢) في (ط): «أي: خطيرًا، أي: كريمًا».

على نفسِه مِـحنتَين؛ إحداهما: ذهابُ ما أُصيبَ به. والثانية: ذهابُ ثوابِ الصّابِرين، فهو خُسرانُ الدّارَين.

وقُرِئَ: «خاسِر الدُّنيا والآخِرة» بالنَّصبِ والرَّفع، فالنَّصبُ على الحال، والرَّفعُ على الفاعِلِيّة. ووَضَعَ الظّاهِرَ مَوضِعَ الضَّمير، وهو وَجهٌ حَسَن. أو على أنه خَبرُ مُبتَدأ محذوف.

استُعِير ﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ مِن ضَلالِ مَن أبعَدَ في التِّيهِ ضالًّا، فطالَتْ وبَعُدَت مَسافَةُ ضلالَتِه.

فإنْ قلت: الضَّررُ والنَّفعُ مَنفِيّانِ عن الأصنامِ مُثبَتانِ لها في الآيتَين، وهذا تَناقُض. قلت: إذا حَصَلَ المَعنى ذَهبَ هذا الوَهم، وذلكَ أنّ اللهَ تعالى سَفَّهَ الكافِرَ بأنه يَعبُدُ جمادًا لا يَملِكُ ضَرًّا ولا نَفعًا، وهو يَعتَقِدُ فيه بجَهلِه وضَلالِه أنه يَستَنفِعُ

قولُه: (وقُرِئَ: «خاسِرَ الدُّنيا والآخِرة»)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ مجاهِدٍ وحُمَيْدِ بن قَيْس، على معنى: انقلَبَ على وَجْهِه خاسِرًا؛ لأنهُ على تقديرِ الانفصال. وقراءةُ الجماعة: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾، الجُملةُ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾، فكأنّه قال: إنْ أصابَتْه فتنةٌ خَسِرَ الدُّنيا والآخِرة[1].

قولُه: (ووَضَعَ الظاهِرَ موضِعَ الضمير)، لأنّ في ﴿ٱنقَلَبَ﴾ الضَّميرَ المرفوعَ الراجعَ إلى «الناس»، فإذا جُعِلَ «خاسر الدُّنيا» فاعلًا له، وانقَلَبَ المستترُ بارزًا ظاهِرًا، فقد آذَنَ بأنّ مَن يَعبُدُ اللهَ على حَرْف هُو الخاسِرُ الدامر، ففيه تعليلٌ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهُو وَجهٌ حَسَن»، وعلى المشهورة: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾، كالتوضيح والبيانِ للجُملة السابقة وتكريرِ معنى الخُسْرانِ والتصوير؛ لأنّ فائدةَ البَدَلِ التفسيرُ والتوكيد، وعلى أنْ يكونَ «خاسِرٌ»: خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، تكونُ الجُملةُ واردةً على الذمّ والشَّتم، وعلى الحالِ تكونُ مؤكِّدةً، نحو قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ٧٥)، و«البحر المحيط» (٧: ٤٨٩).

به حِينَ يَستَشفِعُ به، ثم قال: يومَ القيامةِ يقولُ هذا الكافِرُ بدُعاءٍ وصُراخ، حينَ يَرى استِضرارَه بالأصنام ودُخولَه النّارَ بعبادَتِها، ولا يَرى أثَرَ الشّفاعةِ التي ادعاها لها ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾ ....

قولُه: (يومَ القيامة يقولُ هذا الكافرُ بدعاءٍ وصُراخ)، يومَ القيامة: ظَرْفٌ ليقولُ، لا لقال، يريدُ أنّ يَدعُو الثانيَ بمعنى يقول، وأنشَدَ الزجّاجُ لعنْترةَ قولَه:

يَدْعُونَ عنـترَ والرماحُ كأنّها أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ[1]

أي: يقولونَ: يا عنترةُ، والشطن: الحَبْل، والأدهمُ: فرسُه. فقولُه تعالى: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾ مُستأنفٌ مرفوعٌ بالابتداء، وخبَرُه: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾، والهاءُ في ﴿ضَرُّهُۥٓ﴾ و﴿نَّفۡعِهِۦ﴾: ضميرُ الصَّنَم، والجُملةُ مَقُولُ ﴿يَدۡعُواْ﴾؛ لأنهُ بمعنى القَوْل. والمعنى: يقولُ الكافرُ في القيامةِ حينَ لا يَرى للشّفاعةِ أثَرًا للصَّنَم الذي حالُه هذا: لَبِئسَ الناصرُ والشفيعُ هُو، ولبئسَ المعاشرُ والمخالط. قال السَّجاوَنْدي: اللامُ في ﴿لَمَن﴾ للابتداء، و﴿لَبِئۡسَ﴾: خبَرُه، واللامُ فيه: جوابُ قَسَم محذوف.

وقال أبـو البقاءِ: ﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى: يقـول، و﴿مَن﴾: مبتدأ، و﴿ضَرُّهُۥٓ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَقۡرَبُ﴾: خبَرُه، والجُملةُ صِلةُ ﴿مَن﴾، وخبـرُ ﴿مَن﴾ محذوفٌ تقديرُه: إلهٌ أو إلهي، وموضعُ الجُملة نَصْبٌ بالقول. و﴿لَبِئۡسَ﴾: مستأنفة؛ لأنهُ لا يَصِحُّ دخولُه في الحكاية؛ لأنّ الكُفّارَ لا يقولونَ عن أصنامِهم: لَبئسَ المَوْلى[2].

وقال صاحبُ «الكَشْف»: قال البَصْريُّونَ: الوَجْهُ في الآيةِ أن يكونَ في ﴿يَدۡعُواْ﴾: ضميرٌ عائدٌ إلى ذلك، أي: ذلك هُو الضَّلالُ البعيدُ يَدْعوه، والجُملةُ في مَوضع النَّصْبِ على الحال، أي: ذلك هُو الضَّلالُ البعيدُ مَدْعُوًّا[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٥).

(٣) يعني «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٠) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٣: ٨٩٥-٨٩٦) بتحقيق د. محمد الدالي.

أو كرَّرَ يَدعو، كأنه قال: يَدعو يَدعو مِن دونِ الله ما لا يَضُرُّه وما لا يَنفَعُه، ثُمّ قال: لَـمَن ضَرُّه بكَونِه مَعبُودًا أقربُ مِن نَفعِه بكونِه شَفيعًا لبِئسَ الـمَولى. وفي حَرفِ عبدِ الله: «مَن ضَرُّه» بغَيرِ لام. «المولى»: النّاصِر. و«العَشير»: الصّاحِب، كقوله: ﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨].

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ۞ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ ١٤-١٥].

قولُه: (أو كرَّرَ يَدْعو)، قال أبو البقاء: ﴿يَدْعُوا۟﴾ إذا قُدِّر مُكَرَّرًا لا يكونُ لهُ معمول، لا لَفْظًا ولا تقديرًا[1].

وقلتُ: فعلى هذا ﴿يَدْعُوا۟﴾ في المَوضِعَيْنِ بمعنى: يَعبُد، ولهذا قَدَّرَ في الجُملةِ الثانية معنى العُبوديّة. وقال: «لَمَنْ ضَرُّه بكونِه معبودًا»، فالجُملةُ الثانيةُ استئنافٌ على بيانِ الموجِب، فإنهُ تعالى لمّا قَبَّحَ فعلَهم وشَنَّعَ عليهم عبادتَهم لِما لا ينفَعُ ولا يَضُرّ، اتَّجه لسائلٍ: لماذا هذه النَّقيصةُ هم في معبودِهم؟ فقيل: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ إلى آخِره. المعنى: مَن ضرُّه أقربُ مِن نَفْعِه لَبِئسَ المَوْلى ولَبِئسَ العَشِيرُ، فكيف بما كلُّه ضرٌّ ولا يوجَدُ فيه نَفعٌ البتّة.

قولُه: (وفي حَرْفِ عبدِ الله: «مَن ضرُّه» بغير لام)، وهي مُؤْذِنةٌ بأنّ اللامَ في ﴿لَمَن﴾: زائدةٌ. قال ابنُ الحاجبِ: قيل: إنَ اللامَ في ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ زائدةٌ، و «مَن ضرُّه» في موضع نَصْبِ مفعولِ ﴿يَدْعُوا۟﴾. وليسَ بشيء؛ لأنّ اللامَ المفتوحةَ لا تُزادُ بيْنَ الفعلِ ومفعولِه[2].

وقال الفَرّاءُ: إنّ اللامَ مُقدَّمةٌ عن مَوضعِها، والتقديرُ: يَدعو من لَضرُّه أقربُ مِن نَفْعِه[3]. وليس بجيِّد أيضًا؛ لأنّ لامَ الابتداءِ لا تتقَدَّمُ عن مَوضعِها، وأيضًا ما في صِلةِ الذي لا يتقَدَّمُ عليها.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٤).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١١٩-١٢٠).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (٢: ٢١٧).

هذا كلامٌ قد دَخَلَه اختِصار. والمعنى: إن اللهَ ناصِرُ رسولِه في الدُّنيا والآخِرة؛ فمن كان يَظُنُّ ـ مِن حاسديه وأعاديه ـ أنّ اللهَ يفعلُ خِلافَ ذلك، ويَطمَعُ فيه، **ويَغيظُه أنه يَظفَرُ بمَطلوبِه؛** فليَستقصِ وُسعَه، وليَستَفرِغْ مجهودَه في إزالةِ ما يَغيظُه، بأنْ يَفعَلَ ما يَفعَلُ مَن بَلَغَ مِنه الغيظُ كُلَّ مَبلَغ، حتّى مَدَّ حَبلًا إلى سماءِ بيتِه فاختَنَق؛ فلينظُر وليُصَوِّر في نفسِه أنه إنْ فَعَلَ ذلك، هلْ يُذهِبُ نَصرَ الله **الذي يَغيظُه؟** ....

قولُه: (**هذا كلامٌ قد دخَلَه اختصارٌ**)، يعني: قولَه: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ يَستدعي كلامًا يَذكُرُ فيه أنّ اللهَ تعالى يَنصُرُ رسُولَه في الدُّنيا والآخِرة. ومُنكِرًا يُنكِرُه؛ لأنّ الضَّميرَ في ﴿يَنصُرَهُ﴾ يَطلُبُ مرجوعًا إليه، و﴿لَّن يَنصُرَهُ﴾ يوجبُ كلامًا أنكَرَ فيه ما يَصلُحُ أن يكونَ هذا رَدَّه، كما سَبَقَ أنّك تقولُ لصاحبك: لا أُقيمُ غدًا، وإنْ أنكَرَ عليك قلتَ: لن أُقيمَ غدًا.

وأمّا بيانُ النَّظْم فإنهُ تعالى لمّا قَسَمَ المُعانِدينَ والمُخالفينَ إلى المُجادِلينَ ومَن لا يَثبُتُ على الإسلام، وبالَغَ في هَدْمِ قواعِدِهم وأساسِ دِينِهم، وبيَّنَ أنهم خَسِروا الدُّنيا والآخِرة، وأنّ معبودِيهم غيرُ قادرينَ على دَفْعِ خُسرانِهم ذلك، بل يتضرَّرونَ بسببِ عبادتِهم ويَعبُدونَ مَن ضَرُّه أقربُ مِن نَفْعِه، ومَن يقالُ في حقِّه: لَبِئسَ المَوْلى والعَشِيرُ، عَقَّبَه بذِكْرِ أضدادِهم ومَن أعمالُهم على خلافِ أعمالِهم، ومَن مَوْلاهُم وناصرُهم يقالُ في حقِّه: نِعمَ المَوْلى ونِعمَ النَّصير، حيث يُدخِلُهم ـ لأعمالِهمُ الصّالحة ـ جنّاتٍ تَجري مِن تحتِها الأنهار، ويَنصُرُهم في الدُّنيا والآخِرة، وأبرَزَ ذلك إبرازًا يزيدُ في حَسْرةِ أضدادِهم، فإنّ الإحسانَ إلى الأضدادِ ممّا يزيدُ في غَمِّ الضِّدِّ، وداخلٌ في جُملةِ التنكيل بهم.

قولُه: (**ويَغيظُه أنهُ يَظفَرُ بمطلوبِه**)، والضَّميرُ في «أنهُ» لِرسُولِ الله ﷺ، ويُروَى: «أنه لا يَظفَرُ بمطلوبِه»، فالضَّميرُ حينئذٍ للحاسِد.

قولُه: (**الذي يَغيظُه**)، يريدُ أنّ «ما» في ﴿مَا يَغِيظُ﴾: موصُولةٌ، وجَعَلَها الزجّاج مَصْدرِيّة، أي: هل يُذهِبَنَّ كَيْدُه غَيْظَه[1]، أي على سبيل الاستهزاء. أي: سَمّى خَنْقَ نفسِه

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٧).

وسُمِّيَ الاختِناقُ قَطعًا؛ لأنَّ المَختَنِقَ يَقطَعُ نفسَه بحَبسِ مَجاريه؛ ومنه قيل للبُهْر: القطع. وسُمِّيَ فِعلُه كَيدًا؛ لأنه وَضَعَه مَوضِعَ الكَيد، حيثُ لم يَقدِرْ على غيرِه. أو على سبيلِ الاستهزاء؛ لأنه لم يَكِدْ به مَحسودَه، إنما كادَ به نفسَه. والـمُراد: ليسَ في يَدِه إلا ما ليسَ بمُذهِبٍ لما يَغيظُ. ....

كَيْدًا تهكُّمًا به؛ لأنّ وَبَالَ الكَيْدِ راجعٌ إليهم[1].

قولُه: (وسُمِّيَ الاختناقُ قَطْعًا)، يعني: كنَّى عن الاختناقِ بالقَطْعِ، فإنه لازِمُهُ، تقولُ العرَبُ: قُطِعَ فُلانٌ: إذا اختَنَقَ[2].

قولُه: (قيل للبُهْر: القَطْع)، البُهْرُ بالضمِّ: العِلّةُ التي تَمنَعُ التنفُّسَ[3].

قولُه: (وسُمِّيَ فِعلُه كَيْدًا)، وهُو قولُه تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ الآية.

قولُه: (لأنهُ وَضَعَه موضعَ الكَيْد)؛ لأنّ المرادَ بالمدِّ والقَطعِ: الكَيْدُ، فكأنهُ قيل: مَن كانَ يظُنُّ مِن حاسديه أنّ اللهَ تعالى لا يَنصُرُ رسُولَه في الدنيا والآخِرة فلْيَستقصِ وُسْعَه في إزالةِ ما يَغيظُه، وهُو الكيدُ نفْسُه ادّعاءً، فوَضَعَ موضعَه ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ إلى آخِره. وعن بعضِهم: لم يَقدِرْ على غيرِه، أي: المناسبة بيْنَ ما فعَلَ وبيْنَ الكَيْدِ هِي أنّ الكائدَ كَيْدُه مُنتهَى فِعْلِه وقُدرتِه، كما أنّ هنا كذلك.

قوله: (أو على سبيل الاستهزاء) أي: سمّى خنق نفسِه كيدًا؛ تهكّمًا به؛ لأنّ وبالَ الكيد راجعٌ إليه[4].

قولُه: (والمرادُ: ليس في يَدِه إلّا ما ليس بمُذْهِبٍ لما يَغيظُ)، يعني: حاصِلُ الوَجْهَيْنِ

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: والمراد ليست في يده».

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (قطع).

(٣) في (ط): «النَّفَس».

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

وقيل: فليَمدُدْ بحَبلٍ إلى السماءِ الـمُظِلّة، وليَصعَدْ عليه، فليَقطَعِ الوَحيَ أن يَنزِلَ عليه.
وقيل: **كانَ قَومٌ مِن المُسلِمينَ** لشدّةِ غَيظِهم وحَنَقِهم على الـمُشرِكين، يَسْتَبطِئونَ ما وَعَدَ اللهُ رَسولَه مِن النَّصر، وآخَرونَ مِن الـمُشرِكينَ يُريدونَ اتِّباعه، ويخشَونَ أن لا يَثبُتَ أمرُه؛ فنزَلَت.

وقد فُسِّرَ النَّصر: بالرِّزق، وقيل: معناه أنّ الأرزاقَ بيَدِ اللّـهِ، لا تُنالُ إلا بِمَشيئَتِه،

يعودُ إلى هذا المعنى، وهُو مِن أُسلوبِ قولِه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، أي: لو قَدَروا على كَيْدٍ لكان هذا الفعلُ، وهذا ليس بكَيْدٍ، فلا يكونُ كَيْدٌ قَطُّ.

قولُه: (وقيل: فليَمْدُدْ بحَبْلٍ إلى السّماء)، عَطفٌ على قولِه: «حتّى مَدَّ حَبْلًا إلى سماءِ بيتِه فاختَنَق»، فعلى هذا الكلامُ فيه استعارةٌ تمثيليّة، والأمرُ للتعجيز، وعلى الأوّلِ: كنايةٌ عن شِدّةِ الغَيْظ، والأمرُ للإهانة. قال مُحيي السُّنة: ليسَ هذا الأمرُ على سَبيلِ الحَتْم؛ لأنهُ لا يُمكنُه القَطْعُ والنظرُ بعدَ الاختناقِ والموت، وهُو مثْلُ قولِك للحاسِد: إن لم تَرْضَ هذا فاختَنِق ومُتْ غَيْظًا[1].

قولُه: (كان قومٌ منَ المسلمين)، والمعنى: منِ استَبطأَ نَصرَ الله، وطلَبَ الموعودَ عاجلًا، فلْيُهلِكْ نفْسَه بالخَنْقِ أو خُرورٍ منَ السماء، فإنَّ لذلك وقتًا لا يجوزُ إيقاعُه إلّا فيه.

قولُه: (وقد فُسِّرَ النَّصرُ بالرِّزق)، فعلى هذا الكلامُ تامّ، فلم يَدخُلْه الاختصار، وكذا على الوَجْهِ الأخير، والضَّميرُ في ﴿يَنصُرَهُ﴾ لكلِّ أحد، وهُو راجعٌ إلى «مَنْ»؛ ولهذا قال: «لا بدَّ للعَبْدِ منَ الرِّضا بقسمتِه، فمَن ظَنَّ أنّ اللهَ غيرُ رازقِه فلْيبلُغْ غايةَ الجَزَع».

رَوَى مُحيي السُّنة عن مُجاهِدٍ: النَّصرُ: الرِّزق[2]. وقال أبو عُبيدةَ: تقولُ العرَبُ: أرضٌ منصُورةٌ، أي: ممطورةٌ[3]، وحينَئذٍ تكونُ الآيةُ متّصلةً بقولِه: «﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٧٠).

(٢) المصدر السابق (٥: ٣٧١).

(٣) «مجاز القرآن» (٢: ٤٦).

ولا بُدَّ للعَبدِ مِن الرِّضا بقسمَتِه، فمَن ظنَّ أنّ اللهَ غيرُ رازِقِه، وليسَ به صَبرٌ واستِسلام؛ فليَبلُغْ غايةَ الجزَع ـ وهو الاختِناق ـ؛ فإنَّ ذلكَ لا يقلِبُ القِسمةَ ولا يَرُدُّه مَرزوقًا.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ﴾ ١٦].

أي: ومِثلُ ذلك الإنزالِ أنزلنا القرآنَ كُلَّه ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى﴾ به الذينَ يَعلَمُ أنهم يُؤمِنون، أو يُثبِّتُ الذين آمنوا ويَزيدُهُم هُدًى، أنزلَه كذلكَ مُبينًا.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ ١٧].

الفَصلُ مُطلَقٌ يَحتَمِلُ الفصلَ بينَهم في الأحوالِ والأماكنِ جميعًا، فلا يُجازيهم

حَرْفٍ﴾ فإنّها نازلةٌ في أعاريبَ[1]، وكان أحدُهم إذا صَحَّ بَدنُه، ونُتِجتْ فَرَسُه مُهْرًا»، إلى آخِره ويكونُ قولُه: ﴿يَدْعُوا۟﴾ إلى آخِرِ الآياتِ مُعترِضةً مؤكِّدةً لمعنى تجهيلِهم، وأنّ اللهَ هُو القابضُ الباسطُ وهُو الضّارُّ النافعُ وحدَه.

قولُه: (ومِثْلُ ذلك الإنزالِ)، يعني: مثْلُ ما تقدَّمَ مِن آياتِ القرآنِ المُشتملةِ على البيانِ التامِّ، أنزلْنا القرآنَ كلَّه، يعني: كلُّ آياتِ القرآنِ مُبيِّنات، وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى﴾ تعليلٌ لكونِ القرآنِ بيانًا، ومعلَّلُه محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكور، والجُملةُ منَ التعليلِ والمعلَّلِ معطوفةٌ على ما قبلَها على طريقةِ: أعجبَني زَيْدٌ وكرَمُه. ونَظيرُهُ قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]. وأمّا بيانُ النَّظم فإنهُ تعالى لمّا ذكَرَ المُجادلينَ منَ المُخالفين، وأرادَ أن يَعُمَّ المخالفينَ كلَّهم بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ....﴾ الآية، أوقَعَ هذه الآيةَ كالتخلُّص مِن وَصْفِهم إلى وَصْفِهم.

قولُه: (يَحتمِلُ الفَصْلَ بينَهم في الأحوال والأماكن)، هذا إعمالٌ للَفظِ الواحدِ في معنيَينِ مُتوافقَيْنِ إعمالَ القَدْرِ المشترَك.

---

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص ١٥٣.

جَزاءً واحِدًا بغَيرِ تَفاوُت، ولا يَجْمَعُهم في مَوطِنٍ واحِد. وقيل: الأديانُ خَمسة: أربعةٌ للشَّيطان، وواحدٌ للرحمٰن، جُعِلَ الصّابِئونَ معَ النَّصارى لأنهم نَوعٌ مِنهم. وقيل: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ يَقضي بينهم، أي بينَ المُؤمِنينَ والكافِرين. وأُدخِلَت ﴿إِنَّ﴾ على كلِّ واحِدٍ مِن جُزأَيِ الجُملةِ لزِيادةِ التَّوكيد. ونحوُه قولُ جَرير:

إنَّ الخَليفَةَ إنَّ اللهَ سَربَلَه ... سِربَالَ مُلكٍ بِهِ تُزجَى الخَوَاتِيمُ

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ ١٨].

سُمِّيَت مطاوَعتُها له فيما يُحدِثُ فيها من أفعالِه، ويُجريها عليه مِن تدبيرِه وتسخيرِه لها: سُجودًا له؛ تَشبيهًا لِمُطاوَعَتِها بإدخالِ أفعالِ المُكلَّفِ في بابِ الطّاعةِ والانقِياد، وهو السُّجودُ الذي كلُّ خُضوعٍ دونَه.

قولُه: (وأُدخِلَتْ ﴿إِنَّ﴾ على كلِّ واحد مِن جُزأَيِ الجُملة)، قال الزجَّاجُ: خبَرُ «إنّ» الأُولى في الآية جُملةُ الكلام معَ «إنّ» الثانية. وقد زَعَمَ قومٌ أنّ قولَك: «إنّ زيدًا إنهُ قائمٌ» رديءٌ، وأنّ هذه الآيةَ إنّما صَلُحَتْ في «الذي»، ولا فَرْقَ بيْنَ «الذي» وغيرِه في بابِ «إنّ»، إنْ قلتَ: إنّ زيدًا إنهُ قائمٌ، كان جيِّدًا، ومثْلُه قولُ جَرير:

إنّ الخليفةَ إنّ اللهَ سَرْبلَه ... سِربالَ مُلكٍ به تُزجَى الخواتيمُ(١)

وليس بيْنَ البَصريِّين خلافٌ في أنّ «إنّ» تَدخُلُ على كلِّ ابتداءٍ وخبر، تقول: إنّ زيدًا هُو قائمٌ، وإنَّ زيدًا أنه قائم(٢).

الإزجاءُ: السَّوْق، والمرادُ بالخواتيم: المُلك.

قولُه: (تشبيهًا لـمُطاوعتِها بإدخالِ أفعالِ المكلَّفِ في بابِ الطاعة)، هذا بيانٌ لتمهيدِ

---

(١) «ديوان جرير»، ص ٣٩٨. والذي ذكره الزجاج هو صَدْرُ البيتِ دون عَجزِه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٧-٤١٨).

فإن قلت: فما تَصنعُ بقولِه: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ وبما فيه مِن الاعتِراضَين:

الاستعارة؛ لأنّها نوعٌ منَ المَجازِ الذي العلاقةُ فيه التشبيهُ، يعني: استعارَ السُّجودَ المتعارَفَ وهُو وَضْعُ الجبهةِ على الأرضِ خُضعانًا للباري لمُطاوعةِ الأشياءِ لهُ فيما يَحدُثُ فيها مِن أفعالِه لعلاقةِ الحصُولِ على وَفْقِ إرادتِه، وجَرَيانِ مشيئةٍ مِن غيرِ امتناعٍ منها، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، كلُّ نوعٍ مِن أنواعِه المختلفة، سواءٌ كانت حقيقةً أو مَجازًا مُرادًا مِن هذا العامِّ دفعةً واحدة.

قولُه: (فإنْ قلتَ: فما تصنَعُ بقولِه: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾؟)، يعني: هذا يَرُدُّ تأويلَك السُّجودَ مِن وَجْهَيْنِ:

أحَدُهما: أنّ هذا المعنى شاملٌ للجمادِ والحَيَوانِ والمُطيعِ والعاصي، فأيُّ فائدةٍ في ذكْرِ ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾؟

وثانيهما: أنّ إسنادَ السُّجودِ إلى المذكوراتِ يوجبُ أنّ شيئًا منها لا يَخرُجُ عن هذا الحُكم، ومفهومُ قولِه تعالى: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ يُخرِجُ البعضَ منهُ فيَلزَمُ التناقضُ.

وأمّا جوابُه: «لا أنظمُ «كثيرًا»[1] منَ المُفرَدات»، يعني: لا أجعَلُ العطفَ مِن بابِ عطفِ المُفردِ على المُفرَد، بل أجعَلُه مِن بابِ عَطْفِ الجُملة، وأُضمِرُ عاملًا آخَرَ، وأُفسِّرُ السُّجودَ الأوّلَ بالمُطاوَعةِ والانقياد، والثاني بالمُتعارَف، وهُو الطاعةُ والعبادة، ليكونَ مِن بابِ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ مِن حيثُ الفعلُ والفاعلُ تشريفًا لعبادِه الصالحينَ فلْيُدفَعْ هذا السّؤالُ، لا أنّ عُمومَ المَجازِ يقتضي ذلك. فلا يَرِدُ أيضًا ما أورَدَهُ صاحبُ «الفرائدِ»، وقال: إنّ اللّفظَ الواحدَ لا يَصلُحُ استعمالُه على معنَيَينِ مختلفَيْنِ منظورٌ فيه، ولا شكَّ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أنّ الصّلاةَ مُستعمَلةٌ على معنَيَينِ مختلفَيْنِ في حالةٍ واحدة لِما قَرّرنا أنّ المانعَ عَطْفُ ﴿وَكَثِيرٌ﴾ على ﴿مَن﴾، فيجوزُ أن تُحمَلَ الصّلاةُ عليه ـ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه ـ للاعتناءِ بشأنِه، وإظهارِ شَرَفِه

(١) يعني «كثيرًا» في قوله تعالى: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾.

أحدهما: أنَّ السُّجودَ على المَعنى الذي فَسَّرتَه به، لا يَسجُدُه بعضُ النّاسِ دونَ بَعض. والثاني: أنَّ السُّجودَ قد أُسنِدَ على سَبيلِ العُمومِ إلى مَن في الأرضِ مِن الإنسِ والجِنّ أوّلًا، فإسنادُه إلى كثيرٍ مِنهم آخِرًا مُناقَضة؟ قلت: لا أنظِمُ كثيرًا في الـمُفرَداتِ الـمُتَناسِقةِ الدّاخِلةِ تحتَ حُكمِ الفِعل، وإنّما أرفَعُه بِفِعلٍ مُضمَرٍ يَدلُّ عليه قولُه: ﴿يَسْجُدُ﴾ أي: ويَسجُدُ له كَثيرٌ من النّاسِ سُجودَ طاعةٍ وعِبادة. ولم أَقُل: أُفسِّرُ ﴿يَسْجُدُ﴾ الذي هو ظاهِرٌ بمعنى الطّاعةِ والعِبادةِ في حَقِّ هؤلاء؛ لأنَّ اللَّفظَ الواحِدَ لا يَصِحُّ استعمالُه في حالةٍ واحِدةٍ على معنَيَيْنِ مُختَلِفين، أو أرفَعُه على الابتِداء، والـخَبَرُ محذوفٌ وهو «مثاب»، لأنَّ خَبَرَ مُقابِلِه يَدُلُّ عليه، وهو قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ ويجوزُ أن يُجعل ﴿من الناس﴾ خَبَرًا له، أي: مِن النّاسِ الذين همُ النّاسُ

ونُبوّتِه، أمَرَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه على عُمومِ المَجاز، فتكونُ مُستعمَلةً على حقيقتَيْنِ مُختَلِفَتَينِ في حالةٍ واحدةٍ؛ لأنه لا صارف.

قولُه: (ولم أَقُل: أُفسِّرُ ﴿يَسْجُدُ﴾)، «أُفسِّرُ»: بدَلٌ مِن «أَقُل»، أو عَطفُ بيان، أي: لم أرفَعْ «كثير» بالفعل المذكور، ولم أُفسِّرِ الفعلَ المذكورَ بمعنى المُطاوعةِ والعبادةِ معًا.

قولُه: (ويجوزُ أن يُجعَلَ ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ خبرًا لهُ)، أي: لـ«كثير»، وهُو نَكِرةٌ صِرْفة. قال صاحبُ «التقريب»: مُصَحِّحُه التنوين نحوُ: «شَرٌّ أهَرَّ ذا ناب»[1].

وقلت: المعنى: كثيرٌ لهُ فَضْلٌ واعتدادٌ لا يخفى على كلِّ أحدٍ وهمُ المؤمنونَ الكاملون؛ لكونِه مقابِلًا لقوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ المُصحِّحُ وقوعُه مقابِلًا لمَن يُضادُّه، فيكونُ كتعريفِ غيرٍ إذا وقَعَ بيْنَ الضِّدَّيْن[2]، أو يكونُ على مِنوالِ قولِ الشاعر:

---

(١) هذا مثلٌ تضربهُ العرب عند ظهور بوادرِ الشرّ وعلاماته. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٧٠).

(٢) يوضّحه قولُ ابن هشام في «مغني اللبيب» (١: ٢١٠): ولأنّ «غيرًا» إذا وقعت بين ضِدّين ضَعُفَ إبهامُها حتى زعمَ ابن السراج أنّها حينئذٍ تتعرَّف.

على الـحَقِيقة، وهمُ الصّالِـحونَ والـمُتَّقون. ويَجوزُ أن يُبالِغَ في تَـكثيرِ المَحقوقِينَ بالعَذاب، فيُعطَفَ كَثيرٌ على كَثير، ثم يُخبَر عنهم بـ﴿حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾، كأنه قِيل: وكثيرٌ وكثيرٌ مِن النّاسِ حَقَّ عليهم العَذاب، وقُرِئ «حُقَّ» بالضَّمّ. وقُرِئ: «حَقًّا» أي حَقَّ عليهم العذابُ حَقًّا. ومَن أهانَه اللهُ بأنْ كَتَبَ عليه الشَّقاوةَ، لما سَبَقَ في عِلمِه مِن كُفرِه أو فِسقِه؛ فقد بَقِيَ مُهانًا لَنْ تَجِدَ له مُكرِمًا. وقُرِئ: «مُكرَم» بفَتحِ الرّاء؛ بمَعنى الإكرام. إنّه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ مِن الإكرامِ والإهانة، ولا يَشاءُ من ذلكَ إلا ما يَقتَضيه عَمَلُ العامِلينَ واعتقادُ الـمُعتَقِدين.

فيــومٌ علينا ويــومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ[1]

أي: منَ الناس الذين همُ الناس على الحقيقة، يعني: يُحمَلُ التعريفُ في الناسِ على الحقيقةِ والجِنس، فإنّ الجنسَ إذا أُطلِقَ على بعضِه اعتُبِرَ الكمالُ فيه؛ ولهذا قال: «وهمُ الصّالحونَ المتّقون».

قولُه: (ومَن أهانَه اللهُ)، والتّلاوةُ ﴿يُهِنِ ٱللَّهُ﴾ مُؤْذِنُ بأنّ إيثارَ المضارعِ في الآيةِ للاستمرارِ لا لِمُطلَقِ الإخبار.

قولُه: (ولا يشاءُ مِن ذلك إلّا ما يقتضيه عمَلُ العاملينَ)، يعني: إن كان العاملُ مؤمنًا يشاءُ الثوابَ، وإن كان بخلافِهِ فالعقابُ بناءً على أن المشيئةَ تابعةٌ لأعمالِ العبادِ كما هُو معتقَدُه[2]، لكنّ النَّظْمَ يقتضي خلافَه؛ لأنّ قولَه: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الآية، يعني: ألا تتعجَّبُ مِن حالِ المخالفين، فإنّ الكائناتِ مِطواعةٌ لله خاضعةٌ لجلالِه، وكثيرٌ مِن عبادِه الصّالحينَ ساجدونَ لهُ مُطيعونَ أمرَه مُنتَهُونَ عن نَواهيه، وهؤلاءِ الكفَرةُ الذين حَقَّ عليهمُ العَذابُ كيف خَرَجوا من هذه الكرامةِ ﴿مَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾؟ وما ذلك إلّا أنّ المشيئةَ تعلَّقتْ بإهانتِهم.

---

(١) للنمر بن تولب. وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١ : ١٨).

(٢) يعني ما ذهبت إليه المعتزلةُ من أنَ الله شاءَ الإيمان من الكافر، وأنّ الكافر شاءَ الكفر.

[﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ۞ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ۞ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ۞ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ ١٩-٢٢].

الخصم: صِفةٌ وُصِفَ بها الفَوجُ أو الفَريق، فكأنه قِيل: هذانِ فَوْجان، أو فريقانِ مُختَصِمان، وقوله: ﴿هَٰذَانِ﴾ للَّفظ، و﴿ٱخْتَصَمُوا۟﴾ للمَعنى، كقولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟﴾ [محمد: ١٦] ولو قيل: «هؤلاءِ خَصمان»، أو «اختَصَما»؛ جازَ أنْ يُرادَ المؤمِنونَ والكافِرون. قال ابن عباس: رَجَعَ إلى أهلِ الأديانِ السِّتّة. ﴿فِى رَبِّهِمْ﴾ أي: في دينِه وصفاتِه. وروي: أنّ أهلَ الكِتابِ قالوا للمُؤمِنين: نَحنُ أحقُّ بالله، وأقدمُ مِنكُم كِتابًا، ونَبيُّنا قبلَ نَبيِّكم. وقال المؤمِنون: نَحنُ أحقُّ بالله، آمنّا بمُحَمَّد، وآمنّا بنَبيِّكم وبما أنزلَ اللهُ مِن كِتاب، وأنتم تَعرِفونَ كتابَنا ونَبيَّنا، ثم تَركتُموه وكفَرتُم به حَسَدًا، فهذه خُصومَتُهم في ربِّهم ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ **هو فَصلُ الـخُصومةِ الـمَعنيِّ بقولِه تعالى:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج: ١٧] وفي روايةٍ عن الكِسائِيّ: «خَصِمان»

قولُه: (الخصمُ صِفةٌ وُصِفَ بها الفَوْج)، الجوهري: الخَصْمُ يَستوي فيه الجَمْعُ والمؤنَّث؛ لأنهُ في الأصل مصدرٌ، ومنَ العرَبِ مَن يُثنّيه ويَجمَعُه. وقال المصنِّفُ: الخَصْمُ: الخُصَماءُ، يقَعُ على الجَمْعِ والواحد، فَثنّاهُ على تأويلِ: فريقانِ خَصْمان، وقيل: الخَصْمُ: اسمُ جَمْعٍ كالرَّكْب، فَثنّاهُ على تأويلِ الفِرقتَيْنِ أو الجماعتَيْن.

قولُه: (﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، هو فَصْلُ الخُصومةِ المَعْنيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾)، هذا الكلامُ مَبْنيٌّ على تفسيرِ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنهُ: هذانِ خَصْمانِ رَجَعَ إلى أهلِ الأديانِ السّتة، يعني: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾، فعلى هذا، في الكلام تقسيمٌ وجَمْعٌ وتفريق، فالتقسيمُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾، والجَمْعُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قولِـه تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾، والتفريقُ: قولُـه: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ إلى قولِـه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ورُوعيَ فيه معنى قولِه

بالكَسر، وقُرِئ: «قُطِعَت» بالتَّخفيف، كأنَّ اللهَ تعالى يُقدِّرُ لهم نِيرانًا على مَقاديرِ جُثَثِهم، تَشتَمِلُ عليهم كما تُقطَعُ الثِّيابُ الـمَلبوسة. ويَجوزُ أن تظاهَرَ على كلِّ واحدٍ

تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لأنهُ حينَ ذَكَرَ فريقَ الكُفّارِ وما أسنَدَ جزاءَهم إلى الله تعالى، وحينَ ذَكَر جزاءَ المؤمنينَ أتى باسمِه الجامع، وصَدَّرَ الجُملةَ بـ«إنّ»، وفَصَلَها للاستئناف؛ ليكونَ أدلَّ على التفخيم والتعظيم، وذَيَّلَ الكلامَ بقولِه: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾.

وأمّا توسيطُ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ﴾ الآية، فللتفريع على اختلافِ الكَفَرة، واستبعادِه مع وجودِ هذه الآياتِ الصّارفة، والخطابُ بقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ لكلِّ أحدٍ لِعظَمِه، يعني: أنّ الرّبَّ واحد، وكلُّ شيءٍ مُطيعٌ لهُ ومُنقاد، وليست الخُصومةُ والاختلافُ إلّا بمَحْضِ مشيئةِ الله وإرادتِه.

ويؤيِّدُ ما ذكَرْنا قولُ الزجّاج: «إنّ اللهَ يُدخِلُ الذينَ آمنوا: أحدُ الخَصْمَيْن»(1)، ومنَ التقسيم معَ الجَمْع قولُ حسّانَ:

قـومٌ إذا حاربـوا ضَـرُّوا عـدوَّهُمُ ... أو حاولـوا النفْعَ في أشـياعِهم نَفَعوا
سَجيـّةٌ تلـك منهـم غيرُ مُحدَثـةٍ ... إنّ الخلائقَ فاعلَـمْ شَرُّهـا البِدَع(2)

قولُه: (ويجوزُ أن تُظاهَرَ على كلِّ واحد)، النِّهاية: وفي الحديثِ: «أنهُ ﷺ ظاهَرَ بيْنَ دِرعَيْنِ يومَ أُحُد»(3)، أي: جَمَعَ ولبِسَ إحداهما فوقَ الأخرى، وكأنهُ منَ التظاهُرِ والتعاونِ والتساعُد. ومنهُ حديثُ عليٍّ: «أنه بارَزَ يومَ بدرٍ وظاهَرَ»(4)، أي: نَصَرَ وأعان.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٩)، وعبارته ثمّة: «وقال في الخصم الذين هم مؤمنون: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ الآية.

(٢) «ديوان حسان» ص ١٥٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٨٠٦)، وأبو داود (٢٥٩٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٢٩) وغيرهم من حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه.

(٤) وهو ثابت في «صحيح البخاري» (٣٩٧٠) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

منهم تلكَ النِّيران كالثِّيابِ الـمُظاهَرةِ على اللّابسِ بعضِها فَوقَ بَعض. ونحوُه ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠]. ﴿ٱلْحَمِيمُ﴾ الماءُ الحارّ. عن ابـنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: لو سَقطَتْ مِنه نُقطةٌ على جبالِ الدُّنيا لأذابَتها.

﴿يُصْهَرُ﴾ يُذاب. وعن الـحَسَن: بتَشديدِ الهاءِ للمُبالَغة؛ أي: إذا صُبَّ الـحَميمُ على رؤوسِهِم كان تأثيرُه في الباطِنِ نحوَ تأثيرِه في الظّاهِر، فيُذيبُ أحشاءَهم وأمعاءَهم كما يُذيبُ جُلودَهم، وهو أبلَغُ مِن قولِه: ﴿وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥] و«الـمَقامِع»: السِّياط. في الحديث: «لو وُضِعَتْ مَقمَعةٌ مِنها في الأرض، فاجتَمَعَ عليها الثَّـقَلان، ما أقلُّوها»، وقَرأَ الأعمَش: «رُدُّوا فيها» والإعادةُ والرَّدُّ لا يكونُ إلا بعدَ الـخُروج. فالـمَعنى: كُلَّما أرادوا أن يَـخرُجوا منها مِن غَمٍّ، فخَرَجوا؛ أُعِيدوا

قولُه: (ما أَقلُّوها)، النِّهاية: وفي حديثِ العبّاس: «فحَثا في ثوبِه، ثُم ذهَب يُقِلُّه، فلم يَستطِعْ»[1]. يقال: أقَلَّ الشيءَ يُقِلُّه، واستَقَلَّه يَستَقِلُّه: إذا رفَعَه وحَمَلَه. وإنّما قال المصنِّفُ رحمةُ الله تعالى عليه: «ما أقلّوها»، ولم يقُل: ما رَفَعوها؛ ليُؤْذِنَ بأنّهمُ استَقَلُّوا قُواهم لرفعِها.

قولُه: (أن يَخرُجوا منها مِن غَمٍّ فخَرَجوا) ولا بدّ من هذا التقديرِ؛ لأنه تعالى جعل إرادةَ الخروج سببًا للإعادة، وإنما السببُ نفسُ الخروج، وفائدةُ الحذف الإشعارُ بسرعة تعلُّق الإرادة بالإعادة، وأنه حين تعلّقتْ إرادتهم بالخروج حصل وترتّب عليه الإعارةُ، كأنّ إرادةَ الخروج نفسُ الخروج، فأُعيدوا بلا مكث، ومن ثَمّ حَسُنَ تأويلُ الحسن الخروجَ بكونهم في أعلى النار، والإعادةَ بالهويِّ إليها، ومن الأسلوب قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، قال الزجّاج: أراد اللهُ إنباتكم فنبتّم نباتًا. قيل: فائدتُه: التنبيهُ على سرعةِ نفاذِ قُدرة الله تعالى فيمَ[2] أراد كونه، كأنّ إنباتَ الله نفسُ النبات[3].

---

(١) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٤٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٣٥٦) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «فيهم»، والأقرب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) من قوله: «ولا بد من هذا التقرير» إلى هنا سقط من (ح) و(فت).

فيها. ومَعنى الـخُروج: ما يُروى عن الـحَسَنِ أنَّ النّارَ تَضرِبُهم بلَهَبِها فتَرفَعُهم، حتّى إذا كانوا في أعلاها ضُرِبوا بالـمَقامِع، فهَوَوا فيها سَبعينَ خَريفًا، وقِيلَ لهم ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ والـحَريق: الغليظُ من النّارِ الـمُنتَشِرُ العَظيم الإهلاكِ.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ * وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٢٣-٢٥].

﴿يُحَلَّوْنَ﴾ عن ابنِ عبّاس: من حَلِيَت المرأةُ، فهي حالٍ، ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنَّصبِ

قال أبو البقاءِ: و﴿مِنْ غَمٍّ﴾ بدَلٌ بإعادةِ الخافِض بدَلَ الاشتمال، وقيل: الأُولى: لابتداءِ الغاية، والثانيةُ: بمعنى: مِن أجْلِ(١). وقيل: الغَمُّ هنا: تَغْطيةُ العذابِ لهم، والأخْذُ بكَظْمِهم؛ لأنّ ما هم فيه أعظمُ منَ الحُزن. وقال صاحبُ «الكشْف»: ﴿مِنْ غَمٍّ﴾: بدَلٌ مِن ﴿مِنْهَا﴾، والغَمُّ هاهُنا: مصدَرُ غَمَمْتُ الشيءَ، أي: غطَّيتُه، أي: كلّما أرادوا أن يَخرُجوا ممّا يَغُمُّهم منَ العذابِ أُعيدوا فيها، ويقالُ لهم: ذُوقُوا(٢).

قولُه: (سبعينَ خَريفًا)، قال التّورِبِشْتيُّ: كان العرَبُ يؤرِّخونَ أعوامَهم بالخَريف؛ لأنهُ كان أوانَ جُذاذِهم وقِطافِهم وإدراكِ غَلّاتِهم، وكان الأمرُ على ذلك حتّى أرَّخَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنه سنةَ الهجرة.

قولُه: (﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنَّصب): عاصمٌ ونافع، والباقون: بالجَرِّ(٣)، وأبو بكرٍ يقلبُ الهمزةَ الثانيةَ واوًا، والبواقي شواذ(٤).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٧).

(٢) يعني «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٢) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٢: ٨٩٩) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٣) انظر توجيه القراءتَينْ في «إعراب القراءات السبع» لابن خالوَيْه (٢: ٧٣).

(٤) في (ح) و(ف): «والقراءتان شاذتان»، والمثبت من (ط)، لكن فيها: «والبواقي شاذ».

على: «ويُؤتَونَ لُؤلؤًا»، كقَولِه: «وحُورًا عِينًا»، و«لُوْلوًا» بقلبِ الـهَمزةِ الثانِيةِ واوًا، و«لُولِيًا»؛ بقلبِهِما واوَين، ثُمّ بِقَلبِ الثانيةِ ياءً كأَدْلٍ. و«لولٍ» كأدْلٍ فيمَن جَرّ. و«لؤلِؤٍ»، و«لِيلِيا» بقلبهما ياءين، عن ابنِ عبّاسٍ: وهداهُم اللهُ وألـهَمَهُم أن يَقولوا: «الحمدُ لله الذي صَدَقَنا وَعدَه»، وهَداهُم إلى طريقِ الـجَنّة. يقال: فلانٌ يُحسِنُ إلى الفُقَراءِ ويُنعِشُ المضطَهَدين، لا يُرادُ حالٌ ولا استِقبال، وإنّما يُرادُ استمرارُ وجودِ الإحسانِ منه والنَّعشةِ في جَميع أزمِنَتِه وأوقاتِه. ومِنه قولُه تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي الصُّدودُ مِنهم مُستمِرٌّ دائم ﴿لِلنَّاسِ﴾ أي الذين يَقَعُ عليهم اسمُ النّاسِ مِن غَيرِ فَرقٍ بينَ حاضِرٍ وبادٍ وتانِئٍ وطارِئٍ ومكيٍّ وآفاقيّ. وقد استَشهَدَ به أصحابُ أبي حنيفةَ قائلين: إنّ المراد بالـمَسجِدِ الحرام: مَكّة، على امتِناعِ جَوازِ بَيعِ دُورِ مَكّة ......

قولُه: (ويُنعِشُ المُضطَهَدِينَ)، الجوهري: نَعَشَه اللهُ يَنْعَشُه نَعْشًا: رفَعَه، وضَهدتُّه فهو مَضهودٌ ومُضطَهَدٌ، أي: مقهورٌ ومُضْطَرّ.

قولُه: (أي: الصُّدود مِنهم مُستمرٌّ دائم)، وهُو مِن عَطفِ المستقبَل على الماضي، يعني: أنّ صُدودَهم كان دائمًا مستمرًّا لا مُتَرَقَّبًا، وكذلك قولُك: فلانٌ يُحسِنُ إلى الفقراء، في مقام المَدْح؛ لأنك لا تريدُ به الإخبارَ بأنهُ سيفعَلُه في الزّمانِ الآتي، بل تريدُ أنّ ذلك دَأْبُه وعادتُهُ التي نشَأَ عليها.

قولُه: (وتانِئٍ وطارِئٍ)، أي: بالهمزة. الجوهري: تَنَأْتُ بالبلدِ تُنوءًا: إذا قَطَنْتَهُ، والتّانِئُ مِن ذلك، وهُم تُنّاءُ البلد. والاسم: التّناءةُ. وطَرَأْتُ على القوم أطرأُ طروءًا: إذا طلَعَت عليهم مِن بلدٍ آخَر.

قولُه: (وآفاقي)، قال المصنِّفُ: المسموعُ منَ العربِ: أُفُقيٌّ وأَفَقي، وهُو القياسُ والاستعمال؛ لأنّ النِّسبةَ إلى الواحد، واستعمالُ الفقهاءِ: آفَاقيٌّ، وهُو صَحيح؛ لأنهُ أُريدَ به الخارجيُّ، أي: الخارجُ منَ المواقيت، فكان بمنزلةِ الأنصاريِّ حيثُ أُريدتِ القبيلةُ.

قولُه: (وقد استَشهَدَ به أصحابُ أبي حنيفةَ رحمهُمُ اللهُ... على امتناع جَواز بَيْع دُورِ مكّة)، قال الإمامُ: وفي المسألةِ قولان:

....

أحدُهما: أنّ أرضَ مكّةَ لا تُملَك، وأنها لو مُلِكَتْ لم يَسْتَوِ فيه العاكفُ والباد، فلمّا استَوَيا عُلِمَ أنّ سبيلَه سَبيلُ المساجد، فعلى هذا المرادُ بالمسجدِ الحرام: الحَرَمُ كلُّه، كما يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقولُه: ﴿ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ﴾؛ لأنهُ المُقيمُ، وإقامتُه لا تكونُ في المسجد بل في المنازلِ، وهذا قولُ ابنِ عبّاسٍ في بعضِ الرِّوايات، وابنِ عُمر، وسعيدِ بن جُبَير، وعُمرَ بن عبدِ العزيز، ومذهبُ أبي حنيفةَ في إحدى الروايتَيْنِ، ومذهبُ هؤلاءِ أنّ كِراءَ دُورِ مكّةَ وَبَيْعَها حرام(١).

وثانيهما: أنّها تُملَكُ، والمُرادُ بقولِه تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ الاستواءُ في العبادة، أي: ليسَ للمقيم أن يَمنَعَ الباديَ منَ العبادةِ فيه وبالعكس. ورُوِيَ عن رسُولِ الله ﷺ أنهُ قال: «يا بني عبدِ مَنَاف، مَن وَلِيَ مِنكم مِن أُمورِ الناسِ شيئًا فلا يمنَعنَّ أحدًا طافَ بهذا البيتِ أو صَلَّى أيّةَ ساعةٍ مِن ليلٍ أو نهار»(٢)، وهذا قولُ الحسَن ومجاهدٍ والشافعيّ، وروايةُ الحَسَنِ عن أبي حنيفةَ(٣).

وقال الزجّاجُ: سواءٌ في تفضيلِه وإقامةِ المَناسِك العاكفُ بالحَرَم والنازعُ إليه(٤).

وقال مُحيي السُّنةِ: ومعنى التّسويةِ: هو التسويةُ في تعظيم الكعبة، وفي فَضْل الصّلاةِ في المسجدِ الحَرام والطَّوافِ فيه(٥).

وقلتُ ـ والله أعلم ـ: والمقامُ لا يقتضي غيرَ ذلك، وبَيانُهُ: أنّهُ تعالى لمّا ذَمَّ المشركينَ، وبيَّنَ

---

(١) وهو الذي جزم به الجصّاص من أعيانِ الحنفية في «أحكام القرآن» (٥: ٦٢)، وروى عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنّ بَيْعَ دورِ مكّة جائز، وستأتي الإشارة إلى هذه الرواية في كلام الإمام الرازي أيضًا.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٢٥٤)، والترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٥: ١٧٦)، وغيرهم من حديثِ جُبَير بن مُطْعِم، وصحّحه ابن حبّان (١٥٥٣)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٤).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢١).

(٥) «معالم التنزيل» (٥: ٣٧٦).

....

سُوءَ صَنِيعِهِم بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أتى بقولِه: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عاطفًا عليه وهُو مضارعٌ، ونوعٌ مِن أنواع الكُفر، فدَلَّ الاستقبالُ على أنّ الصَّدَّ عادتُهم وَدأبُهم كما مَرَّ آنفًا، ودَلَّ عطفُ النّوعِ على الجِنسِ على تمادي هذا الكُفرِ ـ وهُو الصَّدُّ ـ الغايةَ، حتّى خرَجَ مِن ذلك الجِنس على مِنوالِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾[البقرة: ٩٨] ثُم عَقَّبَ بقولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ عاطفًا على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ على مِنوالِ العطفِ السابِق تتميمًا ومبالغةً، يعني: ما كفَاهُم إعراضُهم عنِ العبادة، حتّى بلَغَ أنْ مَنَعوا الغيرَ عنها، وتمادَى ذلك المَنْعُ إلى أنْ بلَغَ إلى الموضع الذي عَظَّمناه وحَرَّمناهُ لغيرِ عبادتِنا، ولا يختَصُّ به أحدٌ دونَ أحد، سواءٌ في ذلك قُطّانُه وقُصّادُه، ويَعضُدُه تذييلُ الكلام بقولِه: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾؛ لأنّ الصادَّ مائلٌ عن الحقّ، مُلحدٌ واضعٌ للشيءِ في غيرِ مَوضعِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وكلُّ منِ ارتكَبَ فيه ذَنبًا فهُو كذلك»، فأين في الكلام مجالُ بَيْع الدُّورِ وتمليكِها، اللهُمَّ إلّا أن يقالَ: إنّ دِلالةَ الآيةِ على ذلك بالإدماج وإشارةِ النّص، ومِن ثَمّ لمّا حاوَرَ الإمامُ الشافعيُّ إسحاقَ[1] عارَضَ دليلَه بمثْلِه، وهُو قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم﴾ [الحج: ٤٠] وأتى بحديثِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، سَكَتَ إسحاقُ، والمصنِّفُ أيضًا لم يزِدْ على ذلك، وما اشتَغَل بالجوابِ لمّا عرَفَ المقام.

وأمّا استدلالُهم بقولِه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بأنّ المرادَ بالمسجِدِ الحرام الحَرَمُ فضعيفٌ، لِما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن مالك بن صَعْصَعةَ، أنّ نبيَّ الله ﷺ حدَّثَهم عن ليلةِ أُسرِيَ به قال: «بينَما أنا في الحَطِيم ـ وربّما قال: في الحِجْر مُضطجِعًا، ومنهم مَن قال: بيْنَ النائم واليَقْظان ـ إذْ أتاني

---

(١) يعني ابن راهوَيْه، الإمام العلم المشهور (ت ٢٣٨هـ) صاحب «المسند» و«المسائل» المشهورة. كان في مسلاخ الشافعيِّ وأحمد، وافر الجلالة بين أعيان عصره. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦: ٣٤٥)، و«وفيات الأعيان» (١: ١٩٩)، و«سِيَر النبلاء» (١١: ٣٥٨).

وإجارتِها. وعندَ الشافعي: لا يَمتَنِعُ ذلك، وقد حاور إسحاقَ بنَ راهَوَيْهِ فاحتَجَّ

آتٍ»[١]، الحديث. وفي حديثٍ آخَرَ، عن البخاريِّ ومسلم والنَّسائيِّ، عن أنسٍ قال: ليلةَ أُسرِيَ برسُولِ اللهِ ﷺ مِن مسجدِ الكعبة[٢]. الحديث.

وقولُهم: الإقامةُ لا تكونُ إلاّ خارجَ المسجدِ فضعيفٌ أيضًا؛ لأنّ الظاهرَ مِن لَفْظِ العاكف أنه المُلازمُ للمسجد، والمُعتكفُ فيه.

قولُه: (وقد حاوَرَ إسحاقَ بنَ راهَوَيْه)، في «جامع الأصول»: هُو أبو يعقوبَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ التَّميميُّ الحَنْظَليُّ المَرْوَزيُّ المعروفُ بابن رَاهَوَيْه، بالراء وفَتْح الهاءِ والواو وسُكونِ الياء وكسرِ الهاء، أحدُ أركانِ المسلمينَ، وعَلَمٌ مِن أعلام الدِّين، وممّن جَمَعَ بَيْنَ الحديثِ والفقه، والإتقانِ والحِفظِ والوَرَع[٣].

وقال الإمامُ: وقد جَرَتْ مناظرةٌ بيْنَ الشافعيِّ وإسحاقَ الحَنْظليِّ بمكّةَ، وكان إسحاقُ لا يُرخِّصُ في كِراءِ دُورِ مكّة، فاحتَجَّ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ﴾ [الحج: ٤٠] فأُضيفَ الدِّيارُ إلى مالكيها، وهُو المرادُ مِن قولِ المصنِّفِ: «أنَسَبَ الديارَ إلى مالكيها أو غيرِ مالكيها؟»، وقال الشافعي: قال رسُولُ الله ﷺ يومَ فَتْح مكّةَ: «مَن أغلَقَ بابَه فهُو آمِنٌ»[٤]، وقال ﷺ: «هل تَرَكَ لنا عَقيلٌ[٥] مِن رَبْع»[٦]، وقدِ اشتَرى عُمرُ رضيَ اللهُ عنه دارَ السِّجن[٧]، أترى أنهُ اشتَرى مِن مالكيها أو غيرِ مالكيها[٨]؟

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤)، والترمذي (٣٣٤٦)، والنسائي (١: ١٧٨)، وغيرهم.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢)، والنسائي (٢: ١٢٨).

(٣) «تتمة جامع الأصول» (١: ١٧٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨٠) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) يعني عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٦) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٣٠٥٨)، ومسلم (١٣٥١) وغيرهما من حديثِ أسامةَ بن زيد رضي الله عنهما.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٣٦٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٣٤) وغيرهما.

(٨) من قوله: «وقال الشافعي: قال رسول الله ﷺ» إلى هنا ساقط في (ط).

بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾ [الحج: ٤٠]، [الحشر: ٨] وقال: أنَسَبَ الدِّيار إلى مالِكيها، أو غَيرِ مالِكيها؟ واشتَرى عمرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ تعالى عنه دارَ السِّجنِ مِن مالِكيه أو غيرِ مالِكيه؟ ﴿سَوَآءً﴾ بالنصب: قِراءةُ حَفص. والباقونَ على الرَّفع. ووَجهُ النَّصبِ أنه ثاني مَفعولي ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾، أي: جَعَلناه مُستَوِيًا العاكِفُ فيهِ والبَادِ، وفي القِراءةِ بالرَّفع: الجملةُ مَفعولٌ ثان. «الإلحاد»: العدولُ عَن القَصد، وأصلُه: إلحادُ الحافِر. وقوله: ﴿بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ﴾ حالانِ مترادِفتان. ومَفعول ﴿يُرِدۡ﴾ مَتروكٌ ليَتناوَلَ كُلَّ مُتناوَل، كأنه قال: ومَن يُرِد فيه مُرادًا ما عادِلًا عَن القَصدِ ظالِمًا ﴿نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ يعني: أنّ الواجِبَ على مَن كان فيه أن يَضبِطَ نفسَه ويَسلُكَ طريقَ السَّدادِ والعَدلِ في جَميعِ ما يَهُمُّ به ويَقصِدُه. وقيل: الإلحادُ في الحَرَم: مَنعُ النّاسِ عَن عِمارتِه. وعن سعيدِ بنِ جُبَير: الاحتِكار. وعن عَطاء: قولُ الرَّجُلِ في المُبايَعة: «لا واللهِ، وبلى واللهِ»، وعن عبدِ الله بنِ عُمَرَ أنه كانَ له فُسطاطان، أحدُهما في الحِلّ، والآخرُ في الحَرَم، فإذا أراد أن يعاتِبَ أهلَه عاتَبهم في الحِلّ، فقِيلَ له، فقال: كُنّا نُحَدَّثُ أنّ مِن الإلحادِ فيه أن يقول الرجل: «لا واللهِ، وبلى واللهِ». وقُرِئ: «يَرِد» بفَتحِ الياءِ؛ مِن الوُرود، ومَعناه: مَن أتى فيه بإلحادٍ ظالمًا. وعَن الحَسَن: ومن يُرِد إلحادَه بظُلم. أراد: إلحادًا فيه، فأضافَه على الاتِّساعِ في الظَّرف، كـ«مكرِ اللَّيل»، ومعناه: مَن

قال إسحاقُ: فلمّا عَلِمتُ أنّ الحُجّةَ قد لزِمَتْني تركْتُ قولي(١).

قولُه: (إلحادُ الحافِر)، أي: حافِرُ القَبْر. الجوهري: اللَّحْدُ بالتسكين: الشَّقُّ في جانبِ القَبْر.

قولُه: (فُسْطاطانِ)، الفُسطاطُ: السُّرادِقُ، وقيل: الفُسطاطُ: ضَرْبٌ منَ الأبنِية.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٤). وهذا الذي صار إليه ابن راهوَيْه هو دأبُ السلف الصالح في الانقيادِ للحقِّ وعدمِ اللجاجِ في الخطأ، وهو من أدلِّ شيء على كمال فُهومِهم وتَقَعْدُدِهم في الذرى العالية من أدب العلمِ وأخلاقِ العلماء.

يُرِدْ أن يُلحِدَ فيه ظالمًا. وخَبَر «إنّ» محذوفٌ لدلالةِ جَوابِ الشَّرطِ عليه، تقديره: إنّ الذينَ كَفَروا ويَصُدّونَ عن الـمَسجِدِ الحرامِ نذيقُهُم مِن عذابٍ أليم. وكُلُّ مَن ارتَكبَ فيه ذَنبًا فهو كذلك. عن ابن مسعود: الـهَمّةُ في الـحَرَمِ تُكتَبُ ذنبًا.

[﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ ٢٦].

واذكُر حينَ جَعَلنا ﴿لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ مَباءة، أي: مَرجِعًا يَرجِعُ إليه للعِمارة والعِبادة. رُفعَ البيتُ إلى السَّماءِ أيامَ الطُّوفانِ، وكانَ من ياقوتةٍ حَمراء، فأَعلَمَ اللهُ إبراهيمَ مكانَه بريحٍ أرسَلَها ـ يُقالُ لها: الـخَجوج ـ كَنَسَت ما حَولَه، فبناه على أُسِّه القَديم. و«أنْ» هي الـمُفَسِّرة.

فإن قلت: كيفَ يكونُ النَّهيُ عن الشِّركِ، والأمرُ بتَطهيرِ البَيت؛ تفسيرًا للتَبوِئة؟ قلت: كانت التَّبوِئةُ مَقصودةً مِن أجلِ العِبادة، فكأنه قيل: تعبَّدْنا إبراهيمَ؛ قُلنا له: ﴿لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ﴾ مِن الأصنامِ والأَوْثانِ والأقذارِ أن تُطرَحَ حَولَه. وقُرِئ: «يُشرِك» بالياءِ على الغَيْبة.

[﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٢٧].

﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ﴾ نادِ فيهم. وقرأ ابنُ مُحَيصِن: «وآذِن» والنِّداء بالـحَجّ: أن يَقول: حُجُّوا، أو: عليكُم بالـحَجّ. ورُوِيَ أنه صَعَدَ أبا قُبَيْسٍ فقال: يا أيها النّاسُ،

قولُه: (يقالُ لهُ: الخَجوج)، بفَتْحِ الخاءِ المعجَمة، وبالجيمَيْنِ. الجوهريُّ: ريحٌ خَجُوجٌ: تَلتَوي في هُبوبِها. الأصمَعيُّ: الخَجُوجُ مِنَ الرِّياح: الشديدةُ المرّة.

قولُه: (تعَبَّدْنا إبراهيم)، الأساس: تعَبَّدَني فلانٌ واعتبَدَني: صَيَّرني كالعَبْدِ لهُ، أي: في التكليفِ بالأمرِ والنَّهي.

حُجُّوا بيتَ ربِّكم. وعن الحَسَن: أنه خِطابٌ لرسولِ الله ﷺ، أُمِرَ أن يَفعَلَ ذلك في حَجَّةِ الوَداع ﴿رِجَالًا﴾ مُشاة؛ جمعُ راجِل، كقائِم وقِيام. وقُرِئ: «رُجالًا» بضَمِّ الرّاءِ، مُخَفَّفَ الجيمِ ومُثقَّلَه، و«رُجالى» كعُجالى، عن ابنِ عبّاس.

﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ حالٌ معطوفةٌ على حال، كأنه قال: رِجالًا ورُكبانًا. ﴿يَأْتِينَ﴾ صفةٌ لـ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾، لأنه في مَعنى الجَمع. وقُرِئ: «يَأتون» صِفةً للرِّجالِ والرُّكبان. و«العميق»: البَعيد، وقَرأ ابنُ مَسعود: «مَعِيق». يقال: بِئرٌ بعيدةُ العُمْقِ والمَعْق.

[﴿لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۖ فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ ٢٨].

نكَّرَ المَنافِعَ لأنه أرادَ مَنافِعَ مُختَصّةً بهذِهِ العبادةِ دينيّةً ودُنيَويّةً لا تُوجَدُ في غيرِها مِن العِبادات. وعن أبي حَنيفةَ رَحِمَه الله: أنه كانَ يفاضِلُ بينَ العباداتِ قبلَ أن يَحُجَّ، فلما حَجَّ فَضَّلَ الحَجَّ على العباداتِ كلِّها، لِما شاهَدَ من تِلكَ الخَصائص.

وكَنى عن النَّحرِ والذَّبحِ بذِكرِ اسمِ الله، ....

قولُه: (ورُجَالَى)، وهُو جَمْعُ رَجْلانَ، كسَكْرَان وسُكارَى، وهُو بمعنى الراجِل، قال كُثَيِّرُ عَزَّةَ:

عليّ إذا لاقَيْتُها في سلامةٍ ... زيارةُ بيتِ الله رَجْلانَ حافيا(١)

قولُه: (نكَّرَ المنافعَ)، يعني: دَلَّ التنكيرُ فيها على تفخيم المنافع وتكثيرِها بحيثُ لا توجَدُ في غيرِها. وعن بعضِ العارِفين: هِي سُبُحاتُ(٢) البادية وزُلَفاتُها: الليليّةُ والنَّهارية.

---

(١) لم أجده في «ديوانه».

(٢) يعني صلوات النوافل في البادية في طريق الحاجّ إلى مكّةَ شرَّفها الله، ولتمام الفائدة انظر: «حقائق التفسير» للسلميّ (٢: ٢٣) حيث ذكر بعضًا من هذه العبارات اللطيفة.

لأنّ أهلَ الإسلامِ لا يَنفكّونَ عن ذِكرِ اسمِه إذا نَحَروا أو ذَبَحوا، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ الغَرَضَ الأصليَّ فيما يُتقَرَّبُ به إلى الله أن يُذكَرَ اسمه، وقد حَسَّنَ الكلامَ تَحسينًا بَيِّنًا أنْ جَمعَ بينَ قولِه: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾، وقولِه: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم﴾ ولَو قِيل: لِيَنحَروا في أيام مَعلوماتٍ بَهيمةَ الأنعام، لم تَرَ شَيئًا مِن ذلكَ الحُسنِ والرَّوعةِ.

«الأيام المعلومات»: ....

قولُه: (**لأنّ أهلَ الإسلام لا ينفكُّونَ عن ذكْرِ اسمِهِ إذا نَحَروا**)، تعليلٌ لصحّةِ الكناية، والانتقالِ منَ اللازم إلى الملزوم، فإنّ الشَّرطَ فيها أن تكونَ المُلازَمةُ مساويةً إمّا في نفْسِ الأمرِ أو بالادّعاءِ والعُرْف، وليستِ الكنايةُ في مجرَّدِ قولِه تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ بل معَ قولِه: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾؛ لأنّ «على» متعلّقٌ بالفعل، كأنهُ قيل: وانحَروا بهيمةَ الأنعام مُسَمِّينَ اللهَ تعالى.

قولُه: (**وفيه تنبيهٌ**)، أي: في العُدولِ منَ النَّحرِ والذَّبحِ إلى ذكْرِ اسم الله إدماجٌ وإشارةٌ إلى أنّ الغَرَضَ الأصليَّ في العباداتِ ذكْرُ اسم الله[1].

قولُه: (**وقد حَسَّنَ الكلامَ تحسينًا بيِّنًا أنْ جَمَعَ**)، يعني: جَمَعَ بيْنَ ذكْرِ الرازقِ والمرزوق على طريقةِ التعليل. وذلك أنْ رَتَّبَ ذكْرَ اسم الله على الوَصْفِ المناسِب، وهُو كونُه رزقًا منهُ، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، فإنهُ تصريحٌ في المقصُود، ومعَ هذه النُّكتةِ الجليلةِ رُوعِيَ فيه معنى الإجمالِ والتفصيل.

قولُه: (**الحُسْن والرَّوعة**)، **الأساس**: رُعتُه ورَوَّعتُه، وارتَعْتُ منهُ وأصابَتْه رَوْعةُ الفِراق، ووقَعَ ذلك في رُوعي أي: في خَلَدِي، ومنَ المجازِ: فَرَسٌ رائع، يَرُوعُ الرائيَ بجمالِه، وكلامٌ رائع.

قولُه: (**الأيام المعلومات**)، **المطلع**: قيل لها: معلوماتٌ للحِرصِ على عِلمِها بحِسابِها؛

---

(١) زاد في (ح) و(ف): «تعالى».

أيامُ العشرِ عندَ أبي حَنيفة، وهو قولُ الـحَسَنِ وقَتادة. وعند صاحِبَيه: هي أيامُ النَّحر.

«البَهيمة»: مُبهَمةٌ في كُلِّ ذاتِ أربع في البَرِّ والبَحر، فبُيِّنَت بالأنعام؛ وهي: الإبِل، والبَقَر، والضَّأن، والـمَعز. الأمرُ بالأكلِ مِنها أمرُ إباحة، لأنّ أهلَ الجاهِليّةِ كانوا لا يأكُلونَ مِن نَسائِكِهم، ويجوزُ أن يكونَ نَدبًا لما فيه مِن مُساواةِ الفُقَراءِ ومواساتِهم، ومن استعمالِ التّواضُع. **ومِن ثَمَّ استَحَبَّ الفُقَهاءُ أن يأكُلَ الـمُوسِعُ من أُضحِيَّتِه** مِقدارَ الثُّلُث. وعن ابنِ مَسعود: أنه بَعَثَ بَهدي، وقالَ فيه: إذا نحرتَه فكُلْ وتَصَدَّقْ

لأنّ وقتَ الحجِّ في آخِرِها، وكثرةُ ذِكْرِ الله تعالى فيها بالتّلبيةِ والتكبير، وقيل لأيام النَّحرِ: معلوماتٌ؛ لأنّ الذِّكرَ على بهيمةِ الأنعام يَدُلُّ على التّسميةِ على نَحْرِها، ونَحْرُ الهدايا يكونُ في هذه الأيام. قالَه الزجّاجُ[١].

قولُه: (**أيام العَشْر**)، أي: أيام اللّيالي العَشْر[٢].

قولُه: (**ومِن ثَم استَحَبَّ الفقهاءُ أن يأكُلَ الموسعُ مِن أُضحيته**)، قال مُحيي السُّنة: اتّفَقَ العلماءُ على أنّ الهَدْيَ إذا كان تَطوُّعًا يجوزُ للمُهدي أن يَأكُلَ منه، وكذلك أُضحيةُ التطوُّع، واختَلَفوا في الهَدْي الواجبِ مثلَ دم التمتُّع والقِران، والواجب بإفسادِ الحجِّ وفَواتِه وجَزاءِ الصَّيد، وكذلك ما أوجَبَه على نفْسِه بالنَّذْر، فذهبَ قومٌ إلى أنهُ لا يجوزُ، وبه قال الشافعيُّ[٣]. وقال ابنُ عُمَرَ: لا يَأكُلُ مِن جزاءِ الصَّيدِ والنُّذور، ويَأكُلُ مما سِوى ذلك، وبه قال أحمدُ وإسحاقُ[٤]. وقال مالكٌ: يَأكلُ مِن هَدْي التمتُّع ومِن كلِّ هَدْي وجَبَ عليه إلاّ مِن فِدْيةِ الأذَى وجَزاءِ الصَّيدِ والمنذور. وعندَ أصحابِ الرَّأي: يَأكُلُ مِن دم التمتُّع والقِران، ولا يَأكُلُ مِن واجبٍ سواهما[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢٣).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة.

(٣) انظر تحرير مذهبه في «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٢٢١).

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة المقدسي (٢: ٥٨٢).

(٥) «معالم التنزيل» (٥: ٣٨٠).

وابعَثْ مِنه إلى عُتبة؛ يعني ابنَه. وفي الحديث: «كُلوا، وادَّخِروا، وائتَجِروا».

﴿ٱلْبَآئِسَ﴾ الذي أصابَه بؤسٌ؛ أي: شِدّة. و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ الذي أضعفَه الإعسار.

[﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ ٢٩].

«قضاءُ التَّفَث»: قصُّ الشّارِب، والأظفار، ونتفُ الإبط، والاستِحداد. و«التَّفَث»: الوَسَخ؛ فالمرادُ: قضاءُ إزالةِ التَّفَث. وقُرِئ: «وليُوَفُّوا» بتَشديدِ الفاء. ﴿نُذُورَهُمْ﴾

قولُه: (وادَّخِروا وائتَجِروا)، ورُوي: «واتَّجِروا»[1]. النِّهاية: وفي حديثِ الأضاحي: «كُلُوا وادَّخِروا وائتَجِروا»[2] أي: تصدَّقوا طالبينَ الأجْرَ بذلك، ولا يجوزُ فيه «اتَّجِروا» بالإدغام؛ لأنّ الهمزة لا تُدغَمُ في التاءِ، وإنّما هُو منَ الأجرِ لا منَ التِّجارة، وقد أجازَ الهَرَويُّ في «كتابِه»، واستَشهَدَ عليه بقولِه في الحديثِ: إنّ رجُلًا دخَلَ المسجدَ وقد قضَى النبيُّ ﷺ صَلاتَه فقال: «مَن يَتَّجِرُ فيقومَ ويُصلِّيَ معَه؟»[3]، والرِّوايةُ إنّما هِي: «يأْتَجِرُ»، وإنْ صَحَّ فيها: «يتَّجِرُ»، فيكونُ منَ التِّجارةِ لا من الأَجْر، كأنهُ بصَلاتِه معَه قد حصَّلَ لنفْسِه تجارةً، أي: مكسبًا.

قولُه: (و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ الذي أضعفَه الإعسارُ)، الأساس: فلانٌ فقيرٌ أصابَتْه النواقرُ[4]، وعملت فيه الفَواقر[5]، أي: الدَّواهي التي تكسِرُ فِقارَ ظَهْرِه.

---

(١) قوله: «وروي: واتجروا» سقط من (ط).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨١٥) بهذا اللفظ، وأخرجه بنحوه مسلم (١٩٧٣)، والنسائي (٧: ٢٣٦)، وأبو يعلى (١١٩٦) وغيرهم من حديثِ أبي سعيد الخدري، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١١٥٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٢٠)، وأبو يعلى (١٠٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) وهو أن تعملَ فيه الألسنةُ بالعَيْبِ والغيبة.

(٥) في (ط): «الأساس: فلان فقير أصابته الفوافر».

مَواجِبَ حَجِّهم، أو ما عَسى يَنذُرونَه من أعمالِ البِرِّ في حَجِّهم. ﴿وَلۡيَطَّوَّفُواْ﴾ طواف الإفاضة، وهو طَوافُ الزِّيارةِ الذي هو مِن أركانِ الحَجّ، ويَقَعُ به تَمامُ التَّحَلُّل. وقيل: طَوافُ الصَّدر، وهو طَواف الوداع. ﴿ٱلۡعَتِيقِ﴾ القَديم؛ لأنه أولُ بيتٍ وُضِعَ للنّاس. عن الحَسَنِ وعَن قَتادة: أعتَقُ مِنَ الجَبابرة، كم مِن جَبّار سارَ إليه ليهدِمَه فمَنَعه الله. وعن مُجاهِد: لم يُملَك قَطّ. وعنه: أعتَقُ مِن الغَرَق. وقيل: بيتٌ كَريم، من قولِـهم: عِتاقُ الخَيلِ والطَّير.

فإن قلت: قد تَسَلَّطَ عليه الحَجّاجُ فلم يُمنع. قلت: ما قَصَدَ التَّسَلُّطَ على البيت، وإنما تَحصَّنَ به ابنُ الزُّبَير، فاحتالَ لإخراجِه ثُمّ بناه. ولما قَصَدَ التَّسَلُّطَ عليه أَبْرَهة، فُعِلَ به ما فُعِل.

قولُه: (أو ما عسى يَنذُرونَه مِن أعمالِ البِرّ)، فالنَّذرُ على هذا حقيقةٌ، وعلى الأوّلِ مَجازٌ. الأساس: ومَن المَجاز: أعطَيْتُ الرجُلَ نَذرَ جَرْحِه، أي: أرْشَه؛ لأنهُ مِمّا نَذَرَ رسُولُ الله ﷺ، أي: أوجَبَه كما يوجِبُ الرجُلُ على نفْسِه، ولذلك قال: «مَواجِبَ حَجِّهم».

قولُه: (بيتٌ كريم)، أي: العتيق، بمعنى الكريم، الراغبُ: كلُّ شيءٍ شَرُفَ في بابِه؛ فإنه يوصَفُ بالكَرَم. وقال بعضُهم: الكَرَمُ بالحُرِّيّة، إلّا أنّ الحُرِّيَةَ قد تُقالُ في المَحاسِنِ الصَّغيرة؛ والكرمُ لا يُقال إلّا في المحاسِنِ الكبيرة، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣] فعُلِمَ أنّ الكرَمَ أبلَغُ منَ العَتاقة(١).

الجوهري: العِتقُ: الكَرَم، والعِتقُ: الجَمال، والعِتقُ: الحُرِّيّة، وكذلك العَتاقُ ـ بالفَتْح ـ والعَتَاقة.

قولُه: (وإنّما تحصَّنَ به ابنُ الزُّبَير)، قال أبو حنيفةَ الدِّينَوريُّ في «الأخبارِ الطِّوال»: سارَ الحَجّاجُ منَ الطائِف حتّى دخَلَ مكّة، ونَصَبَ المِنجَنيقَ على أبي قُبَيس(٢)، وتحصَّنَ منهُ ابنُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٠٧.

(٢) الجبل المعروف المشرف على مكّة المكرّمة.

[﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ * حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ ٣٠ - ٣١].

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: الأمرُ والشأنُ ذلك، كما يُقدِّمُ الكاتبُ جملةً مِن كتابِه في بَعضِ المَعاني، ثُمّ إذا أرادَ الخَوضَ في مَعنًى آخرَ قال: **هذا، وقد كان كذا.**

الزُّبَيْرِ في المسجد، فجَعَلوا يَرْمُونَ أهلَ المسجد، واشتَدَّ على ابنِ الزُّبَيْرِ وأصحابه الحِصارُ وجعَلَ أهلُ الشام يَدخُلونَ المسجد، فيشتدُّ[1] عليهمُ ابنُ الزُّبير، فيُخرِجُهم، فأحدقوا به مِن كلِّ جانب، فضَرَبوهُ بأسيافِهم حتّى قَتَلوهُ رحمَهُ الله. فأمَر به الحَجَّاجُ فصُلِبَ، وأقامَ الحَجَّاجُ بمكّةَ حتّى قَضَى الناسُ الحَجَّ[2]؛ وأمَرَ بالكعبةِ فنُقِضَت، وأعاد بناءَها، وهُو هذا البناءُ القائمُ اليوم[3]، وقصّةُ إبراهيمَ ستجيءُ، إن شاء الله تعالى[4].

قولُه: (قال: هذا، وقد كان كذا)، يريدُ أنّ «ذلك» هاهُنا نحو «هذا» في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٥٥] وأنهُ مِن فَصْلِ الخِطاب، وهاهُنا لمّا ذكَرَ نُبَذًا مِن مناسِك الحجِّ وكان حديثًا في بيانِ التوصِيةِ في حُرُماتِ الحَجِّ، وتعظيم شعائرِ الله، ناسَبَ أن يَذكُرَ سائرَ المحرَّماتِ استطرادًا، فقدَّمَ مِن أُمّهاتِ الخبائثِ ما يَستتبِعُ سائرَها منَ الشِّرْكِ، وقولِ الزُّور، وجَعَلَ التخلُّصَ إلى ذكْرِهما ما كانوا يُعظِّمونَها منَ النَّسائك والقَرابينِ تشبيهًا لها بالمعبودِ بالحقّ، فقال: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ثُم قَصَدَ إلى تحقيرِ شأنِها بأنْ جَرَّدَ منَ الأصنام مثَلَ الرِّجس، وأدخَلَ عبادتَها في جِنس قولِ الزُّور، ومثّلَ لعبادتِها تمثيلًا عجيبًا وتصويرًا غريبًا حيث قال: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ

---

(١) في (ح) و(ف): «فيشد».

(٢) قوله: «حتى قضى الناس الحج» ساقط في (ط).

(٣) «الأخبار الطوال» ص٣١٤.

(٤) قوله: «إن شاء الله تعالى» ساقط من (ح) و(ف).

و«الـحُرمة»: ما لا يَحِلُّ هَتكُه. وجميعُ ما كلَّفَه اللهُ تعالى بهذهِ الصِّفةِ مِن مناسِكِ الـحَجِّ وغَيرِها، فيَحتَمِلُ أن يكونَ عامًّا في جَميع تكاليفِه، ويَحتَمِلُ أن يكونَ خاصًّا فيما يَتَعلَّقُ بالـحَجِّ. وعن زيدِ بنِ أسلَم: «الـحُرُماتُ خَمس: الكَعبةُ الـحَرام، والمَسجِدُ الحرام، والبَلدُ الـحَرام، والشَّهرُ الـحَرام، والـمُحرِمُ حتّى يَحِلّ». ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ أي: فالتعظيمُ خيرٌ له. ومَعنى التَّعظيم: العلمُ بأنها واجِبةُ الـمُراعاةِ والحِفظِ والقيامِ بمُراعاتِها.

المتلوُّ لا يُستَثنى مِن الأنعام، ولكنَّ الـمَعنى ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ آيةُ تحريمِه، وذلك قولُه في سورةِ المائِدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] والـمَعنى: أنّ اللهَ قد أحلَّ لكم الأنعامَ كُلَّها إلاّ ما استَثناهُ في كتابِه، فحافِظوا على حدودِه، وإياكم أن تُـحَرِّموا مِمّا أحلَّ شَيئًا، كتحريمِ عَبدةِ الأوثانِ البَحيرةَ والسّائبةَ وغيرَ ذلك، وأن تُحِلُّوا مِمّا حَرَّمَ الله، كإحلالِهم أكلَ المَوقُوذةِ والمَيتةِ وغيرِ ذلك.

لما حَثَّ على تعظيمِ حُرُماتِه وأحمدَ من يُعَظِّمُها، أتبَعَه الأمرَ باجتِنابِ الأوثانِ وقَولِ

﴿أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾، ولمّا أرادَ أن يَكِرَّ إلى ما بُدِئ به مِن حديثِ المَناسِك أعادَ بفَصْلِ الخِطابِ فقال: «ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب».

قولُه: (المَتْلوُّ لا يُستثنَى منَ الأنعام)، يعني: ظاهرُ قولِه: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ مستثنى مِنْ قولِه: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ وليس المَتلوُّ مِن جِنس الأنعام، فلا يصحُّ الاستثناءُ، لكنّ التقديرَ: «إلّا ما يُتْلَى عليكُم» آيةُ تحريمِه، والمَتْلُوُّ في تحريم الأشياءِ المُحرَّمةِ في سُورةِ المائدةِ هُو قولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ الآية [المائدة: ٣].

قولُه: (لمّا حَثَّ على تعظيمِ حُرُماتِه، وأحمَدَ مَن يُعظِّمُها، أتبعَه الأمرَ باجتنابِ الأوثان)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ محمولٌ على أحَدِ الوجهَيْنِ السابقَيْن، وهُو العمومُ المشارُ إليه بقولِه: «فيَحتمِلُ أن يكونَ عامًّا في جميع تكاليفِه»، ليَدخُلَ فيه

الزُّور؛ لأنّ توحيدَ الله ونفيَ الشُّركاءِ عنه وصِدقَ القولِ أعظمُ الحُرُماتِ وأسبقُها خَطوًا. وجَمعَ الشِّركَ وقولَ الزُّورِ في قِرانٍ واحِد، وذلكَ أنّ الشِّركَ مِن بابِ الزُّورِ؛ لأنَّ المُشرِكَ زاعِمٌ أنَّ الوثَنَ تَحِقُّ له العِبادة، فكأنه قال: فاجتَنِبوا عبادةَ الأوثانِ التي هي رأسُ الزُّور، واجتَنِبوا قولَ الزُّورِ كلَّه لا تَقرَبوا شَيئًا مِنه لتَماديهِ في القُبحِ والسَّماجة. وما ظَنُّكَ بشيءٍ من قَبيلِه عبادةُ الأوثان. وسمّى الأوثانَ رِجسًا، وكذلكَ الخمر والمَيسِر والأزلام، على طَريقِ التَّشبيه. يعني: أنكُم كما تَنفِرونَ بطِباعِكم عن

المحرَّماتُ التي تتعَلَّقُ بالحَجِّ دخولًا أوّليًا، وأنّ قولَه تعالى: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ وقولَه: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ﴾ تعريضٌ وإيماءٌ إلى بيانِ النوعَيْنِ مِن قبائح المشركين، أحَدُهما: تحريمُهمُ السَّوائبَ والحَامَ والوَصِيلةَ، وتحليلُ المَيْتةِ والدّم وغيرِهما. وثانيهما: عكوفُهم على عبادةِ الأوثانِ، فأتى بهما تخصيصًا بعدَ تعميم ليُؤْذِنَ بأنّهما مِن أعظم أنواع المُحرَّمات، ثم ضَمَّ مَع عبادةِ الأَوثانِ قولَ الزُّورِ، ولم يَعطِفْ عليه، بل أعادَ الفعلَ؛ ليكونَ مُستقِلًا في الاجتنابِ عنهُ، وما اكتَفى بذلك، بل جعَلَ التعريفَ للجِنس؛ ليكونَ مِن بابِ عَطْفِ العامِّ على الخاصّ.

قولُه: (في قِرانٍ واحد)، أي: أدخَلَهما في حُكم الأمرِ بالاجتنابِ عنهُما، ورُوعيَ فيه تأخيرُ العامِّ عنِ الخاصّ، على عكسِ قولِه تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ..... وَجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ومِن ثَمّ قال في الأوّل: «عبادةُ الأوْثانِ رأسُ الزُّورِ»، وفي الثاني: «قولُ الزُّورِ كلُّه».

قولُه: (وسَمَّى الأوْثانَ رِجسًا، وكذلك الخمْر والميسِر والأزلام، على طريقِ التشبيه)، وذلك أنهُ تعالى حينَ قال: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ﴾ تناوَلَ بظاهِره كلَّ ما تَنفِرُ عنهُ النفْسُ والطّبيعةُ منَ القاذورات، وحينَ بَيّنَه بقولِه: ﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ عُلِمَ منهُ تشبيهُ الأوثانِ به، كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولمّا قال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٌ﴾ [المائدة: ٩٠] فُهِمَ منهُ التشبيهُ؛ لعَدَم صحّةِ الحَمْل، فكأنّهُ قيل: هِي كالرِّجْس، كقولِك: زيدٌ أسَدٌ، لكنِ الأوّلُ منَ التشبيه الواقع على طريقِ التجريد، فجُرِّد منَ الرِّجْس شيءٌ يُسَمَّى وَثَنًا، وهُو هُو، والجهةُ الجامعةُ: تنفيرُ النفْسِ،

الرِّجسِ وتَجتَنبونَه، فعليكُم أن تَنفِروا عن هذه الأشياءِ مثلَ تلكَ النُّفرة. ونَبَّهَ على هذا الـمَعنى بقولِه: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] **جَعَلَ العِلَّةَ في اجتنابِه أنه رِجس**، والرِّجسُ مُـجتَنَب. ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ بيانٌ للرِّجسِ وتمييزٌ له، كقولِك: عندي عِشرونَ مِن الدَّراهِم؛ لأنَّ الرِّجسَ مُبهَمٌ يتناولُ غيرَ شَيءٍ، كأنه قيل: فاجتَنِبوا الرِّجس الذي هو الأوثان. والزُّور: من: الزَّوَر والازوِرار، وهو الانحِراف، كما أنَّ الإفكَ من: أفكَه؛ إذا صَرَفه. وقيل: «قولُ الزُّور»: قولُـهم: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، وما أشبَه ذلكَ من افترائِهم. وقيل: شَهادةُ الزُّور. **عن النبي ﷺ: أنه صَلّى الصُّبحَ، فلمّا سَلَّمَ** قامَ قائمًا واستقبلَ الناسَ بوَجهِه، وقالَ: «عَدلَتْ شهادةُ الزُّورِ الإشراكَ بالله، عَدلَتْ شهادةُ الزُّورِ الإشراكَ بالله، عَدلَتْ شَهادةُ الزُّورِ الإشراكَ بالله»، وتلا هذه الآية. وقيل: الكَذِبُ والبُهتان. وقيل: قَولُ أهلِ الجاهليّةِ في تلبيَتِهم: «لبَّيكَ لا شريكَ لك، إلا شريكٌ هو لكَ؛ تملِكُه وما مَلَك». **ويَجوزُ في هذا التَّشبيهِ أن يكونَ مِن الـمُركَّبِ والـمُفرَّق.**

وإليه الإشارةُ بقولِه: «كما تنفِرونَ بطِباعِكم عنِ الرِّجْس وتجتنبونَه فعليكُم أن تَنفِروا عن هذه الأشياء».

قولُه: (جعَلَ العِلّةَ في اجتنابِه أنهُ رِجْس)، يعني: جَمَعَ الأشياءَ في معنى الرِّجْس، ثُم رَتَّبَ على ذلك بالفاءِ قولَه: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ ترتُّبًا للحُكم على الوَصْفِ المناسب.

قولُه: (عن النبيِّ ﷺ «أنه صَلَّى الصُّبحَ، فلمّا سَلَّم»)، الحديثُ مِن روايةِ الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَه، عن أيمنَ بن خريم: أنّ النبيَّ ﷺ قام خطيبًا فقال: «يا أيُّها الناس، عَدَلَتْ شهادةُ الزُّورِ إشراكًا بالله»، ثُم قرَأ رسُولُ الله ﷺ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ * حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾[1].

قولُه: (يجوزُ في هذا التشبيه أن يكونَ مِنَ المُركَّبِ والمُفرَّق)، فالمُركَّبُ يجوزُ أن يكونَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٤٠)، وابن ماجه (٢٣٧٢)، والترمذي (٢٣٠٠)، وأبو داود (٣٦٠١).

عَقْلِيًّا بِأَخْذِ الزُّبْدةِ والخُلاصةِ منَ المجموعِ، وأن يكونَ تمثيليًّا بأنْ تُشَبَّهَ الحالةُ المُنتزَعةُ بمثْلِها المُقدَّرة.

الانتصاف: تقديرُ كونِه مُفرَّقًا تشبيهٌ للمُشرِكِ بالهاوي منَ السَّماءِ إن كان مِن رِدَّة، كمَثَلِ مَن عَلاَ السماءَ ذاهبًا ثُم أُهبِطَ بارتدادِه. وإن كان مُشركًا أصْليًّا، فقد عُدَّ تمكُّنهُ منَ الإيمانِ وعدولُه عنهُ بمنزلةِ الصّاعدِ ثُم الهابِط، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ولم يَدخُلوا في النُّورِ بل كانوا متمكِّنينَ منهُ، وفي قولِ الزمخشريِّ: «الأهواءُ التي تَتوزَّعُ أفكارَه بالطَّيْرِ المُختطَفة، والشيطانُ الذي يُطوِّحُ به في وادي الضَّلالةِ بالرِّيحِ التي تَهوِي بما عَصَفَتْ به في بعضِ المَهَاوي المُتلِفة» نظرٌ؛ لأنهُ رَجَعَ بهما إلى أمرٍ واحد؛ إذِ الأفكارُ مِن نتائجِ وَسْوَسةِ الشّيطان، والآيةُ سِيقَتْ لجَعْلِهما شيئَيْنِ، والذي يتّضحُ في التشبيهَيْنِ غيرُ ذلك. فالكافرونَ قسمانِ، أحدُهما: مُذَبذَبٌ شاكٌّ ليس بمُصمِّم، وهذا مُشبَّهٌ بمَنِ اختطفه الطَّيرُ فلا يَتولَّى طائرٌ منهُ على مزعةٍ إلّا انتهَبَها منهُ آخَرُ، كذا المُذبذَبُ متى لاحَ لهُ خيالٌ اتَّبعَه، وتَرَكَ ما كان عليه. والآخَرُ مُصمِّمٌ لا يَرجعُ، وهُو فَرِحٌ بضَلالِه، فهُو مُشبَّهٌ باستقرارِ مَن ألقَتْه الرِّيحُ في وادٍ فاستقرَّ فيه[1].

وقال القاضي: ﴿أَوْ﴾ للتخيير، كما في قولِه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]، أو للتنويع، فإنّ منَ المشركينَ مَن لا خَلاصَ لهُ أصلًا، ومنهم مَن يمكنُ خَلاصُه بالتّوبةِ ولكن على بُعد[2].

وقلتُ: الذي عليه ظاهرُ كلامِ الله المَجِيد أنّ ﴿أَوْ﴾ للتخيير، وهُو المختارُ عندَ المصنِّفِ رحمَه اللهُ تعالى؛ لأنّ المُشبَّهَ هُو المُشرِكُ، والمُشبَّهَ به مَن خَرَّ منَ السّماء، ثُم هذا الشّخصُ المَخْرورُ منها بيْنَ حالَيْن: إمّا أن تَخطَفَه الطَّيرُ، أو تَهوي به الرِّيحُ، فإنّ ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ﴾ عطفٌ على ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾، وهُو عَطفٌ على ﴿خَرَّ﴾. قال أبو البقاءِ: ﴿خَرَّ﴾ بمعنى: يَخِرُّ؛ ولذلك عَطَفَ عليه ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٥٥-١٥٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٢٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤١).

فإن كانَ تَشبيهًا مُرَكَّبًا، فكأنه قال: مَن أشركَ بالله، فقد أهلكَ نفسَه إهلاكًا ليسَ بَعدَه نهاية، بأن صَوَّرَ حالَه بصُورةِ حالِ مَن خرَّ مِن السَّماءِ فاختَطَفَته الطَّير، ....

وقلتُ: في إيثارِ المضارع إشعارٌ باستحضارِ تلك الحالةِ العجيبةِ في مَشاهِدِ المخاطَب تعجيبًا له.

واعلَمْ أنّ تشبيهَ الأفكارِ المتوزِّعةِ بخَطفِ الطَّير مأخوذٌ مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩]. قال المصنِّف: «فهو مُتحيِّرٌ في أمرِه، قد تشعَّبتِ الهمومُ قلبَه، وتوزَّعتْ أفكارَه، لا يَدري أيَّهم يُرضي؟»(١).

وأنّ تشبيهَ الشَّيطانِ المُضلِّ بالرِّيح المُهْوِيةِ إلى مكانٍ سَحيقٍ مأخوذٌ مِن قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]. قال: «تُغرِيهم على المعاصي، وتُهيِّجُهم لها، فتُؤدِّيهم إلى التَّمادي في الغَيِّ، والإفراطِ في العِناد، والتصميم على الكُفر، وإلى الضَّلالِ البعيد»(٢)، وإلى هذا الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾. وإذا حُمِلَ ﴿أَوْ﴾ على التخييرِ يُمكنُ أن يُحمَلَ على المعنيَيْنِ كما قال في قولِه تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]: «معناه: أنّ كيفيّةَ قصّةِ المنافقينَ مُشبَّهةٌ بكيفيتَيْ هاتَيْنِ القصّتَيْن، وأنّ القصتَيْنِ سواءٌ في استقلالِ كلِّ واحدةٍ منهُما بوَجْه التمثيل، فبأيّتِهما مَثَّلْتَ فأنتَ مُصيب، وإن مثَّلْتَها بهما جميعًا فكذلك»(٣). ولهذا عَطَفَ في المُفرَّقِ قولَه: «والشَّيطانُ الذي يَطوحُ»، بالواو على «الأهواءِ التي تتوزَّعُ» ليُؤْذِنَ به أن ﴿أَوْ تَهْوِي﴾ عَطفٌ على ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾، والمجموعُ تشبيهٌ واحد، وعَطَفَ في المُركَّبِ قولَه: «أو عَصَفَتْ به الرِّيحُ» على قولِه: «خَرَّ منَ السَّماءِ فاختَطَفَه الطَّيرُ» بـ«أوْ» ليُشيرَ به إلى أنّ قولَه: ﴿أَوْ تَهْوِي﴾ عَطفٌ على قولِه: ﴿خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، والمجموعُ تشبيهانِ؛ لأنّ المُركَّبَ يكفي في أخْذِ الزُّبدةِ من كلِّ واحدٍ منَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، بخلافِ المُفرَّقِ فإنهُ كلَّما كانتِ المفرَداتُ أكثرَ كان التشبيهُ أحسَنَ، وفي القَبُول أدخَلَ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٣: ٣٧٨).

(٢) المصدر السابق (١٠: ١٠٣).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢٦٣).

فتَفَرّقَ مُزَعًا في حَواصِلِها، أو عَصَفَت به الرِّيحُ حتّى هَوَت به في بعضِ المَطاوحِ البَعيدة. وإن كان مُفرَّقًا فقَد شبّه الإيمانَ في عُلُوِّه بالسَّماء، والذي تَركَ الإيمان وأشركَ بالله بالسّاقِطِ مِن السَّماء، والأهواءَ التي تَتوزَّعُ أفكارَه بالطَّيرِ الـمُختَطِفة، والشيطانَ الذي يَطُوحُ به في وادي الضَّلالةِ بالرِّيحِ التي تَهوي بما عَصَفَت به في بَعضِ الـمَهاوي الـمُتلِفة. وقرئ: «فتَخَطَّفُه»، وبكَسرِ الخاءِ والطّاء، وبكَسرِ التّاء مَع كَسرِهما، وهي قراءةُ الـحَسَن. وأصلُها: تَختَطِفُه. وقُرِئ: «الرِّياح».

[﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ * لَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ ٣٢-٣٣].

تَعظيمُ الشَّعائر وهي الهدايا؛ لأنها مِن مَعالمِ الـحَجّ: أن يَختارَها عِظامَ الأجرامِ

قولُه: (فتفَرَّقَ مُزَعًا)، الجوهري: التمزيعُ والتفريق، والمُزْعَة بالضَّمِّ والسُّكون: قطعةُ لحم.

قولُه: (يَطُوحُ)، الجوهري: طاحَ يَطوحُ: هلَكَ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فتَخَطَّفُهُ»)، يعني: بالفَتْحات، أصلُه: فتَختَطِفُه، نُقِلتْ حركةُ التاءِ إلى الخاءِ، وأُدغِمَتْ في الطّاء.

قولُه: (وبكسرِ الخاءِ والطاء)، أصلُه: تَختَطِفُهُ أيضًا، حُذِفَت حركةُ التاء، ثُم أُدغِمَتْ في الطّاءِ، وحُرِّكتِ الخاءُ والتاءُ بالكسرِ لالتقاءِ الساكنَيْن، وأُتبِعَتِ الطاءُ الخاءَ[1].

قولُه: (وبكسرِ التاءِ معَ كسرِهما)، أي: معَ كسرِ الخاءِ والطّاءِ، وَجهُ هذا مثْلُ الوَجْه الثاني إلاّ أنهُ كسَرَ التاءَ أيضًا، فلذلك جعَلَ المصنِّفُ الثاني والثالثَ كالوَجْه الواحد، وقال: «أصلُها» يريدُ أصلَ الثاني والثالث.

قولُه: (تعظيمُ الشعائر)، هُو مبتدأ، والخَبرُ: «أن يَختارَها عِظَامَ الأجرام»، وقولُه: «وهي

---

(١) وقرأ الباقون: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ مخففًا من: خَطِفَ يخطِفُ، وهو الاختيار، وحجّتُهم: قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠]، ولم يقل: اختطف. أفاده أبو زرعة في «حجّة القراءات» ص ٤٧٦.

حِسانًا سِمانًا غاليةَ الأثمان، ويَتْرُكَ المِكاسَ في شِرائِها، فقد كانوا يُغالونَ في ثلاثٍ ويكرهونَ المِكاسَ فيهنّ: الـهَدي، والأُضحِيّة، والرَّقَبة. ورَوى ابنُ عمرَ عن أبيهِ رضيَ اللهُ عنهما: أنه أهدى نَجيبةً طُلِبَت منه بثلاثِ مئةِ دينار، فسألَ رسولَ الله ﷺ أن يبيعَها ويشتَرِيَ بثَمَنِها بَدَنًا، فنهاهُ عن ذَلك، وقال: «بل أهدِها». وأهدى رسولُ الله ﷺ مئةَ بَدَنة، فيها جَمَلٌ لأبي جَهلٍ في أنفِه بُرَةٌ من ذَهَب. وكان ابنُ عمر رضي اللهُ عنه يسوقُ البُدنَ مُـجلَّلةً بالقَباطِيِّ فيَتَصدَّقُ بلُحومِها وبجِلالها، ويعتقدَ أنّ طاعةَ الله في التَّقرُّبِ بها وإهدائِها إلى بيتِه الـمُعَظَّمِ أمرٌ عظيمٌ لا بُدَّ أن يُقامَ به ويُسارَعَ فيه ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ أي: فإنَّ تعظيمَها مِن أفعالِ ذَوي تَقوى القُلوب، فحُذِفَت هذه الـمُضافات، ولا يَستَقيمُ الـمَعنى إلّا بتقديرِها، لأنه لا بُدَّ مِن راجعٍ مِن الجزاءِ إلى «مَن» ليَرتَبِطَ به، ....

الهدايا تفسيرٌ للشعائر»، وقولُه: «لأنها مِن مَعالمِ الحَجّ» تعليلٌ لتسميةِ الهدايا بالشعائر، ويُؤيِّدُ تفسيرَ الشعائرِ بالهدايا في هذا المقام قولُه تعالى في آخِرِ الآيةِ التالية: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾؛ ولهذا نَقَلَ قولَ مَن فَسَّرَ الشعائرَ: بالمناسِك كلِّها، ورَدَّهُ بهذه العِلّةِ حيثُ قال: «و﴿مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ يَأْباهُ».

قولُه: (بُرَة)، البُرَةُ: حَلقةٌ مِن صُفْرٍ تُجعَلُ في أنفِ البعير.

قولُه: (مُجَلَّلةً بالقَبَاطِي)، النِّهاية: القُبْطِيّةُ: الثَّوبُ مِن ثيابِ مصرَ رقيقةٌ بيضاء، كأنهُ منسوبٌ إلى قِبْط، وهُم أهلُ مِصرَ، وضَمُّ القافِ مِن تغييرِ النَّسَب، وهذا في الثِّيابِ، وأمّا في الناسِ فقِبْطيٌّ بالكسر.

قولُه: (ويعتقدَ)، بالنَّصبِ، عَطفٌ على «أن يختارَها».

قولُه: (ولا يستقيمُ المعنى إلّا بتقديرِها؛ لأنهُ لا بدَّ مِن راجع... إلى «مَن»)، أي: لا بدَّ مِن رابطة تربط الجَزاءَ معَ الشَّرط. قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنه إنّما يُحتاجُ إلى المُضمَراتِ إذا جُعِلَ مِن للتبعيض، فإنْ جُعِلت للابتداءِ لم يُحتَجْ إلى إضمارِ «أفعال»، ولا «ذوي»؛ إذِ المعنى: فإنّ تعظيمَها ناشئٌ مِن تقوى القلب.

وإنما ذُكِرَت القُلوبُ لأنها مَراكِزُ التَّقوى التي إذا ثَبَتَت فيها وتَمكَّنَت ظَهَرَ أثرُها في سائرِ الأعضاء. ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى أن تُنحَرَ ويُتَصَدَّقَ بلُحومِها ويُؤكَلَ منها. و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخِي في الوَقت. فاستُعيرَت للتَّراخي في الأَحوال. والمَعنى: أنّ لكم في الهدايا مَنافعَ كثيرةً في دُنياكم ودينِكم، وإنّما يَعتدُّ اللهُ بالمَنافعِ الدِّينيّة، قالَ سبحانه: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] وأعظَمُ هذه المنافعِ وأبعَدُها شَوطًا في النَّفع. ﴿مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ﴾ أي: وُجوبُ نَحرِها. أو: وَقتُ وُجوبِ نحرِها في الحَرَمِ مُنتَهيةً إلى البَيت، كقوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] والمراد: نحرُها في الحَرَمِ الذي هو في حُكمِ البَيت؛ لأنَّ الحَرَمَ هو حَريمُ البَيت. ومثلُ هذا في الاتِّساعِ قولُك: «بَلَغنا البلد» وإنّما شارَفتُموه واتَّصَلَ مَسيرُكم بحدودِه. وقيل: المُراد بـ«الشَّعائر»: المناسكُ كلُّها، و﴿مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ يأباه.

[﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٣٤-٣٥].

وقلتُ: فعلى هذا لا بدَّ مِن جَعْلِ اللام بَدَلًا منَ المضافِ إليه للرَّبطِ، كما أنّ الراجعَ مِن تقديرِ المصنِّف ما دَلَّ عليه عمومُ ذوي القلوب، قال أبو البقاءِ: والعائدُ على مَنْ محذوفٌ، أي: فإنّ تعظيمَها منهُ، أو مِن تقوى القلوبِ مِنهم، ويُخَرَّجُ على قول الكوفيِّين أن يكونَ التقديرُ: مِن تَقْوى قلوبِهم، والألفُ واللامُ بدَلٌ منَ الضَّمير(١).

قولُه: (**وإنّما ذُكِرَتِ القلوبُ؛ لأنّها مراكزُ التقوى**)، يعني: أُطلِقَتِ القلوبُ على الجُملة كلِّها إطلاقًا للبعضِ على الكُلّ؛ لأنّ التقوى لا تختَصُّ بالقلب، فإنّ لكلِّ عُضوٍ تقوى، ولكونِه رئيسَ الأعضاءِ وأشرَفَها صَحَّ هذا المجازُ لقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤١).

شَرَعَ اللهُ لكلِّ أمّةٍ أن يَنسُكوا له: أي يَذبَحوا لوَجهِه على وجهِ التَّقرُّب، وجَعل العِلّةَ في ذلك: أن يُذكَرَ اسمُه ـ تقدَّسَت أسماؤه ـ على النَّسائِك: قُرِئ: ﴿مَنسَكًا﴾ بفَتحِ السِّينِ وكَسرِها، وهو مَصدَرٌ بمَعنى النُّسُك، والمكسورُ يكونُ بمَعنى الـمَوضِع ﴿فَلَهُۥٓ أَسۡلِمُواْ﴾؛ أي: أخلِصوا له الذِّكرَ خاصّة، واجعَلوه لوَجهِه سالمًا، أي: خالِصًا لا تَشوبوه بإشراك.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿مَنسَكًا﴾ بفَتحِ السِّين وكسرِها)، حمزةُ والكسائيُّ: بالكسر، والباقونَ: بالفتح[1].

قولُه: (أي: أخلِصوا لهُ الذِّكرَ خاصّة)، فـ«أخلِصُوا»: تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَسۡلِمُواْ﴾، وقولُه: «خاصّةً» تأكيدٌ لهُ وتأويل لتقديم الجارِّ والمجرورِ على عامِله، وإنّما قَيَّدَ ﴿أَسۡلِمُواْ﴾ وهُو مطلقٌ بأخلِصُوا الذِّكرَ؛ لأنّ قولَه: أسْلِموا مترَتِّبٌ على قولِه: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكٗا لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ﴾، فالفاءُ في ﴿فَلَهُۥٓ أَسۡلِمُواْ﴾ كالفاءِ في ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ إلى قولِه: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، قال المصنِّفُ: «لكلِّ أُمّةٍ قِبْلةٌ تَتوجَّهُ إليها مِنكم ومِن غيرِكم، فاستَبِقوا أنتُمُ الخَيْراتِ، واستَبِقوا إليها غيرَكم مِن أمرِ القبلةِ وغيرِها»[2].

وهاهُنا لمّا كانتِ الجُملةُ الأُولى ـ أعني قولَه: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكٗا لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ﴾ ـ متضمِّنةً لمعنى الإخلاص؛ لأنّ المقصُودَ الأَوْلى منَ الذَّبح ذِكْرُ اسم الله، ولا ارتيابَ أنّ الذِّكرَ لا يكونُ معتَدًّا به إذا كان مَشُوبًا بشيءٍ منَ الرِّياء، ولذلك قال: «أي: يَذبَحوا لوَجْهِه على وَجْهِ التقرُّب» جعَلَ قولَه: ﴿فَلَهُۥٓ أَسۡلِمُواْ﴾ المفيدَ للإخلاص مَنْطوقًا ومفهومًا مسبَّبًا عنها، ولمّا أُريدَ مزيدُ الحَضّ، والبعثُ على الأمرِ أوقَعَ قولَه: ﴿فَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ في البين تمهيدًا للثاني، وجعَلَه مُسبَّبًا عنِ السابق، وسببًا للّاحق، والمصنِّفُ ما ذكَرَ هذا التمهيدَ

---

(١) وحُجّةُ من قرأ بالفتح ما رويَ عن مجاهدٍ أنه قال: «مَنسَكًا» قال: ذَبحًا. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٧٧، و «التيسير» للداني، ص١٥٧.

(٢) انظر: «الكشاف» (٣: ١٥٧).

«المُخبِتون»: المتواضِعُونَ الخاشِعون، من: الـخَبَتِ، وهو المُطمَئِنُّ مِن الأرض. وقِيـل: هم الذين لا يَظلِمون، وإذا ظُلموا لم يَنتَصِروا. **وقرأ الـحَسَن: «والمُقيمي الصلاةَ» بالنَّصبِ على تقديرِ النُّون.** وقَرأ ابنُ مَسعود: «والمقيمين الصلاةَ» على الأصل.

واكتَفَى بذِكْرِ السابِق واللاحقِ، فكأنهُ قيل: شَرَعَ لكلِّ أمّةٍ منَ الأُمم: السابقةِ والحاضرةِ منكم ومِن غيرِكم أن يَنْحَروا النَّسِيكةَ خالصًا لوجه الله تعالى، وتُخلِصوا لهُ الذِّكْرَ، وإذا كان كذلك فأنتم ـ أيّتُها العصَابةُ مِن أُمّةِ محمدٍ ﷺ ـ أحرَى بذلك؛ لأنّ إلهَكم إلهٌ واحدٌ فأخلِصُوا له الذِّكْرَ خاصّةً، واجعَلوه لوَجْهِه سالمًا خالصًا لا تَشُوبُوهُ بإشراكٍ كما قال: «فاستَبِقوا أنتُمُ الخَيْراتِ، واستَبِقوا إليها غيرَكم مِن أمرِ القِبلةِ وغيرِها»، وفيه تعريضٌ بالمشركين.

قولُه: (**وقَرَأَ الحسَنُ: «والمُقيمي الصَّلاةَ»، بالنَّصبِ على تقديرِ النُّون**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ إسحاق[1]، ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرو. أراد «المُقيمين» فحَذَفَ النُّونَ تخفيفًا، لا لتُعاقِبَها الإضافةُ، وشَبَّه ذلك بـ«الّذين» في قولِه:

فإنّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤهمْ هـمُ القومُ كلُّ القوم يا أُمَّ خالدِ[2]

حَذَفَ النّونَ تخفيفًا لطُولِ الاسم، وأمّا الإضافةُ فساقطةٌ هنا، وعليه قولُ الأخطل:

أبنـي كُليـب إنّ عَمـيّ اللّذا قتَلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا[3]

ونحوُه بيتُ «الكتاب»:

الحافظـو عَوْرةَ العشـيرةِ لا يأتيهـمُ مِن ورائهـمْ نَطَفُ

بنَصْبِ «العورة»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والصواب: ابن أبي إسحاق، وهو على الجادّة في «المحتسب» (٢: ٨٠).

(٢) سبق تخريجه من شعر الأشهب بن رُمَيْلة.

(٣) «ديوان الأخطل» ص ٣٨٧.

(٤) «المحتسب» (٢: ٨٠)، وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٩٥)، ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٥٩).

[﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٣٦].

«البُدن» جمع بَدَنة، سُمِّيت لعِظَم بَدَنِها، وهي الإبلُ خاصّة، ولأنَّ رسولَ الله ﷺ ألحقَ البقرَ بالإبلِ حينَ قال: «البَدَنةُ عن سَبعةٍ، والبَـقَرةُ عن سبعةٍ»؛ فجَعَلَ البَـقَرَ في

النَّطَفُ: التلَطُّخ بالعَيْب، ونَطَفانُ الماءِ: سَيَلانُه.

وقال الزجَّاجُ: ﴿ٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ القراءةُ بالخفْض، وإسقاطِ النونِ على الإضافة، ويجوزُ «المقيمينَ الصَّلاةَ» إلا أنهُ خلافُ المُصحف[1]، قيل: هُو مثْلُ قولِه:

هـــمُ الآمِـــرونَ الخـــيرَ والفاعلونَهُ إذا ما خَشُوا مِن مفظعِ الأمرِ جانبا[2]

قولُه: (ولأنّ رسُولَ الله ﷺ ألحقَ البقرَ بالإبل)، تعليلٌ لِما يَرِدُ عقيبَه، والجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «سُمِّيت لِعظَم بَدَنِها وهِي الإبِلُ»، المعنى: البَدَنةُ في اللغة موضوعة للإبِلِ خاصّةً، ولأجْلِ أنّ الشارعَ ﷺ ألحَقَ البقر بالإبلِ صارتِ البَدَنةُ جِنسًا متناوِلًا للنّوعَيْن: الإبلِ والبقر. رَوَينا عن مسلمٍ ومالكٍ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن جابرٍ، قال: «كنّا نَتمتَّعُ معَ رسُولِ الله ﷺ فَنذبَحُ البقرةَ عن سبعة»[3]، وفي رواية: «قد خَرجْنا معَ رسُولِ الله ﷺ مُهِلِّينَ بالحَجِّ، فأمَرَنا رسُولُ الله ﷺ أن نشترِكَ في الإبلِ والبقرِ كلُّ سبعةٍ منّا في بَدَنة»[4]، وفي أُخرى لأبي داود قال: قال ﷺ: «البقرةُ عن سبعة، والجَزُورُ عن سبعة»[5].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢٧)، وعبارتُه ثمّة: «القراءةُ الخفْضُ وإسقاط التنوين. والخفضُ على الإضافة».

(٢) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ١٨٨) وقال: وزعموا أنّه مصنوع.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٢٣)، ومسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، والترمذي (٩٠٤)، والنسائي (٧: ٢٩٥) وغيرهم.

(٤) وهي ثابتة في «صحيح مسلم».

(٥) «سنن أبي داود» (٢٨١٠).

حُكمِ الإبلِ، صارت البَدَنةُ في الشَّريعةِ مُتَناوِلةً للجِنسَينِ عندَ أبي حنيفةَ وأصحابِه، وإلا فالبُدْنُ هي الإبِلُ، وعليه تَدُلُّ الآية، وقرأ الحَسَن: «والبُدُن»، بضَمَّتَين، كـ«ثُمُر» في جَمع «ثَمَرة»، وابنُ أبي إسحاق بالضَّمَّتَينِ وتَشديدِ النُّونِ، على لَفظِ الوَقف. وقُرِئَ بالنَّصبِ والرَّفعِ كقوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس: ٣٩]. ﴿مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ أي: مِن أعلامِ الشَّريعةِ التي شَرَعَها الله. وإضافتُها إلى اسمِه: تعظيمٌ لها. ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾، كقولِه: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾، ومِن شأنِ الحاجِّ أن يَحرِصَ على شيءٍ فيه خيرٌ ومنافعُ بِشَهادةِ الله.

عن بَعضِ السَّلَفِ أنه لَم يملِكْ إلّا تِسعةَ دنانير، فاشتَرى بها بَدَنة، فقِيلَ له في ذلك، فقال: «سَمِعتُ ربِّي يَقول: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾». وعن ابنِ عبّاسٍ: دُنيا وآخِرة. وعَن إبراهيم: مَن احتاجَ إلى ظَهرِها رَكِب، ومن احتاجَ إلى لبَنِها شَرِب. وذِكرُ اسمِ الله: أن يقولَ عندَ النَّحر: اللهُ أكبَر، لا إله إلّا اللهُ، واللهُ أكبر، اللَّهُمَّ مِنكَ وإليك.

قال القاضي: «ولا يَلزَمُ مِن مشاركةِ البقرِ لها في إجزائها عن سبعةٍ تناوُلُ اسم البَدَنة لها شَرعًا»(١).

قولُه: (وعليه تَدُلُّ الآيةُ)، أي: على أنّ المرادَ بالبُدْنِ الإبِلُ، لأنّ قولَه تعالى: ﴿مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ وقولَه تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ وقولَه: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ مِن خصائِصِ نَحْرِ الإبِلِ لا البقر.

قولُه: (اللهُمَّ مِنكَ وإليك)، الحديثُ مِن رواية التِّرمذيِّ وأبي داود، عن جابرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: ذَبَحَ النبيُّ ﷺ يومَ الذَّبح كَبْشَيْنِ أقرَنَيْنِ أمْلَحَيْنِ مَوْجوءَيْنِ، فلمّا وجَّهَهما قال: «إني وجّهتُ وجهيَ للذي فَطَرَ السماواتِ والأرضَ على مِلّةِ إبراهيم حنيفًا وما أنا من المشركين، ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعام: ١٦٢] الآية، اللهُمَّ مِنكَ ولك، اللهُمَّ عن محمدٍ وأُمّتِه، بسم الله واللهُ أكبر»، ثُم ذَبَحَ(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٢٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣١٢١)، والترمذي (١٥٢١) مختصرًا، وأبو داود (٢٧٩٧) وغيرهم. وقال=

﴿صَوَآفَّ﴾ قائماتٍ قد صَفَفْنَ أيدِيَهُنَّ وأرجُلَهُنَّ. وقُرِئ: «صَوافِنَ» من صُفونِ الفَرَس، وهو أن يَقومَ على ثلاثٍ، ويَنصِبَ الرّابعةَ على طَرَفِ سُنبُكِهِ؛ لأنّ البَدَنَة تَعقُل إحدى يدَيها فتقومُ على ثَلاث. وقُرِئ: «صَوافِيَ» أي: خَوالِصَ لوَجهِ الله. وعن عَمرو بنِ عُبَيد: «صَوافِنًا» بالتَّنوينِ عِوَضًا مِن حَرفِ الإطلاقِ عندَ الوَقف. وعَن بعضِهم: «صَوافِيْ» نحو مَثَلِ العرب: «أعطِ القَوسَ بارِيْها» بسُكونِ الياء.

«وُجوبُ الجُنوب»: وقوعُها على الأرض، ومن: وَجَبَ الحائِطُ وَجبة؛ إذا سَقَط. ووَجَبت الشَّمسُ جِبة: غَرَبت. والمَعنى: فإذا وَجَبت جُنوبُها وسَكَنَت نسائِسُها حَلَّ

مِنك: أي: عطاؤك وصادرٌ منك، وإليك: أي: تقرُّبًا إليك.

قولُه[1]: (**وقُرِئَ: صوافِنَ**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وأبي عمرو وابنِ عبّاس، وقرَأ: صوافِيَ: أبو موسى الأشعريُّ والحَسَن[2].

قولُه: (**أعطِ القَوْسَ باريها**)، قال المَيدانيُّ: أي: استعِنْ على عمَلِك بأهلِ المعرفة والحَذْقِ فيه ويُنشَدُ:

يا باريَ القوس بَرْيًا لست تُحسِنُها ... لا تفسِدَنْها وأعطِ القوسَ بارِيْها[3]

قولُه: (**نَسائسها**)، **الجوهري**: النَّسيسُ: بقيّةُ الرُّوح، ومنهُ قولُ الشاعر:

فقد أَوْدَى إذا بُلِغَ النسيسُ[4]

= الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، والعملُ على هذا عند أهلِ العلم من أصحاب النبيِّ ﷺ أن يقول الرجلُ إذا ذبح: بسم الله، والله أكبر.

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة.

(٢) «المحتسب» (٢: ٨١)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٦٢).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩).

(٤) لأبي زُبَيْدٍ الطائيِّ كما في «الصحاح» للجوهري (نَسَس)، وصَدْرُه:

إذا عَلِقَتْ مَخالبُه بقِرْنٍ

لكم الأكلُ مِنها والإطعام. ﴿ٱلْقَانِعَ﴾ السّائِل، من: قَنَعتُ إليه وكَنَعت: إذا خَضَعتَ له وسَألته قُنوعًا. ﴿وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ الـمُعترِض بغيرِ سُؤال، أو «القانِعُ»: الرّاضي بما عندَه وبما يُعطى مِن غَيرِ سُؤال، من: قَنِعت، قَنَعًا وقَناعة. و«الـمُعتَرّ»: الـمُعتَرِض بسُؤال. وقَرأ الـحَسَن: و«الـمُعتَري». وعرَّه، وعَراه، واعتَراه، واعتَرَه: بمَعنى. وقرأ أبو رَجاء: «القَنِع» وهو الرّاضي لا غَير. يُقال: قَـنَع؛ فهو قَنِعٌ وقانِع.

مَنّ اللهُ على عِبادِهِ واستَحمَدَ إليهم بأن سَخَّرَ لهم البُدنَ مِثلَ التَّسخيرِ الذي رَأَوا وعَلِموا، ويأخذونَها مُنقادةً للأخذِ طَـيِّعةً، فيَعقِلونَها ويَحبِسونَها صافّةً قوائِمَها، ثم يَطعُنونَ في لبّاتِها. ولولا تسخيرُ الله لم تُطِق، ولم تَـكُن بأعجَزَ مِن بعضِ الوحوشِ التي هي أصغرُ منها جِرمًا وأقلُّ قوّة، وكَفى بما يُـتَأبدُ مِن الإبلِ شاهِدًا وعِبرة.

[﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٣٧].

أي: لن يُصيبَ رِضا الله اللُّحومُ الـمُتَصَدَّقُ بها ولا الدِّماءُ الـمُهراقةُ بالنَّحر، والـمُراد: أصحابُ اللُّحومِ والدِّماء، والـمَعنى: لن يُرضِيَ الـمُضَحُّونَ والـمُقرِّبونَ رَبَّهم إلا بمُراعاةِ النِّيّةِ والإخلاصِ، والاحتِفاظِ بشُروطِ التَّقوى في حِلِّ ما قَرَّبَ

قولُه: (واستَحمَدَ إليهم). الأساس: واستَحمَدَ اللهُ على خَلْقِه بإحسانِه إليهم، وإنعامِه عليهم، يعني: أنّ اللهَ تعالى مَنَّ على عبادِه بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ وطلَبَ منهم أن يَشكروُه بسببِ تسخيرِه لهم ذلك البُدْنَ العظيمَ تسخيرًا مثْلَ ذلك التسخيرِ العجيبِ الشأنِ الذي عَرَفوهُ وعَلِموه، ونَبَّهَ عليه بقولِه: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ﴾ الآية. قال أبو البقاءِ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ: نَعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: سَخَّرناها تسخيرًا مثْلَ ما ذكَرْنا[1].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٣).

به، وغيرِ ذلك مِن الـمُحافَظاتِ الشَّرعِيَّةِ وأوامرِ الوَرَع. فإذا لم يُراعُوا ذلك، لم تُغنِ عنهم التَّضحِيةُ والتَّقريبُ وإن كَثُرَ ذلكَ منهم. وقُرِئ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ .. وَلَٰكِن يَنَالُهُ ﴾ بالياء والتاء. وقيل: كانَ أهلُ الجاهِليّـةِ إذا نَحَروا البُدنَ نَضَحَوا الدِّماءَ حَولَ البيتِ ولطَّخوه بالدَّم، فلما حَجَّ الـمُسلِمونَ أرادوا مِثلَ ذلك، فنزلَت.

كَرَّرَ تَذكيرَ النِّعمةِ بالتَّسخير، ثم قال: لِتَشكُروا اللهَ على هدايَتِه إيّاكم لأعلام دينِه ومناسِك حَجِّه، بأن تُـكَبِّروا وتُـهَلِّلوا، فاختَصَرَ الكَلامَ بأن ضَمَّنَ التَّـكبيرَ مَعنى الشُّـكر، وعَدّى تَعدِيَته.

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٖ كَفُورٍ ﴾ ٣٨].

خَصّ الـمُؤمِنينَ بدَفعِه عنهم ونُصرَتِه لهم، كَما قال: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [غافر: ٥١]، وقال: ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٢] قال: ﴿ وَأُخْرَىٰ

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ .. وَلَٰكِن يَنَالُهُ ﴾ بالياءِ والتاء)، بالياءِ التَّحتانيّ: السَّبعةُ، والتاءُ: شاذّة[1].

قولُه: (كرَّرَ تذكيرَ النِّعمة)، يعني: قالَ قَبلَ هذا: «كذلك سَخَّرناها لكُم لعلّكم تَشكُرون» ثُم كَرَّ إلى هذا المعنى بقولِه: ﴿ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ ﴾ بأنْ ضَمَّنَ التكبيرَ معنى الشُّكر، وعَدّاهُ بـ«على»، وإنّما حَسُنَ تسميةُ الشُّكرِ بالتكبير؛ لأنّ التكبيرَ على هدايةِ الله تعالى المكلَّفَ لأعلام الدِّين ومناسكِ الحَجِّ: هُو الثَّناء على الجميل بسببِ إحسانِه، وليس معنى الشُّكرِ اللِّسانيِّ إلّا هذا، فوَضْعُ التكبيرِ هاهُنا موضعَ الشُّكرِ كوَضْعِ ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ ﴾ ـ في قوله تعالى: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ [الحج: ٢٨] ـ مَوْضعَ «يَنْحَروا»؛ للإيذانِ بأنّ المقصودَ الأوّليَّ مِن شَرعِيّةِ الأحكام التوحيدُ، وذِكرُ الله تعالى وحدَه وتشييدُه، وأنّ رأسَ الشُّكرِ هُو الذِّكرُ باللِّسان.

---

(١) وممن قرأ بها يعقوبُ الحضرمي، انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٦٥).

﴿تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: ١٣] وجَعَلَ العِلّةَ في ذلك أنه لا يُحِبُّ أضدادَهم: وهم الـخَوَنةُ الكَفَرةُ الذين يَخونونَ اللهَ والرَّسولَ ويَخونُونَ أماناتِهم، ويَكفُرونَ نِعَمَ الله ويَغمِطُونها. ومَن قرأ: ﴿يُدَٰفِعُ﴾ فمَعناهُ: يُبالِغُ في الدَّفعِ عنهم، كما يبالِغُ مَن يُغالِبُ فيه؛ لأنّ فِعلَ الـمُغالِبِ يَجيءُ أقوى وأبلَغ.

[﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۝ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ ٣٩ — ٤١].

﴿أُذِنَ﴾ و﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ قُرِئا على لفظِ المَبنيِّ للفاعِلِ والمَفعولِ جميعًا: والمَعنى:

قولُه: (وجَعَلَ العلّةَ في ذلك أنهُ لا يحبُّ أضدادَهم)، يعني: أنّ اللهَ تعالى إنّما يَنصُرُ المؤمنينَ؛ لِما أنهُ يَبغُضُ أضدادَهم، فإنْ قلتَ: أليسَ هذا كقولِ القائل: إنّما أُحبُّكَ لبُغْضِ فلان، ويؤدِّي هذا إلى أنهُ لولا بُغضِ فلانٍ لَمَا أحببتُك؟ قلتُ: لا، لأنّ المعنى: إنّ اللهَ تعالى يَنصُرُ الذين آمَنوا بالله ورسُولِه لأنّهم لم يَخُونوا اللهَ ورسُولَه، ولا يخونوا أماناتِهم، ويشكرونَ نِعَمَ الله ولا يَغْمِطُونَها؛ وكذلك لا يحبُّ مَن هُو على خلافِ ما هم عليه منَ الخيانةِ والكُفْرانِ ويَدفَعُ شرَّهم عنهُم.

قولُه: (ويَغمِطُونَها)، النهاية: الغَمْطُ: الاستهانةُ والاستحقار، وهُو مثْلُ الغَمْص.

قولُه: (ومَن قرأَ: ﴿يُدَٰفِعُ﴾)، كلُّهم سوى ابنِ كثيرٍ وأبي عَمْرو(١).

قولُه: (﴿أُذِنَ﴾ و﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ قُرِئا على لفظِ المبني للفاعل)، نافعٌ وعاصمٌ وأبو عَمْرو:

---

(١) وحُجّةُ مَنْ قرأ ﴿يَدْفَعُ﴾ بغير ألف مِن: دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعًا: أنّ الله عزَّ وجلَّ لا يُدافِعُه شيء، وهو يدْفَعُ عن الناس، فالفِعلُ وحده له لا لغيرِه. وحجّةُ من قرأ ﴿يُدَٰفِعُ﴾ بالألف: أنّ يُدافع عن مرات متواليات، لأن قولَ القائل: دافعتُ عن زيدٍ، يجوزُ أن يُرادَ به: دفعتُ عنه مرّة بعد مرّةٍ. انتهى من «حجّة القراءات» ص ٤٧٧-٤٧٨.

أُذِنَ لهم في القِتال، فحَذَفَ الـمَأذونَ فيه لِدَلالةِ ﴿يُقَـٰتَلُونَ﴾ عليه.

﴿بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾ أي: بسَبَبِ كَونِهم مَظلومِين، وهم أصحابُ رَسولِ الله ﷺ: كانَ مُشركو مَكّةَ يؤذونَهم أذًى شَديدًا، وكانوا يَأتونَ رَسولَ الله ﷺ مِن بينِ مَضروبٍ ومَشجوجٍ يَتظَلَّمونَ إليه، فيقولُ لهم: «اصبِروا، فإنّي لَم أُومَرْ بالقِتال»، حَتّى هاجَرَ، فأنزِلَت هذه الآية، وهي أولُ آيةٍ أُذِنَ فيها بالقِتالِ بعدَ ما نُهِيَ عنه في نَيِّفٍ وسَبعينَ آية. وقيل: نَزَلَت في قَومٍ خَرَجوا مُهاجِرين، فاعتَرَضَهم مُشركو مَكّةَ، فأُذِنَ لهم في مُقاتَلَتِهم. والإخبارُ بكونِه قادِرًا على نصرِهم عِدَةٌ مِنه بالنَّصرِ، واردةٌ على سَنَنِ كلام الـجَبابِرة، وما مَرَّ مِن دَفعِه عن الذينَ آمنُوا مُؤذِنٌ بمثلِ هذه العِدَةِ أيضًا. ﴿أَن

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ بضمِّ الهمزة، والباقونَ: بفَتْحِها. نافعٌ وابنُ عامر وحَفصٌ: ﴿يُقَـٰتَلُونَ﴾ بفَتْحِ التاء، والباقونَ: بكسرِها[1].

قولُه: (وهم أصحابُ رسُولِ الله ﷺ، كان مشركو مكّةَ يؤذونَهم أذى شديدًا)، في هذا إشعارٌ بأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ وما بعدَها متّصلٌ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾، والآياتُ الواردةُ في بيانِ شعائرِ الحجِّ ومَناسكِه تفصيلٌ وتوضيحٌ لقولِه: ﴿ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾ على سَبيلِ الاستطرادِ مَزيدًا لتهجينِ فعلِهم وتصويرِ قُبحِهم؛ لأنهُ كلَّما ازدادَ ما صُدَّ عنه تعظيمًا يَزدادُ قُبحُ الصَّدِّ والمَنعُ، وبه يتقوّى مذهبُ الشافعيِّ وهُو أنّ المرادَ بالتسويةِ في قولِه: ﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾ التسويةُ في أعمالِ الحجِّ ومَناسِكِه.

قولُه: (عِدةٌ منهُ بالنَّصر، واردةٌ على سَنَنِ كلامِ الجبَابِرة)، أي: عِدةٌ منهُ بالنَّصْرِ جازمةٌ قاطعةٌ؛ لأنهُ مِن دَيْدَنِهم وأوضاعِ أمْرِهم أن يقتصروا في مَواعيدِهمُ التي يوطِّنُونَ أنفُسَهم على إنجازِها أن يقولوا: عسَى ولعلَّ، ونحوهما منَ الكلماتِ، أو يُخيلوا إخالةً أو يُظفَرَ منهم

---

(١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «حجّة القراءات» ص ٤٧٨-٤٧٩ و«التيسير في القراءات السبع»، ص ١٥٧.

يَقُولُوا﴾ في محَلِّ الجرِّ على الإبدالِ مِن: ﴿حَقٍّ﴾ أي: بغَيرِ مُوجِبٍ سِوى التَّوحيدِ الذي يَنبغي أن يكونَ مُوجِبَ الإقرارِ والتَّمكينِ، لا مُوجِبَ الإخراجِ والتَّسييرِ، ومثلُه: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩].

«دَفعُ الله بعضَ النّاسِ ببَعضٍ»: إظهارُه وتَسليطُه المُسلمينَ منهم على الكافرينَ بالمُجاهَدة، ولَولا ذلك لاستَولى المُشرِكونَ على أهلِ المِلَلِ المُختَلِفةِ في أزمِنَتِهم، وعلى مُتَعَبَّداتِهم فهدَمُوها، ولم يَترُكوا للنَّصارى بِيَعًا، ولا لرُهبانِهم صَوامِع، ولا لليَهودِ صَلَوات، ولا للمُسلِمينَ مَساجِد. أو لَغَلَبَ المُشرِكونَ في أمّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ على

بالرَّمزة، فإذا عُثِرَ على شيءٍ مِن ذلك لم يَبْقَ للطالبِ ما عندَهم شكٌّ في النّجاح والفَوْزِ بالمطلوب، قالهُ في أوّلِ البقرة[1]، فعلى هذا أصلُ الكلام: قاتِلوا الذين ظلَموكم وإنيّ أنصُرُكم البَتّةَ، فعدَلَ إلى لفظِ العَظَمةِ والكبرياءِ بقولِه: ﴿أُذِنَ﴾ لمّا عُلِمَ أنّ الآذِنَ[2] في مثْلِ هذا الخِطابِ مَن هُو؟ وقيل في جانبِ المظلوم: ﴿لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ كأنهُ لا يريدُ المُخاطَبين، يعني: لمَن هذا شأنُه وعادتُه، ثم قيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ إنْ شاء نَصَرَهم، وعسَى أن يفعَلَه، ولا يُعدَمُ مِن كرَمِه ولُطْفِه ذلك، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾؛ لعَدَمِ التصريحِ وإخراجِ الكلامِ على التعريضِ وإليه الإشارة بقولِه: «وما مَرَّ مِن دَفْعِه عنِ الذين آمَنوا يُؤْذِنُ بمثْلِ هذه العِدَةِ».

قولُه: (ومثْلُه: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾)، [المائدة: ٥٩] يريدُ أنهُ مِن بابِ قولِه:

ولا عَيْبَ فيهِم غيرَ أنّ سيوفَهمْ بِهِنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[3]

قولُه: (أو لَغَلَبَ المشركونَ في أُمّةِ محمد ﷺ)، عطفٌ على قولِه: «لاستَولَى المشركونَ على أهلِ المِلَلِ المختلفة»، فعلى الأوّلِ: المرادُ بالمشركينَ: العمومُ، كما أنّ المرادَ بالمسلمينَ في قولِه: «وتسليطُهُ المسلمينَ» للتعميم.

---

(١) يعني في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. انظر: «الكشاف» (٢: ٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) في (ط): «لما عُلم مَن الآذن».

(٣) سبق تخريجه.

المسلمينَ وعلى أهلِ الكتابِ الذينَ في ذِمَّتِهم وهَدَموا مُتَعَبَّداتِ الفَريقَين. وقُرِئ: «دِفاع»، و«لـهُدِمَت» بالتَّخفيف. وسُمِّيَت الكَنيسةُ «صَلاة» لأنه يُصَلِّى فيها. وقيل: هي كَلِمةٌ مُعَرَّبة، أصلُها بالعِبرانِيّة: صَلوثا. ﴿مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ أي: يَنصُرُ دينَه وأولياءَه؛ هو إخبارٌ مِن الله عزَّ وجلَّ بظَهرِ الغَيبِ عمّا سَتكونُ عليه سِيرةُ المهاجِرينَ رضِيَ اللهُ عنهم إن مَكَّنَهم في الأرضِ وبَسَطَ لهم في الدُّنيا، وكيفَ يَقومونَ بأمرِ الدّين. وعن عُثمانَ رَضِيَ اللهُ عنه: هذا والله ثناءٌ قبلَ بلاء. يُريد: أنّ اللهَ قد أثنى عليهم قبلَ أن يُحدِثوا مِن الـخَيرِ ما أحدَثوا. وقالوا: فيه دليلٌ على صِحّةِ أمرِ الـخُلَفاءِ الرّاشِدين؛ لأنَّ اللهَ لَم

قولُه: (وقُرِئَ: «دِفَاعُ»)، قرَأها نافعٌ وابنُ كثيرٍ[1].

قولُه: (يريدُ أنّ اللهَ أثنى عليهم قبْلَ أن يُحدِثوا منَ الخيْرِ ما أحدَثوا)، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ﴾ الآية بَدَلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم﴾، وهُو مِن قولِه: ﴿لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ﴾، وكان ذلك وارِدًا على سَنَنِ الوَعْدِ للمهاجِرينَ الذين أُخرِجوا مِن ديارِهم بغيرِ حقٍّ بما سيكونُ مِن نَصْرِهم على مَن ظلَمَهم، فيكونُ تمكُّنُهم في الأرض الذي هُو سببُ تمدُّحِهم بقولِه: ﴿أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ ثناءً قبْلَ بلاء، وأمّا إتيانُ «إنْ» الشَّرطيةِ في قولِه: ﴿إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ﴾ فمِن قَبيلِ عسَى ولعلَّ مِن أمثالِ الجَبابرةِ في المواعيدِ كما مَرَّ آنفًا، واللهُ أعلم.

قولُه: (فيه دليلٌ على صحّةِ أمرِ الخُلفاءِ الراشدينَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُم)، يعني: أدمَجَ هذا المعنى في إبدالِ ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم﴾ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية. قال الإمامُ: إنّ اللهَ تعالى وَصَفَ المهاجِرينَ بأنه إنْ مَكَّنَهُم في الأرضِ فإنّهم يأتونَ بالأمورِ الأربعة؛ وهِي: إقامةُ الصَّلاة، وإيتاءُ الزّكاة، والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عنِ المُنكَر، فقد ثَبَتَ ذلك في الأئمّةِ الأربعة. فإذا ثَبَتَ ذلك، وَجَبَ أن يكونوا على الحقِّ، ولا يجوزُ حَمْلُ الآيةِ على أميرِ المؤمنينَ عليٍّ وحدَه كرّمَ الله وجهه؛ لأنّ الآيةَ دالّةٌ على الجَمْع[2].

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٧، و «حجة القراءات»، ص ٤٧٩.

من قوله: «وابن كثير» إلى هنا ساقط في (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٤١).

يُعطِ التَّمكينَ ونَفاذَ الأمرِ مع السِّيرةِ العادِلةِ غيرَهم مِن المُهاجِرين، لا حَظَّ في ذلك للأنصار والطُّلَقاء. وعن الحَسَن: هُم أمَّةُ مُحمَّدٍ ﷺ. وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مَنصوبٌ بدلٌ مِن قولِه ﴿مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾. والظَّاهِرُ أنه مَجرور، تابِعٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ﴾. ﴿وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ أي: مَرجِعُها إلى حُكمِه وتَقديرِه. وفيه تأكيدٌ لِما وَعَدَه مِن إظهارِ أوليائِه وإعلاءِ كَلمَتِهم.

[﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَثَمُودُ ۝ وَقَوۡمُ إِبۡرَٰهِيمَ وَقَوۡمُ لُوطٖ ۝ وَأَصۡحَٰبُ مَدۡيَنَۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمۡلَيۡتُ لِلۡكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذۡتُهُمۡۖ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ ٤٢-٤٤].

يقولُ لرسولِه ﷺ تسليةً له: لستَ بأَوحَديٍّ في التَّكذيب، فقَد كَذَّبَ الرُّسُلَ قبلَك أقوامُهم، وكفاكَ بهم أُسوة.

فإن قلت: لِمَ قِيل: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ ولم يُقَل: «قَومُ مُوسى»؟ قلت: لأنَّ مُوسى ما كَذَّبه قومُه بنو إسرائيل، وإنما كَذَّبه غيرُ قومِه وهم القِبط. وفيه شيءٌ آخر، كأنه قيلَ بعدَ ما ذَكَرَ تكذيبَ كُلِّ قومٍ رسولَهم: وكُذِّبَ موسى -أيضًا- مَعَ وُضوحِ آياتِه وعِظَم مُعجِزاتِه، فما ظَنُّكَ بغَيرِه.

قولُه: (والطُّلَقاء)، النهاية: همُ الذين خَلَّى عنهُم يومَ فَتح مكَّةَ وأطلَقَهم فلم يَستَرِقَّهم، واحِدُهُ: طَليقٌ، فَعيلٌ بمعنى مفعول، وهُو الأسِيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه، ومنهُ الحديث: «الطُّلَقاءُ مِن قُرَيْش، والعُتَقاءُ مِن ثَقِيف»(١)، مَيَّزَ القُرَشيَّ حيث هُو أكرمُ مِن ثَقيف.

قولُه: (وكُذِّبَ موسى أيضًا معَ وضُوح آياتِه)، يريدُ أنهُ تعالى ما نَظَمَ موسى عليه السَّلامُ في سِلكِ ما تقَدَّمَ مِن ذِكرِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ وتكذيبِهم، بل كَرَّرَ لهُ الفعلَ وأتى

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٢٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢: ٣٥٨)، وصححه ابن حبان (٧٢٦٠) من حديث جرير بن عبد الله البَجَليّ، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٥٠) وقال: أحد أسانيد الطبراني رجاله رجال الصحيح.

النَّكير: بمَعنى الإنكارِ والتَّغيير، حيثُ أبدلَهم بالنِّعمةِ محِنة، وبالحياةِ هَلاكًا، وبالعِمارةِ خَرابًا.

[﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾ ٤٥].

كُلُّ مُرتَفِعٍ أظَلَّكَ مِن سَقفِ بيتٍ أو خَيمةٍ أو ظُلَّةٍ أو كَرمٍ، فهو «عرش». و«الخاوي»: السّاقِط، مِن: خَوى النَّجم؛ إذا سَقَط. أو: الخالي، مِن: خَوى المَنزِلُ إذا خَلا مِن أهلِه، وخَوى بَطنُ الحامِل.

وقولُه: ﴿ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ لا يَخلو مِن أن يَتعلَّقَ بـ﴿ خَاوِيَةٌ ﴾، فيكونُ المَعنى: أنها ساقِطةٌ على سُقوفِها، أي: خَرَّت سُقوفُها على الأرض، ثم تَهدَّمَت حِيطانُها فسَقَطَت فوقَ السُّقوف. أو: أنها ساقِطةٌ أو خالِيةٌ مَع بَقاءِ عُروشِها وسلامتِها. وإما

به مجهولًا؛ ليُؤْذِنَ باستقلالِه وعِظَم شأنِه، والمقصُودُ حصُولُ تكذيبِ مثْلِه معَ جلالتِه فكيف بمَن دونَه؟

قولُه: (النَّكيرُ: بمعنى الإنكارِ والتغيير)، **الأساس**: وقد نكرَ الأمرُ نكارةً: صار مُنكَرًا، ونكَّرتُه فتنكَّر: غيَّرتُه، وتَنكَّرَ لي فلانٌ: لقِيَني لقاءً بشعًا، وعن أبي سُفيانَ: أنّ محمدًا لم يُناكِرْ أحدًا إلّا كانت معَه الأهوالُ، وأصابَهم منَ الدَّهر نكْراءُ: شدّة.

قولُه: (أو أنّها ساقطةٌ أو خاليةٌ معَ بقاءِ عُروشِها وسلامتِها)، قال صاحبُ «التقريب»: وفي سلامتِها على تفسيرِها بساقطةٍ نظَرٌ، فلعلّ لَفْظَة الساقطةِ سَهْوٌ منَ الناسِخ وتُفسَّرُ بخاليةٍ لا غيرُ، والمرادُ: سُقوطُ الجُدرانِ عليها.

وقلتُ: لا يُرَدُّ إذا عُرِفَ وَجْهُ التقسيم؛ لأنّ بناءَ التقسيم على أنّ «الخاويَ» بمعنى الساقط، أو بمعنى الخالي، و﴿ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ إمّا ظَرْفٌ لَغْوٌ أو مُستقِرٌ، فقولُه: «أو خاليةٌ معَ بقاءِ عروشِها» عطفٌ على «ساقطةٌ على سُقُوفِها»، وقولُه: «أو أنّها ساقطةٌ» عَطفٌ على «أنّها ساقطةٌ على سُقُوفِها» أيضًا، المعنى: لا يَخْلُو ﴿ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ مِن أن يَتعلَّقَ

أن يكونَ خَبَرًا بعدَ خَبَر، كأنه قِيل: هي خالية، وهي على عُروشِها؛ أي: قائمةٌ مُطِلّة على عُروشِها، على مَعنى أنَّ السُّقوفَ سَقَطت إلى الأرضِ فصارَت في قَرارِ الحيطان، وبَقِيَت الحيطانُ مائِلةً؛ فهي مُشرِفةٌ على السُّقوفِ السّاقِطة.

فإن قلت: ما مَحَلُّ الجُملَتَينِ مِن الإعراب، أعني: ﴿وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾؟

بـ ﴿خَاوِيَةٌ﴾، أو يكونَ خبرًا بعدَ خبر، وعلى الأوّل لا تخلو ﴿خَاوِيَةٌ﴾ مِن أن تكونَ بمعنى ساقطة، أو خالية، وعلى أن تكونَ بمعنى ساقطةٍ لا يَخْلو: إمّا أن يُعتبَرَ فيه معنى الاستعلاء، فهُو المرادُ مِن قولِه: «خَرَّتْ سُقوفُها على الأرض، ثُم تهدَّمَتْ حِيطانُها فسَقَطَت فوقَ السُّقوف»، أو أن تُجعَلَ خاليةً، أي: ساقطة كنايةً عن مطلقِ الخَراب كما كَنّى بقولِه: ﴿سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] عنِ النَّدَم مُطلقًا، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أو أنّها ساقطةٌ»، فعلى هذا «عروشُها» متعلِّقٌ بها تعلُّقَ الخالية، كأنهُ قيل: وهِي خَرِبةٌ مع عروشِها، وعلى الثاني أن يكونَ خبَرًا بعدَ خبرٍ: ﴿خَاوِيَةٌ﴾ إما بمعنى: ساقطةٌ أو خالية، فاعتُبِرَ معنى الثاني بقولِه: «كأنهُ قيل: هِي خاليةٌ وهِي على عروشِها» دونَ الأوّلِ لِمَا عُلِمَ مِن قولِه: «خَرَّتْ سُقوفُها على الأرضِ» هذا المعنى، فاندَفَع بقولِنا: «أو خاليةٌ معَ بقاءِ عروشِها» عطفٌ على «ساقطةٌ على سُقوفِها» النظرُ الذي أورَدَه صاحبُ «التقريب».

قال القاضي: والجُملةُ ـ أي: ﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ ـ معطوفةٌ على ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ لا على ﴿وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾؛ فإنّها حالٌ، والإهلاكُ ليس حالَ خَرابِها فلا محَلَّ لها إن نَصبتَ ﴿فَكَأَيِّن﴾ بمُقدَّرٍ يُفسِّرُه ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾، وإنْ رَفَعتَه بالابتداءِ فمَحَلُّها الرَّفعُ، وكذا عن أبي البقاءِ[1].

قولُه: (مُطلّةٌ على عروشِها)، بالطاءِ غيرِ المعجمة، وهِي مُعَدًّى بـ«على»، أي: أوفَى عليه بطلَلِه، أي: شَخْصِه. و«أظَلَّ» بالظاءِ المعجَمة مُعَدًّى بنفسِه. وفي الحديث: «قد أظلَّكُم شهرٌ عظيم»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٣٠)، وانظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٥).

(٢) أخرجه النسائي (٤: ١٢٦)، وابن خزيمة (١٨٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٣٠٤)، وفي «شعب الإيمان» (٥: ٢٢٣) وغيرهم من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه.

قلت: الأولى في مَحلِّ النَّصبِ على الحال، والثانيةُ لا مَحلَّ لها؛ لأنها مَعطوفةٌ على ﴿أهلكناها﴾، وهذا الفِعلُ ليسَ له محَلّ. وقرأ الحسن: «مُعطَلَة»، من: أعطَله؛ بمَعنى عَطَّله. ومَعنى المُعَطَّلة: أنّها عامرةٌ فيها الماء، ومَعَها آلاتُ الاستِقاء؛ إلا أنها عُطِّلت، أي: تُرِكَت لا يُستَقى منها لِـهلاكِ أهلِها. و«المَشيد»: المُجَصَّص، أو: المَرفوعُ البنيان. والمَعنى: كَم قريةٍ أهلكنا؟ وكَم بئرٍ عَطَّلنا عن سُقاتها؟ وقَصرٍ مَشيدٍ أخليناه عن ساكِنيه؟ فتُرِكَ ذلك لدلالةِ «مُعَطَّلة» عليه. وفي هذا دليلٌ على أنّ ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ بمَعنى «مع» أوجَه.

قولُه: (هذا الفعلُ ليس له محَلّ)، قال بعضُهم: لأنهُ استئنافٌ تقديرُه: أهلَكْنا كثيرًا منَ القُرى أهلَكْناها إضمارًا على شريطةِ التفسير[١]، هذا إذا كان «كأيِّن» منصُوبَ المحَلِّ، فأمّا إذا كان مرفوعَ المحَلِّ على الابتداء، فـ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ في محَلِّ الجرّ، لأنّها صفةُ ﴿قَرۡيَةٍ﴾، وهذه الجُملةُ أيضًا؛ لأنها معطوفةٌ على تلك، كما ذكَرَ في المَتن.

قولُه: (و«المَشيد»: المُجَصَّصُ أو المرفوعُ البُنْيان)، قال الزجّاجُ: أكثرُ ما جاء في ﴿مَّشِيدٍ﴾ في التفسيرِ: مجَصَّص، والشِّيدُ: الجِصّ، والكِلْسُ أيضًا: شِيد، وقيل: مَشيد: محُصَّنٌ مرتفعٌ في سُمْكِه، والمَشِيد: إذا قيل: مجُصَّصٌ فهُو مرتفعٌ في قَدْرِه وإن لم يرتفعْ في سُمْكِه، وأصلُ الشِّيد: الجِصُّ والنُّورةُ، وكلُّ ما بُنِي بهما أو بأحَدِهما فهُو مَشِيد[٢]. يعني: إذا قيل للبناءِ المرتفع: مَشِيد، كان كنايةً.

قولُه: (وفي هذا دليلٌ على أنّ ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[٣] بمعنى «معَ» أوْجَهُ)، يعني: تفسيرُنا قولَه: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ خالية معَ بقاءِ عروشِها وسَلامتِها أَوْلى مِن تفسيرِنا أنّها ساقطةٌ؛ ليُناسبَ قولَه: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ وَقَصۡرٖ مَّشِيدٍ﴾؛ لأنّ المرادَ: أخلَيْناهُ عن ساكِنيهِ

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكافية» لابن الحاجب (١: ١٦٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٣٢).

(٣) في الأصول الخطية: «عروشها» دون «على»، والمثبت من «الكشاف».

رُوِي: أنّ هذه بئرٌ نَزَلَ عليها صالِحٌ عليه السَّلامُ معَ أربعةِ آلافِ نَفرٍ ممّن آمنَ به، ونَجّاهم اللهُ مِن العَذاب، وهي بحَضرَموت. وإنما سُمِّيَت بذلكَ لأنَّ صالحًا حينَ حَضَرَها مات، وثَمَّةَ بَلدةٌ عندَ البئرِ اسمُها «حاضوراء» بناها قَومُ صالح، وأمَّروا عليهم جَلهَسَ بنَ جِلاس، وأقامُوا بها زَمانًا ثُمَّ كَفَروا وعَبَدوا صَنَمًا، وأرسلَ اللهُ إليهم حَنظَلَةَ بنَ صَفوانٍ نَبيًّا فقتَلوه، فأهلَكَهم اللهُ وعَطَّلَ بِئرَهم وخَرَّبَ قُصورَهم.

[﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ٤٦].

يَحتَمِلُ أنهم لم يُسافِروا، فحُثُّوا على السَّفَر؛ ليَرَوا مَصارِعَ مَن أهلَكَهم اللهُ بكُفرِهم، ويُشاهِدوا آثارَهم فيَعتَبِروا. وأن يكونوا قد سافَروا ورأَوا ذلك، ولكن لَم يَعتَبِروا، فجُعِلوا كأن لَم يُسافِروا ولم يَرَوا. وقُرِئ: «فيكونَ لهم قلوب» بالياء، أي: يَعقلونَ ما يجِبُ أن يُعقَلَ مِن التَّوحيد، ويَسمَعونَ ما يَجِبُ سَماعُه مِن الوَحي. ﴿فَإِنَّهَا﴾ الضَّميرُ ضَميرُ الشّأنِ والقِصّة، يَجيءُ مُذَكَّرًا ومُؤَنَّثًا، وفي قراءةِ ابنِ مَسعود: «فإنّه». ويَجوزُ أن يكونَ ضَميرًا مُبهَمًا يُفسِّرُه ﴿الْأَبْصَارُ﴾ وفي ﴿تَعْمَى﴾ ضَميرٌ راجِعٌ إليه. والمَعنى: أنَّ

وأنّها باقيةٌ. قال أبو البقاءِ: ﴿وَبِئْرٍ﴾ معطوفةٌ على ﴿قَرْيَةٍ﴾[(١)].

قولُه: (حَضرَمَوت) المغرِب: هِي بلدةٌ صغيرةٌ في شَرقيِّ عَدَنَ.

قولُه: (وأن يكونوا قد سافَروا ورَأَوْا ذلك، ولكنْ لم يَعتَبِروا)، معنى: الفاءِ في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ يقتضي معطوفًا عليه وهُو إمّا الكلامُ السابق، والهمزةُ دَخَلَت بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، أي: كأيِّنْ مِن قريةٍ أهلَكْناها فهي ظالمةٌ فلم يَسِيروا في الأرضِ فيعتَبِروا. وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولكنْ لم يَعتَبِروا فجُعِلوا كأنْ لم يُسافروا»، أو الفاءُ عطفٌ على مُقَدَّر، والهمزةُ على أصلِها في صَدْرِ الكلام، أي: أتقاعَدوا في الأرضِ فلم يَسِيروا فيها ليَعتَبِروا.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٥).

أبصارَهم صَحيحةٌ سالمةٌ لا عمًى بها. وإنّما العَمى بقُلوبِهم. أولا يُعتَدُّ بعَمى الأبصار، فكأنه ليسَ بعمًى بالإضافةِ إلى عمى القُلوب.

فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في ذِكرِ الصُّدور؟ قلت: الذي قد تُعورِفَ واعتُقِدَ أنَّ العَمى على الحَقيقةِ مَكانُه البَصَر، وهو أن تُصابَ الحَدَقةُ بما يَطمِسُ نورَها. واستِعمالُه في القَلبِ استعارةٌ ومَثَل، فلما أُريدَ إثباتُ ما هو خِلافُ المُعتقد مِن نِسبةِ العَمى إلى القُلوبِ حقيقةً ونفيُه عن الأبصار، **احتاجَ هذا التَّصويرُ إلى زيادةِ تَعيينٍ وفضلِ تَعريف**، ليتقرَّرَ أنّ مكانَ العَمى هو القلوبُ لا الأبصار، كما تقول: «لَيسَ المَضاءُ للسَّيف، ولكنَّه لِلسانِكَ الذي بينَ فَكَّيك»، فقولُك: «الذي بينَ فكَّيك» تقريرٌ لما ادَّعيتَه لِلسانِه وتَثبيت، لأنَّ محلَّ المَضاءِ هو هو لا غَير، وكأنك قُلت: ما نَفيتُ المَضاءَ عن السَّيفِ وأثبتُّه لِلسانِك فلتةً ولا سَهوًا مِنّي، ولكن تَعَمَّدت به إيّاه بعَينِه تَعمُّدًا.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ * وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٤٧-٤٨].

أنكَرَ استِعجالَهم بالمُتَوَعَّدِ به مِن العَذابِ العاجِلِ أو الآجِل، كأنه قال: ولِمَ يَستَعجِلونَ به؟ كأنّهم يُجوِّزونَ الفَوت، **وإنما يَجوزُ ذلكَ على مِيعادِ مَن يَجوزُ عليه الخُلف**،

قولُه: (احتاجَ هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيين، وفَضلِ تعريف)، قال الزَّجّاجُ: جَرَى هذا على التوكيدِ كما في قولِه تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقلتُ: التوكيدُ في ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لتقريرِ معنى الحقيقة، وأنّ المرادَ بالطَّيرِ: المتعارَفُ، وفي ﴿تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ لتقريرِ معنى المَجاز، وأنّ العمى مكانُه القلبُ البتَّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فلمّا أُريدَ إثباتُ ما هُو خلافُ المعتقَد، احتاجَ هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيين».

قولُه: (وإنّما يَجوزُ ذلك على ميعادِ مَن يَجوزُ عليه الخُلفُ)، أي: إنّما يَجوزُ الفَوْتُ على مَن

والله عزَّ وعَلا لا يُخلِفُ الميعادَ، وما وَعَده ليُصيبنَّهُم ولَو بَعدَ حين، وهو سُبحانَه حليمٌ لا يَعجَل، ومِن حِلمِه ووَقارِه واستِقصارِه الـمُدَدَ الطِّوال: أنَّ يومًا واحِدًا عندَه كألفِ سَنةٍ عندَكم. وقيل: معناه كيف يَستَعجِلونَ بعَذابِ مَن يومٌ واحدٌ مِن أيّامِ عذابِه في طُولِ ألفِ سَنةٍ من سِنيِّكم؛ لأنَّ أيامَ الشَّدائِدِ مُستَطالة. أو كأنَّ ذلكَ اليَوم الواحِدَ لشِدّةِ عذابِه كألف سنةٍ من سِني العَذاب. وقيل: ولَن يُخلِفَ اللهُ وعدَه في النَّظرةِ والإمهال. وقُرِئ: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالياء والتاء، ثُمَّ قال: وكَم مِن أهلِ قَريةٍ كانوا

يكونُ في ميعادِه الخُلْف، ومنهُ قولُهم: إنّما يَعجَلُ مَن يَخشَى الفَوْت.

قولُـه: (ومِـن حِلمِه ووَقَـارِه)، الانتصاف: الوقارُ يُفهَمُ منـهُ لغةً: سكونُ الأعضاءِ وطُمَأنينتُها عندَ المُزعِجات، ولا يجوزُ إطلاقُه على الله كالأناةِ والتُّؤدة، وأمّا قولُه تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] فهُو مُفسَّرٌ بالعَظَمة، فليس مِن هذا[1].

وقلتُ: وهذا مَبْنيٌّ على أنّ أسماءَ الله توقيفيّةٌ، وأنهُ لا يجوزُ أن يُستعمَلَ الوَقارُ إلا في العَظَمة؛ لِما وَرَدَ، وإلا فلا يجوزُ ذلك أيضًا.

قولُه: (أنّ يومًا واحدًا عندَه كألفِ سَنةٍ عندَكم)، يعني: قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ إمّا محمولٌ على القَصْر، وهُو إنّما يكونُ بالنِّسبةِ إلى الله تعالى، وهُو المرادُ مِن قولِه: «إنّ يومًا واحدًا عندَه كألفِ سَنةٍ عندَكم»، فالمُدّةُ الطويلةُ عندَه قصيرةٌ؛ لأنه لا يَعجَلُ كما تَعْجَلونَ أو على الطّول، وإنّما يَعجَلُ مَن يَخشَى الفَوْت، وهُو بالنِّسبةِ إلى العَبْد، فإنّ أيامَ الشدائدِ مستطالةٌ، فاليومُ القصيرُ عندَه طويل، وهُو المرادُ مِن قولِه: «يومٌ واحدٌ مِن أيّام عذابِه كألفِ سَنةٍ عندَكم».

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَعُدُّونَ﴾، بالياءِ والتّاء)، بالياءِ التَّحتانيّ: ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسَائيُّ، والباقونَ: بالتاء[2].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٦٣).

(٢) وحُجَّةُ مَنْ قرأ بالتاء أنّ التاءَ أعمُّ، لأنّه عنى النّاسَ كلَّهم، فكأنه قال: كألفِ سنة مما تعدّون أنتم=

مِثلَكم ظَالـمِينَ قد أنظرتُهم حِينًا ثم أخذتُهم بالعَذابِ، والـمَرجِعُ إليَّ وإلى حُكمي.

فإن قلت: لِمَ كانت الأولى معطوفةً بالفاء، وهذه بالواو؟ قلت: الأُولى وَقَعَت بَدَلًا عَن قولِه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ وأمّا هذه فحُكمُها حُكمُ ما تقدَّمَها مِن الجُملتَينِ المَعطوفتَينِ بالواو، أعني قولَه: ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾.

قولُه: (الأُولى وقَعَتْ بَدَلًا عن قولِه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾، وأمّا هذه فحُكمُها حُكمُ ما تقدَّمها منَ الجملَتَيْن)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: أراد أنّ مجموعَ قولِه: ﴿فَكَأَيِّن﴾ إلى آخِرِه حُكمُه حُكمُ ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ في أنهُ كان متعقِّبًا لِما تقدَّمَه حتّى لو لم يكنْ قولُه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ صَلُحَ أن يكونَ هذا في مكانِه.

وقلتُ: الفَرْقُ بينَهما أنّ قولَه: ﴿فَكَأَيِّن﴾، إلى آخِرِه، مُتعقِّبٌ بجُملةِ ما تقَدَّمَه؛ لأنّ إهلاكَ الجماعةِ المذكورينَ مِن قولِه: ﴿نُوحٍ وَعَادٌ﴾ إلى قولِه: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ إهلاكٌ كثير، فمعنى «كأيِّنْ» إلى آخِرِه مِن لوازم ما تقَدَّم فكانَ متعقبًا لهُ، فوَجَبَ أن يكونَ بالفاءِ بخلافِ قولِه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا﴾ إلى آخِرِه؛ لأنّ ما قبلَه لم يَستلزِمْه، فيجبُ أن يكونَ بالواو، وليُفيدَ اجتماعَهما في الحصُول. تَمّ كلامُ صاحبِ «الفرائد».

وقلتُ: «ثُمّ» في قولِه: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ﴾ في الآيةِ السابقة لعَطْفِ ﴿أَخَذْتُهُمْ﴾ على ﴿أَمْلَيْتُ﴾، وكلاهُما مُسبَّبانِ عن تكذيبِ القومِ الرُّسُلَ، والفاءُ في ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ للتعقيبِ لا غيرُ، فإنهُ عقَّبَ قولَه: ﴿أَخَذْتُهُمْ﴾ بما يُستحضَرُ للسّامع مما يُتعجَّبُ لهُ منَ الاستفهام عن حالِ تلك الأَخْذة، وهُو أيضًا منهم، فَعقَّبَ بقولِه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ الآية ليكشِفَه كشفًا تامًّا، أو يَبْدِلَ منهُ إيضاحًا كما قال، وأمّا قولُه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ بالواوِ فمنسوقةٌ على قولِه: ﴿لَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾، والمعنى: كيف يَستعجِلونَك بالعذابِ والحالُ أنهُ لا بُدَّ أن يُصيبَهم ما وَعَدَ

= وهم. وحجّةُ من قرأ بالياء أنَّ قبله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ فكذلك «يعدّون» إخبار عنهم. انتهى بتصرُّفٍ من «حجة القراءات»، ص ٤٨٠.

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ ٤٩-٥١].

يُقال: سَعيتُ في أمرِ فُلان، إذا أصلَحَه أو أفسَدَه بسَعيِه. وعاجَزَه: سابَقَه؛ لأنَّ كُلَّ

ربُّك، وإنّ ذلك عن قريب، أو أنّ الموعودَ شديدٌ مُرُّ المَذاق، وأنّ سُنّةَ الله في الإنظارِ ثُم الاستئصال جاريةٌ في الأُمم الخالية، فماذا يَستعجِلُ منها المجرِمونَ؟

هذا، وإنّ المصنِّفَ رحمَه اللهُ تعالى ما ذهبَ إلى الحال، بل إلى العَطْفِ على إنكارِ العِلم بوجودِ الجُمَل الأربع وحصُولِها[١]، أي: أخبرَ عنِ استعجالِهمُ العذابَ، وعن أنّ اللهَ تعالى لا يُخلِفُ وَعْدَه، وعن أنهُ حليمٌ لا يَعجَلُ، وعن أنّ لهم أُسوةً بالأُمم السالفةِ الظالمةِ إذا لم يَعتَبِروا بها، ثُم استدعَى الإنكارَ منَ السامع على مَن يَجمَعُ في عِلمِه ذلك كلَّه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كأنّهم يُجوِّزونَ الفَوْتَ» إلى آخِرِه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ مُعترِضًا بيْنَ الحالِ وعامِلِها.

قولُه: (وعاجَزَهُ: سابَقَه)، الأساس: طلَبْتُه فأعجَزَ وعاجَزَ: إذا سَبَقَ فلم يُدْرَك.

الراغبُ: عَجُزُ الإنسانِ: مُؤخَّرُه، وبه شُبِّه مُؤخَّرُ غيرِه، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ﴾ [القمر: ٢٠]، والعَجْزُ أصلُه: التأخُّرُ عنِ الشيء، وحصولُه عندَ عَجُزِ الأمرِ، أي: مؤخَّرِه كما ذُكِرَ في الدُّبُر، وصار في التعارُفِ اسمًا للقُصُورِ عن فعلِ الشيء، وهُو ضدُّ القُدرة، قال تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾، وأعجزتُ فلانًا، وعَجَّزْتُه، وعاجَزْتُه، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥]، وقُرِئَ: «مُعَجِّزينَ»، فـ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾. قيل: معناهُ: ظاهرينَ، ومُقدِّرينَ أنّهم يعجزونَنا؛ لأنّهم حَسِبوا أنْ لا بَعْثَ ولا نُشور، فيكونَ ثوابٌ وعقابٌ، وهذا في قولِه[٢]: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، ومُعَجِّزينَ: يَنسُبونَ مَن تَبع النبيَّ ﷺ إلى العَجْز، وذلك نحوَ: جَهَّلْتُه، وقيل: يعني: مُثبِّطينَ، أي: مُثبِّطينَ الناسَ عن النبيِّ ﷺ، كقوله

---

(١) في (ط): «وحصولها».

(٢) في «مفردات القرآن» وهذا في المعنى كقوله.

واحِدٍ مِنهُما في طَلَبِ إعجازِ الآخَرِ عن اللَّحاقِ به، فإذا سَبَقَه قيل: أعجَزَه، وعَجَزه. والـمَعنى: سَعَوا في مَعناها بالفَسادِ مِن الطَّعنِ فيها، حيثُ سمَّوها: سِحرًا، وشِعرًا، وأساطير، ومِن تَثبيطِ النّاسِ عنها سابِقين أو مُسابِقينَ في زَعمِهم وتقديرِهم، طامِعينَ أن كيدَهُم للإسلامِ يَـتِمُّ لَهم.

فإن قلت: كان القياسُ أن يُقال: إنما أنا لكم بشيرٌ ونذير، لِذِكرِ الفريقَيْنِ بعده. قلت: الحديثُ مَسوقٌ إلى المُشركين. ....

تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٥] والعجوزُ سُمِّيتْ لِعَجْزِها عن كثيرٍ منَ الأمور[1].

قولُه: (سابقين)، هُو حالٌ مِن فاعل ﴿سَعَوْا﴾ في معناها، على أنّ ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾: مُغالِبينَ مُعانِدين؛ لأنّ المُغالَبةَ حينَئذٍ للمبالغة، ولهذا قال: «سَمَّوْها سحرًا وشعرًا وأساطيرَ، وثبَّطوا الناسَ عنها»، وقولُه: «أو مُسابِقين» على معناهُ: ظانِّينَ مُقدِّرينَ أنهم يُعجِزونَنا بزَعْمِهم، فالمُبالغةُ على حقيقتِها. قال مُحْيي السُّنّة: قرَأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: مُعَجِّزينَ، بالتشديد، أي: مُثبِّطينَ الناسَ عنِ الإيمانِ، والباقونَ: مُعَاجِزينَ بالألِف، أي: مُعانِدينَ مُشَاقِّين[2]. وقال قَتادةُ: ظانِّينَ مُقدِّرينَ أنهم يُعجزونَنا بزَعْمِهم أنْ لا بَعْثَ ولا نُشورَ ولا جنّةَ ولا نار. وقيل: مُعاجِزينَ، يريدُ كلُّ واحِدٍ أن يُظهِرَ عَجْزَ صاحبِه[3].

قولُه: (كان القياسُ أن يُقال: إنّما أنا لكُم بشيرٌ ونَذير)، لأنّ قولَه: يا أيُّها الناسُ، شاملٌ للمشركينَ والمؤمنينَ، على أنهُ فَصَلَ بقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْا﴾ ليُبشِّرَ المؤمنين، ويُنذِرَ الكافرين.

قولُه: (الحديثُ مَسُوقٌ إلى المشركين)، وذلك أنـهُ تعالى لمّا قال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا﴾ وبيّنَ كيفيّةَ ظُلمِهم بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَـٰرِهِم﴾، وبقولِه:

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٢) انظر: «حجة القراءات»، ص ٤٨٠.

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٣٩٢).

﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾، وبقولِه: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ أمَرَ نبيَّهُ صَلَواتُ الله عليه بأنْ يُنذِرَهُم العذابَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ إلزامًا للحُجّة، وإزاحةً للعِلّة، ثُم شَرَعَ في مُقاتَلتِهم، ولمّا كان الإحسانُ إلى المؤمنينَ مما يَغُمُّهم ويَغيظُهم، كان داخلًا -بهذا الاعتبارِ- في معنى التخويفِ والإنذار.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقال ـ واللهُ أعلم ـ: إنّ الآيةَ واردةٌ لبيانِ ما يترتَّبُ على الإنذارِ منَ انتفاعِ مَن قَبِلَه، وهلاكِ مَن رَدَّه، فكأنهُ قيل: أَنذِرْ يا محمدُ هؤلاءِ الكفَرةَ وبالغْ فيه، فمَن قَبِلَ منكَ وآمَنَ فلهُ الثوابُ، ومَن دامَ على ما كان في إبطالِ ما جئتَ به وسَعَى فيه فقد أدَّيتَ حقَّك فقاتِلْهم لِيُعذِّبهمُ اللهُ تعالى في الدُّنيا بالقَتْل وفي الآخِرة بالجحيم، فلا يكونُ ذِكرُ المؤمنينَ لاغتمامِهم. ويَعضُدُ هذا التأويلَ ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي موسَى، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إنّ مَثلي ومثَلُ ما بَعَثني اللهُ به كمثَلِ رجُلٍ أتى قومَه فقال: يا قومُ، إنّي رأيتُ الجيشَ بعَيْني، وأنا النّذيرُ العُرْيان، فالنّجاءَ النّجاءَ، فأطاعتْه طائفةٌ مِن قومِه، فأدْلَجوا[١] وانطَلَقوا على مَهْلِهم فنَجَوْا، وكذَّبتْ طائفةٌ منهم فأصبَحوا مكانَهم فصَبَّحَهمُ الجيشُ فأهلَكَهم واجتاحهم، فذلك مثَلي ومثَلُ مَن أطاعني واتَّبَعَ ما جئتُ به، ومثَلُ مَن عصَاني وكذَّبَ ما جئتُ به منَ الحقّ»[٢].

وقريبٌ مِن هذا المعنى ما ذكَرَهُ الإمامُ وقال: إنهُ تعالى أمَرَ رسُولَه ﷺ أن يُديمَ لهمُ التخويفَ والإنذار، وأن لا يَصُدَّه ما يكونُ منهم منَ استعجالِ العذابِ على سَبيل التَهكُّم، وأردَفَ ذلك بأنّ أمَرَهُ بوَعْدِهم ووعيدِهم؛ لأنّ المُنذِرَ إنّما يكونُ مُنذرًا إذا قَرَنَ الوَعْدَ بالوعيد[٣].

وقلتُ: ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ يعني: ينبغي لكَ أن تعزمَ على الإنذارِ وتُديمَه، ولا يَلحَقكَ فُتورٌ لا مِن قِبَلِ شياطينِ الإنس،

(١) من الإدلاج: وهو السيرُ في أولِ الليل.
(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨٢)، ومسلم (٢٢٨٣).
(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٤٦).

و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: نِداءٌ لهم، وهُم الذينَ قيلَ فيهم: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ووُصِفوا بالاستِعجال. وإنها أقحِمَ المؤمنون وثوابهم ليغاظوا.

[﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ ٥٢].

﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ دليلٌ بيِّنٌ على تَغايُرِ الرَّسولِ والنَّبي. وعن النَّبيِّ ﷺ أنه سُئِلَ عن الأنبياءِ، فَقال: «مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشرونَ ألفًا» قيل: فكَم الرُّسلُ مِنهم؟ قال: «ثلاثُ مئةٍ وثلاثةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا». والفَرقُ بينَهما: أن الرَّسولَ مِن الأنبياء: مَن جَمَعَ إلى المُعجِزةِ الكتابَ المُنزَّلَ عليه. والنَّبيَّ غيرَ الرَّسول: مَن لَم يُنزَل عليه كِتابٌ، وإنّما أُمِرَ أن يَدعوَ الناسَ إلى شَريعةِ مَن قبلَه.

وهمُ المشركونَ، مِن تكذيبِهم واستهزائهم، ولا مِن قِبَلِ شياطينِ الجنِّ وإلقائهمُ الوَسْوسةَ إليك، واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السَّبيل.

النِّهاية: «أنا النَّذيرُ العُرْيان»، خَصَّ العُرْيانَ[1]؛ لأنه أغرَبُ وأشنَعُ عندَ المُبصِرِ، وذلك أنّ ربيئةَ[2] القوم وعَيْنَهم يكونُ على مكانٍ عالٍ، فإذا رأى العدُوَّ قد أقبَلَ نَزَعَ ثوبَه وألاحَ به ليُنذِرَ قومَه، ويبقَى عُرْيانًا.

قولُه: (مئة ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفًا)، رَوَينا في مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حَنْبلٍ رضيَ اللهُ عنهُ، عن أبي أُمَامةَ، قال أبو ذَرّ: قلتُ: يا رسُول الله، كم وفاءُ عدّةِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلام؟ قال: «مئة ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفًا، الرُّسُلُ مِن ذلك ثلاث مئة وخمسةَ عشَرَ جَمًّا غفيرًا»[3].

قولُه: (أنّ الرسُولَ منَ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ: مَن جَمَعَ إلى المُعجزةِ الكتابَ... والنبيّ...: مَن لم يُنزَلْ عليه كتابٌ)، قال الإمامُ: الأَوْلى أنّ مَن جاءه المَلَكُ ظاهرًا، أو أمَرَه بدعوةِ الخَلْقِ

---

(١) قوله: «خصّ العريان» ساقط في (ط).

(٢) وهو الطليعة الذي يتقدّم القومَ.

(٣) أخرجه الأمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٤٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٨٨)، وابن حبان (٣٦١) بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، وآفتهُ إبراهيم بن هشام الغسّاني، كذّبه أبو حاتم، وقال الذهبي: متروك.

والسَّببُ في نُزولِ هذه الآية: ....

فهُو رسُولٌ، ومَن رأى في النَّوم أو أخبَرَه رسُولٌ بأنهُ نبيٌّ فإنهُ نبيٌّ، لِما يَلزَمُ مِن ذلك القولِ: إنّ إسحاقَ ويعقوبَ وأيُّوبَ ويونُسَ وهارونَ وسُليمانَ عليهمُ السَّلامُ لم يكونوا رُسُلًا(١).

وقال القاضي: الرسُولُ: مَن بَعَثَه اللهُ بشريعةٍ مجدَّدة، يدعو الناسَ إليها، والنبيُّ يَعُمُّه، وهُو: مَن بَعَثه اللهُ لتقريرِ شَرْعٍ سابِقٍ كأنبياءِ بني إسرائيلَ الذين كانوا بيْنَ موسى وعيسى عليهما السَّلامُ، فهُو نبيٌّ(٢).

قولُه: (والسببُ في نزولِ هذه الآية) إلى آخِرِه، قال القاضي: وهُو مردودٌ عندَ المحقِّقين، وإنْ صَحَّ فابتلاؤه ليتميَّزَ به الثابتُ على الإيمانِ عن المُتزلزِلِ فيه(٣). وقال الإمامُ الداعي إلى الله: هذه الرِّوايةُ باطلةٌ موضُوعة، ويَدُلُّ عليه الكتابُ والسُّنّةُ والمعقول. أمّا الكتابُ فقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦]، وقولُه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، فلو أنهُ ﷺ قرَأَ عَقِيبها: تلك الغَرانيقَ العُلى، لكان قد ظَهَرَ الخُلْفُ في الحال، وهذا لا يقولُه مسلمٌ، وقولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] وقولُه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦].

وأمّا السُّنةُ فمَا رُوِيَ عن محمدِ بن إسحاقَ بن خُزَيمةَ أنهُ سُئلَ عن هذه القصّة قال: إنّها مِن وَضعِ الزَّنادقة، وصَنَّفَ فيه كتابًا. وقال الإمامُ أبو بكرٍ البيهقيُّ: هذه القصّةُ غيرُ ثابتةٍ من جهةِ النَّقل، ثُم أخذَ يتكلَّمُ في أنّ رُواةَ هذه القصّةِ مطعونونَ، وقد رَوَى البخاريُّ في «صَحيحِه»: «أنّ رسُولَ الله ﷺ قرَأَ سُورةَ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ وسجَدَ فيها المسلمونَ والمشركونَ والجِنُّ والإنسُ»، وليس فيه حديثُ الغَرانيق. ورُوِيَ هذا الحديثُ مِن طُرُقٍ كثيرةٍ وليس فيها حديثُ الغَرانيق(٤).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٤٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٣٣).

(٣) المصدر السابق (٤: ١٣٤).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥٠)، وانظر الحديثَ المذكور في «صحيح البخاري» (٤٨٦٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٢٨٧).

....

وقلتُ: رَوَيْنا عنِ البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والدارِميِّ والنَّسائيِّ، عنِ ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعود، «أنّ رسُولَ الله ﷺ قرَأَ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ فسجَدَ فيها وسَجَدَ مَن كان معَهُ، غيرَ أنّ شيخًا[١] من قُرَيْش أخذَ كفًّا مِن حصىً أو تُرابٍ فرَفَعَه إلى جبهتِه وقال: يكفيني هذا»[٢].

ورَوَى البخاريُّ أيضًا والتِّرمذيُّ، عنِ ابنِ عبّاس، أنّ رسُولَ الله ﷺ سَجَدَ في النَّجم وسَجَدَ معَه المسلمونَ والمشركونَ والجِنُّ والإنسُ[٣].

وتتَبَّعتُ «جامعَ الأصُول» أجمَعَ، وأكثَرَ «مسنَدِ الإمام أحمَدَ»، وما عثَرْتُ على هذه الرِّوايةِ مِن شيء[٤]. وأمّا محُيي السُّنّة فقد رَوَاهُ في «المَعَالِم»[٥] مِن غيرِ طريقِ المحدِّثين، واللهُ تعالى أعلم.

روى الشيخ محيي الدين في «شرح صحيح مسلم» عن القاضي عياض[٦]: أنه قال: ما يرويه الأخباريون والمفسّرون أنّ سبب سجدة رسول الله ﷺ والمشركين في «النجم» هو ما جرى على لسانه ﷺ من الثناء على الأصنام: فباطلٌ لا يصحُّ فيه شيء لا من جهة النقل ولا من جهة العقل؛ لأنّ مدح إلهٍ غير الله كفرٌ، ولا يصحُّ نسبةُ ذلك إلى رسول الله ﷺ ولا تقوّله إلى الشيطان على لسانه، إذ لا يصحُّ تسليطُ الشيطان على ذلك.

وذكر الشيخ أبو منصور الماتريدي في كتاب «قصص الأتقياء»: الصواب: أنّ قوله: تلك الغرانيق العُلى، من جملة إيحاء الشيطان إلى أوليائه من الزنادقة حتى يلقُوا بين الضعفاء

---

(١) هو أمية بن خلف كما في بعضِ مصادر التخريج والشروح.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٧)، ومسلم (٥٧٦)، وأبو داود (١٤٠٨)، والدارمي (١٥٠٦)، والنسائي (٢: ٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٧١)، والترمذي (٥٧٥).

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «وما عثرت من هذه الرواية على شيء».

(٥) «معالم التنزيل» (٥: ٣٩٣).

(٦) هو العلامة الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبي، إمام أهل الحديث في وقته، توفي سنة ٥٤٤هـ.

وأرقّاء الدِّين؛ ليرتابُوا في صحّة الدِّين القويم، وحضرةُ الرسالة بريئة من مثلِ هذه الرواية، والله أعلم[١].

وأمّا المعقولُ فكثيرةٌ، منها: أنا لو جوَّزْنا ذلك ارتفعَ الأمانُ ولبَطَلَ قولُه: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، فإنّ الزِّيادةَ في الوَحْي كالنُّقصانِ فيه[٢]، وقولُ مَن قال: إنهُ ﷺ لشدّةِ حِرصِه على إيمانِ قومِه أدخلَ هذه الكلمةَ مِن نفسِه ثُم رجَعَ عنها: مردودٌ لا يرغَبُ فيه مسلمٌ، لِما يَلزَمُ من الخيانةِ في الوَحْي، والعياذُ بالله تعالى منها. ومَن قال: إنهُ سَهوٌ وسَبْقٌ للّسان، أيضًا كذلك، لزوالِ الوثوق، ولأنّ الساهيَ لا يقَعُ منهُ مثلُ هذه الألفاظِ المسموعةِ المطابقةِ لألفاظِ السُّورة. وقولُ القائل: إنهُ تكلّمَ الشّيطانُ بذلك، أيضًا مردودٌ؛ لاحتمالِ أمثالِه في سائرِ كلامِه، ولقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٩٩]. وإذا بَطَلَ هذا فنقولُ: التمنّي جاء على وجهَيْنِ، أحَدُهما: تمنّي القلب، قال أبو مسلم[٣]: التمنّي: التقديرُ، وتمَنّى: تفعَّلَ، من: مَنَّيْتُ، ومَنّى لكَ: قدَّرَ لك. وثانيهما: القراءةُ، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، ولأنّ الأُمّيَّ لا يَعلَمُ القرآنَ منَ المصحف، وإنّما يَعلَمُه قراءةً، قال حسّان:

تمَنَّــى كتــابَ الله أوّلَ ليلةٍ   وآخرَها لاقى حِمامَ المقادرِ[٤]

وهذا أيضًا فيه معنى التقدير، فإنّ التاليَ مُقدِّرٌ للحروفِ يذكُرُها شيئًا فشيئًا. وإذا قُلنا: إنّ التمنّي بمعنى القراءة، فمعنى الآية: قرَأَ ما يجوزُ أن يَسْهوَ الرسُولُ ﷺ فيه، ويَشتبهُ القارئُ، دونَ ما رَواه، وهذا هُو الظاهرُ، لقولِه: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، وإذا قُلنا: إنهُ بمعنى تَمَنّي القلبِ، فالمرادُ: إذا أراد فعلًا تقرُّبًا إلى الله تعالى ألقَى

(١) من قوله: «روى الشيخ محيي الدين» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).
(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥١).
(٣) الأصبهاني، من مُفسّري المعتزلة. سبقت ترجمتُه.
(٤) لم أجده في «ديوانه»، وهو من مرثيته في عثمان بن عفان رضي الله عنه.

أنَّ رَسولَ الله ﷺ لمّا أعرَضَ عنه قومُه وشاقُّوه، وخالَفَه عشيرَتُه ولم يُشايِعوه على ما جاءَ به: تمَنّى لِفَرطِ ضَجَرِه مِن إعراضِهم، ولِحِرصِه وتهالُكِه على إسلامِهم أن لا يَنزِلَ عليه ما يُنَفِّرُهم، لعلَّه يَتَّخِذُ ذلكَ طَريقًا إلى استمالَتِهم واستِنزالِهم عن غَيِّهم وعِنادِهم، فاستَمرَّ به ما تَمَنّاه حتّى نَزَلت عليه سورة ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ [النجم: ١] وهو في نادي قومِه، وذلك التَّمَنّي في نَفسِه، فأخَذَ يقرؤُها فلمّا بَلَغَ قولَه: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]: ﴿أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ التي تمَنّاها، أي: وَسوَسَ إليه بما شَيَّعَها به، فسَبَقَ

الشَّيطانُ في فِكرِه ما يُخالِفُه فيَرجِعُ إلى الله تعالى في ذلك فيرفَعُ اللهُ تعالى ذلك الغَلَطَ وتلك الوَسْوسةَ عن القلب، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وقال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وقال تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]. ورَوى صاحبُ «المطلع» عن جُمهورِ مشايخِه ما يَقرُبُ مِن هذه الكلماتِ كلِّها إلى آخِرِها[1].

وقال السَّجاوَنْديُّ: كلُّ نبيٍّ يتَمنّى إيمانَ قومِه فيُلقي الشيطانُ في أمنيتِه بما يُوسوِسُ إلى النبيِّ بالخَطَراتِ المُزعجةِ عندَ تباطؤِ القوم عنِ الإيمان، أو تأخُّرِ نَصرِ الله، وإن ثَبَتَ تلك الغَرانيقُ العُلَى، منها الشفاعةُ تُرتَجى، على أنهُ خَرَجَ مَخرَجَ الكلام على زَعْمِهم، أو على الإنكار.

قولُه: (بما شَيَّعَها به)، أي: بالذي شَيَّعَ الشَّيطانُ الأُمنيةَ به، أي: أتبَعَها به. يقال: حَيَّاكُمُ اللهُ وأشاعَكُم السَّلامَ، أي: جعلَه صاحبًا وتابِعًا، والباءُ: باءُ الآلة. الراغبُ: التمنِّي تقديرُ شيءٍ في النفس، وتصويرُهُ فيها، وذلك قد يكونُ عن تخمينٍ وظَنٍّ لا عن رُؤيةٍ وبناءٍ على أصل، لكنْ لمّا كان أكثرُه عن تخمينٍ وظنٍّ صارَ الكذِبُ لهُ أملَكَ، فأكثرُ التمنّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، قال تعالى: ﴿أَمۡ لِلۡإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤]، والأُمنيةُ: الصُّورةُ الحاصلةُ في النفسِ مِن تمنّي الشيءِ. ولمّا كان الكذِبُ: تصوُّرَ ما لا حقيقةَ لهُ وإيرادَه باللَّفظ، صار

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥٠-٥٤).

لسانُه على سَبيلِ السَّهوِ والغَلَطِ إلى أن قال: تِلكَ الغرانيقُ العُلى، وإنَّ شفاعَتَهنَّ لتُرتَجى. ورُوي: «الغرانِقة»، ولم يَفطَن له حتّى أدرَكته العِصمةُ فتنَبّه عليه، وقيل: نبَّهه جبريلُ عليه السَّلام. أو تَكَلَّمَ الشَّيطانُ فأسمَعَه النّاس. فلما سَجَدَ في آخرِها سَجَدَ مَعه جميعُ مَن في النّادي وطابَت نفوسُهم، وكانَ تَمكينُ الشَّيطانِ مِن ذلكَ محنةً مِن الله وابتلاء، زادَ المُنافقونَ به شَكًّا وظُلمة، والمُؤمنونَ نُورًا وإيقانًا. والمَعنى: أن الرُّسُلَ والأنبياءَ مِن قبلِكَ كانت هِجِّيراهُم كذلكَ إذا تَمَنَّوا مِثلَ ما تَمَنَّيت، مَكَّنَ اللهُ الشيطانَ ليُلقِيَ في أمانيِّهم ما ألقى في أمنِيَّتِك، إرادةَ امتِحانِ مَن حولَهم، واللهُ سبحانَه له أن

التمنِّي كالمبدَأ للكذِب فصَحَّ أن يُعبَّرَ عنِ الكذِبِ بالتمنِّي، وعلى ذلك ما رُوِيَ عن عثمانَ رضيَ اللهُ عنهُ أنه قال: «ما تغنَّيتُ ولا تمنَّيتُ منذُ أسلمتُ»[1]، وقولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] قال مجاهدٌ رضيَ اللهُ عنهُ: معناهُ: إلّا كذِبًا[2]. وقال غيرُه: إلّا تلاوةً مجرَّدةً عن المعرفةِ من حيثُ إنّ التّلاوةَ بلا معرفةِ معنًى تجري عند صاحبِها مجرَى أمنيةٍ تمنَّتها النفسُ على التخمين، وقولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ أي: في تلاوتِه.

وقد تقدَّمَ أنّ التمنِّي كما يكونُ عن تخمينٍ وظَنّ، فقد يكونُ عن رُؤيةٍ وبناءٍ على أصل، ولمّا كان النبيُّ ﷺ كثيرًا ما كان يُبادرُ إلى ما نزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ على قلبِه حتّى قيلَ لهُ: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤]، سَمّى تلاوتَه على ذلك تمنِّيًا، وَنبَّه أنّ للشّيطانِ على مثلِه تَسَلُّطًا في أمنيتِه، وذلك مِن حيثُ بيَّنَ أنّ العجلَةَ مَن الشّيطان[3].

قولُه: (تلك الغَرانيقُ)، النِّهاية: الغَرانيقُ هاهُنا الأصنامُ، وهِي في الأصل: الذكورُ مِن طيرِ الماء، واحدُها غُرنُوقٌ وغُرْنيقٌ، وسُميّ به لبياضِه، وكانوا يزعُمونَ أنّ الأصنامَ تُقرِّبُهم إلى الله تعالى، وتشفَعُ لهم، فشُبِّهت بالطُّيورِ التي تَعْلو في السّماءِ وترتفع.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١١)، وأبو يعلى (٣٩٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٩٢١)، وغيرهم بإسنادٍ ضعيف.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١: ١٥٢).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «مفردات القرآن» ص ٧٧٩.

يَمتَحِنَ عباده بما شاءَ مِن صُنوفِ المِحَنِ وأنواعِ الفِتَن، ليُضاعِفَ ثوابَ الثّابتين، ويزيدَ في عِقابِ الـمُذَبذَبين. وقيل: «تمَنّى»: قَرَأ. وأنشد:

تمنى كِتابَ الله أوّلَ لَيلة تمَنّي داوُدَ الزَّبُورَ على رِسْلِ

و«أمنيَّته»: قراءته. وقيل: «تِلكَ الغَرانيق»: إشارةٌ إلى المَلائكة، أي: هم الشُّفعاءُ لا الأصنام ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ أي: يذهبُ به ويبطِلُه. ﴿ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: يثبِّتُها.

[﴿لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ * وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤۡمِنُواْ بِهِۦ فَتُخۡبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمۡۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ ٥٣-٥٤].

والذين ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾: المُنافِقونَ والشّاكّون. ﴿وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ المُشرِكونَ المُكَذِّبون. ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يُريد: وإنّ هؤلاءِ المُنافِقينَ والمُشرِكين. **وأصلُه: «وإنهم» فوَضَعَ الظّاهِرَ مَوضِعَ الضَّمير قضاءً عليهِم بالظُّلم.**

قولُه: (على رِسْلِ)، النِّهاية: كان في كلامِه ترسيلٌ، أي: ترتيلٌ، يقالُ: ترَسَّلَ الرجُلُ في كلامِه ومَشيِه، إذا لم يَعجَلْ، ومنهُ حديثُ عُمرَ رضي الله عنه: «إذا أذَّنتَ فترسَّلْ»[1]، أي: تأنَّ ولا تعجَلْ.

قولُه: (**وأصلُه: «وإنّهم»، فوَضَعَ الظاهرَ موضعَ الضَّميرِ قضاءً عليهم بالظُّلم**)، أي: إنّ المنافقينَ بتلك الفتنةِ واضِعونَ الشيءَ في غيرِ مَوضعِه، وهُم فيه في شِقَاقٍ بعيد، وكذلك ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾، أصلُه: وإنّ اللهَ لَهادِيهم، فقوبِلَ

---

(١) أخرجه الدار قطني في «السنن» (١ : ٢٣٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢ : ٤٢٨)، موقوفًا على عمر رضي الله عنه. وأخرجه مرفوعًا الترمذي (١٩٥)، والبيهقي «السنن الكبرى» (٢ : ٤٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٧٣٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أي: ليَعلَموا أنّ تمكينَ الشّيطانِ مِن الإلقاء، هو الـحَقُّ مِن ربِّكَ والحِكمة: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إلى أن يَتأوَّلوا ما يَتشابَهُ في الدِّينِ بالتّأويلاتِ الصَّحيحة، ويَطلُبوا لِما أشكَلَ منه المَحمَلَ الذي تَقتَضيهِ الأصولُ الـمُحكَمةُ والقَوانينُ المُمَهَّدة، حتّى لا تلحَقَهم حَيرةٌ، ولا تعتَرِيَهم شُبهةٌ ولا تَزِلَّ أقدامُهم. وقُرِئ: «لهادٍ الذين آمنوا» بالتّنوين.

[﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ ٥٥].

الضَّميرُ في ﴿مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ للقُرآنِ أو للرَّسولِ ﷺ. «اليَومُ العَقيم»: يومُ بَدر، وإنّما وُصِفَ يَومُ الـحَربِ بالعَقيم؛ لأنَّ أولادَ النِّساء يُقتَلونَ فيه، فيَصِرنَ كأنَّهنَّ عُقُمٌ لَم

﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وقولُه: ﴿لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ بقولِه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

قولُه: (الضَّميرُ في ﴿مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ للقرآن، أو للرّسُول ﷺ)، ويَجوزُ أن يكونَ لِـ﴿مَا يُلْقِي﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وُضعَ موضعَ المُضمَر، أي: لا يزالونَ في مِرْيةٍ وهُمُ الشاكُّونَ الذين في قلوبِهم مَرَضٌ، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ المنافقونَ والشّاكّون.

قولُه: (وإنّما وُصِفَ يومُ الحَرْبِ بالعَقيم)، إلى آخِرِه، عَلَّلَ تفسيرَ وَصْفِ اليوم بالعقيم على وجوهٍ.

أحَدُها: أنهُ على الإسنادِ المَجَازيِّ، أسنَدَ العقيمَ إلى اليوم، لكونِه صِفَتَه، على نحوِ قولِه تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]. أصلُه: يَجعَلُ اللهُ الوِلْدانَ في ذلك اليوم شِيبًا، فالمعنى: يومٌ يعقمُ اللهُ النساءَ فيه، أي: يَصِرْنَ ثَكْلَى، فأسنَدَ «العقيم» إلى «اليوم» مبالغةً، كقولِك: نهارُه صائم، وليلُه قائم، ولِما أنّ العقيمَ بمعنى ثَكْلَى في هذا الوَجْهِ قيل: «كأنّهنّ عُقُمٌ».

وثانيها: أنهُ مِن بابِ الاستعارةِ المَكْنيّة، فالمُستعارُ لهُ اليومُ، والمُستعارُ منهُ المرأةُ، والجامعُ: فُقدانُ النتيجة، وكما أنّ المرأةَ إذا فَقَدتِ الوَلَدَ وُصِفَت بالعُقْم، أي: الثكل، كذلك اليوم إذا فُقِدَ فيه المُحارِبُونَ يوصَفُ بالعُقْم كأنهُ أُمُّهم، ومثْلُه قولُهم: ابنُ اليوم، وأبناءُ

يَلِدن، أو لأنَّ المُقاتِلينَ يُقالُ لهم أبناءُ الحَرب، فإذا قُتِلوا وُصِفَ يَومُ الحَربِ بالعَقيمِ على سَبيلِ المَجاز. وقِيل: هو الذي لا خَيرَ فيه، يُقال: ريحٌ عقيم؛ إذا لَم تُنشِئ مَطَرًا ولَم تَلقَح شَجَرًا. وقِيل: لا مَثَلَ له في عِظَمِ أمرِه، لقتالِ الملائكةِ عليهم السَّلامُ فيه. وعن

الزَّمان، وأبناءُ الحَرْب، والاستعارةُ واقعةٌ في اليوم بأنْ شَبَّهَ اليومَ بالمرأةِ في فِقْدان، مُشتملةً تشبيهًا بليغًا، ثُم تُوهِّم أنّ اليومَ هي المرأةُ على سَبيلِ التخييل، ثُم أطلَقَ اليومَ الذي هو اسمُ المُشبَّه، وأُريدَ به اليومُ المُتخيَّلُ، والقرينة نسبةُ العقيم إليه.

وثالثُها: أنهُ من التَّبعيّة، فالمستعارُ منهُ ما في المرأةِ منَ الصِّفةِ التي تمنَعُ منَ الحَمْل، والمستعارُ لهُ ما في اليوم من عَدَم الخَيْر، فشُبِّه عَدَمُ الخيرِ بمَنْع الحَمْل، ثُم سَرَى منَ المصدَرِ إلى الصِّفةِ المُشبَّهة، كقولِ قوم شُعَيْب عليه السَّلامُ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، فالاستعارةُ واقعةٌ في العَقيم.

ورابعُها: أن يُكَنَّى بمجموع قولِه: ﴿يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾ عن شِدّتِه وفَظَاعتِه، كما يُقالُ: إنّ النساءَ بمثْلِه عَقيمٌ(١).

قال الحَماسيُّ:

عَقِمَ النســاءُ أن يَلِدْنَ بمثْلِه ... إنّ النســاءَ بمثلِــه لَعقيمُ(٢)

والضَّميرُ في «لا مثْلَ لهُ» و«أمره»: للعذاب، وفي «فيه»: لليوم.

---

(١) في (ط): «عقم».

(٢) البيت لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحيِّ قاله في مدح النبي ﷺ. ومن الواضح أن الشطر الأول في رواية الطيبي مكسورٌ من ناحية الوزن، كما أن عبارة «عقيم» التي ساق البيتَ مستشهدًا عليها ليست في رواية «الحماسة»، وإنما فيها: «عُقُمٌ» جمع «عقيم»، وبقية الأبيات تشهد لذلك، حيث إن الشطر الأخير يتضمن إحدى الظواهر العروضية النادرة، وهي «الحذَذ»، وهو حذف الوتدَ الأخير من آخر التفعيلة «متفاعلن» فتصبح «متفا». والبيت ـ كما في «الحماسة» (٤: ١٦٠٥) بشرح المرزوقي ـ مع الذي قبله:

إن البيــوتَ معــادنٌ فنِجارُهُ ... ذهــبٌ وكــلُّ بيــوتِهِ ضَخمُ

عَقِمَ النســاءُ فــما يلِدْنَ شَــبيهَهُ ... إن النســاءَ بمِثــلِه عُقُــمُ

الضَّحاكِ: أنه يومُ القِيامة، وأنّ الـمُرادَ بالسّاعة: مُقدِّماتُه، ويجوزُ أن يُرادَ بالسّاعة، وبيَومٍ عَقيم: يَومُ القِيامة، وكأنه قِيل: حتّى تأتِيَهم السّاعة أو يأتِيَهم عذابُها، فوَضَع ﴿يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾ مَوضِعَ الضَّمير.

[﴿ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ ٥٦-٥٧].

فإن قُلت: التَّنوينُ في ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾ عَن أيِّ جُملةٍ يَنوب؟ قلت: تقديرُه: المُلكُ يومَ يؤمِنون، أو يَومَ تَزولُ مِريَتُهم، لقولِه: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾.

[﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ * لَيُدۡخِلَنَّهُم مُّدۡخَلٗا يَرۡضَوۡنَهُۥۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ ٥٨-٥٩].

قولُه: (لقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾)، يعني: دَلَّ على تقديرِ «يؤمنونَ» تارةً، وأخرى «تَزُولُ مِرْيتُهم»: هذه الآية؛ لأنّ الصِّلةَ مشتملةٌ على الكُفر وعلى المِرْيَة، فإذا جُعِلَ المُغيَّا ما دَلَّ عليه الأوّلُ، قُدِّرَ «يؤمنون»، وإذا جُعِلَ ما دَلَّ عليه الثاني قُدِّر: «تَزُولُ مِرْيتُهم».

قال القاضي: التنوينُ في ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾ يَنُوبُ عن الجُملةِ التي دَلَّتْ عليه الغايةُ، والضَّميرُ في ﴿يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ يَعُمُّ المؤمنينَ والكافرين؛ لتفصيلِه بقولِه تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية، وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الثاني دونَ الأوّل تنبيهٌ على أنّ إثابةَ المؤمنينَ بالجنّاتِ تفضُّلٌ منَ الله تعالى، وأنّ عقابَ الكافرينَ مسبَّبٌ مِن أعمالِهم، ولذلك قال: ﴿لَهُمۡ عَذَابٞ﴾ ولم يقُلْ: فأولئك في عذابٍ، كما قال: ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٣٧).

لما جَمَعتْهم المُهاجَرةُ في سَبيلِ الله سَوّى بينَهم في المَوعِد، وأن يُعطى مَن ماتَ مِنهم مِثلَ ما يُعطى مَن قُتِلَ تَفضُّلًا مِنه وإحسانًا. واللهُ عليمٌ بدَرَجاتِ العامِلينَ ومَراتبِ استِحقاقِهم.

﴿حَلِيمٌ﴾ عن تَفريطِ المُفَرِّطِ مِنهم بفَضلِه وكَرَمِه، رُوِيَ أنّ طَوائِفَ مِن أصحابِ رَسولِ الله ﷺ ورَضي عنهم قالوا: يا نبيَّ الله، هؤلاءِ قُتِلوا قد عَلِمنا ما أعطاهُم اللهُ مِن الخَيرِ، ونحنُ نُجاهِدُ مَعَكَ كما جاهَدوا، فما لنا إن مُتنا مَعَك؟ فأنزلَ اللهُ هاتَينِ الآيتَين.

[﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ ٦٠].

تسميةُ الابتِداءِ بالجزاءِ لملابَسَتِه له مِن حَيثُ إنه سَبَب، وذاك مُسَبَّبٌ عنه، كما يَحمِلونَ النَّظيرَ على النَّظيرِ، والنَّقيضَ على النَّقيضِ للمُلابَسة.

قولُه: (تسميةُ الابتداءِ بالجزاء)، المرادُ بالابتداءِ قولُه: ﴿عُوقِبَ بِهِۦ﴾[1]، وبالتسميةِ: تسميتُه عقابًا؛ لأنّ ابتداءَ الفعل لا يُسَمَّى عقابًا؛ لأنّ العقابَ منَ العَقِب، وهو أن يعقبَ الفعلَ الأول، ونحوَه قولُهم: كما تَدِينُ تُدان، كما تُجازِي تُجازَى، أي: كما تفعَلُ تُجازى.

قال الزجّاجُ: الأوّلُ لم يكنْ عقوبةً، وإنّما العقوبةُ: الجزاءُ، ولكنّه سُمِّي عقوبةً؛ لأنّ الفعلَ الذي هو عقوبةٌ كان جزاءً، فسَمَّى الأولَ الذي جُوزيَ به عقوبةً؛ لاستواءِ الفعلَيْنِ في جِنس المكروه، كقولِه تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فالأوّلُ سيئة، والمجازاةُ عليها حسَنةٌ، إلّا أنّها سُمِّيتْ سيّئةً بأنها وقَعَت إساءةً بالمفعولِ به؛ لأنهُ فعَلَ به ما يَسُوؤه[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «وعوقب به»، وأثبتُّ لفظ الآية، ولم يتبين لي وجهٌ لذكر الواو فيه، والله أعلم.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٣٥).

فإن قُلت: كيفَ طابقَ ذكرُ «العفوِّ الغفور» هذا الموضع؟ قلت: **المُعاقِب مبعوثٌ** من جِهةِ الله عزَّ وجَلَّ على الإخلالِ بالعِقاب، والعَفوُ عَن الجاني على طريقِ التَّنزيهِ لا التَّحريم، ومَندوبٌ إليه، ومُستوجِبٌ عندَ الله المدحَ إن آثرَ ما نُدِبَ إليه وسَلكَ سبيلَ التَّنزيه، فحينَ لم يُؤثِر ذلكَ وانتَصرَ وعاقَب، ولَم يَنظُر في قولِه تعالى: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ أي: لا يَلومُه على تَركِ ما بَعثَه عليه، وهو ضامِنٌ لنَصرِه في كَرَّتِه الثّانيةِ مِن إخلالِه بالعَفوِ وانتقامِه مِن الباغي عليه. **ويجوزُ أن يَضمَنَ له النَّصرَ على الباغي، ويعرِّضَ معَ ذلك بما كان أولى به مِن العَفو، ويلوِّحَ به بذكرِ هاتينِ**

قولُه: (المعاقِبُ مبعوثٌ)، بكسرِ القاف، أي: موصًّى بالعَفْو. **الأساس:** بعَثَهُ على الأمرِ، وتواصَوْا بالخَيْرِ، وتباعَثوا عليه، يعني: حَمَلَه اللهُ تعالى على العَفْو، وندَبَهُ إليه، فحين ترَكَ المندوبُ[1] إليه كأنهُ مُذنبٌ، لكنهُ تعالى لا يَأخُذُه به؛ لأنه عَفُوٌّ غَفُور.

قولُه: (فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾)، جوابٌ لقولِه: «فحينَ لم يؤثر ذلك»، وهذا يُؤْذِنُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ خبرُ «مَن عاقَبَ»، وفي الكلام تقديمٌ وتأخير، أي: مَن عاقَبَ بمثْلِ ما عوقِبَ به إنّ اللهَ لَعفُوٌّ غفور، أي: لا يَلُومُه على تَرْكِ الأفضَل، ثُم إذا بُغِي عليه أي: على المظلوم المعاقِبِ في الكرَّةِ الثانية ليَنصُرَنَّه اللهُ على الظالم.

قولُه: (مِن إخلالِه)، قيل: هُو بيانُ «ما بَعثَه»، وقيل: هُو متعلِّقٌ بـ«الثانية»؛ أي: أنهُ أخَلَّ بالعَفوِ كرَّتَيْنِ، فهذه الكرَّةُ هِي الكرَّةُ الثانيةُ مِن إخلالِه بالعَفْو، وليس بشيء، وقيل: هُو متعلِّقٌ بقولِه: لعَفُوٌّ، أي: لعَفُوٌّ مِن إخلالِه: ويجوزُ أن يكونَ بيانًا لقولِه: «تَركَ ما بعثَهُ عليه» أي: لا يَلومُه على إخلالِه بالعَفو.

قولُه: (**ويجوزُ أن يَضمَنَ لهُ النَّصرَ على الباغي، ويُعرِّضَ معَ ذلك بما كان أوْلَى به منَ العَفْو**)، أي: يكونُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ﴾ متّصلًا بقولِه: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ﴾ على بيانِ

(١) قوله: «والمندوبُ» من (ط).

الصِّفتَين. أو دلَّ بذِكرِ العَفوِ والمَغفِرةِ على أنّه قادِرٌ على العُقوبة، لأنه لا يُوصَفُ بالعَفوِ إلّا القادِرُ على ضِدّه.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ ٦١].

الموجِب، وعلى هذا ﴿لَيَنصُرَنَّهُ﴾: خبرُ «مَنْ» كما قالهُ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكَشْف»[(١)]؛ فإنهُ تعالى لمّا قال: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾، اتّجه لسائلٍ أن يسألَ: لماذا يَنصُرُه؟ قال: لأنّ اللهَ لَعفوٌّ غفور[(٢)]، وكان منَ الظاهرِ أن يُقال: إنّ اللهَ يَنصُرُ المظلومينَ، فعَرَّضَ بهاتَينِ الصِّفتَينِ على سَبيلِ الكنايةِ التّلويحيّة؛ لأنهُ أشار إلى المطلوبِ مِن بُعد، يعني: أنه تعالى معَ كمالِ قُدرتِه وغَلَبةِ سُلطانِه لمّا كان مُتصِفًا بهذَينِ الوَصْفَينِ[(٣)]، كان منَ الواجبِ على المُعاقِب معَ عَجْزِه التَخلُّقُ بأخلاقِ الله تعالى منَ العَفوِ عنِ الجاني، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يُلوِّحُ به بذِكرِ هاتَيْنِ الصِّفتَيْن».

قولُه: (أو دَلَّ بذِكْرِ العَفوِ والمغفرةِ على أنهُ قادرٌ)، هذا أيضًا، على أن يكونَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ﴾ تعليلًا للموعِدِ بالنُّصرة، كأنهُ قيل: لَيَنصُرَنَّهُ اللهُ؛ لأنهُ قادرٌ على النُّصرةِ فيعاقِبُ الظالِم. قال الإمامُ: نَزلَتْ في قوم منَ المشركينَ لَقُوا قومًا منَ المسلمينَ لليلَتَيْنِ بَقِيتا منَ المحرَّم فقالوا: إنّ أصحابَ محمدٍ ﷺ يَكرَهُونَ القتالَ في الشَّهرِ الحَرام فاحمِلوا عليهم، فناشَدَهُمُ المسلمونَ بأنْ يَكُفُّوا عن قتالِهم، لحُرمةِ الشَّهر، فأبَوْا فقاتَلوهم فثبَتَ المسلمونَ فنُصِروا، فوقَعَ في أنفُسِهم منَ القتالِ في الشَّهرِ الحرام، فأنزَلَ اللهُ الآية[(٤)]. فعَلى هذا لا يَرِدُ سؤالُ كيفيّةِ المطابقة، ويكونُ أوفَقَ لتأليفِ النَّظم، وذلك أنّ لفظَةَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ فَصْلُ الخطاب، وقولُه: (ومَن عاقَبَ) شروعٌ في قصّةٍ أُخرى لأولئك السادةِ بعدَ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟﴾.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩١٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٦).

(٣) في (ط): «الصفتين».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥٩) و«معالم التنزيل» (٥: ٣٩٧).

﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ذلك النَّصرُ بِسَبَبِ أنه قادِر. ومن آياتِ قُدرَتِه البالِغةِ أنه ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾. أو بِسَبَبِ أنه خالِقُ اللَّيلِ والنَّهارِ ومُصرِّفُهما فلا يَخفى عليه ما يَجري فيهما على أيدي عبادِه مِن الخَيرِ والشَّرِّ والبَغيِ والإنصاف. وأنه ﴿سَمِيعُۢ﴾ لما يَقولون (بَصِيرٌ) بما يَفعَلون.

فإن قلت: ما مَعنى إيلاجِ أحدِ المَلَوَينِ في الآخر؟ قلت: تَحصيلُ ظُلمةِ هذا في مكانِ ضِياءِ ذاكَ بِغَيبوبةِ الشَّمس، وضياءِ ذاكَ في مكانِ ظُلمةِ هذا بطلوعِها، كما يُضيءُ السَّربُ بالسِّراجِ ويُظلِمُ بفَقدِه. وقيل: هو زيادتُه في أحدِهما ما يَنقُصُ مِن الآخرِ مِن السّاعات.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ ٦٢].

وقُرِئ: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياء والتاء. وقَرأ اليَمانيّ: «وأنَّ ما يُدعَون» بلفظ المَبني

قولُه: (أو بسببِ أنهُ خالقُ اللّيلِ والنّهار ومُصرِّفُهما)، فعلى الأوّل: الآيةُ عبارةٌ عنِ القُدرةِ الكاملة، فحينَ عَقَّبَ معنى النُّصرةِ صَلُحَت أن تكونَ عِلّةً لحصُولها، وعلى الثاني: عبارةٌ عنِ العِلم الشامل، ولمّا عَقَّبَ معنى البَغْيِ أوقعَتْ عِلّةً للانتصارِ منَ الظالمِ للمظلوم، ألا ترى كيف جَمَعَ الخَلْقَ مَع التصريفِ ليَستلزمَ العِلمَ فيُرادَ به إثباتُ الانتصار، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا يَخفَى عليه منَ البَغْيِ والإنصاف». وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ على الأوّل: مِن بابِ التكميل، وعلى الثاني: منَ التتميم.

قولُه: (المَلَوَيْنِ)، الجوهري: المَلَوانِ: اللّيلُ والنّهار، والواحدُ ملًا مقصُورٌ. والسَّرَبُ: بيتٌ في الأرض.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياء والتاء)، بالتاء الفَوقانيِّ: نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامر، والباقونَ: بالياء[1].

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٨، و«حجة القراءات»، ص ٤٨٢.

للمَفعول، والواوُ راجِعةٌ إلى ﴿مَا﴾ لأنه في مَعنى الآلِهة، أي: ذلك الوَصفُ بخَلقِ اللَّيلِ والنَّهارِ والإحاطةِ بما يَجري فيهما وإدراكِ كلِّ قولٍ وفعل، بسببِ أنه اللهُ الـحَقُّ الثابتُ إلهيتُه، وأن كُلَّ ما يَدَّعي إلهًا دونَه باطِلُ الدَّعوة، وأنه لا شيءَ أعلى مِنه شأنًا وأكبرَ سلطانًا.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ * لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ٦٣-٦٤].

قُرئ: «مَخْضَرَةً» أي: ذات خضر، على مَفعَلة، كمَبقَلة، ومَسبَعة. فإن قلت: هلّا قيل: «فأصبحَت»؟ ولِمَ صُرِفَ إلى لفظِ المُضارع؟ قلت: لنُكتةٍ فيه، وهي: إفادةُ بقاءِ أثَرِ المَطَرِ زَمانًا بعدَ زمان، كما تقول: أنعمَ عَليَّ فلانٌ عامَ كذا، فأروحُ وأغدو شاكِرًا له ولو قلت: فَرُحتُ وغَدوت؛ لم يَقَع ذلكَ المَوقِع.

فإن قلت: فما لَه رُفِعَ لم يُنصَب جَوابًا للاستِفهام؟ قلت: **لو نُصِبَ لأعطى ما هو عَكسُ الغَرَض،** ....

قولُه: (**لو نُصِبَ لأعطَى ما هُو عكسُ الغَرَض**)، قال صاحبُ «التقريب»: هُو مثْلُ قولِك: ألم أُكرِمْكَ فتَشكُر، رفعُهُ يُثبتُ الشُّكر، ونَصبُه ينفيه؛ لأنّ النَّصبَ بتقديرِ «أنْ»، وهُو علم الاستقبال فيجعلُه مترَقّبًا، والرفْعُ جَزْمٌ بإخبارِه. تلخيصُه: أنّ الرَّفعَ جَزْمٌ بإثباتِه، والنَّصبُ ليسَ جَزْمًا بإثباته، لا أنهُ جَزْم بنَفْيِه. وفيه نَظرٌ؛ لأنّ نَفْيَ الشُّكرِ مِن كونِه جَوابًا للاستفهام؛ لأنّ المعنى: إن رأيتُ إنعامي شكرتَه.

وقال صاحبُ «الفرائد»: لا وَجْهَ لِما ذكَرَهُ صاحبُ «الكشّاف»، ولا يَلزَمُ المعنى الذي ذَكَرَ، بل يَلزَمُ مِن نَصْبِه أن يكونَ مُشاركًا لقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تابعًا له، ولم يكنْ تابعًا لـ ﴿أَنزَلَ﴾ ويكونُ معَ ناصبه مَصْدرًا معطوفًا على المصدرِ الذي تضمَّنَه ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهُوَ الرُّؤيةُ، والتقديرُ: ألم يكنْ لك رُؤيةُ إنزالِ الماءِ منَ السّماءِ فإصباح الأرضِ مُخضَرَّةً، وهذا

....

غيرُ مرادٍ منَ الآية، بلِ المرادُ أن يكونَ إصباحُ الأرض مُخْضَرَّةً بإنزال الماء، فيكونُ حصُولُ اخضرارِ الأرضِ تابعًا للإنزال.

وقلتُ: ويَنصُرُه قولُ أبي البقاءِ: إنّما رُفِعَ ـ أي: ﴿فَتُصْبِحُ﴾ وإن كان قبلَه لفظُ الاستفهام لأمرَيْنِ، أحَدُهما: أنهُ استفهامٌ بمعنى الخبَر، أي: قد رأيت، فلا يكونُ لهُ جوابٌ، والثاني: أنّ ما بعدَ الفاءِ يَنتصبُ إذا كان المُستفهَمُ عنهُ سببًا له، ورؤيتُه لإنزالِ الماءِ لا توجِبُ اخضرارَ الأرض، إنّما يجبُ عن الماء(١).

ورَوَى الزجّاج عن سِيبويه القراءةَ بالرَّفْع لا غيرُ، قال: سألتُ الخليلَ عن هذا فقال: هذا واجبٌ، ومعناهُ التنبيهُ، كأنهُ قال: ألم تسمَعْ إنزالَ الماءِ منَ السّماءِ ماءً(٢)، فكان كذا وكذا(٣).

وقلتُ: فعلى هذا يُمكنُ توجيهُ النَّصْبِ بأنْ يقالَ: إنّ إيثارَ المستقبَلِ في ﴿فَتُصْبِحُ﴾ لاستحضارِ تلك الحالةِ البديعة، وهِي حياةُ الأرض الدّالةُ على القُدرةِ الباهرة، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۞ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٧-٨]، كأنهُ قيل: تَنَبَّهْ لإنزالِنا الماءَ لتتعجَّبَ منهُ على هذه الحالةِ البديعةِ والقُدرةِ الباهرةِ، فيكونَ لك تبْصِرةً وذِكْرى للإنابةِ والخضوع، وأنّ اللهَ يبعَثُ مَن في القُبور، ومِن ثَم ذُيِّلَ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ۞ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وجيء بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ تتميمًا لإرادةِ الإنابة، فيكونُ ﴿فَتُصْبِحُ﴾ بمعنى: تتعجَّبُ مِن إصباحِها.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٧).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولفظ الزجاج في «معاني القرآن»: «أتسمع؟ أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٣٦).

لأنَّ مَعناه إثباتُ الاخضِرار، فينقَلِبُ بالنَّصبِ إلى نفيِ الاخضِرار، مثالُه أن تقولَ لصاحبِك: «ألم ترَ أني أنعمتُ عليكَ فتشكُر» إن نصبته فأنتَ نافٍ لشُكرِه شاكٍ تفريطَه فيه، وإن رفعتَه فأنت مُثبِتٌ للشُّكر. وهذا وأمثالُه ممّا يَجِبُ أن يرغَبَ له مَن اتَّسَمَ بالعِلمِ في عِلمِ الإعراب وتوقيرِ أهلِه.

﴿لَطِيفٌ﴾ واصلٌ علمُه أو فَضلُه إلى كُلِّ شيء، ﴿خَبِيرٌ﴾ بمَصالحِ الخَلقِ ومنافِعِهم.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ * وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ﴾ ٦٥-٦٦].

﴿مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ مِن البهائمِ مُذَلَّلةً للرُّكوبِ في البَرّ، ومِن المَراكِبِ جاريةً في البَحر، وغيرِ ذلك مِن سائرِ المُسخَّرات. وقُرِئ: «والفُلكُ» بالرَّفعِ على الابتِداء ﴿أَن تَقَعَ﴾ كَراهةَ أن تَقَعَ ﴿إِلَّا﴾ بِمَشيئَتِه.

﴿أَحْيَاكُمْ﴾ بعدَ أن كُنتُم جَمادًا تُرابًا، ونُطفة، وعَلَقة، ومُضغة. ﴿لَكَفُورٌ﴾ لـجَحودٌ لِما أفاضَ عليه مِن ضُروبِ النِّعَم.

[﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٦٧].

هو نهيٌ لرسولِ اللّـهِ ﷺ، أي: لا تَلتَفِت إلى قولِهم ولا تُـمَكِّنْهُم مِن أن يُنازِعوك. أو: هو زَجرٌ لهم عَن التَّعرُّضِ لرسولِ اللّـهِ ﷺ بالمُنازعةِ في الدِّين، وهم جُهّالٌ لا عِلمَ عندَهم، وهم كُفّار خُزاعة.

قولُه: (هُو نَهيٌ لرسُولِ الله ﷺ) هُو مِن بابِ قولِك: لا أَرينَّك هاهُنا، قال ابنُ جِنّي: معناهُ: لا تكُنْ هناكَ فأراكَ، فالنَّهيُ في اللَّفظِ لنفسِه، أي: فاثبُتْ على نفسِك وصحّةِ دِينِك،

رُوِيَ: أنّ بُديلَ بنَ وَرقاءَ وبِشرَ بنَ سُفيانَ الـخُزاعِيَّينِ وغيرَهما، قالوا للمُسلِمين: ما لَـكم تأكلونَ ما قَتلتُم، ولا تأكلونَ ما قَتَلَهُ اللهُ؛ يَعنون: المَيتة.

وقالَ الزَّجّاج: هو نَهيٌ له ﷺ عن مُنازَعتِه، كما تقول: لا يُضارِبَنَّكَ فُلان، أي: لا تُضارِبه. وهذا جائزٌ في الفِعلِ الذي لا يكونُ إلّا بينَ اثنَين.

﴿فِي ٱلْأَمْرِ﴾ في أمرِ الدِّين. وقيل: في أمرِ النَّسائِك، وقُرِئ: «فلا يَنزِعُنَّك»

ولا تَلتفِتْ إلى فسادِ أقوالِهم، حتّى إذا رأَوْكَ كذلك أمسَكوا عنكَ، ولا يُنازِعُنَّك، فلفظُ النَّهي لهم، ومعناه لهُ صَلَواتُ الله عليه[1].

هذا إذا أُجرِيَتِ المُفاعَلةُ على واحدٍ مبالغةً.

قولُه: (وقال الزجّاجُ)، والمذكورُ في كتابِه: المعنى: أنهُ نَهيٌ لهُ صَلَواتُ الله عليه عن مُنازَعتِهم، كما تقولُ: لا يُخاصِمَنَّكَ فلانٌ في هذا أبدًا، وهذا جائزٌ في الفعل الذي لا يكونُ إلا بينَ اثنَين؛ لأنّ المُجادَلةَ والمخاصَمةَ لا تتِمُّ إلا باثنَينِ، فإذا قلتَ: لا يُجادِلَنَّك فلانٌ، فهُو بمنزلةِ: لا تُجادِلَنَّه، ولا يجوزُ هذا في قولِك: لا يَضرِبَنَّك فلانٌ، وأنت تريدُ: لا تَضرِبْه، ولكنْ لو قلتَ: لا يُضارِبَنَّكَ فلانٌ، لكان كقولِك: لا تُضارِبَنَّ فلانًا[2].

وقلتُ: الفَرْقُ بينَ التفسيرَيْنِ هُو أنّ الأوّلَ نهيٌ عن الكَينونةِ على وَصْفٍ يكونُ سببًا لُمنازَعتِهم، وهذا نَهيٌ عنِ المُنازَعةِ نفسِها، وكلاهما كنايتانِ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فلا يَنزِعُنَّكَ»)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ لاحقِ بن حُمَيْد[3]، ظاهرُه: فلا يَستَخِفَنَّكَ عن دِينِك إلى أديانِهم، فيكونُ بصُورة المنزوع عن شيءٍ إلى غيرِه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠] فاثبُتْ على دِينِك ولا يَمِلْ بك هَواكَ إلى دِينِ غيرِك[4].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٨٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧).

(٣) أبو مجلَزٍ السدوسي. سبقت ترجمته.

(٤) «المحتسب» (٢: ٨٥-٨٦).

أي: اثبُت في دينِكَ ثَباتًا لا يَطمَعونَ أن يجذِبوكَ ليُزيلوكَ عنه. والمُراد: زيادةُ التَّثبيتِ للنَّبي ﷺ بما يُهيجُ حَمِيَّتَه ويُلهِبُ غَضَبَه لله ولدِينِه، ومنه قولُه: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، [يونس: ١٠٥]، [القصص: ٨٧]، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]. وهيهاتَ أن ترتَعَ هِمَّةُ رسولِ الله ﷺ حَولَ ذلكَ الحِمى، ولكنَّه وارِدٌ على ما قُلتُ لكَ مِن إرادةِ التَّهييجِ والإلهاب.

وقالَ الزَّجّاج: هو مِن: نازعتُه، فنَزَعتُه، أنزِعه؛ أي: غَلَبتُه، أي: لا يَغلِبُنَّكَ في المُنازَعة.

فإن قلت: لِمَ جاءَت نَظيرةُ هذه الآيةِ مَعطوفةً بالواوِ، وقد نُزِعَت مِن هذه؟ قلت:

قولُه: (أنزِعُه)، قال في «فاعلتُه ففعَلْتُه، يقالُ: «أفعلُه» إنَّما يُضَمُّ إذا لم يكنْ عَيْنُه أو لامُه حَرْفَ حَلْق، فإنهُ يُترَكُ على ما عليه الاستعمال[1]. قيل: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المختارَ الضمُّ عندَ الأكثَرينَ، وهذا المذكورُ منقولٌ عنِ الكسائيِّ، وقد رَدَّه العلماءُ.

قال سيبويه: وليس في كلِّ شيءٍ يكونُ هذا، أي: بابِ المُغالَبة، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: نازَعَني فنَزَعتُه، استَثْنى عنهُ بغَلَبتِه في «المفصَّل»[2].

قولُه: (هذه الآية)، وهي قولُه تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٦٧]، ونظيرتُها: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الحج: ٣٤]، وهُو معطوفٌ على قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾، ومِن تتمَّةِ الكلام معَ المؤمنينَ، أي: الأمرُ ذلك، والمطلوبُ تعظيمُ شعائرِ الله وتَقْوَى القلوب، وليس هذا ممّا يختَصُّ بكم، إذ كلُّ أُمَّةٍ مخصوصٌ بنُسُكٍ وعبادة، وهذه الآيةُ تَقْدِمةُ نَهْيِ النبيِّ ﷺ عن ما يوجبُ مُنازَعةَ القوم وتسليةٌ لهُ، وتعظيمٌ لأمرِه، حيثُ جَعَلَ أمرَهُ نُسُكًا ودينًا، يعني: شأنُك وشأنُ أمثالِك منَ الأنبياءِ والمُرسَلينَ عليهمُ

---

(١) انظر: «المفصل» بشرح ابن الحاجب (٢: ١١٨).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٦٨).

لأنَّ تلكَ وَقعَت معَ ما يُدانِيها ويُناسِبُها مِن الآيِ الواردةِ في أمرِ النَّسائِك، فعُطِفَت على أخَواتِها. وأمّا هذه فواقِعةٌ معَ أباعِدَ عَن معناها، فلَم تَجِد مَعطَفًا.

[﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ ٦٨].

أي: وإن أَبَوا لِلَجاجِهم إلا المُجادَلةَ بعدَ اجتهادِكَ أن لا يكونَ بينَكَ وبينَهم تَنازُع، فادفَعهُم بأنَّ اللهَ أعلَمُ بأعمالِكُم وبقُبحِها، وبِما تَستَحِقُّونَ عليها مِن الجَزاءِ، فهو مُجازِيكُم به. وهذا وَعيدٌ وإنذار، ولكنْ برِفقٍ ولِين.

[﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ * أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ ٦٩-٧٠].

﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾ خِطابٌ مِن الله للمُؤمِنينَ والكافِرين، أي: يَفصِلُ بينكُم

الصَّلاةُ والسَّلامُ تَرْكُ المنازَعةِ معَ الجُهّال وتمكينِهم منَ المُناظَرةِ المؤدِّيةِ إلى النِّزاع، ومُلازَمةُ الدَّعوةِ إلى التوحيد، أو: لكلِّ أُمّةٍ منَ الأُممِ الخاليةِ المُعانِدة جعَلْنا طريقًا ودينًا هُم ناسِكوُهُ، فلا يُنازِعَنَّكَ هؤلاءِ المُجادِلةُ، سَمّى دَأْبَهم نُسُكًا لإيجابِهم ذلك على أنفُسِهم واستمرارِهم عليه، تهكُّمًا بهم، ومَسْلاةً لرسُولِ الله ﷺ مما كان يَلقَى منهم.

وأمّا اتّصالُه بما سَبَقَ منَ الآياتِ، فإنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ﴾ يُوجِبُ القَلْعَ عن إنذارِ القوم، والإياسَ منهم ومُتارَكتَهم، والآياتُ المتخلِّلةُ كالتأكيدِ لمعنى التسلية، فجيءَ بقولِه تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكًا هُمۡ نَاسِكُوهُۖ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ﴾ تحريضًا لهُ صَلَواتُ الله عليه على التأسّي بالأنبياءِ السابقة في مُتارَكةِ القوم، والإمساكِ عن مُجادلتِهم بعدَ اليأسِ مِن إيمانِهم، ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، فالرَّبطُ على طريقةِ الاستئناف، وهُو أقوى منَ الرَّبط اللَّفظيِّ، والذي يَدورُ عليه قُطبُ هذه السُّورةِ الكريمةِ الكلام في مُجادَلةِ القوم ومُعانَدتِهم، والنَّعي عليهم بشِدّةِ شَكيمتِهم. ألا تَرى كيف افتَتَحها بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ﴾ وكرَّرَها وجَعَلَها أصلًا للمعنى المهتَمِّ به، وكلّما شَرَعَ في أمرٍ كَرَّ إليه تثبيتًا لقلبِ الرسُولِ صَلَوات الله عليه، ومَسْلاةً لصَدْرِه، فلا يقالُ إذَنْ: «وأمّا هذه فواقعةٌ معَ أباعدَ عن معناها».

بالثَّوابِ والعِقاب، ومَسْلاةٌ للنَّبي ﷺ مِمّا كانَ يَلقى مِنهم، وكيفَ يَخفى عليه ما يَعمَلون، ومَعلومٌ عندَ العُلماءِ بالله أنه يَعلَمُ كُلَّ ما يَحدُثُ في السَّماواتِ والأرض، وقد كَتَبَهُ في اللَّوحِ قبلَ حُدوثِه. والإحاطةُ بذلكَ وإثباتُه وحفظُه عليه ﴿يَسِيرٌ﴾ لأنَّ العالِمَ بالذّاتِ لا يَتَعَذَّرُ عليه ولا يمتنعُ تَعلُّقُ بمَعلوم.

[﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ ٧١].

ويَعبُدونَ ما لَمْ يَتَمَسَّكوا في صِحَّةِ عبادتِه ببُرهانٍ سَماوِيٍّ مِن جِهةِ الوَحيِ والسَّمعِ، ولا ألجأَهُم إليها عِلمٌ ضَروريّ، ولا حَمَلَهم عليها دليلٌ عَقليٌّ ﴿وَمَا﴾ للَّذينَ ارتكبوا مثلَ هذا الظُّلمِ مِن أحدٍ يَنصُرُهم، ويُصَوِّبُ مَذهَبَهم.

قولُه: (ومَسْلاةٌ)، هي مَفعَلةٌ مِن: سَلَوتُ عنهُ وسَلَيْتُ عنه. الجوهري: هُو في سَلْوةٍ مِنَ العَيْش، أي: رَغَد.

قولُه: (ومعلومٌ عندَ العلماءِ بالله أنهُ يَعلَمُ كلَّ ما يَحدُثُ في السَّماواتِ والأرض)، واللامُ في «العلماءِ» للجنسِ، أي العلماءُ الكاملونَ، تعريضًا بالفَلْسَفيِّ، لكنّ قولَه: «عالِمٌ بالذات» اعتزالٌ.

قولُه: (ولا ألجأَهم إليها عِلمٌ ضَروريٌّ، ولا حَمَلَهم عليها دليلٌ عَقليّ)، هذا معنى قولِه: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ لأنّ العِلمَ بعدَ الدّليلِ السَّمْعيِّ إمّا ضَروريٌّ أوِ استدلاليّ، وفي اختصاصِ الدّليلِ السَّمعيِّ بالسُّلطانِ والتنزيل، والنَّوعَيْنِ الأخيرَيْنِ بالعِلم دليلٌ واضحٌ على ذي بصيرةٍ نافذةٍ أنّ الدّليلَ السَّمعيَّ هُو الحُجّةُ القاطعة، ولهُ القَهرُ والغَلَبةُ، وعندَ ظهورِه تضمَحِلُّ الآراءُ وتتلاشَى الأقيِسَةُ، ومَن عكَسَ ضَلَّ الطريق، وحُرِمَ التوفيق، وبقيَ مُتَزلزِلًا في وَرَطاتِ الشُّبَه، وإن شئتَ فجرِّبِ التنكيرَ في ﴿سُلْطَٰنًا﴾ وفي ﴿عِلْمٌ﴾، وقَسِّمْهما على قولِ الشاعر:

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٧٢].

﴿ٱلْمُنكَرَ﴾ الفَظيعُ مِن التَّجهُّم والبُسور. أو الإنكار؛ كالـمُكرَمِ بمَعنى الإكرام. وقُرِئ: «يُعرَفُ» و«المُنكَرُ».

والسَّطو: الوَثبُ والبَطش. ....

لــــهُ حاجبٌ فـــي كــلِّ أمرٍ يَشينُه وليس لهُ عن طالبِ العُرفِ حاجبُ[1]

لتَعلمَ الفَرْقَ.

ثُم انظُرْ إلى معنى التتميم والتنزُّلِ في قولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ إذِ المعنى: ليس لهُم دليلٌ قاطعٌ على صحّةِ ما هم فيه، ولا لهُم أيضًا ما يَصحُّ عندَ الضّرورةِ أن يُتمسَّكَ به، ولا لهُم ذو شَوْكةٍ يقهَرُ الناسَ بالتَعدِّي والظُّلم الصِّرفِ على عبادةِ ما يَدَّعون، ألا ترى إلى إقامةِ الظاهرِ في قولِه: ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ كيف طابَقَ المُفصَّلَ لتَرى الدقائقَ التي تتحيَّرُ فيها العقولُ؟ واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السَّبيل.

قولُه: (مِنَ التَجهُّم)، الجوهري: رجلٌ جَهْمُ الوَجْهِ أي: كالِحُه، تقولُ منه: جَهمتُ الرجُلَ وتجهّمتُه، إذا كَلَحْتَ في وَجْهِه، وبَسَر الرجُلُ في وَجْهِه بُسُورًا أي: كَلَح. يقال: عبَسَ وبَسَرَ.

قولُه: (وقُرِئَ: «يُعْرَفُ» و«المنكر»)، أي: مَبْنيًّا للمفعول[2]، وهُو ظاهرٌ.

---

(١) ذكره القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٤٩ وعزاه لابن أبي السمط، وهو في «أمالي القالي» (١: ١١٣) من غير عزوٍ لأحد.

(٢) وبها قرأ عيسى بن عمر الثقفي. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٣٦).

وقُرِئ: «النّارُ» بالرَّفعِ على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، كأنَّ قائلًا قال: ما هو؟ فقِيل: النّار، أي: هو النّار. وبالنَّصبِ على الاختِصاص. وبالجرِّ على البَدَل مِن ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾ مِن غَيظِكُم على التّالينَ وسَطوِكُم عليهم. أو ممّا أصابكُم مِن الكَراهة والضَّجَرِ بسَبَبِ ما تُلِيَ عليكُم.

﴿وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾ استِئنافُ كَلام. ويحتَمِلُ أن تكونَ «النّارِ» مبتدأ و﴿وَعَدَهَا﴾ خَبَرًا، وأن يكونَ حالًا عنها إذا نَصَبتَها أو جَرَرتَها بإضمارِ «قد».

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾ ٧٣].

فإن قلت: الذي جاءَ به ليسَ بمَثَل، فكيفَ سَمّاه مَثَلًا؟ قلت: قد سُمِّيت الصِّفةُ أو القِصّةُ الرّائِعةُ المُتَلقاةُ بالاستِحسانِ والاستِغراب «مثلًا»، تَشبيهًا لها ببعضِ الأمثالِ المُسَيَّرة، لكَونِها مُستَحسَنةً مُستَغربةً عندَهم. ....

قولُه: (وقُرِئَ: «النارُ» بالرَّفْع)، أي: في المشهورةِ، والنَّصبُ والجرُّ: شاذّتانِ[1].

قولُه: (بإضمارِ «قد»)، متعلِّقٌ بقولِه: «وأن تكونَ حالًا عنها». وقولُه: «إذا نَصَبْتَها وجرَرْتَها» اعتَرَضَ بيْنَ المتعلِّقِ والمتعلَّق، فالنَّصبُ على الاختصاص، والجرُّ على البَدلِ مِن ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾.

قولُه: (تشبيهًا لها ببعضِ الأمثالِ المُسَيَّرة)، قال المصنِّفُ: المَثَلُ بمعنى المِثْل، تقولُ: زيدٌ مَثَلُ عمرٍو ومِثْلُهُ ومَثِيلُه، كما تقولُ: شِبْهُه وشَبَهُه وشَبِيهُه، ثُم قالوا على سَبيل الاستعارةِ لجُملةٍ منَ الكلام مُستغرَبةٍ مُستفصَحةٍ مَتلقّاةٍ بالرِّضا والقَبُول، أهلٍ للتسيير[2] والإرسال:

---

(١) وممن قرأ بالنصب على الاختصاص: ابن أبي عبلة وزيد بن علي، وممن قرأ بالجرِّ على البدليّة: ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٣٦).

(٢) في (ح) و(ف): «أهل للتيسير».

قرئ: ﴿تَدْعُونَ﴾ بالتاء والياء، و«يُدعَون»: مَبنيًّا للمَفعول.

﴿لَن﴾ أخت «لا» في نَفيِ المُستقبل، إلّا أنّ «لن» تَنفيه نَفيًا مُؤكّدًا، وتأكيدُه هاهنا

مثَل؛ لأنّهم جعَلوا مَضرِبَها مثلًا لَمورِدها، ثُم استعاروا هذا المُستعارَ للقصّةِ أو الحالةِ المُستغرَبة لتماثُلِهما في الغَرابة[1].

وقال القاضي: أو جُعِلَ لله مثَلٌ، أي: مثَلٌ في استحقاقِ العبادةِ فاستَمِعوا لهُ استماعَ تدبُّرٍ وتفكُّر[2]. وقال صاحبُ «التيسير»: جُعِلَ لي مَثَلٌ، أي: شَبَهٌ، أي: جعل الكُفّارُ فاستَمِعوا حالَ ما شَبَّهوه لي، لتقِفوا على جَهْلِهم.

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: المثَلُ في الاصطلاح: شَبيهٌ سائر، أي: كثيرٌ استعمالُه، والمرادُ مِن ذِكْرِه أنّ ما نحن لهُ بمنزلةِ ما قيل فيه هذا القولُ، فإنْ صَحَّ ما ذَكَرَه صاحبُ «التيسير» وَجَبَ حَمْلُ المثَلِ على الحقيقةِ لا على المَجاز.

وقلتُ: في جَعْلِ ﴿ضُرِبَ﴾ بمعنى: جُعِلَ هذا له، عدولٌ عن الظاهر، وخَرْمٌ للنَّظْم الفائق؛ فإنّ قولَه تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ مُجمَلٌ بُيِّنَ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وقولُه: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ تقريرٌ لِما يُرادُ منَ الإبهام والتبيين، مِن توَخّي التفطُّنِ لِما يُتلى بعدَ المُجمَل، وتَطلُّبِ إلقاءِ الذِّهن، ويؤيِّدُه تصدُّرُ الآيةِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وتذييلُ المثَلِ بقولِه تعالى: ﴿مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾، وتعليلُه بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾. ولعَمْري، إنّ هذا التذييلَ يُنادي على مَن يَدَّعي معرفةَ الله تعالى بمقياسِ عقلِه بالضّلالِ البعيد، ويَتْلو عليه: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

قولُه: (قُرِئ: ﴿تَدْعُونَ﴾ بالتاءِ والياء)، بالتاءِ الفَوْقانيّ: السَّبعةُ[3].

قولُه: («لن» أختُ «لا»، في نَفْيِ المستقبَل، إلّا أنّ «لن» تَنْفيه نَفْيًا مؤكَّدًا، وتأكيدُه هاهُنا

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٠).

(٣) وممن قرأ بالياء: يعقوب الحضرمي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٢٧).

الدّلالةُ على أنّ خَلقَ الذُّبابِ مِنهم مُستَحيلٌ مُنافٍ لأحوالِهم، كأنه قال: مُحالٌ أن يَخلُقوا.

فإن قلت: ما محَلّ: ﴿وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾؟ قلت: النَّصبُ على الحال، كأنه قال: مُستَحيلٌ أن يَخلُقوا الذُّبابَ، مَشروطًا عليهم اجتماعُهم جَميعًا لـخَلقِه وتعاوُنُهم عليه، وهذا مِن أبلَغ ما أنزَلَه اللهُ في تَجهيلِ قُرَيشٍ، واستِركاكِ عُقولِهم، والشَّهادةِ على أنّ الشَّيطانَ قد خَزَمَهم بخَزائِمِه حيثُ وَصَفوا بالإلهيّةِ التي تَقتَضي الاقتدارَ على المَقدوراتِ كُلِّها، والإحاطةِ بالمَعلوماتِ عَن آخرِها صُوَرًا وتَماثيلَ يَستحيلُ مِنها أن تَقدِرَ على أقلِّ ما خَلَقَه وأذلِّه وأصغَرِه وأحقَرِه، ولو اجتَمَعوا لذلكَ وتَسانَدوا.

وأدلُّ مِن ذلكَ على عَجزِهم وانتفاءِ قُدرَتِهم: أنّ هذا الخَلقَ الأقلَّ الأذلَّ لو اختَطَفَ مِنهم شَيئًا، فاجتَمَعوا على أن يَستَخلِصوه مِنه لم يَقدِروا.

وقولُه: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾ كالتَّسويةِ بينَهم وبينَ الذُّبابِ في الضَّعف. ولو حَقَّقتَ وَجدتَ الطَّالِبَ أضعَفَ وأضعَف، لأن الذُّبابَ حَيَوان، وهو جَماد، وهو

الدّلالةُ على أنّ خَلْقَ الذُّبابِ منهم مُستحيلٌ مُنافٍ لأحوالِهم). قال صاحبُ «الفرائدِ»: النَّفْيُ المؤكَّدُ لا يَدُلُّ على الامتناع لأنهُ لا يستلزمه، فيكونُ لازمًا، واللازمُ لا يَدُلُّ على الملزوم، ولكنْ يَحتمِلهُ، ولمّا كان محتمِلًا لهُ حُمِلَ عليه لقَرينةِ سَوْقِ الكلام؛ لأنهُ إن أمكَنَ ذلك منهم لا يَحصُلُ الاستبعادُ المطلوبُ والمبالغةُ في تجهيلِهم، واستركاكِ عقولِهم؛ لأنهم معَ اجتماعِهم وتعاوُنِهم لا يَقدِرونَ على أقلِّ ما خَلَقَه اللهُ تعالى وأذَلِّه وأحْقَرِه، وأدَلُّ مِن ذلك على عَجْزِهم، وانتفاءِ قُدرتِهم، أنّ هذا الحقيرَ الذَّليلَ لو اختَطَفَ منهم شيئًا لم يَقدِروا على استخلاصِه ولوِ اجتَمَعوا له.

وقلتُ: هذا هُو الحقُّ، إلا أنّ مقصُودَ المصنِّفِ مِن إثباتِ الاستحالة تقريرُ مذهبِه ومُدَّعاهُ في قولِه تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقدِ استَشهَدَ بهذه الآيةِ على مطلوبِه في ذلك المقام.

قولُه: (وَجَدْتَ الطالبَ أضعَفَ)، أي: التماثيلُ أضعَفُ منَ الذُّباب، وإنّما قيل لها:

غالِبٌ، وذاكَ مَغلوب. وعن ابنِ عبّاسٍ: أنهم كانوا يَطلونَها بالزَّعفران، ورؤوسَها بالعَسَل، ويُغلِقونَ عليها الأبواب، فيَدخلُ الذُّبابُ مِن الكُوى فيأكلُه.

[﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ ٧٤].

﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾؛ أي: ما عَرَفوه حَقَّ مَعرِفَته، حتّى لا يُسَمُّوا باسمِه مَن هو مُنسَلِخٌ عن صفاتِه بأسرِها، ولا يُؤَهِّلوه للعِبادة، ولا يَتَّخِذوهُ شَريكًا له؛ إن الله قادِرٌ غالِب، فكيفَ يَتَّخذُ العاجِزُ المَغلوبُ شَبيهًا به؟

[﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ ٧٥-٧٦].

هذا ردٌّ لِما أنكروه مِن أن يكونَ الرَّسولُ مِن البَشَر، وبيانٌ أن رُسُلَ الله على

الطالبُ؛ لأنها طالبةٌ لما اختطَفَه الذُّبابُ منهم، فاللامُ في الطالبِ والمطلوبِ: للعَهْدِ التقديريِّ، وهُو معنى السِّين في ﴿لَّا يَسْتَنقِذُوهُ﴾.

قولُه: (هذا رَدٌّ ما(١) أنكَروهُ مِن أن يكونَ الرسُولُ منَ البشَرَ)، يعني: لمّا أبطَلَ القولَ بالاشتراكِ ليُثبِتَ التوحيدَ، عَقَّبَه بإثباتِ الرِّسالة، فرَدَّ طعنَهم في أن يكونَ الرسُولُ منَ البشر، ويمكنُ أن يقالَ: إنّ الآياتِ نظيرُ قولِه تعالى: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ * إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ﴾ [فاطر: ١٣-١٤] بولغَ في وَصْفِ آلهتِهم بالضَّعفِ وسُلِبَ عنهُم دفْعُ المَضرّة مدى غاياتِه، ثُم وُصِفَ إلهُ الحقِّ بالقُوة والعِزّ، وإيصالِ النَّفْع إلى عابديه أقصَى نهاياتِه؛ لأنّ مُنتَهى كمالِ المخلوقينَ أن يَخُصَّهمُ اللهُ بكرامةِ الرسالة، فالآيةُ الثانيةُ مُبيِّنةٌ أو مُقرِّرةٌ بقولِه تعالى: ﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ فوَضَعَ اسمَه الأعظمَ الجامعَ لأسمائه الحُسنى موضعَ الضَّميرِ تقريرًا للقُوّة الكاملةِ والعِزّةِ القاهرة، أو هُو بمنزلةِ اسم الإشارةِ المُؤذِنِ بأنّ ما بعدَه جديرٌ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «هذا ردٌّ لما».

ضَربَين: ملائكة، وبَشر. **ثُمَّ ذَكَرَ أنه تعالى دَرّاكٌ للمُدرَكات، عالِمٌ بأحوالِ المُكلَّفين، ما مَضى مِنها وما غَبَر**، لا تَخفى عليه مِنهم خافية، وإليه مَرجعُ الأمورِ كُلِّها، والذي هو بهذه الصِّفات، لا يُسألُ عمّا يفعَل، وليسَ لأحَدٍ أن يَعترِضَ عليه في حِكَمِه وتدابيرِه واختيارِ رُسُلِه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ ٧٧].

للذِّكرِ شأنٌ ليسَ لغَيرِه مِن الطّاعات. وفي هذه السّورةِ دلالاتٌ على ذلك، فمن

بمَن قبلَه لاتِّصافِه بتلك الصِّفاتِ الفائقة، وفي قولِه: «والذي هُو بهذه الصِّفاتِ لا يُسألُ عمّا يفعَلُ، وليس لأحدٍ أن يَعترِضَ عليه في حُكمِه وتدابيرِه» إيماءٌ إلى هذا المعنى، وبعدَ ما عَمَّ الخطابُ بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ ونَبَّهَهم في ذلك المثَلِ على أنّ تلك الآلهةَ لا تَضُرُّ ولا تنفَعُ وإنّما النافعُ والضارُّ هُو اللهُ تعالى، وهُو الذي يَستحقُّ أن يُعبَدَ ويُستعانَ به، خَصَّ الخطابَ بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ الآية تحقيقًا للعُبوديّة.

قولُه: (ثُم ذَكَرَ أنهُ تعالى دَرّاكٌ للمُدرَكات)، يعني: لمّا ذَكَرَ أنهُ تعالى اصطفى من الملائكة رسلًا ومن الناس عَلَّلَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ * يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾.

قولُه: (ما مضَى منها وما غَبَرَ)، الجوهري: غَبَرَ الشيءُ يغبرُ: بقِيَ، والغابرُ: الباقي، والغابرُ: الماضي، وهُو منَ الأضدّاد.

قولُه: (للذِّكر شأنٌ ليس لغيرِه منَ الطاعات)، والمرادُ بالذِّكْر: ما يُحتاجُ إليه في الدِّين منَ الشّرائع وغيرِها، كالأقاصيص والوَعْدِ والوعيد، كذا فُسِّرَ في ﴿صٓ﴾[1]. ولمّا كان إطلاقُ الذِّكر على الصّلاةِ أبيَنَ مِن سائرِ الطاعات، قال: «الصّلاة التي هِي ذِكرٌ خالص»، وهُو المرادُ

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [ص: ١] انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

ثَمَّ دعا المؤمنينَ أولًا إلى الصَّلاةِ التي هي ذِكرٌ خالِص، ثُمَّ إلى العبادةِ بغَيرِ الصَّلاةِ ـ كالصَّومِ والـحَجِّ والغَزوِ ـ، ثم عَمَّ بالـحَثِّ على سائرِ الـخَيرات. وقيل: كانَ النَّاسُ أوّلَ ما أَسلموا يَسجُدونَ بلا رُكوع، ويَركَعونَ بلا سُجود، فأُمِروا أن تكونَ صلاتُهم بركوعٍ وسُجود. وقيل: مَعنى: ﴿وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ﴾: اقصِدوا بركوعِكم وسُجودِكم وجهَ الله. وعن ابنِ عبّاسٍ في قولِه: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ صِلةَ الأرحامِ ومكارِمَ الأخلاق ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ أي: افعَلوا هذا كُلَّه وأنتم راجونَ للفَلاح، طامِعونَ فيه، غيرُ مُستيقِنين، ولا تَتكِلوا على أعمالِكم.

وعن عُقبةَ بنِ عامرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: قلت: يا رسولَ الله في سُورةِ الـحَجِّ سَجدتان؟ قال: «نَعَم، إن لَم تَسجُدهُما فلا تَقرأهما». وعن عبدِ الله بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما: «فُضِّلت سورةُ الـحَجِّ بسَجدتَين». وبذلكَ احتجَّ الشّافعيُّ رضيَ اللهُ عنه،

مِن قوله تعالى: ﴿ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾، والصَّومُ والحَجُّ والغَزْوُ دونَها في معنى الذِّكر، ثَنّى بذكرِها، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَٱعْبُدُواْ﴾، ثُم أتى بما يَشتمِلُ على جميعِ ما يُحتاجُ إليه في الدِّين مِن الخَيْراتِ آخِرًا، وهُو المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾، فهُو كالتَّرقِّي والتدرُّجِ منَ الأخصِّ إلى الأعَمّ.

قولُه: (وقيل: معنى ﴿وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ﴾: اقصِدوا برُكوعِكم وسجودكم وَجْهَ الله تعالى)، هو كقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦].

قولُه: (وعن عُقْبةَ بن عامرٍ)، الحديث رَوَاهُ أحمدُ بنُ حَنبلٍ في «مُسنَدِه»، وكذا التِّرمذيُّ[١]، وروى أبو داودَ وابنُ ماجَه، عن عَمْرِو بن العاصِ رضَي اللهُ عنه قال: أقرَأني رسُولُ الله ﷺ خمسَ عشرةَ سَجْدةً في القرآن، منها ثلاثٌ في المُفَصّل، وفي سُورةِ الحجِّ سَجْدَتان[٢].

---

(١) «مسند أحمد» (١٧٤١٢)، وهو في «سنن الترمذي» (٥٧٨) وقال: هذا حديثٌ ليس إسنادُه بالقوي.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٥٧)، وأبو داود (١٤٠١)، وحسّن النوويّ إسناده في «المجموع شرح المهذّب» (٤: ٦٣).

فرأى سجدَتينِ في سُورةِ الحَجِّ، وأبو حَنيفةَ وأصحابُه رضيَ اللهُ عنهم لا يَرَونَ فيها إلا سَجدةً واحِدة، لأنهم يَقولون: قَرَنَ السُّجودَ بالرُّكوع، فدلَّ ذلكَ على أنها سَجدةُ صلاةٍ لا سَجدةُ تِلاوة.

[﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ ٧٨].

﴿وَجَٰهِدُواْ﴾ أمرٌ بالغَزو، أو بمُجاهَدةِ النَّفسِ والهوى، وهو الجِهادُ الأكبر. عن النَّبيِّ ﷺ أنه رَجَعَ مِن بَعضِ غَزَواته فقال: «رَجَعنا مِن الجهادِ الأصغرِ إلى الجهادِ الأكبر».

﴿فِي ٱللَّهِ﴾ أي: في ذاتِ اللّـهِ، ومِن أجلِه. يقال: هو حَقٌّ عالِمٍ، وجِدُّ عالِمٍ، أي: عالِمٌ

وعن مالكٍ عن عُمرَ بن الخَطّاب رضيَ الله تعالى عنهُ: أنهُ قرأَ سُورةَ الحجِّ فسَجَدَ فيها سَجْدَتَيْن، ثُم قال: إنّ هذه السُّورةَ فُضِّلت بسجدتَين(١).

قولُه: (قرَنَ السُّجودَ بالرُّكوع فدَلَّ ذلك على أنها سَجْدةُ صَلاةٍ لا سَجْدةُ تلاوة)، وقلتُ: لا شَكَّ أنّ الرُّكوعَ الذي هُو: وَضعُ الكفَّيَنِ على الرُّكبَتَيْنِ معَ الانحناءِ، لا يوجَدُ إلّا في الصلاة، ولا يُرادُ به هاهُنا الرُّكوعُ الفَذّ، فيُحمَلُ على الصلاةِ مجازًا، وأمّا السُّجودُ الذي هُو: وَضعُ الجبهةِ على الأرضِ لله تعالى على سَبيلِ التعظيم فهُو غيرُ مختَصٍّ بالصلاةِ، فحَمْلُ الأوّلِ على الصّلاة، والثاني على الحقيقة، لعموم الفائدة؛ أوْلَى، ولأنّ العُدولَ إلى المَجازِ مِن غيرِ صارفٍ أو اعتبارِ نُكتةٍ غيرُ جائز، والمقارنةُ غيرُ موجِبةٍ لذلك، والأحاديثُ التي رَوَيناها عن الأئمّةِ مُوافقةٌ لمذهبِ الشافعيِّ، فوَجَبَ المصيرُ إليه.

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ١٦٢)، والترمذي بعد الحديث (٥٧٨).

حقًّا وجِدًّا. ومنه: ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾. فإن قلت: ما وجهُ هذه الإضافة، وكان القياسُ: حَقَّ الجهادِ فيه، أو: حَقَّ جهادِكُم فيه، كما قال: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ﴾؟ قلت: الإضافةُ تكونُ بأدنى مُلابَسةٍ واختِصاص، فلمّا كانَ الجهادُ مُختَصًّا بالله مِن حيثُ إنه مَفعولٌ لوجهِه ومِن أجلِه، صَحَّت إضافتُه إليه. ويجوزُ أن يتّسِعَ في الظَّرفِ، كقولِه:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

﴿ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ اختاركم لدينِه ولنُصرَتِه. ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

قولُه: (ومنهُ: ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾)، قال القاضي: معنى ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ جهادًا فيه حقًّا خالصًا لوَجْهِه، فعُكِسَ وأُضيفَ الحقُّ إلى الجهادِ مبالغةً[1]. يعني: أصلُ المعنى: وجاهدوا في الله جهادًا حقًّا، فهُو يفيدُ أنّ هناك جهادًا واجبًا، والمطلوبُ منهمُ الإتيانُ به، فإذا عُكِسَ وأُضيفَ الصِّفةُ إلى الموصُوفِ بعدَ الإضافةِ إلى الله تعالى أفاد إثباتَ جهادٍ مختصٍّ بالله تعالى، والمطلوبُ القيامُ بمَواجِبِه وشَرائطِهِ على وَجْهِ التّمام والكمالِ بقَدْرِ الوُسْعِ والطاقة. قال المصنّفُ في قولِه تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران، ١٠٢]: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ واجبَ تَقْواهُ: ما يَحِقُّ منها، وهُو القيامُ بالواجب، واجتنابُ المحارم، يريدُ: بالِغوا في التقوى حتّى لا تَترُكوا منَ المستطاع منها شيئًا»[2]. وفي قولِه: «عالِـمٌ جدًّا» إيماءٌ إلى هذا المعنى أي: هُو عالِمٌ مُبالِغٌ في العِلم جدًّا، ولا يَترُكُ منَ الجُهدِ المستطاع منهُ شيئًا. فقولُه: «أي: عالمٌ حقًّا وجدًّا» تأويلٌ باعتبارِ المبالغةِ والتوكيد.

قولُه: (ويوم شهِدناهُ سليمًا وعامرًا)، تمامه:

قليلٌ سوى الطَّعنِ النهالِ نوافلُهْ[3]

النهالُ: الرِّماحُ الأسَلُ: الناهل؛ أي: تَرْوى منهُ الرِّماحُ العطاش، نَهَلَ؛ أي: شرِبَ، وهُو الشُّربُ الأوّل، ونوافلُ: فاعل قليل.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٣).

(٢) «الكشاف» (٤: ٢٠٠ - ٢٠١).

(٣) سبق تخريجه.

فتَحَ بابَ التَّوبةِ للمُجرِمين، وفَسَّحَ بأَنواعِ الرُّخَصِ والكَفَّاراتِ والدِّياتِ والأُروش.

قولُه: (وفَسَّحَ[1] بأنواعِ الرُّخَص)، قال القاضي: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ أي: ضِيقٍ بتكليفِ ما يَشتَدُّ القيامُ به عليكم، إشارةً إلى أنهُ لا مانعَ لهُم ولا عُذْرَ لهم في تَرْكِه، أو إلى الرُّخصَةِ في إغفالِ بعضِ ما أمَرَهم به حيثُ شَقَّ عليهم لقولِه: «إذا أمَرْتُكم بشيءٍ فأْتوا منهُ ما استطعتُم»[2]، وقيل: ذلك بأنّ لهم مِن كلِّ ذَنْبٍ مَخرجًا، بأنْ رَخَّصَ لهم في المضايق، وفتَحَ بابَ التَّوبة، وشَرَعَ لهمُ الكفّاراتِ في حقوقِه، والأُروشَ والدِّياتِ في حقوقِ العباد[3].

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: قد أسلَفْنا أنّ في قولِه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ ترَقِّيًا منَ الأخصِّ إلى الأعَمِّ، والآيةُ جامعةٌ لأنواعِ العِبادات، فيكونُ عَطفَ قولِه ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ عليها إرشادًا إلى السُّلوكِ والعروجِ إلى مقاماتِ العارِفين، والتحرِّي للتخَلُّص منَ الرُّكونِ إلى الغير، وفي تعقيبِ قولِه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ إزاحةٌ للمَوانع[4] مِن طَلَبِ الكمال، كما قال القاضي: لا مانعَ لهم عنهُ ولا عُذْرَ لهم في تَرْكِه، يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾، وقولُه: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾، يعني: أنّ اللهَ تعالى اصطَفاكم، وهُو مَدَحَكم قديمًا وحديثًا، وجعَلَكم في العُقْبَى شُهَداءَ على الناس، وإليه ينتهي تولِّيكم، فلا تُحِبُّوا سَفْسَافَ الأمورِ وقد هَيّأ لكم مَعالِيَها، وخَصَّكم لنفسِه تعالى، وهُو مَوْلاكُم فنِعمَ المَوْلَى ونِعمَ النَّصير.

فقولُه: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾ استئنافٌ لبيانِ عِلّةِ الأمرِ بالاجتهاد. رَوَى السُّلَميُّ عن ابنِ عطاءٍ: الاجتبائيَّةُ أورَثَتِ المجاهدةَ، لا المُجاهدةُ[5] أورَثَتِ الاجتبائيَّةَ[6]، وكذا قولُه

---

(١) في (ط): «وفتح».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٣).

(٤) في (ط): «لإزاحة الموانع».

(٥) في الأصول الخطية: «والمجاهدة»، وصوَّبناه من «تفسير السُّلمي».

(٦) «حقائق التفسير» (٢: ٢٨).

ونحوُه قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأمّةُ محمَّدٍ ﷺ هي الأمةُ المَرحومةُ المَوسومةُ بذلك في الكُتُبِ المُتقدِّمة.

نَصَبَ المِلّةَ بمَضمونِ ما تقدَّمَها، كأنه قيل: وَسَّعَ دينكم توسِعةَ مِلَّةِ أبيكم، ثم حَذَفَ المُضافَ وأقامَ المُضافَ إليه مقامَه. أو على الاختِصاص، أي: أعني بالدِّينِ مِلّةَ أبيكُم، كقولِك: الحمدُ لله الـحَميدَ.

فإن قلت: لم يكن إبْرَاهِيمُ أبًا للأمّةِ كلِّها. قلت: هو أبو رسولِ الله ﷺ، فكانَ أبًا لأمتِه، لأنَّ أمّةَ الرَّسولِ في حُكمِ أولادِه.

﴿هُوَ﴾ يرجِعُ إلى الله تعالى. وقيل: إلى إبراهيم. ويَشهَدُ للقَولِ الأوّلِ قراءةُ أُبيِّ بنِ كعب: «الله سماكم».

﴿مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ أي: مِن قَبلِ القُرآنِ في سائرِ الكُتُب، وفي القرآن، أي: فَضَّلَكُم على الأُمَمِ وسَمّاكُم بهذا الاسم الأكرم، ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ أنه قَد بَلَّغكُم، ﴿وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بأَنَّ الرُّسُلَ قد بَلَّغتهم. وإذ خَصَّكُم بهذه الكَرامةِ والأَثَرة؛ فاعبُدوه، وثِقوا به، ولا تَطلُبوا النُّصرةَ والوِلايةَ إلا مِنه، فهو خيرُ مولًى وناصِر.

تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ عِلّةٌ لرَفع الحَرَج عن هذه الأُمّةِ المرحومةِ كما وَرَدَ: «بُعِثتُ بالحنيفيّةِ السَّهْلةِ السَّمْحة»[1]، وقال ابنُ عطاءٍ: زَيَّنكم بزينةِ الخَواصِّ قبْلَ أن أوجَدَكم، فقد سَبَقَ لكُم منَ الله تعالى الخُصوصيّةُ في الأَزَل[2].

قولُه: (وقيل: إلى إبراهيمَ عليه السّلامُ) يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

قولُه: (وإذْ خَصَّكُم بهذه الكرامةِ والأَثَرةِ فاعبُدوهُ) يريدُ: أنّ في تعقيبِ قولِه تعالى:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٠٣)، وغيرهما من حديثِ أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) «حقائق التفسير» (٢: ٢٩).

عن رسول الله ﷺ: «مَن قَرأ سورةَ الحَجِّ، أُعطِيَ من الأَجرِ كحجَّةٍ حَجَّها وعُمرةٍ اعتَمَرها، بِعَدَدِ مَن حَجَّ واعتَمَرَ، فيما مضى وفيما بَقي».

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بالفاءِ على قولِه: و﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾، وقولِه: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سالفًا وآنِفًا، لتَختَصَّ شَهادةُ الرسُولِ عليكم، وتكونوا شُهَداءَ على الناس، إشعارًا بالعلِّيّة[1]؛ لأنّ الأوصَافَ مُناسبةٌ للحُكم. هذا يَدُلُّ على ترجيح القولِ بأنّ الضَّميرَ راجعٌ إلى الله تعالى. قال الإمامُ: إنهُ تعالى سَمَّاهم بهذا الاسم لهذا الغَرَض. المعنى: أنهُ تعالى بَيَّنَ في سائرِ الكُتبِ المتقدِّمة، وفي القرآنِ أيضًا، فَضْلَكم، وسَمّاكم بهذا الاسم لأجْلِ الشّهادةِ المذكورة.

وقلتُ: ثُم العِلّةُ والمعلولُ عِلّةٌ للحُكم بإقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزّكاةِ والاعتصام بالله كما مَرَّ، وقولُه: ﴿هُوَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ كالتتميم لقرينتَيه، وهما: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ و﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾، أو يقالُ: في جَعْلِ الموجَب: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾: الدِّلالةُ على أنّ كونَه تعالى مَوْلًى لنا يقتضي أمرًا وراءَ ما ذُكِرَ منَ الاجتباءِ والتّسميةِ بالمسلمين، وهُو تحقيقُ أمرِ العُبودية، وصَلاحيّةُ مقام الزُّلفَى منَ الله تعالى: ومِن ثَمّ شَرَّفَ اللهُ تعالى حبيبَه ليلةَ المعراج بتشريفِ العُبوديّةِ وتحقيقِها.

وهذه خاتمةٌ شريفةٌ خُتِمَتْ بها السُّورة بحمدِ الله.

واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ بالصَّواب.

* * *

---

(١) مُتَعلِّق بقوله: «يريدُ أنّ في تعقيبِ».

سورة المؤمنين
مَكيّة، وهي مئةٌ وتسعَ عَشْرةَ آية
وثمانِ عشرةَ عند الكوفيِّين

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ ١ - ٢]

سُورةُ المؤمنينَ(١)
مكّيّةٌ، وهي مئةٌ وتسعَ عشرةَ آيةً
وثماني عشرةَ عندَ الكوفيِّينَ(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

رُوِيَ عنِ المصنِّفِ: أنهُ قال: يجوزُ أن يكونَ ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ جوابَ قَسَم محذوف، كقولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] في وقوعِه جوابَ قَسَم. وفي بعضِ النُّسَخ مكتوبٌ في المَتن، وكذا عن صاحبِ «التقريب». وقيل: فيه نظرٌ؛ لأنهُ قال هناك: جَوابُ القَسَم محذوفٌ تقديرُه: لَيُدمْدِمَنّ اللهُ عليهم. وأمّا ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] فكلامٌ تابعٌ لقولِه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨] على سَبيلِ الاستطراد، وليسَ مِن جَوابِ القَسَم في

(١) في (ط): «سورة المؤمنون»، وهو صحيح مُتّجهٌ أيضًا.

(٢) من قوله: «وثماني» إلى هنا ساقط في (ط) و(ح).

«قَدْ» نَقيضَة «لـمّا»، هي تُثبِتُ المتوقَّع، و«لـمّا» تَنفيه، ولا شكَّ أنَّ المؤمنين كانوا متوقِّعين لمثلِ هذه البشارةِ؛ وهي الإخبارُ بثبات الفلاحِ لهم، فخُوطِبوا بما دلَّ على ثبات ما توقَّعوه. والفلاحُ: الظَّفَرُ بالمراد. وقيل: البقاءُ في الخير. و﴿أَفْلَحَ﴾: دَخَلَ في الفَلاح،

شيء[1]، وقلتُ: قد ذكَرْنا هناك أنّ الزجّاجَ ذهبَ إلى أنهُ جوابُ القَسَم على تقديرِ اللام[2]. والنَّظمُ يساعدُ عليه، وهُو أبعَدُ تعسُّفًا.

قولُه: (وهِي الإخبارُ بثباتِ الفلاح لهم)، قال في قولِه: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، مَن يعتصمُ باللهّ فقد حَصَلَ لهُ الهدى لا محالةَ، كما تقولُ: إذا جئتَ فلانًا، فقد أفلحْتَ، كأنّ الهدى قد حَصَلَ، فهُو يُخبِرُ عنهُ حاصلًا[3]، وإليه أشار بقولِه: «فخوطِبوا بما دَلّ على ثَباتِ ما توقّعوه». فإنْ قلتَ: إنّ قد لتوقُّع مدخولِه، فيُفيدُ أنّ حصُولَ الفلاح كان متوقَّعًا، وأمّا البِشَارةُ كانت متوقّعةً فلا. قلتُ: المُفْلِحُ: هو الفائزُ بالبُغْيةِ، والمؤمنون وإن فازوا بالهدى عاجلًا بالأعمال الصالحة والظفَر على أعداءِ الدِّين لكنّ الفَوْزَ الحقيقيّ الذي هُو الفلاحُ لا يَثبُتُ إلّا في الآخِرة، كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فكانوا متوقِّعينَ البِشَارةَ مِن جانبِ الله بذلك. فقيل لهُم: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۞ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

قولُه: (والفلاحُ: الظَّفَرُ)، الراغبُ: قولُهم في الأذانِ: حيّ على الفلاح، أي: على الظَّفَرِ الذي جعَلَه اللهُ تعالى لنا بالصّلاة[4].

قولُه: (وقيل: البقاءُ في الخَيْر)، قال الفَرّاءُ: قد هنا يَجوزُ أن تكونَ تأكيدًا لفلاح المؤمنينَ،

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٦: ٤٦٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣١).

(٣) «الكشاف» (٤: ١٩٩ - ٢٠٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٦٤٤.

كأبْشَر: دَخَلَ في البشارة. ويقال: أفلَحَه: أصارَه إلى الفلاح. **وعليه قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّف: (أُفلِحَ) على البناء للمفعول. وعنه: (أفلَحُوا) على: أَكَلُوني البَراغيث، أو على الإبْهامِ والتفسير. وعنه: (أفلَحُ) بضمّةٍ بغير واو، اجتزاءً بها عنها، كقوله:**

فلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي

فإن قلتَ: ما المؤمنُ؟ قلت: هو في اللُّغة: المُصدِّق. وأمّا في الشَّريعة فقد اختُلِفَ

ويَجوزُ أن تكونَ تقريبًا للماضي منَ الحال، ويكونُ المعنى في الآية: أنّ الفلاحَ قد حَصَلَ، وأنهم عليه في الحال[(١)].

قولُه: (وعليه قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّف: «أُفلِحَ» على البناءِ للمفعول)[(٢)]، قال الزجّاجُ: معناه: قد أُصيروا إلى الفلاح[(٣)].

قولُه: (فلو أنّ الأطِبّا كانُ حَوْلي)، تمامُه في «المطلع»:

وكان معَ الأطبّاءِ الأُسَاةُ[(٤)]

الأطِبّا: على القَصْرِ للضرورة. أراد: كانوا حَوْلي، فاكتَفَى بالضّمةِ عن الواو. والآسي: الطبيبُ، والجَمْعُ أُسَاةٌ، مثْلَ: رام ورُمَاة.

قولُه: (ما المؤمن؟)، قيل: إنّما لم يَقُل: مَن المؤمنُ؟ لأنّ السؤالَ وقع عن الصفة. فإذا قلتَ: ما زيدٌ؟ فجوابُه: فقيهٌ أو مُتكلِّم. والظاهرُ أنّ «ما»: عامّةٌ، والسؤالُ عن مفهوم المؤمن وموقعِ استعمالِه يَدُلُّ عليه، قولُه: إنهُ «في اللُّغة كذا، وفي الشريعةِ كذا، وإنهُ صفةُ مَدْحٍ يَستحقُّها البَرُّ، ولا يَستحِقُّها الفاسق. **الانتصاف**: الأوّلُ مذهبُ الأشعَريّة، والثاني للمعتزِلة، ولو لم يَبْنُوا عليه أنّ الفاسقَ يُخلّدُ في النارِ لكان البحثُ لَفظيًّا، ونُقِلَ عن عَمْرِو بن

---

(١) لم أجده في «معاني القرآن» للفرّاء.

(٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص ٩٧.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥).

(٤) لم أهتد إلى قائله.

فيه على قولَيْن؛ أحدهما: أنّ كلَّ مَن نَطَقَ بالشهادتَيْن مُواطئًا قلبُه لسانَه فهو مؤمن. والآخر: أنه صفةُ مَدْح لا يستحقُّها إلّا البَرُّ التقيُّ دون الفاسقِ الشقيِّ!

الخشوعُ في الصلاة: خشيةُ القَلبِ وإلْبادُ البَصر. عن قتادةَ؛ وهو إلزامُه موضعَ السُّجود. وعن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ يصلِّي رافعًا بَصَرَه إلى السماء، فلّما نزلتْ هذه الآيةُ رمى ببصره نَحْوَ مسجدِه. وكان الرَّجلُ من العُلماء إذا قامَ إلى الصلاة هابَ الرحمنَ أن يشُدَّ بَصَرَه إلى شيء، أو يُحدِّث نفسَه بشأنٍ من شأن الدنيا. وقيل: هو جمعُ الهمَّة لها، والإعراضُ عمّا سواها. ومِنَ الخشوع: أنْ يَستعمِلَ الآدابَ؛ فيَتوقَّى كَفَّ الثوب، والعَبَثَ بجسدِه وثيابِه، والالتفاتَ، والتمطِّيَ، والتثاؤُبَ، والتغميضَ،

عُبَيدٍ وطبقتِه: أنّ الإيمانَ التصديقُ بالقلبِ وجميع فرائضِ الدِّين فعلًا وتَرْكًا، وعن أبي الهُذَيْل: أنهُ جميعُ فرائضِ الدِّين ونوافلِه. وحُجّتُنا: أنّ الإيمانَ في اللُّغة: مجرّدُ التصديق. والأصلُ عَدَمُ النقلِ لقولِه تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢][(١)].

وقلتُ: قد رَوَينا عن مُحيي السُّنّةِ في «شَرْح السُّنة»: أنّ الأعمالَ داخلةٌ في مُسَمّى الإيمان، وأنهُ مذهبُ السّلَفِ الصّالح رحِمَهمُ الله، وعليه التعويلُ[(٢)].

قولُه: (وإلباد البَصَر)، يقال: ألبَدَ بالمكانِ: إذا أقام به، النهاية: إلبادُ البَصَر: إلزامُه موضعَ السجودِ منَ الأرض.

قولُه: (فيتوقّى كفّ الثوب)، النهاية: في الحديث: «أُمِرْتُ أن لا أكُفَّ شَعْرًا ولا ثوبًا»[(٣)]. يعني: في الصّلاة، هُو يحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المَنْع، أي: لا أمنَعُها منَ الاسترسالِ حالَ السُّجودِ ليَقَعا على الأرض، وأن يكونَ بمعنى الجَمْع، أي: لا أجمَعُها ولا أضُمُّها.

قولُه: (والتمطّي)، النّهاية: في الحديثِ: «إذا مَشَتْ أُمتي المُطَيْطاء»[(٤)]، هي بالمَدِّ والقَصر:

---

(١) «الانتصاف» (٣: ١٧٥).

(٢) «شرح السنّة» (١: ٣٨).

(٣) أخرجه مسلم (١١٢٤) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٢٦١)، والبزّار في «المسند» (٦١٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣٨)، من حديث أبي هريرة، وصححه ابن حبان (٦٧١٦) من حديث خولة بنت قيس.

وتغطيةَ الفم، والسَّدْلَ، والفَرْقعةَ، والتشبيكَ، والاختِصَارَ، وتقليبَ الحَصى. رُوي عن النبي ﷺ: أنه أبصَرَ رَجلًا يعبَثُ بلِحيَته في الصلاة، فقال: «لو خشع قلبُ هذا خَشعتْ جَوارحُه». ونظر الحسنُ إلى رَجُل يَعبث بالحَصى وهو يقولُ: اللَّهمَّ زوِّجْني الحُورَ العِين، فقال: بئسَ الخاطبُ أنتَ! تَخطبُ وأنت تَعبَثُ! فإن قلتَ: لِـمَ أُضيفتِ الصلاةُ إليهم؟ قلتُ: لأنّ الصلاةَ دائرةٌ بين المصلِّي والمُصلَّى له، فالمصلِّي هو المنتفِعُ بها

مِشْيَةٌ فيها تَبختُرٌ ومدُّ اليدَيْن، يقالُ: مَطَوتُ ومَطَطْتُ بمعنى: مدَدْتُ، وهُنا المرادُ مَدُّ اليدَيْنِ معَ الظّهر. والسّدْلُ: أن يَلتَحِفَ ثوبَه، ويُدخِلَ يدَيْه مِن داخل فيركعَ ويسجُدَ، وهُو كذلك. وكانتِ اليهودُ تفعَلُه، وهذا مُطّردٌ في القميصِ وغيرِه منَ الثِّياب. وقيل: أن يضَعَ وسَط الإزارِ على رأسِه ويُرسِلَ طَرَفَيْهِ عن يمينِه وشِمالِه مِن غيرِ أن يجعَلَه على كتِفَيْه.

وفَرْقَعةُ الأصابع: غَمْزُها حتّى يُسمَعَ لَمفاصِلِها صوتٌ. وفي حديثِ مجاهد: كرِهَ أن يُفرقعَ الرجُلُ أصابعَه في الصّلاة[1]. والاختصارُ: قيل: هُو منَ المِخْصرَة، وهُو: أن يَأخُذَ بيَدِهِ عصًا يتكِئُ عليها، وقيل: أن يَقرَأَ مِن آخرِ السُّورةِ آيةً أو آيتَيْنِ، ولا يقرَأَ السُّورةَ بتمامِها. كلُّها في «النِّهاية»[2].

الفائق: الاختصارُ: وَضعُ اليدِ على الخاصِرة. وفي الحديثِ: «الاختصارُ في الصّلاة راحةُ أهلِ النار»[3]، لا أنّ لأهلِ[4] النارِ راحةً[5]، لقولِه تعالى: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٧٣٦٢).

(٢) قوله: «في النهاية» سقط من (ط).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٩٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ط): «لأنّ لأهل»!

(٥) عبارة الزمخشري في «الفائق» (١: ٣٧٤): «قيل: معناه: أن هذا فعل اليهود في صلاتهم، وهم أهل النار، لا أن لأهل جهنم راحة»، وفي عبارة المؤلف رحمه الله اختصار شديد.

وحدَه، وهي عُدَّتُه وذَخيرتُه، فهي صَلاته. وأمّا المُصلَّى له فغنيٌّ مُتعالٍ عن الحاجةِ إليها والانتفاعِ بها.

[﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ﴾ ٣]

اللَّغو: ما لا يَعنيك من قولٍ أو فِعْل، كاللَّعب والـهَزْل وما توجِبُ المروءةُ إلغاءَه واطِّراحَه. يعني: أنّ بهم من الجدِّ ما شَغَلَهم عن الـهَزْل.

لـمّا وَصَفَهم بالخشوع في الصلاة، أتبَعَه الوصفَ بالإعراض عن اللغو؛ ليَجمعَ لهم الفعلَ والتركَ الشاقَّيْن على الأنفسِ اللذين هما قاعِدَتا بناءِ التكليف.

[﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ ٤]

الزكاة: اسمُ مُشترك بين عَينٍ ومعنًى، فالعين: القَدْر الذي يُخرجه المزكِّي من

قولُه: (ليَجمَعَ لهمُ الفعلَ والتَّركَ)، قال القاضي: أقام الإعراضَ مقامَ التّرْك؛ ليَدُلّ على بُعدِهم عنهُ رأسًا مباشرةً، وتسبُّبًا ومَيْلًا، فإنّ أصلَه أن يكونَ في عَرْض غيرِ عَرْضِه[1]، وهُو أبلغُ أيضًا منَ الذين لا يلهون لجَعْلِ الجُملةِ اسميّةً، وبناءِ الحُكم على الضّميرِ والتعبيرِ عنهُ بالاسم، وتقديم الصِّلة.

قولُه: (الزّكاةُ اسمٌ مشتَرَكٌ بيْنَ عَيْنٍ ومعنى)، الراغبُ: أصلُ الزّكاةِ: النُّمُوُّ الحاصلُ مِن بَرَكةِ الله تعالى، ويُعتبَرُ ذلك بالأمورِ الدُّنيويّةِ والأُخرويّة، يقالُ: زَكَا الزّرعُ يزكو، إذا حَصَلَ منهُ نُموٌّ وبَرَكةٌ، ومنهُ الزّكاةُ يُخرِجُها الإنسانُ إلى الفُقَراء، لِما فيها مِن رجاءِ البَرَكة، أو لتزكيةِ النفْس، أي: تنميتِها بالخَيْراتِ والبَرَكات، أو لهُما جميعًا، فإنّ الخَيرَيْنِ موجودانِ فيها، وقَرَنَ اللهُ تعالى الزكاةَ بالصلاةِ وقال: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠] وبزكاءِ النفْس وطهارتِها يصيرُ الإنسانُ بحيثُ يَستحِقُّ في الدُّنيا الأوصافَ المحمودةَ، وفي الآخرةِ الأجرَ والمَثُوبة. وهُو أن يَتحَرّى الإنسانُ ما فيه تطهيرُه وذلك يُنسَبُ تارةً إلى

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٧).

النِّصاب إلى الفقيرِ. والمعنى: فِعلُ المزكِّي الذي هو التَّزكيةُ، وهو الذي أرادَه الله، فجَعَلَ المُزكِّين فاعِلينَ له، ولا يَسُوغ فيه غيره؛ لأنه ما من مصدرٍ إلا يُعبَّر عن معناه بالفعل، ويُقالُ لمُحْدِثه: فاعِل، تقول للضارب: فاعِلُ الضَّرب، وللقاتِل: فاعِلُ القتل، وللمزكِّي: فاعِلُ التَّزكية. وعلى هذا الكلامُ كلُّه. والتحقيقُ فيه: أنك تقولُ في جميع الحوادث: مَن فاعلُ هذا؟ فيقال لك: فاعلُه الله، أو بعضُ الخَلْق. ولم تمتنعِ الزكاةُ الدالَّة على العَيْن أن يَتعلَّقَ بها فاعِلُون؛ لخُروجِها من صحَّة أن يَتناولَها الفاعل، ولكنْ

العَبْد؛ لاكتسابِه، كقولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾، وقولُه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وتارةً إلى الله تعالى، لكونِه فاعلًا لذلك في الحقيقة، نحوَ: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩]، وتارةً إلى النبيِّ ﷺ لكونِه واسطةً نحوَ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] وتارةً إلى العبادةِ التي هي آلةٌ نحوَ ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾ [مريم: ١٣][(١)].

قولُه: (فيقالُ لك: فاعلُه اللهُ أو بعضُ الخَلْق)، الانتصاف: يقولُ السُّنِّي: الفاعلُ هوَ اللهُ وحدَه، وإذا سُئلَ بصفةٍ مشتقّةٍ منَ الفعلِ على طريقةِ اسم الفاعل منَ القائم أو القاعد، أجاب بأنهُ: الذي خَلَقَ اللهُ الفعلَ على يدهِ كزَيْدٍ وعَمْرو[(٢)].

قولُه: (ولم تمتنع الزكاةُ الدّالةُ على العَيْنِ أن يَتعلّقَ بها فاعلون)، أي: اللّفظُ غيرُ مانع تعليقَ الزّكاةِ، الذي هُو العَيْن، بفاعلون؛ لأنّ الواضعَ إنّما وَضَعَ صيغَ الأفعالِ لنسبةِ صُدورِها عن الفاعل، وأمّا أنّ ذلك الفاعلَ موجَدٌ بالحقيقة أو غيرُ موجَد، فليسَ بداخلٍ في مفهوم الفعل، وإنّما يُعرَفُ بدليلٍ خارجيّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولكنْ لأنّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها». فقولُه: «لخروجِها» تعليلٌ لقولِه: «لم يمتنعْ»، أي: لم تمتنع الزكاةُ الدّالةُ على العَيْنِ عندَ أهلِ اللُّغة بأن يَتعلّقَ بها الفاعلونَ لأجلِ هذا الصّارِف، وهُو خروجُها مِن صحّةِ أنّ الخَلْقَ غيرُ قادرينَ على إيجادِ العَيْن، بل القادرُ هُو اللهُ تعالى، فإنّ ذلك منَ الدّلائل العقْليّة،

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص ٣٨٠.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٧٦).

لأنَّ الخَلْقَ ليسُوا بفاعليها. وقد أنشدوا لأميّةَ بنِ أبي الصَّلْت:

المُطعِمونَ الطَّعامَ في السَّنَةِ الـ أَزْمةِ والفاعِلُـونَ لِلزَّكَواتِ

ويجوزُ أن يُرادَ بالزكاة: العَينُ، ويُقدَّر مُضافٌ محذوف؛ وهو الأَداءُ، وحَمْلُ البيت على هذا أصحُّ؛ لأنها فيه مجموعةٌ.

كما تقولُ: أنْبَتَ الرّبيعُ البَقْلَ، فإنّ الفاعلَ عندَ اللُّغويِّ هُو الربيعُ، إذْ هُو مُرتفِعٌ به؛ لأنهُ لا يُنظَرُ إلى أنّ الربيعَ لا يَصحُّ منهُ هذا الفعلُ حقيقةً؛ لأنّ ذلك مِن وظيفةِ الموحِّدِ المعتقِد.

قولُه: (المُطعِمون الطعامَ)، البيت[1]، الأزْمةُ: السَّنةُ والقَحْطُ، يقال: أَزَم علينا الدّهرُ، أي: اشتَدّ.

قولُه: (لأنّها فيه مجموعةٌ)، أي: لفظُ الزّكاةِ في البيتِ مجموعةٌ، والمَصدرُ لا يُجمَعُ في الأغلب، وقد جُمِعَ في قولِه تعالى ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]. وقلتُ: يُعلَمُ من مفهوم قولِه: «وحَمْلُ البيتِ على هذا أصَحُّ» أنّ حَمْلَ الآيةِ على الفعل أصَحُّ. قال السّجَاوَنْديُّ: لَمّا كانتِ الزّكاةُ توجِبُ زكاءَ المال، كان لَفْظُ الفعل ألْيَقَ به مِن لفْظِ الأداء، كأنهُ قيل: لأجْلِ زكاءِ المالِ يفعَلونَ ما يفعَلون، فالمُؤدّى يصيرُ زكاةً بفعلِ المزكّي. وفي ﴿فَٰعِلُونَ﴾ إشارةٌ إلى المُداومةِ ما ليس في الأداءِ، تقولُ: هذا فعلُهُ، أي: شأنهُ ودَأْبُهُ وعادتُه، وهذا يُشعِر بأنّ حَمْلَ الزّكاةِ على المعنى أولَى مِن غيرِه.

الراغب: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ أي: يفعَلونَ ما يفعَلونَ منَ العبادةِ ليُزكّيَهمُ الله، أو ليُزكُّوا أنفُسَهم، المعنَيان واحد، وليس قولُه: ﴿لِلزَّكَوٰةِ﴾ مفعولًا لهُ لقولِه: ﴿فَٰعِلُونَ﴾ بل اللامُ للقَصْدِ والعِلّة[2].

وقال صاحِبُ «الكَشْف»: معنى الآية: الذين هُم لأجْلِ الطّهارةِ وتَزْكيةِ النفس عاملونَ الخيرَ، فليسَ المرادُ مِن هذا الكلام: أنّهم يؤدُّونَ الزكاةَ؛ لأنهُ لا يُقال: فعَلْتُ الزكاةَ

---

(١) لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» ص ٣٤٥.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٨١.

....

وأنت تريدُ: أدّيْتُ زكاةَ المال، وإنّما الزّكاةُ: الطّهارةُ، كما قال تعالى في كتابِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤-١٥]، و ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، أي: مَن طَهّرَها، وأبدًا ينبغي لك أن تُفسِّرَ القرآنَ بعضَه ببعضٍ ما أمكَنَك، فوَجَبَ أخذُ التفسيرِ مِن آيةٍ نَظيرةِ تلك الآيةِ التي تُفسِّرُها، ألا ترى أنّهم قالوا في قولِه تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، أنّ المعنى: للرسُولِ ﷺ مُعقِّباتٌ، أي: الملائكةُ مِن أمرِ الله، يحفَظونَه مِن بيْنِ يَدَيْه ومِن خَلْفِه، كذا فَسّرَه النّخَعيُّ[١]، قالوا في هذا: إنهُ فَصَلَ بيْنَ الصِّفة والموصُوف، وقَدّمَ ظَرْفَ الصِّفةِ على الصِّفة، فنظَرْنا في ذلك فإذا إبراهيمُ النّخَعيُّ أخذَ هذا التفسيرَ مِن قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٧]، والرّصَدُ: الملائكةُ، وهُو المُعقِّباتُ يحفَظونَ النبيّ عليه الصّلاةُ والسّلامُ.

فإنْ قيل: فهَبْ أنكم قلتُم: فما وَجْهُ قولِه عَزّ وجَلّ: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]؟ وهل يقال في معنى لا تؤذِه: دَعْ أذاهُ؟ قُلنا: ليس معنى ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]: لا تُؤذِهم، وإنّما المعنى: دع الخَوْفَ مِن أذاهُم وتَوكّلْ على الله، أي: لا تَخَفْ منهم ولا مِن أذاهُم، فحَذَفَ المفعولَ والحرفَ الجارّ الذي في صِلةِ المصدَر، كما حَذَفَ الجارّ مِن قولِه: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يخوِّفُكم بأوليائه، وقال تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، أي: لِيُنذِرَكم ببأسٍ شديد. وقلتُ: قولُه: ينبغي لكَ أن تُفسِّرَ القرآنَ بعضَه ببعضٍ، كلامٌ حَسَنٌ، لكنْ معَ مُراعاةِ المقام، وترتيبِ النظام؛ فإنهُ تعالى لمّا ذكَرَ الصّلاةَ عَقَبَها بذِكرِ شقيقتِها وقرينتِها، وهي الزكاةُ، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ونحوِها، والوَجْهُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ أوّلًا.

وأمّا قولُه: لا يقالُ: فعلتُ الزكاةَ وأنت تريدُ: أدّيْتُ زكاةَ المال. فتَحكُّمٌ لِمَ لا يجوزُ أن يرادَ المبالغةُ فيه؟ ألا ترى إلى قولِ الحَماسيِّ:

وإنْ هِي أعطَتْك اللِّيانَ فإنّها ... لغيرِك مِن خِلّانِها ستَلينُ[٢]

---

(١) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤١)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٩١٦) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٢) قائله مجهول، وهو في «الحماسة» بشرح المرزوقي (٣: ١٣٠٩).

[﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ ٥ - ٧]

﴿عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ في موضعِ الحال، أي: الأوّالين على أزواجهم. أو: قوّامين عليهنّ، من قولك: كان فلانٌ على فلانة، فماتَ عنها، فخلَف عليها فلانٌ. ونظيرُه: كان زيادٌ على البصرة، أي: واليًا عليها. ومنه قولهم: فُلانة تحتَ فلانٍ، ومن ثمّ سُمّيتِ المرأةُ فِراشًا. والمعنى: أنهم لفُروجهم حافِظُون في كافّةِ الأحوال، إلّا في حالِ تزوُّجِهم أو تَسرِّيهم، أو تعلّق ﴿عَلَىٰ﴾ بمحذوفٍ يدلُّ عليه ﴿غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، كأنه قيل: يُلامُون إلّا على أزواجهم، أي: يُلامون على كلِّ مُباشِرٍ إلا على ما أُطلِقَ لهم، فإنهم غيرُ مَلُومين عليه. أو تجعلُه صِلةً لحافِظِينَ، من قولك: احفظْ عليَّ عنانَ فَرَسي، على تضمينِه معنى النَّفْي، كما ضُمِّنَ قولُهم: نشدتُك بالله إلا فَعلتَ، بمعنى: ما طلبتُ منك إلا فَعْلَك.

وقولِ المَرْزوقيِّ فيه: وإنْ هِي غرتْك باللِّينِ ومنحَتْكَ المحبّةَ مَنْحًا بالغًا. معَ أنّ تنظيرَه بالآيتَيْنِ بعيدٌ؛ لأنّهما ليسَا مِن هذا القَبيلِ في شيء، وقولُه تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨] معناهُ غيرُ ما ذَكَرَه، فانظُرْ إلى مقامِه لتعرِفَه.

قولُه: (على تضمينِه معنى النفْي)، رُوِيَ أنهُ قولُ المُبرِّد، أي: تضمينُ ﴿حَافِظُونَ﴾، فإنّ معنى احفَظْ عليّ عِنَانَ فَرَسي: ارقُبْني، ولا تغفُلْ عنّي. وجاء في بعضِ التفاسير: الحِفظُ في الأصل: ضَبْطُ الشيءِ في النفْس. وهُو ضدُّ النِّسيان، ولمّا كان في ضَبْطِ الشيءِ المَنْعُ منَ الذّهابِ قيل لمَن لا يُضيّعُ الشيءَ ضَبْطًا: الحافظُ، والحافِظُ: المانعُ. «المُغرِب»: الحِفظُ: خلافُ النِّسيان، وقد يُجعَلُ عبارةً عن الصّوْنِ وتَرْكِ الابتذال، يقالُ: فلانٌ يحفَظُ نفْسَه ولسانَه، أي: لا يَبتَذِلُه فيما لا يَعنيه(١).

والظاهرُ أنّ المجموعَ منَ العاملِ ومعمولِه في معنى المانعونَ، أو غيرُ مُبتَذِلين، ألا ترى كيف جَعَلَ «نشَدتُكَ اللهَ» في معنى: ما طلَبْتُ، وكذلك معنى «احفَظْ عليّ عِنانَ فَرَسي»: لا تغفُلْ عنّي، ومنهُ قولُ الراغب: الحافظونَ فُروجَهم إلّا على أزواجِهم كنايةٌ عن العَقْد، أي:

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٣).

فإن قلتَ: هلّا قيل: مَن ملكتْ؟ قلتُ: لأنه أُريدَ مِنْ جنسِ العُقلاء ما يجري مجرى غيرِ العقلاء ـ وهم الإناث ـ ....

معَ قولِه: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾، وفيه تنبيهٌ على خِسّةِ الشّهوة، ولولا بقاءُ النّسلِ لَمَا أُبيحَتْ. ونحوُه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أي: فلم يُطيعوُه إلّا قليلٌ منهم.

وقال أبو البقاءِ: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾ في موضع نَصْبٍ بـ﴿حَٰفِظُونَ﴾ على المعنى أي: صائُوها عن كلِّ فَرْجٍ إلّا عن فُروجِ أزواجِهم[١].

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: الذي ألجأَهُ إلى التطويلِ استعمالُ «على» في قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾، ويمكنُ أن يُقالَ: تقديرُه: لفُروجِهم حافظونَ في كلِّ حالٍ إلّا في حالِ وقوعِهم على أزواجِهم.

الراغب: الحِفظُ تارةً يقالُ لهيئةِ النفْس التي بها يَثبُتُ ما يؤدِّي إليه الفَهْمُ، وتارةً لضَبْطِ الشيءِ في النفْس ويُضادُّه النِّسيانُ، وتارةً لاستعمالِ تلك القُوّة، يقالُ: حَفِظتُ كذا حفظًا، ثُم يُستعمَلُ في كلِّ تفقُّدٍ وتعهُّدٍ ورعاية، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ﴾ [الأحزاب: ٣٥] كنايةً عن العِفّة: ﴿حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]، أي: يَحفَظْنَ عهْدَ الأزواج عندَ غَيْبتِهم بسببِ أنّ اللهَ يحفظُهنّ أن يُطّلَعَ عليهِنّ، ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق: ٤]، أي: حافظٌ لأعمالِهم، ومعناه: محفوظٌ لا يَضيعُ[٢].

قولُه: (ما يَجري مَجرَى غيرِ العُقَلاءِ وهمُ الإناثُ)، المطلع: أُجْرينَ مَجرَى غيرِ العُقَلاءِ لنُقْصانِ عَقْلِهنّ وعِلمِهنّ وامتهانِهنّ في خِسَاسِ الأُمورِ وأنّها تُباعُ وتُشترَى كسائرِ الحيوَانات. وقال القاضي: وإفرادُ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ﴾ بعدَ تعميم قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ﴾ لأنّ المباشرةَ أشهَى الملاهي إلى النفسِ وأعظَمُها خطرًا[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٠).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٤٤.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٧).

جَعَلَ المُستثنى حدًّا أوجبَ الوقوفَ عنده، ثم قال: فمن أحدَثَ ابتغاءً وراءَ هذا الحدِّ مع فسحتِه واتّساعه، ـ وهو إباحةُ أربعٍ من الحرائر، ومن الإماءِ ما شئتَ ـ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ﴾ الكامِلُون في العُدوان المتناهون فيه. فإن قلتَ: هل فيه دليلٌ على تحريمِ المُتعة؟

قولُه: (جَعَلَ المُستثنى حَدًّا أوجَبَ الوقوفَ عندَه)، أي: بالَغَ في الفُسحةِ والاتّساع حيثُ أضافَ الأزواجَ إليهم، وهي ما عَهِدَ مِن قولِه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣] الآية، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهُو إباحةُ أربعٍ منَ الحَرائر، ومنَ الإماءِ ما شئتَ»، كأنهُ قيل: ومَن طلَبَ الفُسحةَ أوْسَعَ مِن هذا الذي انتَهى غايتُه فهُو المُتناهي في العُدوانِ والكاملُ فيه. دَلّ على الكمالِ: التعريفُ في ﴿ٱلْعَادُونَ﴾ فإنهُ للجِنس، وعلى التبجيلِ: دِلالةُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ فإنهُ دَلّ على أنّ ما قبلَه جديرٌ بما بعدَه لِما بيّنَ منَ الفُسحةِ والاتساع.

قولُه: (على تحريم المُتعة)، النِّهاية: هُو النّكاحُ إلى أجَلٍ معيّن، وهُو منَ التمتُّع بالشيء: الانتفاع به، يقالُ: تمتّعتُ به أتمتّعُ تمتُّعًا، والاسمُ: المُتعةُ يُنتفَعُ بها إلى أمَدٍ معلوم. وقد كان مُباحًا في أوّلِ الإسلام ثُم حُرّم، وهُو الآنَ جائزٌ عندَ الشّيعة[1].

وأمّا قولُ المصنِّفِ: «إذا صَحّ النّكاحُ»، فالمرادُ: إذا صَحّ النّكاحُ المؤجّلُ فلا يَحرُمُ، وحينَ لم يصحّ بالدّلائلِ الدالّةِ لم يَصحّ بجَزْم.

قال الإمامُ: رُوِيَ عن القاسم بنِ محمدٍ أنّ الآيةَ تَدُلُّ على تحريم المُتعة[2]. وتقريرُهُ أنها ليسَتْ زَوْجةً لهُ، فوَجَبَ أنْ لا تَحِلّ له، إنّما قُلنا: إنها ليست زَوْجةً لأنّهما لا يَتوارَثانِ بالإجماع، ولو كانت زوجةً لهُ لحَصَلَ التوارُثُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، فوَجَبَ أنْ لا تَحِلّ لهُ لقولِه تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾[3].

وقلتُ: ولا ارتيابَ أنّ هذه الصّفاتِ جاريةٌ في مَعرِض المَدْح، وتعظيم أمرِ المؤمنينَ،

(١) وقد صنّف غير واحدٍ من فقهاء أهل السنّة في تحريم نكاح المتعة، ومن أحسن المصنّفات في هذا السياق كتاب «تحريم نكاح المتعة» للإمام الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسي رحمه الله.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنّف» (٧: ٥٠٢).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٨٠).

قلتُ: لا؛ لأنّ المنكوحةَ نكاحَ المُتعة من جُملةِ الأزواج إذا صحَّ النكاح.

[﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ ٨]

وقُرئ: «لأمانَتِهم»، سُمّيَ الشيءُ المؤتَمن عليه والمعاهَد عليه أمانةً وعهدًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال: ﴿وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]. وإنما تُؤدَّى العُيونُ لا المَعاني، ويُخان المؤتَمن عليه، لا الأمانةُ في نفْسِها. والراعي: القائمُ على الشيء بحفظٍ وإصلاح، كراعي الغَنَم وراعي الرعيَّة. ويقال: مَن راعِي هذا الشيء؟ أي: متولِّيه وصاحبُه. ويَحتملُ العُمومَ في كلِّ ما ائتُمِنوا عليه وعُوهِدوا من جِهَةِ الله عزَّ وجلَّ ومِن جِهَةِ الخَلْق، والخُصوصَ فيما حُمِّلوه من أماناتِ الناس وعُهودِهم.

وعُلُوِّ شأنِهم عن أن يتعرّضوا للّغوِ المُباح، فَضلًا عمّا يُزْري بِمُروءتِهم، فإنّ أحدًا مِن ذوي المُروءات لا يَرضَى أن يُفعَلَ ذلك بمَحارِمِه، فيكف يَرضَى بمحارِمِ غيرِه منَ المؤمنين؟

قولُه: (وقرئ: «لأمانتِهم»)، ابنُ كثير، والباقونَ: على الجَمْع[1]. قال القاضي: الإفرادُ إمّا لأنّها في الأصلِ مصدرٌ أوْ لأمنِ الإلباس[2].

قولُه: (سُمّي الشيءُ المُؤتَمَنُ عليه والمُعاهَدُ عليه أمانةً)، يعني: حَكَمَ اللهُ تعالى بقولِه: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ﴾ بالرِّعاية، فينبغي أن يُرادَ بالأمانةِ والعَهْدِ عَيْنانِ لا مصدران؛ لأنَّ الرّاعيَ هُو: القائمُ على الشيءِ بحِفظٍ وإصلاح، لا على المعنى، ومنهُ قولُه ـ في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] ـ: «وإنّما تُؤدّى العيونُ لا المعاني»، وقولُه: «﴿وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧] وإنّما يُخانُ المؤتَمَنُ عليه، لا المصدر».

قولُه: (ويَحتمِلُ العمومَ في كلِّ ما ائتُمنوا عليه وعوهِدوا)، وهُو عَطفٌ على قولِه:

---

(١) وحُجّةُ ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ ولم يقُل ﴿وعهودهم﴾، وحجّة من قرأ بالجمع قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فقد أجمع عليه القرّاء، فكان ردُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨٢-٤٨٣.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

[﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ ٩]

وقُرِئ: (على صَلاتهم). فإن قلتَ: كيف كُرِّر ذِكْرُ الصلاة أوّلًا وآخرًا؟ قلتُ: هما ذِكرانِ مُختلفان، فليسَ بتكرير: ....

«سُمِّي الشيءُ المؤتَمَنُ عليه والمعاهَدُ عليه أمانة»، فإذًا المرادُ منَ الأمانةِ والعَهْدِ المصدَر، وهُو جِنسٌ يتناوَلُ كلّ ما يُطلَقُ عليه الأمانةُ أو العَهْدُ. ولهذا قال: «مِن جهةِ الله عَزّ وجَلّ، ومِن جهةِ الخَلْق». ويُؤيِّدُ هذا التفسيرَ قراءةُ الأكثر: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾، قال مكّيُّ بنُ أبي طالب: «أماناتِهم»: مصدرٌ، وحَقُّه أن لا يُجمَع؛ لدِلالتِه على القليلِ والكثيرِ مِن جِنسِه، لكنْ لمّا اختَلَفتْ أنواعُ الأمانةِ لوقوعِها على الصّلاةِ والزّكاةِ والصّوم والحَجِّ وغيرِ ذلك منَ العبادات، وكذلك حَقُّ العبادِ جازَ جَمْعُها؛ لأنّها لاختلافِ أنواعِها شابَهَتِ المفعولَ به، فجُمِعَتْ كما يُجمَعُ المفعولُ به، وقد أجمَعوا على الجَمْع في قولِه تعالى: ﴿أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨](١)، وقد قرَأ ابنُ كثيرٍ بالتوحيدِ في ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾(٢)، ودليلُه إجماعُهم على التوحيدِ في ﴿وَعَهْدِهِمْ﴾، وهُو مصدرٌ مِثلُها. فعلى هذا يُجعَلُ قولُه: ﴿رَٰعُونَ﴾ استعارةً للاهتمام بشأنِها، والمحافظةِ عليها مِن أن يخان وينكث، قال الشاعر:

أخٌ طاهرُ الأخلاقِ حُلوٌ كأنهُ ... جَنَى النّحل ممزوجٌ بماءِ غمامِ(٣)
يزيدُ على الأيـــام صفوَ مودّةٍ ... وشدةَ إخلاصٍ ورَعْيَ ذِمامِ(٤)

قولُه: (وقُرِئَ: «على صَلاتِهمْ»)، حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالجَمْع. قال القاضي: ولفظُ الفعلِ فيه لِما في الصّلاةِ منَ التجدُّدِ والتكرير، ولذلك جَمَعه أكثرُ القُرّاء(٥).

---

(١) «الكشف عن وجود القراءات السبع» (٢: ١٢٥-١٢٦).
(٢) أي: في سورة المؤمنين.
(٣) البيتان في «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٧٠) من غير عزوٍ لأحد.
(٤) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٨، و«حجّة القراءات» ص ٤٨٣.
(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

وُصِفوا أوّلًا بالخُشوعِ في صَلاتِهم، وآخِرًا بالمُحافظة عليها؛ وذلك أن لا يَسهُوا عنها، ويؤدُّوها في أوقاتِها، ويُقيموا أركانَها، ويوكِّلُوا نُفوسَهم بالاهتمامِ بها وبما يَنبغي أن تتمَّ به أوصافُها. وأيضًا فقد وُحِّدتْ أولًا؛ ليُفادَ الخشوعُ في جِنْسِ الصلاة أيَّ صلاةٍ كانت، وجُمِعتْ آخِرًا؛ لتُفادَ المحافَظةُ على أعدادها؛ وهي: الصَّلَواتُ الخمس، والوترُ، والسُّنن المُرتَّبة مع كلِّ صلاةٍ، وصلاةُ الجمعة، والعيدَيْن، والجنازةُ، والاستسقاء، والكُسوفُ والخُسوف، وصلاةُ الضُّحى، والتهجُّد، وصلاةُ التسبيح، وصلاةُ الحاجة، وغيرُها من النوافل.

[﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ * ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ١٠ – ١١]

أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الجامِعُون لهذه الأوصاف ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ الأحِقَّاءُ بأنْ يُسمَّوا وُرَّاثًا دون مَن عَداهم، ثم تَرْجَم الوارِثين بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ فجاءَ

قولُه: (وُصِفوا أوّلًا بالخُشوع في صَلاتِهم، وآخِرًا بالمحافظةِ عليها)، يعني[1]: آخرًا الأوصاف وتعدادها لمدح المؤمنين على الأصالة وذكر الصلاة تابعٌ لها، وُصفوا أولًا بالخشوع فيها، وآخرًا بالمحافظة عليها[2]، ومِن ثَمّ أتى بالموصُولةِ ليَدُلّ على الذّات، وجُعِلتِ الأوصَافُ صلةً ليَدُلّ على عِلّيّةِ استهالِ بِشَارةِ الفلاح عاجلًا، وإيراثِ الفِردَوْس آجلًا، نعَمْ، فيه تعظيمُ شأنِها على سَبيل الإدماج، وإشارةِ النصِّ حيث ابتُدِئ بِذِكْرِها، وانتُهِي إليها، على أنّ التكريرَ غيرُ لازم؛ لأنّ إرادةَ الجِنسِ غيرُ إرادةِ الاستغراق، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأيضًا فقد وُحِّدَت أوّلًا، وجُمِعَتْ آخرًا»، وخلاصتُه أنّ التكريرَ لإرادةِ تعليقِ كلِّ مرّةٍ ما لم يُعلّق به أُخرى، والفاءُ في «فقد وُحِّدت» كالفاءِ في قولِه: «هما ذِكْرانِ مُختلفانِ فليس بتكرير».

قولُه: (أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الجامعونَ لهذه الأوصَافِ ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ الأحِقّاءُ بأنْ يُسَمَّوْا وُرّاثًا دونَ مَن عَدَاهُم)، أمّا معنى الجَمْع فمِن توسيطِ العاطفِ بيْنَ الصِّفاتِ المتَوالية. وأمّا

(١) في (ح): «حتى».

(٢) من قوله: «يعني: آخرًا الأوصاف» إلى هنا سقط من (ف).

بفَخامةٍ وجزالةٍ لإرْثهم لا تَخفى على الناظر. ومعنى الإرْث: ما مَرَّ في سُورة مريم. أنّث الفِرْدوس على تأويلِ الجنَّة، وهو: البستانُ الواسع الجامعُ لأصنافِ الثَّمَر. رُوي: أنَّ الله عزَّ وجلَّ بَنى جنَّةَ الفردوسِ لَبِنةً من ذَهَبٍ ولَبِنةً من فضَّة، وجَعَلَ خِلالَها المِسْكَ الأذْفَر. وفي رواية: ولَبِنةً من مِسكٍ ....

استحقاقُ تسميتِهم بالوُرّاثِ فلما سَبَقَ أنّ أولئك يوجبُ أنّ ما بعدَه جديرٌ بها قبلَهُ لاكتسابِهم تلك الصِّفاتِ الجاريةَ عليهم. قال القاضي: الوِراثةُ مُستعارةٌ لاستحقاقِهمُ الفِردَوْسَ مِن أعمالِهم وإن كان بمقتضَى وَعْدِه مبالغةٌ فيه(١).

وأمّا معنى الحصرِ فمِن تعريفِ الخبر، وتوسيطِ ضميرِ الفَصْل، وفي تتميمِ ذلك بتعقيبِ التفصيلِ للإجمالِ بإبدالِ ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ من ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ شأنٌ لا يُكتنَهُ كُنهُه، كما في قولِه تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

قولُه: (ما مَرّ في سُورةِ مَرْيَم)، يعني في قولِه تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦]، بل في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠] أي: همُ الذين وَرِثوا أرضَ الجنّة، أي: مَلَكوها كما يَملِكُ الوُرّاثُ حقوقَهم. قال الزجّاجُ: خوطِبَ الناسُ بها يتعارَفُونَ؛ لأنّهم يجعَلونَ ما رجَعَ إلى الإنسانِ ميراثًا مُلْكًا لهُ(٢).

قولُه: (وهُو البُستانُ الواسعُ الجامعُ لأصنافِ الثّمَر)، قال الزجّاجُ: الفِردَوْسُ: أصلُه رُوميٌّ، وهُو البستانُ، وكذلك جاء في التفسير، وقد قيل: إنّ الفِردَوسَ تعرِفُها العرَبُ، وتُسَمّي الموضعَ الذي فيه كَرْمٌ(٣): فِردَوْسًا(٤).

قولُه: (لبِنةً مِن ذهبٍ ولبِنةً من فضّة)، قال الزجّاجُ: رَوَينا عن أحمدَ بن حَنْبل في كتابِه

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

(٣) في (ط): «الكرمُ».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٨).

مُذَرًّى وغَرَسَ فيها من جيِّد الفاكهةِ وجيِّد الريحان.

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ ١٢- ١٤]

السُّلالة: الخلاصة؛ لأنها تُسَلُّ مِن بين الكَدَر، وفُعَالة بِناءٌ للقِلَّة؛ كالقُلامة والقُمامة. وعن الحسن: ماءٌ بين ظَهْرانَيِ الطِّين. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين ﴿مِن﴾ و﴿مِّن﴾؟ قلتُ: الأوَّل للابتداءِ، والثاني للبيان، كقوله: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. فإن قلتَ: ....

«كتابِ التفسير»: أنّ اللهَ تعالى بَنَى جَنّةَ الفِردَوْس لبِنةً مِن ذهبٍ، ولبِنةً مِن فضّة، وجَعَلَ جبالَها المِسْكَ الأذفر[١].

قولُه: (مُذَرًّى)، الجوهري: ذَرَرْتُ الحَبّ والمِلْحَ والدّواءَ أَذُرُّه ذَرًّا: فرّقْتَه، ومنهُ الذّريرةُ.

قولُه: (لأنّها تُسَلُّ مِن بيْنِ الكَدَر)، في «المطلع»: السُّلالةُ: ما يُسَلُّ منَ الشيءِ ويُستخرَجُ. قال صاحبُ «الديوان»: فُعالةٌ: اسمٌ لِما بقيَ بعدَ المصدر، فالسُّلالةُ: ما بقيَ بعدَ السَّلِّ، كالنُّخَالة والبرايةِ لِما بقيَ بعدَ النّخْل والبَرْي، وفيها دِلالةٌ على القِلّة، فإذا قبَضتَ على الطِّين بكفِّك فخرَجَ مِن بيْنِ أصابِعك حُرُّهُ وخالِصُهُ فهُو سُلالةٌ.

وقال أبو البقاءِ: ﴿مِّن طِينٍ﴾ صِفَةُ ﴿سُلَٰلَةٍ﴾، ويجوزُ أن يتعلّقَ ﴿مِن﴾ بـ﴿سُلَٰلَةٍ﴾ بمعنى: مَسْلولة[٢]، ويُمكنُ أن يُحمَلَ قولُ الحسَنِ: ماءٌ بيْنَ ظَهْرانَي الطِّين، على هذا.

(١) «معاني القرآن وإعرابه»، وانظر الحديث المذكور في «مسند الإمام أحمد» (٨٠٣٠)، و «سنن الترمذي» (٢٥٢٦)، وصححه ابن حبان (٧٣٨٧)، وهو حديثٌ صحيح بشواهده، وانظر تمام تخريجه وتنقيده في «صحيح ابن حبان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥١).

ما معنى: جَعَلْنا الإنسانَ نُطفة؟ قلتُ: معناه: أنه خَلَقَ جوهرَ الإنسانِ أوّلًا طِينًا، ثم جَعَلَ جوهرَه بعد ذلك نُطفة. القَرار: المُستقرُّ، والمرادُ الرَّحم، وُصفتْ بالمكانةِ التي هي صِفةُ المُستقِرِّ فيها، كقولك: طريقٌ سائر. أو بمَكانتها في نَفْسِها؛ لأنها مُكِّنتْ بحيثُ هي وأُحرِزت. قُرِئ: (عَظْمًا فكسَوْنا العَظْمَ)، و﴿عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ﴾،

قولُه: (ما معنى: جعَلْنا الإنسانَ نُطْفةً[١])، يعني: كيف قال أوّلًا: ﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ﴾ ثُم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾؟ وأجابَ: أنّ التعريفَ في «الإنسانِ» للجِنس، فكأنهُ قيل: خلَقْنا جَوهرَ ما يقالُ لهُ: الإنسانُ ابتداءً مِن طينٍ، ثُم صَيّرنا بعدَ ذلك جَوهرَهُ مِن نُطفة، قال القاضي: يجوزُ أن يكونَ على حَذْفِ المضاف، أي: ثُم جعَلْنا نَسْلَه، أي: خلَقْنا أصلَ الإنسانِ مِن سُلالة، وهُو آدم، ثُم جعَلْنا نَسْلَه، أي: أولادَه، مِن نُطفةٍ[٢].

قولُه: (وُصِفَتْ بالمكانةِ التي هِي صفةُ المُستقرّ)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مَّكِينٍ﴾ صفةٌ للنُّطْفةِ في الأصل، وقد أُجرِيَ على مكانِها ومُستَقرِّها، وهُو الرّحِم، إمّا على الإسنادِ المَجَازيِّ نحوَ: طريقٌ سائرٌ، للمبالغة، أو وُصِفَ الرّحِمُ بالمَكِين، ليُؤْذِنَ بأنّ النُّطفةَ مُكِّنَتْ بحيثُ هِي في رَحِم مَكِينٍ غيرِ مُنفصل معَ ثِقَل الحَمْل، أو مُكِّنتَ في مَكِينٍ غيرِ ماجّةٍ لها، كأنّها أُحرِزَتْ في حِرْزٍ حَصِين، وعلى هذا هُو: كنايةٌ، أي: جعَلْناهُ نُطفةً محروزة.

قولُه: (قُرِئَ: «عَظْمًا»)، أبو بكرٍ وابنُ عامر، وكذا: «فكَسَوْنا العَظْمَ»، والباقونَ: ﴿عِظَٰمًا﴾. قال ابنُ جِنِّي: قرَأَ «عَظْمًا» واحدًا، ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ﴾ جماعةً: السُّلَميُّ، وقَتادةُ، والأعرَجُ. وقرَأَ ﴿عِظَٰمًا﴾ جماعةً، «فكَسَوْنا العَظْمَ» واحدًا: مجاهدٌ. أمّا مَن وَحّدَ فإنهُ ذهب إلى لَفظِ إفرادِ الإنسانِ والنُّطفةِ والعَلَقة، ومَن جَمَعَ فإنّه أرادَ بأنّ هذا أمرٌ عامٌّ في جميع الناس، وقد شاعَ عنهُم إيقاعُ المفرَدِ في موضع الجماعة، قال:

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكم تَعِفُّوا[٣]

(١) في (ح): «من نُطفة».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

(٣) سبق تخريجه.

و(عَظْمًا فكسونا العِظام)، و(عِظامًا فكسَوْنا العظمَ). وُضع الواحدُ مكانَ الجمع لزوالِ اللَّبْس؛ لأنَّ الإنسانَ ذو عِظام كثيرة. ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ أي: خَلقًا مُبايِنًا للخَلْق الأوَّلِ مُبايَنةً ما أبعدَها؛ حيثُ جَعَلَه حيوانًا وكان جَمادًا، وناطِقًا وكان أبكمَ، وسَميعًا وكان أصمَّ، وبَصيرًا وكان أكمَهَ، وأودَعَ باطنَه وظاهرَه، بَلْ كلَّ عضوٍ من أعضائه، وكلَّ جُزء من أجزائه عجائبَ فِطرةٍ وغرائبَ حِكْمة لا تُدرَكُ بوصفِ الواصف، ولا تُبلَغُ بشَرْحِ الشارح. **وقد احتجَّ به أبو حنيفة رحمه الله فيمن غَصَبَ بيضةً فأفرخَتْ عنده، قال: يَضمنُ البيضةَ ولا يَرُدُّ الفَرْخ؛ لأنه خَلقٌ آخر سِوى البيضة.** ﴿فَتَبَارَكَ

وقولُ الطُّفَيْل(١):

في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِينا

ومَن قَدَّم الإفرادَ نظَرَ إلى اللّفظِ الذي هُو إنسانٌ، وسُلالةٌ، ونُطْفة، ثُم عَقَّبَ بالجماعة لأنَّها هِي الغَرَضُ، ومَن عكَسَ بادَرَ إليها؛ إذ كانت هي المقصُودةَ، ثُم عادَ فعامَلَ المفرَدَ بمثلِه.

والأوَّلُ أجْرَى على قوانينِهم، ألا ترى أنك تقولُ: مَن قام وقَعَدوا إخوانُك، لانصرافِه عنِ اللّفظِ إلى المعنى وضَعُفَ: من قاموا وقَعَدَ إخوتُك؛ لأنَّك قدِ انتَحَيْتَ بالجَمْع على المعنى، وانصَرفتَ عنِ اللّفظ، فمُعاودةُ اللّفظِ بعدَ الانصرافِ عنهُ تراجُعٌ وانتكاثٌ فاعرِفْهُ وابْنِ عليه فإنهُ كثيرٌ جدًّا(٢).

قولُه: (وقدِ احتَجَّ به أبو حنيفةَ فيمَن غَصَبَ بَيْضةً فأفرَخَتْ عندَه، قال: يَضمَنُ البيضةَ، ولا يَرُدُّ الفَرْخَ لأنه خلقٌ آخر)(٣)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ تضمينَه الفَرْخَ؛ لكونِه جُزءًا منَ المغصوبِ، لا لكونِه عَيْنَه أو مُسَمًّى باسمِه. وقال الإمامُ: قالوا: في الآيةِ

---

(١) يعني طفيل الغنوي، ولم أجده في «ديوانه»، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٢٦) وقال: هو من شواهدِ سيبويه التي لم يُعْرَفْ قائلُها.

(٢) «المحتسب» (٢: ٨٧-٨٨).

(٣) انظر مآخذَ هذه المسألة في «المبسوط» للسرخسي (١٧: ١٢٨).

﴿ٱللَّهُ﴾: فتعالى أمرُه في قُدرتِه وعِلْمِه ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ أي: أحسنُ المقدِّرين تقديرًا، فترَكَ ذِكْرُ المميِّز؛ لدلالة ﴿ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ عليه، ونحوُه: طرحُ المأذون فيه في قوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩]؛ لدلالةِ الصِّلة. ورُوي عن ابن عمرَ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ لـمّا بَلَغَ قوله ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ قال: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾.

ورُوي: أنَّ عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح كان يَكتبُ لرسولِ الله ﷺ، فنَطَقَ بذلك قبل إملائه، فقال: له رسولُ الله ﷺ: «اكتُبْ، هكذا نزلتْ» فقال عبدُ الله: إنْ كان محمّدٌ نبيًّا يوحى إليه فأنا نبيٌّ يُوحى إليّ، فلَحِقَ بمكّةَ كافرًا، ثم أسلمَ يومَ الفتح.

دِلالةٌ على بُطلانِ قولِ النَّظّام: إنّ الإنسانَ هُو الرُّوح، لا البدَنُ، فإنهُ تعالى بَيّنَ أنّ الإنسانَ هُو المُركّبُ مِن هذه الصّفات. وعلى بُطلانِ قولِ الفلاسفة: إنّ الإنسانَ شيءٌ لا ينقسِمُ، وإنهُ ليس بجِسم[١].

قولُه: (أحسَنُ المُقدِّرينَ تقديرًا)، يريدُ أنّ «الخَلْقَ» هاهُنا بمعنى: التقدير، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]، أي: تَقَدِّرُ لِما سَبَقَ منَ الأطوارِ المتَبايِنة، قيل: وقولُه: «تقديرًا» تمييزٌ وليس بتاكيد؛ لأنّ أفعَلَ التفضيل إنّما يَنصُبُ النكِراتِ على التمييزِ خاصّةً، كقولِهم: هذا أكثرُ منهُ شيئًا[٢].

قولُه: (فترِكَ ذِكْرُ المُميِّز)، كأنهُ قيل: أحسَنُ الخالقينَ خالقًا، قال في الحاشية: نَظيرُه: قولُه: «إنّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجَمال»[٣]، المعنى: جميلٌ فِعلُه محذوفُ المضافِ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه فانقَلَبَ مرفوعًا فاستكَنّ.

قولُه: (إن كان محمدٌ نبيًّا يُوحَى إليه فأنا نبيٌّ يوحَى إليّ)، القياسُ[٤] فاسدٌ مِن وجهَينْ،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٨٥).

(٢) في (ط): «هذا أكبر سنًّا».

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٥) من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٤) في (ط): «فالقياس».

[﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۞ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ١٥-١٦]

قرأ ابنُ أبي عَبْلة وابنُ مُحَيْصن: (لمائِتُون)، والفرقُ بين الميِّت والمائت: أنّ الميِّتَ كالحيِّ صِفةٌ ثابتة. وأمَّا المائتُ فيَدلُّ على الحُدوث، تقول: زيدٌ مائتٌ الآن، ومائتٌ غدًا، كقولك: يموتُ. ونحوُهما: ضَيِّقٌ وضائقٌ في قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢]. **جعل الإماتةَ ـ التي هي إعدامُ الحياة ـ والبعثَ ـ الذي هو إعادةُ ما يُفنيه ويُعدِمُه ـ دليلَيْن أيضًا على اقتدارٍ عظيم** ....

أحدُهما: اتفاقُ ذلك المقدارِ سيّما إذا تكلّمَ بَديهًا يكونُ مِن قَبيلِ: رَمْيةٌ مِن غيرِ رام. فلا يُلتفَتُ إليه. وثانيهما: أنّ التحدِّيَ إنّما وقَعَ بأقصرِ سُورة.

قولُه: (**جَعَلَ الإماتةَ... والبَعْثَ... دليلَيْنِ أيضًا على اقتدارٍ عظيم**)، أمّا الإشارةُ إلى كونِ الإماتةِ دالّة عل اقتدارٍ عظيم[1] فما في ﴿ثُمَّ﴾ مِن معنى التّراخي في الرُّتْبة، وتأكيدِها بقولِه: ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾، يعني: مَن أنشأَ إنشاءً لطيفًا، وأبدَعَ تركيبًا عجيبًا، لا يتَسهّلُ عليه إعدامُه، وتفكيكُ أجزائه، لكنّ اللهَ سبحانَه وتعالى لِعِظَم قُدرتِه، وأنّ الموجوداتِ لا يتوقّفُ حصولُها على شيءٍ إذا تعَلّقتْ إرادتُه بها، كما قال: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، يُفكِّكُ ذلك التركيبَ العجيبَ الدائرَ بيْنَ تلك الأطوارِ المُتبايِنةِ التي تَخرِقُ العقول، ويُعدِمُ ذلك الإنشاءَ الغريبَ الذي مَن شاهَدَه اضطرّ إلى قولِه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾، ثُم يُنشئُه النّشأةَ الأُخرى أبدَعَ ما يكونُ للاتّصالِ إلى أقصَى نهاياتِ المطالب. وأمّا دِلالةُ البَعْثِ على الاقتدارِ العظيم فظاهرةٌ.

فإنْ قلتَ: أمرُ الإعادةِ ممّا وقَعَ عليه الإنكارُ منَ الجَمِّ الغفير، فكان قَمِينًا بالتوكيدات، بخلافِ الموت، فإنّ وقوعَه منَ الضّرورياتِ، فلمَ جيء بـ«إنّ» واللام وبالاسم، لا سيّما بالصِّفةِ المُشبّهةِ فيما ليسَ فيه الإنكارُ مِن وَجْه، وأتى فيما فيه الخلافُ بـ«إنّ» وحدَها؟ قلتُ: قد مَرّ أنّ الكلامَ في بيانِ إبداع تلك الخِلقةِ العجيبةِ الشّأنِ وتقَلُّبِها في تلك الأطوارِ التي تُخرِّقُ الأوهامَ والأفكارَ منها، وفي الإيذانِ بأنّ لهُ طَوْرًا آخرَ هُو غايةُ كمالِه، ولذلك خُلِقَ

---

(١) من قوله: «أما الإشارة» إلى هنا ساقط من (ح).

وكُلِّفَ تلك التكاليفَ التي ذُكِرَتْ في الآياتِ السابقة، ومِن ثم عَقَّبَها بها وبينَها بَرْزَخُ الموتِ ولا بُدّ مِن قَطْعِه للوصُولِ إليه، وكان ذلك التوكيدُ راجعًا إلى هذا المعنى، ومِن ثَمّ كَرّرَ ﴿إِنَّكُم﴾ ونَقَلَ منَ الغَيْبةِ إلى الخطاب، يعني: أنّ ماهيّتَك وحقيقتَك أيُّها المخلوقُ العجيبُ الشأنِ، تفنى وتُعدَمُ، ثُم إنّها بعَيْنِها منَ الأجزاءِ المتفرِّقة، والعظام البالية، والجُلودِ المُمَزّقةِ المُتلاشيةِ في أقطارِ الشّرقِ والغَرْب، تُبعَثُ وتُنشَرُ ليوم الجَزاء؛ لإثابةِ المُحسِن وعقابِ المُسيء، فالقرينةُ الثانيةُ لم تحتَجْ إلى التوكيدِ افتقارَ الأُولى؛ لأنّها كالمُقدِّمةِ لها وتوكيدُها راجعٌ إليها، وقالوا: إنّما بُولِغَ في القرينةِ الأُولى لتَمادي المُخاطَبينَ في الغَفْلة، فكأنّهم نُزِّلوا منزلةَ المُنكِرينَ لذلك، وأخلَى الثانيةَ لوضُوحِ أدِلّتِها وسُطوعِ بَراهينها.

وقلتُ: هذا كلامٌ حسَنٌ لو ساعَدَ عليه النّظْمُ الفائقُ وتكريرُ حرفِ التّراخي المُؤْذِنِ بتفاوُتِ المَراتبِ والأطوارِ مِن لدُنْ قولِه: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ﴾ إلى قولِه: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾. وأمّا دِلالةُ معنى التوكيدِ الذي يُعطيه «إنّ» في القرينتَيْنِ، فكدلالتِه في قولِ المؤمنِ الموحِّد: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وفي قولِ المنافق: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وقدِ استَقْصَيْنا القولَ فيه في أوّلِ البقرة، ومُحالٌ تصَوُّرُ التّمادي في الغَفْلةِ مِن قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، والمخاطَبُ حَبيبُ الله صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، بل هُو بِشارةٌ ووَعْدٌ له، وتهديدٌ ووعيدٌ لمُخالفيه.

ورَوينا عن مسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أحَبَّ لقاءَ الله، أحَبَّ اللهُ لقاءه، ومَن كَرِهَ لقاءَ الله، كرِهَ اللهُ لقاءَه»(١)، والموتُ قبل لقائه. وفي روايةٍ للبخاريِّ من طريقِ همّام عن قَتادةَ، فقالت عائشةُ أو بعضُ أزواجِه: إنّا لنَكرَهُ الموتَ، قال: «ليس ذلك، ولكنّ المؤمنَ إذا حضَرَه الموتُ، بُشِّرَ برضوانِ الله وكرامتِه، فليس شيءٌ أحبَّ إليه ممّا أمامَه، فأحَبَّ لقاءَ الله وأحَبَّ اللهُ لقاءه، وإنّ الكافرَ إذا حضَرَهُ الموتُ بُشِّرَ بعذابِ الله

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨٤) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

....

تعالى وعُقوبتِه، فليس شيءٌ أكرَهَ إليه ممّا أمامَه»[١]، الحديث[٢]. فإذا كانت محبّةُ الله مَنُوطةً به، ولقاءُ الله متوقِّفًا عليه، فهُو إذَنْ مطلوبٌ ضَروريّ.

ورَوَى الإمامُ في «تفسيره»: أنّ إبراهيمَ الخليلَ عليه السّلامُ قال لمَلَكِ الموتِ وقد جاءه لقَبْضِ رُوحِه: هل رأيتَ خليلًا يُميتُ خليلَه؟ فأوحَى اللهُ إليه: هل رأيتَ خليلًا يكرَهُ لقاءَ خليلِه؟ فقال: يا مَلَكَ الموت، الآنَ فاقبِض[٣].

الراغبُ: الموتُ: أحدُ الأسبابِ المُوصِلةِ إلى النّعيم الأبديّ، والكمالِ السّرمَديّ، وهُو وإن كان في الظاهرِ فَناءً واضمِحْلالًا، فهُو في الحقيقةِ انتقالٌ مِن منزِلٍ أدنى إلى منزِلٍ أعلى، ولم يَكرَهْهُ إلّا أحدُ رجُلَيْن: رجلٌ لا يؤمنُ بالآخِرة، وآخَرُ يؤمنُ، ولكنْ يخافُ ذَنْبَه، وأمّا المؤمنُ الصّالحُ فالموتُ ذريعةٌ لهُ إلى السّعادةِ الكبرى؛ لأنهُ بابٌ مِن أبوابِ الجنّة منهُ يُتوصّلُ إليها، ولو لم يكنْ لم تكنِ الجنّةُ، فإذَنْ لا يكونُ شيءٌ أحبّ إليه مِن تمنّيه، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]، ولهذا مَنّ اللهُ تعالى على عبادِه بقولِه تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [الملك: ١-٢]، وقَدّمَ الموتَ على الحياة. وإنّما مَنّ به؛ لأنهُ نعمةٌ؛ لأنّ السببَ الذي يُتوصّلُ به إلى النّعمةِ نعمةٌ، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ * ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٤-١٦] فنبّه تعالى وتقدّسَ أنّ هذه التغييرات حُسْنٌ[٤]، ثُم نقْضَ هذه البُنيةَ لإعادتِها على وَجْهٍ أشرَفَ وأحسَنَ، وعلى هذا رُوِيَ: «الدنيا سِجنُ المؤمن

---

(١) من قوله: «فأحب لقاء الله» إلى هنا ساقط في (ط).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٠٧)

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٧٥).

(٤) عبارة الراغب في «تفصيل النشأتين»: «فنبّه على أنّ هذه التغييراتِ هي تغييرات لخلْقٍ أحسن» انتهى. وهو الأولى بالإثبات.

بعدَ الإنشاء والاختراع. فإن قلتَ: فإذن لا حياةَ إلا حياةُ الإنشاء وحياةُ البَعْث. قلتُ: ليس في ذِكْرِ الحياتَيْن نفيُ الثالثة؛ وهي حياةُ القبر، كما لو ذكرتَ ثُلُثَيْ ما عندَك وطويتَ ذِكْرَ ثُلثِه: لَمْ يكن دليلًا على أنَّ الثُّلثَ ليس عندك. وأيضًا فالغَرَضُ ذِكْرُ هذه الأجناسِ الثلاثة: الإنشاءِ والإماتةِ والإعادة، والمطويُّ ذِكْرُها مِن جنسِ الإعادة.

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾ ١٧]

الطرائقُ: السماوات؛ لأنه طُورِقَ بعضُها فوق بعضٍ كمُطارَقة النَّعل، وكلُّ شيء

وجَنَّةُ الكافر»[(١)]، ولمّا ماتَ داودُ الطائيُّ سُمِعَ هاتفٌ يهتِفُ: أُطلِقَ داودُ منَ السِّجن. هذا خلاصةُ كلامِه مِن «تفصيل النّشأتَيْنِ وتحصيلِ السّعادتَيْنِ»[(٢)]، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (والمَطْويُّ ذِكْرُها مِن جنسِ الإعادة)، وقلت: قد مَرّ أنّ الكلامَ واردٌ في الإنشاءِ والإعادة، وذكْرُ الموتِ تابعٌ لِذِكْرِها[(٣)]، وليس في بيانِ إثباتِ حياةِ القبر.

قولُه: (لأنه طورِقَ بعضُها فوقَ بعضٍ كمُطارقةِ النّعْلِ[(٤)])، النِّهاية: طارَقَ النّعلَ: إذا صَيّرَها طاقًا فوقَ طاق، ورَكّبَ بعضَها فوقَ بعض. والتشبيهُ هاهُنا واقعٌ في مجرّدِ تصييرِها طاقًا فوقَ طاق، دونَ اللُّصوق. رَوَينا عن الإمام أحمدَ بن حَنْبل والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ قال: بينَما النبيُّ ﷺ جالسٌ وأصحابُه قال: «هل تَدرُونَ ما فوقكم؟» قالوا: اللهُ ورسُولُه أعلم. قال: «فإنّها الرّقيعُ، سَقْفٌ محفوظٌ ومَوْجٌ مكفوف»، قال: «هل تَدْرُونَ ما بينكم وبينَها؟»، قالوا: اللهُ ورسُولُه أعلم. قال: «سماءانِ بُعدُ ما بينَهما خمسُ مئة سنة». ثم قال كذلك حتّى عَدّ سبعَ سموات، وما بيْنَ كلِّ سماءَيْنِ ما بيْنَ السماءِ والأرض، ثُم قال: «هل تَدْرونَ ما فوقَ ذلك؟»، قالوا: اللهُ ورسُولُه أعلم. قال: «وإنّ فوقَ ذلك العَرْشَ، وبينَه وبيْنَ السماءِ بُعْدُ ما بيْنَ السماءين»[(٥)]. الحديث.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٥٦) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» للراغب الأصفهاني ص ٢٠٠-٢٠٢.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «لذكرهما».

(٤) في (ح): «لمطارقة النعل».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨١٤)، والترمذي (٣٢٩٨) وقال: حديثٌ غريبٌ.

فوقَه مثلُه فهو طَرِيقُه. أوْ لأنها طُرق الملائكة ومُتقلَّباتُهم. **وقيل: الأفلاكُ**؛ لأنها طَرائقُ الكواكبِ، فيها مَسِيرُها. أراد بالخَلْق السماواتِ، كأنه قال: خَلَقْناها فوقهم ﴿وَمَا كُنَّا﴾ عنها ﴿غَٰفِلِينَ﴾ وعن حِفظِها وإمساكِها أنْ تَقعَ فوقَهم بقُدرتنا. **أو أرادَ به الناسَ**، وأنه إنما خَلَقَها فوقَهم ليَفتحَ عليهم الأرزاقَ والبَرَكاتِ منها، ويَنفعَهم بأنواعِ مَنافعِها، وما كانَ غافلًا عنهم وما يُصلِحُهم.

[﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾ ١٨]

﴿بِقَدَرٍ﴾: بتقديرٍ يَسلمون معه من المَضرَّة، ويَصِلُون إلى المنفعة. أو بمقدارِ ما عَلِمْنا مِن حاجاتهم ومَصالحهم. ﴿فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ كقوله: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]. وقيل: جَعَلْناه ثابتًا في الأرض. وقيل: إنها خمسةُ أنهار: سَيْحونُ نهرُ الهند، وجَيْحون نهرُ بَلْخ، ودجْلَةُ والفُرات نَهْرا العراق، والنِّيلُ نهرُ مِصْر، أنزلَها اللهُ من عَين واحدة من عُيون الجنَّة، فاستودَعَها الجبالَ، وأجْراها في الأرضِ، وجَعَلَ فيها منافعَ للناس في أصنافِ مَعايشهم. وكما قَدَرَ على إنزالِه فهو قادرٌ على رَفْعِه وإزالته. وقولُه: ﴿عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ﴾ مِنْ أوقَع النَّكِرات وأحزِّها للمَفصِل. والمعنى: **على وجهٍ من وجُوه الذهابِ** به وطَريقٍ من طُرقِه. وفيه إيذانٌ باقتدارِ المُذهِب، وأنه ....

قولُه: (**وقيل: الأفلاك**)، أي: وقيل: الطَّرائقُ: الأفلاك، والفَرْقُ أنّ المَظَلّةَ إذا اعتُبِرَتْ فيها الأطباقُ، أو طُرُقُ الملائكة، سُمِّيتْ سماوات، وإذا نُظِرَ إلى الكواكبِ ومسائِرِها، سُمِّيت أفلاكًا، لقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

قولُه: (**أو أراد به الناسَ**)، عطفٌ على قولِه: «أراد بالخَلْقِ السماوات»، يعني: «الخَلْقُ»: إمّا مُظهَرٌ أُقيمَ مقامَ الضَّمير؛ للإشعارِ بأنهُ تعالى خَلَقَ السماوات عن حِكمة، وأنّها محفوظةٌ بحِفظِه وإمساكِه. وإمّا مصدرٌ بمعنى مخلوق؛ للإشعارِ بفضيلةِ الإنسان، وأنّ هذه المخلوقاتِ العِظَامَ أُوجِدَتْ لمنافِعِه دينًا ودُنيا امتنانًا عليهم، وعلى التقديرَيْنِ يَلزَمُ تعظيمُ ما يُرادُ منهُ.

قولُه: (**على وَجْهٍ من وجوهِ الذهابِ به**)، وذلك أنّ التنكيرَ فيه يَدُلُّ على تفخيم شأنِ

لا يتعايا عليه شيءٌ إذا أرادَه، وهو أبلغُ في الإيعاد، من قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]. فعلى العِبادِ أنْ يَستعظِموا النِّعمةَ في الماء ويُقيِّدوها بالشُّكرِ الدائم، ويَخافوا نِفارَها إذا لم تُشكَر.

الذّهاب، أي: ذهابٌ لا يُكتَنَهُ كُنْهُه ولا يُقادَرُ قَدْرُه، بحيثُ إنْ تُصوِّرَ أنْ ينقلِبَ الماءُ إلى ضِدِّه، لجَازَ ذلك، كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠].

قال المصنِّفُ: إنّ قُرَيشًا لمّا استَعْصَتْ على رسُولِ الله ﷺ دَعَا عليهم بالجَدْب، فأصابهمُ الجَهدُ، وكان يرى الرجُلُ بيْنَ السماءِ والأرضِ الدُّخانَ. ومنه قولُ المَعَرِّي:

القاتلِ المَحْلِ إذ تبدو السماءُ لنا ... كأنّها مِن نجيعِ الجَدبِ في أزرِ(١)

وهُو المرادُ مِن قولِه: «فهُو قادرٌ على رَفْعِه وإزالتِه»، وهذه المبالغةُ يقتضيها مقامُ الإيعادِ العظيم؛ لأنّ الآيةَ مَسُوقةٌ بعدَ تَعدادِ نعمتَي الأنفُسِ والآفاق، واستجلابِ الشُّكرِ لها، والتحذيرِ مِن كُفرانِها، ولذلك أكّدَ الجُملةَ بأنواعٍ منَ المؤكِّدات، حيثُ جيءَ بها اسميّةً مُصدَّرةً بأنّ مؤكّدةً باللام، وقدَّمَ المعمولَ على العامل، وأتى بصيغةِ الكبرياءِ والعَظَمةِ وهِي ضميرُ الجماعة، وبالجارّةِ الدالّةِ على الاستصحاب، أي: يَأخُذُه اللهُ معَه ويُمسِكُه عندَه، وما يُمسِكْ فلا مُرسِلَ لهُ مِن بعدِه، ولمّا تضمّنتِ الآيةُ هذه الاعتباراتِ قال: «هُو أبلَغُ في الإيعادِ مِن قولِه تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]»، لأنّ غَوْرَ الماءِ بنفسِه ليس كإذهابِ اللهِ تعالى إيّاه وأنّها خَليّةٌ عن المؤكِّدات، وأنّها مُسنَدٌ فيها الغَوْرُ إلى الماءِ المضافِ إليهم، ومُقيّدٌ بأصبَحَ، وهُو للانتقالِ هنا، وليس تنكيرُ غَوْرًا كتنكيرِ ذهاب؛ لأنهُ للجِنس، وهُو ما يَعلَمُه كلُّ أحدٍ أنّ الغَوْرَ ما هُو، وهذا للنوعِ كما مَرّ.

ولم أقُل: إنّ الشّرطَ فيها يَدُلُّ على الفرضِ والتقدير، وليس في هذه؛ لأنّ كلتا الجُملتَيْنِ واردةٌ للإيعاد، فلا وقوعَ إذَنْ، نعَمْ، دِلالةُ هذه على تقديرِ وقوعِها أبلغ.

قولُه: (لا يتَعايا عليه شيءٌ)، الجوهري: أعيَا عليه الأمرُ، وتَعَيّا وتَعَايا: بمعنًى، وعَيِيتُ بأمْري: إذا لم تَهتَدِ لوجهِه، وأعيَاني.

---

(١) ديوان «سقط الزند» للمعرّي ص٥٨.

[﴿فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ﴾ ١٩ - ٢٠]

خصَّ هذه الأنواعَ الثلاثة؛ لأنها أكرمُ الشَّجر وأفضلُها وأجمَعُها للمَنافع. ووَصَفَ النخلَ والعِنَبَ بأنَّ ثَمَرَهما جامعٌ بين أمرَيْن: أنه فاكهةٌ يُتفكَّه بها، وطعامٌ يُؤكَلُ رَطْبًا ويابسًا، رُطَبًا وعِنَبًا، وتَمْرًا وزَبيبًا؛ والزيتونَ بأنَّ دُهْنَه صالحٌ للاستِصْباح والاصطِبَاغ جميعًا. ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ من قولِهم: يأكلُ فلانٌ مِن حرفةٍ يحترِفُها، ومِن ضَيْعة يغتلُّها، ومن تجارةٍ يتربَّح بها؛ يعنون: أنها طُعمَتُه وجِهَتُه التي منها يُحصِّل رِزقَه، كأنه قال: وهذه الجنّاتُ وجوهُ أرزاقِكم ومَعايشكم، منها تَرتزِقُون وتتعيَّشون. ﴿وَشَجَرَةً﴾ عطفٌ على ﴿جَنَّٰتٍ﴾، وقُرِئتْ مرفوعةً على الابتداء، أي: ومما أُنشئ لكم شجرةٌ. طُورُ سيْناء وطُور سِينِينَ، لا يَخلو: إمّا أنْ يُضافَ فيه الطُّورُ إلى بُقعةٍ اسمُها: سيناءُ وسِينُونَ، وإمّا أن يكون اسمًا للجَبلِ مركَّبًا من مُضافٍ ومضافٍ

قولُه: (يأكُلُ فلانٌ[1] مِن حِرفةٍ يحترِفُها)، فـ«مِن» ـ على هذا ـ: ابتدائيةٌ، والمفعولُ محذوف، ولهذا قال: إنّها جهتُه التي منها يَحصُلُ رِزقُه، وعلى الأوّل: تبعيضيّةٌ، وهُو المفعولُ به، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنهُ فاكهةٌ يُتَفكَّهُ بها، وطعامٌ يؤكَلُ، وذلك بحسَبِ المُتنعِّمين والمُتقنِّعين بالقُوت». في المطلع: مِن هذه: للتبعيض، لأنّ ما يَسقُطُ منها غيرُ يانع يَفسُدُ غيرُ مأكول، ولأنّ بعضَ أجزاءِ الفواكهِ يَصلُحُ لبني آدم، وبعضُها للدّوابّ.

قولُه: (طُعمتُه)، الجوهري: الطُّعمةُ بالضمّ: المَأْكَلةُ، يقالُ: جَعلْتُ هذه الضّيعةَ طُعمةً لفلان، والطُّعمةُ أيضًا: وجْهُ المكسَب، يقالُ: فلانٌ عفيفُ الطُّعمة وخَبيثُ الطُّعمة، إذا كان رديءَ الكسْبِ. أبو عُبيدةَ: فلانٌ حسَنُ الطِّعمة، بالكسرِ.

المُغرِب: الطُّعمةُ بالضمِّ: الرِّزقُ، يقال: جَعَلَ السّلطانُ ناحيةَ كذا طُعمةً لفُلان[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «فلان يأكل».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢١).

إليه، كامرئ القيس، وكبعلِ بكٍّ، فيمن أضافَ، فمن كَسَرَ سينَ «سيناء» فقد مَنَعَ الصَّرف للتَّعريفِ والعُجمة، أو التأنيث؛ لأنها بُقعةٌ، وفِعْلاءُ لا يكون ألِفُه للتأنيث كعِلْباء وحِرْباء. ومَن فَتَحَ: فلم يَصرِفْ؛ لأنَّ الألفَ للتأنيث، كصحراء. وقيل: هو جَبلُ فِلَسطين. وقيل: بين مِصرَ وأيْلة، ومنه نُودِيَ موسى عليه السلام. وقرأ الأعمشُ: (سِيْنا) على القَصْر. ﴿بِٱلدُّهْنِ﴾ في موضعِ الحال، أي: تَنبُتُ وفيها الدُّهن. وقُرِئ: (تُنبِتُ)، وفيه وَجْهان؛ أحدُهما: أن أَنبَتَ بمعنى نَبَتَ. وأُنشِد لزُهير:

رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم ... قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

قولُه: (فمَن كسَرَ سِينَ «سيناءَ»)، ابنُ عامر وحمزةُ وعاصمٌ والكسائيّ. والباقونَ: فتَحُوها[1].

قولُه: (كعِلباء)، الجَوهري: هُو عَصَبُ العُنُق. والحِرباءُ: أكبرُ منَ العِظاءةِ شيئًا[2]، يَستقبِلُ الشمسَ ويَدُورُ معَها كيفَ ما دارَتْ ويتلَوّنُ ألوانًا نحوَ الشمس، وهُو ذكَرُ أمِّ حُبَيْنٍ، والجَمْعُ الحَرَابيُّ، والأُنثى حِرباءةٌ.

قولُه: (وقُرِئَ: «تُنْبِتُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو[3].

قولُه: (رأيتَ ذوي الحاجاتِ)، البيت[4]، رأيتَ: على الخطابِ، تصحيحُ الصَّغاني. ذوو الحاجات: الفقراءُ والمساكينُ. قطينًا، أي: مُقيمًا، جَمْعُ قاطن، والقطينُ: الخَدَمُ والأتْباع. يقولُ: رأيتَ ذوي الحاجاتِ مُقيمينَ حوْلَ بيوتِهم؛ لقضاءِ حَوائِجهم، حتّى إذا نَبَتَ البَقْلُ وظهَرَ الخِصْبُ، فينتَجِعونَ وينفَضُّونَ مِن حَوْلِها.

---

(١) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، والصواب عكسُه، فابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي هم من فتح السين، والباقون: كسروها. وانظر «التيسير» للداني ص١٥٩، و«حجة القراءات» ص٤٨٤.

(٢) في (ط): «شيء».

(٣) يعني بضمِّ التاءِ وكسر الباء. انظر «حجّة القراءات» ص ٤٨٤.

(٤) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ٦٢.

والثاني: أنَّ مفعولَه محذوفٌ، أي: تُنبتُ زيتونَها وفيه الزيتُ. وقُرِئ: (تُنبَتُ) بضمِّ التاء وفتحِ الباء، وحُكمه حكمُ ﴿تَنۢبُتُ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: (تُخرِجُ الدُّهنَ وصِبْغَ الآكِلين). وغيرُه: (تَخرُجُ بالدُّهن)، وفي حرفِ أُبيٍّ: (تُثمِرُ بالدُّهن)، وعن بعضِهم: (تَنبُتُ بالدِّهان). وقرأ الأعمشُ: (وصِبْغًا)، وقُرِئ: و(صِبَاغٍ)، ونحوُهما: دِبْغٌ ودِباغ. والصِّبْغ: الغَمْسُ للائتِدام. وقيل: هي أوَّلُ شجرة نَبتَتْ بعد الطُّوفان، ووَصَفَها اللهُ تعالى بالبركة في قوله: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

[﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ ٢١-٢٢]

قُرِئ: (تَسقِيكم) بتاءٍ مفتوحة، أي: تَسقِيكم الأنعامُ، ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ أي: تتعلَّق بها منافعُ من الرُّكوبِ والحَمْل وغيرِ ذلك، كما تتعلَّق بما لا يؤكَلُ لحمُه من البِغالِ والحميرِ والخيل. ....

وقال الحَريريُّ: قيلَ في جَوازِ الجَمْعِ بيْنَ حَرفَي التَّعدِيَةِ في قراءةِ ضَمِّ التاءِ عدةُ أقوال، والأحسَنُ إنَّما زِيدَتِ الباءُ لأنّ إنباتَها الدُّهْنَ بعدَ إنباتِ الثَّمَر الذي يَخرُجُ الدُّهنُ منه، فلمّا كان الفعلُ في المعنى قد تعَلّقَ بمفعولَيْنِ يكونانِ في حالٍ بعدَ حال وهُما الثَّمرَةُ والدُّهنُ احتيجَ إلى تقويتِه في التَّعدّي بالباءِ.

قولُه: («تُنبَتُ» بضمِّ التاءِ وفتحِ الباء)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ الزُّهْريِّ والحسَنِ والأعرَج. أي: يُنبِتُ الماءُ شجرة، ونحن نَعلَمُ أنّ الدُّهنَ لا يُنبِتُ الشجرةَ وإنّما يُنبِتُها الماءُ، وكذلك[(١)] أيضًا قراءةُ عبدِ الله: «تَخرُجُ الدُّهْنَ»[(٢)]، أي: تَخرُجُ منَ الأرضِ ودُهنُها فيها[(٣)].

قولُه: (تَنبُتُ بالدِّهان)، الجوهري: الدِّهانُ: جَمْعُ دُهْن، يقال: دَهنتُه بالدِّهان.

---

(١) في (ح): «ووكد ذلك».

(٢) كذا في الأصول الخطية. وفي «المحتسب»: «بالدُّهن»، بزيادةِ الباء، وهو الأشبه بالصواب.

(٣) «المحتسب» (٢: ٨٨-٨٩) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٥٥).

وفيها منفعةٌ زائدة؛ وهي الأكلُ الذي هو انتفاعٌ بذَواتِها، والقصدُ بالأنعامِ إلى الإبل؛ لأنها هي المَحمُولُ عليها في العادة، وقَرَنَها بالفُلك التي هي السَّفائن؛ لأنها سَفائنُ البَرِّ، قال ذو الرُّمَّة:

سَفِينَةُ بَرٍّ تحْتَ خَدِّي زِمَامُهَا

يريد: صَيْدَحَه.

قولُه: (**وفيها منفعةٌ زائدةٌ، وهي الأكلُ الذي هو انتفاعٌ بذَواتِها**)، يعني: عطَفَ قولَه: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ على قولِه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ﴾ وقدّمَ الظَّرفَ على عامِله، ليُشعِرَ بالأوّلِ الاشتراكَ بسائرِ الحيَواناتِ التي تُناسبُها في المنافع، وبالثاني اختصاصَها بمنفَعةٍ زائدة، وكذا عطَفَ قولَه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾؛ ليُؤْذِنَ بأنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾ الإبلُ لا غيرُ، فحينئذٍ نَظْمُ الآياتِ قريبٌ مِن نَظْم قولِه تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] الآية. فإنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾ تفصيلٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ [الغاشية: ١٨]، وقولُه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ تفصيلٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٩-٢٠]، وقولُه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ تفصيلٌ لقولِه تعالى: ﴿إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وإنّما دَخلَ الجبالُ، وإن لم يُنَصَّ عليها في التنزيل، لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ﴾ يدُلُّ عليها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فاستودَعها الجبالَ وأجْراها في الأرض».

قولُه: (سَفينةُ بَرٍّ)، في المطلع:

ألا خَيّلتْ مَيٌّ وقد نامَ صُحبتي ... فما نفَّرَ التهويمَ إلا سَلامُها
طُروقًا وجِلبُ الرَّحلِ مَشْدودةٌ به ... سفينةُ بَرّ تحتَ خَدِّي زِمامُها[1]

صَيْدَح: علَمُ ناقةِ ذي الرُّمّة. خيّلَتْ: أي: أرَتْ خيالَها، وصحبتي: فاعلُ نام. نفّرَه

---

(١) لذي الرمة في «ديوانه» ص ٧١٥-٧١٦.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٢٣- ٢٥]

﴿غَيْرُهُۥٓ﴾ بالرَّفعِ على المحلِّ، وبالجرِّ على اللفظ، والجملةُ استئنافٌ تُجرى مجرى التعليلِ للأمرِ بالعبادة. ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تخافون أن ترفُضُوا عبادةَ الله الذي هو ربُّكم وخالِقُكم ورازقكم، وشُكْرُ نعمتِه التي لا تُحصُونها واجبٌ عليكم، ثم تَذهَبُوا فتعبُدوا غيرَه ممّا ليس من استحقاقِ العبادة في شيء؟! ﴿أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾: أن

وأنْفرَه: بمعنًى. والتهويمُ: أوّلُ النوم. طُروقًا: يقال: ناقةٌ طَروقةُ الفَحْل: التي قد بَلَغَتْ أن يضرِبَها الفَحْلُ، وهو مفعولُ «خَيَلَتْ»[١]. جِلْبُ الرَّحْل بالجيم المكسورة: عِيدانُه.

قولُه: (وبالجرِّ على اللَّفظ)، أي: قُرِئَ: «غَيْرِهِ» بالجرِّ حَمْلًا على اللفظ، قَرَأها الكسائيُّ وحدَه[٢].

قولُه: (والجملةُ استئناف)، أي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، وذلك أنهُ لمّا قال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: خُصُّوهُ بالعبادةِ قالوا: لِمَ تأمُرُ بعبادتِه وحدَه؟ قال: لأنهُ ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ فدَلّ اختصاصُ الجوابِ على اختصاصِ ما بُنِيَ لهُ الكلامُ، وأنّ مقامَ الخطابِ معَ المشركينَ استَدعى الاختصاصَ. قال القاضي: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ إلى آخِرِ القَصَص: مَسُوقٌ لبيانِ كُفْرانِ الناسِ ما عَدّدَ عليهم منَ النِّعم المُتلاحِقة، وما حاقَهم مِن زَوالِها[٣]. وقد يَجيءُ الكلامُ في بيانِ النَّظْم عندَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧] إن شاء الله تعالى.

(١) الذي يدلُّ عليه سياقُ البيتين أن كلمة «طروقًا» إنما هي ظرف زمان، أي: طرقت ليلاً، أي: طاف خيالها ليلًا. أما ما ذهب إليه الطيبي فلعله سهو. انظر «ديوان ذي الرمة» (٢: ١٠٠٤) بشرح أبي نصر الباهلي.

(٢) وانظر توجيه اختياره في «حجّة القراءات» ص ٢٨٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٢٥).

يَطلُبَ الفضلَ عليكم ويَرأسَكم، كقوله تعالى: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨]. ﴿بِهَٰذَا﴾: إشارةٌ إلى نوحٍ عليه السلام، أوْ إلى ما كلَّمَهم به من الحَثِّ على عبادة الله، أي: ما سَمِعْنا بمِثْلِ هذا الكلام، أو بمِثْلِ هذا الذي يدَّعي ـ وهو بَشَرٌ ـ أنه رسولُ الله. وما أعجَبَ شأنَ الضُّلَّال: لَمْ يرضَوْا للنبوَّةِ ببشَرٍ وقد رَضُوا للإلهيَّةِ بحَجَر! وقولُهم: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا﴾ يدلُّ على أنهم وآباءَهم كانوا في فترةٍ مُتطاولة. أو تكذَّبوا في ذلك؛ لانهماكِهم في الغَيِّ، وتشمُّرِهم لأنْ يَدفعوا الحقَّ بما أمكنَهم وبما عَنَّ لهم، من غيرِ تمييزٍ منهم بين صدقٍ وكَذِب، ألا تَراهم كيف جَنَّنُوه وقد عَلِموا أنه أرجحُ الناس عقلًا وأوزنُهم قولًا؟! والجِنَّة: الجُنون أو الجِنُّ، أي: به جِنٌّ يُخبِّلُونه. ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ أي: احتمِلُوه واصبِرُوا عليه إلى زمان، حتى يَنجلِيَ أمرُه عن عاقبة، فإنْ أفاقَ من جُنونِه وإلّا قتلتُموه.

[﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ ۞ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۞ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ۞ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾ ٢٦-٣٠]

قولُه: (ألا تَراهم كيف جَنَّنُوهُ)، بيانٌ لقولِه: «أو تُكذَّبوا في ذلك» يعني: قولُه: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ تكذيبٌ(١) وعِنادٌ؛ لانهماكِهم في الغَيِّ، ألا ترى كيف عقَّبوهُ بقولِهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ والحالُ أنهم قد عَلِموا أنهُ أعقلُ الناس؟

قولُه: (يُخبِّلُونه)، الجوهري: الخَبْلُ بالتسكين: الفَسادُ، والخَبَلُ بالتحريك: الجِنّ، يقال: به خَبَلٌ، أي شيءٌ مِن أهلِ الأرض.

---

(١) في (ح) و(ف): «تكذبٌ».

في نُصرتِه إهلاكُهم، فكأنه قال: أهلِكْهم بسببِ تكذيبهم إيّاي، أو: انصُرْني بَدَلَ ما كذَّبوني، كما تقولُ: هذا بذاك، أي بَدَلَ ذاك ومكانَه. والمعنى: أبدِلْني من غمِّ تكذيبهم سَلْوةَ النُّصرةِ عليهم، أو: انصُرْني بإنجازِ ما وَعَدْتَهم من العذاب؛ وهو ما كذَّبوه فيه حين قال لهم: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾: بحِفْظِنا وكَلاءتنا، كأنَّ معه من اللّٰهِ حُفّاظًا يكلؤُونه بعُيونهم؛ لئلّا يُتعرَّضَ له ولا

قولُه: (في نُصْرتِه إهلاكُهم)، يعني: «انصُرْني»: مَجازٌ عن إهلاكِهم؛ لأنّ في نُصْرتِه إهلاكَهم، إطلاقًا لاسم السببِ على المسبَّب.

قولُه: (أبدِلْني مِن غَمِّ تكذيبِهم، سَلْوةَ النُّصْرة)، أي: «انصُرْني» متضمِّنٌ لمعنى: أبدِلْني، باستعانةِ الباء، ولهذا أوقَعَ النُّصرةَ مفعولًا به معَ حَذْفِ المضافِ.

قولُه: (أوِ انصُرْني بإنجازِ ما وعدتَهم)، فعلى هذا متعلقُ «انصُرْني» محذوفٌ، والباءُ سَبَبيّةٌ، كما في الوَجْهِ الأوّل. قال صاحبُ «الفرائد»: يكفي أنْ يقالَ: انصُرْني بنزُولِ العذابِ عليهم بسببِ تكذيبِهم إيّاي.

قولُه: (وهُو ما كذَّبُوهُ فيه)، يعني: دَلّ إضافةُ ﴿كَذَّبُوهُ﴾ على تكذيبِ معهودِ كذّبوه، وهُو ما عُلِمَ في سُورةِ الأعرافِ مِن قولِه: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأعراف: ٦٤] عندَما قال عليه السّلامُ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩] إلى آخِرِها، وعُلِمَ مِن هذا البيانِ أنّ الفاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ فاءٌ فصيحةٌ، أي: فكذَّبُوهُ فقال: ﴿رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ﴾ فأوحَينا إليه: ﴿أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡمُنزِلِينَ﴾ فامتَثَلَ مقتضَى ما أوحَيْناهُ فأنجَيْناه والذين معَه.

قولُه: (﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾ بحِفْظِنا وكلاءتنا)، يعني: استُعيرَ لهذه الكلمةِ تلك الكلمةُ؛ ليُؤْذِنَ بأنهُ عليه السّلامُ كان بحِفْظٍ مِنَ اللهِ وكلاءةٍ، بحيثُ يُقدَّرُ منهُ أنهُ تعالى جَرّدَ مِن نفسِه المُقدّسةِ المُبَرّأةِ: عن كلِّ ما لا يَليقُ بجَلالتِه جماعةَ حُفّاظًا يكلَؤُونَهُ بعيونِهم، كما تقولُ: كان معَك مِن زيدٍ أسدٌ.

يُفسِد عليه مُفسِدٌ عَمَلَه. ومنه قولهم: عليه مِنَ اللّٰـهِ عَيْنٌ كالِئة، ﴿وَوَحْيِنَا﴾ أي: نأمُرُك كيف تَصنَعُ ونُعلِّمُك. رُوي: أنه أُوحيَ إليه أن يَصنَعَها على مثالِ جُؤْجُؤِ الطائر. رُوي: أنه قيل لنوحٍ: إذا رأيتَ الماءَ يَفُور من التنُّورِ فاركبْ أنت ومَن معك في السفينة، فلمّا نَـبَعَ الماءُ من التنُّور أخبرَتْه امرأتُه، فرَكِبَ. وقيل: كان تنُّورَ آدمَ، وكانَ من حجارةٍ، فصارَ إلى نوح. واختُلف في مكانه: فعن الشَّعبيِّ: في مسجدِ الكوفة عن يَمينِ الداخل ممّا يلي بابَ كِنْدةَ، وكان نوحٌ عَمِلَ السفينةَ وَسْطَ المسجد. وقيل: بالشامِ بموضعٍ يقال له: عَيْنُ وَرْدة. وقيل: بالهند. وعن ابنِ عبّاسٍ: التنُّورُ: وجهُ الأرض. وعن قتادةَ: أشرفُ موضعٍ في الأرض. أي: أعلاه. وعن عليٍّ رضي الله عنه: فارَ التَّنُّور: طَلَعَ الفَجْرُ. وقيل: معناه: أنَّ فَورانَ التنُّورِ كان عند تَنْويرِ الفَجْر. وقيل: هو مَثَلٌ، كقولهم: حَمِيَ الوَطيس. والقولُ هو الأوّل. يقال: سَلَكَ فيه: دَخَلَه. وسَلك غيرَه، وأسْلَكَه. قال:

قولُه: (جُؤجُؤ الطائر)، الجوهري: جُؤجُؤُ الطائرِ والسّفينة: صُدورُهما، والجميعُ: الجآجِئ.

قولُه: (فارَ التَّنُّورُ: طلَعَ الفَجْرُ)، كأنهُ قيل: فار التَّنُّورُ منَ الأرض، وطلَعَ الفَجْرُ منَ السّماء، فيكونُ قولُه: «وقيل: معناه» تفسيرًا لقولِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

المُغرِب: التَّنُّورُ: مصدرُ نَوّر بالفجرِ: إذا صَلّاها في التنوير[1]. وقيل: أصلُه: وَنُّورٌ، قُلِبتِ الواوُ تاءً كما في تُراثٍ وتُخمة. الأساس: أنارَ السِّراجَ ونَوّرَه، وتَنَوّرَ النارَ: تَبصّرَها وقَصَدَها.

قولُه: (هو مثَلٌ، كقولِهم: حَمِيَ الوَطيسُ)، النهاية: الوَطِيس: التَّنُّورُ. وهُو كنايةٌ عن شِدّة الأَمْر، واضطرام الحَرْب. ويقالُ: أوّلُ مَن قالها النبيُّ ﷺ لّما اشتَدّ البَأسُ يومَ حُنَيْن[2].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٣٢).

(٢) وهو ثابت في «الصحيح» أخرجه مسلم (١٧٧٥) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَة

(مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ): من كلِّ أُمَّتي زوجَيْن، وهما أُمَّةُ الذَّكَر وأُمَّة الأنثى، كالجِمال، والنُّوق، والحُصن والرِّمَاك. ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: واحِدَيْن مُزدَوِجَيْن، كالجَمَل والناقة، والحِصان والرَّمَكة. رُوي: أنه لم يَحمِلْ إلا ما يَلِدُ ويَبيض. وقُرِئ: ﴿مِن كُلٍّ﴾ بالتنوين، أي: مِن كلِّ أُمةٍ زوجَيْن. و﴿ٱثْنَيْنِ﴾: تأكيدٌ وزيادةُ بيان.

جيء بـ«على» مع سَبْقِ الضارِّ، كما جيء باللامِ مع سَبْقِ النافع، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقول عمرَ رضي الله عنه: لَيْتَها كانت كفافًا، لا عليَّ ولا لي. فإن

قولُه: (حتّى إذا أَسْلَكُوهم في قُتَائدةٍ)، تمامُه:

شَلًّا كما تَطْرُدُ الجَمّالةُ الشُّرُدا

قيل: البيتُ لعبدِ مَنافِ الهُذَليّ[١]، قُتائدة ـ بضمِّ القاف، والتاءِ المثَنّاةِ مِن فوقٍ ـ: ثَنيّةٌ معروفة. والشَّلُّ: الطّردُ، أي: يشلّونَ شَلًّا، والجَمّالُ: صاحبُ الجَمَل والجَمّالةُ. وناقةٌ شَرودةٌ: سائرةٌ في البلاد. يَصِفُ جيشًا هَزمُوهم وطَرَدوهم حتّى أسْلَكُوهم في هذه الثَّنِيّة، كما تَطْرُدُ الجَمّالةُ النُّوقَ الشُّرُدَ النافرةَ. قيل: هذا البيتُ آخِرُ القصيدة، فلا جوابَ لقولِه: إذا أَسْلَكُوهم. وقيل: قولُه: شَلًّا، جوابٌ. أي: حتّى إذا أسْلَكُوهم شَلُّوهم شَلًّا، فاكتفَى بالمصدرِ عن الفعل.

قولُه: (والرِّمَاك)، الجوهريُّ: الرَّمَكَة: الأُنثى مِنَ البَراذِين، والجَمْعُ رِمَاك.

قولُه: (ليتَها كانت كَفَافًا، لا عليَّ ولا لِيا[٢])، النِّهاية: وفي حديثِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه:

---

(١) انظر: «ديوان الهذليين» (٢: ٤٢).

(٢) كذا رسمت بالألف في الأصول الخطية.

قلتَ: لِـمَ نَهاه عن الدُّعاءِ لهم بالنجاة؟ قلتُ: لـمَا تضمَّنَتْه الآيةُ من كونهم ظالمين، وإيجابُ الحِكْمة أن يُغرَقوا لا محالة؛ لِما عرفَ من المَصْلحة في إغراقِهم، والمَفسدةِ في استبقائهم، وبعدَ أنْ أملى لهم الدَّهرَ المُتطاولَ فلم يَزيدوا إلا ضَلالًا، ولزِمَتْهم الحُجَّةُ البالغة لَـمْ يبقَ إلّا أن يُجعَلوا عِبْرةً للمُعتبِرين. ولقد بالغَ في ذلك حيثُ أتبعَ النهيَ عنه الأمرَ بالحمدِ على هلاكهم والنجاةِ منهم، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، ثم أمَره أن يدعوَه بدُعاءٍ هو أهمُّ وأنفع له؛ وهو طلبُ أنْ يُنزِلَه في السَّفينة أو في الأرضِ عند خُروجِه منها، منزلًا يُبارِكُ له فيه، ويُعطيه الزيادةَ في خيرِ الدارَيْن، وأن يَشفَعَ الدعاءَ بالثناءِ عليه المطابقِ لمسألته؛ وهو قولُه: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾. فإن قلتَ: هلّا قيل: فقولوا؛ لقوله: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ﴾؛ لأنه في معنى: فإذا استويتُم؟ قلتُ: لأنه نبيُّهم وإمامُهم، فكانَ قولُه قولَهم، مع ما فيه من الإشعارِ بفَضْلِ النبوَّة، وإظهارِ كِبْرياء الرُّبوبِيَّة، وأنَّ رُتبة تلك المخاطَبةِ لا يترقَّى إليها إلا مَلَكٌ أو نبيٌّ. وقُرِئ: ﴿مَنْزِلًا﴾ بمعنى: إنزالًا، أو موضع إنزالٍ، كقوله: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ [الحج: ٥٩]. «إنْ»: هي المخففة من الثقيلة، واللامُ هي الفارقة بين النافيةِ وبينها والمعنى: وإنِ الشأنُ والقصَّة كُنَّا مُبْتَلِين،

«وَدِدْتُ أنّي سَلِمتُ منَ الخلافةِ كَفَافًا، لا عليّ ولا لي»[1]. الكفَافُ: هُو الذي لا يفضُلُ عنِ الشيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجة. والنّصبُ على أنهُ حالٌ، وقيل: أراد به مكفوفًا عنّي شَرُّها[2].

قولُه: (وأنّ رُتْبَةَ تلك المُخاطَبةِ)، عطفٌ على سَبيلِ البيانِ على قولِه: «بفَضْلِ النُّبوَّة».

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿مَنْزِلًا﴾)، أبو بكرٍ: «مَنْزِلًا» بفَتْح الميم وكسرِ الزاي، والباقونَ: بضمّ الميم وفَتْح الزّاي[3].

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٢)، ومسلم (١٨٢٣)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٤٤٧٨).

(٢) في (ط): «مكفوفًا من شرِّها»، وفي (ح) و(ف): «مكفوفًا عن شرِّها».

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٩، و«حجّة القراءات» ص٤٨٦.

أي: مُصِيبين قومَ نوح ببلاءٍ عظيم وعقابٍ شديد. أي: مُختبِرين بهذه الآياتِ عبادَنا؛ لننظُرَ مَن يَعتبِرُ ويَدَّكِر، كقوله: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥].

[﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ۞ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٣١ - ٣٢]

﴿قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾: هم عادٌ قومُ هود. عن ابن عبّاسٍ. وتشهدُ له حكايةُ اللّـهِ تعالى قولَ هود: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩]، ومجيءُ قصّةِ هود على أثرِ قصّةِ نوحٍ في سُورة الأعراف وسورةِ هودٍ والشُّعراء. فإن قلتَ: حقُّ «أرسَلَ» أن يُعدَّى بـ«إلى»، كأخواتِه التي هي: وَجَّهَ، وأنفَذَ، وبَعَثَ، فما بالُه عُدِّي في القرآن بـ«إلى» تارةً، وبـ«في» أخرى، كقوله: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٣٤]، ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا﴾ أي: في عاد، وفي موضعٍ آخر: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]؟ قلتُ: لم يُعَدَّ بـ«في» كما عُدِّي بـ«إلى»، ولم يُجعَلْ صِلةً مِثلَه، ولكنَّ الأُمّةَ أو القريةَ جُعِلتْ موضعًا للإرسال، كما قال رُؤبةُ:

قولُه: (ببلاءٍ عظيم وعقابٍ شديد)، دَلّ على ذلك صيغةُ التعظيم في قولِه: ﴿وَإِن كُنَّا﴾، ودلّ «إنْ» المُخفّفةُ واللامُ على إيجابِ إيقاع البلاء.

قولُه: (كقولِه: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾)، قال: «الضميرُ في ﴿تَّرَكْنَٰهَآ﴾ للسّفينة، أو للفعلة، أي: جعَلْناها آيةً يُعتبَرُ بها».

قولُه: (هم عادٌ قومُ هُود)، أي: ضميرُ «هم» في قولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ لِعادٍ قوم هُود. قال القاضي: هُم عادٌ، أو ثمودُ، والرّسُولُ هُو هودٌ أو صَالحٌ عليهما السّلام(١).

قولُه: (ولم يُجعَلْ صِلةً مِثلَه، ولكنَّ الأُمّةَ أو القريةَ جُعِلتْ موضعًا للإرسال)، يعني: ليسَتْ «في» للتّعديةِ مثلَ «إلى»، لكن: ظَرْفٌ لهُ، اقتُطعَ «أرسَلْنا» مِن صِلتِه، وجُعِلَ مطلقًا،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٤).

أرسَلتُ فيها مُصْعَبًا ذا إقحامْ

وقد جاء «بَعَثَ» على ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾ [الفرقان: ٥١]. ﴿أَنِ﴾ مفسِّرةٌ بـ«أرسَلْنا»، أي: قُلْنا لهم على لسان الرسول: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾.

[﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ * وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ ٣٣- ٣٤]

فإنْ قلتَ: ذَكَرَ مقالَ قومِ هود في جوابِه في سُورة الأعراف وسورةِ هود بغيرِ

ثُم عُدِّيَ بـ«في» مبالغةً، كقولِه: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥] اقتُطِعَ ﴿ذُرِّيَّتِي﴾ مِن كونِه مفعولًا به، وذُهِبَ به إلى كونِه ظَرْفًا لـ«أَصْلِحْ»، أي: اجعَلْ ذُرِّيتي موضِعًا للصّلاح.

قولُه: (أرسلتُ فيها مُصعَبًا ذا إقحام)، تمامُه منَ «المطلع»:

طَبًّا فقيهًا بذواتِ الإبلام[1]

أصعَبَ الجَمَلُ: إذا لم يُركَبْ ولم يُذَلَّل، فهو مُصْعَبٌ، وهُو الفَحْل، وبه سُمِّي الرجُلُ مُصعَبًا لسؤدَدِه.

ذو إقحام، أي: يَقْحَمُ في الأمور، ويَدخُلُ فيها بغيرِ تلَبُّثٍ ولا روِيّة، والطَّبُّ: الحاذقُ، يقالُ: اعمَلْ فيها عمَلَ مَن طَبَّ لَمن حَبّ. والإبلامُ[2]: مصدرُ أبْلَمَتِ الناقةُ: إذا وَرِمَ حياؤها من شدّةِ شهوةِ الفَحْل.

---

(١) في (ط): «الإيلام»، وهو خطأ. والبيت لأبي العطاء السندي كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ١٨٥).

(٢) في (ط): «والإيلام»، وهو خطأ.

واو: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]،

قولُه: (﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ﴾)، هُو في سُورةِ الأعراف [٦٦]. وقولُه: ﴿قَالُوا۟ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ في سُورةِ هُود [٥٣]، وفي نُسخةٍ: ﴿قَالُوا۟ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧]. وخُلاصَةُ الجَواب: أنّ المقصُودَ بيانُ الفَرْق بيْنَ القولَيْنِ، ولا يَتفاوتُ ذلك آيَةَ آيةٍ سَلَكْتَ، وذلك بأنّ القَطْعَ لبَعْثِ السامع على موضع السؤال، فإذا أُجيبَ بها أجابوهُ يَحصُلُ عندَه الفَرْقُ بيْنَ الكلامَيْنِ منَ الحقّ والباطل، وعليه العطفُ، ولهذا قال: «وشَتّانَ ما هما»، وذلك أنّ السامعَ البليغَ إذا سَمعَ الكلامَيْنِ المتّصلَيْنِ بالواو، لا بدّ أن يَتحرّى للجهةِ الجامِعة، فهاهُنا يَعلَمُ أنّ الجِهةَ هِي التضادُّ، قالوا: جوابُ المصنِّفِ لا طائلَ تحتَه؛ لأنّ بيْنَ كلام هُودٍ عليه السّلامُ وأجْوِبةِ القوم في هذه المَواضع اختلافًا كثيرًا، وكان الجَوابُ أن يسألَ عن كلِّ ذلك فما بالُ الواو؟ وأيضًا، عليه أن يُجيبَ عن سؤالِه بموقع الواوِ هنا وإخلائه هناك، لا عن الخاصيّة، فإنّها معلومةٌ عندَ علماءِ البيان.

قلتُ: يمكنُ أن يقالَ: إنّ هودًا مَكَثَ بيْنَ القوم أزمِنةً مُتطاوِلة، ولهُ معَهم مقالاتٌ، ومُجادَلاتٌ في مقاماتٍ شَتّى، وذلك يوجبُ اختلافَ العبارات، فإنّ لكلِّ قوم مقالًا، فكان كلامُه في سُورةِ هودٍ أبسَطَ مِن هذَيْنِ المَوضِعَيْنِ؛ لأنهُ قد أظهَرَ فيه النّصيحةَ التامّة، وضَمّ معَ الأمرِ بالعبادةِ الأمرَ بالاستغفارِ والتّوبة، ووعَدَهم بذلك البَركات والخَيْرات، وكان ذلك مَظِنّةً لبَعْثِ السامع وتحَرُّكِه على السُّؤال، فما كان جوابَ القوم عنهُ بعدَ تلك النّصيحةِ البالغة. وأمّا في الأعرافِ وإن لم يُبسَطْ ذلك البسْطَ، لكنْ ذَكَرَ فيه اسمَ هُودٍ بعدَ التّوطِئة بقولِه: ﴿أَخَاهُمْ﴾، فدَلّ على إضمارِ النُّصح، بل أهمُّ وأبلغُ مِن ذلك؛ فإنّ الأُخوَّةَ مِئِنّةٌ لكلِّ حَدْبٍ ومَرْحَمة، ألا ترى كيف مَنّ اللهُ تعالى على قُرَيْش بقولِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، بخلافِه هاهنا، بل طَوَى اسمَه أيضًا، والقومُ ما التفَتُوا إليه، وإلى كلامِه، وما أجابوا، بل كانت تلك المقالةُ دَمْدَمةً فيما بينَهم. واللهُ تعالى أعلمُ بأسرارِ كلامِه.

وقال القاضي: لعلّهُ ذَكَرَه بالواو؛ لأنّ كلامَهم لم يتّصلْ بكلام الرسُول، بخلافِ قولِ قوم نُوح، وحيثُ استُؤنفَ به فعلى تقديرِ سؤال(١).

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٤).

﴿قَالُواْ يَـٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ﴾[1] [هود: ٥٣]، وهاهنا مع الواو، فأيُّ فرقٍ بينهما؟ قلتُ: الذي بغيرِ واو على تقديرِ سؤالِ سائل قال: فما قالَ قومُه؟ فقيل له: قالوا كَيْتَ وكَيت، وأمّا الذي مع الواو: فعطفٌ لما قالوه على ما قاله، ومعناه: أنه اجتمع في الحصولِ هذا الحقُّ وهذا الباطل، وشتَّانَ ما هما. ﴿بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾: بلقاءِ ما فيها من الحِسَاب والثوابِ والعِقاب، كقولك: يا حبَّذا جِوارُ مكَّةَ، أي: جِوارُ اللّـهِ في مكَّة.

حُذفَ الضميرُ، والمعنى: من مَشْرُوبكم، ....

قولُه: (وشتّانَ ما هُما)، الجوهري: شَتّانَ ما هُما، وشَتّانَ ما عَمْرٌو وأخُوه، أي: بَعُدَ ما بينَهما. الأصمعيُّ: لا يقالُ: شَتّانَ ما بينَهما. وشَتّانَ مصروفٌ عن شَتُتَ، والفتحةُ التي في النُّونِ هِيَ الفتحةُ التي كانت في التاء، لتَدُلّ على أنهُ مصروفٌ عن الفعلِ الماضي، وكذلك سَرْعانَ ووَشْكانَ: مصروفٌ عن سَرُعَ ووَشُكَ. وقال ابنُ جِنّي: شتّانَ: اسمُ «افترَقَ»، كما أنّ هَيْهاتِ: اسمُ «بَعُدَ»، وأُفٍّ: اسمُ «أتضَجَّرُ»[2].

قولُه: (جِوَارُ مكّةَ، أي: جِوَارُ الله في مكّة)، وهذا أيضًا مجاز؛ لأنّ الجِوَارَ يَستدعي مَن يكونُ في جِوارِه، لكنّهُ تعالى لمّا أضافَ البيتَ إلى نفسِه، فمَن أقام فيه فكأنّه في جِوارِ الله فقيل: جار الله.

النّهاية: وفي الحديث: «أنهُ كان يُجاوِرُ في العَشْرِ الأواخِرِ مِن رمضانَ»[3]، أي: يعتكفُ. وهِي مُفاعَلةٌ منَ الجِوار. فأمّا المُجاوِرُ بمكّةَ والمدينة: فيُرادُ بها المُقامُ مطلقًا غيرَ مُلتزِم بشرائطِ الاعتكافِ الشّرعيِّ.

(١) كذا في النسخ المطبوعة، وهو الموافق لما عند الطيبي، وفي الأصل الخطي من «الكشاف» بدل هذه الآية «قالوا ما نراك إلا بشرًا مثلنا»، وكذا في نص «الكشاف» من (ط) أيضًا، وهي نسخة أشار إليها الطيبي، ونحو هذا كان جواب قوم نوح عليه السلام له، ولكن الآية: ﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا﴾ [هود: ٢٧].

(٢) «المحتسب» (٢: ٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠١٨)، ومسلم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

أو حُذف منه؛ لدلالةِ ما قَبْلَه عليه. ﴿إِذَا﴾ واقعٌ في جزاءِ الشَّرْط وجوابٌ للذين قاوَلُوهم من قومهم، أي: تَخسَرون عُقولَكم وتُغبَنون في آرائكم.

[﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ * إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٥-٣٨]

ثُنِّي ﴿أَنَّكُمْ﴾ للتوكيد، وحَسُن ذلك لفَصْلِ ما بينَ الأوّلِ والثاني بالظرف. و﴿مُّخْرَجُونَ﴾ خبرٌ عن الأول. أو جُعل ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ مبتدأً، و﴿إِذَا مِتُّمْ﴾ خَبرًا، على معنى: إخْراجكم إذا متُّم، ثم أخبرَ بالجملة عن ﴿أَنَّكُمْ﴾، أو رفع ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ بفعلٍ هو جزاءٌ للشرط، كأنه قيل: إذا متُّم وَقَعَ إخراجُكم، ثم أُوقعتِ

قولُه: (أو حُذِفَ منهُ، لِدِلالةِ ما قبلَه عليه[1])، يريدُ أنّ «ما» في ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ موصُولةٌ، ولا بدّ منَ الراجعِ، فحُذِفَ؛ لأنّ المرادَ: مما يَشرَبونَه، أو يَشرَبونَ منهُ؛ لدِلالةِ قولِه: ﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾.

قولُه: (ثُنّيَ ﴿أَنَّكُمْ﴾ للتوكيد)، قال الزّجّاجُ: أمّا ﴿أَنَّكُمْ﴾ الأُولى فموضعُها نَصْبٌ على معنى: أيَعِدُكم بأنكم إذا مِتُّم، والثانيةُ كالأُولى ذُكِرَتْ توكيدًا، والمعنى: أيَعِدُكم أنكم مُخرَجونَ إذا مِتُّم، فلمّا بَعُدَ ما بيْنَ «أنّ» الأوُلى والثانيةِ بالظَّرفِ أُعيدَ ﴿أَنَّكُمْ﴾، كقولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، المعنى: فلهُ نارُ جهنّمَ، هذا مَذهبُ سيبويه[2].

قولُه: (ثُم أخبرَ بالجملةِ عن ﴿أَنَّكُمْ﴾)، يعني: ﴿أَنَّكُمْ﴾ الثانيةُ تُجعَلُ مبتدأً، وخبَرُه: ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾، والجُملةُ خبرُ المبتدأ الأول.

(١) قوله: «عليه» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١) وزاد: وفيها قولانِ آخَران أجودُهما أن تكونَ «أنّ» الثانية وما عَمِلت فيه في موضعِ رفعٍ، ويكون المعنى: أيعدُكم إخراجَكم إذا مِتُّم، فيكون ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ في معنى: إخراجكم.

الجُملة الشَّرطية خَبَرًا عن ﴿أَنَّكُمْ﴾. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (أَيَعِدُكم إذا مُتُّم).

قُرئ: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالفتح والكسر والضمِّ، كلُّها بتنوينٍ وبلا تنوين، وبالسكونِ على لفظِ الوقف. فإن قلتَ: «ما توعَدُون» هو المستبعَد، ومَن حقِّه أن يرتفعَ بـ﴿هَيْهَاتَ﴾، كما ارتفع في قوله: ....

قولُه: (قُرِئَ: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالفَتْح والكسرِ والضّم)، قال ابنُ جِنِّي[1]: بكسرِ التاء[2] غيرَ مَنْونةٍ: قراءةُ أبي جَعْفرٍ والثَّقفيِّ. وبالتنوينِ: عيسى بنُ عُمر. وبالضمِّ منوّنةً: أبو حَيْوة؛ وغيرَ منَوّن: عيسى الهَمْدانيُّ ورُوِيت عن أبي عَمْرو. أمّا الفتحُ، وهُو قراءةُ العامَة، فعلى أنهُ واحدٌ، وهُو اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر، وهُو اسمُ «بَعُدَ»، كما أنّ «شتّانَ» سُمِّي به «افتَرَقَ»، ومَن كسَرَ التاءَ منَوّنًا وغيرَ منَوّنٍ فهُو جَمْعُ «هَيْهات»[3].

وقال الزّجّاجُ: هُو جَمْعُ هَيْهَة وإن لم يُنطَقْ به، مثْل عَرْفة[4]، جمْعُه: عَرَفات، وإنّما كُسِرَ في الجَمْع؛ لأنّ بناءَ الفَتْح في الجَمْع كَسْر، نحوَ: رأيتُ الهنداتِ[5].

وقال ابنُ جِنّي: ومَن نَوّنَ ذهبَ إلى التنكير، أي: بُعْدًا بُعْدًا. ومَن لم يُنوِّنْ ذهبَ إلى التعريف، أي: البُعدَ البُعدَ. ومَن فتَح وقَفَ بالهاء؛ كهاءِ أرطاة، ومَن قال: «هيهاة» يَكتُبُها بالهاء؛ لأنّ أكثرَ القُرّاءِ قالوا: هَيْهاتَ بالفَتْح، والفتحُ يَدُلُّ على الإفراد، والإفرادُ بالهاءِ كعَلْقاة[6]. ومَن رفَعَ وقال: هَيْهاةُ فقد أخلَصَها اسمًا للفعل[7]. وقال الزّجّاجُ: أمّا التنوينُ والفتحُ فلا أعلمُ أحدًا قرَأَ بها[8].

---

(١) قوله: «قال ابن جني» ساقط من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «بالفاء». وليس بشيء. وهو على الجادةِ في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» (٢: ٩٠-٩١)، ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٦٠).

(٤) وهي أصلُ المال، وقيل غير ذلك.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢-١٣) بتصرفٍ ملحوظ.

(٦) وهو نبتٌ دقيقُ القضبان يُتخَذُ منه المكانس.

(٧) «المحتسب» (٢: ٩١).

(٨) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢)، وزاد الزّجّاج على بابةِ التحذيرِ: فلا تَقرأنّ بها.

فهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ

فما هذه اللامُ؟ قلتُ: قال الزجَّاجُ في «تفسيره»: البعدُ لِما تُوعدون، أو: بعدٌ لِما توعَدون، فيمن نوَّن فنزَّله منزلةَ المَصْدر. وفيه وجهٌ آخر؛ وهو أنْ يكونَ اللامُ لبيانِ المُستبعَد ما هو بَعدَ التصويتِ بكلمةِ الاستبعاد، كما جاءتِ اللامُ في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] لبيان المُهَيَّتِ به.

قولُه: (فهَيْهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ)، تمامُهُ في «المطْلع»:

وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصلُه[١]

قولُه: (قال الزجّاجُ في «تفسيرِه»)، قال فيه[٢]: ومَن فتَحَها ومَوضعُها الرّفعُ، وتأويلُها: البُعدُ لِـما تُوعَدونَ، فلأنّها بمنزلة الأصواتِ وليست مُشتقّةً مِن فعلٍ فبُنِيَتْ. فأمّا مَن نَوّنَ جَعلَها نكِرةً، ويكونُ المعنى: بعُدَ لِـما تُوعَدونَ، وهُو مثْلُ: سلامٌ عليكم.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي بناءِ «هَيْهاتَ» ولم يقَعْ موقعَ «بَعُدَ» نظرٌ.

وقال أبو البقاءِ: قولُ مَن قال: «هيهاتَ» بمعنى البُعْدِ، يكونُ موضعُه مبتدأً، و﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ الخبَرُ، وهُو ضعيفٌ[٣].

قولُه: (اللامُ لبيانِ المُستبعَدِ ما هُو)، قال القاضي: كأنّهم لـمّا صَوّتوا بكلمةِ الاستبعاد قيل: فما لهُ هذا الاستبعاد؟ قالوا[٤]: لِـما تُوعَدون[٥].

قال صاحبُ «التقريب»: فعلى هذا في فاعلِ «هيهات» نظرٌ. وقال ابنُ جِنِّي: ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ فاعلَ «هَيْهاتَ»؛ لأنّ حرفَ الجرّ لا يكونُ فاعلًا، ولم يجُزِ اعتقادُ زيادةِ اللام أيضًا، وإنّما يُزادُ الغَرَضُ بزيادتها فيه تمكينُ الإضافةِ، قال: يا بؤس للحَرْب،

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٣٦٠.

(٢) يعني في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٤).

(٤) في (ط): «قال».

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٤).

هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنى به إلا بما يَتْلُوه من بَيانه، وأصلُه: إنِ الحياةُ إلا حياتُنا الدنيا، ثم وُضع ﴿هِىَ﴾ موضعَ «الحياة»؛ لأنّ الخبرَ يدلُّ عليها ويبيِّنها. ومنه: هي النفسُ تتحمَّلُ ما حُمِّلتْ، وهي العربُ تقولُ ما شاءت. والمعنى: لا حياةَ إلا هذه

ويا بُؤْسَ للجَهْل. وإذا لم يكنْ بُدٌّ مِن فاعل، ولم يكنِ الظاهرُ فاعلًا، ففيها ضمير فاعل لا مَحالةَ[1] هذا جوابٌ عن النظَر.

قولُه: (هِي النفسُ ما حَـمّلتَها تتحمّلُ[2])، تمامُه:

وللدّهرِ أيامٌ تَجُورُ وتَعدِلُ[3]

قال صاحبُ «الفرائد»: ما ذَكَرَ ليسَ لِـما نحنُ لهُ؛ لأنهُ يصحُّ أن يُقال: الحياةُ حياتُنا الدُّنيا، ولا يصحُّ: النفْسُ النفْسُ ما حَمّلتَها تتحمّلُ، والنفْسُ الثانيةُ: خبَرٌ للنفْسِ الأُولى، وكذا القولُ في: هِي العرَبُ، فلا يَصحُّ أن تكونَ الثانيةُ مبيِّنةً للأُولى فيهما، فلا بدّ منَ اعتبارِ شيءٍ يَرجعُ إليه الضميرُ، والذي تقَدّمَ لفظُ الحياةِ في قولِه: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

وقلتُ: استشهادُه لمجرّدِ البيان؛ لأنّ الضّميرَ في قولِه: هِي النفْسُ ما حَمّلتَها تتحمّلُ، وكذلك في قولِه: وهِي العرَبُ تقولُ: ضميرُ القصّة، والجُملةُ مفسِّـرةٌ، نحوُ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: القصّةُ هذه، وهِي أنّ النفْسَ ما حَمّلتَها تَحمّلُ، وأنّ العرَبَ تقولُ ما شاءت، على أنّ منَ الفصيح أن يُقال: النفْسُ النفْسُ ما حَمّلتَها تَحمّلُ، والعرَبُ العرَبُ تقولُ ما شاءت، على طريقةِ:

أنا أبو النّجم وشِعريَ شِعري

وتكونُ الجملةُ الثانيةُ مبيِّنةً للأُولى، كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] إذا انتَصبَ ﴿عَلَّٰمُ﴾ على المَدْح، وأمّا قولُه: «الضّميرُ راجعٌ إلى لَفظِ الحياة

---

(١) «المحتسب» (٢: ٩٢-٩٣) باختصارٍ قريبٍ من الإخلال.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن الذي في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «هي النفس تتحمل ما حُمّلت».

(٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٣٨٩) من غيرِ عزوٍ لأحد.

الحياة؛ لأنَّ ﴿إِنْ﴾ النافية دخلتْ على ﴿هِيَ﴾ التي في معنى «الحياة» الدالّةِ على الجِنْس فنفَتْها، فوازنَتْ «لا» التي نفتْ ما بعدَها نَفْيَ الجنس. ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ أي: يموتُ بعضٌ ويُولد بعضٌ، يَنقرِضُ قَرْنٌ ويأتي قرنٌ آخر. ثم قالوا: ما هو إلا مُفترٍ على الله فيما يدَّعيه من استِنْبائه له، وفيما يَعِدُنا من البَعث، وما نحنُ بمصدِّقين.

[﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ * قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٣٩- ٤١].

﴿قَلِيلٍ﴾ صفةٌ للزمان، كقديمٍ وحَديث، في قولك: ما رأيتُه قديمًا ولا حَديثًا. وفي معناه: عن قَريب. و«مَا» توكيدٌ لمعنى قلّةِ المُدَّة وقِصَرها. ﴿ٱلصَّيْحَةُ﴾ صيحةُ جبريلَ، صاحَ عليهم فدمَّرَهم. ﴿بِٱلْحَقِّ﴾: بالوُجوب؛ لأنهم قد استَوجَبُوا الهلاكَ. أو بالعدلِ مِنَ الله، من قولك: فلانٌ يقضي بالحقِّ؛ إذا كان عادِلًا في قَضاياه. شبَّههم في دَمارهم بالغُثاء؛ وهو حَميلُ السَّيل ممّا بلِيَ واسودَّ من الوَرَق والعِيدان،.......................

في قولِه تعالى: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾» فبعيدٌ جدًّا؛ لأنّ تلك الحياةَ واقعةٌ في كلام الله تعالى، وهذه في أثناءِ كلام القوم؛ لأنهُ تعالى يَحكي كلامَهم مِن قولِه: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

قولُـهُ: (﴿قَلِيلٍ﴾ صفةٌ للزّمان)، أي: عن زمانٍ قليل.

المطلع: أي: عن قريب منَ الزّمان، يعني عندَ الموتِ أو عندَ نُزولِ العذاب. وقال أبو البقاءِ: «و«عن» يَتعلّقُ بـ﴿لَّيُصْبِحُنَّ﴾، ولم يَمنعِ اللامُ ذلك، كما مَنعَتْها لامُ الابتداء. وأجازوا: زيدًا لأضرِبَنّ، لأنّ[1] اللامَ للتوكيد[2]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: ٨]، وقيل: اللامُ تَمنَعُ منَ التقديم، إلّا في الظّروفِ؛ فإنّه يُتّسَعُ فيها»[3].

---

(١) قوله: «لأنّ» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ف): «للتأكيد».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٥).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، وقد جاءَ مشدَّدًا في قول امرئ القيس:

مِنَ السَّيْلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ

بُعْدًا، وسُحقًا، ودَفرًا ونحوُها: مصادرُ موضوعةٌ مواضعَ أفعالها، وهي من جُملة المصادرِ التي قال سِيبويه: نُصِبَت بأفعالٍ لا يُستعمَل إظهارُها. ومعنى «بُعْدًا»: بَعِدُوا، أي: هَلَكُوا، يقال: بَعِدَ بَعَدًا وبُعْدًا، نحو رَشِد رَشَدًا ورُشْدًا. و﴿لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: بيانٌ لمن دُعِيَ عليه بالبُعد، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

[﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قُرُونًا ءَاخَرِينَ * مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿قُرُونًا﴾: قومَ صالحٍ ولُوط وشُعيبٍ وغيرِهم. وعن ابنِ عبّاس: بني إسرائيلَ. ﴿أَجَلَهَا﴾ الوقتَ الذي حُدَّ لهلاكِها وكُتِبَ.

قولُه: (﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾)، قال[1]: «دريئًا أسودَ»، والدَّرينُ: ما اسوَدَّ من المَرْعَى.

قولُه: (مِنَ السَّيْلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مِغزَلِ)، أوّلُه:

كأنَّ ذُرى رأسِ المُجَيْمِرِ غُدوةً[2]

المُجَيْمِرُ: جَبَل في بلادِ بني تميم بكسرِ الميم الثاني. شَبَّهَ استدارةَ هذه الأكمَةِ بما أحاطَ بها مِن غُثَاءِ السَّيلِ باستدارةِ فَلْكةِ مِغزَلٍ، وإحاطتِها بالمِغزَل[3].

ورُوِيَ «فُلْكَة»: بضمِّ الفاءِ، وكسرِها وفتحِها.

قولُه: (ودَفْرًا)، الجوهريُّ: الدَّفْرُ: النَّتْنُ خاصّةً. يقالُ دَفْرًا لهُ، أي: نَتْنًا، ومنهُ قيل للدُّنيا: أُمُّ دَفْرٍ.

---

(١) يعني الزمخشريّ في «الكشّاف» (١٦: ٣٩٤).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص٢٥ باختلافٍ يسيرٍ في الرواية.

(٣) انظر: «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي ص٩١.

[﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٤]

﴿تَتْرَا﴾ فَعْلَى، الألف للتأنيث؛ لأنَّ الرُّسلَ جماعة. وقُرئ: (تَتْرًى)، بالتنوين، والتاءُ بَدَلٌ من الواو، كما في: تَوْلَج، وتَيْقُور؛ أي: مُتواتِرين واحدًا بعدَ واحد، من الوِتْرِ؛ وهو الفَرْد. أضافَ الرسلَ إليه وإلى أممهم، ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [المائدة: ٣٢]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الأعراف: ١٠١]؛ لأنّ الإضافة تكون بالملابَسة، والرسولُ يُلابسُ المُرسِل والمُرسَل إليه جميعًا. ﴿فَأَتْبَعْنَا﴾ الأممَ أو القرون ﴿بَعْضَهُم بَعْضًا﴾ في الإهلاك ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ﴾ أخبارًا يُسْمَرُ بها ويُتعجَّبُ منها. والأحاديثُ: تكونُ اسمَ جمع للحديث، ومنه: أحاديثُ رسولِ الله ﷺ؛ وتكون جمعًا للأُحدُوثة: التي هي مِثلُ الأُضحُوكة والأُلعوبة والأُعجُوبة؛ وهي: ما يتحدَّث به الناسُ تلهِّيًا وتعجُّبًا، وهو المراد هاهنا.

[﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۞ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ﴾ ٤٥-٤٦]

فإن قلتُ: ما المُرادُ بالسُّلطانِ المُبين؟ قلتُ: يجوزُ أن تُرادَ العَصا؛ لأنها كانت أُمَّ

قولُه: (وقُرئَ: «تَتْرًى» بالتنوين)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو[1].

قولُه: (في: تَوْلَج وتَيْقُور)، الجوهري: التَوْلَج: كِناسُ الوَحْش الذي يَلِجُ فيه. قال سيبويه: التاءُ مُبْدَلةٌ منَ الواو[2]، وهُو فَوْعَلٌ؛ لأنك لا تكادُ تجدُ في الكلام تَفْعَلٌ اسمًا، وفَوْعَلٌ كثير، والتَيْقُور: الوقارُ، وأصلُه: وَيْقُور[3]، قُلبتِ الواوُ تاءً.

---

(١) وقرأ الباقون ﴿تَتْرَا﴾ فَعْلى من المواترة. وهي أن يَتْبعَ الـخَبَرُ الـخَبَرَ والكتابُ الكتابَ، ولا يكون بين ذلك فَصْلٌ كبير. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨٧.

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٣٣٢).

(٣) فهو على وزنِ فيعول. انظر: «الكتاب» (٤: ٣٣٣).

آياتِ موسى وأُولاها، وقد تعلَّقتْ بها معجزاتٌ شتّى: من انقلابِها حيّةً، وتلقُّفِها ما أفكَتْه السَّحَرة، وانفلاقِ البَحْر، وانفجارِ العُيون من الحَجَرِ بضَربِها بها، وكونِها حارِسًا، وشَمعةً، وشجرةً خضراءَ مُثمرة، ودَلْوًا، ورِشاءً؛ جُعِلتْ كأنها ليست بعضَها لِما استبدَّتْ به من الفضل؛ فلذلك عُطِفت عليها، كقوله تعالى: (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائيلَ) [البقرة: ٩٨]؛ ويجوزُ أن تُرادَ الآياتُ أنفُسُها، أي: هي آياتٌ وحُجَّة بيِّنة. ﴿عَالِينَ﴾: متكبِّرين، ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٨٣]؛ أو مُتطاوِلين على الناس قاهِرين بالبَغْي والظُّلْم.

[﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ * فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ﴾ ٤٧ - ٤٨]

البَشَرُ يكون واحدًا وجمعًا: ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾ [مريم: ٢٦] و«مِثْلٌ» و«غَيْرٌ» يوصَفُ بهما الاثنانِ والجمعُ، والمذكَّر والمؤنَّث؛

قولُه: (أَفَكَتْهُ[1] السَّحَرةُ)، الأساس: أَفَكَه عن رأيِه: صَرَفَه. النِّهاية: وفي الحديثِ: «لقد أُفِكَ قومٌ كَذَّبوك»[2]، أي: صُرِفوا عن الحقِّ ومُنِعوا منهُ، يقال: أَفَكَهُ يَأْفِكُه: إذا صَرَفَه عن الشيءِ فقَلَبَه.

قولُه: (ويجوزُ أن تُرادَ الآياتُ أنفُسُها)، أي: يرادُ بالسلطانِ نفْسُ الآيات، فالعطفُ مِن بابِ قولِك: «مررتُ بالرجُلِ الكريم والنَّسمةِ المبارَكة، جُرِّدَ مِن نفْسِ الآياتِ سلطانٌ مُبِين، وعُطِفَ عليها مبالغةً وهُو هِي».

قولُه: (و«مثْلٌ» و«غيرٌ» يوصَفُ بهما الاثنانِ والجمْع)، قال أبو البقاء: إنّما لم يُثَنَّ ﴿مِثْلِنَا﴾، وإن كان موصُوفُه مثنًى؛ لأنّهُ في حُكم المصدَر، وقد جاءت تثنيتُهُ، وجَمْعُه، في

---

(١) في (ح): «أفكية».

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوّة» (٢: ٤٢٥)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٥٧٤٧)، وغيرهما من حديثِ علي بن أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه.

﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، ويقال أيضًا: هما مِثْلاه، و: هم أمثالُه، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. ﴿وَقَوْمُهُمَا﴾ يعني: بني إسرائيلَ، كأنهم يَعبُدوننا خضوعًا وتذلُّلًا، أو: لأنّه كان يدَّعي الإلهيّةَ فادّعى للناس العبادةَ، وأنَّ طاعتَهم له عبادةٌ على الحقيقة.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ٤٩]

﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: قومَ موسى التوراةَ ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ يَعملون بشرائعِها ومَواعظِها،

قولِه: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣]. وقولِه: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨]، وقيل: إنّما وَحّد؛ لأنّ المرادَ المُماثَلةُ في البشريةِ[١]، وليس المرادُ الكميّةَ[٢].

قال القاضي: هذه القَصَصُ كما تَرى تَشهَدُ بأنّ قُصارى شُبَهِ المُنكِرينَ للنُّبوّة، قياسُ حالِ الأنبياءِ على أحوالِهم؛ لِما بينَهم منَ المُماثَلةِ في الحقيقة، وفسادُهُ يَظهَرُ للمُستبصِر بأدنى تأمُّل؛ فإنّ النفوسَ البشريّةَ وإن تشاركت في أصلِ القُوى والإدراكاتِ، لكنّها مُتَباينةُ الأقدامِ فيهما، وكما ترى في جانبِ النُّقصان أغبياءَ لا يعودُ عليهم التفكُّرُ برادةٍ[٣]، يمكنُ أن يكونَ في طَرَفِ الزِّيادةِ أغنياءُ عن التعلُّم والتفكُّرِ في أكثرِ الأشياء، وأغلبِ الأحوال، فيُدرِكونَ ما لا يُدرِكُ غيرُهم، ويَعلَمونَ ما لا ينتهي إليه عِلمُهم، وإليه أشارَ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠][٤].

قولُه: (﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، أي: قومَ موسى)، فلذا جَمَعَ الضَّميرَ في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾، وأُعيدَ ذِكْرُ موسى عليه السّلامُ؛ ليُناطَ به ذِكْرُ الكتاب، وكونُهُ مبعوثًا إلى بني إسرائيلَ كما ذَكَرَ في الآيةِ السابقة، وقَرَنَ به الآياتِ والسلطانَ وكونَه مبعوثًا إلى فِرعَونَ ومَلَئِه.

---

(١) في الأصول الخطية: الشر. وليس بشيء. وصوّبناه من «التبيان».
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٦).
(٣) في (ح): «بإرادة»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «أنوارِ التنزيل».
(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٦-١٥٧).

كما قال: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣] يريدُ آلَ فرعون، وكما يقولون: هاشمٌ، وثقيف، وتَميم، ويُراد قومُهم. ولا يجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ إلى فرعونَ ومَلئه؛ لأنَّ التوراةَ إنما أُوتِيَها بنو إسرائيلَ بعد إغراقِ فرعونَ ومَلئه؛ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

[﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ ٥٠]

إن قلتَ: لو قيلَ: آيتين، هل كانَ يكونُ له وجهٌ؟ قلتُ: نعم؛ لأنّ مريمَ وَلدتْ من غيرِ مَسِيس، وعيسى روحٌ من الله أُلقِيَ إليها، وقد تكلَّمَ في المَهْد، وكان يُحيي الموتى، مع مُعجزات أُخر، فكان آيةً من غيرِ وجه، واللفظُ مُحتمِلٌ للتثنية على تقدير: وجعلنا ابنَ مريمَ آيةً، وأُمَّهُ آيةً، ثم حُذفتِ الأُولى؛ لدلالة الثانيةِ عليها. الرَّبْوة والرَبَاوة: في رائِها الحرَكات. وقُرِئَ: (رُبْوة) و(رُباوة) بالضمِّ، و(رِباوة) بالكسرِ؛ وهي الأرضُ المرتفعة. قيل: هي إيلياءُ أرضُ بيتِ المَقْدِس، ....

قولُه: (يريدُ آل فرعونَ)، بدليلِ جَمْعِ الضّميرِ في ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، وإلّا فالظاهرُ: ومَلَئِه، وكذلك هاهنا: قال: موسى، وأُريدَ قومُ موسى.

قولُه: (لو قيل: آيَتَيْنِ، هل كان يكونُ له وَجْهٌ)، «يكون»: يجوزُ أن تكونَ مَزِيدةً، وأن تكون خبرَ «كان» والاسمُ: ما دَلّ عليه «قيل». هذا السؤالُ مُؤْذنٌ بأنّ الوَجْهَ ما ذكر في الأنبياء.

فإن قُلْتَ: هلّا قيل: آيتَيْنِ، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]؟ قلتُ: لأنّ حالَهما بمجموعِهما آيةٌ واحدةٌ، وهي ولادتُها إيّاهُ مِن غيرِ فَحْلٍ[١].

قولُه: (الرَّبْوةُ والرَّباوةُ: في رائِها الحرَكات)، بفَتْح الراء، وسكونِ الباء، وفَتْح الواو: ابنُ عامرٍ وعاصمٌ، والباقونَ: هكذا إلّا بضمِّ الراء. والرِّباوةُ بالضمِّ والكسرِ: شاذّة[٢].

(١) انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣٩٨).

(٢) وممن قرأ بالكسر ابن أبي إسحاق، كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص٩٨.

وإنها كَبِدُ الأرض، وأقربُ الأرض إلى السماء بثمانية عشر ميلًا. عن كعبٍ. وقيل: دِمشقُ وغُوطتُها. وعن الحسن: فلسطينُ والرَّملة. وعن أبي هُريرة: الزَمُوا هذه الرَّملةَ رَملةَ فلسطين، فإنها الربوةُ التي ذَكَرَها الله. وقيل: مِصرُ. والقَرارُ: المستقَرُّ من أرضٍ مستوية مُنبسطة. وعن قتادةَ: ذاتِ ثمارٍ وماء. يعني: أنه لأجلِ الثمار يَستقرُّ فيها ساكِنُوها. والمَعين: الماءُ الظاهر الجاري على وجهِ الأرض. وقد اختُلف في زيادةِ مِيْمه وأصالتِه، فوجهُ مَن جَعَلَه مَفعُولًا: أنه مُدرَكٌ بالعَيْن لظُهوره، مِن عانه؛ إذا أدْرَكَه بعَيْنه، نحو: رَكَبَه؛ إذا ضَرَبَه برُكبته. ووجهُ مَن جَعَلَه فَعِيلًا: أنه نَفّاعٌ لظهورِه وجَرْيه، من الماعون؛ وهو المنفعة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ ٥١]

قولُه: (وإنها كَبِدُ الأرض)، الأساس: ومنَ المَجاز: ودارُه كَبِدُ نَجْد: وَسَطُه، وكذلك وَسَطُ كلِّ شيء، وبَلَغَ كَبِدَ السّماء، وتكبّدَتِ الشمسُ: توسّطتِ السماءَ.

قولُه: (دمشقُ وغُوطتُها)، الجوهري: الغُوطَةُ بالضمِّ: موضعٌ بالشام كثيرُ الماءِ والشجر.

قولُه: (ووَجْهُ مَن جعَله فَعِيلًا: أنهُ نَفّاعٌ)، قال الزجّاجُ: يجوزُ أن يكونَ فَعِيلًا منَ المَعْنِ، مُشتقًا منَ الماعون، وهذا بعيدٌ؛ لأنّ المَعْنَ في اللّغة: الشيءُ القليل، والماعونُ هُو الزّكاة، وهُو فاعولٌ منَ المَعْن، وإنّما سُمّيتِ الزّكاةُ بالشيء القليل؛ لأنهُ يؤخَذُ منَ المالِ ربعُ عُشْرِه، فهُو قليلٌ مِن كثير(١).

والمصنِّفُ جعَلَهُ منَ الماعونِ الذي يَتعاوَرُه الناسُ في العادةِ منَ الفأسِ والقِدْرِ ونحوِهما.

الجوهري: الماعونُ: اسمٌ جامعٌ لمنافع البيت، ويُسَمّى الماءُ أيضًا ماعونًا، وعن أبي عُبَيدَةَ: الماعونُ في الجاهليّة: كلُّ منفَعةٍ وعَطِيّة، وفي الإسلام: الطاعةُ والزّكاة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥).

هذا النداءُ والخِطابُ ليسا على ظاهرهما، وكيف والرُّسلُ إنما أُرسِلوا متفرِّقين في أزمنةٍ مُختلفة. وإنما المعنى: الإعلامُ بأنَّ كلَّ رسولٍ في زمانه نُودِيَ لذلك ووُصِّيَ به؛ ليَعتقِدَ السامعُ أنَّ أمرًا نُودي له جميعُ الرُّسل ووُصُّوا به حَقيقٌ أن يؤخَذَ به **ويُعمَلَ عليه. والمرادُ بالطيِّبات: ما حَلَّ وطاب.** وقيل: طيِّبات الرِّزق: حَلالٌ وصافٍ وقِوام؛ فالحلالُ: الذي لا يُعصى اللهُ فيه، والصافي: الذي لا يُنسى اللهُ فيه، والقِوامُ: ما يُمسِكُ

قولُه: (**هذا النداءُ والخطابُ ليسا على ظاهرِهما، وكيف والرُّسُلُ إنّما أُرسِلوا متفرِّقينَ في أزمِنةٍ مختلفة؟**)، **الانتصاف**: هذه نَفْحةٌ اعتزاليّة، فمذهبُنا أنّ اللهَ تعالى في الأزَلِ متكلِّمٌ آمِرٌ ناهٍ، ولا يُشترَطُ في الأمرِ وجودُ المأمورينَ، بلِ الخطابُ أزَلًا على تقديرِ وجودِ المخاطَبينَ. والمعتزلةُ أنكروا قِدَمَ الكلام، فحَمَلوا الآيةَ على خلافِ ظاهرِها، وما ذَكَروهُ جارٍ في جميع الأوامرِ العامّةِ للأُمّة[1].

وقال القاضي: الخطابُ لجميع الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ على معنى أنّ كلًّا منهم خوطبَ في زمانِه، فيَدخُلُ تحتَه عيسى عليه السّلامُ دخولًا أوّليًّا، أو يكونُ ابتداءَ كلام ذُكِرَ تنبيهًا على أنّ تهيئةَ أسبابِ التنعيم لم تكنْ لهُ خاصّةً، وأنّ إباحةَ الطِّيباتِ للأنبياءِ عليهمُ السّلامُ شَرْعٌ قديم، واحتجاجًا على الرّهْبانيّةِ في رَفْض الطِّيباتِ، أو حكايةً لِما ذُكِرَ لعيسَى عليه السّلامُ ومَرْيَمَ وإيوائهما إلى الرّبْوة، ليَقتَدِيا بالرُّسُلِ في تناوُلِ ما رُزِقا. وقيل النِّداءُ لهُ، ولَفْظُ الجَمْع للتعظيم[2].

قولُه: (**ويُعمَلَ عليه**)، ضمّنَ «يُعمَل» معنى المُواظَبة، أي: يُواظَبَ عليه في العمَل.

قولُه: (**والمرادُ بالطيِّباتِ: ما حَلّ وطابَ**)، قال القاضي: والطيِّباتُ: ما يُستَلَذُّ منَ المُباحات[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٩٠).

(٢) في (ف): «للتعليم»، والمثبت من (ط) وهو على الجادّةِ في «أنوار التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٨).

النَّفْسَ ويَحفظُ العقلَ. أو أُريدَ: ما يُستطابُ ويُستلَذُّ من المآكل والفَواكه. **ويَشهد له مجيئُه على عَقِبِ قوله:** ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، **ويجوزُ أن يقعَ هذا الإعلامُ عند إيواءِ عيسى ومريمَ إلى الربوة،** فذُكِرَ على سبيل الحِكاية، أي: آوَيْناهما وقُلنا لهما هذا، أي: أعلَمْناهما أنَّ الرُّسل كلَّهم خُوطِبوا بهذا، فكُلا ممّا رَزقناكما واعمَلا صالحًا؛ اقتداءً بالرسل.

[﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ ٥٢]

قُرِئ: ﴿وَإِنَّ﴾ بالكسرِ على الاستئناف، ....

قولُه: (**ويشهَدُ له مَجيئُه**[١] **على عَقِبِ قولِه تعالى:** ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ﴾)، أي: آوَيْناهُما إلى رَبْوةٍ ذاتِ قَرارٍ ومَعِينٍ، أي: ذاتِ ثِمارٍ ومَآكِلٍ، وقُلنا لهما: فكُلا ممّا رزَقْناكما، واعمَلا صالحًا، ففيه أيضًا أنّ هذا الإعلامَ لعيسى ومَرْيمَ عليهما السّلامُ فذُكِر على سبيلِ الحكاية، وهُو أوْلى مِن أن يكونَ إعلامًا ابتداءً، وفيه أنّ قولَ قَتادةَ رَضِيَ اللهُ عنه: إنّ المرادَ بذاتِ قَرارٍ ومَعِينٍ: ذاتُ ثمارٍ وماء[٢]، أرجَحُ. وكذا قولُ مَن قال: إنّ المرادَ بالرَّبْوةِ: هِي دمشقُ، أظهَرُ، لاجتماعِهما فيها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يقعَ هذا الإعلامُ عندَ إيواءِ عيسى ومَرْيمَ عليهما السّلامُ إلى الرَّبْوة**)، قال صاحبُ «التقريبِ»: وفيه نظَرٌ؛ إذْ ليس المَقُولُ لهما: يا أيُّها الرُّسُل؛ لأنّهُ لإنشاءِ النِّداء، فلعلّهُ أراد: أعلَمْناهُما معناهُ الخبَريّ، وهُو خطابُ الرُّسُلِ عليهمُ السّلامُ لِدلالةِ الإنشاءِ عليه.

قلتُ: بل أرادَ أنّ هذا الكلامَ كما أنهُ في الظاهرِ خطابٌ لجميعِ الرُّسُل قاطبةً على معنى أن كلًّا منهم خوطبَ به في زمانِه، ويَدخُلُ فيه عيسى دخولًا أوّليًّا، وفي المعنى إعلامٌ لرسُولِ الله ﷺ وأُمّتِه، فكذلك يجوزُ أن يكونَ بَعْينِه إعلامًا لعيسَى عليه السّلامُ ليَقتديَ بالرُّسُلِ في تناوُلِ ما رُزِقَ، فذُكِرَ على سبيلِ الحكايةِ.

قولُه: (**قُرِئَ:** ﴿وَإِنَّ﴾، **بالكسرِ**)، الكوفيُّون: «إنّ هذه» بكسرِ الهمزة[٣]، والباقونَ:

---

(١) في (ح): «ويشهد مجيئه».

(٢) ذكره عبد الرزاق في «التفسير» (٢: ٤١٦).

(٣) على الاستئناف وكونه ابتداءً وخبرًا من الله عزّ وجلّ. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨٨.

و(أَنّ) بمعنى: ولأنَّ، و(أَنْ) مخفَّفةٌ من الثقيلة، و﴿أُمَّتُكُمْ﴾ مرفوعةٌ معها.

[﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ٥٣]

وقُرئ: ﴿زُبُرًا﴾ جمع زَبُور، أي: كُتُبًا مُختلفة، يعني: جَعَلُوا دِينَهم أديانًا؛ و: (زُبَرًا): قطعًا، استُعيرتْ من زُبَرِ الفضَّةِ والحديد؛ و: (زُبْرًا) مخففَّةَ الباء، كرُسْل في رُسُل، أي: كلُّ فرقةٍ من فِرَقِ هؤلاء المُختلفين المتقطِّعين دِينَهم، فَرِحٌ بباطله، مُطمئنُّ النفس، مُعتقِدٌ أنه على الحقِّ.

[﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ ٥٤]

الغَمْرة: الماءُ الذي يَغمُرُ القامةَ، فضُربتْ مَثَلًا لِما هم مَغمُورون فيه من جَهْلِهم وعَمايتهم. **أو شُبِّهوا باللاعِبين في غَمْرةِ الماء؛** لِما هم عليه مِنَ الباطل. قال: ....

بفَتْحِها. وخَفَّفَ ابنُ عامرٍ النُّونَ، وشَدَّدَها الباقون[١].

قولُه: (و«أنّ» بمعنى: ولأنّ)، قال الزجّاجُ: المعنى: ولأنّ هذه أُمّتكم أُمّةً واحدةً، وأنا رَبُّكم فاتّقُونِ، أي: فاتّقونِ لهذا[٢].

قولُه: (و﴿أُمَّتُكُمْ﴾ مرفوعةٌ معها)، **المطلع**: أي: معَ القراءاتِ على خبرِ «إنّ»، وقيل: «مرفوعةٌ مَعها»، أي: معَ المخَفّفة، وهذا أوْلَى. قال أبو البقاءِ: ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ الرّفعُ على أنهُ خبرُ «إنّ»، والنّصبُ على أنهُ بَدَلٌ أو عطفُ بيان، و﴿أُمَّةً﴾ بالنّصبِ: حالٌ، وبالرّفع: بدَلٌ من ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ أو: خبرُ مبتدأ[٣]. فعلى هذا في المُخَفّفة: ﴿أُمَّتُكُمْ﴾: إمّا خبَر، وإمّا بدَلٌ، وعلى التقديرَيْنِ: لا يجوزُ سوى الرّفع، بخلافهِ في المثَقّلة.

قولُه: (**أو شُبِّهوا باللّاعبينَ**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ استعارةٌ، شَبَّهَ جَهْلَهم

---

(١) «حجة القراءات» ص٤٨٨، انظر: «التيسير» ص١٥٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٦).

كَأَنَّنِي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعِبُ

وعن عليٍّ رضي الله عنه: (في غَمَراتِهم). ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: إلى أن يُقتَلوا أو يَموتوا.

[﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ ٥٥-٥٦]

سُلِّيَ رسولُ الله ﷺ بذلك، ونُهِيَ عن الاستعجالِ بعذابِهم والجزعِ من تأخيره. وقُرِئ: (يُمِدُّهم)، و(يُسارِع)، و(يُسرِعُ) بالياء، والفاعلُ اللهُ سبحانه. ويجوزُ في:

بغَمْرةِ الماءِ إذا وقَعَ فيها الشخصُ، فلا يدري كيف يتخلَّصُ منها، والجامعُ الوقوعُ في وَرْطةِ الهَلاك، ثُم كثُرَ استعمالُها في هذا المعنى حتّى صار كالـمَثَلِ السائرِ في الشُّهرة. أو قولُه: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ تمثيلٌ، شَبّهَ حالَ هؤلاءِ معَ ما هُم عليه مِن محاولةِ الباطل والانغماسِ فيه بحالِ مَن يَدخُلُ في الماءِ الغامِرِ للَّعِبِ، والجامعُ: تضييعُ السّعي بعدَ الكَدْح في العمَل، وهذا الوَجْهُ مُوافقٌ لِـما قبلَه، وهُو قولُه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

قولُه: (كأنني ضاربٌ في غَمْرةٍ لعبُ)، أوّله في «المطلع»:

لياليَ اللَّهوِ يَطبِيني فأتبَعُه[1]

يَطبِيني: دَعاني[2]، وطَبَاهُ يَطبُوهُ ويَطبِيه: دَعَاهُ. الضاربُ: السابحُ في الماء، وأصلُ الضَّرْب: الإسراعُ في الأرض. والغَمْرةُ منَ الماء: ما غَطّاكَ إذا وقَفتَ فيه. يقولُ: تَدْعوني[3] لياليَ اللّهو فأتبَعُه، كأنّني سابحٌ في غَمْرةٍ منَ الماءِ لعِبٌ فيه. وروايةُ «المَطلَع»: لغِبُ، بالغَيْنِ المعجَمة، وهُو منَ اللُّغوب[4]. ويُروَى «اللّهوُ»: بالرّفع، فالجُملةُ مضافٌ إليها لقولِه: لياليَ.

قولُه: (وقُرِئَ: «يُمِدُّهم»، و«يُسارِعُ»، و«يُسرِعُ» بالياء)، قال ابنُ جِنّي: قرَأ الحُرُّ

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١١.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «يدعوني».

(٣) في (ح) و(ف): «تدعون»، وفي (ط): «يدعون»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) وهو الإعياء والتعب.

(يُسارِع) و(يُسرِع) أن يتضمَّن ضمير المُمدِّ به؛ و: (يُسارَع) مبنيًّا للمفعول. والمعنى: أنّ هذا الإمدادَ ليس إلا استِدْراجًا لهم إلى المعاصي، واستِجْرارًا إلى زيادةِ الإثم، وهم يَحسبونه مُسارعةً لهم في الخَيْرات، وفيما لهم فيه نفعٌ وإكرام، ومعاجلةً بالثواب قَبْلَ وقته. ويجوزُ أن يُرادَ: في جزاءِ الخيرات، كما يُفعَلُ بأهلِ الخيرِ من المسلمين. و﴿بَل﴾ استدراكٌ لقوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ﴾، يعني: بَلْ هم أشباهُ البهائم لا فطنةَ بهم ولا شُعورَ حتى يتأمَّلوا ويتفكَّروا في ذلك: أهو استدراجٌ، أمْ مُسارعة في الخير. فإن قلتَ: أين الراجعُ من خبرِ «أنَّ» إلى اسمِها إذا لم يَستكنَّ فيه ضميرُه؟ قلتُ: هو محذوفٌ، تقديرُه: نُسارِعُ به، ويُسارَعُ به، ويُسارِعُ اللهُ به، كقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]

النّحْويُّ[١]: «نُسرع»، وعبدُ الرّحمن بنُ أبي بَكْرَةَ[٢]: «يُسارِع لهُم»، و«يُسارعُ»: بضمِّ الياء وكسرِ الراءِ وفتحِها. وقراءةُ الجماعة: ﴿نُسَارِعُ﴾ بالنُّونِ والألفِ. وقال: على هذه القراءاتِ إلّا على قراءةِ عبدِ الرّحمن: «يُسارِع»، بكسرِ الراءِ، فيه ضميرٌ محذوفٌ، أي: نُسارِع لهُم به، أو يُسارَع لهُم به، أو: نُسرع لهم به، فحُذِفَ للعِلم به، كما في قولِهم: السّمْنُ مَنَوانِ بدرهم. وأمّا قراءةُ «يُسارِع» بكسرِ الراء، فلا حاجةَ به إلى تقديرِ حذفِ الضّمير؛ لأنّ في الفعلِ ضميرًا يعودُ على (ما) في قولِه: ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾[٣]، ولم يَذكُرِ ابنُ جِنّي في قراءةِ «يُسرِع» تضمينَ الضّمير.

وقال القاضي: ﴿مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾: بيانٌ لـ«مَا»، وليس خبرًا له[٤]، فإنهُ غيرُ مُعابٍ عليه، وإنّما المُعابُ عليه اعتقادُهم أنّ ذلك خيرٌ لهم، فخبرُه: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ﴾[٥].

---

(١) ابن عبد الرحمن القارئ. أخذ إعرابَ القرآنِ عن أبي الأسودِ الدؤلي، له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٤٩٣).

(٢) الثقفي. أول مولودٍ ولد بالبصرة (ت ١٣٦هـ) كان ثقةً. روى عن أبيه، وعنه روى ابن سيرين وجماعة. له ترجمة في «سِيَر النبلاء» (٤: ٣١٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ٩٤-٩٥). ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥١٧).

(٤) في (ط): «وليس خبرًا عنه».

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٩).

أي: إن ذلك منه؛ وذلك لاستطالةِ الكلام مع أَمْنِ الإلْباس.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ * أُو۟لَـٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ ٥٧-٦١]

﴿يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟﴾: يُعطون ما أَعْطَوا، وفي قراءةِ رسولِ الله ﷺ وعائشةَ: (يَأْتون ما أَتـوْا)، أي: يَفعلون ما فَعَلُوا. وعنها: أنها قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، هو الذي

قولُه: (وفي قراءةِ رسُولِ الله ﷺ وعائشةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: «يَأْتُونَ ما أَتَوْا»)، رَوَينا في «مسنَدِ أحمدَ بن حَنْبلٍ»، عن عائشةَ: أنّ عُبيد بنَ عُمَيْرٍ سألها عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟﴾ أنّ رسُولَ الله ﷺ كيفَ كان يقرَؤُها: أَيُؤْتُونَ أو يأْتونَ؟ فقالت: أَيُّهما أحبُّ إليك؟ قال: «الذين يأتون ما أتوا» أحبُّ إليّ منَ الدُّنيا وما فيها، قالت: أشهَدُ أنّ رسُولَ الله ﷺ كذلك كان يقرَؤُها، وكذلك أُنزِلَت[1].

قال الزّجّاجُ: ومَن قرَأَ ﴿يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟﴾ فإنّ معناه: يُعطُونَ ما أَعطَوْا وهم يَخافونَ أن لا يُتقبَّلَ منهم. ومَن قرَأَ «يأتون ما أتوا» أي: يَعمَلونَ منَ الخَيْراتِ ما عَمِلوا وقلوبُهم خائفةٌ[2].

وأمّا حديثُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: «هُو الذي يزني ويسرق؟» إلى آخِرِه، فرواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه[3] معَ تغييرٍ يسيرٍ في اللّفْظ. وهُو محمولٌ على التشديدِ لئلّا يتّـكلَ الظالمُ لنفسِه، وهُو وَجْهُ التوافقِ بيْنَ الحديثَيْنِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٦٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٤٦)، وإسناده ضعيف لأجل إسماعيل بن مسلم المكي في رواية «المسند»، وفي إسناده عند الحاكم يحيى بن راشد ضعيف الحديث. ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للحافظ الزيلعي (٢: ٤٠١-٤٠٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٧٥)، وابن ماجَة (٤١٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٥٣٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٧٤٧)، وللحديث طرق كثيرة استوعبها الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٤٠٢-٤٠٣).

يَزْني ويسرقُ ويَشرب الخَمْرَ وهو على ذلك يخاف اللّهَ؟ قال: «لا يا ابنةَ الصدِّيق، ولكنْ هُوَ الَّذِي يُصلِّي ويصومُ ويَتصدَّقُ، وهو على ذَلك يَخافُ اللّهَ؟ أَنْ لا يُقبَلَ مِنْهُ». ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ يَحتملُ معنيَيْن؛ أحدهما: أَنْ يُرادَ: يَرغبُون في الطاعات أشدَّ الرغبة فيُبادِرُونها. والثاني: أنهم يَتعجَّلون في الدنيا المنافعَ ووُجوهَ الإكرام، كما قال: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا وَحُسۡنَ ثَوَابِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]؛ لأنهم إذا سُورِعَ بها لهم، فقد سارَعوا في نَيْلها وتعجَّلوها، وهذا الوجهُ أحسنُ طِباقًا للآيَة المتقدِّمة؛ لأنَّ فيه إثباتَ

قولُه: (وهذا الوَجْهُ أحسَنُ طِباقًا للآية المتقدِّمة)، وهي: ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ۞ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ أي: ليس فيما أُوتيَ الكافرونَ مِن أموالٍ وبنينَ مُسارَعةٌ في الخَيْرات، فإنّ ذلك استدراجٌ، بل ما أُوتيَ المؤمنونَ هُو مُسارَعةٌ في الخَيْرات، وهمُ المختصُّونَ بأنْ يَنالوا الخَيْراتِ قبْلَ الآخِرة، حيثُ عُجِّلت لهم في الدُّنيا. ولأنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ يَستدعي أنّ مَن قبلَه جديرٌ بما بعدَه، لاكتسابِه تلك الفضائلَ، وهذا لا يستقيمُ إلّا على هذا الوَجْه.

وأمّا قضيةُ النَّظْم ـ واللهُ تعالى أعلم ـ: فإنّ هذه السُّورةَ قُطبُ معناها دائرٌ على وَصْفِ أُمّةِ الدَّعوة أجمَع، السابقينَ منهُم، والمُقتَصِدينَ والظالمينَ لأنفُسِهم، ثُم الغافلينَ مِنَ الكافرينَ والمُعانِدينَ منهم. فهذه خمسةُ أصناف، فلمّا صَدَّرَ السُّورةَ بالصِّنفِ الأوّل واستَوْفَى مَدْحَهم، وأراد أن يَشرَعَ في وَصْفِ سائرِهم أتى بدليلَي الأنفُسِ والآفاق تنبيهًا وإيقاظًا للساهِين، وبقَصَصِ الأنبياءِ السالفة والأُمم الخاليةِ تخويفًا واعتبارًا للغافلين، ثُم قال: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ إلى قولِه: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾، ألا ترى كيف نَعى عليهِم غَفْلتَهم بقولِه تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ۞ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ وجعَلَهُ تخلُّصًا إلى ذِكْرِ ما للمؤمنينَ أجمَعينَ منَ السَّبْقِ والمُسارعةِ في الخَيْرات، فذَكَرَ فريقَي المؤمنينَ: المُقتصِدَ منهم وهُو قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ خَشۡيَةِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾ والظالمَ منهُم، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ﴾، ويجوزُ الحَمْلُ على هذا؛ لأنّ الظالمَ مِن أمّةِ محمدٍ ﷺ هُو: مَن لا يُشركُ بالله عزّ وجَلّ، ويخافُ الرجوعَ، وهُو معَ ذلك يرتكبُ المناهيَ، ولأنّ الأصلَ أن تكونَ الخَشْيةُ لقوم، والوَجَلُ لآخَرين، ولأنّ التقسيمَ حاصلٌ كما سَبَقَ فلا بُدّ منْ عنبرٍ

ما نُفِيَ عن الكفَّار للمؤمنين. وقُرِئ: (يُسرِعُون في الخيرات). ﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ أي: فاعِلُون السَّبقَ لأجْلها، أو: سابِقُونَ الناسَ لأجْلها، أو: إيّاها سابِقُون، أي: يَنالونها

هذا القِسْم، وعليه قولُ عُبيدِ بن عُمَيْر لعائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: الذي يأْتُونَ ما أَتَوْا أحبُّ إليّ منَ الدُّنيا وما فيها، وإنّما يكونُ كذلك إذا دلّت على الرجاءِ التامّ، وأنّ المرادَ منهمُ العاصُونَ، ويكونُ مجيءُ قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ كالفَذْلكةِ لِما للفِرَقِ الثلاثِ منَ الفَضلِ والكرامةِ والخَيْر على وِزَانِ قولِه تعالى في فاطر: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣] بعدَ ذكْرِ الفِرَقِ الثلاث.

وقولُه: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾، كالتذييل لاستيعابِ الأعمالِ كلِّها، واستيفاءِ جَزائها، على مِنْوالِ قولِه تعالى(١): ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ولهذا نَفى الظُّلمَ بقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ هذا على تقديرِ قراءةِ الرسُولِ ﷺ. وأمّا على قراءةِ العامّةِ فالآياتُ تنزيلٌ على قِسم المقتصِد، ويُفهَمُ الظالمُ لنفسِه مِن مفهوم قولِه تعالى: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ كما نَزّلَها المصنِّفُ على السابق: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ﴾ على المُقتصِدِ في قولِه: «ولَدَيْنا كتابٌ فيه عمَلُ السابِقِ والمُقتصِد، ولا نَظلمُ أحدًا مِن عمَلِه، ولا نَحُطُّه دونَ درجتِه».

وأقولُ: عمَلُ الظالم لنفسِه أيضًا؛ لأنّ الكتابَ جامعٌ للأعمالِ كلِّها وثوابِها وإن كان مثقالَ ذَرّة، وإخراجُ البعض تحكُّم. وهُو أيضًا للتخلُّصِ مِن ذِكْرِ الفِرَقِ الثلاثِ إلى ذِكْرِ المُعانِدةِ مِن هذه الأمّةِ؛ ولهذا قال: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: قلوبُ المُعانِدة، ثُم أخذَ في وَصْفِهم إلى أنْ خَتَمَ السُّورةَ، فبدَأ بالعالي، وخَتَم بالعالي، وافتتَح بقَدْ أفلَحَ المؤمنونَ، واختتَمَ بلا يُفلحُ الكافرونَ. واللهُ يقولُ الحَقّ وهُو يَهدي السّبيل.

قولُه: (أو: إيّاها سابِقونَ)، فعلى هذا اللامُ لضَعْفِ عمَلِ اسم الفاعلِ، نحوَ: ضاربٌ لِزَيْد. وعلى الأوّل: اللامُ بمعنى: لأجْلِ، و«السابقونَ»: إمّا مُجْرًى مجْرَى اللازم، فلا يُقدّرُ

---

(١) من قوله: «في فاطر» إلى هنا سقط من (ط).

قبل الآخرةِ حيثُ عُجِّلتْ لهم في الدنيا. ويجوزُ أن يكون ﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ خبرًا بعدَ خَبرٍ. ومعنى ﴿وَهُمْ لَهَا﴾ كمعنى قوله:

أنتَ لها أحمَدُ مِنْ بَيْنِ البَشَرْ

مفعولُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أي: فاعلونَ السّبْقَ لأجْلِها»، أو يُقدّرُ لهُ مفعولٌ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أو سابقونَ الناسَ لأجْلِها».

قولُه: (أنتَ لها أحمدُ مِن بيْنِ البشَرْ)، أوّلُه:

داهيةَ الدهرِ، وصَمّاءُ الغَبَرْ

ويُروَى:

أنتَ لها مُنذرُ مِن بيْنِ البشَرْ

الشِّعرُ للأعشى الجِرْمازيِّ يُخاطبُ المُنذرَ بنَ عَمْرٍو الكِنْديَّ أبا النُّعمانِ، هكذا رَوَاهُ الجَوهريُّ[1]. ومَن رَوَى: أحمدُ، كما في المَتْنِ، أراد النبيّ ﷺ، والضّميرُ في ﴿لَهَا﴾ للنُّبوّة، والجِرمازيُّ أدرَكَ النُّبوّةَ ولهُ صُحبة، أي: أنتَ للنُّبوّةِ يا أحمدُ[2]، هكذا وجَدتُّه في «شَرح الأبيات»، وهذا الأعشى ليسَ لهُ ذِكْرٌ في «الجامع»، ولا في «الاستيعاب»[3].

الصّماءُ: الدّاهية، وفتنةٌ صَمّاءُ: شديدةٌ. يقال صمِّي صَمام، أي: اشتَدّي يا فتنةُ، منَ الصّمَمِ: وهُو انسدادُ الثّلْم، يقال: هذا حينَ أبَى الفريقانِ إلّا القتالَ، وداهيةُ الغَبَر، بالتحريك: هِي العظيمةَ.

الراغب: داهية الغبر: إما من: غبر الشيء؛ أي: وقع في الغبار[4]، كأنها تُغبّـرُ الإنسانَ،

---

(١) انظر: «الصحاح» (٢: ٧٦٥).

(٢) قوله: «يا أحمد» ساقط في (ط)، وفي (ح): «يا حمد».

(٣) لكن ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١: ٩٤).

(٤) قوله: «داهية الغبر: إما من غبر الشيء، أي: وقع في الغبار» أثبتُّه من (ط)، وورد في (ح) و(ف) بدلاً منه: «الغبر من الغبار».

[﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ ﴾ ٦٢ -٦٣]

يعني: أن هذا الذي وَصَفَ به الصالحين غيرُ خارجٍ من حدِّ الوُسْع والطاقة، وكذلك كلُّ ما كَلَّفه عبادَه وما عَمِلُوه من الأعمال فغيرُ ضائعٍ عنده، بل هو مُثبَت لديه في كتاب ـ يريدُ اللوحَ، أو صحيفةَ الأعمالِ ـ ناطقٍ بالحقِّ لا يَقرؤون منه يومَ القيامة إلّا ما هو صِدقٌ وعَدْل، لا زيادةَ فيه ولا نُقصان، ولا يُظلَم منهم أحدٌ. **أو أرادَ: أنَّ اللّٰـهِ لا يُكلِّفُ** إلا الوُسْع، فإن لم يَبلُغِ المكلَّفُ أن يكون على صِفَةِ هؤلاء السابقينَ بعد أن يَستفرِغَ وُسْعَه ويَبذُلَ طاقتَه: فلا عليه، ولدينا كتابٌ فيه عملُ السابقِ والمُقتصِد،

أو منَ الغَبْر: البقيّةُ، أي: داهيةٌ باقية، أو مِن غَبَرَه اللّونُ، كقولِهم: داهيةٌ زبّاء، أو[1] من غبرة اللبن فكأنها هي الداهيةُ التي وإن انقضت بقي لها أثر، أو من قولهم: عرق غبرٌ، أي: ينبض مرة بعد أخرى، وقد غبرَ العرق[2].

قولُه: (**يعني أنّ هذا الذي وَصَفَ به الصّالحينَ**)، إلى قولِه: «وكذلك كلُّ ما كلّفَه عبادَه» إشارةٌ إلى أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ الآية كالتذييلِ للآياتِ السابقة، والتأكيدِ لمضمونِها، وإنّما خَصّه بالصّالحينَ؛ لأنّ مذهبَهُ أنّ العاصِينَ خارجونَ منَ المذكور. لكنّ قولَه: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ ﴾ مُؤْذِنٌ بأنّهم داخِلونَ فيه؛ فإنّ المذكورَ مِن قبلُ الخَشْيةُ، والإيمانُ، ونَفْيُ الشّـركِ والوَجَلُ معَ العِصيانِ كما مَرّ، ولا ارتيابَ أنّ أعمالَ المُعانِدينَ على عكسِ ذلك. ودَلّ قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ ﴾ أنّهم غيرُ عاملينَ لغيرِها.

قولُه: (**أو أرادَ أنّ اللهَ تعالى لا يُكلِّفُ**)، عطفٌ على قولِه: «يعني: أنّ هذا الذي»، فعلى هذا لا يكونُ تأكيدًا، بلِ استطرادًا وبيانًا لحُكم غيرِ المذكورِينَ منَ المُقتصِدينَ، ولهذا قال: «ولَدَيْنا كتابٌ فيه عَمَلُ السابِقِ والمُقتصِدِ».

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٠١.

ولا نظلمُ أحدًا من حقِّه ولا نحطُّه دونَ دَرَجتِه، بل قلوبُ الكَفَرة في غفلةٍ غامرةٍ لها ﴿مِّنْ هَٰذَا﴾ أي: ممّا عليه هؤلاءِ الموصُوفون مِنَ المؤمنين، ﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ﴾ مُتجاوزةٌ مُتخطِّيةٌ لذلك، أي: لِما وُصف به المؤمنون، ﴿وَهُمْ لَهَا﴾ مُعتادون وبها ضَارُون، لا يُفطَمُون عنها حتى يأخذَهم اللهُ بالعذاب.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ * لَا تَجْـَٔرُوا۟ ٱلْيَوْمَ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ * قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ * مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ ٦٤-٦٧].

و﴿حَتَّىٰٓ﴾ هذه هي التي يُبتدأ بعدَها الكلام، والكلامُ: الجملة الشَّرطية. والعذابُ: قَتْلُهم يومَ بدر. أو: الجوعُ حينَ دعا عليهم رسولُ الله ﷺ، فقال: «اللَّهم اشدُدْ وَطْأتَك على مُضَرَ، واجعَلْها عليهم سِنينَ كسِنِيْ يوسفَ»، فابتلاهم اللهُ بالقَحْط

قولُه: (﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ﴾ متجاوزةٌ متخطِّيةٌ لذلك)، يُشيرُ إلى أنّ معنى ﴿دُونِ﴾ في الآية: التجاوُزُ والتخطِّي عن حدِّ أعمالِ المؤمنين.

قولُه: (لا يُفطَمُونَ)، يقال: فلانٌ غيرُ مفطوم مِن كذا، أي: هُو مجبُولٌ عليه، وهُو معنى قولِه تعالى: ﴿هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾، وفيه التأكيدُ مِن جهةِ بناءِ ﴿عَٰمِلُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾، وأنّ اللّام بمعنى لأجْلِ على معنى قولِه ﷺ: «اعمَلوا، كلٌّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له»(١)، وقولِه ﷺ: «واللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين»(٢).

قولُه: (والكلامُ: الجملةُ الشّرْطيّة)، قال القاضي: جوابُ الشّرْط: ﴿إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ﴾ أي: فاجَؤُوا الصُّراخَ بالاستغاثة، ويجوزُ أن يكونَ الجوابُ: ﴿لَا تَجْـَٔرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾، فإنهُ مُقدَّرٌ بالقول، أي: قيلَ لهم: لا تجْأَروا(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ الله عنه.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٠).

حتى أكلوا الجِيَفَ والكِلابَ والعِظام المُحترِقة والقِدَّ والأولاد. الجُؤار: الصُّراخ باستغاثةٍ، قال:

جَئّارُ ساعاتِ النِّيام لِرَبِّهِ

أي: يقال لهم حينئذٍ: ﴿لَا تَجْـَٔرُوا﴾ فإنَّ الجُؤارَ غيرُ نافعٍ لكم. ﴿مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾: لا تُغاثون ولا تُمنَعون منّا، أو من جِهَتِنا لا يلحقُكم نصرٌ ومَغُوثة. قالوا: الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للبيتِ العَتيق، أو للحَرَم، كانوا يقولون: لا يظهَرُ علينا أحدٌ؛ لأنّا أهلُ الحَرَم. والذي سوَّغ هذا الإضمارَ شُهرتُهم بالاستكبارِ بالبيت، وأنه لم تكن لهم مَفخرةٌ إلا أنهم وُلاتُه والقائمُون به. ويجوزُ أن يرجعَ إلى ﴿ءَايَٰتِى﴾، إلا أنه ذُكِّرَ؛ لأنها في معنى: كتابي. ومعنى استكبارِهم بالقرآن: تكذيبُهم به استكبارًا. ضُمِّن ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ معنى مُكذِّبين؛ فُعدِّي تَعْدِيتَه؛ أو: يُحدث لكم استماعُه استكبارًا وعُتوًّا، فأنتم مُستكبِرون بسَببِه، أو تتعلَّق الباءُ بـ﴿سَٰمِرًا﴾، أي: تَسمُرون بذِكْرِ القرآن وبالطَّعنِ فيه، وكانوا يَجتمِعُون حولَ البيت بالليلِ يَسمُرون، وكانت عامّةُ سَمَرِهم ذِكْرَ القرآن وتسميتَه

قولُه: (جَئّارُ ساعاتِ النِّيام لربِّه)، أي: يَصْرُخُ يدعو ربَّه بالليل والناسُ نِيامٌ. الأساس: جَأَرَ الداعي إلى الله: ضَجَّ ورَفَعَ صوتَه، وباتَ لهُ جُؤارٌ، وهُو جَئّار بالليل.

قولُه: (ولا تُمنَعونَ منّا أو مِن جهتِنا)، يعني: «مِنْ»: إمّا صِلةٌ، و﴿تُنصَرُونَ﴾ مِن: نَصَرَ الذي مُطاوعُهُ: انتَصَرَ. قال المصنِّفُ: سَمِعتُ قولَ بعضِهم: اللهُمّ انصُرْهم منهُ، أي: اجعَلْهم مُنتصِرينَ منهُ[(١)]. وهُو المرادُ مِن قولِه: «ولا يُمنَعونَ منّا»، أو ابتدائيٌّ، و﴿يُنصَرُونَ﴾ مِن: نُصِرَ، ولهذا قال: «أو مِن جهتِنا». قال القاضي: ﴿إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾ تعليلٌ للنّهي، أي: لا تَجأَروا، فإنهُ لا ينفعُكم، إذْ لا تُمنَعونَ منّا، أو لا يَلحَقُكم نَصرٌ ومَعُونةٌ مِن جهتِنا[(٢)].

---

(١) قالـه في تفسير قولـه تعالى ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣٨٠). وقد نصّ هناك أن القائلَ من هُذيل.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٠).

سِحْرًا وشِعرًا، وسبَّ رسولِ الله ﷺ؛ أو بـ﴿تَهْجُرُونَ﴾. والسامِرُ: نحو الحاضرِ في الإطلاقِ على الجَمْع. وقُرئ: (سُمَّرًا)، و(سُمَّارًا)، و(تُهْجِرُون)، و(تُهَجِّرُون)، مِن: أهجَرَ في مَنطِقِه؛ إذا أَفحشَ، والهُجْر ـ بالضمِّ ـ: الفُحْش، ومِن: هَجَّرَ ـ الذي هو مُبالغةٌ في: هَجَرَ ـ؛ إذا هَذى، والهَجْر ـ بالفتح ـ: الهَذَيان.

قولُه: (أو بـ﴿تَهْجُرُونَ﴾)، أي: يتعلَّقُ الباءُ بـ﴿تَهْجُرُونَ﴾. المطلع: يَهْجُرونَ القرآنَ ويَرفُضُونَه، فلا يَلتفتُونَ إليه ولا يَنْقادونَ لهُ، وُصِفوا بِهجرانِه كما وُصِفوا بالنُّكوصِ عنه.

قولُه: (والسامرُ نحوُ الحاضِر)، قال الزّجّاج: والسامرُ: الجماعةُ الذين يتحدّثُون ليلًا، وإنّما سُمُّوا سُمّارًا منَ السّمَر، والسّمَرُ: ظِلُّ القمر، وكذلك السُّمْرَةُ مُشتَقةٌ مِن هذا. وفي «المطلع»: سُمِّيَ ظلُّ القمرِ السّمَرَ لأنه يُسمَرُ به[1].

قولُه: (وقُرِئَ: «سُمَّرًا»، و«سُمَّارًا»، و«تُهجِرونَ»، و«تُهَجِّرون»)، نافعٌ: «تُهْجِرون»: بضمِّ التاءِ وكسرِ الجيم، والباقونَ: بفَتْحِ التاءِ وضمِّ الجيم[2]. وقال ابنُ جِنّي: قرَأَ ابنُ مسعودٍ وابنُ عبّاس وعكرِمةُ: «سُمَّرًا يُهَجِّرون»[3].

قولُه: (والهُجْرُ بالضمِّ: الفُحش)، الراغب: الهُجْرُ: الكلامُ المهجور، لقُبْحِه، هَجَرَ فلانٌ: إذا أتى بهُجْرٍ منَ الكلام عن قَصْد. وأهْجَرَ المريضُ: إذا أتى بذلك مِن غيرِ قَصْد، ورَمَاهُ بهَاجِراتِ فمِه أي: بفضائح كلامِه. وقولُهم: فلانٌ هِجِّيراهُ كذا: إذا أُولعَ بذِكْرِه، وهُذِيَ به هَذَيانَ المريض، ولا يكادُ يُستعمَلُ الهِجِّيرُ[4] إلاّ في العادةِ الذّميمة، والهَجيرُ والهاجر: الساعةُ التي يُمتنَعُ فيها منَ السّيرِ للحَرّ، كأنّها هَجَرتِ الناسَ وهُجرت لذلك[5].

---

(١) في (ط) و(ح): «السمرة لسمرته».

(٢) انظر: «إعراب القراءات السبع» لابن خالويه (٢: ٩٢-٩٣).

(٣) «المحتسب» (٢: ٩٦). وانظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٧٢).

(٤) في (ط): «الهجيرى».

(٥) «مفردات القرآن» ص٨٣٣.

[﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ۞ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ ﴾ ٦٨ - ٧٠]

﴿ٱلْقَوْلَ﴾ القرآنَ، يقول: أفلمْ يَتدبَّروه؛ ليَعلموا أنه الحقُّ المُبين فيصدِّقوا به وبمَن جاء به! بل: أجاءَهُم ﴿مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ﴾؛ فلذلك أنكَرُوه واستَبْدَعوه، كقوله: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَـٰفِلُونَ ﴾ [يس: ٦]، أو ليخافوا ....

قولُه: (بل أجاءهم)، يعني: «أم» مُنقطِعة، والهمزةُ فيه: للتقرير.

قولُه: (أو لِيَخافوا)، عطفٌ على قولِه: «لِيَعلَموا»، فالتقديرُ: أغَفِلوا فلم يتَدبّروا القرآنَ ليَخافوا الإنذار فيه بل أجاءهُم الأمنُ ما لم يأتِ آباءهم، يعني: أنّ آباءَهُم إنّما خافوا وآمَنوا به وبِكُتُبِه مِن جهةِ الوَحْي أو الإلهام الصّادق، فأمِنوا منَ العذاب، فحالُ هؤلاءِ بخلافِ حالِ آبائهم الأقدَمِينَ. والمرادُ بالآباءِ حينَئذٍ مَن ذَكَر أساميَهم إلى آخِرِه.

فإن قلتَ: مِن أين جاء الخلافُ بيْنَ التفسيرَيْنِ لقولِه: ﴿مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؟ قلتُ: مِن حيثُ التعليلُ، فإنّه لـمّا علّلَ التدبيرَ[1] بالعِلم أضرَبَ عنهُ بإثباتِ الجَهْلِ الموروثِ منَ الآباءِ الجَهَلة، ولـمّا عَلّلَهُ بالخَوْفِ أضرَبَ عنهُ بإثباتِ الأمنِ الذي على خلافِ المعهودِ مِن[2] أهلِ الحقِّ مثْلَ آبائهمُ المُهتَدينَ؛ لأنّ الأمنَ منَ العذابِ لا يَحصُلُ إلاّ للمُهتدي، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وفيه ضَرْبٌ منَ التهكُّم.

والوَجْهُ الأوّلُ أوفَقُ لتأليفِ النّظْم؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ﴾ إضرابٌ على سَبيلِ التَرَقّي، وكذلك قولُه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ فإنّهُ لـمّا أثبَتَ لهُم الجَهْلَ الموروثَ أضْرَبَ عن ذلك بإثباتِ الجَهْلِ المكتسَب، وهُو عَدَمُ جَرْيِهم بموجِبِ العِلم فإنّ الهمزةَ في أمْ للسُّؤالِ مُجْرًى للمعلوم مَساقَ غيرِه تجهيلًا، أو للتوبيخ. قال مُحيي السُّنةِ رحمةُ الله تعالى عليه:

(١) في (ح): «لما علم التدبر» وفي (ف): «لما علل التدبر».

(٢) في (ف): «وبين»، والمثبت من (ط).

عندَ تدبُّرِ آياته وأقاصيصِه مِثْل ما نَزَلَ بمن قبْلَهم من المكذِّبين، أمْ جاءهم من الأمنِ ما لم يأتِ آباءَهم حين خافوا اللّـه فآمَنوا به وبكُتبِه ورُسله وأطاعوه؟ وآباؤهم: إسماعيلُ وأعْقابه مِن عدنانَ وقَحْطان. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تَسبُّوا مُضرَ ولا ربيعةَ؛ فإنهما كانا مسلمَيْن، ولا تسُبُّوا قُسًّا؛ فإنّه كان مُسلمًا، ولا تسبُّوا الحارثَ بنَ كعبٍ ولا أسدَ بنَ خُزيمةَ ولا تَميمَ بنَ مُرٍّ؛ فإنهم كانُوا على الإسلامِ، وما شَككْتُم فيه من شيءٍ فلا تَشكُّوا في أن تُبَّعًا كان مسلمًا». ورُوي في أنّ ضبَّةَ كان مُسلمًا، وكان على شُرْطة سليمانَ بنِ

﴿أَمۡ لَمۡ يَعۡرِفُواْ رَسُولَهُمۡ﴾ واردٌ على سَبيلِ التوبيخ على الإعراضِ[1]. ثُم أضرَبَ عنهُ بقولِه ﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾ أي: هاهنا ما هُو أعظمُ مِن ذلك كلِّه، وهُو إثباتُ الجُنون، معَ العِلم بأنهُ أرجَحُهم عقلًا وأثقبُهم ذِهنًا.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ ما رَواهُ الواحِديُّ عن ابنِ عبّاس قوله تعالى: ﴿مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ أليسَ قد أرسَلنا نُوحًا وإبراهيمَ والنبيِّينَ إلى قومِهم؟ فكذلك بَعثْنا محمدًا ﷺ إلى قومِه[2]؟

قلتُ: على هذا يُقدّرُ مدخولُ الهمزةِ في قولِه تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ﴾ ما دَلّ عليه قولُه: ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾، على أن يكونَ الضميرُ للقرآن، أي: استكبَروا، أفلم يَتدبّروا القرآنَ أمْ جاءهم ببدع، وبما لم يأتِ به أنبياؤهمُ الأقدَمُون؟ ثُم قيل: بل ألم يَعرِفوا رسُولَهم فلذلك أنكَروهُ وأنكَروا ما أُنزِلَ إليه، كقولِه تعالى: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والظاهرُ أنّ «أمْ» حينَئِذٍ متّصلةٌ؛ لأنّ التقديرَ: استكبَروا فلم يَتدبّروا، أم استَبْدَعوا فلم يَتفكّروا، وقال في ﴿أَمۡ لَمۡ يَعۡرِفُواْ﴾ إضرابٌ عنِ الجُملة، لا عن مَدخولِ «أم» وحدَه، هذا هُو التحقيقُ فلْيُتَدبّرْ.

قولُه: (وكان على شُرْطةِ[3] سُليمان)، قيل: هي: اسمُ جَمع، وجَمْعُها: شُرَط. الجوهري:

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٤٢٤).

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٩٤).

(٣) في (ح) و(ف): «شريطة»، والمثبت من (ط).

داود. ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا﴾ محمَّدًا وصحَّةَ نَسَبه، وحُلولَه في سِطَةِ هاشم، وأمانتَه، وصِدْقَه، وشَهامتَه، وعَقْلَه، واتِّسامَه بأنه خيرُ فتيانِ قُريشٍ، والخطبةُ التي خَطَبَها أبو طالبٍ في نكاحِ خديجةَ بنت خُويلد، كفى برُغائها مُناديًا.

الجِنَّـةُ: الجُنون. وكانوا يَعلمون أنه بَريء منها، وأنه أرجَحُهم عقلًا وأثقبُهم ذِهنًا، ولكنه جاءَهم بما خالَفَ شهواتِهم وأهواءَهم، ولم يُوافق ما نَشَؤُوا عليه، وسِيطَ بلُحومهم ودِمائهم من اتِّباعِ الباطل، ولم يَجِدُوا له مَردًّا ولا مَدفعًا؛ لأنه الحقُّ الأبْلج، والصِّراطُ المستقيم، فأَخلَدُوا إلى البَهْت، وعوَّلوا على الكَذِب مِنَ النِّسبةِ إلى الجُنون والسِّحرِ والشِّعر. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ فيه أنَّ أقلَّهم كانوا لا يَكرهُون الحقَّ.

قلتُ: كان فيهم مَن يَترُكُ الإيمانَ به أنفةً واستِنكافًا مِنْ توبيخِ قومه وأَنْ يقولوا:

الشَّـرَطُ بالتحريك: العلامةُ، الأصمعيُّ: ومنهُ سُمِّي الشُّرَطُ؛ لأنّهم جَعَلوا لأنفُسِهم علامةً يُعرَفونَ بها، الواحدُ شُرْطةٌ، وشُرطيٌّ.

قولُه: (في سِطَةِ هاشم)، الأساس: ومنَ المجازِ هُو وَسَطُ قومِه ووَسَطٌ فيهم وَسِطَةٌ وقومٌ وَسَطٌ وأوسَاطٌ: خِيَارٌ.

قولُه: (كفَى برُغائها مُناديًا)، الجوهري: الرُّغاءُ: صوتُ ذواتِ الخُفّ، ويقالُ في المثَل: كفَى برُغائها مُناديًا، أي: إنّ رُغاءَ بعيرِه يقومُ مقامَ ندائه في التعرُّضِ للضِّيافةِ والقِرَى. وقال المَيْدانيُّ: يُضرَبُ لِمَن يقفُ ببابِ الرجُل، فيقالُ: أرسِلْ مَن يَستأذِنُ لك، فيقولُ: كَفَى بعِلمِه توقُّفي ببابِه مُستأذِنًا[١] لي، أي: قد عَلِمَ بمكاني، فلو أرادَ أذِنَ لي[٢].

قولُه: (وسِيطَ بلُحومِهم)، السّوط: خَلْطُ الشيءِ بعضِه ببعض.

قولُه: (كان فيهم مَن يَتْرُكُ الإيمانَ به أنفَةً واستنكافًا مِن توبيخ قومِه)، الانتصاف: قولُ

---

(١) في (ط) و(ح): «مناديًا».

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ١٤٢).

صَبأَ وتَرَكَ دِينَ آبائه، لا كراهةَ للحق، كما يُحكى عن أبي طالب. فإن قلتَ: يزعمُ بعضُ الناس أنَّ أبا طالب صحَّ إسلامه. قلتُ: يا سبحانَ الله! كأنَّ أبا طالب كان أخمَلَ أعمامِ رسولِ الله ﷺ، حتى يشتهرَ إسلامُ حمزةَ والعبّاسِ، ويخفى إسلامُ أبي طالب!

[﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ ٧١]

دلَّ بهذا على عِظَمِ شأن الحقِّ، وأنَّ السماواتِ والأرضَ ما قامت ولا مَن فيهنَّ إلا به، فلو اتَّبع أهواءَهم لانقلبَ باطلًا، ولذَهَبَ ما يقومُ به العالَمُ فلا يبقى له بعدَه

الزمخشريِّ: مَن يَترُكُ الإيمانَ لأجلِ آبائه لم يكنْ كارهًا غيرُ صَحيح، فمَن أحَبَّ شيئًا كَرِهَ ضِدَّه، فلـمّا أحَبُّوا البقاءَ على كُفرِهم، كرهوا الانتقالَ عنهُ، واستَجرّهُ الكلامُ إلى تحقيقِ موتِ أبي طالبٍ، أي: في حالِ كونِه غيرَ كارِه للإيمانِ[1].

وقلتُ: منِ امتَنَعَ عنِ الإسلام بمُجرّدِ التقليدِ لا يكونُ إلّا مُحِبًّا لهُ في نفسِه، غيرَ كارِه إياهُ، ومُبغِضًا لضِدِّه، وهُو الكُفرُ.

وقال صاحب «الانتصاف»: والأحسَنُ أن يعودَ الضّميرُ في ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ على الجِنس بجُملتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨]، ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، لقولِه: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقد جاء به للناسِ كافّةً، ويَحتمِلُ أنْ يُرادَ بالأكثرِ: الكُلُّ، كما حَمَلَ القليلَ على النفي[2]. وقلتُ: هذا أقرب، والأوّلُ مردودٌ؛ لِـما يَلزَمُ منهُ الاختلافُ في الضمائر، وأيضًا، الأسلوبُ الذي ذهبَ إليه تذييلٌ، فلا بدّ مِن إقامةِ المُظهَرِ فيه مُقامَ المُضمَر، وهُو أن يُرادَ بالأكثرِ الكُلُّ.

قولُه: (يا سبحانَ الله)، «سبحانَ الله»: كلمةُ تنزيه، ثُم استُعمِلَ في التعجُّبِ، كأنه قيل: يا عجَبًا.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٩٥).

(٢) المصدر السابق (٣: ١٩٥).

قوامٌ. أو أرادَ أنَّ الحقَّ الذي جاء به محمَّدٌ ﷺ، وهو الإسلام، لو اتَّبعَ أهواءَهم وانقلبَ شِركًا، لجاءَ اللهُ بالقيامة، ولأهلَكَ العالَمَ ولم يُؤخِّر. وعن قتادةَ: أنَّ الحق هو اللهُ. ومعناه: لو كان اللهُ إلـهًا يَتَّبع أهواءَهم ويأمُرُ بالشِّركِ والمعاصي، لـمَا كان إلـهًا، ولكانَ شيطانًا، ولـمَا قَدَرَ على أن يُمسِكَ السماواتِ والأرض. ﴿بِذِكْرِهِمْ﴾ أي: بالكتابِ الذي هو ذِكْرُهم، أو وَعظُهم، أو وَصيَّتُهم وفخرُهم. أو: بالذِّكر الذي كانوا يَتمنَّونه ويقولون: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨-١٦٩]. وقُرئ: (بذِكْراهم).

[﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ٧٢]

قُرئ: (خَراجًا فخَراج)، و(خَرْجًا فخَرْج)، و﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ﴾؛ وهو ما تُخرجه إلى الإمامِ من زكاةِ أرضك، وإلى كلِّ عاملٍ من أُجرتِه وجُعْله. وقيل: الخَرْج: ما تبرَّعتَ به. والخَراجُ: ما لَزِمَك أداؤه. والوجهُ: أنّ الخَرْجَ أخصُّ من الخراج، كقولك: خَراجُ القرية، وخَرْج الكُرْدة، زيادةُ اللفظ لزيادة المعنى؛ ولذلك حَسُنتْ قراءةُ مَن قرأ: ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾، يعني: أمْ تسألُهم على هدايتِك لهم قليلًا من عَطاءِ الخَلْق؟ فالكثيرُ من عَطاءِ الخالق خيرٌ.

قولُه: (ولو كان الله إلهًا)، إلى آخِرِه، منَ الإلحادِ الذي يَحترِزُ أن يَنطِقَ به المسلم.

قولُه: (قُرِئَ: «خَرَاجًا فخَرَاج»)، حمزةُ والكسائيُّ: «خراجًا»، والباقونَ: بغيرِ ألفٍ. ابنُ عامر: «فخَرْجُ ربِّك»، بإسكانِ الراءِ مِن غيرِ ألِف، والباقونَ: بفَتْحِها وبألِفٍ[1].

قولُه: (وخَرَجَ الكُـرْدةُ)، رُوِي عنِ المصنِّف: الكَرَدةُ: جَمْعُها: الكُرْدُ، وهُو مِن وضع الكُرْد، والعَرَبُ لا تَعرِفُها، وهِي قطعةٌ منَ الأرضِ المزروعة، ولا تُعرَفُ هذه اللُّغةُ في الأُصول.

قولُه: (ولذلك حَسُنَتْ قراءةُ مَن قرَأَ ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾)، قال صاحبُ «الفرائد»:

---

(١) وقد فرّق بعضُهم بين معنييها، وقال آخرون: هما بمعنًى واحد. انظر تحقيق ذلك في «حجّة القراءات» ص٤٨٩-٤٩٠.

[﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ﴾ ٧٣-٧٤]

قد ألزَمَهم الحُجَّةَ في هذه الآياتِ، وقَطَعَ مَعاذيرَهم وعِلَلَهم بأنَّ الذي أُرسِل إليهم رَجلٌ معروف أمْرُه وحاله، مَخْبُور سِرُّه وعَلَنه، خَليقٌ بأن يُجتبى مثلُه للرِّسالة من بين

المفهومُ مِن قولِه أنّ الخَرْجَ يَدُلُّ على القليل مِن إعطاءِ الخَلْق، وأنّ الخَراجَ على الكثيرِ مِن إعطاءِ الخالق، فكيف يكونُ الخَرْجُ أخصَّ منَ الخَراج؟ والمعنى: أيَظُنُّونَ أنك طامعٌ في أموالِهم فيما تَدْعُوهم إليه، فخَراجُ ربِّك، أي: ما يُعطيكَ ربُّكَ على طاعتِك لهُ في الدُّعاءِ إليه، خيرٌ لك مِن عَرَض[1] الدُّنيا.

وقلتُ: مُرادُ المصنِّفِ من لفظِ «أخصّ»: الأقلُّ تناوُلًا مطلقًا، لا الخاصُّ الذي يقابِلُ العامّ؛ لقولِه: «زيادةُ اللّفظِ لزيادةِ المعنى». قال القاضي: الخَرْجُ: بإزاءِ الدَّخل، يقال لكلِّ ما تُخرِجُه إلى غيرِك، والخَـرَاجُ غالبٌ في الضَّريبةِ على الأرض، ففيه إشعارٌ بالكثرةِ واللزوم، فيكونُ أبلَغَ، ولذلك عَبَّرَ به عن إعطاءِ الله تعالى إياهُ، كأنهُ قال: أم تسألُهم أجْرًا على أداءِ الرِّسالةِ ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾، أي: رِزقُه في الدُّنيا، أو ثوابُه في الآخِرةِ ﴿خَيْرٌ﴾ لسَعَتِه ودَوامِه[2].

قولُه: (**قد ألزَمَهمُ الحُجّةَ في هذه الآيات، وقَطَعَ مَعاذيرَهم وعِلَلَهم بأنّ الذي أُرسِلَ إليهم رجُلٌ معروفٌ أمرُه**)، إلى آخِرِه، اعلَمْ أنّ هذه الآياتِ مُطابقةٌ للحديثِ المشهور المُخرّج في «الصّحيحَيْنِ»[3] للإمام محمدِ بنِ إسماعيلَ ومسلم بنِ الحجّاج رحمهما الله، عن أبي سُفيانَ قبلَ إسلامِه حينَ أرسَلَ إليه هِرَقْل وسألَه عن أمرِ رسُولِ الله ﷺ في أنّهما اشتَملا على أمّهاتِ المسائل المُعتبرَةِ في أمرِ النُّبوة:

أوّلُها: الواجبُ أن يكونَ الرسُولُ ذا نَسَب، فدَلّ عليه بقولِه تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ

---

(١) في (ح): «عروض».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٣).

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٧)، و«صحيح مسلم» (١٧٧٣)، كلاهما يرويه من حديثِ ابن عباسٍ رَضِيَ الله عنهما.

ظَهْرانَيْهم، وأنه لم يُعرَض له حتى يَدَّعيَ بمِثْل هذه الدَّعوى العظيمةِ بباطل، ولم يجعَلْ ذلك سلَّمًا إلى النَّيلِ من دُنياهم واستِعطاءِ أموالهم، ولم يَدعُهم إلا إلى دِينِ الإسلام

﴿فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾، أي: لم يَعرِفوا محمدًا ﷺ وصحّةَ نَسَبه وحُلولَه في سِطَةِ هاشم، يُوافقه قولُ هِرَقْل لترْجُمانِه: قُلْ لهُ: إنّي سألتُك عن نَسَبِه فيكم، فذَكَرْتَ أنهُ فيكم ذو نَسَب، وكذلك الرُّسُلُ تُبعَثُ في نَسَبِ قومِها.

وثانيها: أن يكونَ صاحبَ شَهامةٍ ورَجَاحةِ عَقْل، بَريئًا منَ الجُنونِ وما يُنافي الحَقّ والصِّدق، وهُو الزُّورُ، والكذِبُ، فدَلّ عليه بقولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقال هِرَقْلُ: سألتُك: هل تتّهمونَهُ بالكذِبِ قبْلَ أن يقولَ ما قال؟ فذَكَرْتَ أنْ لا، فقلتُ: أعرفُ أنهُ لم يكنْ لِيَذَرَ الكذِبَ على الناس فيكذِبَ على الله عَزّ وجَلّ.

وثالثها: أن لا يَسألَ فيما يَرُومُه عاجلًا للأمر، فدَلّ عليه بقولِه تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾، وقال هِرَقْلُ: سألتُك: هل كان مِن آبائه مَنْ مَلِكٍ؟ فذَكَرْتَ أن لا، فقلتُ: لو كان مِن آبائه مِن مَلِكٍ قلتُ: رجلٌ يَطلُبُ مُلْكَ أبيه.

ورابعُها: أن يكونَ ما يدعو إليه في نفسِه حقًّا هاديًا إلى الطريق المستقيم، فدَلّ عليه بقولِه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال هِرَقْلُ: سألتُك: بما يأمرُكم؟ فذَكَرْتَ أنه يأمُرُكم بأن تَعبُدوا اللهَ تعالى، ولا تُشرِكوا به شيئًا، ويَنْهاكُم عن عبادةِ الأوثان، ويَأمُرُكم بالصّلاةِ والصِّدقِ والعَفاف. ثُم قال هِرَقْلُ بعدَ ذلك: فإنْ كان ما تقولُ حقًّا فسَيملِكُ موضعَ قَدميَّ هاتَيْن. وقد كنتُ أعلمُ أنه خارجٌ، لم أكنْ أظُنُّ أنهُ مِنكم، فلو أنّني أعلَمُ أنّي أخلُصُ إليه لتَجشّمتُ لقاءه، ولو كنتُ عندَه لغَسَلتُ عن قدمَيْه. ألا ترى كيف أذْعَنَ للحقّ بما سَمعَ منَ الأمارات؟

قولُه: (وأنهُ لم يُعرَضْ له)، تقولُ العرَبُ: عُرِضَ لفُلان: إذا جُنّ، بمعنى عَرَضَتْ لهُ الجِنّ. النِّهاية: في حديثِ خديجةَ رَضِيَ اللهُ عنها: «أخافُ أن يكونَ عُرِضَ له»، أي: عَرَضَ له الجِنُّ، أو أصابَه مِنهم.

قولُه: (ولم يَدْعُهم إلا إلى دين الإسلام)، عطفٌ على قولِه: «وأنهُ لم يُعرَضْ لهُ»، المرادُ منهُ قولُه تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقولُه: «ولم يَجعَلْ ذلك سُلّمًا»، المقصودُ

....

مِن قولِه: ﴿أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ خَرۡجٗا﴾، وتَرْكُ ما يَدُلُّ على قولِه: ﴿أَمۡ لَمۡ يَعۡرِفُواْ رَسُولَهُمۡ﴾، والحاصلُ أنهُ تعالى أورَدَ هذه الحُجَجَ على مِنْوالٍ أبرزَ معَها الداءَ المكنونَ في ضمائرِهم، أي: أنّ تلك الدعوةَ كانت على اللِّينِ والرِّفق، وإرخاءِ العِنانِ معَ الخَصْم، وعَدَم المُواجَهة، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ حيث جيء بـ«لوْ» على الفَرْضِ في موضع القَطْع على مِنوالِ ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٢٢] ليَبعثَهم على الفِكْرِ في حالِ أنفُسِهم وما هُم عليه مِن ركوبِ باطِلِهم وأهوائِهم، وتلك الأهواءُ والأدواءُ على وجوهٍ.

أوّلها: التقليدُ وعدمُ التدبُّرِ والفِكرة، فدَلّ عليه بقولِه تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو إخلالُهم بالتدَبُّرِ واستِهتارُهم بدينِ الآباءِ الضُّلّالِ».

وثانيها: تعَلُّلُهم بأنه مجنونٌ بعدَ ظهورِ الحقِّ، وإليه يُشيرُ بقولِه: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾.

وثالثُها: كراهتُهم للحقّ، وهُو المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾. قال القاضي رحمةُ الله تعالى عليه: لأنه يُخالفُ شَهواتِهم وأهواءَهم، فلذلك أنكروه(١).

ورابعُها: إعراضُهم عمّا فيه حَظُّهم، وهُو المعنيُّ بقولِه: ﴿بَلۡ أَتَيۡنَٰهُم بِذِكۡرِهِمۡ فَهُمۡ عَن ذِكۡرِهِم مُّعۡرِضُونَ﴾.

واعلَمْ أنهُ ظَهَرَ مِنْ هذا البيانِ أنّ قولَه: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ جُملةٌ مُعترِضةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهُو ﴿أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ﴾ و﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ﴾، وأنّ الوَجْهَ الثانيَ في تفسيرِ الحقِّ، وهُو أن يُرادَ به الحقُّ الذي جاء به محمدٌ ﷺ وهُو الإسلام، هُو الوَجْهُ. والوَجْهُ الثالث، وهُو أن يُرادَ به اللهُ منها بعيدٌ نابٍ عنِ اقتضاءِ المقام، وأنّ قولَه: «لَما كان إلهًا ولكان شيطانًا» هفوةٌ فاحشةٌ، والحادُ في أسمائه عزّ وجلّ والعياذُ بالله تعالى منها. وأمّا

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٢).

الذي هو الصِّراطُ المستقيم، مع إبرازِ المَكْنُون من أَدْوائهم؛ وهو إخلالُهم بالتدبُّرِ والتأمُّل، واستِهتارُهم بدِينِ الآباءِ الضُّلَّال من غيرِ بُرهان، وتَعلُّلهم بأنه مجنونٌ بعد ظُهورِ الحقِّ وثَباتِ التصديق من اللّـهِ بالمُعجزات والآياتِ النيِّرة، وكَراهتُهم للحقِّ، وإعراضُهم عمّا فيه حظُّهم من الذِّكر، يحتملُ أنَّ هؤلاءِ وصِفتُهم أنهم لا يُؤمِنون بالآخرة. ﴿لَنَٰكِبُونَ﴾ أي: عادِلُون عن هذا الصِّراطِ المذكور، وهو قولُه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وأنَّ كلَّ مَن لا يؤمِنُ بالآخرة فهو عن القَصْدِ ناكِب.

لـمّا أسلم ثُمامةُ بن أُثالٍ الحَنَفيُّ ولَحِقَ باليَمامة ومَنَعَ المِيرةَ من أهل مكّةَ، وأخَذَهم اللهُ بالسِّنينَ حتى أكلوا العِلْهِزَ؛ جاءَ أبو سفيانَ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال

الوَجْهُ الأوّلُ، وهُو أن يُرادَ جنسُ الحقِّ ليَدخُلَ الحقُّ الذي السِّياقُ عليه، فهُو أيضًا وَجْهٌ، وكان هذا أوجَهَ، وبالاعتراضِ أليَق. وحَمْلُ الوَجْهِ الثاني على الاستطرادِ لقولِه: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ أنسَبُ.

قولُه: (واستهتارُهم)، الجوهريُّ: فلانٌ مُسْتَهْتَرٌ بالشراب، أي: مولَعٌ به لا يُبالي ما قيلَ فيه.

قولُه: (يَحتمِلُ أنّ هؤلاءِ وصِفتُهم أنّهم لا يؤمنونَ بالآخِرة)، يريدُ أنّ الآيةَ مُقابِلةٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وأنّ الأصلَ: وإنّهم عن الصِّراطِ لَناكِبونَ، فأُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المضمَر؛ ليُؤْذِنَ بأنّ مُنكِرَ الحَشْرِ ناكبٌ عنِ الصِّراطِ المستقيم الذي هُو دينُ الإسلام، وأنّ مبنَى دينِ الإسلام على الإيمانِ باليوم الآخِر.

قولُه: (وأنّ كلّ مَن لا يؤمنُ بالآخِرةِ): عطفٌ على قولِه: «أنّ هؤلاءِ»، فعلى هذا لا يكونُ مِن إقامةِ المُظهَرِ مقامَ المُضمَر، بلِ الجُملةُ تذييلٌ، فيَدخُلُ هؤلاءِ دخولًا أوّليًّا في هذا المقام[1].

قولُه: (أكلوا العِلْهِز)، النِّهاية: هُو شيءٌ يتّخِذونَه في المَجاعة، يَخلِطونَ الدّمَ بأوْبارِ

---

(١) في (ح): «العام».

له: أنشُدُكَ اللّـهَ والرَّحمَ ألستَ تَزعمُ أنك بُعِثتَ رحمةً للعالمين؟ فقال: «بلى»، فقال: قَتلتَ الآباءَ بالسيف، والأبناءَ بالجُوع.

[﴿وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا۟ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ * وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ * حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

والمعنى: لو كَشَفَ اللهُ عنهم هذا الضرَّ - وهو الهُزالُ والقحطُ الذي أصابَهم - برحمتِه عليهم ووَجَدُوا الخِصْبَ؛ لارتَدُّوا إلى ما كانوا عليه من الاستكبارِ وعَداوةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وإفراطِهم فيها، ولَذهَبَ عنهم هذا الإبْلاسُ وهذا التملُّقُ بين يدَيْه يَسترحِمُونه، واستشهدَ على ذلك بأنّا أخَذْناهم أوّلًا بالسُّيوف وبما جَرى عليهم يومَ بَدْر من قَتْلِ صَناديدِهم وأَسْرِهم، فما وُجِدتْ منهم بعد ذلك استكانةٌ ولا تضرُّع، حتى فتَحْنا عليهم بابَ الجُوع الذي هو أشدُّ من الأَسْرِ والقَتْل، وهو أطمُّ العذاب، فأُبلِسُوا الساعةَ وخَضعتْ رِقابُهم، وجاءَ أعتاهم وأشدُّهم شَكيمةً في العِناد يَستعطِفُك. أو: مَحنّاهم بكُلِّ محنةٍ من القَتْلِ والجوعِ فما رُؤِيَ فيهم ....

الإبل، ثُم يَشْوُونَه بالنارِ ويأكُلونَه. وقيل: هُو شيءٌ يَنْبُتُ ببلادِ بني سُلَيم، لهُ أصلٌ كأصلِ البَرْدِي.

قولُه: (هذا الإبلاسُ)، نَحْوُه قولُه تعالى: ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] أي: مُتحيِّرونَ آيسونَ واجِمون. والتملُّقُ: قولُ أبي سُفيان: أنشدتُكَ اللهَ والرّحِم[(١)] إلى آخِره.

قولُه: (يَسترحِمُونَه)، جُملةٌ مُستأنَفةٌ؛ بيان، أو حالٌ مؤكّدة، والعامِلُ: اسمُ الإشارة.

قولُه: (أو مَحنّاهُم بكلِّ محِنة)، عطفٌ على قولِه: «أخَذْناهُم أوّلًا بالسُّيوف»، يعني:

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٩٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٣٢٩)، وصحّحه ابن حبان (٩٦٧) من حديثِ ابن عباسٍ رَضِيَ الله عنهما.

لِينُ مقادَةٍ وهم كذلك، حتى إذا عُذِّبوا بنارِ جهنَّمَ فحينئذٍ يُبلِسُون، كقوله: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الروم: ١٢]، ﴿ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٥]. والإبْلاس: اليأسُ من كلِّ خير. وقيل: السُّكوتُ مع التحيُّر. فإن قلتَ: ما وزنُ استكان؟ قلت: استَفْعَل من الكَوْن، أي: انتقلَ من كَوْنٍ إلى كَوْن، كما قيل: استَحالَ؛ إذا انتَقَلَ من حالٍ إلى حالٍ. ويجوزُ أن يكون افْتَعَل من السُّكون، أُشبعتْ فتحةُ عَيْنِه،

هؤلاءِ القومُ قدِ اعتادوا اللّجاج، وليس هذا الجُوعُ[1] بأوّلِ عذاب، حتّى إذا كشَفْناهُ عنهُم تضرّعوا واستكانوا، ألا ترى كيف أَخَذْناهُم بالسُّيوفِ يومَ بَدْر، أو مَحَنّاهُم بكلِّ مِحنةٍ فما استكانوا؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «واستَشهَدَ على ذلك بأنّا أخَذْناهم».

قولُه: (لِينُ مَقَادةٍ)، مستعارٌ لسُهولةِ تَأَتّي الحقِّ، مِن قولِهم: هُو يقودُ الخَيْلَ ويقْتادُها. **الأساس**: قادَ الفَرَسَ بمَقاوِدِها، وهُو حَبْلٌ يُشَدُّ في العُنُقِ للقِيَاد. ومنَ المجازِ: فلانٌ سَلِسُ القِيادِ؛ يُتابِعُكَ على هَواك.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ افتَعَلَ منَ السُّكون)، **الانتصاف**: كونُه استَفْعَلَ مِنَ الكَوْن أحسَنُ مِن هذا، فإنهُ غيرُ فصيح، و«بمُنتَزَاحِ» للضّرورة. وأمّا تنظيرُه بقولِه: «كما قيل: استحالَ: إذا انتَقَلَ» وَهْمٌ؛ فإنّ «استكَانَ» عندَه أحدُ أقسام استَفعَلَ الذي معناهُ التحَوُّل، كاستَجْمَرَ واستَنْوَقَ، وأمّا «استحالَ» فثُلاثيُّه مِن[2]: حالَ يَحُولُ، أفاد معنى الحَوْلِ مِن غيرِ نَقْلٍ إلى استَفْعَلَ، فاستَفعَلَ فيه بمعنى فَعَلَ. ومعنى الآيةِ: فما انتقَلوا مِن كوْنِ التحَيُّرِ إلى كوْنِ الخضُوع؛ لِدِلالةِ المقام عليه. وكان جَدّي[3] امتُحِنَ ببغدادَ عندَ الناصرِ، فسُئلَ عنها فقال: هُو مشتَقٌّ مِن قولِ العرَب: كنتُ لكَ إذا خضَعْت، وهِي لغةٌ هُذَليّةٌ، وقد نَقَلَها أبو عُبيدٍ في «الغريبِ»[4]، وهُو أحسَنُ محامِلِ الآية، ويكونُ استَفعَلَ بمعنى فَعَلَ مثْل: قَرَ

---

(١) في (ط): «وهذا الجوع ليس».

(٢) كذا في الأصول الخطية، أما «الانتصاف» فلم ترد فيه لفظة «من»، وهو الأشبه بالصواب.

(٣) يعني جَدّ ابن المُنَيِّر صاحب «الانتصاف».

(٤) في (ط): «الغريبين»، وكلاهما صحيح.

كما جاء: «بمُنْتَزَاحِ»

فإن قلتَ: هلّا قيل: وما تضرَّعوا، أو: فما يَستكينون! قلتُ: لأنَّ المعنى: مَحنّاهم فما وُجِدتْ منهم عَقِيبَ المِحْنةِ استِكانة. وما مِن عادةِ هؤلاءِ أنْ يَستكينوا ويَتضرَّعوا حتى يُفتَحَ عليهم بابُ العذابِ الشديد. وقُرِئ: (فَتَّحْنا).

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۞ وَهُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ۞ وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ٧٨-٨٠]

واستَقَرّ، وعلا واستَعْلَى، وحالَ واستَحالَ. وسُئلتُ: لِـمَ لا تجعَلُه ـ على هذا ـ مِنَ استَفعَلَ للمبالغة، كاستَحْسَرَ واستعصَمَ. فقلتُ: المعنى: يَأْباهُ؛ لأنّ المقصُودَ وَصْفُهم بغايةِ القَسْوة، فلو جعَلتَها للمبالغةِ لم يُفِدْ ذلك؛ لأنّ نفْيَ الأدنَى أبلَغُ مِن نفْيِ الأعلى، فيكونُ ذَمًّا بأنّهم ما بَلَغوا في الضَّراعةِ نهايتَها، وهُم لم يَتلمّظُوا بشيءٍ منها، فكيفَ يَنْفي عنهم نهايَتَها[1]؟

وقال صاحبُ «الإنصاف»: له مَحمَلٌ صحيحٌ، وهُو التنبيهُ على أنّ ذلك العذابَ مُقتَضٍ لغايةِ الاستكانة، وقد وَرَدَ هذا السؤالُ في قولِه: ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وهِي للمبالغة، وأجابَ الزمخشَريُّ رحمه اللهُ تعالى بما ذكَرْتُه[2].

قولُه: (كما جاء: «بمُنْتَزَاح»)، الجوهري: أنت بمُنتَزِحٍ مِن كذا، أي: بِبُعدٍ منهُ. قال ابن هَرْمَة يرثي ابنه:

فأنت منَ الغوائل حينَ تُرمى ... ومِـن ذمِّ الرجـالِ بمُنْتَزاحِ

إلا أنه أشبَعَ فتحة الزّاي، فتولدت الألفُ.

قولُه: (هلّا قيل: وما تَضَرّعوا، أو: فما يَستكينُونَ؟)، أي: لِـمَ لمْ تُراعَ المُوافَقةُ بيْنَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٩٧-١٩٨).

(٢) انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣١٣ - ٣١٤).

إنما خصّ السَّمع والأبصار والأفئدَة؛ لأنه يتعلَّقُ بها من المنافعِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّة ما لا يَتعلَّق بغيرِها، ومُقدِّمةُ مَنافِعِها: أنْ يُعمِلوا أبصارَهم وأسماعَهم في آياتِ الله وأفعاله، ثم يَنظُروا ويَستدلُّوا بقلوبِهم. ومَن لم يُعمِلْها فيما خُلِقتْ له فهو بمنزلةِ عادِمِها، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ومُقدِّمةُ شُكرِ النعمة فيها: الإقرارُ بالمُنعِمِ بها، وأن لا يُجعلَ له نِدٌّ وشريكٌ. أي: تشكرون شُكرًا قليلًا، و﴿مَّا﴾ مُزيدةٌ للتأكيد بمعنى حقًّا. ﴿ذَرَأَكُمۡ﴾: خلَقَكم وبثَّكم بالتناسُل، ﴿وَإِلَيۡهِ﴾ تُجمَعون يومَ القيامة بعد تَفرُّقِكم. ﴿وَلَهُ ٱخۡتِلَٰفُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾ أي: هو مختصٌّ به، وهو مُتولِّيه، ولا يَقدرُ على تصريفِهما غيرُه. وقُرِئ: (يعقِلون) بالياءِ عن أبي عمرو.

[﴿بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ * قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ * لَقَدۡ وُعِدۡنَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبۡلُ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ ٨١-٨٣]

أي: قال أهلُ مكَّةَ كما قال الكفّارُ قَبْلهم. الأساطير: جمعُ أَسْطارٍ؛ جَمْعِ سَطَرٍ. قال رُؤبةُ:

إنِّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا

المعطوفِ والمعطوفِ عليه في كونِهما ماضِيَيْنِ أو مُضارِعَيْن؟ وأجاب: أنّ ﴿ٱسۡتَكَانُواْ﴾ على ظاهرِه؛ لأنه مُرتَّبٌ على قولِه: ﴿أَخَذۡنَٰهُم﴾. وأمّا يَتضرّعونَ فعدولٌ عنِ الظاهر، لتَوخِّي الاستمرارِ على عَدَمِ التضرُّعِ والدوام عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وما مِن عادةِ هؤلاءِ أن يَستكينوا»، أي: يتَضرّعوا.

قولُه: (جَمْعُ أَسْطارٍ؛ جَمْعِ سَطَرٍ)، كسَبَبٍ وأسباب. قالهُ الجوهري.

قولُه: (وإنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا)، تمامُه في «المطلع»:

لقائلٌ: يا نَصْرُ نَصْرًا نصرا(١)

---

(١) لرؤبة بن العجّاج في ملحقِ «ديوانه» ص١٧٤.

وهي ما كَتَبه الأوّلون ممّا لا حَقيقةَ له. وجمعُ «أُسطُورةٍ» أوفقُ.

الواوُ في «وأسطارٍ»: واوُ القَسَم، أي: وحقِّ كتُبٍ مسطورة، كقولِه: ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ [الطور: ٢]، والتركيبُ مثْلُ: يا زَيْدُ زيد زيدًا، فالرّفْعُ على اللّفظ، والنصبِ على المحَلّ، ويجوزُ أن يكونَ النّصرُ الأخيرُ منصُوبًا على المصدر، كأنهُ قال: انصُرني نَصْرًا. قال الشّارحُ: «نَصْر» الأوّلُ ظاهرٌ. والثالثُ: مصدَرٌ، وأمّا الوَسَطُ ففيه ثلاثةُ أوجُه، أحَدُها: الضّمُّ غيرَ مُنوّن بدَلٌ منَ الأوّل. وثانيها: مضمومٌ مُنوّن، عطفُ بيانٍ جارٍ مجْرى الصِّفةِ حَمْلًا على اللّفظِ، نحوَ: يا زَيْدُ الظّريف: وثالثُها: النّصبُ على محلِّ المُنادى، كُرِّر للتوكيد، وقيل: على الإغراء، وقيل: الثاني على العَطْفِ، والثالثُ على الإغراء.

قولُه: (وجَمْعُ «أُسطورةٍ» أوفَقُ)، رُوِيَ عن المصنِّف: أنّ هذا البناءَ لِما يُتَلهّى به، كالأُضحُوكة، والأُحدوثة، والأُعجوبة[1]، فيكونُ أنسَبَ بهذا المقام، وأنّ الأصلَ عدَمُ جَمْعِ الجَمْع.

الراغبُ: السّطْرُ والسّطَر: الصّفُ منَ الكتابة، ومنَ الشجرِ المغروس، ومنَ القوم الوُقُوفِ، وسَطّرَ فلانٌ كذا: كتَبَ سَطْرًا سَطْرًا. وجَمْعُ السّطْر: أسْطُرٌ، وسُطُور. وجَمْعُ أسطُرٍ: أسطارٌ، كقولِ الشاعر: وأسطارٍ سُطِرنَ سَطْرًا. وأمّا قولُه تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ فقد قال المُبرِّدُ: هِي جَمْعُ أسْطُورة، نحوَ: أُرجوحة وأَراجيح، وأُثْفِيّةٌ وأثافيّ، وأُحْدُوثةٍ وأحاديثَ. وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؛ أي: شيءٌ اكتَتَبُوهُ كذِبًا ومَيْنًا فيما زَعَموا، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥]، وقولِه تعالى: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، فإنهُ يقالُ: سَيْطَرَ على كذا وتَسَيْطَرَ: إذا قامَ عليه قيامَ سَطْر، يقولُ: لستَ عليهم بحافظٍ وقائم، واستعمالُ مُسَيْطِرٍ هنا كاستعمالِ القائمِ في قولِه تعالى: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقيل: معناهُ: لستَ عليهم بحَفيظ، فيكونُ المُسَيْطرُ كالكاتبِ في قولِه تعالى ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾[2] [الزخرف: ٨٠].

---

(١) قاله في «الكشّاف» (١٠: ٥٨٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٠٩.

[﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ ٨٤- ٨٩]

أي: أجيبُوني عمّا استعلمتُكم منه إنْ كان عندَكم فيه عِلْم. وفيه استهانةٌ بهم، وتجويزٌ ـ لفَرْط جَهالتهم بالدِّياناتِ ـ أن يَجهلوا مِثلَ هذا الظاهرِ البيِّن. وقُرِئ: ﴿تذكَّرُونَ﴾ بحذفِ التاء الثانية، ومعناه: **أفلا تذكَّرون فتَعلموا أنَّ مَن فَطَرَ الأرضَ ومَن فيها اختِراعًا، كان قادرًا على إعادة الخَلْق، وكان حَقيقًا بأن لا يُشرَكَ به بعضُ خَلْقِه في الربوبيَّة!** ....

قولُه: (وقُرِئ: ﴿تذكَّرُونَ﴾ بحَذْفِ التاءِ الثانيةِ)، حَفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ[(١)].

قولُه: (**أفلا تذكّرونَ فتَعلَموا أنّ مَن فَطَرَ الأرضَ ومَن فيها اختراعًا، كان قادرًا على إعادةِ الخَلْق، وكان حقيقًا بأن لا يُشرَكَ به بعضُ خَلْقِه في الرُّبوبيّة**)، مُؤْذِنٌ باتّصالِ قولِه: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ بقولِه: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ بواسطةِ قولِه تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ ﴾، والكلامُ يَستدعي مَزيدَ بَسْط.

واعلَمْ أنّ كلًّا منَ المقالاتِ[(٢)] الثلاثِ المُذيّلةِ بقولِه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ جاء لإثباتِ ما أنكروهُ مِن أن لا حَشْرَ ولا بَعْث، ولتصديقِ ما كَذّبوه مِن وَعْدِ الرُّسُلِ بمجيءِ الساعةِ في قولِه تعالى حكايةً عنهم: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ولتَقدِمةِ دلائلِ التنزيه، ونفيِ الشِّرك، وإثباتِ العِلم الشامل في قولِه: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ وقولِه تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾، وكان قولُه:

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٠٨.

(٢) في (ح): «المقاولات».

....

﴿بَلْ أَتَيْنَـٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ تخلُّصًا إلى الدّلائل؛ لأنّ معناهُ: بل آتيناهُم بالحقّ منَ التوحيد، والوعدِ بالنُّشور، وإنّهم لكاذبونَ حيثُ أنكَروا ذلك، وفي التذييلاتِ الثلاثِ منَ الأدنى إلى الأغلظِ في التعريض، وأنّها منَ الأُمورِ المُسَلّمة، لقولِه: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾.

أمّا قولُه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فمعناهُ: إنّكم تَعلَمونَ عِلمَ يقينٍ أنّ الأرضَ(١) وما فيها مُلكُه، وهُو فطَرَها اختراعًا، أفلا تَذْكُرونَ أنّ مَن كان قادرًا على ذلك كان قادرًا على إعادةِ الخَلْق، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]؟ أي: عندَكم وفي تقديرِكم، وكان حقيقًا بأنْ لا يَنسُبوا إليه الوَلَدَ، وأن لا يُشرِكوا به بعضَ خَلقِه، ويتنبّهوا على أنهُ عالِمٌ بالأشياءِ كلِّها.

وقولُه: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أبلَغُ منَ الأوّلِ وأزجَر، يعني: أنّكم بعدَ ما تيَقّنتُم بالدّلائلِ الدّالة، ثُم ذُكِّرتُم بالوَحْي أنّ الأمرَ كذلك، لـمَ لا تمتَنِعونَ(٢) عمّا أنتم عليه، ولا تمُسِكونَ عن الإنكار، أفلا تتّقُونَ، فتَخافونَ عقابَه؛ لأنّ مَن غَفَلَ ربّما عُذِر. وقولُه تعالى: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ أبلَغُ منها في التعيير والتقريع، يعني: أنّكم معَ ذلك كلِّه مُعانِدونَ مُكابِرون، كأنّكم ما عرَفتُم ذلك ولا نُبِّهتُم عليه، فلا شكّ أنّكم مَسْحورونَ مَسْلوبو العقولِ، مُتّبِعو الهَوَى والشّيطان.

الراغبُ: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ أي: من أين يأتيكُم ما يَغلِبُ على عُقولِكم فيُخيِّلُ الباطلَ إليها حقًّا، والقبيحَ عندَها حَسنًا، أمَن عَلّمَكم بأنّ اللهَ تعالى مالكُ الأرضِ ومَن فيها، أم مَن علّمكم بأنهُ رَبُّ السماواتِ السّبع ورَبُّ العَرْشِ العظيم، أم مَن علّمكم بأنّ لهُ المُلكَ الأغلبَ، والعزّ الأبلَغَ، وأنهُ يَمنَعُ ولا يُمنَعُ منهُ، ويَحمي عن عقابِه ولا يُحمَى منهُ، وليس في شيءٍ مِن ذلك ما يَرى الفاسدُ والمُعوَجُّ قَويمًا، فبهذا الذي خُتِمَت به الثالثةُ ما يُتَمّمُ معناه بخواتمِ ما قبلَه وكلٌّ في مكانِه اللائقِ به.

---

(١) في الأصول الخطية: «أنّ في الأرضِ» بزيادة «في». ولعلّ حَذفَها هو الأشبَهُ بالصواب.

(٢) في (ط): «تمنعون».

قُرِئ الأوّلُ باللّام لا غيرُ، والآخَرانِ باللام، وهو هكذا في مَصاحفِ أهل الحَرمَيْن

وقلتُ: وفي الآياتِ الدّلالةُ على أنّ إنكارَ الحشْرِ والبَعْثِ أمرٌ عظيمٌ وخَطْبٌ جليل، وأنّ مُنكِرَه مُعطِّلٌ مُبطِلٌ للذّاتِ والصّفات؛ لتوقُّفِ المُلْك، أعني: الأرضَ والسماواتِ والعَرْشَ ومَلكوتَ كلِّ شيء، على ذلك، واستتباعِه العِلمَ بالتنزيهِ والتوحيدِ والعِلم، واللهُ يقولُ الحقّ وهو يهدي السبيل.

قولُه: (قُرِئَ الأوّلُ باللام لا غيرُ، والآخَرانِ باللام)، أبو عَمْرٍو: «سيقُولُونَ اللهُ» في الحرْفَيْنِ الأخيرَيْن: بالألفِ وضمِّ الهاء، والباقونَ: بغيرِ ألف، وكسرِ اللام وجرِّ الهاء، ولا خلافَ في الحَرْفِ الأوّل[2].

قال الزّجّاجُ: لو قيل: مَن صاحبُ هذه الدارِ؟ فأجَبْتَ: زيدٌ، لكان جَوابًا على لفظِ السُّؤال. ولو قلتَ: لِزَيْدٍ، لَجازَ أيضًا؛ لأنّ معنى «مَن صاحبُ هذا الدارِ»: لـمَن هذه الدارُ[3]؟ وأنشَدَ صاحبُ «المَطلَع»:

إذا قيل مَن ربُّ القِيَانِ بمَوقفٍ ... ورَبُّ الجِيَادِ الجُرْدِ؟ قيل: لخالِدِ

وقال الزجّاجُ: لو قُرِئَ الأوّلُ بغيرِ اللام على المعنى لكان جيِّدًا، ولكن لم يُقرَأْ به، وأنشَدَ:

فقال السائلونَ لـمَن حَفَرتُم ... فقال المُخبِرونَ لهُم: وزيرُ[4]

وكانَ مِنَ الظاهرِ أن يقالَ: لوزيرِهم. وأنشَدَ الفَرّاءُ قبلَه:

وأعلمُ أنني سـاكونُ رَمْسًـا ... إذا سـار النّواجعُ لا أسيرُ[5]

---

(١) في الأصل: «فاللام»، ولعل الأصوب ما أثبتناه مُصحَّحًا.

(٢) انظر توجيه هذه الاختيارات في «التيسير في القراءات السبع» ص١٦٠، و«حجّة القراءات» ص٤٩٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠).

(٤) المصدر السابق (٤: ٢٠) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٥) البيتُ لبعضِ بني عامر كما في «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٤٠).

والكوفةِ والشام؛ وبغيرِ اللام، وهو هكذا في مَصاحف أهلِ البصرة، فباللام[1] على المعنى؛ لأنَّ قولَك: مَن ربُّه؟ و: لِـمَنْ هُو؟ في معنًى واحدٍ، وبغيرِ اللام على اللفظ. ويجوزُ قراءةُ الأوَّلِ بغيرِ لام، ولكنها لم تَثبتْ في الرواية. ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تخافونه فلا تُشرِكوا به وتَعصُوا رُسلَه. أَجرتَ فلانًا على فلان: إذا أَغثْتَه منه ومَنعتَه، يعني: وهو يُغيثُ مَن يشاءُ ممَّن يشاء، ولا يُغيثُ أحدٌ منه أحدًا. ﴿تُسْحَرُونَ﴾ تُخدَعون عن توحيدِه وطاعته. والخادِعُ: هو الشيطانُ والهوى.

[﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٩٠-٩٢]

وقُرئ: (أَتيتَهم)، و(أَتيْتُهم) بالفتحِ والضمِّ، ﴿بِالْحَقِّ﴾ بأنَّ نِسبةَ الوَلد إليه مُحالٌ، والشِّركَ باطلٌ، ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حيثُ يَدَّعون له وَلدًا ومعه شَريكًا. ﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾: لانفرَدَ كلُّ واحد من الآلهة بخَلْقِه الذي خَلَقَه واستبدَّ به، ولرأيتُم مُلكَ كلِّ واحد منهم متميِّزًا من ملْكِ الآخرين، ولَغَلبَ بعضُهم بعضًا، كما تَـرَوْن

والنَّواجعُ: الذين يَخرُجونَ إلى الباديةِ لطلَبِ الكلأِ، يقال: رجلٌ ناجعٌ، وقومٌ ناجِعةٌ ثُم نَواجعُ[1].

قولُه: (﴿تُسْحَرُونَ﴾: تُخدَعون)، جعَلَ خِداعَ الشَّيطانِ والهواءِ كالسِّحرِ في سَلْبِ العقول.

قولُه: (﴿بِالْحَقِّ﴾ بأنّ نسبةَ الوَلَدِ إليه مُحال)، قال القاضي: بل أتَيْناهُم بالحقِّ منَ التوحيدِ والوَعْدِ والنُّشور، ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حيثُ أنكَروا ذلك[2].

---

(١) من بداية فقرة «قوله: قرئ الأول باللام» إلى هنا، ورد في (ط) هنا، وورد في (ح) و(ف) قبل فقرة: «وقوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أبلغ».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٥).

حالَ مُلوكِ الدنيا: ممالِكُهم متمايزة، وهم متغالِبون، وحين لَمْ تَرَوْا أثرًا لتمايُزِ الممالك وللتَّغالُب، فاعلَمُوا أنه إلهٌ واحد بيَدِه مَلكوتُ كلِّ شيء. فإن قلتَ: «إذًا» لا تدخلُ إلّا على كلامٍ هو جزاءٌ وجَواب، فكيفَ وقع قولُه: ﴿لَّذَهَبَ﴾ جزاءً وجَوابًا ولم يتقدَّمْه شَرْطٌ ولا سؤالُ سائلٍ؟ قلتُ: الشَّرطُ محذوفٌ، تقديرُه: ولو كان معه آلهةٌ. وإنما حُذف؛ لدلالة قولِه: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ عليه. وهو جوابٌ لمن معه المُحاجَّةُ من المشركين. ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ مِنَ الأندادِ والأولاد، ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ بالجرِّ صفةٌ لله، وبالرَّفع: خبرُ مبتدإٍ محذوف.

[﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ * رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِى فِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَإِنَّا عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَٰدِرُونَ﴾ ٩٣-٩٥]

«ما» والنون: مؤكِّدتان، أي: إنْ كان لا بدَّ من أن تُرِيَني ما تَعِدُهم من العذابِ في الدنيا أو في الآخرة ﴿فَلَا تَجْعَلْنِى﴾ قَرينًا لهم، ولا تُعذِّبْني بعَذابهم. عن الحسن: **أخبرَه اللهُ أنَّ له في أُمَّته نقمةً، ولم يُخبِرْه أفي حَياتِه أمْ بعد موته، فأمَرَه أنْ يدعوَ بهذا الدعاء**. فإن قلتَ: كيفَ يجوزُ أن يجعلَ اللهُ نبيَّه المعصوم مع الظالمين، حتى يطلبَ أن لا يجعلَه معهم؟ قلتُ: يجوزُ أن يَسألَ العبدُ ربَّه ما عَلِمَ أنه يفعلُه، وأنْ يَستعيذَ به ممّا عَلِمَ أنه لا يفعلُه؛ إظهارًا للعبوديَّة، وتواضُعًا لربِّه، وإخباتًا له، واستغفارُه ﷺ إذا قامَ من مجلسِه سبعينَ مرةً أو مئةَ مرّةٍ لذلك، وما أحسنَ قولَ الحسنِ في قولِ أبي بكرٍ رضي الله عنه: وليتُكم ولستُ بخيركم: كان يَعلمُ أنه خيرُهم، ولكنَّ المؤمنَ يهضمُ

قولُه: (**أخبرَه اللهُ تعالى أنَّ لهُ في أمّتِه نِقمةً، ولم يُخبِرْهُ: أفي حياتِه أم بعدَ موتِه؟ فأمَرَهُ أن يَدعوَ بهذا الدُّعاءِ**)، وفي الحديثِ: «إذا أردتَ بعبادِك فتنةً فاقبِضْني إليك غيرَ مفتونٍ»، أخرَجَه أحمدُ بنُ حَنبلٍ في «مسنَدِه»، والتِّرمذيُّ في «سُنَنِه»، عنِ ابنِ عبّاس[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٤٨٤)، والترمذي (٣٢٣٣)، وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

نفْسَه. وقُرئ: (إمّا تُرِئَنَّهم)(١) بالهمزِ، كما قُرئ: (فإمّا تَرَئِنَّ) [مريم: ٢٦]، و(لَتَرَؤُنَّ الجحيم) [التكاثر: ٦] وهي ضَعيفةٌ. وقولُه: ﴿رَبِّ﴾ مرَّتَين قَبْلَ الشَّرط وقبلَ الجزاءِ: حثٌّ على فضلِ تضرُّعٍ وجُؤار. كانوا يُنكِرون الموعِدَ بالعذابِ ويَضحَكُون منه، واستِعجالُهم له لذلكَ، فقيل لهم: إنَّ الله قادرٌ على إنجازِ ما وَعَدَ إن تأمَّلتم، فما وجهُ هذا الإنكار؟!

[﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ ٩٦].

هو أبلغُ مِن أن يقالَ: بالحسنةِ السيِّئة؛ لما فيه مِنَ التفضيل، كأنه قالَ: ادفعْ بالحُسنى السيئة. والمعنى: الصفحُ عن إساءتِهم، ومقابَلتُها بما أمكَنَ من الإحسان، حتى إذا اجتَمَعَ الصفحُ والإحسان وبذل الاستطاعة فيه: كانت حَسنةً مُضاعفة بإزاءِ سيِّئة. وهذه قضيَّةُ قولِه: ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾. وعن ابنِ عبّاس: ....

قولُه: (وهِي ضعيفةٌ)، قال المصنِّفُ: ربّما حمَلَتْهم فصاحَتُهم على أن يَهمِزوا ما ليس بمهموز، فقالوا لَبَأْتُ بالحَجِّ(٢). وتحقيقُه أنّ الهمزَ يُواخي حروفَ اللِّينِ في أنّ بعضَها يَنقلبُ إلى بعض.

قولُه: (وهذه قضيَّةُ قولِه: ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾)، يعني: كلُّ هذه التقادير منَ الصَّفحِ عنِ الإساءة، ومُقابَلتِها بما أمكَنَ منَ الإحسان، وبَذْلِ الاستطاعةِ فيه، يُعطيه خاصيَّةُ هذا التركيبِ ما ذَكَرَ الزمخشريُّ يقتضي المفاضَلَة بيْنَ الحسَنةِ والسيِّئة، ولا اشتراكَ بينَهما، والمرادُ أنّ الحسَنةَ في بابِ الحسَناتِ أزيَدُ منَ السيِّئةِ في بابِ السيِّئات، فتجيءُ الحسَنةُ فيما هُو أعَمُّ، كقولِك: العسَلُ أحلى منَ الخَلّ، أي: هُو في أصنافِ الحلاوةِ أجوَدُ منَ الخَلِّ في أصنافِ الحامضة، لا لاشتراكٍ بينَهما، ويُحكَى أنّ أشعَبَ قال: نشَأْتُ أنا والأعمَشُ في حِجْرِ فلان،

---

(١) كذا، ولعل الصواب: «تُرِئَنِّي»، وهي قراءة أبي عمران الجوني والضحّاك، كما في «البحر المحيط» (٧: ٥٨٢).

(٢) انظر: «الكشّاف» (٧: ٤٤٨)، (١٠: ١٠ - ١١).

هي شهادةُ أن لا إله إلّا الله، والسيّئةُ: الشِّرك. وعن مجاهدٍ: السَّلامُ؛ يسلِّم عليه إذا لَقِيَه. وعن الحسنِ: الإغضاءُ والصَّفح. وقيل: هي منسُوخةٌ بآيةِ السَّيف. وقيل: مُحْكَمة؛ لأنَّ المُداراةَ محثُوثٌ عليها ما لم تؤدِّ إلى ثَلْمِ دِينٍ وإزْراءٍ بمُروءة. ﴿بِمَا يَصِفُونَ﴾: بما يَذكرُونه من أحوالك بخلافِ صِفَتِها. أو: بوَصفِهم لك وسوءِ ذِكْرِهم، واللهُ أعلمُ بذلك منكَ وأقدرُ على جزائهم.

[﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ * وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ ٩٧-٩٨]

فما زال يعلو وأستَفِلُ حتّى استوَيْنا، أي: بلَغَ كلُّ واحدٍ منّا الغايةَ. وقال: وتَحتمِلُ الآيةُ وَجْهًا آخَرَ منَ التفضيل، وهُو المُفاضَلةُ بيْنَ الحسَناتِ؛ فإنّها قد تُدفَعُ بصَفْحٍ وإغضاء، وقد تُدفَعُ بإحسان، وقد يَبلُغُ فيه غايةَ الاستطاعة، فهذه أنواعٌ كلُّها دَفْع، وبعضُها أحسَنُ، فأُمِرَ بأَخْذِ الأحسَنِ منها في دَفْعِ السيِّئة.

وقلتُ: المصنِّفُ لم يُرِدْ إلّا هذا؛ لأنهُ قال في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤]، يعني: أنّ الحسَنةَ والسيِّئةَ مُتفاوِتتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسَنةِ الّتي هِي أحسَنُ مِن أُختِها إذا اعترَضَتْكَ حسَناتٌ فادفَعْ بها السَّيئةَ التي تَرِدُ عليك مِن بعضِ أعدائك، وقال: أو وَضَعَ التي هِي أحسَنُ موضعَ الحسَنة ليكونَ أبلَغَ في الدّفْع بالحسَنة؛ لأنّ مَن دَفَع بالحُسنى هانَ الدّفْعُ بما دونَها[1].

قولُه: (هي شهادةُ أنْ لا إلهَ إلّا الله، والسيِّئةُ: الشِّركُ)، أي: اقلَعْ باطلَهم بحقِّك، واستأصِلْ شِركَهم بتوحيدِك، قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فعلى هذا الآيةُ ثابتةٌ غيرُ منسُوخةٍ أصلًا.

قولُه: (لأنّ المُداراةَ)، المداراةُ: غيرُ مهموز، منَ الدّرْي: وهُو الخَتْلُ[2]، والمهموزُ منَ الدّرْءِ: وهُو الدّفْعُ.

---

(١) «الكشاف» (١٣: ٦٠٨ - ٦٠٩).

(٢) يعني الخِداع.

الهَمزُ: النَّخس. والهَمَزات: جمعُ الـمَرَّة منه. ومنه: مهمازُ الرائض. والمعنى: أنَّ الشياطينَ يحثُّون الناسَ على المعاصي ويُغرُونهم عليها، كما تَهمِزُ الرَّاضَةُ الدوابَّ حثًّا لها على المشي. ونحوُ الهَمْزِ الأزُّ في قوله تعالى: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]. أُمِرَ بالتعوُّذِ من نَخَساتِهم بلفظِ المُبتهِلِ إلى ربِّه، المكرِّر لِندائه، وبالتعوُّذِ من أن يَحضُروه أصلًا ويَحُوموا حولَه. وعن ابنِ عبّاس: عندَ تلاوةِ القرآن. وعن عكرمةَ: عند النَّـزْع.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ٩٩ - ١٠٠]

﴿حَتَّىٰٓ﴾ تتعلَّقُ بـ﴿يَصِفُونَ﴾، أي: لا يَزالونَ على سوءِ الذِّكْرِ إلى هذا الوقت. والآيةُ فاصلة بينهما ....

قولُه: (مِهمازُ الرائِض)، الجَوهري: المِهمازُ: حديدةٌ تكونُ في مؤخَّرِ خُفِّ الرائض.

قولُه: (مِن أن يَحضُروه أصلًا)، أي: أعوذُ بكَ ربِّ أن يَحضُرون، أي: يَحُوموا حولي فَضْلًا عن نَخَساتِهم، وَوساوِسِهم؛ لأنّ الشّيطانَ لا يَحضُرُ ابنَ آدمَ إلّا للشر، فيجبُ أن يَحترِزَ مِن حضُورِه بالتعوُّذ، وهذا ما ذَكَرَه صاحبُ «المطلع»، وفيه إيذانٌ بأنّ «يَحضُرونِ» مقطوعٌ عن مُتعلِّقِه بمنزلةِ اللازم، فاستعاذَ من حضُورِه مُطلقًا، يَدُلُّ عليه قولُه: «عندَ تلاوةِ القرآنِ أو عندَ النِّزاع»، فإنّ هذَيْنِ الوجهَيْنِ مُقيّدان.

الراغب: الحَضَرُ: خلافُ البَدْو، والحِضَارةُ بكسرِ الحاءِ وفتحِها: الكونُ[١] بالحَضَر، ثُم جُعِلَ ذلك اسمًا لشهادةِ مكانٍ أو إنسانٍ أو غيرِه، قال تعالى: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾، وذلك مِن بابِ الكناية، أي: تَحضُرُني الجِنُّ، وكُنِّيَ عن المجنونِ وعمّن حَضَرَه الموتُ بالمُحتَضَر[٢].

(١) في «المفردات»: «السكون»، وكلاهما صحيح.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٤١.

على وجهِ الاعتراض والتأكيدِ للإغضاءِ عنهم، مُستعينًا باللّـهِ على الشيطان أن يَستزِلَّه عن الحِلْم ويُغرِيه على الانتصارِ منهم؛ أو على قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٠]. خطابُ الله بلفظِ الجمْع للتعظيم، كقوله:

فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّساءَ سِواكُمُ

وقولِه:

ألا فارحَمُونِي يا إلهَ مُحمَّدِ

إذا أيقَنَ بالموت واطَّلَعَ على حقيقةِ الأمر أدركَتْه الحسرةُ على ما فرَّط فيه من الإيمان

قولُه: (على وَجْهِ الاعتراضِ والتأكيدِ للإغضاءِ عنهم)، يعني: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ معَ ما يتّصلُ بها غايةُ قولِه: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ إلى قولِه: ﴿يَصِفُونَ﴾، ومضمونُه: دارِهم ما داموا في قَيْدِ الحياة، وإمّا يَنزَغَنَّكَ منَ الشّيطانِ نَزْغٌ ويَستَزِلَّكَ منَ المُداراةِ والحِلم. فاستَعِذْ بالله، واستَعِنْ به. هذا يَنصُرُ قولَ مَن قال: إنّ قولَه تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ مُحكَمةٌ، كما قال: «لأنّ المُداراةَ محثوثٌ عليها».

قولُه: (أو على قولِه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾)، يريدُ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ يتعلّق بـ﴿يَصِفُونَ﴾ أو مَرْدودٌ على قولِه: ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، وفي نُسخة: «أو بقولِه»: أي: لا يَزالونَ على تكذيبِهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾، والوَجْهُ هُو الأوّلُ كما شَرَحْناه.

قولُه: (خطابُ الله بلفظِ الجمْع)، أي: ﴿ٱرْجِعُونِ﴾، وفي نُسخة: «خاطَبَ اللهُ»، كقولِه:

فإنْ شِـئتِ حرّمتُ النساءَ سِواكمُ وإن شئتِ لم أطعَمْ نقَاخًا ولا بَرْدا[1]

النُّقاخُ: الماءُ البارد، والبَرْد: النَّوم.

قولُه: (ألا فارحَموني يا إلهَ محمدِ)، تمامُه:

---

(١) البيت للعَرجيِّ كما في «تاج العروس» (برد).

والعملِ الصالح فيه، فسأل ربَّه الرجعةَ، وقال: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾ في الإيمانِ الذي تَركْتُه، والمعنى: لعلِّي آتي بما تركتُه من الإيمان، وأعملُ فيه صالحًا، كما تقولُ: لعلِّي أبني على أُسٍّ، تريدُ: أُأَسِّسُ أُسًّا وأَبْني عليه. وقيل: ﴿فِيمَا تَرَكۡتُ﴾ من المال. وعن النبيِّ ﷺ: «إذا عاينَ المُؤمنُ الملائكةَ قالُوا: نُرجِعُك إلى الدُّنيا؟ فيقولُ: إلى دارِ الهمومِ والأحزان! بل قُدومًا إلى الله. وأمّا الكافرُ فيقولُ: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾». ﴿كَلَّآ﴾ ردعٌ عن طلبِ الرّجعة، وإنكارٌ واستبْعاد. والمرادُ بالكلمة: الطائفةُ من الكلامِ المُنتظمُ بعضُها مع بعض، وهي قولُه: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾. ﴿هُوَ قَآئِلُهَا﴾ لا محالةَ، لا يُخلّيها ولا يَسكُتُ عنها؛ لاستيلاءِ الحسرةِ عليه وتسلُّطِ النَّدَم. أو: هو قائلُها وحدَه لا يُجابُ إليها ولا تُسمَعُ منه. ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ﴾ والضميرُ للجماعة، أي: أمامَهم حائلٌ بينهم وبين الرجعةِ إلى يوم البَعْث، وليس المعنى: أنهم يرجعُونَ يومَ البعث،

فإنْ لم أكنْ أهلًا فأنتَ له[١] أهلُ[٢].

قولُه: (لعلّي آتي بما تَركتُه منَ الإيمانِ وأعمَلُ صالحًا فيه[٣])، هُو كقولِه تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ وقولِك للمُحْدِث: صَلِّ.

قولُه: (أو هُو قائلُها وحدَه) عطفٌ على قولِه: «هُو قائلُها لا مَحالةَ لا يُخلِّيها»، وذلك أنّ التركيبَ مِن بابِ أنا عارفٌ، فإذا اعتبَرَ أنّ ﴿هُوَ﴾ مبتدأ ابتداءً، و﴿قَآئِلُهَا﴾ الخبَرُ، فهُو مِن بابِ: تقَوِّي الحُكم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «هو قائلُها لا مَحالةَ لا يخلِّيها»، وإذا اعتبَرَ أنهُ مِن بابِ تقديم الفاعلِ المعنَويِّ، ويُفيدُ التخصيصَ، قيل: هُو قائلُها وحدَه لا يُجابُ إليها، ولا تُسمَعُ منهُ، ونحوُه: إذا كلّمَك صاحبُك بما لا جَدْوَى تحتَه، فتُجيبُه وتقولُ: اشتغِلْ أنتَ وحدَك بهذه الكلمةِ فتكلَّمْ واستَمِعْ، يعني: إنّها مما لا يُسمَعُ منكَ ولا يَستحِقُّ الجوابَ.

قولُه: (وليس المعنى أنّهم يَرجِعونَ يومَ البَعْثِ)، يريدُ أنّ «إلى» لانتهاءِ الغاية، فإذا قيل:

---

(١) في (ط): و(ح): «لها».

(٢) لم أهتد لقائله.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فيه صالحًا»، والأمر فيه يسير.

وإنما هو إقناطٌ كليٌّ لما عُلِمَ أنه لا رجعةَ يومَ البعث إلّا إلى الآخرة.

[﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ ١٠١]

(الصُّوَر) بفتحِ الواو، عن الحَسَن، و(الصِّوَر) بالكسرِ والفتح عن أبي رَزين. وهذا دليلٌ لمن فسَّر «الصُّورَ» بجمعِ الصُّورة. ونفيُ الأنساب: يَحتمل أن التَّقاطُعَ يقعُ بينهم؛ حيثُ يَتفرّقون مُعاقَبين ومُثابين، ولا يكونُ التواصلُ بينهم والتآلفُ إلّا بالأعمال، فتَلغُو الأنسابُ وتَبطُل، وأنه لا يُعتدُّ بالأنساب؛ لزوالِ التعاطُفِ والتَّراحُم بين الأقارب؛ إذ يفرُّ المرءُ من أخيه وأمِّه وأبيه وصاحبتِهِ وبَنيه. وعن ابنِ مسعود: (ولا

مِن ورائهم حائلٌ بينَهم وبينَ الرّجعةِ إلى يوم البَعْث، يُفهَمُ الغايةُ فيَلزَمُ الرجوعُ بعدَه.

وتحريرُ المعنى: أنّ ﴿ كَلَّآ ﴾ للرّدع، فيَقِفُ عليها ويَبتدئُ مِن قولِه: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾، أي: ارتَدِعْ مِن هذا الكلام؛ إنّها كلمةٌ هُو قائلُها لا يُجابُ إليها، ولا يُسمَعُ منهُ(١)، فلا رجوعَ؛ لأنّ ذلك أمرٌ قد حِيلَ بينَه وبينَه؛ لأنّ أمامَه حائلًا بينَه وبيْنَ الرّجعةِ إلى يوم القيامة وإذا كان أمامَه هذا الحائلُ فأين الرجوعُ؟ وهُو المرادُ مِن قولِه: «وإنّما هُو إقناطٌ كُلِّي»، ونحوُه في التقييدِ بالمُحالِ للمبالغة: قولُه تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان: ٥٦]، يعني: إنْ كانت المَوتةُ الأُولى يستقيمُ ذَوْقُها، فإنّهم يَذُوقونَها، يعني: أنّهم لا يَموُتونَ البتّةَ.

قولُه: (وهذا دليلٌ لَمن فَسّرَ «الصُّورَ» بجَمْع الصُّورة)، أي: قراءةُ الحسَنِ وأبي رَزِين(٢). قال الزجّاج: قال كثيرٌ مِن أهل اللُّغة: الصُّورُ: جَمْعُ صورة، والذي جاء في التفسير: جمْعُ صُورة: صُوَرٌ، وكذا في قولِه: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٤]، ولم يَقرَأْ أحدٌ: «صُورَكم». وأيضًا، لو كان جَمْعَ «صُورة» لَقال: ثُم نُفِخَ فيها أُخرى؛ لأنّك تقولُ: هذه صُوَرٌ، ولا تقولُ: هذا صُوَرٌ، إلّا على ضَعْف.

---

(١) في (ط): «منها».

(٢) لتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٨٤).

يَسَّاءلون) بإدغامِ التاءِ في السِّين. فإن قلتَ: قد ناقَضَ هذا ونحوُ قوله: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] قولَه: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، [الطور: ٢٥]، وقولَه: ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥]، فكيف التوفيقُ بينهما؟ قلتُ: فيه جَوابان؛ أحدُهما: أنَّ يومَ القيامة مقدارُه خمسون ألفَ سَنة، ففيه أزمنةٌ وأحوال مُختلفة يَتساءلون ويَتعارفُون في بعضها، وفي بعضِها لا يَفطُنون لذلك؛ لشدَّة الهَوْلِ والفَزَع، والثاني: أنَّ التناكُرَ يكون عند النفخةِ الأُولى، فإذا كانت الثانيةُ قامُوا فتعارَفُوا وتَساءلوا.

[﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ ۞ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَـٰلِحُونَ﴾ ١٠٢-١٠٤]

عن ابنِ عبّاس: المَوازين: جمعُ مَوْزون. وهي المَوزُونات من الأعمال، أي: الصالحاتُ التي لها وزنٌ وقَدْر عند الله، من قوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. ﴿فِى جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ﴾ بدلٌ من ﴿خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾، ولا محلَّ للبَدَلِ والمُبدَل منه؛ لأنّ الصِّلةَ لا محلَّ لها. أو خَبرٌ بعد خبرٍ لـ«أولئك». أو خَبَرُ مبتدأ محذوف. ﴿تَلْفَحُ﴾ تَسفَعُ. وقال الزجّاج: اللَّفح والنَّفحُ واحدٌ، إلّا أنَّ اللفحَ أشدُّ تأثيرًا. والكُلوح: أن

قولُه: (قد ناقَضَ هذا)، الانتصاف: يجبُ الأدبُ في إيرادِ الأسئلةِ على الكتابِ العزيزِ الذي لا يَأتيه الباطلُ مِن بيْنِ يَدْيه ولا مِن خَلْفِه. ولو أوردَ هذا السؤالَ رجُلٌ على عُمرَ رضيَ اللهُ عنه كذا لأوْجَعَ ظهْرَه بالدِّرّة[1].

قولُه: (وهي الموزوناتُ منَ الأعمال)، هذا أحَدُ وجهَيْ ما ذكَرَهُ في الأعرافِ عندَ قولِه: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، والوجهُ الآخَرُ: المَوازينُ: ما يوزَنُ به حسَناتُهم. هذا هُو الحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنهُ لأهلِ الحقِّ عنهُ، وقد حَقّقناه هناك بالأحاديثِ الصّحيحة.

قولُه: (﴿تَلْفَحُ﴾ تَسفَعُ)، يقالُ: سفَعتْه النارُ، أي: أحرَقَتْه. الراغب: يقالُ لَفَحتْهُ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٣).

تتقلَّصَ الشَّفتانِ وتتشمَّرا عن الأسنان، كما تَرى الرؤوسَ المشويَّة. وعن مالكِ بن دينار: كان سَبب توبةِ عُتْبة الغلامِ أنه مرَّ في السُّوق برأسٍ أُخرج من التَّنُّور، فغُشِيَ عليه ثلاثةَ أيام ولياليَهنَّ. ورُوي عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تَشويهِ النارُ فتَقلِصُ شفتُه العُليا حتَّى تبلغَ وَسَطَ رأسِهِ، وتسترخِي شفتُه السُّفلى حتى تبلغَ سُرَّتَه». وقُرِئ: (كَلِحُون).

[﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ * قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ * رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ * قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ ١٠٥-١٠٨]

﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا﴾ مَلكَتْنا، من قولك: غَلَبَني فلانٌ على كذا؛ إذا أَخذَه منك وامتلَكَه. والشقاوةُ: سوءُ العاقبة التي عَلِمَ اللهُ أنهم يَستحقُّونها بسوءِ أعمالهم. قُرِئ: ﴿شِقْوَتُنَا﴾، و(شَقاوَتُنا) بفتحِ الشِّين وكسرِها فيهما. ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا﴾: ذِلُّوا فيها وانزَجِرُوا كما تَنزجِرُ الكلابُ إذا زُجِرت. يقال: خَسَأَ الكلبَ وخَسَأ بنفْسِه. ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ في رفعِ

الشَّمسُ والسَّمُومُ، قال تعالى: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، وعنهُ استُعيرَ لَفَحْتُهُ بالسَّيف[١].

قولُه: (قال: تَشْويهِ النارُ فتَقْلِصُ)، الحديثُ أخرجَه أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، والتِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ[٢].

قولُه: (﴿شِقْوَتُنَا﴾ و«شَقاوَتُنا»)، حمزةُ والكِسائيُّ: «شَقاوَتُنا» بالألفِ معَ فتْحِ الشِّينِ والقاف، والباقونَ: بكسرِ الشِّينِ وإسكانِ القاف. قال الزجّاجُ: والمعنى واحدٌ[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٤٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٨٥٤)، والترمذي (٢٥٨٧)، وأبو يعلى (١٣٦٧)، وغيرهم، وقال الترمذي: حَسَنٌ صحيح غريب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣)، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩١.

العذاب، فإنه لا يُرفَعُ ولا يُخفَّف. قيل: هو آخرُ كلام يتكلَّمون به، ثم لا كلامَ بعد ذلك إلّا الشهيقُ والزفير والعُواء كعُواءِ الكِلاب لا يَفْهَمون ولا يُفهمون. وعن ابنِ عبّاس: إنَّ لهم ستَّ دَعَوات: إذا دَخلوا النارَ قالوا ألفَ سنة: ﴿رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا﴾ [السجدة: ١٢]، فيُجابُون: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٢]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، فيُجابُون: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ١٢]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيُجابُون: ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، فيُجابُون: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟﴾ [إبراهيم: ٤٤]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [فاطر: ٣٧]، فيُجابُون: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فيُجابُون: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

[﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ * فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ * إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ ١٠٩ - ١١١]

في حَرْفِ أُبيٍّ: (أنه كان فريقٌ) بالفتح، بمعنى: لأنه. «**السُّخْرِيُّ**» **بالضمِّ والكسر**: مصدرُ سَخِرَ، كالسُّخْر، إلا أنَّ في ياءِ النَّسَب زيادةَ قوَّةٍ في الفعل، كما قيل: الخَصُوصيَّة في الخُصوص. وعن الكسائيِّ والفرَّاء: أنَّ المكسورَ من الهُزْء، والمضمومَ من السُّخْرةِ والعُبوديَّة، أي: تَسخَّرُوهم واستَعبَدُوهم. **والأوَّلُ مذهبُ الخليلِ وسِيبَوَيْه**. قيل:

قولُه: («**السُّخْري**» **بالضمِّ والكسر**)، نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ: بالضم[1]، والباقونَ: بالكسر.

قولُه: (**والأوَّلُ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ**)، قال الزجّاجُ: بالضمِّ والكسرِ جيِّد، وقيل: ما كان منَ الاستهزاءِ فهُو بالكسر، وما كان مِن جهةِ التسخيرِ فهُو بالضمِّ، وكلاهُما عندَ

---

(١) قوله: «بالضم» لم ترد في (ح) و(ف)، وفي (ط): «بالفتح»، ولا تستقيم. وانظر «التيسير» للداني ص ١٦٠.

هُمُ الصَّحابة. وقيل: أهلُ الصُّفَّة خاصَّة. ومعناه: اتَّخذتُموهم هُزُءًا، وتَشاغلتُم بهم ساخِرين ﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ﴾ بتشاغُلِكم بهم على تلك الصِّفة ﴿ذِكۡرِي﴾ فتَركتُموه، أي:

سِيبويه والخليلِ واحدٌ، والكسرُ لإتّباع الكسرِ أحسنُ[1]. وقال الواحديُّ: يقالُ: سَخِرَ منهُ وبه سُخْريّةً وسُخْريًا: إذا هَزِئَ به، ومنَ السُّخْرةِ التي بمعنى العبُوديّة: «سُخْريًّا» بالضمِّ[2] لا غيرُ، ومِن ثَمّ اتّفقوا على الضمِّ في الزُّخرُف[3]؛ لأنهُ منَ السُّخْرة، وعلى القراءتَينْ جميعًا: هُو مصدرٌ وُصِفَ به، ولذلك أُفرِد.

قولُه: (﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ﴾ بِتشاغُلِكم بهم على تلك الصِّفةِ ﴿ذِكۡرِي﴾)، يعني: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ مَع ما يتّصلُ بها[4]: غايةٌ لقولِه: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾، فلا بدّ مِن تأويلِه بما يستقيمُ أن يكونَ هذا غايةً لهُ، فيُقالُ: تَشاغَلتُم بهم ساخِرينَ حتّى جعَلتُموهُم بسببِ تشاغُلِكم بهم بصفةِ السُّخْرية سببًا لِنسيانِكم ذِكْرَ الله، فظَهَرَ أنّ إسنادَ النِّسيانِ إلى الأولياءِ مَجازيٌّ، والفاءُ في قولِه: «فتَركتُموهُ» مُؤْذِنةٌ بأنّ التّركَ مسبّبٌ عمّا قبلَه، وقولُه: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ تذييلٌ[5].

وقولُه: «فتَخافوني في أوليائي»، مسبّبٌ عن قولِه: «أن تَذكُروني»، والمرادُ بالأولياءِ ﴿عِبَادِي﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي﴾، وإنّما دَعاهُ إلى تفسيرِ «فتَركْتُموهُ» بقولِه: «تَركتُم أن تَذكُروني فتخافوني» أنّ قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي﴾ متضمِّنٌ للتخويف، لورودِهِ توبيخًا للقوم، وأنهُ إنّما جَرّهم إلى السُّخْريةِ بأولياءِ الله تَرْكُ الذِّكرِ المُؤدِّي إلى عَدَمِ الخَوفِ منَ الله تعالى، وما يَكشِفُ عن هذا المعنى إلا النَّظْمُ، وبيانُه أنّ قولَه: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ مرتّبٌ على قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا﴾،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣)، وانظر: «حجة القراءات» ص ٤٩١.

(٢) من قوله: «وكلاهما عند سيبويه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣٢].

(٤) في (ط): «به».

(٥) «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٩٧).

تَركتُم أن تذكُروني فتَخافُوني في أوليائي. وقُرئ: ﴿أَنَّهُمْ﴾ بالفتح، فالكسرُ استِئناف، أي: قد فازُوا حيثُ صَبروا، فجُزوا بصبرهم أحسنَ الجزاء. والفتحُ على أنه مفعولُ ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾، كقولك: جزيتُهم فَوْزَهم.

[﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ * قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ * قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١١٢ - ١١٤]

﴿قَٰلَ﴾ في مَصاحفِ أهل الكوفة، و(قل) في مَصاحفِ أهل الحرَمَيْن والبصرةِ

وهُو تعليلٌ لقولِه: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، يعني: إنّما خَسأْناكم كالكلب؛ لأنّ فريقًا من أوليائي وخُلّصِ عبادي لمّا ذَكَروا اللهَ تعالى واستَغفَروه ودَعَوا اللهَ بالرّحمة، اتّخَذْتُموهم سِخْريًّا، وامتدّت تلك السُّخْريةُ، وما انقطَعَ خَيْطُ أسبابِها حتّى نَسِيتُم ذِكْرَ الله بالكُلّية، وذِكْرَ خوفِه وعقابِه، وما تَركتُم ذلك إلا استهزاءً بأولئك السادة، فهذا جزاؤكم، ثم ذَكَرَ لهُم ما يريدُ في خَساِهم وحَسْرتِهم مِن جزاءِ أعدائهم بقولِه تعالى: ﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾.

قولُه: (وقرئ: ﴿أَنَّهُمْ﴾، بالفَتْح والكسر[1])، حمزةُ والكسائيُّ: بالكسر، والباقونَ: بفتحِها[2].

قولُه: (﴿قَٰلَ﴾ في مصاحِف أهل الكوفة، و«قل»: في مصاحفِ أهلِ الحرَمَيْن)، ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «قُلْ» بغيرِ ألِف، والباقونَ: ﴿قَٰلَ﴾ بالألف[3]. وإنّما كان في «قُلْ» ضميرُ المَلِكِ أو بعضِ الرُّؤساء؛ لأنهُ أمَرَ بإنشاءِ القول، فلا يَصحُّ أن يكونَ الآمِرُ هو القائلَ. وأمّا ﴿قَٰلَ﴾ فهُو إخبارٌ، فيَصحُّ أن يكونَ القائلُ اللهَ عزّ وجلّ، أو الملائكةَ عليهمُ السّلامُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في نص «الكشاف» من (ط)، لكن قوله: «والكسر» لم يرد في الأصل الخطي من «الكشاف»، ولا في المطبوع، والمعنى على الوجهين واحد.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٤٩٣.

والشام؛ ففي ﴿قَٰلَ﴾ ضميرُ اللّهِ أو المأمورِ بسُؤالهم من الملائكة، وفي (قل) ضميرُ المَلَك، أو بعضِ رُؤساء أهلِ النار.

استَقصَرُوا مدَّةَ لبثِهم في الدُّنيا بالإضافة إلى خُلودِهم ولـِمَا هم فيه من عذابِها؛ لأنَّ المُمتحَن يَستطيلُ أيامَ محنتِهِ ويَستقصِرُ ما مرَّ عليه من أيام الدَّعَة إليها؛ أو: لأنهم كانوا في سُرور، وأيامُ السُّرورِ قِصار؛ أو: لأنَّ المُنقضي في حُكمِ ما لم يكن، وصدَّقهم اللهُ في تَقالِّهم لسِنِي لَبْثِهم في الدنيا، ووبَّخهم على غَفْلتِهم التي كانوا عليها. وقُرِئ: «فَسَلِ العادِّينَ»، والمعنى: لا نعرفُ مِن عَدَدِ تلك السِّنينَ إلّا أنا نَستقلُّه ونحسبُه يومًا أو بعضَ يوم؛ لِما نحنُ فيه من العَذاب، وما فينا أن نعدَّها كما هي، فَسَلْ مَن فيه أن يَعُدَّ، ومَن يقدر أن يُلقي إليه فِكْره. وقيل: فَسَلِ الملائكةَ الذين يَعدُّون أعمارَ العباد ويُحصُون أعمالَهم. وقُرِئ: (العَادِين) بالتخفيف، أي: الظَّلَمة، فإنهم يقولونَ كما نقول. وقُرِئ: (العَاديِّين) أي: القُدماء المُعمَّرين، فإنهم يَستقصِرونَها، فكيف بمَن دُونهم؟ وعن ابنِ عبَّاس: أَنساهم ما كانوا فيه من العَذابِ بين النفختَيْن.

[﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ۝ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝ وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ١١٥-١١٨]

بأنْ يكونوا مأمورينَ بأنْ يَسألوا عن الكَفَرةِ، ويقولوا: كم لبِثتُم؟ فالباءُ في «بسُؤالِهم» متعلّقٌ بالمأمور، و«مِنْ» في «منَ الملائكة»: بيانُ المأمورِ بالسؤال.

قولُه: (وقُرِئ: «فسَلِ العَادِّينَ»)، ابنُ كثيرٍ والكِسائيُّ.

قولُه: (وما فينا أنْ نَعُدّها)، أي: ما نُطيقُ عَدّها، كقولِ المريضِ: ما فيَّ أنْ أقومَ، أو: ما في وُسعِنا أن نَعُدّه، فسَلْ مَن في وُسْعِه عَدُّهُ.

﴿عَبَثًا﴾ حالٌ، أي: عابثين، كقوله: ﴿لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، أو مفعولٌ له، أي: ما خَلقناكم للعَبَث، ولم يَدعُنا إلى خَلْقِكم إلّا حكمةٌ اقتضَتْ ذلك؛ وهي: أن نَتَعبَّدَكم ونُكلِّفَكم الشاقَّ من الطاعاتِ وتَرْكِ المعاصي، ثم نُرجِعَكم من دارِ التكليف إلى دارِ الجزاء، فنُثيبَ المُحسِنَ ونُعاقِبَ المُسيء. ﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ معطوفٌ على ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ معطوفًا على ﴿عَبَثًا﴾ أي: للعَبَث، ولِتَركِكم غيرَ مرجُوعِين. وقُرئ: (تَرجعُون) بفتح التاء. ﴿ٱلْحَقُّ﴾: الذي يحِقُّ له المُلك؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ منه وإليه. أو: الثابتُ الذي لا يَزُول ولا يَزولُ مُلْكُه. وصفَ

قولُه: (وقُرِئَ: «تَرجِعونَ» بفَتْحِ التاءِ) وكسرِ الجيم: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بضمِّ التاء[١].

قولُه: (﴿ٱلْحَقُّ﴾ الذي يَحِقُّ لهُ المُلك)، ﴿ٱلْحَقُّ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلْمَلِكُ﴾، واللامُ للجِنس، والصِّفةُ مُميِّزةٌ؛ ولهذا علَّلَه بقولِه: «لأنّ كلّ شيءٍ منهُ وإليه»، يعني: أنّ مالكًا غيرَه ما يَملِكُه منَ الله تعالى بَدَأً، وإليه يَعودُ في العاقبة، فيكونُ هُو المَلِكُ الواجبُ مُلكُه. قال القاضي: ﴿ٱلْمَلِكُ﴾: الذي يَحِقُّ لهُ المُلكُ مطلقًا؛ فإنّ مَن عَدَاهُ مملوكٌ بالذاتِ، مالكٌ بالعَرَض مِن وَجْه دونَ وَجْه، وفي حالٍ دونَ حال. تَمّ كلامُه[٢].

ويَرجِعُ معنى هذا التفسيرِ إلى أنّ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ بمعنى الواجِب؛ ولذلك قال في التفسير الثاني: «أو الثابتُ الذي لا يَزُولُ»، والتفسيرُ الأوّلُ أبلَغُ وأوفَقُ لتلاؤم الكلام، وأخْذِ بَعْضِه بحُجْزةِ بعض؛ وذلك أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ﴾ مُستدعِيةٌ لِما يُربَطُ به ما بعدَه بما قبلَه؛ وذلك أنهُ تعالى لمّا أنكرَ حُسْبانَ مُنكِري الحَشْر، وزَعْمَهم أنْ لا حسابَ ولا عقاب، ولا رجوعَ ولا ثواب، وأنهُ تعالى خَلَقَهم سُدى، نَزّهَ ذاتَه الأقْدَس عمّا يؤدّي إلى ذلك الحُسبانِ من العَبَثِ في الخَلْق، وعَظّمَ سُلطانَه، يعني: كيف يَليقُ بمَن هُو المَلِكُ على الإطلاقِ وأنهُ

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٦٠، و«حجة القراءات» ص٤٩٤.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧١).

العَرْش بالكَرَم؛ لأنَّ الرحمةَ تنزلُ منه والخيرَ والبَرَكة. أو لِنِسْبته إلى أكرمِ الأكرمِينَ، كما يقال: بيتٌ كريم؛ إذا كان ساكِنُوه كِرامًا. وقُرِئ: (الكريمُ) بالرفع، ونحوُه: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]. ﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ كقوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٥١]، وهي صفةٌ لازمة، نحوُ قولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] جِيءَ

متفرِّدٌ في الإلهيّة، وأنه رَبُّ العَرْش الكريم، أن يكونَ في فعلِه عَبَث؟ ثُم بَيَّنَ أنّ هذا القولَ لا يقولُه إلّا مَن يدعو معَ الله إلهًا آخرَ لا بُرهانَ لهُ، فالآياتُ قريبةٌ منَ الآياتِ السابقة، وهِي قولُه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ [المؤمنون: ٨٢] إلى آخِرِها.

وانظُرْ إلى هذا الخطابِ العظيم الذي لوْ نَزَلَ على جَبَلٍ لَرَأيتَهُ خاشعًا متصدِّعًا مِن خَشْيةِ الله، ثُم اقْطَعْ على المُتَسِمينَ بالإسلام منَ الذين في قلوبِهم زَيْغٌ بالكُفْرِ الصَّريح، حيث يَشتغلونَ بالفضولِ منَ العلوم ممّا يؤدِّيهم إلى تكذيبِ الله. رَوَينا عن البخاريِّ والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «كَذَّبني ابنُ آدم، ولم يكنْ لهُ ذلك، وشتَمَني ولم يكنْ لهُ ذلك. أمّا تكذيبُه إيّايَ فقولُه: لن يُعيدَني كما بَدَأني، وليسَ أوّلُ الخَلْقِ بأهونَ عليَّ مِن إعادتِه»(١).

قولُه: (أو لنسبتِه إلى أكرَم الأكرَمِين)، يعني أنهُ كنايةٌ، كقولِ الشَّنفرى:

يَبيــتُ بمَنْجاةٍ منَ اللّوم بيتُها إذا ما بيوتٌ بالملامةِ حُلّتِ(٢)

والوَجْهُ الأوّلُ: منَ الاستعارةِ المَكْنيّة، كأنّ العَرْشَ في نفْسِه كريم، وأنّ الرّحمةَ والخيرَ والبرَكةَ تَصدُرُ عنهُ. ويجوزُ أن يكونَ إسنادًا مَجازيًّا. قال القاضي: العَرْشُ الكريمُ: الذي يُحيطُ بالأجرام، ويَنزِلُ منهُ مُحكَماتُ الأقضيةِ والأحكام(٣).

قولُه: (صفةٌ لازمة)، أي: مؤكِّدةٌ، نحوُه قولُك: أمسِ الدّابِرُ لا يعودُ. ومِن ثَمّ استَشهَدَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٤).

(٢) ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص ١٧٨، والقزويني في «الإيضاح» ص ٣٠٨.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧١).

بها للتوكيدِ، لا أنْ يكونَ في الآلهةِ ما يجوزُ أن يقومَ عليه بُرهان. ويجوزُ أن يكونَ اعتراضًا بين الشَّرطِ والجزاء، كقولك: مَن أحسَنَ إلى زيدٍ ـ لا أحقّ بالإحسان منه ـ فاللهُ مُثيبُه. وقُرئ: (أنه لا يُفلح) بفتح الهمزة، ومعناه: حِسابُه عَدمُ الفلاح، والأصلُ: حِسابُه أنـه لا يُفلِح هو، فوُضع ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ موضعَ الضَّمير؛ لأنَّ ﴿ وَمَن يَدۡعُ ﴾ في معنى الجمع، وكذلك ﴿حِسَابُهُۥ..... إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ﴾ في معنى: حسابُهم إنـه لا

بقولِه تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وليس بصفةٍ مخصِّصةٍ ليمتازَ بها عن الآلهةِ التي يجوزُ أن يقومَ عليها بُرهانٌ.

قولُه: (اعتراضًا بيْنَ الشرطِ والجزاء)، وذلك أنّ معنى: ﴿ وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾ ومَن يُشرِكْ بالله فاللهُ يتولّى عقابَه، فإذًا لا أحدَ أقلُّ حِيلةً منهُ، فحينَئذٍ يَحسُنُ أن يكونَ قولُه: ﴿لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ توكيدًا لمضمونِ الشرطِ والجَزاء، وعَكسُه مَن أحسَنَ إلى زيدٍ فاللهُ مُثيبُه، فإذًا لا أحدَ أحقُّ بالإحسانِ منهُ.

قولُه: (وكذلك ﴿حِسَابُهُۥ..... إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ﴾)، يعني: كما أنّ ﴿ وَمَن يَدۡعُ ﴾ مفردُ اللّفظِ مجموعُ المعنى، فكذلك ﴿حِسَابُهُۥ﴾ مفرَدُ اللّفظِ مجموعُ المعنى، والمُشبّهُ والمُشبّهُ به تعليلٌ لوَضع ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ موضعَ الضميرِ المُفرَد، وإنّما وجَبَ الجَمْعُ؛ لأنّ الآيةَ تذييلٌ للآياتِ الواردةِ في حقِّ المُعانِدينَ المُصِرّين. وأمّا الضّميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾: فللشّأنِ. وتلخيصُهُ: أنّ مَن أشرَكَ بالله وأصرّ عليه فإنّ عاقبتَه وخيمةٌ، ولا نجاحَ لهُ البتّةَ. وهُو تسليةٌ للرسُول صلوات الله وسلامه عليه، ومِن ثَمّ قال ابنُ جنّي: معناهُ: أنّ حسابَه يؤخّرُ إلى أن يَلْقى ربّه، فيُحاسَبَ حينَئذٍ. وذلك أنهُ لا تَنفَعُ فيه الموعِظةُ، ولا التذكيرُ في الدُّنيا، فيؤخّرُ حسَابُه إلى أن يُحاسَبَ عندَ ربِّه، لعدَمَ انتفاعِه[1].

وقلتُ: إنّما وَضعَ ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ موضعَ الضّميرِ المُفرَد بعدَ الإفرادِ في حسَابِه؛ للإشعارِ بأنّ عَدَمَ الفرح معلّلٌ بالكفر، أو لرعايةِ التوافُقِ في الفواصِل، وليتطابَقَ أوّلُ السُّورةِ

---

(١) «المحتسب» (٢: ٩٨).

يُفلحون. جَعَلَ فاتحةَ السورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وأورَدَ في خاتمتها: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فشتّانَ ما بين الفاتحةِ والخاتمة.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرأَ سورةَ المؤمنينَ بشَّرتْهُ الملائكةُ بالرَّوحِ والرَّيحانِ وما تقَرُّ به عَيْنُه عند نُزولِ مَلَكِ الموتِ».

ورُوي: أنَّ أوَّلَ سُورةِ ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ وآخِرَها مِن كُنوزِ العَرْش، مَن عَمِلَ بثلاثِ آياتٍ من أوَّلها، واتَّعَظَ بأربعِ آياتٍ مِن آخرها: فقد نَجا وأفلَح.

وعن عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنه: كان رسولُ الله ﷺ إذا نَزَلَ عليه الوحيُ يُسمَعُ عندَه دَوِيٌّ كدَوِيِّ النَّحل، فمكَثْنا ساعةً، فاستقبَلَ القِبْلَةَ ورَفَعَ يدَه وقال: «اللَّهمَّ زِدْنا ولا تَنقُصْنا، وأكرِمْنا ولا تُهِنَّا، وأعطِنا ولا تَحرِمْنا، وآثِرْنا ولا تُؤثِرْ علينا،

وآخِرُها[1]، كما قال: وافتتَحَ بـ ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وأورد في خاتمتها[2]: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. وكلُّ هذه الرُّموزِ يَعضُدُه النَّظْمُ الذي أشَرْنا إليه في أثناءِ السُّورة، ألا ترى كيف أمَرَ حبيبَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه بعدَ أن سَلّاهُ عن إسلام مَن لا يَنجَعُ دعاؤه فيه، بأن يطلُبَ الغُفْرانَ والرحمةَ في دعائِه لنفسه ولمتّبعيه، ورَمَز فيه إلى متاركةِ مخالفيه بقولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾؟

قولُه: (كان رسُولُ الله ﷺ إذا نَزَلَ عليه الوَحْيُ)، الحديثُ، رَواهُ أحمدُ بُن حَنْبلٍ في «مسندِه»، و التِّرمذيُّ في «سُنَنِه»، عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه[3].

قولُه: (وآثِرْنا ولا تُؤثِرْ علينا)، النِّهاية: آثَرَ يؤْثِرُ إيثارًا: إذا أعطَى، يقال: يَستأثِرُ عليكم،

---

(١) في (ط): «وآخره».

(٢) في (ح): «وختم به».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣)، والترمذي (٣١٧٣)، وغيرهما، وإسناده منكر تفرّد به يونس بن سُلَيم، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢: ٤٠٩)

وارضَ عنا وأرضِنا»، ثم قالَ: «لقد أُنزِلتْ عليَّ عَشرُ آياتٍ مَن أقامَهنَّ دَخَلَ الجنَّة»، ثم قرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ حتى خَتَمَ العَشْرَ.

أي: يُفضِّلُ عليكم غيرَكم في نصيبه. في حديث عُمرَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ: واللهِ ما أستَأثِرُ بها عليكم، ولا آخُذُها دونَكم[١].

تمت، والحمد لله رب العالمين[٢]

* * *

(١) أخرجه البخاري (٧٣٠٤).

(٢) قوله: «تمت، والحمد لله رب العالمين» سقط من (ح) و(ط).

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

الآيات	الصفحة
سورة مريم	
[٢٤]	٥-٦
[٢٥-٢٦]	٧-١١
[٢٧-٢٨]	١٢-١٤
[٢٩]	١٤-١٥
[٣٠-٣٣]	١٥-١٨
[٣٤]	١٨-١٩
[٣٥]	١٩-٢٠
[٣٦]	٢٠-٢١
[٣٧]	٢١-٢٢
[٣٨-٤٠]	٢٢-٢٤
[٤١-٤٥]	٢٤-٣٣
[٤٦]	٣٣-٣٥
[٤٧-٤٨]	٣٥-٤٠
[٤٩-٥٠]	٤٠-٤١
[٥١]	٤٢

الآيات	الصفحة
[٥٢]	٤٢ - ٤٣
[٥٣]	٤٣ - ٤٤
[٥٤ - ٥٥]	٤٤ - ٤٦
[٥٦ - ٥٧]	٤٦ - ٤٧
[٥٨]	٤٧ - ٤٩
[٥٩]	٥٠ - ٥٢
[٦٠]	٥٢
[٦١]	٥٢ - ٥٤
[٦٢]	٥٤ - ٥٦
[٦٣]	٥٦
[٦٤]	٥٧ - ٦٠
[٦٥]	٦٠ - ٦٣
[٦٦ - ٦٧]	٦٣ - ٦٨
[٦٨ - ٧٠]	٦٨ - ٧٥
[٧١ - ٧٢]	٧٥ - ٨١
[٧٣]	٨١ - ٨٣
[٧٤]	٨٣ - ٨٥
[٧٥]	٨٥ - ٨٨
[٧٦]	٨٨ - ٩٣
[٧٧ - ٨٠]	٩٣ - ٩٩
[٨١ - ٨٢]	٩٩ - ١٠٢
[٨٣]	١٠٢ - ١٠٣

الآيات	الصفحة
[٨٤]	١٠٣-١٠٤
[٨٥]	١٠٤-١٠٥
[٨٦]	١٠٥-١٠٦
[٨٧]	١٠٧-١٠٨
[٨٨-٩١]	١٠٩-١١٣
[٩٢]	١١٣
[٩٣-٩٥]	١١٣-١١٥
[٩٦]	١١٥-١١٦
[٩٧-٩٨]	١١٦-١١٧

سورة طه

الآيات	الصفحة
[١-٤]	١١٨-١٢٨
[٥-٦]	١٢٨-١٣٠
[٧-٨]	١٣٠-١٣٣
[٩-١٠]	١٣٤-١٣٧
[١١-١٤]	١٣٨-١٤٥
[١٥]	١٤٥-١٤٧
[١٦]	١٤٧-١٥٠
[١٧-١٨]	١٥٠-١٥٥
[١٩]	١٥٥
[٢١]	١٥٥-١٥٧
[٢٢-٢٣]	١٥٧-١٦١
[٢٤-٣٥]	١٦١-١٦٦

الآيات	الصفحة
[٣٦]	١٦٦-١٦٧
[٣٧-٣٩]	١٦٧-١٧٢
[٤٠-٤١]	١٧٢-١٧٥
[٤٢-٤٤]	١٧٥-١٧٧
[٤٥]	١٧٧-١٧٨
[٤٦-٤٨]	١٧٩-١٨٠
[٤٩-٥٠]	١٨٠-١٨٢
[٥١-٥٤]	١٨٢-١٨٦
[٥٥]	١٨٦-١٨٧
[٥٦]	١٨٧-١٨٨
[٥٧]	١٨٨-١٨٩
[٥٨-٦٠]	١٨٩-١٩٥
[٦١]	١٩٥-١٩٦
[٦٢-٦٤]	١٩٦-٢٠٢
[٦٥-٦٦]	٢٠٢-٢٠٤
[٦٧-٦٩]	٢٠٤-٢٠٧
[٧٠]	٢٠٨
[٧١]	٢٠٨-٢٠٩
[٧٢-٧٦]	٢٠٩-٢١٠
[٧٧-٧٩]	٢١٠-٢١٤
[٨٠-٨١]	٢١٤-٢١٧
[٨٢]	٢١٨

الآيات	الصفحة
[٨٣-٨٤]	٢١٨-٢٢٢
[٨٥]	٢٢٣-٢٢٤
[٨٦-٨٨]	٢٢٤-٢٢٨
[٨٩-٩١]	٢٢٨-٢٢٩
[٩٢-٩٣]	٢٢٩-٢٣٠
[٩٤]	٢٣٠-٢٣١
[٩٥-٩٦]	٢٣١-٢٣٣
[٩٧]	٢٣٣-٢٣٦
[٩٨]	٢٣٦-٢٣٧
[٩٩-١٠١]	٢٣٧-٢٤٠
[١٠٢-١٠٤]	٢٤٠-٢٤٣
[١٠٥-١٠٧]	٢٤٣-٢٤٤
[١٠٨-١٠٩]	٢٤٤-٢٤٥
[١١٠]	٢٤٥
[١١١]	٢٤٥-٢٤٦
[١١٢]	٢٤٦-٢٤٧
[١١٣]	٢٤٧-٢٥٠
[١١٤]	٢٥٠-٢٥٣
[١١٥]	٢٥٣-٢٥٥
[١١٦]	٢٥٥-٢٥٦
[١١٧]	٢٥٦
[١١٨-١١٩]	٢٥٦-٢٥٩

الآيات	الصفحة
[١٢٠]	٢٥٩-٢٦١
[١٢١]	٢٦١-٢٦٢
[١٢٢]	٢٦٣
[١٢٣]	٢٦٣-٢٦٥
[١٢٤-١٢٦]	٢٦٥-٢٦٨
[١٢٧]	٢٦٨
[١٢٨]	٢٦٨-٢٦٩
[١٢٩]	٢٦٩-٢٧٠
[١٣٠]	٢٧٠-٢٧٣
[١٣١]	٢٧٣-٢٧٨
[١٣٢]	٢٧٨
[١٣٣]	٢٧٨-٢٧٩
[١٣٤]	٢٧٩
[١٣٥]	٢٧٩-٢٨٠

سورة الأنبياء

الآيات	الصفحة
[١]	٢٨١-٢٨٥
[٢-٣]	٢٨٥-٢٨٩
[٤]	٢٨٩-٢٩٣
[٥]	٢٩٣-٢٩٦
[٦]	٢٩٧
[٧]	٢٩٧-٢٩٨
[٨]	٢٩٨-٢٩٩

الآيات	الصفحة
[٩]	٢٩٩-٣٠٠
[١٠]	٣٠٠
[١١-١٥]	٣٠٠-٣٠٥
[١٦-١٧]	٣٠٦-٣٠٩
[١٨]	٣٠٩-٣١٢
[١٩-٢٠]	٣١٣-٣١٤
[٢١]	٣١٤-٣١٩
[٢٢]	٣١٩-٣٢٥
[٢٣]	٣٢٥-٣٢٦
[٢٤]	٣٢٦-٣٢٩
[٢٥]	٣٢٩
[٢٦-٢٩]	٣٢٩-٣٣٢
[٣٠]	٣٣٢-٣٣٧
[٣١-٣٢]	٣٣٨-٣٤١
[٣٣]	٣٤٢-٣٤٣
[٣٤-٣٥]	٣٤٣-٣٤٤
[٣٦]	٣٤٤-٣٤٦
[٣٧-٣٨]	٣٤٦-٣٤٨
[٣٩-٤٠]	٣٤٨-٣٥٠
[٤١]	٣٥٠-٣٥١
[٤٢]	٣٥١-٣٥٣
[٤٣]	٣٥٣

الآيات	الصفحة
[٤٤]	٣٥٣-٣٥٤
[٤٥-٤٦]	٣٥٤-٣٥٦
[٤٧]	٣٥٦-٣٥٨
[٤٨]	٣٥٨-٣٥٩
[٤٩]	٣٦٠
[٥٠]	٣٦٠
[٥١-٥٤]	٣٦٠-٣٦٣
[٥٥]	٣٦٣-٣٦٤
[٥٦]	٣٦٥-٣٦٦
[٥٧-٥٨]	٣٦٦-٣٦٩
[٥٩]	٣٦٩
[٦٠-٦١]	٣٦٩-٣٧٠
[٦٢-٦٣]	٣٧٠-٣٧٢
[٦٤]	٣٧٢-٣٧٣
[٦٥]	٣٧٣-٣٧٥
[٦٦-٦٧]	٣٧٥
[٦٨-٧٠]	٣٧٥-٣٧٨
[٧١]	٣٧٨-٣٧٩
[٧٢]	٣٧٩
[٧٣]	٣٧٩-٣٨٠
[٧٤-٧٥]	٣٨٠
[٧٦-٧٧]	٣٨٠-٣٨١

الآيات	الصفحة
[٧٨-٨٠]	٣٨١-٣٨٦
[٨١-٨٢]	٣٨٦-٣٨٧
[٨٣-٨٤]	٣٨٧-٣٨٩
[٨٥-٨٦]	٣٨٩-٣٩٠
[٨٧]	٣٩٠-٣٩٣
[٨٨]	٣٩٣-٣٩٥
[٨٩-٩٠]	٣٩٥-٣٩٧
[٩١]	٣٩٧-٣٩٨
[٩٢]	٣٩٨-٤٠٠
[٩٣]	٤٠١
[٩٤]	٤٠١-٤٠٢
[٩٥-٩٦]	٤٠٢-٤٠٦
[٩٧]	٤٠٦-٤٠٧
[٩٨-١٠٠]	٤٠٧-٤١٠
[١٠١-١٠٣]	٤١٠-٤١٢
[١٠٤]	٤١٢-٤١٤
[١٠٥]	٤١٤-٤١٥
[١٠٦]	٤١٥
[١٠٧]	٤١٦-٤٢٠
[١٠٨]	٤٢٠-٤٢٢
[١٠٩-١١١]	٤٢٢-٤٢٤
[١١٢]	٤٢٤-٤٢٦

سورة الحج

الآيات	الصفحة
[١]	٤٢٧-٤٢٩
[٢]	٤٢٩-٤٣٣
[٣-٤]	٤٣٣-٤٣٨
[٥]	٤٣٨-٤٤٥
[٦-٧]	٤٤٥-٤٤٦
[٨-١٠]	٤٤٦-٤٤٨
[١١-١٣]	٤٤٨-٤٥٢
[١٤-١٥]	٤٥٢-٤٥٦
[١٦]	٤٥٦
[١٧]	٤٥٦-٤٥٧
[١٨]	٤٥٧-٤٦٠
[١٩-٢٢]	٤٦١-٤٦٤
[٢٣-٢٥]	٤٦٤-٤٧٠
[٢٦]	٤٧٠
[٢٧]	٤٧٠-٤٧١
[٢٨]	٤٧١-٤٧٤
[٢٩]	٤٧٤-٤٧٦
[٣٠-٣١]	٤٧٦-٤٨٢
[٣٢-٣٣]	٤٨٢-٤٨٤
[٣٤-٣٥]	٤٨٤-٤٨٦
[٣٦]	٤٨٧-٤٩٠

الآيات	الصفحة
[٣٧]	٤٩٠-٤٩١
[٣٨]	٤٩١-٤٩٢
[٣٩-٤١]	٤٩٢-٤٩٦
[٤٢-٤٤]	٤٩٦-٤٩٧
[٤٥]	٤٩٧-٥٠٠
[٤٦]	٥٠٠-٥٠١
[٤٧-٤٨]	٥٠١-٥٠٣
[٤٩-٥١]	٥٠٤-٥٠٧
[٥٢]	٥٠٧-٥١٣
[٥٣-٥٤]	٥١٣-٥١٤
[٥٥]	٥١٤-٥١٦
[٥٦-٥٧]	٥١٦
[٥٨-٥٩]	٥١٦-٥١٧
[٦٠]	٥١٧-٥١٩
[٦١]	٥١٩-٥٢٠
[٦٢]	٥٢٠-٥٢١
[٦٣-٦٤]	٥٢١-٥٢٣
[٦٥-٦٦]	٥٢٣
[٦٧]	٥٢٣-٥٢٦
[٦٨]	٥٢٦
[٦٩-٧٠]	٥٢٦-٥٢٧
[٧١]	٥٢٧

الآيات	الصفحة
[٧٢]	٥٢٨-٥٢٩
[٧٣]	٥٢٩-٥٣٢
[٧٤]	٥٣٢
[٧٥-٧٦]	٥٣٢-٥٣٣
[٧٧]	٥٣٣-٥٣٥
[٧٨]	٥٣٥-٥٣٩
سورة المؤمنين (المؤمنون)	
[١-٢]	٥٤٠-٥٤٥
[٣]	٥٤٥
[٤]	٥٤٥-٥٤٨
[٥-٧]	٥٤٩-٥٥٢
[٨]	٥٥٢-٥٥٣
[٩]	٥٥٣-٥٥٤
[١٠-١١]	٥٥٤-٥٥٦
[١٢-١٤]	٥٥٦-٥٥٩
[١٥-١٦]	٥٦٠-٥٦٣
[١٧]	٥٦٣-٥٦٤
[١٨]	٥٦٤-٥٦٥
[١٩-٢٠]	٥٦٦-٥٦٨
[٢١-٢٢]	٥٦٨-٥٦٩
[٢٣-٢٥]	٥٧٠-٥٧١
[٢٦-٣٠]	٥٧١-٥٧٦

الآيات	الصفحة
[٣١-٣٢]	٥٧٦-٥٧٧
[٣٣-٣٤]	٥٧٧-٥٨٠
[٣٥-٣٨]	٥٨٠-٥٨٤
[٣٩-٤١]	٥٨٤-٥٨٥
[٤٢-٤٣]	٥٨٥
[٤٤]	٥٨٦
[٤٥-٤٦]	٥٨٦-٥٨٧
[٤٧-٤٨]	٥٨٧-٥٨٨
[٤٩]	٥٨٨-٥٨٩
[٥٠]	٥٨٩-٥٩٠
[٥١]	٥٩٠-٥٩٢
[٥٢]	٥٩٢-٥٩٣
[٥٣]	٥٩٣
[٥٤]	٥٩٣-٥٩٤
[٥٥-٥٦]	٥٩٤-٥٩٦
[٥٧-٦١]	٥٩٦-٥٩٩
[٦٢-٦٣]	٦٠٠-٦٠١
[٦٤-٦٧]	٦٠١-٦٠٣
[٦٨-٧٠]	٦٠٤-٦٠٧
[٧١]	٦٠٧-٦٠٨
[٧٢]	٦٠٨
[٧٣-٧٤]	٦٠٩-٦١٣

الآيات	الصفحة
[٧٥-٧٧]	٦١٣-٦١٥
[٧٨-٨٠]	٦١٥-٦١٦
[٨١-٨٣]	٦١٦-٦١٧
[٨٤-٨٩]	٦١٨-٦٢١
[٩٠-٩٢]	٦٢١-٦٢٢
[٩٣-٩٥]	٦٢٢-٦٢٣
[٩٦]	٦٢٣-٦٢٤
[٩٧-٩٨]	٦٢٤-٦٢٥
[٩٩-١٠٠]	٦٢٥-٦٢٨
[١٠١]	٦٢٨-٦٢٩
[١٠٢-١٠٤]	٦٢٩-٦٣٠
[١٠٥-١٠٨]	٦٣٠-٦٣١
[١٠٩-١١١]	٦٣١-٦٣٣
[١١٢-١١٤]	٦٣٣-٦٣٤
[١١٥-١١٨]	٦٣٤-٦٣٩

* * *